

مركز دراسات الوحدة العربية

فلسطين و الفلسطينيون

الدكتور سميح فرسون



مركز دراسات الوحدة العربية

فلسطين و الفلسطينيون

الدكتور سميح فرسون

ترجمة: عطا عبد الوهاب

فلسطين

و

الفلسطينيون

الـفـهـرسـة أثـنـاء الـنـشـر ـ إعـداد مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

فرسون، سميح
فلسطين والفلسطينيون/سميح فرسون؛ ترجمة عطا عبد الوهاب.
٦٦٣ ص.
ببليوغرافية: ص ٦١٧ ـ ٦٤٧.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-50-7
١. القضية الفلسطينية. ٢. اللاجئون الفلسطينيون. ٣. حركة التحرير الوطني الفلسطيني. ٤. المقاومة الفلسطينية. ٥. مفاوضات السلام الفلسطينية ـ الاسرائيلية. أ. عبد الوهاب، عطا (مترجم). ب. العنوان.
956.94052

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

عنوان الكتاب بالإنكليزية

Palestine and the Palestinians

(Boulder, CO, Westview Press, 1997)

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/أبريل ٢٠٠٣

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

توطئة للطبعة العربية
مع شكر

ـ ١ ـ

لقد كتب الكثير عن القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي على مدى السنين، ولكن معظم ما كتب كان مشايعاً لجهة معينة وجدلياً، ومعنياً بالدرجة الأولى بالتاريخ السياسي للصراع والعلاقات الدولية الخاصة به والتطورات الحديثة التي طرأت عليه. على أن الدراسات التي ظهرت حديثاً تناولت الفلسطينيين أنفسهم، وعلى الأخص سياسة منظمة التحرير الفلسطينية وديناميتها الداخلية. كذلك حظيت الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعدد من البحوث التحليلية القيمة، بالإضافة إلى ما نشر من دراسات عن الجوانب المختلفة لمراحل تاريخ فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وللمناطق المحتلة، وذلك في ميدان التنظيم الاجتماعي والسياسي وفي ميدان الاقتصاد. بيد أن قليلاً جداً من الدراسات ركزت على شؤون الجاليات المنفية من اللاجئين. هذا وقد ظهرت مؤخراً كذلك دراسات عن الفلسطينيين المقيمين في داخل إسرائيل. إن الأعمال الكثيرة، المنشورة منها وغير المنشورة (كالتقارير الرسمية وغير الرسمية وأطروحات الدكتوراه والماجستير) تقدم لنا نظرة شاملة نسبياً، وإن لم تكن كاملة حقاً، عن فلسطين والفلسطينيين. غير أنه لا يوجد كتاب **منفرد** يركز على فلسطين والفلسطينيين قبل النكبة وبعدها.

وباعتقادي أن كتاباً منفرداً يربط بين جدائل المعرفة بشأن فلسطين والفلسطينيين من الناحية التاريخية ومن ناحية الوقت الحاضر هو كتاب لم يكتب بعد، وتحتاجه أجيال القراء من الذين ولدوا منذ حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، وهم الأغلبية الآن، ناهيك عن الذين ولدوا منذ النكبة في عام ١٩٤٨. ويحاول كتابنا هذا أن يملأ شيئاً من الفراغ، فهو يتناول الاقتصاد السياسي لفلسطين قبل النكبة وبعدها،

والسوسيولوجيا السياسية للمجتمعات الفلسطينية الرئيسية الثلاثة (في الضفة والقطاع وفي داخل إسرائيل وفي الشتات) ومؤسساتها وحركة تحررها الوطني وللانتفاضتين اللتين قامتا ضد إسرائيل واحتلالها.

وهذا الكتاب يقدم كذلك تقييماً لاتفاقيات أوسلو التي عقدت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعواقب تلك الاتفاقيات على مستقبل فلسطين والفلسطينيين.

إن الشعب الفلسطيني في حقبة ما بعد ١٩٤٨ قد تخلخل تراثه، كما تفكك إلى ثلاث مجموعات سكانية غير متساوية الحجم ومتباينة البنية ومتغايرة المسار. **الأولى**، وهي الأكثر عدداً، تتكون من اللاجئين؛ **والثانية** تتكون من السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة من فلسطين المعروفة بالضفة الغربية وقطاع غزة؛ **والثالثة**، وهي الأقل عدداً، تتكون من الفلسطينيين الذين ظلوا يقيمون على أرضهم التي أصبحت دولة إسرائيل، وهؤلاء هم الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وتدعوهم إسرائيل ورجال السياسة وعلماء البحث في الغرب باسم «العرب الإسرائيليين». يبلغ عدد هؤلاء أكثر من مليون نسمة من مجموع الفلسطينيين المقدر بنحو ثمانية ملايين في عام ٢٠٠٢، ونحو ٢٠ بالمئة من سكان إسرائيل، وكان لهم أن يقوموا بدور مهم في داخل إسرائيل في الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)، وكذلك في ما يتعلق بإخوانهم خارج حدودها. إن الكتاب الأصلي الذي نشر بالإنكليزية في الولايات المتحدة كان بحجم حدده له الناشر، فلم يتح ذلك الحجم مجالاً لإدخال تحليل لبنية المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل والتحولات التي طرأت عليه والديناميات الفاعلة فيه. أما في هذه الطبعة العربية فقد طلب مركز دراسات الوحدة العربية تحديداً كتابة فصل إضافي عن الفلسطينيين في إسرائيل لإدخاله في الطبعة العربية لكي تكتمل الفصول وتكون الدراسة شاملة حقاً لوضع فلسطين والفلسطينيين قبل نكبة ١٩٤٨ وبعدها. بالتالي فإن هذا الكتاب بالعربية هو دراسة أكمل نطاقاً عن الشعب الفلسطيني في تركيبه الحاضر.

ـ ٢ ـ

هذا وبما أن الكتاب الأصلي بالإنكليزية كان قد كتب في عام ١٩٩٧ فهو لم يتضمن التطورات التي جرت في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين، وهي تطورات كانت منذئذٍ واسعة النطاق وأساسية ومن الأهمية بمكان كبير. لذلك تطلب الأمر الكتابة عن التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٩٧ مع تحليل لانتفاضة

الأقصى. بيد أن الكتابة عن ذلك كانت قد تمت في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠١، لهذا فإنها لم تتناول الهجمة الإسرائيلية الشرسة وإعادة الاحتلال من جديد للمدن الرئيسية والبلدات ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٢، وهي كلها من المناطق الخاضعة للإدارة المدنية للسلطة الفلسطينية. ولم تتناول الكتابة الهجمة الإجرامية الشنيعة التي وقعت على مخيم جنين ومدينة نابلس حيث اقترفت القوات المسلحة الإسرائيلية كثيراً من الفظائع التي أدينت دولياً من عدد من الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان. وقد دعت الهجمة على جنين مجلس الأمن الدولي أن يوافق على قرار بإرسال فريق للتحقيق لتقييم ما جرى في جنين. وقد رفضت إسرائيل، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، التعاون مع فريق الأمم المتحدة فجرى التخلي عن إرسال البعثة. وقد ذكرت التقارير الصحفية التي نشرت في جرائد أمريكية بأن هذا التخلي قد تم لقاء قيام إسرائيل برفع الحصار الذي كانت تفرضه على الرئيس ياسر عرفات في مقره في رام الله.

ونتيجةً للمواجهة العنيفة الجارية والهجمة الإسرائيلية على البنية التحتية للسلطة الفلسطينية وللمجتمع المدني الفلسطيني فإن اتفاقيات أوسلو بدت وكأنها قد قبرت، ولكن الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ظل على تصميمه الراسخ بتحرير نفسه من الاحتلال الإسرائيلي. وما ان تصاعدت المقاومة لهذا الاحتلال وللهجمات على المدن وعلى مخيمات اللاجئين، حتى تزايد الدعم المعنوي للفلسطينيين الذي أبداه أبناء الشتات والشعوب العربية كلها، ما أدى إلى قيام مظاهرات جماهيرية في العواصم العربية إعراباً عن هذا الدعم، وإلى إلزام الحكام العرب بالقيام بعمل دبلوماسي تجلى بالموافقة على مبادرة السلام التي قدمها الأمير عبد الله ولي عهد السعودية في قمة الجامعة العربية التي انعقدت في بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢. هذا وحتى تاريخ كتابة هذه التوطئة فإن مستقبل فلسطين والفلسطينيين، في أعقاب هذه الهجمة الإسرائيلية وما يصحبها من تواطؤ أمريكي سياسي ودبلوماسي دعماً لسياسة إسرائيل، والعقم والشلل للحكومات العربية، يظل مستقبلاً يلفه الغموض وعدم اليقين بشكل أكثر مما كان عليه في السابق على الإطلاق. أما المفاوضات لإنهاء الاحتلال فهي تراوح في مكانها في طريق مسدود.

أخذ المسؤولون الرسميون والمثقفون في إسرائيل يعتقدون أن الهجمة التي جرت في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٢ قد هزمت الفلسطينيين هزيمة تامة إلى أبد الآبدين. ويعتقد الإسرائيليون أن اكتساح جنين ورام الله أدى من جهة إلى تدمير قدرة الفلسطينيين على مقاومة الاحتلال المتوسع والأسرلة للضفة الغربية، وأن تدمير البنية التحتية أدى من جهة أخرى إلى إزالة قدرتهم على حكم أنفسهم

بأنفسهم. وتقوم الحكومة الإسرائيلية، في سياق الاستعصاء السياسي الذي أعقب تلك الهجمة، بخلق وقائع جديدة على الأرض، فهي مثلاً قد بدأت بإنشاء منطقة عازلة أمنية واسعة تتكون من جدران إسمنتية وخنادق وسياجات من الأسلاك الشائكة المكهربة، وقنوات مائية ومخابئ وأبراج حراسة وآلات تصوير لأغراض أمنية ونقاط عبور أمنية وأرصفة لنقل السلع تفصل الضفة الغربية عن إسرائيل وعن القدس وعن المستوطنات الرئيسية القريبة. ومما يحكم من هذه المنظومة الأمنية العازلة وجود الطرق الالتفافية، وكذلك الطرق الخارجية عبر إسرائيل التي يقتصر استعمالها على الإسرائيليين وحدهم.

ـ ٣ ـ

وعلى جانب كبير من الأهمية كذلك ترسيخ الفصل بين السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة وتقسيمه إلى كانتونات متعددة تقسم بدورها إلى جيوب أصغر. وقد بلغ هذا التقسيم مداه بفعل ما دأبت عليه إسرائيل من تطبيق لنظام التصريح بالسفر والذي يحتاج إليه الفلسطيني للتنقل بين البلدات المختلفة، وهو يذكّر بقوانين المرور في جنوب أفريقيا أيام حكم التفرقة العنصرية. إن تصريحاً كهذا يكون سارياً لمدة شهر واحد، إلا أنه قابل للتجديد، ولا يسمح لحامله الفلسطيني إلا بالتنقل خلال ساعات معينة من النهار. وبمثل هذه الإجراءات شددت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون من الخناق الذي تفرضه على النشاط الاقتصادي، وبالتالي على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التطور بشكل جماعي وعلى قدرة الفرد على كسب رزق كريم. إن هذه الإجراءات الإسرائيلية أدت أصلاً إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وضمها إلى إسرائيل. وهكذا فإن المنطقة الأمنية والمستوطنات والتقسيم إلى كانتونات ستجعل من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية (وقطاع غزة أيضاً) عبارة عن سلسلة من كانتونات غير متجاورة محاطة بالمستوطنات اليهودية وجيش الاحتلال الإسرائيلي وبشكلٍ من التغلغل التام. إن احتمال قيام دولة فلسطينية ذات أرض متجاورة وقادرة على البقاء هو أمر مشكوك بتحققه أكثر من أي وقت آخر في الماضي.

ونجد، حتى كتابة هذه السطور، أن إدارة بوش مترددة في وضع إطار زمني للمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وفي الإفصاح عن رؤيتها بشأن «دولة فلسطينية» تدّعي أنها ترغب برؤيتها على أرض الواقع، على الرغم من الضغط العربي الرسمي من السعودية ومصر والأردن. وتشير التقارير الصحفية إلى أن الولايات المتحدة تقترح على الزعماء العرب والسلطة الفلسطينية أن يقبل الفلسطينيون بفكرة دولة

انتقالية (أي دولة من كانتونات على جزء من أرض الضفة الغربية وقطاع غزة حتى إجراء المفاوضات النهائية على الحدود وغيرها) وأن يتخلوا عن حق العودة لقاء إزالة إسرائيل للمستوطنات النائية، علماً أن هذا الاقتراح الأخير يخالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان. وحتى كتابة هذه السطور أيضاً لا يُعرف ما إذا كانت السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني سيتمكنان من مقاومة ما يفرض عليهما من تسوية سياسية غير منصفة وغير عادلة لا تحقق تطلعات الفلسطينيين ولا تفي بحقوقهم المقننة دولياً. الزمن وحده كفيل بالجواب.

أما في داخل إسرائيل فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بتصعيد مواجهتها للمواطنين الفلسطينيين في البلاد وبتشديد القمع ضدهم. وقد قام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بالتصويت على تجريد عزمي بشارة من عضويته فيه وذلك لإسكات الصوت العربي الوطني في البلاد. وجرى تشريع سلسلة من القوانين في العام الماضي تضيّق بشكل مباشر على حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ومنها «قانون جمع شمل الأسرة» الذي يجمّد إجراءات جمع الشمل كلها؛ و«قانون التأمين الوطني» الذي يفرق ضد الفلسطينيين من حيث انه مرتبط بالخدمة العسكرية؛ و«قانون التحريض» الذي يستهدف الحد من نشاط الفلسطينيين السياسي؛ و«قانون عزمي بشارة» الذي يحرم على عضو الكنيست زيارة «قطرٍ معادٍ»؛ و«قانون الانتخابات» الذي يمنع طرح قوائم انتخابية أو ترشيح أفراد إذا كانوا لا يؤيدون إسرائيل بصفتها «دولة يهودية» ديمقراطية. واللافت في هذا الأمر الأخير بشكل خاص هو أن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تنادي منذ أمدٍ طويل بدولة ديمقراطية في إسرائيل تكون لمواطنيها جميعاً من اليهود والعرب الفلسطينيين على السواء. أما الخطاب العام للناس في إسرائيل فقد بات خبيثاً وهو يتحدث عن «الترانسفير» (كنايةً عن الطرد) ليس فقط للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإنما أيضاً لمواطني إسرائيل من الفلسطينيين. كان هذا الخطاب يتردد في أوساط اليمينيين، من العلمانيين والدينيين معاً، فصار الآن في وسط المسرح السياسي. إن هذه التطورات تشير إلى نقطة تحول حقيقية في التاريخ الاجتماعي والسياسي للشعب الفلسطيني.

ـ ٤ ـ

اعتمدت في كتابتي لهذه الدراسة عن الاقتصاد السياسي لفلسطين والفلسطينيين على عدد كبير من المصادر التاريخية والحديثة. أما زميلتي وتلميذتي السابقة كريستينا زخريا فقد كتبت الفصل الخاص عن «المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي: الانتفاضة الأولى». كما أنها قامت بالإضافة إلى ذلك بتحرير عدد من

فصول المخطوطة كما أعدت الجداول، وكانت ناقدة حاذقة ومشاركة في العمل بلا كلل أو ملل. إنني ممتن لها بشكل خاص على تعاونها القيم ومساعدتها الكبيرة.

ما كان للكتاب الأصلي ولا ترجمته إلى اللغة العربية أن يتحقق أيٌّ منهما لولا مساعدة عدد من المؤسسات والأفراد. من المؤسسات التي قدمت المصادر ومكتبات البحث ذات القيمة البالغة الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، ومدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن، ومعهد الدراسات الفلسطيني ومركز تحليل السياسة عن فلسطين وكلاهما في واشنطن العاصمة. وأود أن أقدم شكري إلى نعومي بارون (Naomi Baron) وبرنامج ميلون غرانت (Mellon Grant Program) في كلية الفنون والعلوم في الجامعة الأمريكية، وعلى الأخص إلى رمزي دلول في لندن وذلك عن الدعم الواسع لأعمال البحث الخاصة بالكتاب.

إني ممتن كذلك للذين ساعدوا في هذا المشروع أو أسهموا به بطريقةٍ أو بأخرى، وأخص بالذكر منهم:

أنيتا ديبري (Anita Depree) وهايدي شوب (Heidi Shoup) وجورجينا قبطي (Georgina Copty) ومايكل براون (Michael F. Brown) وهيلين كستينيس (Helen Koustenis) ومايكل ويب (Michael Webb) وكيو بوم لي (Kyu Bum Lee) وكاثرين زخريا (Katherine Zacharia) وفيليب مطر (Philip Mattar) وهيذر هينيون (Heather Henyon) وجورج عابد (George Abed) وبيل فورنبرغر (Bill Vornberger) وبربرا الينغتون ولورا بارسون من وستفيو برس (Barbara Ellington & Laura Parsons of Westview Press) وكذلك كاتبة التحرير أليس كولويل (Alice Colwell). ووافق مشكوراً ناجي علوش على السماح لنا باستخدام جدولين ظهرا في مقالة له. وقدم نصير عاروري، من جامعة ماساتشوسيس في دارتموث، مواد مهمة كثيرة وأبدى تعليقات معمقة عن عدد من الفصول، بالإضافة إلى تشجيعه الدائم وعونه الكبير لنا على مدى سنوات صداقتنا. وأود كذلك أن أقدم شكراً خاصاً لزميلي هشام شرابي، رئيس مجلس صندوق القدس ومركز تحليل السياسة عن فلسطين في واشنطن العاصمة، وذلك على تعليقاته التي أبداها عن المخطوطة وعلى مساعدته الدائبة من أجل ترجمة الكتاب ونشره باللغة العربية. أقدم شكري كذلك إلى الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، لمساعدته في قيام المركز بنشر الكتاب. أخيراً أقدم شكري الخاص إلى زوجتي كاثا كيسمان (Katha Kissman) على ما قدمته لي من عون كبير وما أبدته من دعم معنوي خلال عمليات البحث والكتابة لتأليف الكتاب الأصلي ولكتابة الفصول الإضافية الجديدة.

وأود أن أشكر الناشرين والمؤسسات الذين سمحوا بإعادة نشر الجداول والخرائط، وهم:

Addison, Wesley, Longman, Harlow, UK; Americans for M. E. Understanding, Inc., New York; Cambridge University Press, New York; The Center for Policy Analysis on Palestine, Washington, D. C.; International & Area Studies, University of California, Berkeley; Magnes Press, Jerusalem; Princeton University Press, Princeton, N. J.; Routledge, London; UNESCO, Paris; UNRWA, U. N., New York; Yale University Press, New Haven, Connecticut, & Zed Books, London.

في الختام أقدم امتناني الخالص لعدد كبير من الذين لم يرد ذكرهم آنفاً. وبالطبع فإن الذين ذكروا أو لم يذكروا ممن ساعدونا في هذا العمل لا يقع عليهم أي لوم من جراء أي خطأ أو سهو أو تأويل أو استنتاج ورد في هذا الكتاب. إن مسؤولية ذلك كله تقع على عاتقنا.

سميح خليل فرسون

واشنطن العاصمة، ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢

الفصـــل الأول

القضيـة الفلسطينيـة والفلسطينيـون

ليست فلسطين سوى قطعة أرض صغيرة، وما الفلسطينيون ـ ونعني الشعب العربي الأصلي لفلسطين ـ إلا عدد قليل نسبياً من السكان بلغ في عام ١٩٩٦ ٦,٨ مليون نسمة. ومع هذا برزت المشكلة الفلسطينية بشكل ضخم على المسرح الدولي أمداً لا يقل عن خمسين عاماً بجذورها المتشابكة الممتدة زمنياً زهاء قرن كامل. ومنذ عام ١٩٤٨ والصراع العربي ـ الإسرائيلي تتخلله حربٌ كبيرة مرةً كل عشر سنوات تقريباً، مع عدد لا يحصى من الغزوات والصدامات والمناوشات ما كان يسبب توترات إقليمية وكونية وتهديدات للسلام العالمي أيام الحرب الباردة. هذا ومنذ ظهور عصر الذرّة كان الإنذار الوحيد تحسباً لوقوع حرب نووية هو الذي أصدرته الولايات المتحدة خلال الحرب الكبيرة الرابعة التي نشبت بين العرب وإسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

إن قضية فلسطين والفلسطينيين لم تزل قضية مركزية في إطار الشؤون الدولية حيث تتنافس الولايات المتحدة ودول الباسيفيكي والاتحاد الأوروبي من أجل الهيمنة الاقتصادية في النظام العالمي الآخذ بالظهور. فالتصنيع يعتمد، لإحكام سيطرته، على النفط، تلك السلعة التي يتشابك أمرها بالصراع المتقلب بشأن فلسطين. إن حظر تصدير النفط العربي عام ١٩٧٣ نتيجةً للحرب العربية ـ الإسرائيلية التي حدثت في تلك السنة ما هو إلا تذكير قوي بالروابط السياسية والاقتصادية للمسألة، كما هو الأمر بالنسبة إلى حرب الخليج لعام ١٩٩١. إن نفط الشرق الأوسط وما تحويه هذه المنطقة من أكبر الاحتياطيات النفطية وأضخم القدرات الإنتاجية الموجودة على وجه الأرض، فضلاً عن ما يتبع ذلك من سوق للأسلحة العسكرية، ما هي إلا جائزة مغرية أمام القوى الاقتصادية المتصارعة في الوقت الحاضر. يقول سايمون بروملي (Simon Bromley) إن السيطرة على نفط العالم كانت حجر الزاوية في سيطرة الولايات المتحدة على عالم ما بعد الحرب العالمية

الثانية[1]. لذا فإن معضلة فلسطين تمثل جانباً خفياً من الاقتصاد السياسي العالمي.

نجد على المستوى السياسي أن مسألة فلسطين تظهر باستمرار في الأوساط الدولية مثل الأمم المتحدة (والصراع الفلسطيني فيها هو القضية الوحيدة التي صدر بشأنها أكبر عدد من القرارات)، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة دول عدم الانحياز، والمؤتمر الإسلامي. كان اللورد كارادون، سفير بريطانيا في الأمم المتحدة ومهندس القرار رقم ٢٤٢ (انظر الملحق رقم ١) الذي وضع شروط السلام في الشرق الأوسط بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، قد صرح بأن «مستقبل الشرق الأوسط يتوقف على الفلسطينيين. فهم قد احتلوا مركز الصدارة على المسرح العالمي... إن مستقبل الفلسطينيين ومصيرهم يهيمنان على موضوع البحث عن السلام»[2]. كان معظم دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا، وكذلك بعض الدول في أمريكا اللاتينية، قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وقبل ذلك وتحديداً في عام ١٩٦٧ كانت أقطار الكتلة السوفياتية قد قطعت صلاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في أعقاب حرب حزيران/يونيو التي وقعت في تلك السنة. لا بل إن عدداً من حكومات العالم الثالث كان قد طرد من عواصمه البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية وعرض مقرّاتها على منظمة التحرير الفلسطينية، وهي المنظمة التي تم الاعتراف بها في عام ١٩٧٤ بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ثم عاد معظم الأقطار منذ انتهاء الحرب الباردة فاستأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل. أما الدول الجديدة التي تمخضت عن انهيار الاتحاد السوفياتي فقد أقامت علاقاتها مع إسرائيل ومع منظمة التحرير الفلسطينية على حدٍ سواء.

أما الذين استمروا في عدم الاعتراف بالفلسطينيين كشعب وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لهم فهم إسرائيل والولايات المتحدة وقليل من حلفائها وبعض التابعين لها. إن وضع الأقلية هذا، وتزايد النفوذ الدولي للفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، أخذ يضع الحكومة الأمريكية في حال غير مقبول. كان هذا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي والانتفاضة الفلسطينية [الأولى] ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي

---

(١) Simon Bromley, *American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System and the World Economy* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1991).

(٢) Lord Caradon, «The Palestinians: Their Place in the Middle East,» paper presented at: The Annual Conference of the Middle East Institute, Washington, DC, 30 September - 1 October 1977, p. 1.

تفجرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وقبل حرب الخليج عام ١٩٩١.

بعد هذه التغييرات البالغة الأثر بادرت الولايات المتحدة، بصفتها القوة العظمى الوحيدة المتبقية، إلى إطلاق «عملية سلام» في عام ١٩٩١، أي بعد حرب الخليج، وكانت خطة أكثر قدرة على البقاء. تزعّم تلك المجهودات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر فأثمرت عقد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ والذي حضرته لغرض التفاوض كل من إسرائيل والدول العربية المجاورة لها وممثلون عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وذلك لاعتراض إسرائيل والولايات المتحدة معاً. أعقب ذلك المؤتمر عقد إحدى عشرة جولة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف في واشنطن العاصمة وغيرها، لكن الأمر وصل إلى طريق مسدود، ودام الاستعصاء حتى ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ حين جرى التوقيع على إعلان المبادئ من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي يعرف باتفاقيات أوسلو. إن المصافحة التي جرت بعد ذلك التوقيع بين ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل قد خلقت واقعاً جديداً سيغير من طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومستقبل الفلسطينيين والشرق الأوسط لأجيال قادمة.

أولاً: فلسطين في السياق العربي

إن القضية الفلسطينية على كونها قضية مهمة في السياق الدولي إلا أنها مسألة حاسمة في الشرق الأوسط والوطن العربي. كما أن فلسطين والفلسطينيين كانوا من حيث تاريخهم وثقافتهم وديانتهم جزءاً لا يتجزأ من العالمين العربي والإسلامي. كانت هذه البلاد وشعبها منذ القدم الجسر الجغرافي والاجتماعي الذي يربط المشرق العربي بمصر وبالمغرب العربي. والفلسطينيون يرتبطون بصلات قرابة وبعلاقات اقتصادية ودينية وسياسية بأهالي سوريا ولبنان في الشمال وأهالي الأردن والعراق في الشرق وأهالي السعودية في الجنوب الشرقي وبأهالي مصر في الغرب. ومنذ تدمير فلسطين في عام ١٩٤٨ وما نجم عن ذلك من تشتت شعبها وانتشاره في الأقطار العربية المجاورة والقضية الفلسطينية ما برحت تؤثر في القوى المحركة، السياسية منها والاقتصادية، لشرقي العالم العربي، ويشمل ذلك بالطبع الأمور المتعلقة بالنفط. إنها قضية محورية تتشكل بسببها المواقف، ليس فقط في ما يتعلق بالنزاعات بين دول المنطقة بل أيضاً بين الجماعات السياسية المتناحرة وبين أنظمة الحكم في عدد من الدول. وغدت مسألة فلسطين مسألة مركزية بالنسبة إلى الحركات السياسية، العلمانية منها والدينية والعقائدية، التي تتضارب في أرجاء المنطقة.

ومن أقوى أمور العقيدة المتصلة بفلسطين ما يتعلق بالدين الإسلامي الذي يعتبر هذه البلاد أرضاً مقدسة بنص القرآن الكريم، ففيها مدينتان مقدستان هما القدس والخليل حيث قبر النبي إبراهيم. والقدس هي موقع الحرم الشريف على جبل الهيكل، وهي ثالث الحرمين بعد مكة والمدينة. ويضم الحرم الشريف المسجد الأقصى وقبة الصخرة التي أعرج منها النبي محمد إلى السماء على جناحي البراق، إن القدس والأرض المقدسة (فلسطين) هما من رموز الهوية للمسلمين وللأمة الإسلامية بأسرها، ويمثلان جزءاً من التراث العربي. ولا يحيد عن هذا أحد سواء أكان من الأصوليين الإسلاميين أم من أهل السنة أو من الحداثيين.

إن أهمية القدس وفلسطين للعرب المسلمين هي بنفس درجة أهميتهما للعرب المسيحيين الذين هم جزء لا يتجزأ من العالم العربي والإسلامي. كان العرب المسيحيون، في التاريخ الحديث للمنطقة، من قادة النهضة الثقافية العربية ومن زعماء الكفاح من أجل فلسطين ومن رجال حركة تحرير الوطن العربي من الهيمنة الأوروبية[٣]. إن مؤسسي اثنتين من أهم حركات القومية العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانا من المسيحيين ونعني جورج حبش، وهو فلسطيني، الذي أسس حركة القوميين العرب، وميشيل عفلق، وهو سوري، الذي أسس حزب البعث. كما كان هناك عدد من زعماء الجماعات السياسية المهمة المختلفة والناشطين فيها من المسيحيين في أرجاء المشرق العربي. والخلاصة أن فلسطين وشعبها من المسلمين والمسيحيين يؤلفان نسيجاً واحداً في شبكة المنطقة المعقدة في تكوينها البشري والاجتماعي والسياسي.

كانت القومية العربية، وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، هي التي تعبئ الشعوب العربية، فقد ترعرعت في أوساط النخبة في المشرق العربي وأضحت العقيدة التي تستهوي الناس في المساعي التي كانت تبذل لكسب الاستقلال، تلك المساعي التي ابتدأت في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد قام الإنكليز، وكذلك الفرنسيون ولكن بدرجة أقل، خلال الحرب العالمية الأولى مع الامبراطورية العثمانية، بتشجيع القوميين العرب على الثورة ضد الأتراك للمساعدة على إلحاق الهزيمة بجيوشهم ومن ثم تحرير الأوطان العربية من الهيمنة العثمانية التي دامت أربعة قرون. ولكن، ومن خلال الخديعة

---

(٣) George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (New York: Capricorn Books, 1965), and Hisham Sharabi, *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914* (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1970).

والتواطؤ أحبط الإنكليز والفرنسيون جهود العرب لتأسيس مملكة عربية مستقلة في مناطق المشرق التي تُحرّر من الأتراك. وبعد انتصار الحلفاء في تلك الحرب عمد الإنكليز والفرنسيون، بتأييدٍ من عصبة الأمم (وهي المنظمة التي أسسوها وسيطروا عليها)، إلى تقسيم المشرق العربي إلى دويلات وفقاً لمصالحهم، من دون الاسترشاد بمبرر منطقي، سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً، ينبع محلياً من المنطقة ذاتها.

وكان أخطر ما هدد فلسطين والفلسطينيين والعرب الآخرين صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ باسم الحكومة البريطانية، وهو الذي يعد الصهاينة بوطن قومي في فلسطين (انظر الملحق رقم ٢)(٤). كانت الصهيونية منذ بدايتها مشروعاً غربياً إمبريالياً، وقد عارض القوميون العرب المذهب الصهيوني والإمبريالية الغربية معاً. ونظر هؤلاء القوميون في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلى ظهور إسرائيل على أنها تهديد مباشر للأمة العربية وأداة بيد الامبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة لتجزئة العرب واستغلالهم والسيطرة عليهم. كذلك اعتبر دعاة الإحياء الإسلامي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وكانوا حديثي العهد سياسياً، أن الصهيونية وإسرائيل والهيمنة الغربية (الأمريكية بخاصة) في المنطقة تمثل تهديداً للإسلام والأمة الإسلامية. ويعتقد كثيرون من المسلمين الناشطين سياسياً أن من الواجب مقاومة الهيمنة الغربية والإسرائيلية في المنطقة بكل قوة وعزم.

وقد برزت فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى، ولا سيما بعد ١٩٤٨، بصفتها الرمز الوجداني والعقائدي للقومية العربية العلمانية وللإسلام السياسي معاً، ذلك الرمز الذي يعبر عن الاستياء من السيطرة الأجنبية وعن القلق على مصالح الأشقاء من الشعوب العربية وأتباع الديانة المسيحية. إن التهديد الذي تمثله الصهيونية وإسرائيل، والكفاح ضدهما، تردد صداهما على مدى السنين في كافة قطاعات السكان من فلسطينيين وعرب آخرين، من المسلمين والمسيحيين، من المتدينين والعلمانيين، من الحداثيين والتراثيين، من الريف والحضر، من النخبة والجماهير، من البرجوازيين والعمال والفلاحين على السواء. إن هذا جعل من القضية الفلسطينية مسألة داخلية قوية في دول المشرق العربي وفي أوساط الحركات المنادية بالوحدة العربية والحركات الإسلامية منذ بداية القرن العشرين.

لا تعتبر فلسطين بالنسبة إلى الدول العربية مجرد قضية من قضايا السياسة

(٤) انظر نص وعد بلفور وغيره من الوثائق المهمة في: United Nations [UN], *The Origins and Evolution of the Palestine Problem, 1917-1988* (New York: UN, 1990).

الخارجية، وإنما هي مصدر رئيسي للشرعية لأنظمة الحكم العربية بعد الحرب العالمية الثانية[٥]. وهذه القضية ليست القضية الوحيدة فحسب التي بسببها تنشأ أو تنهار زعامات عربية بل هي القضية التي تتشابك مع قضايا داخلية أخرى، اقتصادية وعقائدية وطبقية وإثنية وسياسية. إن قضية فلسطين (ومنذ ظهور الحركة الفلسطينية المنظمة برعاية منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٧) هي التي حددت سياسة المشرق العربي بأربعة أطوار تاريخية: ما قبل تدمير فلسطين في عام ١٩٤٨ وهو الطور الذي استمر حتى حرب ١٩٦٧؛ وظهور الحركة الفلسطينية في السنة نفسها؛ وحرب الخليج في عام ١٩٩١ وعواقبها؛ وتداعيات اتفاقات أوسلو المعقودة في عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

كانت شعوب المشرق العربي وحكوماته ومن قبل عام ١٩٤٨ تعاضد الفلسطينيين المحاصرين في صراعهم مع سلطات الانتداب البريطاني والمستوطنين الصهاينة من اليهود الأوروبيين. وقد أثّرت الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) ضد الانتداب البريطاني تأثيراً عميقاً في آراء المثقفين والساسة والناشطين والشباب العرب في الأقطار المجاورة. حتى ان ضباط الجيش في سوريا ومصر، وفي العراق بعد ذلك، قد برروا قيامهم بالاستيلاء على الحكم والإطاحة بالحكومات المدنية المستقرة بحدوث هزيمة ١٩٤٨ بصفتها أحد أسباب الانقلابات التي جرت. قالوا إن خسارة فلسطين لم تحدث إلا بسبب إهمال تلك الحكومات وفسادها وخيانتها[٦]. وقد وفرت قضية فلسطين والخطر الإسرائيلي لأولئك الحكام العسكريين الجدد المنادين بالحداثة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي شرعية عقائدية لنيل السيطرة التامة وممارستها على دولهم الحديثة العهد وذلك تحت شعار معركة المصير، والمواجهة مع إسرائيل وأنصارها الأوروبيين والأمريكيين. وكانت قضية فلسطين مركز التضامن القومي ومحور الإجماع الوطني، فتحرير فلسطين يبرر التغييرات الجوهرية في النظام التقليدي، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[٧].

---

(٥) لمزيد من البحث انظر: Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 118.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٢، و Hisham Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World (The Middle East and North Africa)*, New Perspectives in Political Science Series; 7 (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1966).

(٧) برزت طريقة دعم قضية فلسطين ودرجته كإحدى القضايا الرئيسية في الحرب الباردة العربية بين مصر بزعامة جمال عبد الناصر (زعيم المعسكر القومي) والسعودية (زعيمة المعسكر المحافظ). انظر: Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970,* A Galaxy Book, GB358, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1971).

وأصابت هزيمة الدول العربية أمام إسرائيل خلال ستة أيام في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أنظمة حكمها بالخزي، كما أنها كانت بداية لمرحلة أخرى من التغيير الداخلي. فقد أنزلت فلسطين وحقوق الفلسطينيين إلى مرتبة ثانوية (إن لم نقل مرتبة كلامية) إذ حددت الدول العربية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أنه كفاح لاسترجاع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧. وقد استقر هذا الموقف بموافقة الدول العربية على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي نص على عدم القبول باكتساب الأراضي بالقوة وعلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية مقابل السلام، ولكن هذا القرار لم يشر إلى فلسطين وإلى الفلسطينيين إلا بصورة غير مباشرة بصفتهم لاجئين. وبحلول عام ١٩٧٣ انتقلت الزعامة السياسية العربية في المنطقة إلى الدول المحافظة المنتجة للنفط (إلى السعودية بوجه خاص)، كما انتقلت إليها المسؤولية العربية القومية بشأن فلسطين(٨). وأخذت قضية فلسطين تخدم حكام الدول النفطية وذلك لما انطوى عليه الأمر من تهدئة للمشاعر الشعبية. كتب محمد الرميحي يقول: «إن التوتر الناجم عن التغير الاجتماعي السريع جداً وعن الحاجة إلى قوى عاملة أجنبية وعربية [وافدة] وعن التحالف مع الولايات المتحدة المبالغ في إظهاره، كل هذا قد أتى على الإجماع القديم وأظهر هشاشة بنيان الدولة الذي هو من مخلفات الماضي. ولغرض إضفاء الشرعية على الإمساك بالسلطة اضطرت أقطار الخليج على ما يبدو إلى إثبات الاستخدام الناجع لسلطتها. . . بغية تحقيق نتائج ملموسة في فلسطين»(٩).

قامت الدول المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية بدعم القضية الفلسطينية (ومنظمة التحرير) مالياً، وكذلك دبلوماسياً في جميع المنابر الدولية، وبضمنها منبر الأمم المتحدة. وفي خلال السبعينيات من القرن الماضي تزايد مستوى الدعم العربي بتزايد السيطرة العربية على النفط وبتزايد الموارد المالية. وبحلول عام ١٩٨١، وفي ذروة القوة النفطية العربية، بادر الملك فهد ملك السعودية إلى طرح خطة للجامعة العربية من أجل تسوية سياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس الاعتراف بإسرائيل مقابل تأسيس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(٨) W. Kazziha, «The Impact of Palestine on Arab Politics,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), pp. 306-309.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٠، و Muhammad al-Rumayhi, «Factors of Social and Economic Development in the Gulf in the Eighties,» paper presented at: *Palestine and the Gulf: Proceedings of an International Seminar, IPS, Beirut, November 2-5, 1981,* edited by Rashid Khalidi and Camille Mansour, Monograph Series; no. 63 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1982).

غير أنه وبعد حرب ١٩٦٧ ظهرت منظمات المقاومة المسلحة الفلسطينية وانهمكت في كفاح مسلح ضد إسرائيل. وقد عملت تلك المنظمات، وتحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، على ربط الجاليات الفلسطينية في المنفى بعضها ببعض. ومن خلال المنظمة المذكورة استرد الفلسطينيون السيطرة على قضيتهم من وصاية الدول العربية. ولكن تنامي القوة السياسية لمنظمات المقاومة المسلحة أحدث زعزعة في الأقطار التي لهم فيها وجود سكاني كبير، ولا سيما في الأردن ولبنان. ويرجع ذلك التزعزع إلى حدٍ ما إلى تخلخل الميزان المحلي للقوة السياسية وإلى الهجمات الإسرائيلية العقابية التي حاولت الحكومات المضيفة تحاشيها بالسيطرة على النشاط الفلسطيني[(١٠)].

مع هذا، وحتى نشوب حرب الخليج في عام ١٩٩١، لم تفتأ القضية الفلسطينية تزود الزعماء العرب بالشرعية. إن أصالة أنظمة الحكم لأولئك الزعماء كانت تقاس بتأييدهم الكلامي لفلسطين والفلسطينيين أو بالتزامهم الفعلي نحوهم. فعلى سبيل المثال برّر الرئيس المصري أنور السادات زيارته الباعثة على الذهول إلى القدس في عام ١٩٧٧ ثم توقيعه معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية في ١٩٧٩ بالزعم بأن ذلك سيحقق السلام بين العرب والإسرائيليين ويحل كذلك مشكلة فلسطين. وفي عام ١٩٨٦ قال الملك حسين ملك الأردن ان اشتراكه في «عملية السلام» التي أطلقتها الولايات المتحدة لم يكن يرمي إلا إلى المساعدة في تحقيق تسوية سياسية للقضية الفلسطينية. كما أن الملك الحسن الثاني ملك المغرب قابل في عام ١٩٨٦، بتصرف يخرج عن المعتاد، رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريس وذلك، على حد ما صرح به الملك، لغرض استكشاف ما حصل من تقدم بشأن مطالب الجامعة عن حقوق الفلسطينيين.

لقد تراجعت الأهمية العقائدية للقضية الفلسطينية في السياسة العربية المحلية تراجعاً كبيراً نتيجة لوقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١، ويستثنى من ذلك موقف حركات المعارضة من الإسلام السياسي والقومية العربية العلمانية واليسار. وانخفضت حتى درجة التأييد الشعبي لفلسطين والفلسطينيين بين سكان الأقطار العربية المضيفة. ولم يحدث طرد نحو ٣٥٠

---

(١٠) Noam Chomsky: «Middle East Terrorism and the American Ideological System,» in: Edward W. Said and Christopher Hitchens, eds., *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question* (London: Verso, 1988), pp. 97-147, esp. p. 106, and *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, MA: South End Press, 1983).

ألفاً من المدنيين الفلسطينيين من الكويت بعد تحريرها من الغزو العراقي أزمة سياسية لنظام الحكم في ذلك القطر، كما لم يحدث الطرد انعكاسات كبيرة في السياسات العربية الوحدوية. وباختصار تبدد في عام ١٩٩١ رأس المال السياسي وما يصحبه من نيات طيبة والذي كانت تحظى به المنظمة في الأوساط العربية الرسمية. وتوقفت الدول العربية المصدرة للنفط عن تزويد المنظمة بالأموال. لذلك فإن حرب الخليج تركت المنظمة معزولة سياسياً ودبلوماسياً وضعيفة مالياً. إن المؤسسات الفلسطينية والشعب، الرازح منه تحت الاحتلال والمقيم في المنفى، قد عانوا معاناة شديدة. وباستثناء الأردن وسوريا نفض الوطن العربي يده (ولا سيما الدول المصدرة للنفط) من القضية الفلسطينية وذلك بإلقاء مسؤوليتها على المنظمة وحدها، والتي أضحت منظمة متهاوية وقليلة التأثير بشكل متزايد.

ومع أن الإسرائيليين ووسائل الإعلام والمثقفين والساسة في الغرب يتهمون ساسة العرب ومناهضيهم بالانتهازية، إلا أن هؤلاء لا يستغلون القضية الفلسطينية لمجرد الأغراض الحزبية[11]. إن هذه القضية تمتعت دائماً بالدعم الشعبي لدى الجماهير العربية في المشرق، وظلت مسألة حيوية بالنسبة إلى الشرعية المحلية (وحتى إلى الاستقرار المحلي)، ولا يقلل الزعماء العرب من شأنها. وبحلول عام ١٩٩٣ استؤنف الدعم المالي العربي لمنظمة التحرير وللمؤسسات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وإن ليس بالمستوى السابق نفسه. وقد فضحت حرب الخليج لعام ١٩٩١ ازدواجية الحكومة الأمريكية بنظر الفلسطينيين والعرب الآخرين: فالولايات المتحدة لا تتسامح بغزو العراق للكويت ولكنها تعشى عن رؤية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية. ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتجاهل القضية إلى ما لا نهاية. إن هذا التناقض الواضح في السياسة، بالإضافة إلى المستلزمات الامبريالية الرامية إلى ضمان السيطرة الدولية على النفط، أدت بصناع السياسة الأمريكيين إلى إحياء «عملية السلام» بعد فترة وجيزة[12].

أدى التضارب في السياسة الخارجية الأمريكية إلى تفاقم المأزق الذي وجد الحكام العرب أنفسهم فيه وهم متحالفون مع الولايات المتحدة أو يعولون على حمايتها. كان الزعماء السياسيون العرب، وعلى الأخص رجال الحكومة منهم،

(١١) Edward W. Said, *The Question of Palestine* (New York: Vintage Books, 1980), p. 6.

(١٢) Samih K. Farsoun, «Palestine and America's Imperial Imperative,» *Middle East International* (August 1992), pp. 16 - 17.

يواجهون منذ عام ١٩٤٨ مأزقاً لا مخرج منه، ويتمثل بالفارق بين التأييد الخطابي القوي من الجمهور تأييداً للقضية الفلسطينية، و«البراغماتية» السياسية بشأن الصراع. وغدا هذا المأزق أكثر حدةً وتعقيداً منذ سبعينيات القرن الماضي بسبب عوامل ثلاثة: **الأول** هو اعتماد دول المشرق المتزايد، وعلى الأخص المصدرة للنفط منها، على الغرب وعلى الولايات المتحدة بالذات التي لا تشاطر وجهة النظر العربية تجاه فلسطين وتعمل جاهدة ضدها. **والثاني** هو بروز الفلسطينيين واستردادهم لقضيتهم في الستينيات من القرن الماضي، وتعبئتهم لشعبهم المنتشر في الشتات، وتأثيرهم في السياسات العربية، المحلية منها والبينية. **والثالث** هو انتشار إسلام مُسيّس تبنى قضية فلسطين بشكل صدامي مشدداً على الفوارق السياسية، المحلية والخارجية، بينه وبين أنظمة الحكم الموالية للغرب في الأقطار العربية. إن التداخل المتبادل بين السياسات العربية، المحلية والوحدوية والخارجية، وبين قضايا الفلسطينيين طالما وضع منظمة التحرير الفلسطينية في صلب السياسات العربية الاقليمية وفي خضم الحركات الوحدوية والإسلامية والسياسات المحلية المعارضة والفئوية. في المقابل فإن ذلك التداخل شجع على تدخل الدول العربية وأحزابها وحركاتها السياسية في الشؤون السياسية الفلسطينية. أما في سياق الاعتماد الاقتصادي والسياسي المتبادل بين الدول العربية والغرب والآخذ بالتنامي، فإن تشابك القضايا الفلسطينية والعربية زاد من حدة المأزق السياسي للزعماء العرب لتأكيد هذا التداخل على الهوة الفاصلة بين صورة دعمهم لفلسطين والفلسطينيين وواقع هذا الدعم. وبما أن الأمر أصبح متشابكاً مع العلاقات السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى الراعية لإسرائيل، فقد صار من باب أولى للحكومات العربية أن تسعى جاهدة لاحتواء التناقض المهدد للاستقرار، إن لم تسع لإزالته كلياً وذلك بحل مشكلة فلسطين.

ثانياً: قضية فلسطين والفلسطينيون

إن العنصر غير المفهوم على الإطلاق في الغرب من عناصر قضية فلسطين هو عنصر الشعب الفلسطيني. فنشاط هذا الشعب المتواصل الذي لا يتوقف هو الذي يبقي القضية الفلسطينية في الصدارة. وعلى الرغم من تشتت الفلسطينيين وعدم وجود قاعدة اقليمية مستقرة لهم فإنهم كانوا من المؤسسين والزعماء والنشطاء الدائبين للحركات السياسية الوحدوية. وقد عملوا في حكومات الدول المصدرة للنفط كمهندسين ومعلمين ومستشارين ودبلوماسيين. وتزاوجوا مع العرب الآخرين وصاروا أصدقاء لهم وشركاء في أعمالهم. ودخل الفلسطينيون وهم في ديار

الشتات في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمعات المشرق العربي، وأصبحوا من نواحٍ عديدة يمثلون الضمير السياسي للوطن العربي.

وعلى العموم لم تكن حياة الفلسطينيين في المنفى منذ عام ١٩٤٨ ولا حياتهم تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ حياة آمنة. ومع أن الفلسطينيين نشأوا في أمة من فلاحي الريف إلا أنهم أصبحوا حضريين، ومهرة، ومتعلمين، وعالميين (كوزموبوليتانيين). وبعد جيلين من تدمير مجتمعهم في عام ١٩٤٨ حقق هؤلاء المنفيون أعلى درجات التعليم في الشرق الأوسط[١٣]. وعلى الرغم من صدمة التشرد والتشتت فإن عدداً منهم بلغ مراتب الرخاء اقتصادياً. إن أمة من اللاجئين الذين تزعزعت معنوياتهم والذين هم بلا زعيم قد انقلبت إلى أمة من الثوريين[١٤]. قاوم الفلسطينيون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة الهيمنة الإسرائيلية ببسالة ثم قاموا بانتفاضة مشهودة في عام ١٩٨٧.

وتعتبر تجربة الفلسطينيين فريدة في بابها، فبعد التشرد والإملاق والتشتت، وخلال كفاح وطني امتد أكثر من ثمانية عقود، أصبح الفلسطينيون شعباً منتجاً، سياسياً واقتصادياً، وبرزوا في العلوم والهندسة والطب والصحافة والأدب والشعر والفن والموسيقى. ومع أن فلسطين كانت مجتمعاً متنوعاً قبل عام ١٩٤٨ فإن النكبة التي فرقت أفراد الشعب جسدياً قد أبقت عليهم متحدين اجتماعياً وسياسياً. ومنذ ذلك الحين وهم يفصّلون مطامحهم المشتركة من أجل استعادة حقوقهم السياسية وإقامة رؤية لبناء مجتمع إنساني وديمقراطي في فلسطين محررةً ومستقلة. لهذا فإن هذا الكتاب يركز على الشعب الفلسطيني وعلى مجتمعه وثقافته، وعلى أدواره الاقتصادية والسياسية وقواه المحركة ومستقبله.

---

(١٣) Antoine B. Zahlan and R. S. Zahlan, «The Palestinian Future: Education and Manpower,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 103-112; Ibrahim Abu-Lughod, «Educating a Community in Exile: The Palestinian Experience,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 2, no. 3 (Spring 1973), pp. 94 - 111, and N. Badran, «The Means of Survival: Education and the Palestinian Community, 1948-67,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 9, no. 4 (Summer 1980), pp. 44-74.

وأخرجت سارة غراهام ـ براون دراسة وافية للتجارب والإنجازات الفلسطينية لمختلف شرائح السكان الفلسطينيين، في: Sarah Graham-Brown, *Education, Repression and Liberation, Palestinians* (London: World University Service, 1984).

(١٤) Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries: A People's History*, with an introduction by Noam Chomsky, Middle East Series; no. 3 (London: Zed Press, 1979).

ثالثاً: مفاهيم بشأن الفلسطينيين

١ ـ الفلسطينيون والغرب

خضعت صورة الفلسطينيين في أوروبا الغربية والولايات المتحدة لتحولات كثيرة في القرن العشرين. وقد مرّ التحول بأربع مراحل مختلفة. كان الفلسطينيون لا يعار لهم اهتمام يذكر، ثم صار ينظر إليهم بعد عام ١٩٤٨ على أنهم «لاجئون عرب» بؤساء وعاطلون، يحسدون بلا مبرر عقلاني شعب إسرائيل على وطنه. وبعد عام ١٩٦٧ صار الفلسطينيون يصورون كإرهابيين يمارسون العنف. وبانطلاق الانتفاضة في عام ١٩٨٧ أخذت الصورة تتحول إلى صورة شباب ثائر يقاوم الاحتلال الإسرائيلي العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في ظروف غير مؤاتية على الإطلاق. وساهم في تغيير الصورة ما كانت تنقله شاشات التلفزيون من مشاهد تثير المشاعر عن الجنود الإسرائيليين وهم يكيلون الضربات بلا رحمة للشباب الفلسطيني. ولأول مرة انقلب المفهوم الغربي الذي امتد اعتناقه طويلاً باعتزاز والذي يدور حول بلد صغير محاصر هو إسرائيل في مواجهته لجالوت عربي (Goliath) إلى مفهوم معاكس. إن سياسات إسرائيل العنيفة نحو الفلسطينيين أثارت انتقادات واسعة النطاق بعد أن أخذت تفاصيلها تبث على شاشات التلفزيون في العالم بأسره بشكل مثير. وأخذت الفئات المختلفة في الولايات المتحدة تعبر عن امتعاضها من الممارسات الإسرائيلية وتبدي تعاطفها مع محنة الفلسطينيين وتطالب بحل الصراع، ومن تلك الفئات رجال الكونغرس والساسة المحليون وزعماء الكنائس وقادة الجاليات اليهودية ومجموعات أخرى من الجمهور الأمريكي[١٥]. وبدأت الولايات المتحدة تشعر بالخشية من تهديد محتمل لمصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، فبادرت حكومتها إلى طرح مبادرة سلام جديدة في عام ١٩٨٨، وهي مبادرة شولتز التي فتحت باب المفاوضات رسمياً مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

إن الفلسطينيين الذين طالما صوّرتهم إسرائيل وأنصارها على أنهم من الشياطين أصبحوا فجأةً وهم تحت الاحتلال بشراً من الناس، كما أظهرت انتفاضتهم قدرة على إعادة بناء عناصر القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد تعززت هذه الصورة وسياقها الحقيقي بالرؤية البارعة التي قدمها المفاوضون الفلسطينيون بكل

---

(١٥) قذفت الانتفاضة بالقضية الفلسطينية إلى وسط الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة حيث أثار أنصار المرشح جيسي جاكسون القضية في مؤتمر الحزب الديمقراطي لسنة ١٩٨٨ في أطلنطا.

دقة واحتشام في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وفي مفاوضات المتابعة الرسمية التي أعقبت المؤتمر في واشنطن. بيد أن صورة فلسطينيي الشتات وصورة منظمة التحرير الفلسطينية ظلت من دون تغيير. وفي النهاية، وبعد التوقيع في واشنطن العاصمة في عام ١٩٩٣ على اتفاقات أوسلو التي جرى التفاوض بشأنها بصورة سرية، تحولت الصورة العامة للفلسطينيين وللمنظمة تحولاً كبيراً إلى صورة مشاركين لإسرائيل في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط. مع هذا فإن معارضي بنود ما يسمى باتفاقات أوسلو للسلام ظلوا ينعتون بالإرهابيين سواء أقاموا بأعمال عنف أم لا، وذلك في أوساط الغرب وإسرائيل وحتى من قبل مسؤولي السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع. إن عذاب الفلسطينيين والأذى الذي لحق بهم والتشريد والعوز لا يكاد يذكر في وسائل الإعلام الغربية أو مجلدات الأبحاث الأكاديمية، لا بل قد يعتبر من الأمور الثانوية، أو حسب وصف إدوارد سعيد «نكبة خارج مسرح الأحداث».

إن المعتقدات الغربية بشأن الفلسطينيين عميقة الجذور، وقد أوحت بها الثقافة السياسية للإمبريالية الأوروبية[١٦]. فالامبريالية كانت تقوم على حق الفتح، على حق الأوروبي الأبيض «الأرقى» بأن يحكم «الأدنى» من غير البيض في أفريقيا وآسيا. كانت مواقف الإنكليز والأوروبيين نحو البلاد المستعمرة في آسيا وأفريقيا تتميز في أحسن أحوالها بأنها من مقتضيات النبل، وفي أسوأها بأنها تتصف بالعنجهية والعنصرية وعدم الاحترام للشعوب الأصلية.

والنظرة إلى الشعب الفلسطيني الأصلي هي إما أنه غير موجود أو أنه يمكن الاستغناء عنه. وتنعكس الصورة القوية التي خلفها الصهاينة اليهود الأوروبيون في الشعار الذي يقول عن فلسطين إنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»[١٧]. سكّ هذا الشعار إسرائيل زانغويل في أوائل القرن العشرين، وهو يرمي إلى توليد دعم شعبي للمشروع الصهيوني في فلسطين بإنكار وجود السكان الأصليين. وفي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ أصدرت بريطانيا العظمى، رائدة الامبريالية، وكانت جيوشها تقف على مشارف مدينة غزة جنوبي فلسطين، الوعد المعروف باسم وعد بلفور (على اسم اللورد آرثر بلفور وزير الخارجية البريطاني)، وهو يعد الحركة الصهيونية الأوروبية بالتأييد من أجل «إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي» (انظر الملحق رقم ٢). أغفل هذا الوعد ذكر الفلسطينيين الأصليين إلا

(١٦) Said, *The Question of Palestine,* pp. 73-82.

(١٧) UN, *The Origins and Evolution of the Palestine Problem, 1917-1988,* p. 10.

بعبارة «الجاليات غير اليهودية الموجودة». وتحفظ الوعد بأن قال إن بريطانيا ستسهل تحقيق المشروع الصهيوني طالما «يتم القيام بشيء من شأنه إلحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية» لغير اليهود[١٨]. وقد أغفل هذا النص الغامض ذكر الحقوق القومية أو السياسية لعرب فلسطين. وبعد صدور الوعد بسنتين قال اللورد بلفور: «إننا لا نقترح في فلسطين حتى ولا المضي في الشكل الخاص باستشارة رغبات السكان الحاليين للبلاد. إن الصهيونية، سواء أكانت على حق أم على باطل، سواء أكانت صالحة أم طالحة، متجذرة في تقاليد عريقة القدم، وفي حاجات الحاضر وآمال المستقبل التي هي من الأهمية بما هو أعمق بكثير من رغبات وتحيّزات العرب البالغ عددهم سبعمئة ألف نسمة الذين يقطنون الآن تلك الأرض السحيقة في القدم»[١٩].

وعدم الاعتبار هذا من قبل بريطانيا الامبريالية للسكان الأصليين في فلسطين يوازي مواقف الصهاينة والإسرائيليين. فهؤلاء يرفضون وجود الفلسطينيين، وإن أقروا بوجودهم في الحالات النادرة فهم يجردونهم من إنسانيتهم. انظر مثلاً ما قالته غولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل، في عام ١٩٦٩، وهو ما نصه: «لا وجود للفلسطينيين»، أو ما قاله ليفي أشكول الذي خلفها في رئاسة الوزراء: «من هم الفلسطينيون؟ فحين جئت إلى هنا [أي إلى فلسطين] كان هناك ربع مليون من غير اليهود، وأغلبهم من العرب والبدو. كانت صحراء، وأسوأ من هذا أنها غير متطورة. لا شيء»[٢٠]. وخلال غزو إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ ـ وكانت بالدرجة الأولى حرباً ضد الفلسطينيين والمنظمة ـ قال مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل إن الفلسطينيين هم «بهائم وحشية تسير على رجلين»، فنشرت وسائل الإعلام الأمريكية قوله هذا على نطاق واسع.

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ لم يعد من الممكن إنكار وجود الفلسطينيين. وظهرت على الألسن أسئلة مشحونة باعتبارات سياسية وجدالية، ومنها: من هم الفلسطينيون؟ وكم عددهم؟ وكيف يتوزعون جغرافياً؟ وأين هو وطنهم[٢١]؟ من الأجوبة الفاضحة التي قدمها اليمين السياسي في

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٩) L. Jenkins, «Palestine Exiled,» *Rolling Stone* (9 June 1983), p. 32.

(٢٠) *Newsweek* (17 February 1969), p. 53.

(٢١) Norman G. Finkelstein, «Disinformation and the Palestine Question: The Not So - Strange Case of Joan Peters' from Time Immemorial,» in: Said and Hitchens, eds., *Blaming the Victims: Spurious Scholasrship and the Palestinian Question,* pp. 33-69. =

إسرائيل: «إن الأردن هو فلسطين»، وانه لا ينبغي، ولا يمكن، قيام «دولة فلسطينية ثانية بين الأردن وإسرائيل». وأخذ الإسرائيليون وأعوانهم الغربيون ينعتون الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال بأنهم مجرد «قاطنين» في يهودا والسامرة أو في الأراضي المدارة (لا المحتلة)، ويزعمون أنهم لذلك ليست لهم حقوق سياسية. لا بل إن الذين أخذوا يقاومون الاحتلال صار يطلق عليهم اسم الإرهابيين.

اكتسب هذا النعت شعبية في الغرب بعد ظهور الفلسطينيين على المسرح السياسي في عام ١٩٦٧. والظاهر أنهم أخذوا يثبتون هذا الانطباع ابتداءً من أوائل السبعينيات في القرن الماضي وذلك لقيامهم بسلسلة من خطف الطائرات وارتكابهم أعمال عنف على أيدي جماعات متشددة من الفلسطينيين المنشقين وأعوانهم. كان الإنكليز والمستوطنون الصهاينة في مرحلة الانتداب يسمون الفلسطينيين من المتشددين المؤمنين بالقوة ومن رجال المقاومة بأنهم مجرد إرهابيين[٢٢]. وكان الساسة الأمريكيون يشيرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها «عصابة من الإرهابيين» إلى أن تولى جورج بوش (الأب) الحكم فأخذت إدارته تتحاشى استعمال هذا النعت على أثر المباشرة بعملية السلام الجديدة التي أطلقت بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١.

وجاءت انتفاضة عام ١٩٨٧ لتقوض ذلك الخطاب الذي ينتقص من قدر الفلسطينيين. ومع أن الغرب أضحى أكثر تعاطفاً مع محنة الفلسطينيين بشكل عام،

= لم يحدث إلا مؤخراً ونتيجةً للبحوث التصحيحية أن كتب الأكاديميون الإسرائيليون ما يدحض إلى حد ما الأساطير والحقائق الصهيونية. انظر: Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York: Pantheon Books, 1987); Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949,* Cambridge Middle East Library (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987); Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951* (New York: Columbia University Press, 1990), and Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, *Palestinians: The Making of a People* (New York: Free Press, 1993).

انظر كذلك نقداً لعلم الاجتماع الإسرائيلي وإطاره المفاهيمي: Baruch Kimmerling, «Sociology, Ideology and Nation Building: The Palestinians in Israeli Sociology,» *American Sociological Review,* vol. 57 (August 1992), pp. 446-460.

(٢٢) Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48* (London: Andre Deutsch, 1979), pp. 20-75.

انظر أيضاً الوثائق الأصلية لسلطات الانتداب البريطاني التي أعدت في شهري كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٦ في: *A Survey of Palestine,* prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry, 3 vols. (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991), pp. 35-56.

فقد ظلت سمعة منظمة التحرير شائنة. ففي خلال المفاوضات التي قادت إلى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وبدء عملية السلام رفضت الولايات المتحدة وإسرائيل معاً مشاركة المنظمة(٢٣). ولكن، وكما يعرف الساسة الإسرائيليون والأمريكيون وكما تعرف وسائل الإعلام جيداً، كان المفاوضون الفلسطينيون قد عينتهم المنظمة وكانوا يتلقون التعليمات منها ويرفعون تقاريرهم مباشرة إلى قيادتها سائلين قراراتها. ولم يجر التخلي عن الزعم بعدم مشاركة منظمة التحرير إلا بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ وهي التي جرى التفاوض بشأنها سراً. وجاء إعلان المبادئ بين إسرائيل والمنظمة (كما سنبين في الفصل السابع) بشكل غير منصف ويحفل بالثغرات وذلك برأي معظم الفلسطينيين وغيرهم من العرب، وقد وصف أحد المراقبين الدراما والسخرية المريرة لحفلة التوقيع كما يلي: «إن الأمر يتطلب قلماً كقلم سويفت (Swift)(*) لتصوير المشاهد المقززة للنفاق وسوء النية وخداع الذات التي جرت في حدائق البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، والتي اكتظت بأناس كانوا مدة سنين طويلة شركاء في تذبيح الفلسطينيين وتعذيبهم وفي إنكار حقوقهم، فوقفوا الآن يصفقون «للمصافحة الرمزية» التي صادقت في واقع الأمر على مزيد من الإنكار لتلك الحقوق ذاتها»(٢٤).

بعدئذٍ، وبحلول عام ١٩٩٤، تحولت صورة الفلسطينيين تحولاً جذرياً. أما نعت «الإرهابيين» فقد أصبح يطلق من قبل إسرائيل وأعوانها في الغرب ومن قبل المحافظين الغربيين على الفلسطينيين الإسلاميين المتشددين وعلى آخرين من معارضي اتفاقات أوسلو. ومع أن صورة المنظمة والفلسطينيين في الغرب قد اعتراها التلميع إلا أن إسرائيل والولايات المتحدة استمرتا عملياً في مقاومة القبول بالحقوق السياسية والمدنية المقننة دولياً للفلسطينيين. إن كلتا الحكومتين ترفض بشدة حقوقهم الوطنية وبضمنها حق العودة وتأسيس دولة مستقلة ذات سيادة في الضفة والقطاع(٢٥).

---

(٢٣) أصرت إسرائيل آنئذ، ووافقتها الولايات المتحدة، على الطلب بأن توافق إسرائيل على جميع أسماء المفاوضين الفلسطينيين ـ وهو تطور مشهود في سجلات العلاقات الدولية، بحيث لا يسمح لأحد الفرقاء بأن يسمي مفاوضيه بحرية.

(*) جوناثان سويفت (Jonathan Swift) (١٦٦٧ ـ ١٧٤٥) الكاتب السياسي والروائي الساخر الإنكليزي الشهير صاحب **رحلات غاليفر** التي ربما يكون عنوانها أكثر شهرة من اسم مؤلفها (المحرر).

(٢٤) A. Cockburn, «Why Say No?,» *Nation* (4 October 1993), pp. 342-343.

(٢٥) أظهرت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة حيناً من الزمن أن سياسة الحكومة الرسمية نحو الشرق الأوسط تتباين مع مواقف الجمهور. الرأي العام يؤيد دولة فلسطينية كحل لصراع الشرق =

٢ ـ الصورة الذاتية للفلسطينيين

على النقيض من الآراء السائدة في إسرائيل والغرب نجد أن العالم الثالث ينظر إلى الفلسطينيين نظرة إيجابية لأن هؤلاء استطاعوا أن يعرضوا صورتهم في تلك الأقطار بشكل إيجابي. ومع أنهم كانوا في بعض الحالات يوضعون في منزلة ثانوية محرجة في الإطار السياسي والدبلوماسي، ولكنهم كانوا يقدّرون حق قدرهم لأن حكومات العالم الثالث ومنظماته غير الحكومية ووسائل إعلامه ومثقفيه كانت تولي احترامها لوجهة النظر الفلسطينية. كان ينظر إليهم في ذلك الجزء من العالم كشعب مشرد يكافح لاسترداد حقوقه الوطنية الثابتة، كما يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها حركة تحرير وطنية تمثل هي دون غيرها وبشكل شرعي الشعب الفلسطيني وتوفر الإطار التنظيمي لتعبئتهم ولخدمة مصالحهم.

وهذا المنظور مستمد من نظرة الفلسطينيين لأنفسهم[(٢٦)]. فهم يعتبرون أنفسهم الشعب الأصلي لفلسطين صاحب الحقوق الوطنية الثابتة. إنهم في ما قبل عام ١٩٤٨ يكوّنون ذلك الشعب الذي هو جزء من الأمة العربية ووطنه فلسطين. على أنهم يجدون أنفسهم منقسمين إلى قسمين كبيرين، قسم في الداخل ويشمل المواطنين في إسرائيل والرازحين تحت الاحتلال في الضفة والقطاع، وقسم في المنفى، أي الغرباء المنتشرين في الدول العربية وأوروبا والأمريكتين وغيرها من أرجاء العالم[(٢٧)].

إن الطفل الذي يولد لأبوين فلسطينيين، سواء في الداخل أو في المنفى، يعتبر من فوره فرداً من أفراد الشعب الفلسطيني، فلا يسقط عنه بحكم نسبه حقه السياسي بفلسطين مهما كانت وثيقة السفر التي يحملها. وهذا الطفل هو فلسطيني وعربي معاً، كغيره الذي هو سوري وعربي أو مصري وعربي. غير أنه يختلف عن هؤلاء بأنه كان قد فقد وطنه. وهذا الفرد يؤمن بأن الشعب الفلسطيني كان قد جرِّد

= الأوسط. انظر: Fouad Moughrabi and Elia Zureik, *American Public Opinion and the Palestine Question,* Occasional Paper; no. 4 (Kingston, Ont.: Near East Cultural and Educational Foundation of Canada; Washington, DC: International Center for Research and Public Policy, 1986).

(٢٦) انظر: Naseer H. Aruri, «Dialectics of Dispossession,» in: Naseer H. Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine,* 2nd ed. (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1989), pp. 3-28, and Edward W. Said, *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994* (New York: Pantheon Books, 1994).

(٢٧) Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries: A People's History,* p. 8.

من وطنه فلسطين وشرّد في آفاق الأرض وحرم من حقوقه السياسية الأولية ومنها حق العودة وتقرير المصير والحق بأن تكون له دولته. وعلى هذا استقر في ضمير الفلسطينيين أنهم أمة بلا دولة تكافح من أجل استرداد حقها بإقامة دولتها في فلسطين.

٣ ـ أمة بلا دولة

من المفارقات أن الفلسطينيين هم أشبه شيء بيهود الشتات الذين يرون أنفسهم كأمة، فهم بهذا المعنى صورة طبق الأصل لأولئك الذين شردوهم. إن الظروف التي حددت ملامح الهوية الفلسطينية الحديثة ظروف معقدة وعميقة، فقد بدأت بالتشكل في الحقبة الأخيرة من الحكم العثماني ولكن جذورها تمتد إلى زمن أسبق بكثير. كانت تسمية هذه البقعة في أزمان اليونان والرومان والعرب هي «Philistia» و«Palaestina» وفلسطين على التوالي، واستمر ذلك حتى غزو المغول في القرن الثالث عشر. أما في القرنين التاليين فإن المنطقة وهي تحت حكم المماليك من القاهرة قد قسمت إلى أقاليم كانت تأخذ أسماءها من اسم المدن الكبيرة التي تدار من مراكزها. كذلك كان الحال في القرون العثمانية الأربعة (١٥١٦ ـ ١٩١٧) فقد قسّم العثمانيون المنطقة إلى ثلاثة سناجق تديرها ولاية دمشق. وفي خلال المرحلة العثمانية الأخيرة كان سنجق القدس الكبير المساحة والمتمتع بالحكم الذاتي يشمل معظم أراضي فلسطين. إن وحدة فلسطين الإدارية قد تأكدت تاريخياً.

إن القاعدة الإدارية الحكومية التي استمرت على مدى القرون، قد أضفت على فلسطين، هي ومؤسساتها الدينية، صفة التماسك كإقليم واحد. كانت المنظمات الإسلامية والمسيحية تتمركز منذ القدم في القدس، وكان اختصاصها يشمل جند فلسطين (أي منطقة فلسطين العسكرية في الحكم العربي الإسلامي) وما جاورها. إن البطريركية الأورثوذكسية العربية في القدس ظلت قائمة دون انقطاع منذ العصر البيزنطي. كما أن المحاكم الشرعية الإسلامية العليا وغيرها من المؤسسات القانونية تتمركز في القدس لمزاولة وظائفها. هذا وإن احتفالات قبائل قيس واليمن والنبي موسى خلقت روابط متينة بين الناس وعملت على تثبيت هوية متميزة لهم.

وإبان الحقبة الأخيرة من الحكم العثماني في فلسطين ظهرت الصهيونية برعايةٍ وتشجيع من الدول الأوروبية وهددت الفلسطينيين بخطر داهم لأنها مشروع استعماري يرمي إلى استيطان فلسطين وتهويدها. وتنبه المثقفون والكتاب والصحفيون ورجال التعليم في الوطن العربي إلى مخاطر المذهب الصهيوني. فقد حفلت الصحافة العربية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى بالمقالات التي تفند المزاعم التاريخية

للصهاينة وتثبت حقوق العرب في فلسطين[٢٨]. كما أن الأوساط الثقافية كانت معنية بتاريخ العرب وتاريخ فلسطين، فدأبت على تحديد مكانة فلسطين في الوطن العربي[٢٩]. وبهزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى تمكن الإنكليز المنتصرون في تلك الحرب وبرعاية من عصبة الأمم من إصدار صك الانتداب على فلسطين. كان المفروض في نظام الوصاية لعصبة الأمم أن يعمل، خلافاً لما كان الأمر عليه في عهد الحكام العثمانيين، على تهيئة السكان المحليين للحكم الذاتي، وعليه ظهر للوجود رسمياً قطر فلسطين الحديث والهوية الشرعية للفلسطينيين. ولكن صدور صك الانتداب على فلسطين وما ورد فيه من رعاية «لوطن قومي» لليهود جعل الصهيونية تمثل خطراً جلياً وحالاً. أما استجابة الفلسطينيين إزاء ذلك وردها على نيات وعمل الصهاينة والإنكليز لدعم المذهب الصهيوني، فقد كان من شأنهما تعزيز هوية الفلسطينيين وإدراكهم لحقوقهم التاريخية في الأرض، وفي خلال تلك الفترة كان المناخ الثقافي في فلسطين مشحوناً بمسائل تكوين الأمة وتقرير المصير والإصلاح الاجتماعي[٣٠].

وما ان بدأت الأقطار العربية بالتفاوض من أجل الاستقلال عن حكم الإنكليز والفرنسيين حتى أخذ الخطاب الفلسطيني يزداد شدة، حتى ان أسماء الجرائد التي صدرت في فلسطين خلال الانتداب كانت ذات صبغة قومية، مثل جريدة **فلسطين**، و**الكرمل** (الجبل الذي يطل على مدينة حيفا الساحلية) و**الدفاع**. أما علم التاريخ الخاص بفلسطين في ذلك الوقت فقد كان معنياً بشكل خاص بتوثيق التاريخ العربي والحضور العربي في فلسطين، كما لو أن الكتاب كانوا يبتغون «إعادة إسكان الأراضي بحضور كثيف من الأسلاف»[٣١]. كتب عارف العارف، وهو من أغزر مؤرخي

---

(٢٨) انظر: يوسف قزما خوري، **الصحافة العربية في فلسطين، ١٩٧٦ ـ ١٩٤٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)؛ Rashid I. Khalidi, «The Role of the Press in the Early Arab Reaction to Zionism,» *Peuples méditerranéens,* no. 20 (juillet-septembre 1982), pp. 102-124; Sharabi, *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914,* and Adnan Mohammed Abu-Ghazaleh, *Arab Cultural Nationalism in Palestine during the British Mandate,* Monograph Series; no. 34 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1973).

(٢٩) Marwan Buheiry, ed., *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939* (Beirut: American University of Beirut Press, 1981).

(٣٠) Abu-Ghazaleh, Ibid.

(٣١) Tarif Khalidi, «Palestinian Historiography: 1900-1948,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 10, no. 3 (Spring 1981), p. 61.

المرحلة إنتاجاً، مصوراً الحضور العربي المستمر في فلسطين منذ ما قبل الأزمان العبرية والإسلامية، فقال: «إن علينا اعتبار غزة مدينة عربية خلال العصور كلها. . . ولم يكن الفتح الإسلامي سوى ترسيخ جديد للفتح العربي الذي سبقه»[(٣٢)].

وعلى العموم نظر عرب فلسطين إلى الصهيونية كحملة صليبية أوروبية جديدة. فحقوق العرب الفلسطينيين التي تعرضت للتحدي قبل نحو ألف عام أخذت تتعرض للتحدي من جديد. إن هذا الإحساس الفريد بالوطنية الفلسطينية العربية قد تعزز خلال الانتداب بالكفاح العقائدي والسياسي والصراع المسلح ضد السلطات الاستعمارية البريطانية وضد المستوطنين الصهاينة معاً وفي الوقت ذاته. وحين جرى ما جرى في عام ١٩٤٨ فتمزقت فلسطين كمجتمع وتقسمت كقطر وتدمرت كأمة، ترسخت رغم كل ذلك الهوية الفلسطينية الحديثة.

إن النكبة التي حلت بالفلسطينيين في عام ١٩٤٨ والصدمة التي أصابتهم من جراء تدمير مجتمعهم وما تلا ذلك من تشريدهم وإخراجهم من ديارهم وانتشارهم في أرجاء المعمورة، كل ذلك عزّز إدراك الفلسطينيين لذواتهم وخلق في ما بينهم رابطة نفسانية وشعوراً قوياً بالهوية والوحدة، وبالرعاية المتبادلة والمسؤولية بعضهم تجاه بعض. وإذا التقى الفلسطيني في أي مكان في الدنيا بفلسطيني آخر فهو يتعرف عليه في الحال من لهجته وأحياناً من اسم عائلته أو اسم قومه. ونجد حتى أولئك الذين ولدوا خارج فلسطين بعد عام ١٩٤٨ يعرّفون أنفسهم بأنهم من المدينة أو القرية التي ولد فيها آباؤهم. وهكذا فإن الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨، سواء أكانوا في داخل فلسطين التاريخية أم كانوا لاجئين خارجها، يتمسكون بهويتهم الفلسطينية وبفهمهم لذواتهم بصفتهم ينتمون وفقاً للحق بوطنهم فلسطين. إن الهوية الفلسطينية قد خيبت آمال الغربيين وأحبطت خططهم التي طرحت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لإعادة توطين الفلسطينيين في الأقطار العربية المجاورة. فقد افترض بعض الوفود الغربية الرسمية التي جاءت باقتراحات لحل الصراع في الشرق الأوسط أن اللاجئين الفلسطينيين سيقبلون إذا قدمت لهم حوافز مادية كافية بإعادة توطينهم والتخلي عن حقوقهم الشرعية ببيوتهم وقراهم ووطنهم. كذلك افترض المحللون الغربيون وساسة الدول الغربية أن الجيل الجديد من الفلسطينيين المولود في المنفى لن يكون له أي تعلق بفلسطين[(٣٣)]. وكان هؤلاء جميعاً مخطئين.

---

(٣٢) عارف العارف، **تاريخ غزة** (القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، ١٩٤٣)، ص ١١٤.

(٣٣) David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Futura, 1977), pp. 264 - 266.

وجاء ظهور منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٧ ليعطي للفلسطينيين إطاراً مؤسسياً وشعوراً قوياً بالعزم والتفافاً شديداً حول الأغراض المعلنة للحركة التي تمثلها المنظمة. كانت أهداف هذه المنظمة تتلخص بتحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم. ثم جاءت الانتفاضة [الأولى] لترفع من درجة الإجماع الفلسطيني والالتزام السياسي إلى أعلى المراتب. ولكن وحدة الغرض والأهداف هذه، والإجماع الوطني على وسائل تحقيق هذه الأهداف، وأسلوب وطريقة صنع القرار من لدن القيادة، وطبيعة وسلطات القادة، وبنية المنظمة ووظيفتها، وحتى الهوية الفلسطينية، كل هذا بدا وكأنه قد ذهب أدراج الرياح بتوقيع اتفاقات أوسلو(٣٤). ومع أن عواقب هذه الانقسامات الحديثة في صفوف الفلسطينيين كانت خطيرة حقاً وأسهمت في إيجاد قوى محركة مختلفة في أوساطهم السياسية، إلا أننا لا نستطيع تقييم كل ذلك بشكل محدد (كما سنرى في الفصلين السابع والثامن) إلا بعد تنفيذ بنود الاتفاقات وظهور نتائج مفاوضات الحل النهائي.

رابعاً: حول دراسة فلسطين والفلسطينيين

ظهر الكثير جداً من الأدبيات عن القضية الفلسطينية، ومعظمها ذو طابع مثير للجدال، أما الدراسات عن فلسطين كمجتمع وعن الفلسطينيين كشعب فكانت قليلة. والدراسات الحديثة عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في القرن التاسع عشر وفي عهد الانتداب على فلسطين، وبعضها دراسات ممتازة، إنما تظهر من الفجوات في معرفتنا أكثر مما تزودنا به من عرض شامل لبنية الجاليات في البلاد وفي الشتات وقواها المحركة. وأثمرت هذه الدراسات التاريخية نماذج مختلفة، وكل نموذج منها يعطي القارئ رؤية ثاقبة في الأوضاع، أما تداعيات الأحوال فلا توفّى حقها فيها ولا يبت بها. يحدد المؤرخ الاقتصادي روجر أوين بعض هذه المشاكل الخاصة بالمفاهيم، وهي تتعلق بالتساؤل عما إذا كانت فلسطين في القرن التاسع عشر تكوّن كياناً اقتصادياً واحداً، وتتعلق بالمسائل الأخرى الخاصة بالتنوعات الاقليمية البينية وبالأثر التفاضلي للنفوذ الأوروبي. والمشكلة الثانية تدور حول نظام إجارة الأرض، وعلى الأخص دور الأرض المشاع وأشكال المشاع المختلفة وعواقبه

(٣٤) انظر المقدمة والخاتمة في: Said, *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994*, pp. xlviii-xiii and 413-420; N. H. Aruri, «Oslo and the Crises in Palestinian Politics,» *Middle East International* (January 1994), pp. 16-17, and Cockburn, «Why Say No?,» pp. 342-343.

الاجتماعية المتنوعة. وأخيراً هناك قضية الأثر الاجتماعي ـ الاقتصادي للنشاط الديني الأوروبي، المسيحي منه واليهودي، في البلاد[35]. وباختصار لم يجر في تلك الدراسات توثيق أو تحليل طبيعة المجتمع الفلسطيني وبنيته وقواه المحركة وأثر أوروبا فيه بشكل كامل.

وتصبح هذه المشكلة أبعد عن الحل عند القيام بتحليل التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني (١٩١٧ ـ ١٩٤٨). إننا نجد فلسطين وقد أُخضعت إلى تغييرات مفاجئة: الغزو البريطاني في عام ١٩١٧، وتدمير البلاد وتأسيس إسرائيل في عام ١٩٤٨، واحتلال إسرائيل للبقية الباقية من فلسطين التاريخية، أي الضفة والقطاع، في عام ١٩٦٧. إن كل حدثٍ مدمر من هذه الأحداث كانت له عواقبه على بنية المجتمع الاجتماعية ـ الاقتصادية وعلى قواه المحركة، وهذه الأحداث تحتاج إلى دراستها ككل وليس كعمليات منفصلة. وهنا تأتي مشكلة البيانات الموثوقة وهي مشكلة حادة، كما أن وضع ترتيب لهذه البيانات يطرح مسائل شائكة. ومن الممكن تبيّن ثلاثة نماذج في الميدان: فلسطين في القرن العشرين كمستعمرة أوروبية؛ وفلسطين كجاليتين منفصلتين ومتعايشتين، عربية ويهودية، ولكل منهما ترتيباتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وفلسطين كقطاعين اثنين أولهما رأسمالي (وهو يهودي بالدرجة الأولى) يهيمن بشكل متواصل على القطاع الثاني ما قبل الرأسمالي (وهو عربي بالدرجة الأولى)[36].

كان هناك كثير من الإشكاليات في إدراك ما كانت عليه فلسطين في عهد الانتداب، فما بالك بالإشكاليات في فهم المجتمع الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨. فمنذ هذا التاريخ انقسم شعب فلسطين إلى ثلاثة أقسام: أولئك الذين ظلوا يقيمون على الأرض بعد تأسيس دولة إسرائيل، وهو أقل الأقسام عدداً؛ وأولئك الموجودون في الضفة والقطاع وصاروا تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وهو أكثر من سابقه عدداً؛ وأولئك الذين تفرقوا في المنفى منذ عام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر، وهو أكثر الثلاثة عدداً. مع هذا فقد طور الفلسطينيون لأنفسهم هوية جماعية ذات ألوان متدرجة بحسب الأقسام المذكورة. إذاً، سيكون من الضروري لإجراء دراسة عن شعب فلسطين بعد عام ١٩٤٨ ضم هذه الأقسام

(٣٥) Roger Owen, ed., *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries,* St. Antony's/Macmillan Series (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1982), pp. 2-3.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤.

بعضها إلى بعض، والظروف والعوامل التي شكلت البنى والتواريخ للجاليات المختلفة، والقوى المحركة المتشابكة التي تعمل على إدامة هذا المجتمع الذي ظهر بعد التقسيم، والمترابط بعضه مع بعض والفريد في بابه.

إن تحليل مثل هذا التكوين الاجتماعي الفريد لا يمكن أن يتم بطريقة تقليدية وذلك لأسباب متعددة. أولاً، ليست هناك بيانات موثوقة عن الفلسطينيين في الأقسام الثلاثة من حيث العدد والبنى الاجتماعية والقوى المحركة. يضاف إلى هذا أن الفلسطينيين، ولا سيما الموجودين منهم في المنفى، وكذلك في الضفة والقطاع بدرجة أقل، قد انهمكوا في حراك اجتماعي ومادي على نطاق واسع في داخل الأقطار المضيفة وعبر الحدود. إن بعض التحركات عبر الحدود كانت طوعية وفردية (بحثاً عن العمل أو الدراسة) وبعضها الآخر قسري وجماعي، قد أربك حياة الأفراد وبنيتهم الاجتماعية وأنظمتهم المؤسسية وقواهم المحركة السياسية. هذه التغيرات لم تذكر بالتفصيل في كل حالة من الحالات ولم تقيم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسانية. إنما نواجه فجوات ضخمة في معرفتنا عن الأقسام الثلاثة للهياكل الاجتماعية الفلسطينية لما بعد عام ١٩٤٨. فضلاً عن كل ذلك فإنه لا يوجد تاريخ عام أو شامل للشعب الفلسطيني.

أما الموجود عن مرحلة ما بعد عام ١٩٤٨ فهو دراسات متفرقة عن جوانب منعزلة للشعب الفلسطيني. وبعض هذه الدراسات تحكمه أطر نظرية ضيقة غير موضوعية تستمد فحواها من اعتبارات سياسية معاكسة أو غير متعاطفة[٣٧]. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الدراسات الخاصة بعرب فلسطين في إسرائيل. كتب خليل نخلة يقول: «إن المسائل التي تثيرها معظم هذه الدراسات... تتعلق في الغالب بعمليات سوسيولوجية غير محددة ولّدها علم الاجتماع الغربي (مثل التحديث) ولا تتعلق بالدعائم العقائدية الأساسية لدولة إسرائيل التي خلقت مركز الأقلية للسكان [الفلسطينيين] العرب... إن هذا التحاشي المتواصل أمر مقصود، ويمكن فهمه أساساً بمعايير تمسك قَبْلي (أولي) من قبل أولئك الباحثين بالمبنى العقائدي الرئيسي للصهيونية السياسية»[٣٨].

ينصب النقد الذي يوجهه خليل نخلة على (١) أن العقيدة (الصهيونية) تتجاوز

---

(٣٧) Kimmerling, «Sociology, Ideology and Nation Building: The Palestinians in Israeli Sociology».

(٣٨) Khalil Nakhleh, «Palestinians in Israel: An Assessment of the Sociological and Anthropological Literature,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 61-62.

البرهان وتؤثر في اتجاه التأويل الذي تقدمه البحوث عن العرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ (٢) أنهم يُتصوَّرون كقطع معزولة، وتعرض قوميتهم بصفتها شذوذاً، لا بصفتها استجابة طبيعية لوضعهم الجماعي المقموع؛ (٣) أن البنية الاجتماعية لعرب إسرائيل بنية راكدة، محبوسة في علاقات تقليدية وكأن العرب ما زالوا يعيشون في زمن العثمانيين؛ (٤) أن الانفصال المنهجي الذي يقارن البنية الاجتماعية التقليدية بالحديثة يضع قناعاً على عقائد وأحكام أخلاقية متناقضة. لذا فإن خليل نخلة يدعو إلى التدقيق في الافتراضات المسبقة لمثل تلك البحوث وذلك لغرض فهم وضع الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل وفهم تناقضات حياتها. وثمة نقد أوضح وأكثر تحديداً يقدمه طلال أسد، فهو يفكك الأسس الاستشراقية لعلم الإنسان (انثروبولوجيا) الإسرائيلي ويفصل منظوراً بديلاً للاقتصاد السياسي لغرض فهم تاريخ المجتمع القروي الفلسطيني وبنيته وقواه المحركة في ظل الحكم الإسرائيلي[٣٩].

إن الدراسات الخاصة بالمجتمع الفلسطيني تغذيها السياسيات الحديثة. يعرض بويرسوك (G. W. Bowersock) في كتابه المعنون *Roman Arabia*، وفيه دراسة ممتازة عن منطقة الشرق الأوسط في زمن الرومان حين كانت فلسطين في المركز من المنطقة، إلى نقطة مشابهة، ويذكر أن البحوث التاريخية عن عصر الرومان وعن العصر البيزنطي الأول في الشرق الأوسط هي بحوث تنحرف عن الصواب بخبث بسبب عزوف إسرائيل «عن مواجهة حقيقة وجود دولة عربية وبالتالي دولة فلسطينية أشمل نطاقاً في الشرق الأوسط. هاتان الدولتان كانتا جزءاً من المجتمع الدولي لروما وبيزنطة ولكن من دون التضحية باستقلالهما الثقافي أو الاقتصادي»[٤٠]. إن السياسات الحديثة لعلم الآثار هي سياسات عقائدية بالمثل في كل مكان، وعلماء الآثار الإسرائيليون الدارسون ينهمكون «بالتلاعب بالتاريخ القديم لأغراض حديثة، الأمر الذي يعد خداعاً فاضحاً... وبخاصة حيث الحقائق معروفة»[٤١].

ويوافق على ذلك إيليا زريق، وهو مؤلف دراسة واسعة عن الفلسطينيين في

---

(٣٩) T. Asad, «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen on Arab Villages in Israel,» *Review of Middle East Studies,* no. 1 (1975), pp. 1-40.

(٤٠) انظر: G. W. Bowersock, «Palestine: Ancient History and Modern Politics,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 14, no. 4 (Summer 1985), p. 51, and N. Abu El-Haj, «Excavating the Land, Creating the Homeland: Archaeology, the State and the Making of History in Modern Jewish Nationalism,» (Ph. D. Dissertation, Duke University, 1995).

(٤١) Bowersock, Ibid., p. 56.

إسرائيل[٤٢]. فيقول إن علماء الاجتماع الإسرائيليين يتجاهلون الممارسات الصهيونية التي تجري في عملية إضفاء طابع بروليتاري على الفلاحين الفلسطينيين، كما يتجاهلونها في تفسير البنية والتغيير بشكل عام. ويقترح زريق أن تعتمد دراسة التاريخ الاجتماعي الفلسطيني لما بعد عام ١٩٤٨ كثيراً على سوسيولوجيا الأقليات، أما بالنسبة إلى الذين لا يزالون في فلسطين التاريخية فتعتمد الدراسة على سوسيولوجيا نظم الحكم الاستيطانية التي يقدم أفضل وصف لخصائص تاريخ البلاد[٤٣].

لقد صاغ زريق خلاصة مخططة للتحول الاجتماعي الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين. وتتضمن المراحل التي حددها لتاريخ فلسطين في القرن المذكور: **أولاً**، مجتمع مزدوج يتصف بقوة غير متساوية تميل لصالح المستوطنين الصهاينة والاستعمار الصهيوني للبلاد في الفترة ما قبل عام ١٩٤٨؛ **ثانياً**، استعمار داخلي للميراث الفلسطيني وتحويل الفلسطينيين المتبقين في البلاد إلى بروليتاريا وفرض التمييز ضدهم في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧؛ **ثالثاً**، اعتماد سياسي واقتصادي للضفة والقطاع على الأردن ومصر على التوالي (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)؛ **رابعاً**، أشكال متسارعة من الاستعمار الداخلي داخل إسرائيل وتبعية كولونيالية للمناطق المحتلة في الضفة والقطاع، بما في ذلك مصادرة الأراضي (والموارد) وتحويل القوى العاملة إلى بروليتاريا وإنكار الحقوق (من ١٩٦٧ إلى الوقت الحاضر)؛ **خامساً**، سيطرة تامة من قبل إسرائيل في المستقبل مع سياسة التصهين وسياسة إخراج السكان الفلسطينيين من ديارهم[٤٤]. إن هذه المراحل تمثل مرشداً مفيداً لتحول المجتمع الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ولكن يعوزها وضع مفاهيم للتحول البنيوي المتناسب للجاليات الفلسطينية في المنفى، وذلك على نسق التحليل المقتضب الذي وضعته باميلا آن سميث[٤٥] وغيرها. إن ضم هذه الأعمال إلى المخطط سيعطي صورة أشمل

---

(٤٢) Elia T. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism,* International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1979).

(٤٣) Elia T. Zureik, «Toward a Sociology of the Palestinians,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 3-16.

(٤٤) انظر: Edward W. Said [et al.], «A Profile of the Palestinian People,» in: Said and Hitchens, eds., *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question.*

(٤٥) Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983* (New York: St. Martin's Press, 1984), and Rosemary Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Press, 1994).

للمجتمع الفلسطيني منذ النكبة. ويغيب أيضاً عن مخطط زريق التحديد النظري الذي يفسر الأسباب والمسببات للانتقال من مرحلة إلى أخرى ويشرح الصفات المختلفة للمراحل التاريخية التي حددها بشكل صحيح.

ثمة نقطة أخيرة ينبغي ذكرها، وهي أن التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية للجاليات الفلسطينية في المنفى لا تحدث بمعزل عن القوى المحركة للتغيير في الأقطار التي تقيم فيها الجاليات أو بمعزل عن الاقتصاد السياسي للمنطقة ككل. فالمنطقة قد تكاملت كثيراً، وإن بطريقة متباينة، مع السوق العالمية منذ عام ١٩٤٨. لذا فالتحولات في المنطقة بما فيها فلسطين والفلسطينيون ما بعد عام ١٩٤٨ تتصل مباشرةً بالتغيرات في الاقتصاد السياسي العالمي. هناك حاجة إلى تحديد أشمل يربط فلسطين والجاليات الفلسطينية والمنطقة بالاقتصاد السياسي في العالم. سيفسح هذا في المجال لتحديد العوامل والظروف البنيوية العامة والخاصة، المسؤولة عن تشكيل المجتمع الفلسطيني في القرن التاسع عشر، وفي فترة الانتداب، وفي عصر ما بعد عام ١٩٤٨، وفي عصر ما بعد أوسلو، فضلاً عن تشكيل الاتجاه المحتمل للتغيير في المستقبل. إن الغرض من هذا الكتاب هو إعطاء تحديد أعم وأشمل لفلسطين وللجاليات الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨ بحيث يربط تحولها الاجتماعي بإعادة الهيكلة الاقليمية والعالمية.

الفصـــل الثانـــي

قبل النكبة: التاريخ الاجتماعي الحديث لفلسطين

يبدأ التاريخ الحديث لفلسطين قبل النكبة في عام ١٨٠٠ وينتهي في عام ١٩٤٨. وهو ينقسم إلى قسمين تاريخيين رئيسيين: الأول يغطي فترة القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، والثاني يبدأ بعد الحرب العالمية الأولى بإصدار صك الانتداب البريطاني على فلسطين برعاية عصبة الأمم. إن قوى التحول في القرنين التاسع عشر والعشرين قد أثرت في التاريخ الاجتماعي للمشرق العربي بأسره وللشرق الأوسط برمته. بيد أن تركيب هذه القوى في فلسطين كانت له عواقب وخيمة بالنسبة إلى السكان العرب الأصليين في هذه البلاد. ومن الممكن إجمال تلك القوى بعبارة واحدة: التدخل الأوروبي. يركز هذا الفصل على بنية المجتمع الفلسطيني والتحول الذي جرى فيه خلال المرحلة الأولى. والفصل يحدد العوامل والاتجاهات الرئيسية، الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، التي عملت على التحول في فلسطين، والتي ما فتئت حتى الآن ترسم، بنظرنا، المواقف والأحداث في المنطقة وإسرائيل والأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أوساط الفلسطينيين في المنفى.

إن التدخل الأوروبي في فلسطين شجع عملية الاستيطان الأوروبي في البلاد وحول الاقتصاد إلى حال آخر وخلق طبقات اجتماعية جديدة وأعاد ترتيب علاقات القوة بين الجماعات الاجتماعية القائمة، وبضمنها جماعة المستوطنين الجدد من المهاجرين اليهود. بدأت عملية التدخل هذه ببطء في أوائل القرن التاسع عشر ولكنها اشتدت وتسارعت في النصف الثاني من ذلك القرن بعد انتهاء حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦)، الأمر الذي عجّل بفتح أبواب الامبراطورية العثمانية، وأبواب فلسطين بخاصة. ومع أن عواقب التدخل الأوروبي كانت في البداية بسيطة وهامشية إلا أنها أضحت بعد ذلك عواقب وخيمة ومدمرة. وقد توسعت، وعلى مدى مئة وخمسين عاماً، الأنشطة الاقتصادية في التجارة والزراعة والصناعة والخدمات توسعاً

كبيراً، ولكنها غدت مرتبطة كل الارتباط بأوروبا ومعتمدة عليها، وعلى الأخص على بريطانيا، الدولة الاستعمارية المهيمنة البازغة. وقد عمل التدخل الأوروبي على تسريع كافة ما يجري من فعاليات في البلاد بدءاً من القرن الثامن عشر بحيث جعل من فلسطين، وكانت ولاية شبه إقطاعية تعيش على الكفاف وتدفع الخراج، بلداً يأخذ باقتصاد السوق، ثم جعل منها في النهاية، قبل تدميرها، قطراً رأسمالياً غير متطور ومعتمداً على الغير. والأهم أن ذلك التدخل خلق الظروف لتدمير فلسطين وتشريد شعبها في عام النكبة، عام ١٩٤٨.

وعلى هذا شهد القرن التاسع عشر تأكيداً جديداً على العلاقات المالية في فلسطين بأسرها وذلك بالتوسع الذي جرى في اقتصاد السوق. ولم يقتصر الأمر على هذا فقط بل بدأ كذلك ظهور علاقات رأسمالية في الإنتاج والتبادل[١]. وصحب هذه التحولات نشوء تغيّر بنيوي في أنظمة إجارة الأرض وملكيتها، وتطوّر ملحوظ في ميادين الصناعة والحرف اليدوية والخدمات، وتحوّل في القوى العاملة، وإعادة توزيع للسكان وما يترتب على ذلك من نمو حضري للمدن. كان من العوامل التي أسهمت في عملية التحول ما قامت به السلطات العثمانية من إصلاحات إدارية وقانونية شملت إدخال المركزية في الإدارة. وكان من الأمور التي لا تقل أهمية عن ذلك البدء بتلك «الحملة الصليبية السلمية»[٢] بوحي ديني من الهجرة الأوروبية وما انطوت عليه من تطور في المؤسسات وفي ميدان الاستثمار. وكان من المهم أيضاً التوسع في التعليم الحديث والتغيير في القيم الاجتماعية وسنن الحياة وأساليبها. وقد

---

(١) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981); Beshara Bernard Doumani, «Merchants, Socioeconomic Change and the State in Ottoman Palestine: The Nablus Region, 1800-1860,» (Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1990),

نشرت في ما بعد بعنوان: Beshara Bernard Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900* (Berkeley, CA: University of California Press, 1995).

(٢) Alexander Schölch: «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882,» in: Roger Owen, ed., *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries,* St. Antony's/Macmillan Series (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1982), p. 11; «Britain in Palestine, 1838-1882: The Roots of the Balfour Policy,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 22, no. 1 (Autumn 1992), pp. 39-56, and *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development,* translated by William C. Young and Michael C. Gerrity (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1993), pp. 48-75.

أحدث ذلك يقظة في وعي العرب والفلسطينيين تجاه قوميتهم، كما عمل على إذكاء الإحساس الإسلامي. جرى كل ذلك في سياق التزايد السريع في أعداد السكان، ذلك التزايد الذي كان طبيعياً من جهة، وكان من جهة أخرى ناشئاً عن الهجرة الأوروبية، من مسيحيين ويهود، وهي التي أعادت هيكلة التكوين السكاني للبلاد. هذه الهجرة التي تفاقمت ابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر غدت عاملاً حاسماً في فلسطين في أواسط القرن العشرين.

أولاً: التنظيم الاجتماعي والاقتصادي

يفيد التاريخ التقليدي أن استبداد الوالي العثماني أحمد الجزّار (١٧٧٥ ـ ١٨٠٤) وما خلفه من ظروف قاسية حين كان والياً على مدينة عكا وما جاورها هو الذي أدى إلى التأثير سلباً في عدد السكان في فلسطين. فقد هبط إنتاج القطن الذي كان مزدهراً في القرن الثامن عشر وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالركود. وأجبر تناقص أعداد السكان وتردي الزراعة الكثير من الفلاحين على الاتجاه نحو حياة البداوة ورعي أنعامهم في الصحارى العربية والسورية المجاورة مع الريفيين من البدو الرحّل، والرعي كذلك في سهول فلسطين. وأخذت الضرائب العالية جداً وتهاوي نظام الفلاحة الإقطاعي، فضلاً عن تحرشات البدو الرحّل، تؤثر سلباً في الاستثمار في المنطقة وتعيق إنعاشها. وصارت الحياة القروية والزراعية تتجه بشكل متزايد نحو مناطق الهضاب في وسط البلاد حيث كان الفلاحون الآمنون نسبياً على مدى القرون قد طوروا إمكانيات الأرض الزراعية باتباع طريقة تسطيح سفوح الهضاب وجعل بعض السطوح فوق بعض بشكل متدرج واستزراعها بشكل مكثف.

بيد أن هذا الرأي الشائع عن النشاط التخريبي للريفيين من البدو الرحل في فلسطين في الحقبة العثمانية، وفي القرن التاسع عشر بالذات، يلقى تحدياً من بشارة دوماني، الذي كتب يقول: «إن هذا الرأي يتجاهل تماماً العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي ربطت البدو بالمناطق المأهولة. فمثلاً، كانت عشائر بني صخر والحويطات ترسل سنوياً، على مدى أجيال، آلافاً من الجمال المحملة بمواد مختلفة إلى نابلس لتزويد تجار المدينة وأصحاب صناعة الصابون فيها بالقلّي (gilli)، وهي مادة خام ضرورية لتصنيع الصابون. كانت تلك القوافل تأتي كذلك بالأصواف والسمنة والخيول مع منتجات أولية أخرى مقابل عودتها بمصنوعات الحديد والأقمشة وغيرها من المصنعات. كانت هناك شبكة من المواثيق التي ربطت البدو بمراكز المدن

الحريصة على حماية مواكب الحج وطرق التجارة[٣].

كان الفلاحون الفلسطينيون يتمسكون بأرضهم وقراهم وأسرهم وحمولاتهم (والحمولة هي الفخذ من العشيرة)، كما يتمسكون بهويتهم. وكان أولئك الفلاحون يميلون إلى العودة إلى السهول المنخفضة خلال الفترات التي يسود فيها الأمن، وكانت عودتهم تجري بتأثير من البدو الرحّل أو شبه المستوطنين، وذلك لإعادة بناء قراهم أو لإنشاء قرى جديدة وكذلك لترميم بُناها التحتية. والكثافة السكانية في السهول المحيطة بالسلاسل الجبلية في الوسط، أو المخترقة لها، طالما كانت تزداد أو تنخفض باستمرار طوال القرون. كانت تلك السهول في متناول جيوش السلطات المركزية (العثمانية أو المصرية)، ومعرضة أيضاً بين حين وحين لغزوات البدو الرحّل، أما الهضاب في وسط فلسطين فكانت بمثابة الحواجز الطبيعية. وبالنظر إلى وعورة هذه الهضاب وصعوبة اكتساحها والاحتفاظ بها فإنها أعطت لشعب فلسطين ـ من فلاحين وسكان مدن وأعيان سياسيين ـ درجة من الحكم الذاتي الذي أفسح في المجال لتطور اقتصادي سياسي محلي ونشوء تشكيلات اجتماعية فريدة في بابها. لم يحدث هذا في هضاب فلسطين وحدها بل حدث كذلك في جبل لبنان وفي هضاب النصيرية في الشمال الغربي من سوريا.

كان الفلسطينيون في القرن الثامن عشر يزرعون القطن في السهول الغربية وفي بعض المساحات المستوية من المناطق المرتفعة. ولكن معظم الهضاب ذات السطوح المتدرجة في وسط فلسطين كانت تزرع بأشجار الزيتون التي يصلح المناخ والتربة لها. أما المنتجات الزراعية الأخرى كالقمح والشعير والذرة والسمسم، فكانت تزرع في الوديان والسهول المجاورة. فقد كان زيت الزيتون ولا يزال مادة أساسية للطبخ ولصناعة الصابون، كما أنه كان قبل القرن العشرين يستعمل للإضاءة، وكذلك لدفع الضرائب بدلاً من النقود. إن زيت الزيتون والصابون والأقمشة والحبوب وبذور السمسم كانت من بضائع التصدير المهمة إلى أسواق المنطقة المجاورة.

---

(٣) Beshara Bernard Doumani, «Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 21, no. 2 (Winter 1992), p. 20, and M. Sharon, «The Political Role of the Bedouins in Palestine in the Sixtennth and Seventeenth Centuries,» in: Moshe Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem: Magnes Press, 1975), pp. 11-30.

وهناك أربع مناطق هضبية في فلسطين وهي: الجليل وجبل نابلس وجبل القدس وجبل الخليل، وكلها ذات تشكيلات اجتماعية ـ اقتصادية تنفرد بها بصورة أو بأخرى، وإن كانت جميعها ترتبط إحداها بالأخرى وبالمناطق المجاورة. مثلاً، نجد مدينة نابلس، وهي المركز الإداري والتجاري والصناعي والثقافي لمنطقة جبل نابلس، مرتبطة عن طريق التجارة، ولا سيما تجارة الأقمشة وزيت الزيتون والصابون، ببقية فلسطين وبطرق مواكب الحج إلى الشرق من نهر الأردن، وبدمشق، وكذلك بالقاهرة ودمياط في مصر(٤).

إن المناطق الهضبية، وفيها دائماً أكثف التجمعات السكانية وتتمتع على الدوام بحكم ذاتي في فلسطين، تتشاطر في ما بينها عدداً من السمات الاجتماعية التنظيمية المهمة. والفلاحون الفلسطينيون يعيشون في عدد كبير من القرى الصغيرة المحيطة بالمدن الرئيسية. يقول بشارة دوماني في وصف الوضع: «إن كل فلاح من الذكور الراشدين له حق بقطعة أرض يمكنه أن يقول إنها تعود له، ولا تختلف مساحات القطع لهذا الفلاح أو ذاك اختلافاً كبيراً. وتعتبر جميع الأراضي الواقعة خارج حدود القرى ملكاً للدولة من الناحية النظرية، فهي لا يمكن أن تباع أو تشترى بصفتها ملكاً خاصاً. وللفلاحين حقوق انتفاع بالأراضي الزراعية، وهم يدفعون لقاء استخدامها ضريبة تسمى ميري وهي تفرض إما نقداً أو عيناً. أما من ناحية التطبيق العملي فإن الفلاحين يتمتعون بالملكية الفعلية للأراضي الأميرية. وما برحت فروع العشائر والقرى تعرَّف على مدى القرون بالأراضي التي يعتبرونها ملكاً خاصاً بهم، كما أن كل فردٍ ذكرٍ راشد من أبناء العشيرة أو القرية تنتقل حصته من الأرض لأبنائه الذكور بعد وفاته بالوراثة»(٥).

كانت كافة المنطقة الهضبية في فلسطين وغيرها من المناطق الجبلية في أقاليم شرق المتوسط تتسم، حتى القرن التاسع عشر، بوجود طبقة فلاحية تتمتع بحكم ذاتي واسع، وتقاوم السلطة المفروضة من الخارج، وتنتظم في أفخاذ عشائرية، وتعيش على فلاحة قطع صغيرة من الأرض، وتسير في حياتها على سنن وأعراف وقيم نابعة من حضارتها الإسلامية (باستثناء الجاليات المسيحية المحلية بطبيعة الحال). وكان الفلاحون مسلحين حسب المعتاد، أما السلطات العثمانية فلم يكن لها وجود عسكري مباشر في مناطق الهضاب ولا سيطرة لها عليها. كانت تلك السلطات

(٤) Doumani, «Merchants, Socioeconomic Change and the State in Ottoman Palestine: The Nablus Region, 1800-1860,» p. 33.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

تعتمد على الزعماء المحليين، وهم في الغالب من شيوخ الأرياف، في فرض النظام وإدارة شؤون المنطقة وجباية الضرائب فيها، واستمر ذلك حتى ظهرت المركزية الإدارية التي بلغت ذروتها في أواسط القرن التاسع عشر. وبموجب ذلك الترتيب طورت مناطق الهضاب لنفسها في فلسطين، وبشكل جماعي، تشكيلاً خاصاً بها في ميادين الاقتصاد السياسي والأوضاع الاجتماعية، وكان تشكيلاً فريداً في بابه يتلخص بنظام استخدام الأرض المشاع وبالتنظيم الاجتماعي القائم في بنيته على الحمولة.

كانت القرية المشاع المقسمة أراضيها بالتساوي تتميز بأربع صفات: «تقسم الأرض الزراعية إلى أقسام متعددة، وكل قسم منها يكون متساوياً من حيث طبيعة التربة وجيولوجية الأرض وقدرة الوصول إليها من القرية، وغير ذلك من المزايا [بعبارة أخرى يكون التساوي وفقاً للنوعية لا للقيمة]. إن كل حصة من الحصص يكون لها قسم متساوٍ من الأرض المزروعة بالاشتراك ككل، ومن كل قطعة من تلك القطع المقسمة. ثم إن الأرض كلها القابلة للزراعة والمشتركة بين الجميع يجري إعادة توزيعها بين حين وحين، ويتم ذلك عادةً بالقرعة بما يناسب عدد الحصص لكل مالك من المالكين»(٦).

بطبيعة الحال كانت كل من هذه الصفات عرضة للتغير. على أنه وبحلول القرن التاسع عشر أخذت إعادة توزيع تلك الأراضي بالتوقف تدريجياً. يقول ياكوف فايرستون إن نظام المشاع لم يكن نظاماً لملكية جماعية تنطوي على كيان قانوني هو الذي يملك الأرض، وإنما كان نظاماً لملكية مشتركة هو عبارة عن علاقة بين أعضاء أفراد، الأمر الذي أتاح المجال لتوقف إعادة التوزيع أو إعادة التقسيم في العصر الحديث، كما أتاح المجال بشكل سهل نسبياً للخصخصة والتكيف مع اقتصاد التبادل. يضاف إلى هذا أن الملكية المشتركة في نظام المشاع لم تكن لتتناقض مع قوانين الأرض الإصلاحية التي أصدرتها السلطنة العثمانية في عام ١٨٥٨، كما لم يكن إلغاؤها مطلوباً. إن نظام المشاع قد وفر للفلاحين لقمة العيش مع فائض لدفع الضرائب. وكان تغيره البطيء في العصر الحديث، عصر اقتصاد السوق أو التبادل، راجعاً إلى عوزٍ في النقد، وهذا النقد لم يصبح متوفراً إلا بعد الزيادة في مقدار ما يكسبه الفلاح وذلك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. كان النقد

(٦) Y. Firestone, «The Land-Equalizing Musha'Village: A Reassessment,» in: Gad G. Gilbar, ed., *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History* (Leiden: Brill, 1990), p. 92.

متوفراً بطبيعة الحال للشيوخ والأعيان الذين كانوا في وضع يمكنهم من اكتساب تلك الأراضي(٧).

وفي سياق الوجود القلق، مع غياب سيطرة مركزية مباشرة، عمل نظام الحمولة على تنظيم حياة الفلاحين اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وبما أن ذلك النظام يقوم على القرابة فإنه كان يتضمن التزامات اجتماعية متبادلة متعددة وفرت أمناً اجتماعياً ومادياً. إن هذا النظام عمل على تنظيم وضمان فرصة الحصول على أرض منتجة وضمان حقوق الفرد فيها كذلك. وكان هذا النظام يعمل أيضاً كآلية موثوقة مهمة لغرض تقدير الضرائب وتوزيع أعبائها بين القرويين. والحمولة حمت الفرد وأقرباءه من الهجمات الخارجية ومن النزاعات الداخلية كذلك، وبالتالي فإن الحمولات وفرت، بزعامة شيوخها، حماية جماعية لأفراد الأسر الصغيرة في كافة نواحي حياتهم.

إن الَحمولة تختلف باختلاف الحجم والقوة والنفوذ، وقد تنامت بعض الَحمولات على مدى السنين فانقسمت إلى فروع متعددة، وضعف بعضها الآخر فاختفى أو اندمج في حَمولات أقوى. والَحمولة قد تمتد إلى أكثر من قرية واحدة، كما أن القرية الواحدة قد يقطنها أفراد من حَمولات متعددة. وفي خلال المرحلة العثمانية انتظمت مجموعات من القرى في نواحي (جمع ناحية)، وكل ناحية منها تكون تحت سيطرة شيخ ينتمي في العادة إلى الأسرة الأقوى في الَحمولة الأقوى في المنطقة. وشيوخ النواحي يمثلون بالدرجة الأولى حَمولاتهم أمام السلطة العثمانية، كما يمثلون الَحمولات الأصغر التي في منطقتهم. وطالما كان شيخ الَحمولة يجبي الضريبة بشكل مناسب فإنه يعترف به كزعيم سياسي من قبل الوالي العثماني. وحين كانت الخصومات والمنازعات تنشأ في الَحمولة الواحدة أو بين الَحمولات المتعددة أو الأفخاذ (وهي مجموعة حَمولات)، فإن وجهاء المنطقة وأعيانها من ذوي المصالح في جباية الضرائب يقومون باستغلال ما يجري وذلك بجلب شيوخ الَحمولات إلى جانبهم للانتفاع منهم. وفي مثل هذه الحالات غالباً ما يفقد شيوخ النواحي الكثير من استقلالهم. مع هذا فإن قوة البقاء لهذه الَحمولات وللأسر البارزة فيها هي قوة كبيرة. مثلاً، نجد في نواحي نابلس أن حَمولات القرن الثامن عشر والتاسع عشر وأسرها البارزة ـ مثل الجيوسي وجرار وقاسم وريان وطوقان وعبد الهادي وهو

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١٠١، و Y. Firestone, «Production and Trade in an Islamic Context: Sharika Contracts in the Transitional Economy of Northern Samaria, 1853-1943,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 4 (April 1975), pp. 308-324.

الفرع الذي تفرع من المصري ـ قد ظلت حَمولات رئيسية. كذلك نجد في نواحي جبل القدس أن البرغوثي وعريقات وأبو غوث ولحام وسمحان ظلت هي وغيرها من الحَمولات تسود في المنطقة منذ القدم وحتى الآن.

لم يكن الاقتصاد السياسي الريفي في فلسطين منعزلاً، فالفائض من الأرياف كان يخصص للضريبة من قبل المسؤولين العثمانيين والرؤساء المحليين، كما أنه كان يمثل جزءاً من النظام الاقتصادي الواسع الذي يشمل التجارة والتبادل أو المقايضة مع المدن والمراكز التجارية القريبة. إن المدن الفلسطينية في القرن التاسع عشر كانت بالإضافة إلى كونها مراكز تجارية فإنها كانت كذلك مواقع للصناعة والمصنوعات اليدوية والمكاتب الإدارية والنشاط الديني والمهام القضائية. وكان يقطنها الموظفون العثمانيون (من أتراك وعرب محليين) وتجار وصناع وأصحاب دكاكين وخانات، وعلماء وقضاة. وفي مدينة نابلس أعطت صناعة الأقمشة والصابون وغيرهما هذه المدينة دوراً مركزياً في فلسطين أيام العثمانيين. وقد انتظم الصناع وأصحاب الحرف في جماعات أشبه بالنقابات كانت تنظم عملية الإنتاج والتسعير والجودة. وكان الاقتصاد السياسي لمدينة نابلس يشمل البدو الذين كانوا يزودونها بالقللي، تلك المادة المهمة من مسحوق يتكون من حرق نباتات صحراوية معينة وتستخدم في صناعة الصابون. يقدر دوماني أن سكان نابلس ارتفع من أربعة آلاف أو خمسة آلاف نسمة في أواخر القرن السادس عشر إلى ٢٠ ألفاً في أواسط القرن التاسع عشر[٨]. ومع أن صناعة الصابون جعلت من نابلس مدينة مشهورة في القرن التاسع عشر فإن الصابون كان يصدّر منها إلى أرجاء المنطقة قبل ذلك التاريخ.

وقد تعايشت التشكيلات الاجتماعية المختلفة، الفلاحية منها والريفية والبدوية والحضرية، وتشابكت كذلك في الاقتصاد السياسي المعقد. لم يكن ذلك نظاماً اقطاعياً كالذي كان في أوروبا ولا حتى في جبل لبنان بأميره المستقل ذاتياً وبنية السلطة فيه التي تمسكها شبكة من الولاءات والالتزامات. كان كل إقطاعي لبناني يمارس بنفسه سلطة اقتصادية وقضائية واجتماعية وسياسية على فلاحيه الذين كانوا يعتمدون عليه للحصول على الحماية. أما رؤساء الحَمولات وشيوخ النواحي في فلسطين فكانوا على عكس ذلك يعينون أساساً من السلطات العثمانية أو يعترف بهم

(٨) Beshara Bernard Doumani, «The Political Economy of Population Counts in Ottoman Palestine: Nablus Circa 1850,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 26, no. 1 (February 1994), pp. 1-17.

منها بصفتهم محصلي ضرائب وليس كـ «مقاطعجي» يتمتع بالحكم الذاتي كما كان الحال في لبنان.

هذا وعلى خلاف الحال في لبنان أيضاً، حيث كان الرؤساء الإقطاعيون وزعماء العشائر موجودين بشكل راسخ من أمدٍ طويل، نجد أن شيوخ النواحي المتعاقبين في فلسطين كانوا في الغالب من أصول بدوية حديثة العهد. ففلسطين قريبة من صحراء سوريا والصحراء العربية ومفتوحة أمامهما، كما أن مناطقها المرتفعة أقل وعورة من سلاسل الجبال العالية في لبنان، فهي أسهل وصولاً إليها من قبل البدو الرحّل ورؤسائهم الطامحين بالتوغل فيها. إن هذه السمات الجغرافية أدت إلى إيجاد اختلافات في التنظيم الاجتماعي، ففلسطين كانت في بنيتها أكثر عشائريةً وأقل إقطاعيةً من البنية في جبل لبنان. لذا فإن نظام إجارة الأرض قد انعكس في تركيب هذه البنية. فمع وجود نظم المشاع في فلسطين نجد أن ملكية بساتين الزيتون والكروم وغيرها كانت تعود للأفراد وتنتقل إلى أبنائهم عن طريق الإرث ولا يعاد توزيعها كأرض مشاع. وباختصار لم يكن في فلسطين رؤساء إقطاعيون بل «رؤساء محليون» على حد قول ألكساندر شولخ (Alexander Schölch)، وكان هؤلاء عبارة عن محصلي ضرائب للسلطات العثمانية[٩].

أما خلال الفترات التي ضعفت فيها السلطة المركزية، أو التي جرى فيها التخفيف من مركزية الحكم، فقد اكتسب الشيوخ المحليون في فلسطين درجة أكبر من الاستقلال الذاتي، وربما أتاح ذلك المجال لشيءٍ من الحكم الإقطاعي، إذ كان شيوخ النواحي الذين تعينهم السلطنة العثمانية يحكمون الريف في فلسطين إلى جانب أعيان المدن والموظفين الإداريين ورجال الدين. كان من ضمن أعيان القدس آل الحسيني وآل الخالدي وقد ظل أبناؤهما من زعماء فلسطين البارزين في القرن العشرين. إن أسر أمثال هؤلاء الأعيان وغيرهم من شيوخ الأرياف احتفظوا بنفوذهم في القرن المذكور لا بسبب من مراكزهم الرسمية وإنما بسبب تمكنهم من التوفيق بين هذه المراكز والأسس المادية للسلطة وبين الوضع الاقتصادي المتغير (كما سنرى في الفصل التالي). وقد عملت الإصلاحات التي أتت بها «التنظيمات»، وما رافقها من إعادة التنظيم الإداري ومركزية الحكم في السلطنة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر، على نزع السلطة من شيوخ النواحي في الأرياف، إذ خضعت

(٩) Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, pp. 181-190.

فلسطين كلها للسيطرة المباشرة من المدن الرئيسية التي ميّزت أعيان المدن من شيوخ الأرياف.

ثانياً: التغلغل الأوروبي: المقدمة

في الوقت الذي كانت فيه الأحوال الاقتصادية في فلسطين خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني تتذبذب بين أقصى درجات الركود وأقصى درجات الازدهار، نجد أن البنية الاجتماعية والسياسية ظلت من حيث الأساس كما هي بلا تغيير. كان الموظفون العثمانيون يأتون إلى فلسطين ويغادرونها، من دون أن يحدث استيطان تركي أو يجري تتريك من أي شكل. لقد ظلت الطبيعة العربية لفلسطين كما كانت عليه تماماً، كما أن عدداً من الأقليات الإثنية ومن بقايا الغزاة في الماضي ما فتئت حتى تعربت على مدى السنين. إن رجال الإدارة الأتراك أنفسهم كانوا قلة قليلة تعتمد كثيراً في عمل الأجهزة الرسمية على العرب من أبناء البلاد وهم إخوانهم في الدين. أما بالنسبة إلى المسيحيين وإلى الأقلية اليهودية الصغيرة العدد جداً فقد تمسك العثمانيون بنصوص العهدة العمرية المعروفة تجاههم وجعلوا منها نظاماً مليّاً. كانت محاكم «أهل الكتاب» التي تنظر في شؤونهم الاجتماعية وأحوالهم الشخصية وأمورهم الدينية محاكم مستقلة تماماً، على أنه كان على أهل الكتاب دفع ضريبة الرأس، إذ كان الرئيس الأعلى لكل ملة هو الذي يمثل ملّته أمام الباب العالي في اسطنبول.

ومن الأمور الأكثر دلالة بالنسبة إلى مستقبل فلسطين والمشرق العربي قيام العثمانيين بتشجيع تجارة التصدير والاستيراد مع أوروبا، وقد سمحوا للتجار الأوروبيين، وكذلك للمبشرين والقناصل، بالإقامة في البلاد. ونتيجة لذلك التشجيع ارتفعت قيمة التجارة البريطانية والفرنسية مع مدن الساحل العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال القرن التاسع عشر، إذ كانت السلع الزراعية الأساسية من المشرق العربي مدار التبادل مع السلع الأوروبية المصنعة، وأصبح ذلك النمط من التجارة هو علامة التخلف في القرن العشرين.

كان النشاط التبشيري والثقافي الأوروبي في فلسطين والمنطقة قد استؤنف بعد توقف طويل منذ الحروب الصليبية. وازداد نشاط المبشرين الكاثوليك الفرنسيين (والإيطاليين أيضاً) وذلك من جراء الامتيازات التي منحها الباب العالي إلى فرنسا، ولكن ذلك النشاط تعارض مع أعمال الكنائس المسيحية المحلية، الأرثوذكسية منها والقبطية والأرمنية والحبشية. وقد عامل العثمانيون التجار الأوروبيين وغيرهم من

المقيمين في أراضي السلطنة بما فيها فلسطين بصفتهم ملة مسيحية أخرى ومنحتهم استقلالاً دينياً وثقافياً وقضائياً واجتماعياً. وعلى العكس من الملل العربية التي كانت خاضعة للسلطنة كانت الملل المسيحية الأوروبية تحظى بدعم الدول الأوروبية القوية.

وما إن دب الضعف في السلطة المركزية العثمانية في القرن التاسع عشر حتى أخذت الدول الأوروبية تبسط حمايتها على المسيحيين العرب وغيرهم من الأقليات. وادعت فرنسا بالحماية على الكاثوليك كلهم - شرقييهم وغربييهم - الموجودين في أراضي السلطنة العثمانية. وقد تزايدت أعداد الكاثوليك الشرقيين عندما اتحدت الكنيسة المارونية في جبل لبنان مع روما، وعندما انقسمت الكنائس الأرثوذكسية إلى أقسام متعددة اتحد بعضها مع روما أيضاً. وأمام هذه التطورات بادرت روسيا القيصرية إلى ادعاء الحماية للكنائس الأرثوذكسية كلها. وانضم الإنكليز إلى هذه النزعة بادعاء الحماية للأقليات الصغيرة من اليهود والدروز (وهم طائفة مستقلة منشقة عن الطائفة الشيعية)، فضلاً عن البروتستانت المحليين. إن دعاوى الحماية الأوروبية تطورت إلى شكل من أقوى أشكال وسائل الضغط على الامبراطورية العثمانية المصابة بالوهن. إن تدخل أوروبا الاقتصادي والسياسي والثقافي في فلسطين والمشرق العربي في العهد العثماني ما فتئ أن أصبح القوة الطاغية التي رسمت شكل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لفلسطين والمنطقة منذ ذلك الحين.

ثالثاً: الانفتاح باتجاه الغرب: الاحتلال المصري والثورة الفلسطينية

يرمز غزو نابليون لمصر وفلسطين في ١٧٩٨/١٧٩٩ إلى بدء التدخل الأوروبي في المنطقة. لم يكن تقدم نابليون نحو فلسطين ناجحاً، فقد أوقف على أبواب مدينة عكا من قبل قوات الوالي العثماني، أحمد الجزار، المتحالفة مع العرب المحليين. وقام نابليون وهو يتراجع عن فلسطين بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة، فدمّرت قواته المنطقة الساحلية من فلسطين وأحرقتها. وجاء السلب والنهب الذي قامت به قوات نابليون في البلاد بعد أن كانت قد حلت بها كوارث عديدة بانتشار الطاعون، والجراد، وتفاقم أعباء الضرائب العالية، والقمع العنيف الذي مارسه الوالي العثماني، وحدث كل ذلك في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. لذلك فإن فلسطين دخلت في مرحلتها الحديثة وهي في حال مزرية.

ثم جاء التحدي للعثمانيين على يد محمد علي الكبير، والي مصر المنتصر على

نابليون والتابع اسمياً للسلطنة العثمانية. فقد شن محمد علي حملة عسكرية بقيادة ابنه ابراهيم باشا، وانتزع السيطرة على فلسطين وسوريا من السلطة العثمانية المركزية. وجاء الاحتلال المصري (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) بإصلاحات أدت إلى تفكيك النظام القديم. واصطدمت سريعاً السياسة المصرية التي اتبعت المركزية في سيطرتها بالنظام الذي كان يقوم على وجهاء المدن وشيوخ الأرياف، الذين كانوا قد رسخوا أنفسهم كمحصلي ضرائب ووسطاء سياسيين مستقلين خلال الحكم العثماني. وعملت العلمانية التي أدخلت على النظام القضائي على تجريد العلماء الدينيين من نفوذهم. وخضعت الأعمال التجارية والإدارية لسيطرة المجالس المحلية التي تأسست آنئذٍ. يضاف إلى هذا أن الحاكم المصري حاول نزع أسلحة السكان، وأدخل التجنيد الإجباري ونظام السخرة، وزاد من معدل الضرائب، وفرض ضريبة الرأس، وأقام احتكارات تجارية.

صحب هذه السياسات تحسن في الظروف المادية، وزيادة في الأمن في الأرياف، ومحاولة لتوطين العشائر البدوية (ولا سيما في جنوب فلسطين ووادي الأردن)، مع تجفيف المستنقعات، ومنح الامتيازات لزراعة الأراضي المستصلحة، بالإضافة إلى منح مزيد من الحماية والمساواة للأقليتين المسيحية واليهودية[١٠]. غير أن الإدارة المصرية في سوريا وفلسطين فشلت في احتكار التجارة الدولية نظراً إلى معارضة الإنكليز لتلك السياسة. ولهذا لم يستطع ابراهيم باشا، إبان الحكم المصري لسوريا وفلسطين، سوى احتكار التجارة الداخلية، وبالتالي لم يحصل إلا على مقدار أقل من الواردات. وبما أن المصريين لم يستطيعوا إنشاء نظام لجباية الضرائب جباية مباشرة فقد اضطروا إلى العودة للاعتماد على محصلي الضرائب. كانت عملية تحصيل الضرائب تباع بالمزاد لأعلى المزايدين وبمبالغ أعلى بكثير من السابق، فكان يجري تحصيل معظم الضرائب نقداً وليس عيناً.

---

(١٠) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914;* Moshe Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society* (Oxford: Oxford University Press, 1968), pp. 12-16; S. Shamir, «Egyptian Rule (1832-1840) and the Beginning of the Modern Period in the History of Palestine,» in: Amnon Cohen and Gabriel Baer, eds., *Egypt and Palestine: A Millennium of Association (868-1948)* (New York: St. Martin's Press, 1984), pp. 214-231; Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), pp. 265-278, and Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, *Palestinians: The Making of a People* (New York: Free Press, 1993), pp. 3-12.

وغدت السياسات المصرية عبئاً على السكان في فلسطين فثاروا[11]. وبدأت الثورة على يد الفلاحين وأعيان المدن ورجال الدين وشيوخ الأرياف في نابلس، ثم امتدت إلى صفد وطبرية والخليل وغزة والقدس. كانت الشرارة الأولى للثورة حين قام أعيان البلاد بإخبار محافظي ابراهيم باشا بأنهم لن يقدموا حصصهم من المجندين إلى الجيش. لم يكن أمر التجنيد الإجباري هو الأمر الوحيد مما يشكو منه السكان من مظالم كثيرة، فالفلاحون كانوا يقاومون الضرائب الباهظة كما يناهضون التجنيد الإجباري، كما أن الوجهاء كانوا يقاومون نظام المركزية في جباية الضرائب وكان تحصيلها يمثل الأساس لقوتهم العريقة واستقلالهم الذاتي من زمن طويل.

صمم ابراهيم باشا على القضاء على الثورة وأمر بمهاجمة المدن وبالفتك بزعماء الثوار. وقد هدمت أجزاء من مدن متعددة وقرى كثيرة، كما وقعت حوادث اغتصاب وقتل جماعي. ويقدر أن ابراهيم باشا جنّد إجبارياً نحو عشرة آلاف رجل للعمل في مصر. وجرى نزع السلاح من السكان، وأعيد فرض الحكم بقبضة حديدية. وفي الفترة المتبقية من الحكم المصري البالغة ست سنوات اعتباراً من نشوب الثورة وحتى عام ١٨٤٠ جرى التشدد كثيراً في إدارة الشؤون المحلية بزيادة السيطرة الحكومية عليها. وعلى مدار تلك الأحداث تمت تنحية بعض الزعامات القديمة في الميدانين الاجتماعي والسياسي وحلت محلهم زعامات جديدة في النصف الثاني من القرن[12]. وكان أقل ما جرى تخلي شيوخ الأرياف عن مكانتهم وحلول أعيان المدن محلهم ـ وكان معظم هؤلاء من المسيحيين في المدن الساحلية ومن المسلمين في مدن الداخل. ومن سخرية القدر أن المركزية في الحكم التي جاء بها ابراهيم باشا سهلت من أمر الثورة ضد حكمه في أرجاء البلاد وعملت على توحيد القطر. ومنذ ذلك الحين، ولا سيما بعد نهاية حرب القرم في ١٨٥٦، تضافرت عمليات وعوامل مختلفة بالتدريج على إضفاء التماسك الاجتماعي والاقتصادي والإداري والسياسي على منطقة فلسطين، وبلغ ذلك التماسك ذروته في القرن

---

(١١) A. J. Rustum, *The Royal Archives of Egypt and the Disturbances in Palestine, 1834* (Beirut: American University of Beirut, 1938); Kimmerling and Migdal, Ibid., pp. 6-12, and

أ. برغوثي وخ. طوطح، **تاريخ فلسطين** (القدس: [د. ن.]، ١٩٢٣).

(١٢) Ma'oz, Ibid., pp. 14-15, and Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in: Albert Hourani, Philip S. Khoury and Mary C. Wilson, eds., *The Modern Middle East: A Reader* (London: I. B. Tauris, 1993), pp. 83-109.

العشرين في عهد الانتداب(١٣). ولئن جاز القول بأن ظهور دولة عصرية إنما يتم باحتكارها استخدام العنف وإدارة الشؤون الوطنية والمحلية، فمن المنطقي إذاً أن نقول إن الإدارة المصرية في فلسطين في ثلاثينيات القرن التاسع عشر هي التي أحدثت ظهور أول كيان من هذا القبيل في المنطقة، هذا وقد أكملت الامبراطورية العثمانية ذلك الشوط بإعادة اكتساحها لسوريا وفلسطين في عام ١٨٤٠.

وقد أطلقت الحقبة المصرية العنان لتطورات اجتماعية مهمة أخرى ما برحت تتسارع في الوتيرة وتتسع في المدى في المرحلة العثمانية التي تلتها. مثلاً، رفع المصريون القيود الاقتصادية وغيرها التي كانت مفروضة على المسيحيين (وعلى الأقلية الصغيرة من اليهود)، ففتح ذلك الباب أمام تدفق المبشرين المسيحيين من أوروبا إلى البلاد. وعليه فإن الحكم المصري هو الذي أباح فلسطين لتدخل غربي واسع النطاق، كما أنه هو الذي شجع على ظهور أعيان المدن الذين أقاموا من أنفسهم وسطاء لحساب الاقتصادات الرأسمالية لأوروبا الغربية.

لم ينته الحكم المصري في فلسطين لأن سكانها تمكنوا من طرد المحتلين. فالذي دحر إبراهيم باشا هو مجموع القوى التابعة للسلطان العثماني والبحرية البريطانية والقوات التي شكلت محلياً من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين. إن أوروبا، ولا سيما بريطانيا، خشيت أن نهاية الامبراطورية العثمانية، التي كانت تسمى رجل أوروبا المريض، ستؤدي إلى أن تحل محلها القوة المتصاعدة الجديدة المتمثلة بمحمد علي حاكم مصر. وهكذا تواطأ الإنكليز ضد محمد علي مع حلفائه السابقين الفرنسيين وذلك بأن وافقوا على أن تحتل فرنسا شمال أفريقيا، وكذلك بأن ساعدوا على إعادة تسليح الجيش العثماني وبعض القوات المحلية وإعادة تجهيزها، فضلاً عن قيامهم بهجمات بحرية ضد القوات المصرية. وبفعل ذلك كله فرضت السلطة من السلطان العثماني من جديد على سوريا وفلسطين، ولم يعد محمد علي سوى مجرد حاكم محلي ضعيف خاضع لسيادة السلطنة.

كان الثمن الذي دفعه العثمانيون لاسترداد سوريا وفلسطين ثمناً باهظاً. فقد حصل الإنكليز على قوة استراتيجية في الشرق الأدنى بأسره. ووافقت السلطات العثمانية، كعمل من أعمال النيات الطيبة أو بسبب الضغط، على الميثاق التجاري

(١٣) Schölch: «Britain in Palestine, 1838-1882: The Roots of the Balfour Policy,» pp. 39-56, and *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development,* pp. 9-17.

الأنغلو ـ تركي لسنة ١٨٣٨[١٤]، وبموجبه جرى تخفيض رسوم الاستيراد، وإلغاء تحريم الخمور، وإلغاء رسوم التصدير، أي أن ذلك الميثاق أزال بشكل عام العوائق أمام التجارة. وفي عام ١٨٣٩ صدر المرسوم الشهير المعروف باسم «Hatti Sherif of Gulhane»، وكان هذا واحداً من سلسلة متعددة من مراسيم الإصلاح الشهيرة التي أصدرتها السلطات العثمانية والمعروفة بمجموعها باسم «التنظيمات». إن ذلك الميثاق التجاري وهذه الإصلاحات قد أعطت الإنكليز وغيرهم من الأوروبيين مجالاً كبيراً للتغلغل في أرجاء الامبراطورية العثمانية بما في ذلك فلسطين.

لم تستطع السلطات العثمانية، بعد خروج الجيش المصري في عام ١٨٤٠، من السيطرة على خصومات الأعيان والوجهاء في البلد، فانزلقت فلسطين إلى ما يشبه الفوضى، إذ كان هؤلاء وحلفاؤهم الفئويون يتناحرون في ما بينهم، وكان بعضهم قد انتفع من الاحتلال المصري وغدا أقوى مما كان عليه من قبل. نجم ذلك إلى حدٍ ما من استرداد هؤلاء لمقامهم السابق المتسم بالاستقلال الذاتي، كما أن العشائر البدوية وسكان الأرياف أخذوا يتسلحون من جديد ويقاومون دفع الضرائب. وهكذا اضطرب ميزان القوى المحلية بعد أن كان قد استقر أثناء الاحتلال المصري. إن بعض الأعيان الموالين للمصريين سابقاً خسروا مواقعهم بإعادة النظام العثماني إلى سابق عهده، أما بعضهم الآخر فقد أضحى من القوة بما يجعله طامحاً إلى مزيد من السطوة والنفوذ. «ففي جبل نابلس، على سبيل المثال. . . كان بعض الأسر مثل آل عبد الهادي قد كسب من القوة خلال الحقبة المصرية ما يكفي للوقوف بوجه مجموعات أعرق، فكانوا يظهرون لحلفائهم وأنصارهم من الفلاحين والبدو ما يكفي للإعلان عن قوتهم في مناسبات تنظم خصيصاً لهذا الغرض وذلك دعماً لمركزهم بصفتهم من محصلي الضرائب ومن المحاصصين في فائض الإنتاج»[١٥].

وفي خمسينيات القرن التاسع عشر اشتدت الحملات العثمانية التي كانت تشن ضد شيوخ الأرياف، ولا سيما في وسط فلسطين وشماليها، وكانت تلك الحملات تستخدم أحياناً كوسيلة من وسائل سياسة فرّق تسد. أما قناصل الدول الأوروبية ووكلاؤهم فكانوا يحاولون تقويض سلطة العثمانيين بتشجيع الفئوية تحت غطاء حماية مواطنيهم أو صنائعهم المحليين. وبحلول الستينيات من القرن المذكور صمم

---

(١٤) «Anglo-Turkish Commerical Convention of 1838,» in: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, Midway Reprint Series (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966), pp. 38-40.

(١٥) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, p. 230.

العثمانيون على فرض سياستهم الجديدة القاضية بالمركزية والسيطرة المباشرة والإصلاح. فشنت السلطنة لهذا الغرض حملة عسكرية لإخضاع الكبراء المحليين وكسر شوكتهم. استسلم شيوخ الأرياف أو هزموا عسكرياً أمام الجيوش العثمانية، وقد أرسل بعض أولئك الشيوخ إلى المنفى. حاول الشيوخ والأعيان حماية مواقعهم في المجتمع وفي الميدان السياسي وذلك بانضمامهم إلى نظام الإدارة العثمانية الجديد، وكان من أهم ما فيه المجالس الإدارية الاستشارية في المدن، ومن صلاحياتها الإشراف على تحصيل الضرائب، وعلى مجالس الإدارة للشركات التجارية، وعلى المحاكم وغيرها. حدث ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهكذا انتقلت القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أيدي شيوخ الأرياف إلى أيدي أعيان المدن الذين كانوا أعضاء في تلك المجالس.

رابعاً: من الكفاف إلى اقتصاد السوق

مع أن خصومات الأعيان في الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر أحدثت أحياناً تخريباً اقتصادياً[١٦]، غير أن النشاط الاقتصادي تزايد على العموم طوال النصف الأول من القرن المذكور. فالتجارة بين المناطق الفلسطينية وباقي مناطق الشرق الأوسط وأوروبا كانت قد توسعت كثيراً، ولعل هذا يدل على تحسن الأحوال الاقتصادية. تشير الأرقام المتوفرة إلى أن الصادرات البريطانية إلى سوريا وفلسطين كانت تبلغ في المتوسط السنوي بين عامي ١٨٣٦ و١٨٣٩ ما قيمته ١١٩,٧٥٣ جنيهاً استرلينياً فارتفع في عام ١٨٥٠ إلى ٣٠٣,٢٥٤ جنيهاً[١٧]. كان مجمل الواردات يتكون من السلع القطنية. وكانت فلسطين تصدر الحبوب إلى بريطانيا من غزة ويافا. أما التجارة بين الشرق الأوسط وفرنسا فقد بلغت في الفترة (١٨٣٦ ـ ١٨٣٨) أربعة ملايين فرنك من الصادرات، و٣,٨ مليون فرنك من الواردات.

وفي تلك الفترة كانت التجارة قائمة أيضاً بين فلسطين وأجزاء أخرى من

---

(١٦) من المهم أيضاً تدهور الأمن في الأرياف ولا سيما في السهول. ن. بدران يستشهد بأحد الرحالة الإنكليز، طومسون، وما قاله عن الحالة في بلدتين هما العفولة وفولة وكانتا مزدهرتين حتى عام ١٨٥٩ ثم تحولتا إلى خراب. انظر: ن. بدران، «الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٧ (آذار/مارس ١٩٧٢)، ص ١١٨.

(١٧) إننا نعطي الأرقام إما بالباوند الاسترليني أو الجنيه الفلسطيني، بحسب مصادرنا أو بحسب المرحلة التي نكتب عنها. كان الجنيه الفلسطيني مستخدماً في عهد الانتداب ومرتبطاً بالعملة البريطانية، وقيمته تتذبذب في السوق بطبيعة الحال. انظر: Owen, Ibid., p. 85.

المناطق الشرقية من الامبراطورية العثمانية. فقد ارتفعت الصادرات من سوريا وفلسطين إلى مصر وتركيا من ٢٥٠,٥٠٤ جنيهاً استرلينياً في عام ١٨٣٦ إلى ٣٥٩,٧٣٢ جنيهاً في عام ١٨٣٨، كما ارتفعت الواردات في الفترة نفسها من ١٩٧,٢٧٢ جنيهاً إلى ٢٩٦,٩٩٦ جنيهاً. زادت هذه العملية من إضفاء الطابع التجاري (أو على نحو أصح هذا الانتقال من الكفاف، أي عمل الفرد لكسب رزقه، إلى اقتصاد السوق) إبان تفكك العلاقات شبه الإقطاعية في سوريا وفلسطين ولبنان في أواسط القرن التاسع عشر، وهي مفصلة في أعمال عدد من الباحثين، وعلى الأخص أعمال سميليانسكايا (I. M. Smilianskaya) وروجر أوين وبشارة دوماني[١٨]. وأظهرت سميليانسكايا في عمل عام يغطي منطقة المشرق بأسرها أن اقتصاد المقايضة في فلسطين الذي ساد منذ القرن السابع عشر قد حلّ محله في أواسط القرن التاسع عشر الطابع التجاري بشكل ترابط السلعة بالنقد وبشكل تخصص زراعي وصناعي. كان التخصص الزراعي ينطوي على بيع المحصولات نقداً في الأسواق الاقليمية والخارجية. أما التخصص الحضري فقد حدث حين تدهورت صناعات المنازل لتجهيز بيوت الفلاحين؛ فقد تزايد التبادل بين الريف والمدينة وتنوع ليشمل العُدد التي يستخدمها الفلاحون، والأدوات المنزلية، والخيوط، والملابس[١٩]. إن التخصص الزراعي والإنتاج الصناعي واليدوي وتحول مدن الاقليم إلى مراكز تجارية يشير «إلى نشوء سوق مشتركة كانت مقتصرة حتى ذلك الحين على سوريا ولبنان وفلسطين»[٢٠]. هذا وفي حين يؤكد كل من أوين وشارل عيساوي على الأهمية النسبية للتجارة الأوروبية بشكل يفوق أهمية التجارة الاقليمية، نجد أن دوماني لا يتفق مع هذا الاستنتاج ويذهب إلى أن الدافع وراء تطور اقتصاد السوق في فلسطين إنما تأتّى من القوى المحركة الاقليمية الذاتية للتخصص الزراعي[٢١].

١ ـ سيادة الطابع التجاري المحلي: حالة نابلس

إن المراكز الصناعية الرئيسية في الاقليم والمدن التجارية المتصلة بأرجاء العالم

---

(١٨) I. M. Smilianskaya, «From Subsistence to Market Economy,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914,* pp. 226-247; Owen, ed., *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries,* and Doumani, «Merchants, Socioeconomic Change and the State in Ottoman Palestine: The Nablus Region, 1800-1860».

(١٩) Smilianskaya, Ibid., p. 230.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٢١) انظر نقد دوماني لهذا الطرح في: Doumani, Ibid.

مثل حلب ودمشق في سوريا شهدت تدهوراً حاداً من جراء الهجمة الاقتصادية التي جاءت من أوروبا مباشرة. وفي الوقت عينه بدأت مدينة القدس، المدينة المهمة دينياً، صعودها الحاد اقتصادياً وسكانياً وصناعياً. أما نابلس، تلك المدينة الأصغر حجماً، الواقعة في الداخل، والتي هي مركز حضري مستقل ذاتياً نسبياً، فقد مرت بعملية من سيطرة الطابع التجاري والتحول التي كانت نتيجة لنشاط استثماري محلي وليس بفعل رأس المال الأجنبي.

إن سيطرة الطابع التجاري وخصخصة الأراضي الزراعية في منطقة نابلس سبقتا في تاريخ حدوثهما صدور قانون الأراضي لسنة ١٨٥٨ وغيره من الإصلاحات العثمانية. وقد أسهمت عاصمة التجار النابلسيين في إدخال المتاجرة في الأرياف وفي تطوير سوق للأرض الزراعية في مناطق غير تلك المخصصة لزراعة القطن. كانت نابلس منذ القدم تصنع الأقمشة والصابون وتتاجر بهما محلياً وإقليمياً. إن هاتين الصناعتين كلتيهما اعتمدت على حاصلات زراعية منتجة محلياً وهي القطن وزيت الزيتون. بدأت صناعة النسيج والتوسع في إنتاج الصابون في العشرينيات من القرن التاسع عشر، أي قبل ظهور المنافسة من الأنسجة الأوروبية المصنوعة آلياً. يشير كل من أوين وحاييم غربر (Haim Gerber) ودوماني إلى أن السلع الأوروبية لم تدخل سوق الأقمشة في نابلس إلا في الخمسينيات من القرن المذكور، لأن صناعة النسيج كانت تزود الفلاحين الفقراء بما يحتاجونه من أقمشة تقليدية[٢٢]. أما بعد حلول ذلك التاريخ فقد أخذت صناعة النسيج في نابلس تعاني سلباً مما يستورد منه من دمشق والقاهرة.

بيد أن هذا لم يكن لينطبق على صناعة الصابون، فزيت الزيتون كان دائماً مطلوباً كمحصول يشترى نقداً، كما أنه كان بعيداً عن الاحتكارات التجارية للقطن ذات الأبعاد السياسية. إن زيت الزيتون ينتجه مزارعون صغار مستقلون، وكان أقل عرضة للمنافسة وتقلب الأسعار من القطن. وقد صار الزيت يتمتع بقيمة أعلى من العملة العثمانية، إلا أن قيمته على عكس قيمة العملة إنما تحد منها قابليته للتلف؛ أما القطن فليس كذلك، وبالتالي كان الطلب عليه أعلى في الأسواق العالمية. وما إن تزايد الطلب على الصابون اقليمياً ومحلياً حتى أخذ تجار نابلس يشجعون على إنتاج زيت الزيتون ويطلبونه باستمرار[٢٣].

---

(٢٢) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914,* and Haim Gerber, «Modernization in Nineteenth-Century Palestine: The Role of Foreign Trade,» *Middle Eastern Study,* vol. 18, no. 3 (July 1982), pp. 250-264.

(٢٣) يفصل دوماني ما يتعلق بهيكل صناعة زيت الزيتون والصابون وقواها المحركة وآلياتها وعواقبها وذلك كمثل على دور رأس المال التجاري والتمويلي في إضفاء الصفة التجارية على الريف الفلسطيني =

كانت الآلية الأساسية لعمل التجار النابلسيين في أخذ فائض زيت الزيتون من الأرياف تتمثل بعقد السَلَم (Salam) (شراء منتجات المستقبل مقدماً)، وبنظام الإقراض النقدي، وهو جائز شرعاً حسب المذهب الحنفي في تفسير الشريعة الإسلامية[٢٤]. إن نظام السَلم شجع التجارة ووفر السيولة النقدية لسكان الأرياف، وزاد من نقدية الاقتصاد ومن مستويات الاستثمار والإنتاج. إن تجار نابلس ورجال المال فيها لم يكن أمامهم سوى الإقراض النقدي للحصول على فائض الإنتاج في الريف، وذلك لأنهم لا يتمتعون بمراكز سياسية أو مواقع ذات نفوذ (كالتي يتمتع بها محصلو الضرائب أو كبار ملاكي الأراضي). وبحلول أواسط القرن التاسع عشر حل تجار نابلس محل أصحاب الأراضي وشيوخ الأرياف بصفتهم الوكلاء الأساسيين للإقراض النقدي لسكان الريف. وقد عملوا كذلك بصفتهم وسطاء تجاريين في تجهيز التجار الأوروبيين بالمحاصيل التي تشترى نقداً، كما أنهم تحالفوا مع النخب القائمة من أصحاب الأراضي وشيوخ الأرياف والموظفين الإداريين والمسؤولين عن الشؤون الدينية.

ومن أهم ما حدث بالنسبة إلى الفلاحين في فلسطين انتشار عمل المرابين وارتفاع نسب الفائدة التي كانوا يتقاضونها حتى بلغت ١٥ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة، وكان عبء ذلك يقع على الأفراد وعلى قرى بأسرها. وأدى ذلك إلى مديونية هائلة على عاتق الفلاحين الذين كانوا يجبرون بالإضافة إلى ذلك على دفع الضرائب نقداً وليس عيناً. وبحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد عدد كبير من الفلاحين أراضيهم، وأضحوا مستأجرين ومجرد محاصصين في الغلة لأرض فلحها أجدادهم على مدى قرون، كما أن بيع أراضي الميري من قبل الفلاحين المدينين من ذوي حق الانتفاع (وهو حق موروث على أرض تعتبر كملكية خاصة) صار أمراً طبيعياً وذلك قبل صدور قانون الأرض في ١٨٥٨[٢٥]. ونتيجة لكل ذلك تحول التجار المرابون إلى أصحاب أراضٍ كبار. وأدت الفوارق بين الفلاحين إلى نمط جديد من الطبقية بظهور طبقة من فلاحين بلا أرض وطبقة فلاحين أغنياء[٢٦].

= وتحويله من حال إلى حال وذلك قبل تغلغل رأس المال الأوروبي. انظر: Doumani, Ibid., pp. 289-390.

(٢٤) هذا القسم يستند إلى ما جاء في: «The Political Economy of Olive Oil,» and «Soap, Class and the State,» in: Ibid., chaps. 7-8, pp. 252-382.

(٢٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٩، و P. Sluglett and M. Farouk Sluglett, «The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observation,» in: Tarif Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American University of Beirut, 1984), pp. 409-421.

(٢٦) يقدم دوماني دليلاً على تحالف بين النخب الريفية (بضمنهم الأغنياء الجدد من الفلاحين) والنخب الحضرية ضد الفلاحين. وقد أدرك الفلاحون أضرار هذا التحالف فوقفوا ضده. انظر: Doumani, Ibid., pp. 275-285.

لم تقتصر التغيرات في الهيكل الطبقي وفي العلاقات على الريف في نابلس، بل امتدت إلى المدينة ذاتها نتيجة لتوطد صناعة الصابون وإعادة تنظيم إنتاجه. كانت هذه العملية معقدة وشملت المرابين من التجار مُقرضي المال، وأصحاب المعامل، وأصحاب الحرف والعمال والبدو. وكانت الدولة العثمانية نفسها جزءاً من العملية، فلم يكن يعنيها سوى موضوع الضرائب. وبما أن إنتاج الصابون كان صناعة ذات رأسمال كثيف فقد كان من المفضل أن يقوم به تجار أو شركاء أو مالكون على وجه الاشتراك من ذوي الثراء، حتى صار هؤلاء يمولون كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وقد أضحى عدد منهم صنّاعاً للصابون وتجاراً لزيت الزيتون ومرابين وأصحاب أراضٍ كباراً، معاً وفي الوقت ذاته[٢٧].

وخلاصة القول إنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر ظهرت طبقة حاكمة جديدة مؤلفة من التجار وأعيان المدن القائمين على تحصيل الضرائب والمسؤولين عن الشؤون الدينية وأصحاب الأراضي الحضريين، وهذه الطبقة هي طبقة تقوم أساساً على مصادرة فائض إنتاج الأرياف من فلاحين جُردوا من السلاح وصاروا مثقلين بالديون وقد تخلى عنهم زعماؤهم التقليديون. وهكذا ما برح الفلاحون يمرون بعملية طويلة من التشرد ثم الظهور كجمهرة بروليتارية.

٢ ـ فلسطين في أواسط القرن التاسع عشر

إن سيطرة التجارة بالقطن في القرن الثامن عشر عززت من قوة الحكام التقليديين الذين يمارسون القمع وكانوا يحتكرون التجارة، فاستطاعوا زعزعة مركز البرجوازية التجارية والمالية في المدن. ولكن زيت الزيتون وإنتاج الصابون أديا إلى العكس تماماً في نابلس في القرن التاسع عشر. إن هذا التطور قد ترافق مع إزالة الحواجز التجارية، الداخلية منها والخارجية، فخلقت صناعة الصابون رأسمالية سوق محلية تقوم على ما كان معروفاً تقليدياً من طرق التنظيم والإنتاج. إن من الممكن تقسيم المدن الفلسطينية وما يجاورها من مناطق خلال هذه المرحلة إلى قسمين: المدن التي تأثرت مباشرةً بالتغلغل الغربي في فلسطين وهي القدس وبيت لحم والناصرة ويافا وحيفا، والمدن التي كانت أقل تأثراً بذلك مثل نابلس وغزة والخليل وصفد وطبريا وعكا.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٨١. إن الآليات الاقتصادية والقانونية لتراكم وتركز رأس المال، والتي وظفت استخدام الأوقاف الإسلامية، لا تحتاج أن تفصّل هنا.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن مدن القسم الثاني ومناطقها شهدت بشكل عام تطورات اقتصادية وسوسيو ـ سياسية كالتي شهدتها نابلس[٢٨]، وهذا باستثناء التناقص السكاني في عكا. مثلاً، حدث في خمسينيات القرن التاسع عشر أن اندمجت المدن القديمة الأربع للخليل في مدينة واحدة وذلك نتيجةً لنموها الاقتصادي والسكاني. كانت الخليل تشتهر بالأواني الزجاجية والمجوهرات الملونة وبدبغ الجلود وصناعة أكياس الماء [القراب، جمع قِرْبة]. ومع أن هذه كانت من الأعمال المهمة إلا أن المدينة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على زراعة الكروم ورعي المواشي، والتجارة مع البدو، وبيع العنب والزبيب والدبس وذلك في داخل فلسطين وللتصدير إلى خارجها. لم تكن الأواني الزجاجية المستوردة من أوروبا تحتل مركزاً مرموقاً في السوق المحلية لأن زجاجيات الخليل كانت تباع لفقراء الفلاحين والبدو الرحل. أما في المراكز الحضرية مثل القدس فكانت المخازن تعرض الآنية الزجاجية المصنوعة في الخليل والمصنوعة في أوروبا. وكان شأن سوق الزجاجيات شأن سوق الخزف والصابون والأقمشة المصنوعة في غزة. ومع أن خزف غزة الأسود اللون كان منتجاً رائعاً فإن صناعة النسيج فيها لم تكن أقل أهمية. كان أهالي غزة يحولون الأصواف التي يحصلون عليها من البدو والكتان والقطن الذي يجلبونه من مصر إلى أقمشة منسوجة. إلا أن اعتماد غزة على المصنوعات اليدوية كان أقل من اعتمادها على الزراعة والتجارة.

كانت غزة في خمسينيات القرن التاسع عشر مركزاً تجارياً مهماً للتوزيع ونقطة التقاء لطرق التجارة بين مصر والجزيرة العربية والهلال الخصيب وأوروبا أيضاً. وفي خلال سنوات الطلب العالمي المرتفع على الحبوب في ذلك الزمن، ولا سيما أثناء حرب القرم، كانت غزة ويافا كلتاهما مركزاً حيوياً لتصدير الحبوب. كانت غزة كذلك، شأنها شأن نابلس والخليل، ترتبط ارتباطاً مباشراً بمواكب الحج السنوية من دمشق والشمال. ولم تأخذ غزة بالتدهور كمركز تجارة إقليمي إلا بعد فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩. أما المدن الثانوية في فلسطين فلم تمر بعملية إعادة هيكلة اقتصادية واسعة خلال هذه الفترة وإن شاركت في التطور الاقتصادي العام. تأثرت هذه المدن كذلك بعمليات سيطرة التجارة، وبعمليات تكوين رؤوس الأموال وإن بدرجة أقل[٢٩].

---

(٢٨) انظر الوصف للقواعد الاقتصادية والاتجاهات الاجتماعية في المدن الفلسطينية منذ بداية القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٨٢ في: Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, pp. 110-168.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.

وتشير التجربة التي مرت بها نابلس وغزة والخليل، وهي مختلفة كثيراً عن تجربة المدن الكبيرة التي مرت بها القدس ويافا وحيفا، إلى أن تطور الرأسمالية فيها في أواسط القرن التاسع عشر كان تطوراً بطيئاً وغير متساوٍ. كان ذلك التطور أيضاً يقوم بالدرجة الأولى على إنتاج وصناعة سلع من الحاصلات الزراعية. بيد أن تراكم رأس المال انتقل بشكل متزايد من ميدان التجارة الاقليمية إلى ميدان الزراعة المعدة للتصدير وميدان تجارة الاستيراد للسلع المصنعة، الأمر الذي وضع فلسطين في وضع لا تحسد عليه بالقياس إلى أوروبا الآخذة بالتصنيع. كان تطور الرأسمالية بطيئاً في فلسطين على الرغم من الترابط الموجود فيها بين النقد والسلعة. مع هذا فقد ظهرت العمالة لقاء أجر على شكل عمال الحقول وعمال صناعيين في المدن، وعاملين في الإنشاءات والخدمات. وتشير التقارير التي جمعتها سميليانسكايا إلى أن بعض الفلاحين كانوا يقضون ثلثي الموسم الزراعي وهم يعملون في الحقول، وإلى أنه «كان موجوداً أصلاً في أواسط القرن التاسع عشر أجر قياسي... وسوق مشتركة... للعمالة بأجر في مناطق مختلفة من سوريا ولبنان»، وفلسطين أيضاً[٣٠].

وكما كان الحال في جبل نابلس، فإن العمالة بأجر في الأرياف، ولو على نطاق أضيق، تدل على وجود تغاير عمالي واجتماعي في صفوف الفلاحين في أرجاء فلسطين كلها في منتصف القرن. على أن الأكثر أهمية هو التشرد الذي أصاب الفلاحين «وتحولهم من مالكي حصص في أرض وأصحاب ملك صغار إلى مزارعين مستأجرين»[٣١]. لم تكن قد ظهرت بعد الزراعة الواسعة النطاق، وكان الفلاح المستأجر يستغل اقتصادياً في ظل ظروف شبه إقطاعية يفرضها المرابون وأصحاب الأراضي. ولم يكن هؤلاء يستثمرون في الزراعة بل في التجارة والربا والعقارات في المدن، وكذلك في مصانع الغزل والنسيج ولكن على نطاق ضيق. إن الطبقة الواسعة التي انتشرت في فلسطين والمتكونة من وجهاء المدن ووكلاء البيوتات المالية الأجنبية وهم من برجوازيي الساحل، كانت تحظى بدور مهم تقوم به في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

كان البرجوازيون «الكومبرادور» (وكلاء البيوتات المالية الأجنبية) والمتعاونون معهم من التجار وأصحاب الأراضي الكبار هم الذين سهلوا التغلغل الأوروبي في فلسطين وباقي أنحاء المشرق. ويقول أوين أن من جملة ما ساعد على هذه العلاقة الأوروبية في المناطق العثمانية وجود عدد متزايد من التجار الأوروبيين المقيمين فيها،

---

(٣٠) Smilianskaya, «From Subsistence to Market Economy,» pp. 235-238.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

واستعداد البنوك الأوروبية لتوفير التسهيلات المصرفية، ووجود وسطاء محليين (من المسيحيين في الغالب)، بالإضافة إلى تسيير خطوط الملاحة المنتظمة للسفن البخارية (وكان ذلك من وسائل النقل الجديدة المتمتعة بالثقة). وكان من المهم كذلك في هذا الصدد دعم الحكومات الأوروبية لرعاياها من التجار والوكلاء وحمايتهم، حتى ان كلاً من فرنسا وبريطانيا ألزمت السلطنة العثمانية بإنشاء محاكم مختلطة للبت في النزاعات التجارية التي تنشأ بين الأوروبيين والأهالي في سوريا وفلسطين. كما أن مجالس التجار في المدن الساحلية سيطر عليها الأوروبيون أيضاً. وجاء القانون التجاري العثماني الصادر في عام ١٨٥٠، وهو مستمد من القانون الفرنسي، ليحابي الأوروبيين على حساب التجار المحليين.

وقد تعددت الآثار الاقتصادية للتوسع الذي جرى في السوق وفي رأس المال في فلسطين، وتنوعت أنماط اندماج المناطق الفلسطينية المختلفة في الاقتصادات الرأسمالية الأوروبية خلال هذه الفترة، واختلف كذلك باختلاف المنطقة مدى توسع عمليات تحويل النقد واشتراك الفلاحين والصناع اليدويين في علاقات التبادل وفي العلاقات الرأسمالية للإنتاج. وتمثل هذا الاشتراك في إنتاج الحاصلات التي تباع نقداً وفي التخصص الزراعي وفي المصنوعات الصناعية. هذا وقد عمل التوسع في التجارة، ولا سيما مع أوروبا، على الزيادة في تراكم رأس المال سواء في مقداره أو في نطاقه(٣٢).

أما آثار الصناعة فيختلف بشأنها الباحثون، إذ يقدم أوبيسيني (M. A. Ubicini) دليلاً على هبوط عام في الصناعة العثمانية (بما في ذلك الصناعة الاقليمية العربية) في أربعينيات القرن التاسع عشر(٣٣)، ولكن أوين ودوماني وشولخ يرفضون هذا الزعم. يقول أوين مثلاً ان التجارة الأوروبية مع سوريا وفلسطين في سلعهما المصنعة قد أعطت نتائج متنوعة. كان بعض الصناعات اليدوية قد اختفى فعلاً، ولكن بعضها الآخر استمر أمداً في إنتاج النسيج والسلع المنزلية التقليدية غير الباهظة الثمن. ويعود ذلك إلى حدٍ ما إلى زيادة أعداد الفقراء من الفلاحين وغيرهم، والذين لا قبل لهم بشراء الواردات الأوروبية ذات الأسعار الغالية.

وباختصار، فإن تطور اقتصاد السوق وتوسع الرأسمالية في فلسطين في

---

(٣٢) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, pp. 91-92.

(٣٣) M. A. Ubicini, «Decline of Ottoman Industry in the 1840's,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, pp. 41-45.

أواسط القرن التاسع عشر، قام أساساً على التخصص الزراعي في سياق الزيادة في السكان والتجارة. لذا ظهرت القرى في السهول وانتقل السكان غرباً. وأخذت المراكز الحضرية الساحلية بالنمو سريعاً، وكان أكثر المنتفعين من العلاقة مع أوروبا هم التجار المسيحيين. على أن الأهم هو أن النظام القديم شبه الإقطاعي والقائم على كسب الأفراد لأرزاقهم قد انتهى، وجاء نظام اقتصاد السوق الجديد القائم على النقود والسلع ليعمل على تغيير عميق ونوعي في البنية الاجتماعية، الأمر الذي مهد السبيل إلى تحول أكبر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

خامساً: اندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي (١٨٥٦ ـ ١٩١٤)

بعد انتهاء حرب القرم أصبحت فلسطين أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي من ناحية الكثافة ومن ناحية الانتشار، وهذا ما وضع الأسس لتهميشها رأسمالياً. وقد عجّلت هذه الفترة بتقويض المجتمع القديم، مجتمع نظام الكفاف (أي كسب الأفراد لمجرد أرزاقهم)، والعلاقات الريفية وشبه الإقطاعية في الميدان التجاري، وذلك بسبب انتشار الإنتاج الزراعي وملكية الأراضي الزراعية وتجارة التصدير للحاصلات الزراعية، وكذلك بسبب توسع المدن ونمو التطور الاقتصادي الحضري. ومما أملى هذا التغيير في الوضع تغلغل رأس المال الأجنبي والإصلاحات العثمانية والرابطة المتنامية بين رأس المال المحلي بقسميه التجاري والتمويلي وبين الأسواق الأوروبية.

١ ـ الإصلاحات العثمانية

كانت الإصلاحات الإدارية والقانونية جزءاً من السياسة العثمانية الرامية إلى تحديث الدولة في مواجهة التهديد الأوروبي وجعلها دولة تأخذ بنظام المركزية في الحكم. وأخذ العثمانيون يجددون اهتمامهم كذلك بالأقاليم العربية بعد أن فقدوا ما كانوا يحكمونه من أقسام أوروبا الشرقية. أما في ما يتعلق بفلسطين فإن إعادة تنظيم الإدارة ربطتها مباشرةً باسطنبول. مع ذلك كان العثمانيون يشيرون إلى هذه البلاد باسم «أرض فلسطين» ولا يختلف هذا عن التسمية العربية الجارية على لسان سكانها الأصليين[٣٤]. كان الإصلاح العثماني وإعادة التنظيم قد بدآ، كما ذكرنا في فصل

---

(٣٤) وحتى اليهود الأوروبيون والحركة الصهيونية المنظمة تشير إلى هذه الأرض بأنها فلسطين. انظر: Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976).

سابق، منذ عام ١٨٣٩ بصدور الفرمان المعروف باسم «Hatt-i Sherif of Gulhane»[٣٥]. ضمن هذا الفرمان أمن وعرض ومال الرعايا العثمانيين بصرف النظر عن ديانتهم، كما أنه قرر إنشاء أنظمة لتقدير وتحديد الضرائب وجبايتها والبدء بالتجنيد الإجباري وتأسيس جهاز حكومي يديره موظفون لقاء رواتب. ويجدر بالذكر أن هذا الفرمان أورد تطميناً بضمان الامتلاك الحر للملكية وطريقة استغلالها مع ضمان انتقالها للمستحقين إرثاً، فضلاً عن الضمانات المتعلقة بعدم اللجوء إلى مصادرة الملكية بشكل اعتباطي. إن هذا الفرمان قد هيأ الحد الأدنى من الظروف لتطور الملكية الخاصة والسوق، وخلق علاقات وثقافة اجتماعية برجوازية[٣٦].

بيد أن الضعف الذي دب في السلطات العثمانية المركزية واشتراكها في حروب الحدود الكبيرة أحبطا تنفيذ مرسوم «التنظيمات» وما جاء فيه من إصلاحات. وقد أدت الهبّات الاجتماعية والسياسية في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر إلى قيام السلطنة العثمانية والدول الأوروبية بوضع هياكل سياسية واجتماعية جديدة تهدف إلى قيام إطار مستقر يضمن التوسع والنمو للزراعة والتجارة معاً[٣٧]. وعلى هذا أصدر السلطان عبد المجيد في عام ١٨٥٦ فرماناً جديداً هو الفرمان الهمايوني، وجاء هذا كسابقه استجابةً لضغط الدول الأوروبية. وهذان الفرمانان والقوانين التي صدرت بموجبهما لتحرير النشاط الاقتصادي كانت تفوح منها رائحة الإملاءات الأجنبية[٣٨].

وجاء الفرمان الجديد ليؤكد مرة أخرى مبادئ الفرمان الذي سبقه، بما في ذلك مبدأ الحقوق المتساوية لغير المسلمين. كما أنه نص على ترتيبات الإدارة والضرائب والقضاء. أما بالنسبة إلى اقتصاد الامبراطورية فكان من أهم الأمور ما جاءت به «التنظيمات» من قوانين جديدة، كقانون الأراضي وقانون العقوبات في عام ١٨٥٨، وإعادة تنظيم النظام القانوني في عام ١٨٦٠، والقانون البحري والقانون التجاري في عام ١٨٦١. ولعل أهم ما نحن بصدده هو صدور قوانين الطابو التي صدرت في عام ١٨٦١ والتي سمحت رسمياً ببيع الأراضي الأميرية

(٣٥) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society,* pp. 21-29.

(٣٦) V. Lutsky, *Modern History of the Arab Countries,* translated by Lika Nasser (Moscow: Progress Publishers, 1971).

(٣٧) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914,* p. 153.

(٣٨) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society,* p. 27.

العائدة للدولة لكي تصبح ملكية خاصة، الأمر الذي أعطى الأجانب الحق بتملك الأراضي، فكان من عواقب ذلك شراء الأوروبيين، من مسيحيين ويهود، أراضيَ في السلطنة وبذلك بدأت عملية الاستيطان.

وأسهمت نفقات حرب القرم وفساد الطبقة الحاكمة وبذخها في إحداث أزمة مالية اضطرت الحكومة العثمانية إلى الاقتراض من المصارف الأوروبية، ما أدى في نهاية المطاف إلى إفلاس الدولة. فصدر في عام ١٨٨١ «فرمان محرَّم» الذي رسخ سيطرة أوروبا المالية على الامبراطورية. وفي تطور موازٍ أفلست الحكومة المصرية فقامت بريطانيا باحتلال مصر وتولت السيطرة على ماليتها في عام ١٨٨٢. وقد عزّزت هذه الأحداث بشكل عام من نفوذ أوروبا في الامبراطورية العثمانية ومصر وعجّلت في ظهور رأسمالية مشوهة وتابعة في المنطقة بأسرها وبضمنها فلسطين.

٢ ـ التوسع في الملكية الخاصة وترسيخها

كانت عواقب الإصلاحات العثمانية على ملكية الأراضي في فلسطين معقدة، وفي بعض الحالات متناقضة. يرى شولخ أنه على رغم خصخصة الكثير من الأراضي الأميرية والمشاع فإن المشاع نفسه تزايد فعلياً بالتوسع الذي جرى في زراعة السهول الساحلية والداخلية[٣٩]. على أن ربحية الزراعة لإنتاج حاصلات تباع نقداً وتجمّع إيرادات الضرائب ربما شجعت السلطات العثمانية على تقنين أنماط ملكية الأراضي الخاصة في قانون الأراضي لسنة ١٨٥٨ وقانون الطابو لتسجيل الأراضي لسنة ١٨٦١. أدى ذلك إلى ظهور مقاطعات واسعة يملكها أعيان المدن في فلسطين ولبنان. كانت الملكية العقارية الخاصة بالنسبة إلى الفلاحين تمثل في المدى القصير ضرراً لهم أكثر مما تمثل نفعاً. فبسبب ما كان يخشاه الفلاحون من أن يؤدي قانون الطابو إلى زيادة الضرائب والابتزاز وإلى تجنيد صاحب الأرض وأبنائه إجبارياً، قام عدد منهم بتسجيل أراضيهم بأسماء رؤساء عشائرهم أو أعيان مدنهم. كان قانون الطابو في الغالب قد أكد الحق الشرعي لزراع الريف والحضر المسؤولين عن الضرائب في الأراضي التي كانوا قد تمكنوا من امتلاكها على أساس الأمر الواقع. وعلى مدى السنين خسر عدد كبير من الفلاحين حقوقهم القانونية في أراضيهم وأصبحوا مجرد محاصصين في الغلة أو مستأجرين أو عاملين بأجر. يضاف إلى هذا قيام السلطات العثمانية في أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر بحملات واسعة

(٣٩) Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882,» p. 22.

لبيع الأراضي، ولا سيما في شمالي فلسطين[٤٠].

وهكذا أسهمت خصخصة ملكية الأراضي في فلسطين في تناقص الملكيات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتزايد المقاطعات الكبيرة، وكذلك في ارتفاع أسعار الأراضي. كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين تبلغ ٨,٧٦ مليون دونم، أي ما يعادل ٣٣ بالمئة من مجموع الأراضي. وبحلول بداية القرن العشرين لم يكن في أيدي الفلاحين إلا ٢٠ بالمئة من أراضي الخليل، و٥٠ بالمئة من أراضي جبل القدس[٤١]. و«وفقاً للبيانات الرسمية لسنة ١٩٠٩ كان هناك ١٦,٩١٠ عائلات تدير ٧٨٥ ألف دونم في سناجق القدس ونابلس وعكا، أي بمتوسط ٤٦ دونماً للعائلة الواحدة. وفي سجل للعقد الثاني من القرن المذكور هناك ١٤٤ مالكاً كبيراً للأراضي في فلسطين يملكون ٣,١٣٠,٠٠٠ دونم، أي بمتوسط ٢٢ ألف دونم للعائلة الواحدة»[٤٢]. وهذا يمثل، بنظر ابراهام غرانوت، ثلث الأراضي القابلة للزراعة. ويذكر ناجي علوش أن ٢٥٠ مالكاً كبيراً للأراضي يملكون ٤,١٤٣ مليون دونم، أي نحو نصف أراضي فلسطين الزراعية[٤٣]. في الجدول رقم (٢ ـ ١) تفاصيل الملكيات الكبيرة.

يحدد شولخ ثلاث مجموعات رئيسية من ملاك الأراضي: **الأولى** مجموعة أعيان المدن، و**الثانية** مجموعة البرجوازية التجارية والمالية في السواحل (وأغلب أفرادها من الأوروبيين وصنائعهم وبعضهم في بيروت)، و**الثالثة** مجموعة المستوطنين الأوروبيين (من الألمان المسيحيين واليهود من فرسان الهيكل)(*)، مثلاً، آل عبد الهادي وقد ملكوا ستين ألفاً من الدونمات وسبع عشرة قرية في جنين ومناطق عربة، وآل الجيوسي في طولكرم وقد ملكوا أربع وعشرين قرية وأراضيها، وآل الحسيني في القدس وقد ملكوا خمسين ألف دونم، وآل البرغوثي وقد ملكوا تسعاً وثلاثين قرية وأراضيها، وآل أبو خضرا وقد ملكوا ثلاثين ألف دونم، وآل التاجي الفاروقي وقد ملكوا خمسين ألف دونم. إن هؤلاء الأعيان

---

(٤٠) Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, p. 111.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٤٢) انظر: Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882», and A. Granott, *The Land System in Palestine: History and Structure,* translated by M. Simon (London: Eyre and Spottiswoode, 1952), p. 38.

(٤٣) Granott, Ibid., pp. 38-39, and ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١٥.

(*) منظمة دينية عسكرية أُنشئت في القدس عام ١٩١٨ (أي في زمن الحملات الصليبية الأولى) لحماية الحجاج المسيحيين وحماية اليهود بالمثل (المترجم).

الفلسطينيين لا يزالون يقومون بأدوار اقتصادية وسياسية حيوية في الضفة الغربية حتى اليوم. والأدهى، ربما بسبب ما حدث من آثار مستقبلية، هي حالة بيت سرسق، وهي عائلة بيروتية من التجار. ففي عام ١٨٦٩ اشترى الأخوة سرسق أراضي سبع عشرة قرية في وسط وادي مرج ابن عامر، فبلغ مجموع ما امتلكوه هناك وبالقرب من الناصرة ٢٣٠ ألف دونم. كانت هناك أسر تجارية أخرى من لبنان منها بيت بطرس وبيت تويني وبيت فرح وبيت سلام[٤٤]. وكانت أراضي الوقف، وهي معفاة من الضرائب، واسعة كذلك وتقدر بمئة ألف دونم. ومن أبرز اليهود الأوروبيين الألماني ملفل برغهايم (Melville Bergheim)، وكان تاجراً ومصرفياً وصناعياً وملاكاً للأراضي التي بلغت مساحتها عشرين ألف دونم قرب قرية أبو شوشة[٤٥]. كان الألمان البروتستانت من أتباع مذهب التقوى، الحركة الدينية التي نشأت في القرن السابع عشر وأكدت على دراسة الكتاب المقدس، أسبق في الاستيطان من اليهود الأوروبيين، بيد أن الاستيطان اليهودي الذي بدأ في عام ١٨٨٢ تجاوز وبسرعة استيطان الآخرين بعد أن تملّك اليهود مساحات شاسعة من الأراضي قبيل الحرب العالمية الأولى.

٣ ـ التجارة والزراعة

ما برحت فلسطين منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى تزيد من إنتاجها الزراعي وصادراتها زيادة كبيرة. إن تنامي حجم التجارة يعكس كذلك امتداد الزراعة إلى كافة الأراضي تقريباً التي كانت تستخدم للرعي سابقاً. ينقل جيمس رايلي (James Reilly) عن اثنين من المراقبين الأوروبيين قولهم في وصف هذه المناطق ما يلي: «كانت في وادي الأردن حقول شاسعة لزراعة الحبوب وصوامع لخزنها لا تفرغ أبداً... كانت الحاصلات تزرع سنة بعد أخرى من دون استعمال الأسمدة الصناعية». وفي عام ١٨٥٩ زرع السهل الساحلي الجنوبي «بالقمح على مد البصر»[٤٦]. ويقدم شولخ أرقاماً مشابهة للأراضي المستخدمة لإنتاج الحبوب في شمالي فلسطين؛

(٤٤) علوش، المصدر نفسه، ص ١٥؛ بدران، «الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى،» ص ١١٨؛ عماد أحمد الجواهري، «حيازة الأراضي في فلسطين في القرن التاسع عشر،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٧٨)، ص ٥ ـ ٢٤؛ Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882,» p. 24, and Granott, Ibid., pp. 81-82.

(٤٥) Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983* (New York: St. Martin's Press, 1984), p. 13, and Schölch, Ibid., p. 25.

(٤٦) J. Reilly, «The Peasantry of Late Ottoman Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 10, no. 4 (Summer 1981), p. 84.

تشير بياناته إلى أن ٤٩ بالمئة من الأراضي كانت تخصص لزراعة القمح والشعير، و١٣ بالمئة للسمسم، والباقي للحبوب الأخرى وأشجار الزيتون(٤٧).

في خلال تلك الفترة ذاتها حدث تحول في الإنتاج الزراعي وتصديره. فمنذ أوائل الخمسينيات للقرن التاسع عشر تزايد الطلب على السمسم (من فرنسا التي كانت تستخدم زيت السمسم في صناعة الصابون والعطور) ما أدى إلى الزيادة في إنتاجه بشكل كبير. وفي حين حل السمسم محل القطن والحبوب في هضاب فلسطين نجد أن إنتاج البرتقال في مناطق الساحل الغربي يقفز كثيراً، ولا سيما حول يافا. إن إنتاج البرتقال يحتاج إلى رأس مال كثيف، وكان معظم الربح الناتج منه يعاد استثماره لتوسيع مناطق البساتين. وبحلول عام ١٨٧٣ كان هناك ٤٢٠ بستان برتقال في السهل الساحلي حول يافا، ثم بلغ عددها نحو خمسمئة بستان بعد سنوات قليلة (مساحة كل بستان منها ما بين إيكرين وستة إيكرات) مجموع أشجار البرتقال فيها بلغ نحو ٨٠٠ ألف(٤٨). وتضاعفت مساحة بساتين البرتقال في يافا أربعة أمثال في الفترة من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٨٠(٤٩)، كما أن حاصل البرتقال ازداد من عشرين مليون برتقالة في أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر إلى ٣٦ مليوناً في عام ١٨٨٠. وكانت بساتين البرتقال أكثر أشكال الاستثمار الرأسمالي ربحاً في تلك الفترة الزمنية.

كانت فلسطين تصدّر زيت الزيتون والذرة والصابون وغير ذلك بالإضافة إلى تصدير الحبوب والسمسم والبرتقال. ويبيّن الجدول رقم (٢ ـ ٢) البيانات الخاصة بمتوسط قيمة الصادرات السنوية في الفترة بين عامي ١٨٧٢ و١٨٨٢. ويتضح من هذا الجدول أن البرتقال والسمسم، وبعدهما القمح، كانت هي الصادرات الرئيسية من فلسطين. وقد زادت التجارة المحمولة بحراً من يافا من ١٥٦ ألف جنيه استرليني في عام ١٨٥٧ إلى ٣٣٦ ألفاً في عام ١٨٨١، ثم إلى مليون و٣٦١ ألفاً في عام ١٩٠٨. وقفزت صادرات الحبوب من ٨٤ ألف جنيه استرليني في عام ١٨٧٣ إلى ١٥٦ ألفاً في ١٨٨١، وصادرات البرتقال من ستة ملايين برتقالة في عام ١٨٥٧ إلى ٢٦ مليوناً و٢٥٠ ألفاً في عام ١٨٧٩. وتزايد كذلك إنتاج السمسم وتصديره: من ٥٠٣ آلاف أُقة (وتساوي ١,٢٨ كغم) إلى أربعة ملايين من عام ١٨٥٧ إلى عام ١٨٨٠. كما تزايد تصدير زيت الزيتون من ٢٠,٥٠٠ أُقة في عام ١٨٥٧ إلى ٣,٨٥٠ مليوناً في عام ١٨٧٦ وإلى ٥,٣٠٠ مليون في عام ١٨٨٠.

---

(٤٧) Schölch, Ibid., p. 61.

(٤٨) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914,* p. 178.

(٤٩) Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, p. 92.

الجدول رقم (٢ ـ ١)
الملكيات الكبيرة في فلسطين بحسب المناطق في أوائل القرن العشرين

المنطقة	عدد المالكين	المساحة (بألوف الدونمات)(*)
القدس والخليل	٢٦	٢٤٠
يافا	٤٥	١٦٢
نابلس وطولكرم	٥	١٢١
جنين	٦	١١٤
حيفا	١٥	١٤١
الناصرة	٨	١٢٣
عكا	٥	١٥٧
طبرية	٦	٧٣

(*) الدونم يساوي ٩١٩ م٢.

المصدر: ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١٥.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
متوسط التصدير السنوي للسلع الرئيسية من يافا وحيفا وعكا، ١٨٧٢ ـ ١٨٨٢ (بملايين الكيل والأقات والوحدات)

السلع المصدرة	يافا (١٨٧٣ ـ ١٨٧٧) و(١٨٧٩ ـ ١٨٨٢)	حيفا (١٨٧٢ ـ ١٨٨٠)	عكا
القمح (بالكيل)(*)	٠,٢٧٩	٠,٤٢٩	١,٢٩١١
الشعير (بالكيل)	٠,١٠٢	٠,١١١	٠,٢٠٣
الذرة (بالكيل)	٠,٠٦٢	٠,٢٣٣	٠,٦٢٥
السمسم (بالأقة)(**)	٠,٠٥٩	٠,٨٠٠	١,٠٠٠
زيت الزيتون (بالأقة)	١,٠٢٧	٠,٠٥٣	٠,٢٦٠
الصابون (بالأقة)	٠,٩٠٤	—	—
الصوف (بالأقة)	٠,١١٥	—	—
البرتقال (بالوحدة أي العدد)	١٩,٦٥٠	—	—

(*) الكيل = ٣٦ لتراً.

(**) الأقة = ١,٢٨ كغم.

المصدر: A. Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, translated by William C. Young and Michael C. Gerrity (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1993), p. 82.

لقد استمر الازدهار في فلسطين بالتصاعد في العقد الأول من القرن العشرين. بيد أن أقيام الإنتاج والتصدير كانت تتذبذب طوال القرن التاسع عشر من جراء المناخ الجوي والطلب في السوق والأحوال السياسية وظروف الأمن، سواء في فلسطين أو في المنطقة أو في أوروبا والولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار القطن كثيراً في أواسط ستينيات القرن التاسع عشر بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، وتصاعدت أسعار الحبوب في أواسط خمسينيات القرن المذكور بسبب حرب القرم. من جهة أخرى داهم فلسطين في ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩ الجفاف والجراد إضافة إلى التجنيد الإلزامي بوطأته الثقيلة، فكانت هذه عوامل أدت إلى هبوط مستوى الإنتاج بحيث جرى استيراد الحبوب والطحين من الخارج[٥٠]. في الجدول رقم (٢ ـ ٣) مجموع أقيام الصادرات من يافا في الفترة من عام ١٨٨٥ إلى أوائل القرن العشرين.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩٠.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

مجموع أقيام الصادرات من يافا، ١٨٨٥ ـ ١٩٠٥ (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

	حنطة	ذرة	زيت الزيتون	سمسم	صابون	صوف	برتقال	حنظل	جلود	مشروبات كحولية	بطيخ	صنائع يدوية	مواد أخرى
١٨٨٥	٣,٦٠	٧,٨٧	٥,٢٦	٣٢,٠٠	١٣,٧٢	٢,٤٠	٢٦,٥٠	٠,٨٠	٠,٦٤	—	—	—	١٩,٧٧
١٨٨٦	٣,٣٢	٩,٠٠	—	٤٥,٥٣	٨,٩٦	٣,٧٠	٢٢,٤٠	٢,١٥	٠,٥٤	—	—	—	١٨,٩٣
١٨٨٧	١٥,٠٠	٢١,٠٠	٧,٥٥	٤٢,٥٠	٣٨,٤٠	٣,٦٠	٣٦,٠٠	١,٦٠	١,٠٠	—	—	—	١٩,٧٢
١٨٨٨	٧,٨٠	١٦,٩٦	٢٠,٦٢	٢٨,١٢	٤٥,٠٠	٢,٠٠	٥٥,٠٠	٢,٠٠	٠,٧٥	—	—	—	٢٦,٠٦
١٨٨٩	١٦,٩٥	١٨,٢٠	٢٦,٤٣	٦٢,٦٦	٣٣,٦٠	٢,٣٠	٥١,٢٠	١,٨٠	—	—	—	—	٣٠,٤٠
١٨٩٠	١٩,٩٢	١١١,٢٤	٧٥,٠٨	١٠٩,٣٢	٤٤,٧٠	٤,٥٦	٨٣,١٢	٢,٢٠	٧,٦٢	—	—	—	٨٩,٦٢
١٨٩١	٣,٣٠	١٧,٣٠	٢٠,٧٠	٣٠,٨٠	١٢٤,٠٠	٤,٣٠	١٠٨,٤٠	٣,٨٠	٨,٦٠	—	—	—	٧٩,٣٣
١٨٩٢	—	٠,٤٢	١,٣٥	٦٩,٣٥	٤٦,٨٠	٥,٥٥	٦٢,٠٠	٢,٥٨	٧,١٠	—	—	—	٦٣,٣٠
١٨٩٣	—	٢,٥٨	١٣,٨٤	٥٤,٩٤	١١٢,٠٠	٢,٤٠	٦٩,٥٠	٠,٩٥	٤,٠٧	—	—	—	٧٣,٣٤
١٨٩٤	—	٢,٠٠	٩,٠٥	٤٢,١٥	١١٤,٠٠	٠,٤٠	٥١,٠٠	٠,٨	١,٢٠	—	—	—	٦٥,٠٠
١٨٩٥	٣,٥٦	٣,٢٠	٢,٦٠	٤٢,٧٥	٩٣,٢٤	٢,٧٠	٦٥,٠٠	١,٤٠	٣,٨٠	—	—	—	٦٥,٣٧
١٨٩٦	١,٩٢	١٤,١٧	٦,٠٥	٥٩,٨٠	١١٣,١١	٥,٣٢	٧٢,٦٠	٢,٥٠	١٤,٢٧	—	—	—	٨٣,٦٩
١٨٩٧	—	٨,٤٥	٣,٥٠	٤٠,٠٠	٨١,٩٠	٤,٠٠	٧٥,٨٠	١,٠٠	٩,٨٠	—	٢٦,٠٠	—	٥٨,٩٣
١٨٩٨	١٤,٠٠	٣,٠٠	٤,٥٠	٢٨,٠٠	٦٢,٠٠	٣,٣٦	٨٢,٥٠	١,٤٠	٨,١٠	—	٢٤,٨٥	—	٧٥,٠٧
١٨٩٩	—	١,٢٢	١١,٣٥	٢١,٠٠	١٢٥,٧٥	١,٧٥	٧٧,٠٠	١,٣٠	١٠,٢٥	٢,٩٠	٢٦,١٠	—	٤٧,٥٢
١٩٠٠	—	٢,٩٥	٩,١١	٣٠,٥٦	٤٤,٥٥	١,٣٦	٧٤,٢١	١,٨٨	١,١٦	٢١,٨٤	٢٤,٥٠	—	٥٢,٣٧
١٩٠١	—	٠,١٢	١١,٥٠	٢٥,٢٠	٥٧,٠٠	٢,١٥	٨٦,٥٢	٢,١٩	٣,٤٥	٣٥,٣٥	٢١,٧٥	—	٤٢,٤٠
١٩٠٢	—	١,٤٥	—	٢٩,٢٦	١٨,٧٦	١,٣٢	٨٦,٥٠	١,٤٥	٢,٩٨	١٨,٤٠	١٧,٦٥	٤,٨٥	٢٠,٧٧
١٩٠٣	—	—	٥,٣٣	٣٠,٠٤	٧٧,٥٦	٤,٥٠	٩٣,٤٣	٣,٧٠	٤,٠٠	٣٠,٣٥	١٩,٠٠	٧,١٠	٤٧,٢٣
١٩٠٤	—	—	٠,٩٥	٢٣,٣٥	٦٢,٠٠	٧,٩٣	١٠٣,٩٥	٣,٦٥	٦,٠٠	٣٧,٨٦	١١,٠٠	٩,٠٠	٢٩,٦١
١٩٠٥	١١,٠	—	—	١٣,٨٢	٥٦,٩١	٤,٥٤	١١٤,٦٥	٣,٣٧	٨,١١	٤٧,٠٢	١٨,٨٠	١٢,٥٨	٧٧,٠١
المجموع	١٠٠,٣٧	١٤١,١٣	٢٣٤,٧٧	٨٦١,١٥	١٣٧٤,٠٥	٧٠,٥١	١٥٠٤,٢٨	٤٢,٥٢	١٠٢,٨١	١٩٣,٧٢	١٨٩,٦٥	٣٣,٥٣	١٠٨٥,٤٤

المصدر: Marwan Buheiry, «The Agricultural Exports of Southern Palestine, 1885-1914,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 10, no. 4 (Summer 1981), p. 70.

كان هناك تزايد متواصل في تصدير البرتقال والصابون والنبيذ والمشروبات الكحولية من يافا[٥١]. وكان يجري في البداية تصدير البرتقال بكميات كبيرة إلى أوروبا وروسيا بعد عام ١٨٧٥. وقد اشتهر برتقال يافا لأن سمك قشره يحفظه سليماً، حلو المذاق، وكثير العصير حتى بعد الرحلة الطويلة إلى أوروبا. وفي الفترة (١٨٨٠ ـ ١٩١٠) ازدادت المساحات المزروعة ببساتين البرتقال حول يافا من أربعة آلاف دونم إلى ثلاثين ألفاً[٥٢]. وزاد تصدير البرتقال من ٢٩٠ ألف صندوق في عام ١٨٩٧ إلى ١,٦ مليون في عام ١٩١٣[٥٣]. وظل الطلب الفرنسي على السمسم قوياً بشكل نسبي. وكانت أقيام الصادرات من السمسم في أحسن سنواته (١٨٨٩ ـ ١٨٩٧) تكاد تعادل صادرات البرتقال. وفي حين كانت معظم المنتوجات الزراعية تصدر إلى أوروبا فإن الصابون كان يصدر إلى مصر واليمن والحجاز[٥٤]. وفي هذا الأمر الأخير دلالة على اشتراك فلسطين في أسواق المنطقة العربية وأسواق الشرق الأوسط (وبضمنها السوقان التركية واليونانية). غير أن الأرقام الخاصة بمدى تلك التجارة وبنيتها واتجاهها غير متوفرة لأن العثمانيين لم يحفظوا إلا القليل من السجلات عنها[٥٥].

ويقدم أوين بيانات عن قيمة الواردات عن طريق يافا وغزة وحيفا/عكا: كان المتوسط السنوي للمستوردات إلى حيفا ٢٦٤ ألف جنيه استرليني فقط في الفترة (١٨٨٣ ـ ١٨٨٧) وارتفع إلى ١,٣٧٠ مليون في (١٩٠٨ ـ ١٩١٢). ويعطي الحسيني بيانات مشابهة: المستوردات إلى يافا وحيفا وغزة ارتفعت من ١,١٣٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٠٨ إلى ١,٩٥٠ مليون في عام ١٩١٣. وهو يقارن ذلك بانخفاض الصادرات من ١,١٣٠ مليون إلى ٩٠٢,٥٢٠ ألفاً في الفترة نفسها[٥٦].

---

(٥١) يصنع الصابون من زيت الزيتون، واستخدام المحلي منه في هذه الصناعة يفسر انخفاض ما يصدر منه.

(٥٢) Owen, Ibid., p. 265.

(٥٣) Marwan Buheiry, «The Agricultural Exports of Southern Palestine, 1885-1914,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 10, no. 4 (Summer 1981), pp. 79-80.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٥٥) تتوفر أقيام صادرات فلسطين إلى أوروبا عن طريق الموانئ البحرية في مصادر متعددة، وعلى الأخص في تقارير القناصل الأوروبيين لتلك الفترة. ومع أن التجارة الخارجية كانت مهمة في نمو فلسطين الاقتصادي، ولا سيما ما يتعلق بمنتجات زراعية معينة، ولكنها ربما تقدر بأكثر من أقيامها الحقيقية لعدم وجود بيانات عن التجارة الداخلية والاقليمية.

(٥٦) محمد يونس الحسيني، **التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية** (يافا: الطاهر اخوان، ١٩٤٦)، ص ١٦٤.

وبالإضافة إلى الصابون كانت فلسطين تصدر الحاصلات الزراعية التي تباع نقداً وتستورد السلع المصنعة بما فيها بعض المواد الترفية. إن الزيادة في ما كانت تستورده فلسطين ومحتوى المستوردات يعكسان الطلب لدى الأعداد المتزايدة من المقيمين الأوروبيين ومن المستوطنين، وعلى الأرجح يعكسان أيضاً تغيّر أذواق الطبقتين الجديدتين الوسطى والبرجوازية في فلسطين(٥٧).

وقد أظهرت فلسطين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فائضاً لحساب الصادرات، فساعد ذلك على موازنة العجز الكبير في الميزان التجاري السوري/العثماني(٥٨). وانعكس هذا الاتجاه في أوائل القرن العشرين حين تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات. مع ذلك فلم تظهر فلسطين عجزاً لأن رأس المال كان يرد إلى البلاد من مصادر مختلفة مثل الفلسطينيين في الأمريكتين الذين كانوا يرسلون الحوالات المالية، والأوروبيين الذين كانوا يبتغون زيادة أعداد المستوطنين المسيحيين ومؤسساتهم فينفقون على ذلك لدعمهم، والمستوطنين اليهود ومؤسساتهم، والشركات الأوروبية ورجال الأعمال الأوروبيين الذين كانوا يستثمرون بشكل خاص في البنية التحتية وسكك الحديد. إن تدفق رأس المال «غير المنظور» هذا قد ساعد على تصحيح العجز في الميزان التجاري الذي ظهر في أوائل القرن العشرين، وحفز على النمو الاقتصادي المطرد وعلى توسيع اقتصاد السوق وعلى نشوء رخاء لدى البعض دون البعض الآخر.

٤ ـ القدس والتطور الحضري في الساحل

ما ان انتهت حرب القرم حتى أخذت الحركة التجارية في القدس وكذلك في يافا وحيفا، وهما من مدن الساحل المركزية، بالانتعاش سريعاً. وأدى ذلك بدوره إلى نمو عدد سكان المدن وإلى الزيادة في مساحاتها، وكذلك إلى الارتفاع في الإنتاجية، فضلاً عن جعل الاقتصاد يتصف بالصبغة الرأسمالية وبتداول النقود، مع حدوث تغاير اجتماعي في البلاد. وعلى العموم كان تطور التبادل التجاري والنمو الاقتصادي في المنطقة الساحلية أكبر منه في المناطق الداخلية. بيد أن ثمة استثناءين هما: القدس، وهي مدينة داخلية وكان اندماجها بالاقتصاد الأوروبي كبيراً،

(٥٧) Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882,» pp. 19-20.

(٥٨) انظر الجدول في: Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, pp. 93 and 106-109.

ونابلس، وهي كذلك مدينة داخلية وكان اندماجها بالأسواق المحلية والاقليمية كبيراً أيضاً. وأصبحت القدس مركزاً مهماً للنشاط الديني عند المسيحيين واليهود الأوروبيين. وقد شيّد الأوروبيون مدارس ومستشفيات مسيحية، وأديرة وكنائس ومؤسسات خيرية، وعملوا على رعايتها وإدامتها، وربما كان هذا من الدواعي التي حفزت المسيحيين العرب من أهالي فلسطين على أن يحذوا حذو المسيحيين الأوروبيين في هذا الصدد. كذلك تزايدت الهجرة اليهودية واشتد نشاط الجمعيات الخيرية التي أسسها اليهود، مع أن المستوطنات لم تؤسس إلا في عام ١٨٨٢. وفي عام ١٨٨٤ قام نحو خمسة آلاف من الحجاج الأوروبيين بزيارة الأرض المقدسة؛ وقد بلغ هذا الرقم في شهر شباط/ فبراير ١٨٥٨ وحده ٩,٨٥٤ حاجاً، وارتفع في الشهر الذي أعقبه إلى ١٣,٤٧٥ حاجاً. وفي الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩ سجلت الرهبنة الفرنسيسكانية ٥٥,٧٦٣ حاجاً، كما سجلت ٢٢٩,٣٤٦ مسافراً أقاموا ليلة واحدة في نُزُلها في فلسطين. وخلال سبعينيات القرن التاسع عشر كانت القدس تستقبل ما يتراوح بين عشرة إلى عشرين ألف حاج سنوياً في مواسم الحج[٥٩]. إن النمو الذي شهدته القدس[٦٠]، شأنه شأن ما جرى في يافا وحيفا، قد أطلق العنان لحركة إنشائية كبيرة أدت بدورها إلى حدوث توسع اقتصادي عام. كما أن تزايد الاهتمام الديني بالقدس وبيت لحم من قبل المسيحيين الأوروبيين أدى إلى ارتفاع حاد في إنتاج الصنائع التذكارية للمتدينين التي كانت تباع للحجاج وتصدر كذلك إلى أوروبا.

أما نابلس فقد تطورت كمركز صناعي وتجاري اقليمي لا علاقة له بالحج الأوروبي. كانت صناعات المدينة الرئيسية، كما أشرنا سابقاً، تتمثل بصناعة الصابون وزيت الزيتون والأنسجة القطنية. ففي الفترة من عام ١٨٦٠ إلى عام ١٨٨٢ ازداد عدد مصانع الصابون من خمسة عشر إلى ثلاثين مصنعاً[٦١]. وكانت أنسجة نابلس

---

(٥٩) Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882,» p. 27.

(٦٠) Y. Ben-Arieh: «The Growth of Jerusalem in the Nineteenth Century,» *Annals of the Association of American Geographers,* vol. 65 (1975), and «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth Century, According to Western Sources,» in: Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* pp. 49-69, and R. Kark, «The Contribution of the Ottoman Regime to the Development of Jerusalem and Jaffa, 1840-1917,» in: David Kushner, ed., *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social, and Economic Transformation* (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi, 1986), pp. 30-45.

(٦١) A. Rabay'ah, «Palestine Industry in Modern Times,» paper presented at: The Third International Conference on Levantine History, Amman, 1980.

تصدر إلى الأسواق الاقليمية وتجهز بها الأسواق المحلية، كما أن تجارة نابلس كانت مرتبطة بمواكب الحج إلى مكة المكرمة. ومع أن هذه المدينة، نابلس، لم تكن مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتجارة مع أوروبا أو بموسم الحجيج إلى الديار المقدسة، إلا أنها شاركت في توسيع السوق العام وفي النمو الاقتصادي المتزايد في تلك الحقبة.

ولكن عكا، وهي مدينة ساحلية، أخذت بالتدهور لأن ميناء حيفا المجاور لها اكتسب موقعاً متميزاً بالنسبة إلى التجارة البحرية الأوروبية(٦٢). وقد شهدت كل من حيفا ويافا نشاطاً اقتصادياً متنامياً وتغايراً سكانياً واجتماعياً. وفي الفترة بين عامي ١٨٤٣ و١٩١٧ توسعت المساحات المبنية في حيفا ويافا بشكل كبير، من ١٢٣ دونماً إلى ١,٢٠١ دونم في المدينة الأولى، ومن ٩٨ دونماً إلى ١٢٨٠ دونماً في المدينة الثانية، مع أن كثافة السكان في المدينتين كانت قد انخفضت فعلياً(٦٣). هذا وقد انتفعت حيفا ويافا معاً من أعمال بناء الطرق ومد السكك الحديد التي تربطهما بمناطق الداخل، وهي أعمال كانت قد أنجزت في أواخر عهد الحكم العثماني.

كانت يافا أهم ميناء في فلسطين في الحقبة المشار إليها آنفاً، فهي الميناء الرئيسي لتصدير المنتجات الزراعية، كما أنها أقرب الموانئ إلى القدس(٦٤). ومع أن هذا الميناء لم يكن يتسع للسفن الكبيرة إلا أنه كان يخدم ثمانين ألف مسافر سنوياً خلال التسعينيات من القرن التاسع عشر(٦٥). وقد فُتح طريق يربط يافا بالقدس في عام ١٨٦٨، كما أنشئت سكة حديد بينهما في عام ١٨٩٢، وكلاهما عمل على تنشيط الحركة التجارية في منطقة الساحل. كانت يافا كذلك مركزاً صناعياً لإنتاج الصابون وزيت الزيتون وزيت السمسم، كما أن محاصيل البرتقال فيها كانت من أهم المصادر للعمال الموسميين بأجر. مثلاً، في عام ١٨٧٩ كان هناك خمسة آلاف عامل مياوم يعملون في قطف البرتقال وتوضيبه في صناديق في منطقة يافا وحدها. وباختصار، كانت يافا، شأنها شأن المدن الفلسطينية جميعها، قد تنامت سريعاً وانهمكت في تبادل اقتصادي مع المناطق المجاورة، مقللةً من اعتمادها على الفلاحة فقط لكسب الرزق وعلى الإنتاج لغرض الاستعمال فقط، كما أنها خلقت مزيداً من العمالة بأجر.

---

(٦٢) R. Kark, «The Rise and Decline of Coastal Towns in Palestine,» in: Gilbar, ed., *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History,* pp. 69-90.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٦٤) انظر: المصدر نفسه، و Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882,» p. 34.

(٦٥) Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, p. 38.

أ ـ الحرف اليدوية والصناعية

كانت المراكز الحضرية عبارة عن مواقع للإنتاج الصناعي والحرفي. يقول شولخ إن الصناعة الفلسطينية، باستثناء صناعة الصابون، لم تكن مهددة من الإنتاج الأوروبي الكبير بين عامي ١٨٥٦ و١٨٨٢[٦٦]. ولا تتوفر أرقام شاملة لإنتاج الصابون في فلسطين، غير أن ثمة أرقاماً عما صُدِّر من ميناء حيفا وهي لها دلالتها، فقد بلغت الصادرات من هذا الميناء ٤٣ ألف طن (قيمتها ١,٤ مليون جنيه استرليني) في عام ١٨٨٥، وارتفعت إلى ٥٢٥ ألف طن (١٢,٦ مليون جنيه) في عام ١٨٩٩، ولكنه انخفض إلى ٢٢٧,٥٠٠ طناً (٥,٦ مليون جنيه) في عام ١٩٠٥[٦٧]. لا يدخل في هذه الأرقام بطبيعة الأحوال مقادير زيت الزيتون المستهلكة محلياً والمنقولة براً أو المصدرة إلى مدن ساحلية أخرى لأغراض صناعة الصابون وللاستهلاك كطعام. كان هناك قبيل الحرب العالمية الأولى أكثر من ثلاثمائة معصرة لزيت الزيتون في فلسطين، منها ثلاثون معصرة تعمل بقوة المياه تقع في المنطقة الساحلية بين يافا وعكا[٦٨]. وفي عام ١٩٠١ أسست إحدى الشركات الفرنسية مصنعاً ضخماً في يافا مزوداً بست معاصر مائية ومصفاة لاستخلاص زيت الزيتون من الدرجة الأولى.

وكان استخلاص زيت السمسم، شأنه شأن زيت الزيتون، حيوياً للتجارة وللاستهلاك المحلي. ففي أواخر القرن التاسع عشر كان هناك ما يتراوح بين ثلاثين وأربعين معصرة موجودة في مثلث رام الله ويافا والقدس. كما كان الغزل والنسيج صناعة مهمة في صفد والناصرة ونابلس وبيت جالا والخليل وغزة، وقد استمرت هذه الصناعة بالتوسع على الرغم من الزيادة في السلع القطنية المصنعة المستوردة من الخارج وذلك طوال القرن التاسع عشر[٦٩]. بيد أن هناك ما يفيد بتناقص الصناعة المذكورة منذ بداية القرن العشرين. أما المصنوعات الحرفية التذكارية التي تعد للمسيحيين، والتي كانت تنتج في بيت لحم والقدس والناصرة لتعرض للحجاج ولغرض التصدير أيضاً، فقد حققت ارتفاعاً حاداً. كان معظم المنتجات الصناعية، عدا الصابون والتذكارات، ينتهي إلى الأسواق المحلية والاقليمية، وهذا دليل آخر

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٦٧) Buheiry, «The Agricultural Exports of Southern Palestine, 1885-1914,» pp. 69-70.

(٦٨) ماهر الشريف ون. بدران، «نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية،» **صامد الاقتصادي**، العدد ٢٧ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ٤٢.

(٦٩) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, pp. 9, 93-94 and 266.

على اتساع السوق الرأسمالية المتكاملة في فلسطين. وكانت تقام أسبوعياً سوق كيوم الجمعة في القدس ويافا والخليل ومجدل وغزة وغيرها، ولها أهميتها في تطوير علاقات التبادل بين الأرياف والمدن.

وكان الإنتاج الصناعي وما يصنع يدوياً خلال هذا الفترة في فلسطين من الصناعات ذات العمالة المكثفة لكنها كانت بدائية تقنياً. مثلاً، ظل صنع الصابون كما هو طوال هذه الفترة، فهو يصنع بقدور نحاسية كبيرة ومن حولها الأواني لحفظ الزيت والأطباق المستوية لسكبه وتسويته ثم تقطيعه إلى قوالب من الصابون. وقد انتظم عمال الصابون المهرة في نقابات، ويرأس النقابة شيخ يعمل على المحافظة على مستوى الجودة وينظم أمور التجارة ويحدد نسب الضرائب التي تدفع للسلطات[٧٠]. كانت أجور العمال ورؤسائهم تدفع عيناً، ثم صار بعضهم يتقاضى أجوره نقداً في بداية القرن العشرين. وفي ذلك الوقت نفسه أخذت تظهر الصناعات الحديثة. وتشير البيانات التي أظهرها التعداد الصناعي الأول في فلسطين والذي قامت به سلطات الانتداب البريطاني إلى وجود ١,٢٣٦ معملاً وورشة عمل قبل الحرب العالمية الأولى[٧١]، ومنها ٩٢٥ معملاً يملكها الفلسطينيون و٣٠٠ معمل يملكها اليهود[٧٢]. وهذا الرقم الأخير يعكس الأثر الاقتصادي المتزايد للمهاجرين اليهود وذلك قبل نشوب الحرب بعقدين.

ب ـ الصيرفة وأنظمة الائتمان

لعل من أهم الآليات لتغلغل رأس المال الأوروبي وتطور اقتصاد السوق واندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي نظام الصيرفة وغيره من أنظمة الائتمان التي اقتضاها صعود تجارة التصدير والاستيراد. كان أول المصارف التي افتتحت هو البنك العثماني الامبراطوري بملكية مشتركة بريطانية ـ فرنسية، وقد فتح أبوابه في القدس ويافا في عام ١٨٨٥. وبعد ذلك بقليل افتتحت مصارف أخرى منها: كريدي ليونيه في يافا والقدس، والشركة الأنغلو ـ فلسطينية (وهي مصرف يهودي)، والبنك

---

(٧٠) أكرم الراميني، **نابلس في القرن التاسع عشر: دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية بنابلس** (عمّان: دار الشعب، ١٩٧٩)، ص ١١٠ ـ ١١٤.

(٧١) انظر: Said B. Himadeh, ed., *Economic Organization of Palestine,* American University of Beirut. Publications of the Faculty of Arts and Sciences. Social Science Series; no. 11 (Beirut: American University of Beirut, 1938), and Owen, Ibid., p. 266.

(٧٢) المصدران نفسهما.

الألماني الفلسطيني في حيفا ويافا والقدس، والبنك التجاري الفلسطيني[٧٣]. كانت هذه المصارف حيوية لتمويل البنية التحتية في أواخر العهد العثماني، ومن المشاريع التي أنجزت مرافق الموانئ في يافا وحيفا، وبناء الطرق وسكك الحديد وخطوط البرق وغيرها. وكانت المصارف حيوية كذلك في عملية تدفق رأس المال من أوروبا والأمريكتين وفي بناء المصانع قبيل الحرب العالمية الأولى.

ج ـ الاتصالات والمواصلات

ثمة عامل آخر، بالإضافة إلى ما ذكر آنفاً، في تطوير السوق الداخلية في فلسطين وفي دمج البلاد بالأسواق الأوروبية وهو إنشاء شبكة الاتصالات والمواصلات. فقبل إنشاء خط مركبات النقل في عام ١٨٦٨ كان النقل كله يجري بواسطة الحيوانات من خيول وبغال وحمير وجمال. وبعد تعبيد الطرق تزايد حجم ما ينقل من السلع والأفراد كثيراً. وبحلول عام ١٩١٣ كانت فلسطين تتمتع بأعلى نسبة لطول السكك الحديد إلى عدد السكان في المنطقة، إذ بلغت ستمائة كلم لكل مليون نسمة[٧٤]. كانت المواد والوقود والمهارات اللازمة لبناء السكك الحديد وإدامتها تأتي من خارج فلسطين فلم يكن لها تأثير قوي مباشر في مضاعفة الاقتصاد باستثناء الزيادة في التصدير والاستيراد، وفي التجارة الداخلية إلى حدٍ ما[٧٥].

إن السكك الحديد والطرق الخارجية المعبدة التي تربط بين المدن الرئيسية في فلسطين جاءت بشيء جديد يختلف كثيراً عن أساليب النقل التي ظلت قائمة في بقية البلاد. مع ذلك فإن توسع السوق قد عمّ في كافة أنحاء القطر تقريباً. كانت السلطات العثمانية قد أنشأت، بالإضافة إلى مد الطرق المعبدة وسكك الحديد، مراكز للخدمات البريدية في المدن الفلسطينية، وسمحت كذلك لدول أجنبية (النمسا وألمانيا وفرنسا وروسيا) بفتح مثل هذه المراكز البريدية فيها. وعملت شبكة خطوط البرق التي أسست في عام ١٨٦٥ على ربط البلدات الفلسطينية بسائر أنحاء الاقليم. ومع أن هذه المرافق والخدمات كانت متواضعة إلا أنها وضعت الأسس لتوسع السوق في

---

(٧٣) E. Weakley, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» p. 279 and N. T. Gross, «The Anglo-Palestine Company: The Formative Years, 1903-1914,» in: Gilbar, ed., *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History,* pp. 219-253.

(٧٤) G. Baer, «The Impact of Economic Change on Traditional Society in Nineteenth Century Palestine,» in: Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* p. 497.

(٧٥) المصدر نفسه.

فلسطين وأسهمت بدمج القطر بشكل مطرد بالاقتصادات الأوروبية.

سادساً: الهجرة الأوروبية والاستيطان الاستعماري: البدايات

استوطن المستعمرون الأوروبيون في فلسطين، فسرّعوا بذلك دمج القطر بأوروبا. في بداية الأمر وفدت أعداد صغيرة من المسلمين من رعايا السلطنة في المناطق العثمانية السابقة، مثل المغاربة الذين غادروا بلادهم بعد استعمار فرنسا لها، والبوسنيين الفارين من الاضطهاد النمساوي في يوغوسلافيا، واللاجئين الجركس القادمين من القوقاز في روسيا القيصرية[٧٦]. جاء هؤلاء بأعداد قليلة نسبياً واندمجوا سريعاً بالمجتمع العربي الفلسطيني وبثقافته.

وخلافاً للمهاجرين المسلمين الذين كانوا من اللاجئين، كان المستوطنون المسيحيون واليهود قد جاءوا بدافع ديني وعقائدي. بدأ الاستيطان المسيحي الأوروبي في عام ١٨٦٨. وكان أكثر الوافدين نجاحاً هم أتباع الفئة المسماة «Tempelgesellschaft» (أي جمعية فرسان الهيكل)، وهذه الفئة هي فرع من حركة دينية بروتستانتية نشأت في ألمانيا في القرن السابع عشر، وتؤكد على دراسة الكتاب المقدس وتنادي بالتقوى، كان مركزها في مملكة فرتنبيرغ (Württemberg) الألمانية. كان زعماؤها يبشرون بتكوين «شعب الرب» لإنقاذ البشرية من النزعة المناهضة للمسيحية، لكي يتجمعوا في القدس ولاستعادة السيطرة على فلسطين بصفتهم ورثة أرض الميعاد[٧٧]. بعد وصول هؤلاء إلى فلسطين اتجهت معتقداتهم نحو تحسين الأحوال في الأراضي المقدسة ليكونوا أسوة حسنة للعرب المحليين. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى كان هؤلاء الألمان من فرسان الهيكل قد أقاموا سبع مستوطنات حضرية وزراعية في حيفا ويافا و«Sarouna»، والقدس و«Wilhelma» وبيت لحم الخليلية و«Waldheim». وبالإضافة إلى قيام المستوطنين الألمان بأعمال زراعية وتجارية وسياحية فإنهم نظموا خطاً للنقل بين يافا والقدس وحيفا والناصرة.

وظل عدد هؤلاء وتأثيرهم في فلسطين قليلاً جداً بالمقارنة مع المهاجرين اليهود. كان هناك عدد قليل من اليهود يعيشون في فلسطين قبل عام ١٨٨٢، وكانوا من «السفارديم» أي اليهود الشرقيين، وجاءوا أصلاً من اسبانيا وشمال أفريقيا

---

(٧٦) Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*, p. 15.

(٧٧) A. Carmel, «The German Settlers in Palestine and their Relations with the Local Arab Population and the Jewish Community, 1868-1918,» in: Ma'oz, Ibid., pp. 442-444.

وأقسام أخرى من الامبراطورية العثمانية، ويتكلمون التركية أو العربية ولغة أخرى تسمى اللادينو (Ladino) وهي مزيج من الاسبانية والعبرية. وعلى مدى السنين صار هؤلاء كأبناء فلسطين العرب في معظم نواحي حياتهم باستثناء الدين. بيد أنه بعد المذابح التي جرت في أوروبا الشرقية وروسيا اكتسبت الهجرة اليهودية زخماً كبيراً. فقد هاجر نحو خمسين ألف يهودي أوروبي إلى فلسطين بين عام ١٨٨٢ وبداية الحرب العالمية الأولى. ومع أن أغلبية المهاجرين اليهود تجمعوا في المدن الفلسطينية إلا أن بعضهم حاول أن يؤسس مستوطنات زراعية. «بحلول ١٩٠٨ كانت هناك ست وعشرون مستوطنة من هذه المستوطنات يقطنها عشرة آلاف نسمة ومساحتها أربعمئة ألف دونم»[٧٨]. اشتريت معظم هذه الأراضي من مصدرين: الحكومة العثمانية وكبار أصحاب الأراضي. وباع عدد من الفلاحين الفلسطينيين أراضيهم التي كانوا يفلحونها من أمد بعيد وفق نظام إجارة الأرض التقليدي. بعد ذلك انقلبت أحوالهم، فهم إما طردوا من الأرض أو استخدموا فيها كعمال، وبذلك بدأت عملية من التشريد، فاشتد استياء الفلاحين حتى بلغ الذروة في صراعات عنيفة حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[٧٩].

وأخذ اليهود الأوروبيون في المستوطنات الزراعية ينتجون في البداية حاصلات تباع نقداً ومن النوع المخصص لغرض معين مثل الكروم لصنع النبيذ والخمور. أما في ما بعد فإن هذه المستوطنات، التي كانت تستخدم عمالة فلسطينية بأجر زهيد، دخلت في إنتاج الحمضيات والأعناب، كما أسست تعاونيات للتسويق. وبحلول عام ١٩١٣ بلغ ما ينتجه اليهود من البرتقال ١٥ بالمئة من مجموع الصادرات الفلسطينية في ذلك العام[٨٠]. ومنذ أوائل القرن العشرين توقفت المستوطنات اليهودية عن استخدام العمال العرب الفلسطينيين وأخذت تعتمد كلياً على العمالة اليهودية. وفي عام ١٩٠٩، وبالذات في ديجانيا (Degania)، وهي أولى المزارع الجماعية (كيبوتز)، أنشئت تعاونية زراعية تقوم على فلاحة مختلطة ولا تستخدم اليد العاملة العربية، فأصبحت أداة فعالة للاستيطان اليهودي في فلسطين[٨١].

---

(٧٨) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914,* p. 446, and Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-1882,» p. 45.

(٧٩) R. Khalidi, «Palestinian Peasant Resistance to Zionism before World War I,» in: Edward W. Said and Christopher Hitchens, eds., *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question* (London: Verso, 1988), pp. 207-233.

(٨٠) Owen, Ibid., p. 271.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

سابعاً: تحول البنية الاجتماعية

إن التدخل الأوروبي، وتطور السوق، وبدء الاستيطان الأوروبي في فلسطين، كل هذا كان من العوامل التي أحدثت تحولاً كبيراً في البنية الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة من الحكم العثماني. وسنحلل هذه التغيرات الاجتماعية في مجالات ثلاثة: (١) السكان، بنيته وتوزيعه والتغيير فيه؛ (٢) إعادة التنظيم في الهيكل الطبقي للأرياف والمدن، وما ترتب على ذلك من تغيير في الروابط الإثنية والدين والقيم والوعي الاجتماعي؛ (٣) تطور الوعي السياسي والحركات السياسية. إن الامتيازات التي كانت ممنوحة للتجار الأوروبيين بموجب اتفاقيات، والإصلاحات التي قضت بها «التنظيمات»، والوجود الأوروبي المتقحم، تضافرت كلها لانتزاع فلسطين من السلطنة العثمانية من جميع النواحي إلا الناحية الإسمية. وعليه فإن التحول المكافئ الاقتصادي والسكاني والاجتماعي والسياسي إنما حدث بصورة عفوية وبلا سيطرة أو تخطيط أو توجيه من سلطة مركزية متحكمة.

١ ـ التغير السكاني: الحجم والتوزيع

كان عدد السكان في فلسطين في تزايد مطرد طوال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، بعد أن خفت وطأة الأمراض المتوطنة من جراء التقدم الذي حصل في التغذية والسلامة الصحية الفردية وفي الصحة العامة. يعطي شولخ، استناداً إلى إحصاء السكان الذي أجراه العثمانيون في عام ١٨٤٩، رقماً يقدره بـ ٣٦٥,٢٢٤ نسمة في إقليم القدس الذي كان يضم المناطق الوسطى والجنوبية من فلسطين[٨٢]. كان ثلثا السكان يعيشون في ٦٥٧ قرية والثلث الباقي في المدن والبلدات الرئيسية وعددها ثلاث عشرة[٨٣]. وكان نحو ٨٥ بالمئة من السكان من المسلمين، و١١ بالمئة من المسيحيين (وكانوا يعيشون في المدن الرئيسية والقرى المجاورة للقدس)، وأقل من ٤ بالمئة من اليهود (وكانوا يعيشون في القدس والخليل وصفد وطبرية). وفي ١٨٦٥/١٨٦٦ حدث وباء الهيضة (الكوليرا) فقضى على الكثيرين من السكان، كما أن التجنيد الإلزامي الذي أرسل بموجبه الرجال الفلسطينيون إلى حروب البلقان في (١٨٧٦ ـ ١٨٧٨) عمل بدوره على الفتك بأعداد أخرى من سكان البلاد، إذ يقدر عدد الذين قتلوا في تلك الحروب من الفلسطينيين

---

(٨٢) Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, pp. 29, 31 and 42.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

بعشرة آلاف رجل. وفي خلال حملات التجنيد الإلزامي فر كثيرون من الفلسطينيين شرقاً ولجأوا إلى بدو الصحراء لتحاشي الخدمة العسكرية. أما بعد زوال الأوبئة فقد تزايد عدد سكان القطر سريعاً من نحو نصف مليون إلى أكثر من سبعمائة ألف نسمة في الفترة من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩١٣[٨٤].

إن هذه النسبة العالية من الزيادة الطبيعية في أعداد السكان كانت قد رافقتها عمليتان من التغيير السكاني، أولاهما هجرة اليهود والمسيحيين من أوروبا. فقد هاجر خمسون ألف يهودي إلى فلسطين في هذه الفترة، كما ذكرنا آنفاً. وبلغ معدل اليهود إلى مجموع السكان عشية الحرب العالمية الأولى نحو ١٠ بالمئة، وأغلبهم من الأشكناز، أي من اليهود الأوروبيين، وليس من السفارديم، أي اليهود الشرقيين. ورفع تدفق المسيحيين الأوروبيين مجموع السكان المسيحيين من ١١ بالمئة إلى ١٦ بالمئة بحلول عام ١٩١٤[٨٥]. وقد استوطن معظم المهاجرين الأوروبيين في المدن، ولا سيما في حيفا ويافا والقدس.

أما الثانية فهي عملية التحضر التي تسارعت في فلسطين طوال القرن، غير أنها حظيت بزخم كبير في العقود الثلاثة التي سبقت عام ١٩١٤. وقد تصادف استيطان اليهود والمسيحيين القادمين من أوروبا في المدن الساحلية وفي القدس مع نزوح الفلسطينيين أنفسهم من المناطق الريفية، وبالذات من القرى الصغيرة البعيدة، إلى المراكز الحضرية الزاخرة بالنشاط الاقتصادي، ولا سيما المدن الواقعة بالقرب من خطوط المواصلات الرئيسية.

وتطعن أبحاث حديثة في صحة الإحصاءات السكانية المنخفضة التي كانت تعتبر مقبولة في السابق. مثلاً، إن الرقم الذي قدره بن آريه (Ben-Arieh) بنحو ٩,٥٠٠ نسمة لمدينة نابلس في عام ١٨٦٠ يرفضه دوماني الذي يرى أن سكان هذه المدينة بلغ نحو عشرين ألفاً في العام المذكور[٨٦]. وعلى العكس من نمط النمو الذي عرضه الباحث الأول يرى الباحث الثاني أن نابلس كانت قد نمت كثيراً خلال

---

(٨٤) John Bernard Barron, *Palestine. Report and General Abstracts of the Census of 1922* (Jerusalem: Government of Palestine, 1923), p. 3.

(٨٥) Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983,* p. 21, and Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I,* p. 21.

(٨٦) Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth Century, According to Western Sources», and Doumani, «The Political Economy of Population Counts in Ottoman Palestine: Nablus Circa 1850,» pp. 1-17.

القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن ذلك النمو أصابه الركود في النصف الثاني من القرن المذكور وذلك خلال فترة التحديث العثمانية[٨٧]. وهذا الرأي جعل الباحث نفسه، أي دوماني، «يشك كثيراً بصحة الأرقام الخاصة بالسكان والمقبولة عموماً حتى الآن، وأغلبها يستند إلى تقديرات معاصرة من مراقبين غربيين عن المناطق المختلفة من فلسطين خلال ثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر»[٨٨]. ويحتمل كذلك أن تكون تقديرات السكان في فلسطين للمرحلة بأسرها قبل الانتداب البريطاني قد أوردت أرقاماً أقل من واقع الحال.

إن عملية التحضير الفلسطينية، بدلاً من دمج النازحين من الأرياف في المجموعات الحضرية، قد عملت على تعميق الانقسام الثقافي بين أهل المدينة والفلاحين القادمين من الريف. وبذلك حدث استقطاب من حيث الفوارق في الدخل والتعليم واكتساب العادات الغربية في الملبس والذوق والسلوك واستخدام البضائع الاستهلاكية، ما أدى إلى تفاقم الموقف الذي كان قائماً أصلاً والمتسم بالفوقية نحو الفلاحين لدى الحكام ذوي الأصول الحضرية، ورجال الدين، والموظفين الإداريين، والتجار، وكبار أصحاب الأراضي بشكل عام. كان هذا الانفصال بين أهالي المدن والفلاحين النازحين إليها يمثل العمليات الاجتماعية المتعارضة التي كانت ترمي إلى صبغ المجتمع بصبغة بروليتارية وبصبغة برجوازية. كان لهذا الانقسام، على ما يدل عليه من التنوع في أساليب الحياة في فلسطين، تداعياته السياسية العميقة خلال فترة الصراع إبان الانتداب البريطاني.

٢ ـ التغيرات الطبقية الاجتماعية: البنية الريفية

إن الملكية الخاصة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، ووقوع ذلك في سياق اقتصاد سوق متوسع قد عمل على حدوث تحول في البنية الطبقية. فقد جرت في المناطق الريفية عملية معقدة من التغاير الاجتماعي وتمايز الشرائح الاجتماعية كانت تتصف بعدم التساوي في ملكية الأراضي وبالعلاقات الاجتماعية الجديدة للإنتاج والتوزيع[٨٩]. وحدثت نقلات عما كان يجري إنتاجه وكيف ومن قبل من وفي أية ظروف. وتنوعت الأنماط في ما يتعلق بالمدخلات الرئيسية الثلاثة للإنتاج الزراعي وهي الأرض واليد العاملة ورأس المال. كان صاحب الأرض المقيم في القرية يقدم

---

(٨٧) Doumani, Ibid., p. 1.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) بدران، «الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى،» ص ١١٨ وما بعدها.

الأرض والأدوات والبذور ورأس المال، ويقدم المستأجر اليد العاملة. أما المالك الغائب المقيم في المدينة فيقدم الأرض ويتقاضى إيجارها[٩٠].

كان العمل الجماعي في القرى قد أخذ بالاختفاء، باطراد، وهي ظاهرة تزامنت مع تآكل الحقوق والضرائب الجماعية. وفي آخر العهد العثماني خلقت تنقلات الفلاحين بحثاً عن الأعمال والتجربة التي نجمت عن العمل بأجر لبعض القرويين المشردين، تقسيمات جديدة للعمل وفق جنس العامل وولدت آراء متضاربة في القرية الواحدة[٩١]. كما أن المؤسسات الريفية التقليدية شهدت تغيراً مهماً، إذ تخلى شيوخ الحَمولات عن مواقعهم للمختارين أو المخاتير الذين كانوا يعينون في القرى رسمياً ويعتبرون بمثابة ممثلي السلطنة العثمانية. وصارت كافة الأمور الشخصية والاقتصادية تتطلب موافقة خطية من المختار، وكان هذا في الابتداء يتقاضى أتعابه غيباً ثم صار بعد ذلك يتقاضى راتباً. وبتدهور مؤسسات القرية الاجتماعية ـ الاقتصادية المتضامنة أخذت العلاقات الاجتماعية تتسم بصفة الفردية وبدأ التضامن القروي بالتفكك.

بحثنا سابقاً في هذا الفصل في ظهور المقاطعات الخاصة الضخمة التي يملكها وجهاء الأرياف وغيرهم من أصحاب الأراضي الكبار المقيمين في المدن. إن هذه العملية لخصخصة الأراضي الزراعية على نطاق كبير أو متوسط أدت حتماً إلى إخراج بعض الفلاحين من الأرض التي كانوا يعملون فيها، فظهرت منهم فئة من الفلاحين الذين لا أرض لهم أو العمال السائبين. فصار هؤلاء، هم وعمال الحرث المستخدمين بأجر، يؤلفون الطبقة الاجتماعية الريفية الدنيا. وقد أخذوا، وهم في الغالب من العمال الموسميين، يسعون إلى عمل بأجر في أعمال الإنشاءات التي لا تتطلب مهارة وذلك في البلدات والمدن المجاورة. ومن الصعب تقدير أعداد هؤلاء وتوزيعهم حسب الأعمال، ولكنهم لا بد من أنهم كانوا في البداية مجموعة قليلة العدد، ثم تزايدت أعدادهم بتزايد بساتين البرتقال وغيرها. تقتبس باميلا سميث من مفكرة مستوطن يهودي صهيوني الجملة التالية: «إن مئات من العرب يتجمعون في الميدان الواسع للسوق... وهم من العمال الموسميين. ومنهم عدد من العمال العرب الذين يعملون ساعات عمل كاملة ويعيشون في حقل المستوطن، فيذهبون رأساً إلى بستان البرتقال. هناك نحو ألف وخمسمئة منهم يومياً»[٩٢]. ثمة فلاحون

---

(٩٠) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914,* p. 268.

(٩١) بدران، المصدر نفسه، ص ١١٨ وما بعدها.

(٩٢) Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983,* p. 35.

آخرون أصبحوا محاصصين في الغلة، ولا سيما في مقاطعات المالكين الغائبين، وكانت أوضاعهم المادية أفضل من أوضاع العاملين بأجر، إذ انهم كانوا يجمعون حصتهم من الغلة مع أجرهم من العمل في الريف.

وتأتي فوق هذه الفئة، المؤلفة من المحاصصين في الغلة الذين لا أرض لهم والعاملين لقاء أجر، فئة أعلى مؤلفة من أصحاب الأراضي الصغار والذين يعملون كذلك كمحاصصين في الغلة. إن الأراضي الصغيرة التي يملكها هؤلاء، المعروفة باسم «حواكير»، تتيح لهم في الغالب أن يعيشوا فوق مستوى الكفاف. وبين الطبقات المتعددة الدنيا من الفلاحين وأصحاب الأراضي الكبار ثمة طبقة وسطى من الفلاحين، ولا سيما في البقاع المرتفعة من جبل القدس وجبل نابلس والخليل. أصبح هؤلاء المزارعون المستقلون يؤلفون بمرور السنين طبقة جديدة بحكم ما ورثوه من أرض، بل أصبحوا حتى من أصحاب الأراضي. ولكن الديون التي كانت تترتب على الفلاحين أدت بدورها إلى إخراجهم من الأرض، كما ذكر بعض الرحالة الأوروبيين[(٩٣)]. إن خسارة الأرض، أو تجزئتها بالميراث وغيره، ألقت ببعض الفلاحين في خضم أعمال مختلفة. وأجبر السوق، أو الاقتصاد النقدي في الريف كثيرين من الفلسطينيين على البحث عن مصادر دخل متعددة، فأدت هذه الممارسات إلى طمس الخط الفاصل بين طبقة وأخرى، وإلى منع ترسّخ ذلك الوعي الطبقي الاجتماعي، كما أنها عملت على تشجيع تمزق العلاقات الاجتماعية التقليدية. إن التفكك المتزايد في البنية القروية وازى ما سبقه من تفكك في نظام النواحي وكان بدايةً لانهيار مجتمع الحكم الذاتي الريفي.

٣ ـ بنية الطبقة الحضرية

منذ بداية القرن العشرين شهدت المدن الفلسطينية ـ كما ذكرنا آنفاً ـ شيئاً من التصنيع الذي أدى إلى تسريع التوسع في الخدمات التجارية والسياحية. وما ان تزايدت تجارة التصدير والاستيراد حتى صار للنشاط الاقتصادي أثر مضاعف في الحياة الاقتصادية في المدن حوّل بنية الطبقة الحضرية من الناحيتين العرقية والاجتماعية من وضع إلى آخر. وقد ظهرت خمس طبقات بالمعنى العام: الأشراف، والتجار، وباعة التجزئة، والصناع اليدويون، ونواة لطبقة بروليتارية حضرية[(٩٤)].

---

(٩٣) Granott, *The Land System in Palestine: History and Structure,* p. 294.

(٩٤) ما يلي يستند إلى: إحسان النمر، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء** (نابلس: [د. ن.]، ١٩٣٧)؛ برغوثي وطوطح، **تاريخ فلسطين**؛ الشريف وبدران، «نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية،» ص ٣٤ ـ ٤٨؛ ماهر الشريف، «مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين،» **صامد الاقتصادي**، =

والأشراف هم من سلالة الأسر الحجازية المتحدرة من النبي محمد ﷺ أو من صحابته أو من القادة العسكريين المسلمين العرب الذين فتحوا فلسطين في القرن السابع، ومن هذه العائلات (التي لم تزل تقوم اليوم بدور في الشؤون الفلسطينية) آل التميمي، وهم كآل الدجاني، موكلون بأمور الأوقاف، وآل نسيبة الذين سلمهم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب مفاتيح مدينة القدس. وقد أوكلت شؤون أخرى إلى عائلات مثل بيت الحسيني والخالدي والعلمي والنشاشيبي. كان القائمون على إدارة الأوقاف يحتفظون بقسط من موارده لأنفسهم. وكان الأشراف يُعتبرون جماعة قائمة بذاتها ولهم رئيس منتخب يسمى النقيب، وكانوا معفيين من دفع الضرائب ولا يمكن مقاضاتهم إلا أمام مجالسهم وليس أمام السلطات العثمانية. وبما أنهم كانوا يعرفون القراءة والكتابة فقد تولوا مراكز حكومية، لذلك فإنهم كانوا مؤهلين للاستفادة من التغيرات التي نجمت عن الإصلاحات العثمانية في الميدانين الإداري والاقتصادي. وقد سجل الكثير من قطع الأراضي العائدة إلى الفلاحين بأسمائهم فأصبحت في نهاية الأمر من ملكياتهم الخاصة. وقد أتاح لهم هذا، بالإضافة إلى ما كان يرد إليهم من أموال الأوقاف بحكم إدارتهم لها والسيطرة عليها، جمع رؤوس أموال كثيرة سريعاً، فأخذوا يشاركون في أنشطة اقتصادية أخرى ويتنافسون أحياناً مع تجار المدن من غير طبقة الأشراف.

كان أغلب أفراد البرجوازية التجارية الناشئة، ولا سيما تجار الاستيراد والتصدير منهم، ينتمون إلى الأقليات المسيحية ولم يكونوا من طبقة الأشراف، ونجم هذا عن نظام الامتيازات الذي بدأ العمل به منذ قرون. وبدعم من الدول الأوروبية استطاع المسيحيون العرب في فلسطين ولبنان، كما استطاعت الأقلية اليهودية بدرجة أقل جداً، من الانتفاع من التوسع في تجارة الاستيراد والتصدير. ومع حدوث الزيادة السريعة في أعداد السكان الحضريين وتزايد الطلب عندهم، جمع أولئك التجار ثروات واسعة وعملوا على تنويع نشاطهم الاقتصادي من صيرفة وخدمات ائتمانية وعقار وصناعات ومقاطعات زراعية. وفي الوقت الذي أصبح فيه المسيحيون من تجار المدن في فلسطين من الفاعلين المهمين في تحريك اقتصاد البلاد، غدا أعيان المسلمين أقوياء سياسياً في أواخر العهد العثماني. وبصفتهم مثقفين صاروا يعتبرون هم الزعماء الطبيعيين للشعب الفلسطيني الذي كان يعرب عن وطنية ناشئة، فوصلوا إلى حد الهيمنة على الحياة السياسية في فلسطين.

= السنة ٣، العدد ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ٥٠ ـ ٧٧؛ نبيل أيوب بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨)، ص ١٨ ـ ٥٨، و Smith, Ibid., pp. 18-31.

ونشأ عن التحضر السريع والمتغاير في فلسطين ظهور برجوازية صغيرة تتألف من صغار التجار (للبيع بالمفرق) وأصحاب الحوانيت، مع بداية لطبقة وسطى صغيرة تتألف من الموظفين المدنيين ورجال الشرطة والمعلمين والكتبة. كذلك بدأت بالظهور أعداد قليلة من أصحاب المهن الحديثة كالصحفيين والمحامين والأطباء والمهندسين. وعلى قلة نسبة المسيحيين إلى السكان فإنهم كانوا أكثر عدداً من الناحية النسبية في أوساط النخبة المثقفة (الانتيليجنسيا) الناشئة والطبقات المهنية، وذلك بسبب التعليم الذي تلقوه في معاهد التبشير الأوروبية.

إن هذا العدد الذي يفوق ما يقتضيه التمثيل النسبي للسكان والذي يشغل مهناً مختلفة وينتمي إلى مجموعات دينية معينة، قد أعطى انطباعاً للمراقبين الغربيين بوجود تخصص عرقي في النشاط الاقتصادي. ومع أننا نرى أن الطرح الذي يأخذ بتقسيم العمل على أساس عرقي في أواخر العهد العثماني في فلسطين هو طرح مبالغ فيه إلا أن المصادر الغربية تذكر أن المسلمين كانوا هم العدد السائد في أعمال طحن الحبوب وإنتاج اللحوم والحلوى والزجاج والأصواف؛ أما المسيحيون الأرثوذكس فكانوا يتعاملون بالمجوهرات الذهبية وبصناعة الأدوات المنزلية النحاسية والبرونزية وببيع النبيذ والخمور، في حين اختص اللاتين (الروم الكاثوليك المحليون) في النجارة والحدادة والحلاقة، وعمل اليهود في إنتاج النبيذ وإصلاح الساعات وبيع العطور والصيرفة وتغيير عملة بأخرى. أما الأعمال الأخرى في ميدان الصنائع اليدوية وما أشبه ذلك من الأنشطة الاقتصادية فكانت مفتوحة للجميع[(٩٥)].

كان الحرفيون يتأثرون بتطورات السوق في المدن، وكان العديدون منهم يستوردون من الخارج، ولكنهم لم ينافسوا بشكل مباشر ما كان يصنع منها محلياً. فالواردات من هذه المصنعات إنما كانت تلبي حاجة المستوطنين الأوروبيين، وكذلك حاجات الفلسطينيين من البرجوازيين الذين اكتسبوا أذواقاً غربية. ولم يكن الحرفيون، الذين ينتجون مصنعاتهم لمعظم السكان من غير المتأثرين بالنزعات الغربية، يتأثرون في البداية سلباً، ولكن، وبحلول الحرب العالمية الأولى تغير هيكل الطلب على المصنعات اليدوية بتغير الأذواق وبالفقر الذي حل بالفلاحين وبالأسعار المتقلبة، إذ انخفضت أسعار بعض المصنوعات الراسخة كالنسيج وارتفعت أسعار منتوجات جديدة أخرى مثل قرميد الأسطح والإطارات المعدنية والخشبية المستعملة في البناء. وتفيد الدراسات أن ١٠ ـ ١٥ بالمئة من القوى العاملة كانت تعمل في الحرف

---

(٩٥) عبد العزيز محمد عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٠٤.

اليدوية. يبين الجدول رقم (٢ ـ ٤) والجدول رقم (٢ ـ ٥) عدد العمال في الصناعات الرئيسية في فلسطين وعدد أنواع الصناعات. ويشير انخفاض الأعداد في الجدول رقم (٢ ـ ٤) إلى أن معظم الحرف اليدوية كان يتم في ورش لا يتجاوز عدد العاملين فيها عادةً خمسة، أو كانت تجري في المنازل. كان بعض الصناع يعملون لقاء أجر نقدي لدى صغار التجار الذين يزودونهم بالمواد الأولية ورأسمال التشغيل، وكان بعضهم الآخر يعمل لقاء أجر عيني.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

عدد العمال في الصناعات الرئيسية في فلسطين حوالى عام ١٩١٢

الصناعة	الموقع	عدد العمال
التذكارات الدينية (صدف)	القدس	٢٥٩
النسيج	غزة، مجدل، القدس	٤٦٧
الدباغة	الخليل، يافا، القدس	٨٢
الحصير والسجاد	يافا، القدس	١٥٦
الزجاج	الخليل	٣٩
الصابون	نابلس	٦٠٠
المجموع		١,٦٠٣

المصدر: ماهر الشريف ون. بدران، «نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية،» **صامد الاقتصادي**، العدد ٢٧ (نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ٤٥.

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

الصناعات الرئيسية في فلسطين، حوالى عام ١٩١٨

الصناعة	العدد
أعمال معدنية	١٠١
مجوهرات	٢٠
النسيج	١٦٨
الملابس	١٦٦
تعليب مواد غذائية	١٧٨
مواد كيميائية	٣٩٠
ورق وطباعة	٢٧
جلود	٢٩
خشب	٩٠
صدف	٥٢
أخرى	١٠
المجموع	١,٢٣٦

المصدر: علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٩ ـ ١٠.

أخيراً، ومع أن عدداً متزايداً من الناس كانوا يتقاضون أجورهم عن عملهم، إلا أنه لم تكن قد ظهرت بعد بروليتاريا صناعية حقيقية. لقد كانت القيم والأعراف التقليدية ذات الطابع الأبوي والصبغة الزبونية التي كانت تحكم علاقات الإنتاج الاجتماعية، بما فيها نقابات الحضر، آخذة بالتلاشي فعلاً، ولكن الانفصال المطلق عن ثقافة الماضي لم يكن قد حدث بعد. وحين تولت جماعة تركيا الفتاة مقاليد السلطة في الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٢، فإنها، بمحاولة منها لمزيد من تحرير الاقتصاد، قامت في الحال بإلغاء النقابات، فوجد الكثيرون أنفسهم خارج طوق التضامن العام قبل أن تتمكن الهياكل الجماعية العصرية الجديدة من تسوية طريق الانتقال. بيد أن إعادة هيكلة أساليب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ـ السياسية، ولا سيما إزاء المستوطنين الأجانب الجدد، آذنت ببدء عملية تعبئة سياسية في البلاد.

٤ ـ ردود الفعل السياسية والثقافية

عملت التحولات البنيوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني (والسوري والمصري والعراقي أيضاً) خلال القرن التاسع عشر على أن يظهر من جديد وعي عربي أكثر منه وعياً إسلامياً، ما جعل السكان يقفون في مسار تصادمي بوجه الحكام الأتراك العثمانيين. مثلاً، ذكر القناصل الغربيون في الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر أن فئات واسعة من السكان العرب في فلسطين كانوا يكرهون أو يمقتون السلطات التركية العثمانية. كانت تلك الفئات من الناس «تعتبر الخليفة التركي زائفاً وأن لقب (خان) الذي يستعمله ما هو إلا تحريف لكلمة (خائن) العربية»[٩٦]. كان ينظر كذلك إلى الأتراك العثمانيين على أنهم مسؤولون عن الهجمة الأوروبية، الاقتصادية والثقافية التي داهمت فلسطين، ولا سيما أثناء حرب القرم وبعدها. وقد تفجرت أزمة ثقافية عامة في ستينيات القرن التاسع عشر، وتحولت في لبنان إلى حرب أهلية بين المسيحيين والدروز. ومع أنه قد ظهر توتر بسيط بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين إلا أن عبارة «الغضب الشعبي» العفوية كانت توجه نحو المقرات القنصلية والتبشيرية[٩٧]. وقد ذكر شولخ نقلاً عن القنصل

---

(٩٦) Y. Porath, «The Political Awakening of the Palestinian Arabs and Their Leadership toward the End of the Ottoman Period,» in: Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society,* p. 37, and James Finn, *Stirring Times,* 2 vols. (London: C. Kegan Paul, 1878).

(٩٧) Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development,* pp. 270-272.

البريطاني، الذي أرسل تقارير كثيرة في عام ١٨٥٨ تتحدث عن كلام الفلسطينيين عن الاستقلال، قوله إنهم يقصدون «الاستقلال عن السيطرة التركية عليهم»[٩٨]. وفي فلسطين بالذات كان عودة الوعي العربي للظهور وترسخه مصاحبين لظهور وعي فلسطيني ـ أي الجانب العقائدي للتحول البنيوي في المجتمع الفلسطيني. ثمة إذن هويتان، عربية وفلسطينية، وكانت إحداهما تعزز الأخرى بالتبادل.

إن الاقتصاد السياسي للبلاد الذي كان يعكس صورة التقسيم الإداري لفلسطين كان هو نفسه متغايراً بحسب مناطق البلاد وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كان اقتصاد الهضاب (شبه الإقطاعي تقليدياً وأساسه الكفاف) واقتصاد السهول (العشائري، الريفي، وشبه المستقر) كلاهما، كما رأينا آنفاً، يمر بمرحلة تحول متغايرة ومختلفة بفعل تأثير النقود ورؤوس الأموال. مع هذا فإن «الحزب» الريفي أو التحالفات الفئوية للقيسيين واليمنيين (وهي أسماء عربية قديمة لتقسيم سياسي ثنائي وجد بالمثل في بقية بلدان الهلال الخصيب)[٩٩]، قد ربطت ما بين الفلسطينيين سياسياً فوق الانقسامات الدينية والعشائرية والجهوية. وباختصار، فمع أن أقساماً من المجتمع الفلسطيني كانت بنيوياً (أي مادياً واقتصادياً) منعزلة عن بعضها، إلا أنها رغم ذلك كانت مترابطة سياسياً. إن عوامل التطور الرأسمالي الجنينية كتوسع التجارة والسوق الداخلية من حيث اصطباغها بالصبغة النقدية سواء في ما يتعلق بالسلع أو باليد العاملة، واتساع البنية التحتية للاتصالات، تغلبت على تلك العزلة. وآية ذلك اختفاء الفلاحة من أجل كسب لقمة العيش فقط، واختفاء العزلة الجغرافية بعد أن أخذ الناس يتواصلون في ما بينهم وأخذت السلطات الحكومية تزيد من تدخلها في شؤونهم. وقد جاءت إعادة التنظيم الإداري التي رفعت مستوى المتصرفية لمدينة القدس إلى مصاف وحدة مستقلة ترتبط مباشرةً باسطنبول، والإشارة إلى المنطقة التاريخية باسم أرض فلسطين (وتشمل المناطق الشمالية لنابلس وعكا)، لتعكس ظهور فلسطين بصفتها كياناً منفرداً.

٥ ـ الأسس المؤسساتية الدينية

تدعّمت مكانة فلسطين كأرض مقدسة مسيحية بفعل المؤسسات الإدارية لثلاث

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٦، و M. Hoexter, «The Role of Qays and Yemen Factions in Local Political Divisions: Jabal Nablus Compared with the Judean Hills in the First Half of the Nineteenth Century,» *Asian and African Studies,* vol. 9 (Fall 1973), pp. 249-311.

طوائف مسيحية رئيسية. فقد امتد اختصاص بطركية القدس، الأرثوذكسية اليونانية، ليشمل ثلاث مناطق رومية قديمة في فلسطين. كذلك كان شأن البطركية اللاتينية (وهي كاثوليكية رومية)، والأسقفية الأنغليكانية (وهي بروتستانتية بريطانية) للقدس. كان لكل منها صلاحية تشمل فلسطين كلها. لذلك فليس من المستغرب أن نجد المسيحيين قد تبنوا مفهوم فلسطين كبلد[١٠٠]. وقد عمل أتباع الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية بشكل خاص على تنمية الوعي الفلسطيني. ففي العقد الأول من القرن العشرين مثلاً أصدر أخوان اثنان كانا من زعماء «النهضة الأرثوذكسية» جريدة في يافا باسم **فلسطين**. وقد أصبح النشاط المسيحي العربي، الذي شمل إنشاء مؤسسات للخدمة الاجتماعية، من مدارس ومستشفيات ودور للأيتام وغيرها، أشد زخماً بعد أن أخذت مجموعات التبشير الأوروبية والأمريكية تستهدفهم لغرض تحويلهم إلى طوائفها. وكان من ضمن النخبة المثقفة (الانتيليجنسيا) الفلسطينية الناشئة عنصر مسيحي قوي نجده واضحاً في جرائدهم (مثل **فلسطين** و**الكرمل** في حيفا) وكتبهم ونشراتهم وأنديتهم الثقافية ومجموعاتهم الكنسية الاحتياطية المفتوحة للرجال والنساء معاً. وعليه فإن المسيحيين في فلسطين لم يعملوا على تعزيز اختلافهم عن المسلمين المجاورين لهم، بل سعوا لتأكيد حس الانتماء إلى مجتمع عربي وفلسطيني أكبر.

إن ديانة الناس البسطاء ومعظمهم من الأميين شجعت على الشعور بوعي فلسطيني «قومي». كان هناك في كل قرية من القرى مقام لوليّ من الأولياء[١٠١]. وكانت هذه الممارسات الدينية الشعبية، التي لا تنسجم في الغالب مع مبادئ وتعاليم الدين الحقيقي، تعطي للفلاحين أملاً بوجود مريح في خضم قوى سياسية وطبيعية لا سيطرة لهم عليها. وآية ذلك تتمثل بزيارة قبور الأولياء وبالمشاركة في المناسبات الاحتفالية ومنها عيد النبي صالح وعيد النبي موسى. كانت هذه الأعياد تقام بعد حصاد الربيع وتجتذب آلاف الناس من كافة قرى فلسطين وتكون مناسبة لتبادل الأخبار المختلفة وعرض المنتجات المتنوعة وحل النزاعات وترتيب الزيجات أيضاً. إن هذه الاحتفالات التي كان يحضرها المسيحيون والمسلمون من أهالي البلاد عملت على توكيد القيم والعادات التي يشترك بها الجميع وشجعت على ظهور هوية فلسطينية مشتركة.

---

(١٠٠) Porath, «The Political Awakening of the Palestinian Arabs and Their Leadership toward the End of the Ottoman Period,» p. 359.

(١٠١) Taufik Canaan, *Mohammedan Saints and Sanctuaries in Palestine,* Luzac's Oriental Religions Series; vol. 5 (London: Luzac and Co., 1927), and Reilly, «The Peasantry of Late Ottoman Palestine,» pp. 94-97.

٦ ـ دور التعليم الحديث والقيم العصرية

تعزز الوعي العربي في فلسطين بانتشار معرفة القراءة والكتابة والتعليم الرسمي. فقد شملت الإصلاحات العثمانية فتح المدارس لتدريب كوادر حديثة تتمتع بمهارات إدارية وعسكرية. كان تدريس اللغة العربية والأدب العربي يأتي في المرتبة الثانية في تلك المدارس بعد تدريس اللغة التركية. غير أن المدارس التبشيرية والمدارس الخاصة والدينية كانت تؤكد في التدريس على اللغة العربية، كما أن المعلمين في المعاهد التبشيرية أرادوا بذلك أن تكون بعثاتهم التبشيرية متميزةً من السلطات العثمانية، فيفوزوا عند ذلك بالحظوة لدى الشعب الفلسطيني[١٠٢]. في الوقت عينه انفتحت أمام النخبة المثقفة المتنامية أبواب الفكر الحديث، العلماني والعلمي، فشحذ ذلك، في سياق اقتصاد السوق المتوسع، ظهور قيم جديدة اجتماعية ـ سياسية، وآذن ببعث الأدب العربي واللغة العربية من جديد، وشجع على توسيع الآفاق الفكرية، ودعم وعي عربي متميز من الوعي العثماني أو الإسلامي.

إن المصادر التقليدية لقيم المجتمع الفلسطيني تنبع من عقائد الإسلام والمسيحية، ومن النظام شبه الإقطاعي، ومن التنظيم الاجتماعي القبلي. وعززت هذه المصادر شعوراً بالقدرية، والاعتماد على قوة أعلى، وظهور مشاركة اجتماعية تقلل من شأن الفرد. إن النظام شبه الإقطاعي أكد على الحكم المطلق والنسب الاجتماعي وتميّز مقام المرء من غيره، أما التنظيم القبلي فقد بث في النفوس ولاءً تضامنياً قوياً واستقلالية في الفعل، ونزعة إلى المساواة. هذان النظامان على ما فيهما من تناقض في وجوه عديدة كلاهما شدد على هوية ضيقة الأفق وعلى الولاء وعلى وعي اجتماعي ـ سياسي، كما أن كليهما كان نظاماً أبوياً ووضع المرأة في منزلة أدنى من الرجل. لقد تعارض الضيق والانتساب والميل للإطلاق، مع قيم العلمانية والتحرر ومع المفاهيم الجديدة الخاصة بقيمة الفرد. وقد خلق نشوء «انتيليجنسيا» عصرية وعلمانية انقساماً اجتماعياً جديداً في البلاد (وفي الاقليم) يتمثل بنزعة الحداثة مقابل نزعة التراث. وقد احتوت مناقشات الانتيليجنسيا من حيث لا تدري شرائح قبلية تقليدية وأخرى شبه اقطاعية من المجتمع، في حين كانت النخب من الطرفين تتنافس على زعامة «الشعب».

---

(١٠٢) George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (New York: Capricorn Books, 1965), and Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798-1939,* Oxford Paperbacks; 197 (Oxford: Oxford University Press, 1970).

إن أفراد «الانتيليجنسيا» الجديدة أصبحوا من الدعاة المثيرين لمخاوف الشعب الفلسطيني المتآخي وتطلعاته، وتجلى ذلك بإصدار جرائد متعددة، ونشر كتب بأقلام المثقفين ومنهم نجيب عازوري صاحب كتاب **يقظة الأمة العربية في آسيا التركية** (١٩٠٥)، ونجيب نصار صاحب كتاب **الصهيونية: تاريخها، غرضها، أهميتها** (١٩١١)، كما أسس أولئك الناشطون منظمات اجتماعية ـ سياسية (كانت سرية قبل ١٩٠٨ ثم صارت علنية بعد ذلك)، وجمعيات لرجال الاقتصاد والأعمال ونواديَ للخطابة.

٧ ـ رد الفلسطينيين على الاستيطان اليهودي في ما قبل الحرب العالمية الأولى

كان يهود فلسطين الشرقيون قد اندمجوا بالبلد ثقافياً على خلاف اليهود الأوروبيين الذين عاشوا في أحياء منفصلة خاصة بهم في القدس والخليل وطبرية وصفد. وسرعان ما أصبح هؤلاء اليهود الأشكناز يكوّنون أغلبية المقيمين اليهود في فلسطين: ففي عام ١٨٤٥ كان ٣٢ بالمئة من اليهود هم من الأشكناز، وبحلول عام ١٩١٦ ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٩ بالمئة. ولعل الأهم من ذلك لفلسطين والفلسطينيين الزيادة السريعة في مجموع عدد السكان اليهود بعد عام ١٨٨٢ وتأسيس المستوطنات الزراعية. لقد ارتفع عدد اليهود في هذه المستوطنات من ٥٠٠ شخص في عام ١٨٨٢ إلى ١١,٩٩٠ نسمة في عام ١٩١٤، أما في المدن فقد ارتفع العدد من ٢٣,٥٠٠ إلى ٧٣,٠١٠ نسمة في الفترة ذاتها[١٠٣].

مرّ الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين في العهد العثماني بمرحلتين: **الأولى** من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٠٠ ولم تكن منتظمة واعتمدت على شراء الأراضي وعلى الدعم المالي المباشر من أثرياء اليهود الأوروبيين. ومن أشهر هؤلاء المصرفي اليهودي الفرنسي، البارون إدموند دي روتشيلد الذي اشترى أراضيَ لسبع مستوطنات وكان من أولاها مستوطنة «Migve Yisra'el» في عام ١٨٧٠ ومستوطنة «Petah Tiqva» في عام ١٨٧٨، والأولى في جنوب يافا، والثانية في شرقها. بلغ عدد المستوطنات غير المنظمة ما بين عام ١٨٧٦ وعام ١٩٠٠ اثنتين وعشرين مستوطنة مساحتها ١٦٧,٠٧٣ دونماً. وبدأت المرحلة **الثانية** من المستوطنات المنظمة عندما عهد روتشيلد إدارة وتمويل المستوطنات إلى «رابطة الاستيطان اليهودي»، وقد جاء ذلك بعد تأسيس «المنظمة الصهيونية العالمية» في بازل بسويسرا في عام ١٨٩٧.

(١٠٣) Jewish Agency for Israel, *Statistical Abstract of Palestine, 1944-1945* (Jerusalem: The Agency, 1946), p. 234.

وقد تم في الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ إنشاء خمس وعشرين مستوطنة بلغت مساحاتها ١٦٣,٩٨٤ دونماً[١٠٤].

وما برح النشاط الاستيطاني اليهودي آخذاً بالانتظام والتوسع منذ أن انطلقت الحركة الصهيونية رسمياً. كان رد الفعل الفلسطيني في البداية تجاه الاستيطان اليهودي وشراء الأراضي رداً محلياً وانفعالياً، ثم أخذ منحى سياسياً ومستداماً ويتسم بالإدراك العميق، وذلك في المرحلة الثانية والمراحل اللاحقة. اتخذت ردود الفعل الأولى شكل هجمات يقوم بها الفلاحون والبدو الذين منعوا من دخول مراعيهم من قبل المستوطنين اليهود[١٠٥]. مثلاً، في نهاية القرن التاسع عشر تمكنت رابطة الاستيطان اليهودي وبمساعدة قوية من القوات العثمانية من طرد الفلاحين من أكثر من ٦٠ ألف دونم من الأراضي واستولت عليها في منطقة طبرية وحدها. إن هذه الحادثة وحادثة أخرى وقعت في العفولة حظيت بتغطية واسعة في الجرائد وأطلقت نذير الخطر من التشريد الذي تنتهجه الصهيونية.

وبشكل عام نجد أن الهجرة اليهودية إلى المدن قد تزايدت سريعاً، ففي القدس تضاعف عدد اليهود في عشر سنين (١٨٨١ ـ ١٨٩١) من ١٣,٩٢٠ إلى ٢٥,٣٢٢ نسمة[١٠٦]. أما في يافا وحيفا وغيرهما من المدن فقد تزايدت هذه الأعداد بوتيرة أسرع مما أثار فزع الفلسطينيين فيها وخلق شيئاً من البغضاء لديهم كما تقول المصادر اليهودية لتلك الفترة. حدث العمل الأول المسجل رسمياً من أعمال المعارضة والاحتجاج في فلسطين في عام ١٨٩١، فقد أرسل عدد من وجهاء البلاد برقية بتواقيعهم من القدس إلى اسطنبول تحث السلطات العثمانية على منع اليهود الروس من دخول فلسطين وحصولهم على الأراضي[١٠٧]. ويدل ذلك على أن معارضة عرب فلسطين للهجرة الأجنبية قد سبقت تأسيس الحركة الصهيونية. وتذكر المصادر اليهودية لذلك الزمن أن الهدف المعلن للمؤتمر الصهيوني بتأسيس وطن في فلسطين أثر سريعاً في العلاقات بين عرب فلسطين والمهاجرين اليهود[١٠٨].

---

(١٠٤) البيانات من: Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918,* 2 vols. (London: Longmans, 1919), pp. 329-331.

(١٠٥) Khalidi, «Palestinian Peasant Resistance to Zionism, before World War I,» pp. 207-233.

(١٠٦) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I,* p. 38.

(١٠٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠؛ عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤**، ص ١٣٢، و Porath, «The Political Awakening of the Palestinian Arabs and Their Leadership toward the End of the Ottoman Period,» p. 376.

(١٠٨) Mandel, Ibid., p. 41.

وبدأت المعارضة غير الرسمية للصهيونية تعبر عن نفسها بشكل عفوي ومباشر وقوي. ففي عام ١٩٠٨ حدثت صدامات بين عرب فلسطين والمهاجرين اليهود الصهاينة في يافا، وهاجم الفلاحون المستوطنين الصهاينة في منطقة طبرية. وجرى إرسال بيانات موقعة صدرت من كل مدينة في البلاد ومنها حيفا إلى السلطات العثمانية تحتج على بيع الأراضي للمستوطنين الصهاينة. وقد جرت محاكمة نجيب نصار، محرر جريدة **الكرمل** الصادرة في حيفا بتهمة «تعكير صفو الأمن» لنشره مقالات تعارض هذا البيع. حكمت المحكمة ببراءته ولكن موقفه يصور مخاوف الفلسطينيين واستياءهم من سياسة العثمانيين. وفي عام ١٩١٠ أثارت الجرائد ضجة تجاوبت أصداؤها في أوساط الناس بشأن بيع أراضٍ تبلغ مساحاتها ٢٤٠٠ دونم وتقع بين الناصرة وجنين من قبل التاجر الثري اميل سرسق من أهالي بيروت إلى رابطة الاستيطان اليهودي وهي جمعية صهيونية. وقد حاول محافظ منطقة الناصرة أن يوقف ذلك البيع ولكنه خاب في مسعاه. وفي عام ١٩١٣ قام بيت سرسق ببيع أراضٍ أخرى مساحتها ٢٢,٠٠٠ دونم في مرج ابن عامر إلى الرابطة المذكورة، ما أدى إلى تشريد المئات، إن لم نقل الآلاف، من أسر الفلاحين.

وثمة كتيب أصدره نجيب عازوري ويعتبر من أقدم الوثائق في معارضة الصهيونية، وفيه تنبأ هذا الكاتب بما سيجري في المستقبل فقال: «هناك ظاهرتان مهمتان وهما متشابهتان في طبيعتهما ولكنهما مع ذلك متعارضتان، ولم تثر أي منهما انتباهاً حتى الآن ولكنهما بدأتا بالظهور السافر في تركيا الآسيوية اليوم: هاتان الظاهرتان هما يقظة الأمة العربية والجهود الخفية التي يبذلها اليهود لكي يقيموا، وعلى نطاق واسع جداً، مملكة إسرائيل القديمة. لقد قدِّر لهاتين الحركتين أن تتصارعا باستمرار إحداهما مع الأخرى، إلى أن تسود إحداهما على الأخرى. إن مصير العالم بأسره يتوقف على نتيجة هذا الصراع بين الشعبين، وهما يمثلان مبدأين متناقضين»[١٠٩].

وبظهور الجرائد العربية في البلاد أخذت معارضة الصهيونية تفصح عن نفسها بشكل واضح محدّد وباستمرار وبصورة تعكس مشاعر الناس. وجاءت كتابات نجيب نصار التي تدعو القراء إلى العمل، ثم قيامه بعقد مؤتمر في نابلس بعنوان «المؤتمر المناهض للصهيونية» ضد الاستيطان اليهودي، لتلهم الجرائد العربية الأخرى وكتابها

---

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٥٢، و: N. ‘Azoury, «Le Réveil de la nation arabe,» dans: Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798-1939*, p. 279.

بانتهاج خط مشابه، وذلك حتى في مدن تقع خارج فلسطين مثل بيروت ودمشق والقاهرة، فقد شاركت كلها في الاحتجاج على الهجرة الصهيونية وامتلاك الأراضي وفي فضح الخطر الذي يتهدد العرب من الصهيونية.

وعندما بدأت الحياة البرلمانية في الامبراطورية العثمانية (١٩٠٨ ـ ١٩١٢) أصبحت اسطنبول منبراً للخطابة ضد الصهيونية، فقاد تلك الحملات الخطابية بعض الممثلين الفلسطينيين في البرلمان ومنهم روحي الخالدي وسعيد الحسيني وهما من وجهاء مدينة القدس. وحين رشح وجيه آخر نفسه عن القدس في انتخابات عام ١٩١٤ للبرلمان صرح قائلاً: «إذا تم انتخابي فسأكرس كل طاقتي ليلاً ونهاراً للتخلص من أخطار الصهاينة وآفة الصهيونية وما ستجلبه لنا من دمار»[(١١٠)]، فانتخب بأغلبية ساحقة. وخلاصة القول إن التيار السائد في الرأي العام الفلسطيني كان يدرك خطر الصهيونية فضم صفوفه ضدها.

لقد أخذ الفلسطينيون الذين أحسوا بالخطر الداهم يسارعون إلى الانتماء للمنظمات السياسية التي تهدف لإيقاف تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين. وقد ظهرت جمعيات تعمل على إنهاء الهجرة ووقف بيع الأراضي للمستوطنين الصهاينة اليهود، وجرى ذلك على الأخص في كل من حيفا ويافا. وقام أحد وجهاء الجنوب ومن كبار أصحاب الأراضي وهو الشيخ سليمان التاجي الفاروقي بتشكيل حزب باسم «حزب الوطن العثماني»، وكتب أحد أعضائه يقول: «إن البلاد في خطر... والطوفان يهدد بجرفها ويكاد يضع نهاية لحياتها السياسية والاقتصادية، وذلك الخطر هو المنظمة الصهيونية»[(١١١)]. وكان من ضمن المجموعات القومية الأخرى المناهضة للصهيونية «جمعية الشبيبة النابلسية» التي تأسست في عام ١٩١٤، و«جمعية شباب يافا»، وغيرهما من الجمعيات التي أسسها المغتربون الفلسطينيون والطلاب الفلسطينيون الذين كانوا يدرسون في بيروت واسطنبول.

وقد اجتاحت الأحداث السياسية أرجاء المنطقة بأسرها خلال تلك المرحلة. ففي عام ١٩٠٨ حدثت ثورة «جمعية تركيا الفتاة» في اسطنبول فأزاحت السلطان عملياً عن السلطة. وجاءت محاولتهم لإحكام السيطرة مركزياً على الامبراطورية وقيامهم بتنفيذ فكرة التتريك وتطبيق مذهب الطورانية لتوقظ الوعي العربي من جديد

---

(١١٠) Porath, «The Political Awakening of the Palestinian Arabs and Their Leadership toward the End of the Ottoman Period,» p. 377.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٣٧٩، و *Filastin*, 20/9/1911.

وتؤذن باندلاع شرارة المعارضة العربية للحكم التركي. إن الوعي العربي الناشئ وتحوله سياسياً إلى المطالبة بالوحدة العربية قد عززا الهوية الفلسطينية كثيراً. وكان عرب فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى على حافة التآخي كأمة واحدة، ولكن وعيهم لم يتحول إلى حركة فلسطينية قومية، ولم يتطور إلى منظمة سياسية مستقلة، ولذلك لم يستطيعوا أن يعملوا بشكل حاسم سواء ضد العثمانيين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، أو ضد السلطات البريطانية خلال الانتداب بين الحربين كما سنرى في الفصل الثالث.

الفصــل الثالث

الطريق إلى النكبة: الانتداب [البريطاني]
على فلسطين
(١٩١٧ ــ ١٩٤٨)

في أواسط القرن التاسع عشر كان اقتصاد فلسطين التقليدي، شبه الاقطاعي، والقائم على دفع الأتاوات، والذي ينحصر نطاقه في كسب الفرد لما يسد الرمق، قد أخذ بالتآكل تحت ضغط نظام آخر يرتكز على وجهاء العشائر التابعين للسلطنة العثمانية، فهكذا أخلى النظام القديم مكانه لنظام جديد يقوم على الزراعة لأغراض تجارية، وعلى اقتصاد تقوم فيه النقود بدور كبير، وعلى سوق محلية ناشئة ترتبط تجارياً بالمنطقة وبأوروبا في ظل سيطرة عثمانية مركزية. ورافقت هذا النظام السياسي ـ الاقتصادي الجديد تغيرات اجتماعية منها الزيادة في أعداد السكان، والنزوح غرباً إلى الساحل، والاتجاه الحضري لدى الناس، وهيمنة وجهاء المدن بدلاً من وجهاء الأرياف، وبروز التجار في البلاد من مسيحيين ومسلمين، وظهور بدايات لأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي ومن الوعي بالأوضاع الجارية لم يكن معهوداً سابقاً. بيد أن هذا النظام الجديد نفسه أخذ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يشهد نوعاً من إعادة الهيكلة والتوجّه نحو رأسمالية سوق تابعة نشأت من جراء التدخل الأوروبي من جهة، والمشاركة الناشطة من أصحاب الأراضي المحليين ووكلاء القناصل الأجانب من جهة أخرى. إن هذا التحول كان شبيهاً إلى حدٍ كبير بما جرى في المناطق العربية المجاورة باستثناء أمر خطير واحد، ألا وهو وصول المستوطنين الأوروبيين إلى فلسطين، وجلهم من اليهود، ما أدى في نهاية المطاف إلى تشريد الشعب الفلسطيني الأصلي.

إن عملية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين شبيهة بما جرى في الجزائر وجنوب أفريقيا والنصف الغربي من الكرة الأرضية[١]. يحدد عالم الاجتماع الإسرائيلي

(١) Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Research Series; no. 51 (Berkeley, CA: University of California, Institute of International Studies, 1983), pp. 1-30, and Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the* =

جيرشون شافير (Gershon Shafir) ثلاثة أنماط من المستعمرات الاستيطانية: المستعمرات المختلطة التي تضم إليها عدداً من أهالي البلاد؛ ومستعمرات المزارع الكبيرة أو المستعمرات التي تمتص جهود العمال، وفيها عدد من العبيد والعمال الصبيان الملزمين بالعمل أمداً معيناً؛ والمستعمرات التي لا يكون فيها إلا المستوطنون القادمون من الخارج، وهي ترفض استخدام اليد العاملة الأهلية وتقتصر على استخدام العمال من المستوطنين الفقراء البيض أنفسهم[٢]. يعتبر هذا الكاتب الاستيطان اليهودي في فلسطين من هذا النمط الثالث، وإن كانت فلسطين المأهولة بسكانها لم تكن مناسبة لذلك. إن تأسيس مستعمرة استيطانية صافية، وهي في حالة فلسطين ذات قاعدة عقائدية صهيونية منغلقة على نفسها، كانت لها تداعيات بالنسبة إلى فلسطين وشعبها، منها على سبيل المثال وجود «اقتصاد يهودي حصراً» ولكنه برأي شافير وغيره يكون مع ذلك «مرتبطاً على نحو متكامل» مع الاقتصاد الفلسطيني[٣]. إن فلسطين، على العكس من أمريكا والعالم الجديد، هي بلاد مأهولة ذات كثافة كبيرة نسبياً وفيها مجتمع زراعي مزدهر. لم تكن في فلسطين «منطقة خالية» بمعنى أنها لم يكن فيها شيء من التخوم المفتوحة للغير والمتاحة للهجرة الاستيطانية كما يقول عالم اجتماع إسرائيلي آخر هو باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling)[٤]. وعليه كان على المستوطنين الأوروبيين (من الصهاينة اليهود وبعض المسيحيين) شراء الأرض من أصحابها المحليين الأصليين. وكما يقول شافير إنه «في المرحلة الأولى من الاستيطان الصهيوني كانت الطريقة الوحيدة المفتوحة لاكتساب الأرض هي امتلاكها ـ أي دفع المال لقاء الحصول على الأرض. أما بعد أن حققت الجماعية اليهودية (Jewish Collectivity) سيادتها وغدت قوية عسكرياً فإن غزو الأرض حل محل شرائها[٥]».

نقوم في هذا الفصل بتحليل الأثر الذي حصل على فلسطين والفلسطينيين بفعل العملية التي جرت برعاية الإنكليز والخاصة بخلق جماعية يهودية أوروبية في البلاد، وتحقيق هذه الجماعية للسيادة وغزوها الأرض، وهي أمور أدت كلها بالنتيجة إلى وقوع النكبة. ثمة عمليتان بنيويتان، وهما الاستعمار الاستيطاني السريع،

= *Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914,* Cambridge Middle East Library; 20 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989).

(٢) Shafir, Ibid., pp. 14-17.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٤) Kimmerling, Ibid., p. 3.

(٥) Shafir, Ibid., p. 21.

والتحول الرأسمالي الاستعماري، تضافرتا معاً في ظل الانتداب البريطاني لإخضاع الشعب الفلسطيني وتدمير مجتمعه. ومع أن البرجوازية الفلسطينية الناشئة شاركت مشاركة جزئية في العملية الثانية، أي التحول الرأسمالي الاستعماري، إلا أن المستوطنين اليهود الأوروبيين هم الذين كانوا، وبمعاونة من السلطات البريطانية وحمايتها، يمثلون الفاعلين الرئيسيين في العمليتين المذكورتين معاً.

أولاً: الحرب العالمية الأولى: بريطانيا والصهيونية

كان الكفاح الفلسطيني جزءاً من المقاومة العربية القومية، أولاً ضد الحكم التركي في أواخر القرن التاسع عشر، وثانياً ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي في المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى[٦]. إن الإرث الذي خلفه الحكم العثماني الاستغلالي الطويل، وعواقب الاستعمار الأوروبي للمنطقة من بلقنة سياسية، وتبعية اقتصادية وتخلف، وتعطل في تطور المؤسسات، ثم الاستيطان الاستعماري اليهودي الصهيوني في فلسطين، كل هذا أطلق حركة الاحتجاج العربي وأقام عناصر السياسة القومية العربية ومن ثم الإسلامية. وهكذا كانت الحرب العالمية الثانية وما رافقها من سقوط الامبراطورية العثمانية تعتبر بالنسبة إلى الشرق الأوسط بمثابة الحد الفاصل الذي وجه مصير المشرق العربي، وبضمنه فلسطين، في القرن العشرين.

لقد دخلت بريطانيا منذ عام ١٩١٥ في ثلاث اتفاقيات رئيسية ومتناقضة مع ثلاثة أطراف مختلفة: الحكومة الفرنسية، وزعيم الثورة العربية الشريف حسين، ورئيس الحركة الصهيونية في بريطانيا اللورد روتشيلد، وذلك خلال سنتين اثنتين. وتلك الاتفاقيات هي: اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية، واتفاقات مكماهون ـ الحسين (الملحق رقم (٣))، ووعد بلفور (الملحق رقم (٢)). إن هذه الاتفاقيات مجتمعةً حولت المشرق العربي وفلسطين من حال إلى حال وإلى الأبد.

قسمت اتفاقية سايكس ـ بيكو الموقعة في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦ الشرق العربي

(٦) Muhammad Y. Muslih, *The Origins of Palestinian Nationalism*, Institute of Palestine Studies Series (New York: Columbia University Press, 1988); W. F. Abboushi, *The Unmaking of Palestine* (Brattleboro: Amana Books, 1990); Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London: Frank Cass, [1974]), and Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976).

الذي كان خاضعاً للسلطنة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وجعلته مناطق نفوذ تدار من قبلهما، فأصبحت سوريا ولبنان للفرنسيين، وشرق الأردن والعراق للإنكليز، على أن تصبح فلسطين مدوّلة(٧).

وكان هذا الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي متعارضاً مع اتفاق بريطانيا مع الشريف حسين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٥ القاضي بأن تكون بريطانيا العظمى، لقاء شن ثورة عربية ضد الأتراك العثمانيين «على استعداد للاعتراف باستقلال العرب في المناطق كافة ضمن الحدود التي طلبها شريف مكة، وعلى استعداد لإسناد هذا الاستقلال»(٨). وقد رأى الزعماء والثوار العرب في هذا الاتفاق أساساً لمملكة عربية متحدة تتألف من أراضي الامبراطورية العثمانية الواقعة في الشرق العربي وبضمنها فلسطين(٩). أما وعد بلفور الذي ورد في رسالة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ من وزير خارجية بريطانيا اللورد بلفور إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد، فينص على أن «حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين التأييد إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين... على أن يكون من المفهوم بشكل واضح ألا يتم القيام بشيء قد يمس بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين»(١٠). ثم تعقدت هذه الالتزامات المتناقصة بشكل أكبر بصدور التصريح الأنغلو ـ فرنسي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ الذي دعا إلى «الانعتاق الكامل والمطلق للشعوب [العربية] التي اضطهدها الأتراك طويلاً وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من المبادرة والخيار الحر للسكان الأصليين»(١١).

إن الصهيونية، وهي حركة سياسية يهودية حديثة، تعود إلى القرن التاسع

---

(٧) Fred J. Khouri, *The Arab Israeli Dilemma*, Contemporary Issues in the Middle East, 3rd ed. (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1985), p. 8.

(٨) المذكرة الثانية من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين في الحجاز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٥. نص هذه المذكرة موجود في الملحق رقم (٣)، ص ٥٩٧ من هذا الكتاب.

(٩) بيد أن هناك خلافاً وعدم وضوح في هذه الاتفاقية بشأن المناطق الساحلية من شرقي البحر الأبيض المتوسط. إن مذكرة مكماهون، التي من غير الواضح موافقة الشريف حسين عليها، استبعدت من الاتفاقية منطقتي مرسين والاسكندرون و«أجزاء من سوريا تقع غرب دمشق وحمص وحماه وحلب»، وجميع المناطق شمالي فلسطين. انظر الملحق رقم (٣)، ص ٥٩٧ من هذا الكتاب.

(١٠) انظر نص وعد بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ في الملحق رقم (٢)، ص ٥٩٧ من هذا الكتاب.

(١١) انظر البيان الانغلو ـ فرنسي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ في: المصدر نفسه، ص ٥٢٧، الملحق (أ ـ ٦).

عشر[١٢]. أما قبل ذلك فقد ظل ما يدور حول الأرض المقدسة من لاهوتية وصوفية كما في العهد القديم أمراً حياً في أوساط اليهود منذ تفرقهم في الشتات. وفي سياق ما تمخض عن العصر الأوروبي من إمبريالية وقومية علمانية ومن عداء للسامية، ولا سيما في روسيا وأوروبا الشرقية، انتشرت الصهيونية، بصفتها حركة تدعو إلى قومية يهودية علمانية لا إلى هوية دينية يهودية، بين شرائح أساسية من يهود أوروبا. وكان من الأسباب الرئيسية تصاعد حدة العداء للسامية الذي أدى إلى المذابح ضد اليهود وفرارهم من روسيا وأوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية، حيث كانوا متحررين بشكل عام ومندمجين فيها. أما في روسيا فإن تصاعد المشاعر المناهضة لليهود وحدوث التصفيات الجسدية في صفوفهم أسفرا عن فرارهم ليس فقط إلى أوروبا الغربية وإنما إلى أقطار أخرى ومنها فلسطين، حيث أقام اليهود مستوطنات زراعية على أراض اشتريت من قبل المحسن اليهودي البارون روتشيلد بالدرجة الأولى ومن السير موسى مونتيفيوري بالدرجة الثانية. إن هذه الحركة المنظمة وما فيها من تنظيمات، وعلى الأخص منها تنظيم «محبو صهيون» (Hovevei Zion) قد أوحت للكاتب ي. ل. بنسكر (Y. L. Pinsker) بأن يكتب كتاباً يدعو فيه اليهود إلى أن يسعوا إلى الانعتاق الذاتي كحل لمسألة العداء للسامية في روسيا وأوروبا الشرقية. كانت هذه الحركة تتخيل عودة ما يسمى بـ «Eretz Zion» أي «أرض إسرائيل» في فلسطين[١٣].

أما في أوروبا الغربية، فعلى الرغم مما أسفرت عنه حركة التنوير من نشر فكرة التحرر، وكذلك من اندماج اليهود في مجتمعات الأقطار الغربية، فإن وصول الأعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود إليها أدى إلى أن يظهر من جديد ما يسمى بـ «المسألة اليهودية»، ولكن العامل المباشر الذي عمل على إثارة انتباه اليهود في أوروبا الغربية تمثل بقضية دريفوس (Dreyfus) ومحاكمته الشهيرة والحكم عليه بالسجن، وهو الضابط الفرنسي اليهودي، بتهمة مزيفة هي الخيانة. أثرت هذه الحادثة كثيراً في ثيودور هرتزل، الصحفي من فيينا الذي كان يعيش في باريس في التسعينيات من القرن التاسع عشر، فعمد إلى اقتراح حل للمسألة اليهودية في كتاب نشره

---

(١٢) انظر العرض المتعاطف والدقيق في: Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, 2 vols. (New Haven, CT: Yale University Press; London: Oxford University Press, 1947), vol. 1, part 1, chap. 1, pp. 1-56.

(١٣) انظر: Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* (London; New York: Verso, 1995), chap. 1, «Zionist Orientations,» pp. 7-20.

بعنوان **الدولة اليهودية**. جاء الحل الذي يقترحه هرتزل على شاكلة ما اقترحه قبله بنسكر، أي إنشاء دولة يهودية في أحد الأصقاع المستعمرة، فتقوم هذه الدولة بامتصاص يهود أوروبا كلهم، فتنهي بذلك نزعة العداء للسامية القائمة في القارة الأوروبية. هذه صيغة مطابقة لفكرة إعادة تأسيس الأمة اليهودية التي طالما تبناها الكتاب الإنكليز، الدينيون منهم والعلمانيون(١٤). وقد عقد في عام ١٨٩٧ في بال بسويسرا اجتماع حضره هرتزل وأشرف فيه على تأسيس «المنظمة الصهيونية العالمية» وأصبح رئيساً لها. أعلنت هذه المنظمة عن برنامجها الذي يقضي «بإقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين»(١٥) والذي وضع استراتيجية لتحقيق هذا الهدف(١٦). وعندما أعلن وعد بلفور في عام ١٩١٧ كانت الرسالة التي تضمنته قد أرسلت إلى زعماء هذه المنظمة من الإنكليز.

كانت الصهيونية عبارة عن مشروع استعماري لمستوطنين أوروبيين أشبه بأمثالهم من المستوطنين في الجزائر وجنوب أفريقيا وروديسيا وأوغندا وكينيا وغيرها. بيد أن الحركة الصهيونية كانت تختلف من نواح متعددة، مثلاً: من حيث التبرير العقائدي ـ الديني للمشروع، ومن حيث تجنيد المستوطنين من الأقطار الأوروبية كلها وليس من قطر واحد منها فقط، وكذلك من حيث عدم وجود دعم امبريالي في البداية، ولعل هذا هو الجانب الأهم. ولكن «المنظمة الصهيونية العالمية» تمكنت في النهاية من اكتساب دعم بريطانيا العظمى، وهي الدولة الامبريالية التي كانت الحركة بحاجة إليها للمشروع الاستعماري في فلسطين، وبإصرار من الحكومة البريطانية أدخل وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين الذي أصدرته عصبة الأمم، ذلك الوعد الذي جاء غامضاً بشأن معنى «الوطن القومي» لليهود (ويحدده اليهود دائماً بأنه يعني دولة مستقلة للصهاينة) والذي جاء متناقضاً كذلك مع حقوق الفلسطينيين. ثم حدث تقسيم البلاد العربية وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور أكثر منه وفق التفاهم الذي جرى بين مكماهون والشريف حسين.

ـ فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية

وقعت فلسطين أولاً تحت السيطرة البريطانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧

(١٤) Albert Montefiore Hyamson, *Palestine under the Mandate, 1920-1948* (Westport, CT: Greenwood Press, 1950), pp. 1-25.

(١٥) David Vital, *The Origins of Zionism* (Oxford: Clarendon Press, 1975), p. 214.

(١٦) Hyamson, Ibid., p. 29.

خلال الحرب ضد تركيا العثمانية التي دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء. فقد دخلت القوات البريطانية من جانب سيناء المصرية بقيادة الجنرال أللنبي، فاجتاحت فلسطين وأقامت إدارة عسكرية دعيت باسم «إدارة أراضي العدو المحتلة». وقد استمرت هذه الإدارة مدة ثلاثين شهراً حتى عام ١٩٢٠ حين حلت محلها إدارة مدنية. كانت هذه الإدارة الجديدة ملزمة باتباع قواعد القانون الدولي وحاولت أن تحكم فلسطين بموجبها، وبخاصة وفق «دليل القانون العسكري» المستمد من ميثاق لاهاي لسنتي ١٨٩٩ و١٩٠٧ والذي يوجب على جيوش الفتح أن تحافظ على الوضع القائم في الأراضي المغزوة إلى أن يتقرر مستقبلها. لذا لم يكن أحد من كبار الإداريين العسكريين الإنكليز متعاطفاً مع فكرة «وطن قومي» لليهود، وعارض هؤلاء ما يبذله الصهاينة من مساعٍ لتغيير شروط الاستيطان في فلسطين وتمييز المهاجرين اليهود من غيرهم في هذا الشأن. وعلى الرغم من تمتع الصهاينة بدعم وزارة الخارجية البريطانية، فقد حدث خلاف بينها وبين «إدارة أراضي العدو المحتلة»، لكن سياسة هذه الإدارة هي التي ظلت مطبقة معظم الوقت(١٧).

بدأ هذا الخلاف في الشهر الأول من الاحتلال حين طالب حاييم وايزمان، وكان يترأس «اللجنة الصهيونية»، بالسماح له بأن يتفقد شخصياً أحوال فلسطين ويجري مسحاً لها. وعارض هذا الطلب المسؤول السياسي لإدارة أراضي العدو المحتلة، الجنرال جيلبرت كلايتون، استناداً إلى أحكام القانون الدولي وبسبب تذمر الفلسطينيين المتزايد من الصهيونية. مع هذا تمت زيارة اللجنة الصهيونية، ولكن اقتراحاتها رفضت حتى من وزارة الخارجية البريطانية، وكانت تلك الاقتراحات تتضمن عدداً من الطلبات التي أثارت المخاوف والعداء من جانب الفلسطينيين ومن جانب الإدارة العسكرية البريطانية على حد سواء. والطلبات هي: اشتراك اليهود الصهاينة في الإدارة العسكرية للبلاد، وتأسيس دائرة للأراضي، تضم خبراء من اليهود الصهاينة، تقوم بمسح الموارد، وتشكيل قوة عسكرية يهودية حصراً. ومع أن الجنرال كلايتون استبدل بالعقيد ريتشارد ماينرتزهاغن (R. Meinertzhagen) وهو صهيوني متحمس، إلا أن سياسة «إدارة أراضي العدو المحتلة» لم تتغير كثيراً، وكان السبب واضحاً سواء للمسؤولين السياسيين في هذه الإدارة أو للجنرال كلايتون

---

(١٧) انظر الدراسة عن مرحلة «إدارة أراضي العدو المحتلة» في: John J. McTague, «The British Military Administration in Palestine, 1917-1920,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 7, no. 3 (Spring 1978), pp. 55-76.

والعقيد ماينرتزهاغن أو لغيرهما من الرؤساء الإداريين العسكريين الذين أعقبوهما. وقد عبّر الجنرال موني (A. W. Money)، الرئيس الإداري العسكري، قبيل مغادرته لمنصبه في عام ١٩١٩، عن الوضع أحسن تعبير حين كتب يقول: «إن الفلسطينيين يرغبون في الاحتفاظ ببلادهم لأنفسهم، وسيقاومون هجرة اليهود مهما كانت تدريجية وذلك بكل ما يملكونه من وسائل بما في ذلك القيام بأعمال عدائية ناشطة»[١٨]. وفي آب/أغسطس ١٩١٩ جاء الجنرال واتسون (H. D. Watson) خلفاً للجنرال موني، فأفاض في شرح الأمر وكتب يقول: «إن العداء الذي تكنه أغلبية السكان للصهيونية عميق الجذور ويتحول سريعاً إلى كراهية للإنكليز، فإذا جرى تنفيذ البرنامج الصهيوني وأجبروا عليه بالقوة فستحدث اضطرابات خطيرة»[١٩].

كان كل من موني وواتسون على حق، كما كان على حق ما ورد في تقرير لجنة كنغ ـ كرين (الملحق رقم (٤))، وهذه لجنة أمريكية غير متحيزة تعرف باسم عضويها الاثنين، وهما هنري كنغ رئيس كلية أوبرلين، وتشارلز كرين وهو رجل أعمال. وقد كلف الحلفاء في عام ١٩١٩ هذه اللجنة، وتنفيذاً لاقتراح من الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، بأن تقدم لهم تقريراً عن رغبات الفلسطينيين والشعب العربي بشأن مستقبلهم. وجاء في تقرير اللجنة أن الرغبات العربية «هي رغبات ذات نزعة قومية، إذا جاز التعبير. إنها تدعو إلى إقامة سوريا موحدة [تضم لبنان وفلسطين] في ظل دستور ديمقراطي، بدون تفريق يقوم على أساس الدين»[٢٠] وأوصت اللجنة بمنح الاستقلال إلى سوريا وبضمنها فلسطين، فإن لم يكن ذلك فوضعها تحت انتداب الولايات المتحدة (وليس بريطانيا) وفقاً لرغبات الشعب العربي. وأوصت اللجنة بشأن المشروع الصهيوني بإجراء «تعديل جوهري في البرنامج الصهيوني المتطرف»[٢١]. وبما أن تقرير لجنة كنغ ـ كرين هذا لم يكن متفقاً مع خطط الصهيونية والخطط الأنغلو ـ فرنسية للمنطقة فإنه لم ينشر حتى عام ١٩٢٢، أي بعد ثلاثة أعوام من وضعه ـ وبعد أن تم إنشاء نظام الانتداب. إن عدم نشر تقرير كنغ ـ كرين، ومؤتمر الحلفاء الوشيك في سان ريمو بإيطاليا المقرر

---

(١٨) من كلايتون إلى وزارة الخارجية (مرفق)، ٢ أيار/مايو ١٩١٩، وزارة الخارجية رقم ٣٧١/ ٢١١٧/٦٨٨٤٨. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٩) من واطسون إلى أللنبي، ١٦ آب/أغسطس ١٩١٩، وزارة الخارجية رقم ٣٧١/ ١٠٥١/ ١٢٤٤٨٢. انظر: المصدر نفسه.

(٢٠) ورد في: Abboushi, *The Unmaking of Palestine*, p. 10.

(٢١) المصدر نفسه.

عقده لتقرير مصير شرقي الوطن العربي، كانا من الأمور التي أثارت عدم الاطمئنان لدى الفلسطينيين وغيرهم من عرب المشرق.

كانت مخاوف العرب والفلسطينيين في محلها، فمؤتمر سان ريمو أقر اتفاق سايكس ـ بيكو، وكان هذا مناقضاً تماماً للمبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون في كانون الثاني/يناير ١٩١٨ وبضمنها مبدأ تقرير المصير. فعقد العرب على هذا المبدأ المعلن آمالاً كباراً. وجاء استمرار الحكم الأجنبي للأوطان العربية من قبل الإنكليز والفرنسيين ليؤكد من جديد عزم بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور. وأدى تذمر العرب والفلسطينيين إلى انطلاق المظاهرات في دمشق وبغداد وحيفا ويافا والقدس في شباط/فبراير وآذار/مارس وفي نيسان/أبريل ١٩٢٠ بخاصة. وتفاقم التذمر عندما لم يسفر مؤتمر دمشق في آذار/مارس ١٩٢٠ عن شيء. حضر ذلك المؤتمر عدد من العرب القوميين، وأنعش الآمال حين أعلن عن استقلال الأراضي العربية، وبايع الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا وفلسطين، وشقيقه الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق. وقد تصاعدت حدة التوترات في فلسطين بين أهل البلاد والصهاينة، فانطلقت المظاهرات السياسية ونشبت الاضطرابات وأعمال العنف، وبلغ ذلك ذروته في أوائل نيسان/أبريل ١٩٢٠ خلال أحد الأعياد التي تحتفل بها الأديان الثلاثة، فقتل خمسة من اليهود وأربعة من الفلسطينيين وأصيب العشرات من الطرفين بجروح.

وجرى تعيين لجنة تحقيق بريطانية للتحقيق في الاضطرابات، فقدمت تقريرها في ١ تموز/يوليو ١٩٢٠، أي بعد يوم واحد فقط من إنهاء الإدارة العسكرية. «عددت اللجنة أسباب الاضطرابات في البلاد على النحو التالي: الوعود البريطانية للعرب خلال الحرب، تناقض هذه الوعود مع وعد بلفور والمخاوف من هيمنة اليهود؛ العدوانية الصهيونية التي تفوق الحدود؛ والدعايات الأجنبية»[٢٢]. وأضافت اللجنة تقول في تقريرها «إن موقف الصهاينة يبرر وصفه بأنه متغطرس ووقح واستفزازي... فإن لم يوقف عند حده فقد يؤدي بسهولة إلى وقوع كارثة من الصعب التنبؤ بنهايتها»[٢٣].

وعلى الرغم من تقرير لجنة كنغ ـ كرين لسنة ١٩١٩، والنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق البريطانية في عام ١٩٢٠، والآراء والتحذيرات الشديدة التي

---

(٢٢) McTague, Ibid., p. 70.

(٢٣) كما ورد في: المصدر نفسه.

أبداها رؤساء الإدارات العسكرية والمدنية في فلسطين خلال (١٩١٧ ـ ١٩٢٠)، مضت القيادة السياسية البريطانية برئاسة لويد جورج رئيس الوزراء في دفع مسألة إقامة الوطن القومي لليهود إلى الأمام تنفيذاً لوعد بلفور. وحين انتهت أعمال الإدارة العسكرية في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٠ عين لويد جورج إنكليزياً يهودياً صهيونياً هو هربرت صاموئيل كأول مندوب سام مدني لفلسطين. كان هذا الرجل بالطبع أكثر ميلاً لتأسيس الوطن القومي اليهوديّ من «إدارة أراضي العدو المحتلة» السابقة.

ثانياً: الانتداب على فلسطين (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨)

أنشأت عصبة الأمم التي كانت تحت التأثير المباشر والقوي لبريطانيا وفرنسا المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى نظاماً عرف باسم نظام الانتداب، ومنحت بريطانيا بموجبه سلطة الانتداب على فلسطين. في الخارطة رقم (٣ ـ ١) صورة فلسطين التي خضعت للانتداب، والأقطار المجاورة لها. ظل ذلك الانتداب قائماً من عام ١٩٢٢ حتى انتهى في أيار/مايو ١٩٤٨ حين سلمت بريطانيا سلطتها على فلسطين إلى الأمم المتحدة. كان الغرض الرسمي من نظام الانتداب هو وضع القطر المعني تحت وصاية دولية لإعداده للحكم الذاتي. بيد أن «إخضاع منظمة ما إلى نظام الانتداب كان بمثابة صك ملكية مبطن لتمكين الجهة المشرفة على تنفيذه من ترويج مصالح استعمارية، سياسية واستراتيجية واقتصادية»[٢٤].

وبما أن نصوص الانتداب على فلسطين كانت تتضمن تنفيذ وعد بلفور، فإن هذه النصوص حددت أهدافاً متناقضة غير قابلة للتوفيق بينها، فهناك من جهة هدف الحكم الذاتي للفلسطينيين أهالي البلاد، وهناك من جهة أخرى هدف الوطن القومي (وكان ما زال غير محدد على وجه التخصيص من بريطانيا) لليهود

---

(٢٤) Barbara J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920- 1929*, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1993), p. 4; Khouri, *The Arab Israeli Dilemma*, pp. 16-67; J. C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine* (New York: Norton, [1950]); H. F. Frischwasser-Ra'anan, *The Frontiers of a Nation: A Re-examination of the Forces which Created the Palestine Mandate and Determined Its Territorial Shape* (London: Batchworth Press, 1955), and J. Stoyanovsky, *The Mandate for Palestine : A Contribution to the Theory and Practice of International Mandates*, Rise of Jewish Nationalism and the Middle East (Westport, CT: Hyperion Press, 1976).

الأوروبيين، «وهي موجبات من شأنها عرقلة التطور لدولة متوحدة وإحداث خلل كبير في توازن النمو الاجتماعي»(٢٥). كان الوطن القومي يعني بالنسبة إلى الصهاينة، وبكل بساطة، «أن تكون فلسطين... يهودية، تماماً كما أن إنكلترا هي إنكليزية وكندا كندية»(٢٦). إن بريطانيا، بالإضافة إلى إدخالها وعد بلفور بأسره في الانتداب، عمدت إلى تهيئة الظروف لتأسيس «وكالة يهودية» تكون، حسب اللغة الرسمية التي استعملت «معترفاً بها بصفتها هيئة عامة لغرض إبداء المشورة وتقديم التعاون لهيئة الإدارة في فلسطين في أمور اقتصادية واجتماعية وغيرها مما قد يكون له أثره على توطيد السكان اليهود في فلسطين»، ولغرض تسهيل هجرة اليهود إليها، ولغرض «الاستيطان الوثيق لليهود على الأرض»، وللأخذ بحق كل جالية من الجاليات بالحفاظ على نظام مدارسها، ولاستخدام اللغة العبرية بالإضافة إلى العربية والإنكليزية كلغات رسمية... الخ(٢٧). وهكذا وضع إطار اتفاقية الانتداب على نحو تضمن إلى حد كبير نصوصاً انحازت للقضية الصهيونية على حساب حق تقرير المصير الفلسطيني.

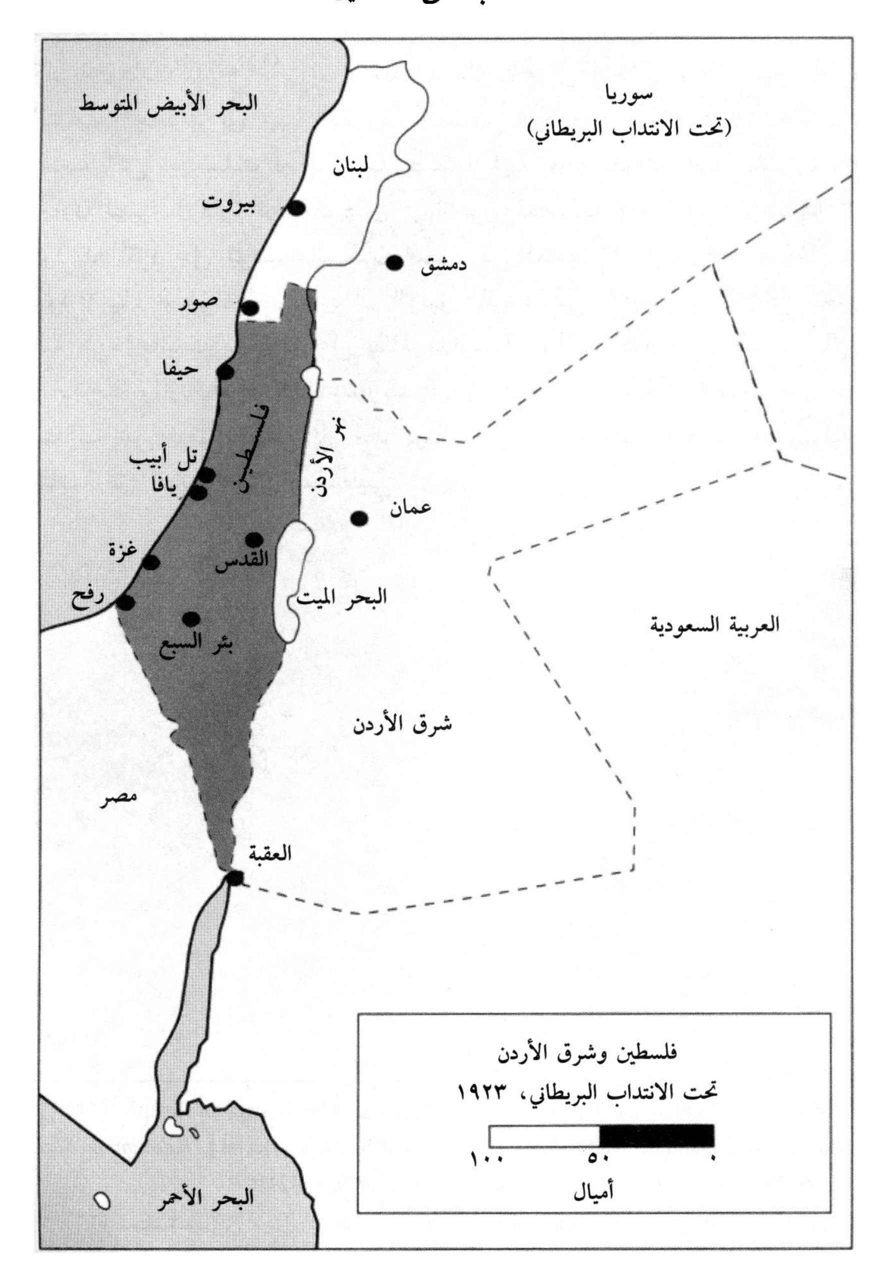
---

(٢٥) Y. N. Miller, «Administrative Policy in Rural Palestine: The Impact of British Norms on Arab Community Life, 1920-1948,» in: Joel S. Migdal [et al.], *Palestintian Society and Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), p. 124.

(٢٦) مقتبس من: *Jewish Chronicle*, 20/5/1921, and Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929*, p. 56.

(٢٧) مقتبسات من صكّ الانتداب على فلسطين، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢ أعيد نشرها في: Khouri, *The Arab Israeli Dilemma*, appendix (A-4), pp. 527-528.

الخارطة رقم (٣ ـ ١)
الانتداب على فلسطين



المصدر: Mark Tessler, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994), p. 166.

وفي حين كان من دواعي سرور الصهاينة بنصوص اتفاق الانتداب «فإن العرب [الفلسطينيين] ثارت ثائرتهم لأن مواد متعددة في اتفاق الانتداب أشارت إلى الجالية اليهودية بالاسم الصريح، ولم يشر إلى العرب الذين يكوّنون ٩٠ بالمئة من السكان إلا على أنهم (أقسام أخرى) من السكان»[٢٨]. إن حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين عمدت إلى توفير الدعائم لحركة استيطان ناجحة؛ ولضمان قدرة المستوطنين على توسيع قاعدتهم عددياً من خلال الحق بالهجرة؛ ولجعل الأرض متاحة للمستوطنين الجدد؛ ولمنح الصهاينة أشكالاً متعددة من المعاملة التفضيلية والامتيازات الاقتصادية في البلاد[٢٩].

وبحلول منتصف العشرينيات من القرن العشرين تحول الإنكليز من سياسة إيجاد الظروف المؤاتية لجالية ناجحة من المستوطنين اليهود إلى «سياسة حماية هذه الجالية في الأزمنة الصعبة... والاسهام في تطوير اقتصاد مطوق [يهودي]... وإلى سياسة حمائية تجاه الصناعة [واليد العاملة] اليهودية»[٣٠]. وفي ظل نظام الانتداب وضعت الأطر السياسية والاقتصادية من أجل استعمار فلسطين وحرمان شعبها من حقوقه. وهكذا خلقت حكومة الانتداب الاستعمارية في فلسطين، وما قام به المستوطنون اليهود من أعمال، الظروف التاريخية لتطور أنماط كلاسيكية من الرأسمالية في فلسطين: مصادرة الأراضي، وتحويل الفلاحين إلى بروليتاريا.

١ ـ تفرّد الانتداب على فلسطين

كانت فلسطين فريدة في بابها بين الأقطار الأخرى التي أخضعتها عصبة الأمم لنظام الانتداب، عبر قيام الدولة المنتدبة بتشجيع الهجرة اليهودية الأوروبية لغرض الاستيطان في البلاد وفقاً لوعد بلفور. أما بخلاف ذلك فقد قام الإنكليز بمعاملة فلسطين كمستعمرة اعتيادية ترتبط كالمعتاد بالمركز في سياسات التجارة والمالية والعملة والإدارة والدفاع. لم يسمح لفلسطين التي ربطت بمنطقة الاسترليني أن يكون لها بنك مركزي أو أن تصدر عملتها التي كانت تدار شؤونها من «مجلس العملة» في لندن. كان القطر يدار من خلال «نمط استعماري خاص بالايرادات والمصروفات مع تأكيد خاص على شؤون الإدارة والأمن من دون اهتمام كبير بالتنمية وبالخدمات

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٩) Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929*, p. 6.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩.

الاجتماعية التي ينبغي أن ترعاها الحكومة»[٣١]. وكان على فلسطين كغيرها من المستعمرات أن تدفع نفقات أمنها الداخلي والخارجي، ولكن كان عليها فضلاً عن ذلك أن تضمن سلامة المستوطنين اليهود إزاء أهالي البلاد الأصليين الفلسطينيين.

كانت فلسطين قطراً فقيراً تعوزه الموارد والاستثمارات وتنقصه إمكانية النمو. أما اهتمام بريطانيا الأول بها فكان استراتيجياً بالرغم من وجود المبررات الأخرى التي تدعو للاهتمام والمتعلقة بوعد بلفور. وكان القطر يمثل منطقة عازلة أساسية في الدفاع عن الهند ومصر وقناة السويس (أقصر الطرق البحرية إلى الهند)، وجزءاً من طرق المواصلات الجوية إلى الهند والعراق، والمصب الرئيسي لأنابيب النفط من حقول النفط العراقية (المملوكة من شركة البترول العراقية (I P C) العائدة إلى بريطانيا). بيد أن الإنكليز والصهاينة كانوا يدركون وجود إمكانية للنمو الاقتصادي في فلسطين عن طريق المهاجرين اليهود الذين يتمتعون بتعليم أعلى ومعرفة تقانية متفوقة ويملكون كذلك رأس المال اللازم[٣٢]. كان الإنكليز والصهاينة يعتقدون أن فلسطين قادرة، من خلال تنمية تقوم على أكتاف اليهود على احتواء عدد أكبر من السكان بمن فيهم طبعاً المهاجرون اليهود. وعلى هذا رأى الإنكليز في هذه الإمكانية حلاً للتعهدات الازدواجية المتناقضة التي قدموها للفلسطينيين في اتفاقية الانتداب (أي تقرير المصير) وللصهاينة (أي الوطن القومي).

٢ ـ تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين

كان المشروع الصهيوني حافلاً بالتقطعات والتناقضات والصراعات مع أهالي فلسطين والنزاعات أحياناً مع الإدارة البريطانية المكلفة بالانتداب، ولكن تنفيذ هذا المشروع كان في التحليل النهائي ناجحاً جداً. ففي عام ١٩٤٨ حقق المشروع إعلان

---

(٣١) R. Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» paper presented at: *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (Conference), edited by George T. Abed (London; New York: Routledge, 1988), p. 14.

البرهان على هذا القول واضح من الجدولين عن الإيرادات والمصروفات اللذين قدمتهما حكومة الانتداب. انظر: *A Survey of Palestine*, perpared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry, 3 vols. (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991), pp. 124-125, and K. W. Stein, «Legal Protection and Circumvention of Rights for Cultivators in Mandatory Palestine,» in: Migdal [et al.], *Palestinian Society and Politics*, p. 234.

(٣٢) Smith, Ibid., p. 7.

دولة يهودية مستقلة. سنقوم في هذا القسم بتحليل العملية من حيث حجم الموجات من المهاجرين اليهود المستوطنين وطبيعتها وتوقيتها، وشراء الأراضي، وإقامة اقتصادهم المطوق، ومن حيث سياسة المستوطنات بشأن اليد العاملة وجعلها منفصلة عن غيرها، ومؤسساتها الاجتماعية الحصرية ومنظماتها السياسية، وكذلك من حيث السياسات البريطانية التفضيلية والحمائية.

أ ـ النزوح الداخلي والتحولات السكانية

كانت توجد في فلسطين في عام ١٨٨٢ جالية يهودية صغيرة من المتدينين يبلغ تعدادها نحو ٢٤ ألف نسمة من أصل السكان البالغ عددهم نحو نصف مليون فلسطيني[٣٣]. وتزايد عدد المستوطنين اليهود في فلسطين منذ ذلك التاريخ بفعل موجات متعددة من النزوح من الخارج إلى البلاد، حدثت أولاها ما بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٣ وتألفت من نحو ٢٥ ألف يهودي أغلبهم من أصل روسي، والثانية ما بين عامي ١٩٠٤ و١٩١٤ التي أتت بنحو ٣٥ ألف يهودي أغلبهم من الأوروبيين الشرقيين. ومع أن عدداً من هؤلاء ومن الذين سبقوهم من المستوطنين هاجروا في ما بعد من فلسطين، إلا أن مجموع السكان اليهود في عام ١٩١٤ بلغ ٨٥ ألفاً. وبموجب الإحصاء السكاني لعام ١٩٢٢ الذي أجرته حكومة الانتداب بلغ عدد السكان ٧٥٧,١٨٢ نسمة (ولعل هذا رقم أقل من الواقع كما يقول عدد من المراقبين)، ٨٩ بالمئة منهم من العرب الفلسطينيين و١١ بالمئة من اليهود. كان معظم اليهود يعيشون في المناطق الحضرية من القدس الغربية الجديدة، وفي يافا وهي ضاحية لتل أبيب اليهودية حصراً[٣٤].

وتزايد عدد المستوطنين اليهود بوصول الموجة الثالثة منهم وما أعقبها من موجات متقطعة. تمت الموجة الثالثة بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣ وبلغ عدد الوافدين فيها ٣٥ ألف مهاجر (أغلبهم أيضاً من الروس)، أما الموجة الرابعة، بين عامي ١٩٢٤ و١٩٣١، فقد أضافت ٨٥ ألفاً من المهاجرين (أغلبهم من الطبقة الوسطى البولونية)[٣٥]. وعلى الرغم من هذه الهجرة التي كانت كبيرة أحياناً، فإن المعدل

---

(٣٣) *A Survey of Palestine*, chap. 6, unnumbered table, p. 144.

(٣٤) J. L. Abu-Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine,» in: Ibrahim Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*, with foreword by Arnold J. Toynbee (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1971), p. 142.

(٣٥) *A Survey of Palestine*, chap. 7, tables no. (2-11), pp. 187-203.

النّسبي للعرب والفلسطينيين واليهود لم يتغير إلا قليلاً في نهاية الفترة المذكورة. فالإحصاء السكاني الذي أجراه الإنكليز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ للبلاد أظهر أن عدد السكان هو ١,٠٤ مليون نسمة، ٨٤ بالمئة منهم من العرب و١٦ بالمئة من اليهود، مع أن الحجم الكلي للجالية اليهودية من المستوطنين كان قد تضاعف قبيل الحرب العالمية الأولى. إن الزيادة في أعداد اليهود تعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة من الخارج إلى داخل البلاد، أما الزيادة في عدد السكان الفلسطينيين فإنها كانت طبيعية[٣٦] وبمعدل ٢,٧ بالمئة سنوياً، وقد ارتفع هذا المعدل بحلول عام ١٩٤٨ إلى ٣ ـ ٣,٥ بالمئة. وجاءت الموجة الخامسة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٨ وأتت بنحو مئتي ألف منهم. وبسبب ظهور الحركة النازية هاجر إلى فلسطين من اليهود بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٦ ما يقدر بـ ١٧٤ ألفاً. فإذا جمعنا أعداد الذين وفدوا إلى البلاد من المهاجرين اليهود، وطرحنا منها نحو أربعة آلاف من الذين عادوا فهاجروا من فلسطين إلى الخارج، نجد أن عدد السكان اليهود قد ارتفع كثيراً إلى ٣٧٠ ألفاً في عام ١٩٣٦، أي ما نسبته ٢٨ بالمئة من مجموع السكان، وهذه تمثل قفزة كبيرة من النسبة السابقة البالغة ١٦ بالمئة حسب إحصاء ١٩٣١. «لذلك فليس من المستغرب أن يشعر السكان العرب بالفزع من هذا المعدل المتسارع الذي يتغير بموجبه التكوين السكاني لبلادهم من دون موافقتهم وعلى الرغم من إرادتهم... إن هذا التغيير الجذري الذي حدث في فترة قصيرة لا تتجاوز خمس سنوات هو بالتأكيد من الأسباب المهمة التي أدت إلى ثورة ١٩٣٦ في فلسطين»[٣٧].

وفي أعقاب تلك الثورة التي استمرت من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ (وسنتناولها في قسم لاحق) قرر الإنكليز تحديد عدد المهاجرين اليهود بـ ٧٥ ألفاً، منهم ٢٥ ألفاً من اللاجئين، على مدى خمس سنوات[٣٨]. وقد وصل إلى فلسطين خلال هذه الفترة عدد غير معروف من المهاجرين غير الشرعيين انتهاكاً للعدد المحدد من حكومة الانتداب. تبين الخارطة رقم (٣ ـ ٢) توزيع السكان حسب المناطق مع النسب المئوية لليهود وللفلسطينيين. وقد قدرت حكومة الانتداب أن مجموع السكان في نهاية عام ١٩٤٧ بلغ ١,٩ مليون نسمة، منهم ٣١ بالمئة من اليهود والباقي من

(٣٦) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٦، الجدول رقم (٣)، ص ١٤٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣٨) للاطلاع على أرقام الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال الانتداب، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٦، الجداول أرقام (١ ـ ٦)، ص ١٤١ ـ ١٤٤. انظر أيضاً: Abu-Lughod, Ibid., pp. 143-161; Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929*, p. 10 and 76-82, and Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» p. 32.

العرب (باستثناء عدد قليل من الإنكليز وغيرهم من الأوروبيين)[٣٩]. وعليه فقبل عام واحد فقط «من إعلان دولة إسرائيل من جانب واحد، ومن امتداد سيطرتها الفعلية بالقوة إلى معظم مساحات بلاد فلسطين السابقة، كان السكان اليهود لا يكوّنون سوى أقلية وعددهم يقل عن ثلث المجموع»[٤٠].

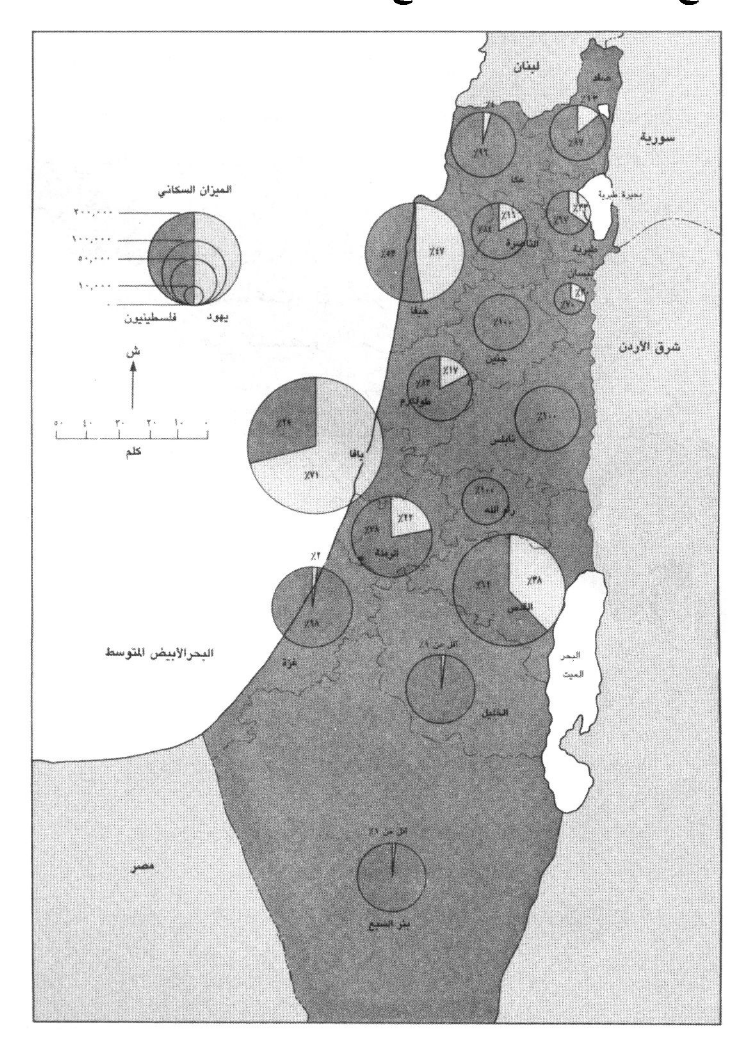
وقد ظل ٨٥ بالمئة من السكان اليهود متمركزين في ثلاث مدن كبيرة وما يحيط بها، وهي يافا وتل أبيب والقدس وحيفا. وأدت الحرب الأهلية الفلسطينية ـ اليهودية التي أعقبت صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ من الأمم المتحدة إلى تشريد أعداد كبيرة جداً من الفلسطينيين، فنشأت بذلك مشكلة اللاجئين. وخلاصة القول إن قوة السلاح اليهودية استطاعت أن تحقق في عام واحد تحولاً كاملاً في الوضع السكاني في ذلك القسم من فلسطين الذي أصبح دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، وهو تحول لم تستطع تحقيقه عقود من الهجرة[٤١]. إن الجدول رقم (٣ ـ ١) يشير إلى حجم ومعدل السكان العرب واليهود المتغيرين سريعاً وذلك خلال مرحلة الانتداب.

(٣٩) انظر التقدير البريطاني الرسمي إلى نهاية عام ١٩٩٤ في: *A Survey of Palestine*, chap. 6, table no. (5), p. 143,
حيث نجد من مجموع عدد السكان المقدر ١,٧٦ مليون نسمة ثمة ١,١٨ مليون عربي فلسطيني و٥٥٤ ألف يهودي و٣٢ ألفاً من الآخرين.

(٤٠) Abu-Lughod, Ibid., p. 152.

(٤١) E. B. Childers, «The Wordless Wish: From Citizens to Refugees,» in: Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*, pp. 165-202.

الخارطة رقم (٣ ـ ٢)
توزيع السكان بحسب المناطق مع نسب اليهود والفلسطينيين، ١٩٤٦



ملاحظة: بحسب المصادر البريطانية كان عدد شبه المقيمين من السكان البدو في النجف ١٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٤٦.

المصــــــــدر: *A Survey of Palestine*, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo - American Committee of Inquiry, 2 vols. ([Jerusalem]: Government Printer, [1946]).

ونشرت هذه الخريطة في الوقت نفسه كخريطة للأمم المتحدة رقم (٩٣ ب) في آب/أغسطس ١٩٥٠. انــظــر أيــضــاً: Walid Khalidi, *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984), p. 239.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
توزيع السكان في فلسطين،
١٨٨٠ ـ ١٩٤٧

	العرب		اليهود	
	الأرقام	بالمئة	الأرقام	بالمئة
١٨٨٠	٣٠٠,٠٠	٩٤	٢٤,٠٠٠	٦
١٩١٧(*)	٥٠٤,٠٠٠	٩٠	٥٦,٠٠٠	١٠
١٩٢٢	٦٦٦,٠٠٠	٨٩	٨٤,٠٠٠	١١
١٩٣١	٨٥٠,٠٠٠	٨٣	١٧٤,٠٩٦	١٧
١٩٣٦	٩١٦,٠٠٠	٧٢	٣٨٤,٠٧٨	٢٨
١٩٤٥ ـ ١٩٤٦	١,٢٤٢,٠٠٠	٦٩	٦٠٨,٠٠٠	٣١
١٩٤٧(**)	١,٣٠٠,٠٠٠	٦٧	٦٤٠,٢٩٨	٣٣

(*) وعد بلفور.

(**) قرار التقسيم.

المصـــــدر: *Facts and Figures about the Palestinians*, Information Paper; no.1 (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1992), p. 7.

ب ـ اكتساب الأرض

على الرغم مما كان يقوله الصهاينة منذ عام ١٨٨٢ بأن فلسطين هي عبارة عن أرض بلا شعب، فقد اكتشفوا أن الأرض الفلسطينية ليست أرضاً غير مأهولة أو أنها متاحة للغير في الحال[٤٢]. كانت فلسطين، باستثناء مناطق المستنقعات، مأهولةً بالسكان بشكل كثيف ومزروعة على نطاق واسع. هذا وكان نظام إجارة الأرض وملكيتها نظاماً معقداً ومثقلاً بأشكال شتى من حقوق الانتفاع الخاصة والعامة، على الرغم من الاصلاحات العثمانية التي جرت في القرن التاسع عشر. كانت الأرض المتاحة باهظة الثمن وغدت أعلى سعراً من قبل بتزايد الطلب من السكان المتزايدين بفعل التكاثر الطبيعي من جهة، وبفعل الهجرة الوافدة من جهة أخرى. وحين تقرر الانتداب على فلسطين ظن الصهاينة أن أراضي الدولة ـ التي كانوا يتصورونها شاسعة ومتاحة للحصول عليها ـ ستكون أساساً لاكتساب الأرض، فظهر أن ذلك أيضاً هو أمر غير واقعي إلى حد كبير[٤٣]. مع هذا

(٤٢) انظر: J. Ruedy, «Dynamics of Land Alienation,» in: Ibid., pp. 119-138.

(٤٣) Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, pp. 37-38.

فبحلول عام ١٩٤٧ كان ما يقرب من ١٩٥ ألف دونم من أراضي الدولة قد تم منحه أو تأجيره للمستوطنين اليهود من قبل سلطات الانتداب البريطانية.

ثمة منطق سياسي وراء سياسة الصهاينة في اكتساب الأرض، فقد كانوا يتطلعون إلى النوع والكم معاً، وإلى الموقع، وإلى التجاور. لهذا كانوا يبتاعون الأراضي في المناطق الكبيرة المتجاورة من السهول الداخلية والساحلية. وثمة نمط آخر مستمد بدوره من هذا المنطق: فاليهود يستوطنون على أرض هي أصغر من أن تكون ذات ربحية اقتصادية ولكنها ضرورية «لتثبيت حقائق» على الأرض[٤٤]. كانت تلك الشراءات لا تتم من قبل الأفراد بل من قبل وكالات سياسية تابعة للحركة الصهيونية، مثل «الصندوق القومي اليهودي»[٤٥] و«صندوق المؤسسة الفلسطينية» الذي تأسس في عام ١٩٢٠، و«شركة تطوير الأراضي الفلسطينية» و«جمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية» و«الجمعية اليهودية للاستعمار»[٤٦]. إن نحو ٧٠ بالمئة من الأراضي الفلسطينية التي تملّكها الصهاينة كانت قد اشتريت من قبل «شركة تطوير الأراضي الفلسطينية» لحساب «الصندوق القومي اليهودي». إن الأرض المملوكة جماعياً كانت قد اشتريت باسم الشعب اليهودي واحتجزت للاستخدام اليهودي حصراً[٤٧].

وبعد أن عُهد بالانتداب على فلسطين إلى بريطانيا رسمياً، وعلى لبنان إلى الشمال منها إلى فرنسا، وجد أصحاب الأراضي الكبار الغائبين عن فلسطين من اللبنانيين أن من مصلحتهم بيع أراضيهم إلى منظمات صهيونية مليئة مالياً. وشعرت الأسر التجارية البيروتية أن من الأنسب لها والأكثر ربحاً أن تبيع ما تملكه من أراضٍ في فلسطين إلى منظمات يهودية بدلاً من أن تديرها بنفسها. مثلاً: في مرج ابن عامر باعت عائلة سرسق إلى «شركة تطوير الأراضي الفلسطينية» ٢٣٠ ألف

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤١. يستشهد كيمرلنغ هنا بالطبعة العبرية لكتاب ترجم في ما بعد إلى الإنكليزية: A. Granott, *The Land System in Palestine: History and Structure*, translated from Hebrew by M. Simon (London: Eyre and Spottiswoode, 1952).

(٤٥) انظر: W. Lehn and U. Davis, *The Jewish National Fund* (London: Kegan Paul International, 1988).

(٤٦) Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, pp. 331-349.

(٤٧) انظر: Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1984), p. 19 sqq; Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio- Territorial Dimensions of Zionist Politics*, and Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*.

دونم فيها سبع عشرة قرية. يقول غرانوت إن ٨٢ بالمئة من مجموع الأراضي التي تملّكها الصهاينة كانت قد اشتريت في الفترة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٧ من أصحابها الغائبين(٤٨).

إن شراء الأرض من قبل الصهاينة خلال العشرينيات من القرن العشرين كان على أشده من بائعين من كبار أصحاب الأراضي الغائبين من غير الفلسطينيين. ومنذ بداية الثلاثينيات من القرن نفسه كان بيع الأراضي من قبل كبار أصحاب الأراضي الفلسطينيين ومن قبل الفلاحين أيضاً يؤلف القسم الأعظم (٨٩ بالمئة) من مجموع الأراضي المشتراة من الصهاينة(٤٩). يقول كينيث شتاين (Kenneth Stein) إنه بحلول عام ١٩٤٥ كان بيع الأراضي لأفراد يهود أو لمنظمات يهودية من قبل كبار أصحاب الأراضي العرب الغائبين من غير الفلسطينيين يؤلف ٥٢,٦ بالمئة، ومن قبل كبار أصحاب الأراضي الفلسطينيين ٢٤,٦ بالمئة، ومن قبل الفلاحين ٩,٤ بالمئة(٥٠). وتقدّر رسمياً مساحة الأراضي التي تملّكها اليهود في فلسطين بحلول عام ١٩٤٥ بـ ١,٥٩ مليون دونم من أصل ٧,٣ مليون دونم قابلة للزراعة(٥١). في الجدول رقم (٣ ـ ٢) تلخيص للبيانات عن تملك اليهود للأراضي في فلسطين في الفترة من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٤٧.

(٤٨) Granott, *The Land System in Palestine: History and Structure,*
وللاطلاع على قائمة بشراءات الأراضي من قبل اليهود حتى عام ١٩٤٥ والتي يبلغ مجموع مساحاتها ١,٣٩ مليون دونم، انظر: Stein, Ibid., pp. 226-227.

(٤٩) Y. Porath, *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion* (London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1977), pp. 83-84.

(٥٠) Stein, Ibid., pp. 226-227.

(٥١) حول الشراءات الرسمية السنوية للأراضي من قبل اليهود بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٥، انظر:
A Survey of Palestine, chap. 8, table no. (1), p. 244,
وللاطلاع على تقديرات أعلى، انظر: Stein, Ibid., pp. 226-227.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

مشتريات اليهود من الأراضي في فلسطين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٧

	المساحات التي يملكها اليهود	المساحات التي يملكها الصندوق القومي اليهودي	مجموع الأراضي المشتراة
حتى عام ١٨٨٢	٢٢	ـــ	٢٢
١٨٣٣ ـ ١٨٩٠	١٠٤	ـــ	٨٢
١٨٩١ ـ ١٩٠٠	٢١٨	ـــ	١١٤
١٩٠١ ـ ١٩١٤	٤١٨	١٦	٢٠٠
١٩١٥ ـ ١٩١٩	ـــ	٢٥	ـــ
١٩٢٠ ـ ١٩٢٢	٥٥٧	٧٢	١٣٩
١٩٢٣ ـ ١٩٢٧	٨٦٥	١٩٧	٣٠٧
١٩٢٨ ـ ١٩٣١	٩٩٤	٢٩٨	١٣٠
١٩٣٢ ـ ١٩٣٥	١,٢٣٢	٣٧١	٢٣٨
١٩٣٦ ـ ١٩٣٩	١,٣٥٨	٤٧٨	١٢٦
١٩٤٠ ـ ١٩٤١	١,٤٣١	٥٦٦	٧٣
١٩٤١ ـ ١٩٤٥	١,٦٠٦	٨١٣	٧٥
١٩٤٦ ـ ١٩٤٧	١,٧٣٤	٩٣٣	٦٢٢

المصـــدر: Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Research Series; no. 51 (Berkeley, CA: University of California, Institute of International Studies, 1983), p. 43.

ومن الممكن استناداً إلى البيانات المذكورة استنباط ثلاث مراحل من التملك الكثيف للأراضي من قبل اليهود والمنظمات الصهيونية في فلسطين، وهي: (١٩٢٣ ـ ١٩٢٧) بمعدل ٦١,٤٠٠ دونم سنوياً من الأراضي المشتراة؛ (١٩٣٢ ـ ١٩٣٥) بمعدل ٥٩,٥٠٠ دونم؛ و(١٩٤٢ ـ ١٩٤٧) بمعدل ٦١,٢٠٠ دونم. كان اليهود في عام ١٩٢٢ يملكون ٧٥١,١٩٢ دونماً، أي ٣ بالمئة فقط من أرض فلسطين، أما مجموع ما اشتروه حتى عام ١٩٤٧ فقد بلغ ١,٧٣ مليون دونم[٥٢]، أي نحو ٢٤ بالمئة من مجموع الأراضي القابلة للزراعة و٧ بالمئة من مجموع مساحة فلسطين [٥٣]. بيد أن معظم اليهود في فلسطين كانوا يعيشون في المدن، كما ذكرنا آنفاً. ولم تتجاوز قط نسبة اليهود الذين يعيشون في الحقول ١٩,٣ بالمئة في أي وقت من الأوقات[٥٤].

(٥٢) Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» p. 20.

(٥٣) Ruedy, «Dynamics of Land Alienation,» p. 134.

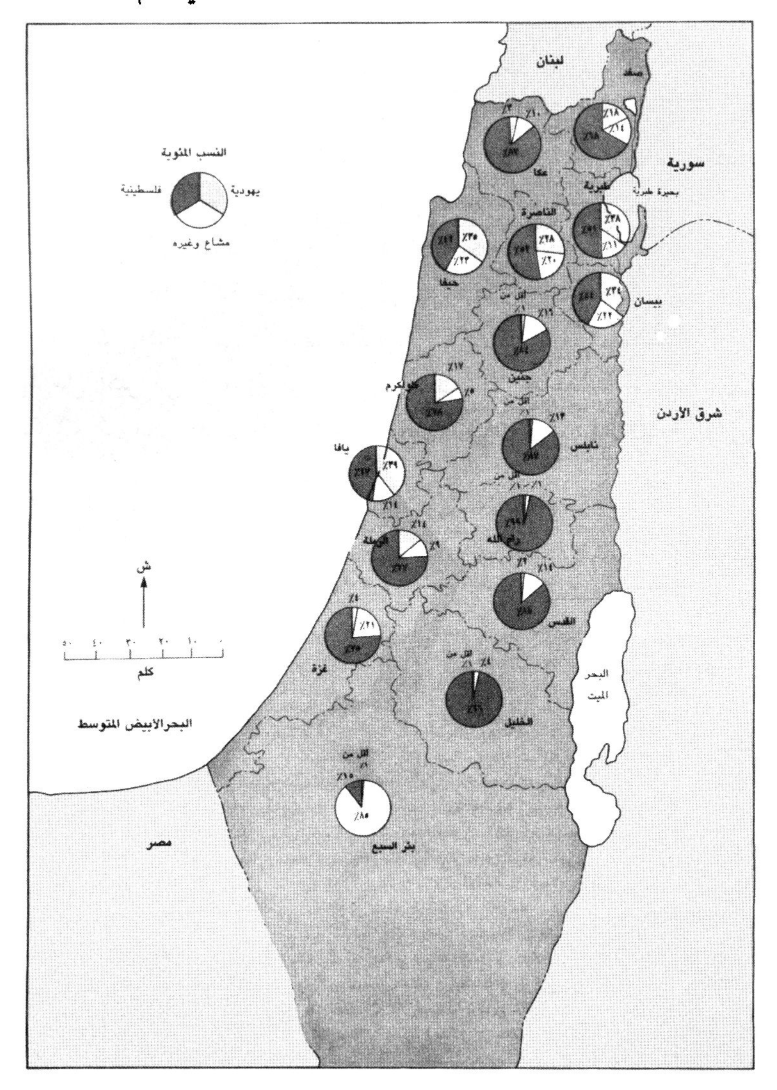
(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

إن خروج هذا الحجم الكبير من الأراضي القابلة للزراعة من يد الفلاحين الفلسطينيين أدى إلى تحولهم إلى طبقة عمالية، كما أدى إلى مصاعب اقتصادية(٥٥). لذا فإن تذمر هؤلاء ونشاطهم السياسي وعداءهم للصهاينة وللسلطات البريطانية وقيامهم بأعمال العنف ضدها كانت تبلغ أشدها بعد المراحل التي تبلغ فيها نسب تحول ملكية الأرض إلى اليهود درجة عليا، وهذا ما يفسر اضطرابات عام ١٩٢٩ وثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ والحرب الداخلية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. إن هذه المراحل قد تصادفت كذلك مع موجات كبيرة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولا سيما في السنوات الخمس التي سبقت ثورة ١٩٣٦. إن الخارطة رقم (٣ ـ ٣) تشير إلى نسب الملكية اليهودية والفلسطينية حسب المناطق في ١٩٤٥. وعلى الرغم من كل عمليات الشراء ومن كل المنح التي قدمتها سلطات الانتداب لم يستطع المستعمرون اليهود السيطرة على أكثر من ٧ بالمئة من أرض فلسطين إلا من خلال الغزو العسكري في عام ١٩٤٨، ثم من خلال حرب ١٩٦٧ حين احتلت إسرائيل بقية فلسطين.

---

(٥٥) Great Britain, Colonial Office, *Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development*, appendix containing maps by John Hope Simpson C.I.E. 1930, presented by the secretary of state for the colonies to parliament by command of His Majesty, October 1930, [Parliament. Papers by Command] Cmd; 3686-3687, 2 vols. (London: His Majesty's Stationery Office, 1930), pp. 141-143.

الخارطة رقم (٣ ـ ٣)
نسب الملكية اليهودية والفلسطينية بحسب المناطق في عام ١٩٤٥



ملاحظة: إن نوع «الملكية العامة» تحت الانتداب البريطاني جاءت من «الميري» التي كانت معروفة كنظام إقطاع في الدولة العثمانية. وتحت هذا النوع تندرج، على كل حال، أنواع كثيرة أخرى متفرعة من الملكية، بالإضافة إلى ملكية الدولة التي أدخلت سلسلة طويلة من طرق الانتفاع والاستثمار الفردي أو الجماعي للأراضي.

المصدر: *Village Statistics* (Jerusalem: Government Printer, 1945).

وقد نشرت هذه الخريطة في الوقت نفسه كخريطة للأمم المتحدة رقم (٩٤ ب) في آب/أغسطس ١٩٥٠.

انظر أيضاً: Khalidi, Ibid., p. 237.

كانت حكومة الانتداب قد صنّفت الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين إلى أرض جيدة ومتوسطة ورديئة. وبعد أن أعلنت الهدنة العامة في عام ١٩٤٨ كانت إسرائيل قد احتلت أكثر من ٧٧ بالمئة من مساحة فلسطين و«أكثر من ٩٥ بالمئة من أراضي التربة (الجيدة) و٦٤ بالمئة من (المتوسطة) وأقل من ٣٩ بالمئة من (الرديئة) باستبعاد النقب»(٥٦). قامت كذلك دولة إسرائيل الجديدة ذات السيادة بالاستيلاء على ٨٠ بالمئة من الأراضي الفلسطينية المملوكة للأفراد وصادرت ٤٠ بالمئة من ملكيات عرب فلسطين الذين بقوا على أرضهم وأصبحوا مواطنين(٥٧). إن مجموع قيمة الخسائر الفلسطينية في عام ١٩٤٨ (من جراء الاستيلاء الذي قامت به إسرائيل) يقدره عالم الاقتصاد عاطف قبرصي بمبلغ ٧٤٣,٠٥٠ مليون جنيه استرليني بأسعار ١٩٤٨، وهو رقم مذهل(٥٨).

ج - اقتصاد يهودي منفصل

تمتد جذور الانفصال اليهودي في داخل فلسطين منذ العقد الأول من عهد الانتداب(٥٩). إن سياسة التنمية الاقتصادية التي اتبعها الإنكليز في فلسطين، ولا سيما منح المستوطنين اليهود عدداً من الامتيازات الاحتكارية ومنحهم كذلك حماية صناعية، قد سهلت قيام اقتصاد يهودي حصري من أجل ما يسميه الصهاينة «غزو الأرض والعمالة». تبين باربرة سميث، في دراستها الممتازة عن السياسة البريطانية في العشرينيات من القرن العشرين، أن فلسطين، وإن كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية، إلا أنها كانت حلقة ضعيفة بسبب افتقارها للموارد ولأن الإنكليز سعوا

---

(٥٦) Ruedy, Ibid., pp. 134-135.

(٥٧) Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs,* with a foreword by Roger Baldwin (Washington, DC: Middle East Institute, 1958), p. 142.

(٥٨) Atif Kubursi: «An Economic Assessment of Total Palestinian Losses in 1948,» in: Sami Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study* (London: Saqi Books, 1988), p. 184, and *Palestinian Losses in 1948: The Quest for Precision,* Information Paper; no. 6 (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1996]).

(٥٩) يستند هذا القسم إلى حد كبير إلى: Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929,* chaps. 6-8; J. Metzer, «Economic Structure and National Goals-The Jewish National Home in Interwar Palestine,» *Journal of Economic History,* vol. 38 (March 1978), pp. 101-119; Nadav Halevi and Ruth Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel,* Praeger Special Studies in International Economics and Development (New York: Praeger, [1968]), and May Seikaly, *Haifa: Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918-1939* (London: I. B. Tauris, 1995).

لإقامة جالية من المستوطنين اليهود وتقويتها وترسيخها وربطها بروابط دولية. ومع أن فلسطين كانت بشكل عام ذات صلات مباشرة مع المركز إلا أن المستعمرين اليهود في فلسطين كان لهم قليل من العلاقة مع الاقتصاد البريطاني وكثير منها مع العالم الواسع(٦٠). وبما أن بريطانيا لم تكن تتمتع بمركز اقتصادي متميز إزاء المستوطنين اليهود فإن هذا الأمر طالما أثير في مناقشات البرلمان البريطاني للتساؤل عما تجنيه الامبراطورية من منفعة في هذا الصدد.

سهّلت بريطانيا، اقتصادياً، اكتساب اليهود لملكية الأراضي (إلا حينما يسبب العمل السياسي والعنف من قبل الفلسطينيين إعادة النظر في سياسة الانتداب)، ووفرت الحماية الاقتصادية لرجال الأعمال اليهود ومنحتهم رسوماً تفضيلية وأتاحت لهم «استيراد المواد الأولية بلا رسوم جمركية وهي مواد تنتج أصلاً في فلسطين» من قبل الفلسطينيين(٦١). إن بريطانيا، وبموجب المادة السادسة من صك الانتداب، قد وعدت بتسهيل الاستيطان اليهودي على أراضي الدولة وعلى الأراضي التي لا تتطلبها أغراض عامة.

فقد مُنحت الأرض لإنشاء مستعمرات في أثليت والقيصرية والكباره وبيسان، كما مُنحت فضلاً عن ذلك امتيازات احتكارية رئيسية داخل البلاد في العقد الأول من عهد الانتداب لكل من رجل الأعمال اليهودي روتنبرغ ولمصنع البحر الميت للملح، ولشركة أثليت للملح. كان الامتياز الممنوح إلى روتنبرغ طموحاً ومثيراً للجدال: «منح روتنبرغ حقوقاً على وجه الحصر لاستخدام مياه حوض العوجة ولتقديم الطاقة والإضاءة الكهربائية والري مستخدماً أي نوع من أنواع الطاقة في منطقة يافا... وحقوقاً على وجه الحصر... لتنفيذ مشروع كبير للري وتوليد الكهرباء بالطاقة المائية [يكون موقعه في حوضي الأردن واليرموك]. وأعطى الامتياز لروتنبرغ حقوقاً احتكارية بشأن تزويد القوة الكهربائية في فلسطين بأسرها (باستثناء القدس) وفي شرق الأردن وإمكانية كهربة نظام السكة الحديد برمته»(٦٢).

ظهرت المعارضة بوجه امتياز روتنبرغ في فلسطين بين أوساط العرب فيها الذين نظروا إليه على أنه يميّز اليهود اقتصادياً، كما في بريطانيا في أوساط الساسة المحافظين الذين اشمأزوا من ذهاب المنافع الاقتصادية إلى يهودي ألماني وإلى ألمانيا.

---

(٦٠) انظر البيانات عن مناشئ المستوردات إلى فلسطين بين عامي ١٩٣٥ و١٩٤٤ في: *A Survey of Palestine*, chap. 13, pp. 472-473.

(٦١) Smith, Ibid., p. 9.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١١٩.

تجاهلت سلطات الانتداب في فلسطين والحكومة البريطانية هذه الاعتراضات فتأسست شركة كهرباء يافا وشركة كهرباء فلسطين برأسمال أغلبيته من مصدر يهودي في ١٩٢١ و١٩٢٣ على التوالي. وساعدت هاتان الشركتان كلتاهما على كهربة مستوطنة جديدة هي تل أبيب، وزودتاها بخدمة حيوية عملت على تطورها السريع من ضاحية لمدينة يافا إلى مدينة يهودية عصرية على الطراز الأوروبي في فلسطين.

أما امتياز ملح البحر الميت، فقد كانت وزارة المستعمرات تفضل منحه لمرشح إنكليزي، ولكن، وبالنظر إلى الغضب الذي أثاره امتياز روتنبرغ، فقد وضع العطاء بالمزايدة، فرسا في عام ١٩٣٠ بعد نقاش طويل في البرلمان البريطاني على فريق يرأسه موسى نوفوميسكي(Moses Novomeysky) ، وهو صهيوني روسي. كان هذا الامتياز الذي سمي باسم شركة البوتاس الفلسطينية مشروعاً صناعياً صهيونياً. ثمة امتياز كبير آخر، بالإضافة إلى امتيازات صغيرة أخرى متعددة، وهو الذي منح إلى شركة ملح أثليت، وهو مشروع يهودي أجيز لإنتاج الملح، وكان ينطوي على محاباة خاصة لليهود الصهاينة. وجاء السعر المرتفع للملح الذي حدد بشكل اصطناعي ضاراً بعرب فلسطين في جميع مناحي الحياة[٦٣]. فالملح لم يكن مجرد ضرورة للطعام اليومي لجميع الناس بل كان عنصراً أساسياً في صناعة الصابون والسلع الجلدية، وهذه من الصناعات العريقة في فلسطين.

كانت المشاريع اليهودية قد أدخلت، حتى قبل الانتداب، استعمال الطاقة غير الحيوانية للإنتاج في بعض المصانع كمعاصر الزيت ومعامل الطحين ومصانع الصابون. بالإضافة إلى هذا أخذ المستوطنون اليهود، والألمان منهم بوجه خاص، يهيمنون على صناعة البناء والانشاءات. كما أنهم، وقبل الانتداب أيضاً، قد أرسوا الأسس للقطاع الصناعي[٦٤]، وتفوقوا فيه على الفلسطينيين من حيث كثافة رأس المال المستعمل والكفاءة في العمل. إن هذا القطاع الصناعي اليهودي القائم على أسس منقولة من الغرب والمنظم بشكل عقلاني، شهد تقدماً يلفت النظر خلال الانتداب، فالسلطات البريطانية لا تساند عادة عملية التصنيع في مستعمراتها، إلا أنها شجعت الصناعة اليهودية في فلسطين. بدأ هذا التصنيع في أواسط العشرينيات من القرن العشرين بعد أن شهدت المدن ازدهاراً في أعقاب موجة الهجرة من اليهود البولنديين الذين كانوا من أبناء الطبقة الوسطى ومن المتقدمين في الصناعة

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٦٤) Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, pp. 381-388.

والأعمال، فاستوطنوا المدن بدلاً من العيش في المستوطنات الزراعية في الأرياف. ثم ترسخ هذا الاتجاه أكثر فأكثر في الثلاثينيات من القرن المذكور بعد وصول المهاجرين اليهود الألمان بأعداد كبيرة واستقرارهم في المدن الكبيرة، وكان لديهم من رؤوس الأموال والمهارات التقنية أكثر مما كان لدى المهاجرين الذين سبقوهم. إن هذه التطورات قد ثبّتت أركان الصناعة اليهودية في فلسطين[٦٥]. وجاءت الحرب العالمية الثانية فغدت الصناعة اليهودية أقوى مما كانت عليه، وذلك لأن الإنكليز شجعوها كثيراً لكي تقوم بتزويد قوات الحلفاء بما تحتاج إليه حتى من المعدات العسكرية الثقيلة، ولكي تلبي كذلك حاجات السوق المحلي. يشير التقرير المسمى **المسح العام لفلسطين** لسنة ١٩٣٩ إلى أن اليهود كانوا في ذلك التاريخ يؤلفون ٣١ بالمئة فقط من مجموع السكان ولكن استثماراتهم في الصناعة كانت بمقدار ٨٨ بالمئة من مجموع الاستثمار الصناعي، و٩٠ بالمئة من القوة الحصانية للمكائن والآلات الثابتة، و٨٩ بالمئة من مجموع الناتج الصناعي الصافي، كما أن العمال اليهود كانوا يمثلون ٧٩ بالمئة من مجموع العمال الصناعيين في فلسطين[٦٦]. وخلاصة القول أن السياسة البريطانية والصهيونية كانت قد أوجدت بحلول عام ١٩٢٩ قطاعاً صناعياً يهودياً لا يمت بصلة إلى الاقتصاد العربي والسكان في فلسطين.

كان الصهاينة في أوائل العشرينيات من القرن العشرين ينتقدون السلطات البريطانية على ما كان يسود من أحوال البنية التحتية والأوضاع المؤسسية والمالية والتي كان من شأنها عرقلة حركة التصنيع. ثم جاءت «جمعية الصناعيين اليهود» لكي تسعى سعيها في تحريك المؤسسة الصهيونية من أجل دفع حكومة الانتداب للسير على هدى سياسات صناعية مؤاتية لهم. وفي أواسط وأواخر العقد المذكور آنفاً تم تعديل أنظمة الرسوم الجمركية وجرى سن سياسة حماية تضمنت تخفيضاً، وأحياناً إلغاءً، لرسوم الاستيراد المفروضة على المواد الأولية وعلى مكائن الإنتاج، كما ألغي رسم التصدير البالغ واحد بالمئة من قيمة الفاتورة. وقد تمتعت قائمة طويلة من المشاريع الصناعية اليهودية بامتيازات خاصة تتعلق بالرسوم الجمركية، ومنها مشروع امتياز روتنبرغ وشركة إسمنت نيشير (Nesher) وصناعة الزيت الفلسطينية (Shemen)، وغيرها من صناعات الحرير والأقمشة والدباغة والحلوى والأسنان

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦٩٦.

(٦٦) *A Survey of Palestine,*

كما ورد في: Smith, Ibid., p. 178.

انظر أيضاً: Seikaly, *Haifa: Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918-1939.*

الاصطناعية والمظلات الواقية من المطر... الخ. وكل هذا على الرغم من الضيق المالي الذي كان يلم بحكومة الانتداب في فلسطين[٦٧]. وكان أشد ما أضر بالصناعة الفلسطينية وبالزراعة الفلسطينية إلغاء رسوم الاستيراد على زيت الزيتون وبذور السمسم لمصلحة «صناعة الزيت الفلسطينية» (Shemen). في الوقت عينه كان يجري رفع رسوم الاستيراد على الإسمنت بشكل متواصل لحماية «شركة إسمنت نيشير» وملكيتها يهودية. كذلك رفعت بشكل خاص رسوم الاستيراد على مواد كثيرة مثل الملح والجلو والمربّى والشوكولاتة وغيرها لحماية صناعها اليهود.

وامتدت هذه المعاملة التفضيلية للصناعة اليهودية إلى فترة الحرب العالمية الثانية، إذ استمرت حكومة الانتداب البريطاني خلالها في سياسة ترجيح الصناعة اليهودية على الصناعة الفلسطينية، وأخذت تصدر أوامر شراء للبضائع العسكرية من الشركات اليهودية، وقد بلغت قيمتها عند نهاية الحرب ٢٨ مليون جنيه استرليني، كما أنها رعت التوسع في الإعفاء الجمركي الذي شمل المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة. كذلك حظيت الصناعة اليهودية بضمان الوصول إلى المستهلكين العرب في فلسطين وإلى العالم العربي أيضاً، الأمر الذي أدى إلى زيادة التفاهم في محنة الفلسطينيين[٦٨]. «كانت النتيجة التي أفرزها هذا الوضع بالنسبة إلى تطور الصناعة العربية أن صناعة اليهود في قطاع الصناعات الخفيفة تنامت كثيراً في حين كان العرب يحاولون شق طريقهم فيها، ما أدى إلى منافسة مباشرة مع الصناعة العربية [الفلسطينية]»[٦٩]. ويصور الجدول رقم (٣ - ٣) تطور الاقتصاد اليهودي المنفصل عن غيره في فلسطين ويبين أن اقتصادها كان زراعياً بالدرجة الأولى، ولا سيما في القطاع العربي منها، وأن الجالية اليهودية كانت تستحصل على ٧ بالمئة فقط من غذائها من القطاع العربي في عام ١٩٣٩ وانخفضت هذه النسبة إلى ٦ بالمئة في عام ١٩٤٤.

(٦٧) Smith, Ibid., pp. 164-167.

(٦٨) Issa Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948*, SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany, NY: State University of New York Press, 1991), p. 48.

(٦٩) المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)
مصدر الغذاء للجالية اليهودية في فلسطين، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٤

	١٩٣٩	١٩٤٤
الزراعة اليهودية	٢٦	٤٧
الاستيرادات	٦٧	٤٧
الزراعة العربية	٧	٦

المصدر: Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, 2 vols. (New Haven, CT: Yale University Press; London: Oxford University Press, 1947), p. 1052.

لم تكن شكاوى عرب فلسطين تلقى أذناً صاغية لدى السلطات البريطانية أو تمنعها من اتخاذ قرارات ضارة بمصالح الشعب الفلسطيني، وذلك حتى قيام اضطرابات عام ١٩٢٩. ففي عام ١٩٣٠ تحديداً تلقى المندوب السامي البريطاني موافقة وزارة خارجيته على رفع الرسوم الجمركية على استيراد المنتجات المصنوعة محلياً. وقد أدى ذلك إلى شيء من التبادل بين الاقتصادين اليهودي والفلسطيني وعرقل إلى حدٍ ما سياسة الصهاينة في مقاطعة المنتجات الفلسطينية وفي إقامة اقتصاد يهودي حصري. بيد أن المقاطعة الفلسطينية المقابلة التي جرت خلال اضطرابات ١٩٢٩ ثم في ثورة ١٩٣٦ لم تساعد على الدمج بين الاقتصادين العربي واليهودي[٧٠].

د ـ العمالة اليهودية

إن المشروع الصهيوني الأول الرامي إلى أخذ الأرض بواسطة اليد العاملة اليهودية الزراعية[٧١] سرعان ما تطور خلال الانتداب إلى اقتصاد يهودي صناعي في المدن وما ينطوي عليه ذلك من وجود يد عاملة صناعية[٧٢]. وقد أسهمت الحكومة الاستعمارية البريطانية في فلسطين في خلق اليد العاملة اليهودية حصراً وحمايتها

(٧٠) في عام ١٩٣٦ «بلغ مجموع التجارة بين اليهود والفلسطينيين. . . نحو ٧ بالمئة فقط من دخل البلاد القومي». انظر: Halevi and Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel*, pp. 16-17 and 30; Robert Szereszewski, *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1968), table no. (5), and J. Metzer, «Fiscal Incidence and Resource Transfer between Jews and Arabs in Mandatory Palestine,» *Research in Economic History*, vol. 7 (1982), pp. 87-132.

(٧١) Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914.*

(٧٢) انظر البيانات عن القوى العاملة اليهودية في: *A Survey of Palestine*, vol. 2, pp. 499-502 and 507-509.

ومعاونتها عن طريق إعانة البطالة كما كانت قد أسهمت في تطوير اقتصاد يهودي حصري ومؤسسات يهودية حصرية، وكذلك في تكوين أساسي لليهود يقوم على تملكهم للأراضي. غير أن البريطانيين لم يتبعوا السياسة عينها تجاه القوى العاملة العربية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك سهّل البريطانيون قيام نظام مزدوج للأجور يكون فيه أجر العامل اليهودي أعلى من أجر العامل العربي في القطاعين الخاص والعام[٧٣]. وكان هذا التمييز في سياسة الأجور ضاراً باليد العاملة الفلسطينية من حيث مستوى الأجر وظروف العمل، ما أدى إلى بطالة في صفوف الفلسطينيين وإلى تراكم الديون في ذممهم فضلاً عن تفاقم التذمر بينهم. كانت هذه العوامل من الأمور المهمة التي أثارت اضطرابات ١٩٢٩ و(١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) و(١٩٤٧ ـ ١٩٤٨).

كانت سياسة التنمية الاقتصادية في عهد الاستعمار البريطاني تقوم على ثلاثة أسس: **أولها** سياسة مالية محافظة طبقت في جميع المستعمرات وكان على الشعوب المستعمرة أن تدفع بموجبها نفقات الأمن الداخلي والخارجي والإدارة العامة مهما كانت إيراداتها ضئيلة. والأساس **الثاني** يقوم على نظرية في التنمية تخص المدخلات اليهودية في فلسطين، القطر المتخلف، الفقير الموارد، ومن شأن هذه النظرية أن تؤدي إلى ارتفاع هيكلي بمستوى الاقتصاد بأسره. إن هذه الفكرة كانت مبنية على ضرورة استيراد رأس المال اليهودي والمهارات إلى البلاد. غير أن هذه النظرة كانت متناقضة مع سياسة المنظمات الصهيونية التي تشجع أصحاب العمل اليهود على تشغيل العمال اليهود ذوي الأجر العالي عوضاً من العمال العرب ذوي الأجر المنخفض، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالنمو العام للاقتصاد الفلسطيني في قطاعاته كافة[٧٤].

وبموجب الأساس **الثالث** كانت بريطانيا تنظم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وفق «القدرة الاستيعابية» للبلد[٧٥]. كان هذا المفهوم قد أعيد تعريفه في بداية عهد

---

(٧٣) كان الأجر الحقيقي في القطاع العام في عام ١٩٢٨ للعربي في الريف ١٢٠ ـ ١٥٠ «Mils» في اليوم. وللعربي في المدينة ١٤٠ ـ ١٧٠ «Mils»، ولليهودي غير النقابي ١٥٠ ـ ٣٠٠ «Mils» ولليهودي النقابي ٢٨٠ ـ ٣٠٠ «Mils» في اليوم. انظر: Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929*, p. 156.

(٧٤) انظر: J. Metzer and O. Kaplan, «Jointly and Severally: Arab-Jewish Dualism and Economic Growth in Palestine,» *Journal of Economic History*, vol. 65 (June 1985), pp. 327-345.

(٧٥) N. Halevi, «The Political Economy of Absorptive Capacity: Growth and Cycles in Jewish Palestine under the British Mandate,» *Middle Eastern Studies*, vol. 19 (October 1983), pp. 456-469.

انظر الأنظمة والأرقام الرسمية عن الهجرة اليهودية في: *A Survey of Palestine*, chap. 7, pp. 165-224.

الانتداب ليعني القدرة الاستيعابية للاقتصاد اليهودي وحده. غير أن حكومة الانتداب لم تلتزم بهذه السياسة فأخذت تساند مطامح الصهاينة بشأن العمالة وذلك بالسماح لمزيد من الهجرة اليهودية خلال سنوات الازدهار، وبتفضيل العمال اليهود في المشاريع العامة، وبتقديم معونة البطالة لهم خلال أيام الأزمات الاقتصادية. كما أن حكومة الانتداب لم تبادر إلى معالجة قضايا العمالة، ولم تحاول حل المنازعات بين العمال وإدارات المشاريع في القطاع اليهودي. وكانت النتيجة صدور قوانين تمييزية وليست وافية بالغرض وذلك استجابةً للضغط المنظم من الصهاينة أو لضغط الواقع كالاضرابات وسوء الأحوال الاجتماعية ـ الاقتصادية. لقد ترك حل تلك المنازعات للمنظمات الصهيونية نفسها.

كانت الوسيلة الأساسية التي نجح الصهاينة من خلالها بإنشاء قوة عاملة يهودية منفصلة عن غيرها وذات امتيازات هي الهستدروت (Histadrut)[٧٦]، أي الاتحاد العام للعمال اليهود، الذي تأسس في عام ١٩٢٠. لم يكن الهستدروت كغيره من الاتحادات، فقد كانت يملك تعاونية إنشائية تدعى «Solel Boneh» وتعاونيات استهلاكية وتسويقية، وبنك هابوعاليم (Bank Hapoelim)، وشركات تأمين ودور للنشر وغيرها. كان أغلبية العمال اليهود تنتمي إلى الهستدروت، وقد أصبح الاتحاد أكبر مستخدِم للعمال بعد تأسيس إسرائيل. كان هذا التنظيم، على خلاف العمال الفلسطينيين غير المنظمين، يمارس ضغطاً كبيراً على الهيئة التنفيذية الصهيونية وعلى حكومة الانتداب في فلسطين، فاستطاع الهستدروت أن يحصل على امتيازات متعددة من الحكومة المذكورة.

هـ ـ مؤسسات اجتماعية وسياسية منفصلة

ربما كان الهستدروت واحداً من أكثر المؤسسات الاجتماعية اليهودية تطوراً في فلسطين. كان ضمن الأعمال المتعددة لهذا الاتحاد العمالي الفريد في بابه وضع برنامج للتأمين الصحي يسمى «صندوق المرضى» وبرامج أخرى للتدريب والتعليم مع نظام للتقاعد. ومع أن هذه البرامج كانت من أجل العمال اليهود إلا أن المنظمات الصهيونية الأخرى عملت على وضع مختلف المؤسسات المتخصصة بالخدمات الاجتماعية في خدمة المستوطنين اليهود كلهم في فلسطين من دون الاقتصار على خدمة العمال منهم فقط.

---

(٧٦) انظر: Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies,* pp. 366-369.

إن هذه المؤسسات كغيرها من التنظيمات الصهيونية كانت مقتصرة على اليهود حصراً، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. والخدمات الصحية التي كان يقدمها أساساً صندوق المرضى التابع لاتحاد العمال، والتي كانت تقدمها «منظمة هاداسا الطبية»، كان يتولى التنسيق بينها «المجلس الصحي» الذي تعين أعضاءه اللجنة التنفيذية الصهيونية[٧٧]، وهي الهيئة التي كانت تتعاون مع دائرة الصحة في حكومة الانتداب بشأن المسائل الصحية. لقد ارتفع عدد أعضاء صندوق المرضى من ألفي عضو في عام ١٩٢٠ إلى عشرات الآلاف من الأعضاء عند نهاية الانتداب. وكانت الهاداسا أكثر حيوية، إذ أسست عدداً من المستشفيات والعيادات الطبية والمختبرات والصيدليات في المدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل القدس وتل أبيب وحيفا وطبرية وصفد. وأسست هذه المنظمة أيضاً عدداً من المرافق المهمة مثل «مدرسة تدريب الممرضات» و«مركز شتراوس الصحي لجميع الأعراق والملل»، ومراكز لرعاية الأطفال الرضّع، ورعت كذلك برامج صحية في المدارس وأخرى لتقديم وجبات الغذاء فيها، فضلاً عن إنشاء الملاعب وقيامها بتطوير برامج الصحة العامة الهادفة إلى القضاء على أمراض التراخوما والملاريا بين اليهود. كان من نتائج كل هذه المشاريع ارتفاع المستوى الصحي للمشمولين بها، حتى صار معدل الوفيات لليهود أقل من نصف معدلها لأغلبية الفلسطينيين. إن المؤسسات الصحية الفلسطينية لم تكن على مستوى المؤسسات اليهودية، فهي بالقياس إليها أقل كفاءةً وعدداً ولا سيما في الأرياف. مع هذا فإن برامج الصحة العامة التي وضعها الإنكليز أفادت السكان برمتهم وأدت إلى زيادة سريعة في أعداد الفلسطينيين بشكل طبيعي.

أما أهم المساعي الهادفة إلى خلق هوية قومية يهودية فهي التي تمثلت بنظامهم التعليمي. كان الصهاينة قد نجحوا بأن يدخلوا باتفاقية الانتداب اعترافاً باللغة العبرية كلغة رسمية مع اللغتين العربية والإنكليزية، مع أن اليهود لم يكونوا يمثلون سوى نحو ١٠ بالمئة من سكان فلسطين. كما أنهم حصلوا على موافقة الإنكليز على تأسيس نظام منفصل لمدارس خاصة يهودية حصراً، وعلى دعمها عن طريق تبرعات محددة تقدمها حكومة الانتداب. يضاف إلى هذا أن الدوائر الصهيونية حصلت على الاستقلالية في وضع مناهج التعليم، فجاءت مطعمة بقومية يهودية تستلهم الصهيونية. شمل هذا النظام التعليمي في النهاية رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والمدارس المهنية والمعاهد التقنية (مثل معهد التخنيون في حيفا) والجامعات (مثل الجامعة العبرية في القدس).

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٣٨٨ ـ ٤٠٤.

إن السلطات البريطانية التي أتاحت للصهاينة استقلالية واسعة في وضع نظام تعليمي لليهود قد أنكرت مثل هذه الحرية على الفلسطينيين، كما أنها أحجمت عن تقديم الدعم المالي لهم[(٧٨)]. كان هناك في عام ١٩٤٦ (٧٩٥) مدرسة فلسطينية ينتسب إليها ١١٨,٣٣٥ تلميذاً، منها ٤٧٨ مدرسة حكومية والباقي مدارس خاصة. وفي أربعينيات القرن العشرين كان نحو ٤٠ بالمئة من أطفال المدارس الفلسطينيين ينتمون إلى مدارس خاصة[(٧٩)]. أما في الأرياف فلم يكن يتجاوز حضور المدارس الابتدائية نسبة ٢٠ بالمئة[(٨٠)] فقط من سكانها، على خلاف النسبة في المدن التي كانت تبلغ ٨٥ بالمئة. لم تؤسس المدارس الابتدائية الحكومية، وكانت إلى الصف الرابع فقط، إلا في أقل من نصف عدد القرى، وكان فيها ١١ بالمئة فقط مخصصاً الإناث. يقول طيباوي إن الإناث كن يمثلن ١٧ بالمئة فقط من مجموع الطلاب الفلسطينيين في عام ١٩٢٠/١٩٢١، و٢١ بالمئة في عام ١٩٤٥/١٩٤٦. وعلى الرغم من تقدم التعليم في فلسطين فإنه لا يقارن بالتعليم لدى المستوطنين اليهود. تشير أرقام حكومة الانتداب إلى أن ٣٢,٥ بالمئة فقط من أطفال العرب الفلسطينيين في عام ١٩٤٤ البالغة أعمارهم من ٥ إلى ١٤ سنة كانوا مسجلين في المدارس، مقابل ٩٧ بالمئة من الأطفال اليهود من الأعمار نفسها[(٨١)]. إن النظام المدرسي الفلسطيني الخاص والعام ساعد على تخفيض الأمية كثيراً ولكنه أخفق في تقديم التعليم التقني والعالي الذي كانت تقدمه الجالية اليهودية لأبنائها. وكان التعليم الثانوي للفلسطينيين في المدن محدوداً، فكان عليهم أن يغادروا البلاد إلى الخارج لدخول الجامعات إلا إذا أرادوا دخول كلية المعلمين في القدس.

كان نظام التعليم في فلسطين موجهاً في ظل الانتداب إلى مجتمعين اثنين

---

(٧٨) Abdul Latif Tibawi, *Arab Education in Mandatory Palestine; a Study of Three Decades of British Administration* (London: Luzac and Co., 1956), p. 205 sqq.

(٧٩) انظر: Adnan Mohammed Abu-Ghazaleh, *Arab Cultural Nationalism in Palestine during the British Mandate*, Monograph Series; no. 34 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1973), p. 94.

الإحصاءات جمعها أصلاً الخالدي، مدير الكلية العربية في القدس، ووردت في: Michel Fred Abcarius, *Palestine through the Fog of Propaganda*, with an introduction by Major-General Sir E.L. Spears (London; New York: Hutchinson and Co., [1946]), pp. 101-102.

(٨٠) Antoine B. Zahlan and Elaine C. Hagopian, «Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 3, no. 4 (Summer 1974), pp. 45-46.

(٨١) *A Survey of Palestine*, vol. 2, p. 638.

منفصل أحدهما عن الآخر، ولم يكن متكافئاً لا من حيث النوعية ولا المالية ولا المستويات ولا النتائج المتحققة، ولا سيما في الأرياف. وقد ذكر فاريل (Jerome Farrell)، مساعد مدير التعليم في حكومة الانتداب، بشأن التقتير في السياسة التعليمية: «أن النتيجة الطبيعية للفرق بين المرافق التعليمية الخاصة بالعرب وباليهود هي توسيع الفجوة الثقافية بين العرقين والحيلولة دون التمازج الاجتماعي على أسس متساوية، وأن من شأن ذلك وضع العرب في موقع دوني بشكل دائم»[(٨٢)]. إن السلطات البريطانية لم تكن تسمح للفلسطينيين بتدريس القومية وذلك للحد من تصاعد أحاسيسهم[(٨٣)]. مع هذا تعالت المشاعر الوطنية واشتد النشاط القومي في المدارس التي أصبحت مراكز للتعبئة السياسية خلال الانتداب، كما أضحت كذلك في ما بعد في المنفى وخلال الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة[(٨٤)].

إن الفصل بين المجتمعين قد اتخذ شكلاً قانونياً بمرسوم «تنظيم الجاليات الدينية» الذي أصدرته حكومة الانتداب في عام ١٩٢٦. منح هذا المرسوم المستوطنين اليهود في فلسطين شخصية معنوية وخولهم صلاحية فرض الضرائب لأغراض خيرية وتعليمية. أعطى هذا المرسوم أيضاً للسلطات الدينية اليهودية وبضمنها المحاكم اختصاصاً حصرياً للنظر في شؤون الأحوال الشخصية، وأعطي مثل هذا الاختصاص للسلطات الدينية الإسلامية والمسيحية كذلك. كان لتلك السلطات الدينية أيضاً اختصاص بشأن الأوقاف والأملاك التابعة للمراجع الدينية. إن هذه السياسة التي شرّعها الإنكليز، وبصرف النظر عن دوافعها ومبرراتها، قد ساعدت على ترسيخ وجود جالية يهودية منفصلة في فلسطين.

و ـ دولة يهودية داخل دولة

أجاز الإنكليز تأسيس «الوكالة اليهودية» وخولوها القيام بتمثيل المستوطنين اليهود في فلسطين وقيادتهم والتفاوض باسمهم بشأن كافة جوانب السياسة البريطانية. وأسست هذه الوكالة اليهودية بدورها دوائر اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة وأنشأت المؤسسات والمنظمات بما فيها الوحدات العسكرية والاستخباراتية. إن هذه المنظمات بمجموعها ألفت النواة لنشوء سلطة سياسية يهودية مستقلة ذاتياً ضمن

---

(٨٢) كما جاء في: Ylana N. Miller, *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948,* Modern Middle East Series; no. 9 (Austin, TX: University of Texas Press, 1985), p. 95.

(٨٣) للاطلاع على وجهة نظر مختلفة، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٧، وAbu-Ghazaleh, *Arab Cultural Nationalism in Palestine during the British Mandate.*

(٨٤) Abu-Ghazaleh, Ibid., p. 19.

حكومة الانتداب، فغدت هذه السلطة دولة داخل دولة حسنة التنظيم والمالية، وذات كفاءة وكانت هي التي عبأت السكان اليهود وأدارت حرباً داخلية فعالة ضد الفلسطينيين من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٨ وكانوا أقل تنظيماً وتعبئة وتمويلاً، ثم دحرت الجيوش العربية في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، فأصبحت الركن المؤسسي لقيام دولة إسرائيل.

ولم يكن لدى عرب فلسطين مثل هذه الوكالة السياسية المركزية، ولم يكن لدى زعمائهم السياسيين القدرة على تعبئة السكان بشكل فعال على مستوى البلاد كلها. ومع أن الإنكليز قدموا مقترحات متعددة لغرض تشكيل وكالة عربية موازية، لكن زعماء الفلسطينيين رفضوا رفضاً قاطعاً تلك الفكرة على أساس أنها ستضع الوكالتين العربية واليهودية على مستوى سياسي وأدبي متساو، في وقت كان الشعب وقادته يرفضون التفاوض بشأن مركزهم في المشروع الصهيوني الاستيطاني ـ الاستعماري ويطالبون بالاستقلال عن الحكم البريطاني.

٣ ـ التحول الاقتصادي للانتداب على فلسطين

يقول أوين في دراسته للتطور الاقتصادي في مرحلة الانتداب إن فلسطين غدت اقتصاداً واحداً مرتبطاً ببريطانيا إنما مع حدود دولية. وكانت فلسطين تخضع للسياسات والممارسات السائدة ومنها سياسة مالية محافظة، وتجارة حرة، وعدم وجود سياسة حكومية للتنمية الاقتصادية بحيث كانت البلاد تطبق مبدأ عدم التدخل إلى حد كبير، بالإضافة إلى أن السلطة الاستعمارية كانت تقوم كما هو معتاد بعدم تشجيع التصنيع وتحبيذ تصدير المواد الأولية والمعادن وغيرها. كانت نسب الإنفاق لحكومة الانتداب في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين كالتالي: ٦٠ بالمئة للإدارة والدفاع والأمن، و١٢ بالمئة للأشغال العامة، ومثلها للخدمات الاجتماعية. على أن فلسطين كانت فريدة في بابها بالمقارنة مع المستعمرات البريطانية الأخرى، من حيث تشجيع الإنكليز للمستوطنات اليهودية وتسهيلها إقامة جيب اقتصادي صناعي عصري ولو كان ذلك على حساب مصالح الامبراطورية البريطانية باستثناء مصالحها الاستراتيجية. وعليه أقام المستوطنون اليهود في فلسطين مجتمعاً منعزلاً أشبه بالجيب داخل البلاد، يتميز بتنظيم أوروبي ومستوى معيشة غربي مع طلبٍ على السلع والخدمات الأوروبية.

إن هذه التطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية سرّعت كثيراً من وتيرة التغيير في هيكل الاقتصاد والمجتمع في البلاد، وعملت على توجيههما وجهة أخرى. فقد ازداد عدد السكان بشكل متسارع، إذ تفيد الاحصاءات السكانية التي أجراها

الإنكليز في عامي ١٩٢٢ و١٩٣١ وما أعقب ذلك من تقديرات حكومية أن تعداد سكان فلسطين تضاعف في الفترة (١٩٢٢ ـ ١٩٤٦) من ٧٥٠ ألف نسمة إلى ١,٨ مليون نسمة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)). يعود هذا التغيير إلى التكاثر الطبيعي للفلسطينيين من جهة، وإلى موجهات الهجرة اليهودية إلى البلاد من جهة أخرى. بيد أن نسبة الزيادة في أعداد المهاجرين كانت أعلى من نسبة التكاثر الطبيعي، لذا فإن معدل السكان اليهود من مجموع سكان البلاد تزايد بشكل أكبر، من ١١ بالمئة إلى ٣١ بالمئة في بحر أربع وعشرين سنة. ففي حين تضاعف عدد السكان الفلسطينيين مرتين نجد أن عدد السكان اليهود تضاعف ثلاث مرات. ومع ذلك ظل عدد الفلسطينيين أكثر من عدد اليهود بمعدل اثنين إلى واحد.

أخذ السكان ينتقلون تدريجياً إلى المدن، ولكن توزيعهم ظل بين اليهود والفلسطينيين على نحوٍ غير متساو. كان عدد الفلسطينيين في الريف أكثر منه في المدن في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين، ثم صار أقل في أربعينيات القرن المذكور بنسبة ٢٥ إلى ٣٥ بالمئة في المدن، أما عدد اليهود فكان على العكس وبنسبة ٧٥ بالمئة في المدن في الفترة نفسها. كانت نسبة سكن الفلسطينيين في المدن ما بين الإحصاءين السكانيين (١٩٢٢ و١٩٣١) هي الأعلى في حيفا (٨٧ بالمئة) تليها يافا (٦٣ بالمئة) فالرملة (٤٣ بالمئة) فالقدس (٣٧ بالمئة)[٨٥]. ويقابل هذا التوزيع الجغرافي المختلف للسكان توزيعاً مماثلاً يخص مزاولة المهن، إذ تشير التقديرات لسنة ١٩٣٦ إلى أن ٢١ بالمئة من القوى العاملة اليهودية كانت تعمل في الزراعة، و٢٠ بالمئة منها الصناعة، و٥٠ بالمئة في الخدمات. أما القوى العاملة الفلسطينية فكانت على الضد، إذ عمل ٦٢ بالمئة منها في الزراعة و٨ بالمئة في الصنائع و١٤ بالمئة في الخدمات[٨٦]. يقول أوين إنه بالرغم من أن عدد الفلسطينيين يفوق عدد اليهود بنسبة اثنين إلى واحد إلا أن حجم القوى العاملة للطرفين كان متساوياً وذلك بسبب التوزيع العمري (٥٠ بالمئة تحت سن الخامسة عشرة) وانخفاض نسبة مشاركة الإناث في الأعمال لقاء أجر بين الفلسطينيين، ولأن معظم المستوطنين اليهود كانوا في السن المنتجة (١٥ إلى ٢٩ سنة). يضاف إلى هذا أن أكثر من ٩٠ بالمئة من اليهود كانوا يعرفون القراءة والكتابة على عكس الفلسطينيين، إذ تبلغ نسبتهم في هذا الصدد ٣٠ بالمئة فقط[٨٧]. كما أن النظام المزدوج للأجور الذي أسسه الإنكليز جعل

---

(٨٥) انظر جداول الأرقام الأساسية في: *A Survey of Palestine,* vol. 1, pp. 147-149.

(٨٦) Szereszewski, *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel,* table no. (5), and Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» p. 16.

(٨٧) المصدران نفسهما.

اليهود يتقاضون أجراً يبلغ ثلاثة أمثال أجر الفلسطينيين. وبناءً على ذلك كان نصيب دخل الفرد الواحد من اليهود من الدخل العام يبلغ نحو ثلاثة أمثال دخل الفلسطيني، أي ٤٤ جنيهاً فلسطينياً بالمقارنة مع ١٧ جنيهاً.

أ ـ المرحلة الاقتصادية الأولى (١٩٢٠ ـ ١٩٣٩)

مرت بنية الاقتصاد وقواه المحركة في فلسطين خلال عهد الانتداب بمرحلتين: امتدت **الأولى** من بداية الانتداب حتى عام ١٩٣٩، ودامت **الثانية**، وهي مرحلة اقتصاد حرب، حتى عام ١٩٤٥ وامتدت عواقبها حتى عام ١٩٤٨ وهو عام النكبة. وفي خلال هاتين المرحلتين تطورت الجاليتان اليهودية والفلسطينية بشكل مختلف، ولكن الاقتصاد الفلسطيني شهد في سنوات الحرب تغيراً وتحولاً بمعدلات أعلى بكثير من غيره.

وبوسعنا تقييم أداء الاقتصاد في فلسطين من البيانات التي جمعتها حكومة الانتداب والمنظمات الصهيونية[٨٨]. غير أن هذه البيانات ليست كاملة ولا موثوقاً بها، ولا سيما في ما يتعلق بالمقارنات بين اليهود وعرب فلسطين. مع ذلك فإن البيانات الاقتصادية المتاحة تشير كلها إلى أن الاقتصاد في فلسطين خلال الانتداب كان قد تنامى فعلاً، ولكن تطوره كان مختلفاً كثيراً بالنسبة إلى اليهود والفلسطينيين، وهذا ما يؤيده المحللون جميعاً. وبشكل عام ثمة سمتان للاقتصاد في فلسطين خلال الانتداب جديرتان بالذكر وهما: **أولاً**، أن فلسطين، على خلاف المستعمرات البريطانية الأخرى، تمتعت بمعدلات نمو عالية، وهذه ترجع بالدرجة الأولى إلى الهجرة اليهودية الواسعة النطاق وإلى المبالغ الكبيرة من تحويلات اليهود الرأسمالية[٨٩]. يضاف إلى ذلك أن الطلب الاقتصادي المرتفع نسبياً لدى المستوطنين اليهود أسهم في ارتفاع معدلات النمو، إذ كان أولئك المستوطنون بمستوى معيشة على الطراز الغربي وأعلى من مستوى معظم الأهالي الفلسطينيين.

---

(٨٨) هذان القسمان وما ورد فيهما من أرقام يستندان إلى: *A Survey of Palestine*; Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, and Owen, Ibid., pp. 15-32,

حيث يلخص أوين البيانات من دراسات وتقارير متعددة.

(٨٩) تزعم دراسة قامت بها مؤسسة إسكو «أن من المحتمل، حسب مصادر عامة وخاصة، أن اليهود أدخلوا إلى فلسطين أكثر من ١٢٥ مليون باوند استرليني خلال الجيل الأخير وأرسلت أموال أيضاً إلى فلسطين عن طريق دوائر البريد، ولا تتوفر لها تقديرات». انظر: Esco Foundation for Palestine, Ibid., vol. 1, pp. 384-385.

والسمة **الثانية**، والتي تعود كذلك إلى حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتوقيتها، هي أن الاقتصاد في هذه البلاد لم يكن جزءاً من دورة الركود الاقتصادية العالمية باستثناء فترة وجيزة في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين. بل إن هذا الاقتصاد لم يشهد ركوداً وأخذ ينمو سريعاً من جراء الهجرة اليهودية والتحويلات الرأسمالية إلى فلسطين والتي حدثت في ذروة دورة الركود العالمية عندما كان اضطهاد اليهود والتحامل عليهم والعداء للسامية في أشد مراحلها في أوروبا. غير أن الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب العالمية في أوائل الثلاثينيات من القرن المذكور، وما صاحب ذلك من مواسم حصاد سيئة، قد أثر كثيراً بشكل مدمر في المزارعين الفلسطينيين، وعلى الأخص الفلاحين منهم، كما أثر في الأعمال الأخرى المتصلة بالزراعة. وباستثناء الآثار التي تركتها أزمة الحبوب فإن الدورة الاقتصادية في فلسطين بشكل عام تصادفت مع حركة هجرة المستوطنين اليهود. وقد تأثرت تلك الدورة الاقتصادية أيضاً تأثراً شديداً بالانتفاضات الفلسطينية ضد السلطات البريطانية وضد الاستيطان اليهودي، ولا سيما ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩. في هذه الفترة عانى الاقتصاد في فلسطين كما عانى شعبها، إذ انخفض الدخل القومي من ٣٣,٨ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٣٦ إلى ٣٠,٢ مليون جنيه في عام ١٩٣٩. أما أثناء الحرب العالمية الثانية فقد عاد الاقتصاد إلى سيرته وبقوة كما سنرى في القسم التالي.

وارتفع الإنتاج الزراعي والصناعي في مجمله ارتفاعاً كبيراً، كما تزايد حجم التجارة أضعافاً كثيرة، وازدادت إيرادات الحكومة في الفترة ذاتها ستة أمثال. كانت أعلى الزيادات في الإنتاج الزراعي قد حدثت في إنتاج الفواكه والخضروات. مثلاً، ارتفع تصدير الحمضيات من ٢,٤ مليون صندوق في ١٩٣٠/ ١٩٣١ إلى ١٣ مليون صندوق في ١٩٣٨/ ١٩٣٩. وارتفعت مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحمضيات من ٣٠ ألف دونم في عام ١٩٢٢ إلى ٣٠٠ ألف دونم في عام ١٩٣٩. وكانت ملكية بساتين الحمضيات في الثلاثينيات من القرن العشرين تنقسم بالتساوي بين أهل البلاد والمستوطنين اليهود، على خلاف ما كان الأمر عليه في بداية الانتداب. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن أصحاب البساتين اليهود كانوا يحظون بالدعم والتسهيلات المالية والتسويقية من مؤسساتهم. وكان كبار أصحاب الأراضي الفلسطينيين أيضاً قد أنشأوا مزارع كبيرة لأشجار الموز في غور نهر الأردن.

كانت زراعة الفواكه والخضروات تتم في السهول التي تسقى رياً وفي غور نهر الأردن، أما الحبوب وأشجار الزيتون فكانت زراعتها تجري في الهضاب التي

تسقى بمياه المطر. كانت هذه المنتجات الزراعية ينتجها في الأغلب الفلسطينيون باستثناء الحمضيات. لقد ظل الاقتصاد العربي الفلسطيني زراعياً بشكل عام. ففي السهول كانت تخصص مساحات واسعة من الأراضي المروية للحمضيات لأغراض التصدير، أما في الهضاب، فكانت زراعة الحبوب وأشجار الزيتون وصناعة زيت الزيتون تتم لأغراض الاستهلاك الذاتي والسوق المحلية، ولا يصدر إلا الفائض منها. ولكن الاقتصاد الفلسطيني بأسره تحول إلى اقتصاد رأسمالي بعد أن أخذت ملكية الأراضي تتحول من يد إلى يد وصار الفلاحون عمالاً من طبقة البروليتاريا وغدا العمل بأجر هو الأمر السائد. إن خسارة الأرض لليهود بيعاً، وفي سياق الضغط السكاني والركود في الزراعة، أدت إلى فائض في اليد العاملة وإلى بطالة واسعة في الأرياف. وتزايد النزوح من الريف إلى المدينة فدخل مزيد من الفلسطينيين إلى سوق العمل بأجر. ارتفع عدد السكان العرب في المدن بنسبة ٨٥ بالمئة من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٤٤، فيما ازدادت نسبتهم في الأرياف بـ ٤٠ بالمئة فقط في الفترة ذاتها[٩٠]. وظهرت أحياء المساكن المبنية من الطين والصفيح في أطراف حيفا ويافا الساحليتين، فانتشر الفقر بين سكانها من الفلاحين المشردين، وانعدم الأمن فيها بصورة واضحة.

في المرحلة الأولى حدث كذلك نمو كبير في الأعمال الصناعية، إذ ارتفع عدد هذه المشاريع من ١٢٤٠ مصنعاً في عام ١٩١٣ إلى ٣٥٠٥ في عام ١٩٢٧، ثم إلى نحو ستة آلاف في عام ١٩٣٦. وازداد كذلك عدد العمال الصناعيين (من ١٧,٩٥٥ ألف عامل في عام ١٩٢٧ إلى ٤٨ ألفاً في عام ١٩٣٩)، فيما قفز الإنتاج الصناعي من ٣,٨٩ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٢٧ إلى ٩,١ مليون في عام ١٩٣٦[٩١]. ولكن معظم تلك المشاريع الصناعية كان صغيراً ومن ورشات العمل للمصنعات اليدوية، ولم يكن بينها إلا القليل جداً من المعامل التي تستخدم مئة عامل أو أكثر، ولم يكن يعمل منها بقوة المكائن إلا النزر اليسير جداً. كانت الصناعة في فلسطين بالمقاييس الأوروبية صناعة متخلفة. ثم تملّك المستوطنون اليهود معظم الصناعة في فلسطين. ووفقاً لدراسة قامت بها مؤسسة إسكو (Esco) ازداد عدد المشاريع الصناعية اليهودية من ٢,٤٧٥ مشروعاً في عام ١٩٢٩ إلى ٥,٦٠٦ في عام ١٩٣٧، وعدد العمال اليهود من ١٠,٩٦٨ عاملاً إلى ٢٩,٩٨٦

---

(٩٠) انظر: *A Survey of Palestine*, vol. 1, chap. 6, tables no. (8a) and (8b), pp. 150-151.

(٩١) «A Survey of Industry,» in: Ibid., vol. 1, chap. 13, section 4, pp. 497-534, and Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» pp. 20-27.

عاملاً في الفترة ذاتها. وجاء في الإحصاء الحكومي للصناعة الذي أجري في عام ١٩٣٩، والذي استند إلى تعريف مختلف للمشاريع الصناعية وحجمها، أن هناك ١٣,٦٧٨ عاملاً يهودياً يعملون في الصناعة مقابل ٤,١١٧ عاملاً غير يهودي (أي من عرب فلسطين)[٩٢]. مع هذا ارتفع عدد العمال الفلسطينيين بأجر ارتفاعاً مطرداً خلال الثلاثينيات من القرن العشرين عندما تزايدت فرص العمل في الأشغال العامة والمشاريع الخاصة بما فيها بعض المشاريع اليهودية، في بساتين الحمضيات مثلاً وشركة إسمنت نيشير وشركة البوتاس الفلسطينية. ولكن معظم العمال الفلسطينيين بأجر كانوا موسميين وجوّالين، فنشأ جيش احتياطي من اليد العاملة الفقيرة في نهاية العقد الثالث من القرن المذكور، ما أسهم في انفجار الثورة العنيفة في عام ١٩٣٦.

إن رأس المال المستثمر في الصناعة والإنتاج الصناعي السنوي ارتفع بما يقرب من خمسة أمثال في الثلاثينيات من القرن العشرين[٩٣]. ووفقاً للنسق الاستعماري والنسق ما بعد الاستعماري كان اليهود والفلسطينيون ينتجون لغرض الإحلال محل البضائع المستوردة أكثر مما ينتجونه لغرض التصدير. وعلى خلاف الفلسطينيين الذين استمروا يتبعون النسق الاستعماري المقتصر على صناعة الأقمشة وتعليب الأطعمة وصنع السجائر والسلع الجلدية، نجد أن المستوطنين اليهود قد دخلوا كذلك في ميدان إنتاج السلع المعدنية والمواد الكيميائية والمنتجات الكهربائية وغيرها من السلع المتقدمة تقنياً. إن أنماط التطور الاقتصادي المختلفة بين الأهالي الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، والتي تنعكس على التقديرات الخاصة بالدخل القومي ونصيب الفرد الواحد منه والإسهام في القطاعات الإنتاجية وتوزيع الناتج فيها والمتعلقة بكل من الفئتين مبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٤).

---

(٩٢) *A Survey of Palestine*, vol. 1, p. 499.

(٩٣) Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, vol. 2, p. 696.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
تقديرات الدخل القومي في فلسطين وتكوينه بحسب القطاعات الإنتاجية

	العرب	اليهود	المجموع
الدخل القومي (بملايين الباوندات الاسترلينية)			
١٩٢٢		١,٦	
١٩٣٦	١٦,٠	١٧,٨	٣٣,٨
		٢٣,٤ (الناتج الاجمالي المحلي)	
١٩٣٩		١٧,٢	٣٠,٢
١٩٤٠		٢٠,٦	
١٩٤٥		٨٨,٢	
حصة الفرد الواحد من الدخل القومي (بالجنيه الاسترليني)			
١٩٢٣ ـ ١٩٢٤		٢٠	
١٩٣٥		٥٠	
١٩٣٦	١٧	٤٤	
١٩٤٤	١٦٥		
الاسهام في القطاعات الإنتاجية وقيمة المنتج الزراعي والصناعي في الاقتصاد الفلسطيني (بملايين الباوندات الاسترلينية)			
	الزراعة	الصناعة	
١٩٢٧		٣,٨٩	
١٩٣٦	٥,٦	٥,٤	
١٩٣٩	٥,٥٩		
١٩٤٣	١٩,٠		
١٩٤٤ ـ ١٩٤٥	٢١,٨		

توزيع المنتج بحسب القطاعات في الاقتصادين العربي واليهودي عام ١٩٣٦ (بالمئة)(*)

	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
العرب	٢٥,٠	١٣,٠	٢,٠	٦٠,٠
اليهود	٩,٥	٢٢,٠	٨,٦	٥٩,٩

(*) قيس الدخل اليهودي كناتج إجمالي محلي.

المصـــــدر: R. Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» paper presented at: *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (Conference), edited by George T. Abed (London; New York: Routledge, 1988), p. 26.

هذا وفيما يصعب تقدير الأثر الذي تركه النشاط الصناعي اليهودي على التنمية الصناعية الفلسطينية، فإن من الممكن القول بأنه كان أثراً ضاراً بالفلسطينيين ولا سيما أن الفئتين انهمكتا في أوقات مختلفة من مرحلة الانتداب في مقاطعة اقتصادية متبادلة أو من جانب واحد.

قفزت تجارة فلسطين الخارجية من ٥,٧٣ مليون جنيه فلسطيني من الواردات و١,٣٩ مليون جنيه فلسطيني من الصادرات، و٥٩٩,٧٥٣ جنيه من تجارة الترانزيت وإعادة التصدير في عام ١٩٢٢، إلى ١٤,٦ مليون جنيه فلسطيني من الواردات، و٥,١٢ مليون جنيه فلسطيني من الصادرات، و٨٩٨,٥٥٤ جنيه من تجارة الترانزيت وإعادة التصدير في عام ١٩٣٩. وارتفعت قيمة التجارة بالنسبة إلى الفرد الواحد من من ٥,٧٣٢ جنيه فلسطيني في عام ١٩٣١ إلى ١١,٣٤٥ جنيه فلسطيني في عام ١٩٣٧. وقد تراوح معدل الصادرات كنسبة من الواردات بين ٢٤ بالمئة و٣٧ بالمئة ما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٩، وهذا مشابه للمعدل في الاقتصادات التابعة في المستعمرات كلها[٩٤]. كان هناك باستمرار عجز تجاري في فلسطين لأن الصناعة المحلية لم تنم بالسرعة الكافية لتلبية طلب المهاجرين المتزايدين جداً. وكان يجري التغلب على الآثار الضارة لعدم التوازن هذا بواسطة الحوالات المالية اليهودية. وحدث كذلك خلال فترة الانتداب توجه مهم جديد في التجارة الخارجية، فقد انخفضت تجارة فلسطين الإقليمية (من ٦٠ بالمئة من مجموع القيمة إلى ١٠ بالمئة في عام ١٩٣٩)، وازدادت التجارة مع أوروبا، وهذا أمر شبيه بما حدث في معظم المستعمرات[٩٥].

واختلفت كثيراً نتائج النمو والتطور الاقتصاديين في السنوات العشرين الأولى من الانتداب بالنسبة إلى أهالي فلسطين والمستوطنين اليهود فيها وهم يواجهون بعضهم بعضاً بشكل متزايد سياسياً وعلى نحو عنيف. ففيما عمل النمو الاقتصادي على تقوية وترسيخ المستوطنين اليهود وقيادتهم السياسية، عمل التغير الاقتصادي المتباين، المتغاير، والرأسمالي، على بث الاستقطاب في صفوف الفلسطينيين وتعريض أبنائه للتشريد والحط من مستوى حياة الأعداد المتزايدة من الفلاحين ثم تحويل معظمهم إلى طبقة العمال البروليتارية، بالإضافة إلى تهميش قيادة الفلسطينيين

---

(٩٤) *A Survey of Palestine*, vol. 1, chap. 13, pp. 462-463.

في سنوات معينة ارتفعت هذه المعدلات، ولا سيما عند ارتفاع الأسعار الدولية للحبوب وعندما تكون حاصلات الحمضيات وفيرة جداً.

(٩٥) انظر أرقام التجارة في: المصدر نفسه، ج ١، الفصل ١٣، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣، ٤٧٩ و٤٨١ ـ ٤٩٦. انظر أيضاً: Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» p. 19.

الاجتماعية والسياسية. أما العلاقات الاجتماعية بين الطرفين التي كانت تتدهور منذ أمد طويل فقد واصلت تدهورها بشكل حاد. وأخذ الفقر المتفاقم وسوء أحوال الفلاحين يولّد لديهم شعوراً بالتشرد والحرمان والاضطهاد. وعندما ضعف التضامن التقليدي الناشئ عن روابط الحمولات القبلية وصلات القرابة والدين وأخذ يتلاشى من دون أن يحل محله تضامن آخر فعال وعصري وذو روابط نابعة من المشاركة الاجتماعية أخذت الحركة الوطنية الفلسطينية، المقاومة للأهداف الصهيونية والساعية من أجل الاستقلال عن بريطانيا، تواجه تحديات كبيرة.

ب ـ اقتصاد الحرب الفلسطيني (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)

أصبحت فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية مركزاً استراتيجياً للبريطانيين في الشرق الأوسط وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. إنها أصبحت قاعدة محصّنة للجيوش البرية والبحرية والجوية ومصباً رئيسياً لأنابيب النفط من العراق وموقعاً لمصفاة أساسية للنفط. ووضع الإنكليز خطة اقتصادية (بالتعاون بين مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة ومجلس تجهيزات الحرب ودائرة الإنتاج الحربي) لتعبئة الإنتاج الزراعي والصناعي في المنطقة لتلبية الحاجات العسكرية والمدنية معاً، وذلك للتقليل من الاعتماد على التجهيزات الخارجية، الأوروبية والأمريكية. وأدت هذه الاستراتيجية الناجحة إلى تنمية اقتصادية سريعة لكافة قطاعات الاقتصاد في فلسطين، إلا أنها لم تكن متساوية بين القسمين اليهودي والفلسطيني. فقد نهض الاقتصاد من عثرة الركود الذي حصل في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وارتفع مستوى الدخل والمعيشة. ومما كان له مغزاه أيضاً وأهميته أن ذلك المسعى الاقتصادي المبذول قد عمل على تسريع عملية التغيير الاجتماعي، ففي فترة قصيرة لا تتجاوز خمس سنوات مرّت فلسطين بتحول بنيوي عميق.

وقد أدت التعبئة البريطانية للقطاع الزراعي إلى إعطاء نتائج متضاربة، ولا سيما بعد أن هبطت أسواق الحبوب وأسواق الحمضيات بخاصة. فقد توقف تصدير الحمضيات إلى بريطانيا بشكل يكاد يكون تاماً؛ غير أن قسماً من محصول البرتقال جرى بيعه للسكان المحليين أو للجهات العسكرية، كما استخدم بعضه للعصير. وحدثت زيادة هائلة في إنتاج البطاطس والزيتون واللحوم. قفزت قيمة الإنتاج الزراعي من ٥,٥٩ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٣٩ إلى ٢١,٨ مليون جنيه في ١٩٤٤/ ١٩٤٥[٩٦]. ولكن تصدير الحمضيات هبط كثيراً في سنوات الحرب من ١٥,٣

(٩٦) Owen, Ibid., p. 26.

مليون صندوق قيمتها ٤,٣٥ مليون جنيه فلسطيني عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ إلى ٤,٥٩٤ مليون صندوق قيمها ٣,٥١ مليون جنيه عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣[٩٧]. وقد قدمت المصارف تسهيلات نقدية وائتمانية لبساتين الحمضيات بضمان من حكومة الانتداب، وما إن انتهت الحرب في عام ١٩٤٥ حتى عاد إنتاج الحمضيات إلى سيرته الأولى.

وشهدت الصناعة أيضاً توسعاً كبيراً، فقد تزايدت بشكل هائل طاقة الصناعة ومنتجاتها وأنواع هذه المنتجات التي كانت تزود بها الأسواق العسكرية والأسواق الداخلية في فلسطين وأسواق المنطقة. ويشير أحد التقديرات إلى أن منتج الصناعات اليهودية قفز بنسبة مئتين بالمئة، فيما ازداد منتج الصناعات المملوكة لعرب فلسطين بنسبة ٧٧ بالمئة[٩٨]. وقد وصل عدد المشاريع الصناعية في عام ١٩٤٦ إلى أكثر من ستة آلاف مشروع معظمها يملكها يهود، ولا يملك الفلسطينيون منها سوى بضع مئات. ووفقاً لتقرير **الملخص الاحصائي لفلسطين**، والذي ربما استخدم تعريفاً مختلفاً لمعنى المشروع الصناعي، كان هناك في عام ١٩٣٩ (٣٣٩) مشروعاً صناعياً عربياً فلسطينياً تستخدم ٤,١١٧ عاملاً، وارتفع العدد في عام ١٩٤٣ إلى ١,٥٥٨ مشروعاً تستخدم ٨,٨٠٤ عمال[٩٩]. وبحلول عام ١٩٤٥ ارتفع عدد العاملين في الصناعة الفلسطينية إلى ما بين ٧٠ إلى ٨٠ ألفاً. أما نسبة الزيادة في عمال الصناعة، ومعظمهم من اليهود، فكانت ١٤٥ بالمئة ما بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٢[١٠٠]. قفز عدد العمال اليهود في صناعاتهم من ٣٠ ألف عامل في عام ١٩٣٦ إلى ٦١ ألفاً في عام ١٩٤٦، منهم ٤٦ ألفاً يعملون في مؤسسات صناعية كبيرة[١٠١]. وإلى جانب الارتفاع في كميات المنتج وأعداد اليد العاملة حصلت زيادة حادة في الاستثمار الرأسمالي من ١١,١ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٣٧ إلى ٢٠,٥ مليون جنيه في عام ١٩٤٣[١٠٢]. كما حصلت الزيادة في مقادير القوة الكهربائية المستخدمة وغيرها، وكذلك في الأجور.

---

(٩٧) Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies,* vol. 2, p. 1056.

(٩٨) Robert R. Nathan, Oscar Gass and Daniel Creamer, *Palestine: Problem and Promise; an Economic Study* (Washington, DC: Middle East Institute, 1946), p. 150, and Owen, Ibid., p. 29.

(٩٩) Palestine, Office of Statistics, *Statistical Abstract of Palestine* (Jerusalem: Government of Palestine, 1946), pp. 52 sqq. and 58.

(١٠٠) *A Survey of Palestine*, vol. 1, chap. 13, p. 507.

(١٠١) Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, vol. 2, p. 1053.

(١٠٢) *A Survey of Palestine*, vol. 2, chap. 13, p. 502.

أما الأمر اللافت للغاية، فقد تمثل بإنتاج المعدات العسكرية الثقيلة، مثل الألغام المضادة للدبابات والحاويات الحديدية والرافعات الميكانيكية وهياكل الناقلات العسكرية، وكان ذلك إبان الحملة العسكرية التي شنها الحلفاء في شمال أفريقيا ضد قوات الجنرال الألماني رومل. جاء في تقرير كتبه السير دوغلاس هاريس، رئيس مجلس التموين الحربي في فلسطين، بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٣: «ان حصة اليهود من الاستثمار الصناعي في الصناعة ومن قيمة إنتاجها بلغت نحو ٨٥ بالمئة. أما حصة اليهود من الإنتاج الصناعي المخصص للجيش فقد تجاوزت ٩٥ بالمئة من المجموع»[١٠٣]. وبعد الانتصار على رومل في عام ١٩٤٤ تحولت تلك المصانع اليهودية إلى إنتاج السلع المدنية التي كانت شحيحة أصلاً (مثل المكائن الصناعية ومحركات الديزل ومركبات صيد السمك والأدوات المختلفة والعُدد الاحتياطية للسيارات والمعدات الكهربائية والطبية والأقمشة والملابس والأدوات المنزلية والمواد الصيدلانية)[١٠٤]. وفي خلال تلك الفترة أيضاً توسعت الصناعة اليهودية المتخصصة بتقطيع أحجار الماس وتلميعه، وبلغ عدد المعامل في هذا الميدان ثلاثين معملاً تستخدم ثلاثة آلاف عامل.

هذا وارتفع إنتاج المزارع الصغيرة والكبيرة المملوكة للفلسطينيين ارتفاعاً كبيراً، ولكن صاحب ذلك انخفاض في أعداد العاملين الذكور في الريف الذين يكسبون رزقهم من الزراعة من ١٨٠ ألفاً في عام ١٩٣٩ إلى ١٠٠ ألف في عام ١٩٤٤[١٠٥]. فقد ثبت أن مساعي الإنكليز المتأخرة في إدخال تقنيات إنتاج عصرية كانت غير فعالة. وظلت الزراعة العربية زراعة تقليدية لعدم توفر شبكة من الطرق اللازمة التي تربط بين أطراف البلاد، وأثّر ذلك على الأخص في إنتاج الحقول الصغيرة والنائية. أما في الصناعة فلم يكن هناك من المشاريع الفلسطينية سوى عدد صغير من المشاريع الكبيرة التي تعمل بالكهرباء أو النفط (مثلاً، كانت الصناعة الفلسطينية في عام ١٩٤٢ تستخدم ما مجموعه ٣,٨١٢ من قوة الأحصنة فيما تستخدم الصناعة اليهودية ٥٧,٤١٠ منها)، أو التي تستخدم أكثر من مئة عامل. كان معظم المشاريع عبارة عن ورشات عمل صغيرة تعمل بالقوة البشرية أو الحيوانية وتستخدم مقداراً صغيراً من رأس المال وعدداً قليلاً من العمال وتسير وفق نهج

(١٠٣) كما ورد في: Esco Foundation for Palestine, Ibid., vol. 2, p. 1053.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥٤ ـ ١٠٥٥.

(١٠٥) التقرير التمهيدي الأول للجنة الاستخدام، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ وقد استشهد به خلف في: Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948,* pp. 36-37.

تقليدي. كان الفاصل الثقافي والتقاني الذي يقسم بين الفلسطينيين والمستوطنين الأوروبيين اليهود على أشده. وقد بلغ الناتج القومي الصافي للاقتصاد اليهودي في فلسطين في سنوات الحرب ضعفي ما كان عليه قبلها، إذ ارتفع من ١٦,٧ مليون جنيه فلسطيني إلى ٢٩,٩ مليون جنيه بأسعار عام ١٩٣٦[١٠٦]. أما الأرقام الخاصة بالاقتصاد العربي الفلسطيني فهي غير متوفرة.

كان من شأن النمو في الصناعة الفلسطينية والتنوع الذي حصل فيها وتطور البرجوازية المنتجة أن ظهرت طبقة تجارية ومهنية. كان هناك من أعضاء غرفة تجارة القدس ١١٨ مشروعاً صناعياً في عام ١٩٤٧ فيما كان عددها ٨٥ مشروعاً في عام ١٩٣٨، بالإضافة إلى ٢٦٠ عضواً من وكلاء العمولة لتجار الحبوب والأقمشة وغيرها، فضلاً عن ١٥٠ عضواً من أصحاب الأعمال التي تتعاطى بتجارة المفرد والخدمات. وأما غرفة تجارة يافا فكان فيها ٦٧٠ عضواً من أصحاب الأعمال منها ٦٤ مشروعاً صناعياً صغيراً و٤١ مشروعاً صغيراً للمقاولات والطباعة ونحو ٥٠٠ من تجار المفرد والخدمات، ويدخل في ذلك المصارف والفنادق وشركات الباصات والتكسيات. وقد كان في يافا أيضاً مصنع لصهر وصب النحاس يدعى «مصهر نحاس فلسطين» وشركة تدعى «شركة فلسطين للبناء والإنشاءات»[١٠٧]. هذا وقد ازداد كذلك عدد الأطباء والمحامين والمعلمين زيادة كبيرة.

إن التوسع الاقتصادي الكبير الذي حدث في فترة الحرب أدى إلى زيادة الطلب على اليد العاملة في فلسطين، وكان النقص فيها قد بدأ منذ عام ١٩٤٢. وقد جلب الإنكليز عمالاً عرباً من مصر وشرق الأردن وسوريا ولبنان، ولكن ذلك لم يخفف من الطلب المتزايد. تقول تاغو (Rachel Taqqu) إنه «في الأربعينيات من القرن العشرين، وحين بلغت تعبئة العمالة أقصاها زمن الحرب كان مجموع القوى العاملة العربية التي تتقاضى أجراً قد ارتفع بحيث شمل نحو ثلث الذكور من السكان العرب [الفلسطينيين] الذين هم في سن العمل»[١٠٨]. ويعني هذا وفقاً لذلك نحو مئة ألف عامل خارج الزراعة. أما في الصناعة، وخارج نطاق الزراعة، فقد ازداد عدد العاملين بأجر في فلسطين من ١٦٩,٠٠٠ عامل في عام ١٩٣٩ إلى

---

(١٠٦) Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» p. 30.

(١٠٧) هذه البيانات واردة في: Khalaf, Ibid., pp. 52-53.

(١٠٨) R. Taqqu, «Peasants into Workmen: Internal Labor Migration and the Arab Village Community under the Mandate,» in: Migdal [et al.], *Palestinian Society and Politics*, p. 261.

٢٨٥,٠٠٠ عامل (منهم ٢٣ ألفاً في القوات المسلحة) في عام ١٩٤٤[١٠٩].

الجدول رقم (٣ ـ ٥)
العدد المقدر للعاملين في فروع الإنتاج ومعدل المُخْرَجَ
للفرد الواحد في المجتمع العربي، ١٩٤٤

فرع الإنتاج	عدد العاملين (بالآلاف)	مجموع الدخل (بملايين الجنيهات)	معدل الدخل للفرد الواحد (بالجنيه)
الزراعة والمواشي	١٥٢	٢٠,٤	١٣٤
الصناعة والمصنوعات اليدوية	١٣	٣,٣	٢٥٤
الإسكان	—	٢,٩	—
البناء والإنشاءات	٢٠	٢,٩	١٤٥
دائرة الحرب، الاستخدام المدني	٢٦	٢,٧	١٠٤
القوات الفلسطينية	٢	٠,٢	١٢١
النقل والاتصالات	١٥	٣,٥	٢٣٣
التجارة والمال (فنادق، الخ)	٢٩	٦,٩	٢٣٨
الحكومة والسلطات المحلية	٣٢	٤,٨	١٥٠
غير ذلك	١١	٢,٠	١٨٢
المجموع	٣٠٠	٤٩,٦	١٦٥

المصـــدر: P. J. Loftus, *National Income of Palestine, 1944* (Jerusalem: Government Printer, 1946), and R. Taqqu, «Peasants into Workmen: Internal Labor Migration and the Arab Village Community under the Mandate,» in: Joel S. Migdal [et al.], *Palestinian Society and Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), p. 267.

إن الطلب على اليد العاملة أدى إلى ارتفاع الأجور، فقد ازداد معدل أجر العامل الصناعي بنسبة مئتين بالمئة بالنسبة إلى الفلسطينيين، وبنسبة ٢٥٨ بالمئة بالنسبة إلى اليهود، وازداد معدل أجر العامل غير الماهر في قطاع الانشاءات بنسبة ٤٠٥ بالمئة و٣٢٩ بالمئة على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع أجر العامل الفلسطيني غير الماهر فإنه ظل بالمقارنة مع العامل اليهودي محروماً من كثير من نعم الحياة. وارتفعت كذلك الأجور الزراعية في الأرياف، علماً أن أسعار المنتجات الزراعية تضاعفت سبع مرات في عام ١٩٤٣. ووفقاً لأحد التقديرات نجد أن الرقم القياسي لأسعار

(١٠٩) التقرير التمهيدي الأول للجنة الاستخدام، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤. انظر: Khalaf, Ibid., p. 36.

تلك المنتجات المحدد برقم ١٠٠ في ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ قد ارتفع إلى رقم ٥٦٠ في ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤[١١٠]. إن هذا التطور الهائل في اقتصاد الريف أدى إلى مضاعفة الدخل الزراعي أربعة أضعاف من عام ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥، ووفر لبعض الشرائح من الفلاحين الفلسطينيين «شيئاً كثيراً من الرخاء»، وهو أكثر مما كان في أي وقت مضى[١١١]. في الجدول رقم (٣ ـ ٥) تقديرات لعدد العمال الفلسطينيين في كل فروع الإنتاج. إن التغاير الاجتماعي ـ الاقتصادي والاستقطاب بين السكان أديا إلى تضخيم صفوف الفلاحين المتوسطي الحال والفلاحين المعدمين معاً، كما أديا إلى تضخيم الطبقة الوسطى الحضرية وفقراء المدن. كان ثلث الفلاحين العرب في فلسطين تقريباً لا يملكون أرضاً عند نهاية الحرب، كما أن البؤس في المدن تزايد كثيراً. ففي نهاية عام ١٩٤٤ كان ٧٠ بالمئة من السكان العرب في مدينة يافا يعيشون في أحياء الفقر المدقع، أما نسبتهم في حيفا فكانت ٤١ بالمئة[١١٢].

وحين أخذت القوى العاملة تتشكل سريعاً في فلسطين في الأربعينيات من القرن العشرين بدأت منظمات الطبقة العاملة تنتشر في كافة مدن البلاد[١١٣]. إن «الجمعية الفلسطينية للعمال العرب» التي تأسست في عام ١٩٢٥ كبر حجمها سريعاً خلال سنوات الحرب، إذ ازداد عدد أعضائها من ألفي عضو في عام ١٩٣٩ إلى أكثر من تسعة آلاف في عام ١٩٤٣ ثم إلى خمسة عشر ألفاً في عام ١٩٤٥. وكانت النقابات العمالية ناشطة بوجه خاص في المدن الصناعية الساحلية مثل حيفا ويافا وكذلك في القدس. وفي عام ١٩٤٢ تأسس «اتحاد نقابات العمال العرب» بعد الانشقاق الذي حصل في «الجمعية الفلسطينية للعمال العرب»، إذ كان توجه الجمعية السياسي نحو الاشتراكية الديمقراطية فيما كان الاتحاد تحت تأثير الشيوعيين. ركز الاتحاد في عمله على تنظيم العمال المهرة والجمعيات العمالية المنضمة إليه الموجودة في المؤسسات الكبيرة مثل شركة نفط العراق التي تملكها بريطانيا، وشركة شل، والمصافي المتحدة، وميناء حيفا والمستودع الملكي في خليج حيفا ودائرة الأشغال العامة في حيفا. وربما وصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٤٥ ألف عضو.

---

(١١٠) Nathan, Gass and Creamer, *Palestine: Problem and Promise; an Economic Study,* p. 213.

(١١١) يستشهد أوين بمصادر متعددة. انظر: Owen, «Economic Development in Mandatory Palestine: 1918-1948,» p. 30.

(١١٢) *A Survey of Palestine*, vol. 2, pp. 694 and 696.

(١١٣) البيانات في هذا القسم مأخوذة من: Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948*, pp. 38-44.

وفيما كانت الجمعية والاتحاد كلاهما منظمة نقابية في الأصل ولكن كلاهما تسيّس إبان الحرب. فإن بعض فروع المنظمتين وعدداً من أعضائهما كان على صلة بحزب يساري صغير في فلسطين يدعى «الرابطة العربية للتحرر الوطني»، وقد تأسس في عام ١٩٤٤ ويرأسه أحد الشيوعيين وهو إميل توما، كما كانت تلك الفروع وأولئك الأعضاء يخضعون لنفوذ هذا الحزب. كذلك كان هؤلاء على صلة وثيقة بمنظمة راديكالية وقومية تدعى «رابطة المثقفين العرب» وكان يتزعمها موسى الدجاني ومخلص عمرو، وينتمي إليها نحو ألفي عضو.

في نهاية عهد الانتداب كانت العمالة الفلسطينية العاملة بأجر «قد أحرزت مكاسب مهمة كما يشهد بذلك نموها ونشاطها واستقلالها. وما من شك في أنها نجحت بتكوين وعي طبقي قوي وثقافة خاصة بالطبقة العاملة»[١١٤]. إن الحركة العمالية حققت تلك الإنجازات في وقت لم تكن قد سُنّت فيه بعد قوانين عمالية تقدمية. كان الإنكليز في أوائل أيام الحرب قد شجعوا على إنشاء النقابات كجزء من سياساتهم الرامية إلى التعبئة العمالية، ولكن ما إن انتهت الحرب حتى أصبحت السلطات معادية للحركة العمالية التي تسيّست بشكل متزايد. غير أن هذه الحركة لم تكن لا هي ولا المنظمات السياسية من القوة بما يكفي لتمكينها، مع الزعامة التقليدية والأحزاب، من النجاح في كفاحها السياسي الوطني ضد عملية الطرد والتشريد للسكان في مرحلة ما بعد الحرب.

ثالثاً: الكفاح الفلسطيني ضد الطرد

كان الزعماء الفلسطينيون وغيرهم من الزعماء العرب يقومون خلال السنوات الأخيرة من الحكم العثماني ببذل جهودهم مع السلطات العثمانية لكي تتخذ موقفاً ضد المشروع الصهيوني. ويدل انتقاد المثقفين العرب للصهيونية، ومقاومة الفلاحين لعمليات الطرد من الأراضي التي اشترتها الوكالات اليهودية الصهيونية، على القلق تجاه الخطر الصهيوني، الأمر الذي حدد طبيعة المقاومة القادمة. وقد تحول ذلك القلق إلى فزع وغضب وعداء حين قررت عصبة الأمم إدخال وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين. وانتشر التذمر انتشاراً عميقاً وواسعاً في المجتمع الفلسطيني عندما بدأ تطبيق نصوص الانتداب المؤيدة للأغراض الصهيونية، ولا سيما ما يتعلق بالهجرة اليهودية وشراء الأراضي. وخلاصة القول إن أعمال الفلسطينيين ضد الصهيونية وضد الانتداب البريطاني أصبحت أعمالاً مسيّسة إلى حد كبير. وسرعان

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

ما أخذت الحوادث الصغيرة تتحول إلى مواجهات سياسية كبيرة بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود. كما أن التغيرات الرأسمالية التي طرأت على الاقتصاد تركت آثاراً سلبية في الفلاحين وفي فقراء المدن، فأدى ذلك إلى إثارة اضطرابات سياسية. وكانت الصدامات وأعمال العنف في الثلاثينيات من القرن العشرين تستهدف السلطات البريطانية التابعة لحكومة الانتداب في فلسطين.

إن عملية تمكين اليهود من السلطة وما قابله من عملية معاكسة ترمي إلى تهميش الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم، كانت كلتاهما مسيّسة جداً وبرعاية الإنكليز، وقد تطورت العمليتان خلال ثلاث مراحل جرت في العقود الثلاثة من الحكم الاستعماري البريطاني. فمن عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٩ توالت الأحداث وبلغت ذروتها في وقوع اضطرابات خطيرة وصراع سياسي وأعمال عنف، كما صدر خلال ذلك العقد عدد من التقارير التي تنتقد أعمال الحكومة البريطانية بعد إجراء التحقيق في سياساتها، وهي: تقرير لجنة شو (Shaw)، وتقرير لجنة هوب ـ سمبسون (Hope - Simpson)، و**الكتاب الأبيض** لباسفيلد (Passfield). ثم شهدت مرحلة العقد الثاني من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٩ ثورة فلسطينية عامة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٩ وأجبرت الحكومة البريطانية على إصدار تقرير لجنة بيل (Peel) في عام ١٩٣٧ ثم الكتاب الأبيض في عام ١٩٣٩. أما العقد الثالث من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٨ فقد حدث فيه تحول اقتصادي كبير جداً ووقع فيه صراع سياسي حاد، وشهد إصدار قرار التقسيم من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، ثم نشوب الحرب الداخلية اليهودية ـ الفلسطينية، وأعقبها تدمير فلسطين وقيام إسرائيل كدولة يهودية.

١ ـ عقد السنوات (١٩٢٠ ـ ١٩٢٩)

ظهرت العلامة الأولى على استياء الفلسطينيين من النظام البريطاني الجديد في العشرين من نيسان/أبريل ١٩٢٠ بمناسبة عيد النبي موسى. فقد أدت حادثة صغيرة إلى قيام الفلسطينيين بمهاجمة أحد المواكب اليهودية. ومع أن ذلك الحادث قد جرى التحقيق فيه من قِبَل لجنة عينها الإنكليز إلا أن توصياتها لم تنشر. ثم حدثت اضطرابات في يوم الأول من أيار/مايو ١٩٢١ في مناخ مشحون سواء في فلسطين أو ما جاورها، إذ أدى الاستياء العربي من نتائج مؤتمر سان ريمو، الذي عقده الحلفاء وتمخض عن إعطاء الانتداب على الشرق العربي إلى بريطانيا وفرنسا، إلى توتر سياسي في فلسطين وسوريا ولبنان وإلى قيام ثورة في العراق.

وبدأت الهجرة الواسعة إلى فلسطين وفقاً للسياسة البريطانية القاضية بإنشاء

وطن قومي لليهود. وقد نظر الفلسطينيون إلى وصول عشرة آلاف مهاجر يهودي بين كانون الأول/ديسمبر ونيسان/أبريل ١٩٢١ على أنه نذير سوء في أفق المستقبل. وحدث الاضطراب في يافا بين منظمات صهيونية يسارية وأخرى وسطية، وسرعان ما امتد إلى الفلسطينيين الذين هاجموا نزلاً للمهاجرين كهدف رمزي يعبر عن عدائهم. قتل في تلك الأحداث ثمانية وأربعون من الفلسطينيين وسبعة وأربعون من اليهود وجرح ٢١٩ شخصاً. وامتدت الاضطرابات التي قام بها الفلسطينيون من يافا إلى المناطق الريفية، وقد اشتد أوارها بفعل إشاعات جامحة كانت تردد أخباراً عن قيام اليهود بقتل العرب. وقد قتل الجنود الإنكليز عدداً من الفلسطينيين سعياً منهم للدفاع عن مستوطنات يهودية.

عين البريطانيون لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة السير توماس هايكرافت (Haycraft) رئيس القضاة في فلسطين، فوجدت اللجنة أن الاضطرابات حدثت عفوياً، وأن عرب فلسطين شعروا «بالاستياء من اليهود والعداء نحوهم لأسباب سياسية واقتصادية، ولا سيما قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين»[١١٥]. وتأكيداً لهذه النقطة استشهدت اللجنة بشهادة ديفيد إيدير (D. Eder) رئيس اللجنة الصهيونية بالوكالة الذي قال «لا يمكن أن يكون هناك إلا وطن قومي واحد في فلسطين، وهو وطن يهودي، ولا مكان للمساواة في شراكة بين اليهود والعرب وإنما غلبة لليهود عندما تتزايد أعدادهم زيادة كافية»[١١٦]. كانت النتيجة الفورية لتقرير اللجنة قيام المندوب السامي البريطاني في فلسطين بإيقاف الهجرة اليهودية. وما إن مضى شهران على هذا القرار حتى ألغته السلطات البريطانية واستأنفت الهجرة اليهودية تدفقها على فلسطين.

استخدم الفلاحون وفقراء المدن العنف ضد المستوطنين اليهود (لكن ليس بعد ضد السلطات البريطانية). أما الآخرون في المدن والقرى فقد بادروا إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات إسلامية ـ مسيحية، وفي نوادٍ أدبية، كما أسسوا المجلس الإسلامي الأعلى وغير ذلك من المنظمات في مسعى وطني منهم لمقاومة المخططات الصهيونية. وبادرت النخبة إلى إطلاق حركة تنادي بتوحيد الجهود السياسية للتأثير في السياسة البريطانية. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٢٠ عقد في حيفا مؤتمر عربي عن فلسطين قالوا إنه يمثل «جميع الطبقات والملل والنحل للشعب

---

(١١٥) R. N. Verdery, «Arab «Disturbances» and the Commissions of Inquiry,» in: Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*, p. 281.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

العربي في فلسطين»[١١٧]، وانتخب ذلك المؤتمر قيادة من أربعة وعشرين عضواً سميت اللجنة التنفيذية العربية لفلسطين. وقد ضمت اللجنة كبار زعماء العائلتين المتنافستين المعروفتين في القدس من ذوي المركز الوطني الرفيع وهما آل الحسيني وآل النشاشيبي. وقد تضمن البرنامج السياسي للمؤتمر إدانةً لوعد بلفور ولفكرة الوطن القومي اليهودي ولدعم الانتداب له، ورفضاً لمبدأ الهجرة اليهودية الكثيفة إلى فلسطين، كما تضمن البرنامج إنشاء حكومة وطنية في فلسطين[١١٨].

هذه النقطة الأخيرة المتعلقة بإنشاء حكومة وطنية لها مغزاها الخاص، ذلك أن فلسطين، شأنها شأن سوريا والعراق، كانت قد خصصتها عصبة الأمم لانتدابٍ من درجة (أ) الذي يتطلب من الدولة المنتدبة أن تؤسس حكومة وطنية لها مجلس تشريعي وهيئة إدارية. ولكن فلسطين كانت تعامل وكأنها خاضعة لانتدابٍ من درجة (ب) حيث تعطى تلك الصلاحيات للدولة المنتدبة. غير أن الضغط الدبلوماسي الذي مارسه الوفد العربي الفلسطيني في لندن وفي جنيف، مقر عصبة الأمم، أدى إلى أن يقوم وزير المستعمرات، ونستون تشرشل، بتوضيح وعد بلفور. فصدر في عام ١٩٢٢ ما يسمى **كتاب تشرشل الأبيض**، وفيه أعيد التأكيد على السياسة البريطانية المؤيدة للسياسة الصهيونية، واقترح أن لا تتم الهجرة اليهودية إلا وفقاً «للقدرة الاستيعابية» الاقتصادية للبلاد، وأن يؤسس مجلس تشريعي. بادر المؤتمر العربي الفلسطيني مرة أخرى إلى طرح اقتراح مقابل يقضي بإنشاء مجلس تشريعي نيابي منتخب كالذي في سوريا ولبنان الخاضعتين لانتداب من درجة (أ)، ولكن البريطانيين رفضوا هذا الاقتراح.

وعاد البريطانيون مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ إلى تقديم عرض بإنشاء وكالة عربية موازية للوكالة اليهودية المؤسسة أصلاً بموجب نصوص صك الانتداب. وعادت الزعامة الفلسطينية مرة أخرى إلى رفض العرض لأنها اعتقدت أن موازاة بين الوكالتين أمر غير منصف بالنظر للظروف السكانية والتاريخية. يضاف إلى هذا أن الوكالة اليهودية هي هيئة تنتخبها الجالية اليهودية بأسرها، أما الوكالة العربية المقترحة فستعين من السلطات البريطانية. بالتالي وقف الإنكليز بوجه الطلب الذي

---

(١١٧) D. Waines, «The Failure of the Nationalist Resistance,» in: Ibid., p. 220, and Matiel E.T. Mogannam, *The Arab Woman and the Palestine Problem*, foreword by Anthony Crossley (London: H. Joseph, 1937), p. 125.

(١١٨) انظر نص القرار في: Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies*, vol. 1, p. 475.

تقدمت به الزعامة الفلسطينية لإقامة برلمان منتخب من أجل الحكم الذاتي، وهكذا ظلت اللجنة التنفيذية العربية مجرد هيئة ناطقة باسم السكان العرب، ولا سيما أنها لم تكن معترفاً بها رسمياً من حكومة الانتداب على خلاف الأمر مع الوكالة اليهودية(١١٩)، لذا لم يكن لتلك اللجنة صفة استشارية رسمية. أما المؤتمر العربي الفلسطيني الذي كان يجتمع بانتظام فقد ظل الممثل الرئيسي للفلسطينيين على الرغم من الانقسامات العميقة في آراء أعضائه، إلى أن حلت محله اللجنة العربية العليا في عام ١٩٣٦. كانت المطالب التي قدمها المؤتمر الخامس (١٩٢٣) والسادس (١٩٢٤) إلى السلطات البريطانية ذات طابع اقتصادي ومالي. أما المؤتمر الرابع (١٩٢٢) فكان قد نظر في نذير السوء المتمثل بمسألة الأرض وطالب بحماية صغار الفلاحين من عمليات مصادرة أراضيهم التي أدت إلى تدهور أحوالهم الاقتصادية، ومن المعروف أن مسألة الأرض كانت هي القضية الأساسية التي فجرت الاضطراب السياسي العنيف في عام ١٩٢٩.

كان من شأن تأسيس اللجنة التنفيذية العربية أنها وحدّت بين الفصائل السياسية المتناحرة المنتمية لأسرتي الحسيني والنشاشيبي فكانت منظمة تتكلم باسم جميع الفلسطينيين. ولكن ذلك لم يستمر طويلاً، إذ عادت المنافسة بين الأسرتين بشكل أشد، فقوضت وحدة الكفاح ضد المستوطنين الصهاينة وضد الإنكليز. ويعود اشتداد هذه المنافسة إلى نجاح الحاج أمين الحسيني في حملته ضد ترشيح أحد أبناء النشاشيبي لتعيينه مفتياً من قبل هربرت صاموئيل في عام ١٩٢١، ونجاحه كذلك في أن ينتخب رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى الذي يسيطر على الأوقاف الإسلامية ومواردها المالية، ويشرف على المحاكم الشرعية وموظفيها، ويدير المساجد والمدارس ودور الأيتام وغيرها، فيكون هذا الرئيس قادراً على تعيين الموظفين أو عزلهم. وقد اعترفت حكومة الانتداب بزعامة الحاج أمين الحسيني الدينية وأضفت صفة الشرعية عليه، كما أنها بادرت بواسطته إلى طرح مبادرات دينية جريئة تهدف إلى الإحياء الإسلامي وذلك في العشرينيات من القرن العشرين. وكان الحاج أمين نفسه قد قام بتوسيع مراكز الرعاية الصحية وببناء دار للأيتام وتعمير المدارس وتنظيم برنامج للتشجير في أراضي الوقف. أما الأكثر دلالة من الناحية الرمزية فهو تنفيذه لمشروع

(١١٩) A. M. Lesch, «The Palestine Arab Nationalist Movement under the Mandate,» in: William B. Quandt, Fuad Jabber and Ann Mosely Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism*, A Rand Corporation Research Study (Berkeley, CA: University of California Press, [1973]), pp. 20-21.

إعادة الترميم للمسجد الأقصى وقبة الصخرة في الحرم الشريف في القدس، وذلك من خلال حملة إسلامية عالمية لجمع التبرعات لهذا الغرض.

وللوقوف بوجه نفوذ الحاج أمين والحد من تصاعد سلطته في اللجنة التنفيذية العربية، قام راغب النشاشيبي بتشكيل جمعيات إسلامية وبتأسيس حزب في عام ١٩٢٣ باسم الحزب الوطني، كما أخذ يشجع في عام ١٩٢٤ على تأسيس أحزاب فلاحية. تلقف الصهاينة هذا الأمر فأيدوا تأسيس مثل هذه الأحزاب في مسعى منهم لشق صفوف الفلسطينيين والتفريق بينهم على أسس طبقية اجتماعية. كان الحزب الوطني يجاهر بالقول بأن اللجنة التنفيذية العربية قد أخفقت في تغيير السياسة البريطانية عن طريق المعارضة وأن الأجدى هو التعاون مع السلطات البريطانية. أذكت هذه التطورات من حدة المنافسة المريرة بين الفئتين الوطنيتين كما حالت دون الفلسطينيين وتحقيق أغراضهم السياسية الأساسية.

كانت الجماعات الفلاحية في طليعة الكفاح العنيف ضد اليهود الصهاينة في العشرينيات من القرن العشرين، كما كانت كذلك ضد السلطات البريطانية في الثلاثينيات من القرن المذكور. كان قادة الفلاحين يطالبون بأكثر مما يطالب به الساسة النخبويون لاتخاذ إجراءات فورية لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية إزاء ما يعانيه الفلاحون من أوضاع مزرية. ومن اللافت حقاً أن برامج الجماعات الريفية كانت تركز على الأمور الاقتصادية، فتدعو مثلاً إلى أن تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب وتمديد فترة سداد الديون وتوفير قروض طويلة الأجل وبناء الطرق والمدارس وتشجيع التعاون الزراعي.

إن عمليات شراء الأراضي واستمرار الهجرة اليهودية ومواصلة اليهود أعمالهم في إنشاء بنية تحتية لهم وبرعاية من البريطانيين، كل ذلك أثار الفزع لدى أهالي البلاد، ولكن لم تفلح أساليب الفلسطينيين السياسية في تغيير السياسة البريطانية. في تلك الأثناء وخلال العشرينيات من القرن العشرين حدث تدهور مفاجئ في الاقتصاد، فسبب ذلك انخفاضاً حاداً في مستوى معيشة الفلسطينيين كافة ولا سيما الفلاحين منهم. وقد انعكس القلق الناجم عن ذلك في توحيد الفئات الوطنية خلال انعقاد المؤتمر العربي في عام ١٩٢٨، بحيث شددت قراراته على الأزمة الاقتصادية الخانقة ودعت إلى الإصلاح الضريبي وإلى الرعاية الاجتماعية للعمال وإلى إنفاق المزيد من الأموال العامة لأغراض التعليم. كما أن المؤتمر كرر التزامه بمطالبه السياسية قائلاً: «إن شعب فلسطين لا يمكنه احتمال النظام الاستعماري المطلق للحكومة، وهو يطالب بتأسيس هيئة تمثيلية لوضع دستور للبلاد وضمان تشكيل

حكومة برلمانية وديمقراطية»[١٢٠].

كانت أعمال العنف في عام ١٩٢١ قد خفت حدتها كثيراً، ولكن الأوضاع بعد ذلك عادت إلى التوتر الشديد بفعل مجموعة من العوامل، ومنها استمرار الهجرة اليهودية وشراء الأراضي، وتعنت البريطانيين السياسي وتمتعهم بالامتيازات الاقتصادية، وتدهور أحوال الناس المعيشية وانتشار البطالة وتفاقم الفقر في صفوف الفلاحين. وكما كان الحال في الغالب أدت حادثة دينية بسيطة في عام ١٩٢٩ عند حائط المبكى إلى إشعال فتيل أزمة بشأن الحقوق في هذا الحائط، فاندلعت أعمال العنف بين الطرفين[١٢١]. انتشرت الإشاعات الجامحة، فقامت المظاهرات العنيفة في القدس وامتدت منها إلى مدن أخرى مثل حيفا ويافا وصفد والخليل، وكانت الحصيلة سقوط عدد كبير من القتلى منهم ١٣٣ من اليهود و١١٦ من الفلسطينيين قبل أن تسيطر السلطات البريطانية على الوضع.

كان موقف الحكومة البريطانية متوقعاً، فقد بادرت إلى تأليف لجنة هي لجنة شو، لدراسة أسباب الاضطرابات، ثم أرسلت لجنة أخرى هي لجنة هوب ـ سمبسون للقيام بدراسة شاملة للأحوال الاجتماعية ـ الاقتصادية، ثم أردفت كل ذلك بإصدار بيان سياسي بشكل **كتاب أبيض** يعرف باسم باسفيلد. وجدت لجنة شو أن الاضطرابات كانت عفوية، وقد جرت في خضم توتر ديني وسياسي، ولم تكن موجهة ضد السلطة البريطانية. ووجدت اللجنة أن من العوامل التي أسهمت في نشوب الاضطرابات التخوف الفلسطيني من الهجرة اليهودية والتي رأتها هجرة مفرطة في ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، وبيع الأراضي بشكل عشوائي لمنظمات يهودية، الأمر الذي أدى إلى خلق «طبقة لا تملك أرضاً وتشعر بالاستياء»[١٢٢]. وخلاصة القول إن لجنة شو توصلت إلى نتيجة مفادها أن السبب الرئيسي للاضطرابات هو شعور الشعب الفلسطيني «بخيبة مطامحهم السياسية والوطنية والخوف على مستقبلهم الاقتصادي».

---

(١٢٠) League of Nations, Permanent Mandates Commission, *Minutes of the 14th Session,* Series of League of Nations Publications; VI, Mandates, 36 vols. (Geneva: The League, 1928), annex no. (9), p. 246, and Waines, «The Failure of the Nationalist Resistance,» p. 226.

(١٢١) انظر التفاصيل في: Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*, rev. ed. (New York: Columbia University Press, [1992]), chap. 3, pp. 33-49.

(١٢٢) كما ورد في: Verdery, «Arab «Disturbances» and the Commissions of Inquiry,» p. 290.

أما تقرير السير جون هوب ـ سمبسون، فقد حلل مشكلة الأرض والظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين في فلسطين. وقد وجد أن مساحة الأرض القابلة للزراعة هي أقل بكثير مما كان يفترض، وقال إن التزايد في عدد السكان العرب خلال العقد والإكثار من بيع الأراضي لليهود جعل عدداً من الفلسطينيين بلا أرض. وضرب مثلاً على ذلك بأنه في المسح الذي جرى لـ ١٠٤ من القرى النموذجية كان ٢٩,٤ بالمئة من أسرها بلا أرض[١٢٣]. إن متوسط ما تملكه الأسرة الواحدة من الأرض في تلك القرى يبلغ ٧٥ دونماً، وهذا أقل بكثير من «قطعة الأرض اللازمة للعيش»، الضرورية برأي سمبسون، والتي قدرها بـ ١٣٠ دونماً، لكي تدر دخلاً كافياً من زراعة الحبوب. وقد سمعت اللجنة في كل قرية زارتها شكاوى متكررة من ضآلة مساحة الأرض المملوكة. وعلى الرغم من المراسيم المتعددة التي أصدرتها حكومة الانتداب لحماية الفلاحين، فإن الأكثر تعرضاً للهلاك في المناطق الريفية كانوا من المزارعين المستأجرين وهم يمثلون ٢٠ بالمئة من مجموع المزارعين، وهذا بالطبع إلى جانب الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً[١٢٤]. فضلاً عن ذلك فإن المحصول كان منخفضاً بعد قرون من استخدام الأرض ومن سوء استخدامها. وهكذا فإن معظم الفلسطينيين يعيشون في حقول لا تدر الحد الأدنى من الكفاف الذي يسد الرمق[١٢٥]. يصف سمبسون الوضع بقوله: «تفيد الأدلة التي جمعت من مصادر شتى أن الفلاح العربي في وضع ميؤوس منه، فهو لا يملك رأسمالاً لحقله، بل إنه على العكس مدين بمبالغ كبيرة، كما أن الايجار الذي يدفعه آخذ بالارتفاع، وعليه كذلك أن يدفع ضرائب عالية، أما معدل الفائدة على ما يقترضه من مبالغ فهو مرتفع بشكل لا يصدق»[١٢٦].

هذا وقد انخفضت أسعار الحاصلات الزراعية اعتباراً من أواسط عام ١٩٢٩

---

(١٢٣) Great Britain, Colonial Office, *Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development*, p. 26,
وهناك، وفقاً للتعداد السكاني سنة ١٩٣١، ٢٢ بالمئة من مجموع العوائل المعتمدة على الزراعة لا تملك أرضاً. انظر: Doreen Warriner, *Land and Poverty in the Middle East*, Middle East Economic and Social Studies (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1948]), p. 63.

(١٢٤) Stein, «Legal Protection and Circumvention of Rights for Cultivators in Mandatory Palestine,» pp. 233-249.

(١٢٥) Warriner, Ibid., p. 57.

(١٢٦) Great Britain, Colonial Office, *Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development*, p. 64.

إلى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين انخفاضاً حاداً: انخفض سعر الحنطة من ١١ جنيهاً فلسطينياً إلى ستة جنيهات للطن الواحد، وسعر الشعير من خمسة جنيهات إلى ثلاثة للطن، وسعر الذرة من ثمانية جنيهات إلى أربعة للطن. «بلغ الدخل الصافي للأسرة الواحدة حد العدم... وليس من المبالغة القول إن طبقة الفلاحين قد أفلست تماماً»[١٢٧]. وانتشر الدين انتشاراً واسعاً وصار مهلكاً، ويعاقب عليه بالسجن [عند عدم التسديد]. قال سمبسون في عام ١٩٣٠ أن متوسط الدين بذمة الفلاح الواحد يبلغ ٢٧ جنيهاً فلسطينياً تترتب عليه فائدة بنسبة ٣٠ بالمئة فيما كان متوسط الدخل يتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠ جنيهاً سنوياً[١٢٨]. وجد سمبسون كذلك «بطالة عامة متفشية» بين العمال والصناع، مع انخفاض حاد في معدل الأجر، فمثلاً انخفضت أجور الصناع المهرة والنجارين والحجّارين (أي الذين يقطعون الأحجار) بنسبة ٥٠ بالمئة. والخلاصة أن كلاً من الفلاح في الريف والعامل في المدينة وجد نفسه في حالة يائسة.

اختتم سمبسون تقريره بعدد من المقترحات، فقد أوصى، لغرض العلاج الفوري، بإلغاء سجن المدين، والاعفاء من دفع الضريبة بالنسبة إلى الفلاح الذي يكون دخله أقل من ثلاثين جنيهاً فلسطينياً سنوياً، وتقديم التسهيلات المالية للفلاحين وتعليمهم. أما على المدى البعيد، فقد أوصى بوضع برامج واسعة للتنمية الزراعية. ورأى سمبسون كما فعل شو من قبله وبكل قوة أنه «لا يوجد في الوقت الحاضر وباستخدام الطرق الحالية في الزراعة العربية أي هامش من الأرض متاح للاستيطان الزراعي من قبل مهاجرين جدد، وذلك باستثناء الأراضي غير المطورة التي تحتجزها الوكالات اليهودية المختلفة بعهدتها احتياطاً»[١٢٩]. وقد حث سمبسون على تنظيم نقل ملكية الأرض ووضع قيود صارمة على الهجرة. ومع أنه قال إن البطالة العربية لا ترتبط مباشرة بالهجرة اليهودية إلا أنه ذكر أيضاً أن سياسة حكومة الانتداب بشأن الهجرة يجب أن تقرر على ضوء البطالة في فلسطين كلها لا في أوساط اليهود وحدهم. وأقر سمبسون «بأن من الخطأ إدخال يهودي من بولندا أو لتوانيا أو اليمن لكي يشغل شاغراً موجوداً، فيما يوجد أصلاً في فلسطين من العمال من هم قادرون على إشغال هذا الشاغر والذين هم غير قادرين على إيجاد عمل»[١٣٠].

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

لقد انعكست توصيات لجنة سمبسون ولجنة شو بشكل كبير في **الكتاب الأبيض** الذي وضعه باسفيلد، والذي أصدرته الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٠ ليمثل سياستها في مسعى منها لمعالجة اضطرابات ١٩٢٩. إن ذلك **الكتاب الأبيض** اقترح أيضاً أن الوقت قد حان لتطوير مؤسسات للحكم الذاتي في فلسطين، وإن كان المجلس التشريعي الذي اقترحه الكتاب جاء على نسق ما اقترحه **كتاب تشرشل الأبيض**(١٣١).

إن اللورد باسفيلد، وقبل أن يحمل هذا الاسم بعد منحه لقب لورد، هو نفسه، سدني ويب (Sidney Webb) الاشتراكي الفابي الشهير، وقد تعرض هو وكتابه الأبيض إلى هجوم عنيف من الصهاينة وأنصارهم في بريطانيا وفلسطين. طغى ذلك الضغط السياسي على حكومة الأقلية برئاسة رامساي ماكدونالد، فكتب هذا رسالة نعتها العرب باسم «الرسالة السوداء»، وفيها نقض فعلياً ما جاء في **كتاب باسفيلد الأبيض** وألغى ما اقترحه الكتاب من تغييرات في السياسة المتبعة. وبذلك بقيت على حالها السابق كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي كانت السلطات البريطانية قد قررت بأنها الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات في فلسطين. وواقع الأمر أن تلك العوامل قد تفاقمت كثيراً في السنوات الخمس الأولى من عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وأدت إلى ثورة فلسطينية كبرى لم تكن ضد المستوطنين اليهود وحدهم بل ضد الحكم البريطاني كذلك وبشكل مباشر.

٢ ـ عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وثورة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)

لم تحقق صفوة الزعامة الفلسطينية إلا الشيء القليل من مساعيها السياسية ـ الدبلوماسية المعتدلة المتمثلة بتقديم العرائض والشهادات وإرسال الوفود وعقد الاجتماعات العامة والمؤتمرات وإصدار القرارات، تلك المساعي التي بذلتها الزعامة المذكورة مع حكومة الانتداب(١٣٢). يقول فيليب مطر (Mattar) إن الشعب الفلسطيني كان بحلول عام ١٩٢٩ «قد أصبح محبطاً ومتشدداً في عدائه ومناهضاً

---

(١٣١) انظر: Great Britain, Colonial Office, *Palestine, Statement of Policy by His Majesty's Government in the United Kingdom* (London: His Majesty's Stationery Office, 1930), pp. 1-24.

ويعرف بكتاب باسفيلد الأبيض.

(١٣٢) انظر: P. Mattar, «Politics of Moderation and the General Islamic Congress,» in: Mattar, *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*, pp. 50-64.

للإنكليز»[١٣٣]. وجاءت الرسالة السوداء لرامساي ماكدونالد كبرهان جديد على عدم فعالية السياسات المعتدلة. وقد سادت نبرة جديدة من التشدد العدائي في مقالات الجرائد والتقارير الإخبارية والخطب العامة، وكانت نبرة تتحدى الزعامة التقليدية للوجهاء وترفض طرق العمل التي لم تكن ناجحة، وتؤذن بظهور جيل جديد من الزعماء[١٣٤]. كان هناك ما ينبئ بأن ثمة ثورة عامة هي في رحم التكوين وتنتظر الولادة.

إن الأسباب العميقة الغور للثورة هي التي كانت معروفة جيداً ولم يطرأ عليها شيء جديد، وتتلخص بنفور الفلسطينيين من سياسة بريطانيا الموالية للصهيونية وبفشل الإنكليز في السير قدماً نحو تحقيق الحكم الذاتي في فلسطين. كان المندوب السامي البريطاني في ذلك الوقت، السير آرثر ووكهوب (A. Wauchope)، قد حاول عند تولي منصبه الجديد أن يقنع رؤساءه في وزارة المستعمرات في لندن بإنشاء مجلس تشريعي فلسطيني، ولكن الساسة المؤيدين للصهيونية تمكنوا من رفض مقترحه بهذا الصدد في مجلس العموم البريطاني. إن هذا الرفض أصاب عرب فلسطين بالاحباط لأن الأقطار العربية المجاورة التي كانت خاضعة للانتداب أيضاً، وعلى الأخص منها سوريا والعراق ومن قبلهما مصر، كانت قد خطت في هذا الشأن خطوات إلى الأمام نحو تحقيق السيادة.

ومما عمل على تفاقم الوضع بالنسبة إلى الفلاحين قيام البريطانيين في عام ١٩٢٨ بفرض ضريبة على الأرض تقدر على أساس أعلى سعر حققته غلتها في سنوات الازدهار (١٩٢٤ ـ ١٩٢٧). إن هذه الضرائب المدمرة وانخفاض الدخل الزراعي انخفاضاً حاداً ربما كانت من الأسباب التي ألجأت بعض الفلاحين وأصحاب الأراضي إلى بيع أراضيهم[١٣٥]. وقد نشط الدلاّلون والمرابون والوسطاء في عمليات بيع الأراضي للمنظمات الصهيونية على الرغم من التشهير بهم، وأحياناً تهديدهم بالقتل. واضطرت حكومة الانتداب بالنظر إلى سوء الوضع الاقتصادي إلى تأجيل استيفاء الضرائب من الفلاحين الفقراء تنفيذاً لتوصية هوب ـ سمبسون. ولا شك في أن هذا الوضع الاقتصادي السيئ كان من العوامل التي دفعت الفلاحين إلى الثورة ضد السلطات البريطانية، تلك السلطات التي كانت بنظرهم هي التي خلقت الظروف المهددة لوجودهم في وطنهم.

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(١٣٥) انظر المناقشة في: Ted Swedenburg, *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1995), p. 199.

في مثل هذا الوضع الاقتصادي تزايدت الهجرة اليهودية إلى البلاد تزايداً مفاجئاً وهائلاً، وذلك في النصف الأول من عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، الأمر الذي كان مدعاة لإثارة فزع الفلسطينيين كثيراً. وعلى الرغم من كل التوصيات التي قدمتها اللجان المختلفة وما تبع ذلك من قرارات حكومية تقضي بتخفيض أعداد المهاجرين اليهود إلى البلاد وفقاً للمفهوم الغامض القائل بـ «الطاقة الاستيعابية»، فقد استمر تدفق عشرات الآلاف من اليهود على فلسطين، وكان ظهور النازية في ألمانيا يدفعهم دفعاً إلى خارج أوروبا الوسطى. لم يكن قد وصل إلى فلسطين من المهاجرين إلا ٤,٠٧٥ يهودياً في عام ١٩٣١ و٩,٥٥٣ يهودياً في عام ١٩٣٢، ثم قفز الرقم إلى ٣٠,٣٢٧ في عام ١٩٣٣ و٤٢,٣٥٩ في عام ١٩٣٤ و٦١,٨٥٤ في عام ١٩٣٥. وهكذا قفزت نسبة اليهود من مجموع سكان فلسطين من ١٦ بالمئة في عام ١٩٣١ إلى ٢٨ بالمئة في عام ١٩٣٦، كما سبق أن ذكرنا.

هذا وحدث في عام ١٩٣٤ أن توفي رئيس اللجنة التنفيذية العربية، ما أدى إلى انهيار هذه المنظمة، فأعقب ذلك ظهور تجمعات أكثر تشدداً في نضالها ومنها حزب الاستقلال. كانت المنظمات الجديدة تنادي بالوحدة العربية وتنفيذ الزعامة المعتدلة في فلسطين وتعترض على طرقها الدبلوماسية. وكان من أبرز العاملين فيها رجال مثقفون عصريون مثل عوني عبد الهادي وأكرم زعيتر وعزت دروزة وأحمد الشقيري (الذي أصبح أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤). دعا هؤلاء الزعماء إلى معارضة قوية ناشطة ضد الصهاينة وكذلك ضد الحكومة البريطانية وحكومة الانتداب، ونادوا بإلغاء الانتداب وإبداله بحكومة عربية برلمانية فلسطينية. وألهبت هذه الآراء خيال الجمهور المحبط والمهيأ للمنازلة وحظيت بتأييده. وتأسس في عام ١٩٣٦ عدد من الأحزاب السياسية في فلسطين وكانت تعكس الاهتمامات المختلفة، الاجتماعية منها والاقتصادية والعقائدية(١٣٦)، ومنها «مؤتمر الشباب» و«حزب الدفاع الوطني» (الذي هيمن عليه آل النشاشيبي) و«الحزب العربي الفلسطيني» (الذي هيمن عليه الحاج أمين الحسيني وآل الحسيني) و«حزب الإصلاح» و«حزب الكتلة الوطنية». أما الحزب الشيوعي الفلسطيني فقد كان موجوداً منذ أوائل العشرينيات من القرن العشرين إلا أن نفوذه كان محدوداً(١٣٧). دعا هذا

---

(١٣٦) انظر: Bayan Nuweihid al-Hout, «The Palestinian Political Elite during the Mandate Period,» *Journal of Palestine Studies*, no. 33 (Autumn 1979), pp. 85-111.

(١٣٧) M. Budeiri, *The Palestine Communist Party, 1919-1948* (London: Ithaca Press, 1979).

الحزب إلى فلسطين مستقلة للعرب واليهود معاً تكون حرة من الامبريالية البريطانية، ولكنه لم يستطع التغلب على الصراع بين الطرفين فيه، فانشق إلى حزبين شيوعيين عربي ويهودي في أواخر الثلاثينيات من القرن المذكور.

وجدت التجمعات السياسية الجديدة صدى لنشاطها تردد بشكل أقوى وأعتى في منظمة دينية سرية يرأسها الشيخ عز الدين القسّام. إن هذه الحركة التي كانت مترسخة في أوساط الفلاحين في الريف والفقراء في المدن والمشردين هنا وهناك من الفلاحين وغيرهم قد ألهمها اهتمام القسّام بالعدالة الاجتماعية وحماسه للعمل الثوري المباشر. ومع أن القسام نفسه كان من رجال الدين إلا أنه طالب المفتي بتقديم الأموال من أجل شراء الأسلحة لا من أجل بناء المساجد وتعميرها. إنه كالآخرين من الوطنيين قد أدركته القناعة بأن الأساليب الدبلوماسية والسياسية لزعامة النخبة لم تكن فقط غير فعالة في الحصول على حقوق الفلسطينيين، بل هي وضعت كذلك البلاد على شفا الكارثة.

خامر الوطنيين الاعتقاد بأن التدفق الهائل للمهاجرين اليهود سيؤدي إلى أغلبية يهودية في فلسطين. وحمل القسام وأتباعه السلاح في الأرياف فيما كان العنف يشتد في المدن بين الطرفين العرب واليهود. ولكن، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ نصبت القوات البريطانية له ولجماعته من أفراد حرب العصابات كميناً فقتل. إن استشهاده وتضحيته بنفسه والتزامه بالقضية الوطنية قدمت للشعب الفلسطيني نموذجاً شعبياً مشرفاً للكفاح أنصع من النموذج الذي تمثله زعامة النخبة. وقد شكل عدد كبير من الشباب في أرجاء فلسطين كتائب لحرب العصابات سموها «إخوان القسام» وباشروا بكفاح مسلح ضد المستوطنين اليهود وضد السلطات البريطانية معاً.

قتل «إخوان القسام» اثنين من اليهود في كمين نصبوه في أحد الباصات في ١٥ أبريل/نيسان ١٩٣٦، فقتلت إحدى المليشيات اليهودية، وهي الهاغانا، اثنين من الفلسطينيين بالمقابل انتقاماً. وأدى المزيد من أعمال القتل المتبادل في يافا إلى قيام البريطانيين بإعلان حالة الطوارئ. وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٣٦ أعلن زعماء حزب الاستقلال وغيرهم من الوطنيين إضراباً عاماً شمل البلاد بأسرها وشارك فيه رجال الأعمال من الطبقة الوسطى والمهنيون المعروفون(١٣٨). وأيدت الإضراب منظمات المجتمع المدني الوليد في فلسطين مثل النقابات وغرف التجارة ومنظمة «مؤتمر

---

(١٣٨) B. Kalkas, «The Revolt of 1936: A Chronicle of Events,» in: Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*, pp. 241-242.

الطلاب العرب لكل فلسطين» وغيرها، فضلاً عن الزعماء التقليديين من البدو وشيوخ العشائر. وبادرت زعامة النخبة في سعي منها لقيادة الاضراب إلى الإسراع في تنظيم صفوفها من جديد فشكلت «اللجنة العربية العليا» وضمت ممثلين عن الأحزاب الجديدة وكانت برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني، وهو وإن كان معيناً من السلطات البريطانية ومسؤولاً أمامها ولكنه لم يسعه إلا الانضمام إلى صفوف المتشددين في الكفاح. كانت هذه اللجنة تمثل كافة الفئات السياسية والقطاعات الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وقد أعلنت عن أهدافها التي تتلخص بالإيقاف التام للهجرة اليهودية وتحريم نقل ملكية الأراضي إلى اليهود وتشكيل حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام مجلس منتخب.

استمر الاضراب ستة أشهر، وقبل أن ينتهي تحول العصيان المدني إلى تمرد مسلح. أما في الريف فكانت الثورة قد نظمت بشكل عفوي إلى حد كبير. وكان الناس يديرون أمورها بأنفسهم، كما أنها كانت تستند إلى تقاليد الفلاحين وأعرافهم[١٣٩]. كان هناك تنوع كبير في أمر التجنيد للثورة وتنظيمها وتولي قيادتها وهيكل هذه القيادة. وقد تراوح التجنيد بين الاشتراك الطوعي، واختيار المشاركين من قبل العشيرة أو الأسرة، والاختيار من قبل رؤساء القرية، والتجنيد إجبارياً. وعلى الرغم من القسر في التجنيد أو في الإسهام المادي لم تؤثر مثل هذه الأساليب في القرويين سلباً[١٤٠]. إن معظم العائلات الفلاحية قد أسهمت بالرجال والمال والطعام والمأوى وغير ذلك بطيبة خاطر وبحماسة. «كان الثائر يعتبر من مسؤولية العائلة كلها، فهي التي تجمع الأموال لشراء بندقيته وهي التي تقرر مَن مِن شبابها يذهب للقتال ومن منهم يبقى في البيت»[١٤١].

نظم الثوار أنفسهم على شكل فصائل لحرب العصابات، يتألف كل فصيل من بضعة رجال ويكون لهم قائد إما على أساس مؤقت أو دائم. كانت هذه الفصائل تستخدم أسلوب «الكر والفر» ليلاً، وفي مناطقها. كانت هذه الفصائل تعمل عندما تدعو الحاجة تحت قيادة وطنية، ولا سيما بعد وصول فوزي القاوقجي، وهو رجل عسكري من أصل سوري، وقد خدم بعد ذلك في صراع (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨). وأصبحت الفصائل المحلية أكثر فعالية عند اندماجها في عمل منسق ضمن القطر

(١٣٩) يعتمد هذا القسم إلى حد كبير على: Swedenburg, *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past*, pp. 122-133.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

برمته. كما أنها كانت تستجيب سريعاً بعمل يدعى «الفزعة» لإسعاف فصائل القرى المجاورة التي يطوقها البريطانيون، أو للتنبيه عن تحرك مقبل من القوات البريطانية. كانت الفصائل المحلية تتمتع بميزة مهمة كونها صغيرة الحجم وتعرف طبيعة الأرض، فتستطيع الاختفاء عن أنظار الإنكليز بالاختباء في بيوت أقاربهم أو أصدقائهم.

استطاع الثوار في تلك الثورة أن يسيطروا على معظم المناطق الريفية، وعندئذٍ كان عليهم القيام بإدارة تلك المناطق، فوضعوا أنظمة للضرائب والتموين والتسلح. كذلك شكلوا محاكم ثورية للفصل في المنازعات المدنية والقروية والقضايا الجنائية. وقد حلت هذه المحاكم محل المؤسسات التقليدية، ومحل الشيوخ الذين يقومون بالتوسط بين المتخاصمين، ومحل المحاكم البريطانية. وقام بعض زعماء الثوار بوضع أنظمة جديدة مكتوبة، وبتعيين القضاة وغيرهم من المسؤولين.

إن كلاً من الاضراب والعصيان المسلح كان بمثابة التحدي المباشر للسلطات البريطانية. وقد أسرع المندوب السامي في محاولة منه للوقوف بوجه الثورة إلى إصدار سلسلة من أنظمة الطوارئ الصارمة وذلك في ١٩ نيسان/أبريل، ولكن ذلك أدى إلى تصلب الفلسطينيين في مواقفهم. ثم أعلنت السلطات في ٢ حزيران/يونيو ١٩٣٦ أن الإضراب عمل غير قانوني، وقامت في أواخر أيلول/سبتمبر وبعد اغتيال أحد مسؤولي المناطق البريطانيين باعتقال عدد من زعماء الاضراب ونفت عدداً آخر منهم ومن الأعضاء البارزين في اللجنة العربية العليا والنقابات إلى جزيرة سيشيل. كما أن تلك السلطات أخذت تراقب ما تنشره الجرائد، وأغلقت بعضها، وفرضت منع التجول بشكل حازم، وأوقعت عقوبات جماعية على قرى بأكملها وعلى أحياء سكنية من بعض المدن. كذلك فإنها كانت تجري التفتيش والمصادرة بدون إذن قضائي بإجراء هذه العمليات في مسعى منها لنزع أسلحة السكان[١٤٢].

حاول البريطانيون مبكراً إنهاء هذه القلاقل، فعينوا لجنة جديدة هي لجنة بيل للتحقيق في التظلمات الفلسطينية. جاء في تقرير اللجنة بشكل واضح أن أسباب هذه الثورة هي الأسباب ذاتها التي أدت إلى «الاضطرابات» في الأعوام ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٣ وخلاصتها «رغبة العرب بالاستقلال الوطني» و«كرههم وخوفهم من إنشاء وطن قومي يهودي». أما توصيات اللجنة فكانت إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية مع منطقة بريطانية في القدس وحولها.

(١٤٢) Mattar, *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*, p. 78.

أغضب هذا الاقتراح الفلسطينيين الذين رأوا فيه وسيلة لتجزئة وطنهم. واشتد أوار الثورة فبلغت ذروتها في صيف عام ١٩٣٨. كانت المدن الفلسطينية الرئيسية بما فيها القدس قد انضمت إلى الثورة، وحين تطايرت الإشاعات عن ابتعاد شبح الحرب في أوروبا (بسبب ميثاق المهادنة بين بريطانيا وألمانيا في عام ١٩٣٨) شن البريطانيون حملة واسعة لقمع الثورة. «كانت القوات البريطانية المؤلفة من فرقتين وأسراب من الطائرات وقوات الشرطة وقوات الحدود الأردنية وقوات مساعدة من اليهود عددها ستة آلاف نفر، كانت بمجموعها تفوق عدد الثوار بنسبة ١٠ إلى واحد»[(١٤٣)] ولكنها لم تستطع دحر الثوار الفلسطينيين المقدر عددهم بألفي رجل إلا في عام ١٩٣٩، بعد أن أُنهك الشعب الفلسطيني وأصابه الوهن. لقد تضاءلت الثورة لأن قادتها السياسيين كانوا في المنفى وقادتها العسكريين تم احتواؤهم وشرذمتهم. وأصدرت الحكومة البريطانية **الكتاب الأبيض** الذي غيّر السياسة السابقة للمرة الأولى في عهد الانتداب واستجاب للهموم الفلسطينية.

حدد **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩ مقدار الهجرة اليهودية بخمسة وسبعين ألفاً على مدى خمس سنوات، ووضع قيود على نقل ملكية الأراضي وجعل هذا النقل مقتصراً على مناطق محدودة، واقترح الكتاب جعل فلسطين مستقلة في غضون عشر سنوات إذا تحسنت العلاقات العربية ـ اليهودية. كانت اللجنة العربية العليا في البداية منقسمة بشأن ما جاء في **الكتاب الأبيض**، أما الثوار فقد رفضوه جملةً وتفصيلاً، وفي النهاية رفضته اللجنة العربية العليا أيضاً كما فعلت الزعامة الصهيونية. وعلى الرغم من رفض الجانبين للمقترحات فإن الحكومة البريطانية طبقت السياسة الجديدة من جانب واحد. ومع أن الثورة حصلت على امتيازات مهمة من تلك الحكومة التي كانت على وشك الدخول في حرب عالمية جديدة إلا أنها، أي الثورة، لم تحقق هدفها الرئيسي وهو الاستقلال الفوري لفلسطين.

٣ ـ ١٩٤٠ ـ ١٩٤٨: الانهيار الفلسطيني السياسي والعسكري: النكبة

تتلخص العوامل التي أدت بمجملها إلى التغلب على الفلسطينيين في أربعينيات القرن العشرين بما يلي: الحرب في أوروبا؛ والمحرقة؛ وتزايد الهجرة اليهودية، الشرعية منها وغير الشرعية، الوافدة إلى فلسطين؛ والتعاطف مع يهود أوروبا؛ وتزايد النفوذ الدولي للحركة الصهيونية، ولا سيما في الولايات المتحدة؛ وضعف

---

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

الامبراطورية البريطانية؛ وظهور منظمة الأمم المتحدة؛ والتغير الهائل في بنية فلسطين؛ وأخيراً وليس آخراً دحر الثورة الفلسطينية.

أ ـ المجتمع الفلسطيني

أدى القمع البريطاني العنيف للثورة الفلسطينية وإعادة السيطرة الاستعمارية على البلاد في عام ١٩٣٩ إلى تفكيك المؤسسات السياسية والعسكرية الفلسطينية والقضاء على معظمها. فقد منع الإنكليز عمل الأحزاب الفلسطينية ونشاطها السياسي، وأودع زعماؤها المعتقلات أو جرى نفيهم إلى خارج البلاد. وكان عدد الناشطين السياسيين في السجون أو المعتقلات يقدر بالآلاف، ونُزع سلاح السكان بالكامل تقريباً. كان المجتمع الفلسطيني مدمَّراً اقتصادياً ومدحوراً سياسياً وعسكرياً، ومنسحقاً نفسياً. إن الإرادة الجماعية للكفاح قد كسرت. أما الروح المتوهجة التي حركت النشاط السياسي والثورة في الثلاثينيات من القرن العشرين، فإنها لم تعد في الأربعينيات منه إلى سابق عهدها لكي تقاوم الهجمة الصهيونية الشرسة في (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) التي أدت إلى النكبة في فلسطين.

وقد أسهمت عوامل متعددة أخرى في عودة الهدوء السياسي في فلسطين خلال سنوات الحرب، ومنها: قمع البريطانيين للنشاط السياسي ونزع سلاح السكان، وصدور **الكتاب الأبيض** وتنفيذ السياسات الواردة فيه، والازدهار الاقتصادي الذي أحدثته الحرب. ومع أن عدداً من الزعماء الفلسطينيين قد أفرج عنهم إلا أن عدداً آخر من المنفيين منعوا من العودة إلى البلاد، لا بل إن البريطانيين ذهبوا إلى أبعد من ذلك فخولوا في عام ١٩٤١ إحدى الميليشيات الإرهابية الصهيونية السرية، وهي إرغون زفاي ليومي، قيامها بمحاولة اغتيال الزعيم الفلسطيني الروحي الحاج أمين الحسيني الذي كان يقيم في المنفى في العراق، ولكن تلك المنظمة فشلت في مهمتها هذه. وعلى الرغم من كل ذلك فإن نحو سبعة آلاف من الفلسطينيين انضموا إلى الجيش البريطاني حيث تزايد الخطر من الحملة الألمانية في شمال أفريقيا في عام ١٩٤٣.

ب ـ المجتمع اليهودي

وعلى الضد من ذلك أخذ المجتمع اليهودي في الأربعينيات من القرن العشرين يقوى اقتصادياً، ويصبح منظماً من الناحية السياسية بشكل كامل، كما أنه غدا معبأً عسكرياً. وقد أدى تدريب البريطانيين للعناصر الصهيونية إلى تقوية ميليشيا الهاغانا والقوات التي تسيطر عليها الوكالة اليهودية والميليشيات الأخرى، فازداد عدد أفرادها وتطورت مهاراتها ومستوى نشاطها المتقدم وذلك خلال الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ ـ

١٩٣٩). كذلك تكاثرت الجماعات الإرهابية السرية المتطرفة مثل إرغون ولوهامي حيروت إسرائيل (التي يسميها البريطانيون عصابة شتيرن). وما برحت قوة اليهود العسكرية تتعاظم باستمرار من جراء الخبرة والمهارة الفنية اللتين اكتسبهما المتطوعون في الكتيبة اليهودية والبالغ عددهم ٣٧ ألفاً وفي غيرها من الوحدات التي خدمت في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية. إن المجتمع اليهودي الذي كان يعتمد على حماية البريطانيين منذ بدء عهد الانتداب قد أصبح في نهاية الحرب العالمية الثانية قوياً عسكرياً بما يكفي للقيام بثورة ضد البريطانيين في عام ١٩٤٥ ولاجتياح فلسطين في عام ١٩٤٨. كان هناك خلل خطير في ميزان القوى على الأرض يميل بشكل حاسم إلى المستوطنين اليهود ضد أهالي فلسطين الأصليين.

ج ـ انهيار الوفاق الصهيوني ـ البريطاني

إن صدور **الكتاب الأبيض** في عام ١٩٣٩ أثار فزع الصهاينة، سواء المتطرفين منهم أم الوسطيين، ثم أثار عداءهم بعد أن باشرت الحكومة البريطانية بتطبيق ما جاء في ذلك **الكتاب**، وذلك من جانب واحد. **والكتاب الأبيض** هذا كان البيان السياسي الوحيد الذي قدمته الحكومة البريطانية بشأن فلسطين إلى البرلمان البريطاني فحظي بالمصادقة عليه(١٤٤). وقد قامت المنظمات الصهيونية العالمية بالاشتراك مع الوكالة اليهودية بشن حملة دبلوماسية واسعة لتقويض النصوص التي وردت في **الكتاب الأبيض**. إن الصهاينة، وقد شعروا بالإحباط من بريطانيا التي اقتضت حساباتها في سياق مجرى الحرب العالمية الثانية أن تهادن الرأي العام العربي والدول العربية، أخذوا يتجهون نحو الولايات المتحدة طلباً للدعم، وهي الدولة التي برزت كقوة عالمية كبرى. هذا وقد كان التعاطف مع يهود أوروبا يتزايد كثيراً في أرجاء العالم من جراء ما أصابهم من الفظائع الوحشية على أيدي النازيين.

في عام ١٩٤٢ عقد الصهاينة مؤتمراً في فندق بلتيمور في نيويورك وأعلنوا فيه برنامجهم الجديد الذي طالب، على النقيض مما جاء في **الكتاب الأبيض**، بهجرة مفتوحة إلى فلسطين وبالاستيطان في أراضي البلاد التي لم يحتلوها بعد. وقد أعلن ذلك البرنامج لأول مرة عن نية الصهاينة بإقامة كومونولث يهودي في فلسطين. إن أهداف السياسة الصهيونية قد تطورت منذ عام ١٩١٧ من إنشاء وطن قومي يهودي، إلى دولة في جزء من فلسطين (وهو اقتراح التقسيم الوارد في توصيات لجنة بيل لعام ١٩٣٧) إلى دولة في فلسطين بأسرها. وبعد انعقاد مؤتمر بلتيمور

---

(١٤٤) إن وعد بلفور واتفاقية الانتداب لم يقدما قط إلى البرلمان. انظر: Abboushi, *The Unmaking of Palestine*, p. 177.

بفترة وجيزة قام عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة بتوقيع رسالة وجهت إلى الرئيس روزفلت يؤيدون فيها حقوق اليهود في فلسطين. وبعد ذلك بأقل من سنتين، أي في كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً مشتركاً من المجلسين يؤيد برنامج بلتيمور. وفي السنة ذاتها أوصى حزب العمال المعارض في بريطانيا بأن تقوم الحكومة بتشجيع الهجرة إلى فلسطين وذلك لافساح المجال ليهود أوروبا بالاستيطان فيها. وفي آب/أغسطس ١٩٤٥ طالب الرئيس ترومان رئيس وزراء بريطانيا بالسماح لمئة ألف يهودي أوروبي بالهجرة إلى فلسطين.

وتصاعد الضغط الصهيوني في داخل بريطانيا وفي خارجها طوال سنوات الحرب، ما حث الحكومة البريطانية على القيام بمساعٍ متعددة لمعالجة القضية الفلسطينية، وبضمن ذلك إصدار عدد من بيانات السِّياسة المشابهة لما ورد في **الكتاب الأبيض**، ولكنها جميعاً لم تكن مقبولة من الصهاينة ولا كانت قابلة للتطبيق. وفي عام ١٩٤٤، وكان التهديد الألماني قد انحسر عن شمالي أفريقيا، قامت عصابة شتيرن باغتيال اللورد موين، الوزير البريطاني المقيم في مصر، وذلك لآرائه غير المتعاطفة مع الصهيونية. فصعّد الحدث من حدة التوتر بين البريطانيين والصهاينة وأثار حنق رئيس الوزراء تشرشل، ذلك المؤيد العريق للصهيونية، ودعاه إلى توجيه الانتقاد إليها.

د ـ تمرد الصهاينة

ألجأت الورطة الفلسطينية التي استحكمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الحكومتين البريطانية والأمريكية في عام ١٩٤٦ إلى تشكيل لجنة تحقيق مشتركة يرأسها بالاشتراك رجل إنكليزي وآخر أمريكي (اسم الأول موريسون والثاني غرادي) وعرفت باسم لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية. أوصت هذه اللجنة بتحويل الانتداب على فلسطين إلى نظام للوصاية على إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي أحدهما يهودي والآخر عربي، على أن تظل القدس وصحراء النقب تحت السيطرة البريطانية. رفض هذه الخطة الصهاينة والفلسطينيون والحكومة الأمريكية وقبلها البريطانيون. هذا وقاوم البريطانيون كذلك الضغط الأمريكي والصهيوني لفتح أبواب فلسطين لمئة ألف أخرى من المهاجرين اليهود قبل النظر في مقترح الوصاية في مؤتمر طاولة مستديرة كان من المقرر عقده في لندن في أيلول/سبتمبر ١٩٤٦.

ولهذا السبب شنت قوات الهاغانا وإرغون حملة رعب في فلسطين وأشعلت فتيل ثورة ضد البريطانيين فيها. قام الإرهابيون اليهود في شهر تموز/يوليو بنسف فندق الملك داود حيث المقر العام لحكومة الانتداب في القدس فقتل في ذلك

الحادث ٩١ شخصاً من البريطانيين واليهود والفلسطينيين. واجه البريطانيون هذا التمرد الذي صمم عليه اليهود، وكان أكثر كفاءة وفعالية من ثورة الفلسطينيين السابقة، بأساليب متحفظة تختلف كل الاختلاف عن الأساليب التي اتبعت ضد الفلسطينيين. وعلى هذا نجد أن القوات البريطانية كانت قد قتلت آلافاً منهم في ثورتهم عام ١٩٣٦ فيما كان عدد الإصابات في الفترة من آب/أغسطس ١٩٤٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ لا يتجاوز ٣٧ إرهابياً يهودياً و١٦٩ جندياً بريطانياً[١٤٥]. وفي حين جرى اعتقال زعماء اللجنة العربية العليا أو نفيهم خلال ثورة ١٩٣٦، فضلاً عن إلغاء هذه اللجنة نفسها ودام الإلغاء ثماني سنوات، نجد أن بعض أعضاء الوكالة اليهودية قد احتجزوا فترة وجيزة دامت زهاء ثلاثة أشهر في عام ١٩٤٦. إن فشل مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن، ورفض ما اقترحه وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن، وثورة الصهاينة ضد الإنكليز، وهجمات القوات اليهودية على الفلسطينيين، كل ذلك خلق حالة كانت أشبه بالحرب الأهلية الطاحنة. أخذت السيطرة البريطانية على فلسطين بالتآكل سريعاً، وكان واضحاً أن البريطانيين كانوا يتراجعون وأنهم محاصرون[١٤٦].

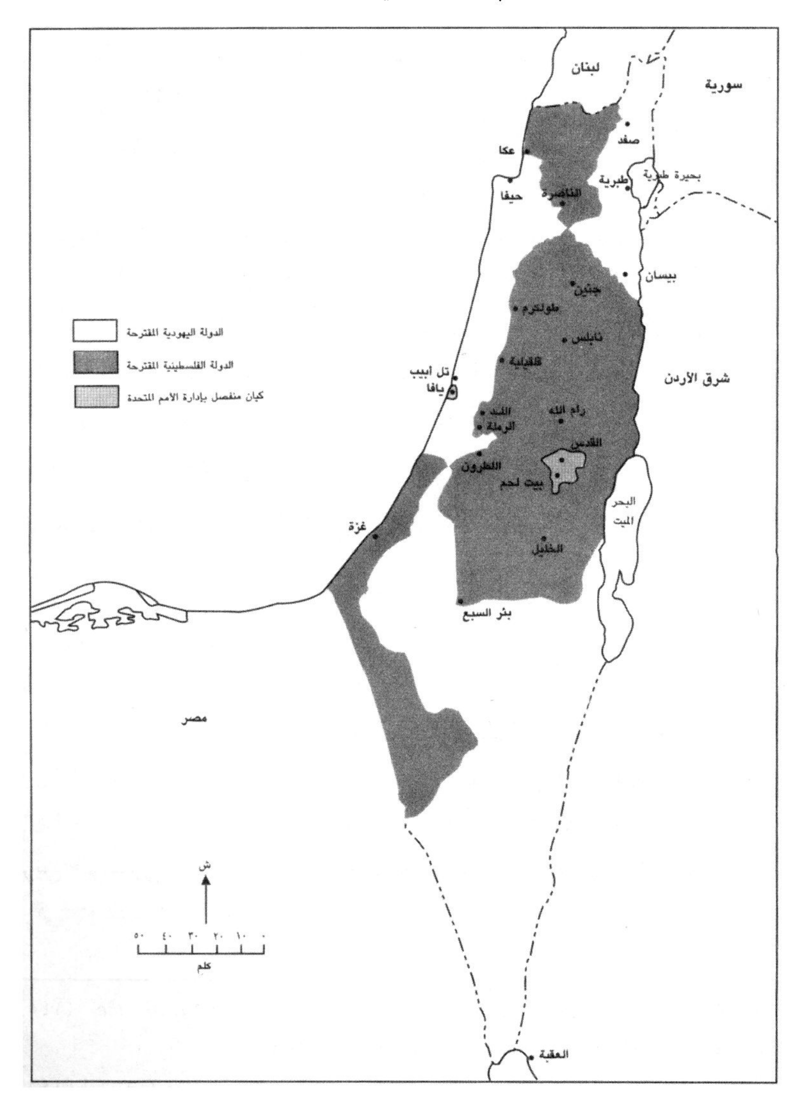
هـ ـ خطة الأمم المتحدة للتقسيم والانزلاق نحو الحرب

قررت الحكومة البريطانية سحب قواتها من فلسطين والتخلي عن سيطرتها عليها وتسليم مسؤولية الانتداب إلى الأمم المتحدة. وبعد مكائد دبلوماسية عديدة لم يستطع الفلسطينيون والدول العربية رد عادياتها قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الموافقة على القرار رقم ١٨١ عن «الحكومة المستقبلة في فلسطين» (الملحق رقم (٥)) والذي قسّم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية. تبين الخارطة رقم (٣ ـ ٤) كيف تعمدت الأمم المتحدة تقسيم البلاد لمصلحة المهاجرين الوافدين وترجيحها على مصلحة السكان الأصليين، وذلك لخلق أغلبية يهودية في دولتهم المقترحة.

(١٤٥) Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48* (London: Andre Deutsch, 1979), p. 347.

(١٤٦) ليس هذا مجال التحليل للعوامل المسؤولة عن سلوك الإنكليز في هذا الصدد. انظر: Walid Khalidi, comp., *From Haven to Conquest; Readings in Zionism and the Palesine Problem until 1948*, Anthology Series; no. 2 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971); Walid Khalidi, *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984); Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, and Khouri, *The Arab Israeli Dilemma.*

الخارطة رقم (٣ ـ ٤)
فلسطين: اقتراح التقسيم
من الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩



ملاحظة: وفقاً لتوصية التقسيم كانت يافا جزءاً من الدولة الفلسطينية المقترحة مع أنها تقع خارج حدود تلك الدولة. أما القدس وبيت لحم فقد جعلتا منطقتين منفصلتين من اختصاص الأمم المتحدة.

المصدر: Khalidi, Ibid., p. 307.

رسمت هذه الخارطة استناداً إلى الخارطة التي نشرها جورج كيرك: George Kirk, *Survey of International Affairs: The Middle East, 1945-1950* (New York: Oxford University Press, 1954).

كانت خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة تقوم على خطة الصهاينة ذاتها التي وافقت عليها الولايات المتحدة في آب/أغسطس ١٩٤٦[١٤٧]. هذا وفي الوقت الذي كان السكان اليهود في فلسطين يمثلون نحو ٣١ بالمئة من المجموع جاءت المساحة المقررة للدولة اليهودية تمثل نحو ٥٥ بالمئة من فلسطين التاريخية وفيها أقلية فلسطينية كبيرة بنسبة ٤٥ بالمئة. أما الدولة العربية المقترحة فقد أعطيت ٤٥ بالمئة من أرض فلسطين مع أقلية يهودية ضئيلة. وكان من المفروض أن تكون القدس وبيت لحم بمثابة منطقتين منفصلتين تحت رعاية دولية. وقد ثارت ثائرة الفلسطينيين والعرب الآخرين فرفضوا قرار الأمم المتحدة.

وسرعان ما تفجرت الأعمال العدوانية بين القوات اليهودية الصهيونية والفلسطينيين. كان البريطانيون قد حددوا يوم ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٨ لانسحابهم النهائي وأخبروا الزعامة الصهيونية بذلك سراً ولكنهم لم يخبروا الفلسطينيين بذلك، ثم انسحبوا في نهاية أيار/مايو وتركوا الفلسطينيين في حالة فوضى. إن البريطانيين، بدلاً من ترتيب عملية عقلانية لنقل المؤسسات المركزية ووظائف الحكومة إلى الأغلبية الفلسطينية أو إلى السلطات المعنية لكل من الصهاينة والفلسطينيين وفقاً لقرار التقسيم من الأمم المتحدة، قد تخلوا في واقع الأمر عن كل شيء. وقد أدت هذه العملية المضطربة إلى البلبلة فيما كانت الحرب الداخلية بين القوات اليهودية والفلسطينيين تتطور سراعاً.

كانت الجالية اليهودية، الحسنة التنظيم جداً، في وضع مناسب للغاية لتولي وظائف الحكومة وإدارة مؤسساتها. إنها على كل حال كانت قد أقامت مؤسسات موازية مستقلة لإدارة شؤون الحكم طوال عهد الانتداب وبدعم من السلطات البريطانية. أما الفلسطينيون فلم يتمكنوا بعد هزيمتهم في عام ١٩٣٩ من إقامة زعامة مركزية ولا من إنشاء هياكل مدنية محلية تستطيع أن تعبئ الشعب المنهك. وحين تخلى البريطانيون عن المنطقة العربية كانوا في حقيقة الأمر قد تركوا للسلطات البلدية في المدن والقرى، التي كانت سلطات غير مهيأة، مسؤوليات ضخمة تتعلق بتوفير الأمن والقيام بأعمال الشرطة وتولي شؤون الدفاع وتزويد الناس بالقوة الكهربائية والمياه وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الخدمات الكثيرة. كان هذا المأزق ناشئاً كذلك عن عدم الوحدة في الزعامة السياسية الفلسطينية وعدم الانتظام فيها.

إن الاستجابة السياسية للفلسطينيين في عام ١٩٤٢ تجاه برنامج بلتيمور وتجاه دعم

---

(١٤٧) Khalidi, *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948*, p. 305.

الكونغرس الأمريكي وحزب العمال البريطاني له لم تكن استجابة فعالة. أما المساعي التي بذلها الزعيم الفلسطيني الروحي الحاج أمين الحسيني في فترة ما بعد الحرب، فقد فشلت في توحيد المجموعات السياسية الواهنة أصلاً، وفي تعبئة المنظومة السياسية المشتتة للانتقال بها إلى حركة وطنية جديدة. هذا وقد أدى اهتمام الجماهير العربية بالقضية الفلسطينية إلى تجمع الدول العربية، المستقلة اسمياً، لغرض مساعدة الشعب الفلسطيني المحاصر، فجاء تأسيس الجامعة العربية لتوفير آلية لخلق سياسة عربية موحدة تجاه فلسطين ولتنسيق العون للفلسطينيين بهدف الوقوف بوجه تشريدهم من قبل الصهاينة. كانت الدول العربية والرأي العام فيها تنظر إلى الصهيونية كخطر يتهدد لا فلسطين وحدها وإنما الوطن العربي بأسره. وعلى أية حال فإن دبلوماسية تلك الدول والقرارات التي اتخذتها بشأن القضية الفلسطينية أدت بالتدريج إلى استحواذها على شؤون فلسطين في إطار الجامعة العربية وإلى سلب القرار من يد الزعامة الفلسطينية.

وكان الصهاينة قد أسسوا جيشاً بمعنى الكلمة منذ عام ١٩٤٢ تنفيذاً لأحد قرارات مؤتمر بلتيمور، فيما كانت السلطات البريطانية تقوم بنزع سلاح الفلسطينيين[١٤٨]. بلغ عدد القوات اليهودية نحو ١٥ ألف جندي في أوائل عام ١٩٤٨ ثم قفز العدد إلى ٦٠ ألفاً ويزيد في شهر أيار/مايو من العام نفسه. كانت أغلبية هؤلاء الجنود من أفراد الهاغانا ذات الخبرة التي اكتسبتها خلال الحرب العالمية الثانية، أما الباقون فكانوا من المنتمين إلى الجماعات الإرهابية مثل إرغون وعصابة شتيرن. وقد جند الصهاينة من أجل العمليات العدائية في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ عدداً كبيراً من المتطوعين العسكريين المحترفين من شتى أنحاء العالم.

أما الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني فقد انتظر حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أي بعد صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة وبعد بدء العمليات العدائية، لكي يؤلف قوة من المتطوعين، سميت قوة «الجهاد المقدس». بلغ عدد تلك القوة غير النظامية في شهر آذار/مارس نحو ١,٦٠٠ نفر وكانت تحت إمرة قائدين. وكانت قد تشكلت بعض المليشيات في المناطق الريفية في أجزاء من فلسطين ولكن أفراد تلك المليشيات لم يتجاوز عددهم ٧٥٠ متطوعاً. بالإضافة إلى ذلك جرى في بعض البلدات أو الأحياء تنظيم حاميات دفاعية. وأخيراً لم يتجاوز عدد كتائب الشباب، مثل الفتوة والنجادة، بضع مئات من المسلحين في أحسن الأحوال. كانت تلك القوات تتلقى أحياناً خلال الاشتباكات دعماً على شكل

---

(١٤٨) حول عدد وأنواع الأسلحة المصادرة من الفلسطينيين بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٥، انظر: Khalidi, comp., *From Haven to Conquest; Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, p. 845.

نجدة، أي «فزعة» من متطوعي القوى، ما مجموعه نحو سبعة آلاف مقاتل.

وقد أعلنت الجامعة العربية بعد أن أحست بالفزع من الهجمات اليهودية أن خطة التقسيم تعتبر غير شرعية. ثم قامت تحت ضغط الجماهير بتنظيم قوة عربية من المتطوعين سميت باسم جيش الإنقاذ ودعمت القوة مالياً، وكانت بقيادة فوزي القاوقجي. كانت قوة جيش الإنقاذ تعد ٣,٨٣٠ فرداً عربياً منهم ٥٠٠ إلى ألف من الفلسطينيين، وقد وعدت بتجهيزها بعشرة آلاف بندقية، وجرى تنظيمها على شكل ثماني كتائب، وعملت في المنطقة الوسطى الشمالية من فلسطين. غير أن المقاتلين الفلسطينيين والعرب كانوا أقل عدداً من القوات النظامية اليهودية والمتطوعين من الخارج، كما كانوا أقل تسلحاً (ففي أيار/مايو كان لدى القوات اليهودية عدد من الدبابات والعربات المسلحة والطائرات العسكرية والمدافع الأرضية وغيرها)، وكذلك أقل تدريباً وأدنى مستوى كثيراً في المعرفة التقنية والخبرة وقوة النار والحركة. وباختصار لم يكن الفلسطينيون مستعدين سياسياً ولا عسكرياً للدفاع عن وحدة أراضي بلادهم.

و ـ إخضاع الصهاينة لفلسطين وحلول النكبة

كان القتال الذي نشب بين السكان العرب واليهود بعد قرار التقسيم قتالاً ذا طابع إرهابي من جهة، وقتالاً دفاعياً من جهة أخرى. وعند حلول شهر آذار/مارس ١٩٤٨ كان الظاهر أن الفلسطينيين وأعوانهم من المتطوعين العرب لهم اليد العليا. لكن هذا كان انطباعاً زائفاً، إذ إن الصهاينة لم يكونوا بعد قد وضعوا خطتهم الهجومية موضع التطبيق. كان هؤلاء قد بدأوا بوضع تفاصيل تخطيطهم الحربي في عام ١٩٤٥ مترقبين ما يجري. وكان انتهاء الانتداب الذي قرر له البريطانيون تاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ من شأنه أن يحدث فراغاً قانونياً، كما كان على الصهاينة أن يحققوا دولتهم. أما خطتهم الأكثر طموحاً فكانت خطة داليت (Dalet) وهدفها احتلال المنطقة المقترحة للدولة اليهودية وكذلك ما جاوز ذلك، أي القدس ونتوء تل أبيب ـ القدس.

في نيسان/أبريل ١٩٤٨ قامت الهاغانا ومتطوعوها من الخارج بشن عمليات واسعة في أرجاء فلسطين كلها. كانت العملية الأولى هي الهجوم على القوى الفلسطينية الواقعة على طريق يافا ـ تل أبيب ـ القدس واحتلالها وتدميرها. ودارت معركة رئيسية على مسافة قصيرة غرب القدس في هضبة بلدة القسطل فأبلى فيها الفلسطينيون بلاء حسناً، وتناوب الطرفان السيطرة على البلدة مرات عديدة. وفي هذه المعركة قتل القائد الفلسطيني المحبوب عبد القادر الحسيني في التاسع من نيسان/أبريل وهو يدافع عن القسطل. في الوقت عينه هاجم الإرهابيون من عصابتي إرغون وشتيرن قرية دير ياسين وأبادوا معظم سكانها البالغ عددهم ٢٤٥

شخصاً وهي تقع على مسافة ثلاثة أميال من القسطل. إن هذه الأحداث، ودحر الهجوم التضليلي الذي شنه القاوقجي على مستوطنة يهودية في الشمال لتحويل الأنظار عن هجوم آخر كبير، قد أحدثت صدمة عنيفة في أرجاء فلسطين وفي الوطن العربي بأسره. وقد أدى ذلك إلى عقد اجتماع للجامعة العربية للنظر في إرسال الدول العربية جيوشها النظامية إلى فلسطين.

لقد أدت الهجمات اليهودية ابتداءً من النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل إلى سقوط طبرية في ١٨ منه، وحيفا في ٢٣، ويافا في ٢٥، والقدس الغربية في ٢٦ وشرق الجليل في ٢٨، والسهل الأوسط بين اللطرون والرملة في ٨ ـ ٩ أيار/مايو، وصفد في ١١ ـ ١٢ منه، وبيسان في ١٢ منه، وقرى النقب في ١٢ منه أيضاً. كانت تلك الهجمات بالغة الوحشية، وأدت هي وما صاحبها من فزع وحرب نفسية واكتساح فعلي إلى تجزئة فلسطين وتدمير عدد من قراها بشكل متعمد وطرد الكثير من أهاليها ليصبحوا لاجئين.

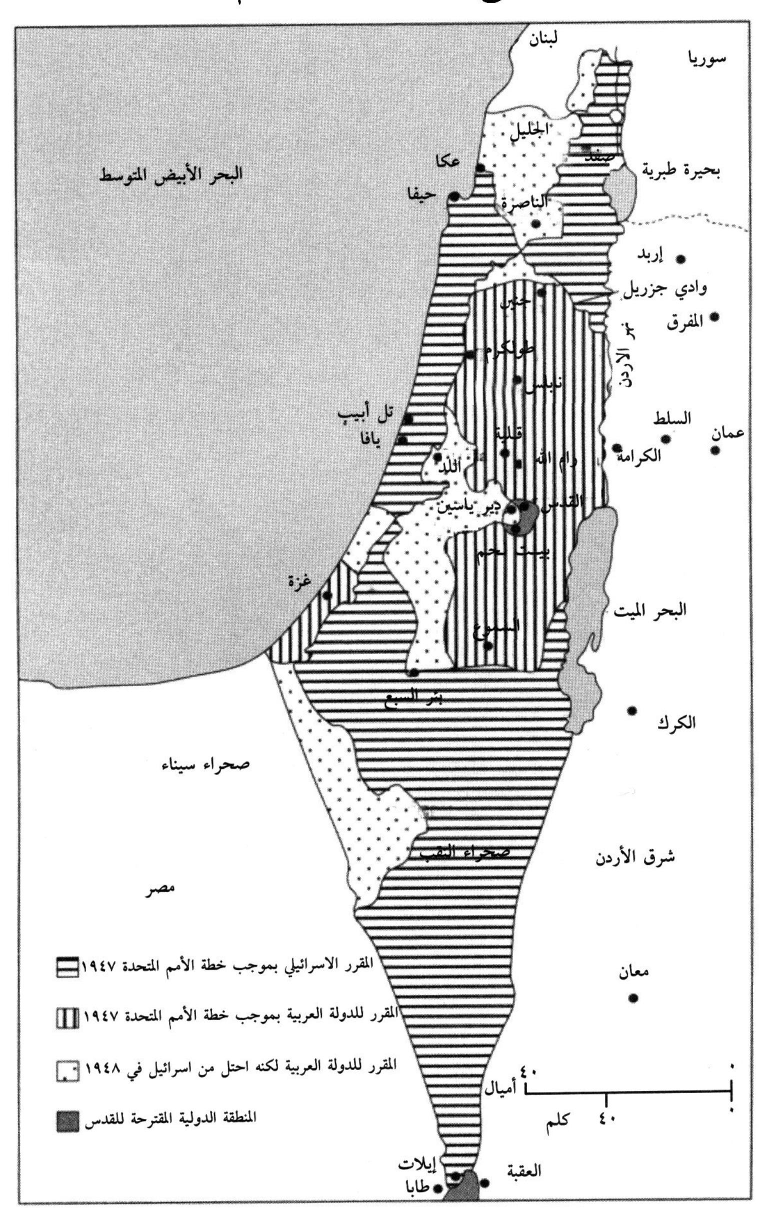
وأمام ما جرى من تدفق مئات الآلاف من اللاجئين إلى مناطق أكثر أمناً في فلسطين أو إلى الأقطار العربية المجاورة لم تستطع الجامعة العربية تجاهل المأساة الجارية، فأمرت الدول الأعضاء فيها جيوشها النظامية لدخول المعركة من أجل فلسطين. إن أعداد هذه الجيوش ومعداتها وقواتها النارية كانت أقل من نصف ما أوصت به اللجنة العسكرية الفنية التابعة للجامعة العربية نفسها.

وجاء تدخل الدول العربية متأخراً جداً وأقل مما يجب بكثير لإنقاذ فلسطين. تبين الخارطة رقم (٣ ـ ٥) المساحات التي اكتسحتها القوات الصهيونية ـ الإسرائيلية في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ والمساحات المقررة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم والمناطق المقررة للدولة العربية بموجبه. إن تلك المساحات تشكل دولة إسرائيل وفق خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩.

في الرابع عشر من أيار/مايو ١٩٤٨ أعلن الصهاينة قيام دولة إسرائيل. ما إن مضت إحدى عشرة دقيقة على هذا الإعلان حتى بادرت الولايات المتحدة إلى الاعتراف بإسرائيل. وفيما جرى بالقوة خلق دولة يهودية موسعة بمساحة تتجاوز ما قرره قرار التقسيم فإنه لم يعلن عن قيام دولة عربية فلسطينية. وقد وقع القسم الشرقي من وسط إسرائيل تحت سيطرة شرق الأردن، وهو الذي جرى ضمه بعدئذٍ والذي يسمى الضفة الغربية إلى مملكة الأردن الموسعة. ووقع قطاع غزة تحت السيطرة العسكرية المصرية. وأصبح مئات الآلاف من الفلسطينيين بعداد اللاجئين في أقسام من فلسطين كانت تحت السيطرة العربية وفي الأقطار العربية المجاورة. وهكذا لم تعد فلسطين موجودة قط.

الخارطة رقم (٣ ـ ٥)

المساحات من فلسطين المكتسحة من القوات الإسرائيلية ـ الصهيونية خارج ما قررته خطة التقسيم



المصـــــــــدر: Ritchie Ovendale, *The Longman Companion to the Middle East since 1914,* Longman Companions to History (London: Longman, 1992), p. 355.

الفصل الرابع

بعد النكبة: الشتات الفلسطيني (١٩٤٨ ــ ١٩٩٣)

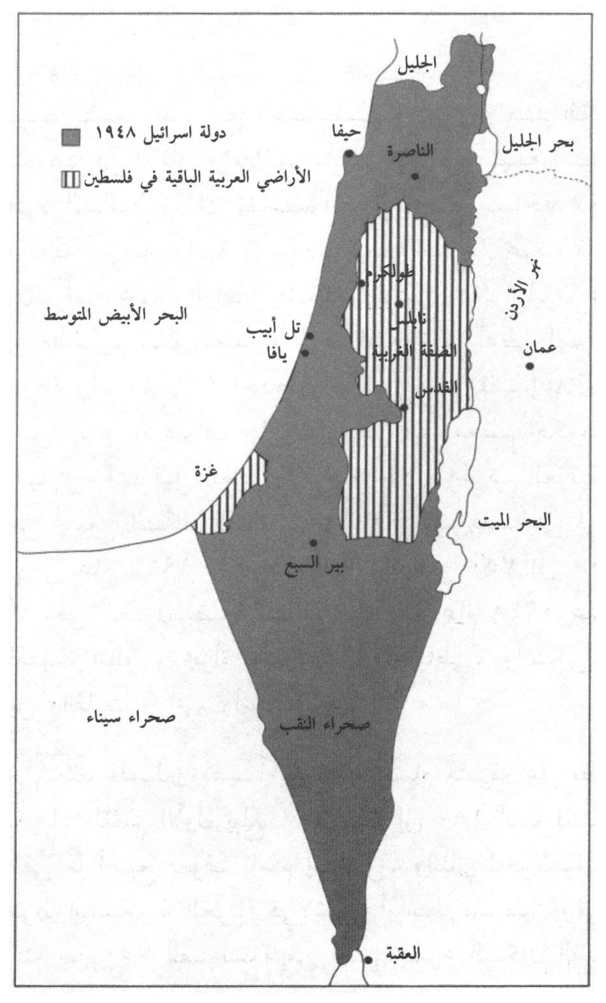
عنت النكبة تدمير المجتمع الفلسطيني وما ورثه منذ القدم، وتشريد الفلسطينيين وانتشارهم في الآفاق وإملاقهم مادياً. كان هذا نتيجة للسياسة الصهيونية وأساليبها في طرد السكان وذلك للحصول على أوسع مساحة ممكنة من أرض فلسطين لإقامة دولة يهودية عليها لا يوجد فيها أحد من عرب فلسطين، وهم السكان الأصليون. فمن مجموع أراضي فلسطين استولى الاسرائيليون على ٧٦ بالمئة، في حين كان قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة قد أعطى لهم ٥٥ بالمئة منها فقط. وتبين الخارطة رقم (٤ ـ ١) «حدود» إسرائيل عند وقف إطلاق النار في عام ١٩٤٨، وهي التي جرى الاعتراف بها رسمياً من قبل معظم حكومات العالم على أنها تشكل إسرائيل، وهذا قبل الغزو والتوسع خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية لعام ١٩٦٧. ومن مجموع السكان المقدر بنحو ٩٠٠ ألف فلسطيني في المناطق التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٨ أصبح من ٧٥٠ إلى ٨٠٠ ألف منهم من اللاجئين[1]. وفي غضون بضعة أسابيع من ربيع عام ١٩٤٨ غدت فلسطين، ذلك المجتمع المعقد والمتطور، مجزأة بغتةً وبشكل اعتباطي، وأضحى معظم أهاليها في عداد المشردين وانقلبت حياتهم رأساً على عقب.

لقد أصبح شعب فلسطين مقسماً إلى ثلاثة أقسام متفرقة على نطاق واسع غير متساوية في أعدادها. القسم **الأول** يبلغ ١٠٠ ألف إلى ١٨٠ ألف فلسطيني ظلوا في بيوتهم وديارهم في ما أصبح يعرف باسم إسرائيل. **والثاني** نحو نصف مليون نسمة ظلوا وراء الخطوط العسكرية العربية في شرق أواسط فلسطين وفي قطاع غزة. **والثالث** ويعد أكثر من ٧٥٠ ألف نسمة من أصل مجموع السكان الفلسطينيين البالغ

(١) J. L. Abu-Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine: Relevance for Planning Palestine Open University,» in: *Palestine Open University Feasibility Study* (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1980), part 2, pp. 160-161.

١,٤ مليون نسمة أصبحوا من اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الأقطار العربية المجاورة(٢). ويعطي الجدول رقم (٤ ـ ١) تقديرات عددية للاجئين الفلسطينيين ومكان وجودهم، وذلك وفقاً لمصادر متنوعة.

الخارطة رقم (٤ ـ ١)
إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، حدود الهدنة لعام ١٩٤٩



المصدر: مقتبس من: Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York: Pantheon Books, 1987), p. 51.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين ومواقع وجودهم، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩

الموقع	التقديرات البريطانية	التقديرات الأمريكية	تقديرات الأمم المتحدة	تقديرات اسرائيلية خاصة	تقديرات الحكومة الاسرائيلية	تقديرات المصادر الفلسطينية
غزة	٢١٠,٠٠٠	٢٠٨,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	٢٠١,١٧٣
الضفة الغربية	٣٢٠,٠٠٠	-	١٩٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	٣٦٣,٦٨٩
الأردن، سوريا، لبنان. . .الخ.	٢٨٠,٠٠٠	٦٦٧,٠٠٠	٢٥٦,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	-	٢٨٤,٣٢٤
المجموع	٨١٠,٠٠٠ (شباط/فبراير ١٩٤٩)	٨٧٥,٠٠٠ (١٩٥٣)	٧٢٦,٠٠٠ (أيلول/سبتمبر ١٩٤٩) ٩٥٧,٠٠٠ (أيار/مايو ١٩٥٠)	٦٥٠,٠٠٠ (نهاية عام ١٩٤٩) ٧٦٠,٠٠٠ـ٦٠٠,٠٠٠ (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠)	٥٢٠,٠٠٠ (١٩٤٨) ٥٩٠,٠٠٠ (١٩٥٢)	٨٥٠,٢٧٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢) ٧٨٠,٠٠٠ـ٧٧٠,١٠٠ (نهاية عام ١٩٤٨) ٧٤٤,١٥٠ـ٧١٤,١٥٠ (منتصف عام ١٩٤٨)

المصدر: *Facts and Figures about the Palestinians*, Information Paper; no. 1 (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1992), p. 13.

لقد تحول القسم الأكبر من فلسطين إلى ما يعرف بإسرائيل، أما في ما يخص القسمين الآخرين، وهما منطقة أواسط شرق فلسطين، وقطاع غزة، فقد جرى ضم **الأول** والمعروف بالضفة الغربية إلى المملكة الأردنية في عام ١٩٥٠، **والثاني**، أي قطاع غزة، صار خاضعاً للسلطات المصرية. هذا وقد سمحت الجامعة العربية للجنة العربية العليا، وهي المنظمة السياسية الفلسطينية، بأن تعلن في غزة حكومة باسم «حكومة عموم فلسطين». وكان هذا في واقع الأمر عملاً رمزياً، لا طائل تحته. إن الأجزاء اليهودية والعربية من فلسطين المحتلة انتقلت كلها من أيدي الشعب الفلسطيني إلى آخرين. إن فلسطين كدولة واحدة لم يعد لها وجود، وهي تحيا في مخيلة الشعب الفلسطيني وفي كفاحه وفي مخططاته ليس إلا.

اضطر اللاجئون الفلسطينيون، بعد أن عجزوا عن العودة إلى وطنهم بعد وقف العمليات الحربية، أن يتدبروا أمر معيشتهم في الأماكن التي لجأوا إليها ابتداءً، ولكن، وفي خلال الجيلين التاليين، هاجرت أعداد كبيرة منهم طوعاً إلى الأقطار المنتجة للنفط في الخليج، وكذلك إلى أوروبا والأمريكتين. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٢) انتشار الفلسطينيين ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩٥ (مع ما يتوقع من ذلك في عام ٢٠٠٠) بحسب أماكن وجودهم. إن ما يقرب من ثمانين بالمئة من السكان الفلسطينيين كانوا يعيشون بعيد النكبة في الأقسام المجزأة من فلسطين التاريخية (إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة)، ولكن، وبحلول عام ١٩٩١ لم يبق هناك منهم إلا نحو أربعين بالمئة فقط[٣]. أما الأغلبية منهم فهم الذين يؤلفون الشتات.

ومع أن الفلسطينيين لا يحملون جنسية أية دولة من الدول (باستثناء من هم في الأردن)، إلا أنهم استطاعوا أينما كانوا في مواقع شتاتهم أن يبنوا جاليات تزخر بالحيوية، وأحياناً في ظروف غير مؤاتية، ما حفظ لهم هويتهم وحياتهم الاجتماعية والثقافية وطموحاتهم السياسية. وسنقوم في هذا الفصل بتحليل بنية هذه الجاليات في الشتات والقوى المحركة لها.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ٤٦.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

ملخص انتشار الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ مع التقديرات في عام ٢٠٠٠

القطر أو محل الاقامة	النسبة من المجموع في المنطقة								
	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٦٧ (قبل الحرب)	١٩٦٧ (بعد الحرب)	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
مجموع السكان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الفلسطينيون في فلسطين	١٠٠	٧٦	٦٥	٦٣	٥٠	٤٦	٤٥	٤٣	٤١
في اسرائيل		١١	١١	١٢	١٥	١٥	١٦	١٦	١٦
في الضفة الغربية		٤٧	٣٧	٣٤	٢٢	٢٠	١٩	١٧	١٦
في غزة		١٨	١٧	١٨	١٣	١١	١١	١٠	٩
الفلسطينيون خارج فلسطين	٠	٢٤	٣٥	٣٧	٥٠	٥٤	٥٥	٥٧	٥٩
لبنان	٠	٧	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
الضفة الشرقية	٠	٩	١٧	١٨	٢٧	٣٠	٢٨	٢٥	٢٣
سوريا	٠		٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
خارج المركز	٠	٥	(٤,٥)	(٦)	(١٠)	(١١)	(١٣)	(١٩)	(٢٣)
الكويت	-	(٢)	٢	٣	٤	٥	٦	٦,٣	٦,٥
دول الخليج	-	-	٢,٥	١	٣	٠,٦	١	١,٥	٢,٠
السعودية	-	-		٢		١,٣	٢,٥	٤,٥	٥,١
ليبيا	-	-				٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥
العراق	-	-				٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩

يتبع

تابع

مصر	-	-			١	١,٠	١	١	١
باقي أنحاء العالم	-	-			٢	٢	٢	٤	٧

	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠
مجموع السكان	٥,٧٨٠,٤٢٢	٦,٦٩٢,١٥٣	٧,٧٦٠,٦٠٨
الفلسطينيون في فلسطين			
اسرائيل	١٢,٦	١٢,٠	١١,٨
الضفة الغربية	١٨,٦	١٨,٣	١٧,٨
غزة	١٠,٨	١٠,٩	١٠,٨
الفلسطينيون خارج فلسطين			
لبنان	٥,٧	٥,٩	٦,٠
الضفة الشرقية	٣١,٦	٣٢,٤	٣٣,٥
سوريا	٥,٢	٥,٣	٥,٣
خارج المركز			
باقي انحاء العالم العربي	٧,٧	٧,٧	٧,٧
باقي أنحاء العالم	٧,٨	٧,٥	٧,١

المصدر: للأعوام ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠، انظر: المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥. للأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠، انظر: J. Abu-Lughod, «Demographic Characteristics of Palestinian Population: Relevance for Planning Palestine Open University,» in: *Palestine Open University Feasibility Study* (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1980), p. 39.

إن التاريخ السياسي للمنطقة منذ النكبة والموثّق توثيقاً جيداً يتأطر إلى حد كبير بالصراع العربي ـ الاسرائيلي كما يجري بين دولة ودولة وذلك في سياق الحرب الباردة. أما التاريخ الاجتماعي للفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وكفاحهم من أجل استعادة حقهم السياسي بتقرير المصير، فقد صوره الباحثون الغربيون والإسرائيليون ووسائل الإعلام على أنه عرض جانبي للصراع العربي ـ الإسرائيلي «الأكبر» و«الأهم»، والذي كان ينظر إليه هو نفسه على أنه مواجهة بالوكالة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في المنطقة. إن الحروب العربية ـ الاسرائيلية للسنوات ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ (والتي تسمى في إسرائيل والغرب بحرب السويس فحرب الأيام الستة، فحرب يوم الغفران)، وكذلك الهجمات والهجمات المضادة والمناوشات والغزوات والحروب القصيرة التي غالباً ما تشمل الدول العظمى دبلوماسياً وبأشكال أخرى أيضاً، كل هذه الأحداث المتعددة قد طغت على اهتمام معظم الصحفيين والباحثين في الغرب وفي الشرق الأوسط وعملت على تثبيت الصراع بصفته جوهرياً يجري بين دول. مع هذا فإن الحرب الأهلية في الأردن (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) والحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) قد وضعت القضية الفلسطينية في المقدمة. وكان الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ والغزو الأشمل له في عام ١٩٨٢، وهما في واقع الأمر حروب إسرائيلية ـ فلسطينية تدور على الأرض اللبنانية، ثم انتفاضة عام ١٩٨٧، أكدت كلها وبشكل مباشر أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأنها في صميم الكفاح الفلسطيني ـ الصهيوني حول فلسطين. هذا وينظر الساسة والخبراء الغربيون إلى توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ على أنها المفتاح الذي فتح جميع الأبواب العربية الأخرى أمام «عملية السلام».

وباختصار فإن صراعات الشرق الأوسط أو عمليات السلام وامتداداتها الدولية تتشابك مع القضية الفلسطينية، لا بل حتى مع حركة التحرر الوطني الفلسطيني، والسياسات الفلسطينية وشؤون الشعب الفلسطيني الأخرى. سنقوم في هذا الفصل بشكل خاص بتحليل أسباب الخروج الإجباري للاجئين الفلسطينيين وحجم هذا الخروج وتوزيع اللاجئين في مواقعهم المختلفة. وسننظر كذلك في الوضع السكاني والبنية والقوى المحركة لجاليات الشتات الفلسطيني في سياق التغير الجاري في الأقطار المضيفة، والتحول الجاري في منطقة الشرق الأوسط. وفي النهاية سنقوم بتقدير تحويل هذه الجاليات من مجرد تجمعات من اللاجئين إلى جالية سياسية وطنية. وسنؤجل إلى الفصل القادم بحث الدور المهم الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك التغيير، وكذلك الكلام عن تطور المؤسسات الاقتصادية

والخدمات الاجتماعية في أوساط فلسطينيّي الشتات، وعن نشوء هوية الفلسطينيين وعقيدتهم السياسية واستراتيجيتهم في العمل.

أولاً: اللاجئون الفلسطينيون: القوى المحركة للتشريد

كانت إحدى عواقب نكبة عام ١٩٤٨ والحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ تشريد أكثر من نصف سكان فلسطين العرب. إن هذه الورطة العويصة التي درج الناس على تسميتها بـ «مشكلة اللاجئين» فيها من المسائل المتعددة ما يتعين التعرض لها بالدرس. أولاً ـ ولنضع جانباً بشكل مؤقت القضية الكبرى الخاصة بالمسؤولية ـ فإن وجود الأعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين هو بذاته أمر يذكّر هؤلاء بخسارتهم لوطنهم وهو فلسطين التاريخية. ولهذا السبب بشكل أساسي قاوم الفلسطينيون باستمرار أية تسوية مقترحة لوضعهم القلق إلا التسوية التي تقضي بعودتهم إلى ديارهم. إن جل فلسطينيي ١٩٤٨ قد فروا من بيوتهم وقراهم وأراضيهم بفعل الخوف الرهيب الذي أحدق بهم جراء حملات الترويع التي شنتها عليهم بشكل نظامي قوات الدولة الإسرائيلية. هذا وحتى عند فرارهم فإنهم لم يفكّروا قط بأن العودة ستكون مسألة المسائل، بل ظنوا أن الأمر هو متى يعودون وكيف، وليس ما إذا كانوا سيعودون أم لا. وبمرور الأيام وتراكم المآسي أصبح هاجس «العودة» قوياً جداً. لهذا نجد في بيوت الفلسطينيين في الشتات لوحات معلقة فيها من أشغال الإبرة أو الحفر على خشب شجرة الزيتون كلمات بعينها هي: «إننا راجعون» أو «إننا عائدون».

ومن المفارقات التي تثير الأسى، والتي تنطوي عليها مسألة اللاجئين، مفارقة تتمثل بأن الفلسطينيين ما إن طردوا أو فروا من ديارهم في عام ١٩٤٨ حتى حل محلهم سراعاً مئات الألوف من اليهود الأوروبيين والشرقيين (العرب) كمهاجرين، وهم أنفسهم من المشردين. كذلك فإن الممتلكات الفلسطينية المنقولة منها وغير المنقولة، بما في ذلك البيوت ومكاتب الأعمال والمصانع والبساتين والحقول الملأى بالحاصلات، والموجودة في طول البلاد وعرضها سواءً في المناطق الحضرية أم الريفية، قد جرى الاستيلاء عليها وتم نقل ملكيتها إلى الشاغلين اليهود من قبل الدولة الاسرائيلية التي تشكلت حديثاً. وهناك ما يقرب من أربعمئة قرية وبلدة لم تستطع السلطات الاسرائيلية إسكان المهاجرين اليهود فيها قد جرى نهبها ثم تسويتها بالأرض(٤). أما الفلسطينيون الذين ظلوا في ما صار يعرف بإسرائيل فإن «سكان

---

(٤) Walid Khalidi, ed., *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and* = *Depopulated by Israel in 1948*, research and text Sharif S. Elmusa, Muhammad Ali Khalidi

القرى منهم تم إخراجهم منها بالقوة، وذلك لإفساح المجال لإقامة مستوطنات يهودية عليها... وما هذا الإخراج إلا شكل من أشكال الهجرة الداخلية القسرية»(٥). وكانت قد شكلت لجان رسمية من قبل الهاغانا قبل إعلان قيام إسرائيل، ثم من قبل الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بعد ذلك الاعلان، لتتولى ما سمي بـ «الاستيعاب» (وهو في حقيقة الأمر استيلاء) لأملاك الفلسطينيين تحت مظهر «الوصاية». وبالنظر إلى أن اليهود لم يكونوا يملكون سوى ١٠ بالمئة من الأرض ضمن الحدود غير العادلة التي أعطاها لهم قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ولم تكن نسبتهم من مجموع السكان تتجاوز ٥٥ بالمئة فقط داخل تلك الحدود، فقد أصبح تشريد الفلسطينيين ونقلهم إلى خارج البلاد أمراً حيوياً لتحقيق حلم اليهود في إقامة إسرائيل يهودية حصراً. إن هذا يفسر كذلك منع الفلسطينيين من العودة أو حرمانهم من حقهم بالتعويض.

١ ـ مسببات الفرار

إن الجدل الدائم حول فرار/طرد الفلسطينيين يدور حول مجموعة من الأسئلة الجوهرية: هل كان الخروج عمدياً، ومقصوداً، وقسرياً، ومتوقعاً، ومخططاً له؟ أم كان من دون إرادة ونتيجة لفزع عمومي ومن جراء سلوك الجمهور المنفلت؟ وفي كلتا الروايتين الاسرائيلية والفلسطينية للأحداث المندفعة التي جرت نجد عنصر النية وعنصر الفزع معاً، وإن كان هذا الطرف يضع المسؤولية على ذاك.

وقد حاول عديدون إعادة وتركيب الأحداث الحاسمة التي وقعت ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ونهاية تموز/يوليو ١٩٤٩ بتصويرها في أفلام وبشكل علمي عن طريق استخدام المقابلات والوثائق الأولية مثل مذكرات الزعماء وأخبار الصحف والتقارير العسكرية وغيرها. وبما أن رواية المنتصر هي التي تكون لها الغلبة عادةً، فمن المتوقع أن يسود كلام الاسرائيليين عن الأحداث ومسبباتها وعواقبها في وسائل الإعلام والأفلام الشعبية والروايات وكتب التدريس في الغرب،

= (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), and Walid Khalidi, *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984).

(٥) G. Kossaifi, «Demographic Characteristics of the Arab Palestinian People,» in: Khalil Nakhleh and Elia Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians* (London: Croom Helm, 1980), p. 21.

لا بل يسود ذلك في السياسات التي تتناول بشكل مباشر مشكلة اللاجئين، وهذا أدهى وأمر[٦].

إن الرواية الإسرائيلية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من «مجتمع إسرائيل المتخيّل» على حد تعبير بنديكت أندرسون، والتجلي العقائدي للدولة القومية الحديثة وصلة الوصل فيها. إنها باختصار أساس القومية الاسرائيلية[٧]. ومن المهم جداً في التعريف القومي لإسرائيل تكرار المحاور الأساسية في الموضوع الذي ينعتونه بـ «حرب الاستقلال»، وهي حرب ١٩٤٨ بين العرب والاسرائيليين في فلسطين. ومن هذه المحاور قولهم: **أولاً**، ان الفلسطينيين والشعوب والجيوش العربية تمثل خطراً عسكرياً ماحقاً للقوات اليهودية الأقل عدداً بكثير، وإن كانت أحسن تدريباً وأفضل تسلحاً. **ثانياً**، إن دور إسرائيل في خلق مشكلة اللاجئين لم يكن نتيجة مقصودة، وإن كانت مرغوباً فيها، لسلسلة من معارك الحياة أو الموت. **ثالثاً**، إن عبء مسألة اللاجئين يقع على عاتق الجيوش العربية والزعماء العرب الذين ناشدوا السكان المحليين بالخروج جماعياً لكي لا يكونوا عقبة في ساحة القتال. **رابعاً** وأخيراً، إن العداء المستمر نحو إسرائيل وروحية القتال المتواصلة تجاهها يمثلان حجر عثرة أمام حل سلمي فوري لمشكلة اللاجئين، وهو برأيهم توطين الفلسطينيين بشكل دائم في الأقطار العربية وبين ظهراني أبناء جلدتهم العرب.

هذا، وبنظر الفلسطينيين للأحداث، وعلى النقيض من الرواية الاسرائيلية للتاريخ، لم يكن هناك سوى المآسي والشدائد، وأن ولادة إسرائيل هي نكبتهم والكارثة التي حلت بهم. وهذه النكبة قد وضعت حداً بشكل مفاجىء أمام «المجتمع المتخيّل» الفلسطيني وما ينطوي عليه من قيام دولة قومية حديثة، ذلك المجتمع الذي لا ينشأ إلا على وجود أرض له وإلا بالتماسك الاقتصادي والثقافي فيه. أما الذي جرى فهو تفكك الشعب وتناثره في آفاق الشتات في الدول العربية

---

(٦) مثلاً، بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ اعترضت الإدارة العسكرية على محتوى المعلومات التاريخية لعدد من الكتب المدرسية المقررة للتدريس في مدارس اليونسكو والأنروا. وبعد مناقشات ومباحثات تقرر سحب تلك الكتب واستبدالها بغيرها أو تنقيحها في كافة مدارس الأنروا. «إن هذا يعني من الناحية الفعلية السماح لإسرائيل بالتدخل في المناهج التدريسية ليس فقط الخاصة بالفلسطينيين الخاضعين للاحتلال بل الخاصة كذلك بكافة الطلاب في الأردن ولبنان وسوريا». انظر: Ibrahim Abu-Lughod, «Educating a Community in Exile: The Palestinian Experience,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 2, no. 3 (Spring 1973), p. 95.

(٧) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, rev. and extended ed. (London; New York: Verso, 1991).

المجاورة منها والبعيدة وفي أرجاء العالم. إن الصورة التي تظهر في أذهان الفلسطينيين عن أحداث ١٩٤٨ ـ أي في تاريخهم وذكرياتهم الجماعية ـ لا تتطابق مع ما في أذهان الاسرائيليين إلا في جانب رئيسي واحد. ففي اعتقاد الفلسطينيين الراسخ أن المشروع الصهيوني كان يقوم منذ بدايته على إزالة فلسطين من الوجود، هي وشعبها معاً. وما ان اكتسب هذا المشروع زخماً كبيراً في أعقاب الحرب العالمية الثانية (بعد أن خرج الأمر من يد بريطانيا العظمى التي أخذت هيمنتها بالانحسار فاحتضنته الولايات المتحدة التي ظهرت كقوة عظمى) حتى كانت الخطوة التالية تتلخص بتنفيذ الرؤية الصهيونية بالقوة والمتمثلة بإقامة إسرائيل على أرض فلسطين. وعليه فإن المسؤولية الأدبية والمادية بشأن اللاجئين كانت ولم تزل تقع على عاتق إسرائيل، وهي مسؤولية حددتها النصوص القانونية الواردة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (الملحق رقم (٦)) القاضي بحق الفلسطينيين بالعودة و/أو التعويض، وحددها كذلك القانون الدولي.

هذا وثمة أبحاث إسرائيلية حديثة تعترض على رواية الطرفين معاً، وتعثر على أرضية هي وسط بين الحجج الجدلية التي يتقاذفانها[٨]. إن هذا التاريخ المُراجع الجديد، القائم على وثائق إسرائيلية رسمية سمح بنشرها مؤخراً، يفضح زيف الأساطير الراسخة في الأذهان المحيطة بأحداث ١٩٤٨، فيقدم سلسلة معقدة وموثوقة من هذه الأحداث. مثلاً، يدقق بيني موريس (Benny Morris) في أحد تقارير المحفوظات وهو بعنوان «هجرة عرب فلسطين في الفترة من ١/١٢/١٩٤٧ إلى ١/٦/١٩٤٨»، وهذا التقرير يقيّم أسباب الخروج الفلسطيني[٩]. إن التقرير الذي نفض عنه الغبار واستخرج من أرشيف وكالة الاستخبارات في إسرائيل يقدم رؤية ثمينة للكيفية التي تصورت بها دولة إسرائيل ابتداء دورها الموضوعي في «العوامل المختلفة ذات العلاقة المباشرة بحركة السكان»، ويشير كذلك إلى «الجهة التي توجَّه إليها النزوح العام»[١٠]. إن هذا التقرير المفيد للتحليل الذي يجري اليوم

---

(٨) انظر: Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York: Pantheon Books, 1987).

(٩) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 69-88; Michael Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland* (London: Quartet Books, 1987), and Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*, Monograph Series; no. 49 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978).

(١٠) كما ورد في: Morris, Ibid., p. 71.

يستعرض الوضع بشأن الفوارق الطبقية والجهوية وتلك السائدة بين الريف والمدينة في المجتمع الفلسطيني.

ينحّي هذا التقرير جانباً العوامل الاقتصادية والسياسية الصرف، مثل «البطالة والافتقار للطعام وغير ذلك من الشدائد الاقتصادية»(١١)، كما يرفض اعتبار الانسحاب البريطاني وفرار الزعماء الفلسطينيين مبكراً من مراكز المدن من الدوافع الأساسية لخروج السكان، تلك الدوافع التي يؤكد عليها كالعادة التأريخ الاسرائيلي الرسمي، «القديم». فالتقرير يقر بصراحة تامة بأنه «ما من شك في أن العمليات العدائية التي قامت بها الهاغانا والقوات العسكرية الإسرائيلية كانت هي السبب الرئيسي لحركة السكان»(١٢). ويلخص موريس أحد عشر عاملاً، مترابطة في الغالب في ما بينها، كما أوردتها دائرة الاستخبارات «بحسب أهميتها»:

أ ـ العمليات العدائية المباشرة التي قام بها اليهود ضد مواطن العرب السكانية.

ب ـ أثر عملياتنا العدائية [من الهاغانا والقوات العسكرية الاسرائيلية] على مواطن العرب المجاورة... (... ولا سيما سقوط مراكز مجاورة كبيرة).

ج ـ عمليات المنشقين [اليهود] [أي إرغون زفاي ليئومي ولوهامي حيروت إسرائيل].

د ـ الأوامر والمراسيم من المؤسسات والعصابات العربية [أي القوات غير النظامية].

هـ ـ عمليات الهمس اليهودية [أي الحرب النفسية] التي هدفت إلى تخويف السكان العرب لإجبارهم على الهرب.

و ـ أوامر الإنذار بالطرد [التي أصدرتها القوات اليهودية].

ز ـ الخوف من [أعمال الانتقام] اليهودية بعد هجوم عربي كبير عليهم.

ح ـ ظهور العصابات [أي القوات العربية غير النظامية] والمقاتلين من غير المحليين في أطراف قرية من القرى.

ط ـ الخوف من غزو عربي ومن عواقبه [قرب الحدود بالدرجة الأولى].

ي ـ وجود قرى عربية معزولة في مناطق يهودية صرف.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

ك ـ عوامل محلية مختلفة وخوف عام من المستقبل[١٣].

إن كاتب (أو كتّاب) هذا التقرير، المجهول الاسم، قد جمع بتصور موريس، تقارير ميدانية كتبها القادة العسكريون خلال الهدنة الأولى (٦/١١ إلى ٩/٧/١٩٤٨)، وأضاف بعداً إحصائياً في نصه: إن دائرة الاستخبارات الاسرائيلية، ومع السماح بنسبة خطأ تتراوح بين ١٠ و١٥ بالمئة، تضع ثقل التفسير للخروج الجماعي على أعمال الهاغانا والقوات العسكرية الاسرائيلية. إن العوامل الثلاثة الأولى في القائمة أعلاه تمثل ٧٠ بالمئة من المجموع: العامل أ وب بنسبة ٥٥ بالمئة والعامل ج (مثل هجمات إرغون) ١٥ بالمئة، ولا سيما في منطقة يافا ـ تل أبيب، في منطقة الساحل الشمالية، وحول القدس (إن «العمل في دير ياسين» يذكر على أنه «(عامل تصعيد حاسم) للخروج»)[١٤]. والعوامل هـ وو وز تمثل ٥ بالمئة من المجموع واعتبرت «دافعاً نهائياً ومحركاً وليس عاملاً حاسماً». وبعبارة أخرى فإن «عمليات الهمس» (التي وصفت أيضاً في التقرير بأنها «نصيحة أصدقاء» (قدمها يهود إلى عرب) و«أوامر الانذار بالطرد» كان لها تأثيرها بعد العمليات العسكرية. وتفسِّر «أوامر الإخلاء من القوات العربية»، التي اعتبرت عاملاً غير مباشر، ما نسبته ٢ بالمئة فقط من السبب الإجمالي للخروج الفلسطيني.

يتمسك موريس بأن هذا الدليل يؤكد أنه لا هذا الطرف ولا ذاك من أطراف الصراع يعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن الخروج، ويضيف أن التقرير يقيّم أسباب ذلك، كما يقدم «ما يشبه (النصيحة) عن كيفية افتعال المزيد من فرار الفلسطينيين وذلك بطرق غير مباشرة، من دون اللجوء إلى أوامر مباشرة بالطرد تعتبر محرجة سياسياً وأخلاقياً»[١٥]. والتقرير لا يتحدث قط عن أن الأسباب أو النتائج كانت متعمدة أو مقصودة سواءً من الهاغانا أو من القوات العسكرية الاسرائيلية، غير أنه لا يوجد كذلك إلا الأقل من المسؤولية إلى الزعماء الفلسطينيين وإلى اللجنة العربية العليا والحكومات العربية المجاورة عن إخلاء السكان. ومع أن وكالة الاستخبارات كانت قد راقبت الإذاعات بشكل دقيق فإنه لا توجد أية إشارة لنداءات بإخلاء شامل بثتها محطات الإذاعة العربية أو نشرتها الصحف، والواقع أنه لم يجر شيء من هذا القبيل، بل على العكس، إذ كان الزعماء العرب يحثون السكان على البقاء، ولا

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

سيما من هم بسن الخدمة العسكرية(١٦).

ويتساءل موريس: «ما هي إذاً أهمية هذا التقرير الصادر عن دائرة الاستخبارات التابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية في فهم خروج الفلسطينيين عام ١٩٤٨؟» ثم يجيب جواباً صحيحاً للغاية فيقول «إن التقرير يقوّض بالتمام (التفسير) الإسرائيلي الرسمي التقليدي بأن الهروب الجماعي كان قد أمرت به أو (دعت) إليه الزعامة العربية لأسباب سياسية ـ استراتيجية»(١٧). وبالنظر إلى هذا الاستنتاج الذي تكفلت به البيانات ثمة سؤال أكثر جرأة هو: إلى أي مدى تختلف استنتاجات التقرير عن التفسير الفلسطيني الرسمي؟ إن موريس يعالج هذا التساؤل إلى حدٍ ما فيكرر طرحه ومفاده «أن العمليات العسكرية اليهودية مسؤولة في واقع الأمر عن ٧٠ بالمئة من الخروج العربي؛ ولكن إفراغ القرى من سكانها كان في معظم الحالات عملاً عرضياً، وإن كان اعتبر عملاً مرحباً به، كتأثير جانبي لتلك العمليات، وأنه لم يكن هدفها»؛ ثم يقول إن الخروج «نجم عن الحرب ولم يكن نتيجة تخطيط»(١٨).

ولكن نورمان فنكلشتاين (Norman Finkelstein) يوجه نقداً قارصاً لما يعتبره دفاعيات موريس(١٩). إنه يقول إن كلمة «عرضي» وعبارة «تأثير جانبي» هما من عنديات موريس، ولا علاقة لهما بما كتبته وكالة الاستخبارات الاسرائيلية، ويبيّن «أن ثمة نبرة رضا بالخروج تعم التقرير حقاً»، كما أن التقرير يقدم النصح بشأن كيفية تسريعه. هذا ويمكن تأويل التقرير من جانب ما على أنه يفسّر «الجهل الحقيقي أو الاهتمام» من جهة بن غوريون، الزعيم الصهيوني ورئيس وزراء المستقبل لإسرائيل، ومن جهة غيره أيضاً، بمسألة السبب الذي دعا الفلسطينيين إلى «الفرار»؛ ولكن التقرير يمكن من جانب آخر أن يعتبر كتيباً فيه الكثير من الإرشادات عن

---

(١٦) Erskine Childers, «The Other Exodus,» *Spectator* (12 May 1961).

(١٧) Morris, Ibid., p. 86.

إن هذا الاستنتاج، وكذلك المقترب العام للتاريخ «الجديد» قد أثارا الكثير من النقاش والنقد القارص والتهجمات الشخصية. انظر: Shabtai Teveth: «Charging Israel with Original Sin,» *Commentary*, vol. 88, no. 3 (September 1989), pp. 24-33, and «The Palestine Arab Refugee Problem and Its Origins,» *Middle Eastern Studies*, vol. 26, no. 2 (April 1990), pp. 214-249.

انظر أيضاً الرد عليه في: A. Shlaim, «The Founding of Israel,» *Commentary*, vol. 89 (February 1990), p. 2.

(١٨) Morris, Ibid., p. 87.

(١٩) Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* (London; New York: Verso, 1995), chap. 3, «Born of War, not by Design,» pp. 51-87.

كيفية إحداث الفرار، أو أن يعتبر تقييماً للأساليب التي تعطي مثل هذه النتيجة في ساحة القتال وما هي هذه الأساليب. ثمة براهين أخرى تجعل هذا القول الأخير هو الأقرب للتصديق. لدينا خطة داليت (Dalet) التي بحثنا أمرها في الفصل السابق، وهي تتضمن حملة منتظمة للإرهاب والعمليات العسكرية، والخطة ذات ثلاث عشرة خطوة، وترمي إلى القبض على الفلسطينيين وطردهم من الأراضي المخصصة للدولتين اليهودية والعربية في قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، وما خطة داليت إلا مثل واحد على ما نقول[٢٠]. هناك تقارير من مصادر أخرى تؤكد التورط الصهيوني في الأمر. يكشف غلوب باشا، القائد الانكليزي للجيش العربي لشرق الأردن، والذي قاتل في حرب ١٩٤٨، في كتابه عن سيرته الذاتية أنه سأل مسؤولاً يهودياً في حكومة الانتداب «عما إذا كانت الدولة اليهودية ستواجه متاعب داخلية عديدة بالنظر إلى أن السكان العرب فيها سيكون عددهم مساوياً لعدد اليهود». يقول غلوب باشا إن ذلك المسؤول أجابه: «لا، لا! إن هذا سيجري ترتيبه. فبضع مذابح محسوبة جيداً ستؤدي سريعاً إلى التخلص منهم»[٢١].

كذلك تمكنت روزماري صايغ (Rosemary Sayigh)، عن طريق إجراء مقابلات موسعة ومكثفة في مخيمات اللاجئين في جنوبي لبنان، من أن تعيد تركيب عمليات الطرد لمجموعة من الفلاحين. وعلى أساس ذكريات هؤلاء من لاجئي ١٩٤٨ فإن قصصهم والتاريخ الشفهي الذي أدلوا به يمكن تعميمها على فئات أخرى من اللاجئين. وجدت هذه الباحثة أن الأسباب الأساسية للفرار «واضحة جداً ولا يمكن إلا لتعمية متعمدة أن تحجبها عن الأنظار... وهي: الهجوم العسكري المباشر على القرى؛ والإرهاب؛ والافتقار إلى الزعامة؛ وإلى الأسلحة؛ إنها باختصار الفوضى والخوف»[٢٢]. ثمة دافع ثانوي ولكنه مهم يتلخص بالخوف الذي ولّدته

---

(٢٠) يقدم وليد الخالدي مستنداً إلى مصادر صهيونية هذا المجهود الناجح جداً الرامي إلى تخليص دولة اسرائيل الفتية من الفلسطينيين وتوسيع أراضيها قبل انسحاب الانكليز. انظر: Walid Khalidi, «Plan Dalet: The Zionist Masterplan for the Conquest of Palestine, 1948,» *Middle East Forum*, vol. 37, no. 4 (November 1961), pp. 22-28, and Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland*, chap. 2, «Plan Dalet,» pp. 34-46.

(٢١) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, [1957]), p. 81.

انظر أيضاً تقرير أ. يتسحاق في: *Yediot Aharonot*, 14/4/1972

والذي أعيد نشره في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 4 (Summer 1972), pp. 142-146.

(٢٢) *Palestinians: From Peasants To Revolutionaries: A People's History*, recorded by Rosemary Sayigh from interviews with camp palestinians in Lebanon; with an introduction by Noam Chomsky, Middle East Series; no. 3 (London: Zed Press, 1979), p. 64.

إشاعات الاغتصاب وغيرها من فظائع الجنود الاسرائيليين التي ارتكبت ضد المدنيين الفلسطينيين العزّل. أسرّ أحد الرجال، وهو من أصول فلاحية، بكلامه إلى الباحثة صايغ قائلاً: «إن قريتي، وهي قرية صعصع، لم تغادر بسبب معركة. كان هناك قتال حولها، وقصف جوي. لكن سبب تركنا القرية هو الأخبار عن مذبحة في صفصف حيث قتل خمسون شخصاً من الشباب. كانت هناك مذابح أخرى ـ في جِشْ ودير ياسين ـ وكانت هناك حكايات عن هجمات على أعراض النساء. إن أهالي قريتنا كانوا مهتمين على الخصوص بحماية نسائهم، وبسبب هذا الخوف أخلي عدد من القرى الشمالية حتى قبل أن تصل الحرب إليهم»[٢٣].

إن جرائم العرض أو الشرف متغلغلة في نسيج الحياة القروية المتكون من صلات القرابة والالتزامات العائلية والواجبات الاجتماعية. إلا أن القوات الاسرائيلية الغازية لا تأبه لمثل هذه التقاليد ولا تحترم قدسيتها. وليس أدل على ذلك إلا ما قاله وزير الزراعة الإسرائيلي أهارون سيزلينغ (Aharon Cizling) في اجتماع لمجلس الوزراء في ٢١ تموز/يوليو ١٩٤٨، فقد صرح: «يقال إن حالات اغتصاب قد وقعت في الرملة. إن بوسعي أن أتغاضى عن أعمال الاغتصاب، ولكنني لن أتغاضى عن الأعمال الأخرى التي هي بالنسبة إليّ أخطر بكثير»[٢٤]. إن خطر انتهاك شرف العائلات الذي هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني وثقافته، واحتمال قيام بعضهم بأعمال انتقامية غسلاً للعار ودفاعاً عن الأعراض، كل ذلك جعل الفرار ضرورة من الضرورات ولو مؤقتاً، حمايةً لطريقة الحياة التقليدية.

أما أسباب الفرار لنحو ٤٠٠ ألف من الفلسطينيين خلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ (وسمحت الحكومة الاسرائيلية لعدد قليل منهم بالعودة في نهاية المطاف) فهي شبيهة بالأسباب التي دعت إلى الخروج الجماعي في عام ١٩٤٨، ولكنها ليست موضع جدال سياسياً مثلها: وقد قام بيتر دود (Peter Dodd) وحليم بركات، بعد أن شعرا بعدم الاطمئنان لتقارير وسائل الإعلام التي دأبت على تصوير اللاجئين كلهم على صورة كتلة واحدة لا فرق بين هذا وذاك منهم، بإجراء دراسة موسعة لأسباب فرار السكان وللمميزات الاجتماعية ـ الاقتصادية للاجئين في مخيم نموذجي يقع داخل الأردن وذلك بعد انتهاء حرب ١٩٦٧ بفترة وجيزة[٢٥]. وقد وجدت الدراسة أن من

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٤) المقتبس مأخوذ من: Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland*, p. 133.

(٢٥) جرى الاهتمام التام بالاعتبارات المنهجية من قبل الباحثين في: Peter Dodd and Halim Barakat, *River without Bridges; a Study of the Exodus of the 1967, Palestinian Arab Refugees*, =

بين ٩٨ أسرة جرت مقابلتها هناك ٦١ من اللاجئين «للمرة الأولى» والباقي، أي ٣٧ أسرة، هي من اللاجئين الذين هربوا من مخيمات أخرى أقيمت بعد عام ١٩٤٨ (وتشير الدراسة إليهم بأنهم لاجئون «قدماء»). ومع أن معظم العينة يتألف من لاجئين «جدد» لم تكن لهم أية صلة فعلية بالاسرائيليين (٨٥ بالمئة) ولم يحدث لأحد من أفراد مجتمعهم حادث وفاة أو إصابة (٧١ بالمئة)[٢٦]، إلا أن السبب الرئيسي لفرارهم هو الخوف من موتٍ وشيك، أو من تدمير الممتلكات أو من الاعتداء على الشرف. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٣) أسباب الخوف كما ذكرها لاجئو حرب ١٩٦٧.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

أسباب ترك اللاجئين لبيوتهم في حرب ١٩٦٧ كما ذكروها بأنفسهم

أسباب ترك البيوت	عدد الأسر
الخوف	
من الطائرات	٥٧
على العرض	٣٠
من التهديد لأفراد الأسرة	٢٢
الضغوط النفسية للاحتلال الاسرائيلي	٨
تدمير القرى؛ تدمير البيت؛ الطرد	١٩
الضغوط الاقتصادية، جراء قطع مورد الدخل	١٠
المجموع	١٦٧

ملاحظة: يستند هذا الجدول إلى عينة Zeezya المؤلفة من مئة عائلة. الأرقام هي أعداد العائلات التي أعطت الأسباب المدرجة لمغادرتها بيوتها. يتجاوز مجموع الأسباب المئة لأن عدداً من العائلات ذكرت أكثر من سبب واحد.

المصدر: Peter Dodd and Halim Barakat, *River without Bridges; a Study of the Exodus of the 1967, Palestinian Arab Refugees*, Monograph Series; no. 10 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1968), p. 47.

إن الخروج الجمعي في عام ١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة كان أقل عدداً بكثير من الخروج في عام ١٩٤٨، وذلك لأن الفلسطينيين قد وعوا درساً مهماً: ففيما كانت حماية العرض تأتي قبل حماية الأرض في عام ١٩٤٨ إلا أن الأمر

= Monograph Series; no. 10 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1968), chaps. 3-4, pp. 8-37.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

انعكس في عام ١٩٦٧، فالأرض تأتي قبل العرض. لهذا، وعلى خلاف ما جرى في عام ١٩٤٨، فإن معظم الفلسطينيين إبان حرب ١٩٦٧ صمدوا في أرضهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع ذلك فإن أحداث ١٩٤٨ و١٩٦٧ تركت معاً أثراً لا يمحى في الذاكرة الجماعية للفلسطينيين. إنها تجارب لم تزل تتردد أصداؤها في أوساطهم وتثير المناقشات والانقسامات في الجاليات الفلسطينية المختلفة.

٢ ـ الطرد: حجمه وأنماطه ومقاصده

حدث طرد الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ بلا إنذار أو إعداد مسبق. كانت القرى والبلدات والمدن بأجمعها تخلى سريعاً أو يطرد سكانها من قبل القوات الاسرائيلية المتقدمة نحو منطقة من المناطق أو المهاجمة لها. وتبين الخارطة رقم (٤ ـ ٢) توزيع المشرّدين الفلسطينيين البالغ عددهم ٧٥٠ ألفاً والوجهة التي توجهوا إليها. ومع أن أسباب الفرار تختلف باختلاف المنطقة والطبقة الاجتماعية والفترة الزمنية، إلا أنه من الممكن استخلاص أنماط الفرار (القسري) من البيانات الاحصائية، وكذلك من الدراسات النوعية التي جرت في ما بعد. وتشترك هذه الأنماط، على العموم، بسمة مشتركة: إن جل لاجئي ١٩٤٨ قاوموا عبور حدود فلسطين. أما معظم الفلسطينيين الذين ظلوا يعيشون في ما يعرف اليوم بإسرائيل فإنهم تركوا بيوتهم عند اقتراب الخطر، فأصبحوا من جراء القتال بلا حول ولا طول، أو طردوا، ولكنهم وجدوا ملجأً لهم في قرية قريبة حيث لهم بعض الأقرباء، أو في ضواحي المدن، أو حتى في مناطق غير مأهولة كالحقول والغابات والمناطق الجبلية.

وحسبما يقول موريس هناك حوادث مسجلة غير قليلة لفلسطينيين عادوا إلى قراهم لجمع مقتنياتهم أو لحصد محاصيلهم، أو لإشغال بيوتهم من جديد بعد توقف الأعمال العدائية المباشرة. وباستثناء قرى أبو غوش وبيت نقّوبة في منطقة القدس والفريديس وخربة جسر الزرقة جنوب حيفا، فإن العائدين من الفلسطينيين إلى جميع القرى الأخرى تم طردهم مجدداً بموجب أمر أصدره شخصياً زعيم اسرائيل بن غوريون. وعلى خلاف المتصور من حشود الفلسطينيين المتدفقة باستمرار نحو أقرب الحدود نجد أن معظم اللاجئين قاموا بهجرات داخلية متكررة قبل بلوغهم نقطة النهاية. وكانت نقطة النهاية هذه للأغلبية هي الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الذين عبروا إلى أقطار عربية مجاورة مثل لبنان فإنهم ظلوا في البداية قريباً من حدود فلسطين ظناً منهم أن العودة وشيكة فقاوموا نقلهم إلى مناطق أخرى[٢٧]. وبمرور

(٢٧) Rosemary Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Press, 1994), p. 36.

الزمن ونفاد الموارد المادية قبل اللاجئون بالانتقال إلى مخيمات في داخل القطر المضيف.

وقد واجه معظم الناس، في حالة الفوضى والرعب التي كانوا فيها، مأزقاً مشتركاً، إذ تجزأ المجتمع إلى مجرد وحدات عائلية، فغدت العائلة وحدها هي الجهة الأولى والأخيرة لاتخاذ القرارات. حصل ذلك في حرب ١٩٤٨ وفي حرب ١٩٦٧ معاً. إن رؤساء العائلات، الصغيرة منها والكبيرة، تولوا مسؤولية حماية الصغار والكبار من الرجال والنساء، وكذلك حماية أرضهم ومقتنياتهم ووطنهم، بعد أن فقدوا القيادة الفعلية من زعمائهم، وشعروا بعدم الثقة في السلطة القائمة. وقد واجه عدد من الشباب الذين كانوا في سن الخدمة العسكرية مسألة اتخاذ القرار ما بين أداء واجبهم المدني وأداء واجبهم العائلي. ويشير دود وبركات في دراستهما عن لاجئي ١٩٦٧ إلى «أن مثل هذا التضارب في الضغوط كان أمراً نادراً في مجتمع القرية». وغالباً ما كان يحل هذا التضارب، كما وجدت صايغ، بإرسال النساء والأطفال قبل الآخرين إلى مناطق آمنة. هذا «وفي حالة الفزع السائدة كان من المألوف أن تتشتت العائلة الواحدة وأن يضيع الأطفال»[٢٨]. وعليه فقد كان أول ما فعله كثيرون من اللاجئين الفلسطينيين في الشتات هو العثور على أفراد الأسرة وجمع شملهم وإيجاد المأوى والحصول على ما يسد الرمق. وحاول بعضهم أيضاً جمع الأقارب الآخرين معاً وأبناء القرية الواحدة إلى جانبهم، كما فعل مؤسس مخيم شاتيلا بالقرب من بيروت، حيث حدثت مجزرة ١٩٨٢ تحت سمع وبصر الجيش الاسرائيلي[٢٩].

٣ ـ سكان فلسطين: التحول السكاني والجغرافي

كان للطرد القسري والهجرة الطوعية أثر مهم في الوضع السكاني للشعب الفلسطيني. ولا توجد أرقام دقيقة عن حجم السكان وبنيته وتوزيعه، فالإحصاء السكاني الأخير في فلسطين كان قد جرى أيام الانتداب البريطاني في عام ١٩٣١. ومنذ ذلك الحين أجريت مسوح عينات هنا وهناك وكان لكل عينة إطارها وتحزباتها واهتماماتها، لذلك فهي تشكل قاعدة بيانات غير متوازنة لا تصلح لوضع بيانات إحصائية عن هذا الشعب المتشرذم والمتحرك. يضاف إلى هذا أن الأقطار العربية

(٢٨) *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries: A People's History*, p. 84.

(٢٩) Sayigh, Ibid., pp. 35-36.

كلها، وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، كانت تفتقر إلى وجود قاعدة سكانية وافية بالغرض وإلى نظام للتسجيل المدني الشامل[٣٠].

تقول جانيت أبو لغد التي وضعت دراسات سكانية موثوقة جداً عن الفلسطينيين بعد النكبة «إن من المستحيل على المرء أن يحدد بالضبط ما هو عدد الفلسطينيين بالولادة أو النسب اليوم»[٣١]. ومما يزيد في تعقيد الأمور أن معدل الزواج من غير الفلسطينيين يختلف كثيراً باختلاف الجاليات في الشتات. فمثلاً، إن معدل هذا الزواج في إسرائيل وفي المخيمات منخفض جداً، فيما هو أعلى كثيراً بين المقيمين (خارج المخيمات) في لبنان والأردن والكويت (قبل ١٩٩١) وأوروبا والأمريكتين.

وكان هناك في عام ١٩٩٥، كما ذكرنا سابقاً، نحو ٤٠ بالمئة فقط من مجموع السكان الفلسطينيين استمروا في العيش في فلسطين التاريخية (إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة). والعوامل التي أفرزت هذا التحول السكاني الذي جرى بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩٥ كانت عوامل اقتصادية وسياسية معاً. فأولاً نجد أن الاستثمار الاقتصادي الكبير في الضفة الشرقية قد شجع كثيرين من الفلسطينيين في الضفة الغربية على الهجرة إلى الضفة الأخرى وذلك طوال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. كما أن عدداً آخر منهم هاجر، من جراء الركود الاقتصادي في الضفة والقطاع، إلى الأقطار المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية وإلى ليبيا، وكانت هذه الأقطار بحاجة ماسة إلى قوى عاملة سواءً المثقفة منها أم الماهرة أم غير الماهرة. وهاجر آخرون إلى لبنان الذي شهد كذلك ازدهاراً اقتصادياً في الستينيات من القرن المذكور وكان مرتبطاً إلى حدٍ ما بالطفرة النفطية في ذلك الوقت[٣٢]. ومن جراء هذه الموجة من الهجرة الطوعية انخفضت نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون داخل فلسطين التاريخية من نحو ٨٠ بالمئة بعد النكبة في ١٩٤٨ إلى ٦٣ بالمئة قبيل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

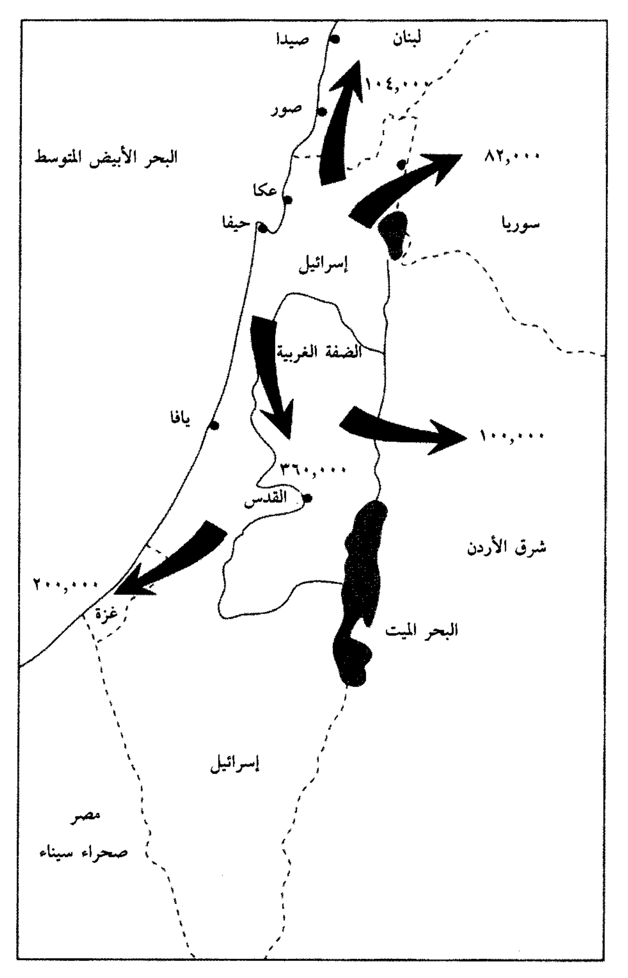
---

(٣٠) United Nations Commission for Western Asia, *Statistical Abstract of the Study on the Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia* (New York: United Nations, 1983), pp. 2-3.

(٣١) J. Abu-Lughod, «A Rift in Their Souls: The Palestinians in Exile,» in: Peter F. Koragh and Mary C. McDavid, eds., *Palestinians under Occupation: Prospects for the Future* (Washington, DC: George Town University, 1989), p. 33.

(٣٢) سمير محمد عبد الرحيم أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين (في لبنان)** (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨)، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

الخارطة رقم (٤ ـ ٢)
عدد اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم
وإلى أين توجهوا، ١٩٤٨



ملاحظة: مجموع سكان عرب فلسطين في أواسط عام ١٩٤٨: ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة. عدد السكان العرب في ثلاثة أرباع فلسطين التي أصبحت اسرائيل: ٩٠٠,٠٠٠ نسمة. العدد المشرد من اسرائيل: حوالى ٨٤٠,٠٠٠ نسمة. عدد سكان الضفة الغربية قبل الحرب: ٤٢٥,٠٠٠ نسمة/عددهم بعد الحرب: ٧٨٥,٠٠٠ نسمة. عدد سكان غزة قبل الحرب: حوالى ٨٠,٠٠٠ نسمة/عددهم بعد الحرب: ٢٨٠,٠٠٠ نسمة. عدد المشردين الفلسطينيين خارج فلسطين: حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في الحرب: ١٥,٠٠٠ شخص.

المصـــدر: *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries: A People's History*, recorded by Rosemary Sayigh from interviews with camp palestinians in Lebanon; with an introduction by Noam Chomsky, Middle East Series; no. 3 (London: Zed Press, 1979), p. 65.

وكان لحرب ١٩٦٧ أيضاً أثر كبير في حركة السكان الفلسطينيين. فقد أدى اجتياح إسرائيل للبقية الباقية من فلسطين إلى خروج كبير ثانٍ يقدر عدده بنحو ٤٠٠ ألف فلسطيني(٣٣). إن من بين مجموع السكان الفلسطينيين البالغ نحو ٢,٦٥ مليون نسمة في ١٩٦٧ هبط معدل المقيمين منهم في داخل فلسطين التاريخية من ٦٣ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة بعد الحرب. كان عدد سكان الضفة الغربية تحديداً قد قل بنسبة ١٢ بالمئة نتيجة للحرب (من ٣٤ بالمئة من مجموع الفلسطينيين في ١ حزيران/يونيو ١٩٦٧ إلى ٢٢ بالمئة منه في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها)، فيما انخفض سكان غزة بنسبة ٥ بالمئة (من ١٨ إلى ١٣ بالمئة). في الوقت عينه قفز معدل الفلسطينيين في الضفة الشرقية من الأردن من ٤٦٦ ألفاً (أي ١٧,٥ بالمئة من مجموع الفلسطينيين) إلى ٧٣٠,٦٠٠ نسمة (أي ٢٧ بالمئة منه)(٣٤).

وتزايدت الهجرة إلى أقطار الخليج العربي المصدرة للنفط بعد التشريد الثاني الذي جرى في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ولا سيما في فترة الطفرة النفطية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين. هذا وقد تزايدت هجرات الفلسطينيين من لبنان إلى خارجه خلال الحرب الأهلية من عام ١٩٧٥ فصاعداً، ثم قفزت نتيجة الغزو الاسرائيلي إلى لبنان في عام ١٩٨٢. كذلك تزايدت كثيراً هجرة الفلسطينيين إلى أوروبا والأمريكتين بشكل كبير خلال الثمانينيات من القرن العشرين، ويقدر عدد الفلسطينيين عام ١٩٩٥ المقيمين في الولايات المتحدة وكندا بنحو ٢٠٠ ألف نسمة ومثله في الأقطار الأخرى من نصف الكرة الغربي. إن نسبة الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية والأقطار العربية المجاورة ارتفعت من ٦ بالمئة من مجموعهم قبل حرب ١٩٦٧ إلى ٢٣ بالمئة في عام ١٩٨٥ (أي ١,١٣ مليون من مجموع ٤,٩ مليون)(٣٥)، ثم ارتفع هذا الرقم بحلول عام ١٩٩١ ولكنه شهد هبوطاً كبيراً حين طردت الكويت من أراضيها نحو ٣٥٠ ألف فلسطيني في أعقاب حرب الخليج لعام ١٩٩١ (كإجراء ضد احتلال العراق للكويت). عاد معظم أولئك المطرودين إلى الأردن، كما أن إسرائيل سمحت لعدد قليل منهم قد لا يتجاوز ٣٠ ألفاً بالعودة إلى الأراضي المحتلة. كانت الجالية الفلسطينية في الكويت ذات يوم أقدم الجاليات وأكبرها وأكثرها حيوية ونشاطاً في شبه الجزيرة العربية، ولكن عددهم في

---

(٣٣) J. Abu-Lughod, «Demographic Characteristics of Palestinian Population: Relevance for Planning Palestine Open University,» in: *Palestine Open University Feasibility Study*, part 2, table no. (5), p. 23.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه، الجدول رقم (٨)، ص ٣٩.

الكويت في أواسط التسعينيات من القرن الماضي لم يتجاوز خمسين ألفاً.

إن الفلسطينيين في الشتات والذين هم تحت الاحتلال أيضاً يتميزون بنسبة تكاثر عالية وبمعدل وفيات منخفض، ومن هنا المعدل المرتفع للزيادة السكانية. كان معدل الولادة عالياً أصلاً خلال الانتداب(٣٦). فاستمر كذلك بعده بسبب تحسن الأحوال الصحية. بيد أن مجتمع الفلسطينيين المشردين بعد النكبة صار حضرياً ومتعلماً ويمارس أفراده مهناً راقية ويتمتعون بحراك اجتماعي، وكل هذه عوامل لها علاقة عادة بانخفاض معدل التكاثر. وعليه انخفض معدل الزيادة السكانية بين الطبقات الاجتماعية الوسطى والعليا. ولكن معدل الزيادة بين الفلسطينيين في اسرائيل والذين تحت احتلالها في غزة وفي معظم مخيمات اللاجئين ـ وهم من الطبقات العمالية ـ استمر بالارتفاع حتى بلغت نسبة الزيادة ٤ بالمئة سنوياً، ما يلغي الانخفاض في أوساط الطبقة البرجوازية(٣٧). لذا فإن المعدل العام لزيادة أعداد السكان الفلسطينيين كان عالياً بشكل لافت وأدى إلى مضاعفة حجم السكان مرةً في كل جيل منذ عام ١٩٤٨. أما في القرن الحادي والعشرين فمن المحتمل أن يتباطأ النمو السكاني للفلسطينيين، وهناك حالياً ما يدل على انخفاض التكاثر أصلاً.

إن المعدل المرتفع للزيادة السكانية بين الفلسطينيين يعني أيضاً سكاناً من الشباب، وهذه من السمات الرئيسية، فعدد الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة نادراً ما كانت نسبته تقل عن ٥٠ بالمئة من مجموع السكان(٣٨). لا بل إن الذين يعيشون في المخيمات في لبنان والأردن والضفة الغربية، وكذلك الذين يكوّنون جاليات فلسطينية في الكويت والسعودية، قد بلغ معدل الذين هم دون الخامسة عشرة بينهم أكثر بكثير من ٥٠ بالمئة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. أما في

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٧) يقدر بعض الباحثين أن معدل النمو الطبيعي في غزة في عام ١٩٩٥ كان ٤,٦ بالمئة. انظر: A. L. Adlakha, K. G. Kinsella and Marwan Khawaja, «Demography of the Palestinian Population with Special Emphasis on the Occupied Territories,» *Population Bulletin of ESCWA*, vol. 43 (1995), table no. (3), p. 11.

(٣٨) انظر التقديرات في: Abu-Lughod, Ibid.

وهذه التقديرات تختلف كثيراً عن تقديرات الحكومة الأمريكية والاسكوا المذكورة في: Don Peretz, *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process* (Washington, DC: United States Institute of Peace Process, 1993).

وفي اعتقادنا أن تقديرات أبو لغد هي الأدق. مع ذلك انظر الدراسة الحديثة للحكومة الأمريكية المشار إليها في الهامش رقم (٣٧): Adlakha, Kinsella and Khawaja, Ibid.

أواسط التسعينيات منه فقد بلغ المعدل ما يقرب من ٦٠ بالمئة في غزة، ولا سيما في المخيمات. إن معدل الأعمار بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة في الجاليات الفلسطينية المختلفة كبير جداً إذا ما قورن بمتوسط العمر البالغ حالياً ٣٢ عاماً في تعداد سكان الولايات المتحدة الذين تجتاحهم الشيخوخة.

إن مثل هذا العدد من الشباب يؤدي إلى مضاعفات كثيرة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. مثلاً، إن معدل الذين هم في سن منتجة هو معدل منخفض بالقياس إلى معظم الأقطار الغربية، ففي لبنان كانت القوى العاملة الفلسطينية تمثل ١٧ بالمئة من السكان في عام ١٩٥١ لكنها تزايدت باطراد حتى بلغت ٣٠ بالمئة في عام ١٩٧٦[٣٩]. كما أن توفير الأعمال والتعليم لهم هو دائماً الشغل الشاغل بالنسبة إلى السلطة المسؤولة عنهم. إن الشباب الفلسطيني هو مصدر الفتيان النشطاء الذين يقومون بمهمة التعبئة السياسية والعسكرية، ومن المهم كذلك أن هجرة اليد العاملة إلى الخليج وإلى الغرب تشمل في الغالب شباباً، ما يؤدي إلى تشويه البنية السكانية سواء في الوطن أو خارجه. وباختصار فإن سمات السكان الفلسطينيين، ومنها المعدلات المرتفعة في الزيادة، من شأنها أن تضيف إلى المآزق المحيقة بحل مشكلة فلسطين. إن الشعب الفلسطيني قد ازداد تعداده من نحو ١,٤ مليون نسمة في عام ١٩٤٨ إلى ما يقدر بنحو ٦,٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ (الجدول رقم (٤ ـ ٤))[٤٠]. وعلى هذا النحو من معدلات الزيادة فإن الشعب الفلسطيني يبلغ عدده في عام ٢٠٠٠ ما يقدر بنحو ٧,٨ مليون نسمة.

---

(٣٩) أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين (في لبنان)**، ص ٢٤٠.

(٤٠) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢)، ص ١٥. انظر أيضاً: Adlakha, Kinsella and Khawaja, Ibid., pp. 5-27.

تقدر هذه الدراسة التي أجراها القسم الدولي في دائرة التعداد السكاني الأمريكية أن مجموع السكان الفلسطينيين في أقطار الشرق الأوسط بلغ في عام ١٩٩٥ (٦,٤٥) مليون فقط. إلا أنها تستبعد الفلسطينيين خارج الشرق الأوسط، وعددهم سيجعل المجموع العام ٦,٨ مليون. انظر أيضاً: George F. Kossaifi, *The Palestinian Refugees and the Right of Return*, Information Paper; no. 7 (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1996]).

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

التوزيع العالمي لما يقدر أن يبلغه عدد الشعب الفلسطيني

	١٩٨٦	١٩٩٠/١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠
الأردن	١,٣٩٨,٠٥٠	١,٨٢٤,١٧٩	٢,١٧٠,١٠١	٢,٥٩٦,٩٨٦
الضفة الغربية/ القدس الشرقية	٩٥١,٥٢٠	١,٠٧٥,٥٣١	١,٢٢٧,٥٤٥	١,٣٨٣,٤١٥
غزة	٥٤٥,١٠٠	٦٢٢,٠١٦	٧٢٦,٨٣٢	٨٣٧,٦٩٩
إسرائيل	٦٠٨,٢٠٠	٧٣٠,٠٠٠	٨٠٠,٧٥٥	٩١٩,٤٥٣
لبنان	٢٧١,٤٣٤	٣٣١,٧٥٧	٣٩٢,٣١٥	٤٦٣,٠٦٧
سوريا	٢٤٢,٤٧٤	٣٠١,٧٤٤	٣٥٧,٨٨١	٤١٠,٥٩٩
بقية الدول العربية	٥٨٢,٨٩٤	٤٤٥,١٩٥	٥١٦,٧٢٤	٥٩٩,٣٨٩
باقي أنحاء العالم	٢٨٠,٨٤٦	٤٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
المجموع	٤,٨٨٠,٥١٨	٥,٧٨٠,٤٢٢	٦,٦٩٢,١٥٣	٧,٧٦٠,٦٠٨

المصدر: *Facts and Figures about the Palestinians*, p. 4.

ثانياً: جاليات في الشتات

إن الفلسطينيين في الشتات قد تحولوا من كونهم أبناء أمة تتكون إلى حدٍ كبير من الفلاحين وأهالي الأرياف والأميين إلى جاليات منتشرة في العالم وتتكون من عاملين وحضريين ومتعلمين. وتغيرت المرأة الفلسطينية كذلك بعد أن أخذت تقوم بأدوار عامة مهنية وسياسية بالإضافة إلى دورها التقليدي القديم. أما الطبقة الوسطى الصغيرة قبل النكبة وما كانت تضمه فيها من رجال أعمال في ميادين التجارة والبنوك والصناعة والانشاءات، فإنها قد ازدهرت كثيراً في الشتات. لقد حقق العديد منهم شهرة كأكاديميين وأطباء وجراحين وعلماء ومهندسين وصحفيين وكتّاب وسياسيين، ليس فقط في الوطن العربي وحده بل في أوروبا وأمريكا الشمالية أيضاً[٤١].

وكان هناك نوعان من اللاجئين منذ أيام النكبة. فقد اتخذ عدد من الفلسطينيين من أبناء الطبقتين الوسطى والعليا ملجأً لهم في المدن العربية القريبة مثل عمان وبيروت والقاهرة ودمشق، وكانوا قد غادروا مناطق الصراع المسلح والحرب

(٤١) انظر: John K. Cooley, *Green March, Black September: The Story of the Palestinian Arabs* (London: Frank Cass, 1973), and John Wallach and Janet Wallach, *The New Palestinians: The Emerging Generation of Leaders* (Rocklin, CA: Prima Pub., 1992).

المحتملة قبيل الهجمة الصهيونية، كما فعل أقرانهم سابقاً في ثورة ١٩٣٦، فاستأجروا شققاً لسكناهم في تلك المدن لمدد قصيرة على أمل عودتهم إلى وطنهم بعد انتهاء الأعمال العدائية. أما المجموعة الثانية الأكبر عدداً فتتألف من الفقراء والفلاحين الذين كانوا معدمين ويائسين، فغدوا من قاطني مخيمات اللاجئين.

١ ـ مخيمات اللاجئين ودور «الأنروا»

تعرّف الأمم المتحدة اللاجىء بأنه «شخص محتاج فقد بيته وسبل عيشه بسبب الحرب في فلسطين». ثم جرى في ما بعد توسيع هذا التعريف ليشمل «الذرية المباشرة» لهذا اللاجىء. وتم في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩ تصنيف ٧٢٦ ألف فلسطيني بأنهم من اللاجئين (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١) آنفاً). وقامت الأقطار العربية المضيفة في البداية بمساعدة هؤلاء ولكن مواردها المحدودة سرعان ما حالت دون استمرارها في ذلك. وأصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩ قراراً من الجمعية العامة هو المرقم ١٩٤ (الملحق رقم (٦)) يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة و/أو التعويض، كما أنه يحث إسرائيل على قبول عودة اللاجئين. رفضت اسرائيل ذلك، واستمرت في تعنتها الذي لا يتزحزح بالرغم من الضغط الدولي وشيء من الضغط الأمريكي أيضاً الرامي إلى السماح بعودة اللاجئين أو تعويضهم. وبعد عامين تقريباً على النكبة تولت وكالة الغوث والتشغيل (الأنروا) عمليات الإغاثة (لتوفير الخيام والطعام والرعاية الصحية) في قطاع غزة والضفة الغربية وشرق الأردن ولبنان وسوريا حيث تجمع الفلسطينيون. كانت الأنروا قد أنشئت كوكالة مؤقتة، ولكنها منذ عام ١٩٥٥، وبعد أن تفاقمت مشكلة اللاجئين واستعصت على الحل، أخذت توجه خدماتها وجهة جديدة نحو دمج الفلسطينيين بمحيطهم. وقد جرى توفير التعليم والإسكان والتدريب والاستخدام داخل المخيمات كوسيلة نحو هذا الهدف. وبحلول عام ١٩٩٢ أصبحت الأنروا إحدى أكبر الوكالات الدولية، فهي تستخدم ما يقرب من ١٩ ألف موظف لخدمة أكثر من ٢,٧ مليون لاجىء من المخيمات (بضمنهم لاجئو عام ١٩٦٧). وفي مقابل هذا التوسع ارتفعت ميزانية الوكالة «من ٣٣,٦ مليون دولار أمريكي سنوياً في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٢٥٤,٥ مليون في عام ١٩٩١»[٤٢].

---

(٤٢) Peretz, *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process*, p. 6.

حاولت الولايات المتحدة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٥ إلغاء الأنروا على أساس أنها لم تعد ضرورية بالنظر إلى توقيع إعلان المبادىء من منظمة التحرير وإسرائيل، ورُفض الاقتراح.

وجرى إنشاء الكثير من مخيمات اللاجئين باتفاق متبادل بين القطر المضيف المعني والأمم المتحدة. في لبنان مثلاً، أقيم خمسة عشر مخيماً ولكن عدداً منها (وبضمنها مخيم تل الزعتر الكبير شرقي بيروت) اجتاحته الميليشيات اليمينية اللبنانية ودمرته خلال القتال الضاري في الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦). ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٥) أن هناك في أواسط التسعينيات من القرن الماضي اثني عشر مخيماً في لبنان، وعشرة مخيمات في كل من سوريا والأردن، وتسعة عشر مخيماً في الضفة الغربية، وثمانية مخيمات في قطاع غزة. في عام ١٩٩٣ كان هناك من المسجلين في جداول اللاجئين الرسمية للأنروا ٢,٧٣ مليون لاجيء. وعلى مدى نحو خمسة عقود من السنين أخذ الفلسطينيون وقد تحسنت أحوالهم الاقتصادية يبحثون عن محل إقامة خارج المخيمات وذلك في الأقطار المضيفة أو غيرها. وكما يشير الجدول رقم (٤ ـ ٥) فإن سكان المخيمات بلغ بعد جيلين اثنين .٥٢ بالمئة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان و٢٩,١ بالمئة في سوريا و٢٢,٨ بالمئة في الأردن و.٢٦ بالمئة في الضفة الغربية و٥٥ بالمئة في قطاع غزة.

إن مواقع المخيمات يقررها القطر المضيف وفقاً لاعتبارات داخلية، اقتصادية وسياسية. ففي لبنان أقيمت معظم المخيمات في أرياف البلاد جنوباً وشمالاً وفي شرق وادي البقاع، ما زوّد كبار أصحاب الأراضي اللبنانيين باليد العاملة الزراعية الرخيصة. أما مخيم شاتيلا قرب مدينة بيروت فقد تأسس عفوياً بجهد زعيم ثوري فلسطيني سابق أراد توفير مأوى فوري ومؤقت لأفراد أسرته وأقاربه. إن مخيم شاتيلا، شأنه شأن المخيمات الصغيرة الأخرى التي أقيمت في ضواحي المدن في لبنان والأردن وغيرهما، أخذ ينمو سريعاً في السنوات اللاحقة لاجتذابه الكثيرين من المخيمات الريفية الذين كانوا يبحثون عن عمل في صناعة الإنشاءات المزدهرة في العواصم العربية. كانت الهجرة من مخيمات الأرياف إلى مخيمات المدن هجرة واسعة إبان سنوات ازدهار المدن، ثم تزايدت أكثر فأكثر بسبب وجود منظمة التحرير الفلسطينية، أولاً في عمان (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) ثم في بيروت (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢). وقد تغاضت الحكومات المضيفة عن ذلك لأن سوق العمالة لصناعة الانشاءات في المدن كان يتطلب رصيداً كبيراً من اليد العاملة الرخيصة.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)
معلومات عامة من الأنروا بشأن اللاجئين

	لبنان	سوريا	الأردن	غزة	الضفة الغربية	المجموع
سمات سكانية						
المساحة (كم^2)	١٠,٤٥٢	١٨٥,١٨٠	٩١,٨٦٠	٣٦٠	٥,٥٠٠	٢٩٣,٣٥٢
السكان	٣,٤٠٠,٠٠٠	١٤,٦١٨,٣٩٠	٤,١٣٩,٤٥٨	٩٦٣,٠٠٠	١,٥٧١,٥٧٥	٢٤,٦٩٢,٤٢٦
اللاجئون المسجلون	٣٥٢,٦٦٨	٣٤٧,٣٩١	١,٣٥٨,٧٠٦	٧١٦,٩٣٠	٥٣٢,٤٣٨	٣,٣٠٨,١٣٣
نسبة نموهم (بالمئة) (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)	١,٩	٣	٥,٥	٤,٩	٢,٩	٤,٣
نسبة هؤلاء المسجلين من السكان (بالمئة)	١٠,٤	٢,٤	٣٢,٨	٧٤,٤	٣٣,٩	١٣,٤
المخيمات الحالية	١٢	١٠	١٠	٨	١٩	٥٩
المسجلون في المخيمات	١٩٢,٠٥٢	١٠١,٠٢٧	٢٥٨,٢٠٤	٣٩٥,٩٨٧	١٤٨,١٠٥	١,٠٩٥,٣٧٥
التعليم/التدريب						
المدارس	٧٤	١١٠	١٩٨	١٥٥	١٠٠	٦٣٧
عدد التلاميذ (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)	٣٦,٤٩٨	٦٢,٠٤٦	١٤٨,٠٠٤	١٢٩,٤٩٤	٤٥,٨١٢	٤٢١,٨٥٤
نسبة الإناث منهم	٥٠,٣	٤٨,٤	٤٩,١	٤٩,٤	٥٥,٥	٤٩,٦
مراكز تدريب مهنية وتقنية	١	١	٢	١	٣	٨
أمكنة تدريب مهنية وتقنية	٦٠٨	٨٠٠	١,٢٢٤	٧٣٢	١,٢٦٠	٤,٦٢٤
أمكنة تدريس العلوم التعليمية	غير متوفرة	غير متوفرة	٨٥٥	غير متوفرة	غير متوفرة	١,٤٥٥
مدرسون متدربون في الخدمة	٩٨	١٠٨	١٧٥	١٦٤	١٠٦	٦٥١
عدد المنح الدراسية الجامعية	٧٧	٢٤٠	٢٤٦	٢٣١	١٤٩	٩٤٣

يتبع

تابع

مجموع المناصب التعليمية	١,٥٣٨	٢,٠٦٣	٤,٩٦٥	٤,١٣٣	,٠٩٣	١٤,٨٦٣
بنية تحتية/ خدمات						
مراكز صحية وعيادات أسنان	٤٠	٢٩	٣٦	٢٥	٤٩	١٧٩
مراكز إسالة الماء (بالمئة)	٨٩	٧٥	٩٢	١٠٠	٩٨	٩٢
مواقع تصريف قاذورات في المخيمات (بالمئة)	٥٦	٨٥	٤٥	٢٧	٣١	٤٧
بطالة (بالمئة) (تقديرية)	٤٠	١٠	٢٠	٣٠ ـ ٤٠	٣٠ ـ ٤٠	٢٨
مجموع ميزانية ١٩٩٣ (بآلاف الدولارات)	٣١,٥٤٠	٣٦,٥٣٧	٦١,١٨٣	٦٣,٨٩٦	٤٧,٨٤٦	٢٩٧,١٨٥

المصدر: United Nations Relief and Works Agency [UNRWA], *Annual Report* (New York: UNRWA, 1993 and 1996).

قام الصليب الأحمر الدولي أول الأمر، ومن بعده الأنروا، بتزويد اللاجئين بالخيام وبالماء المنقول بالسيارات وبشيء من الطعام والخدمات الطبية. كانت أولى منشآت الأنروا في شاتيلا عبارة عن «مستوصف ومدرسة وأنبوبين من المراحيض العامة»، إذ ان «شركة مياه بيروت لم يسمح لها بتزويد سكان شاتيلا بالماء، وعليه كان هناك أربعة خزانات عامة للماء تملأها سيارات الأنروا بين حين وحين»(٤٣). وبما أن الفلسطينيين في لبنان لا يسمح لهم ببناء منازل دائمة، فقد قاموا على مدى السنين بإنشاء مساكن من الصفيح والخشب وغيرهما من المواد. ولم يتسن لسكان المخيمات حتى عام ١٩٦٩ بعد ظهور حركة المقاومة الفدائية بناء مساكن من الاسمنت المسلح والآجر ومد أنابيب الماء وإقامة بعض المنشئات للطاقة الكهربائية وللمجاري. حدث هذا من ناحية لأن حركة المقاومة الفدائية تولت السيطرة في معظم المخيمات (في لبنان وسوريا بالدرجة الأولى وقبلهما في الأردن، ولكن ليس في الضفة الغربية وقطاع غزة لأنهما كانا تحت الاحتلال الاسرائيلي)، ومن ناحية أخرى لنشوء جيل جديد من الفلسطينيين المهرة الذين قاموا ببناء تلك المرافق لأنفسهم.

وهكذا وفي بحر جيل واحد أو أكثر قليلاً تطورت مخيمات اللاجئين من مدن الخيم القلقة التي تعبث بها الرياح والخالية من أية خدمات تذكر إلى مدن صغيرة مزدحمة جداً مبنية بالإسمنت ومعبدة بالاسفلت وفيها شيء من البنية التحتية. ومع أن الماء الجاري صار يضخ بالأنابيب في النهاية إلى معظم مواقع الإقامة في المخيمات كما يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٥)، لم يكن هناك في عام ١٩٩٢ إلا في ٥٦ بالمئة من أماكن السكن مصارف للمجاري في لبنان و٨٥ بالمئة منها في سوريا و٤٥ بالمئة في الأردن و٣١ بالمئة في الضفة الغربية و٢٧ بالمئة من قطاع غزة. أما الباقي فمخيمات ذات مصارف مفتوحة. كان ازدحام السكان حينئذٍ كبيراً للغاية بطبيعة الحال، كما أن السلطات العربية والإسرائيلية المعنية كانت تحدد مساحات المخيمات تحديداً صارماً. إن البنية التحتية المادية والخدمات الاجتماعية والطبية ونوعية الحياة لم تكن وافية بالغرض على الإطلاق، لا بل كانت كلها بائسة في أغلبية المخيمات ـ وأسوأها تلك التي كانت تحت السيطرة الاسرائيلية.

٢ ـ اندماج اجتماعي واقتصادي متغاير

إن الجدول رقم (٤ ـ ٤) يعطي أرقاماً عن حجم سكان فلسطين في عام

(٤٣) Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*, p. 39.

١٩٩٥ وتوزيعه جغرافياً، فيما يعطي الجدول رقم (٤ ـ ٦) التوزيع المهني لذكور الفلسطينيين في أقطار ومناطق مختارة في سنوات معينة. ثمة تدرج واسع في حجم الجاليات المختلفة وكذلك في نمط التوزيع الحرفي، وهذا مؤشر مهم لطبيعة الاندماج الاقتصادي في الأقطار العربية المضيفة (وفي اسرائيل). إن البنية الاجتماعية والظروف السياسية للجاليات الفلسطينية في أقطار الشتات مختلفة إحداها عن الأخرى. أما الذي يقرر موقف الحكومة المضيفة وطريقة معاملتها فيتوقف على اعتبارات منها حجم الجالية الفلسطينية النسبي والمطلق، ودرجة اندماجها الاقتصادي أو هامشيتها (وهي ذاتها متوقفة على الحجم) في اقتصاد القطر المضيف، ودرجة تنظيمها السياسي ونفوذها السياسي أيضاً (سواء من خلال حق الاقتراع السياسي الرسمي أو من دونه)[٤٤].

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

التوزيع الحرفي لذكور الفلسطينيين في أقطار ومناطق مختارة (نسبة مئوية)

مكان الإقامة	حرفي، تقني	مدير إداري	كتبة	مبيعات وتجارة	صناعة نقل خدمات	خدمات شخصية	زراعة صيد سمك تعدين
السعودية	٥١,٥	٢,٩	٦,٠	٣,٢	٢٨,٩	٣,٣	٤,٣
أردنيون	٦٣,٠	٣,١	٦,١	٣,١	٢٠,١	١,٩	٢,١
فلسطينيون	٣٦,٩	٢,٦	٥,٧	٣,٣	٣٩,٣	٥,٠	٧,١
الكويت	٢٠,٨	١,٣	١٧,٨	٨,٦	٤١,١	٨,٤	٢,١
الضفة الشرقية	٩,٧		٧,٠	١١,٨	٤٥,٤	١١,٢	١٤,٥
سوريا	١٠,٨	٠,٧	٨,٢	٨,٩	٥٧,٠	٦,٦	٧,٩
اسرائيل (إحصاء ١٩٧٢)	٦,٦	٣,٩		٨,٢	٥١,٤	١٠,٠	١٩,٩
(إحصاء ١٩٧٦)	٦,٢	٠,٤	٣,٩	٧,٣	٥٧,٣	٩,٧	١٥,٢
الضفة الغربية	٦,٢	٠,٩	٣,٠	١٢,٥	٥٠,١	٧,٨	١٩,٥
غزة	٥,١	٠,٦	٣,١	١١,٩	٤٧,٤	٨,٧	٢٣,٢
مخيمات لبنان		٣,٧	١,٤	١٥,٣	٤٦,١	٨,٩	٢٤,٧

المصدر: Abu-Lughod, «Demographic Characteristics of Palestinian Population: Relevance for Planning Palestine Open University,» part 3, p. 61.

(٤٤) Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York: Columbia University Press, 1988), pp. 18-19.

وخلاصة القول أن حكومات الأقطار المضيفة أو المجموعات النخبوية فيها إذا تصورت أن الجالية الفلسطينية تمثل تهديداً سياسياً واقتصادياً، فستحاول الدولة أن تحد من فعاليات هذه الجالية أو أن تقمعها. وقد حدث ذلك في الأردن (حيث يؤلف لاجئو الضفة الشرقية والمهاجرون العائدون ٥٥ بالمئة من السكان بعد عودة ٣٠٠ ألف فلسطيني من الكويت)، وفي لبنان (١٠ ـ ١٢ بالمئة) والكويت (٣٧ بالمئة حتى حرب الخليج)، ولكن ذلك لم يحدث في مصر (٠,٠١ بالمئة) وسوريا (٢,٤ بالمئة) والسعودية (٢,٥ ـ ٣ بالمئة). إن السلطات الحكومية في الأردن والكويت تحركت ضد الفلسطينيين؛ أما في لبنان فقد توارت الحكومة خلال الحرب الأهلية فقامت المليشيات اليمينية بمهاجمة المخيمات الفلسطينية في القطر. إن الأمثلة أعلاه، وعلى الأخص الأردن ومصر وهما على طرفي نقيض من حجم الجالية الفلسطينية فيهما، تكشف عن نوع المعاملة المختلفة التي تبديها الأقطار المضيفة، وتفسر كل شيء.

كان للجاليات الفلسطينية المختلفة في الشتات تاريخ مختلف وفريد في بابه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً منذ عام ١٩٤٨، وبالتالي فإنها طورت لنفسها هياكل مهنية واجتماعية يتميز أحدها من الآخر. ويتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٦) أن جاليات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك أهالي فلسطين الأصليين في إسرائيل، قد تم تحويلهم إلى عمال بروليتاريين وإلى مصدر رخيص لقوة عاملة غير ماهرة. كذلك كان شأن معظم سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان والأردن، وبدرجة أقل في سوريا. أما الذين في شبه الجزيرة العربية فهم أكثر تنوعاً من الناحية الاجتماعية، لذا كان مستوى اشتراكهم السياسي والاقتصادي ومستوى إسهامهم في دعم حركة التحرر الوطني الفلسطينية يختلف من فئة إلى أخرى. هذا وكانت منظمة التحرير الفلسطينية متمركزة في الأردن في الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) وكان الفلسطينيون فيه هم قاعدتها الاجتماعية الأساسية. وبعد طرد المنظمة من الأردن تحولت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية إلى فلسطينيي لبنان، ودام ذلك من عام ١٩٧٠ حتى الخروج من بيروت في عام ١٩٨٢. مع هذا فإن كوادر المنظمة السياسية ومقاتليها كانوا من جميع الجاليات المنتشرة هنا وهناك وبضمنها الفلسطينيون في إسرائيل، أي عرب إسرائيل كما جرت العادة على تسميتهم. إن من أبرز الفلسطينيين في إسرائيل الشاعر الشهير محمود درويش الذي أضحى صوت الحركة الوطنية والمفصح عن كفاحها. هذا وكان هناك من الجاليات في شبه الجزيرة العربية، ولا سيما في السعودية والكويت قبل الغزو العراقي في عام ١٩٩١، من كان يسهم مالياً أكثر من غيره. وما ان أصبحت جاليات الشتات متغايرة بعضها عن بعض

وشهدت تجارب اجتماعية متباينة وحظيت بموروث سياسي مختلف، حتى أضحى اندماج الفلسطينيين مستقبلاً أمراً أكثر إشكالية مما كان عليه في السابق[٤٥].

أ ـ سكان المخيمات

يبين الجدول رقم (٤ ـ ٦) أن الوضع السائد بين سكان المخيمات يتميز بنمط معين مؤداه تحول الرجال إلى عمال من الطبقة البروليتارية. ففي مخيم شاتيلا (وكان يقيم فيه ٧٥ ألف نسمة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي) ويقع قرب بيروت، وفي مخيم عين الحلوة (مئة ألف نسمة في أواسط التسعينيات منه) ويقع قرب صيدا في لبنان، وفي مخيم البقعة (نحو ٦٥ ألف نسمة) ويقع في ضواحي عمان بالأردن، وهي كلها مدن صغيرة مكتظة بالسكان جداً وتزاول القوى العاملة فيها أعمالاً ذات مهارة وغير ذات مهارة وتمارس مهناً ثانوية من درجات دنيا وتقوم كذلك بأعمال كتابية بسيطة وبأعمال مؤقتة ولساعات فقط في المدن القريبة والمناطق الزراعية المجاورة. وكما يسعى الرجال للحصول على عمل لقاء أجر فإن النساء يسعين إلى ذلك أيضاً ولكن بدرجة أقل جداً، وغالباً ما يكون عملهن داخل المخيم الذي يقمن فيه.

قام سمير أيوب بدراسة عن البنية الطبقية للفلسطينيين في لبنان، فوجد أن ٧٦,٤ بالمئة من أجداد العيّنة التي أجابت عن الاستبيان كانوا يعملون لحسابهم الخاص في فلسطين (٦٨ بالمئة في الزراعة و٢ بالمئة في الصناعة، و٢٢ بالمئة في الخدمات) فيما يعمل ٢١ بالمئة فقط من الحفدة لحسابهم الخاص في لبنان (١٧ بالمئة في الزراعة و٩ بالمئة في الصناعة و٧٤ بالمئة في الخدمات) وذلك في عام ١٩٧٨[٤٦]. تبين الدراسة نفسها أن ١٥,٦ بالمئة فقط من الأجداد كانوا يعملون لقاء أجر في فلسطين، وكذلك ٣٩,٦ بالمئة من الأبوين و٦٣,٣ بالمئة من المجيبين على استبيان العيّنة. أما مصدر الدخل فإن ٧٦,١ بالمئة من العينة يأتي دخلها من العمل لقاء أجر، وهذه نسبة عالية في جيل واحد. وكان العمال غير المهرة في مخيم شاتيلا في الخمسينيات من القرن الماضي يكسبون ما يعادل ٦٥ سنتاً يومياً، وهذا لا يكاد يسد رمق عائلاتهم. وعلى العموم، ومن حيث مستوى الدخل ومصدره تتكون البنية الطبقية للفلسطينيين في لبنان في عام ١٩٧٨ من ٦٢,٩ بالمئة من الطبقة العاملة و٢٧,٥ من الطبقة الوسطى، و٧,٨ بالمئة من الطبقة الوسطى العليا و١,٨ بالمئة من الطبقة البرجوازية[٤٧].

---

(٤٥) Abu-Lughod, «Demographic Characteristics of Palestinian Population: Relevance for Planning Palestine Open University,» p. 58.

(٤٦) أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين (في لبنان)**، ص ٢٥٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

ما إن حلت الستينيات من القرن الماضي حتى تطور سكان المخيمات إلى رجال مختصين بحرف البناء كتركيب أنابيب المياه والدهان وأعمال الكهرباء وغيرها(٤٨). إن هذا، وكذلك «الثورة التعليمية» على حد تعبير الفلسطينيين أنفسهم، ساعد الكثيرين على ترك المخيمات، ذلك أن تلك الثورة قد جعلت أبناء العمال من اللاجئين يتحولون خلال جيل واحد إلى مهنيين. أما الذين ظلوا على فقرهم منهم فهم من لم يحالفهم الحظ ولم يستطيعوا لسبب أو آخر أن يستفيدوا من ثورة التعليم واكتساب المهارات أو لم يهاجروا. كانت الأسباب تعود في لبنان (وإلى حدٍ أقل في الأقطار المضيفة الأخرى) إلى وضع الحكومة قيوداً صارمة على منح التصريح بالعمل. إن المخيمات في المدن كانت مراكز لوجود العمال اليدويين، مع هذا نجد منها مثلاً مخيم شاتيلا الذي كان محطة لتطوير المهارات وللهجرة إلى الأقطار العربية المصدرة للنفط وإلى الغرب. ولما نشبت الحرب الأهلية في لبنان ثم غزته إسرائيل في عام ١٩٨٢ أدت الهجمات التي وقعت على المخيمات وتدمير بعضها إلى نشوء مجموعة كبيرة أخرى تتألف من المشردين من المخيمات ذاتها والذين يعرفون باسم «المهجّرين» وهم لجأوا إلى مخيمات أخرى أكثر أمناً.

إن المخيمات هي عبارة عن مدن صغيرة معقدة، فيها أسواقها وحوانيتها ومرافق خدماتها، كما أن الأنروا تستخدم سكانها في المدارس والعيادات الصحية ومراكز الرعاية الاجتماعية وغيرها(٤٩). وللمخيمات اقتصادها القائم على تجارة المفرد وعلى الخدمات. ولكن البنية التحتية فيها، كما يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٥) آنفاً، والخاصة بتوفير الماء والمجاري والإسكان والكهرباء والطرق، هي بنية لا تفي بالغرض على الإطلاق في جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة في الأقطار العربية المضيفة والموجودة كذلك في مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

والحياة في المخيمات على العموم حياة مكتظة وغير صحية ويائسة وعنيفة ووحشية. لذلك فإن التحول الخطير في البنية الحرفية لأغلبية الفلسطينيين بعد النكبة من فلاحين إلى عمال لم يحدث تغيراً يذكر في العلاقات الاجتماعية أو في القيم أو في الثقافة. إن البنية الاجتماعية التقليدية القائمة على صلات القرابة والجهوية والرعاية والفئوية السياسية الموروثة قد أعيد تركيبها من جديد في مخيمات

(٤٨) Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*, p. 42.

(٤٩) Peretz, *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process*, p. 24.

اللاجئين[٥٠]. وقد ساعدت الأنروا على ذلك وكذلك بعض الزعماء الذين عملوا على جمع شمل الأقرباء مثل مؤسس مخيم شاتيلا. فالأنماط التقليدية إذاً، والقائمة على صلة الرحم والرعاية، خدمت اللاجئين في البداية. ولكن، وبمرور الزمن، فقدت هذه الأنماط كثيراً من قدرتها على خدمة حاجات الناس من جراء التشتت وعدم امتلاك الأرض واللجوء إلى العمل لقاء أجر وما نتج من ذلك من تفاضل اجتماعي متزايد. ومنذ أواخر الستينيات من القرن الماضي أخذت بعض الفئات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية تقوم من جانبها إيماناً منها بالحداثة والعلمانية بتوفير الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعية لسكان المخيمات. مع هذا ظلت أعراف القرية، المتمثلة بالقيم التقليدية[٥١] والمعبرة بالتالي عن الهوية، قوية نسبياً داخل المخيمات. مع ذلك وجدت تنويعات كثيرة في بنى المخيمات نتيجةً لدرجة السيطرة التي تمارسها الأقطار العربية المضيفة أو إسرائيل وطبيعة هذه السيطرة.

وفي البداية أيضاً لم يسبب الاجتثاث المادي وإعادة الهيكلة الاجتماعية تغييراً على ما يبدو في الوعي السياسي. إن شيئاً من البنية السياسية القائمة على صلة القربى، وشيئاً من تشرذم اللجنة العربية العليا برئاسة زعيمها الروحي الحاج أمين الحسيني ظل موجوداً في لبنان (وفي غيره بدرجة أقل) وكان له نفوذه في صفوف اللاجئين. إن هذا ساعد بطبيعة الحال على تعزيز العودة، في الشتات، إلى القيم والأعراف والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في الأرياف تقليدياً.

غير أنه ما ان ظهرت المنظمات العصرية كاتحادات الطلاب ونقابات العمال والمنظمات النسوية وضمن عقيدة عصرية، علمانية، في الوحدة العربية، حتى أخذت تعمل على تعديل تلك القيم والعلاقات التقليدية. وعليه، ومع التغير الحاصل في المناخ السياسي الاقليمي (متمثلاً ببروز القومية العربية)، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، وبداية عمل حركة المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٦٨، تزايد كثيراً التغير الاجتماعي والوعي السياسي في المخيمات. وهكذا وبعد النكبة بجيل واحد برزت قيادة عصرية أصيلة، وأخذت تحاول أن تقيم بين الجاليات المتفرقة والتجمعات المشرذمة ما يشبه مؤسسات الدولة وذلك كإطار لاستعادة الحقوق السياسية الفلسطينية، وللعودة، ولتقرير المصير، وأخيراً لإقامة الدولة. سنبحث في هذا التحول الثوري للشعب الفلسطيني وفي ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية في الفصل التالي.

---

(٥٠) Sayigh, Ibid., pp. 59-64.

(٥١) المصدر نفسه.

إن الدين، وهو قوة اجتماعية محافظة عادةً، كان متغلغلاً في الثقافة الشعبية التقليدية للمخيمات، ولكنه لم يعد كذلك بالنسبة إلى الطرح القومي العلماني الجديد. وقد ظهر ما يرمز إلى ذلك في الآداب والأغاني والاحتفالات وغيرها. وأخذ إيقاع الحياة اليومية بالتصاعد. وبدأت البنية الاجتماعية التقليدية بالتغير كذلك، وشمل هذا العائلة والقيم. وتشير الباحثة صايغ إلى أن مجمع الأسرة الأبوي تخلى عن موقعه إلى وحدات صغيرة فضفاضة مجاورة[٥٢]. وغدا الأبوان أقل استبداداً. وحتى التضامن العائلي والولاء للأسرة لحق بهما شيء من التعديل بفعل الفئات السياسية الناشطة. وفيما كانت عوائل بأسرها أعضاء أو أنصاراً لفئة سياسية معينة في حالاتٍ ما، كان الآباء والأبناء والأشقاء في حالات أخرى يختلفون في ولاءاتهم السياسية. ولعل الأهم هو أن سكان المخيمات «تعودوا على رؤية المرأة وهي تقوم بدور بارز في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية»[٥٣]، فتغيرت كذلك بالنتيجة العلاقات الزوجية، ولا سيما في أوساط الجيل الجديد من الرفاق الثوريين ذكوراً وإناثاً. وعلى الرغم من لزوم التغيير وايديولوجيته فإن مركز المرأة ومشاركتها في حركة المقاومة خلفت مأزقاً خطيراً[٥٤].

ظل الطرح والتنظيم القومي العلماني سائدين حتى الثمانينيات من القرن الماضي حينما برز من جديد تأثير الدين في سكان المخيمات، وفي الجماهير الفقيرة بشكل مسيّس وراديكالي وناشط وحتى محارب أيضاً، ولا سيما في قطاع غزة. ثمة عوامل متعددة أسهمت في هذه الظاهرة في السياسة الفلسطينية، وليس أقلها ظهور الإسلام السياسي في أرجاء الشرق الأوسط. أما في قطاع غزة فكان الأهم من هذه العوامل الضغط الذي لا هوادة فيه الذي يمارسه جيش الاحتلال الاسرائيلي، وتردي الأوضاع الاقتصادية للناس، وعدم فعالية منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الفلسطينية، وكلتاهما علمانية، أو فشلهما في إنهاء الاحتلال وإزالة البؤس[٥٥]. ومع أن الإسلام السياسي لم يتطور بعد كثيراً في مخيمات الشتات في الأقطار العربية المضيفة إلا أنه مع ذلك أصبح عاملاً مهماً في الحسابات الفلسطينية في الميدان

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٥٤) انظر على الأخص: Julie M. Peteet, *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement* (New York: Columbia University Press, 1991).

(٥٥) انظر: Ziad Abu Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994).

السياسي إقليمياً ودولياً. إن تأثير الإسلام السياسي في الناس تأثير متناقض: فهو سياسياً راديكالي ومتعنت وناشط، ولكنه اجتماعياً محافظ ورجعي، ولا سيما في ما يتعلق بمركز المرأة ودورها في الحياة العامة. بيد أنه وفر من ناحية أخرى غوثاً اقتصادياً وخدمات اجتماعية للمحتاجين والمعدمين.

ب ـ الطبقة الوسطى

كانت هناك قلة من الفلسطينيين في لبنان من غير سكان المخيمات وبضمنها عدد صغير من المسيحيين، وقد تمكن هؤلاء من أن يبلغوا درجات عليا في التعليم والثقافة واكتسبوا كثيراً من نمط الحياة الغربية ثم استطاعوا أن يندمجوا سريعاً باقتصاد الخدمات المنتشرة في لبنان والمنطقة[٥٦]. وظهرت كذلك من الفلسطينيين طبقة متوسطة وعالية كبيرة العدد في الأردن في الضفتين الشرقية والغربية، وساعد على ظهورها صغر حجم المجتمع الأردني من جهة، ولأن أبناء هذا المجتمع لم يكونوا قد بلغوا بعد شأواً كبيراً في التطور من جهة أخرى. وبما أن هؤلاء الفلسطينيين كانوا من المواطنين الجدد في الأردن[٥٧] فإن أبواب الحياة الاقتصادية كانت مفتوحة أمامهم في ميادين العمل الخاص والعام والحكومي. تولى بعضهم مناصب رفيعة فصار منهم رؤساء وزارات ووزراء وسفراء ومدراء لدوائر حكومية مهمة وذلك في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أي قبل ظهور التوتر والصراع على السلطة والخصام الذي جرى بين منظمة التحرير الفلسطينية والعرش الأردني وكذلك بين أهالي شرق الأردن والفلسطينيين. وكانت قد ظهرت في الأردن ولبنان والكويت (قبل عام ١٩٩١) والسعودية وغيرها طبقة برجوازية فلسطينية من رجال الأعمال والتجارة وأصحاب المهن الرفيعة فحظيت باحترام كبير، إلا أنها كانت مقطوعة الصلة بأبناء جلدتها من عمال المخيمات.

لقد قامت هاتان الطبقتان الوسطى والعليا من الفلسطينيين في كل من لبنان والأردن وشبه الجزيرة العربية بأدوار أساسية في التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار. لقد برز أبناؤهما في بناء المؤسسات المصرفية فيها (مثل بنك إنترا والبنك العربي وغيرهما) وإنشاء خطوط الطيران (مثل طيران الشرق الأوسط)، كما برزوا في ميادين التصميم والمحاسبة والتسويق والاستشارة والانشاءات وغيرها، وفي عالم الفنادق

---

(٥٦) أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين (في لبنان)**، ص ٢٣١.

(٥٧) جرى تغيير اسم شرق الأردن إلى المملكة الأردنية في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي عندما ضمت الضفة الغربية إليه.

والسياحة، وفي صناعة الخدمات الأخرى. وقد ازدهرت أعمال هؤلاء أكثر فأكثر خلال الطفرة النفطية التي عمت المنطقة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي. إن النخبة من أصحاب المهن الفلسطينيين أسهمت كثيراً في التخطيط والتصميم والإنشاء للبنية التحتية المادية في الأقطار العربية المصدرة للنفط، مثل شبكات المجاري والمستشفيات والطرق والمطارات؛ وللبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية مثل المدارس والجامعات والمعامل والمستشفيات والبنوك؛ وكذلك لتطوير القطاع العام والدوائر الحكومية المختلفة ولتطوير الاقتصاد بشكل عام. كان هذا الدور في أبرز حالاته في الكويت، ففي مسح أجرته «الاسكوا» عام ١٩٧٥ ظهر أن الفلسطينيين «يؤلفون ٢٨ بالمئة من مجموع المهندسين، و٤٣ بالمئة من المسّاحين والرسامين، و٣٧ بالمئة من الأطباء والصيادلة، و٢٥ بالمئة من العاملين في التمريض، و٣٨ بالمئة من الاقتصاديين والمحاسبين، و٣٠ بالمئة من العاملين في التعليم»[٥٨].

وكما يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٦) فإن أبناء الجالية الفلسطينية في السعودية أيضاً كانوا من ذوي المهارات العالية: هناك أكثر من ٥٠ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية (والأردنية، لأن عدداً من هؤلاء إن لم يكن معظمهم هم فلسطينيون يحملون الجنسية الأردنية) يشغلون مراكز عالية، تقنية ومهنية وإدارية. وقد أتاح التطور الاقتصادي السريع في الأقطار المصدرة للنفط فرصة للفلسطينيين للحراك الاجتماعي ـ الاقتصادي. هذا وقد نشأت أيضاً طبقة جديدة أكبر عدداً من الأغنياء الجدد وصار أبناؤها أكثر بعداً عن سكان مخيمات الشتات وعن جماهير العمال في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع هذا ظل معظمهم فترةً من الزمن على صلة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية وزعامتها مقدمين لها الدعم والإسناد.

ج ـ الحراك الاجتماعي والنفوذ السياسي: التوسع والانكماش

إن توسع نفوذ الطبقتين الوسطى والبرجوازية الفلسطينيتين وازدياد هذا النفوذ حصل بشكل خاص في سياق الازدهار الاقتصادي القائم على النفط والذي رفع كثيراً من معدلات النمو للاقتصادات العربية ومن مستوى الدخل والمعيشة لمعظم الناس في المشرق العربي. بيد أن أصحاب الملايين الفلسطينيين الجدد قاموا منذ أوائل الثمانينيات للقرن الماضي بتدويل استثماراتهم ومصالحهم وأمكنة إقامتهم[٥٩] وقد

---

(٥٨) كما جاء في: Peretz, *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process*, p. 22.

(٥٩) إن مالك أكبر البنوك العربية الخاصة (وهو من أكبر بنوك العالم أيضاً) وأكبر المساهمين فيه هو فلسطيني، كما أن المساهمين والمدراء في أكبر الشركات الإنشائية العربية وأكثرها نجاحاً هم فلسطينيون.

تطورت هذه النخبة المنتشرة في أرجاء العالم حتى أضحت أهم القوى العاملة على الخير والإحسان (ونظمت نفسها في عام ١٩٨٢ في إطار «جمعية الرفاه الفلسطينية» ومقرها في جنيف)، ولاعباً أساسياً في سياسة حركة التحرير الوطنية، ولا سيما داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

اغتنم الفلسطينيون فرصة حصولهم على الأموال الشخصية والنفوذ السياسي فاستطاعوا أن يركبوا موجة القومية العربية (ومن ضمن عقيدتها تحرير فلسطين) خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم تحديداً في السبعينيات وأوائل الثمانينيات منه، أي سنوات النفط. ومع أن بعض أنظمة الحكم الملكية لم تكن مرتاحة لمذهب الوحدة العربية إلا أنها مع ذلك ساندته، لا بل إنها عملت على تفضيل القوميين العرب والفلسطينيين في إشغال بعض المناصب الحكومية والدبلوماسية. وعلى الرغم من عدم تمتع الفلسطينيين بحقوق سياسية (باستثناء الأردن من الناحية الشكلية) إلا أنهم كانوا مع ذلك عاملاً سياسياً في دعم عقيدة الوحدة العربية التحررية ونشر الحركات المنادية بها (مثل الناصرية وحزب البعث وحركة القوميين العرب وغيرها) ولا سيما حركة المقاومة الفلسطينية في أرجاء المنطقة كلها. إن هذه الحركات السياسية دعمت بقوة قضية فلسطين والفلسطينيين بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية. ومن الممكن إيجاز الأمر بالقول إن المشاعر الشعبية المؤمنة بالوحدة العربية قد فتحت العديد من الأبواب في المنطقة أمام الفلسطينيين.

على أنه ومنذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي أخذ مدّ الوحدة العربية هذا بالانحسار لأسباب متعددة منها الهزائم المتكررة، السياسية منها والعسكرية، وبروز القطرية بحيث رسخت كل دولة من الدول العربية قوتها ومعتقدها وميّزت مواطنيها عن العرب الآخرين. والأنكى من ذلك بالنسبة إلى الفلسطينيين حدوث الهزائم المتعاقبة لفصائل المقاومة على أيدي العرب والاسرائيليين معاً، وعلى الأخص ذلك الخروج القسري لمنظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢، مضافاً إليه ما وجه من اتهامات بالفساد وسوء التصرف إلى كوادرها السياسية، الأمر الذي جعل بريق القضية الفلسطينية يخبو وحيويتها تتراجع، فنال ذلك من صدقية زعامتها. وما ان تناقص بشكل عام وحاد الإيراد النفطي في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي حتى أثر ذلك سلباً في الاقتصادات العربية النفطية وفي الرفاهية الاقتصادية لشعوب المشرق العربي، فأدى هذا بدوره إلى تراجع تيار القومية العربية الوحدوية أمام قضايا ملحة أخرى تدور حول لقمة العيش وأمام خطر الغزو الثقافي من الغرب كما يعرضه تصور الإسلاميين الناشطين. وهكذا فإن النفوذ المتنامي للنخبة الفلسطينية في الوطن العربي بعامة كان قد بلغ ذروته من أوائل الثمانينيات المذكورة

حتى أواسطها ثم أخذ بالتقلص. بدأ هذا التراجع في لبنان منذ عام ١٩٦٦ بانهيار بنك «إنترا» المملوك لفلسطينيين وكان له نفوذه (إذ رفضت الحكومة اللبنانية التدخل لدعم السيولة فيه)، ومنذ عام ١٩٧٠ في الأردن في أعقاب «أيلول الأسود»، وفي الكويت وبلدان شبه الجزيرة العربية حتى قبل حرب الخليج في عام ١٩٩١.

إن التراجع الاقتصادي في الأقطار النفطية نجم كما قلنا آنفاً عن الهبوط الحاد في إيراداتها النفطية. وفي هذا الوضع الجديد أخذت هذه الأقطار تستخدم مواطنيها بعد تدريبهم فحلوا تدريجياً محل الفلسطينيين وغيرهم من العرب في الدوائر الحكومية والمصالح العامة. وبذلك خسر الفلسطينيون مراكزهم القديمة كاستشاريين في ميادين مختلفة ومخططين ومنفذين فيها. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل أخذت المنافسة من العرب الآخرين ومن غيرهم ولا سيما من الشركات الأمريكية تؤدي إلى استبعاد الفلسطينيين والاستحواذ على مواقعهم السابقة. وهكذا شهدت الثمانينيات من القرن الماضي ليس فقط تراجعاً في النفوذ الفلسطيني في الدول العربية المصدرة للنفط بل شهدت كذلك بداية لهجرة فلسطينية معاكسة إلى الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان، وإلى أوروبا والأمريكتين أيضاً.

وفي حقبة ما بعد حرب الخليج تفاقم الركود الاقتصادي في الأقطار المصدرة للنفط، ما أدى إلى إعطاء الاهتمام الأول للقضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية دون القضايا السياسية[٦٠]. هذه القضايا وما صاحبها من توجس بشأن الغزو الثقافي الغربي تلقفتها حركة نشطة ومتشددة تؤمن بالإسلام السياسي. ومع أن حركة الإسلام السياسي هذه أخذت تدعو مؤخراً للقضية الفلسطينية بصوت أعلى من ذي قبل، إلا أن التراجع في تيار القومية العربية الوحدوية العلمانية أدى إلى انحسار النفوذ الفلسطيني في الوطن العربي سياسياً واقتصادياً.

٣ ـ الفلسطينيون كأقليات في الأقطار العربية المضيفة

يعيش الفلسطينيون المبعدون في الأقطار العربية المضيفة في مخيمات اللاجئين أو في أحياء المدن التي تقطنها أغلبية فلسطينية. ففي لبنان مثلاً نجد أن الفلسطينيين ينقسمون بالتساوي بين سكان المخيمات وبين الذين يعيشون في مساكن تعود لهم في المدينة[٦١]. وفيما وجد اللاجئون المعدمون مأوى لهم في مخيمات «الأنروا» نجد

(٦٠) Samih K. Farsoun, «Oil, State and Social Structure in the Middle East,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 10, no. 2 (Spring 1988), pp. 156-175.

(٦١) E. Khouri, *Palestinian Statistics* (Beirut: PLO Research Center, 1979), p. 62.

أن الموسرين يعيشون في مجموعات عرقية منفصلة نسبياً في أحياء حضرية معينة[٦٢]. وقد جاءت الأمواج المتعاقبة من الهجرة بأفواج من الأقارب وأبناء العشيرة الواحدة والقرية الواحدة للعيش في موقع واحد. لذلك فإن العلاقات الاجتماعية وفرص العمل والاشتراك السياسي الفلسطيني في الأقطار العربية المضيفة إنما تتم بالدرجة الأساس بالتبادل مع فلسطينيين آخرين. ووفقاً لدراسة أجريت في عام ١٩٧٨ تبين أنه في خلال وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان كان ٧٠ بالمئة من العمال الفلسطينيين في البلاد يعملون لدى أرباب عمل فلسطينيين[٦٣].

وعلى العموم فإن أفراد الطبقتين المتوسطة والعليا من المسيحيين والمسلمين على حدٍ سواء يندمجون اقتصادياً واجتماعياً ـ ولكن ليس سياسياً ـ في الأقطار المضيفة بأسرع من اندماج أولئك الذين كانوا فلاحين في الوطن وتحولوا إلى عمال في مخيمات اللاجئين. ومنذ عام ١٩٦٨، وهي السنة التي بدأت فيها حركة المقاومة الفلسطينية تتغلغل في المخيمات، اتسع هذا التميز بين الفئتين، ولا سيما في الجاليات الفلسطينية في الأردن ولبنان. إن مستوى الحس الفلسطيني والشعور بالهوية يختلف باختلاف الموقع الطبقي الاجتماعي. ولكن، وبعد بروز حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي منظمة راديكالية، وذلك في عام ١٩٦٨، ازداد مستوى الدعم لدى الطبقات الاجتماعية كلها وأصبح التوتر مع الحكومات المضيفة والنخب الاجتماعية يعم البنية الطبقية بأسرها. إن بعض الشرائح من الطبقتين الوسطى والعليا من الفلسطينيين عانت هي كذلك من التفرقة الاجتماعية والتفرقة في الاستخدام، كما عانت من النبذ الاجتماعي ومن الاحتواء في عزلة.

إن الوجود المنعزل نسبياً للجاليات الفلسطينية المبعدة جعلها تحتفظ بالكثير من سماتها الاجتماعية والثقافية التي كانت تتصف بها قبل الخروج إلى الشتات، مثل اللهجة المميزة واللباس والعادات الاجتماعية والموروث الشعبي، كما جعلها هذا الوجود المنعزل قادرة على أن تحيي باستمرار الذكرى المشتركة لخسارة الوطن والمال ووسائل العيش، ما عزز وعيها الجماعي. «إن الفلسطينيين يذكّرون باستمرار في حياتهم اليومية بهويتهم الخاصة بهم سواء من جاليتهم نفسها أم من السلطات غير

---

(٦٢) انظر: Samir Khalaf and Per Kongstad, *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Urbanization*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 6 (Leiden: Brill, 1973).

(٦٣) أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين (في لبنان)**، ص ٢٥١.

الفلسطينية التي يجب عليهم العيش تحت ولايتها»[٦٤]. لذا، وعلى الرغم من إمكانية الاندماج ثقافياً وفي الاقتصادات العربية (وإن اختلف ذلك من قطر إلى قطر آخر) فإن تجربة الفصل الاجتماعي في الأقطار العربية المضيفة والقمع السياسي من حكوماتها عزّز من الهوية الاجتماعية والثقافية للفلسطينيين ورسّخ تضامنهم وعمّق وعيهم السياسي. إن خير من عبّر عن هذا هو فواز تركي، في كتابه الزاخر بالعاطفة والمثير لمشاعر قوية، والمعنون: **المحرومون: يوميات فلسطيني منفي**، فهو يقول في أحد المقاطع: «لو لم أكن فلسطينياً يوم تركت حيفا وأنا طفل فأنا فلسطينيٌّ اليوم. إني، وقد عشت في بيروت كشخصٍ لا جنسية له معظم سنوات نشأتي، وأكثرها في مخيم للاجئين، لم أشعر أنني أعيش بين (إخواني العرب). لم أشعر أنني كنت عربياً، أو لبنانياً، أو (سورياً جنوبياً) كما زعم أحد الكتاب الدجالين. لقد كنت فلسطينياً. وكان هذا يعني أنني خارجي، غريب، لاجىء، بل عبءٌ من الأعباء. وأن أكون هذا بالذات فإن ذلك كان يعني بالنسبة لنا، لجيلنا، أن ننظر إلى داخل نفوسنا، أن نقترب من بعضنا أكثر فأكثر، أن نكون جزءاً من أقلية لها طريقتها الخاصة بها للعمل والنظر والشعور ورد الفعل»[٦٥].

إن المنفى، هذه التجربة القاسية التي يحس معها المرء أنه مطرود من وطنه، وأنه ولد وهو لا يحمل جنسية، ولا يتمتع بأي حق من الحقوق، وأن هويته موصومة بوصمةٍ ما، هذا المنفى هو قدر مشترك للفلسطينيين جميعاً. إن الوضع القلق الذي يكتنف الأغلبية منهم والذي هو مركز من الدرجة الثانية بين أقرانه العرب وتحت رحمتهم قد عزز من إحساسهم بذاتيتهم. هذا وان الهوية الفلسطينية للذين هم تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تطورت هي أيضاً. فهؤلاء قد وجدوا رباطاً قوياً يشدهم بعضهم إلى بعض في مطامحهم وكفاحهم من أجل استرداد وطنهم. إن الوضع الذي يحيق بجاليات الشتات وبأفراد اللاجئين جعلهم يسعون لتغيير أحوالهم بوسيلة سياسية، وكانت هذه الوسيلة في البداية تتمثل بحركة الوحدة العربية، ثم صارت تتمثل في ما بعد بحركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعليه فإنه يجوز وصف الجاليات الفلسطينية في الشتات بأنها مجموعات من الأقليات في الأقطار العربية المضيفة[٦٦]. إن تعريف الأقلية إنما يضعه المجتمع التي

---

(٦٤) Peretz, *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process*, p. 28.

(٦٥) Fawaz Turki, *The Disinherited; Journal of a Palestinian Exile* (New York: [Monthly Review Press, 1972]), p. 8.

(٦٦) هذا القسم مأخوذ من: N. H. Aruri and Samih K. Farsoun, «Palestinian Communities =

هي جزء منه. إنها جمع ينظر إليه ذلك المجتمع ويعامله على أنه مختلف عن الأغلبية، ويعامل على هذا النحو من قبل المؤسسات القائمة. إن الفلسطينيين هم من النواحي الثقافية واللغوية والدينية والعرقية كالعرب الآخرين في الأقطار المضيفة، ومع هذا جرى تعريفهم على أنهم مختلفون عنهم ويعاملون على هذا الأساس وذلك بالنظر إلى مركزهم القانوني والسياسي. لقد أحيط بهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ولكن الفلسطينيين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مختلفون، فقد رفضوا التوطين وسعوا إلى حرية العمل الاقتصادي والسياسي ضمن جالياتهم ذاتها وضمن مخيماتهم تحديداً. وطلبوا كذلك العون من شعوب الأقطار المضيفة ومؤسساتها من أجل كفاح التحرير الذي كانت له دائماً تداعيات سياسية وأمنية للدول المضيفة ذاتها. «وعلى العموم، إذن، سعى الفلسطينيون في الشتات إلى حقوق منفصلة وذلك كوسيلةٍ وليس كغاية»[٦٧].

ثمة عامل مهم في حياة الفلسطينيين في الشتات يتلخص بمركزهم القانوني غير المؤكد. إن دولاً مختلفة قد منحتهم حقوقاً مختلفة. ومع أن الأردن قد منح الجنسية لمعظم الفلسطينيين ومنحهم كذلك حق العمل داخل حدوده الجديدة التي توسعت بعد عام ١٩٤٨، إلا أن الجاليات الفلسطينية الأخرى في الشتات لا تتمتع بهوية قانونية وبالتالي لا تتمتع بالأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ففي لبنان مثلاً يعامل الفلسطينيون كأجانب في ما يتعلق بقانون حق العمل وتحدد لهم حصص عددية في الشركات الخاصة وفي الوكالات؛ أما العمل في القطاع العام والانخراط في الجامعات الحكومية فكلاهما محرم عليهم. في عام ١٩٥١ قام وزير العمل اللبناني «بمحاولة لجعل استخدام الفلسطينيين عملاً غير شرعي»[٦٨]. ولما كان عدد الفلسطينيين يقدر هناك بـ ٢٢٥ ألف نسمة في عام ١٩٦٩ فإن ١ بالمئة منهم فقط كان يحمل تصريحاً رسمياً بالعمل[٦٩]. ومع أن الطلب على العمل في الكويت فتح أمامهم سوق الأعمال إلا أن مدارسهم كانت منفصلة عن مدارس أهل

---

and Arab Host Countries,» in: Nakhleh and Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians*, = pp. 112-146, and Laurie A. Brand, «Palestinians in Syria: The Politics of Integration,» *Middle East Journal*, vol. 42, no. 4 (Autumn 1988), pp. 621-637.

(٦٧) Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*, p. 11.

(٦٨) Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*, p. 23.

(٦٩) س. حجاوي، «الفلسطينيون في لبنان،» **مركز الدراسات الفلسطينية** (بغداد)، العدد ٢٢ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٧٧)، ص ٤٤.

الكويت[٧٠]. أما في سوريا فإن جميع المؤسسات، بضمنها الحكومية، والقطاع العام والجامعات والجيش كانت مفتوحة للفلسطينيين الذين سمح لهم بشكل كامل بالمشاركة في الحياة الخاصة والعامة من دون التمتع بالجنسية الكاملة.

وفي شبه الجزيرة العربية كانت الدول المصدرة للنفط تعامل الفلسطينيين كعمال أجانب لا يسمح لهم بالبقاء فيها إلا إذا جرى استخدامهم رسمياً أو تزوجوا من امرأة من نسائهم. ومع أن كثيرين منهم ولدوا هناك لأبوين فلسطينيين إلا أنهم لم يكن لهم الحق بالتجنس أو الإقامة أو العمل عند بلوغ سن الرشد، كما لا يسمح للأبوين بقضاء فترة تقاعدهم في البلاد. فبعد أن قضى الفلسطينيون من ثلاثين إلى أربعين سنة من عمرهم في العمل في الأقطار المصدرة للنفط أجبر معظمهم على المغادرة لقضاء باقي سنوات حياتهم في أقطار أخرى. إنهم كالأجانب الآخرين جميعاً منعوا كذلك قانونياً من تملك العقار أو من حيازة عمل منتج كالمعامل إلا كحاملي أقلية من الأسهم. كما أنهم منعوا أيضاً من المشاركة في الحياة السياسية، ولكن، عن طريق اتفاقيات عقدت مع منظمة التحرير الفلسطينية أجيز لهم أن يشاركوا في الاحتفالات المنظمة وفي الاجتماعات المخصصة لجمع الأموال وما أشبه، وذلك دعماً للحركة السياسية الفلسطينية. ما من مكان سمح فيه للفلسطينيين بالمشاركة في الحياة العامة إلا في الأردن، وكان هذا الامتياز محدداً وخاضعاً للسيطرة.

مع هذا كان للفلسطينيين على الدوام حضور سياسي بفضل مشاركتهم في حركة الوحدة العربية وفي العقيدة القومية. ولكن تلك الحركة وذلك المعتقد كانا يعتبران خطراً يتهدد الأنظمة القائمة. وخلاصة القول إن الفلسطينيين أينما وجدوا في الشتات ينظر إليهم نظرة الشك وعدم الثقة ويعاملون على أنهم أعضاء ذوو حقوق منقوصة في المجتمعات التي هم فيها ـ وحتى عند تمتعهم بالجنسية الكاملة كما في الأردن ـ (وفي اسرائيل بهذا الصدد) ـ وذلك من قبل السلطات ذات الولاية عليهم. إن مثل هذا الاستبعاد وهذا الشك وعدم الثقة قد عزّزت من هويتهم الفريدة في بابها وجعلهم يرتبطون برباط واحد، كما أنه جعل وجودهم مسيّساً. إن الفلسطينيين المشردين والذين لا يحملون جنسيةً، لديهم من الحوافز القومية ما يجعلهم يواصلون الكفاح من أجل استرداد حقهم السياسي بتقرير المصير وبإنشاء الدولة، الأمر الذي يفاقم من مأزق وجودهم في المنفى.

---

(٧٠) انظر: Shafeeq N. Ghabra, *Palestinians in Kuwait: The Family and the Politics of Survival*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1987).

٤ ـ صراعات السلطة والعنف:
الفلسطينيون إزاء الدول العربية المضيفة

إن العلاقات البينية لجماعات الأغلبية والأقلية هي في جوهرها علاقات قوة. والعلاقات، سواء أكانت بين الأفراد أم بين الجماعات، تكون مقيدة عادةً بالسياسة التي تتبعها الأغلبية الأقوى نحو الأقلية، وهي سياسة رسمية تسير عليها المؤسسات الحكومية. ولكنها قد تتضمن كذلك مواقف غير رسمية غير مفصح عنها تكون لها رغم ذلك عواقب خطيرة. وحتى إذا سادت سياسة لأغلبية معينة فإن ثمة سياسات وأعمالاً أخرى قد تتبعها شرائح أخرى من مجتمع الأغلبية. كذلك فإن استجابة الأقلية هي استجابة متنوعة، وعندها تنتج العلاقات بين الأغلبية والأقلية جدلية معقدة تتطور بمرور السنين إلى نمط من المواجهة أو نمط من المعايشة بين الجماعتين، ولكن ذلك قد يتخلخل بفعل تطورات داخلية وخارجية، اقتصادية أكانت أم سياسية.

إن هذه المبادىء قد حكمت تجربة الفلسطينيين في الأقطار العربية المضيفة. وفيما كانت سياسة الأغلبية في هذه الأقطار تختلف من قطر إلى آخر، إلا أن المشترك بينها جميعاً كان الدعم الكلامي للقضية الفلسطينية، والقيام في الوقت عينه بإنكار حرية العمل لمتابعة هذه القضية، ولا سيما حرية العمل السياسي والعسكري. والسبب الرئيسي لهذه المفارقة لا يكمن فقط في ما يقال في أغلب الأحيان من خوف الانتقام العسكري من قبل اسرائيل، وإنما يكمن السبب كذلك بالتحدي المتصور للنظام القائم والنخب السائدة فيه. يفسر هذا التناقض العنف الذي تلجأ إليه بعض الجاليات في الشتات.

العنف والوهن والاستهداف

كان التنظيم السياسي الرامي إلى مواصلة قضية التحرر الوطني بمثابة التحدي لاسرائيل من جهة، وبمثابة التهديد لأنظمة الأقطار المضيفة من جهة أخرى. كان الفلسطينيون في تلك الأقطار عبارة عن أقلية كبيرة العدد ولكنها ذات أهمية اقتصادياً. وكان ذلك التهديد على أشده حين جرى تنظيم الفلسطينيين ثم تحالفوا مع المعارضة للنظام القائم في القطر المضيف (قبل ظهور الإسلام السياسي والحركات والأحزاب المنادية بالوحدة العربية). وعلى هذا كان الفلسطينيون في الأقطار العربية المضيفة يمثلون أقليات مثيرة للمشاكل كلما قاوموا الخضوع للأغلبيات السائدة وللقيود المفروضة عليهم من قبلها، تلك المقاومة التي كانت تجري من خلال تحالفات مع قوى محلية أو إقليمية منادية بالقومية العربية الوحدوية. وقد أدت هذه

الجدلية في حالتين أولاهما في الأردن والثانية في لبنان إلى نزاع مسلح وإلى حرب أهلية بين فلسطينييّ الشتات المنظمين والمسيّسين وبين القطر العربي المضيف. كان هؤلاء في القطرين المذكورين قد أخذوا يسهمون بشكل مكثف في حركة التحرر الوطني الفلسطيني التي بدأت تنتشر بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية لعام ١٩٦٧.

كان العنف جزءاً لا يتجزأ من حياة الفلسطينيين منذ أيام الانتداب، وكان كذلك في أوقات مختلفة ومتفاوتة على امتداد الزمن في الأردن ولبنان والكويت وغيرها، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تجري مقاومة قوات الاحتلال الاسرائيلية. وخير من عبّر عن ظاهرة العنف هذه هو إدوارد سعيد الذي كتب يقول: «إن الشيء الوحيد الذي لا يمكن لأحدنا أن ينساه هو أن العنف كان جانباً مهماً للغاية من حياتنا. وسواء كان العنف هو ذاك الذي اجتثنا من جذورنا ودمّر مجتمعنا في عام ١٩٤٨، أم هو العنف الذي أوقعه بنا أعداؤنا والذي أوقعناه نحن بهم، أم هو العنف الذي هلناه أحدنا على الآخر، وهذا أشد أشكال العنف فظاعة، فإن هذه الأبعاد من التجربة الفلسطينية قد لفتت إلينا الأنظار كثيراً وشدت من عرى وعينا بذواتنا بصفتنا جالية مختلفة عن غيرها»[٧١].

كان العنف في حياة الفلسطينيين منذ أكثر من نصف قرن، من حيث مداه واستمراريته، عنفاً شنيعاً ممزّقاً وصادماً بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، كما كان عنفاً لا يمكن إدراك كنهه من قبل الآخرين. فقد بدأ هذا العنف بالاجتثاث ثم استمر يومياً بشكل المهانة المذلة التي تمارسها أجهزة الشرطة والأمن والاستخبارات والقوات العسكرية في الأقطار العربية المضيفة وفي إسرائيل نفسها وفي المناطق المحتلة.

وسيتضح من الفصل السابع الخاص بالاحتلال والانتفاضة أن العنف، منذ احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة كان عنفاً بالغ القسوة، وشائعاً، وشاملاً. ففي الفترة من آخر عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٣ قتل أكثر من ١٢٨٣ فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجرح نحو ١٣٠,٤٧٢ منهم وهدم ٢٥٣٣ بيتاً من بيوتهم أو أغلقت بالشمع الأحمر، ونفي ٤٨١ من الأهالي واحتجز إدارياً ٢٢,٠٨٨ منهم من دون إحالتهم على محكمة قانونية أبداً، وجرى ضرب الكثيرين منهم وتعذيبهم. وكان من أفظع الأعمال التي قامت بها إسرائيل فرض عقوبات جماعية من أنواع شتى مثل فرض منع التجول على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً. جرى

---

(٧١) Edward W. Said, *After the Last Sky: Palestinian Lives*, with photographs by Jean Mohr (London; Boston, MA: Faber and Faber, 1986), p. 5.

فرض هذا النوع من منع التجول ١٤,٩٩٧ مرة على مراكز سكانية يزيد عدد أهاليها على عشرة آلاف شخص. كان هذا بالإضافة إلى منع التجول المتواصل تقريباً على الضفة الغربية وقطاع غزة بأكملها من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١[٧٢]. إن هذا العنف لم يخف منذ اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، كما سيأتي لاحقاً، لا بل إن أشد أنواع منع التجول وحشية قد حدثت بعد توقيع هذه الاتفاقيات كما سنبين في الخاتمة.

أما في الأقطار العربية المضيفة فإن العنف ضد الفلسطينيين كان يتصاعد ويخف باستمرار كما جرى مؤخراً في **الكويت**. وقد بلغ ذروته في **الأردن** خلال أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وفي لبنان أوقع العنف ضد الفلسطينيين أعداداً مريعة من القتلى على مدى فترة طويلة. فابتداءً من سيطرة وكلاء الأمن والمكتب الثاني في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، توالت المصائب على الفلسطينيين ومنها ما عانوه من هجمات وإصابات في الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢)، ثم وقوع الغزوين الاسرائيليين، فمجازر صبرا وشاتيلا وتل الزعتر على يد المليشيات المارونية (وكانت المنطقة التي تحد المخيمات المذكورة تحت سيطرة إسرائيل)، والحصار الدموي والمدمر الذي فرضته مراراً حركة أمل في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ (بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت).

ومنذ عام ١٩٧٠ فصاعداً في لبنان قاسى الفلسطينيون وحلفاؤهم اللبنانيون باستمرار من الهجمات والقصف والاغتيال على يد اسرائيل. ووفقاً لما تقوله تابيتا بتران (Tabitha Petran) فإن اسرائيل قامت من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٥ أي سنة بدء الحرب الأهلية اللبنانية بستة آلاف ومئتي عمل من أعمال العدوان ضد لبنان[٧٣]، بحجة الثأر من هجمات فلسطينية. إن هذه الحرب الاسرائيلية المتصاعدة والتي لا هوادة فيها قد بلغت ذروتها في غزوين اسرائيليين رئيسيين (١٩٧٨ و١٩٨٢) للبلاد، سقط فيهما عشرات الألوف من القتلى وجرح عدد أكبر بكثير من ذلك، مع حدوث تدمير مادي واقتصادي واسع النطاق. إن هذا وغيره من الشدائد

---

(٧٢) تحديد العدد يقوم به مركز المعلومات عن حقوق الإنسان في فلسطين. انظر: *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 13, no. 1 (June 1994), p. 19.

انظر أيضاً تقريراً عن الوضع خلال السنة الأولى من الانتفاضة: ***Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising, December 1987- December 1988: A Report***, prepared by Al-Haq (Boston, MA: South End Press, [1990]).

(٧٣) Tabitha Petran, *The Struggle over Lebanon* (New York: Monthly Review Press, 1987), p. 142.

الاجتماعية والصدمات النفسية التي أصابت الفلسطينيين واللبنانيين معاً لا يعد ولا يحصى. وبعد أن خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في عام ١٩٨٢ هي وكوادرها وقواتها النظامية وقع الفلسطينيون هناك فريسة لاضطهاد سياسي عنيف على يد حكومة لبنانية يمينية أدى بدوره إلى تردي أحوالهم الاقتصادية. ومع أن الزعامة الفلسطينية تلقت تأكيدات من الحكومة الأمريكية لحماية المدنيين الفلسطينيين الذين ظلوا في لبنان ولكن شيئاً من هذا لم يتبلور. من جانب آخر فإن عرفات نفسه والقيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تخلوا كذلك عنهم. مثلاً، جرى إيقاف الدفعات المالية التي كانت تسلم إلى أُسر الشهداء، وفقد العديد من مؤسسات الخدمة الاجتماعية ما كان يرد إليها من تمويل، فخسر الفلسطينيون بشكل عام الحماية السياسية التي كانت توفر لهم سابقاً في لبنان. ولم تتغير الظروف كثيراً بعد انحسار النفوذ اليميني وتولي السلطة في بيروت حكومة من الوسط. وقد جاء في تقرير للأنروا أن حال الفلسطينيين في لبنان في أواسط التسعينيات من القرن الماضي كان يائساً(٧٤).

أما الجالية الفلسطينية في الكويت والتي كانت تعد أربعمئة ألف نسمة، فقد هوجمت بغتةً وأبعد معظم أبنائها عام ١٩٩١ في سياق غزو العراق للكويت. إن الكارثة الاقتصادية التي حلت بالجالية الفلسطينية في الكويت كانت كارثة جسيمة جداً، بعد أن ازدهرت هناك (فنحو ٣٠ بالمئة من الأعمال الخاصة كانت مملوكة من فلسطينيين)، ولم يقع الضرر على هؤلاء وحدهم وإنما شمل آخرين كثيرين في الأردن والأراضي المحتلة ممن كانوا يعتمدون على الحوالات المالية الواردة من أبناء تلك الجالية (وكانت تقدر في سنوات الرخاء ما بين المليار والمليار ونصف من الدولارات الأمريكية سنوياً).

وأخيراً ذلك العنف الأشد مأساوية الذي أوقعه الفلسطينيون أحدهم بالآخر. إن الاختلافات بشأن الاستراتيجية والسياسة أدت إلى انقسامات وصراع مسلح واغتيالات في صفوف حركة المقاومة ومنظمة التحرير. وقد أصبح بعض المنشقين مثل «أبو نضال» وجماعته من الارهابيين العتاة الذين قاموا باغتيال دبلوماسيين فلسطينيين بسبب آرائهم السياسية. والأنكى من هذا أن العنف بين الفلسطينيين أنفسهم أصبح بمثابة حرب أهلية صغيرة في مخيم نهر البارد وحواليه في شمال لبنان.

---

(٧٤) United Nations [UN], *Report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees, 1 July 1992-30 June 1993*, Official Records. Supplement (New York: UN, 1994).

ويشير الإبعاد الأخير للفلسطينيين من الكويت إلى سمة أخرى من سمات الوجود القلق منذ النكبة، وهي سمة الوهن وعدم الديمومة. سبق أن نوهنا عن الوهن وما يتصل به من قلق اجتماعي ونفسي وذلك في ما يتعلق بلاجئي ١٩٦٧، وكثير منهم قد تشرد في حياته غير مرة. لم يقتصر أمر الفلسطينيين على إجبارهم فقط على عبور الحدود، كحدود فلسطين (١٩٤٨ و١٩٦٧) وحدود الأراضي المحتلة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٣) وحدود الأردن (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) وحدود لبنان (١٩٧٥ حتى الوقت الحاضر) وحدود الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، بل امتد ذلك إلى اجبارهم أيضاً على التنقل داخل القطر الواحد. ففي حالات متعددة حدثت في لبنان (وكذلك في الأردن في أعقاب حرب ١٩٦٧، وفي سوريا في أعقاب حرب ١٩٧٣) كان على المهجرين في الحرب الأهلية أن ينتقلوا مراراً وفي بحر عشرين سنة فيخسروا بذلك الأقرباء والأصدقاء والبيوت والممتلكات والأعمال. إن هذا الوهن المفروض عسكرياً وسياسياً واقتصادياً كان قدر الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني. وحتى أبناء الطبقة الوسطى الفلسطينية وهم في وضع آمن نسبياً، وقد اندمجوا بوسطهم الجديد في لبنان، أجبروا على الهجرة من البلاد إلى أوروبا وشمال أفريقيا خلال الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ وبعده. شملت هذه الهجرة أيضاً أبناء الطبقتين اللبنانيتين الوسطى والعليا.

إن هذا الوجود القلق، والمعرض للإصابة بالأذى، والمتسم في أحيان كثيرة بالخلع من هذا المكان أو ذاك، طالما ولّد الكثير من القلق النفسي والشعور بعدم الأمان والاحساس بالانحصار في صفوف فلسطينيي الشتات. وقد حدث لأحد العمال الفلسطينيين، وهو بلا جنسية ولا هوية قانونية ولا جواز سفر ولا وطن، أن أخرج من الكويت ومنع من دخول لبنان مكان إقامته السابق، فاضطر إلى أن يتنقل جواً بين مطارات البلدين ذهاباً وإياباً اثنتي عشرة مرة حتى أطلق عليه الصحفيون الذين غطوا ملحمته هذه اسم «الفلسطيني الطائر» قبل أن تحسم قضيته نهائياً. وفي حادثة أخرى لم يسمح بدفن رفات بعض الفلسطينيين في أقطار معينة، فكان لا بد أن تعاد جواً إلى أمكنة أخرى. وعندما قامت الحكومة الليبية في عام ١٩٩٥ بإبعاد عدد كبير من الفلسطينيين من أراضيها، لم يسمح لهؤلاء لا من قبل الأقطار العربية المضيفة التي هاجروا منها أصلاً ولا من قبل إسرائيل المستمرة في السيطرة على مناطق الحكم الذاتي (الخاضعة اسمياً للسلطة الفلسطينية لعرفات) بدخول أراضيها. وهكذا ظل هؤلاء طوال أسابيع في التيه وهم يعيشون في الخيام على الحدود الليبية ـ المصرية أو في العبارات الراسية في الموانىء القبرصية إلى أن قبلت سوريا دخول هذا القسم الثاني إليها لاعتبارات إنسانية، ثم وافقت ليبيا على عودة الآخرين

من الحدود، ولكن كان بعضهم حتى عام ١٩٩٧ لم يزل في منطقة الحدود.

لقد أتاحت اتفاقيات أوسلو والقاهرة المعقودة بين منظمة التحرير واسرائيل لبعض الفلسطينيين العودة إلى مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان قسم من هؤلاء قد أبعدوا من الأراضي المحتلة وقسم آخر هم من الشباب الذين يدخلون البلاد لأول مرة كأفراد في شرطة السلطة الفلسطينية أو من موظفيها، ليؤلفوا نواة هذه السلطة التي تولت السيطرة على المناطق التي أخلتها اسرائيل. ومع أن السلطة الفلسطينية ليست دولة؛ وحق العودة لم يزل خاضعاً لموافقة اسرائيل، إلا أن وجهة انتشار الفلسطينيين قد انعكست للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨. إن هذه خطوة رمزية قد تحيي الأمل في صدور الملايين من المشردين. ولكن، هل سيكون ذلك بداية لعملية عودة واسعة، فلا أحد يدري. أما الذين عادوا فعلاً فقد تحقق لهم شيء من الاطمئنان النفسي، ولكن الملايين التي لم تزل في المنفى تعاني على الدوام من عدم الأمن الناشيء عن دعم حملهم للجنسية وغيرها من الضرورات.

لقد فقد الفلسطينيون، بعد تدمير مجتمعهم وخروجهم إلى الشتات، الأمل بإمكانية العودة والتعويض، فصار ديدنهم التشاؤم من مستقبلهم. أما بعد ظهور حركة المقاومة ومنظمة التحرير فقد عاد إلى قلوبهم شيء من التفاؤل. إن الهزائم المتكررة والمآسي والآلام قد جعلتهم يتأرجحون بين التشاؤم والتفاؤل. وقد عبر إميل حبيبي، وهو من «عرب اسرائيل»، عن هذا الوضع الإشكالي النفسي في روايته التي تذكّر بأعمال كافكا وعنوانها **الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل**(٧٥)، وواضح أن كلمة «المتشائل» منحوتة من المتفائل والمتشائم معاً. وبطل الرواية هو عربي فلسطيني يفيق من نومه ذات يوم ليجد أن مجتمعه قد اختفى وأنه غريب في وطنه. إن الكاتب نفسه والبطل الخيالي كلاهما مرّ بتجربة المعضلة المتمثلة بالبقاء بعد تدمير فلسطين وتحولها في ليلة وضحاها إلى اسرائيل الغريبة. فإطار الحكاية إذاً هو ليس الشتات. مع هذا فإن المتشائل يمثل التكوين النفساني للفلسطينيين كافة، بمن فيهم أولئك الذين هم في الشتات.

ولغرض فهم محنة الفلسطينيين وإشكاليتهم النفسانية فهماً أعمق، علينا أن نحدد أثر تجربتهم في الفرد. إن فلسطينيي الشتات منذ عام ١٩٤٨ ليس لديهم هوية

---

(٧٥) Emile Habiby, *The Secret Life of Saeed, the Ill-fated Pessoptimist: A Palestinian Who Became a Citizen of Israel*, translated by Salma Khadra Jayyusi and Trevor Le Gassik (New York: Vantage Press, 1982).

ولا دولة تضفي عليهم الشرعية أو تصونهم من الأذى وتحميهم من المصاعب. إنهم باستثناء الموجودين منهم في الأردن لا يحملون سوى بطاقة تعريف تصدرها الحكومة المضيفة تقول بأن حاملها هو من اللاجئين. إن هذه البطاقات وغيرها كوثائق السفر لا تعطيهم مركزاً قانونياً شرعياً. ومن المفارقات التي تدعو إلى السخرية أن على الذي بلا هوية شرعية أن يثبت «هويته» كلما تطلب الأمر ذلك. إنهم، وهم يوقفون على الحدود ويمنعون من الدخول ويحرمون من الإقامة، يحاولون مع ذلك أن يقيموا لأنفسهم مكاناً ثابتاً، مقبولاً و«رسمياً» في نظام دولي لا يمنحهم شرعية. عبّر عن هذا المأزق بشكل مأساوي في رواية **رجال في الشمس**، غسان كنفاني[٧٦]، وهو كاتب روائي وفنان اغتاله الاسرائيليون في بيروت في عام ١٩٧٢. هذه الرواية تحكي قصة ثلاثة من اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطرتهم البطالة في المنفى إلى محاولة الدخول بشكل غير شرعي من جنوبي العراق إلى الكويت بحثاً عن عمل هناك. كان يجري تهريبهم في شاحنة لدخول الكويت. وحين كان سائق الشاحنة يتحاور مع حرس الحدود في الحر اللاهب في شمس الصحراء اختنق الثلاثة داخل الشاحنة وقد نسي الجميع أمرهم. هذه الرواية تصور حياة الفلسطينيين في الشتات، وهي في الغالب حياة غير واضحة المعالم ويشوبها الوهن وفيها ما فيها من تقطع وتشتت، وتتصف كما كتب ادوارد سعيد «بالترتيبات المصطنعة التي يفرضها حيّز محصور تتخلله إيقاعات غير منتظمة لزمن مضطرب»[٧٧]. وليس أمام الفلسطينيين، كما يقول سعيد أيضاً، طريق مستقيم يقود من البيت إلى المدرسة إلى النضج إلى العمل إلى الاستقرار فالأمن. إن كل الدروب في الحياة الشخصية هي عارضة وكل التقدم غير واضح المعالم وكل الإقامة هي المنفى، وان أي عمل من الأعمال الاعتيادية يتطلب جهداً استثنائياً وحيوية تفوق المعتاد. إن هذه لهي الضريبة النفسية الباهظة التي على الفلسطينيين أن يدفعوها والتي ولّدت لهم وهم في المنفى آليات مبتكرة للتغلب على المشاكل، كثيراً ما تأخذ شكل الطقوس.

٥ ـ حالتان: الفلسطينيون في الأردن ولبنان

لغرض تصوير حياة الفلسطينيين في الشتات على نحوٍ صحيح، وبكل ما يكتنفها من عواطف وتطلعات وما يتخللها من أعمال سياسية وعسكرية، ارتأينا أن

---

(٧٦) Ghassan Kanafani, *Men in the Sun and Other Palestinian Stories*, translated by Hilary Kilpatrick (Washington, DC: Three Continents Press, 1991).

(٧٧) Said, *After the Last Sky: Palestinian Lives*, p. 20.

ننهي هذا القسم باستعراض التاريخ السياسي للجالية الفلسطينية في قطرين عربين مضيفين هما الأردن (بإيجاز) ولبنان (بشيء من التفصيل). إن الجاليتين الفلسطينيتين في الأردن ولبنان هما مثلان مناسبان لأن الأولى جالية كبيرة ومهمة قدمت منذ البداية عوناً لحركة المقاومة ومنظمة التحرير، ولأن الثانية أصبحت مركز الثقل للحركة خلال سنواتها الأكثر تأثيراً وكذلك لما تمتعت به من استقلال سياسي كبير (ومع أن الجالية الفلسطينية في شرق الأردن هي أكبر الجاليات في الشتات إلا أنها لم تشارك بشكل مباشر في كفاح حركة المقاومة ومنظمة التحرير منذ خروج المنظمة من الأردن عام ١٩٧٠ بعد حرب طاحنة).

بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاقية الهدنة بين شرق الأردن واسرائيل في عام ١٩٤٩ قام الملك عبد الله بضم الضفة الغربية فأسس بذلك المملكة الأردنية. وعلى هذا منحت الأردن جنسيتها للفلسطينيين الذين هم تحت ولايتها، وهي القطر العربي الوحيد الذي يفعل ذلك. ولكن فئة قليلة من هؤلاء تمتعت بالحقوق السياسية، فحق التصويت ربط بملكية الأرض. ألف الفلسطينيون أغلبية عددية في القطر الجديد (من ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة من سكان البلاد بضمنها الضفة الغربية قبل حرب ١٩٦٧، ونحو ٥٥ بالمئة منه من دون الضفة الغربية بعدها). وعندما ظهرت حركة المقاومة في عام ١٩٦٨ نشأ صراع على السلطة سريعاً بين نظام الملك حسين وفصائل المقاومة ومنظمة التحرير التي تمركزت في المخيمات في أطراف عمان والتلال المطلة على اسرائيل. لم يكن بمستطاع النظام الأردني في البداية أن يتحرك ضد فصائل المقاومة وذلك لأن هذه الفصائل كانت تحظى بشعبية واسعة في أرجاء الوطن العربي لمقاومتها لإسرائيل بعد هزيمة العرب الساحقة في حرب الستة أيام من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

بيد أن النظام نجح في عام ١٩٧٠ بترتيب حملة دعاية ضد فصائل المقاومة وشن عليها هجوماً عسكرياً في شهر أيلول/ سبتمبر من العام المذكور، وأخرجهم من المخيمات ومن مدينة عمان. وفي عام ١٩٧١ أخرجت فصائل المقاومة المتمركزة في الجبل من مواقعها في التلال الغربية من الأردن، فلجأت إلى جنوب لبنان. وبعد مغادرتها كانت المخيمات والتجمعات السكانية للفلسطينيين في الأردن تعيش في ظل دولة متشددة إلى أن جرت فيه في التسعينيات من القرن الماضي بعض الاصلاحات الديمقراطية والتحرر السياسي.

أما تاريخ الجالية الفلسطينية في لبنان فينقسم إلى ثلاث حقب زمنية: من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٩، وتشمل هذه الحقبة فترة حكم المكتب الثاني؛ ومن عام

١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٢، «أيام الثورة» (كما سماها أحد المجيبين عن الاستبيان في الدراسة التي قامت بها صايغ) وتشمل الحرب الأهلية؛ ومن عام ١٩٨٢ حتى الوقت الحاضر، وهو عهد محاصرة المخيمات والقمع السياسي وسوء الأحوال الاقتصادية[٧٨]. ومع أن الأحوال الاقتصادية والسياسية المتحررة في لبنان أتاحت لعدد صغير من الفلسطينيين من أبناء الطبقة الوسطى (كأصحاب المهن والأعمال. . .الخ) وأبناء الطبقة البرجوازية (الأغنياء من رجال الأعمال والمستثمرين) بأن يحققوا ازدهاراً حتى بدأت الحرب الأهلية، ولكن الأغلبية لم تحقق شيئاً من ذلك، لا بل ان تلك الأحوال أتاحت كذلك لمنظمة التحرير أن تترعرع، إلا أن سكان المخيمات هم الذين تحملوا عبء الصراع المدني والهجمات الاسرائيلية والغزو والاستغلال الاقتصادي.

كانت المخيمات الفلسطينية في الحقبة الأولى تحت سيطرة القوى الأمنية اللبنانية والبقية الباقية من اللجنة العربية العليا للحاج أمين الحسيني والأنروا أيضاً. ولكن الحرب الأهلية الأولى في لبنان عام ١٩٥٨ أدخلت مزيداً من سيطرة الدولة المباشرة في المخيمات بواسطة المكتب الثاني التابع للجيش. إن وكلاء هذا المكتب كانوا يضايقون سكان المخيمات ويستغلونهم اقتصادياً ويجبرونهم على دفع الرشى وغيرها من العطايا المجانية لإنجاز أية معاملة رسمية.

انتهى حكم المكتب الثاني في عام ١٩٦٩ حين سيطرت حركة المقاومة على المخيمات وحصلت على الحق بشن حرب العصابات ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية، وقد تم كل ذلك بمساعدة كبيرة من الأحزاب اليسارية والتقدمية والوحدوية اللبنانية (في ائتلاف الحركة الوطنية اللبنانية). وقد وصف أحد سكان المخيمات الفرح بتحرير المخيم الذي كان يقطنه قائلاً: «بعد أن رفعوا علم فلسطين شعر الناس كأنهم قد حرروا نابلس»[٧٩]. لقد جرى حسم صراع القوة والمواجهة العسكرية بين حركة المقاومة والجيش اللبناني بشكل كان في صالح هذه الحركة، وذلك بموجب اتفاقية القاهرة الذي تولى أمره الرئيس جمال عبد الناصر في أيام شعبيته.

---

(٧٨) انظر: Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*; Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon* (Boulder, Co: Westview Press; London: Pinter Publishers, 1990), and Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1984).

(٧٩) Sayigh, Ibid., p. 91.

كانت هذه الاتفاقية وتصاعد قوة المقاومة بداية للحقبة الثانية، فمنذ عام ١٩٦٩ وحتى خروج منظمة التحرير وقواتها في عام ١٩٨٢ كانت المخيمات تخضع لولاية فلسطينية باعتبارها مناطق شبه محررة من قبل «الثورة الفلسطينية» الجديدة. في خلال تلك الفترة كانت حركة المقاومة هي المسيطرة على منظمة التحرير، وأوجدت لنفسها مؤسسات مدنية واقتصادية وسياسية وإدارية وعسكرية. كان الاقتصاد الفلسطيني الحقيقي يدور دولابه حول منظمة التحرير وذلك للتوسع في عدد العاملين فيها من الكوادر المتنوعة، وكذلك للتطور الذي حصل لمعاملها (وكانت تنتج الملابس والأثاث والسلع الجلدية والمصنوعات اليدوية وأعمال الحديد وبعض الأسلحة)، ولصناعاتها في الطباعة والنشر وإخراج الأفلام وغير ذلك. وحدث الدافع الحاد للتنمية الاقتصادية خلال المرحلة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية، عندما تدفق المهجّرون الفلسطينيون من المناطق الصناعية للمارونيين في بيروت الشرقية إلى مناطق بيروت الغربية وكانت تحت سيطرة منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. أحدث هذا بدايةً لتوسع سريع في المشاريع المنتجة العائدة لمنظمة التحرير وكذلك في مؤسسات الخدمات الاجتماعية، وكان ذلك يجري في محاولة لتوفير العمل للمهجرين العاطلين ولسكان المخيمات. وكان الفرد الواحد من هؤلاء يحاول الخروج من مأزقه الاقتصادي بإشغال عملين في آن واحد ودفع أفراد الأسرة الآخرين للعمل، ولا سيما النساء وإن لقاء أجر منخفض. تقول صايغ انه بحلول عام ١٩٨٢ كان هناك ٦٥ بالمئة من سكان المخيمات مستخدمين لدى أرباب عمل فلسطينيين[٨٠]. وكان من النتائج المهمة لهذا المجهود «أن العمال الفلسطينيين المتعلمين تعليماً عالياً فضلوا، بدلاً من الهجرة إلى الأقطار المنتجة للنفط، أن يختاروا البقاء في لبنان للعمل مع «الثورة» في الأحياء الشعبية»[٨١].

عززت منظمة التحرير هيكل الحكم فيها من مجلس للوزراء (اللجنة التنفيذية) وبرلمان في المنفى (المجلس الوطني الفلسطيني) وجيش (جيش التحرير الفلسطيني)، أي كل المؤسسات التي تقتضيها حكومة في المنفى. وبانحلال الحكومة اللبنانية في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) كانت المنظمة وحليفتها الحركة الوطنية اللبنانية تمارس سيادة فعلية على مناطق واسعة من لبنان بصفتها دولة داخل الدولة إلى أن أخرجتها اسرائيل.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٨١) المصدر نفسه.

لقد حققت منظمة التحرير تطوراً في مؤسساتها في فترة وجيزة في لبنان على الرغم من العدد الكبير من الأعداء، في الداخل والخارج معاً. كان لها كذلك بالطبع حلفاء في لبنان وفي المنطقة. وكان لبنان قد أضحى ساحة قتال لحروب بالوكالة، المحلية منها والاقليمية والدولية (بين الدول العظمى). ما من دولة أو حركة سياسية عربية إلا وتدخلت في لبنان، هي وإسرائيل وإيران وعدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تدخلاً دبلوماسياً أو سياسياً أو عسكرياً أو مالياً أو عن طريق منح عينية أو بشكل خدمات أخرى (كالتدريب والاستخبارات وغير ذلك). والأمر الذي كان أكثر إثارة للإرباك هو التدخل لصالح هذه الفئة أو تلك من الائتلافات المتخاصمة (كالمسيحيين اليمينيين ضد الحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة ومنظمة التحرير) ما عقّد كثيراً مجرى النزاع وإمكانية إنهاء الحرب الأهلية. وغالباً ما كان التدخل مرتبطاً بتطورات سياسية عنيفة أو حروب غيرت موازين القوى الاقليمية وكان لها كذلك تداعيات عالمية، ومن ذلك حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، واتفاقيات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٧٨، والثورة الإيرانية، والارتفاع الحاد في أسعار النفط. إن ما بدأ كحربٍ أهلية سببتها تناقضات لبنانية داخلية (أهمها النظام الطائفي السياسي الصارم الذي يقاوم التغيير والمفروض على مجتمع شهد تحولاً جذرياً في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)، انتهى إلى حربٍ تفاقم أمرها إلى حدٍ ما بسبب الوجود الفلسطيني في البلاد، سرعان ما غدت متورطة بأوضاع سياسية، إقليمية ودولية[٨٢].

وجاء اجتياح اسرائيل للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، وحصار بيروت مدة ثلاثة أشهر، وذبح المئات من الفلسطينيين في مخيم شاتيلا، وخروج منظمة التحرير من المدينة الذي رتبته الولايات المتحدة، كل هذا أنبأ بنهاية «أيام الثورة» في لبنان وبداية الحقبة الحالية. وقد وعدت كل من الحكومة الأمريكية والحكومة اللبنانية بضمان سلامة الفلسطينيين الذين ظلوا في البلاد، ولكن كلتا الحكومتين لم تلتزم

(٨٢) انظر: Samih K. Farsoun and W. Carroll, «The Civil War in Lebanon: Sect, Class, and Imperialism,» *Monthly Review*, vol. 28, no. 2 (June 1976), pp. 12-37; Samih K. Farsoun and R. B. Wingerter, «The Palestinians in Lebanon,» *SAIS Review*, vol. 3 (Winter 1981-1982), pp. 93-106; Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East*, Harvard Studies in International Affairs; no. 38 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979), and Jonathan C. Randal, *Going All the Way: Christian Warlords, Israeli Adventures, and the War in Lebanon* (New York: Viking Press, 1984).

بذلك ولم تف بوعدها، كما لم تستطع منظمة التحرير، الضعيفة والنائية في تونس أن تقدم شيئاً من الحماية للجالية الفلسطينية المنزوعة السلاح في لبنان. إن الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها صاروا يخضعون لضغط شديد، السياسي منه والعسكري والاقتصادي.

وقد شنت بعض المليشيات في لبنان حرباً شعواء ضد مخيمات الفلسطينيين في جنوبي بيروت وجنوب غربها. كانت مناطق الشيعة في جنوب لبنان قد أهملت طويلاً من الحكومة المركزية، كما أنها كانت منطقة حرب بين قوات المقاومة الفلسطينية واسرائيل منذ عام ١٩٦٨. وبمرور السنين، وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي، أخذ الشيعة من أهالي القرى الجنوبية يملون من الحرب وويلاتها، كما أخذوا يستاؤون من تصرفات فصائل المقاومة الفلسطينية التي كانت متعجرفة وأحياناً فاسدة، فتزايدت هجرة الشيعة إلى بيروت خلال العقد هرباً من الصراع. وقد اتجهوا نحو الضواحي الجنوبية والجنوبية الشرقية من المدينة، فانضموا في البداية إلى الفلسطينيين وتعاونوا معهم في عدد من المخيمات. وما ان نشبت الحرب الأهلية حتى أخذ هذا الائتلاف بالتآكل، وأخذ الخلاف بين الطائفتين الشيعية والسنية يفعل فعله في هذا الصدد بعد الثورة الإيرانية، بالإضافة إلى الصراع على القوة الذي كان جارياً بين المليشيات المختلفة، فحركة أمل من جهة ضد حركة المقاومة، ومنظمة التحرير من جهة أخرى[٨٣].

وبلغ الصراع بين أمل والفلسطينيين أوجه ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ في ما عرف بحرب المخيمات. كان لهذه الحرب أسباب متعددة منها الإشاعات عن جهود عرفات للعودة إلى لبنان وعداء اللبنانيين العام لهذه العودة، ومنها الإجماع اللبناني على ضرورة نزع سلاح المخيمات. إن حرب المخيمات الماحقة[٨٤]، قد آذنت بنهاية الوجود الفلسطيني في لبنان. هذا وحتى قبل فرض الحصار على المخيمات فإن

---

(٨٣) انظر: Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon*, foreword by Leonard Binder, Modern Middle East Series; no. 13 (Austin, TX: University of Texas Press, 1987); A. Abu-Khalil: «Shi'ites and Palestinians: Underlying Causes of the Amal- Palestinian Conflict,» in: Elaine C. Hagopian, ed., *Amal and the Palestinians Understanding the Battle of the Camps: Viewpoints*, Occasional Papers; no. 9 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1985), and «The Palestinian Shi'ite War in Lebanon,» *Third World Affairs* (1988), pp. 77-89.

(٨٤) حول الحصارات، انظر: Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*, chaps. 9-11.

الجيش اللبناني كان قد احتلها وأخذت دورياته تجوب فيها.

إن الاجتياح الاسرائيلي قد عاث فساداً بالاقتصاد اللبناني المترنح أصلاً، الأمر الذي دفع الكثيرين من الفلسطينيين واللبنانيين من أبناء الطبقة الوسطى إلى الهجرة. أما سكان المخيمات الذين لا موارد لهم ولا يملكون وثائق سفر قانونية فقد حوصروا ووقع عبء العداء عليهم. وأصابت الحرب الأهلية في لبنان بنيرانها كذلك ذلك الحلف الذي كان قائماً بين حركة المقاومة ومنظمة التحرير من جهة، والحركة الوطنية اللبنانية من جهة أخرى. فقدت هذه الحركة الأخيرة تضامنها وتماسكها، وتباعدت بعض فئاتها عن الفلسطينيين. والأنكى من كل ذلك أن شرائح واسعة في لبنان التي كانت خارج إطار الحركة الوطنية اللبنانية، وهي سابقاً مؤيدة للفلسطينيين، قد أصبحت مناوئة لهم بشكل متزايد. إن الفلسطينيين في لبنان، وهم يواجهون عداء اسرائيل والحكومة اللبنانية اليمينية الجديدة والائتلاف المسيحي اليميني، قد خسروا كلياً التأييد اللبناني الشعبي. لقد كانوا ذات يوم طرفاً في سلطة منظمة التحرير ذات السيادة الفعلية على مناطق واسعة من لبنان خلال الحرب الأهلية، فغدت البقية الباقية منهم عبارة عن أقلية مدحورة وغير محمية في مخيمات محاصرة.

وأخيراً، وكما كتبت صايغ، فإن الفلسطينيين في لبنان قد أصبحوا بعد عام ١٩٨٢ «جنساً مهدداً بالانقراض». ولما عقدت اتفاقيات أوسلو أخذ الساسة اللبنانيون ورجال الحكومة يرفعون عقيرتهم ضد التوطين في لبنان. إن مصير الجالية الفلسطينية في تلك البلاد يتوقف الآن إلى حدٍ كبير على الاتفاقيات التي ستتمخض عن مفاوضات الحل النهائي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الأراضي المحتلة والحدود والمستوطنات والقدس واللاجئين.

استنتاج ختامي

منذ عام ١٩٤٨ فقد الفلسطينيون وطنهم فتشردوا وانتشروا في الأرض وأحدقت بهم الفاقة. وزج بأغلبيتهم في مخيمات للاجئين وأصبحوا عالة على الأنروا، أو قطنوا الأحياء المجاورة للمدن الكبيرة في الأقطار العربية المضيفة. وهناك كانوا يقمعون سياسياً ويستغلون اقتصادياً. ولكنهم خلال عشر سنوات فقط بعد وقوع النكبة بدأوا كفاحاً طويلاً لتحسين أحوالهم الاقتصادية ولتحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي ولتأكيد الهوية ولاستعادة الحقوق السياسية في تقرير المصير والدولة المستقلة. إن اللاجئين الفلسطينيين قد نهضوا كالعنقاء من رماد الدمار الذي لحق بمجتمعهم وذلك للحفاظ على هويتهم وللازدهار اقتصادياً واجتماعياً ولبناء

حركة سياسية للتحرر الوطني. وكان عام ١٩٩٣ نقطة تحول من تاريخهم لأن ممثلهم السياسي، منظمة التحرير برئاسة عرفات، وقّع مع اسرائيل، الدولة التي شردتهم، اتفاقيات أوسلو التي قيل إنها الحدث السياسي الأساسي للفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. كان ذلك الحدث مذهلاً ومهماً في تاريخ فلسطين السياسي والاجتماعي، وقد اتفق الموقعون على تلك الاتفاقيات على تأجيل النظر في وضع اللاجئين مدة ثلاث سنوات. وعلى هذا فإن محنة الجاليات الفلسطينية في الشتات لم تتغير وازداد احتمال تعرضها للأذى والقلق كثيراً. أما الدول العربية المضيفة (لبنان خاصة) واسرائيل فقد أعربت عن معارضتها لأي توطين أو عودة أو تعويض. إذاً فإن مصير معظم فلسطينيي الشتات البالغ عددهم نحو أربعة ملايين نسمة يظل معلقاً، مجهولاً، وغير مضمون، ويدور في فلك التيه القانوني.

الفصل الخامس

بعد النكبة: الفلسطينيون في إسرائيل (١٩٤٨ ــ ٢٠٠٠)

رأينا في فصل سابق كيف أن الحرب الصهيونية اليهودية في عام ١٩٤٨ أدت إلى اكتساح ثلثي مساحة فلسطين وإلى طرد (وفرار) أغلبية سكانها عن وطنهم. وقد نجحت اسرائيل أو كادت بتحقيق مقولة المذهب الصهيوني ومفادها أن فلسطين هي أرض بلا شعب (والمقصود عرب فلسطين) لشعب (والمقصود يهود أوروبا) بلا أرض[1]. مع هذا، وعلى الرغم من مخططاتهم جميعاً[2]، وجهودهم كلها لتفريغ أرض فلسطين من شعبها، فقد بقي ما بين ١٥٠ ألف إلى ١٨٠ ألف فلسطيني، أي نحو ١٨ بالمئة من سكان دولة اسرائيل بعد قيامها، يقيمون في أرضهم بعد اتفاقيات الهدنة المعقودة بينها وبين الدول العربية وبعد تحديد خطوط الهدنة. وهكذا كسبت اسرائيل السيطرة على معظم أرض فلسطين، ولكنها وجدت نفسها كذلك تسيطر على عدد من الفلسطينيين صاروا يؤلفون أقلية موجودة بين أغلبية من اليهود، ويتمركزون في تلال الجليل، ولا سيما الوسطى والغربية منها، فيما كانت شريحة أخرى منهم من البدو في الجنوب. إن هذا الفصل سيحلل بنية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر والتحول الذي طرأ على هذه الأقلية وقواها المحركة.

إن نكبة ١٩٤٨ قد أوقعت بالفلسطينيين في اسرائيل كثيراً من الأذى المادي والنفسي، ولكنهم استطاعوا النهوض من جديد خلال جيل واحد فقط لكي يناضلوا من أجل حقوقهم الاجتماعية ـ الاقتصادية، ولتأكيد هويتهم ولدعم أبناء جلدتهم في الشتات، وكذلك الذين وقعوا تحت الاحتلال بعد عام ١٩٦٧. لا بل إنهم، على

---

(١) انظر: Nur Masalha, *A Land without People: Israel, Transfer and the Palestinians, 1949-1997* (London: Faber and Faber, 1997).

(٢) Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992).

الرغم من الشدائد العظيمة التي تعمدت اسرائيل أن تحيقهم بها، تمكنوا من أن يطوروا أنفسهم وأن يحققوا ازدهاراً بمرور السنين. إن قصتهم الفريدة ودورهم المهم في نشوء السياسة الفلسطينية هو الذي سيجري تفصيله في هذا الفصل. هذا ولغرض القيام بذلك بشكل صحيح، ولغرض فهم الواقع الصعب الذي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيه في إسرائيل، من المهم أن ننظر أولاً في طبيعة الدولة اليهودية وسياستها نحو الفلسطينيين.

أولاً: وضع الأقلية الفلسطينية في اسرائيل في إطار مفاهيمي

إن وضع مركز الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وما ينطوي عليه من بنية اجتماعية وقوى محركة سياسية في إطار مفاهيمي هو أمر ينطوي على مشكلات من الناحية النظرية، شأنه في ذلك شأن المجتمع الفلسطيني قبل النكبة أو شأن الجاليات الفلسطينية في الشتات. ويعود هذا إلى الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ذلك الوضع الفريد في بابه الذي وجد عرب فلسطين أنفسهم فيه حين فقدوا بلادهم وأصبحوا من المشردين بين ليلة وضحاها. بيد أن وضع مثل هذا الإطار المفاهيمي يجد أمامه عقبة كأداء ينبغي تجاوزها، وهذه العقبة تتمثل بأن الأكاديميين الاسرائيليين الذين كانوا حتى الثمانينيات من القرن الماضي يستطيعون الحصول على معلومات بشأن الأقلية الفلسطينية ويقومون بدراسات مستفيضة عن المجتمع الاسرائيلي، قد تجاهلوا كما هي العادة السائدة المجتمع العربي الفلسطيني الأصلي في البلاد[٣]. ففي دراسات رئيسية كثيرة أجريت عن المجتمع الاسرائيلي لا تولي الأقلية العربية المهمة فيه إلا النزر الضئيل جداً من الاهتمام[٤]. وكان معظم تلك الدراسات انتقائياً جداً بشأن جوانب معينة من المجتمع العربي الفلسطيني وثقافته. وهي تقوم بالبحث في هذه القضايا وفقاً للعلوم الاجتماعية الغربية التي لا تكاد تنطبق عليها وبشكل يخلو من السياق التاريخي، ولا سيما ما يتعلق بتحديد أمر الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فالانقسام اليهودي ـ العربي في اسرائيل إنما هو انقسام سياسي وعقائدي واجتماعي واقتصادي يعود في تاريخه إلى ما قبل نشوء اسرائيل بكثير، أي إلى أواخر القرن التاسع عشر. كما أن القوى المحركة لهذا الانقسام قد

---

(٣) Elia T. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism,* International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), p. 1.

(٤) انظر على سبيل المثال كتاب ن. ايزنستاد (N. Eisenstade) **المجتمع الاسرائيلي** وفيه خصص نحو ١٦ صفحة من أصل ٤٥٠ لبحث ما سماه «الأقليات غير اليهودية».

أثرت بالفلسطينيين والاسرائيليين معاً. يضاف إلى هذا أن مجتمع الأغلبية ومجتمع الأقلية يختلف أحدهما عن الآخر كثيراً في الدين واللغة والثقافة الشعبية والقيم والمواطنة والأصل العرقي والتراث، كما يختلف أحدهما عن الآخر أيضاً في الطبقة الاجتماعية والقوة السياسية. وقد تأثرت تلك الدراسات سلباً بآراء المستشرقين(٥) الذين يرجعون مآزق عرب فلسطين إلى ثقافتهم والتزامهم بالتقاليد الموروثة. إن الثغرة الموجودة في الدراسات عن الفلسطينيين في اسرائيل تزداد وضوحاً إذا نظرنا إلى حجم السكان الفلسطينيين في اسرائيل ونسبتهم، وإذا نظرنا كذلك إلى التحول الذي طرأ بغتةً على المجتمع الفلسطيني فغيّره بين ليلة وضحاها من أغلبية إلى أقلية في بلاده ذاتها، وما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات عميقة بالنسبة إلى المجتمع الاسرائيلي نفسه، ناهيك عن الصراع العربي والفلسطيني مع اسرائيل. إن هذا التحول الفوري الذي لا سابقة له من أغلبية إلى أقلية هو أمر فريد في بابه في سجلات التاريخ الاجتماعي. وكما يقول إيليا زريق، فإنه لم تظهر حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي، أي بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وما أعقبها من تسييس سريع للفلسطينيين في اسرائيل، دراسات ذات توجه سياسي عن الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، ثم أخذت أمثال تلك الدراسات بالظهور(٦).

ولكن، منذ الثمانينيات من القرن الماضي طرحت نماذج نظرية بشأن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. كان أحد تلك النماذج، وهو الذي يجب طرحه جانباً على الفور، قد وضعه باحثون/ موظفون إسرائيليون ويصور اسرائيل على أنها أمة متحضرة غربية ذات ديمقراطية فاعلة وفيها أقلية عربية راضية وسعيدة. ولا تختلف هذه النظرة عن «ابن البلد السعيد» أو «العبد السعيد» عن نظرة العنصريين في القرن التاسع عشر التي كان يحملها المستعمرون الأوروبيون في تبريرهم لمعاملتهم للأهالي الأصليين للأقطار المستعمرة، أي عبيد ذلك العصر. إن هذه النظرة إلى عرب فلسطين في إسرائيل بصفتهم «أقلية سعيدة» قد انتقدت وطرحت جانباً باعتبارها دعاية لخدمة أغراض ذاتية من قبل الباحثين الفلسطينيين والاسرائيليين والغربيين على حدٍ سواء. ينبغي أن يكون واضحاً إذاً أنه حتى الدراسات الأقل اتصافاً بكونها دعائية والتي توضع عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل إنما هي تستند إلى رأي عالمي مستمد من

(٥) انظر: «Orientalism Now,» in: Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).

(٦) انظر أمثلة الدراسات عن عرب فلسطين التي أجراها إسرائيليون قبل ثمانينيات القرن الماضي في: Zureik, Ibid., p. 2.

العقيدة الرسمية المهيمنة لدولة اسرائيل الصهيونية ومتفق معها. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن معظم النماذج التي يقترحها علماء الاجتماع تتطرق إلى جانب أو أكثر من جوانب الواقع الفلسطيني في فلسطين، ولكنها لا تقدم إطاراً مفاهيمياً شاملاً يصور واقع المجتمع الفلسطيني في اسرائيل وقواه المحركة والتحول الذي طرأ عليه، باستثناء الإطار المفاهيمي «للاستعمار الاستيطاني الداخلي» الذي وضعه زريق[٧]، و«للاستعمار الاستيطاني وديمقراطية هيرينفولك» (Herrenvolk Democracy) الذي وضعه سميح فرسون[٨]. على أننا سنبدأ أولاً بتقييم النماذج الأخرى بشكل موجز.

كانت إحدى الدراسات الأولى هي تلك التي وضعها دون بيريتز (Don Peretz) وجاءت دراسة تاريخية، ووصفية، ومفيدة في معرفة كيفية إقدام دولة اسرائيل على وضع الأقلية الفلسطينية تحت إدارة عسكرية، وعلى قمع الشعب سياسياً والسيطرة عليه، وعلى مصادرة مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين الخاصة، وعلى التفرقة ضدهم باعتبارهم مواطنين مشتبهاً بأمرهم[٩]. من جهة أخرى نجد أن جاكوب لاندو (Jacob Landau)، وهو أكاديمي إسرائيلي له صلة بالحكومة الاسرائيلية ويعمل بخدمتها، يقدم رأياً عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مفاده أنها أقلية محظوظة (لأنها تعيش في ديمقراطية) وهي راضية وقانعة بأحوالها، وتعتبر أحسن حالاً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية مما كانت عليه سابقاً، وبالمقارنة كذلك بأحوال الأقليات الأخرى في أماكن أخرى[١٠]. هذه النظرة المختلفة عن «ابن البلد السعيد» تمثل الرأي القياسي الذي تروّجه اسرائيل عن الأقلية العربية/الفلسطينية في العالم الخارجي على مدى السنين. ليس هناك إلا الدراسة التي قام بها هنري روزنفلد (Henry Rosenfeld)[١١]، وفيها بحث أنثروبولوجي يعالج مسألة التحول

---

(٧) المصدر نفسه. انظر أيضاً: Samih Farsoun, «Settler Colonialism and Herrenvolk Democracy,» in: Richard P. Stevens and Abdelwahab M. Elmessiri, comps., *Israel and South Africa: The Progression of a Relationship* (New York: New World Press, 1976).

(٨) Farsoun, Ibid., pp. 13-21.

(٩) Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs,* with a foreword by Roger Baldwin (Washington, DC: Middle East Institute, 1958), and «The Arab Minority in Israel,» *Middle East Journal*, vol. 8 (1954), pp. 139-157.

(١٠) J. M. Landau, *The Arabs in Israel* (London: Oxford University Press, 1969).

(١١) H. Rosenfeld, «The Arab Village Proletariat,» *New Outlook*, vol. 5 (1962), pp. 7-16, and H. Rosenfeld and S. Carmi, «The Origins of the Process of Proletarianization and Urbanization of Arab Peasants in Palestine,» *Annals of the New York Academy of Sciences*, vol. 220, no. 6 (1974), pp. 470-485.

الإجماعي والمهني للفلاحين الفلسطينيين (أي تحولهم إلى البروليتاريا)، والتي هي دراسة تنم، خلافاً عن غيرها، عن مجهود أكاديمي جدي. ولكن زريق ينتقد عمل هذا الباحث قائلاً «إنه عمل نُفذ من دون اعتبار لطبيعة اسرائيل الاستعمارية ـ الاستيطانية»[١٢].

ظهرت غالبية الدراسات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في أعقاب تحركها الناشط هناك في السبعينيات من القرن الماضي. وقد انصب اهتمام تلك الدراسات على «العلاقات اليهودية ـ العربية»، وتأكيدها على المواقف النفسية والاجتماعية، فجاءت في الغالب دراسات تأويلية ثقافية فكانت تجريدية ولا علاقة لها بالسياق التاريخي. إن مثل هذه البحوث لا تكاد تقدم نموذجاً نظرياً أو مفاهيمياً، ويوجه لها زريق نقداً قارصاً[١٣]. إن من الصعب تلخيص نقد زريق لأمر عرب فلسطين في علم الاجتماع الاسرائيلي من دون الإجحاف بحججه المتنوعة والمعقدة. ولعل ذكر الاستنتاج الذي توصل إليه سيكفي لإعطاء فكرة عن تقييمه العميق؛ يقول زريق: «إن من الصعب القول بأن الصورة التي يقدمها التحليل السوسيولوجي الأحادي الأركان للعرب في اسرائيل، كما جرى عرضه في هذا الفصل، هي صورة متكاملة وأنها من الوضوح بمكان. ويبدو أن المتغير المركزي التوضيحي لتطور هؤلاء العرب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لا يمكن شرحه على أحسن وجه إلا بإمعان النظر في العرض النفسي ـ الثقافي. أما الظروف الموضوعية ودور الهيمنة الأجنبية، الصهيونية وغيرها، في المنطقة فلم تنل في البحوث إلا القليل من الاهتمام، هذا إن نالت ذلك على الإطلاق»[١٤].

كان مثل هذا الرأي قد ورد من قبل في النقد الذي وجهه خليل نخلة إلى البحوث الاسرائيلية عن الفلسطينيين وذلك لمبالغتها في التأكيد على الاختلافات العرقية والدينية والطائفية، ولتفسيرها لبطء التنمية الاقتصادية في القطاع الفلسطيني في اسرائيل بأنه نتيجة للبنية الاجتماعية الأسيرة للتقاليد (وليس لسياسة متعمدة من الحكومة الاسرائيلية)، ولترددها في الإقرار بالهوية الفلسطينية، ولوصفها سياسات التفرقة، التي تتبعها حكومة اسرائيل ضد عرب فلسطين بأنها سياسات تقدمية[١٥].

---

(١٢) Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, p. 2.

(١٣) انظر: «The Arabs in Israeli Social Science,» in: Ibid., chap. 4, pp. 67-105.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(١٥) Khalil Nakhleh, «Palestinians in Israel: An Assessment of the Sociological and Anthropological Literature,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 41-70.

وثمة محاولة جدية حديثة قام بها عالم اجتماعي اسرائيلي هو سامي سموحه (Sammy Smooha)، وهي تستحق تقديمها بإيجاز. إنه قبل أن يبدأ تحليله يحدد خصائص الدراسات المختلفة عن الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، ومن المفيد أن نستعرض ذلك لإعطاء فكرة عن اهتمامات الباحثين والحكومة الاسرائيلية وعن اهتماماته هو شخصياً. يقول سموحه بأن علاقات الأقلية العربية الفلسطينية مع دولة اسرائيل ومواطنيها اليهود قد اتسمت بخصائص يمكن تحديدها بالمعايير التالية: إما «التعنت اليهودي» وإما «الراديكالية العربية» وإما كلاهما[١٦]. ويفيد سموحه أن سياسة الدولة الاسرائيلية وممارساتها، كما يرد في الأدبيات المكتوبة عن «التعنت اليهودي» هي التي تثير الراديكالية العربية. ويدرج في هذه المجموعة بحوث زريق وطرحه عن «الاستعمار الداخلي»، وبحوث رونالد فايتزر (Ronald Weitzer)[١٧] وطرحه عن الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي وفيه يكون عرب فلسطين طبقة دنيا، مستغلة ومستبعدة، وبحوث إيان لوستيك (Ian Lustick)[١٨]، ونظريته في «السيطرة» السياسية والأمنية على عرب فلسطين، وأخيراً بحوث نديم روحانا (Nadim Rouhana)[١٩] وطرحه القائل بأن الدولة اليهودية تفرق ضد الفلسطينيين ولا تدعهم لكي يكونوا مواطنين متساوين يتمتعون بكامل المواطنة في دولة يهودية عرقية. وعلى نهج مشابه يشخص غازي فلاح[٢٠] «التفرقة المؤسسية» التي تمارسها دولة اسرائيل على أنها وراء الراديكالية الفلسطينية هناك. أما أورين يفتاشيل (Oren Yiftachel) فهو لا يعزو التعنت إلى الطبيعة الصهيونية - اليهودية لدولة اسرائيل ويحاجج بالقول بأن الراديكالية العربية إنما نشأت «نتيجة إهمال صناع السياسة وقصر نظرهم وسوء عملهم فضلاً عن مجموعة أولوياتهم المشوهة»[٢١].

---

(١٦) Sammy Smooha, *Arabs and Jews in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East, 2 vols. (Boulder, CO: Westview Press, 1992), vol. 2: *Change and Continuity in Mutual Intolerance*.

(١٧) Ronald Weitzer, *Transforming Settler States: Communal Conflict and Internal Security in Northern Ireland and Zimbabwe* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990).

(١٨) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Modern Middle East Series; no. 6 (Austin, TX: University of Texas Press, 1980).

(١٩) Nadim N. Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict* (New Haven, CT: Yale University Press, 1997).

(٢٠) G. Falah, «Arabs Versus Jews in Galilee: Competition for Regional Resources,» *GeoJournal*, vol. 21, no. 4 (August 1990), pp. 325-326,

كما ورد في: Smooha, *Arabs and Jews in Israel*.

(٢١) Smooha, Ibid., p. 4.

ولعل الأدق من ذلك ما توصلت إليه من نتائج البحوث الموسعة عن مركز الفلسطينيين في اسرائيل التي أجريت في أواخر الثمانينيات بإشراف هنري روزنفلد وتناولت المركز القانوني، والحكومة المحلية، والاقتصاد، والتعليم، وخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، والتخطيط والإسكان، والجريمة، وتطبيق العدالة. ومع أن «هذه الدراسات توثق جيداً خطورة وتغلغل سياسات التفرقة ضد العرب وعواقبها الوخيمة في تلك الحقول كلها، إلا أنه ما من دراسة واحدة من بينها تعزو صراحة هذه التفرقة إلى الطبيعة اليهودية للدولة»[٢٢]. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية دراسات السياسة التي تعد للحكومة الاسرائيلية أو تعد من قبلها، والتي غالباً ما تصف مواقف الأقلية الفلسطينية بأنها راديكالية أو تدعو إلى ذلك، كما أنها تعزو الأسباب إلى التحول الداخلي للمجتمع الفلسطيني في اسرائيل وإلى التطورات الاقليمية مثل انتفاضة ١٩٨٧ واشتداد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكنها لا تعزوها إلى سياسات اسرائيل[٢٣].

أما سموحه فيخالف كافة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسات الآنفة الذكر، ويقول إن إسرائيل تأخذ بمفهوم «ديمقراطية عرقية» تكون فيها الدولة مملوكة لأغلبية السكان وهي تخدم مصالحهم، كما أنها توفر حقوقاً مدنية فردية ولكنها تتنكر لحقوق جماعية، أو لحقوق الجماعات في استقلالية ثقافية ـ اجتماعية[٢٤]. إن سموحه، في عمله الرئيسي عن مواقف العرب واليهود في إسرائيل، يفيد بأن علاقات الأقلية الفلسطينية بالدولة الاسرائيلية إنما تفهم «فهماً أفضل» إذا نُظر إليها من زاوية أطروحة معينة هي أطروحة «التسيّس العربي وإمكانية التوصل إلى اليهود»[٢٥]. يستند سموحه إلى استطلاعات رأي متعددة أجريت ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٨ فيقدم حجة قوية لدعم رأيه هذا، إذ يبين أن المواقف قد شهدت تغيراً معقداً على مدى السنين ولعلها أقرت بشيء من واقع الحال الذي يجد كلا المجتمعين نفسه فيه. ويفرق سموحه في تحليله بين «الميل العربي إلى العنف» وبين «ميل العرب إلى الراديكالية» في اسرائيل. فيقول بشأن الأمر الأول أن ذلك الميل إلى العنف يحيل إلى التسيّس العربي الفلسطيني المتزايد

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧.

(٢٤) S. Smooha, «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 23, no. 3 (1990), pp. 389-413.

(٢٥) Smooha, *Arabs and Jews in Israel*, pp. 7-18.

في اسرائيل، وإن كان ذلك يجري في سياق المراضاة مع الأغلبية اليهودية. ومن جهة أخرى فإن سموحه يحدد جوهر «الراديكالية العربية» بأنه ينطوي على مواقف فلسطينية تنكر الشرعية على اسرائيل. ومع أن هذه النتائج التي توصل إليها سموحه هي نتائج مثيرة للاهتمام ومدعاة للتأمل العميق، ولكن افتراضات كهذه ومنهج بحث من هذا النوع وما يمكن استخلاصه من نتائج منه، كل هذا لا يمكن مقاربته إلا بتوجس الشكوك[٢٦]، إن ذلك يعود بخاصة إلى الطبيعة اللاتاريخية لمنهج البحث هذا وفرضياته السياسية والثقافية، كما يعود كذلك إلى حقيقة مفادها أن بحوثاً أخرى لا تتوصل إلى نتائج مشابهة[٢٧].

ولكي نفهم بنية التحول الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، ونفهم قواه المحركة، بما في ذلك المشاعر التي تنطوي بذاتها على مواقف معينة، علينا أن نستعين بنموذج نظري يصور طبيعة الدولة الاسرائيلية ومجتمعها، وسياساتها نحو الأقلية الفلسطينية، كما يصور نشوء هذه الأقلية تاريخياً واستجابتها لما يجري. ومثل هذا النموذج ينبغي أن يعالج تلك التجربة غير المعتادة وغير المسبوقة لشعب كان يمثل في وطنه أغلبية تكافح من أجل الاستقلال السياسي، ثم وجد نفسه بين ليلة وضحاها أقلية في دولة جديدة أغلبية سكانها من أعدائه القدامى، وهي كذلك غريبة عليه عرقياً وثقافياً ولغوياً ودينياً. إن مثل هذا التحول السريع، الاجتماعي والثقافي والسياسي والديني فريد في بابه ولا مثيل له في سجل المجتمعات في العصور الحديثة. وقد تفاقمت هذه التجربة الاستثنائية بفعل الفجوة الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية الفاصلة بين مجتمع الفلسطينيين التقليدي الزراعي وبين مجتمع الأغلبية اليهودية الجديد، العصري والحضري والصناعي. وتفاقمت هذه التجربة أكثر فأكثر بفعل مغادرة الزعامة السياسية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعها السابق حتى صارت في الخارج في عداد اللاجئين. يضاف إلى هذا أن هذا المجتمع وجد نفسه مقطوعاً تماماً عن أبناء جلدته من الأقرباء والأصدقاء الذين أصبحوا من اللاجئين في الأقطار العربية المجاورة وفي ذلك القسم من فلسطين الذي ظل في أيدي العرب، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن المجتمع الفلسطيني الذي ظل في إسرائيل قد

(٢٦) انظر: A. Haidar and E. Zureik, «The Palestinians Seen through the Israeli Cultural Paradigm,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 16, no. 3 (Spring 1987), pp. 68-86, and R. Springborg, «Review of Smooha's Arabs and Jews in Israel,» *Annals*, vol. 508 (March 1990), pp. 196-197.

(٢٧) انظر: Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict.*

انقطع تواصله الاجتماعي والثقافي والاقتصادي مع الوطن العربي الموجود وراء خطوط وقف إطلاق النار (وهذا طبعاً حتى تم احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة).

جاء تصوير هذه التجربة المذهلة، غير المسبوقة، والجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، وعلى نحوٍ بليغ وساخر، في رواية الروائي الفلسطيني إميل حبيبي التي أشرنا إليها سابقاً وهي بعنوان **الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل**(٢٨). وهذه الرواية الساخرة وإن كانت عن حالة فرد فلسطيني واحد وجد نفسه فجأةً في مجتمع غريب عنه، إلا أنها تصور في واقع الأمر التجربة الفعلية العجيبة الغريبة للمجتمع الفلسطيني بأسره الذي ظل باقياً على أرضه ولكنه أصبح أقلية في إسرائيل. إن هذه التجربة العصية على التصديق لشعب برمته هي حقاً فريدة في بابها ولا سابقة لها، حتى انه ما من سوابق علمية اجتماعية أو نظرية، ولا صياغات مفاهيمية، يمكن لها أن تصور القوى المحركة لمثل هذا الواقع، ولا يمكن لها حتى أن تدل على صياغة كهذه.

ومن النماذج النظرية الموجودة التي اقتربت من تصوير تجربة الأقلية بعد ولادتها هناك فقط نموذج الاقتصاد السياسي «للاستعمار الداخلي» كما رسمه زريق(٢٩)، وهو عالم اجتماع فلسطيني وفرد من أفراد ذلك المجتمع كالروائي حبيبي، والنموذج الآخر الذي رسمه فرسون في تحليل سابق «للاستعمار الاستيطاني وديمقراطية هيرينفولك» في إسرائيل(٣٠). إن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل غدت فعلاً مستعمرة داخلية لإسرائيل. أما كيف ولماذا خضعت هذه الأقلية لتصبح مستعمرة داخلية في إسرائيل فتلك عملية فرضتها الحكومة الاسرائيلية ويجب النظر في أمرها بشكل دقيق. لذا «فإن التدقيق في العلاقة بين إسرائيل وأقليتها العربية... لا يمكن أن يتم بشكل كامل إلا بتحليل البنية الداخلية لاسرائيل نفسها...»(٣١).

ومع أن نموذج زريق يصور جيداً الاقتصاد السياسي للمجتمع الفلسطيني في

---

(٢٨) Emile Habiby, *The Secret Life of Saeed, the Ill-fated Pessoptimist: A Palestinian Who Became a Citizen of Israel*, translated by Salma Khadra Jayyusi and Trevor Le Gassik (New York: Vantage Press, 1982).

(٢٩) Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism.*

(٣٠) Farsoun, «Settler Colonialism and Herrenvolk Democracy,» pp. 13-21.

(٣١) Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, p. 7.

إسرائيل، إلا أن ثمة منظورات أخرى تبحث في بعض الجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية لهذا المجتمع فتكمل بذلك نموذج زريق. إن هذا النموذج، ونموذج فرسون، هما أساسيان، وسيقوم عليهما تحليلنا هنا. وبالاستعانة بما ظهر من منظورات نظرية أخرى ومن معطيات جديدة، والتي لا تتناقض مع نموذج زريق وإنما تكمله (مثل ما طرحه لوستيك (Lustick) عن السيطرة السياسية وما كتبه روحانا عن السياسة القائمة على الهوية في دولة يهودية إثنية) فإن بوسعنا على ما نعتقد أن نقدم صورة أكمل لبنية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وقواها المحركة، بما في ذلك ما تطور من مواقف وكفاحات، وذلك خلال النصف الثاني من القرن الماضي. من جهة أخرى نجد أن عزمي بشارة، في عمله النقدي القارص والقائم على مفاهيم محددة بصرامة، يرفض كلاً من النموذجين المذكورين[٣٢]. إنه، مثلاً، يعتبر نموذج الاستعمار الداخلي نموذجاً لم تعد له صلة بالأمور حالياً وإن كان نموذجاً صحيحاً في ما يتعلق بتاريخ المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. مع هذا فإن بنية الاستعمار الداخلي لم تزل موجودة ولم تتغير على الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية للفلسطينيين، كما سنرى لاحقاً، وإن لم يكن بمعدل التحسن ذاته بشأن السكان اليهود. كما أنه يرفض نموذج «ديمقراطية هيرينفولك» باعتباره غير صالح لأن الفلسطينيين في إسرائيل لهم حق الاقتراع على خلاف وضع السود في نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. إنه على حق إذا اعتمدنا تعريفاً ضيقاً وأحادي البعد لمفهوم «ديمقراطية هيرينفولك»، لأن هذا المفهوم ينطوي على نظام للحكم فيه تفرقة سياسية، بما في ذلك وجود بنية لدولة بوليسية قمعية، وفيه أيضاً عزل اجتماعي واستغلال اقتصادي وقمع ثقافي، وتبرير كل ذلك تبريراً عقائدياً[٣٣]. وهكذا نجد عزمي بشارة يسجل نقاطاً مهمة بشأن محدودية كل من النموذجين المذكورين وبعض العيوب فيهما، إلا أنه لا يقدم نموذجاً بديلاً. إنه في أحسن الفروض يطرح رأياً يقول بأسرلة تدريجية للأقلية العربية في إسرائيل، وأن ذلك يمثل الطبيعة الجوهرية والاتجاه الرئيسي لتغير المجتمع الفلسطيني في البلاد. وعلى مثل هذا النسق نجد روحانا وغانم يرفضان وجهة نظر العلم الاجتماعي الاسرائيلي السائد القائل بأن الأقلية الفلسطينية تتقدم «تقدماً طبيعياً» على مدى الأعوام حيث تمر بعملية أسرلة ستكسب من خلالها حقوقاً إضافية ضمن بنية الدولة اليهودية ـ

---

(٣٢) انظر: عزمي بشارة، **العرب في اسرائيل: رؤية من الداخل**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٥٣ ـ ٦١.

(٣٣) انظر: Farsoun, «Settler Colonialism and Herrenvolk Democracy».

الصهيونية غير المتغيرة. يقترح هذان الباحثان، بدلاً من الرأي القائل بالتقدم الطبيعي للأقلية الفلسطينية، أن يوصف التغير في مركز هذه الأقلية بأنه ارتقاء مثقل بالأزمات(٣٤). على أننا نعتقد أن استخدام هذه المنظورات وبضمنها ما طرحه عزمي بشارة، لغرض تفصيل تكميلي سيفيدنا في رصد التحولات الدراماتيكية الاجتماعية ـ الاقتصادية والحركات السياسية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، كما أنه سيدلنا في النهاية إلى الوجهة التي يتجه إليها المصير الجماعي لهذه الأقلية.

إن وضع رسم بياني للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعقائدي لشعب من الشعوب وتحليل هذا التاريخ ليس بالمهمة السهلة في كتاب، فما بالك بالقيام بهذه المهمة في فصل واحد. والمعضلة التي تواجهنا هي تنظيم مثل هذا التاريخ المعقد والدينامي. ولعل أفضل الطرق لإجراء هذا التنظيم هو تحليل التحول الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم الانتقال إلى تحديد فترات القوى المحركة السياسية وتحليلها من حيث كونها فترات نقاط تحول تاريخية قصوى في حياة المجتمع. هناك ثلاث مراحل تاريخية رئيسية في الحياة السياسية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل: **المرحلة الأولى** هي المرحلة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ والممتدة إلى عام ١٩٧٦، وهي سنة الاضراب الفلسطيني العام بمناسبة يوم الأرض. إن هذه المرحلة، كما سنرى لاحقاً، كانت مرحلة العزلة التامة للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل عن بقية الوطن العربي. كانت مرحلة مهمة كذلك من جراء التغييرات البنيوية الاجتماعية التي طرأت على ذلك المجتمع. ولكن هذه المرحلة الطويلة قد انقطع تسلسلها بنشوب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي احتل الجيش الاسرائيلي خلالها باقي فلسطين، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ حدث أن تعرفت شريحتان كبيرتان من أهالي فلسطين إحداهما على الأخرى وإن تحت السيطرة الاسرائيلية. إن الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع كانت له عواقب خطيرة للغاية ليس فقط بالنسبة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بل بالنسبة إلى الفلسطينيين في داخل إسرائيل كذلك. وهكذا بدأت **المرحلة الثانية** الحافلة بالأحداث والتي استهلت بالفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٦) ودامت حتى عام ١٩٩٣. غير أن هذه المرحلة انقطعت أيضاً بالانتفاضة الشعبية الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣) في الأراضي المحتلة. شهدت هذه المرحلة بدورها تغيراً مهماً في التاريخ الاجتماعي والسياسي للفلسطينيين في إسرائيل. أما **المرحلة الثالثة** فقد بدأت في عام ١٩٩٣ بتوقيع اتفاقيات أوسلو وامتدت حتى عام ٢٠٠٠. إن انتفاضة الأقصى لعام ٢٠٠٠ والحركة السياسية المساندة لها آذنت

---

(٣٤) نديم روحانا وأسعد غانم، «المواطنون الفلسطينيون في دولة اسرائيل: أزمة الأقلية القومية في دولة إثنية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٥ (صيف ١٩٩٨)، ص ٤٩ ـ ٧٥.

بظهور عصر جديد في حياة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. سنبدأ أولاً بالتحول الاجتماعي ـ الاقتصادي لهذا المجتمع منذ عام ١٩٤٨، ثم سننتهي في القسم الأخير من هذا الفصل بتحليل البنية السياسية والقوى المحركة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل في المراحل الثلاث الرئيسية المذكورة آنفاً. وسنختتم أخيراً بتقييم للمرحلة الحاضرة والاتجاهات السائدة في ضوء الحركة السياسية العربية الناشطة داخل اسرائيل دعماً للانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى التي ابتدأت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وما حصل في المظاهرات من قتل ثلاثة عشر متظاهراً برصاص الشرطة الاسرائيلية وقوات الأمن، ثم المقاطعة الناجحة جداً لانتخابات ٢٠٠١ لمنصب رئيس وزراء اسرائيل. وقد أثبتت القوة الانتخابية للفلسطينيين أنها كانت حاسمة في تلك الانتخابات ولعلها تبشر ببداية عصر محوري ليس فقط في حياة الفلسطينيين في إسرائيل وإنما كذلك في مصير الشعب الفلسطيني بأسره.

ثانياً: الفلسطينيون الذين أصبحوا أقلية في إسرائيل

رأينا في فصل سابق أن الأغلبية الساحقة من سكان فلسطين في عام ١٩٤٨ البالغ عددهم نحو ٩٠٠ ألف نسمة، والذين كانوا يعيشون في ٧٨ بالمئة من مساحة فلسطين التي أصبحت إسرائيل، قد غدت تلك الأغلبية في عداد اللاجئين في الضفة الغربية، وفي ما وراء الخطوط العسكرية الأردنية، وفي قطاع غزة، وفي ما وراء الخطوط العسكرية المصرية، وفي الأقطار العربية المجاورة وهي الأردن ولبنان وسوريا، وفي غيرها من الأقطار بأعداد قليلة.

كان خروج الفلسطينيين الجماعي الواسع قد جرى من الجليل[٣٥]، ومن مدينة حيفا ومناطقها الساحلية، ولكن معظم الذين بقوا في ما أصبح اسرائيل استمر وجودهم في الجليل أيضاً. إن نحو ١٨ بالمئة من سكان فلسطين، أي أكثر من ١٧٠ ألف نسمة، وكذلك نحو ٧١٥ ألف يهودي ظلوا في دولة اسرائيل الجديدة. بيد أن الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل لم يكونوا من الناحية السوسيولوجية يمثلون الشعب الفلسطيني ككل[٣٦]. كانوا بالدرجة الأولى من الريفيين والمزارعين والفلاحين، وكانوا يقتاتون على زراعة تقليدية من حيث طرق الزراعة ومنتجاتها واستهلاكها وتسويقها. لم

---

(٣٥) انظر الدراسة الخاصة لـ: Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*, Monograph Series; 49 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978).

(٣٦) هذا القسم يستند كثيراً إلى: «Controlled Internal Developments: Demography, Education, Socio-economics, and Politics,» in: Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, pp. 79-82.

يكن في ذلك المجتمع شيء يذكر من الصناعة باستثناء المصنوعات اليدوية، وكانت تمارس على نحو تقليدي. أجل، كان معظم أولئك الفلسطينيين على هامش اقتصاد فلسطين قبل وقوع النكبة. كانوا يعيشون في القرى وفي البلدات الصغيرة، وكانت الأماكن النائية منها غير متصلة بالبلدات الأكبر بطرق معبدة. لم يتبق من البلدات الفلسطينية ذات التنظيمات البلدية سوى الناصرة وشفاعمرو. أما الغالبية الساحقة من المهنيين والمثقفين ورجال الأعمال والمتعلمين فقد طرد أبناؤها، أو كان عليهم الفرار من القتال الجاري في المدن الكبيرة: حيفا وعكا ويافا وصفد وبيسان وطبرية واللد والرملة، والقدس الغربية. أما الذين بقوا في هذه المدن فقد أصبحوا أيضاً أقليات في ما أصبح يعرف في إسرائيل بالمدن المختلطة اليهودية ـ العربية.

لقد شمل خروج الفلسطينيين الواسع النطاق أبناء الطبقة الوسطى الحضرية التي كانت تؤلف طليعة الشعب خلال أيام الانتداب والكفاح من أجل الاستقلال. وهكذا تركت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من دون زعامة وطنية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكان هذا الانهيار، في الميدان السياسي بخاصة، كارثياً، فقد اختفت، في ليلة وضحاها، كافة الأحزاب السياسية (باستثناء الحزب الشيوعي) والاتحادات والنقابات والجمعيات والمنظمات الثقافية[٣٧]. يضاف إلى هذا أن الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم كانوا بشكل عام بمستوى مادي منخفض، مع بنية تحتية اجتماعية متخلفة. ووفقاً لما كتبه روحانا لم تبق هناك سوى مدرسة ثانوية عربية واحدة[٣٨]. ويضيف هذا الباحث: «انه بالنظر إلى مغادرة النخبة المثقفة وما ترتب على ذلك من انهيار المؤسسات الثقافية، فقد تركت المجتمع [الفلسطيني] بلا مؤسسات أو موارد أو موظفين لتنظيم النشاط الثقافي»[٣٩].

إن المجتمع الفلسطيني الذي ظل باقياً في البلاد قد أصابه الكثير من الإحباط وتعرض للضعف في المعنويات، وذلك لأن عدداً كبيراً من أبناء هذا المجتمع، ويقدر عددهم من خُمس إلى ربع المجموع، كانوا «لاجئين داخليين»[٤٠]، لأن قراهم وبلداتهم قد دمرتها القوات الصهيونية فنقلوا بالقوة إلى قرى وبلدات أخرى في

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨١. ذاكراً: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١).

(٣٨) Rouhana, Ibid., p. 81.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٤٠) M. Al-Haj, «Arab University Graduates in Israel: Characteristics, Potential and Unemployment,» pp. 9-27; Sammy Smooha, *The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel*, Occasional Papers on the Middle East. New Series; no. 2 ([Haifa]: University = of Haifa, Jewish-Arab Center, Institute of Middle-East Studies, 1980),

القطر. واللافت جداً أن هؤلاء اللاجئين الداخليين كانوا قد خسروا أراضيهم وممتلكاتهم فصنفتهم الحكومة الاسرائيلية بأنهم «غائبون». وقد شهد الكثير منهم أيضاً تدمير قرى فلسطينية أخرى فأقام الصهاينة على أطلالها، وعلى أطلال قراهم كذلك، كيبوتزات جديدة وبلدات يهودية. وبالطبع شهد بعضهم أيضاً، كما سمع معظمهم بالطرد القسري والمذابح التي ارتكبتها القوات اليهودية ضد إخوتهم خلال الحرب. كذلك فصل العديدون عن أسرهم وعن أقربائهم. يضاف إلى هذا أن عدداً من القرى والمواقع الصغيرة التي كان يسكنها الفلسطينيون لم تكن تعترف بها دولة اسرائيل ككيانات قانونية لها الحق بحقوق بلدية (هناك حتى الآن نحو خمسين من هذه المواقع التي يقطنها ٨ بالمئة من السكان الفلسطينيين وهي غير معترف بها من إسرائيل). وخلاصة القول ان الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل كانوا هم أنفسهم من المشردين، ومن دون قيادة ولا مؤسسات أو منظمات عاملة، مع بنية تحتية متخلفة، ويشعرون بالتهديد المتواصل من السلطة العسكرية الاسرائيلية، ويحسون جميعاً بآثار الصدمة التي أصابتهم. إن شأنهم في ذلك شأن أبناء جلدتهم الذين تفرقوا في الآفاق، وهم من المشردين واللاجئين المعدمين.

ثالثاً: إسرائيل في المشروع الصهيوني

إن المشروع الصهيوني كان منذ بدايته مشروعاً استعمارياً استيطانياً[٤١]. والمجتمعات الاستيطانية لها، كما يقول زريق وفرسون، سمات بارزة متعددة، وهي سمات تساعد على فهم سياسات الحركة الصهيونية والحكومة الاسرائيلية وممارساتهما نحو الفلسطينيين أيام الانتداب ونحو الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. السمة الرئيسية الأولى هي التحويل القسري للبنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، ذلك التحويل الذي نتج من فرض علاقات اقتصادية رأسمالية على نظام اقتصادي واجتماعي تقليدي يقوم بالدرجة الأولى على كسب الرزق اليومي. بدأ هذا خلال فترة الانتداب (كما ورد في الفصل الثالث) وعمل عليه الاقتصاد اليهودي من جهة، وسياسة حكومة الانتداب البريطانية من جهة أخرى، ولكنه استمر على نحوٍ أشد بعد تأسيس

= كلاهما ورد في: المصدر نفسه، ص ٢٦١. انظر أيضاً: Peretz, *Israel and the Palestine Arabs.*

(٤١) انظر على سبيل المثال: Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-Settler State?*, with an introduction by Peter Buch; translated from the French by David Thorstad (New York: Monad Press, [1973]).

انظر أيضاً دراسة أعم عن الاستعمار البريطاني: A. Emmanuel, «White Settler-Colonialism and the Myth of Investment Imperialism,» *New Left Review*, no. 73 (May-June 1973).

دولة اسرائيل. ويقع في صلب هذا التحويل القسري ما تقوم به إسرائيل من اغتصاب للأراضي الفلسطينية، وهذا الاغتصاب هو عبارة عن شكل من أشكال التراكم البدائي الذي تقوم به اسرائيل لحسابها، ويقوم به اليهود الاسرائيليون، للمورد الاقتصادي الرئيسي للفلسطينيين الذي تدره الأرض، ومن العواقب الاجتماعية لذلك هو التحويل السريع للبنية الطبقية لأهالي فلسطين الأصليين من فلاحين ومزارعين إلى عمال بأجر. وعليه فإن انتقال الفلاحين الفلسطينيين إلى عمال من الطبقة البروليتارية يعتبر بعداً رئيسياً في الاستعمار الداخلي الاسرائيلي، بالإضافة إلى البعد الآخر المتمثل باغتصاب الأراضي.

والسمة الرئيسية **الثانية** لهذه العملية هي التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفلسطينيين من أهالي البلاد الأصليين. فهؤلاء أصبحوا على هامش مركز قوة (إسرائيلي) جديد أكثر نهباً واستغلالاً مما كان مركز القوة الفلسطيني السابق عليه. إن التهميش الاقتصادي يولّد تبعية اقتصادية و«يبقي على القوة العاملة من الأهالي الأصليين في حرف ثانوية تابعة»[٤٢]. والتبعية الاقتصادية تثبّت أركان الهيمنة السياسية، وهذه هي السمة الرئيسية **الثالثة** لأنظمة الاستعمار الاستيطاني. أما السمة **الرابعة** لنظم الحكم الاستعمارية الاستيطانية فهي أنها تتفنن بإيجاد أيديولوجية تبرر وجود النظام وتبرر استغلال الشعب الأصلي، وذلك باللجوء إلى ازدراء ثقافة هذا الشعب والاستخفاف بمؤسساته وأسلوب حياته، عن طريق بث الصور السلبية النمطية عنه. وغالباً ما يرافق ذلك مذهب آخر ينظر النظام الاستيطاني بموجبه إلى نفسه باعتباره نظاماً يرمي إلى تمدين الأهالي الأصليين، وأن لديه مبررات دينية (توراتية) للقيام بأفعاله[٤٣]. إن اسرائيل، وكذلك جنوب أفريقيا العنصرية، كلاهما يستغل مثل هذه التبريرات المذهبية التوراتية لأغراضه، وكلاهما يفتعل قوالب نمطية، ثقافية واجتماعية، عن أهالي البلاد الأصليين. وباختصار فإن النظام الاستعماري الذي يسيطر على السكان الأصليين يرتكز على أربعة أسس بنيوية هي: القمع السياسي والاستغلال الاقتصادي، والعزل الاجتماعي والعقيدة العنصرية[٤٤].

كان المشروع الصهيوني عازماً على بناء «دولة تكون يهودية كما أن انكلترا هي انكليزية». وفي الشهادة التي أدلى بها ديفيد بن غوريون، الزعيم الصهيوني الذي صار

---

(٤٢) Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, p. 29.

(٤٣) Farsoun, «Settler Colonialism and Herrenvolk Democracy,» p. 18.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٢١.

بعدئذٍ أول رئيس للوزراء في إسرائيل، أفاض في شرح هذا المفهوم قائلاً: «حين نقول «استقلالاً يهودياً» أو «دولة يهودية» فنحن نعني قطراً يهودياً، تربة يهودية، ونعني أيادي عاملة يهودية، ونعني اقتصاداً يهودياً، وزراعة يهودية، وصناعة يهودية، وبحراً يهودياً. نحن نعني سلامة يهودية، أمناً يهودياً، واستقلالاً كاملاً كما هو الحال بالنسبة إلى أي شعب آخر»(٤٥). إن جوهر هذا المشروع الاستعماري ـ الاستيطاني شبيه بالمشاريع الأوروبية الاستعمارية ـ الاستيطانية في القرن التاسع عشر. وهو لا يختلف عنها إلا في جانب أساسي واحد ألا وهو المعاملة الفريدة في بابها للسكان الأصليين. كانت المستوطنات الاستعمارية الأوروبية تسعى بالدرجة الأولى وراء أراضي الأهالي الأصليين كما فعل المستوطنون الفرنسيون في الجزائر والمستوطنون الانكليز في أوغندا وكينيا وغيرهما والهولنديون والانكليز في جنوب أفريقيا. وما ان يتم تجريد أولئك الأهالي من أجود أراضيهم حتى يقوم المستوطنون الأوروبيون بتحويلهم إلى أيادٍ عاملة رخيصة يحتاجون إليها في حقولهم.

أما المشروع الصهيوني في فلسطين فلم يكن يريد الاكتفاء بتجريد أهاليها الأصليين من أراضيهم، بل يريد كذلك طردهم إلى خارج البلاد لغرض بناء دولة تكون يهودية كما هي انكلترا انكليزية، وتكون أيضاً ذات يد عاملة يهودية. إنها «رغبة صامتة» كادت تتحقق، رغبة أفصحت عنها بيانات بن غوريون القائلة بأن تحصل الحركة الصهيونية على قطر «يفرّغ فعلياً من أصحابه السابقين»(٤٦). ولما لم تتمكن هذه الحركة من تحقيق ذلك عن طريق شراء الأراضي وعن طريق «الترانسفير»(٤٧)، أي التهجير القسري للفلسطينيين بوسائل اقتصادية أو سلمية، فقد أنجزت القوات اليهودية معظم هذه المهمة بقوة السلاح في عام ١٩٤٨، كما رأينا في فصول سابقة. إن القوات المسلحة اليهودية اكتسحت معظم مساحة فلسطين (٧٨ بالمئة منها) وطردت معظم سكانها ورفضت السماح بعودة اللاجئين، مع أن الأمم

---

(٤٥) أعيدت طباعته في: Jewish Agency for Israel, *The Jewish Case before the Anglo-American Committee of Inquiry on Palestine: Statements and Memoranda,* as presented by the Jewish Agency for Palestine, Rise of Jewish Nationalism and the Middle East (Westport, CT: Hyperion Press, 1976),

ورد في: Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority,* p. 88.

(٤٦) *The Israel Yearbook* ([Tel-Aviv]: Israel Yearbook Publications, 1952), p. 38,

ورد في: Farsoun, Ibid., p. 17.

(٤٧) انظر: Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948.*

المتحدة أصدرت قراراً ملزماً يقضي بذلك وجعلت تنفيذه شرطاً لدخول دولة اسرائيل عضواً في المنظمة. وبهذا الاكتساح والطرد استولت اسرائيل على معظم أراضي فلسطين العائدة منها للدولة والعائدة للأفراد. مع هذا لم تتمكن اسرائيل من أن تتخلص من جميع أهالي فلسطين الأصليين، فكان عليها أن تتعامل مع أقلية في وسطها وتمتلك أراضي زراعية واسعة وغيرها من الممتلكات. لذلك بادرت اسرائيل فوراً، كما يقول زريق وغيره من الباحثين، إلى فرض نظام الاستعمار الداخلي على من بقي من الفلسطينيين في البلاد. إنها عمدت وبشكل منتظم إلى ترسيخ سلطتها وسيطرتها ليس فقط على الممتلكات التي تركها اللاجئون وراءهم، بل أيضاً على الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد، وعلى ممتلكاتهم.

رابعاً: آليات لإقامة نظام استعمار داخلي

سنحلل في هذا القسم آليات دولة اليهود للتطفل على المجتمع العربي الفلسطيني والهيكل الذي أنشىء لقمعه واستغلاله والسيطرة عليه والتفرقة ضده، ذلك المجتمع الذي غدا أقلية بفعل اسرائيل ذاتها. كان بن غوريون، زعيم الحركة الصهيونية في فلسطين وأول رئيس للوزراء في اسرائيل، قد صرح في خطابه أمام الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) قائلاً: «إن تأسيس دولة اسرائيل لم يكن سوى المرحلة الأولى في تحقيق رؤيتنا التاريخية. إن تجميع المنفيين هو شرط لازم لتحقيق هذه الرؤية تحقيقاً كاملاً»[٤٨]. وبما أن إسرائيل كانت عازمة على «تجميع» المنفيين اليهود وتأسيس دولة يهودية تتألف من اليهود (فقط) فإن مهمتها الأولى بعد توطيد السيطرة على المساحات المكتسحة من فلسطين كانت تتمثل بالحيلولة دون عودة اللاجئين الفلسطينيين، ثم إسكان المهاجرين اليهود في هذا القطر الجديد. إن الأحداث التي رافقت التأسيس القسري لإسرائيل أتاحت المجال لذلك. فهي أولاً رفضت إعادة لاجئي ١٩٤٨ إلى البلاد، ولم تسمح إلا لعدد قليل، رمزي، بالاستفادة من برنامج الأمم المتحدة لجمع شمل العائلات. وهي من جهة أخرى فتحت أبواب القطر الجديد لاستقبال المهاجرين اليهود.

ففي الفترة من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ (تاريخ إعلان قيام دولة اسرائيل) إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ استوطن في القطر ٥١١,٩٦٠ مهاجراً يهودياً جديداً.

---

(٤٨) David Ben-Gurion, *Israel: A Personal History*, translated by Nechemia Meyers and Uzy Nystar (Tel-Aviv: Sabra Books, 1972), p. 348.

ورد في: Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, p. 6.

في تلك السنة بلغ عدد السكان اليهود في إسرائيل ١,٢٠٣,٠٠٠ نسمة، أما عرب فلسطين الذين كانت نسبتهم نحو ٩٢ بالمئة من سكان فلسطين في بداية القرن العشرين فقد أصبحت نسبتهم هذه مجرد ١٢ بالمئة فقط من سكان اسرائيل في عام ١٩٥٠. إن الزيادة في عدد السكان اليهود في إسرائيل تعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة. ولكن معدل النمو للسكان اليهود في الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٨٠ والناجم عن الهجرة قد تناقص، وإن ظل عالياً: كان هذا المعدل ٥٠ بالمئة في عام ١٩٥١ وتناقص باطراد في كل سنة تالية، بعد أن تزايد عدد السكان في إسرائيل أكثر فأكثر، فبلغ ٤٥ بالمئة ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٧١، و٢٥ بالمئة ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦، و٢١ بالمئة ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠[٤٩]. وكان الانخفاض حاداً في عقد الثمانينيات من القرن الماضي وكان من أسباب ذلك الهجرة اليهودية من إسرائيل إلى الخارج، ولا سيما إلى أوروبا والأمريكتين وجنوب أفريقيا. ولكن هذا المعدل المتناقص للهجرة سرعان ما انعكس بصورة هائلة في التسعينيات من القرن المذكور عندما انهار الاتحاد السوفياتي ودخل مليون مهاجر روسي إلى اسرائيل.

١ ـ تهويد فلسطين وظهور الأقلية الفلسطينية

إن هذا الجانب من الوضع السكاني، ونعني تهويد فلسطين، الذي هو جزء من المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وإن كان بحد ذاته ناجحاً، لم يبلغ من النجاح ما يكفي لخلق دولة تكون يهودية تماماً كما أن انكلترا انكليزية. فالأقلية العربية الفلسطينية التي ظلت باقية في اسرائيل لم يتناقص عددها، لا بل تزايد كثيراً، سواء من حيث العدد المطلق أم من حيث النسبة المئوية، وذلك منذ عام ١٩٤٨. فقد ارتفعت النسبة من ١٢,٢ بالمئة من مجموع سكان اسرائيل في عام ١٩٥٠ إلى ١٣,١ بالمئة في عام ١٩٦٠، وإلى ١٤,٦ بالمئة في عام ١٩٧٠، وإلى ١٦,٣ بالمئة في عام ١٩٨٠، ثم إلى ١٨,٦ بالمئة في عام ١٩٩٨[٥٠]. إن النمو السكاني الفلسطيني كان راجعاً بالكامل إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة، على خلاف النمو اليهودي الذي كانت زيادته تعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة، كما ذكرنا سابقاً. مع هذا، فإن معدل النمو السكاني اليهودي أخذ بالتناقص حتى إذا أدخلنا

---

(٤٩) *Statistical Abstract of Israel, 1981* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1981), vol. 11, p. 2.

(٥٠) *Statistical Abstract of Israel, 2000* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 2000), table no. (2-2).

فيه أعداد المهاجرين القادمين (باستثناء التسعينيات من القرن الماضي بسبب تدفق المهاجرين الروس الواسع)، فقد انخفض من ٤,٦ بالمئة سنوياً في خمسينيات القرن المذكور إلى ٢,٢ بالمئة في عام ١٩٩٨ وذلك لانخفاض معدل المواليد اليهودية انخفاضاً حاداً. كما أن تدفق المهاجرين الروس على عظمه أخذ بالتناقص كثيراً منذ عام ١٩٩٠ من ١٧٦,٥٠٠ مهاجر خلال تلك السنة إلى ٤٧,٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٩٨[٥١].

من جهة أخرى حافظ معدل النمو السكاني للفلسطينيين على ارتفاعه بنسبة أكثر من ٣ بالمئة سنوياً منذ خمسينيات القرن الماضي؛ وقد بلغت هذه النسبة ٣,٤ بالمئة في عام ١٩٩٨[٥٢]. وبالتالي ارتفع عدد الفلسطينيين في اسرائيل من نحو ١٧٥ ألف نسمة في عام ١٩٥٠ إلى نحو ١,١٠٥,٤٠٠ نسمة في عام ١٩٩٨، وهذه هي آخر الأرقام المتاحة[٥٣]. أما إمكانية استمرار الزيادة عدداً ونسبةً في السكان الفلسطينيين في اسرائيل فتتضح من مقارنة توزيع الأعمار بينهم وبين اليهود. ففيما ازداد معدل عمر اليهودي الاسرائيلي من ٢٧,٦ سنة إلى ٣٠,٦ سنة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٨٠ فإن هذا المعدل بالنسبة إلى الفلسطينيين قد انخفض من ٢٣,٠ سنة إلى ٢٠,٩ سنة. وتنعكس أعداد الشباب الفلسطينيين بوضوح في الأعمار المتوسطة نسبياً لكل من السكان. ففي عام ١٩٩٨ كان العمر المتوسط لليهود ٢٩,٦ سنة وللفلسطينيين ١٩,٥ سنة[٥٤]. وتبرز العواقب السكانية لهذا التوزيع التفاضلي في الأعمار بسبب الخصوبة التي هي أكثر عند الفلسطينيين منها عند اليهود، في إسرائيل. غير أن التغيرات المهمة، الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي طرأت على المجتمع الفلسطيني أدت إلى تناقص الخصوبة فيه على مدى السنين، ولكن هذه الخصوبة لم تزل ضعف خصوبة اليهود. ووفقاً للخلاصة الإحصائية لعام ٢٠٠٠ في اسرائيل كان مجموع خصوبة اليهود (أي متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة مدى حياتها) ٢,٦٧ طفل بالقياس إلى ٤,٧٦ طفل للمرأة العربية المسلمة، و٢,٦٢ للمرأة المسيحية (ويشمل هذا المرأة المسيحية غير العربية، في الإحصاء السكاني لإسرائيل) و٣,١٠ للدروز[٥٥]. وعليه، ومع أن الفارق في الخصوبة بين اليهود والفلسطينيين كان

(٥١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥.
(٥٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١.
(٥٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١.
(٥٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢.

متناقصاً على مدى السنين، فإن استمرار الفرق الكبير سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الأعداد المطلقة وفي النسبة المئوية للعرب الفلسطينيين في اسرائيل ـ وهذا بالطبع إذا لم يحدث تدفق كبير آخر من المهاجرين اليهود كما حدث في أوائل التسعينيات من القرن الماضي بشأن المهاجرين الروس.

قامت السلطات الصهيونية في بداية حياة دولة اسرائيل بتشريع قوانين مختلفة لتشجيع الهجرة إليها من جهة، ولتشجيع تكوين عائلات يهودية أكبر عدداً من جهة أخرى. ومن القوانين الرئيسية التي شجعت على الهجرة لغرض إقامة اسرائيل تكون يهودية تماماً كما أن انكلترا انكليزية، قانون العودة الذي شرّع في عام ١٩٥٠، وقانون الجنسية الاسرائيلية الذي شرّع في عام ١٩٥٢. كان من شأن هذين القانونين اعتبار اليهودي الذي يصل إلى إسرائيل مؤهلاً في الحال لاكتساب الجنسية الاسرائيلية. وبالطبع فإن هذين القانونين يعرفان الجنسية وفقاً لديانة المرء، لذلك فهما يحرمان غير اليهود، ولا سيما اللاجئين الفلسطينيين، من حق التجنس. لا بل إن أي فلسطيني «ترك بلدته أو قريته بعد ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ يصنف على أنه غائب وفق الأنظمة السائدة... وأن العرب البالغ عددهم ثلاثين ألفاً والذين فروا من مكانٍ ما في اسرائيل وذهبوا إلى مكان آخر فيها، وإن لم يتركوا القطر قط، تعلن ممتلكاتهم بأنها ممتلكات غائبين»[٥٦]. أما الفلسطينيون الذين بقوا في إسرائيل فكان عليهم التقدم بطلب للتجنس بالجنسية الاسرائيلية، كما أن بضعة آلاف من الفلسطينيين الذين استطاعوا الرجوع خلسةً إلى اسرائيل، قبل أن تحكم هذه إغلاق حدودها بوجههم، تقدموا بمثل هذا الطلب.

وبعبارة أخرى، يتمتع المستوطن اليهودي بحقٍ فوري، ويحرم منه العربي من أهالي البلاد الأصليين. وفي عام ١٩٥٣ شرّعت إسرائيل قانون التأمين الوطني، وكان يرمي إلى تشجيع العائلات على إنجاب المزيد من الأبناء وذلك بمنحها إعانة مالية قدرها عشرين جنيهاً شهرياً للطفل الواحد حتى بلوغه سن الثامنة عشرة. «وعندما اتضح أن العرب ـ الذين كانوا يسهمون في المشروع بدفعهم الضرائب وأقساط التأمين ـ كانت فائدتهم أكثر من غيرهم نظراً لكبر حجم عائلاتهم، فقد ألغي قانون التأمين الوطني، وأخذت الحكومة تطبق بدله قانوناً قائماً هو قانون الجنود المسرّحين. كان هذا يعني أن العائلات اليهودية وحدها هي التي تنتفع من إعانة الأسرة»، ذلك

---

(٥٦) Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, p. 152,

ورد أيضاً في: Zureik, *The Palestine in Israel: A Study in Internal Colonialism*, p. 116.

لأن عرب فلسطين (باستثناء الدروز) لا يخدمون في الجيش الاسرائيلي[٥٧]. إن هذه القوانين تفرق كل التفريق ضد عرب فلسطين وتحابي المستوطنين اليهود. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه السياسات السكانية التي تتبعها دولة اسرائيل كانت بارزة تماماً في تقرير كوينغ (Koeing) الذي وضع خطة لتهويد الجليل، كما أن هناك مقترحات سياسية أخرى ترمي إلى التقليل من الكثافة السكانية العربية في الجليل وإلى تقليص الخطر السكاني الذي يتهدد اسرائيل، وهي مقترحات تدعو الحكومة إلى إجراءات تقلل من معدل الخصوبة عند العرب، كما تقلل من المعدل العالي للزيادة الطبيعة للفلسطينيين في إسرائيل.

أخيراً، ومع **أن الملخص الاحصائي لإسرائيل** ليس واضحاً من حيث الأساس الذي يقيم عليه توقعاته (يفترض عدداً معيناً من المهاجرين)، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في عام ٢٠١٠ ما بين ١,٥٣٥,٣٠٠ (كمتغير منخفض) و١,٥٧٤,٠٠٠ (كمتغير مرتفع) بالمقارنة مع «اليهود والآخرين» حيث التقدير يتراوح بين ٥,٨١٠,٢٠٠ و٦,٠٦٥,٢٠٠. أما في عام ٢٠٢٠ فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو ٢,٠٩١,٠٠٠ كحد أعلى، فيما سيزداد عدد السكان اليهود فيبلغ نحو ٦,٠٦٥,٢٠٠[٥٨]. وليس من الواضح في هذه التنبؤات مقدار إسهام الهجرة اليهودية في الزيادة المقدرة. ولكن من المؤكد أن الزيادة لن تحدث حصراً من جراء الزيادة الطبيعية للسكان اليهود.

التركز الجغرافي للسكان الفلسطينيين

مما يضاعف من أهمية المسألة السكانية في أعين الدولة الاسرائيلية تركز السكان الفلسطينيين في شمال إسرائيل، وهي منطقة ذات حدود طويلة مشتركة مع لبنان وكذلك مع منطقة المثلث شمال الضفة الغربية. هذا «المثلث الصغير» ليس مثلث الشكل وإنما هو منطقة مستطيلة ضيقة جداً تقع في وسط اسرائيل وكان شرق الأردن قد تنازل عنها إليها بعد وقف إطلاق النار في عام ١٩٤٩. إنها تسمى المثلث الصغير لأنها تشكل جزءاً من المثلث السكاني الكبير لنابلس وجنين وطولكرم. يبين الجدول رقم (٥ ـ ١) توزيع السكان الفلسطينيين واليهود بحسب المناطق في عام ١٩٤٨ عند انتهاء الحرب، وتوزيعهم في عام ١٩٩٨، أي بعد مرور خمسين عاماً على تلك الحرب. وواضح من هذا الجدول أن التوزيع الجغرافي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل يتركز في المنطقة الشمالية التي تضم الجليل.

---

(٥٧) Zureik, Ibid., p. 121.

(٥٨) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (2-26).

الجدول رقم (٥ ـ ١)
النسبة المئوية لتوزيع السكان الفلسطينيين واليهود بحسب المناطق، ١٩٤٨ و١٩٩٨

المنطقة	اليهود		عرب فلسطين	
	١٩٤٨	١٩٩٨	١٩٤٨	١٩٩٨
القدس	١٢,٠	١٠,٥	١,٨	١٨,١(*)
الشمالية	٧,٦	١٠,٣	٥٨,١	٤٦,٨
حيفا	٢١,١	١٢,٦	١٧,٦	١٤,٩
الوسطى	١٥,٢	٢٥,٤	١٠,٣	٩,٧
تل أبيب	٤٣,٢	٢٢,٨	٢,٣	١,٢
الجنوبية	٠,٩	١٤,٩	٩,٩	٩,٣

(*) هذا الرقم في الملخص الاحصائي يشمل الفلسطينيين في القدس الشرقية.

المصـــــــدر: *Statistical Abstract of Israel, 1977* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1977), vol. 4, p. 11, and *Statistical Abstract of Israel, 2000* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 2000), vol. 7, p. 2.

إن الارتفاع الحاد في عدد السكان الفلسطينيين في القدس لا يعود إلى الزيادة الطبيعية، بل يعود إلى إدخال سكان القدس العربية المحتلة في الاحصائية. هذا وفيما ظلت مناطق تركز الفلسطينيين مستقرة نسبياً فإنه حدثت تغيرات مهمة في مواقع السكان اليهود، ولا سيما ما نراه من ارتفاع نسبة المقيمين في المنطقة الجنوبية من اسرائيل وانخفاضها في تل أبيب. إن الجدول أعلاه لا يذكر شيئاً عن السكان اليهود في الضفة الغربية (٣,٤ بالمئة من المجموع) وفي قطاع غزة (٠,١ بالمئة). أما التجمع الكثيف لعرب فلسطين في مناطق الجليل وحيفا والنقب (وأغلب الذين فيه من البدو) فتعتبره الحكومة الاسرائيلية خطراً يتهدد أمنها، وربما يتهدد أيضاً نقاء أرضها في المنطقة. لهذا وضعت هذه الحكومة خططاً لمقاومة ذلك، وبالتحديد الخطط الرامية إلى تهويد الجليل (تقرير كوينغ بخاصة)، والخطط الأخرى الهادفة إلى التقليل من كثافة التركزات السكانية العربية. إن هذه الخطط ما هي إلا جزء من نظام الاستعمار الداخلي الذي فرضته إسرائيل على الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل.

لقد ظل التوزيع الاقليمي للفلسطينيين في اسرائيل مستقراً نسبياً منذ عام ١٩٤٨ كما ذكرنا آنفاً، وكما يتضح من الجدول رقم (٥ ـ ١). ففي عام ١٩٩٨ كان هناك في المنطقة الشمالية التي تضم الجليل الغربي ٤٦,٨ بالمئة من عرب فلسطين، فيما كان في حيفا الواقعة غرب المنطقة ١٤,٩ بالمئة منهم. أما الانخفاض

النسبي في التركز السكاني في هذه المنطقة منذ عام ١٩٤٨ فهو تشويه إحصائي وذلك لأنه يعود، كما نوهنا آنفاً، إلى أن التعداد السكاني الذي أجرته اسرائيل في عام ١٩٩٨ أدخل عرب فلسطين في القدس المحتلة (١٨,١ بالمئة) من مجموع الفلسطينيين في اسرائيل[٥٩]. وليس هناك حتى الآن أية منطقة في اسرائيل توجد فيها أغلبية عربية. ومع أن الحكومة الاسرائيلية تخطط لتهويد الجليل وأدت خططها هذه إلى زيادة في عدد السكان اليهود في المنطقة الشمالية، إلا أن عدد السكان العرب ازداد أيضاً حتى أصبحوا يشكلون أغلبية طفيفة. ففي عام ١٩٩٨ كان مجموع سكان المنطقة الشمالية في اسرائيل يبلغ ١,٠٢٦,٧٠٠ نسمة منهم ٥١٧,٣٠٠ نسمة من عرب فلسطين[٦٠]. وفي بعض فروع المناطق نجد أن الأغلبيات العربية هي السائدة، مثل شرق الجليل الأدنى (٢٢,٧٠٠ فلسطيني إزاء ١٢,٢٠٠ يهودي) ومنطقة الناصرة (١٧٤,٢٠٠ إزاء ٧٠,٨٠٠) وشفاعمرو (١٣٤,٢٠٠ إزاء ٧,٧٠٠) ومنطقة الكرمل (٤٥,٣٠٠ إزاء ٤٠,٦٠٠) ومنطقة يهئيام (٤٦,٤٠٠ إزاء ٢٣,٥٠٠) ومنطقة جبل اسكندر (٧٤,٠٠٠ إزاء ٤,٢٠٠)[٦١]. إن التركزات السكانية الفلسطينية دعت إسرائيل إلى تطبيق نظام اجتماعي معين يجري بموجبه الفصل بين أمكنة الإقامة، ولكنها من الناحية الأخرى أتت بنتيجة غير مقصودة إذ أعطت الأقلية الفلسطينية فوائد اجتماعية وسياسية وثقافية، ولا سيما لجهة تسهيل التعبئة في هذه الميادين.

بيد أن اللافت كثيراً هو التغير الكبير في توزيع عرب فلسطين بين الأرياف والمدن. كان الفلسطينيون الذين بقوا في اسرائيل من أبناء الريف بأغلبيتهم الساحقة، ولكن الجدول رقم (٥ ـ ٢) يبين تحولاً مشهوداً.

واضح تماماً من الجدول رقم (٥ ـ ٢) أن عملية التحضر (سكنى المدن) من قبل عرب فلسطين في إسرائيل كانت كبيرة جداً منذ عام ١٩٤٨. لقد كان لدولة اسرائيل أثر عظيم في طريقة حياة الأقلية الفلسطينية، وهذا أمر بيِّن من التطور الجاري في إعادة التوزيع السكاني. إن البيانات الخاصة بعام ١٩٥٥ بهذا الشأن تعكس البنية الزراعية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، إذ ان ٧٤ بالمئة من سكانه يعيشون في مناطق ريفية. وبحلول عام ١٩٧٠ ظل الفلسطينيون المقيمون في الأرياف يشكلون الأغلبية وإن كانت متناقصة العدد بشكل متسارع. كانت نسبة الفلسطينيين المقيمين في المناطق الريفية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي قد انخفضت

(٥٩) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٧).

(٦٠) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٨).

(٦١) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٨).

بشكل حاد، فيما كانت النسبة في المناطق الحضرية قد قفزت من ٤٢,٨ بالمئة إلى ٩٣ بالمئة، حتى انها تجاوزت المعدل السكاني اليهودي. ويجب أن نلاحظ أن شيئاً من هذه الزيادة الكبيرة إنما حصل من جراء إدخال الفلسطينيين في القدس المحتلة في الاحصاءات. مع ذلك لا جدال في حدوث تغير حقيقي وكبير جداً. إن هذه العملية اللافتة لسكن المدن من قبل الفلسطينيين في اسرائيل هي دالة لعملية دخول الفلاحين الفلسطينيين في الطبقة العاملة البروليتارية، وهذا جانب من جوانب نظام الاستعمار الداخلي الذي فرضته دولة اسرائيل على الأقلية الفلسطينية. وعلى هذا فهي عملية تحضر، لا بل تمدن مفروض من الأعلى،ولكن من دون أن تؤتي الثمار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي توحي بها الكلمتان.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

السكان في المدن والأرياف من الفلسطينيين واليهود (بالآلاف)

	عرب فلسطين				اليهود وغيرهم			
	حضري[*]	بالمئة	ريفي	بالمئة	حضري	بالمئة	ريفي	بالمئة
١٩٩٨	١,٠٢٨,٠	٩٣,٠	٧٧,٨	٧,٠	٤,٤٩١,٢	٩١,٠	٤٤٤,٨	٩,٠
١٩٨٠	٤١٩,٢	٦٧,٩	١٩٨,٦	٣٢,١	٢,٩٦٧,٩	٩٠,٤	٣١٤,٨	٩,٦
١٩٧٠	١٨٨,٤	٤٢,٨	٢٥١,٦	٥٧,٨	٢,٢٨٨,٦	٨٩,٣	٢٧١,٩	١٠,٧
١٩٦١	٦٣,٤	٢٦,٠	١٨٣,٧	٧٤,٠	١,٦٣٤,٥	٨٤,٦	٢٩٧,٩	١٥,٤
١٩٥٥	٥٢,١	٢٦,٠	١٤٦,٥	٧٤,٠	١,٢١٥,٦	٧٦,٧	٣٧١,٢	٢٣,٣

(*) تعرّف المراكز الحضرية بأنها مراكز سكانية فيها ألفان أو أكثر من السكان.

المصـــدر: *Statistical Abstract of Israel, 1955-1956* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1955-1956), table no. (6); *Statistical Abstract of Israel, 1973* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1973), vol. 11, p. 9; *Statistical Abstract of Israel, 1981* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1981), vol. 11, p. 9, and *Statistical Abstract of Israel, 1999* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1999), vol. 2, p. 12.

إن القرى والبلدات الصغيرة التي تحولت إلى «مدن» ما هي بمدنٍ إلا بالاسم فقط. فهذه المدن العربية في اسرائيل تفتقر إلى قاعدة ثقافية، تفتقر إلى وجود جامعة ومكتبة عامة ودور للنشر وقاعات للمسرح والموسيقى، لا بل تفتقر حتى إلى مقاهٍ يؤمها المثقفون وإلى طبقة وسطى حقيقية تبث فيها حياة حافلة بالحركة الاجتماعية والثقافية والسياسية[٦٢]. ولعل الأنكى من ذلك أن «المدن» العربية الفلسطينية ليست

(٦٢) انظر: بشارة، **العرب في اسرائيل: رؤية من الداخل**، ص ١٦ ـ ١٧.

مراكز للانتاج الاقتصادي وإنما هي مراكز للتجارة بالدرجة الأولى. إنها «مدن غرف النوم» لاستعمال العمال الذين يعملون في القطاع اليهودي متنقلين من أمكنة عملهم إليها. وعلى هذا فإن عدم وجود مدينة حقيقية في القطاع العربي يعني عدم وجود مجتمع مدني فيه[٦٣]. إن العمليات الثلاث، وهي التهميش الاقتصادي وجعل الفلاحين عمالاً في الطبقة البروليتارية وتحضير المجتمع الفلسطيني في إسرائيل خلال الخمسين سنة الأخيرة، ترتبط كلها ارتباطاً مباشراً بمسألة الأرض والزراعة للفلسطينيين الذين بقوا في ذلك الجزء من البلاد الذي أصبح يعرف بإسرائيل.

٢ ـ أرض فلسطين و«استرداد» الصهاينة لها

إن إيجاد دولة يهودية في فلسطين، وشأن ذلك شأن أي مشروع استعماري استيطاني آخر، يتطلب في المقام الأول أخذ الأرض من أهالي البلاد الأصليين. لذا نجد في المذهب الصهيوني أن مصادرة الأرض العائدة لأهالي فلسطين تسمى «استرداد الأرض». إن مصادرة هذه الأراضي وغيرها من الممتلكات من قبل اسرائيل في حرب ١٩٤٨ وما أعقبها لم تنته بانتهاء تلك الحرب. فأراضي الدولة والأراضي والممتلكات التي تركها اللاجئون الفلسطينيون وراءهم قد وضعت يدها عليها دولة اسرائيل والمنظمة الصهيونية الدولية، معتبرةً إياها «ممتلكات متروكة»، وبما أن دولة اسرائيل الجديدة ترفض السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتجعل ممتلكاتهم بذلك بمثابة ممتلكات «متروكة» فقد أقدمت على مصادرة تلك الممتلكات من دون أن تدفع تعويضاً عنها. إن هذه واحدة من القضايا التي لم تزل تنتظر الحل السياسي للقضية الفلسطينية.

أما بشأن مسألة السكان فقد أصدرت الدولة سلسلة من القوانين لتبرير طرد الفلسطينيين وترسيخ بقاء اللاجئين منهم في الخارج وتنظيم عملية المصادرة لممتلكاتهم. وكان لهذه القوانين أثرها الشديد كذلك على ممتلكات الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، فضلاً عن الأثر الذي يحدثه الاستخدام السيىء للقوانين الموروثة من عهد الانتداب البريطاني. وسُنّ في عام ١٩٤٨ «قانون الطوارىء لاستغلال الأراضي غير المزروعة» (ويعرف كذلك باسم قانون زراعة الأراضي اليباب) وذلك لغرض الاستيلاء على الأراضي غير المزروعة وغيرها، والتي يرى وزير الزراعة أن من غير المحتمل «أن يزرعها أصحابها». أما «القانون المستعجل للاستيلاء على الأراضي» الذي صدر في عام ١٩٤٩ فقد خول الحكومة أن تصادر من الأراضي ما تعتبره دوائرها

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

أرضاً «يتطلبها الدفاع عن الدولة أو أمن الشعب أو حماية المرافق والخدمات الأساسية أو استيعاب المهاجرين أو توطين الجنود المسرّحين أو المصابين بإعاقة أثناء الخدمة الفعلية»(٦٤).

وبعبارة أخرى صار من الممكن مصادرة الأرض العائدة للفلسطينيين الذين ظلوا في إسرائيل لأي سبب من الأسباب. كما أن الحكومة الاسرائيلية استخدمت نصوصاً معينة في «لوائح الطوارىء الدفاعية» التي كانت السلطات البريطانية قد شرعتها لمقاومة ثورة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) وذلك لإجبار الفلاحين الفلسطينيين على مغادرة قراهم الواقعة في «منطقة أمنية» محاذية للحدود اللبنانية، ومن ثم يجري الاستيلاء على أراضيهم. «وعلى أساس هذه القوانين جرى تشريد أهالي قرى عديدة منها قرية بير عام وإكريت وغباصيه»(٦٥). ومن أهم القوانين التي شرعتها الدولة الاسرائيلية للاستيلاء على أملاك اللاجئين الفلسطينيين وأملاك الأقلية الفلسطينية في إسرائيل «قانون أملاك الغائبين» الذي سُنّ في عام ١٩٥٠. ووفقاً لنصوص هذا القانون نقلت أملاك اللاجئين إلى «حارس لأملاك الغائبين» لكي يدير هذه الأملاك ويتداول مع الحكومة لغرض البت بشأنها. وفي عام ١٩٥٣ عهدت أملاك الغائبين إلى «هيئة التنمية»، فقامت هذه الدائرة ببيعها إلى الدولة لغرض استيعاب المهاجرين اليهود الجدد واستخدامها من قبلهم. وبالإضافة إلى المنطقة الأمنية المحاذية للحدود اللبنانية قامت اسرائيل بوضع المنطقة الشمالية تحت الحكم العسكري، وهي المنطقة التي يتمركز فيها عرب فلسطين. يقول بيريتز (Peretz) بهذا الصدد: «إن الأراضي في مناطق الحكومة العسكرية قد استولت عليها السلطات بموجب أنظمة الطوارىء للدفاع لسنة ١٩٤٥ وذلك (لصالح الأمن العام). وقام وزير الزراعة بمصادرة الأراضي بموجب مرسوم زراعة الأراضي اليباب. ووضع حارس أملاك الغائبين يده على نحو ثلاثمئة ألف دونم تعود لمقيمين عرب في اسرائيل، فضلاً عن عقارات تعود لهم في المدن. إن الاستيلاء على هذه الأراضي وتوزيعها على مستوطنات أو منظمات يهودية مختلفة قد اعتبر أمراً شرعياً بموجب قانون الاستيلاء على الأراضي لسنة ١٩٥٣»(٦٦).

ومن أهم الجوانب المركزية في فرض الدولة الاسرائيلية نظاماً للاستعمار الداخلي هو مصادرة الموارد الاقتصادية العائدة للأقلية الفلسطينية. إن المورد الرئيسي

---

(٦٤) ورد في: Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, p. 173.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٦٦) Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, p. 126.

للفلاح الفلسطيني كان ولا يزال هو الأرض. إن إسرائيل باستيلائها على أراضي المواطنين الفلسطينيين في البلاد قد حرمتهم من الاستقلال الاقتصادي وحولتهم إلى أفراد «يقطِّعون الأخشاب بفؤوسهم ويحملون المياه بقرابهم» لصالح الاقتصاد الاسرائيلي، وهو ما كان يحث عليه المنظّرون الصهاينة الأوائل. استولت السلطات الاسرائيلية بموجب قانون أملاك الغائبين على ما يقدر بـ «٤٠ بالمئة من الأراضي المملوكة من عرب مقيمين في اسرائيل...»[٦٧]. وقد تمكنت اسرائيل من القيام بذلك بأن صنفت المقيمين الشرعيين الفلسطينيين فيها بأنهم «غائبون حاضرون» وهو تصنيف عجيب غريب لاحتواء هذه الصفة على كلمتين متناقضتين تماماً، ولكن الدولة اليهودية استخدمته بفعالية وكفاءة لتجريد مواطنيها المفترضين من أملاكهم. و«الغائبون الحاضرون» هم الفلسطينيون في الجليل والمدن اليهودية ـ العربية المختلطة في أماكن أخرى، والذين تغيبوا لأي سبب كان عن «مكان إقامتهم المعتاد» كما يقول القانون، عندما سيطرت القوات اليهودية على تلك المناطق. أما الفلسطينيون في منطقة «المثلث الصغير» التي تنازل الأردن عنها لإسرائيل في اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ فقد صنفوا كذلك بأنهم من «الغائبين الحاضرين» لأن أراضيهم كانت قد صودرت أصلاً بصفتها من «أملاك الغائبين». يقول لوستيك (Lustick) إن ٨١ ألفاً من مجموع ١٦٠ ألف فلسطيني والذين بقوا في اسرائيل قد صنفوا بكونهم «غائبين حاضرين». «بعبارة أخرى،إن نصف السكان العرب في اسرائيل يمكن اعتبارهم من الغائبين، حسب تقدير الحارس، وبذلك تكون أملاكهم عرضة للمصادرة»[٦٨]. يقول سيمحا فلابان (Simha Flapan) إنه في عام ١٩٦٤، أي بعد النكبة بما يقرب من جيل كامل، «لم يزل هناك نحو عشرين ألف عربي (غائب) يعيش في اسرائيل ويتمتع بكافة الحقوق الممنوحة لجميع المواطنين باستثناء حق واحد: استرداد أملاكه السابقة»[٦٩].

وجاء «قانون الاستيلاء على الأراضي» في عام ١٩٥٣ ليجعل من استيلاء الدولة على أراضي الفلسطينيين عملاً شرعياً وليضفي الشرعية كذلك على توزيعها على اليهود والمنظمات اليهودية. وبموجب هذا القانون وبتطبيق نصوص معينة في أنظمة الطوارىء للدفاع استولت الحكومة الاسرائيلية على مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين. وتجري هذه العملية في العادة كما يلي: «تعلن المنطقة المحيطة

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٦٨) Lustick, Ibid., p. 174.

(٦٩) ورد في: Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, note no. (38), p. 224.

بالأراضي الزراعية المملوكة من العرب بأنها «منطقة مغلقة». ثم ترفض السلطات الأمنية السماح لأصحاب هذه الأراضي بدخول هذه المنطقة لأي غرض كان، بما في ذلك زراعتها. وبعد مرور ثلاث سنوات يصدر وزير الزراعة شهادة تصنف تلك الأراضي بأنها غير مزروعة. ويبلغ المالك بأنه ما لم يبادر على الفور إلى زراعتها، فإنها ستكون خاضعة للمصادرة. لا يستطيع المالك استئناف الزراعة لأنه ممنوع من قبل سلطات الأمن من دخول «المنطقة المغلقة» التي تقع أرضه فيها. عندئذٍ تصادر الأرض... وفي النهاية يسمح للمزارعين اليهود بدخول «المنطقة المغلقة»»[٧٠]. ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٣) الأراضي في قرى ومدن مختارة تمت مصادرتها منذ عام ١٩٤٨.

ويصف نعيم مكحول، العالم الزراعي الفلسطيني، عواقب السياسة الاسرائيلية بشأن مصادرة الأراضي على النحو التالي: «أصدرت الحكومة عدداً من القوانين التي كانت مجحفة بحق القرويين العرب وحرمتهم من مليون دونم من الأراضي التي كانوا هم وعائلاتهم يحصلون منها على ما يسد الرمق، وغالباً بصعوبة كبيرة. لم يكن لتلك القوانين، مثل قانون الأرض غير المزروعة، والمناطق المغلقة، والمناطق الأمنية، وغيرها سوى غرض واحد فقط هو تجريد السكان العرب من الأرض، ومن ثم نقل ملكيتها إلى اليهود لاستعمالها. إن الفلاح العربي يتعلق بأرضه ويعتبرها روحه، وبالتالي فهو يرى تلك القوانين التي جردته من أرضه ظلماً فادحاً أصيب به»[٧١].

---

(٧٠) Lustick, Ibid., p. 178.

(٧١) Naim Makhoul, «The Arab Village in Israel,» *Ner*, nos. 8-9 (May-June 1958), p. 48,
ورد في: المصدر نفسه، ص ١٣.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)
مصادرة الأراضي العربية منذ عام ١٩٤٨ (قرى مختارة) (بالدونمات)

اسم القرية	المساحة المملوكة في عام ١٩٤٧	المساحة المملوكة بعد مصادرة الملكية
جات	١٢,٠٠٠	٩,٠٠٠
قلنسوة	١٨,٨٥٠	٦,٧٨٠
جلجليا	١٤,٠٠٠	٨٠٠
طيرة	٤٠,٠٠٠	٨,٠٠٠
طيبة	٤٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠
عارة عرارة	٢٦,٠٠٠	٧,٠٠٠
كفر بارة	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠
بقاع الغربية	٢٢,٠٠٠	٧,٠٠٠
كفر قاسم	١٢,٠٠٠	٩,٠٠٠
أم الفحم	١٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
بكين	١٤,٠٠٠	٥,٥٠٠
دير الأسد، بيناح، ونحاف	١٦,٠٠٠	٧,٠٠٠
بيت جَن	٢٦,٥٠٠	١٣,٠٠٠
يركا	٥٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠
سخنين	٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
عربا	٩٥,٠٠٠	١١,٣٥٠
دير حنا	١٦,٠٠٠	٩,٥٠٠
مجد الكروم	٢٠,٠٠٠	٧,٠٠٠

المصـــــدر: Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Modern Middle East Series; no. 6 (Austin, TX: University of Texas Press, 1980), p. 179.

هذا وقد جرت مصادرة الأراضي حتى في مناطق المدن، ففي الناصرة صودر ١٢٠٠ دونم في عام ١٩٥٦ لغرض بناء مستوطنة يهودية هناك. أما في أم الفحم فقد أدت مصادرة أراضيها إلى خراب اقتصادها الزراعي. يقول تشومسكي (Chomsky) بهذا الصدد: «ثمة مساحات واسعة جرت مصادرتها من القرى العربية في هذه المنطقة [حيفا] وذلك للاستيطان اليهودي، مثل موقع مدينة كارمييل اليهودية بأسرها. كذلك جرت المصادرة في أمكنة أخرى مثل قرية أم الفحم في الجنوب

فخسرت هذه القرية ١٢١ ألف دونم من مجموع ١٤٥ ألفاً، وترك لها ذلك ستة آلاف دونم فقط من الأراضي القابلة للزراعة، كما أن هذه القرية حرمت الآن من ألفي دونم آخر كما ورد في الجريدة الرسمية *(Reshumot)* الصادرة في آذار/مارس ١٩٧٥»[(٧٢)].

ويبدو أن إسرائيل كانت تظهر بشكل خاص ومتعمد روح الثأر في مصادرة الأراضي الزراعية الجيدة جداً التي هي في ملكية الفلسطينيين. وحين تقوم السلطات الاسرائيلية ببناء منظومة أنابيب المياه الضخمة من بحيرة طبرية إلى وسط وجنوب اسرائيل فإنها تتجاوز الأراضي الزراعية اليهودية فتمر الأنابيب من حولها أو تدفن في باطن الأرض، ولكنها تجعل الأنابيب ظاهرة على سطح الأرض فتصادر الأراضي التي تمر فيها وذلك «من أجل الصالح العام» كما فعلت في أراضي وبساتين ومقالع قرى سخنين وعربا (٣٠٠٠ دونم) ودير الأسد وبيناح ونحاف (٣,٥٠٠ دونم). ومن مضاعفات هذه السياسة الاسرائيلية وتطبيقاتها «أنها تجعل العرب يعتمدون على الاقتصاد اليهودي من أجل كسب معاشهم، وهذا أمر واضح تماماً من تفاصيل القضية الأخيرة»[(٧٣)]. ويدل هذا على أن ثمة عملية تقوم بها حكومة اسرائيل لتحويل الفلاحين الفلسطينيين بشكل متعمد وقسري إلى طبقة عمالية بروليتارية لتخلق بذلك عمالة رخيصة للاقتصاد اليهودي في البلاد، وتكون عمالة معتمدة على هذا الاقتصاد وتابعة له.

وفي عملية المصادرة هذه للأراضي الفلسطينية المملوكة من أفراد قدمت إسرائيل إيماءة بتعويض المالكين. ولكن مبلغ التعويض المعروض أو المدفوع، كما يشير كافة المحللين لهذه العملية، كان مبلغاً أدنى كثيراً من قيمة الأرض في السوق، كما أن البديل المعروض، أي إعطاء أرض غير مرغوب فيها بدلاً من التعويض النقدي كان أمراً مرفوضاً، ما أدى إلى إجبار عدد من المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل إلى رفض التعويض وخسارة الأرض والملكية معاً. ولا تتجاوز المساحة التي دفع عنها تعويض غير عادل ربع مساحة الأراضي المصادرة. ومن الأمور المهمة كذلك أن الفلسطينيين لا يستطيعون شراء أراضٍ زراعية بديلة من الأراضي المملوكة من اليهود لأن الأرض اليهودية غير قابلة للتجزئة قانوناً. وبالتالي أصبح المزارعون والفلاحون في معظم الحالات عمالاً بأجر يستغلهم اليهود في مشاريعهم الاقتصادية.

---

(٧٢) N. Chomsky, «The Interim Agreement,» *New Politics*, vol. 11 (1976), p. 21.

(٧٣) أضيف التفصيل في: Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, p. 177.

حين تم الإعلان عن قيام دولة اسرائيل جرت السيطرة على الأراضي التي كانت ملكاً عاماً لدولة الانتداب في فلسطين. ولضمان الإبقاء على أراضي الدولة التي استولت عليها اسرائيل في أيادٍ يهودية صدر في عام ١٩٦٠ «القانون الأساسي: أراضي إسرائيل»، وهو قانون يستوحي أفكار الوكالة اليهودية لحقبة ما قبل قيام الدولة، ومن ضمنها اعتبار الأملاك اليهودية غير قابلة للتجزئة، أي أن هذه الأملاك لا يمكن بيعها أو إيجارها إلى أحد إلا إلى اليهود. وما هذا، كما سنرى لاحقاً، إلا تطبيق للتعريف الذي تضعه دولة اسرائيل لنفسها: إنها ليست دولة لمواطنيها وإنما هي «دولة ذات سيادة للشعب اليهودي» بأسره. إن النص الخاص بالإيجار قد أفرز مأزقاً غير مقصود للدولة المذكورة. فلغرض اجتذاب المستوطنين الزراعيين قامت دولة اسرائيل ببيع الأراضي التي سيطرت عليها إلى المهاجرين الجدد بسعر رمزي، على أمل أن يبادر هؤلاء المهاجرون إلى «استرداد» الأرض والاستيطان فيها والعمل عليها. لم تفلح هذه السياسة، لأن عدداً من المستوطنين اليهود انتقلوا إلى المدن وأجّروا أراضيهم إلى مزارعين فلسطينيين، تلك الأراضي التي ربما كانت عائدة إليهم شخصياً أو إلى أقاربهم أو إلى جيرانهم ثم صادرتها الحكومة؛ وكانت تلك الإجارة تقضي بأن يقوم المستأجر الفلسطيني بزرعها ويتلقى لقاء ذلك ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة من حاصلاتها. وحين انتشرت هذه الممارسات أسرعت الحكومة الاسرائيلية إلى إيقافها، فأصدرت «قانون الاستيطان الزراعي» الذي منع المواطنين اليهود من تأجير أرضهم، وألزمهم بإعادتها إلى «سلطة الأراضي» في إسرائيل إن كانوا غير قادرين أو غير راغبين في زراعتها[٧٤]. وفي الختام نقول إن خير من عبّر عن عملية تجريد الفلسطينيين من أملاكهم كان الصحفي الاسرائيلي موشي كيرين (Moshe Keren)، محرر الشؤون العربية في جريدة **هآرتس** في عام ١٩٥٥ الذي كتب يقول: «إنها عملية سرقة بالجملة برداء قانوني. إن مئات الآلاف من الدونمات قد اغتصبت من الأقلية العربية. .. أما الذين سيدرسون التاريخ في المستقبل فلن ينقطعوا عن إبداء الدهشة إزاء كيفية حدوث ذلك. . .»[٧٥].

٣ ـ الزراعة الفلسطينية والفلاحون وتحويلهم إلى بروليتاريا

إن تاريخ الزراعة الفلسطينية ومصيرها ومصير المعيشة التي أتاحتها لمن بقي من أهالي البلاد في دولة اسرائيل، هي أمور لا يمكن فهمها بالتأمل في قواها المحركة

---

(٧٤) انظر: Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, pp. 116-117.

(٧٥) ورد في: Lustick, Ibid., pp. 175-176.

الداخلية وفي ضغوط السوق التي تتعرض لها. إنها لن تفهم إلا بالتأمل في سياسة الحكومة الاسرائيلية وممارساتها الهادفة إلى إخضاع الزراعة الفلسطينية إلى مقتضيات المصالح اليهودية الزراعية. بعبارة أخرى، إن سيادة النظام اليهودي على النظام الفلسطيني في السباق من أجل الاستحواذ على الأراضي الزراعية والمياه والمعونات الحكومية والتسويق ما هي إلا نتيجة مباشرة لسياسة الدولة الاسرائيلية المتعمدة والنظامية. أما النكبة التي حلت بأغلبية المزارعين والفلاحين الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ فإنها لم تتوقف بالنسبة إلى الذين بقوا في اسرائيل. وقد رأينا آنفاً كيف فقد هؤلاء (أو بالأحرى كيف سرق منهم) ما بين ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة من أراضيهم على مدى السنين. إن ما سنقوم بتحليله هنا هو الإخضاع المتعمد للزراعة الفلسطينية في سياق النظام السياسي ـ الاقتصادي اليهودي المتسلط الذي وضع بعد قيام اسرائيل في عام ١٩٤٨. وفي إطار سياسة هذه الدولة القائمة على التفرقة، وعلى خلفية التزايد الكبير في أعداد الفلسطينيين في إسرائيل، لا يجد هؤلاء أمامهم إلا فرصة ضئيلة للحفاظ على وسائل إنتاجهم الزراعي، ناهيك عن التوسع فيها أو السيطرة عليها. وكما هو معلوم فإن مثل هذه السيطرة هي أمر ضروري لازم لأي مجتمع، إذا كان هذا المجتمع يريد حقاً ضمان استقلاله الذاتي في النشاط الاقتصادي، ولو كان استقلالاً نسبياً.

لنقل بادىء ذي بدء إن إمكانيات استرداد عرب فلسطين لأراضيهم الضائعة أو توسيعهم للأملاك التي بين أيديهم لا وجود لها عملياً، أما الامكانيات الوحيدة الباقية فتكمن في قيامهم بزراعة ما بين أيديهم من أرض هامشية. وعلى هذا نرى أن الأراضي التي يزرعها الفلسطينيون كانت تبلغ في ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ٦٩٠ ألف دونم ولم ترتفع إلا إلى ٨٥٥ ألفاً في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، في حين ارتفع ما بحوزة اليهود من مليون و٧٩٠ ألف دونم إلى ثلاثة ملايين و٤٤٥ ألفاً في الفترة ذاتها. إن ٩١ بالمئة من الزيادة في الأرض المزروعة حصلت في القطاع اليهودي(٧٦). وبالتالي، وبالنظر إلى ما جرى من خسارة للأرض والتوسع الضئيل جداً في الأراضي القابلة للزراعة والزيادة الكبيرة في أعداد السكان، نجد أن معدّل المساحة المزروعة للفرد الفلسطيني الواحد قد واصل الانخفاض بصورة حادة منذ عام ١٩٤٩.

إن الافتقار إلى التنمية في الزراعة العربية في العقود الثلاثة التي تلت عام ١٩٤٨ هو أسوأ حالاً إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية الري. ففي تلك المرحلة الزمنية

---

(٧٦) *Statistical Abstract of Israel, 1973* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1973), vol. 13, p. 2.

نفسها كانت نسبة ٩٥ بالمئة من الزيادة في الأراضي المروية قد حصلت في الأراضي التي هي بأيادي اليهود. وكانت الصورة في عام ١٩٧٦ أن نحو ٥٢ بالمئة من مجموع أراضي اليهود المزروعة هي أراضٍ مروية بالقياس إلى ٨ بالمئة فقط من أراضي الفلسطينيين المزروعة. ويتضح هذا الفارق بشكل أجلى إذا نظرنا إلى إنتاج المحصولات الصيفية الرئيسية، ففي حين أن ٧٧ بالمئة من هذه المحصولات العائدة لليهود كانت من حقول مروية، فإن ١٤,٥ بالمئة فقط من المحصولات العائدة للفلسطينيين كانت كذلك، وذلك في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠[(٧٧)]. ونتيجة لهذا فإن إنتاجية الزراعة الفلسطينية هي التي تدهورت بالقياس إلى غيرها، فمثلاً تشير الأرقام المتوفرة عن ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ فقط بشأن إنتاج القمح إلى أن المزارعين اليهود كانوا أكثر انتاجية بنسبة ١٧٥ بالمئة من المزارعين العرب الفلسطينيين[(٧٨)]. أما استهلاك المياه للزراعة في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ فقد بلغت نسبته إلى المجموع ٢,٣ بالمئة فقط للحقول الفلسطينية، فالماء، كالأرض، سلعة تسيطر عليها الحكومة الاسرائيلية سيطرة تامة. وأما في عام ١٩٩٩ فإن نحو ١٥ بالمئة فقط من الأراضي كان يزرعها الفلسطينيون ولم تكن تتلقى إلا أقل من ٣ بالمئة من المياه المخصصة للزراعة[(٧٩)].

كذلك كانت ترتيبات التسويق تميّز بين هذا وذاك، فتسويق المنتجات الزراعية العربية تحتكره شركات يهودية. وكان معظم ما أنتج في أوائل السبعينيات من القرن الماضي من زيت الزيتون والتبوغ في اسرائيل من صنع المزارعين العرب الفلسطينيين، ولكن هؤلاء أضيروا من جراء احتكار شركات التسويق اليهودية لبيع مثل تلك المنتجات، وكذلك من جراء الدعم المالي الذي تمنحه الوكالة اليهودية لمزارعي التبغ اليهود. ولم تكن منتجات المزارعين الفلسطينيين محمية إزاء سعر السلع المستوردة كما كان شأن منتجات المزارعين اليهود وفق القانون نفسه. «وبسبب مصادرة الأراضي لم يعد العرب يملكون مراعي للأبقار وغيرها من المواشي. وبما أنهم لا يملكون رأس المال الكافي للعمل في تربية الحيوانات على نطاق واسع فقد أخذوا يتركون بالتدريج مزاولة مهنة كانوا يشتهرون بها على مدى قرون»[(٨٠)]. ويتضح من البيانات الآنفة

---

(٧٧) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 13, p. 2.

(٧٨) حسبت من أرقام: *Statistical Abstract of Israel, 1967* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1967), vol. 50, p. 11.

(٧٩) مجتمع الجليل، الجمعية الوطنية العربية للبحوث والخدمات الصحية، دائرة البيئة.

(٨٠) M. Sirhan, «Is There a Solution to the Problem of the Israeli Arabs?,» *Student World*, vol. 62, no. 1 (1st Quarter 1969), p. 81,

ورد في: Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, p. 19.

الذكر أن الحكومة الإسرائيلية تسير على سياسة من شأنها التضييق على موارد الزراعة الفلسطينية والخنق الاقتصادي الفعلي الذي يقود إلى تحويل المزارعين والفلاحين قسراً إلى بروليتاريا.

وخلاصة القول في ما يتعلق بالزراعة الفلسطينية نجد أن الأراضي اللازمة لها محدودة جداً والمياه الضرورية لها ليست متوفرة إلا بالكاد وإنتاجيتها منخفضة. وهذا هو حال رسملة الإنتاج الزراعي أيضاً، وهي من الأبعاد الرئيسية في هذا الميدان. ومع عدم توفر الأرقام عن ذلك فإنه يتضح من بيانات الاستخدام الزراعي أن الرسملة متطورة جداً في القطاع اليهودي على العكس منها في القطاع العربي. فمجموع العمالة اليهودية في القطاع الزراعي انخفض من ٩٧ ألف فرد (١٤,٥ بالمئة) في عام ١٩٦٠ إلى ٨٩ ألف وثمنمائة (٥,٤ بالمئة) في عام ١٩٨٠، ثم إلى ٣,٩ بالمئة في عام ١٩٩٠ وإلى ٤١ ألفاً في عام ١٩٩٩ فيما تزايد الإنتاج باستمرار[٨١]. أما في القطاع الزراعي الفلسطيني فقد انخفض قليلاً عدد المزارعين الذين يعملون لأنفسهم من ١٣,٢٠٠ إلى ١٢ ألفاً ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، ثم انخفض إلى ١٦٠٠ ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٨[٨٢]. بيد أن عدد العمال الزراعيين الفلسطينيين المستخدمين لقاء أجر انخفض بشكل أكبر في الفترة نفسها (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)، من عشرة آلاف (٤٨,٤ بالمئة) إلى ٥,١٠٠ (١٥,٢ بالمئة)[٨٣]. ومنذ ذلك الحين استمر المعدل بالانخفاض.

يتضح من البيانات أعلاه أن الإنتاج الزراعي الفلسطيني ظل قائماً إلى حدٍ كبير على الحقول الأسرية، كما أنه كان وإلى حدٍ كبير أيضاً إنتاجاً غير مرسمل وغير ممكن. ولم يكن بوسع فائض السكان الريفيين إيجاد عمل في الميدان الزراعي فلجأوا إلى البحث عن أعمال في قطاعات غير زراعية، وهي مملوكة بالدرجة الأولى من يهود إسرائيليين. وأخيراً نجد أن السكان الفلسطينيين قد تزايدت أعدادهم كثيراً منذ عام ١٩٤٨، ولكن القاعدة الزراعية التي تعتمد على هؤلاء السكان لم تأخذ بالتنامي، لا بل إنها تقلصت نتيجة للمصادرات. وهكذا فإن الزراعة الفلسطينية أخفقت في توفير قاعدة مستقلة نسبياً (عن القطاعات اليهودية) للنشاط الاقتصادي المنتج، كما أنها لم تتمكن من استيعاب نتاج المزارعين والقرويين الذين يعيشون في

---

(٨١) *Statistical Abstract of Israel, 1981,* vol. 13, p. 6, and *Statistical Abstract of Israel, 2000,* table no. (13-8).

(٨٢) المصدران نفسهما.

(٨٣) المصدران نفسهما.

المناطق الريفية، وعوضاً من ذلك نجد أن هذه المناطق الريفية قد غدت مصدراً لليد العاملة الرخيصة للاقتصاد اليهودي. وبالتالي لم يكن للعمالة الزراعية الفلسطينية منذ قيام اسرائيل أية سيطرة على وسائل الانتاج الضرورية لبقائها. ونقول في الختام إن التضييق على الزراعة الفلسطينية وركودها أمر تفرضه سياسات اسرائيل، وهو يسهم بشكل مباشر في تحويل الأقلية الفلسطينية وأبنائها إلى بروليتاريا كما يسهم في تبعيتها للغير.

٤ ـ الفلسطينيون في النظام الاقتصادي الاسرائيلي

إن التدهور في الزراعة وما ترتب عليه من تحويل الفلاحين الفلسطينيين إلى بروليتاريا في إسرائيل تنعكس صورته في هيكل الاستخدام في النظام الاقتصادي الاسرائيلي. ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٤)، وبتسلسل تاريخي، نسبة القوى العاملة المستخدمة إلى مجموع السكان حسب الجماعات (العرب إزاء اليهود) وحسب فروع الانتاج. ففي عام ١٩٥٥ كان هناك ٥٠,٥ بالمئة يعملون في القطاع الزراعي. وانخفضت هذه النسبة إلى ٦,٣ بالمئة في عام ١٩٩٠. وفي مدى جيلين من المجتمع الفلسطيني في اسرائيل نجد تحولاً اقتصادياً جوهرياً من مجتمع يقوم على انتاج زراعي مستقل إلى مجتمع يزود باليد العاملة نظاماً اقتصادياً يملكه ويسيطر عليه اليهود الذين اغتصبوا هذا المجتمع. وابتداءً من عام ١٩٤٨ تحول الفلسطينيون من عاملين زراعيين في أراضيهم إلى عمال غير زراعيين لقاء أجر، ومن أغلبية تعمل لحسابها إلى جمهرة من المستخدمين لدى الغير. وقد تفاقم هذا الأمر بحلول عام ١٩٨٠ ثم ازداد تفاقماً بحلول عام ١٩٩٠.

وشأن هذا النمط العام المهم ثمة نمط آخر مهم بالدرجة نفسها بدوره، هو نمط النشاط الاقتصادي، بفروعه وأنواعه ومستوى مهنه، والذي زُج فيه الفلسطينيون بأعداد كبيرة في النظام الاقتصادي الاسرائيلي، بالقياس إلى يهود اسرائيل. ففيما تحول اليهود كذلك عن الزراعة في الفترة نفسها (من ١٥,٣ بالمئة في ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ إلى ٣,٩ بالمئة في عام ١٩٩٠) فإنهم انتقلوا إلى فروع اقتصادية مختلفة وإلى مهن ذات مستوى أعلى في نظام يحابيهم ويفرّق بينهم وبين الفلسطينيين على حساب هؤلاء. إن الاقتصاد الاسرائيلي ذاته تحول من التركيز على الزراعة إلى اقتصاد صناعي ـ خدماتي. ويتضح من الجدول رقم (٥ ـ ٤) أن ٣٢,٥ بالمئة من اليد العاملة اليهودية كانت في عام ١٩٩٠ مستخدمة في قطاعات انتاج غير زراعي، و٦٣,٦ بالمئة منها مستخدمة في قطاعات الخدمات المختلفة. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين فقد كان انتقالهم في الفترة نفسها من الزراعة بالدرجة الأولى إلى الصناعة والانشاءات ٢٢,١ بالمئة و١٨,٦ بالمئة على التوالي.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)
نسبة القوى العاملة المستخدمة من السكان حسب المجموعة وفروع الانتاج (بالمئة)

	١٩٩٩		١٩٩٠		١٩٨٠		١٩٧٥		١٩٦٥		١٩٥٥	
	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب
الزراعة	١,١	٢,٩	٣,٩	٦,٣	٥,٤	١٥,٢	٥,٥	١٦,٥	١١,٠	٣٧,٠	١٥,٣	٥٠,٥
الصناعة	١٨,٨	٢٠,٩	٢١,١	٢٢,١	٢٤,٠	٢٠,٢	٢٥,٠	١٩,٩	٢٦,٢	١٦,٦	٢٢,٥	١٣,٣
الكهرباء والماء	١,٢	٠,٣	١,٢	٠,٣	١,١	٠,٦	١,١	٠,٤	١,٨		١,٤	٠,٢
الانشاءات	٣,٤	١٧,٣	٣,٣	١٨,٦	٥,٠	١٩,٥	٦,٢	٢٣,٤	٩,٥	٢١,٦	٨,٦	١٣,٦
التجارة، الخ	٢٦,٩	٢٢,٤	١٤,٥	١٥,٠	١١,٨	١٠,٤	١٢,٥	١٢,١	١٣,٠	٧,٦	١٤,٤	٧,٤
النقل والاتصالات	٥,٩	٦,٥	٦,٣	٥,٩	٧,٠	٥,٨	٧,٠	٧,٢	٧,٠	٥,٥	٦,٩	٣,٥
المالية، الخ	٤,٢	١,٢	٠,٨	٣,٩	٨,٨	٢,٥	٧,٣	٢,٠	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
الخدمات العامة	٣٦,٥	٢٥,٧	٣١,٠	١٩,٥	٣٠,٨	١٨,٤	٢٨,٨	١٦,١	٢٣,٨	٨,٠	٣٠,٩	١١,٥
الخدمات الشخصية	٢,٠	٢,٣	٧,٣	٨,٤	٦,١	٧,٥	٦,٢	٨,٦	٧,٧	٢,٧		

المصـــدر: *Statistical Abstract of Israel, 1955-1956; Statistical Abstract of Israel, 1977*, vol. 12, p. 10; *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 12, p. 10; *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (12-9); *Statistical Abstract of Israel, 1967* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1967), vol. k, p. 9, and *Statistical Abstract of Israel, 1991* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1991), vol. 12, p. 10.

ارتفعت نسبة الفلسطينيين في الصناعة من ١٣,٣ بالمئة في عام ١٩٥٥ إلى ٢٠,٩ في عام ١٩٩٩. وفي الفترة نفسها زادت نسبتهم في الانشاءات من ١٣,٦ بالمئة إلى ١٧,٣ بالمئة. وفي عام ١٩٩٩ على العموم كان هناك ٤٥ بالمئة من اليد العاملة العربية الفلسطينية مستخدمة في فروع انتاجية غير زراعية في الاقتصاد اليهودي الاسرائيلي، وكانت الصناعة أكبر هذه الفروع. إن الصناعة أضحت القطاع الأكبر للاستخدام العربي للمرة الأولى في عام ١٩٨٠. ولكن النشاط في ميدان الأعمال في القطاعين اليهودي والفلسطيني قد استقطب المزيد من العمالة في العقدين الأخيرين، وذلك نتيجة لزيادة الخصخصة في الاقتصاد الاسرائيلي.

ولكن هذه الأنماط العامة تعتبر مضللة بشأن وضع استخدام الفلسطينيين في اسرائيل، فقد كانوا ممثلين بأكثر مما ينبغي (٢٠,٢ بالمئة) في القطاعات الانتاجية التي تتطلب مهارات متدنية (الزراعة والانشاءات) بالقياس إلى اليهود (١٩,٩ بالمئة). كذلك ففي عام ١٩٩٩ نجد ١٥,٤ بالمئة من كافة العمال غير اليهود هم من غير المهرة بالمقارنة مع ٨,٣ بالمئة من العمال اليهود(٨٤). لا بل حتى التمثيل اليهودي في الزراعة يأتي مرتفعاً بشكل مصطنع، إذ ان الحكومة الاسرائيلية مستمرة في الدعم المالي الكبير لنظام الكيبوتز الزراعي وذلك حفاظاً على التقاليد والأساطير المتعلقة باسترداد الأرض، وهو الذي نادت به الحركة الصهيونية منذ ما قبل قيام الدولة في أيام الانتداب على فلسطين. أما في فروع الخدمات، ولا سيما قطاع الكتبة والموظفين، فالمعدلات هي بعكس اتجاه المعدلات التي ذكرت عن الانشاءات والزراعة. ففي القطاع العام، أي قطاع موظفي الدولة، هناك ٣٦,٥ من اليهود إزاء ٢٥,٧ بالمئة من الفلسطينيين في عام ١٩٩٩. وقد ارتفع استخدام الفلسطينيين في قطاع الخدمات العامة وخدمات المجتمع من ٨ بالمئة في عام ١٩٦٥ إلى ٢٥,٧ بالمئة في عام ١٩٩٩. وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى التوسع في تعليم العرب والذي يتناسب مع الزيادة الحادة في أعدادهم، كما يعود بدرجة أقل إلى الإكثار من الخدمات البلدية في البلدات والقرى الفلسطينية المتنامية.

ويفيد الجدول رقم (٥ ـ ٤) أيضاً بأن الفلسطينيين انتقلوا من قطاع الزراعة إلى قطاعات أخرى في الاقتصاد الاسرائيلي (وإلى القطاع البيروقراطي العام في الاقتصاد العربي)، فيما انتقل اليهود من تلك الفروع نفسها إلى قطاع الخدمات الذي يهيمن على الاقتصاد، وكذلك إلى قطاع التقانات العليا المتصلة بالاقتصاد العالمي. إن في هذا

---

(٨٤) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (2-14).

الانتقال إشارة واضحة إلى نظام للتصنيف المهني يقوم على اعتبارات عرقية. في الجدول أيضاً أرقام أخرى عن اليد العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي وكما يلي: في عام ١٩٨٠ كان الفلسطينيون يمثلون ١٠,١ بالمئة من القوى العاملة الاسرائيلية، ولكن ٢٣,٩ بالمئة منهم هم من العمال الزراعيين و٣٠,٨ بالمئة من عمال الانشاءات. أما في الصناعة فقد ارتفعت مشاركتهم من ٥,٢ بالمئة في عام ١٩٦٥ إلى ٨,٨ بالمئة في عام ١٩٨٠[٨٥]. وتجدر الإشارة إلى أن الدور الاقتصادي للعمالة الفلسطينية هو في أسفل نظام الانتاج الاسرائيلي حيث الأعمال لغير المهرة. ومعظم هؤلاء يعملون لدى أرباب عمل يهود، أما أكثر أرباب العمل العرب فهم من أصحاب الحقول الأسرية، وفي الفترة الأخيرة من المقاولين الصغار في الانشاءات والصناعة.

إن الأغلبية الساحقة من اليد العاملة الفلسطينية قد تحولت في بحر جيلين اثنين إلى الطبقة البروليتارية وفقاً لما نظّر له نموذج الاستعمار الداخلي. وهؤلاء ليسوا من الطبقة العاملة من ذوي الياقات البيضاء الذين يستقلون وسائل النقل من الضواحي، انما هم في واقع الأمر طبقة عاملة من الذين يأتون من الأرياف، وقد أجبرهم تخلف الاقتصاد العربي في اسرائيل على البحث عن عمل في مشاريع يملكها اليهود في المدن الكبيرة. في عام ١٩٨٠ كان نحو نصف العمال الفلسطينيين يعملون خارج أمكنة إقامتهم[٨٦]. أما بعيد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فالعمال الفلسطينيون ينتقلون بالطبع من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العمل في إسرائيل. ومن المهم أيضاً لعرب اسرائيل أن الاحتلال الاسرائيلي فتح لهم فرصاً اقتصادية جديدة كوسطاء بين رجال الأعمال الاسرائيليين والدولة من جهة، وبينهم وبين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من جهة أخرى، كونهم يتكلمون العبرية ويعرفون النظام الاسرائيلي على نحوٍ أفضل. وبرزت الأعمال الوسيطة هذه بشكل خاص في قطاعي الزراعة والانشاءات. ويعمل الوسطاء كذلك في التعاقد لتجهيز اليد العاملة الفلسطينية من الأراضي المحتلة، والتعاقد للاستثمار الرأسمالي من قبل رجال الأعمال اليهود في هذه المناطق[٨٧]. إن أثر هذا النشاط الاقتصادي لم يحدد في هيكل الاستخدام للمواطنين الفلسطينيين في اسرائيل، غير أنه لا شك في أن أعداد الفلسطينيين ونسبتهم في

---

(٨٥) *Statistical Abstract of Israel, 1967*, vol. k, p. 9, and *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 12, p. 10.

(٨٦) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 12, p. 10 sqq.

(٨٧) بشارة، **العرب في اسرائيل: رؤية من الداخل**، ص ٣٦.

إسرائيل في فئات المهن الدنيا كانت ستبلغ أرقاماً أعلى لو لم يسمح للفلسطينيين من المناطق المحتلة بالعمل في اسرائيل كعمالة رخيصة الأجر، ولو لم يسمح كذلك بهذا لعمالة أخرى مستوردة من الخارج.

أما طريقة اندماج العمالة الفلسطينية في النظام الاقتصادي الاسرائيلي، بصفتها تتكون من عمال مستضعفين يجري استغلالهم وهم في أسفل الهيكل المهني الاسرائيلي، فهي تتضح من بيانات التوزيع المهني الواردة في الجدول رقم (٥ ـ ٥).

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

التوزيع المهني للمستخدمين حسب المجموعات السكانية (نسبة مئوية)

المهنة	١٩٩٩		١٩٩٠		١٩٨٠		١٩٧٢	
	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود
علماء وأكاديميون واختصاصيون	١٦,٨	٢٩,٨	١٢,٢	٢٦,٩	١٢,٨	٢٣,٦	٦,٥	١٧,٨
مدراء	١,٥	٦,٧	١,٣	٥,٢	١,٠	٤,١	٠,٩	٣,٣
كتبة	٨,٤	٢٠,٧	٦,٣	١٨,٦	٥,٠	٢٠,١	٣,٧	١٦,٣
أعمال المبيعات	١٢,٦	١٧,٣	٨,٦	٨,٩	٦,١	٧,٨	٨,٠	٨,٢
الخدمات			١٢,٥	١٣,٢	٩,١	١١,٢	١٠,١	١٢,٦
الزراعة (مهرة)	٢,١	٠,٨	٧,٠	٣,٤	١٥,٠	٤,٩	١٥,٨	٦,٨
عمال مهرة	٤٣,١	١٦,٦	٤٢,٢	٢١,٢	٣٨,٨	٢٤,٨	٣٥,٩	٢٨,٧
عمال غير مهرة	١٥,٤	٨,٣	٩,٨	٢,١	١٢,٢	٣,٤	١٤,٢	٥,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـــــــدر: *Statistical Abstract of Israel, 1973*, vol. 12, p. 1; *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 12, p. 9; *Statistical Abstract of Israel, 1991*, vol. 12, p. 19, and *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (12-14).

في عام ١٩٩٩ كان هناك ١٦ بالمئة فقط من اليهود المستخدمين في أعمال ذات مهارة بالمقارنة مع ٤٣,١ بالمئة من الفلسطينيين. أما بخصوص العمال غير المهرة فكان هناك ٨,٣ بالمئة فقط من اليهود بالمقارنة مع ١٥,٤ بالمئة من الفلسطينيين. وهذا الرقم الأخير كان سيصير أعلى، مرةً أخرى، لو أدخل فيه الفلسطينيون من المناطق المحتلة. وواضح أن معدل استخدام الفلسطينيين في الأعمال غير الزراعية التي لا تتطلب مهارة كان في عام ١٩٩٩ ضعف معدل اليهود. ومن المحتمل ألا يكون

المعدل المرتفع للفلسطينيين العاملين في مهن ذات مهارة، دالة على صعودهم إليها من فئة العمال غير المهرة وذلك بسبب عدم التطور، بالمعنى النسبي، للنظام الصناعي الاسرائيلي، والذي عليه أن يبلغ حجماً لم يصله بعد، وهو حجم يتطلب جعل أغلبية العمال من المهرة كما حدث في الأقطار الصناعية في الغرب.

وربما كان الأكثر إفصاحاً عن الحال مما ذكر عن فئتي العمال المهرة وغير المهرة (واللتين تسيء تعريفهما اسرائيل)، هو الفارق بين الفلسطينيين واليهود من العاملين يدوياً والعاملين بشكل غير يدوي. ففي عام ١٩٩٩ كان هناك ٦٠,٦ بالمئة من العمال الفلسطينيين اليدويين (٥٨,٥ بالمئة خارج الزراعة) بالقياس إلى ٢٥,٧ بالمئة من العمال اليهود (٢٤,٩ بالمئة خارج الزراعة). وبالتالي فإن معدل اليد العاملة اليدوية للفلسطينيين يبلغ أكثر من ضعفي معدله لليهود. وسيكون هذا المعدل أعلى من ذلك إذا أدخلنا اليد العاملة اليدوية الفلسطينية من المناطق المحتلة. وهكذا أصبح الفلسطينيون على مدى السنين هم العمال اليدويين الذين يخدمون النظام الاقتصادي الاسرائيلي. وهذا هو النمط المعتاد للاستعمار الداخلي أينما وجد.

ثمة برهان آخر يتضح عن هذه البنية من البيانات الخاصة بمهنة أصحاب الياقات البيضاء. ففي عام ١٩٩٩ كان هناك ٩,٩ بالمئة فقط من العاملين الفلسطينيين في هذه المهن الكتابية والإدارية بالمقارنة مع ٢٧,٤ بالمئة من اليهود. وبشكل أكثر تحديداً نجد أن ١,٥ بالمئة من الفلسطينيين يشغلون مراكز إدارية بالمقارنة مع ٦,٧ بالمئة من اليهود. كان الرقم الخاص بالمراكز الكتابية والإدارية للفلسطينيين قد ارتفع بمرور السنين من ١,٤ بالمئة في ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ إلى ٩,٩ بالمئة في عام ١٩٩٩. ولكن المعروف جيداً في اسرائيل، وفي المجتمع الفلسطيني بخاصة، أن هذه الزيادة لا تمثل انتقال العمالة الفلسطينية إلى القطاعات اليهودية أو إلى أجهزة الحكومة (باستثناء الدوائر التي تقدم خدماتها مباشرةً وحصراً للسكان الفلسطينيين)، فما هذه الزيادة إلا إشارة إلى تطور المجتمع العربي الفلسطيني نفسه، وكذلك حال الزيادة الفعلية في أعداد ونسب المهنيين الفلسطينيين في الفترة نفسها.

إن نمو المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، ووجود التفاضل فيه، والتعقيد الكبير الذي يعتريه، أمور أملت نمواً مقابلاً في تلك الفئات المهنية وحفزت الطلب على الخدمات المختلفة وعلى الأخص في ميدان التعليم. ومع أن التزايد في عدد المهن الكتابية أمر جدير بالذكر غير أن من المهم أن نلاحظ أن هذه المهن لم تندمج في النظام الاقتصادي اليهودي. إنها موجودة إلى جانب القطاعات اليهودية وليس في داخلها، وهي تقوم بخدمة المجتمع الفلسطيني المنفصل عن غيره. ولكن تنامي هذه

المهن وتطورها يعتبر أمراً مهماً من حيث إن أصحابها قد برزوا كزعماء مثقفين يتحدون الزعامة التقليدية العشائرية ويسهمون، كما سنرى لاحقاً، في تطور الطروحات السياسية الجديدة وفي ظهور اتجاهات وحركات وأحزاب سياسية متعددة يحسب لها حساب. ويذكر كذلك أن هذا التطور قد أفرز طبقة جديدة من رجال الأعمال، وإن كان نشاطها الاقتصادي المحدود لا يقارن بنشاط المؤسسات الاسرائيلية العملاقة، المرتبطة برأس المال الاسرائيلي. ولكن هذه البرجوازية الصغيرة من رجال الأعمال أخذت مع ذلك تمثل قوة اجتماعية جديدة ذات مصالح متأصلة في الميدانين الاقتصادي والعقائدي من شأنها أن تسهم بدورها في التفاضل الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل[٨٨].

وعلى أهمية الزيادة في نسبة الفلسطينيين الذين يزاولون أعمالاً مهنية وعلمية وكتابية وينشطون في مجال الأعمال، فإن التطور التاريخي الأهم لليد العاملة الفلسطينية قد حدث في ميدان العمل اليدوي غير الزراعي. فبعد الزيادة الحادة فيها في الميدان المذكور بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ وفي أواسط السبعينيات من القرن الماضي يبدو أن النسبة استقرت بين ٥٠ و٥٢ بالمئة في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) ثم ارتفعت إلى نحو ٥٩ بالمئة في عام ١٩٩٩. أما عن اليهود فقد انخفضت النسبة بشكل حاد نسبياً، في الفترة ذاتها من ٣٢,٦ بالمئة في ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ إلى ٢٧,٩ بالمئة في عام ١٩٨٠، فإلى ٢٣,٣ في عام ١٩٩٠، فإلى ٢٤,٩ في عام ١٩٩٩. ومع أن معدل الاستخدام في الأعمال اليدوية غير الزراعية للفلسطينيين يتجاوز ضعف معدله لليهود، فإن المعدل للمراكز الكتابية والإدارية ليس إلا الثلث فقط. وخلاصة القول ان تطور اسرائيل إلى اقتصاد صناعي ـ خدماتي قد أفرز تفاضلاً حاداً وتمييزاً شديداً بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في البلاد. لقد أحكم يهود إسرائيل سيطرتهم على المراكز القيادية لاقتصاد البلاد في حين أنيطت بالفلسطينيين الأعمال اليدوية التابعة وذلك على النمط الكلاسيكي لهيكل الاستعمار الداخلي.

من الواضح أن بنية الاستقرار والتحكم التي هي لغير صالح الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أمر ثابت لن يتغير إلا إذا طوّر الفلسطينيون لأنفسهم بنية صناعية مستقلة نسبياً في سياق مساواة يهودية ـ فلسطينية في نظام سياسي وقانوني وثقافي في اسرائيل. هذا علماً أن وضع الفلسطينيين السيىء وما يمارسونه من أعمال مهنية يدوية لقاء أجور منحطة أمر لا يؤدي إلى تراكم رأس المال الضروري لتطوير صناعة

(٨٨) المصدر نفسه.

مستقلة. إن العمل بصفة مقاولين ثانويين لخدمة رأس المال الإسرائيلي اليهودي ليس عملاً مضموناً ولا هو بالعمل المجزي، وكان معظمه يجري في الماضي القريب باستغلال العمالة النسائية الفلسطينية استغلالاً واسع النطاق. وتجدر الإشارة إلى أن مزيداً من العمال الفلسطينيين يستخدمون في منشآت صناعية تستخدم خمسين عاملاً أو أكثر. إن معدل الذين يعملون في مثل هذه المنشآت قد ارتفع من ٦١,٦ بالمئة في عام ١٩٧٢ إلى ٧٢,٤ بالمئة في عام ١٩٨٠[٨٩]. يقول نوح لوين - ابستاين وموشيه سيميونوف (Noah Lewin-Epstein & Moshe Semyonov) «ثمة عقبة كأداء أمام التنمية الاقتصادية في القطاع العربي وهي استبعاد العرب من مشاريع التنمية الوطنية، بالإضافة إلى عدم وجود مخططات لتحديد المناطق تأذن بوجودها الحكومة»[٩٠]. ومن الأرقام الأخرى ذات الأهمية في إعطاء فكرة عن استخدام الفلسطينيين وعن التغيير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ما يلي: في عام ١٩٨٠ كان ٧٣,٣ بالمئة من العمال الفلسطينيين يعملون لدى الغير، و٢١ بالمئة منهم أرباب عمل/وأرباب عمل يعملون لأنفسهم، و٥ بالمئة يعملون في الأسرة بلا أجر[٩١]. إن أفراد الصنف الثاني يعملون في أغلب الظن في الزراعة. وليس من شك في أن نظام الاستعمار الداخلي في الميدان الاقتصادي والذي فرضته وطبقته إسرائيل على الأقلية الفلسطينية في البلاد قد حول أبناء هذه الأقلية إلى «قاطعي أخشاب بفؤوسهم وحاملي مياه بقربهم» كما أراد ذلك الصهاينة الأوائل.

النساء العاملات الفلسطينيات

إن النمط السائد في استغلال الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والتفرقة بينها وبين اليهود يشمل في ما يشمله العاملات الفلسطينيات أيضاً. غير أن وضع المرأة في القوى العاملة هو أكثر تعقيداً من ذلك. ففي عام ١٩٩٩ كان هناك من النساء ما نسبته ١٧,٢ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل[٩٢]. وأخذت هذه النسبة بالتصاعد تدريجياً، فقد ارتفعت مثلاً من ٧ بالمئة في عام ١٩٧٠ واستمرت بالارتفاع على مدى السنين. ويتماشى هذا مع التحول الكبير الذي شهدته الأقلية العربية منذ تأسيس دولة اسرائيل، ولا سيما في حقل التعليم. أما معدل استخدام النساء

---

(٨٩) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 14, p. 2.

(٩٠) Noah Lewin-Epstein and Moshe Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality* (Boulder, CO: Westview Press, 1993), p. 32.

(٩١) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 13, p. 12.

(٩٢) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (12-9).

اليهوديات فقد بلغ في عام ١٩٩٩ نسبة ٥٢,٣ بالمئة وهي تزيد على ثلاثة أمثال النسبة للفلسطينيات(٩٣). ومع أن العاملات الفلسطينيات في إسرائيل «يعانين من استغلال وتفرقة مزدوجين»(٩٤) لأنهن يقمن في أوساط ريفية تحد من حركتهن، ثم لأنهن جزء من أقلية تعاني هي نفسها من التفرقة،إلا أنهن مع ذلك «محميات» إلى حدٍ ما من منافسة اليهوديات على فرص الاستخدام في مناطقهن العربية(٩٥). وهذا ينطبق على العمال الفلسطينيين أيضاً إلى حدٍ أقل في مناطقهم، فسوق العمل الفلسطيني بشكل عام يقدم لهم شيئاً من الحماية ضد التفرقة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تثيرها المنافسة مع الأغلبية اليهودية، وهذا بصرف النظر عن بنية التفرقة المؤسسية التي ليست لهم حماية منها. وبصرف النظر عن نوع السوق، وهل هو يهودي أم فلسطيني، فإن العمال الفلسطينيين من ذكور وإناث يضارون اقتصادياً ولا سيما في موضوع توزيع الدخل، وهو ما سنبحثه في القسم التالي.

إن نمط مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة في إسرائيل يتخذ شكلين، فهذه المرأة تعمل في أعمال مهنية وشبه مهنية وكتابية من جهة، وتعمل في أعمال يدوية لا تتطلب مهارة من جهة أخرى. ولا وجود لها تقريباً في الوظائف الإدارية وفي المهن اليدوية التي تتطلب مهارة. والمرأة الفلسطينية أقل اندماجاً من الرجل في القطاعات اليهودية. وفي الدراسة التي قام بها لوين ـ ابستاين وسيميونوف نتائج متعددة مهمة أخرى منها: **أولاً**، ان أغلبية العاملات يعملن في السوق العربي الفلسطيني. **ثانياً**، انهن يؤلفن في القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمالة الفلسطينية نسبة أكبر من نسبتهن في سوق العمالة اليهودية .**ثالثاً**، كانت المرأة الفلسطينية قد حلت في البداية محل الرجل في الأعمال الزراعية ولكنها أشغلت منذ عام ١٩٨٣، وبتركيز، مهناً محترفة وشبه محترفة (للمرأة في سن ٢٥ ـ ٦٥ سنة) وذلك كمدرسات وممرضات وعاملات في الخدمات الاجتماعية، الخ. ونجد في الإحصاء السكاني لاسرائيل للعام ١٩٨٣ أن ٦٠,٨ من العاملات، بالمقارنة مع ٢٧,١ من العمال، يعملون في الصنفين من الأعمال، اليدوية وغير اليدوية، فيما نجد أن

---

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) Aziz Haidar, *On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy* (Tel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1990),

ورد في: Lewin-Epstein and Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality*, p. 94.

(٩٥) Lewin-Epstein and Semyonov, Ibid., pp. 96, 99 and 105-109.

٥٨,١ بالمئة من العمال اليهود يعملون في أعمال يدوية بالمقارنة مع ٢٥,٩ بالمئة من العاملات[٩٦]. وعليه فإن العاملات الفلسطينيات يعانين درجة أقل من التفرقة ضدهن على أساس جنسهن .**رابعاً**، إن تركيز المرأة الكبير جداً على مهن حرفية وشبه حرفية يعكس، برأي كاتبي الدراسة المذكورين، «الطبيعة الانتقائية لمشاركة المرأة في القوى العاملة، كما يعكس العادات الاجتماعية التي تحدد نوع وموقع العمل للمرأة الفلسطينية[٩٧].

بيد أنه ومنذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي ما فتئت التطورات الجديدة تغير كثيراً من أنماط مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة. يقول أحمد الأطرش إن عدداً كبيراً ومتزايداً من العاملات الفلسطينيات أخذن يزاولن أعمالاً لا تتطلب مهارة في مصانع النسيج ومشاغل الألبسة بشكل خاص والتي تقع في المناطق الفلسطينية في إسرائيل. إن هذا من تطورات الاستعمار الداخلي الشبيهة بما جرى في المكسيك، إن مثل هذه المصانع والمشاغل لا تختلف عن مثيلاتها التي أنشئت مؤخراً في قطاع غزة. وهذه المعامل تتطلب نقل العاملات الفلسطينيات إليها، وهو ما يتم تنظيمه فعلاً بحيث ينقلن بمجموعهن من مركز سكاني معين إلى موقع العمل ذهاباً وإياباً. ومعظم العاملات يعملن في معامل لا تستخدم سوى الإناث. فإذا عملت هذه الظاهرة من ظواهر الاستعمار الداخلي على زيادة نسبة العاملات الفلسطينيات في القوى العاملة، وهو ما يجري عادة في أقطار العالم الثالث، فسيزداد أيضاً معدل الاستغلال المزدوج لهن بزيادة اندماجهن في الاقتصاد اليهودي، علماً أن هذا الاقتصاد قد دخل إلى مناطقهن فعلاً. وقد وافقت الحكومة الاسرائيلية في عام ٢٠٠١ على إنشاء مجمع صناعي يهودي ـ عربي جديد لمنطقة الجليل (في منطقة شمال سخنين وجنوب أشبيل)، وسيحصل المستثمرون فيه على منح خاصة واعفاءات ضريبية[٩٨].

٥ ـ التفرقة ضد الفلسطينيين في الدخل

إن التوزيع المهني المشوه لليد العاملة الفلسطينية يتضمن تركيزاً على العمل اليدوي دون العمل الإداري والإشرافي، كما أنه ينطوي على دخل منخفض نسبياً. فابتداءً نجد أن الدخل المتأتي من فروع انتاج معينة (وبخاصة الزراعة والصناعة

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٩٨) A. Shmoul, «Jewish-Arab Industrial Park Approved for Galilee,» *Ha'aretz*, 26/3/2001.

والانشاءات) في إسرائيل يميل إلى الانخفاض فيكون أقل من الدخل المتأتي من العمل في الخدمة العامة والمالية وحتى النقل. وبالطبع فإن اليد العاملة الفلسطينية متركزة، كما رأينا آنفاً، في هذه الفروع ذات الدخل المنخفض. ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٦) توزيع الدخل، محسوباً بفواصل عشرية، للفلسطينيين بالمقارنة مع اليهود، ويظهر أنه توزيع منحرف جداً لصالح هؤلاء.

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

الدخل الشهري الصافي للأسرة الواحدة بفواصل عشرية، ١٩٩٨ (نسبة مئوية)

الفاصلة العشرية	الفلسطينيون	اليهود	المجموع
١٠	٠,٩	٩٩,١	١٠٠
٩	١,٩	٩٨,١	١٠٠
٨	٢,٦	٩٧,٤	١٠٠
٧	٤,٧	٩٥,٤	١٠٠
٦	٨,٢	٩١,٨	١٠٠
٥	٨,٣	٩١,٧	١٠٠
٤	١٥,٨	٨٤,٢	١٠٠
٣	١٩,٩	٨٠,١	١٠٠
٢	٢٩,٥	٧٠,٥	١٠٠
١	٤٣,١	٥٦,٩	١٠٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (11-1).

في هذا العرض للدخل الشهري والنفقات الشهرية يشير مكتب الاحصاء المركزي في إسرائيل إلى أن ٨٥ بالمئة من الفلسطينيين هم في أسفل الفواصل العشرية الخمس لتوزيع الدخل، فيما أن ٤٩,٦ بالمئة من اليهود هم في الفواصل العشرية الخمس العليا في الجانب الأفضل من توزيع الدخل[٩٩]. ثمة مقياس آخر للدخل المنخفض للأسر العربية الفلسطينية وهو مستوى الدخل النسبي بالمقارنة مع اليهود. إذا اعتبرنا مستوى دخل الأسرة للمستخدمين اليهود من أصل أوروبي ـ أمريكي يمثل ١٠٠ في عام ١٩٧٠ في إسرائيل يكون المعدل لليهود المولودين في

---

(٩٩) *Statistical Abstract of Israel, 2000,*
البيانات جمعت أرقامها من الجدولين رقمي (١١ ـ ١) و(١١ ـ ١٠).

اسرائيل ١٠٣,٣، ولليهود الشرقيين ٧٣,٩ (المتوسط لجميع الأسر اليهودية كان ٩٠) ويكون المعدل للعرب الفلسطينيين ٦١,١. ومنذ ذلك الحين لم تتغير هذه المعدلات كثيراً. ففي عام ١٩٩٣ كانت المعدلات كما يلي: ١٠٠ للفئة الأولى من اليهود، و١٠٦,٤ للفئة الثانية، و٩٧,٥ للفئة الثالثة (المتوسط لجميع الأسر اليهودية كان ١٠٢,٤ و٦٥,٢ للفلسطينيين)[١٠٠]. ثمة تحسن ضئيل في المعدل للفلسطينيين، ومع ذلك فإن الأسرة الفلسطينية تكسب في المتوسط أقل من ٦٥ بالمئة من متوسط دخل الأسرة اليهودية. وبعبارة أخرى فإن مستويات دخل الأسر الفلسطينية لم تتحسن خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالقياس إلى مستوى دخل الأسر اليهودية.

وبحسب «تقرير التأمين الوطني» الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ فإن ٥٠ بالمئة من الأطفال العرب الفلسطينيين يعيشون في حالة فقر. وحتى لو حسبنا حساباً للموارد الشخصية ولحجم المجتمع وبالتالي لتنوع الأعمال، وللفرص في السوق المحلية، فإن الفلسطينيين يتلقون ما بين نصف إلى ثلثي الدخل الذي يدخل إلى جيوب اليهود[١٠١]. يقول لوين ـ ابستاين وسيميونوف «يتلقى اليهود دخولاً أعلى من العرب على المستوى الفردي من الأعمال، ويؤلف هذا العامل قسماً كبيراً من فجوة الدخل بين المجموعتين... أما العوائد الأعلى لمصادر رأس المال البشري لليهود... فيمكن اعتبارها مؤشراً على تفرقة اقتصادية ضد الأقلية العربية»[١٠٢].

ويضار عرب فلسطين أيضاً في مستويات البطالة. ففي عام ١٩٩٩ كان هناك ١١,٤ بالمئة من ذكورهم و١١,٧ بالمئة من إناثهم عاطلين عن العمل، بالقياس إلى ٧,٨ بالمئة من الذكور اليهود و٩,٢ بالمئة من الإناث اليهوديات[١٠٣]. وقد حددت دولة اسرائيل «جيوب البطالة» في البلاد، في تقرير لها عن البطالة صدر في عام ٢٠٠٠، ومن بين هذه الجيوب الرئيسية حيث تتجاوز نسبة البطالة ٢٠ بالمئة قال التقرير ان سبع عشرة من العشرين مجموعة هي من العرب والثلاث الباقية فقط هي من اليهود[١٠٤]. هذا ويختتم الباحثان المذكوران آنفاً دراستهما الاحصائية لأنماط عدم المساواة الإثنية في اسرائيل بالقول: «إن التفرقة الاقتصادية ضد العرب [الفلسطينيين]

(١٠٠) بشارة، **العرب في اسرائيل: رؤية من الداخل**، ص ٦٦.

(١٠١) انظر: Lewin-Epstein and Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality*, pp. 62-83.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(١٠٣) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (12-7).

(١٠٤) A. Tal, «The Quiet Protest of the Druze,» *Ha'aretz*, 21/5/2001.

هي تفرقة موجودة في أسواق العمل المحلية كلها حيث يستخدم العرب إلى جانب العمال اليهود. ثانياً، إنه باختلاف حجم التفرقة في هذه الأسواق يختلف الكسب الذي يجنيه العمال اليهود، أي كلما كانت التفرقة أوسع كان كسب هؤلاء أعلى. ثالثاً، لا ينتفع العمال اليهود من التفرقة ضد العرب انتفاعاً متساوياً، فالذين هم في قمة الهرم المهني يحصلون على المكاسب أكثر من غيرهم»[١٠٥].

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن بنية الاستغلال والتفرقة ضد القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل ليست على سواء، فهي تؤثر في شرائح معينة أكثر مما تؤثر في شرائح أخرى. ومن الممكن تقسيم هذه القوى العاملة إلى ثلاث مجموعات: المجموعة التي تنتقل إلى العمل في القطاعات اليهودية خارج أمكنتها (المتنقلون)، والمجموعة التي تعيش وتعمل في بلدات ومدن يهودية وعربية مختلطة (المقيمون) والمجموعة التي تسكن وتعمل في الجيب الفلسطيني (المفصولون). وقد وجد الباحثان المذكوران آنفاً أن المقيمين الفلسطينيين في مجتمعات مختلطة، والذين يعملون في ما يسميانه بسوق عمل وطني ثنائي، هم الذين يعانون من التفرقة بالدرجة الأولى، ويشمل ذلك مستويات الدخل. أما الذين يسكنون في الجيب الفلسطيني ويعملون في ما يصفانه بسوق عمل وطني أحادي يحميهم من المنافسة اليهودية فيعانون من التفرقة بالدرجة الأقل، فيما يكون «المتنقلون» في الوسط من هذه المعاناة. ولكن وضع القوى العاملة الفلسطينية الوافدة من المناطق المحتلة هو بالطبع وضع أسوأ من الجميع.

وهذه النتائج لا تؤكد فقط في إسرائيل ما تؤكده الفرضيات النظرية في أقطار أخرى بشأن أسواق العمل الوطنية الثنائية، بل هي تشير أيضاً إلى المستقبل القائم للفلسطينيين في اسرائيل حيث يجري دمجهم بشكل متزايد في سوق عمل وطني ثنائي. فمثل هذا «الدمج» ليس دمجاً بالمعنى الإيجابي للكلمة، إنما هو «دمج خبيث» في اقتصاد اسرائيل، شبيه بالدمج الذي تحدث عنه ميخائيل هيشتر (Michael Hechter) في دراسته الرائعة عن **الاستعمار الداخلي**[١٠٦]. إن مصطلح «الدمج» إذاً هو أقل كرماً مما تعنيه الكلمة وأكثر استغلالاً. وعلى هذا فإن استمرار «الدمج الخبيث» للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ولليد العاملة القادمة من المناطق المحتلة، يجري على ما يبدو

(١٠٥) Lewin-Epstein and Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality*, p. 131.

(١٠٦) Michael Hechter, *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536-1966*, International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1975).

بشكل أسرع الآن بعد تحول الاقتصاد الاسرائيلي إلى التقانة المتقدمة، ولعل ذلك سيخلق الظروف لتذمر أشد في أوساط السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

٦ ـ تعليم الفلسطينيين

قمنا في القسمين السابقين بتحليل عملية تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وما تبع ذلك من تحويلهم إلى عمال ومن ثم إلى تهميشهم، وهذه من الجوانب المهمة في جعل الأقلية الفلسطينية بمثابة مستعمرة داخلية في إسرائيل. إن هذا قد أوجد في المجتمع الفلسطيني طبقة كبيرة من المستخدمين من ذوي المهارات الواطئة بدلاً من كونهم أرباب عمل وأصحاب أعمال يقومون بها بأنفسهم، وهو من العوامل التي تقرر الوضع المهني في الاستخدام العام الخاص بطبيعة العمل ومؤهلاته، والمستوى التعليمي بخاصة. أما في سياق الاقتصاد الاسرائيلي، وهو صناعي ـ خدمي ويطبق الآن التقانة المتقدمة، فإن التعليم هو عامل حاسم فيه.

بداية، فإن معدل المعرفة بالقراءة والكتابة للسكان اليهود هو أعلى بكثير منه للفلسطينيين. كانت النسبة لهذه المعرفة في عام ١٩٧٢ لليهود ذكوراً وإناثاً فوق سن الرابعة عشرة هي نسبة عالية أصلاً: ٩٤,١ بالمئة و٨٧,١ بالمئة على التوالي، فيما كانت النسبة المقابلة للفلسطينيين ذكوراً وإناثاً ٧٧,٨ بالمئة و٤٨,٨ بالمئة على التوالي[١٠٧]. ومع أن معدل المعرفة بالقراءة والكتابة للفلسطينيين قد ارتفع كثيراً منذ ذلك الحين إلا أن الفجوة ظلت قائمة بينهم وبين اليهود في إسرائيل. مثلاً، مع أن الأمية بين الفلسطينيين قد انخفضت من ٥٠ بالمئة في عام ١٩٦١ إلى ٧ بالمئة في عام ١٩٩٩ إلا أن معدلها ظل يبلغ ثلاثة أمثال معدل اليهود. وهي تبلغ حتى أكثر من ذلك إذا اقتصرنا في الحساب على اليهود المولودين في إسرائيل والمهاجرين من أصل أوروبي ـ أمريكي. كذلك ارتفع متوسط السنين لحضور المدارس بالنسبة إلى الفلسطينيين من ١,٢ سنة في عام ١٩٦١ إلى ١٠,٨ سنوات في عام ١٩٩٩، بالمقارنة مع ٨,٤ سنوات في عام ١٩٦١ و١٢,٥ سنة في عام ١٩٩٩ بالنسبة إلى اليهود[١٠٨]. ويقدم الجدول رقم (٥ ـ ٧) بيانات عن سنوات الدراسة للذين بلغوا سن الرابعة عشرة فأكثر. وعلى الرغم من إلزامية دخول المدارس في إسرائيل فإن معدل سنوات الدراسة كان في عام ١٩٧٠ أعلى بثلاثة أمثال لعرب فلسطين منه

---

(١٠٧) *Statistical Abstract of Israel, 1977* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1977), vol. 13, p. 3.

(١٠٨) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (22-1).

لليهود، وظل قريباً من ذلك حتى عام ١٩٩٩. وسيكون هذا المعدل أعلى لو استبعدنا المهاجرين اليهود من البيانات.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

الأشخاص الذين هم في سن الرابعة عشرة فأكثر بحسب سنوات الدراسة ومجموعات السكان (نسبة مئوية)

سنوات الدراسة	١٩٦١		١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠		١٩٩٩	
	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود
+١٦			٠,٤	٤,٩	٢,٢	٨,٥	٣,٠	١٢,٨	٧,٦	١٧,٥
١٣ ـ ١٥	١,٥	٩,٩	١,٧	٨,١	٥,٥	١٢,٣	٦,١	١٦,٠	١١,٠	٢٢,٩
٩ ـ ١٢	٧,٦	٣٤,٦	١٣,٠	٣٩,٧	٢٩,٥	٤٧,٦	٤٠,٦	٥١,٥	٤٨,١	٤٧,٤
٥ ـ ٨	٢٧,٥	٣٥,٤	٣٥,١	٣١,٧	٣٣,٩	٢١,٣	٣٠,٨	١٣,٧	٢١,٢	٨,٣
١ ـ ٤	١٣,٩	٧,٥	١٣,٧	٦,٣	١٠,٠	٣,٩	٦,٥	٢,٤	٥,٢	١,٤
صفر	٤٩,٥	١٢,٦	٣٦,١	٩,٣	١٨,٩	٦,٤	١٣,٠	٤,٢	٧,٠	٢,٥

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢ ـ ١)؛ *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 22, pp. 2-3, and *Statistical Abstract of Israel, 1991*, vol. 22, p. 1.

وثمة فوارق واضحة ومتسقة ومهمة في المراتب العليا من التسلسل التعليمي. فنسبة الفلسطينيين الذين لهم تسع سنوات أو أكثر من الدراسة ارتفعت من ٩,١ بالمئة في عام ١٩٦١ إلى ١٥,١ بالمئة في عام ١٩٧٠، وإلى ٣٧,٢ في عام ١٩٨٠، وإلى ٤٩,٧ في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٦٦,٧ بالمئة في عام ١٩٩٩، فيما ارتفعت الأرقام المناظرة لليهود من ٤٤,٥ بالمئة في عام ١٩٦١ إلى ٥٢,٧ في عام ١٩٧٠، وإلى ٦٨,٤ في عام ١٩٨٠، وإلى ٧٩,٧ في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٨٧,٨ في عام ١٩٩٩، أي أن المعدل لليهود كان في عام ١٩٩٩ أعلى بمرة وثلاثة أعشار المرّة منه للفلسطينيين. وفي السنة نفسها كانت نسبة اليهود في إسرائيل الذين لهم تسع سنوات أو أكثر من الدراسة قد بلغت ٧٨,٨ بالمئة، فيما كانت النسبة للفلسطينيين الذين لهم ثماني سنوات أو أقل من الدراسة تبلغ ٣٣,٤ بالمئة. وفيها أيضاً نجد أن ٤٠,٤ بالمئة من اليهود الذين تجاوزوا سن الرابعة عشرة قد دخلوا معاهد دراسية لما بعد الثانوية، بالمقارنة مع ١٨,٦ بالمئة فقط للفلسطينيين من العمر نفسه. فالمعدل لليهود هو أكثر من ضعف المعدل للفلسطينيين. ثمة مجموعات أخرى من الأرقام تظهر النمط ذاته. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ كانت النسبة لطلاب الكليات غير اليهود (ومعظمهم من عرب فلسطين) في الصف الأول من الجامعات

الاسرائيلية تبلغ ٨,٧ بالمئة، أي أقل من نصف نسبتهم من السكان، مقابل ٩١,٣ بالمئة من اليهود. أما في الصف الثاني فالأرقام أقل للفلسطينيين (٣,٦ بالمئة مقابل ٩٦,٧ لليهود)، وهي أقل كذلك في الصف الثالث (٣,٥ بالمئة مقابل ٩٦,٥ لليهود)[١٠٩]. كما أن «اثنين بالمئة فقط من العرب، مقابل تسعة بالمئة من اليهود، من سن عشرين إلى سن تسع وعشرين سنة كانوا قد دخلوا الجامعات...»[١١٠]. ونسبة السكان الذين لهم ست عشرة سنة أو أكثر من الدراسة كانت في عام ١٩٩٩ تبلغ ١٧,٥ بالمئة لليهود و٧,٦ للفلسطينيين[١١١].

أما بشأن المرأة الفلسطينية فقد ارتفعت أيضاً مستويات التعليم. ولكن نسبة الطالبات إلى الطلاب في التعليم الابتدائي انخفضت كثيراً من ١: ١,٦ بالمئة إلى ١: ١,٢ في عام ١٩٨٠. وانخفض المعدل كذلك على المستوى الثانوي من ١: ٢ في عام ١٩٦١ إلى ١: ١,٢ في عام ١٩٨٠[١١٢]. ولا شك في أن مستوى التعليم للفلسطينيين قد ارتفع كما ارتفع مستواه لليهود. هذا وإن سنتين أساسيتين من التعليم هما من الأهمية بمكان في سياق الاستخدام في الميدان الصناعي والخدمات والتقانة المتقدمة، وهاتان السنتان تميزان اليهود من العرب في إسرائيل بسوق العمل هناك.

لقد توسع نظام التعليم الفلسطيني وازداد عدد الطلاب بما يتفق مع النمو السريع للسكان. فقد ارتفع عدد التلاميذ في الدراستين الابتدائية والمتوسطة من ٦,٧٨٠ تلميذاً في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ إلى ٢٨٤,٤٩٨ في عام ١٩٩٩. فقد كان هناك مثلاً في عام ١٩٤٩ مدرسة ثانوية عربية واحدة، أما في عام ١٩٩٠ فقد بلغ عددها نحو تسعين مدرسة. وارتفعت كذلك أعداد الوظائف التدريسية ارتفاعاً كبيراً من ١٧٠ وظيفة في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ إلى ١١,٩٣٣ وظيفة في التدريس الابتدائي في عام ١٩٩٩. أما عدد المدرسين في الثانويات فقد ارتفع من ٦١ مدرساً إلى ٤,٦٧٣ مدرساً في الفترة ذاتها[١١٣]. ومع أن معظم التعليم للفلسطينيين في الثانويات يتم باللغة العربية إلا أنه لا توجد حتى ولا جامعة واحدة تدرس بالعربية في إسرائيل كلها. لقد قدمت طلبات متعددة لتأسيس جامعة عربية في الناصرة، وهي أكبر المدن العربية الفلسطينية، وذلك في الثمانينيات من القرن الماضي، ولكنها رفضت من

---

(١٠٩) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢ ـ ٣٤).

(١١٠) Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, p. 88.

(١١١) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (22-1).

(١١٢) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 22, p. 16.

(١١٣) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (22-8).

مجلس التعليم العالي في دولة إسرائيل[114]. فليقارن المرء بين هذا وعدد الجامعات التي أسسها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك العقد من السنين، وكانت ست جامعات على الأقل. ولا تتاح لمعظم الفلسطينيين فرصة الدخول إلى الجامعات التي تدرس باللغة العبرية وذلك لأن معرفتهم بهذه اللغة لا تكفي للدراسة الجامعية. لهذا فإن العديدين منهم يدخلون الجامعات في المناطق المحتلة.

ومع أن مستوى التقدم في التعليم للفلسطينيين في إسرائيل هو بذاته كبير كما يتضح من الجدول رقم (٥ ـ ٧)، ولكنه أقل مما يبدو إذا أخذنا بالاعتبار نوعية هذا التعليم، فالسياسة التفضيلية التي تتبعها دولة اسرائيل تنحاز كثيراً إلى المدارس اليهودية بشأن الميزانيات ومساحة الصفوف ونوعيتها، ومعدل عدد الطلاب للمدرس الواحد، وبرامج ما قبل المدرسة، والفعاليات خارج نطاق المنهج الدراسي، ومع أن متوسط عدد التلاميذ للصف الواحد تحسّن بمرور السنين إلا أن الفلسطينيين ظلوا بمرتبة أقل في هذا الشأن، فمثلاً كان هناك في السنة الدراسية ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ خمسة وعشرون تلميذاً في المتوسط للصف الواحد في المدارس الابتدائية العبرية بالمقارنة مع ثلاثين تلميذاً في المدارس العربية[115].

وهذا الحال أفضل قليلاً في المدارس العربية المتوسطة والثانوية، ولا يعود ذلك إلا لأن معدل ترك الدراسة من قبل العرب أعلى كثيراً من معدله لليهود، وبالتالي يكون عدد التلامذة الفلسطينيين في هذه المدارس أقل. فمثلاً، في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩ ظل من طلاب الثانويات اليهودية في المدارس (الصفوف ٩ إلى ١٢) ما نسبته ٨٣,٤ بالمئة منهم، وكانت نسبة ترك الدراسة عموماً ٤,٨ بالمئة، بالمقارنة مع ٧٤,١ بالمئة و١١,٨ بالمئة للطلاب العرب الفلسطينيين. إن معدل ترك الدراسة للفلسطينيين يبلغ مرتين ونصف المرة لمعدله لليهود. كما أن البرامج المتعلقة بإغناء مناهج الدراسة، وبالزيارات للمتاحف والمسارح والقاعات الموسيقية، فضلاً عن الأنشطة الفنية والثقافية وغيرها مثل الحرف اليدوية، كلها تدعم من الدولة الاسرائيلية في نطاق المدارس اليهودية دون الفلسطينية، مع أن الفلسطينيين يدفعون الضرائب والرسوم المطلوبة كما يدفع المواطنون اليهود[116]. إلى جانب هذا نجد،

---

(١١٤) Smooha, *The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel*, p. 102.

(١١٥) هذا وبشأن أعداد المعلمين فإن المعدل الخاص بالمتفرغين يكاد يكون متساوياً بين اليهود والفلسطينيين، انظر: *Statistical Abstract of Israel, 2000*, tables nos. (22-9) and (22-27).

(١١٦) انظر: Majid al-Haj, *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany, NY: State University of New York Press, 1995).

كما يقول روحانا، أن منهج الدراسة المقرر في المدارس العربية الفلسطينية «يظهر عدم تماثل فاضحاً في تناول الهويتين الفلسطينية واليهودية، وفي العلاقة بين الشعبين في البلاد، وفي تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي»(١١٧). وعدم التماثل هذا ينصب على أمرين: **الأول** «عدم وجود أية إشارة [في منهج الدراسة] إلى الهوية الفلسطينية في التاريخ والآداب والدراسات الاجتماعية»، **والثاني** التحيز الشديد في محتوى دروس التاريخ والاجتماع والعلوم الإنسانية(١١٨). والنتيجة لكل هذه الأمور الضارة بالفلسطينيين هي أن نسبة قليلة منهم من طلاب الصف (١٢) نجحوا في عام ١٩٩٨ وتأهلوا لشهادة الماتريكيوليشن (Matriculation) والنسبة هي ٤٩,٢ بالمئة بالمقارنة مع ٦٥,٦ بالمئة لليهود(١١٩). أما الطلاب الفلسطينيون من الصف (١٢) الذين بدأوا الدراسة في التعليم العالي فإن نسبتهم في عام ١٩٩٩ بلغت ١٠,٥ بالمئة من المجموع بالمقارنة مع ٢٣,٦ بالمئة لليهود(١٢٠). لذا فليس غريباً أن المتقدمين لدخول الصف الأول الجامعي الذين رفضوا بلغوا في ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ نسبة ٤٤,٧ بالمئة بالمقارنة مع ١٦,٧ بالمئة لليهود، أي أعلى بمرتين ونصف المرة.

وخلاصة القول إن نوعية التعليم الفلسطيني تقلل من شأن ما حققه الفلسطينيون رجالاً ونساءً بشأن المتطلبات لنظام التعليم المهني الاسرائيلي. إن متوسط سنوات الدراسة، والبالغ ١٠,٨ سنوات، الذي حققه الفلسطينيون في عام ١٩٩٩ (وهو أقل قليلاً للإناث)، ليس بالأمر الجدير بالإشادة إذا قورن بمستوى التعليم المطلوب في الاقتصاد الصناعي، الخدماتي، والذي يطبق التقانة المتقدمة. هذا وأن ميادين التعليم العالي التي أظهر فيها الفلسطينيون نجاحاً مشهوداً منذ السبعينيات من القرن الماضي كانت مقتصرة على المهن الحرة كالطبابة والقانون والتدريس وغيرها. وأصحاب هذه المهن هم من الاختصاصيين المطلوبين كثيراً في المجتمع الفلسطيني المتنوع والمعقد في إسرائيل.

وهكذا فإن للتقدم في مستويات التعليم للفلسطينيين جانبين: **الأول** تلبية مطالب سوق العمل للمهرة وغير المهرة في الاقتصاد اليهودي، **والثاني** تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني نفسه. إن معظم الفلسطينيين من الذين أمضوا في الدراسة سنوات

---

(١١٧) Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, p. 86.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١١٩) في عام ١٩٩٩ أدى ٦٥,٥ بالمئة من التلاميذ اليهود امتحان الماتريكيوليشن بالمقارنة مع ٥١,٧ بالمئة من التلاميذ الفلسطينيين. انظر: *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (22-22).

(١٢٠) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢ ـ ٢٦).

مساوية لما أمضاه اليهود أو أقل منها يعهد لهم في الاقتصاد اليهودي بأعمال يدوية، وهم في الغالب لهم من التعليم أكثر بكثير مما يتطلبه العديد من هذه الأعمال. أما في التعليم المهني الذي له علاقة بمجتمع صناعي فإننا نجد الفلسطينيين أقل مرتبة في نوعية هذا التعليم ومستواه من مرتبة اليهود. مثلاً، كان هناك في عام ١٩٩٩ (٢٧) مدرسة ثانوية زراعية لليهود ومدرستان فقط للفلسطينيين[١٢١]، مع أن القطاع الزراعي أهم نسبياً للمجتمع الفلسطيني منه للمجتمع اليهودي. كذلك ففي العام الدراسي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ تخصص ٢,٢ بالمئة من الطلاب الجامعيين العرب بالزراعة بالمقارنة مع ٩٧,٨ بالمئة لليهود[١٢٢]. أما في الميادين الدراسية التي بلغت فيها نسبة عالية من الفلسطينيين الجامعيين في السنة الدراسية المذكورة فكانت في العلوم الإنسانية (١١,٨ بالمئة من المجموع)، وفي الدراسات شبه الطبية (١١,٨ بالمئة)[١٢٣]. وتبلغ نسب الانتساب إلى الدراسة في جميع الميادين الأخرى، كالهندسة والعلوم والرياضيات والطب والقانون والاجتماع، أقل من النسبة المذكورة.

ثمة عوامل أخرى لانخفاض مستوى التعليم لدى الفلسطينيين بالمقارنة مع اليهود، غير عامل التفرقة العمدية التي تمارسها دولة اسرائيل. ومنها أن الفقر والأسرة الكبيرة تدفع الشباب الفلسطيني إلى التوقف عن الدراسة وإلى السعي إلى العمل مبكراً للتقليل من الأعباء المالية للأسرة. وبالإضافة إلى هذا العامل، وكما يقول لوين ـ ابستاين وسيميونوف، فإن التعليم العالي لا يضمن للفلسطينيين مركزاً أفضل ولا دخلاً أعلى في الاقتصاد اليهودي. إن اليهود يفضلون على عرب فلسطين الذين هم في العادة آخر من يستخدم وأول من يطرد، وهذا نمط معتاد في الأسواق المتحيزة ذات الإثنية المزدوجة. وبالتالي نجد ثمة شعوراً قوياً لدى طلاب الثانويات بأن فرص العمل هي مجرد فرص اسمية للعرب المتعلمين في الاقتصاد اليهودي، الأمر الذي لا يشجعهم على إكمال الدراسة. والفلسطينيون لا يرحب بهم كثيراً في القطاعات الاقتصادية المتطورة سريعاً والتي تطبق التقانة العالية في إسرائيل. والتعليم التقني العالي منخفض في أوساط الفلسطينيين، فقد كانت نسبة الطلاب المنخرطين في دراسة الرياضيات تبلغ ٣,٦ بالمئة وفي الهندسة ٣,٤ بالمئة وذلك في الصفين الثاني والثالث الجامعيين في عام ١٩٩٩[١٢٤].

---

(١٢١) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢ ـ ٧).
(١٢٢) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢ ـ ٣٤).
(١٢٣) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢ ـ ٣٤).
(١٢٤) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢ ـ ٣٤).

وختاماً فإن مستويات التعليم المنخفضة للفلسطينيين بالقياس إلى اليهود تجعلهم بمرتبة أدنى في النظام الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. إن تقليل الدولة من المدخلات المادية في التعليم العربي في إسرائيل هو الذي يجعله نظاماً أدنى درجة من غيره ولا يفي بالغرض المطلوب منه. ومن الجلي أن دولة اسرائيل مستمرة في تعمدها بأن تكون القوى العاملة الفلسطينية أقل تعليماً وأقل مهارةً لكي تشغل حرفاً وضيعة في النظام الاقتصادي اليهودي، مع السماح لشريحة معينة منهم بالتعليم العالي لكي تلبي الحاجات الصحية والتعليمية المتزايدة وغيرها في أوساط الأقلية الفلسطينية.

٧ ـ نقطة تحول رئيسية: الاقتصاد الفلسطيني (١٩٦٧ ـ ١٩٧٦)

بعد أن حللنا بشيء من التفصيل ما فرضته اسرائيل على الأقلية العربية فيها من نظام اقتصادي استعماري داخلي، والعواقب التي نجمت عنه، لا بد لنا الآن من تقييم التحول الذي جرى في الاقتصاد الفلسطيني نفسه بعد إلقاء نظرة كلية عليه[(١٢٥)]. سيساعدنا هذا على فهم تطور القاعدة الاقتصادية للأقلية الفلسطينية في اسرائيل، كما سيساعدنا على أن نضع في موضعه الصحيح أثر الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وأثر حركة الناشطين السياسيين التي صاحبت التحول. إن ما جرى (مثل يوم الأرض في عام ١٩٧٦) يعتبر نقطة التحول الرئيسية الأولى في التاريخ الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في اسرائيل. لم تنبع السياسات الاسرائيلية التي فرضت على الفلسطينيين من المشروع الصهيوني فقط، ذلك المشروع الرامي إلى إنشاء قطر يكون يهودياً مثلما أن انكلترا هي انكليزية، بل هي تنبع كذلك من تصور الدولة الاسرائيلية للمجتمع الفلسطيني على أنه يمثل تهديداً أمنياً، ويؤلف طابوراً خامساً محتملاً في البلاد. وقد رأت اسرائيل تحديداً منذ قيامها وبسبب تصورها هذا، فضلاً عن الاعتبارات السياسية والاقتصادية الأخرى، أن ظهور قطاع عربي فلسطيني مستقل اقتصادياً وسياسياً يمثل خطراً يتهدد طبيعتها اليهودية واقتصادها الواهن. وهكذا فإن النظام الاستعماري الداخلي الذي فرضته، وما يقتضيه من وضع سياسات للإخضاع والاستغلال والتفرقة ضد الأقلية الفلسطينية، قد أدى

---

(١٢٥) يستند هذا القسم إلى عمل رجا خالدي ولوين ـ ابستاين وسيميونوف وغيرهم. انظر: Raja Khalidi: *The Arab Economy in Israel: The Dyanmics of a Region's Development* (London; New York: Croom Helm, 1988), and «The Economy of the Palestinian Arabs in Israel,» paper presented at: *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (Conference), edited by George T. Abed (London; New York: Routledge, 1988), pp. 37-70.

إلى تضييق الخناق على القاعدة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وكذلك إلى «دمج» العمال الفلسطينيين (٥٠ بالمئة من المجموع الذي ينتقل يومياً من القرى والبلدات الفلسطينية إلى مواقع العمل في القطاع اليهودي) في فئات الحرف الدنيا.

ولغرض تقدير التحول الكبير للاقتصاد الفلسطيني والمجتمع بشكل صحيح علينا أن نقارن بنيته السابقة بالبنية التي صار عليها في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكانت فترة شهدت تغيراً سريعاً حوّل البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى حال آخر لا رجعة عنه. وتتضح النقلة التي جرت في البنية الاقتصادية للمجتمع خلال عقد السبعينيات المذكور من تغييرين مهمين جداً حدثا في الاستخدام الزراعي من جهة، وفي وظائف الخدمة العامة من جهة أخرى. وقد نوّهنا سابقاً بالهبوط الحاد في الزراعة وفي الأعمال الزراعية خلال العشرين سنة التي سبقت العقد المذكور، إلا أن هذا الهبوط قد تفاقم أكثر فأكثر في هذا العقد وانخفضت نسبة العاملين في الزراعة من ٢٨ بالمئة من مجموع العاملين إلى ٧,٢ بالمئة في عام ١٩٨٣، بحسب الاحصاء السكاني الذي أجرته اسرائيل لذلك العام. أما العمل في القطاع العام للاقتصاد الفلسطيني فقد ارتفعت نسبته كثيراً من ٢٣,٦ بالمئة في عام ١٩٧٢ إلى ٤٣,٨ بالمئة في عام ١٩٨٣. وهذا العمل هو بالدرجة الأولى في ميادين التعليم والصحة والرعاية التي تقوم بها الحكومة المحلية ودوائر الدولة. إن تلك النسبة كانت قد ارتفعت إلى أكثر قليلاً من ٥٠ بالمئة إذا أضفنا للحساب الفئات الأكاديمية العلمية. وهذه المهن تعتمد اعتماداً كلياً على التمويل من الحكومة المركزية لاسرائيل.

ولعل التوسع في الأعمال بالقطاع العام، بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ والغليان المتصاعد في نفوس أبناء المجتمع الفلسطيني، أخذا يمثلان «شكلاً من أشكال الإدغام، أو وسيلة من وسائل السيطرة عن طريق الاختيار، التي طبقت بشكل خاص على الشريحة المتعلمة من السكان العرب»[١٢٦]. وفي خلال هذه الفترة ذاتها تزايدت أعمال المصنوعات والاستخدام فيها، وإن كانت قد جرت من دون مساعدة أو دعم من الحكومة الاسرائيلية، وتمت بفعل بعض رجال الأعمال ضمن نشاطهم المحدود. تزايدت نسبة الاستخدام الصناعي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٣ من ١١,٤ إلى ١٦,٥ بالمئة. وحدثت كذلك نقلة متواضعة من المشاغل

---

(١٢٦) Lewin-Epstein and Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality*, pp. 50 and 53.

الصناعية الشائعة إلى مصانع أكبر حجماً، ثم تطورت إلى وحدات صناعية ضخمة جرى جزء من تمويلها برأسمال يهودي. ولكن هذا التطور لم يكن كافياً من حيث الكمية والنوعية لتزويد المجتمع الفلسطيني بقاعدة صناعية مستقلة. ومن أهم الأمور بشأن ذلك عدم وجود بنك واحد أو شركة تأمين واحدة أو مطبعة لطباعة جريدة عربية، مملوكة من فلسطينيين(١٢٧). فيما كان هناك أكثر من ثمانين فرعاً لبنوك يهودية تعمل في الاقتصاد الفلسطيني وذلك في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي(١٢٨).

أما في القطاعين الزراعي والصناعي من الاقتصاد الفلسطيني فإن من أهم ما جرى اضمحلال الأعمال التي يديرها أصحابها بأنفسهم، وكذلك التراجع في مشاريع رجال الأعمال الصغار. ففي عام ١٩٧٢ كان هناك ٤٨,٦ بالمئة من الناشطين اقتصادياً يملكون أعمالاً يديرونها بأنفسهم، و٤,٧ بالمئة منهم من أرباب العمل، فانخفضت النسبة إلى ٢٨,٥ و٢,٧ بالمئة على التوالي. وهكذا صار معظم الفلسطينيين مستخدمين لدى دولة اسرائيل وفروعها المحلية وبلدياتها، أو عمالاً بأجر في الاقتصاد اليهودي أو وسطاء في المناطق المحتلة(١٢٩). إن هذا التحول قد أذن بما يشبه الاعتماد الاقتصادي التام للأقلية الفلسطينية على الدولة العبرية والاقتصاد اليهودي.

أ ـ ظروف المعيشة

إن التحول الذي جرى في الميادين الاقتصادية والمهنية والتعليمية بالنسبة إلى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وعلى الأخص التدهور في الاقتصاد المستقل لهذه الأقلية، ودمج اليد العاملة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية اليهودية وعلى أدنى المستويات الحرفية، كل هذا ينعكس في مستوى حياة الناس وظروفهم المعيشية. ومن أحسن المؤشرات على ذلك مساحة بيوت الفلسطينيين وازدحام القاطنين فيها بالمقارنة مع اليهود في إسرائيل. ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٨) الأرقام المتعلقة بذلك لعام ١٩٩٩.

---

(١٢٧) عزمي بشارة، «فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤٤ (خريف ٢٠٠٠)، ص ١٣.

(١٢٨) Lewin-Epstein and Semyonov, Ibid., p. 51.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

المساكن بحسب حجمها وكثافة شاغليها للسكان اليهود والعرب، ١٩٩٩

عدد الأشخاص للغرفة الواحدة	المتوسط للبيت الواحد	الاشخاص القاطنون في كل بيت								
		٧ +	٦	٥	٤	٣	٢	١	المجموع (بالمئة)	٠٠٠
اليهود	٣,١٨	٣,٩	٥,٤	١٢,٨	١٨,٤	١٦,١	٢٤,٦	١٨,٧	١٠٠	١,٤٥٦,٥
العرب	٤,٨٥	٢١,٤	١٤,٥	١٥,٧	١٦,٨	١٤,٢	١٠,٩	٦,٦	١٠٠	٢٣٩,٧
		متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة								
اليهود		١,٨٥	١,٣٩	١,١٧	١,٠٣	٠,٨٥	٠,٦٤	٠,٣٩		٠,٩١
العرب		٢,٣٧	١,٧٢	١,٤٨	١,٢٠	٠,٩٤	٠,٧٥	٠,٨٤		١,٥٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (11-17).

يتضح من الجدول رقم (٥ ـ ٨) أن الفلسطينيين يعيشون بمعدل ٤,٨٥ أشخاص في البيت الواحد بالمقارنة مع ٣,١٨ لليهود. كما أن ٦٨,٤ بالمئة من بيوت الفلسطينيين يسكنها أربعة أشخاص أو أكثر فيما أن ٤٠,٥ من بيوت اليهود يسكنها العدد نفسه. ومتوسط العدد للأشخاص في الغرفة هو ١,٥ للفلسطينيين بالمقارنة مع ٠,٩١ لليهود، أي أن المعدل الأول أعلى بنحو مرة ونصف المرة. غير أن هذا يمثل تحسناً عما كان عليه الحال في عام ١٩٦٩ حين كان ٤٣,٩ بالمئة من الأسر الفلسطينية يعيش فيها ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة. مع ذلك ففي عام ١٩٩٩ كان ٣٠,٤ بالمئة من الفلسطينيين يعيشون بمعدل شخصين أو أكثر في الغرفة الواحدة بالمقارنة مع ٤,٧ بالمئة لليهود[١٣٠]. وعليه فإن النسبة للفلسطينيين هي أعلى بمعدل ست مرات ونصف المرة من النسبة لليهود. إن هذا الزحام لا يعكس الحجم الأكبر للبيوت الفلسطينية. ففي عام ١٩٩٩ كان هناك ٣٥,٩ بالمئة منها يشغلها ستة أشخاص أو أكثر بالمقارنة مع ٩,٣٥ بالمئة لليهود.

ويبين الجدول كذلك أن متوسط عدد الغرف للشخص الواحد في عام ١٩٩٩ في البيوت من كافة الأحجام (من ١ إلى ٧ أو أكثر من الأشخاص) كان أعلى للفلسطينيين منه لليهود بفارق يتراوح بين ١٦ بالمئة و١١٥ بالمئة. إن متوسط كثافة السكن لليهود في عام ١٩٩٩ كانت ٠,٩١ بالمقارنة مع ١,٥ للفلسطينيين[١٣١]. من الواضح إذاً أن العامل المقرر للزحام لعرب فلسطين ليس هو حجم العائلة بل للمركز الإثني (العربي) الذي كان خاضعاً للتفرقة المفروضة من دولة اسرائيل. ثمة بيانات أخرى تظهر النوع نفسه من التحيز في ظروف المعيشة بين الفلسطينيين واليهود. مثلاً، ان استهلاك المياه المنزلية هو ٤٥م^{3} للشخص الواحد في السنة الواحدة للفلسطينيين بالمقارنة مع ١٢٥م^{3} لليهود، أي أن الفرق بينهما يزيد على مثلين ونصف[١٣٢].

ب ـ الصحة

إن نظام الرعاية الصحية في اسرائيل هو نظام معقد جداً، إذ تتداخل فيه اختصاصات الحكومة والبلديات والهيئات الخاصة التي لا تبتغي الربح فضلاً عن الجهات التبشيرية. وهناك مؤشرات متعددة تبين بشكل قاطع المستويات المتباينة للرعاية

---

(١٣٠) *Statistical Abstract of Israel, 2000*, table no. (11-15).

(١٣١) المصدر نفسه، الجدول رقم (١١ ـ ١٥).

(١٣٢) «Israel Water Commission Report,» (1998).

الصحية المقدمة لكل من الفلسطينيين واليهود. ومن الممكن استنباط الأثر الذي تتركه الرعاية الصحية المختلفة على صحة الشعبين من أمور معينة كالفروق في وفيات الأطفال ومعدل العمر وغير ذلك. فالبيانات الخاصة بالمواليد الأحياء تشير إلى شيء من التساوي بين الشعبين. مثلاً، كانت نسبة هؤلاء، المولودين في المستشفيات، في عام ١٩٧٨ مختلفة بمقدار ١,٥ بالمئة فقط بين اليهود والفلسطينيين. ولكن هذه النسبة القريبة من التساوي تأخذ بالتصاعد بسبب معدلات وفيات الأطفال. ففي عام ١٩٦٠ كانت وفيات الأطفال بين اليهود تبلغ ٢٧ وفاة لكل ألف من المواليد، بالمقارنة مع ٤٨ وفاة لعرب فلسطين، أي نحو الضعف. وفي عام ١٩٧٨ انخفض كلا المعدلين إلى ١٣,٩ و٣٩,٥ على التوالي[١٣٣]، ولكن المعدل للفلسطينيين بلغ أكثر من ضعف المعدل لليهود. أما في عام ١٩٩٩ فقد واصل المعدل انخفاضه حتى بلغ ٤,٥ و٨,٧ على التوالي، ولكن المعدل الثاني الخاص بالفلسطينيين ظل مقارباً للمعدل الأول الخاص باليهود[١٣٤]. وتصبح الفوارق أكثر وضوحاً إذا نظرنا إلى معدل وفيات الأطفال للأعمار من شهر واحد إلى سنة واحدة. تشير البيانات المتوفرة إلى أن هذا المعدل للفلسطينيين كان في عام ١٩٧٨ ثلاثة أضعاف المعدل لليهود (١٣,٧ إلى ٣,٨)[١٣٥]. هذا وإن الرعاية الصحية التي تقدم بعد الولادة للفلسطينيين هي ليست كالتي تقدم لليهود، الأمر الذي يؤدي إلى معدل لوفيات الأطفال بينهم أعلى بكثير من المعدل للآخرين. ويلاحظ أن معدل وفيات الأطفال للفلسطينيين هو الأدنى في المناطق الريفية والأعلى في المدن اليهودية ـ العربية المختلطة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن فرص زيارة الأطباء من قبل الفلسطينيين هي أقل من الفرص المتاحة لليهود، ويصدق ذلك على الأخص بالنسبة إلى الفلسطينيات الأكثر إنجاباً من اليهوديات، ولكن عدد زياراتهن لمراكز الرعاية الصحية هي أقل بكثير من عددها للأخريات ولا سيما الزيارة لأطباء الأطفال والأمراض النسائية.

لا تبين بيانات الملخص الاحصائي لعام ٢٠٠٠ عن زيارات الأطباء الفوارق الموجودة بين الناس بحسب فئتهم العرقية أو الدينية، فليس هناك بيانات عن زيارات اليهود للأطباء مقابل زيارات العرب لهم. أما البيانات المتاحة (وهي لعام ١٩٧٨) فتبين حدوث ٤٢٣,٣ زيارة لكل مئة شخص في كل ثلاثة أشهر من اليهوديات

(١٣٣) *Statistical Abstract of Israel, 1979* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1979), vol. 3. p. 32.

(١٣٤) *Statistical Abstract Israel, 1998-1999* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1998- 1999), table no. (22-34).

(١٣٥) *Statistical Abstract of Israel, 1979*, vol. 3, p. 32.

بالمقارنة مع ٢٠٢,٦ زيارة للفلسطينيات، أي بنسبة ٤٧,٦ بالمئة من معدل اليهوديات (أي أقل من النصف). كما تبين البيانات نفسها قيام اليهود بـ ٦٩٨ زيارة للأطباء مقابل ٢١٦,١ زيارة من الفلسطينيين[١٣٦]. ثمة فوارق أيضاً في موضوع الإقامة في المستشفيات، فمعدل ذلك أعلى لليهود منه للفلسطينيين. أما في التأمين الصحي فنجد أن الرعاية الصحية في إسرائيل تقدمها مؤسسات ليست ربحية لأعضائها، ومن هنا الفوارق في التأمين بين الفلسطينيين واليهود، وهي فوارق كبيرة. تشير البيانات المتاحة (وهي لعام ١٩٧٧) إلى أن ٩٧,٣ بالمئة من اليهود هم من المؤمن لهم، بالمقارنة مع ٧١,٢ بالمئة من الفلسطينيين، أي أن ٢,٧ بالمئة فقط من اليهود ليس لهم تأمين صحي مقابل ٢٨,٨ بالمئة من الفلسطينيين[١٣٧].

هناك أيضاً مسألة عمر الفرد، وكان عدد سنواته للمجموعتين السكانيتين في إسرائيل في تصاعد على مدى السنين. ففي عام ١٩٨٠ كان العمر ٧٢,١ سنة لليهود الذكور و٧٥,٧ سنة للإناث بالمقارنة مع ٧٠ سنة للفلسطينيين الذكور و٧٣,٤ سنة للإناث. أما لعام ١٩٩٧ فالأرقام هي ٧٦,٤ سنة لليهود الذكور و٨٠,٥ سنة للإناث، بالمقارنة مع ٧٣,٩ سنة للفلسطينيين الذكور و٧٧,٣ سنة للإناث[١٣٨]، أي بفارق نحو ثلاث سنوات (٤ بالمئة تقريباً) لصالح اليهود. ومع أن هذه الأرقام تكاد تكون متساوية، إلا أن نوعية الحياة المتمتعة بالعافية، وفي الشيخوخة بخاصة، ليست كذلك أبداً. هذا وان مستوى الرعاية الصحية ونوعيتها للفلسطينيين كلاهما مرتبط ارتباطاً مباشراً بعامل الدخل وعامل المهنة، إذ ان لهما أثرهما في توفير الخدمات الصحية الخاصة، وهي خدمات أدنى درجة من تلك المتوفرة لليهود. ومن العوامل الأخرى المؤثرة في توفير خدمات الرعاية الصحية عامل التوزيع الجغرافي لهذه الخدمات، وهي أقل من غيرها في المناطق العربية النائية في إسرائيل. ومع أن حال الصحة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل تحسن على مدى السنين، وبالمثل تحسن بالنسبة إلى السكان اليهود، ولكن النواقص المستمرة في هذا الميدان إنما تشير إلى استمرار نظام التفرقة ضد أقلية وقعت فريسة لاستعمار داخلي فرضته عليها دولة إسرائيل.

وتلخيصاً لما ورد آنفاً من تحليل اجتماعي ـ اقتصادي ومن بيانات احصائية،

---

(١٣٦) *Statistical Abstract Israel, 1978* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1978), vol. 24, p. 14.

(١٣٧) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, vol. 24, p. 16.

(١٣٨) «Vital Statistics,» in: *Israel in Figures, 1999* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1999).

نقول إن من الواضح أن الفلسطينيين في إسرائيل يعيشون بشكل عام في وضع متخلف اجتماعياً عن المجتمع اليهودي. إنهم في العادة يزاولون أعمالاً دنيا، وينالون تعليماً أقل، ويحصلون على دخل منخفض، ويتلقون مستوى أدنى من الرعاية الصحية، بالمقارنة مع اليهود. وعلى هذا فإن تبعية الفلسطينيين للنظام العام في إسرائيل تفرز مستوى حياة أدنى لهم في حياتهم الخاصة. وما هذه بدالة للصفات الثقافية العربية وإنما هي نتيجة للوضع السياسي المفروض من دولة أحادية متسلطة على وجود الفلسطينيين وعلى معيشهم. إن نظام الاستعمار الداخلي الذي جرى تحليله آنفاً ما هو إلا من اختراعات الدولة الاسرائيلية. قد يقال إن ثمة تحسناً في حياة الفلسطينيين في إسرائيل قد حدث خلال نصف القرن الماضي، ولكن هذا التحسن لا يدل على تغيير، جوهرياً كان أو غير ذلك، في البنية الأساسية للتبعية التامة للمجتمع الفلسطيني خدمةً لحاجات الدولة اليهودية ورأس المال اليهودي والمجتمع اليهودي. وباختصار ليس هناك في البيانات الاحصائية أو غيرها من البراهين ما يشير إلى أي تغيير مهم في الهيمنة الصهيونية على الأقلية الفلسطينية، أو في السيطرة عليها. وبعبارة أخرى ما من تغيير في نظام الاستعمار الداخلي.

خامساً: نظام السيطرة السياسي

سبق أن قلنا إن النظام الذي يُخضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ويستغلها ويفرق ضدها هو اختراع سياسي قامت به الدولة اليهودية ومن ورائها الحركة الصهيونية. والمسألة التي أمامنا اليوم هي طبيعة هذا النظام السياسي للسيطرة. بعبارة أخرى ما هي هياكل هذا النظام وتطبيقاته، وهو من أنظمة الاستعمار الداخلي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل؟ وكيف تطور على مدى السنين؟ وللإجابة عن ذلك علينا أن نتبين تعريف طبيعة الدولة اليهودية الذي تضعه الزعامة الصهيونية لنفسها.

١ ـ اسرائيل بنظر نفسها

قلنا سابقاً إن الحركة الصهيونية رغبت في أن تنشىء في فلسطين دولة تكون يهودية تماماً كما أن انكلترا هي انكليزية. لكن ذلك لم يكن بالبساطة التي تصورها الزعماء الصهاينة قبل قيام الدولة، ولا هو كذلك في الموقف الرسمي لدولة اسرائيل. ففي إعلان الاستقلال لإسرائيل ورد مصطلح «الدولة اليهودية» ومصطلح «دولة الشعب اليهودي» بشكل وضع أحدهما مكان الآخر هنا وهناك في الاعلان. إن لهذين المصطلحين معانيهما المتمايزة فلهما بالتالي مضاعفاتهما بالنسبة إلى الأقلية العربية الفلسطينية في البلاد. يقول روحانا بهذا الصدد ان لمصطلح «الدولة اليهودية»

معانيَ متعددة ذات مضاعفات مختلفة للأقلية المذكورة (كما هي كذلك بالطبع في المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية بشأن اتفاقية الوضع النهائي، ولا سيما ما يخص اللاجئين الفلسطينيين). يعدد هذا الباحث المعاني المختلفة لمصطلح الدولة اليهودية كما يلي: المعنى الوصفي، والمعنى التفاضلي، والمعنى الواسع، والمعنى الحصري. ويشكل هذا سلسلة متصلة من المضاعفات للفلسطينيين ابتداءً من كون هذه الدولة بأقصى درجات التسامح والشمول وانتهاءً بأدنى درجات هذا التسامح، والتفرقة والحصرية. ويستنتج الباحث، بعد تحليله لهذه المعاني المختلفة، أن المعنى الذي ينطبق كل الانطباق على «الدولة اليهودية» هو «المعنى الحصري». وعليه يقول إن إسرائيل، في عقول وقلوب الصهاينة ورجال الدولة، «هي دولة يهودية بمعنى أنها دولة حصرية للشعب اليهودي في إسرائيل وفي العالم بأسره وليست دولة لمواطنيها من غير اليهود. وبموجب هذا المعنى فإن إسرائيل هي الأداة السياسية للشعب اليهودي بصرف النظر عن المواطنة. وعلى هذا فإن العضوية في الشعب اليهودي وليس المواطنة في إسرائيل هي المعيار للزعم بامتلاك دولة»(١٣٩). ثم يقول الباحث إن هذه الصفة الحصرية مؤصلة دستورياً (في مجموعة من القوانين الأساسية)، ولو أن الدولة الاسرائيلية تخدم (بعضاً من) الحاجات المدنية للأقلية الفلسطينية في البلاد.

إن هذه المجموعة من القوانين الأساسية التي شرعتها الدولة اليهودية على مدى السنين تعرّف إسرائيل بأنها «دولة للشعب اليهودي وليست دولة ذات أغلبية يهودية تقرر طبيعتها الثقافية والدينية والوطنية، أي أنها دولة لمواطنيها اليهود»(١٤٠). ومن أهم القوانين التي تعبر عن توصيف إسرائيل قانون العودة، وقانون المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، وقانون التعليم في الدولة، وقانون رئيس حاخامات اسرائيل، وغيرها من القوانين. ووفقاً لما يقوله كريتزمر (Kretzmer) فإن القوانين التي تحكم المؤسسات التعليمية والثقافية وما أشبه في إسرائيل «تقدم اعترافاً قانونياً بالمؤسسات الثقافية والتعليمية وتعرّف أهدافها بألفاظ يهودية صرف»(١٤١). يضاف إلى هذا، كما يقول عدد من المحللين، أن العلم الوطني وشعار الدولة والطوابع والنشيد الوطني، وكلها محددة بقانون، هي... يهودية صرف، من دون أي اعتراف

---

(١٣٩) Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, p. 31.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٤١) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 22.

ورد في: المصدر نفسه، ص ٣٢.

بالأقليات، ولا سيما الأقلية العربية غير اليهودية.

ويقول روحانا ولوستيك ان هناك قوانين أخرى تجعل السبت اليهودي عطلة رسمية للأمة بأسرها، ومثلها مثل العطل الأخرى الوطنية التي هي يهودية صرف ولا تشمل نحو خمس السكان الذين هم من العرب. ومما له مغزاه بشكل خاص يوم الاستقلال، والذي يحتفل فيه بانتصار الصهيونية على الفلسطينيين والعرب. وهذا اليوم ذاته يرمز في الوقت نفسه للفلسطينيين ـ وهم من المواطنين لإسرائيل، سواءً الذين تحت الاحتلال أو الذين في المنفى والشتات ـ أموراً أخرى منها تدمير فلسطين وتفكيكها، وتجريد شريحة كبرى من سكانها من ممتلكاتهم، وتشريدهم في الآفاق، وتعريضهم للحاجة والفقر. كل هذا يوضح أن هذه القوانين والممارسات، الرسمية منها والشعبية، تؤكد على الطبيعة اليهودية والهوية اليهودية للدولة، كما أنها تضع أساساً للمعاملة التحيزية والتفاضلية لصالح المواطنين اليهود وضد المواطنين العرب. هذا وينبغي أن يكون واضحاً أن مفهوم الدولة اليهودية مستمد من مذهب سياسي علماني لا من مبادىء وشرائع دينية. لقد كان هناك دائماً توتر بين العلمانيين والدينيين في داخل دولة اسرائيل وخارجها، ولكن كلاهما يتقبل أن الدولة والبلاد هما لليهود حصراً. وبالتالي فإن إسرائيل، سواء من حيث المذهب الصهيوني وممارساته أو من حيث الموقف الرسمي الحكومي، لا تعتبر دولة مدنية لمواطنيها كافة. إنها لا تعود إلا إلى اليهود. إن هذا المذهب وتشريعاته هو الأساس القانوني للتفرقة المؤسسية ضد الأقلية العربية الفلسطينية.

وهناك ثلاث دعائم في المذهب الصهيوني وتطبيقاته التي تدعم تعريفه الذاتي لهوية إسرائيل وتعتبر من المبادىء التي توجه سياسة الدولة. هذه الدعائم هي، كما يقول روحانا، أن إسرائيل هي دولة يهودية، وأنها دولة ديمقراطية، والسند الثالث هو أمن إسرائيل. وينص إعلان الاستقلال على أن الدولة «ستحافظ على المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين كافة، من دون تفريق حسب المعتقد أو العنصر أو الجنس، وأن الدولة تضمن حرية الدين والضمير واللغة والتعليم والثقافة»[١٤٢]. ولقد رأينا آنفاً أن هذه الضمانات قد انتهكت من الدولة ذاتها التي وعدت بها للأقلية الفلسطينية في البلاد.

إن الديمقراطية هي ظاهرة معقدة تنطوي على أبعاد إجرائية وقانونية وغيرها، وهي متصلة بالحقوق الفردية والجماعية. إن لها من حيث المفاهيم جانبين: الجانب

---

(١٤٢) انظر إعلان الاستقلال الاسرائيلي على موقع: <http://www.Israel.gov>.

الإجرائي الشكلي (كحق التصويت الحر والعام، ونظام الانتخاب القائم على الشفافية لضمان المنافسة، فضلاً عن وجود هيئات تشريعية وقضائية مستقلة) والجانب المتعلق بالحقوق المدنية (كالحقوق الإنسانية والمدنية للفرد، وحكم القانون، والمساواة للجميع في القانون، وحرية الاجتماع، وغير ذلك). ولكن الديمقراطية الاسرائيلية مثقلة بالتناقضات، وليس أقلها دور الدين في الحياة العامة، بالإضافة إلى التناقض الموجود بشكل عام بين الدولة والمجتمع والدين. وفيما نجد أن هذه الميادين الثلاثة في الديمقراطيات العلمانية الغربية هي عادةً منفصلة عن بعضها (مثل فصل الكنيسة عن الدولة)، نجدها في إسرائيل متداخلة كل التداخل. كما نجد أن القوانين والسياسات والممارسات والإجراءات مستمدة في الغالب من الشرع اليهودي وقائمة على تبرير توراتي. مثلاً، يأتي التبرير للمشروع الاستعماري لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، والتبرير للاحتلال ولبناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغة دينية (توراتية). لا بل إن الطرح السياسي في إسرائيل مفعم بالإشارات والمصطلحات والرموز الدينية. كما أن قانون العودة وغيره من القوانين التي ذكرت آنفاً تصاغ بعبارات دينية صرف.

ومع أن معظم اليهود هم علمانيون في حياتهم الخاصة والعامة ولا يمارسون العبادات، إلا أن الدولة الإسرائيلية تفرض القوانين الدينية فرضاً، مثل قوانين الزواج وأنظمة تهيئة الطعام وإجراء الفعاليات الخاصة بالسبت (أو عدم إجرائها)، على مواطنيها كافة. أما المهم للأقلية الفلسطينية فتلك القوانين والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وممارساتها الرسمية وغير الرسمية التي تميز بشكل قانوني وبصورة منتظمة بين اليهود والمواطنين الفلسطينيين. مع هذا فإن الفلسطينيين في اسرائيل يؤطّرون حقوقهم ومطالبهم من الحكومة بصورة محددة وكأن إسرائيل مجتمعٌ ديمقراطي، من دون الإشارة إلى الطبيعة الخاصة لها بصفتها دولة يهودية. لذا ينظر إليهم على أنهم خطر يتهدد مفهوم الطبيعة اليهودية للدولة وأساسها كدولة للشعب اليهودي بأسره. ومن هنا التناقض بين قيم الديمقراطية، كالمساواة أمام القانون والحقوق المدنية والعدل الاجتماعي، وبين استبعاد الفلسطينيين من معظم جوانب الديمقراطية الإسرائيلية. إن التناقضات الموجودة أيضاً في الغرب بشأن الأقليات فيه دعت بعض الباحثين إلى وصف الأقطار الغربية بأنها **ديمقراطيات للقلة**(١٤٣). كما وُصف النظام العنصري في جنوب أفريقيا الذي كانت تسود فيه التفرقة العنصرية

(١٤٣) Michael Parenti, *Democracy for the Few.*

بأنه «ديمقراطية هيرينفولك»[١٤٤]. إسرائيل هي أقرب إلى الأولى منها إلى الثانية. ولعل المفهوم الأجدّ لـ «الديمقراطية العرقية»[١٤٥] هو الذي يتفق مع الواقع الحالي لإسرائيل وللأقلية الفلسطينية فيها. ومع أن هذه الأقلية تتمكن إلى حدٍ ما على مستوى شكلي من «المشاركة» في الديمقراطية الإسرائيلية، ولكن الأمر اللافت هو أن هذه الديمقراطية ذاتها تضيق الخناق على الفلسطينيين وتعمل على استغلالهم والسيطرة عليهم وجعلهم أتباعاً. وسنبحث مفصلاً في آليات السيطرة في القسم التالي.

إن الدعامة الثالثة لسياسة اسرائيل وعقيدتها هي «الأمن» لدولة إسرائيل وللفرد الاسرائيلي، وقد أضحت مسألة الأمن بمرور السنين فكرة مسيطرة على الحكومة الاسرائيلية وعلى الجمهور، حتى تغلغلت في ميادين الحياة العامة كافة[١٤٦]. وشعور الاسرائيليين بالخطر وبعدم الأمن أمر تعمل على إذكائه الدولة ووسائل الإعلام، وليس فقط من جراء الحروب والصدامات المسلحة المتعددة التي شاركت فيها إسرائيل منذ تأسيسها، وإنما لأن هذا الشعور كان موجوداً فعلاً قبل قيام الدولة بسبب تجربة الهولوكوست التي عاناها اليهود في أوروبا سابقاً. هذا الشعور بالخطر وبعدم الأمن يعتبر مقرراً مهماً لسياسة إسرائيل في شؤون «الدفاع» والاحتلال وفي عملها الدبلوماسي في الخارج. وقد أدى ذلك إلى إنفاق طائل في ميزانيات الدفاع وصناعاته وغير ذلك من الممارسات.

ويلاحظ في هذا الشأن أمران: **أولهما** أن المشروع الاستعماري الصهيوني لتهويد فلسطين كان قد تحقق عن طريق القوة الوحشية التي أرهبت أهالي فلسطين الأصليين وطردتهم من ديارهم وقتلت الكثيرين منهم. **والثاني** هو ما جرى بعد ذلك في عام ١٩٦٧ حين اكتسحت إسرائيل البقية الباقية من فلسطين العربية (أي الضفة الغربية وقطاع غزة) وأقامت احتلالاً لا مثيل له في قسوته فجعلت حياة الفلسطينيين ذليلة بشكل لا يطاق، وقمعت أية مقاومة سياسية أو شعبية بصورة بربرية، وكل ذلك باسم الأمن. وقد شيّدت إسرائيل نفسها كقوة عظمى عسكرية إقليمية بمساعدة الولايات المتحدة، فاستخدمت جبروتها على مدى السنين لقتل مئات الآلاف من

---

(١٤٤) انظر: Pierre L. van den Berghe, *Race and Racism; a Comparative Perspective* (New York: Wiley, [1967]), and Farsoun, «Settler Colonialism and Herrenvolk Democracy».

(١٤٥) Smooha, «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel».

(١٤٦) انظر مناقشات روحانا: Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, p. 42.

الفلسطينيين والعرب الآخرين في حروب وغزوات وهجمات وقصف جوي، وكانت معتدية وزاولت العنف والتدمير ضد الفلسطينيين وحرمتهم من الأمن، ولكنها استطاعت أن تصور نفسها بنجاح في الغرب على أنها ضحية للعنف العربي والفلسطيني. إن هذه الصورة التي رسمتها إسرائيل لنفسها قد استخدمت كذلك بنجاح لتبرير الاحتلال والاستيطان في المناطق المحتلة.

كان لهذا الشعور الاسرائيلي بالخطر وبعدم الأمن أثره المباشر كذلك في علاقات الدولة مع الأقلية الفلسطينية. إن إسرائيل ابتداءً من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٦ كانت قد وضعت شمالي فلسطين تحت الحكم العسكري. وهي تعتبر الأقلية الفلسطينية طابوراً خامساً بين ظهرانيها ولذلك فهي ضيّقت على حركتهم، وقامت بمنح الحكام العسكريين سلطات واسعة لهذا الغرض واستخدمها هؤلاء لتجريد المواطنين الفلسطينيين المفترضين من ممتلكاتهم، ولاستغلالهم والسيطرة عليهم، كما رأينا آنفاً. وفي خلال تلك الفترة سيطر الحكام العسكريون، بواسطة نظام الترخيص، على حركة الفلسطينيين في المناطق التابعة لهم وفي أرجاء البلاد كلها، وعطلوا كذلك نشاطهم الاقتصادي. وقامت الدولة كذلك بكم أفواه الفلسطينيين، خدّر تعبيرهم عن هويتهم، وعملت أيضاً على قمع نشاطهم السياسي[١٤٧]. يقول الباحث روحانا، وهو مصيب في ما يقول، إن مفعول الدعائم الثلاث لسياسة إسرائيل قد قرر طبيعة العلاقة (والسياسة والتطبيق) لدولة اسرائيل ومجتمعها مع الأقلية الفلسطينية.

٢ ـ آلية السيطرة السياسية الاسرائيلية

وجدت إسرائيل نفسها، مع كل ما وضعته لنفسها من صورة ذاتية لمستقبلها من أهداف ومطامح، أمام أقلية فلسطينية كبيرة العدد في البلاد. وقد اطلعنا آنفاً على النتائج التي أدت إليها سياسة معينة ترمي إلى فرض استعمار داخلي على هذه الأقلية. إن الفرض هذا قد اقتضى وجود سيطرة سياسية تقوم بها مؤسسات الدولة ذات السلطة الشرعية، فضلاً عن مؤسسات الأقلية الفلسطينية، والمسألة إذاً هي كيف أفلحت إسرائيل في اكتساب سيطرة تامة على المجتمع الفلسطيني أمداً طويلاً؟ وبعبارة أخرى ما هي آليات هذه السيطرة التي استخدمتها إسرائيل ضد المواطنين

(١٤٧) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، سلسلة الدراسات؛ ٣٥، ط ٢ مجددة ومنقحة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤)، وبشارة، **العرب في اسرائيل: رؤية من الداخل**.

الفلسطينيين، في الوقت الذي تعلن فيه للعالم الغربي أنها ذات نظام ديمقراطي؟

إن أفضل البحوث التحليلية التي تفكك هيكل السيطرة الاسرائيلية على الأقلية الفلسطينية هو البحث الذي قام به إيان لوستيك. يحدد هذا الباحث ثلاثة مكونات لنظام السيطرة هذا، وهي الشرذمة والتبعية والإيثار، ويقول إن هذا النظام هو الذي «جعل من الممكن لنظام الحكم الاسرائيلي وأغلبيته اليهودية توجيه الأقلية العربية والتلاعب بمقدراتها ومنعها من التنظيم على أساس مستقل، والحصول منها على موارد يقتضيها تطور القطاع اليهودي ـ وكل هذا بكلفة ضئيلة من حيث ما ينفقه النظام على ذلك من أموال، وما يقوم به من قمع عنيف مكشوف، وما ينشره من دعاية ضارة في العالم»[١٤٨]. ويقصد لوستيك بالشرذمة عزل الأقلية الفلسطينية عن الأغلبية اليهودية، ناهيك عن الشرذمة الداخلية للمجتمع الفلسطيني، ويقصد بالتبعية اعتماد الأقلية الفلسطينية الاقتصادي على القطاع اليهودي والمفروض فرضاً، ويقصد بالإيثار المنافع التي تقدم للنخبة الفلسطينية لأغراض المراقبة واستخلاص موارد الأقلية.

ويقول هذا الباحث أيضاً ان التركيب البنيوي للمجتمع الفلسطيني نفسه يجعله قابلاً للتلاعب بمقدراته من قبل الدولة الاسرائيلية، ويضيف أن الأعمال المعتادة التي تقوم بها المؤسسات الاسرائيلية تسهم بدورها في الشرذمة والتبعية والإيثار، هذه المكوّنات التي تعمل على تحقيقها سياسة الدولة الرامية إلى السيطرة على المجتمع الفلسطيني. هذا ومن المهم بشكل خاص لفهم آليات السيطرة التي وضعتها دولة إسرائيل أن نتدبر كيف حرمت هذه الدولة السكان الفلسطينيين فيها من وسائل التنظيم والعمل السياسي الموحد، وكيف تمكنت من إقامة نظام للاختراق والمراقبة والترهيب، وكيف حرم الفلسطينيون من الاستقلال الاقتصادي الذي يوفر لهم الموارد اللازمة للعمل السياسي وما يتطلبه من تعبئة.

وقد عالجنا آنفاً الجانب الاقتصادي من نظام السيطرة المفروض على الفلسطينيين، ونتحول الآن إلى تحليل الجانبين المتبقيين من هذه السيطرة، وهما حرمان الأقلية الفلسطينية من القدرة على التنظيم والتعبئة سياسياً، وبالتالي قمع هذه الأقلية، ثم القدرة على اختراق هذه الأقلية فعلياً وبالتالي خلخلتها عن طريق المراقبة والترهيب واستئصال المصادر السياسية.

---

(١٤٨) Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, pp. 25-26.

٣ ـ قمع العمل السياسي الفلسطيني

في دراسة وضعها ملتون إيسمان (Milton Esman) عن إدارة صراع المجتمعات قال الباحث إنه يعتبر «الهيمنة المؤسساتية» بمثابة استراتيجية للسيطرة تفرضها الجماعة المهيمنة على الأقلية المهيمن عليها. وتقتضي هذه الاستراتيجية اتباع سياسات ثلاث: **الأولى** هي الحرمان من الافصاح عن الرأي السياسي للمجموعة المهيمن عليها، **والثانية** هي تحريم دخول أفراد هذه المجموعة في المجتمع المهيمن، **والثالثة** هي توفير «احتكار المجموعة المهيمنة للمشاركة السياسية والتعليم العالي والفرص الاقتصادية، واحتكارها لرموز المكانة مثل اللغة الرسمية والعلم والأبطال القوميين والعطلات الوطنية، ومن شأن هذا الاحتكار أن يعزز السيطرة السياسية والاقتصادية والنفسية للجماعة المهيمنة»[(١٤٩)]. إن هذا يمثل مخططاً لسياسات السيطرة الاسرائيلية، وقد أضافت إسرائيل إليه آليات المراقبة والترهيب والإيثار للنخب التقليدية.

فلننظر باختصار في آليات السيطرة هذه مبتدئين بالسياسة الثانية الخاصة بقيام دولة اسرائيل بانتظام بفصل وعزل المجتمع الفلسطيني في ميدانين: **أحدهما** العزل عن المجتمع اليهودي، **والثاني** هو العزل الداخلي في المجتمع الفلسطيني نفسه بشكل بنيوي ومؤسسي ومنهجي. ففي ما يتعلق بالميدان الأول نجد أن الفلسطينيين لا يستخدمون في وزارات الحكومة الاسرائيلية ودوائرها، وتكاد تكون نسبتهم في جهاز الحكومة صفراً. ثمة مؤسستان أساسيتان في تطور الدولة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي وهما اتحاد العمال (الهستدروت) والجيش، وأبوابهما موصدة بوجه الفلسطينيين. كان الهستدروت، الذي تأسس أيام الانتداب البريطاني مفتوحاً لليهود فقط وذلك في العشر سنوات الأولى من حياته، ثم أخذ هذا الاتحاد بقبول الفلسطينيين فيه، ولكنهم لم يكونوا مشاركين حقيقيين فيه ولم ينتفعوا بشيء يذكر من عمله الواسع النطاق. ويقدر أن الهستدروت، وهو ليس محض اتحاد للعمال، يملك ثلث الصناعة في إسرائيل، ومع هذا لا يقع ولا حتى واحد من مصانعه في بلدة عربية فلسطينية. الفلسطينيون لهم حق الاقتراع فيه والترشيح لإشغال وظائفه ولكنهم نادراً ما انتخبوا لأي مركز مهم أو موقع من مواقع صنع القرار. وعلى هذا فإن الهستدروت، مع أنه مفتوح رسمياً للفلسطينيين، كان ولم يزل كما يقول لوستيك خارج ميدان «الدمج» للأقلية في المجتمع الاسرائيلي. على العكس فبإقامته «دوائر

(١٤٩) Milton J. Esman, «The Management of Communal Conflict,» *Public Policy*, vol. 21, no. 1 (Winter 1973), p. 56.

عربية» منفصلة واتباعه سياسات انفصالية في التطبيق العملي فإنه عمل فعلياً على الحيلولة بين الفلسطينيين واندماجهم.

هذا وقد عمل الجيش الاسرائيلي، وهو المؤسسة المركزية في الدولة الاسرائيلية، على الإبقاء على الفلسطينيين خارج النطاق العام للمجتمع الاسرائيلي. فالخدمة العسكرية مطلوبة من اليهود فقط، ثم سمح بها للدروز في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي. أما المسلمون فيمنع عليهم ذلك باستثناء أبناء البدو الذين سمح لهم بالتطوع في الخدمة العسكرية، كما سمح بذلك للمسيحيين في أواخر الخمسينيات من القرن المذكور. وقد دأبت إسرائيل على تنشئة الدروز ليكونوا مواطنين موالين لها، إلا أنهم لم يضموا إلى اليهود في الوحدات العسكرية المختلفة بل فصلوا عنها ووضعوا في وحدات خاصة بهم وحدهم. وكانت وحدات الدروز بإمرة ضباط يهود دائماً. وهكذا حرم المسلمون والمسيحيون من الفلسطينيين من التمتع بالامتيازات والمنافع التي تغدقها الدولة على أفراد القوات المسلحة، كما أنهم لم يتمكنوا من الاشتراك في المؤسسة الاسرائيلية الرئيسية، كما يقول لوستيك، وهي التي تقدم التدريب والشبكات الاجتماعية التي هي القنوات المركزية للحراك الاجتماعي في البلاد.

كذلك يمنع الفلسطينيون، وبضمنهم الدروز، من التمتع بالمنافع التي تقدمها برامج المنظمات الصهيونية مثل الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي وشركة تطوير الأراضي وغيرها، وهي تعمل بصفة شبه رسمية في البلاد، وتوجه الموارد إلى الجماعات والمنظمات اليهودية دون غيرها. وتقدر مبالغ المساعدات والاستثمارات التي قدمتها المؤسسات اليهودية للاسرائيليين اليهود بمئات المليارات من الدولارات على مدار السنين. وهذه المؤسسات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة الاسرائيلية، وبواسطتها حولت إسرائيل موارد ضخمة من القطاع العام إلى القطاع اليهودي[١٥٠]. وعلى الرغم من إبعاد الفلسطينيين عن المؤسسات الرئيسية للمجتمع اليهودي فإن دولة إسرائيل سعت دائماً، كما يقول لوستيك، إلى تحقيق «فصل ودمج مختلطين أو متوازنين» للمجتمع الفلسطيني ومؤسساته وذلك للحيلولة دون قيام قاعدة قوية لاستقلال ذاتي فلسطيني، وللوقوف بوجه أي كفاح محتمل من أجل الانفصال عن اسرائيل، وهذا أسوأ الأمور.

والواقع أن الدعوات للحكم الذاتي أخذت تتعالى من قبل عرب فلسطين في

---

(١٥٠) Lustick, Ibid., p. 107.

العقد الماضي: قال محمد معياري، رئيس حزب القائمة التقدمية وعضو الكنيست: «أنا لست الوحيد من أبناء شعبنا الذي يئس من تحقيق المساواة. لقد يئسنا كلنا من التعاون العربي ـ اليهودي. . . . وتوصلنا الآن إلى نتيجة مفادها أن علينا أن نتخلى عن المطالبة بتحقيق المساواة وأن ندعو عوضاً عن ذلك إلى الحكم الذاتي»[١٥١]. ينص منهاج الحزب المذكور عن هذا الموضوع نصاً صريحاً فيقول: «إن جماهيرنا العربية تطالب بتنفيذ حقوقها بصفتها أقلية وطنية، وهي أقلية مختلفة عن غيرها قومياً وثقافياً وبطريقة الحياة. . . إن لنا أن ندير شؤون حياتنا بتشكيل مؤسسات ثقافية واجتماعية وسياسية، وأن نسيّر بأنفسنا أمورنا التعليمية والثقافية، وأن ننشىء جامعة عربية لتعزيز هويتنا القومية العربية ـ الفلسطينية. وعلينا نحن أن ندير الوقف وخدمات الرعاية، وأن نطور القرى والبلدات وذلك بدعم الزراعة مالياً وبإقامة الصناعات في القطاع العربي»[١٥٢]. غير أن دولة اسرائيل ترفض بالطبع أن تمنح الأقلية الفلسطينية مركز الأقلية القومية المتمتعة بحقوق جماعية كاملة، وذلك لأن «اليهود يخشون أن يتحول الاستقلال الذاتي العربي إلى قاعدة قوة راسخة تتحدى الهيمنة اليهودية وتعمل على تآكل الطبيعة اليهودية لإسرائيل فتحولها إلى دولة ثنائية القومية، ثم تصبح هذه القاعدة مستهلاً لحركة انفصالية»[١٥٣].

هذا وتستبعد الأحزاب السياسية اليهودية من صفوفها عرب فلسطين كما تستبعدهم مؤسسات الدولة الرسمية. ولم تكن الأحزاب السياسية في الأيام الأولى لنشوء إسرائيل مسموحاً لها بأن تتآلف، وإن تم ذلك في ما بعد كما سنرى لاحقاً. ولم يكن العرب يشجعون على أي عمل سياسي باستثناء ما يقوم به الزعماء المحليون من العشائريين الذين لهم صلة مشاركة بالأحزاب اليهودية الصهيونية، كما لم يكونوا يشجعون في البداية على تأليف منظمات سياسية فيمنعون من ذلك من قبل الحكام العسكريين للمناطق العربية، وفي ما بعد من قبل السلطات المركزية ودوائر مخابراتها، إذ كانت هذه الدوائر تحول دون قيام أي نشاط حتى لتشكيل النوادي الثقافية والجمعيات الرياضية وغيرها. وابتداءً من خمسينيات القرن الماضي قررت الأحزاب السياسية اليهودية أن تسعى للحصول على «الصوت العربي»، فأضافت إليها «دوائر عربية» وضمت مرشحين عرباً و«خبراء عرباً»، وهي تبتغي من وراء ذلك اعتماد

---

(١٥١) ورد في: Y. Algazi, «The Arabs in Israel Request Autonomy,» *Ha'aretz*, 27/7/1990, Smooha, *Arabs and Jews in Israel*, p. 98.

(١٥٢) ورد في: Smooha, Ibid., p. 98.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الزعماء العرب عليها وتبعيتهم لها، ولا سيما الزعماء التقليديون من القرى العربية. وقد دأبت الحكومات التي ألفتها تلك الأحزاب، وحزب العمل بخاصة، على تقديم بعض الخدمات والمنافع المادية للمشاركين العرب. واللافت للنظر أن الدوائر الحكومية والناشطين في الأحزاب اليهودية كانوا يحولون عدداً من هؤلاء المشاركين إلى متعاونين ومخبرين عن غيرهم من الحمولات العشائرية الأخرى أو من النشطاء السياسيين من ذوي الحس العربي ولا سيما الخطباء الذين ينعتون عادةً بالمحرضين، أو من الذين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي الإسرائيلي(١٥٤). ونتيجة لذلك ظهر نظام من الإقطاع السياسي وأصبح محركاً لعرب فلسطين في ميدان السياسة في إسرائيل(١٥٥). كما أن رؤساء الحمولات والقرى المستعدين للتعاون مع الأحزاب والسلطات اليهودية قدموا أصواتاً انتخابية لقاء منافع بسيطة لهم شخصياً أو لقراهم ومناطقهم المحلية التي يقيمون فيها، وهي عبارة عن خدمات أو مشاريع لتطوير البنى التحتية في هذه القرى والمناطق والتي كانت من استحقاقاتهم على أية حال بموجب القانون الإسرائيلي.

إن الحزب الوحيد الذي سعى لتمثيل المجتمع الفلسطيني ودمجه هو الحزب الشيوعي الذي انقسم على نفسه في عام ١٩٦٥، فأصبح القسم المتعاطف مع الاهتمامات العربية يعرف باسم راكاح. كان الحزب الشيوعي في البداية حزباً مكروهاً في المجتمع الفلسطيني بسبب تأييده لتقسيم فلسطين، ولكن هذا الحزب أخذ بعد تأسيس إسرائيل يناصر قضية الفلسطينيين في مسائلهم الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه أخذ يحصل على أصوات انتخابية منهم وهي أصوات احتجاجية. وبدأ الحزب يدخل الفلسطينيين في عضويته ويسند إليهم أعلى المراكز فيه. ولم يلبث هذا الحزب أن غدا أكثر شعبيةً في المجتمع الفلسطيني بعد أن أقامت الدول العربية، ولا سيما مصر بزعامة عبد الناصر، تحالفات دولية مع الاتحاد السوفياتي ودول العالم الثالث ضد الامبريالية الأمريكية والبريطانية والفرنسية في المنطقة. ولكن، ولأن الحزب ناصر المسألة الفلسطينية في إسرائيل وأيد السياسة الخارجية السوفياتية فإنه استبعد من المؤسسة السياسية الإسرائيلية وبالتالي أسهم في الإبقاء على عرب فلسطين خارج التيار العام في إسرائيل(١٥٦). مع هذا تمكن الحزب

---

(١٥٤) انظر: Michael Bar-Zohar, *Spies in the Promised Land*, translated from the French by Monroe Stearns (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1972).

(١٥٥) انظر بخاصة: جريس، **العرب في اسرائيل**، القسم الرابع، الفصلان ١ ـ ٢. انظر أيضاً: Fouzi el-Asmar, *To Be an Arab in Israel*, Reprint Series; no. 8, 2nd ed. (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978).

(١٥٦) انظر: جريس، المصدر نفسه، و Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*.

من إيصال ثلاثة، ثم خمسة، من مرشحيه في الانتخابات النيابية إلى مقاعد البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). إن العزل المؤسسي للأقلية الفلسطينية، وحتى عام ١٩٧٦ في الأقل، يعتبر مسؤولاً إلى حدٍ كبير عن تعرض الفلسطينيين للسيطرة والاستغلال والقمع.

كان المجتمع الفلسطيني التقليدي في الحقبة الأولى من حياته في ظل الدولة اليهودية متشرذماً من الناحية البنيوية، فكان لذلك معرضاً للتلاعب بمقدراته وللسيطرة عليه من السلطات الاسرائيلية. فمع أن نظام الحمولة العشائري كمنظمة سياسية أو كتجمع سياسي كان قائماً في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ ثم أخذ بالاضمحلال في عهد الانتداب (ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ظهور سياسات المقاومة الواسعة النطاق لحكومة الانتداب البريطانية)، إلا أن السلطات الاسرائيلية عمدت إلى بعث الحياة من جديد في ذلك النظام على يد الحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦ ومن ثم على يد الإدارة المدنية التي تولت القيام بالسيطرة في ما بعد. ويشير عدد من الدراسات إلى أن التمثيل النسبي في المجالس المحلية عمل على تفاقم التشرذم وعلى زيادة المنافسة السياسية بين الحمولات فاستغلت اسرائيل ذلك لصالحها[(١٥٧)]. ويعود هذا إلى أن عمل المجلس المحلي، ورئيسه بخاصة، كان حيوياً في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات القروية. فالمجالس المحلية تشرف على جباية الضرائب وتعين مدراء المدارس والمعلمين فيها وتنظر كذلك في أمور البنية التحتية كمد أسلاك الكهرباء وفتح الطرق وغير ذلك.

وكان المجتمع الفلسطيني مقسماً أيضاً على أسس دينية وطائفية. ولكن هذا لم يكن قبل عام ١٩٤٨ أمراً ذا بال إبان الكفاح من أجل الاستقلال. أما بعد تأسيس دولة إسرائيل فقد جرى تصنيف الفلسطينيين باعتبارهم من غير اليهود، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو دروزاً، فهم يعاملون على هذا الأساس وليس على أساس أنهم يشكلون أقلية وطنية أو مجتمعاً منفرداً. لذلك نجد أن دائرة الإحصاء التي تصدر الملخص الإحصائي لإسرائيل تقوم بوضع البيانات الإحصائية على أسس دينية: يهود و«أديان أخرى» وبضمنهم المسلمين والمسيحيين والدروز. كما أن الطائفة

---

(١٥٧) Abner Cohen, *Arab Border-Villages in Israel: A Study of Continuity and Change in Social Organization* (Manchester, England: Manchester University Press, [1965]), and Subhi Abu-Ghosh, «The Politics of an Arab Village in Israel,» (Ph.D. Dissertation, Princeton University, 1965),

كلاهما ورد في: Lustick, Ibid., p. 118.

المسيحية تقسم وفق انتماء أبنائها: الكاثوليك، والأرثوذكس، واللاتين، وحتى البروتستانت. وتبيح الحكومة لكل طائفة من هذه الطوائف أن تؤسس محكمة خاصة بها للنظر في مسائل الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والتبني والميراث، الخ. هذا و«ينعكس ما تفضله الحكومة [الاسرائيلية] بشأن الحفاظ على الهويات المنفصلة للدروز والمسيحيين والمسلمين والبدو والجركس على مناهج التدريس المقررة في المدارس الثانوية العربية، على حساب ظهور حس عربي أو فلسطيني مشترك في أوساط الأقلية غير اليهودية»(١٥٨).

ولكن السلطات الإسرائيلية تقوم، في سياقات معينة، بجمع المسيحيين والمسلمين معاً إلا أنها تميزهم من الدروز. إنها ترعى المجتمع الدرزي كل الرعاية وتعمل على إقامة هوية منفصلة له وتحضه بالامتياز بطرق متعددة منها تطوير قراه وإدخال عدد من أفراده في جهاز الحكومة وحتى في السلك الدبلوماسي. وقد أشرنا آنفاً إلى أن الدروز يجندون في الجيش الاسرائيلي بوحدات خاصة بهم وذلك اعتباراً من عام ١٩٥٦ وتغدق عليهم السلطات عدداً من الامتيازات التي يتمتع بها الجنود اليهود، كما أنهم لا يشجعون على وصف أنفسهم بأنهم «عرب». إن هذه الرعاية والامتيازات التي تصحبها قد اجتذبت الزعماء التقليديين لهذه الطائفة، ولغيرهم من الطوائف الأخرى أيضاً وإن بدرجة أقل، إلى التعاون مع السلطات الاسرائيلية. ومن الوظائف الرئيسية لهؤلاء الزعماء قيامهم بتهدئة خواطر الأفراد التابعين لطائفتهم وإزالة تذمرهم، لا بل والإخبار عن أولئك الذين لا يتعاونون. ولكن مثل هذه الزعامات أخذت تختفي في أوساط المجتمع الدرزي لتحل محلها زعامات شابة ذات وعي سياسي وإحساس ثقافي وذلك منذ أواسط السبعينيات للقرن الماضي.

إن المعاملة المتحيزة التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية تجاه الجماعات الدينية الفلسطينية، المنقسمة على نفسها اجتماعياً، يجري اتباعها بشكل عمدي وذلك للوقوف بوجه تطور العمل السياسي في صفوف عرب فلسطين وإضعاف حسهم القومي. وهذا التشتت يكمن وراء السياسة التي ترمي إلى تجزئة الجوار الجغرافي للتجمعات السكانية الفلسطينية كالتي في الجليل والمثلث الصغير وصحراء النقب، كما يكمن وراء خطة كوينغ الهادفة إلى تهويد الجليل وإلى إنشاء المستوطنات اليهودية والمزارع التعاونية داخل الجليل والمثلث الصغير وكذلك بين هذا المثلث وحدود الضفة الغربية. فقد جرى مثلاً إنشاء أكثر من ثلاثين مستوطنة على أراض فلسطينية مصادرة

---

(١٥٨) Lustick, Ibid., p. 135.

في المثلث الصغير بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٥[١٥٩]. وفيما أفلحت هذه السياسات في عرقلة العمل السياسي الجاري في المجتمع الفلسطيني على مدى فترة طويلة سنرى أدناه أن الفلسطينيين في إسرائيل تغلبوا على الشيء الكثير من هذه الشرذمة إبان كفاحهم من أجل حقوقهم ابتداءً من أواسط سبعينيات القرن الماضي.

ومن المهم أن نشير أخيراً إلى أن هناك في هذا الصدد جانباً إضافياً للعزلة يتمثل بمواقف الجمهور اليهودي عموماً وربما بمواقف معظم أفراده في إسرائيل نحو عرب فلسطين. فهؤلاء ينظر إليهم دائماً على أنهم امتداد للعالم العربي المعادي في داخل إسرائيل، لذا فهم محط الشك على الدوام وموضع عدم الثقة، كما أن ثقافتهم لا تقدر حق قدرها. واليهود ينظرون في العادة إلى المواطنين الفلسطينيين لإسرائيل بصفتهم عرباً وليس إسرائيليين. وقد وجد سموحه، في مسح أجراه عام ١٩٨٨، أن ٣٤ بالمئة من الجمهور اليهودي من الذين أجريت مقابلات معهم «سلموا بحق العرب في العيش في إسرائيل كأقلية وطنية ذات حقوق مدنية كاملة»[١٦٠]. فيما أبدى ٤٦,٢ بالمئة منهم تحفظات على ذلك، و١٩,٣ بالمئة من دونها. وفي هذا المسح اعتبر ١٧,٣ بالمئة فقط من اليهود الذين جرت مقابلتهم أن عرب فلسطين في اسرائيل هم خطر يتهدد الأمن القومي، وأكثر من ٨٢ بالمئة منهم اعتبرهم خطراً، منهم ١٦,٦ بالمئة خطراً إلى حدٍ كبير، و٢٤ بالمئة إلى حدٍ غير قليل، و٤٢,١ بالمئة إلى حدٍ معين[١٦١].

وثمة عدم ثقة مشابهة لدى الفلسطينيين نحو يهود إسرائيل، فهؤلاء، في المسح ذاته، أقل تسليماً بوجود إسرائيل (من ٦٨ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٧ بالمئة في عام ١٩٨٨)[١٦٢]. وفيه كذلك رفضت أعداد كبيرة جداً من عرب فلسطين توصيف إسرائيل بأنها دولة يهودية ـ صهيونية. هناك مثلاً ٦ بالمئة فقط يوافقون على القول بأن إسرائيل «هي وطن قومي لليهود فقط»، فيما وافق ٢,٤ بالمئة على «أن العبرية هي اللغة السائدة»[١٦٣].

لا يوجد إلا القليل من العلاقات الاجتماعية والثقافية بين المجموعتين، فأغلبية اليهود في إسرائيل ليسوا على استعداد لمصادقة العرب. وجد سموحه في مسحه عام

---

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٦٠) Smooha, *Arabs and Jews in Israel*, p. 54.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

١٩٨٨ أن ٦٠,٧ بالمئة من اليهود الذين قوبلوا أعربوا عن ذلك، بالمقارنة مع ٣٣,٨ بالمئة من العرب[١٦٤]. وكان المعدل متشابهاً تقريباً بشأن الاستعداد للعيش في حارات مختلطة، يهودية ـ عربية. كما أن هناك عدداً من الوسائل الرسمية، الدينية والقانونية، التي تثبط التزاوج بين أبناء المجموعتين. وينعكس كذلك الفصل الاجتماعي والعزلة الثقافية في الإحساس بالانعزال والاغتراب النفسانيين لأغلبية عرب فلسطين نحو سكان اسرائيل اليهود. ثمة شهادة بليغة على هذا الاغتراب في السيرة الذاتية التي كتبها فوزي الأسمر بعنوان **أن تكون عربياً في إسرائيل**، فهو يقول: «أصبح جلياً لي أن إعلانات الجرائد في هذه البلاد، ليست هي وحدها التي ليست للعرب، وإنما معظم الأمور الأخرى، ناهيك عن القوانين والضرائب. فحين تقدم مشكلة الشباب مثلاً في الإذاعة أو التلفزيون أو الجرائد فإننا لا نُذكَر. وإذا تحدث أحدهم عن الآداب الاسرائيلية فإنه لا يأتي على ذكر الانتاج الأدبي للعرب. وإذا عقدت ندوة عن مشكلة اجتماعية ما في مجتمع إسرائيل فنحن لا نذكر أيضاً. إن الأمر كما لو أننا غير موجودين»[١٦٥]. والأسوأ من ذلك بعد أن الشعور المعادي للعرب في أوساط الاسرائيليين شعور واسع الانتشار وحافل بنعوت الازدراء مثل «عربي قذر»، وإذا كان هناك عمل سيىء وصفوه بأنه «عمل عربي»، الخ. وهناك الكثير من المفاهيم والقوالب عن العرب كالقول بأنهم «بدائيون» ولن يصلوا قط إلى مستوى التطور الاجتماعي الذي بلغه اليهود. إن مثل هذه المواقف السلبية لدى اليهود يعتبرها العرب مواقف عنصرية فتزيد من عزلتهم وشعورهم بالاغتراب.

٤ ـ الجوانب المبرمجة للسيطرة

تقوم السلطات الإسرائيلية بشكل ناشط ونظامي باستخدام طرق عديدة مجربة وناجحة لإحكام سيطرتها، ومنها المراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية، والمضايقة والسجن، والإيثار لأفراد وجماعات من الفلسطينيين كوسيلة لمنع ظهور حسّ عربي وطني وبروز زعماء قوميين ومنع الاجتماع والعمل السياسي الموحد. كانت هذه الاجراءات فعالة في العقود الثلاثة الأولى من وجود إسرائيل، ثم جرى تجاوزها في ثمانينيات القرن الماضي بفعل ظهور زعامة أكثر ثقافة وبروز النشطاء في المجتمع. إلا أن تلك الإجراءات لم تزل مستخدمة وإن بنجاح أقل الآن. كانت الإدارة العسكرية التي دامت حتى عام ١٩٦٦ في المناطق العربية الفلسطينية في إسرائيل تواظب بنشاط منتظم على تخريب أية محاولة منظمة تجري للتغلب على الفصل

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١٦٥) El-Asmar, *To Be an Arab in Israel*, p. 57.

الاجتماعي ـ السياسي والتشرذم الداخلي ولتعبئة عرب فلسطين من أجل العمل السياسي. كانت السلطات في تلك المرحلة تسيطر على حركة الأفراد عن طريق التصاريح التي لم يكن يحملها سوى ثلث العرب فقط، فتسيطر بذلك على تنقلهم بين القرى والبلدات وحتى بين حارة وأخرى، وذلك لمنع الاتصال والتجمع. وحاولت السلطات كذلك اتباع طرق الرشوة والترغيب والترهيب لحمل الأفراد على التجسس على زملائهم العرب وإبلاغ السلطات عنهم.

من الأمثلة على ذلك التجربة التي تعرض لها فوزي الأسمر بعد أن أسس داراً عربية للنشر. ويروي الرجل أنه كان يستدعى إلى مركز الشرطة للتحقيق معه بعد نشر كل كتاب عربي تصدره الدار. كان الأسمر من الناشطين القوميين في حركة تطالب بالمساواة للفلسطينيين في إسرائيل. وفي إحدى جلسات التحقيق معه صارحه المحقق قائلاً: «يا فوزي، إن مشكلتك كما أفهمها هي أنك لا تتمكن من الحصول على عمل. أنا مستعد أن أحصل لك على عمل الآن، بوظيفة كاتب في بنك. فأنا أعرف أنك تقدمت بطلب توظيف في بنك (ليئومي) (Leumi) ورفض طلبك. وسنظل نرفضك طالما استمررت بعملك السياسي»[١٦٦]. ثم قامت دائرة الضرائب بتعريضه لمزيد من المضايقة بمطالبته بدفع ضرائب تزيد في واقع الأمر عما يكسبه. كذلك أمره الرقيب بتقديم ما ينوي نشره لغرض الموافقة عليه. وبعد أن نشر بضعة كتب أغلق دار النشر. والأسمر يروي أيضاً أن صديقاً له عيِّن في وظيفة كتابية ثم جرى الضغط عليه لكي يتعاون مع السلطات ويخبر عن أصدقائه ومعارفه. رفض هذا الصديق ذلك واستقال من وظيفته. ولكن الضغط على الأسمر وتهديده ومضايقته لم تنته فاضطر في نهاية المطاف إلى الهجرة من وطنه إلى الخارج. إن أفراداً من الذين يتمتعون بتفضيلهم من قبل الاسرائيليين يخبرون بشكل روتيني عن منافسيهم السياسيين وعن النشطاء وغيرهم، وغالباً ما يسجن هؤلاء أو يحجزون إدارياً بسبب نشاطهم، هذا وكانت أشهر قضايا المضايقات ما حدث للمجموعة التي أسست حركة «الأرض»، وهي من أوائل المجموعات القومية، فقد جرى تحطيمها بعد تأسيسها بقليل[١٦٧]. وكان هذا أيضاً هو مصير اتحاد الكتاب العرب[١٦٨].

وقد أثبت مبدأ التفضيل (Cooptation)، ولا سيما تفضيل الزعماء التقليديين،

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٩١.

(١٦٧) انظر: جريس، **العرب في اسرائيل**.

(١٦٨) انظر التفاصيل في: المصدر نفسه، و El-Asmar, Ibid.

أنه من أكثر الوسائل فعاليةً في السيطرة على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ووفقاً لما يقوله لوستيك فإن السلطات الاسرائيلية لجأت للسيطرة على الفلسطينيين، إلى القيام بشكل روتيني ومنتظم باستغلال سمتين معينتين من السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي الفلسطيني .**أولاهما** هي أن بنية نظام الحمولة المتجزىء تقوم على أساس أبوي وهرمي بحيث إن تفضيل قلة من الأفراد المهمين في النظام من شأنه أن يضمن السيطرة على الحمولات كلها. **والسمة الثانية** هي نظام الوساطة، ذلك أن ما يتقدم به الفلسطيني من طلبٍ ما من السلطات الاسرائيلية لا تتم تلبيته إلا إذا جرى تقديمه عن طريق الوساطة، أي عن طريق وسيط، وتكون لهذا الوسيط علاقات تعاون وثيقة مع السلطات. إن نمطاً مشابهاً لهذا قد ظهر في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلال اسرائيل لهما.

يقدم المتعاونون من الذين يحظون بالتفضيل عدداً من الخدمات للسلطات الإسرائيلية، منها الإخبار عن مشاعر الفلسطينيين وأفعالهم، والعمل على جعل ما تقوم به إسرائيل متصفاً بالشرعية في نظر الجمهور (مثل إقناع أصحاب الأراضي بقبول التعويض الرمزي أو غير المنصف عن أراضيهم المصادرة)، وحث الناس على الصبر والقبول بالسياسة الإسرائيلية وإجراءاتها والتسليم بها. ومن المهم بشكل خاص ما يقدمه المتعاونون من دعمٍ للاقتراع لصالح الأحزاب الصهيونية في الانتخابات، فهم يأتون بالناخبين جماعاتٍ جماعات للتصويت لها في هذه المناسبات. ويتلقى هؤلاء المتعاونون مع السلطات عدداً من الامتيازات والمنافع والمعاملة الخاصة، ويقبضون أيضاً أتعابهم المالية بشكل سري. إن هذا النظام الذي ترعاه السلطات الرسمية أدى بالطبع إلى الفساد وسوء التصرف في أوساط الأشخاص العاديين في المجتمع الفلسطيني.

ومن المهم أيضاً أن لدى بعض الجهات الحكومية، مثل وزارة الدين التي تهيمن على الشؤون الدينية للمسلمين والمسيحيين والدروز، سلطات لتعيين الموظفين في دوائر الأوقاف والمحاكم الدينية وغيرها، فهي تفضل في ذلك المؤيدين للحكومة إن لم يكن المتعاونون معها. وينطبق الأمر ذاته على الدائرة العربية في وزارة الداخلية بالنسبة إلى المجالس المحلية في المناطق العربية. وجرى تطبيق هذا النظام على أبناء البدو في صحراء النقب. وهكذا سرعان ما تطور نظام كلاسيكي للعلاقة بين الراعي والزبون (الذي هو شكل من أشكال الإقطاع السياسي) ليسود ما بين النخب الأبوية التقليدية والسلطات الإسرائيلية.

أما بعد اضمحلال الزعامات الفلسطينية التقليدية ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي رغم الدعم الحكومي المقدم فإن هذا النظام أخذ بالهزال على درجات مختلفة بين قطاعات المجتمع الفلسطيني (وبشكل أقل بين الدروز والبدو) وذلك في العقدين الأخيرين. مع هذا لم تتجاهل السلطات الإسرائيلية تلك النخب غير التقليدية والأكثر حداثة التي أخذت بالظهور. فالهستدروت وغيره من المؤسسات اليهودية لم تلبث أن دعت إلى تعاون هذه الزعامات الجديدة وأخذت تغدق عليها المنافع والامتيازات ومنها العضوية في حزب العمل مثلاً. مع هذا فإن نسبة ضئيلة جداً من هذه الزعامات غير التقليدية استجابت لتلك المبادرات. إلا أن هؤلاء هم في مواقع مهمة وحساسة في ميدان الاتصال بين المؤسسات اليهودية والجمهور العربي الفلسطيني. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الزعامات المختلفة، التقليدية منها والحديثة، صارت لها مصالح اقتصادية مكتسبة في خدمة السلطات اليهودية.

نقول أخيراً إن نظام السيطرة السياسية بصفته جزءاً من منظومة الاستعمار الداخلي هو نظام أرست قواعده السلطات الاسرائيلية فنجحت بمهادنة المجتمع الفلسطيني وحمله على القبول بما يجري. ولكن، وبالرغم من ذلك، نجد أن الأقلية الفلسطينية لم تكن راكدة سياسياً كما يصورها بعض المحللين. على العكس، إنها أوجدت لنفسها أنواعاً من الاحتجاج والمقاومة والمعارضة نقلت طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين من جهة، واليهود ودولة اسرائيل من جهة أخرى، من حال إلى حال.

سادساً: القوى المحركة للعمل السياسي الفلسطيني

إن ما جرى في بنية العمل السياسي الفلسطيني وعقيدته وقواه المحركة لم يكن فقط قد نشأ رداً على الظروف السيئة، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، للمجتمع، وإنما كان انعكاساً للتطورات السياسية الهائلة في المنطقة، والمشاركة فيها على الأقل عاطفياً وعقائدياً. ونجد تحديداً أن الكفاح من أجل التحرير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الشتات منذ عام ١٩٦٨ كان له تأثيره العميق على القوى المحركة للعمل السياسي ومعتقده بالنسبة إلى الفلسطينيين في داخل إسرائيل. مع هذا فإن الأثر الأكبر الذي يفعل فعله في تطور السياسات الفلسطينية يظل متمثلاً بالتناقض الأساسي القائم بين إسرائيل بصفتها دولة يهودية وبينها بصفتها دولة ديمقراطية.

ويمكننا تقسيم تاريخ السياسات الفلسطينية إلى مراحل متعددة: **الأولى** تمتد من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ وهي سنة حرب حزيران/يونيو التي أدت إلى احتلال

إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. إن هذا الاحتلال أتاح للأقلية الفلسطينية في إسرائيل أن تعيد من جديد صلتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع شريحة مهمة من السكان الفلسطينيين. والمرحلة **الثانية** هي التي تبدأ في عام ١٩٦٧ وتنتهي بتوقيع اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣. إن هذه المرحلة، وهي طويلة وحافلة بالأحداث، قد شهدت تغيراً سياسياً مهماً لدى الفلسطينيين في إسرائيل. أما المرحلة **الثالثة** فتضم حقبة أوسلو حتى انتفاضة الأقصى لعام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين نشأ وضع سياسي جديد ومحوري.

١ ـ سنوات التكوين وسياسات البقاء (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)

من الممكن تلخيص المآزق الرئيسية التي واجهت الفلسطينيين خلال هذه الفترة بأنها تتعلق بالبقاء في ظل حكم عسكري قمعي، وبخسارة الأرض وما يرتبط بذلك من فقدان وسائل العيش، وبفقدان الأقرباء الذين أصبحوا من اللاجئين، وبالزعامة التي ذهبت إلى المنفى، وبالعزلة الثقافية والاقتصادية عن باقي أرجاء العالم. إن الحكم العسكري الذي فرضته إسرائيل على السكان الفلسطينيين في البلاد ومعاملتهم كطابور خامس باعتباره امتداداً للأعداء العرب، ومصادرة الأراضي على نطاق واسع، قد ولّدت استياءً عاماً وخوفاً شديداً. إن الخوف على الأمن الشخصي وعلى ما يملكه المرء والكفاح من أجل العيش أحدث شيئاً من الإذعان للأمر الواقع وعمل على كبت الغضب، ولا يشمل ذلك بالطبع أولئك الذين أصبحوا من المخبرين والمتعاونين وكانوا يتمتعون بحماية السلطات العسكرية الاسرائيلية وينعمون بالامتيازات. كان الاحتجاج الشعبي أمراً غير قانوني في ظل الحكم العسكري، كما أن أي عمل من هذا القبيل من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة مباشرة مع القوات المسلحة الاسرائيلية. لا بل إن تأسيس حزب عربي فلسطيني أو حتى العضوية في الأحزاب الصهيونية كانت من الأمور المحرمة. إن حزب ماباي الذي كان من أوائل الناشطين في المجتمع الفلسطيني لم يسمح بدخول أعضاء فلسطينيين في صفوفه حتى عام ١٩٧٣. والصوت السياسي الوحيد الذي كان يحتج على القمع والحكم العسكري ومصادرة الأراضي والتفرقة هو الذي كان يُعرب عنه الحزب الشيوعي، ثم راكاح بعد عام ١٩٦٥ كما أسلفنا. كان هذا الحزب قد ظهر قبل تأسيس الدولة وضم عدداً من عرب فلسطين ومنهم من شغل في الحزب مراكز قيادية. لهذا فإن كثيرين من الفلسطينيين أظهروا تأييدهم للحزب وانضموا إلى صفوفه ودعموا برامجه وصوتوا لمرشحيه في انتخابات الكنيست. ومنذ البداية، وعلى الرغم من الشذوذ الكامن في التزام المواطنين العرب العقائدي برؤية الصهيونية لإسرائيل كدولة يهودية حصرية،

فإن العرب أيدوا الأحزاب الصهيونية ووكلاءها وعملوا معها (وانخرطوا كأعضاء في صفوفها في فترة لاحقة)[١٦٩].

كانت هناك في العقدين الأول والثاني من تأسيس إسرائيل ثلاثة اتجاهات سياسية متمايزة: **الاتجاه الأول** هو الذي كان يمثله المتعاونون مع السلطات والمنتفعون منها ومع حزب ماباي (الذي تحول إلى حزب العمل لاحقاً). هذا الاتجاه المتأصل في نزعة الحمولات التقليدية وفي تفكير زعماء الطوائف لم يكن يرغب بظهور أي نشاط سياسي إلا إذا كان هذا النشاط يرمي إلى تبيان الولاء للسلطات الاسرائيلية. كان الناخبون الفلسطينيون، عن طريق الضغوط المختلفة التي تتراوح من التهديد إلى التفضيل، يقترعون بأغلبية ساحقة لحزب ماباي (Mapai) ولحزب مابام (Mapam) (وهو حزب يساري أكثر تطرفاً)، كما يقترعون بنسب أقل للأحزاب الصهيونية الأخرى. ففي عام ١٩٥١ حصل ماباي على ٦٦,٩ بالمئة من أصوات الفلسطينيين، وهي نسبة تناقصت بالتدريج حتى بلغت ٥١ بالمئة في عام ١٩٥٨[١٧٠]. إن هذا الاتجاه المتعاون، الذي لم يكن منظماً على أساس شموله المجتمع الواسع، كان يقاوم التحريض السياسي من أجل الاحتجاج على مصادرة الأراضي أو على القمع القاسي الذي يمارسه الحكام العسكريون، أو من أجل المطالبة بحقوق متساوية للأقلية الفلسطينية. على العكس، فقد كان زعماء هذا الاتجاه غالباً ما يحاولون إقناع الفلسطينيين الذين تصادر أراضيهم بقبول التعويض الاسمي الذي تعرضه لهم دولة إسرائيل. لا بل وحتى عندما اشتدت المعارضة لبقاء الحكم العسكري مسلطاً على رؤوس الفلسطينيين في المناطق العربية وامتدت إلى المجتمع اليهودي وأوساطه السياسية نفسها، نجد أن عضوين عربيين في الكنيست من المنتمين إلى أحزاب صهيونية يصوتان لصالح الإبقاء على الحكم العسكري[١٧١].

الاتجاه الثاني هو الذي كان ينحو نحو تأييد الحزب الشيوعي، فقد حاز هذا الحزب على مصداقية كبيرة لقيامه بمناصرة الحقوق الفلسطينية وتجاوبه مع الاستياء الناجم عن قضايا كثيرة، وعلى الأخص منها قضية الأرض. وقد تصادف ذلك مع التطورات الإقليمية التي أدت إلى تحالف الدول العربية القومية سياسياً ودبلوماسياً مع الاتحاد السوفياتي، في حين كانت إسرائيل متحالفة مع الدول الغربية الامبريالية وهي

---

(١٦٩) Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict,* p. 96.

(١٧٠) جريس، المصدر نفسه، ص ٩٤.

(١٧١) Rouhana, Ibid., p. 97.

بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. حدث ذلك التأييد بعد أن خسر الحزب كثيراً من سمعته في الأوساط العربية حين أيد قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧. هذا وبتصاعد حدة الحرب الباردة في المنطقة أصبح الحزب الشيوعي الإسرائيلي في موضع الشك لدى الحكومة الإسرائيلية، فصارت سلطاتها تراقبه وتضايقه، ولكنها لم تقرر اعتباره حزباً غير شرعي ولم تلق بزعمائه في السجون ربما لكونهم من اليهود. إن هذا الحزب لم يصبح قط جزءاً من المؤسسة الصهيونية الحاكمة ولكنه ظل ناشطاً في البلاد (بصفته من المعارضة الموالية) وعلى الصعيد المحلي.

أما **الاتجاه الثالث** فقد بدأ يتشكل في الخمسينيات من القرن الماضي وكان يمثل حركة عربية قومية يقودها المثقفون والناشطون القدامى مع أمثالهم الجدد من الشباب. لم يكن يسمح لعرب فلسطين بتأليف أحزاب مستقلة ولا حتى بنشر جريدة عربية. وقد أدى الإحباط من جراء سياسات إسرائيل والشدة التي يستعملها الحكام العسكريون إلى تفاقم الاستياء والتذمر والهياج في أوساط الطلاب والمثقفين وغيرهم. وقد جرت محاولة لتأسيس اتحاد للكتاب العرب فوضعت بوجهها العراقيل، ثم منعت السلطات الإسرائيلية تأسيسها على أساس أنها «واجهة للناشطين المناهضين لإسرائيل»[١٧٢]. إن إسرائيل ترى في القومية العربية عقيدة تتهددها بالخطر، وترى في الداعين إليها مجموعات خائنة وغادرة وغير موالية.

وقد تضافرت عوامل متعددة على إذكاء المشاعر القومية العربية في إسرائيل. فبالإضافة إلى الاستياء الداخلي الذي أشرنا إليه آنفاً هناك التطورات وهي من الأهمية بمكان كبير. كان أهم تلك التطورات تصاعد مذهب القومية العربية ذي الشعبية الواسعة بزعامة جمال عبد الناصر. وجاءت مواجهة مصر لكل من بريطانيا وفرنسا بشأن تأميم قناة السويس، ثم حرب السويس الثلاثية التي شنت عليها في عام ١٩٥٦، والانتصار السياسي الذي حققه عبد الناصر على الرغم من الهزيمة العسكرية، لتفعل فعلها في نفوس الفلسطينيين في إسرائيل فتذكي إحساسهم بتراثهم العربي وتجعلهم يفاخرون بأنهم عرب، ويأملون بأن القومية العربية التقدمية ستخلص المنطقة من الامبريالية الغربية وتوحد الوطن العربي وتجعله ينطلق نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ونحو الاستقلال التام للقضاء على براثن الهيمنة الأجنبية. إن الكفاح الذي قاده عبد الناصر من أجل القومية العربية أثار مشاعر الفلسطينيين في

---

(١٧٢) انظر الموضوع في: El-Asmar, *To Be an Arab in Israel*, pp. 60-61.

إسرائيل وجعلهم يستوحون منه مثلهم الأعلى، فكانوا وقد انشدت آذانهم إلى أجهزة الراديو للاستماع إلى خطب عبد الناصر وإلى ما تذيعه إذاعة صوت العرب من القاهرة، شأنهم في ذلك شأن العرب كافة في أرجاء المشرق العربي.

لم ينتظر عرب فلسطين طويلاً، سواءً الذين هم في إسرائيل أو في الشتات، ولا سيما حركة فتح التي بدأت في عام ١٩٥٨، لكي يبادروا إلى تنظيم أنفسهم من أجل استرداد حقوقهم الضائعة. كان من أهم الجهود التي بذلت في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ما يتعلق بإنشاء حركة «الأرض»، وهي حركة قومية عربية سعت إلى تعبئة الفلسطينيين سياسياً من أجل الكفاح لإنهاء الحكم العسكري وللتمتع بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، كما سعت إلى دعم حق اللاجئين بالعودة، بالإضافة إلى تأييد كفاح البلدان العربية ضد الإمبريالية. كان من رأي نشطاء حركة الأرض أن الانقسام بين القوميين العرب والشيوعيين في الأقطار العربية يستدعي تنظيم حركة منفصلة للقوميين العرب في إسرائيل. «فكانت جماعة الأرض تتألف من أناس يحملون آراء مختلفة، وأحياناً متضاربة. كان بينهم عدد من اليساريين واليمينيين، من الناصريين والبعثيين، وكان بعضهم يميل نحو اليسار وبعضهم الآخر يميل نحو اليمين، وضمت الجماعة عدداً كبيراً من الشباب العرب الذين كانوا حائرين تماماً من الناحية السياسية»[١٧٣]. كان لهذه الحركة صدى كبير بين الفلسطينيين، لوجود رغبة أكيدة لديهم للحصول على منظمة عربية مستقلة، وقد انضم إليها الكثير من الطلاب وغيرهم من الشباب. أما عقيدة الحركة ومطالبها فكانت واضحة تماماً، وتتلخص بالدعوة إلى إنهاء الحكم العسكري والمطالبة بحقوق متساوية للفلسطينيين في إسرائيل، وبالدعوة إلى حق اللاجئين بالعودة، وباتخاذ موقف الحياد الإيجابي في الحرب الباردة، إلخ. وحدث جدال في صفوف هذه الحركة بشأن التعاون مع المنظمات اليهودية التي كانت تظهر تأييداً لحقوق العرب في داخل إسرائيل، ثم حسم ذلك الجدال لصالح الاستقلاليين النائين بأنفسهم عن تلك المنظمات.

بيد أن الحدث السياسي الأوحد لهذه الحركة وللحزب الشيوعي وللفلسطينيين عموماً كان قيام التظاهرات بمناسبة عيد العمال في ١ أيار/مايو من عام ١٩٥٨. إن العنف الذي رافق المظاهرات ما لبث أن تطور سريعاً إلى مواجهة بين عرب فلسطين والسلطات اليهودية فجّرت الغضب المكبوت تجاه المظالم والإحباط من أمور شتى

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

بضمنها بطالة الشباب التي تفاقمت كثيراً. وتغذّى هياج عرب فلسطين بالتطورات التي حدثت في المنطقة ذلك العام وأبرزها وحدة سوريا ومصر وإعلان الجمهورية العربية المتحدة، ثم الانقلاب العراقي الذي أنهى النظام الملكي التابع والمؤيد للغرب وأعلن الجمهورية في البلاد. وبعد قليل من تظاهرات الناصرة وأم الفحم أعلن زعماء المعارضة الفلسطينية تشكيل «جبهة شعبية» عربية، وكانت ائتلافاً من جميع الاتجاهات السياسية والعقائدية. ويبدو أن تشكيل تلك الجبهة قد أفزع السلطات الإسرائيلية التي كانت منذ زمن طويل تحاول أن تخنق أي مسعى يقوم به الفلسطينيون لتنظيم حركة تشمل البلاد بأسرها.

سارعت السلطات الإسرائيلية إلى وأد الجبهة وهي في مهدها، فأعلنت أن حركة الأرض هي حركة غير شرعية وقامت باعتقال زعمائها أو حجزهم إدارياً وأبعدت بعضهم إلى أنحاء مختلفة من إسرائيل، ثم حرمت عليهم هذه السلطات الاتصال في ما بينهم فشلّت الحركة وزعماءها شللاً تاماً. وفي غضون ثلاث سنوات اختفت من الوجود حركة الأرض هي وجريدتها التي تحمل الاسم نفسه[(١٧٤)]. مع هذا فإن الحركة كانت قد أعطت زخماً لنفور الناس المتزايد من الحكم العسكري. وبعد أن انضم بعض اليهود اليساريين وغيرهم إلى الدعوة لإنهاء الحكم العسكري أدركت الأحزاب الصهيونية أن هذا الحكم قد خدم المصالح الانتخابية الضيقة للائتلاف الحاكم برئاسة حزب العمل. وهكذا فإن الصراع الداخلي في إسرائيل من أجل الحصول على «الأصوات العربية» مضافاً إلى هياج عرب فلسطين أدى إلى إلغاء الحكم العسكري على الأقلية العربية في إسرائيل بحلول عام ١٩٦٦.

٢ ـ (١٩٦٧ ـ ١٩٩٣): التوكيد السياسي والتفاضل السياسي: من الهامشية إلى النفوذ

ما ان ألغي الحكم العسكري، أو بالأحرى جعله مدنياً وأكثر رقياً وأقل شدةً، حتى انتقل كفاح الفلسطينيين في إسرائيل إلى التوجه نحو حماية أراضيهم وكان يجري الاستيلاء عليها باستمرار. كما أن احتلال بقية فلسطين إبان حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، أضاف مطلباً سياسياً جديداً هو إنهاء هذا الاحتلال. هذا وجاء ظهور حركة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ليذكي خواطر المقيمين في الشتات والقابعين في ظل الاحتلال داخل إسرائيل على حدٍ سواء. وقد عززت هذه التطورات من التيار القومي

(١٧٤) انظر: حبيب قهوجي، **القصة الكاملة لحركة الأرض** (القدس: منشورات العربي، [١٩٧٨]).

العربي في الداخل حتى ان بعض الأفراد من المجتمع الفلسطيني في إسرائيل انضموا إلى المقاومة المسلحة وشاركوا في عملياتها في الداخل بالذات. ولكن ما ان قبلت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة الكفاح الدبلوماسي بعد حرب ١٩٧٣ وعدّلت هدفها من تحرير كامل فلسطين إلى إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يعد للفلسطينيين في الداخل دور يذكر في حركة التحرير. وأخذت مشاركتهم تقتصر على الإعراب عن التضامن مع أقرانهم المحاصرين، كما أنهم أصبحوا في أحسن الحالات مجموعة ضغط انتخابية من نوعٍ ما لإنجاح الأحزاب الصهيونية المهتمة بتسوية سلمية أو سياسية (أي ترجح كفة حزّب العمل على الليكود) أو أصبحوا في أسوأ الحالات مجرد متفرجين على ما يجري من دراما الصراع.

إن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي للأقلية الفلسطينية كان، كما أشرنا آنفاً، قد تحول من حالٍ إلى حال خلال دمج المناطق المحتلة بإسرائيل وإخضاعها لها، والذي جرى في هذه الفترة. فقد أخذت البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل تشهد عملية تفاضل اجتماعي وإعادة هيكلة طبقية اقتصادية. ففيما كانت عملية إدخال الفلاحين في الطبقة العاملة خدمةً للاقتصاد اليهودي تعد بمثابة الجانب الأساسي الذي غيّر الهيكل الطبقي للمجتمع الفلسطيني، نجد أن المرحلة التي أعقبت عام ١٩٦٧ قد اتصفت بالزيادة السريعة في فئة الموظفين، بما في ذلك ظهور أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين وغيرهم. وهذا بالإضافة إلى ظهور طبقة صغيرة هامشية من البرجوازية الفلسطينية. أدت هذه التطورات إلى حدٍ ما إلى تعزيز الاتجاه القومي العربي أكثر فأكثر بعد أن أخذت النخبة المثقفة (الانتيليجنسيا) ذات الصوت المتنور الفصيح تؤكد دورها وتثبت منحاها القومي.

وقد اكتسبت مسألة الأرض أهمية أكبر بعد أن تنادت جميع التيارات السياسية إلى الالتفاف حولها، وبضمنها تيار الحمولات التقليدي واتجاه زعماء الطوائف المختلفة الذين كان معظمهم أعضاء في «لجنة رؤساء السلطات المحلية». وبحلول عام ١٩٧٦ كانت قضية الأرض قد استحوذت على تفكير الفلسطينيين في الداخل فتألفت لجنة باسم «لجنة الدفاع عن الأرض» من جماعات سياسية جديدة ظهرت على الأخص في أوساط الطلاب، مثل «الاتحاد العربي لطلاب الثانويات»، و«اتحاد طلاب الجامعات»، و«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» بقيادة الشيوعيين، كما ظهرت أيضاً في أوساط التنظيمات المحلية مثل «أبناء البلد» التي نشأت في عام ١٩٦٩ ومقرها في أم الفحم، هذا بالإضافة إلى مشاركة عدد من الشخصيات الوطنية المعروفة. ودعت لجنة الدفاع عن الأرض إلى إضراب عام وإلى مظاهرات حاشدة

للاحتجاج على مصادرة الأراضي، وذلك في الثلاثين من شهر آذار/مارس، ١٩٦٩. أما الزعامة التقليدية الممثلة في «لجنة رؤساء السلطات المحلية» فقد عارضت القيام بعمل سياسي ولم تشارك فيه.

إن الأمر الذي له مغزاه الخاص بالنسبة إلى حركة «يوم الأرض» هو أنها دمجت المطالب الوطنية بمطالب الحقوق المدنية، وبذلك تمكنت من تعبئة جزء كبير من السكان العرب الفلسطينيين[١٧٥]. وفي «يوم التظاهرات» داهمت الشرطة الاسرائيلية المتظاهرين فحدثت اشتباكات بين الطرفين ووقعت إصابات متعددة بين الفلسطينيين. وقد وصف البعض تلك الأحداث بأنها تتاخم العصيان المدني، وهو الأمر الذي أدى برأي بشارة إلى الفزع ليس فقط لدى السلطات الاسرائيلية وإنما لدى معظم الساسة الفلسطينيين الذين نظموا التظاهرات وشاركوا في قيادتها. وسارعت اسرائيل إلى إنشاء وزارة للشؤون العربية لتحل محل منصب المستشار لرئيس الوزراء للشؤون العربية، ثم بادرت إلى تعديل بعض الإجراءات الصارمة التي تمارس للسيطرة على المجتمع الفلسطيني وإلى التخفيف من حدتها. ومع أن «لجنة رؤساء السلطات المحلية» مدينة بوجودها للسلطات الاسرائيلية وتتأثر بنفوذها إلا أن إسرائيل رفضت التعامل مع هذه اللجنة وهي لجنة للتنسيق تمثل الأقلية العربية في البلاد.

ولسوء الحظ فإن المنظمات التي انبثقت عن هذا العمل الحافل سرعان ما أصبحت، برأي بشارة، غاية بذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة لتعبئة الجمهور، وفي نهاية المطاف عمل الاحتفال بيوم الأرض على سلب الحركة من إمكانياتها في التنظيم والتعبئة لإيجاد حزب سياسي ينتشر في المجتمع بأسره أو لتشكيل تنظيم يكون بوسعه الاستمرار في النضال من أجل الحقوق الوطنية والمدنية للأقلية الفلسطينية. إن ذلك قد حول اللجنة الشعبية التي قادت النضال إلى لجنة لا تقوم إلا بالاحتفال بيوم الأرض. وهذا، بنظر بشارة، أسهم في أسرلة المجموعات والحركات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل[١٧٦]. وبعد أحداث يوم الأرض أثار القوميون وحزب راكاح مسألة اعتراف الحكومة بالحقوق الجماعية للفلسطينيين بصفتهم أقلية وطنية. ولكن هذه الفكرة تلاشت على ما يبدو سريعاً، إذ لم تتم متابعتها كما ينبغي، كما تجاهلتها دولة إسرائيل التي لا تعترف إلا بطوائف دينية: طائفة الدروز وطائفة

---

(١٧٥) انظر: بشارة، **العرب في اسرائيل: رؤية من الداخل،** ص ٣٨. سيعتمد هذا القسم على التحليل الرائع الذي قدمه عزمي بشارة.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٠.

المسلمين والطوائف المسيحية المختلفة.

وبعد سقوط لجنة يوم الأرض لم تعد هناك في الساحة منظمة أخرى بوسعها أن تجمع الزعامات الفلسطينية كلها معاً. وأتاح الفراغ السياسي الحاصل للجنة رؤساء السلطات المحلية أن تبرز كإطار تنظيمي مهم، ولا سيما بعد أن أخذت عضويتها تضم أعضاء من جيل الشباب الجديد وغيرهم الذين يمثلون الأحزاب الفلسطينية القومية. غير أن اللافت هو أن بعض أعضاء هذه اللجنة ومنهم حتى الزعماء التقليديين أخذوا يتحدثون بلغة القوى القومية الصاعدة ويتبنون طروحاتها وإن لم يشاركوا في أعمالها. أدى هذا بدوره إلى تأليف «لجنة المتابعة لهموم المواطنين العرب»، وقد ضمت في عضويتها إلى جانب رؤساء المجالس والسلطات المحلية فلسطينيين من أعضاء الكنيست واللجنة التنفيذية للهستدروت. كان من المهام الأساسية لهذه اللجنة تحديد الحاجات المحلية والتفاوض مع السلطات الحكومية من أجل الحصول على حصة أكبر من الموارد والخدمات، والمطالبة على الأخص بزيادة ما يرصد في ميزانيات السلطات المحلية لهذا الغرض. ومع أن لجنة المتابعة هذه كما أخذ يسميها الناس قد برزت بصفتها زعامة الأمر الواقع للمجتمع العربي الفلسطيني إلا أن مساعيها اقتصرت أساساً على الشؤون المحلية ولم تساعد في تطوير رؤية وطنية للمجتمع الفلسطيني.

٣ ـ السياسة في ثمانينيات القرن الماضي

خلال هذه الفترة تزعزعت الهيمنة التي كانت للحزب الشيوعي راكاح على المجتمع الفلسطيني، ويعود ذلك إلى المد المتصاعد للحركة القومية من جهة، كما يعود من جهة أخرى إلى أن هذا الحزب لم يفصح قط عن منهاج شامل أو مترابط بشأن المجتمع الفلسطيني، مكتفياً بإطلاق الشعارات العامة المعسولة عن المساواة. بيد أن موقف الحزب من قضية فلسطين الوطنية، ونعني من الحل للصراع العربي ـ الإسرائيلي القائم على وجود دولتين، كان موقفاً متوافقاً مع أهداف منظمة التحرير الفلسطينية، ومتطابقاً كذلك مع موقف الاتحاد السوفياتي الذي أيد تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل الأمر المهم جداً هو أن حزب راكاح كان حتى عام ١٩٨٤ هو الحزب الوحيد، بصفته حزباً يهودياً ـ عربياً، الذي يعتبر بديلاً من أحزاب إسرائيل اليهودية ـ الصهيونية الصرف. ففي العام المذكور تمكنت «القائمة التقدمية من أجل السلام» من إثبات وجودها فشاركت في انتخابات الكنيست. وبعد ذلك العام (١٩٨٤) ظهرت الأحزاب العربية الفلسطينية وتمكنت من الالتفاف على الدور السياسي الفريد في بابه الذي كان يقوم به حزب راكاح. يضاف

إلى هذا أن تصاعد موقع القومية العربية في الثقافة السياسية للفلسطينيين في الداخل صاحب التوكيد الجديد للهوية الفلسطينية في أوساط الشعب العربي في إسرائيل.

وتضافرت الظروف الإقليمية والظروف الاسرائيلية المحلية خلال هذه الفترة على الإعلاء من شأن هذه الهوية. «إن عملية رجوع الفلسطينيين إلى هويتهم قد عجلت بها عقيدة إسرائيل العرقية وسياستها التي لم تترك مجالاً للعرب بأن يدخلوا عناصر من الهوية الإسرائيلية في هويتهم الجماعية الخاصة بهم. ولم يعط للعرب أي خيار حقيقي بين هوية إسرائيلية وهوية فلسطينية ولا أي خيار لدمج الهويتين معاً»[١٧٧]. ويقول روحانا إن الفلسطينيين في الداخل لم يبدأوا حتى ثمانينيات القرن الماضي بالاستجابة جماعياً للأحداث السياسية الجارية في المنطقة. ففي السبعينيات من القرن المذكور مثلاً لم يكن هناك رد فعل شعبي جماعي لطرف منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن أو للعذاب الذي عانته المنظمة والفلسطينيون في لبنان. وفي عام ١٩٨١ أعلن إضراب عام في يوم الأرض «للإعراب عن التضامن مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة» و«للاحتجاج على سياسات اسرائيل القمعية»[١٧٨]. كما أعلن في عام ١٩٨٢ إضراب عام آخر للاحتجاج على مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في لبنان والتي ارتكبت في ذلك العام. وبعد سنة من ذلك جرى إحياء ذكرى تلك المجازر بإعلان الإضراب العام أيضاً. وقد تكررت مثل هذه المناسبات عند وقوع أحداث مأساوية في حياة الفلسطينيين الذين هم تحت الاحتلال والذين هم في الشتات. ولا شك في أن النزاع مع المجتمعات الفلسطينية والهجمات التي وقعت عليها في الأقطار العربية المجاورة، أي الأردن ولبنان، شحذت إحساس الفلسطينيين بالتضامن مع إخوانهم في كل مكان وعززت تمسكهم بهويتهم الفلسطينية في إسرائيل.

ومما أسهم في شدة التمسك بالهوية الفلسطينية في إسرائيل وغيرها هو أن الصراع في تلك الفترة مع إسرائيل لم يعد عربياً بل صار فلسطينياً من جديد. وهناك، برأي روحانا، عوامل نفسية، منها على الأخص شعور الفلسطينيين جميعاً بأنهم ضحايا، قد فعلت فعلها في تعزيز الهوية الفريدة للفلسطينيين في إسرائيل. ولعل القفزة الأساسية التي حصلت في هذا الاتجاه كانت الانتفاضة الأولى التي

---

(١٧٧) Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, p. 68.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ٦٩.

تفجرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. لقد أخذ الفلسطينيون في إسرائيل يرسلون المعونات المادية من نقود وطعام وملابس دعماً للانتفاضة ويعلنون الإضرابات ويقومون بالتظاهرات (كالتي جرت في ١٩٨٧/١٢/٢١) تأييداً للانتفاضة وتضامناً معها واحتجاجاً على القمع الوحشي الذي يمارسه جيش الاحتلال. كانت أكبر التظاهرات التي قام بها عرب فلسطين في إسرائيل هي التي جرت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ثم أعقبها إضراب عام بمناسبة يوم الأرض في عام ١٩٨٩. كما أعربت الصحف الناطقة بالعربية في إسرائيل عن الكثير من الدعم الخاص والعام لتلك الانتفاضة. واكتسبت حكايات الانتفاضة اهتماماً خاصاً في المؤتمرات وغيرها من الاجتماعات التي عقدت في أمكنة متعددة. إن الانتفاضة وهدف منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة جعل الفلسطينيين في الداخل يشعرون بأن مستقبلهم منفصل عن باقي الفلسطينيين وأن مستقبلهم هذا هو في إسرائيل نفسها. يقول روحانا إن من نتائج هذا قيام الفلسطينيين بالإفصاح عن فكرة سياسية معينة في أوائل تسعينيات القرن الماضي مفادها تحويل إسرائيل من كونها «دولة يهودية» إلى دولة ديمقراطية لمواطنيها كافة: اليهود والعرب.

وبالإضافة إلى عملية عودة الهوية الفلسطينية من جديد، وربما بأهميتها، هناك عمليات عديدة، متناقضة، عملت على هيكلة سياسة الفلسطينيين وميزتها في إسرائيل منذ ذلك الحين. إن التعبئة الوطنية الواسعة النطاق التي بلغت ذروتها في عام ١٩٧٦، ثم في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بشكل إضرابات ومظاهرات بمناسبة الانتفاضة الأولى أفرزت، على ما فيها من منافع، تشتتاً وتنويعاً في آراء عرب فلسطين السياسية وأفعالهم ومعتقدهم. هذا التشتت كان متوازياً مع التفاضل الاجتماعي ومع إعادة بنية النظام الطبقي للمجتمع ومتوازياً كذلك مع الدور الذي أوكل إليهم، برأي بشارة، من منظمة التحرير الفلسطينية لكي يقوموا به. وقد أدت المطالب الخاصة بالحقوق المدنية، وبضمنها المطالبة بميزانيات وخدمات ومستويات تعليم متساوية، إلى ظهور مجتمع محلي ومنظمات تطوعية غير حكومية يتلقى العديد منها دعماً خارجياً من الفلسطينيين وغيرهم. وفيما كان بوسع هذه المنظمات أن تتطور فتصبح أساساً تنظيمياً للعمل الوطني على مستوى المجتمع بأسره، نجدها قد ظلت مقطوعة الصلة لتعكس بذلك التفاضل والتشتت في المجتمع الفلسطيني. ومن المهم كذلك في هذا الصدد أن السلطات الاسرائيلية كانت على الدوام ساهرة لمراقبة أي مسعى فلسطيني للتنظيم على مستوى البلاد ولقمعه. ففي عام ١٩٨٠ لجأت إسرائيل إلى تطبيق المراسيم الصادرة بموجب نظام الطوارىء لمنع انعقاد «مؤتمر المجتمع العربي» الذي كان يرمي إلى إصدار برنامج سياسي يعبر عن إجماع عرب

فلسطين على أمور كثيرة منها الحل على أساس دولتين[179].

ويقول بشارة ـ مع ذلك ـ إنه ما ان أعادت منظمة التحرير الفلسطينية تحديد أهدافها واستراتيجيتها ـ متخلية عن التحرير بصفته قضية الفلسطينيين جميعاً لصالح إقامة دولة ذات سيادة في المناطق المحتلة ـ حتى ترك الفلسطينيون في الداخل خارج هذا التغيير السياسي الاستراتيجي لكي «يتدبروا أمورهم بأنفسهم» بشأن الحقوق المدنية في السياق الإسرائيلي ولكي يعملوا كمجموعة دعم داخل إسرائيل للمجهود الدبلوماسي للمنظمة، وفيما بعد لعملية السلام. إن ما قامت به المنظمة من دعوة للإدلاء بالأصوات في الانتخابات الاسرائيلية، ومن دعوة للاقتراع أولاً لصالح «الجبهة الديمقراطية من أجل السلام والمساواة» ومن ثم في عام ١٩٩٢ وبشكل غير مباشر للاقتراع لصالح «حزب السلام» (أي حزب العمل)، قد لعب دوراً في العمل السياسي الفلسطيني في إسرائيل، وإن لم يكن ذلك بالضرورة هو العامل الحاسم في إعادة هيكلته. ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٩) النسبة المئوية للأصوات التي أدلي بها لصالح الأحزاب العربية الفلسطينية في انتخابات الكنيست من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٩٢.

الجدول رقم (٥ ـ ٩)
النسب المئوية للأصوات التي أدلى بها الفلسطينيون للأحزاب العربية الفلسطينية في إسرائيل، ١٩٧٧ ـ ١٩٩٢

السنة	الحزب	النسبة من الأصوات العربية
١٩٧٧	الجبهة الديمقراطية	٥١
١٩٨١	الجبهة الديمقراطية	٣٨
١٩٨٤	الجبهة + القائمة التقدمية	٥١
١٩٨٨	الجبهة + القائمة التقدمية + الحزب الديمقراطي العربي	٦٠
١٩٩٢	الجبهة + القائمة التقدمية +الحزب الديمقراطي العربي	٤٨

المصدر: عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٧٨.

كانت الأحزاب العربية والقوائم الانتخابية قد ظهرت على المسرح السياسي

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

ابتداءً من عام ١٩٨٤. فازت القائمة التقدمية للسلام بـ ١٤ بالمئة من أصوات عرب فلسطين وبمقعدين في الكنيست حين كان تيار الوطنية في أوساط عرب فلسطين في إسرائيل طاغياً، والقائمة المذكورة تعرّف نفسها بأنها تجمّع فلسطيني من حيث العقيدة. ولكن هذه القائمة سرعان ما فقدت تأييد الناخبين الفلسطينيين بعد أن نبذتها المؤسسة اليهودية (بصفتها بوقاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في داخل اسرائيل)، ولأنها لم تستطع الحصول من الحكومة على الأموال والخدمات اللازمة لمنطقتها الانتخابية. كانت القائمة قد فازت في انتخابات عام ١٩٨٨ بمقعد واحد فقط ولم تفز بأي مقعد في انتخابات ١٩٩٢. جاء سقوط القائمة على يد منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات اللازمة لمنطقتها الانتخابية. كانت المنظمة، رغبةً منها في التأثير في الانتخابات الاسرائيلية ضد الليكود ولصالح حزب العمل في انتخابات عام ١٩٩٢، قد ضغطت على زعماء القائمة التقدمية للسلام لكي يضموا جهودهم إلى جهود حزب عربي آخر هو الحزب الديمقراطي العربي، الذي أسسه مشارك سابق في حزب العمل كان عضواً في الكنيست، على أساس رأيٍ خاطىء مفاده «أن حزب العمل قد ينظر في ضم الحزب الديمقراطي العربي كشريك في الائتلاف»[١٨٠]. ومن سخرية الأقدار، كما يقول روحانا أيضاً، أن الوطنية الفلسطينية ذاتها والدعم الذي قدمته منظمة التحرير نفسها هو الذي أدى إلى صعود القائمة التقدمية للسلام، وهو الذي أدى كذلك بعد وقت قصير إلى سقوطها.

كان الحزب الديمقراطي العربي قد ظهر كحزب انتهازي، على صورة زعيمه، فلم يؤكد الحزب على انتمائه لأي عقيدة، بل إنه خفف من أمر الهوية الفلسطينية لصالح هوية عربية. ومع أن الحزب يزعم أنه ليس حزباً صهيونياً إلا أنه لم يذكر على وجه التحديد ما هي خلافاته مع نظام الحكم الصهيوني، مفضلاً بدلاً من ذلك «العمل ضمن النظام» والدخول في الإطار الاسرائيلي لسياسة الائتلاف على أمل أن يصبح مشاركاً في الائتلاف مع حزب العمل. وعلى هذا قبل الحزب بالوضع الهامشي للفلسطينيين في النظام الإسرائيلي راغباً في ممارسة السياسة بموجب القواعد اليهودية الإسرائيلية. حصل هذا الحزب في انتخابات عام ١٩٨٨ على ١١ بالمئة من الأصوات العربية بفوزه بمقعد واحد في الكنيست، وعلى ١٥ بالمئة من هذه الأصوات بفوزه بمقعدين في انتخابات عام ١٩٩٢. أما منظمة أبناء البلد، والتي ظلت ناشطة على المستوى المحلي، فقد عارضت الاشتراك في الانتخابات منذ تأسيسها في عام ١٩٦٩ من قبل صالح برانسي، إذ كانت تؤكد على هويتها

---

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

الفلسطينية وعلى الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وعلى تصميمها على النضال ضد سياسات التفرقة وممارساتها التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية. ولم تشترك مع غيرها من الجماعات الوطنية إلا في عام ١٩٩٦، وتحت مظلة «المجلس الديمقراطي الوطني» وذلك لخوض انتخابات الكنيست في ائتلاف مع حزب راكاح.

أما الحركة السياسية الإسلامية في أوساط الفلسطينيين في الداخل فقد بدأت في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. بدأت كمثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى كحركة للخدمات الاجتماعية ولمساعدة المحتاجين على المستوى المحلي. وعلى هذا لم تختلف دعوتها كثيراً عن الحركات الأخرى المشابهة لها في الوطن العربي، ولا سيما من حيث السياق العقائدي والتشتت في مساعي التعبئة العامة، ومن حيث الرغبة في تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتعبير عن الإحباط الحاصل. لم يكن للمسلمين في إسرائيل منظمة سياسية أو مؤسسات إسلامية مستقلة أو كلية إسلامية. استمر ذلك حتى حدوث التواصل الحميم والواسع مع الإسلاميين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٩ فاز الاسلاميون برئاسة ستة مجالس بلدية من مجموع ٤٧ مجلساً، وتكرر ذلك بالضبط في انتخابات عام ١٩٩٣[١٨١]. أما في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢ فلم تتمكن الحركة الإسلامية من توحيد صفوفها، فتشتتت أصوات أنصارها بشكلٍ لا يختلف بشيء عن تشتت الأصوات العربية الأخرى[١٨٢]. إن الحركة الإسلامية في إسرائيل لا تدعو إلى تأسيس دولة إسلامية في البلاد ولكنها تأمل في تحقيق نظام محلي له طابع إسلامي.

٤ ـ السياسة في أعقاب اتفاقيات أوسلو: من عام ١٩٩٣ حتى الوقت الحاضر

قد تعتبر انتخابات عام ١٩٩٢ التي جرت قبيل عقد اتفاقيات أوسلو من الحدود السياسية الفاصلة في التاريخ السياسي الحافل للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل[١٨٣]. يستند هذا الرأي إلى كون الأحزاب السياسية اليهودية الصهيونية قد استعادت شرعيتها من جديد في أوساط عرب فلسطين في إسرائيل. وقد تحولت العلاقة بين المجتمع الفلسطيني والأحزاب الصهيونية تحولاً كمياً ونوعياً معاً. فبعد إدخال نظام الانتخابات الأولية في عملية الانتخابات العامة هرع أكثر من ١٦ ألف

(١٨١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٨٢) بشارة، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٨٣) يعتمد هذا القسم كثيراً على: المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٩.

فلسطيني للاشتراك في ذلك بالتسجيل في الأحزاب الصهيونية ودفع رسوم العضوية فيها، ولم تكن هناك أية معارضة لهذا التطور، سواء أكانت رسمية أم شعبية. وحصلت الأحزاب الصهيونية في تلك الانتخابات على أكثر من ٥٠ بالمئة من أصوات عرب فلسطين كما يتضح في الجدول رقم (٥ ـ ٩) بشكل غير مباشر، وزادت حصة حزب العمل من هذه الأصوات من النسبة السابقة البالغة ١٦,٤ بالمئة إلى ٢٠,٣ بالمئة، كما زادت حصة الليكود من ٦,٧ بالمئة إلى ٨,٤ بالمئة، وحصة شاس من ٠,٥ بالمئة إلى ٤,٩ بالمئة، وحصة الحزب الديمقراطي العربي من ١١,٣ بالمئة إلى ١٥,٢ بالمئة. أما الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فقد انخفضت حصتها من ٣٣,٤ بالمئة إلى ٢٣,٢ بالمئة، وحصة القائمة التقدمية للسلام من ١٤ بالمئة إلى ٩,٢ بالمئة[١٨٤]. وكسب حزب العمل ثلاثة مقاعد إضافية في الكنيست بفعل الأصوات العربية، أما ميريتز (Meretz) والحزب اليهودي الديني شاس (Shas) فقد كسب كل منهما مقعداً واحداً إضافياً للسبب نفسه. وبلغ ما فازت به الجبهة ثلاثة مقاعد والحزب الديمقراطي العربي مقعدين. ومن المفارقات أن هذه القفزة الكمية في عملية الأسرلة السياسية للأقلية الفلسطينية في فلسطين قد حدثت في وقتٍ كان يهود إسرائيل يؤكدون من جديد رفضهم للفلسطينيين كأناس يعيشون بينهم. ففي عام ١٩٩٢ أصدر الكنيست قانونين أساسيين يؤكدان مرة أخرى على مبادىء إعلان الاستقلال وعلى كون إسرائيل دولة للشعب اليهودي وحده[١٨٥].

قامت منظمة التحرير الفلسطينية بدور كبير في الانتخابات من الخارج، إذ انها دعت الفلسطينيين في إسرائيل إلى التخلي عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (المتعاضدة مع راكاح)، وكانت المنظمة قد ساندت هذه الجبهة حتى هذا الوقت، وطلبت الاقتراع لصالح اتحاد من جميع الأحزاب العربية. ومع أن الرسالة التي كانت تنطوي عليها هذه الدعوة رسالة غامضة إلا أنها فهمت على أنها تأييد غير مباشر لحزب العمل، أي «معسكر السلام» الإسرائيلي. ويرى بشارة أن نشاط الفلسطينيين في هذه الانتخابات يعتبر مؤشراً على إضفاء الشرعية على الاشتراك الصريح في المؤسسات الصهيونية، وهو اشتراك لم تكن توجه إليه الانتقادات. تختلف هذه الظاهرة الجديدة المتمثلة بالاشتراك في الأحزاب الصهيونية عن نمط التعاون القديم والمدان من حيث إن المشتركين في تلك المؤسسات يعتبرون أنفسهم «براغماتيين» يهتمون بتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال الارتباط مع المؤسسة الصهيونية. إن

---

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٨٥) Rouhana, Ibid., p. 35.

هذا بالتالي يمثل جزءاً من أسرلة الأقلية الفلسطينية في البلاد، وشيئاً من القبول بالمواطنة من الدرجة الثانية وكل ما يعنيه ذلك من تهميش في الميادين كافة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ناهيك عن إضفاء الشرعية على التعاون مع السلطات والمؤسسات الاسرائيلية والمتعاونين معها. إن أقصى ما استطاع أن يحققه ذلك الصوت الفلسطيني الذي نجح بالمساعدة بإيصال حزب العمل إلى الحكم هو المطالبة بتعيين «وزير عربي» في الحكومة الائتلافية. لم يعين أي «وزير عربي» إلا في حكومة شارون التي انتخبت في شباط/فبراير ٢٠٠١. إن هذا «الوزير العربي» (صالح طريف) يعتبر نفسه ممثلاً لمليون مواطن عربي، ولكن الأغلبية الساحقة من المواطنين العرب في إسرائيل عارضوا قبوله بأن يشترك في حكومة شارون، وهي حكومة صقور. يضاف إلى هذا أن المعروف عن هذا الرجل من أمدٍ طويل أنه داعية للطائفة الدرزية وليس للسكان العرب بأجمعهم، ولذلك فليس له من شرعية تذكر بنظر المجتمع الفلسطيني[١٨٦].

إن العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حولت المجتمع الفلسطيني في عقد الثمانينيات الماضي من حال إلى حال ظلت كما هي في العقد الذي تلاه. وقد أدى ذلك إلى ظهور عملية الأسرلة، كما أدى إلى حدوث تطور عقائدي مهم. فالزعماء السياسيون لعرب فلسطين من القوميين والإسلاميين واليساريين وحتى المتعاونين توصلوا على ما يظهر إلى إجماع في الرأي حول موقف عقائدي أساسي ذي نقطتين، وهما تأييد دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإسناد حق الفلسطينيين بالمساواة في إسرائيل، على أن يتابع هذا الحق في سياق القانون الاسرائيلي (وهو يحابي اليهود) وفي سياق المؤسسات الاسرائيلية التي لم تتغير والتي تعرّف الدولة بأنها تعود لليهود وليس لجميع المواطنين.

المأزق العقائدي والتناقضات العقائدية

إن جميع الأحزاب التي تمثل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أو التي تهتم بشؤونها تواجه مأزقاً عقائدياً وتناقضاً أساسياً في أداء عملها، وهو: كيف التغلب على التهميش والتفرقة، وكيف الحصول على الأموال والخدمات المشروعة والضرورية من دولة تستبعدهم من تعريفها لنفسها بأنها دولة لليهود جميعاً وليس لمواطنيها كلهم؟ هناك عوامل متعددة تؤدي إلى هذا المأزق ومنها سطوة الدولة اليهودية وتصميمها

---

(١٨٦) انظر موضوع تعيين صالح طريف والجدل الذي أحاط به في: *Ha'aretz:* 4/3/2001, and 9/3/2001.

على خدمة اليهود وحدهم وعلى استبعاد الأقلية الفلسطينية عن أية مشاركة ذات معنى في صنع القرار وفي هيكل السلطة. ولعل من هذه العوامل أيضاً افتقار الأقلية الفلسطينية في إسرائيل إلى عقيدة توحدهم وإلى زعامة تقودهم، فهي أقلية معقدة التكوين وذات طبيعة تفاضلية اجتماعياً. يقول بشارة إن ما وجد من عراقيل في طريق العقيدة أو الطرح السياسي والزعامة اللازمة له خلال العقد الماضي، ذلك الطرح المتمثل بالتأييد لدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبالنضال من أجل الحقوق المدنية في داخل إسرائيل من جهة أخرى، أدى بشكل حاسم إلى التخلي عن «القضية الوطنية». إن إعادة تعريف الدولة الفلسطينية وجعله يحددها بدولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة كان يعني «تصدير» هذه الدولة إلى ما وراء الخط الأخضر (إلى الضفة والقطاع). كما أنه أدى إلى إضفاء الشرعية على المتعاونين بصفتهم «أناساً يعملون من داخل النظام» (إذا أردنا استخدام هذه الجملة الأمريكية)، وأدى كذلك إلى الدفع قدماً بعملية الأسرلة للمجتمع العربي سياسياً.

ومما جعل تحقيق هذه العملية الأخيرة أمراً ممكناً هو التغيرات التي حدثت في الجسد السياسي اليهودي لإسرائيل، فقد انتقلت هذه منذ عام ١٩٧٧ من كونها قطراً يحكمه حزب واحد لا منازع له وهو حزب العمل، إلى قطرٍ يحكمه نظام الحزبين على شكل الائتلافات الشبيهة بالأنظمة السياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية. وبالنظر إلى ما يتمتع به عرب فلسطين من قوة في الاقتراع النيابي، فقد أصبحوا كتلة انتخابية مهمة للأحزاب الصهيونية المتنافسة في الانتخابات. يبين الجدول رقم (٥ ـ ١٠) عدد المقاعد في الكنيست التي تحقق الفوز بها بسبب أصوات عرب فلسطين. هذا ويمكن اعتبار توجيه الأصوات الفلسطينية لصالح الأحزاب الصهيونية بمثابة عملية تقبل بموجبها الأقلية الفلسطينية باللعبة السياسية اليهودية في إسرائيل على أساس شروطها نفسها، وتقبل كذلك لنفسها بمركز المواطنة من الدرجة الثانية.

الجدول رقم (٥ ـ ١٠)

عدد المقاعد في الكنيست بسبب أصوات عرب فلسطين في إسرائيل

الحزب	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٩٢
العمل	٤	٣	٢	٣
ميريتز	٠,٥	٠,٥	١	١
الجبهة الديمقراطية	٤	٤	٤	٣
القائمة التقدمية	-	٢	١	-
الديمقراطي العربي	-	-	١	٢
المجموع	٨,٥	٩,٥	٩	٩

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٨.

وقد أدت التطورات الجديدة في إسرائيل والمنطقة خلال العقد المذكور إلى تغيرات مهمة داخل المجتمع الفلسطيني في البلاد. من ذلك، وقد أشرنا إليه آنفاً، القبول المتزايد بالمتعاونين مع المؤسسات والسلطات الإسرائيلية واعتبارهم من اللاعبين السياسيين الشرعيين بنظر الأقلية الفلسطينية. مثلاً، قيام العضو العربي الفلسطيني السابق في حزب العمل الصهيوني بتأليف الحزب الديمقراطي العربي حتى أصبح هو وغيره من الأعضاء المنتخبين من حزبه ساسة محترمين ولهم نفوذهم. وفيما غيّر هؤلاء من لغة خطبهم ومن طرحهم السياسي لكي يساير التطور استمروا مع ذلك بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية. ومن المقلق أيضاً ظهور فئة اجتماعية جديدة ذات أهمية في الأقلية الفلسطينية وتتألف من رجال أعمال لا يهمهم سوى النجاح الشخصي وما ينطوي عليه من صعود اجتماعي على حساب حقوق المجتمع الجماعية، الأمر الذي يعد نمطاً ينهج إلى الابتعاد عن السياسة وقد يصبح نموذجاً للآخرين[١٨٧]. ولا يدرك هؤلاء أن اندماجهم الكامل كأفراد في المجتمع الاسرائيلي أمل غير ممكن التحقق طالما استمرت اسرائيل في تعريف نفسها بأنها دولة يهودية وليست دولة لمواطنيها كافة.

ولعل من المهم كذلك، أخذاً بالاعتبار هذه التطورات المتضاربة كافة، ظهور الأثر المضاد للنفوذ المتزايد لقوة الصوت الفلسطيني في إسرائيل، ونعني بذلك الأثر المتزايد الذي تتركه اللعبة السياسية الإسرائيلية فيهم. مثلاً، كان من المقرر القيام بتجمهر احتجاجي من عرب فلسطين أمام الكنيست، وعندما سمع زعماؤهم أن

(١٨٧) بشارة، **العرب في اسرائيل: رؤية من الداخل**، ص ٤٢.

رئيس الوزراء شارون يوافق على تنفيذ خطة التنمية للمجتمعات العربية في إسرائيل وأمدها أربع سنوات، وهي خطة مصادق عليها أصلاً، أسرع أولئك الزعماء إلى إلغاء ذلك الاحتجاج(١٨٨). إن الفلسطينيين بشكل عام، بمراوغتهم حول مشروع حركة قومية عربية جماهيرية لغرض تغيير طبيعة إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لمواطنيها كافة، وبمشاركتهم في العملية السياسية لإسرائيل حسب الأسس الصهيونية اليهودية، إنما يقبلون بشكل متزايد بأسرلتهم. ولهذه الأسرلة، بنظر بشارة، معناها السلبي، فهي تعني القبول بالمواطنة من الدرجة الثانية، وبحضور هامشي في النظام السياسي، وذلك لقاء منافع بسيطة لا تغيّر شيئاً من الأساس الهيكلي للاستعمار الداخلي ولا من الطبيعة الأساسية للدولة اليهودية.

مع هذا، وبالنظر إلى المحنة الفلسطينية الخاصة بالاستحالة الدستورية للمساواة والاندماج التام في المجتمع الإسرائيلي، أو الانفصال عن الدولة، فإن الحل الوحيد القابل للبقاء بنظر بشارة هو الاستقلال الذاتي، استقلال ذاتي مؤسساتي وليس مناطقياً. وعليه، وبنظر هذا الباحث، فإنه لن يسع عرب فلسطين في إسرائيل أن يأملوا بتحقيق المساواة التامة في إسرائيل إلا من خلال الحقوق الجماعية (بمعنى الاستقلال الذاتي المؤسساتي) والحقوق المدنية الفردية. أما الأكاديمي الإسرائيلي سموحه فيعطي للأسرلة نبرة إيجابية خلافاً لما يذهب إليه بشارة، ففي كتابه الرئيسي **العرب واليهود في إسرائيل** يعرف هذا الأكاديمي معنى الأسرلة بأنها القبول المتزايد للأقلية العربية الفلسطينية بحق إسرائيل المشروع في الوجود، وبوضعهم كأقلية، وبالتعايش بين المجتمعين، وبتشخيص أنفسهم باعتبارهم بشكل ما اسرائيليين، وأخيراً بإعرابهم عن آراء «معتدلة» بشأن مجموعة من القضايا. وفيما تبين بيانات سموحه تغيراً متصاعداً في وجهة تعريفه للأسرلة، فهي تبين أيضاً اختلافاً حاداً في الرأي بين العرب واليهود بشأن طبيعة الدولة الاسرائيلية. يبين الجدول رقم (٥ ـ ١١) مستوى الرفض الفلسطيني لإسرائيل ولسماتها كدولة صهيونية يهودية.

---

(١٨٨) *Ha'aretz*, 28/3/2001.

الجدول رقم (٥ ـ ١١)
رفض العرب لإسرائيل وسماتها كدولة يهودية ـ صهيونية،
١٩٧٦ ـ ١٩٨٨ (نسبة مئوية)

الجمهور العربي	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨
رفض حق إسرائيل في الوجود	٢٠,٥	١١,٠	١٧,٦	١٣,٥
رفض حق إسرائيل في الوجود داخل الخط الأخضر كدولة يهودية ـ صهيونية	*	٥٧,١	٦٢,١	٦٣,١
لا يوافقون أن إسرائيل هي وطن لليهود فقط	*	٩٤,٩	٩٤,٠	٩١,٩
لا يوافقون على أن تحتفظ إسرائيل بأغلبية يهودية داخل الخط الأخضر	*	٨١,٨	٨١,٣	٨٢,٦
يفضلون الإلغاء الكامل لقانون العودة	٦٣,٤	٦٠,٨	٧١,٩	*
يعتبرون الصهيونية عنصرية	٦٣,٥	٦٠,٧	٦٥,٣	٧٠,٠
يعتقدون أن العرب لا يمكن أن يكونوا مواطنين متساوين في إسرائيل بصفتها دولة يهودية ـ صهيونية ولا يمكنهم أن يتماهوا معها	٦٩,٦	٥١,٦	٦٢,٢	٦٧,٠

* لم يسألوا.

المصـــــــدر: Sammy Smooha, *Arabs and Jews in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East, 2 vols. (Boulder, CO: Westview Press, 1992), p. 58.

ويتوازى هذا الرفض القوي للطبيعة اليهودية لإسرائيل الذي أبداه عرب فلسطين في الداخل مع تمسكهم بهويتهم الفلسطينية الجماعية، وهذا ما يقوله روحانا. وهو يقول أيضاً، في تأويل أدق للظاهرة التي يتحدث عنها كل من بشارة وسموحه، إن الفلسطينيين في إسرائيل يتماهون بشكل عاطفي محتدم مع الشعب الفلسطيني أينما كان ولا يشعرون بالانتماء إلى إسرائيل اليهودية، ولكنهم مع ذلك يقبلون المواطنة في دولة إسرائيل ويقبلون كذلك بقوانينها. إن هذه المواقف تقف وراء بروز حركتين سياسيتين مهمتين في التسعينيات من القرن الماضي: **الأولى** تتمثل بتعاظم فعاليات الإسلاميين، **والثانية** ببروز حركة البلد (وهي ليست منظمة أبناء البلد). وهذه الحركة تعرف رسمياً باسم المجلس الديمقراطي الوطني، وهي حزب وطني ديمقراطي تقدمي. أسس هذا الحزب في عام ١٩٩٦ عزمي بشارة، الزعيم الجديد الذي يتمتع بالحيوية وبمحبة الناس. ويمكن الاطلاع على مبادىء الحزب وأهدافه في موقعه على الإنترنت (www.balad.org). إن برنامجه السياسي هو من

أجرأ وأوضح البرامج السياسية الفلسطينية. المبدأ الأول، الذي يعتبر في السياق الإسرائيلي اليهودي ـ الصهيوني ثورياً، ينص على أن الحزب «يسعى إلى تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة ديمقراطية، دولة يتساوى فيها الجميع من المواطنين، يهوداً وعرباً على السواء، ويسعى إلى إزالة كافة مؤسسات الدولة وقوانينها التي تفرق ضد العرب في إسرائيل»(١٨٩). ويؤكد المجلس الديمقراطي الوطني على الهوية الوطنية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، التي هي جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وهي في الوقت عينه «تكوّن أقلية وطنية متميزة من غيرها في إسرائيل»(١٩٠). وانسجاماً مع ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة يطالب المجلس إسرائيل بأن تعترف رسمياً بالمواطنين العرب الفلسطينيين كأقلية وطنية من حقها التمتع بالحقوق الممنوحة لكافة الأقليات الوطنية ومنها الحكم الذاتي والاستقلال الذاتي في التعليم والإعلام. ويعد المجلس بالكفاح ضد مصادرة الأراضي ومن أجل اعتراف الحكومة «بالقرى العربية غير المعترف بها (وعددها أكثر من خمسين قرية يسكنها ٨ بالمئة من السكان الفلسطينيين). ويساند المجلس كذلك المساواة التامة بين الرجل والمرأة وإلغاء الطائفية والمحسوبية والمنسوبية لأفخاذ العشائر المختلفة (الأمر الذي شجعته طويلاً حكومة إسرائيل كما رأينا سابقاً وذلك تطبيقاً لمذهب «فرّق تسد» على عرب فلسطين). إن برنامج المجلس السياسي برنامج ثوري أصيل ليس في ما يتعلق بالطبيعة اليهودية للدولة فحسب، بل إنه لكذلك في داخل المجتمع العربي الفلسطيني. ولهذا فإنه كان هدفاً للهجمات العنيفة، الكلامية والسياسية، من وسائل الإعلام اليهودية ورجال الحكومة ورعاع الشارع اليهودي، وحتى من المتعاونين الفلسطينيين مع السلطات الاسرائيلية ومع مؤسسة الحكم اليهودية. وقد دعا وزير الداخلية في حكومة شارون إلى أن تقوم الدولة بنزع الجنسية عن عزمي بشارة بدعوى انتقادات أبداها هذا الزعيم في سوريا. وقد رفعت عنه الحصانة النيابية وكردِ على ذلك قام الآلاف من أنصار بشارة من العرب واليهود معاً بالتظاهر تأييداً له ولحقه في الكلام، كما كتب العشرات من المثقفين والأكاديميين الغربيين والعرب من اليهود وغير اليهود مؤيدين له في الإنترنت.

وفي عام ١٩٩٦ ضم المجلس مساعيه إلى مساعي الجبهة الديمقراطية من أجل السلام والمساواة (وقاعدتها حزب راكاح) لخوض الانتخابات النيابية معاً. وقد فاز بشارة في تلك الانتخابات فأصبح عضواً في الكنيست. أما في انتخابات عام ١٩٩٩

(١٨٩) انظر المبادىء والأهداف للحزب في: <http://www.balad.org>.

(١٩٠) المصدر نفسه.

فإن المجلس ترأس قائمته الانتخابية التي ضمت فيمن ضمته القائمة التقدمية للسلام مع شخصيات ومجموعات وطنية أخرى. وبالنتيجة برز المجلس مع الإسلاميين كأقوى تيار سياسي بين الفلسطينيين في الداخل في مستهل القرن الحادي والعشرين. إن زعماء هذا التيار والأعضاء المنتمين إليه يؤكدون على هويتهم الثقافية العربية (الإسلاميون يؤكدون على هويتهم الإسلامية) ويقدمون أنفسهم كحركات يمكنها التغلب على البلبلة والتشتت في المواقف والطروحات والآراء والأعمال السياسية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل. إن هذا النوع الجديد من السياسة الفلسطينية القائمة على الهوية والآخذة بالبروز هو موضع الدراسة المفصلة التي قام بها روحانا على موضوع إعادة الضفة الفلسطينية من جديد إلى الهوية الجماعية لعرب فلسطين في إسرائيل. إن التأكيد على الهوية الفلسطينية الجماعية (لا مجرد الهوية العربية) بين هؤلاء في هذه المرحلة قد اشتد كثيراً[(١٩١)].

استنتاج ختامي: هل هي نقطة تحول جديدة؟

أطلقت انتفاضة الأقصى شرارة الأحداث في أوساط عرب فلسطين معبرةً عن نقطة تحول أخرى للكفاح السياسي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل. ففي الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ انطلقت مظاهرة حاشدة تصاحبها أعمال العصيان المدني تأييداً للانتفاضة الثانية، فقامت قوات الشرطة الإسرائيلية وغيرها من القوات بمهاجمة المتظاهرين الفلسطينيين وقتلت ثلاثة عشر منهم وأصابت العشرات بجروح واعتقلت أكثر من ثمانمائة متظاهر. إن التقارير الصحفية كلها توثق بالتفصيل الأعمال العمدية التي قامت بها الشرطة الاسرائيلية ووكلاء الأمن من قتل للمتظاهرين الفلسطينيين ومن إصابتهم إصابات فتاكة.

وفي أعقاب ما يسميه عرب الداخل بـ «الانتفاضة الداخلية» أو «تشرين الأسود» كنايةً عن تظاهرات التضامن والعصيان المدني التي قاموا بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اندلعت ضدهم أعمال عنف شنيعة قام بها اليهود، إذ هاجم رعاعهم المواطنين الفلسطينيين وأحرقوا كذلك منزل العضو العربي في الكنيست عزمي بشارة، زعيم المجلس الديمقراطي الوطني. وشن اليهود هجمات على المساجد في «المدن اليهودية ـ العربية المختلطة» مثل حيفا وطبريا وغيرهما وقاطعوا أعمال الفلسطينيين ورفضوا كذلك تشغيلهم. ولعل الأخطر هو ما كتبته صحفهم من مقالات تدعو إلى الطرد القسري (الترانسفير) للأقلية الفلسطينية إلى الضفة الغربية

---

(١٩١) Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict.*

وقطاع غزة، وهذا هو في واقع الأمر رأي سياسي لم يختف قط من الطرح السياسي الإسرائيلي، وهو يعود بين حين وآخر للظهور كلما اشتد التوتر والصراع مع الفلسطينيين في الداخل. إن الوحشية الفتاكة التي مارستها قوات الأمن الإسرائيلية ضد مواطنين فلسطينيين يتظاهرون بشكل قانوني، والتصفيات التي ارتكبت بحقهم في أعقاب التظاهرات قد أثارت صيحة استنكار عارمة في أوساط الفلسطينيين وكذلك في أوساط بعض المتعاطفين معهم من اليسار الإسرائيلي.

إن أهمية هذه الأحداث تكمن في أنها ربما غيرت كثيراً في طبيعة العلاقة بين الأقلية الفلسطينية والدولة الإسرائيلية. وقد ظهر عمق الغضب، وخيبة الأمل السياسية (ولا سيما بـ «حكومة السلام» العمالية برئاسة باراك) عند الفلسطينيين، في الانتخابات التي جرت لمنصب رئيس الوزراء بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، إذ امتنع فيها عن التصويت ٨٠ بالمئة من الناخبين الفلسطينيين. ومن سخرية القدر أن هؤلاء كانوا قبل سنتين من ذلك قد صوتوا بنسبة ٩٥ بالمئة ضد نتنياهو ولصالح باراك، «مرشح السلام»، وكان هذا هو الذي أمر كرئيس للوزراء بقمع التظاهرات. إن باراك كان قد قدم وعوداً كثيرة بشأن «عملية السلام»، ووعد كذلك بفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والأقلية الفلسطينية، فضلاً عن وعده بأن يكون رئيساً للوزراء للجميع في إسرائيل (أي ليس لليهود وحدهم). ثم انه كان قد وعد تحديداً بإنهاء مصادرة أراضي الفلسطينيين وبأن تكون ميزانيات البلديات متساوية في ما يرصد فيها من مبالغ، وهذا من بين ٢٨ وعداً صريحاً قدمه فلم يتحقق منها شيء على الإطلاق[١٩٢]. والأنكى من ذلك أن باراك خفض ميزانيات القطاعات الخاصة بالمجتمع الفلسطيني كلها باستثناء التعليم. إن القوائم الانتخابية العربية أيدت جميعاً انتخاب باراك لرئاسة الوزارة في انتخابات عام ١٩٩٩، كما أنها جميعاً تقريباً دعت إلى مقاطعة انتخابات عام ٢٠٠١. إن اغتراب الفلسطينيين عن إسرائيل بدأ في عهد حكومة نتنياهو بشكل محتدم، وامتد بالشكل نفسه إلى حكومة باراك. مثلاً، «إن ٣٣,٨ بالمئة فقط من المجيبين على استبيانٍ معين قالوا في عام ١٩٩٩ بأن وصف الفلسطيني بـ (الاسرائيلي) هو وصف مناسب لهويتهم وكانت هذه النسبة في عام ١٩٩٥ قد بلغت ٦٣,٢ بالمئة»[١٩٣]. هذا وكنا قد رأينا من النتائج التي توصل إليها روحانا تأكيداً للارتفاع الحاد في التمسك بالهوية الفلسطينية الجماعية بين أوساط

---

(١٩٢) انظر تحليل ج. أوشر (G. Usher) في: *Middle East International*, no. 644 (February 2001), pp. 19-20.

(١٩٣) انظر موقع Givat Haviva على الانترنت: <http://www. dialogate.org.il>.

عرب فلسطين في إسرائيل.

لقد تزايد اغتراب المجتمع الفلسطيني عن إسرائيل في أعقاب «تشرين الأسود»، ففي استطلاع جرى في عام ٢٠٠١ شمل عيّنة تمثل ١٢٠٢ من الراشدين أعرب المجيبون عن مستوى عالٍ من التماهي مع انتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة. قال ٤٢,٩ بالمئة من الذين جرت مقابلتهم إنهم شاركوا في واحد على الأقل من الاضرابات والمظاهرات، وقال ١٣,٦ بالمئة منهم انهم تعرضوا للمضايقة من السلطات أو أن دخلهم قد تأثر سلباً، وأن ٥٨ بالمئة شعروا أن أحداث الانتفاضة جعلتهم يحسون بالتباعد عن الدولة الاسرائيلية. ولعل أهم النتائج التي توصل إليها الاستطلاع أن الاتجاه نحو «الأسرلة» بالمعنى الايجابي الذي قال به سموحه قد توقف تماماً. «إن نسبة الذين رفضوا حق إسرائيل بالوجود كدولة ارتفعت من ٦,٨ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ١٥,٦ بالمئة في عام ٢٠٠١، ونسبة الذين رفضوا حق إسرائيل بالوجود كدولة يهودية ـ صهيونية ارتفعت من ٣٥,٣ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٦,١ بالمئة في عام ٢٠٠١»[١٩٤]. كما أن ٢٩,٥ بالمئة أيدوا فكرة ضم القرى الواقعة في المثلث الصغير إلى الدولة الفلسطينية التي ستقام في المستقبل. أخيراً كانت النتيجة التي توصل إليها هذا الاستطلاع بشأن أبناء البدو لافتة للنظر، فقد رفض ٤٢,٥ بالمئة منهم حق إسرائيل بالوجود، على العكس من مستوى هذا الرفض لدى الفلسطينيين بوجه عام الذي كانت نسبته ١٦,٨ بالمئة.

إن هذا التحول في مواقف عرب فلسطين نحو إسرائيل ودولتها لم ينجم فقط عن سياسة الدولة وتطبيقاتها نحوهم، وإنما نجم كذلك عن تصاعد الشعور الديني والشعور القومي العربي لديهم، فضلاً عن التطورات الجارية ومنها انتفاضة الأقصى بوجه خاص. لذلك فإن الأحداث في داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة قد فتحت فصلاً جديداً في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل[١٩٥]. وبرأي بشارة فإن هذا الفصل الجديد يعني عملاً يقف بوجه عملية الأسرلة المتعنتة لعرب فلسطين في إسرائيل. إن هذه الأفعال السياسية رفعت من قدر الهوية الفلسطينية العربية الوطنية في أوساط الناس ودفعت إلى الأمام أمر وحدة الشعب بشكل لم يسبق له مثيل. كان من نتيجة ذلك حدوث عملية تسييس وإعادة تسييس للسكان بشكل سريع. فلو أن هذا التطور يتابع بعملٍ يرمي إلى إقامة مؤسسات مستقلة ذاتياً في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فستكون الأقلية العربية الفلسطينية قد قطعت شوطاً بعيداً نحو تحقيق

---

(١٩٤) المصدر نفسه.

(١٩٥) بشارة، «فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل،» ص ٣ ـ ٢٥.

مطامحها في العدل الاجتماعي والسياسي.

ولعل ما جرى من مقاطعة للانتخابات ومن القيام بتظاهرات واسعة تضامناً مع أبناء المناطق المحتلة، يعبّر عن التغيرات العميقة والمتناقضة التي حدثت في الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والتي قمنا بتحليلها في هذا الفصل تحليلاً واسعاً. على أن هناك جانبين آخرين لهذه الأحداث هما من الأهمية بمكان: **أولهما** أنها ربما عدّلت، إن لم نقل أنهت، الاعتماد الطويل الأمد من الكثير من الفلسطينيين على حزب العمل والتبعية له والاشتراك معه. إن التفاهم القائم على أن العلاقة بين تصويت عرب فلسطين لحزب العمل في الانتخابات وبين ما سيفسر ذلك عنه من برامج وموارد مالية وخدمات لصالح ما يحتاجه المجتمع العربي لم تتمخض عن شيء ملموس يذكر[١٩٦]. والجانب **الثاني** والأهم هو «التراجع في سياسة المساواة» والتصاعد في «سياسة الهوية الوطنية»[١٩٧] كما أكد ذلك البحث الذي أجراه روحانا ودلت عليه حوادث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وتأكد ذلك أيضاً بمقاطعة الفلسطينيين الواسعة النطاق لاحتفالات إسرائيل بيوم استقلالها، وقيامهم في الداخل والخارج بإحياء ذكرى يوم النكبة في الرابع عشر من أيار/مايو. وقد غضب عدد من ساسة إسرائيل غضباً شديداً من هذه الجرأة التي حصلت داخل إسرائيل نفسها، حتى إن وزير البنية التحتية ليبرمان، وهو من جناح اليمين عاقب القرى والبلدات العربية التي احتفلت بيوم النكبة وذلك بأن أوعز إلى موظفيه بقطع كافة العلاقات مع رؤساء البلديات الذين أيدوا الأحداث أو شاركوا فيها[١٩٨].

أما الكفاح الحالي للشعب الفلسطيني في مستهل القرن الحادي والعشرين، فذو ثلاث شعب: المساواة التامة للفلسطينيين في إسرائيل، وتقرير المصير للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحق العودة والتعويض للاجئين. وليس من المحتمل أن تستجيب إسرائيل لأي من هذه الأهداف. وبالتالي فإذا كانت سياسة الهوية الوطنية هي اتجاه المستقبل للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، فإن ذلك قد يؤدي، إذا توفرت الزعامة التي توحي بالثقة، إلى التغلب على التناقضات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني وإلى توحيده، وإلى إتاحة المجال له لينظم نفسه على مستوى المجتمع كله لدفع النضال نحو كسب الاعتراف بالحقوق المدنية الكاملة،

---

(١٩٦) انظر تحليل أوشر في: *Middle East International*, no. 644 (February 2001), p. 19.

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٩٨) O. Nir, «Liberman «Punishes» Arab Towns that Marked Nakba Day,» *Ha'aretz*, 21/5/2001.

الجماعية منها والفردية، من الدولة اليهودية. ولكن هذا قد يتطلب التقليل من سياسة إصدار الاستنكارات والمشاركة في لعبة الانتخابات البرلمانية، والتكثير من سياسة المزيد من التعبئة المؤسسية.

أما إذا بقيت أهداف الشعب الفلسطيني من دون تحقيق، ولا سيما داخل إسرائيل، فقد تبدأ الاتجاهات الانفصالية بالظهور في أوساط الفلسطينيين في الداخل، وقد يؤدي عدم تحقيق الأهداف أيضاً إلى قيام هؤلاء بمد أيديهم إلى أبناء جلدتهم الذين هم تحت الاحتلال لضم المساعي للكفاح من أجل دولة ديمقراطية ثنائية، عربية - يهودية، أو دولة ديمقراطية واحدة في فلسطين التاريخية، كما أخذ بعض المثقفين والناشطين بطرح هذه الفكرة للنقاش[١٩٩]. ولعل سياسة الهوية هي الأساس الذي يحتاج إليه الطرح السياسي وما ينطوي عليه من عقيدة وعمل، ما سيتيح للشعب الفلسطيني في إسرائيل أن ينظم نفسه على مستوى البلاد وأن يصنع تاريخه بنفسه لا لنفسه فقط، بل للشعب الفلسطيني بأسره.

---

(١٩٩) نصير عاروري يحاجج من أجل دولة ديمقراطية واحدة توفر الحقوق والمعاش للفلسطينيين بحكم القانون. انظر: Naseer H. Aruri, «Towards Convening a Congress of Return and Self Determination,» and Edward W. Said, «Introduction: The Right of Return at Last,» in: Nasser H. Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return*, Pluto Middle East Studies (London: Pluto Press, 2001); Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*, pp. 201-217, and

بشارة، «فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل».

الفصـــل الســـادس

صعود وهبوط حركة التحرير الوطني الفلسطينية

(١٩٤٨ ــ ١٩٩٣)

كان لفلسطين وللفلسطينيين تاريخ طويل وحافل بالأحداث. ففلسطين تقع على مفترق طرق العالم القديم وعلى مفترق طرق ثلاث قارات، وغالباً ما كانت قبلة الفاتحين ومركزاً للصراع، ذلك أنها أيضاً أرض مقدسة لثلاث ديانات رئيسية توحيدية هي اليهودية والمسيحية والإسلام. لهذا فإن تاريخها الاجتماعي والسياسي اتسم بتغيّر مفاجئ وعنيف، وهذا أمر كان ولم يزل يربك أهلها، وبشكلٍ بلغ بشدته الذروة في النصف الثاني من القرن العشرين. كانت فلسطين عربية وإسلامية منذ القرن السابع ولكنها شهدت تدخلات أوروبية شديدة التمزيق للبلاد في مراحل مهمة ثلاث من تاريخها، وهي: الصليبيون في بداية القرون الوسطى، والامبريالية في القرن التاسع عشر، والصهيونية في القرن العشرين. إن المقاومة الاقليمية والمحلية لأوروبيي القرون الوسطى لم تتوقف قط، فبعد نحو قرنين من حكم الملوك المسيحيين الأوروبيين الإقطاعيين استردت فلسطين تراثها الإسلامي والعربي بانتصار صلاح الدين على الصليبيين في معركة حطين في شمالي فلسطين في عام ١١٨٧. وعلى الرغم من أربعة قرون (١٥١٧ ـ ١٩١٧) من الهيمنة التركية العثمانية على البلاد ظلت فلسطين عربية، وبالطبع إسلامية، في ثقافتها، ولكنْ مع وجودٍ مهم وفريد في بابه هو الوجود العربي المسيحي.

بيد أن الامبريالية الأوروبية في القرن التاسع عشر كانت نوعاً مختلفاً من الغزو. إنها كانت عنصر تحول عميق غير مباشر واقتصادي في جوهره للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والعقائدية أيضاً للمنطقة بأسرها بما فيها فلسطين. ومع أن الخطر لم يكن يتهدد العروبة والإسلام في المشرق العربي، إلا أن الامبريالية الغربية أدخلته في عملية اقتصادية رأسمالية تدفعه إلى التخلف والتبعية. إن هذه العملية دأبت على بلقنة المشرق العربي اقتصادياً وسياسياً، حتى ان كل جزء من أجزائه المشتتة أضحى خاضعاً للنفوذ الأوروبي إن لم نقل للسيطرة المباشرة. وجاءت الثورة العربية الكبرى ضد الحكم التركي العثماني خلال الحرب العالمية الأولى وهي

تبشر بالوعد لإنهاء هذا التدهور. ولكن، وبدلاً عن ظهور مملكة عربية متحدة تنعم بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحداثة، كما كان يرجو زعماء الثورة، نجد أن المشرق العربي قد قسِّم إلى أجزاء مختلفة وأخضع للاستعمار البريطاني والفرنسي المباشر.

نجح الإنكليز والفرنسيون ببلقنة المشرق العربي فأحكموا هيمنتهم على سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق باستعمال وسائل شتى برعاية عصبة الأمم. وكانت فلسطين فريدة في بابها في هذا الشأن لأنها لم تصبح فقط تحت الانتداب البريطاني وإنما غدت كذلك «وطناً قومياً» لليهود الأوروبيين. وفي خلال فترة الانتداب (١٩١٧ ـ ١٩٤٨) تضافرت قوى الامبريالية البريطانية والاستعمار الاستيطاني اليهودي، وما جرى من تطور رأسمالي وتحديث غير متكافئ بين الأطراف المعنية، على إحداث تغييرات عميقة في المجتمع الفلسطيني أدت إلى أن يغلب شعبه على أمره.

وجاء قرار عصبة الأمم بشأن الانتداب البريطاني على فلسطين ملبياً لرغبة الإنكليز بإنشاء وطن قومي لليهود فيها، فقاموا بصفتهم أصحاب الانتداب بالعمل على تنفيذ ذلك، كما قام الصهاينة بالعمل على تحقيق حلمهم هذا بكل ما لديهم من قوة، ما أدى بالنتيجة إلى تدفق المهاجرين من يهود أوروبا واستيطانهم وتمكينهم من البلاد. وبلغت المقاومة السياسية والمسلحة للاستعمار البريطاني ذروتها في الثورة الفلسطينية التي ابتدأت في عام ١٩٣٦ وانتهت بالفشل في عام ١٩٣٩. وقد سبق أن قلنا في الفصول السابقة أن الهجرة اليهودية لم تتوقف قط وأن عدد المستوطنين اليهود في البلاد بلغ نحو ثلث سكانها خلال جيل واحد فقط من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٨. وبلغ الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني على فلسطين ذروته بعد الحرب العالمية الأولى ودخل في مواجهات عسكرية في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ فكانت النتيجة تدمير المجتمع الفلسطيني وتهجير معظم أبنائه وتجريدهم من ممتلكاتهم. وهكذا وخلافاً لما تحقق من استقلال في أقطار عربية مجاورة مثل سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق ومصر نجد أن فلسطين لم تعد عربية ولا إسلامية، بل أصبحت في عام ١٩٤٨ دولة يهودية بقيام دولة إسرائيل على معظم أراضيها وأضحى عرب فلسطين أقلية فيها تعدادها ١٢ بالمئة فقط.

إن هؤلاء الذين ظلوا في هذه الدولة صاروا يعيشون كغرباء في بلادهم نفسها وبمثابة أقلية من الدرجة الثانية تعاني القهر والاستغلال. أما الذين هربوا بجلودهم فقد تحولوا إلى لاجئين، بعضهم على أرض فلسطينية وراء الخطوط العسكرية العربية

في الأردن (أي الضفة الغربية) أو تحت الإدارة المصرية (أي قطاع غزة)، وبعضهم الآخر في الدول العربية المجاورة. وهكذا تشتت شعب فلسطين في عام ١٩٤٨ وتفرق إلى مجتمعات منفصلة لا رابطة بينها هنا وهناك، وكان ذلك الشعب نفسه قبل هذا على أعتاب تحولات إيجابية سريعة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي وهو يناضل من أجل الاستقلال من الاستعمار البريطاني ويقاوم الاستيطان الصهيوني والهجرة اليهودية سعياً لإيقافهما عند حد.

وبعد ذلك العام بجيل واحد وقعت البقية الباقية من فلسطين، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت الاحتلال الإسرائيلي على أثر حرب ١٩٦٧، فصارت فلسطين التاريخية كلها خاضعة لسيطرة إسرائيل، ومع أن هذا الاحتلال غيّر الكثير من الأمور بالنسبة إلى الذين تحت حكمه، إلا أنه لم يغير من انقسام الفلسطينيين إلى مجتمعات متباينة ومتفاضلة. إن هذه المجتمعات شهدت منذ عام ١٩٤٨ تاريخاً حافلاً بالأحداث، متنوعاً وفريداً في بابه، فبالإضافة إلى الاحتلال القمعي الغاشم للضفة والقطاع نشبت حروب دامية في الأردن ولبنان أعقبها اضطهاد شديد، ثم الطرد بالجملة من الكويت، ثم تفرق واسع النطاق في آفاق العالم، إلا أن البعض أصاب شيئاً من النجاح إبان الطفرة النفطية.

وعلى الرغم من هذا كله، وما أحدثه من هزات وخسائر وإحباطات وتجريد من الممتلكات وتفرق في الآفاق، وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية والسياسية والعقائدية بين المجتمعات المنتشرة هنا وهناك، فقد استطاع الفلسطينيون في الشتات أن يشكلوا حركة تحرير وطني تحت مظلة منظمة واحدة هي منظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة التي عبأت مجتمعاتهم ووحدتها سياسياً، ودوّلت قضيتهم وأكسبتهم دعماً وشرعية في العالم، باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة بطبيعة الحال. أما الأهم فهو قيام الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بانتفاضتهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي التي أكسبتهم تعاطفاً دولياً أكبر وجعلت من قضيتهم قضية عاجلة تنتظر الحل. وفي هذا الفصل سنعالج موضوعات كثيرة منها: كيف استطاع الفلسطينيون أن يشكلوا حركتهم للتحرير الوطني في سياق التفرق في الخارج والاحتلال في الداخل، وكيف ولدت منظمة التحرير الوطنية، وكيف أثرت الانتفاضة في قضيتهم وعدّلت في أهدافهم وغيرت من استراتيجيتهم.

أولاً: التحرر الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية

على أثر طرد الفلسطينيين من ديارهم في عام ١٩٤٨ وتجريدهم من ممتلكاتهم كان من المتوقع أن يصابوا بالصدمة وأن ينشغلوا بمجرد البقاء على قيد الحياة، وقد

غدا معظمهم عالة على المجتمع الدولي وعلى الأمم المتحدة بالذات، فليس غريباً أن يشلهم ذلك شللاً سياسياً. ولم تستطع حكومة عموم فلسطين الممزقة الأشلاء، وهي التي خلفت اللجنة العربية العليا لعهد ما قبل النكبة، أن تقاوم ضم الضفة الغربية إلى الأردن أو أن تسترد قطاع غزة من الإدارة المصرية أو أن توفر زعامة سياسية لها تنظيمها واتجاهها لقيادة اللاجئين المعدمين المنتشرين خارج حدود فلسطين[١]. يضاف إلى هذا أن هؤلاء كانوا، كما رأينا في الفصل السابق، مضطهدين سياسياً، كما كان الذين ظلوا في الداخل عرضةً لدمجهم في إسرائيل. بيد أن هذا الشلل لم يدم طويلاً. فما ان حل عام ١٩٥٧ حتى أخذ الشلل يتلاشى بظهور جيل جديد من شباب الفلسطينيين يحملون معتقدات جديدة. وتمثل أحد التيارات الناشطة بما قامت به الدول العربية القومية في الإطار الرسمي، البيروقراطي، من خلال الجامعة العربية، وهو تيار جرت قيادته من الأعلى من نخبة من الفلسطينيين، أما التيار الآخر فكان مختلفاً وعفوياً وشعبوياً ويعمل في الخفاء، حتى ظهر مستقلاً عن غيره في مواقع شتى من تجمعات الفلسطينيين في الشتات.

١ ـ النشاط الفلسطيني المتجدد في السياق السياسي العربي

كان عقد الخمسينيات الماضي حافلاً بالنشاط السياسي المحموم في أرجاء المشرق العربي بأسره. وكانت الأحزاب والحركات السياسية تتراوح عقائدياً من الأحزاب الشيوعية في اليسار إلى الحركات المحافظة في اليمين مثل حركة الإخوان المسلمين. بيد أن التيار السائد والمتصاعد كان يتمثل بالقومية العربية الوحدوية ذات الطابع العلماني. وكانت تلك الأحزاب والحركات، مثل حزب البعث وحركة القوميين العرب والناصريين، ناشطة كثيراً ومتنافسة بعضها مع بعض في أقطار المشرق العربي كلها[٢]. وقد انصب تنافسها على النفوذ من الوطن العربي، وعلى إسناد الاستقلال العربي من السيطرة الأوروبية، وعلى الوحدة، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص. أما الأحزاب الداعية إلى الوحدة العربية فلم تقتصر دعوتها على تحرير الأقطار العربية بضمنها فلسطين من الاستعمار والهيمنة الغربية

---

(١) كان الحاج أمين الحسيني، رئيس حكومة عموم فلسطين، يعيش في المنفى في لبنان والعراق.

(٢) عن القومية العربية، انظر: George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement,* 3rd ed. (London: H. Hamilton, 1955); S. G. Haim, ed., *Arab Nationalism: An Anthology* (Berkeley, CA: University of California Press, 1964), and Hisham Sharabi, *Governments and Politics in the Middle East in the Twentieth Century,* Van Nostrand Political Science Series (Princeton, NJ: Van Nostrand, [1962]).

والإسرائيلية، بل كانت دعوتها تشمل تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة تقوم على أكتاف العرب، كما تشمل إحداث تحول نحو الأفضل في الميدانين الاجتماعي والثقافي.

إن الحدود التي رسمت للدول العربية الجديدة كانت تسمح بأن تنتقل عبرها الحركات الاجتماعية والمذاهب السياسية المختلفة ذات البرامج الداعية للوحدة العربية أو للوحدة الإسلامية. وكانت الجماعات السياسية الوحدوية تعمل بنشاط على تجنيد الفلسطينيين في صفوفها، لا بل ان حركة القوميين العرب قد أسستها مجموعة من الطلاب الفلسطينيين في الجامعة الأميركية ببيروت بزعامة جورج حبش[٣]. وقد أسس حبش نفسه المنظمة التي خلفت هذه الحركة وهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وهكذا وجد الفلسطينيون فرصة للإعراب عن آرائهم السياسية وللعمل من أجلها وذلك على الرغم من القمع الذي كانت تمارسه بعض الأنظمة العربية القلقة والكثيرة الشكوك. إن استجابة الفلسطينيين للنداءات الوحدوية الصادرة على الأخص من الناصريين والبعثيين، وكانوا في المعارضة السياسية لأنظمة الحكم المعتمدة على الغرب، المحافظة منها والليبرالية مثل الأردن ولبنان والعراق وحتى سوريا في ذلك الحين، سرعان ما أكسبتهم عداوة أنظمة الحكم العربية التي يعيشون في ظلها وهي الأنظمة التي تدخلت نيابة عنهم في حرب ١٩٤٨ وخسرتها.

إن مدّ القومية العربية الوحدوية في عقد الخمسينيات الماضي جرف الفلسطينيين حتى باتوا ناشطين سياسياً على الرغم من عدم وجود منظمات فلسطينية مستقلة. بلغ ذلك المد ذروته بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ التي تواطأت فيها إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا فغزت صحراء سيناء ومنطقة قنال السويس في مصر عبر قطاع غزة. وقد أدت تلك الحرب إلى تحول عدد من دول المشرق العربي بعيداً عن الأنظمة العربية الميالة نحو الغرب إلى الأنظمة القومية الراديكالية التي التزمت عدم الانحياز دولياً، كما كانت الحرب حافزاً قوياً لنشاط الفلسطينيين. كانت مصر قد شهدت انقلاباً قام به ضباط الجيش الوحدويون في عام ١٩٥٢ بزعامة عبد الناصر، كما خضعت سوريا والعراق إلى أنظمة عسكرية قومية (ثم استقر الحكم فيهما في ظل جناحين مختلفين من حزب البعث). أما الأردن ولبنان فمع أنهما لم يسمحا بقيام أنظمة وحدوية كالتي قامت في أقطار أخرى إلا أنهما مع ذلك تعرضا لضغوط كبيرة محلية واقليمية ألزمتهما بأن تتماشى سياساتهما مع سياسات القوميين

(٣) Walid W. Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism* (London: C. Knight, 1975).

العرب[٤]، كما أن الدول المصدرة للنفط التي ظهرت في منطقة الخليج العربي فعلت الشيء ذاته.

كان من نتائج التجربة الجماعية الجديدة التي خاضها الفلسطينيون دفاعاً عن أنفسهم ضد إسرائيل في غزة عام ١٩٥٦، أي بعد زمن قصير من نكبة ١٩٤٨، أن شعروا بحافزٍ للقيام بنشاط مستقل في الميدانين السياسي والعسكري. كانت قد اندلعت مقاومة شعبية في قطاع غزة ضد اجتياح إسرائيل للقطاع خلال حرب السويس، إذ كان بعض الفلسطينيين قد تلقوا تدريباً على أيدي الجيش المصري هناك في الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦)[٥]، واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من صحراء سيناء وقطاع غزة تحت ضغط دولي قوي، ولا سيما من الولايات المتحدة. ولم تمر مدة طويلة على ذلك حتى بدأ الفلسطينيون في القطاع وغيره بالقيام بحملات سرية مستقلة لغرض التنظيم السياسي والتدريب العسكري. كان ذلك بمثابة حركة سياسية سرية أخفي خبرها عن إسرائيل من جهة، وعن أنظمة الحكم المستبدة والقمعية، الراديكالية منها والمحافظة من جهة أخرى. ولم يعرف علناً عن وجود واحدة من الحركات السرية إلا عن طريق نشرتها المعنونة **فلسطيننا** وكانت نشرة «ذات لهجة غاضبة مريرة فكأنها كانت تعوض مما يعوزها من لغة منمقة بالاندفاع الطائش الفظ. كان هدف النشرة الأول تذكير الفلسطينيين بأنفسهم، كما يوحي بذلك عنوانها، ودعوتهم لاستعادة هويتهم المشتركة وهدفهم المفقود»[٦]. نددت **فلسطيننا** بالدول العربية لما كانت تبثه «من إذاعات هستيرية، أو مخدِّرة، ومن خطب مثيرة يعلم كلنا مقدماً محتواها... إن العرب قد كمموا أفواه الفلسطينيين وأوثقوا أياديهم، وحرموهم من حرية العمل في ما تبقى من بلادهم، وقاوموا فكرة تجمعهم، وحولوهم إلى فريق مسرحي من الهتّافة الذين يصفقون لهذا استحساناً ويصفرون لذلك ازدراءً...

(٤) Naseer H. Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)* (The Hague: Nijhoff, 1972); N. H. Aruri and Samih K. Farsoun, «Palestinians in Arab Host Countries,» in: Khalil Nakhleh and Elia Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians* (London: Croom Helm, 1980), and Fahim Issa Qubain, *Crisis in Lebanon* (Washington, DC: Middle East Institute, 1961).

(٥) David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Futura, 1977), and W. B. Quandt, «Political and Military Dimensions of Contemporary Palestinian Nationalism,» in: William B. Quandt, Fuad Jabber and Ann Mosely Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism,* Rand Corporation Research Study (Berkeley, CA: University of California Press, [1973]), part 2, pp. 55-56.

(٦) Hirst, Ibid., p. 197.

إننا لا يسعنا أن نبكي وننوح فقط... ولا يسعنا الاكتفاء بترداد بلايانا وتكرار شكاوانا. يجب علينا أن نشمّر عن سواعدنا، وحدنا فقط، لكي نحل مشاكلنا بطريقتنا الخاصة»[٧].

كان مؤسسو هذه الحركة ومنظموها وزعماؤها من ناشطي قطاع غزة من الطلاب الجامعيين الذين يدرسون في مصر، ثم ظهروا بعد هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ بصفتهم زعماء لحركة فتح[٨]. وكلمة «فتح» مؤلفة من الحروف الأولى لجملة «حركة تحرير فلسطين» ولكن بالمقلوب، والحركة هي «حركة التحرير الوطني الفلسطيني». كما أن كلمة فتح هي التي يستعملها المؤرخون العرب المسلمون للإشارة إلى غزو الشرق الأوسط ونشر العروبة والإسلام فيه ولا سيما في بلاد الشام والعراق ومصر. كانت فتح ذات قيادة جماعية مؤلفة من بضعة رفقاء مقربين منهم صلاح خلف (إسمه الحركي أبو إياد) وخليل الوزير (أبو جهاد) وفاروق القدومي (أبو اللطف) وخالد الحسن (أبو سعيد) وياسر عرفات (أبو عمار) الذي كان ناطقاً باسم فتح وزعيماً لها ثم رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٩[٩].

أما الذي ميّز فتح من غيرها منذ البداية فهو أن مذهبها كان على عكس مذهب الوحدة العربية في تلك الأيام. كانت مجموعة فتح تعتقد أن قضية فلسطين لا يمكن كسبها إلا من قبل الفلسطينيين أنفسهم لا من قبل الدول العربية، وبذلك عكست المجموعة ما كان ينادي به خطاب الوحدة العربية التقليدي. كانت فتح ولم تزل أكبر منظمات المقاومة الجديدة التي أسسها الفلسطينيون في الشتات، وأكثرها شعبية ونفوذاً، وهي مع غيرها من المنظمات تقوم بتحديد السياسة الفلسطينية وطبيعة الكفاح من أجل تحرير فلسطين وذلك منذ عام ١٩٦٨. سنقوم في ما يلي بتحديد هذه المنظمات وتحليلها.

٢ ـ جذور منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة

وُضع الأساس الاجتماعي ـ السياسي لظهور حركة جديدة، راديكالية وتنزع للقتال، في أوساط الفلسطينيين في العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٨) غالباً ما تكتب كلمة «فتح» بالإنكليزية (أي بالحروف اللاتينية) بشكل يقرأ «فاتح» أو «فاتاح» أو «الفاتاح» وكلها غير صحيح. وأحياناً تكتب «فَتْح» بالشكل الصحيح.

(٩) Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1984), chap. 2, «The Phoenix Hatches (1948-67),» pp. 21-35.

يقول لوري براند (Laurie Brand) في دراسة له عن الفلسطينيين في الوطن العربي: «بدأ الفلسطينيون، لعدم وجود حكومة تدافع عنهم، يعيدون وهم في أرجاء الشتات بناء هياكلهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الممزقة. . .. فكانت المؤسسات التي بعثت من جديد أو التي أعيد تكوينها، مثل منظمات المرأة والمعلمين والطلاب والعمال والجمعيات الخيرية، هي الوارث الطبيعي لمؤسسات ما قبل عام ١٩٤٨»(١٠).

ومع أن نشاط هذه المنظمات في مجتمعات الشتات المختلفة كانت له أهميته في توكيد الهوية الفلسطينية وتطوير الوعي السياسي وإيجاد مؤسسات تمثيلية وتأسيس جمعيات للرعاية(١١)، والبدء بعملية إنشاء حركة للتضامن والتعبئة في أرجاء الشتات، فقد امتازت من بينها المنظمات الطلابية التي أعطت لهذه المساعي مضموناً واتجاهاً وأسلوباً سياسياً. وقد كونت بمجموعها المنظمات الأولى في الشتات التي هي فلسطينية صرف، فأخذت هذه تدعو إلى فلسطين مستقلة، وإلى تجنيد الفلسطينيين إلزامياً، وإلى حرية العمل السياسي. إن الحركة الطلابية الفلسطينية في كل من مصر ولبنان أنشأت هياكل تنظيمية تتيح للطلاب متابعة أنشطة سرية، سياسية وعسكرية، بعد إنهاء دراستهم(١٢). أما المنظمات الأخرى التي ظهرت في قطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل فقد أنشأت هناك مجلساً تشريعياً وشكلت «الاتحاد الوطني العربي الفلسطيني» كإطار للتنظيم السياسي العلني. كانت المساعي الجارية في غزة تحظى بمباركة الحكومة المصرية القومية برئاسة عبد الناصر وبرعايتها.

وفي الوقت عينه كان الحاج أمين الحسيني يقوم، من منفاه في بيروت، بالضغط على الجامعة العربية لتشكيل دولة فلسطينية مستقلة. قررت الجامعة، وكانت خاضعة لنفوذ الأنظمة القومية العربية، تكوين كيان للفلسطينيين المنتشرين في الشتات وإعطاءهم صوتاً سياسياً يعبرون به عما يريدون. كان القرار الأول يقضي بإنشاء جيش فلسطيني باسم جيش التحرير الفلسطيني تكون وحداته تحت إمرة القيادات للجيوش المختلفة للدول العربية. وعندما عقد مؤتمر القمة العربية الأول في عام ١٩٦٤ لبحث الخطط الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن وإحباطها خولت القمة أحمد الشقيري، الفلسطيني الذي كان موظفاً دبلوماسياً في الجامعة العربية، لدعوة

---

(١٠) Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York: Columbia University Press, 1988), pp. 3-4.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٢) Cobban, Ibid., pp. 21-35.

المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد (وهو مجلس تشريعي) رغم معارضة الملك حسين لهذا التخويل، وكان الملك الأردني قد قام أصلاً بضم الضفة الغربية إلى بلاده. وعلى ذلك اجتمع ذلك المجلس، وهو مجلس معين، في القدس في عام ١٩٦٤ وأسس منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بمثابة الذراع التنفيذي للمجلس.

حاولت منظمة التحرير برئاسة الشقيري تنظيم الفلسطينيين في الشتات على أساس إقليمي ففتحت مكاتب لها في المدن العربية التي يتمركز فيها هؤلاء. بيد أن الطابع البيروقراطي للمنظمة المعينة، غير المنتخبة، ولآمري وحدات جيش التحرير، حوّلها إلى منظمة نخبوية تدار من الأعلى فلم تفلح في أن تلهب حماس الشعب الفلسطيني أو في تعبئته. وقد اعتُرف بالمنظمة، وما يتبعها من جيش التحرير (وكان جيشاً شكلياً صغيراً)، عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية بصفتها الآلية التنظيمية للفلسطينيين التي تعرب عن هويتهم وتعبر عن مطامحهم السياسية. هذا ولم يكن هناك منذ البداية أي اتفاق على طبيعة هذه المنظمة المقترحة وعلى أهدافها سواء بين الزعماء العرب أم بين زعماء الناشطين الفلسطينيين أو أفرادهم العاديين. كان الأردن، على سبيل المثال، وهو الذي ضم الضفة الغربية، وغالبية سكان البلاد فيها من الفلسطينيين، غير مرتاح لوجود منظمة مستقلة ومنفصلة تمثل الفلسطينيين جميعاً. ولكن عدداً من الزعماء العرب كانوا ينظرون إلى المنظمة كوسيلة من وسائل متابعة القضية الفلسطينية والتأثير فيها، وكذلك للسيطرة على النشاط الفلسطيني، السياسي والعسكري، على حدودهم، فقد كانوا يتخوفون من الأعمال الانتقامية العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضدهم. والمفارقة هي أن هذه الأسباب ذاتها وخيبة الأمل من جراء عجز الدول العربية في العمل من أجل القضية الفلسطينية هي التي جعلت الناشطين الجدد الذين كانوا يعملون في الخفاء في ذلك الوقت يعارضون منظمة التحرير النخبوية، البيروقراطية، التابعة للجامعة العربية.

كان هناك آنئذٍ اتجاهان منفصلان من المساعي السياسية في أوساط الفلسطينيين بحلول عقد الستينيات الماضي: **أولهما** اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وكان علنياً ونخبوياً ويسير وفق الخط الذي تتخذه الدول العربية (ولا سيما مصر) وتضفي الجامعة العربية الشرعية عليه؛ **والثاني** اتجاه فتح والمجموعات الأخرى، وكان سرياً، متخفياً، وشعبوياً وراديكالياً ويعبر عن آراء الناشطين فيها. كان هذان الاتجاهان وأصحابهما يتنافسان أحدهما مع الآخر، وكذلك مع وجهاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنْ بدرجة أقل، وذلك من أجل الحصول على الدعم من الشعب الفلسطيني. في أوائل تلك الفترة أعلنت اتحادات فلسطينية متعددة وغيرها من المنظمات الاجتماعية ـ السياسية عن تأييدها الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فكسبت هذه

المنظمة بذلك شرعيةً بنظر الكثيرين من الفلسطينيين على الرغم من عدم وجود التأييد من الحركة السياسية السرية. وهكذا أصبحت تلك المنظمات الحديثة والمهنية التي كانت تتنامى حجماً وأفقاً من الأمكنة المهمة للمنافسة السياسية بين الحركتين، ومنها الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين، والاتحاد العام للعمال الفلسطينيين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومنظمة الخدمات الصحية التي تدعى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. إن التيار الراديكالي السري الذي بات يعرف بمجموعه باسم حركة المقاومة الفلسطينية، أو اختصاراً باسم المقاومة وما يتبعها من الفدائيين، كان تياراً مستقلاً عن منظمة التحرير ويتمركز في أوساط الشعب والمؤسسات المدنية التي كانت آخذة بالظهور آنئذٍ والمنتشرة هنا وهناك، ولكنها مترابطة إحداها بالأخرى.

كان مذهب الجماعات الفلسطينية السرية واستراتيجيتها متأثرين كثيراً بالثورات التي جرت في الجزائر وكوبا والصين وبحرب فيتنام وبالاتجاه الراديكالي العام الذي كان سائداً لدى شعوب العالم الثالث في العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي. كانت حركة المقاومة الفلسطينية تعتبر تلك الأحداث بمثابة الثورات والحركات التحررية الوطنية التي نجحت باتباعها أساليب حرب العصابات والحرب الشعبية في وجه قوة عسكرية طاغية. ومن هنا باتت المنظمات الفلسطينية الشعبية ترى في الكفاح المسلح أساساً لاسترداد الوطن المفقود.

كانت حركة المقاومة ترى، خلافاً لما كانت تراه الدول العربية القومية، أن تحرير فلسطين لا يتم بحرب تقليدية ضد إسرائيل وإنما بكفاح طويل الأمد على شكل حرب العصابات والحرب الشعبية. وقد حددت فتح لذلك أربع مراحل هي: مرحلة عمليات تقتصر على الكر والفر، ومرحلة المواجهات المحدودة، ومرحلة الاحتلال المؤقت للمناطق المحررة، وأخيراً مرحلة الاحتلال الدائم للمناطق المحررة. ولكي يكتب لهذه الاستراتيجية النجاح، كما حدث في فييتنام، فإن الفدائيين يحتاجون إلى قواعد مضمونة شبيهة بالقواعد التي كانت في فييتنام الشمالية وفي هانوي لتوفير الإسناد لهم. وعلى هذا قامت فتح بشن أول هجوم فدائي في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، ثم أصبح هذا اليوم من كل عام هو تاريخ الاحتفال الذي تقيمه منظمة التحرير برئاسة عرفات لإحياء ذكرى انطلاقة «الثورة الفلسطينية» المعاصرة، وهذا هو الاسم الذي صارت حركة المقاومة تطلقه على نفسها، كما صار مستخدماً في وسائل الإعلام العربية. إن هجمات الفدائيين على إسرائيل ربما أسهمت في التوترات التي أدت إلى حرب ١٩٦٧؛ ومن ذلك أن إسرائيل قامت في عام ١٩٦٦ بشن هجوم على قرية السموع في الضفة الغربية انتقاماً في ما يظهر من عمليات فدائية. ثم بدأت منظمة سياسية مهمة أخرى، وهي الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين بالقيام بحرب عصابات، وكذلك بإنشاء تنظيم سياسي لغرض إعداد الشعب لكفاح طويل الأمد[١٣].

وفيما كانت معظم المنظمات متفقة على شكل الكفاح، إلا أنها كانت مختلفة بشأن الدور الذي تقوم به الدول العربية في هذا الكفاح وبشأن علاقات الفلسطينيين مع هذه الدول. إن تنامي فكرة القومية العربية في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الأولى جعل بعض الناشطين الفلسطينيين يذهبون نظرياً إلى أن العمل العربي المشترك، أي الوحدة العربية، هو الطريق المؤدي إلى تحرير فلسطين. لم يكن هذا رأي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحدها وإنما رأي عدد آخر من المنظمات التي كانت متأثرة بهذا النوع أو ذاك من مذهب الوحدة العربية (كالناصرية أو البعث السوري أو البعث العراقي). أما زعماء فتح فكانوا يأخذون برأي معكوس مفاده أن تحرير فلسطين هو الطريق المؤدي إلى الوحدة العربية[١٤]. كانت فتح ترى أن على الجيوش العربية أن تدافع عن حدودها ضد إسرائيل وأن تساند وتحمي الفدائيين العائدين من عمليات عسكرية داخل إسرائيل، فيتوفر بذلك لفتح ما يشبه عربياً ما كان موجوداً في فيتنام الشمالية. غير أن الجبهة الشعبية وغيرها من الجماعات الراديكالية كانت ترى أن هذا أمر غير محتمل الحدوث إلا إذا قامت الأنظمة الثورية العربية بتقديم الدعم الحقيقي الفعال للفدائيين الفلسطينيين. لهذا فإن الجبهة الشعبية دعت إلى الثورة في الوطن العربي بأسره كسياق واستهلال لتحرير فلسطين. وفي دراسة عن القومية الفلسطينية وضعها وليم كوانت (William Quandt) قال الباحث (الأمريكي) «إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كانتا على نحوٍ ما أكثر واقعية في آرائهما بشأن القيود الحالية المفروضة على استخدام القوة. ولا شك في أن اعتقادهما بأن على المجتمع العربي أن يتحول جذرياً إلى الأحسن حتى يتمكن من استخدام التقانة والأسلحة المتقدمة ضد إسرائيل هو اعتقاد يسهل تقبله بالتأكيد

---

(١٣) ثمة اختلاف جوهري بين التجمعين الراديكاليين، ففتح تتبع النموذج الكوبي، وبموجبه تطلق مجموعة حرب العصابات شرارة الثورة من خلال هجمات مسلحة مباشرة. أما الجبهة الشعبية فيأخذ تنظيرها بالنموذجين السوفياتي والصيني، وهذا التنظير يؤكد على أهمية التنظيم السياسي قبل البدء بالكفاح المسلح وخلاله. وسنرى في ما بعد في هذا الفصل أن شعبية فتح انطلقت بسبب نشاطها المسلح بالضبط.

(١٤) انظر: Abu Iyad and Eric Rouleau, *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle*, translation by Linda Butler Koseogla (New York: Times Books, 1981), pp. 20-23, and Quandt, «Political and Military Dimensions of Contemporary Palestinian Nationalism,» pp. 51 and 55-58.

انظر أيضاً: خالد الحسن، أحد زعماء فتح الكبار، كما ورد في: Cobban, Ibid., p. 24.

بعد حرب ١٩٦٧[١٥]. ولكن، وكما يقول كوانت أيضاً، إن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تهدد الأنظمة العربية القائمة.

نشأت هذه الآراء المتضاربة عن التناقض الأساسي في تاريخ العلاقات بين حركة الفدائيين الفلسطينيين المتشددة والدول العربية، كما أنها أسهمت في هذا التناقض الذي هو في واقع الأمر تناقض بين منطق وجود الدولة ومنطق الحركات الثورية الشعبية. إن كلا الجانبين في حركة التحرر الفلسطينية، وهما الوحدويون من جهة، والقائلون بفلسطين أولاً من جهة أخرى، يعتقد أنه لا يستطيع الانتصار على إسرائيل من دون دعم البلدان العربية، ومع ذلك فإن تزايد استقلالية الحركة وتطورها أديا دائماً إلى منازعات مع الأقطار المضيفة تدور إما حول السيادة وإما حول السياسة الخارجية[١٦]. كان النزاع في الأردن ولبنان يدور حول السيادة، وفي مصر وسوريا والعراق حول السياسة الخارجية. إن هذه التناقضات أفرزت كذلك سياسات وممارسات مختلفة تقوم بها المنظمات الفلسطينية نحو أنظمة الحكم العربية المعنية. مثلاً، في الصراع المتعاظم بين الفدائيين والنظام الأردني كانت مجموعات الوحدويين الراديكاليين تدعو إلى إزالة النظام لكي تنشأ في عمان «هانوي عربية»، فيما كانت فتح تدعو إلى التعايش وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية مع الدعم للفدائيين. وفي النهاية لم يكن كلا الرأيين قابلاً للتطبيق فسحقت فصائل الفدائيين بالهجوم عليها من القوات المسلحة الأردنية خلال عام ١٩٧٠. أما في مصر وسوريا فإن حركة المقاومة عارضت سياستهما بالقبول في عام ١٩٧٠ بخطة وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز الداعية إلى تسوية عن طريق التفاوض تقوم على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢: أي صيغة الأرض مقابل السلام. إن السلام مع إسرائيل والاعتراف بها على أساس هذا القرار من الدول العربية الرئيسية كان سيقوض الحقوق الفلسطينية والإجماع العقائدي لحركة المقاومة والزخم السياسي - العسكري. وخلاصة القول إن الفلسطينيين كانوا يخشون أن تضحي بهم الدول

---

(١٥) Quandt, Ibid., p. 117.

(١٦) انظر: F. Jabber, «The Palestinian Resistance and Inter-Arab Politics,» in: Quandt, Jabber and Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism,* part 3, pp. 157-216.

وللاطلاع على منظور نقدي، انظر: R. D. McLaurin, «The PLO and the Arab Fertile Crescent,» in: Augustus Richard Norton and Martin H. Greenberg, eds., *The International Relations of the Palestine Liberation Organization,* with a foreword by Jerrold D. Green (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1989), pp. 12-58.

العربية. وبالنتيجة تم إنقاذ الفدائيين من مأزقهم على يد إسرائيل نفسها برفضها مبادرة روجرز وبالتالي قتلها.

ومع أن السياسات والأنشطة الفلسطينية في الشتات كانت آنئذٍ متحدة في هدفها العام إلا أنها كانت في غير ذلك متنوعة ومعقدة ومتناقضة في أغلب الأحيان. فالخلافات في أوساط المنظمات السياسية والجماعات الفدائية كانت كبيرة وذات عواقب خطيرة تمس أهداف الكفاح وإدارته. وبالتالي فإن الاهتمام الأول لزعماء حركة المقاومة انصب دائماً على إجماع الرأي السياسي ووحدة الجماعات المختلفة (يستثنى من ذلك إقدام عرفات بمفرده على توقيع اتفاقيات أوسلو). إن الإجماع والوحدة كلاهما كان مهماً للحصول على الدعم الواسع سواء من الشعب الفلسطيني أم من الأقطار العربية؛ وكلاهما كان في مقام الصدارة في المناقشات السياسية التي حركت على مدى السنين أمور المذهب والاستراتيجية والمبادرات السياسية والدبلوماسية لكل من حركة المقاومة ومنظمة التحرير التي سيطرت عليها بعد عام ١٩٦٩. مع هذا فإن كافة المساعي الرامية إلى تحقيق وحدة تنظيمية حقيقية بين المجموعات المختلفة في أوقات شتى أخفقت تماماً لعدد من العوامل المعقدة، الداخلية والخارجية، وظلت منظمة التحرير هي المظلة للمجموعات كلها إلى أن جاءت عملية أوسلو فمزقت تلك المظلة إرباً كما سنرى في الفصلين السابع والثامن.

ثانياً: نقطة تحول:
حرب ١٩٦٧ وصعود حركة المقاومة الفلسطينية

كانت منظمة التحرير وحركة المقاومة حركتين منفصلتين، متنافستين، ولا تربطهما رابطة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨. ولكن حرب ١٩٦٧ غيرت ذلك كما غيرت مجرى التاريخ في الشرق الأوسط. ففي ستة أيام فقط ألحقت إسرائيل الهزيمة بالجمهوريات القومية لكل من مصر وسوريا والعراق، وبالأردن. كانت تلك الجمهوريات كلها تعد الشعوب العربية بالاستقلال السياسي وبتحرير فلسطين وبغير ذلك كتوفير العمل والتعليم والرخاء الاقتصادي للجميع. وجاءت تلك الحرب لتغير ميزان القوى ليس فقط بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها بل كذلك بين هذه الدول، ولا سيما الجمهوريات القومية منها، والدول الملكية المحافظة المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين فإن تلك الحرب رجحت الكفة في ميزان القوى لصالح المنظمات الفدائية التابعة لحركة المقاومة وضد منظمة التحرير النخبوية التي لحق بها العار لتضامنها مع الدول العربية المهزومة. كذلك أمالت الحرب كفة الميزان ضد وجهاء الضفة الغربية وقطاع غزة

وكانوا يتنافسون في ما بينهم لتمثيل بعض الفلسطينيين أو للتحدث باسمهم ثم فقدوا نفوذهم بعد أن خضعوا للاحتلال الإسرائيلي.

كان الوطن العربي يترنح تحت وقع الهزيمة، وخيّم عليه إحساس بالعجز والشلل، ولا سيما في الأقطار المهزومة. وقد خلق ذلك فراغاً سياسياً في المنطقة أتاح الفرصة للمجموعات الفدائية لكي تمضي وباستقلالية قدماً. إنها باختصار أصبحت، ربما للمرة الأولى في التاريخ الحديث، من اللاعبين المستقلين في الساحات الفلسطينية والعربية والشرق أوسطية. وكان لمذهبهم الثوري شعبيته فأخذ ينتشر على نطاق واسع في الشتات وفي الوطن العربي معاً. أما الدول الملكية المحافظة، ولا سيما في شبه الجزيرة العربية، التي كانت تتخوف من «ثورة عربية»، فقد استطاعت أن تخرج من تحت ظل الجمهوريات القومية. وهكذا ظهر في المشرق العربي في الوقت عينه اتجاهان سياسيان متعارضان، أحدهما بقيادة الفلسطينيين، والآخر المحافظ الميال للتراضي بقيادة السعودية ومصر.

وكان ما هو أهم لفلسطين والفلسطينيين قيام إسرائيل باحتلال البقية الباقية من المناطق العربية وهي الضفة الغربية بما فيها المدينة القديمة والقدس الشرقية، وقطاع غزة، واحتلالها مرتفعات الجولان أيضاً في سوريا وشبه جزيرة سيناء بأجمعها حتى الضفة الشرقية لقناة السويس في مصر. وهكذا وضع الاكتساح الإسرائيلي جميع الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية تحت حكم دولة إسرائيل. هذا وقد عملت نكبة فلسطين الكبرى في عام ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ على إعادة تحديد سياسات الشرق الأوسط وبنائها من جديد.

في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ لم تستطع البلدان العربية القومية التي تعرضت للهزيمة ودمرت عسكرياً أن تقوم بأي نوع من أنواع المقاومة للاحتلال الإسرائيلي. الفدائيون الفلسطينيون وحدهم كان لهم من الإقدام والإرادة ما جعلهم يشنون هجمات فدائية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تفوقهم كثيراً، عدةً وعدداً، كما أنهم حاولوا إنشاء خلايا سرية وقواعد لهم في الضفة الغربية في مسعى للبدء بهجمات فدائية في داخل المناطق المحتلة. كان ذلك في عام ١٩٦٧ نفسه.

«يبدو أن النمط الكلاسيكي للحرب الثورية من الداخل يمكن تطبيقه الآن، فقد أزفت ساعة فتح المنتظرة. جرى تهريب الأفراد والأسلحة بشكل عاجل إلى الضفة الغربية. وجاء ياسر عرفات نفسه ليقود شخصياً التنظيم الخاص بشبكته. ونشطت بعض الجماعات. ولكن، اكتشفت السلطات الإسرائيلية كافة خلايا التنظيم وزجت بأعضائها في السجون. وفي خلال أسابيع انهارت الشبكة بأسرها. ثم بدأت في أواخر السنة

محاولات جديدة لإقامة شبكة لتنظيم آخر فأحبطت هذه المحاولات أيضاً»[١٧].

أما في قطاع غزة المحتل فقد كانت المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي موجودة ولها أهميتها حتى ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، ذلك أن هذه المقاومة لم يجر القضاء عليها إلا بعد أن لجأت إسرائيل إلى قمع عسكري شديد وإلى إجراءات أمنية رهيبة. وقد ظلت المقاومة تعمل بنجاح حتى ذلك الحين في غزة، أما فشلها بالعمل من داخل الضفة الغربية فيعود إلى الافتقار إلى الإعداد السياسي والعسكري والتنظيمي للفدائيين هناك. إن الاختلافات في التقاليد في هاتين المنطقتين الفلسطينيتين أدت إلى الاختلاف في السياسة التي تتبعها مصر القومية في قطاع غزة وتلك التي يتبعها الأردن الملكي في الضفة الغربية. وفي كلتا الحالتين فشل نموذج الثورة الجزائرية الذي تتم فيه الثورة في الداخل.

وأدى الإخفاق الذي حصل في الضفة الغربية إلى إجبار الفدائيين المقاتلين على الانسحاب إلى قواعد آمنة تقع عبر نهر الأردن، فأتاح لهم ذلك شن هجماتهم على قوات الاحتلال الإسرائيلي ومنشآتها من تلك القواعد الكائنة في الأردن. «ارتفع عدد (الحوادث) على الحدود بين الأردن وإسرائيل من ٩٧ حادثاً في عام ١٩٦٧ (بعد حزيران/يونيو) إلى ٩١٦ في ١٩٦٨، وإلى ٢,٤٣٢ في عام ١٩٦٩ وإلى ١,٨٨٧ (حتى آب/أغسطس) في عام ١٩٧٠ [وهذا بسبب أيلول الأسود والحرب الأهلية في الأردن]. من ثم انخفض عدد الحوادث إلى ٤٥ حادثاً في عام ١٩٧١»[١٨]. في آذار/مارس ١٩٦٨ شنت إسرائيل غزواً تأديبياً في داخل الضفة الغربية مستهدفاً قرية «الكرامة» (Al-Karameh) الصغيرة وفيها مخيم للاجئين، وكانت الكرامة قاعدة للفدائيين الفلسطينيين. وبدلاً من انسحاب الفدائيين بوجه الهجمة التي قامت بها قوة عاتية فإنهم، وأغلبهم من فدائيي فتح، قد ثبتوا وقاتلوا قتالاً بطولياً ضد القوة الإسرائيلية المتفوقة[١٩]. وقد ألهم قتالهم هذا القوات الأردنية النظامية المنتشرة في

---

(١٧) Y. Harkabi, *Fedayeen Action and Arab Strategy,* Adelphi Papers; no. 53 (London: Institute for Strategic Studies, 1968), p. 27, and Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics,* pp. 36-38 and 178-179.

(١٨) Alain Gresh, *The PLO: The Struggle Within: Towards an Independent Palestinian State,* translated by A. M. Berrett; with a preface by Maxime Rodinson, Third World Books (London: Zed Press, 1985), p. 14.

(١٩) Cobban, Ibid., esp. chap. 3, «The Joy of Flying (1967-73),» pp. 36-39; John K. Cooley, *Green March, Black September: The Story of the Palestinian Arabs* (London: Frank Cass, 1973), and Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East.*

التلال المجاورة، فانضمت إليهم في المعركة وكبدوا معاً الإسرائيليين خسائر كثيرة واضطروهم إلى التراجع وراء خطوط وقف إطلاق النار في الضفة الغربية المحتلة.

وفيما كانت الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ نقطة تحول في التاريخ السياسي المعاصر للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن معركة الكرامة التي ألهمت الجميع كانت نقطة تحول أخرى مغايرة أتاحت للمنظمات الفدائية الثورية الراديكالية أن تظهر في العلن وتنطلق سياسياً وتعيد النظر في طبيعة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وفي أساليب معالجته. وقد انضم عشرات الألوف من المتطوعين الفلسطينيين وغيرهم من العرب إلى صفوف الفدائيين في الأشهر القليلة التي تلت المعركة[٢٠]. وانتشر المذهب الجديد الخاص بالتحرر الوطني ـ أي حرب الشعب وأساليب حرب العصابات ـ انتشار النار في الهشيم في المشرق العربي، وصار الصراع العربي ـ الإسرائيلي يعتبر بشكل متزايد بمثابة كفاح فلسطيني ـ إسرائيلي[٢١].

كانت لمعركة «الكرامة» معانٍ عدة للفلسطينيين والعرب على حدٍ سواء. فالاسم بذاته أعاد للعرب كرامتهم واعتزازهم بأنفسهم بعد الهزيمة التي لحقت بهم في حرب الأيام الستة. يضاف إلى هذا أن المعركة قد خاضها الفلسطينيون وكانوا موضع الشك والملاحقة سابقاً من الدول المهزومة التي كانت تعدهم بتحرير فلسطين لهم. ولعل الأهم من ذلك أن مذهب الفدائيين الثوري، وفيه مزيج من أفكار العالم الثالث في الثورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ـ العسكرية، وبذلك فهو ينطوي على تحويل المجتمع راديكالياً من حال إلى حال، أضحى مذهباً يطبع بطابعه الخطاب السياسي الواسع الانتشار والحائز على الشعبية في أرجاء المشرق العربي بأسره. إن هذا يفسر السبب وراء ما أخذت حركة المقاومة والمجموعات الفدائية تطلق فيه على نفسها عبارة الثورة الفلسطينية ورأس الرمح لثورة عربية جديدة[٢٢]. وقد انعكست شعبية الفدائيين ومنظماتهم ليس فقط في وسائل الإعلام العربية وإنما كذلك في الدعم والمديح لهم من الناس العاديين والمثقفين والزعماء السياسيين والدول. مثلاً ما أعلنه الملك حسين، عاهل الأردن، قائلاً في عام ١٩٦٩ : «كلنا فدائيون»، وذلك

---

(٢٠) Michael C. Hudson, «The Palestinian Arab Resistance Movement: Its Significance in the Middle East Crisis,» *Middle East Journal,* vol. 23, no. 3 (Summer 1969), p. 300 sqq.

(٢١) Hirst, Ibid.; Cobban, Ibid., and Quandt, Jabber and Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism.*

(٢٢) عارض هذا الخطاب السياسي في الوطن العربي كله خطاب آخر إسلامي أصولي محافظ كانت تموله الأقطار المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية، والسعودية بخاصة.

بعد تصاعد نفوذهم سريعاً في المملكة ذاتها في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

كان من النتائج الرئيسية لظهور الفدائيين وشعبيتهم أنهم جعلوا من منظمة التحرير الفلسطينية منظمة راديكالية. فقد استقال الشقيري من رئاسة المنظمة في عام ١٩٦٨ وحل محله بالوكالة يحيى حمودة. وفي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في تلك السنة نجح ممثلو الفصائل الفدائية بإصدار تعديل لميثاق المنظمة الصادر عام ١٩٦٤ من شأنه أن يجعل الميثاق منسجماً مع آرائهم الثورية الجديدة. وفي ذلك الاجتماع نفسه فاز الفدائيون رسمياً بالسيطرة على منظمة التحرير فورثت بذلك من جديد الشرعية الرسمية من الجامعة العربية. وجرى نقاش داخلي في أوساط المعنيين بشأن ما إذا كان ينبغي لمنظمة التحرير أن تكون مجموعة واحدة من بين مجموعات متعددة أخرى قائمة أو أن تكون المنظمة هي الممثلة للجميع، فحسم ذلك النقاش لصالح الرأي الثاني[٢٣]. وهكذا حولت الجماعات الراديكالية القتالية من الفدائيين منظمة التحرير إلى مظلة ثورية برئاسة فتح وزعامة رئيسها عرفات[٢٤]. ولكن، وعلى الرغم من هذه الوحدة التنظيمية، احتفظت المجموعات السياسية المكونة للتنظيم الموحد بقدر واسع من الاستقلالية عن منظمة التحرير، حتى ان أعمالها المستقلة وخطابها ومذهبها ومنازعاتها فيما بينها غالباً ما أوحت بالفوضى وعدم الانضباط. وعلى أية حال، فإن التاريخ السياسي للمشرق العربي والقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والحرب الباردة في المنطقة، و«عملية السلام» في التسعينيات من القرن الماضي، ونعني هذا التاريخ منذ ذلك الحين وحتى الآن، لا يمكن فهمه بشكل صحيح من دون النظر في دور منظمة التحرير الثورية للفدائيين وأعمالها وتحولها السياسي في المدى الطويل ونزع صفة الراديكالية عنها ثم سقوطها في نهاية المطاف.

ـ حلول اللحظة الثورية وانقضاؤها

إن دعوة الفدائيين وحلفائهم الراديكاليين العرب من أجل تعبئة الشعوب العربية وتدريبها وتسليحها في الأقطار العربية كافة لغرض شن حرب شعبية ضد إسرائيل لم تجد آذاناً صاغية لدى الحكام المهزومين، وكانت اللحظة الثورية قد حلت في المشرق العربي ولكنها انقضت سراعاً، فلم يقم أي زعيم عربي أو نظام حكم عربي بإجراء تعبئة شعبية عامة. والذي حدث هو انضمام الزعماء السياسيين

(٢٣) Gresh, *The PLO: The Struggle Within: Towards an Independent Palestinian State,* p. 11.

(٢٤) انظر: Cobban, Ibid., p. 42 sqq, and Hirst, Ibid.

للجمهوريات القومية الراديكالية إلى الملكيات المحافظة لدعم أحدهم الآخر تحت لواء التضامن العربي، وفي أثناء ذلك إطلاق التصريحات الفارغة لخدمة الحركة الفلسطينية. كان النظام المصري برئاسة عبد الناصر قد وافق على التراضي مع الملكيات المحافظة للدول المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية (منهياً بذلك الحرب الباردة العربية)[٢٥]. وشنَّ حرب استنزاف ضد الجيش الإسرائيلي المتخندق على الضفة الشرقية من قناة السويس، ولكنه وافق في عام ١٩٧٠ على وساطة غونار يارنغ (Gunnar Iarring)، المندوب الخاص للأمم المتحدة، من أجل حل سياسي للصراع بين إسرائيل والبلدان العربية على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ينص على الأرض مقابل السلام. وبذلك يكون عبد الناصر قد سعى فقط إلى «إزالة آثار العدوان» الذي ارتكبته إسرائيل في عام ١٩٦٧، وهو شعار يعني إعادة الوضع القائم بشأن الأراضي إلى سابق عهده في مقابل سلام عربي - إسرائيلي. شعر الفلسطينيون والفدائيون والزعماء الجدد لمنظمة التحرير بأنهم قد خذلوا[٢٦].

وفي الأردن حيث كانت قواعد الفدائيين وحيث كان نفوذهم يتصاعد كثيراً، انفجر صراع على السلطة بينهم وبين نظام الملك حسين على الرغم من تصريحات الدعم التي يصدرها الملك نفسه. كانت الفصائل الفدائية جميعها في أيام حاجتها إلى ملجأ آمن تعتبر عمان بمثابة «هانوي العرب». وفي ذلك المناخ الثوروي، الشعبوي، السائد في ذلك الحين شعر الفدائيون بالأمان نسبياً أو لعلهم كانوا متغطرسين بشكل قتال. والواقع أن الدعم الكلامي المبالغ فيه الذي كان يبديه رؤساء الحكومات العربية والإسناد السياسي والمالي الذي لا مثيل له من جهة الشعوب العربية ربما أصاب الفدائيين بالخدر وحجب عن أنظارهم سياسة عربية تقضي بالتراجع من جهة، وبالتراضي من جهة أخرى ما بين هذه الدولة وتلك ومع الغرب ولا سيما مع الولايات المتحدة، وبالتالي مع إسرائيل بشكل غير مباشر. وعلى هذا فإن الملك حسين، فيما كان يعلن دعمه للفدائيين، فإنه كان يعمل لاحتوائهم. كانت المنظمات الفدائية اليسارية، ولا سيما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تشك بالنظام الأردني واصطدمت مع الجيش مرات عديدة في

---

(٢٥) Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970,* Galaxy Book; GB 358, 3rd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1971).

(٢٦) انظر: Fuad Jabber, «The Arab Regimes and the Palestinian Revolution, 1967-1971,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 2, no. 2 (Winter 1973), pp. 79-101, and Walid W. Kazziha, *Palestine in the Arab Dilemma,* Croom Helm Series on the Arab World (London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1979).

السنين التي تلت حرب ١٩٦٧. كانت هذه المنظمات، بخلاف زعامة فتح المترددة، تضغط من أجل المواجهة مع النظام الأردني وتتوقع (كما كانت تتوقع فتح) أن جيشه، الذي فيه أعداد كبيرة من الفلسطينيين وبعضهم يشغل مراكز مهمة فيه، سيتصدع... ولكن الملك حسين عمل ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ وبنجاح على إعداد جيشه وتهيئة المناخ السياسي المحلي لمواجهة مع الفدائيين الذين ازدادوا غطرسة واستفزازاً. وقام نظامه على رعاية التنافس الإثني بين الفلسطينيين والشرق أردنيين (ولا سيما بين الفدائيين وجيشه الذي يتألف في غالبيته من أبناء البدو الشرق أردنيين) ولعب على وترٍ معين في مجتمع تقليدي ومحافظ دينياً هو وتر الخطر الذي يتهدد هذا المجتمع والآتي من مذهب الفدائيين العلماني الثوري (الماركسي والماوي) وذلك لتعبئة معارضة قوية ضدهم.

وكما أشرنا سابقاً قام الملك حسين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بشن هجوم كبير على قواعد الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في العاصمة عمان وأطرافها. وحوصر الفدائيون في حرب دفاعية راكدة دامت شهراً ولم تكن ملائمة للكر والفر الصالح لحرب العصابات وللأسلحة الخفيفة لديهم. وكانت النتيجة هزيمة دامية ومكلفة للفدائيين على يد الوحدات الأردنية المدربة تدريباً حسناً والمسلحة بأسلحة ثقيلة، ولم يفر من الجيش خلال القتال إلا عدد اسمي من الفلسطينيين. كان الوطن العربي يراقب بفزع وعجز سقوط الأعداد الكبيرة من المدنيين الفلسطينيين وانتهاء أمر أبطالهم الجدد.

خلال هذه الحرب الأهلية كانت إسرائيل متأهبة، وبمباركة الولايات المتحدة، للتدخل عسكرياً، لو قدر للدبابات السورية أن تنجح في ترجيح الكفة لصالح الفدائيين. لم ينته القتال في عمان إلا بوساطة فاعلة من عبد الناصر. وآذنت هزيمة الفدائيين في الأردن، ووفاة عبد الناصر قبل الأوان في أواخر السنة ذاتها، بانقضاء اللحظة الثورية في الوطن العربي. ومع أن الفدائيين وبرنامجهم الثوري استمر في لبنان مدة اثنتي عشرة سنة أخرى لكنهم كانوا هناك محصورين في بقعة صغيرة في قطر صغير ثم تورطوا في حرب أهلية لم تكن من صنعهم[٢٧]. هذا وبسبب الهزيمة في الأردن والتغيرات المحلية والاقليمية الجارية اضطر الفدائيون إلى التخفيف من

(٢٧) انظر: Samih K. Farsoun and W. Carroll, «The Civil War in Lebanon: Sect, Class, and Imperialism,» *Monthly Review,* vol. 28, no. 2 (June 1976), pp. 12-37, and Samih K. Farsoun and R. B. Wingerter, «The Palestinians in Lebanon,» *SAIS Review,* vol. 3 (Winter 1981-1982), pp. 93-106.

برنامجهم السياسي الثوري وإن لم يخففوا من خطابهم. مع هذا، وفي ما جرى التخلي فعلياً عن البرنامج الثوري إلا أن هدف «تحرير فلسطين» بوسائل أخرى دبلوماسية لم يجر التخلي عنه قط. لقد انصرمت اللحظة الثورية ولكن الزخم والتصميم الشعبيين ظلاّ يدفعان منظمة التحرير إلى الأمام[٢٨].

ثالثاً: منظمة التحرير الفلسطينية للفدائيين: البنية والوظيفة والقوى المحركة

ما ان سيطر الفدائيون على منظمة التحرير حتى تم تغيير ميثاقها في الاجتماع الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٦٨ لكي ينسجم مع الإجماع السياسي الوطني ومذهبه الثوري، ألا وهو تحرير فلسطين من خلال حزب الشعب (المواد ٨ ـ ١٠). وغدت المنظمة كذلك مستقلة إلى حدٍ كبير عن السيطرة المباشرة من أي حكومة عربية، وقد أكد الميثاق المعدل على هذا الاستقلال في المادة ٢٨ منه التي تقول: «إن الشعب العربي الفلسطيني يصر على أصالة ثورته الوطنية واستقلاله، ويرفض أي شكل من أشكال التدخل والوصاية والتبعية». كما أن المادة ٢٦ من الميثاق تقول إن منظمة التحرير الفلسطينية الثورية أخذت على عاتقها مهمة تحرير فلسطين، وتنص على ما يلي: «إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل قوى الثورة الفلسطينية هي المسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه لاسترجاع وطنه وتحريره وإعادة حق تقرير المصير إليه وممارسة هذا الحق في وطنه. إن هذه المسؤولية تشكل كافة الأمور العسكرية والسياسية والمالية وغيرها التي تتطلبها القضية

(٢٨) ثمة عدد من الكتب عن تاريخ منظمة التحرير وسياساتها، انظر: Riad N. el-Rayyes and Dunia Nahhas, eds., *Guerrillas for Palestine: A Study of the Palestinian Commando Organization,* compiled by an-Nahar Arab Report Research Staff, An-Nahar Arab Report Books; 4 (Beirut: An-Nahar Press Services, 1974); Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon* (Boulder, CO: Westview Press; London: Pinter Publishers, 1990), and Rashid I. Khalidi, *Under Siege: PLO Decision-Making during the 1982 War* (New York: Columbia University Press, 1986).

انظر أيضاً: Jamal R. Nassar, *The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to the Declaration of Independence* (New York: Praeger, 1991); Barry Rubin, *Revolution until Victory?: The Politics and History of the PLO* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994), and Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics.*

وغيرها من الكتب.

الفلسطينية في المجالين العربي والدولي».

ما ان أزيحت الزعامة الأصلية لمنظمة التحرير، وكانت نخبوية وتقليدية، عن المنظمة حتى أرسيت قواعدها في المنظمات السياسية والفدائية الرئيسية التي كانت تتمتع باستقلالها الذاتي وهي: فتح برئاسة عرفات، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (المنشقة عن الشعبية) برئاسة نايف حواتمة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/القيادة العامة (المنشقة أيضاً عن الشعبية) برئاسة أحمد جبريل، ومنظمات صغيرة أخرى، وكذلك الحزب الشيوعي الفلسطيني في عام ١٩٨٧ (وصار بعد عام ١٩٩١ حزب الشعب الفلسطيني) للضفة والقطاع. والمنظمة السياسية الكبيرة الوحيدة التي ظلت خارج إطار منظمة التحرير هي «حماس»، أحدث المنظمات (واسمها الكامل «حركة المقاومة الإسلامية»)، وقد ظهرت في عام ١٩٨٧ وقاعدتها في قطاع غزة، كالمنظمة الأخرى الأصغر والأشد راديكالية وهي الجهاد الإسلامي. إن حماس والجهاد كانتا حركتين سريتين، كفدائيي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وقد ظل الجناح العسكري لكل منهما سرياً حتى بعد تأسيس السلطة الفلسطينية المحدودة في قطاع غزة والضفة الغربية في ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

إن الشعبية التي حازتها مجموعات الفدائيين في الوطن العربي، والسمعة التي تمتعت بها والنفوذ السياسي ـ العقائدي الذي حظيت به هي أمور دعت بعض الحكومات والأحزاب القومية إلى إنشاء منظمات فدائية خاصة بها من الفلسطينيين وتمويلها ودعمها. وهكذا فإن الاستقلالية الفلسطينية المرجوة سرعان ما جرى التفريط بها حين مدت الحكومات العربية نفوذها إلى داخل منظمة التحرير من خلال منظماتها التابعة لها. أكبر هذه المنظمات وأهمها هي «الصاعقة» (طلائع حرب التحرير الشعبية)، وقد أسسها ودعمها مادياً حزب البعث الحاكم في سوريا، و«جبهة التحرير العربية» التي أنشأها وموّلها حزب البعث الحاكم في العراق. في البداية كانت هناك مجموعات أخرى صغيرة مستقلة وشبه مستقلة ولكنها اختفت بمرور السنين، كما ظهرت فصائل هزيلة في سياق الانقسامات العقائدية والصراعات على السلطة والخصومات الشخصية في مناسبات مختلفة مثل الحرب الأهلية في لبنان وما أعقبها. في عام ١٩٧٥ أصبحت المجموعات الفدائية كلها، وبضمنها تلك التابعة لبعض الدول العربية، ممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. إن المنظمات الفدائية بمجموعها هي التي توجه أعمال المنظمة وسياستها واستراتيجيتها وتكتيكاتها نحو الاتجاه الناشط.

ـ توسّع منظمة التحرير الفلسطينية وتطورها

شهدت منظمة التحرير الفلسطينية تحت تأثير الفدائيين دفقتين رئيسيتين من التوسع والتطور، **إحداهما** في أعقاب تولي الأمر في المنظمة عام ١٩٦٩، حين جرت عقلنة التنظيم الداخلي للمنظمة وترسيخه وإضافة وظائف جديدة إليه. **والثانية** خلال الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) عندما جرى توسيع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمنظمة توسيعاً كبيراً (انظر المخطط التنظيمي لمنظمة التحرير في الشكل رقم (٦ ـ ١)).

فبالإضافة إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وهو مجلس تشريعي في المنفى، وإلى اللجنة التنفيذية، قام الزعماء الجدد لمنظمة التحرير بتأسيس المجلس المركزي (وهو هيئة فرعية، استشارية ـ تشريعية، تابعة للمجلس الوطني)، وبتأسيس الدائرة السياسية (وهي المختصة بالعلاقات الخارجية)، والدائرة العسكرية، كان جيش التحرير الفلسطيني يتألف من أربع وحدات وهي: فوج اليرموك، وفرقة حطين (مقرها في سوريا)، وقوات عين جالوت (مقرها في مصر)، وفرقة القادسية (مقرها في العراق). إن هذه الوحدات تحمل أسماء تاريخية للانتصارات التي حفظت لفلسطين والمنطقة طابعها العربي والإسلامي، فمعركة اليرموك التي وقعت على حدود فلسطين حققت للقوات العربية ـ الإسلامية نصراً باهراً في القرن السابع على جيوش البيزنطيين في الشرق الأدنى ما أدى إلى أسلمة الهلال الخصيب وتعريبه. وفي حطين في فلسطين ألحق صلاح الدين الهزيمة في القرن الثاني عشر بجيوش الصليبيين فأعاد بذلك للمنطقة عروبتها وإسلامها. أما عين جالوت، في فلسطين أيضاً، فهي موقع المعركة التي وقعت في القرن الثالث عشر وهزم فيها مماليك مصر الغزاة المغول. وأما معركة القادسية فقد وقعت في العراق في القرن السابع وهي التي أكملت فتح العراق على يد القوات العربية ـ الإسلامية ضد الفرس، غير المسلمين آنئذٍ.

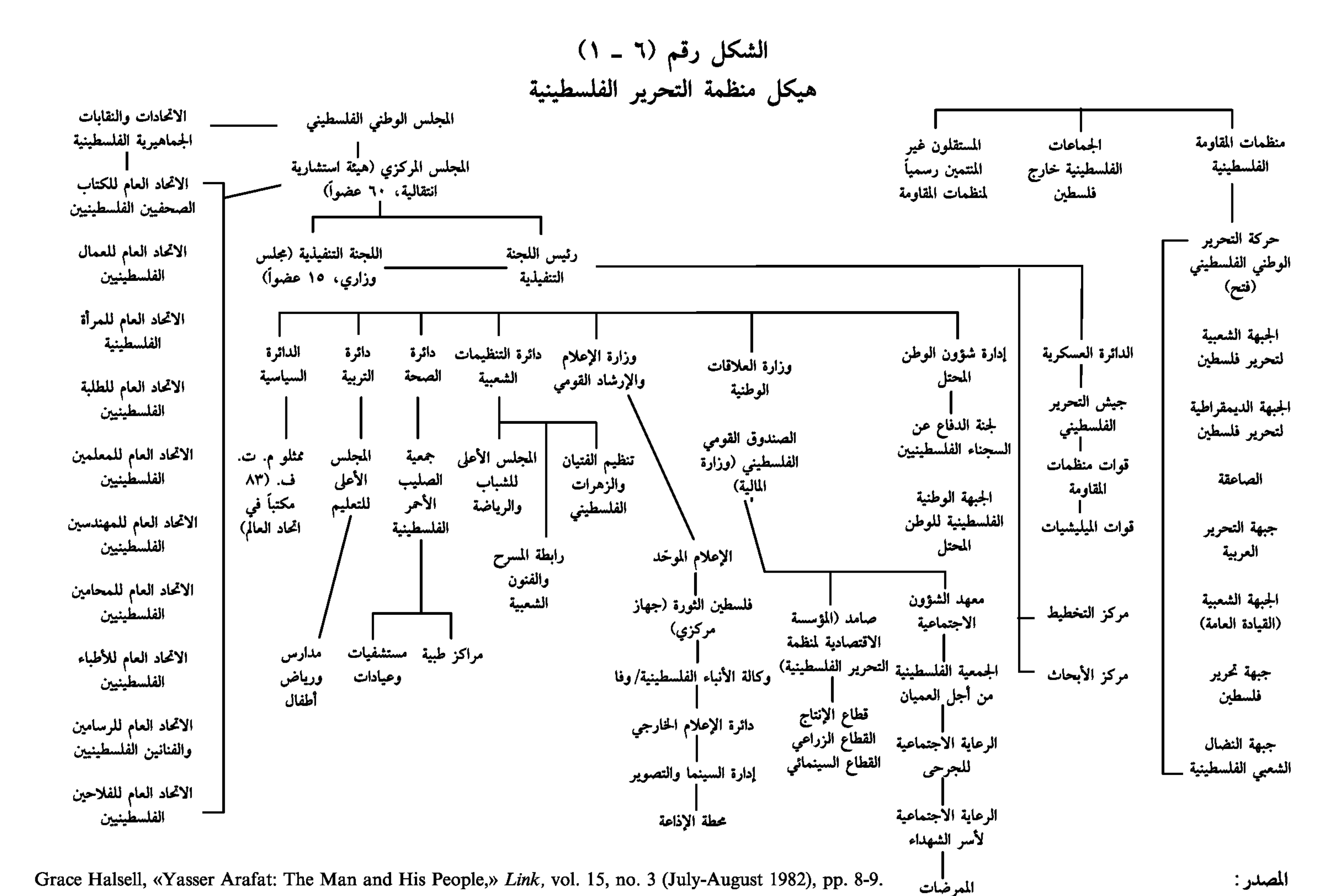
وقامت منظمة التحرير الجديدة كذلك بتأسيس الصندوق الوطني الفلسطيني؛ ودائرة التعليم؛ وجمعية الهلال الأحمر للخدمات الصحية؛ ودوائر الأنباء والتعبئة الشعبية والوطن المحتل؛ ومركز الأبحاث؛ ومركز التخطيط، ومعهد الشؤون الاجتماعية؛ ومؤسسة صامد (وهي مؤسسة اقتصادية، وكانت في الأصل منظمة لمساعدة أبناء الشهداء من الفدائيين الذين استشهدوا في المعارك أو قتلوا بالقصف الإسرائيلي)[٢٩]. إن منظمة التحرير قد تنامت في واقع الأمر حتى غدت توفر

(٢٩) انـظـر: Nassar, Ibid.; Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State,* and Cheryl Rubenberg, *The Palestine Liberation Organization, Its Institutional Infrastructure,* IAS Monograph Series, Palestine Studies; no. 1 (Belmont, MA: Institute for Arab Studies, 1983).

الخدمات والحماية والقيادة بشكل مباشر للفلسطينيين في الشتات وبشكل غير مباشر للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، وبشكل مستتر حتى للذين ظلوا داخل إسرائيل ويعرفون بالعرب الإسرائيليين. وبحلول أواسط السبعينيات من القرن الماضي كانت منظمة التحرير قد تطورت في هيكلها حتى أضحت حكومة في المنفى من حيث الواقع. إنها والمجموعات المكونة لها كانت تجمع الأموال من عدد من المصادر، كالإسهامات الخاصة من الفلسطينيين والمتعاطفين معهم من العرب والمسلمين؛ والضرائب المفروضة على الفلسطينيين المستخدمين في شبه الجزيرة العربية (وكانت تجبيها الحكومات نيابةً عن المنظمة)؛ والحكومات العربية؛ فضلاً عن استثمارات المنظمة نفسها، وغير ذلك من المصادر الدولية. وقد بلغت ميزانية المنظمة في سنوات ازدهارها قبل خروجها من بيروت مئات الملايين من الدولارات.

والمنظمة، بالإضافة إلى أعمال التعبئة والخدمات والحماية للمجتمعات الفلسطينية (بشكل يختلف بالطبع من مجتمع فلسطيني إلى آخر بحسب قدرة المنظمة على الاتصال بهذه المجتمعات في الأقطار العربية المضيفة وفي المناطق المحتلة)، كانت قد قامت في أواسط السبعينيات من القرن الماضي بإنجازات سياسية مهمة ومتعددة. ففي مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجزائر في عام ١٩٧٣ اعترفت الدول العربية بالمنظمة بصفتها «الممثل الوحيد للفلسطينيين». وبعد ذلك بفترة قصيرة عقد اجتماع بين الرئيس المصري أنور السادات والعاهل الأردني الملك حسين صدر على أثره بيان يؤكد على أن منظمة التحرير هي الممثلة للفلسطينيين جميعاً باستثناء الموجودين منهم في الأردن. أما في اجتماع القمة العربية لعام ١٩٧٤ المنعقد في الرباط فقد تم الاعتراف مرة أخرى بمنظمة التحرير على الرغم من اعتراضات الملك حسين (الذي كان يرجو الاحتفاظ بالضفة الغربية والذي كانت في مملكته أغلبية فلسطينية حتى بين المقيمين في الضفة الشرقية)، وجاء الاعتراف بالمنظمة هذه المرة بصفتها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».

الشكل رقم (٦ ـ ١)
هيكل منظمة التحرير الفلسطينية



المصدر: Grace Halsell, «Yasser Arafat: The Man and His People,» *Link*, vol. 15, no. 3 (July-August 1982), pp. 8-9.

هذا ومنذ عام ١٩٦٩ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار سلسلة من القرارات، ومن أهمها القرار رقم ٢٥٣٥، الذي اعترف، مؤكداً من جديد «على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني». وفي عام ١٩٧٤ اعترفت الجمعية العامة بمنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ودعت عرفات لإلقاء خطاب في الجمعية، ثم صوتت على القرار رقم ٣٢٣٦ (الملحق ٧) وفيه تأكيد دولي شامل للحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والاستقلال الوطني، ومنحت المنظمة مركز المراقب الدائم في الأمم المتحدة مع حقوق المشاركة في معظم وكالاتها. إن الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وبشرعية منظمة التحرير كان قد تحقق أصلاً في عدد من المنظمات الاقليمية المهمة ومنها المؤتمر الإسلامي وأقطار عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة التضامن للشعوب الأفرو - آسيوية وأعضاء حلف وارسو ومجلس السلام العالمي وأكثر من مئة دولة معظمها من العالم الثالث والكتلة السوفياتية. فالمنظمة إذاً، ومن خلال هذه الإنجازات الدبلوماسية، قد نجحت بتدويل الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والدعم لها بشكل لم يسبق له مثيل.

أما المرحلة الثانية من التوسع في هيكل منظمة التحرير ووظائفها فكانت، كما أشرنا سابقاً، خلال الحرب الأهلية في لبنان. فقد واجهت المنظمة أزمة اجتماعية أحدقت بشعبها الذي شرِّد في تلك الحرب فخسر أبناؤه بيوتهم وأعمالهم وصاروا في عداد المعدمين. وإذ بالمنظمة تتصدى للمحنة بكل ما أوتيت من قوة فأسست نحو خمسين مشروعاً صناعياً وغيره، ووسعت خدماتها الاجتماعية ومعاهد التدريب فيها، كما وسعت جهاز موظفيها ووحداتها العسكرية، واستخدمت ما يقرب من ٧٠ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية في البلاد. إن هذه الإنجازات قد عملت على جعل هيكل منظمة التحرير أكثر تماسكاً، كما أنها أكسبت المنظمة شرعية أعمق في عيون أفراد الشعب الفلسطيني وغيرهم.

رابعاً: منظمة التحرير الفلسطينية: العقيدة والاستراتيجية ومخططات السلام

بعد أن تولى الفدائيون أمر منظمة التحرير الفلسطينية باتت سياسات الفلسطينيين في الشتات بيد الجماعات المكونة للمنظمة. على أن هذه الجماعات ظلت عالقة بالسياسات العربية، المحلية والاقليمية، بشكل مباشر وغير مباشر. إن تحليل هذا التاريخ السياسي من الأهمية بمكان، ولكنه سيبعدنا عن التركيز على منظمة التحرير في ما يتعلق بالمجتمعات الفلسطينية في الشتات. لذا فعند بحثنا في سياسات المنظمة وقواها المحركة فإننا سنكتفي بالتنويه بأثر الأحداث الكبيرة، الاقليمية منها

والدولية، في ذلك. ثمة عدد من نقاط التركيز الممكنة لتحليل سياسات الفلسطينيين وسياسات منظمة التحرير بوجه خاص، كالأمور الداخلية وصراع المنظمة مع إسرائيل وعلاقاتها مع الدول العربية ومع دول العالم[٣٠]. سنبحث هنا في السياسات الداخلية لمنظمة التحرير وللمجتمعات الفلسطينية لإلقاء الضوء على جوانب أخرى من سياسات المنظمة. وقد ننظر في القوى الداخلية المحركة لهذه السياسات وفي العلاقة بين المنظمة والشعب، والعلاقات السائدة بين الفصائل المتنافسة، وطرق إسداء الخدمة لقضية فلسطين، وما هو التحليل الأمثل لتطور عقيدة المنظمة واستراتيجيتها السياسية ومخططاتها للسلام. إلا أننا قبل البحث في كل هذا سننظر في الخلافات والانقسامات الداخلية التي تركت آثارها في السياسات الفلسطينية.

١ ـ الانقسامات الداخلية

منذ أن سيطرت المنظمات الفدائية على منظمة التحرير والمنظمة هذه تهيمن عليها فتح والاستراتيجية التي تسير عليها. ومن دواعي الخلاف والانقسام داخل المنظمة عقيدة فتح وممارساتها المختلفة تعبيراً عن آراء الذين يمثلون «المعارضة» الداخلية الموالية مثل الجبهة الشعبية، اليسارية سياسياً، والجبهة الديمقراطية، والجماعات الأخرى ذات الاستقلالية الأقل درجة. كانت فتح شعبوية وقومية، كما كانت تعارض صياغة برنامج عقائدي خاص بها. كانت الصيغة الواضحة الوحيدة لدى فتح، عدا هدف التحرير، هي الصيغة الخاصة بطريقة هذا التحرير: من خلال العنف الثوري، أي حرب التحرير الوطني التي يشنها الشعب، ويضمن ذلك أساليب حرب العصابات، وهذه الصيغة هي عنصر مهم في النضال السياسي ضد العدو الإسرائيلي. وهذا الكفاح الثوري المسلح كان بنظر فتح طريقة من طرق التعبئة الشعبية. إن برنامج فتح البسيط استهوى الطبقات الاجتماعية الفلسطينية كلها، من طبقة اللاجئين من العمال إلى الطبقة البرجوازية العليا. وعلى هذا فإن الخطاب والاستراتيجية الثوريين لم يؤديا إلى قطيعة مع ماضي الفلسطينيين ولا مع ماضي العرب الاجتماعي أو السياسي.

---

(٣٠) انظر: Cobban, Ibid.; Norton and Greenberg, eds., *The International Relations of the Palestine Liberation Organization.*

انظر أيضاً: Ian S. Lustick, ed.: *From Wars toward Peace in the Arab Israeli Conflict, 1969-1993,* Arab-Israeli Relations; v. 4 (New York: Garland Pub., 1994), and *The Conflict with Israel in Arab Politics and Society,* Arab-Israeli Relations; v. 8 (New York: Garland Pub., 1994).

كانت فتح تعبئ أنصارها الفلسطينيين بالثورة الشعبوية ولكنها تعظ بالاستقرار وعدم التدخل في الأوضاع العربية المحافظة. وهي لم تعمل على ثورة اجتماعية أو اقتصادية في صفوف اللاجئين من أنصارها، مع أنها تقدم لهم خدمات اجتماعية كثيرة. إن زعامتها «براغماتية» وتحتفظ بعلاقات قوية مع الدول العربية القومية منها والمحافظة، وعلاقات دعم متبادلة بين الطرفين، وتشمل هذه الدول الحكومات الملكية المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية[٣١]. لهذا فإن هذه الحكومات قدمت إلى كل من فتح ومنظمة التحرير معونات مالية ضخمة استمرت حتى حرب الخليج ١٩٩١. وعلى الرغم من الانقسامات الداخلية بين الحين والحين في فتح فإن ثمة عوامل مثل الموارد المالية الضخمة ودعوتها التقليدية القومية، وربما أيضاً برنامجها البسيط وتنظيمها المنفتح، ساعدت كلها فتح على أن تصبح أكثر المنظمات شعبية وأهمها سياسياً في مجتمعات الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وأن تبقى كذلك. أما المنظمات اليسارية، الراديكالية في خطابها ومذهبها وممارستها، ولا سيما الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، فقد أبعدها ذلك عن الدعم المالي الواسع وأبقى عليها صغيرة في عدد أعضائها، وإن ليس في نفوذها.

إن هذه العوامل أتاحت بدورها لفتح أن تحوّل هدفها واستراتيجيتها من تحرير كامل فلسطين بالكفاح المسلح إلى إنشاء دولة مستقلة في الضفة والقطاع بالدبلوماسية. هذا التحول جرى على مراحل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وفي مناقشات داخلية في الحركة الفدائية، واستجابةً لتطورات سياسية، اقليمية ودولية، وبوجه معارضة عنيفة من اليساريين ومن بعض الأحزاب الوحدوية والأنظمة العربية. أما المعارضة الموالية لفتح فقد استمرت حتى توقيع اتفاقيات أوسلو والقاهرة في عام ١٩٩٣ حيث حدث انشقاق خطير عن فتح، وكانت تلك المعارضة تتألف من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ومن منظمات مختلفة أخرى أصغر تظهر في أوقات مختلفة وكانت معتمدة على حكومات عربية، كما كانت تضم تلك المعارضة حزب الشعب الفلسطيني والجناح اليساري في فتح نفسها. وبالطبع فإن حماس والجهاد الإسلامي، وهما منظمتان حديثتان وأشد راديكالية من غيرهما، ظلتا كما قلنا آنفاً خارج مظلة منظمة التحرير، وهما تعارضان المنظمة واتفاقيات أوسلو معارضةً لا تبدل فيها.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأعضاؤها من ذوي الخلفية القومية

---

(٣١) Cobban, Ibid., and Quandt, Jabber and Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism.*

الوحدوية، قد انقلبت إلى حزب ماركسي ـ لينيني في أواخر الستينيات من القرن الماضي، فأصبحت ثورية في أجندتها الاجتماعية والاقتصادية، وقتالية النزعة، وأقرب في اتجاهها إلى مذهب غيفارا الثوري في أمريكا اللاتينية. كانت ترى أن أعداء الشعب الفلسطيني وهدفه في تحرير فلسطين هم ليسوا فقط إسرائيل والصهيونية العالمية والامبريالية الممثلة بالولايات المتحدة بل هم أيضاً العرب الرجعيون ولا سيما أنظمة الحكم المحافظة المصدرة للنفط والبرجوازية العربية الكمبرادورية، أي ثلاثي الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية وقواها المتحالفة. وكانت الجبهة تصنف الأعداء والأصدقاء للثورة الفلسطينية وفقاً لانتمائهم الطبقي. ولهذا، ولكي يكتب النجاح لتحرير فلسطين، فإن الثورة يجب أن تقوم في صفوف الفلسطينيين المشردين، وكذلك بين الطبقات المحرومة من الفلاحين والعمال وصغار البرجوازيين في الوطن العربي. وكانت الجبهة تصر على الحاجة إلى تثوير الشعب والمجتمع الفلسطينيين وكذلك باقي أرجاء الوطن العربي، لا بل كانت ترى نفسها بصفتها جزءاً من القوى الثورية العالمية. ولهذا فإنها رفضت كافة «مقترحات السلام الانهزامية» وسعت للتحالف مع المجموعات السياسية، الثورية أو التقدمية، في الوطن العربي وفي العالم الثالث وفي أوروبا الغربية.

وبما أن الجبهة تختلف كثيراً عن الخط الأساسي، الوسطي، لفتح في الصيغ العقائدية، فهي بالتالي تختلف معها كذلك في استراتيجيتها وأهدافها النهائية. إنها اتفقت مع فتح على ضرورة الكفاح المسلح وتكتيكات حرب العصابات وحرب الشعب ضد إسرائيل، ولكنها اختلفت معها بشأن العنف ضد الأهداف العربية الرجعية، والأهداف الامبريالية والإسرائيلية الخارجية في العالم، وبشأن استخدام الإرهاب بشكل انتقائي. استمرت الجبهة على هذا المنوال في المذهب والممارسة حتى عام ١٩٧٢[٣٢]. أما بعد ذلك فقد تباعدت بالتدريج عن مثل ذلك النشاط الخارجي أو الدولي وتماشت مع خط المنظمات الأخرى. من ثم واعتباراً من عام ١٩٧٥ فإن المنظمات جميعها كانت قد التهمتها الحرب الأهلية في لبنان والغزو الإسرائيلي له في عام ١٩٨٢. وبخروج الفدائيين من بيروت في ذلك العام توارت الفرص بشن حرب العصابات والحرب الشعبية ضد إسرائيل.

إن فلسطين المحررة بنظر الجبهة الشعبية ينبغي أن تكون قطراً علمانياً،

---

(٣٢) إن منظمة فتح، وبسبب واجهتها «منظمة أيلول الأسود»، كانت قد اتهمت أيضاً بالإرهاب الدولي، ولا سيما بشأن مقتل رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في عام ١٩٧٢ في القاهرة، ومقتل الرياضيين الإسرائيليين في أولمبياد ميونيخ.

ديمقراطياً، واشتراكياً أيضاً. أما في سياق الوطن العربي فكانت الجبهة تميل إلى العمل السياسي مع الأفراد العاديين وإلى بناء الجسور مع الأحزاب والحركات المعارضة، فيما كانت فتح (ومنظمة التحرير التي تهيمن عليها) تؤكد على العمل مع الحكومات والمؤسسات الرسمية في الأقطار العربية. وباختصار فإن الجبهة وكوادرها اتخذت خطاً متشدداً في السياسة الخاصة بفلسطينيي الشتات، أما فتح وزعامتها فيمكن القول انها كانت في أحسن الأحوال مرنة وبراغماتية وفي أسوأ الأحوال متراضية كثيراً مع من هو أقوى ورخوة في المبادئ. ومن وجهة نظر الجبهة فإن فتح، ومنذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، قد تخلت عن تثوير الأوضاع السياسية، الفلسطينية والعربية، ذلك الأمر الضروري للكفاح الطويل الأمد، وباتت راضية عن نفسها وطابعها بيروقراطي، ومتعبة من الكفاح المسلح، وواقعة تحت تأثير البرجوازية الفلسطينية وحلفائها العرب، وصاحبة مصلحة مع منظومة الدول العربية وواقعها، فأخذت تسعى إلى حل دبلوماسي من موقع ضعف لا تجري الأمور فيه لصالحها. مع هذا، ففي الجلسة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عام ١٩٨٣، انضمت الجبهة هي والمجموعات المتشددة و«الرافضة» إلى أغلبية فتح في قبول خطة السلام التي عرضها العاهل السعودي الملك فهد في القمة العربية في فاس. كانت تلك الخطة بمثابة جواب على «مقترحات السلام» التي عرضها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بعد انتهاء غزو لبنان، وكانت مقترحات تنكر على الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير وتسعى إلى إعادة فرض الهيمنة الأردنية على المناطق المحتلة. أما خطة فاس فكانت تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة مقابل السلام مع إسرائيل بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وقد تجاهلت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل هذه الخطة، واستمر الوضع الفلسطيني/العربي ـ الإسرائيلي يواجه طريقاً مسدوداً، كما ازداد الوسطيون في منظمة التحرير إحباطاً على إحباط.

يمكننا تلخيص الخلافات بين فتح والجبهة الشعبية بأنها حول الأهداف (وكانت حتى ١٩٨٣ هل هي تحرير فلسطين كلها أم إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع؟)، وأنها حول الاستراتيجية (هل الكفاح المسلح والثورة الاجتماعية ـ السياسية أم الدبلوماسية؟) وأنها حول التكتيك (حتى ١٩٧٢، هل هو استخدام العمليات الخارجية أم العمليات داخل إسرائيل فقط؟). وكان الخلاف على العموم يدور حول طبيعة حركة التحرير الوطني الفلسطينية نفسها: هل هي ثورة أم مجرد حركة استقلالية؟ إنها بنظر الشعبية ثورة وبنظر فتح حركة استقلالية. وما هي طبيعة فلسطين المحررة: هل تكون دولة عربية اشتراكية ذات أقلية يهودية كما تتصورها

الشعبية أم دولة عربية مستقلة اعتيادية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما تخطط لها فتح؟ إن الجبهة الشعبية هي أصغر بكثير من فتح ومواردها أقل بكثير منها، ومع ذلك فإنها كانت دائماً تترأس أقلية قوية من أتباعها وتحظى بنفوذ سياسي أقوى بشكل عام. وبما أن كثيراً من المثقفين العرب والفلسطينيين، ومن الناشطين الحاليين والسابقين، ومن المتعاطفين مع الحركات القومية العربية وعلى الأخص منها حركة القوميين العرب، ومن الصحفيين، كانوا يؤيدون الجبهة الشعبية فقد صار لها نفوذ أكبر من حجمها. إن هذه الجبهة ورئيسها جورج حبش كانت تمثل بمعنى من المعاني «ضمير» حركة التحرير الوطني الفلسطيني. والخلاف في المقاربة والمبدأ معاً بين الشعبية وفتح مكشوف في المواقف المتعارضة للمنظمتين بشأن عدد من القضايا على مدى السنين، وأهمها الخلافات السياسية بشأن اتفاقيات أوسلو. فقد شجبت الجبهة الشعبية هذه الاتفاقيات، كما شجبت الزعامة الانهزامية لمنظمة التحرير، فانسحبت منها رسمياً في عام ١٩٩٦.

المجموعة المهمة الثانية على خط الانقسام السياسي الفلسطيني هي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وهذه الجبهة، منذ انشقاقها عن الجبهة الشعبية في عام ١٩٦٩، تقف موقف المعارض والمتعاون معاً مع التيار العام لفتح وزعامته. إنها وإن كانت ترفض «مقترحات السلام الانهزامية» إلا أنها أكثر استعداداً لتأييد الاستراتيجية الدبلوماسية. وهي تختلف عن الجبهة الشعبية في أن مذهبها أكثر تمسكاً بالماركسية المألوفة وأكثر ميلاً إلى السياسة السوفياتية خلال الحرب الباردة. ثمة خلافات نظرية دقيقة محددة بين الجبهتين حول طبيعة المجتمع العربي وأدوار الطبقات الاجتماعية، ولسنا بحاجة الآن إلى التوقف عندها هنا، ويكفي أن نقول إن الجبهة الديمقراطية تشبه الجبهة الشعبية أكثر مما تختلف عنها. إن الإسهام المنفرد الذي قدمته هو إعادة النظر في المفهوم النظري للقضية الفلسطينية لكي يأخذ نهجاً جديداً، وكذلك صياغتها لحلٍ للقضية يتلخص بأن تحرير فلسطين لا يمكن أن يكون عربياً أو مسلماً أو يهودياً بل يجب أن يكون غير طائفي، بإقامة «دولة ديمقراطية علمانية» يكون فيها المسلمون واليهود والمسيحيون مواطنين متساوين. كان هذا المفهوم يمثل، ردحاً من الزمن في السبعينيات الماضية، البرنامج السياسي والموقف المفضل لحركة التحرير الوطني الفلسطينية ولعدد من كوادرها ومثقفيها. إلا أن هذه الفكرة لم يجر إدخالها قط عن طريق التصويت في أي قرار من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، كما سنرى في القسم التالي. ثم أخذت الأحداث والانحيازات الاستراتيجية الجديدة في الشرق الأوسط تترى سريعاً في عقدي السبعينيات والثمانينيات الماضيين نحو ترجيح الأخذ بمفهوم جديد يقوم على «حلٍ مبني على دولتين» (أي دولة فلسطينية جنباً إلى

جنب دولة إسرائيلية في فلسطين التاريخية)، فكان هذا المفهوم الجديد ولم يزل يمثل الموقف الفلسطيني الرسمي لحل الصراع. وعندما أعلنت اتفاقيات أوسلو شهدت الجبهة الديمقراطية انشقاقاً خطيراً قاده الرجل الثاني فيها، ياسر عبد ربه، ويمثل فئة صغيرة جداً بين صفوفها كانت تسمي نفسها «فدا»، وانضمت هذه الفئة إلى فصيل عرفات في منظمة التحرير تأييداً للاتفاقيات المذكورة. إلا أن أغلبية أعضاء الجبهة الديمقراطية بقيادة مؤسسها ظلت معارضة للاتفاقيات.

وقام الجناح اليساري في فتح، وهو ائتلاف أقلية من اتجاهات سياسية متعددة، بدور حاسم في الحفاظ على الخط العام للمنظمة وللمعارضة الموالية (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرهما) والإبقاء على هذا الخط متحداً خلال التصدعات السياسية الخطيرة. أما بعد ظهور الخلافات في السياسة في الحرب اللبنانية في عام ١٩٧٦ فقد تباعد قادة الفصيل اليساري في فتح عن الخط العام، ثم قاموا في عام ١٩٨٣، بعد الحصار الكارثي لبيروت من جانب إسرائيل وخروج منظمة التحرير من المدينة، بتنظيم انشقاق داخلي كان له دور محدود في حرب المخيمات. وشكل هؤلاء فصيلاً صغيراً منفصلاً معارضاً بشدة لعرفات وللخط العام الحالي لفتح، ونأوا بأنفسهم عن إطار منظمة التحرير. كانوا يتهمون عرفات ومؤيديه بالانحراف عن مبادئ فتح ومنظمة التحرير والثورة الفلسطينية، لا بل حتى بخيانة هذه المبادئ، كما كانوا بدورهم يعربون عن معارضة حادة لاتفاقيات أوسلو في تصريحاتهم وبياناتهم.

ومع أن الانشقاق الداخلي في فتح لم يثمر كثيراً فإنه ترك عواقب خطيرة ليس أقلها أن الفشل قد أزال المعارضة الداخلية لعرفات ولسياسته ولزعامته. ثم أصبح انفراد عرفات بالأمور راسخاً بعد اغتيال اثنين من كبار مساعديه في أواخر الثمانينيات الماضية هما خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد) وكانا يديران أهم الدوائر في فتح: الدائرة العسكرية ودائرة الاستخبارات. جرى اغتيال الأول على يد الاستخبارات الإسرائيلية، والثاني على يد منظمة مارقة هي منظمة «أبو نضال». إن هذا الفراغ، بالإضافة إلى عوامل مهمة أخرى منها داخلية (كالسيطرة المالية التي ينفرد بها عرفات) ومنها خارجية (كالاعتراف الدبلوماسي به)، جعلت الرجل زعيماً أوحد لفتح ومنظمة التحرير معاً ولا ينازعه في زعامته هذه أحد. وفي هذا السياق وطّد عرفات قبضته على السلطة وأضحى دكتاتوراً استبدادياً مطلقاً. لقد صار يتجاهل مؤسسات منظمة التحرير، الاستشارية منها والتشريعية والتنفيذية، وينحو إلى اتخاذ القرارات بمفرده أو مع مجموعة من الحلفاء والتابعين. وفي سياق هذا الوضع وافق عرفات، مع ثلاثة من الفئات السرية المتعاونة، على اتفاقيات أوسلو.

أما حزب الشعب الفلسطيني (سابقاً الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس في الضفة الغربية خلال الحقبة الأردنية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٧) فقد ازداد نشاطاً وأهمية خلال الاحتلال الإسرائيلي وانطلاق الانتفاضة، بحيث استقطب عدداً غير قليل من الأتباع، في الضفة الغربية خاصة. كان برنامجه أكثر اعتدالاً من برنامج الجبهة الشعبية بكثير، فهو يعكس الموقف السوفياتي التقليدي بشأن الصراع، لهذا فهو أقرب إلى فتح في نهجها الوسطي الجديد الساعي إلى حل دبلوماسي للقضية الفلسطينية. كان بعض زعماء هذا الحزب قد أبعدتهم إسرائيل من المناطق المحتلة، كما أن أحدهم وهو سليمان النجّاب انضم رسمياً إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ممثلاً للحزب في عام ١٩٨٨. كان حزب الشعب هذا فعالاً جداً في تنظيم قيادة سرية موحدة للانتفاضة. ومع أن الحزب كان مؤيداً بقوة لعرفات، ولعملية السلام بشكل عام، ولمؤتمر مدريد ولمفاوضات واشنطن، إلا أنه انشق على عرفات بشأن اتفاقيات أوسلو والقاهرة. ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية اختلفت زعامة حزب الشعب في ما بينها فخسر الحزب شعبيته ونفوذه. مع ذلك فإن كوادره الماهرة والناشطة ظلت تشغل مواقع قيادية مهمة في منظمات الخدمة الاجتماعية والمنظمات الثقافية التي كانت من الأهمية بمكان كبير في حشد الناس وراء الانتفاضة. وبعض أولئك هم الآن في الصدارة من حركة «البديل الثالث»، وهي حركة تعارض فصيل عرفات الاستسلامي من جهة، وتعارض من جهة أخرى حماس والجهاد الإسلامي وهما منظمتان محافظتان اجتماعياً ومتشددتان قتالياً. ويجري تنظيم المبادرة القائمة على البديل الثالث على أساس أنها حركة وطنية، ديمقراطية، وتقدمية، تعبر عن الإصرار على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فهي غير مقتنعة إطلاقاً باتفاقيات أوسلو وما تلاها من اتفاقيات. ومنذ تأسيس السلطة الوطنية في مناطق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع انقسم حزب الشعب إلى فصائل متباينة، وقد انضمت إحدى الفصائل إلى الوزارة الجديدة التي ألفها عرفات في السلطة الوطنية، كما فعل فصيل آخر من الناشطين في حركة «البديل الثالث».

أما المنظمات الفدائية الباقية فهي من الصغر والتعدد بحيث لا مجال لبحثها بالتفصيل. ويكفي أن نقول ان عدداً منها كان من التابعين لهذا النظام العربي أو ذاك، ما أدى إلى تعقيد السياسات الفلسطينية الداخلية وتعقيد حل المآزق السياسية وإلى الحيلولة دون حسم المناقشات السياسية، كما أدى أحياناً إلى تكبيل أيادي قيادة منظمة التحرير التي لم يكن يسعها أن تبعد عنها الدول العربية الراعية لتلك المنظمات. أكبر هذه المنظمات وأهمها هي «الصاعقة». كان لها حضور مهم وكانت لاعباً مهماً في منظمة التحرير حتى قيام الحرب الأهلية في لبنان. فقد وقعت عندئذٍ

بين المطرقة والسندان، ما بين الجيش السوري والمتحالفين الفلسطينيين واللبنانيين عندما دخلت سوريا إلى لبنان في عام ١٩٧٦ إلى جانب المليشيات المسيحية اليمينية. وأخذت الصاعقة بعد ذلك تتدهور سريعاً إلا في أوساط مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. وخلاصة القول ظلت المنظمات التي تقرر السياسة الفلسطينية الداخلية وغيرها تنحصر في فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، يضاف إليها المنظمات الصغيرة التابعة لأنظمة حكم عربية مهمة.

وبالنظر إلى الخلافات الحادة في المذهب والأسلوب بين المنظمات الرئيسية وكذلك بين المنظمات التابعة لأنظمة عربية، فإن منظمة التحرير وحركة التحرير الوطني الفلسطينية بشكل عام كانتا مثقلتين دائماً بمشاكل الوحدة والتماسك ومشاكل العثور على أهداف واستراتيجيات مشتركة. إن الخلافات بين المنظمات المكونة لمنظمة التحرير والدائرة حول الأهداف والأساليب والاتجاهات، بنوعيها القصيرة الأمد والطويلة الأمد، تدعو إلى التساؤل عن شرعية قيادة منظمة التحرير وعن قدرتها على العمل. وقد ازداد هذا المأزق تعقيداً بظهور منظمتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة والضفة الغربية، وكلتاهما ذات مذهب وأسلوب يتضارب مع مذهب وأسلوب منظمة التحرير العلمانية التي تسيطر عليها فتح.

ويرجع النشاط الإسلامي في الدفاع عن فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني بتاريخه إلى العشرينيات من القرن الماضي، كما ذكرنا سابقاً، وكان نشاطاً بارزاً جداً في قيادة الثورة الفلسطينية في (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩). أما منشأ حماس فكان في بدايته في أحضان الفرع الفلسطيني لحركة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر في عام ١٩٢٨. وفيما حجبت القومية العربية العلمانية الأنظار عن المجموعات السياسية الإسلامية إلا أن هذه المجموعات لم تختف قط. لا بل انها عادت إلى الظهور بشكل أقوى من السابق في فلسطين وفي الوطن العربي بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧. وجاء بروز الإخوان كقوة سياسية في المناطق المحتلة بفعل عوامل متعددة، خارجية وداخلية، منها الدعم المالي من الدول العربية المصدرة للنفط، والخدمات الاجتماعية التي قدمها الاخوان للشعب البائس في قطاع غزة، والمثال العقائدي الذي ضربته الثورة الإسلامية في إيران، وظهور حركة المقاومة الإسلامية القتالية ضد إسرائيل في جنوب لبنان بقيادة حزب الله، والتصاعد العام للإسلام السياسي في الوطن العربي في أقطار مثل السودان ومصر والجزائر وغيرها، لا بل حتى في إسرائيل. فقد قامت هذه بمساعدة الحركة الإسلامية بشكل مباشر وغير مباشر في مسعى طائش لإضعاف مجموعات منظمة التحرير العلمانية القوية وذات الشعبية في المناطق المحتلة. كانت الحركة السياسية الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي

الشتات حركة ضعيفة قبل اندلاع الانتفاضة. وبما أن أتباع الحركة لم يشتبكوا مع الإسرائيليين في كفاح مسلح قبل الانتفاضة فإنهم لم يعانوا القمع الذي عانته المجموعات العلمانية التابعة لمنظمة التحرير.

إن عقيدة الإسلام السياسي ترى أن فلسطين كلها هي أرض مقدسة إسلامية (لا بل أرض موقوفة)، يجب تحريرها وإقامة مجتمع ودولة إسلاميين فيها. واستراتيجية المسلمين لتحريرها كانت دائماً هي الجهاد، ولكن ذلك لم يمارس إلا بعد اندلاع الانتفاضة. ولا داعي هنا لعرض وتحليل التفسير والمبرر لذلك ولتاريخ النزاع بين الحركة الإسلامية والمنظمات المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية. يكفي أن نقول ان هذه الحركة تبنت في الانتفاضة أسلوباً ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي كان أكثر عنفاً وأشد نزعةً للقتال. كانت الزعامة الدينية للحركة الإسلامية في غزة قد أسست، حال اندلاع الانتفاضة، منظمة حماس لمتابعة الانتفاضة ولمقاومة إسرائيل مقاومة ناشطة. وعندما أعلنت حماس أن هدفها هو تحرير عموم فلسطين وأن استراتيجيتها هي الجهاد (أي الكفاح المسلح) كان التيار العام لفتح وغيرها من الأعضاء المكونة لمنظمة التحرير قد تخلى عن هذا المذهب وعن هذه الاستراتيجية. ورفضت حماس الانضمام إلى المنظمة إلا وفق شروطها باعتبارها حزب الأغلبية وتحدت السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي. ورفضت كذلك إعلان المبادئ الصادر عن إسرائيل والمنظمة والاتفاقيات التي عقد بموجبه. أما العمليات الانتحارية التي تقوم بها حماس والجهاد منذ التوقيع على ذلك الإعلان فقد عقّدت سير المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وعززت إصرار إسرائيل على قضايا الأمن. إن كل ذلك قد أثر في نتائج الانتخابات التي أجريت في إسرائيل في عام ١٩٩٦. إن حماس وحركة الإسلام السياسي منخرطتان ليس فقط في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بل أيضاً في صراع على السلطة مع منظمة التحرير ومع السلطة الفلسطينية في أراضي الحكم الذاتي والمناطق المحتلة معاً.

ومنذ سقوط البرنامج الثوري للفدائيين وخروج منظمة التحرير من بيروت واندلاع الانتفاضة، حدث إجماع سياسي داخل المنظمة على متابعة حل المشكلة الفلسطينية على أساس قيام دولتين، وذلك بالوسائل الدبلوماسية. وفيما كانت فتح بزعامة عرفات قادرة على إحداث التغيير في المذهب والتطلعات والاستراتيجية الفلسطينية عن طريق قرارات تستصدر من المجلس الوطني الفلسطيني (وهو المؤسسة التشريعية لسن القرارات لمنظمة التحرير) إلا أنها، أي فتح، ألزمت المنظمة باتفاقيات أوسلو من دون اللجوء إلى ذلك، وهذا ما يعتبره الكثيرون حتى في داخل فتح أمراً غير شرعي. دخلت فتح منذ اتفاقيات أوسلو والقاهرة وأوسلو ٢ في ١٩٩٣ ـ

١٩٩٥ في خضم أخطر أزماتها السياسية الداخلية ما يهدد بخطر الانشقاق فيها وفي منظمة التحرير وفي حركة التحرير الوطنية الفلسطينية (كما سنبين في الفصل السابع). إن استقامة فتح ومصيرها وهيمنتها على منظمة التحرير وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية هي كلها على محك السبيل الذي ستتخذه الأحداث في المستقبل في مناطق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وعلى محك نتائج المرحلة الثانية، أي مفاوضات «الحل النهائي» «لعملية السلام» بين المنظمة واسرائيل.

لقد عمل الإجماع السياسي على إدامة الشرعية والتماسك النسبي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من نفيها إلى تونس وتدهورها المالي في الثمانينيات الماضية. إن هذا الإجماع في الرأي أتاح للمنظمة التي اعتراها الوهن، بعد عام واحد من بدء الانتفاضة، أن تقوم بمبادرات دبلوماسية عنيفة فتحت الباب لحوار مع الولايات المتحدة ولكنها لم تزحزح حالة الاستعصاء بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلا قليلاً. بيد أن ذلك الإجماع في الرأي أخذ بالتآكل بسبب الخلاف حول مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ثم زال في النهاية عند قبول عرفات باتفاقيات أوسلو والقاهرة وأوسلو ٢. إن عرفات بنظر معارضيه قد ذهب بعيداً (أي أنه تنازل عن الكثير الكثير) خارج إطار الإجماع الفلسطيني الرسمي الذي قننته قرارات المجلس الوطني.

إن العنصر الأساسي في الوحدة السياسية الفلسطينية، في سياق انتشار المجتمعات والمؤسسات هنا وهناك، تجلى دائماً بالاتفاق على الأهداف والتطلعات. كما كان من الأهمية بمكان كبير لمنظمة التحرير أن تكون القرارات صادرة بإجماع الفصائل الرئيسية. وفيما يكون الإجماع في الرأي على الأهداف النهائية سهل التحقيق نسبياً وقد يعطي التنظيم تماسكاً وصلابة ولكنه غالباً ما يشل صنع القرار ويشل تفسيره وتنفيذه. وعند عدم التوصل إلى إجماع في الرأي، ولا سيما حول قضايا محورية (مثل الموافقة على سلوك طريق دبلوماسي، أو على نصوص مبادرة سلام معينة يقدمها آخرون) فإن المنظمة تصاب بالعجز عن الحركة سياسياً. لم يكن لدى عرفات صلاحية للعمل ولكنه غالباً ما بادر إلى ذلك بمفرده. ومع أن عرفات هو الرئيس المنتخب لمنظمة التحرير الفلسطينية إلا أن عمله المنفرد غالباً ما فاقم من الصراع الداخلي في المنظمة ومن مأزقها السياسي، وهو أمر لا ينظر إليه بارتياح سواء من الدول الاقليمية أو من دول العالم الأخرى. وقد ازدادت هذه المشاكل تعقيداً بفعل الممارسات الضارة (المكتشفة حديثاً من أوساط المثقفين والصحفيين في الوطن العربي والغرب فأخذوا يعلقون عليها على نطاق واسع) والمتعلقة بالانحراف السياسي والمحسوبية والفساد والاستبداد من جانب عرفات ومن جانب فتح التي تتزعم منظمة التحرير. ولعل الأهم من ذلك أن مثل هذه الأمور المسببة للشقاق قد

أدت بدورها إلى انهيار في أعمال المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، الأمر الذي أدى في كثير من الأوقات الحرجة ليس فقط إلى شل المنظمة وإتاحة المجال لعرفات لكي يعمل بحصانة من المساءلة، بل أدى كذلك إلى الإضرار بقضية فلسطين وشعبها. إن شلل منظمة التحرير قد أتاح لعرفات مثلاً أن يؤسس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأن يدمجها بجهاز الموظفين لمنظمة التحرير من دون تدبرٍ أو تروٍ أو تخطيطٍ رسمي.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل على الدوام الشعب الفلسطيني بأسره، فإذا بها تصبح غداة اتفاقيات أوسلو شيئاً لا يمكن تمييزه من الإدارة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتي. لقد جرى تهميش المنظمة من قبل عرفات بشكل متعمد فخسرت بذلك فعلياً وظيفتها الوطنية التمثيلية للفلسطينيين جميعاً، وخسرت كذلك صلاحيتها لصنع السياسة. إن دوائر ومؤسسات منظمة التحرير لا تقوم إلا بالقليل من النشاط الرسمي أو غير الرسمي، هذا إن قامت بشيء على الإطلاق. وقد تركت المنظمة مجتمعات الشتات ـ وهي الشريحة الأكبر من مجموع السكان الفلسطينيين ـ من دون الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تدعو الحاجة إليها، وتركت أهالي تلك المجتمعات بلا حقوق سياسية وقد حرموا من أي طريق تنظيمي يمكنهم أن يسلكوه لمتابعة حقوقهم المهملة. لقد باتوا بلا رأي يعبرون به عن مصيرهم، وهذا شيء عجيب لم ينجزه لهم أعداؤهم بل أنجزه لهم زعيمهم السابق نفسه. إن الفلسطينيين في الشتات في حقبة ما بعد أوسلو قد أصبحوا متباعدين كل التباعد عن زعامتهم المفترضة وهم حالياً عاجزون عن الحركة. هذا وليس هناك على السطح سوى الدمدمة والغضب السلبي والتهكم الخبيث، ولا يوجد في الساحة من شيء يرمي إلى تحدي عرفات وأعوانه المقربين أو إلى الضغط عليهم.

٢ ـ تطور المذهب والاستراتيجية

قلنا في فصل سابق إن الفلسطينيين قد شردتهم نكبة ١٩٤٨ وأصابتهم بصدمة شديدة. ولكن هؤلاء سرعان ما بلوروا لهم أملاً مبسطاً هو أمل العودة، وتحول هذا الأمل إلى شعار «إننا عائدون» أو «إننا راجعون»، ثم تطور الأمل لديهم إلى صوفية تداعب أفكارهم وتمنّيهم باسترداد بيوتهم ووطنهم[٣٣]. وأخذت السنين تنصرم، الواحدة تلو الأخرى، فلم تلبث إمكانية عودتهم إلى بيوتهم واستردادهم لممتلكاتهم في فلسطين أن اعتراها التلاشي أو كاد، فظهرت عندئذٍ مفاهيم جديدة لديهم. فقد

(٣٣) Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East,* p. 266.

امتزجت تلك الرغبة المبسطة بالعودة إلى الديار بشيء آخر تفصح عنه آراء متشددة تنزع كثيراً إلى القتال، وترمز إليها أسماء الجماعات الفدائية السرية التي سبقت ظهور المنظمات الفدائية المعروفة الأخرى، ومن تلك الأسماء مثلاً: «أبطال العودة» و«شباب الثأر».

وبظهور الجماعات الفدائية تطور البحث في شعارات تحرير فلسطين وفي استراتيجياتها وأفضى إلى صياغات أكثر تحديداً. وتوصلت المجموعات الفدائية، وهي تدرك مجرى السياق الاقليمي والدولي، في العالم الثالث بخاصة، والمتجه نحو تصفية الاستعمار، إلى إجماع في الرأي مفاده أن مشروع الاستيطان الاستعماري الأوروبي قد عفّى عليه الزمن ولا مكان له في عصر تصفية الاستعمار. وما إسرائيل إلا نموذج لهذا المشروع بالذات. لذا فمن حق الشعب الفلسطيني المشرد في الآفاق أن يحرر وطنه من المستوطنين، فيعودوا إلى ديارهم وبيوتهم لكي يبنوا من جديد بلداً عربياً مستقلاً هو بحد ذاته جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

إن هذا الإجماع السياسي المبكر دخل مفهومه في صلب الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٨) إلا أنه لم يعالج وضع اليهود الإسرائيليين إلا معالجة جزئية، فالميثاق يقول عن الذين استوطنوا منهم في البلاد قبل «الغزو الصهيوني» إن لهم البقاء على الرحب والسعة والعيش في البلاد كفلسطينيين (المادة ٦)، وهذا يعني ضمناً أن جميع الآخرين غير مرحب بهم. ينص الميثاق كذلك على أن «تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وإنشاء إسرائيل كلاهما باطل ولاغ... [وكذلك] وعد بلفور» (المادتان ١٩ و٢٠). إن محتوى الميثاق يؤكد بشكل عام على عروبة فلسطين وعلى حق شعبها المشرد في الكفاح من أجل تحريرها. على أية حال، إن ذلك الإجماع السياسي الراديكالي الذي ساد في ذروة الزمن الثوري (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) لم يدم طويلاً، فقد حدث أولاً هجوم أيلول الأسود (١٩٧٠) على الفدائيين، ثم حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وتلت ذلك حملة السادات الدبلوماسية، ما غيّر المناخ السياسي في المنطقة تغييراً كبيراً. وما ان خيّم جو الوفاق السوفياتي ـ الأمريكي في ذلك الوقت حتى هيمن على الساحة اقتراح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المنظمة الماركسية الأصولية، الداعي إلى دولة «علمانية ديمقراطية» في فلسطين لشعبها بأسره من المسلمين واليهود والمسيحيين، ثم اتفقت الآراء عليه في منظمة التحرير وصار في نهاية المطاف يمثل الإجماع الجديد، فكان أساساً لخطة السلام التي عرضها المقاتلون.

تعود جذور هذه الصياغة إلى أيام الثورة الراديكالية. فمع أن ميثاق عام ١٩٦٨ اتخذ موقفاً متشدداً بشأن «المستوطنين اليهود» في فلسطين (وهم إسرائيليون)، كانت

فتح منهمكة في مناقشات داخلية تختلف مفاهيمها عن لهجة هذا الميثاق. مثلاً، في مؤتمر فتح المنعقد في عام ١٩٦٨، وبعد بضعة أشهر من التصديق على الميثاق، أعربت فتح، بعد مناقشة طويلة جرت فيها، عن رؤية جديدة لمستقبل فلسطين بصفتها «دولة ديمقراطية، تقدمية، غير طائفية، يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون معاً بسلام ويتمتعون بالحقوق ذاتها»(٣٤). كان الأساس لهذه الصياغة الجديدة قد جرى إعداده في مناقشة داخلية أخرى في فتح حول طبيعة الاختلاف بين اليهودية والصهيونية. ففي أواخر عام ١٩٦٧ صرح أحد زعماء فتح، ولعله عرفات نفسه، قائلاً: «نحن لسنا أعداء لليهودية كدين ولا أعداء للجنس اليهودي. إن معركتنا هي مع الكيان الصهيوني الامبريالي الاستعماري الذي احتل وطننا»(٣٥). لا بل كان قد ورد في أول بيان صحفي تصدره فتح في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، وعلى وجه التحديد، أن عملياتها العسكرية ليست موجهة ضد الشعب اليهودي الذي عاش معه العرب بوئام قروناً طويلة، بل هي موجهة ضد الصهيونية العالمية(٣٦). وفي خلال انعقاد مؤتمر التضامن الثاني مع الشعوب العربية في القاهرة في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ جاء في بيانٍ لفتح نشرته صحيفة اشتراكية فرنسية هي *Tribune socialiste* ما يلي: «هناك عدد كبير من السكان اليهود في فلسطين وقد تزايد هذا العدد كثيراً في السنوات العشرين الماضية. إننا نقر بأن لهم الحق في العيش هناك وأن هذا العدد هو جزء من الشعب الفلسطيني. ونحن نرفض الصيغة القائلة بوجوب إلقاء اليهود في البحر. ولئن كنا نقاتل دولة يهودية عنصرية طردت العرب من ديارهم، فإننا لا نريد أن نحل محلها دولة عربية تطرد بدورها اليهود. إن ما نريده هو أن نقيم في داخل الحدود التاريخية لفلسطين دولة ديمقراطية متعددة الأعراق... دولة من دون أن يهيمن فيها أحد على آخر ويتمتع فيها الجميع، يهوداً ومسيحيين ومسلمين، بكامل الحقوق المدنية»(٣٧).

إن هذا الرأي الداعي إلى دولة ديمقراطية علمانية في المستقبل في فلسطين، حيث يعيش أهالي فلسطين الأصليين من المسلمين والمسيحيين مع المستوطنين اليهود الأجانب جنباً إلى جنب بوئام، وفي ظل نظام ديمقراطي، حلاً للمشكلة الفلسطينية، هو رأي يتعايش مع رؤية الميثاق التي أكدت على عروبة فلسطين، ولكنه

---

(٣٤) ورد في: Gresh, *The PLO: The Struggle Within: Towards an Independent Palestinian State,* p. 32.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.

في واقع الأمر رأي ينسخ هذه الرؤية. ومما أسهم في هذا الرأي المعدل ما طرحته الجبهة الديمقراطية من ابتكارات نظرية حول هذا الموضوع. ففي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني السادس في عام ١٩٦٩ رفضت هذه الجبهة، في ورقتها التي قدمتها لتحديد موقفها، كل الحلول الشوفينية (أي إلقاء اليهود الإسرائيليين في البحر) ودعت إلى حل ديمقراطي شعبي لمشاكل الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك «بإقامة... دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية للعرب واليهود على السواء، دولة لا تكون فيها أية تفرقة ولا أي مجال لاضطهاد طبقي أو قومي [إثني]، دولة يحترم فيها حق العرب واليهود في إبقائهم على ثقافاتهم الأصلية وتطويرها»[٣٨].

المهم في هذا المقترح أنه يذهب إلى أبعد من المفهوم الغامض القائل بالتعايش، فهو يعترف بوجود قوميتين (جماعتين اثنتين)، أو أمتين، في البلاد. ووفقاً للمنظور الماركسي ـ اللينيني لأصحاب المقترح يعني هذا الاعتراف بأمتين مختلفتين في قطر واحد اعترافاً بأن لكل منهما حق تقرير المصير، وبالتالي الانفصال أو الاستقلال. ويعني هذا ضمناً اعترافاً بدولة إسرائيل. ومن نافلة القول ان هذه الصياغة والصياغة الأخرى التي طرحتها فتح قبلاً قد أثارت الكثير من النقاش والمعارضة من المجموعات الوحدوية الراديكالية ومن صفوف فتح كذلك، ثم أقرت تلك الفكرة من المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه السادس ولكن بشكل معدل قليلاً، فقد ذكر المجلس أن الكفاح الثوري سيستمر حتى النصر وإنشاء دولة ديمقراطية. وقد تبنت منظمة التحرير إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين واتخذت من ذلك موقفاً لها لغرض الحل العادل للمعضلة الفلسطينية ـ الإسرائيلية المستعصية. وقد اعتبر الناشطون الفلسطينيون هذا الاقتراح أخلاقياً وثورياً يقدمه ضحايا الصراع لحل المشكلة سياسياً وسلمياً. أما إسرائيل ومناصروها الغربيون فقد تجاهلوا الاقتراح كلياً. مع ذلك، فإن هدف إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين لكل شعبها وليس لمجموعة دينية واحدة أو لطائفة معينة حصراً قد مهد بدوره السبيل إلى النقاش الثاني الذي جرى في ما بعد بشأن الحل القائم على أساس إنشاء دولتين.

هذا وفي السياق المتغير سريعاً لأمور الشرق الأوسط في السبعينيات الماضية، وبضمن ذلك السياسة الانفرادية التي سارت عليها مصر بحثاً عن سلام مع إسرائيل والارتفاع الكبير في عائدات النفط للدول العربية وتزايد نفوذها الدبلوماسي، فإن فرص نجاح المبادرات الدبلوماسية في المنطقة تزايدت كثيراً. ولكن، وبدلاً من أن

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٠.

تأخذ منظمة التحرير دوراً مرموقاً في البحث عن حل سياسي في الميدان الدولي بادرت الولايات المتحدة إلى إعادة طرح الفكرة الرامية إلى أن يكون الأردن هو الممثل للشعب الفلسطيني، وجاء هذا الطرح بعد سنة واحدة فقط من تصويت الجامعة العربية على اعتبار منظمة التحرير هي «الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين». فقام المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الثاني عشر المنعقد في عام ١٩٧٤ برفض فكرة التمثيل الأردني وبرفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أيضاً الذي لم يشر إلى فلسطين أو إلى الفلسطينيين إلا كجزء من «لاجئي» حرب ١٩٦٧.

وتوالى الضغط الخارجي من الاتحاد السوفياتي والدول العربية مترادفاً مع الضغط الداخلي من فتح والجبهة الديمقراطية على منظمة التحرير، فقامت هذه بإعادة صياغة مذهبها ووضعت هدفاً سياسياً جديداً يحل محل هدف إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين الموحدة، وهذا الهدف يأخذ بحلٍ للمأزق الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على أساس إنشاء دولتين، إحداهما إلى جانب الأخرى في فلسطين التاريخية. بيد أن هذا المفهوم لم يجر التصويت عليه رسمياً في المجلس الوطني الفلسطيني. فاللغة التوافقية للقرار الذي أصدره هذا المجلس بدعم من الجبهة الشعبية عرضت فكرة تأسيس «سلطة وطنية» على أي جزء من فلسطين يحرر من الاحتلال. أما في اجتماع المجلس الوطني الثالث عشر المنعقد في القاهرة عام ١٩٧٧ فقد تمت الموافقة على اعتبار «المفاوضات» لحسم الصراع «شكلاً من أشكال الكفاح»، وقد أدت هذه الصيغة إلى معارضة الجبهة الشعبية وتعليق عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

إن مشروع السلطة الوطنية كان بنظر الشعبية والديمقراطية وغيرهما من الجماعات الراديكالية بمثابة مشروع ثوري تكون هذه السلطة المقترحة مسيطرة بموجبه على المناطق المحررة في فلسطين لتتخذ هذه المناطق قواعد لمواصلة الكفاح المسلح. أما بنظر فتح، وبالتالي بنظر منظمة التحرير، فإن المشروع كان يعني ببساطة سلطة وطنية (كأساس لدولة في المستقبل) على أي جزء من فلسطين يحرر من إسرائيل أو تقوم هذه بالتخلي عنه، سلطة تتعايش مع إسرائيل. ومع أن هذين التفسيرين مختلفان تماماً إلا أنهما مع ذلك تعايشا داخل الحركة، ومهدا الطريق لقبول الجامعة العربية بخطة السلام التي عرضت في عام ١٩٨٣، ولم يتسببا بأي انشقاقات خطيرة تؤدي إلى الشلل في منظمة التحرير وذلك حتى التوقيع على اتفاقيات أوسلو. هذا وكما سنحاجج في فصل قادم فإن الحكم الذاتي المحدود في نطاق الأمور المدنية في المراكز السكانية في قطاع غزة والضفة الغربية كما نص عليه إعلان المبادئ هو أبعد ما يكون عن «السلطة الوطنية» التي كانت في تصور فتح أو في تصور الجبهة

الشعبية الراديكالية. فالمنطقة المعنية لا هي بمنطقة محررة ولا هي بمنطقة ذات سيادة.

وجاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس لتصيب بالذهول منظمة التحرير والعالم بأسره. وأعقب ذلك قبول مصر باتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ وتوقيعها على اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، تلك التطورات التي تمت برعاية الولايات المتحدة، وكانت كالصفعة على وجوه الفلسطينيين والعرب الآخرين غير المصدقين بما يجري. ولإنقاذ ماء الوجه أوردت تلك الاتفاقيات نصوصاً لإقامة نظام لحكم ذاتي فلسطيني (على الناس وليس على الأرض، ومن دون أية مشاورات مع منظمة التحرير) في الضفة والقطاع لمدة خمس سنوات. وفي الاجتماع الرابع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عام ١٩٧٩ رفضت منظمة التحرير هذا الحكم الذاتي ورفضت معه معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية ذاتها. وفعل الوطن العربي الأمر نفسه.

قامت الجامعة العربية بطرد مصر منها، ونقلت مقرها من القاهرة إلى تونس، وباتت الحكومة المصرية كالمنبوذ في كافة الميادين، السياسية وغيرها.

إن معاهدة السلام المنفردة بين إسرائيل ومصر جعلت المشرق العربي يفقد أقوى جيش رادع يقف بوجه إسرائيل. وأصيب ميزان القوى الاقليمي بالخلل بغتةً فمالت كفته كثيراً لصالح إسرائيل وضد دول الهلال الخصيب ومنظمة التحرير، ما دعا إسرائيل، في ظل حكومة الائتلاف اليميني بقيادة الليكود، إلى القيام بمغامرات عسكرية. ومن أهمها على سبيل المثال غزو لبنان في عام ١٩٨٢ فطردت إسرائيل خلاله منظمة التحرير من بيروت، وغيّر ذلك في الوضع الاستراتيجي بين الفلسطينيين والإسرائيليين تغييراً كبيراً، الأمر الذي وضع المنظمة على درب التدهور السريع. وقد صار هدف المنظمة الذي أخذت تعرب عنه من جديد والرامي إلى إنشاء «سلطة وطنية» في فلسطين المحررة يفسر على نطاق واسع على أنه يعني حلاً على أساس دولتين، وذلك على لسان الدبلوماسيين ووسائل الإعلام وكثير من الزعماء الفلسطينيين. وعلى هذا، وبدعم ناشط من منظمة التحرير نفسها، وضع مؤتمر القمة العربية المنعقد في فاس في عام ١٩٨٣ خطة سلام نصت بوضوح على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كشرط لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأكدت على حق الدول جميعاً وبضمنها الدولة الفلسطينية المقترحة في العيش بأمنٍ وسلام، إلا أنها اعترفت بشكل غير مباشر بدولة إسرائيل. صادق المجلس الوطني الفلسطيني في ذلك العام نفسه على هذه الخطة في اجتماعه السادس عشر. إلا أن هذا الاجتماع، على خلاف الاجتماعات التي سبقته، لم يرفض

مقترحات ريغان (التي قدمت في أعقاب انتهاء الحصار الإسرائيلي على بيروت وخروج منظمة التحرير منها)، تلك الاقتراحات التي كانت خطة فاس بمثابة جواب عنها. واكتفى الاجتماع بالتنويه بكياسة بالجانب الإيجابي من خطة ريغان من جهة، وبعيوبها من جهة أخرى.

ولهذا السبب يعد ذلك الاجتماع السادس عشر للمجلس الوطني اجتماعاً فاصلاً، إذ ان قراراته نقلت حركة التحرير الوطني والمنظمة، وبشكل رسمي الآن، من موقفها السابق الثوري (الداعي إلى تحرير كامل فلسطين وبالتالي تفكيك الدولة الإسرائيلية) إلى صيغة أكثر قبولاً في الوسط الدبلوماسي، وإلى هدف أقدر على التحقيق استراتيجياً (وهو تعايش دولة فلسطينية مع إسرائيل في فلسطين التاريخية). كانت صيغة كهذه تعتبر ضرورية دولياً من أجل التوصل إلى حل سياسي أو سلمي للمشكلة الفلسطينية. وباختصار فإن المجلس الوطني الفلسطيني وقراراته التي أصدرها في اجتماعه السادس عشر قد أكد رسمياً انتقال مذهب المنظمة من التحرير الوطني لكامل فلسطين إلى هدفٍ يقضي بإقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع. وهكذا جرى رسمياً تحويل حركة التحرير الوطني الفلسطينية إلى حركة استقلالية.

وعلى النقيض مما تورده تقارير وسائل الإعلام ومراكز البحث في الغرب وفي إسرائيل كانت الدول العربية (منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢) ومنظمة التحرير (بصورة غير مباشرة منذ عام ١٩٧٤ وبصورة مباشرة ورسمية منذ عام ١٩٨٣) قد قبلت «بوجود» دولة إسرائيل، كما أنها سعت منذ عام ١٩٨٣ إلى حل سلمي للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لقد بيّن نصير عاروري (Naseer Aruri) وناعوم تشومسكي (Chomsky) وشيريل روبنبيرغ (Cheryl Rubenberg) أن إسرائيل كانت، هي والولايات المتحدة الدولتين اللتين لم تقبلا قط بالحقوق الوطنية الفلسطينية ولا بخطط السلام التي عرضتها وتابعتها الدول العربية ومنظمة التحرير على مدى سنين[٣٩]. يقول تشومسكي وعاروري ان إسرائيل والولايات المتحدة هما دولتا

(٣٩) Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, MA: South End Press, 1983).

انظر أيضاً كتاباته المفصلة عن الموضوع ذاته في أعداد كثيرة من مجلة *Z Magazine* خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي: Noam Chomsky: *Deterring Democracy*, with a new afterword (New York: Vintage, 1992), and *World Orders, Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994).

وكذلك: Naseer H. Aruri, *The Obstruction of Peace: The United States, Israel, and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995).

الرفض لحلٍ عادل في المنطقة، وهو قول مقنع[٤٠].

كان الاجتماع المحوري السادس عشر للمجلس الوطني قد عقد بعد خروج المنظمة من بيروت في عام ١٩٨٢ ولكن قبل اندلاع الحرب الأهلية الفلسطينية، أي الانشقاق الذي قام به أعضاء فتح اليساريون ضد فصيل عرفات الوسطي. لذا فإن الاجتماع السابع عشر للمجلس الوطني الذي عقد في عمان في عام ١٩٨٤، بعد المصالحة الناجحة التي جرت بين المنظمة والعاهل الأردني الملك حسين، كان اجتماعاً للتهليل حضره بالدرجة الأولى الموالون لعرفات ولم يفعل سوى توطيد سلطانه على فتح ومنظمة التحرير معاً.

ولكن ذلك الاجتماع شق المنظمة، فقد قاطعه ليس فقط المنشقون من فتح وإنما أيضاً أطراف المعارضة العريقة، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرهما. لم يعقد بعد ذلك اجتماع آخر للمجلس حتى نيسان/أبريل ١٩٨٧ في الجزائر. فبعد مفاوضات مضنية بين الوسطيين من فتح والمعارضة بوساطة جزائرية تمت الوحدة الفلسطينية الوطنية من جديد، فعقد ذلك الاجتماع الذي هو الثامن عشر للمجلس. إن هذا قد أعاد إلى أحضان المنظمة الجبهتين الشعبية والديمقراطية وغيرهما ولكن ليس المنشقين من فتح، فقد ظل هؤلاء خارج المنظمة وحاولوا أن يقوموا بتنظيم ائتلاف معارض يضم معارضين آخرين، وبتأييد من سوريا.

وعند التأمل في الماضي نجد أن كافة الخلافات الداخلية والانقسامات في الأحزاب أو الجماعات المكونة لمنظمة التحرير والتي جرت في الفترة ما بين الاجتماع المحوري في عام ١٩٨٣ للمجلس الوطني واجتماعه في عام ١٩٨٧ لم تكن لها أهمية تذكر، كما أنها دلت على أن الحركة، بعد الخروج من بيروت، كانت قد فقدت الإجماع وفقدت وجهتها كذلك. يعود ذلك من بعض النواحي إلى أن التنظيم أخرج بالقوة من قاعدته ذات الاستقلال الذاتي الواسع في لبنان، وكانت قاعدة قريبة من أرض الوطن حيث تستطيع دائماً ممارسة خيار عسكري. إنها خسرت كذلك زخم المبادرات السابقة التي طرحتها الدبلوماسية العربية وكانت آنئذٍ (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) ذات نفوذ عريض. ثم انخفضت أسعار النفط من ٤٢ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٢ إلى ثمانية دولارات في عام ١٩٨٦ فتزعزعت القوة المالية العربية دولياً فوهنت بذلك فعاليتها الدبلوماسية سريعاً.

---

(٤٠) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy,* and Aruri, Ibid.

في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي كانت الأقطار العربية المصدرة للنفط تعاني اختناقاً اقتصادياً خطيراً. لقد أصاب الاقتصاد العربي القائم على النفط ركود عميق أثر سلباً في مالية الدول العربية وفي مالية منظمة التحرير معاً. وأهم ما كان يشغل البال في الأقطار النفطية ذات الأنظمة الملكية تلك الحرب الطويلة بين العراق وإيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) التي كانت تهدد أمنها وتعمل على استنزاف مواردها المالية المتناقصة. كان الوطن العربي، بالإضافة إلى ما يعانيه من متاعب اقتصادية، قد تفرق شمله سياسياً في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، فمصر منبوذة، والعراق وغيره من الأقطار الملكية النفطية تطحنها الحرب مع إيران، ولبنان تشله الحرب الأهلية والاحتلال، وسوريا في موقف مناقض لموقف منظمة التحرير التي يقودها عرفات (كما كانت متحالفة استراتيجياً مع إيران)، ومنظمة التحرير معزولة، والقضية الفلسطينية تدنّت درجتها كثيراً في سلم الأولويات السياسية للوطن العربي.

إن أفضل دليل على هذا التدهور هو مجموعة القرارات التي أصدرتها القمة العربية في عمان ١٩٨٧، المدينة التي لا تبعد سوى أقل من أربعين ميلاً عن الضفة الغربية المحتلة. كان البند الأول في تلك القرارات، وبالتالي الاهتمام الأول والأخير للحكام العرب المجتمعين في تلك القمة، هو الخطر من إيران الإسلامية الثورية. أما القضية الفلسطينية فلم تذكر إلا شكلياً في نهاية القرارات، ولم يعامل عرفات في ذلك الاجتماع كرئيس دولة. لقد ترك ذلك جرحاً عميقاً في نفوس الفلسطينيين، وعلى الأخص أولئك الذين هم تحت الاحتلال. وفي ذلك المناخ العربي من التدهور الاقتصادي والاختناق السياسي والافتقار إلى الأمن والتذمر الاجتماعي المتجمع، باتت القضية الفلسطينية، وكانت قضية العرب الأولى أمداً طويلاً، ومنظمة التحرير المتهاوية والمتفرقة والمتباعدة عن الفلسطينيين، من الأمور الثانوية في اهتمامات الدول العربية وحكامها. كان واضحاً إذاً أن قضية فلسطين وحظوظ منظمة التحرير تسير على طريق التلاشي السريع، وعلى حين غرة إذ بانتفاضة هائلة تندلع في صفوف الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وذلك بالضبط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، أي بعد فترة وجيزة فقط من تلك القمة العربية ومن الاجتماع الثامن عشر للمجلس الوطني الفلسطيني.

خامساً: الأثر السياسي للانتفاضة

إن وسائل الإعلام الغربية التي غطت الانتفاضة، وعلى الأخص المواجهات بين رماة الحجارة من الصبيان الفلسطينيين وجنود الاحتلال الإسرائيلي المدججين

بالسلاح، أخذت تعرض على الشاشات صوراً تختلف تماماً عما كانت تبثه في الماضي عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. فقد انتهى أمر الأسطورة القديمة التي تصور طالوت الإسرائيلي (داود) أمام جالوت العربي، لا بل انقلبت الآية، فإسرائيل تظهر الآن أمام العالم جالوتاً جباراً يوالي الضرب على طالوت الفلسطيني. ومن هنا كان للانتفاضة الباهرة والمستدامة عواقب سياسية مهمة. إن رسالتها قد فضحت إلى الأبد الطبيعة الوحشية للاحتلال الإسرائيلي والرغبة الفلسطينية بإنهاء هذا الاحتلال. كان من الأمور المهمة كذلك أن الانتفاضة والمتحدثين باسمها أكدوا مراراً وتكراراً بلا كلل أو ملل على وحدة الشعب الفلسطيني، سواء الذي تحت الاحتلال أم الذي في الشتات، وعلى وحدة القيادة الشرعية لمنظمة التحرير.

إن الانتفاضة عملت، على غير توقع، على إعادة الحيوية كثيراً إلى الحركة الوطنية الفلسطينية وجعلت القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير تحتلان من جديد مركزهما اللائق على المسرح الدبلوماسي، ليس فقط في المنطقة بل في العالم. والغريب أن يحصل هذا على الرغم من التطورات السياسية المذهلة في الميدانين الإقليمي والدولي، وربما بسبب هذه التطورات. إن انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية كانا من الأحداث المهمة التي آذنت هي والانتفاضة بالبدء بتغييرات عقائدية وسياسية داخل منظمة التحرير، كما أنها دفعت إلى الأمام بدبلوماسية هذه المنظمة. ففي عام ١٩٨٨، وبعد أقل من عام من ظهور الآثار السياسية للانتفاضة على منظمة التحرير فأخرجتها من حالة الاستعصاء التي كانت فيها، عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً لعله يعد اجتماعاً فاصلاً آخر، وربما أهم اجتماع يعقده منذ تأسيسه وسيطرة الفدائيين عليه. فقد اعترف المجلس في ذلك الاجتماع بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقراره رقم ٣٣٨ (انظر الملحق ٨) اللذين وضعا شروط التسوية السياسية في الشرق الأوسط (صيغة الأرض مقابل السلام)، كما أعلن المجلس في الاجتماع نفسه عن الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني في المناطق المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية وبضمنها المدينة القديمة (انظر الملحق ٩). وخوّل المجلس اللجنة التنفيذية ورئيسها عرفات بالسير في طريق المبادرات الدبلوماسية. وقد عقد اجتماع في ستوكهولم حضره وفد من منظمة التحرير ووفد أمريكي يهودي، وأصدر الاجتماع بياناً مشتركاً (انظر الملحق ١٠) وجاء فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية:

١ ـ توافق على الدخول في مفاوضات سلام تجري في مؤتمر دولي يعقد برعاية الأمم المتحدة. . .

٢ ـ تعلن تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وتقبل بوجود إسرائيل كدولة في المنطقة.

٣ ـ تعلن عن رفضها وإدانتها للإرهاب بكل أشكاله، بما فيه إرهاب الدولة.

٤ ـ تدعو إلى حلٍ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي والتطبيقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة (بما فيها حق العودة أو التعويض)[٤١].

على ضوء هذه التطورات قامت الأمم المتحدة بدعوة عرفات لإلقاء خطاب في الجمعية العامة، ولكن الحكومة الأمريكية رفضت منحه تأشيرة دخول إلى نيويورك، فنقلت الجمعية العامة مكان اجتماعها إلى جنيف، وهناك قدم عرفات ما سماه مبادرة السلام الفلسطينية (انظر الملحق ١١). وفي خطابه ذاك أعرب عرفات عن رغبة منظمة التحرير في الاشتراك في مؤتمر سلام دولي يعقد برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة بين الأطراف المعنية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، وطالب «باتخاذ ما يلزم لوضع... الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة المؤقت، وبنشر قوات دولية فيها لحماية... الشعب [الفلسطيني]، وكذلك للإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية من البلاد»[٤٢]. وقد قاطعت الولايات المتحدة وإسرائيل معاً حضور اجتماع جنيف، مع أن أكثر من مئة دولة كانت قد اعترفت بدولة فلسطين[٤٣]. ووصف اسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، مقترح السلام الفلسطيني بأنه «خديعة كبرى»، فيما أصرت الحكومة الأمريكية على أن تقدم لها إيضاحات تفسر لها ما دعته باللغة الغامضة. طالبت الولايات المتحدة تحديداً بأن يقوم عرفات بشجب العنف والإرهاب وليس مجرد استنكار ذلك، على أن يشمل الشجب أعمال كلا طرفي الصراع. وامتثل عرفات للمطالب الأمريكية، ذلك أنه، وعدد آخر من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على الضغط على إسرائيل لكي توافق على العرض. في اليوم التالي لاجتماع جنيف أعلن الرئيس ريغان في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستفتح

(٤١) انظر الملحق رقم (١٠)، ص ٦٠٩ من هذا الكتاب.

(٤٢) انظر الملحق رقم (١١)، ص ٦١٠ من هذا الكتاب.

(٤٣) في أواسط شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وافق رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بأن من حقها أن تخاطب المجلس مباشرةً بصفتها «فلسطين» (شأنها شأن جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة).

حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية، ثم جرى تعيين السفير الأمريكي في تونس، روبرت بيلليترو لكي يبدأ المحادثات المباشرة مع المنظمة، إذ ان حكومته كانت تتحاشى بدقة اشتراك كبار موظفي وزارة الخارجية في مثل تلك المحادثات.

وأخيراً، وبعد ربع قرن من الكفاح، تمكنت منظمة التحرير بموافقة مترددة من الولايات المتحدة من الاشتراك بصورة مباشرة وغير مباشرة في المداولات الدولية في المنابر والأمكنة المعنية بالقضية الفلسطينية. ومع أن إسرائيل تجاهلت القيام باعتراف رسمي بالمنظمة وعارضت الحوار بينها وبين الولايات المتحدة فإن ما قام به المجلس الوطني وما أدلى به عرفات من بيانات لمتابعة ذلك كانت خطوات أولى حاسمة في العملية الرامية إلى إنهاء حالة الاستعصاء التي عرقلت طويلاً قبول العرب بإسرائيل كما يقول الدبلوماسيون الغربيون ووسائل الإعلام الغربية، هذا وإن كانت الدول العربية ومنظمة التحرير تسعى منذ زمن للتوصل إلى حل سياسي للصراع. إن الاعتراف المتبادل بين العرب وإسرائيل، وتطبيع العلاقات بينهما، كلاهما صار الآن ممكناً.

ولكن لم يكن ممكناً أن تبدأ من جديد عملية سلام تقودها الولايات المتحدة إلا بعد هزيمة القومية العربية الراديكالية (الصيغة العراقية) وإعادة تركيب الميزان الاستراتيجي في المنطقة في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١. إن هذه الحرب وانهيار الاتحاد السوفياتي أتاحا للولايات المتحدة أن تبرز بصفتها الدولة الوحيدة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، فسارعت بالبدء من جديد «بعملية سلام» الشرق الأوسط. تجاهلت الحكومة الأمريكية رسمياً منظمة التحرير وركزت على الإتيان إلى طاولة المفاوضات بممثلين عن الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وممثلين عن إسرائيل دون غيرهم. فجرى اختيار عدد من الزعماء الفلسطينيين من الضفة والقطاع الذين لم يكونوا من مسؤولي المنظمة وذلك بموافقة إسرائيلية ـ أمريكية وموافقة المنظمة غير المباشرة. ولكن، وبما أن هؤلاء الزعماء أصروا على أن يتشاوروا علناً مع المنظمة وكانوا يأتمرون بأوامرها فقد جرى إخراج تمثيلية دبلوماسية كانت فيها كل من إسرائيل والولايات المتحدة تتظاهر بأن المنظمة ليست مشاركة بما يجري.

كانت هذه هي الخلفية الدبلوماسية لمؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وحضرته إسرائيل وسوريا ولبنان ووفد مشترك أردني ـ فلسطيني والراعيان للمؤتمر وهما الولايات المتحدة وروسيا. كان ذلك المؤتمر هو فاتحة مفاوضات السلام، الثنائية والمتعددة الأطراف، بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.

وقد عقدت اثنتا عشرة جلسة ثنائية خلال سنتين في واشنطن فلم تنجح في عقد أي اتفاقية. إن هذا الاستعصاء الجديد هو الذي قاد إلى حدٍ ما إلى المفاوضات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣.

استنتاج ختامي

ينبغي أن يكون واضحاً أن منظمة التحرير الفلسطينية قد قطعت شوطاً طويلاً إلى الأمام، وتشهد بذلك منجزاتها المتعددة، ومنها الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وتقديم الخدمات للمشردين والمضطهدين المنتشرين في الآفاق، وإنشاء مؤسسات تمثيلية، وتوكيد الحقوق السياسية الوطنية، وتدويل القضية الفلسطينية، وهذا قليل من كثير. إن الفلسطينيين استطاعوا، من خلال منظمة التحرير، أن يقوموا بمثل هذه الإنجازات على الرغم من العقبات المادية والمالية والدبلوماسية ومشاكل الاتصالات والحرب الوحشية التي شنت ضدهم ليس من إسرائيل وحدها بل من إخوانهم العرب أيضاً.

مرت منظمة التحرير بثلاث مراحل في تطورها العقائدي والاستراتيجي والتنظيمي قبل توقيعها على اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣: المرحلة **الأولى** من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٨ وهي مرحلة بداية كانت المنظمة فيها صنيعة الدول العربية، وعبارة عن تنظيم للسيطرة على نشاط الفلسطينيين أكثر مما هي منظمة تعطي للفلسطينيين صوتاً سياسياً. والمرحلة **الثانية** من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٢، وكان ذلك زمن الثورة الاجتماعية والسياسية، وفي خلاله أنشأت المنظمة مؤسساتها المدنية والخدمية، وأعطت للمسألة السياسية الفلسطينية معناها المحدد وتماسكها المتراص، وقامت بمعظم إنجازاتها السياسية المهمة وغيرها من التحولات العقائدية، ووضعت الفلسطينيين والقضية الفلسطينية على الأجندة السياسية الدولية. انتهت هذه المرحلة بهزيمة عسكرية في عام ١٩٨٢ بالحصار الإسرائيلي لبيروت وخروج المنظمة من المدينة. كانت هذه المرحلة الثانية تمثل كذلك مرتبة عالية من مراتب التطور الذي بلغه الفلسطينيون في الشتات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنها كانت حقبة أخفقت فيها منظمة التحرير في تحرير أي جزء من فلسطين. أما المرحلة **الثالثة** فقد بدأت في عام ١٩٨٢ وانتهت في عام ١٩٩٣ بالتوقيع على اتفاقيات أوسلو. ومع أن هذه المرحلة من الزمن كانت حافلة بأحداث جسام، منها على الأخص اندلاع الانتفاضة وانهيار الشيوعية والاتحاد السوفياتي وحرب الخليج عام ١٩٩١، فإن منظمة التحرير أخفقت في الدفع بالقضية الفلسطينية وقضية الفلسطينيين إلى الأمام، لا بل انها تمادت في تقديم تنازلات خطيرة تخص المبدأ (مثل اعترافها بدولة إسرائيل

من دون اعتراف إسرائيلي مقابل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي دولته المستقلة) وانحطت إلى دركٍ من البيروقراطية منعزلٍ وبالٍ آل إلى العجز لسوء الإدارة والاستبداد والفساد والمحسوبية وتناقص الأموال والإفلاس السياسي.

وفي خلال هذه المرحلة أصابت مجتمعات الشتات حالة من الضياع، وغدت مؤسساتها التي تمولها منظمة التحرير فريسة للفوضى والعجز. وأحدقت الكارثة الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع الفلسطيني الواسع في الكويت، والذي طرد أبناؤه منها من جراء سياسة عرفات في أزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). أما بعد حرب الخليج فقد انحدرت المنظمة أكثر فأكثر نحو الإفلاس المالي وبعد الصلة بالأوضاع السياسية. وعلى الرغم من تقديم المنظمة تنازلات سابقة فقد تم تجاهلها في «عملية السلام» الجديدة التي بدأتها الولايات المتحدة. ولولا الدعم الثابت للمنظمة والاعتراف الراسخ بها بصفتها الممثلة السياسية لجميع الفلسطينيين الذين هم تحت الاحتلال أو هم في الشتات من قبل سكان الضفة والقطاع وزعمائهم، ولولا ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس، لكانت منظمة التحرير في طي النسيان والعدم.

وفي سياق الانتفاضة التي لم تكن من صنع منظمة التحرير قام عرفات والمنظمة بتعديل أهداف الفلسطينيين واستراتيجيتهم رسمياً فأصبح الموقف الفلسطيني أكثر قبولاً دولياً. ولكن، وبدلاً من الاستفادة من المناخ السياسي المتغير محلياً وإقليمياً ودولياً لتحقيق حل عادل ومشرف للصراع الفلسطيني (المتمثل بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع والاعتراف المتبادل مع إسرائيل والمحافظة على حقوق اللاجئين)، قامت منظمة التحرير التي يسيطر عليها عرفات بارتكاب خطيئة التوقيع على اتفاقيات أوسلو.

لقد بات جلياً لمعظم الفلسطينيين أن نظام المنظمة الذي يقوده عرفات سعى للبقاء في اللعبة الدبلوماسية وللاحتفاظ بالشرعية الدولية وذلك بتجاهل حقوق حتى أولئك الذين حملوه إلى السلطة من أنصاره وبتقديم التنازلات على حساب المبادئ، أولاً للحكومة الأمريكية لكي يشركها بمجرد حوار (من دون تلقي اعتراف دبلوماسي رسمي بالمنظمة)، ثم إلى إسرائيل بقبوله بالإملاءات الإسرائيلية عن كيفية تأليف الفريق الفلسطيني للمفاوضات، وذلك لكي يكون مشاركاً غير مباشر في مؤتمر مدريد للسلام، والجولات الاثنتي عشرة من مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية في واشنطن التي لم تثمر شيئاً. وأخيراً، وفي تحرك وبيل بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، كما سنرى في ما بعد، وافقت المنظمة برئاسة عرفات على اتفاقيات أوسلو التي نصت على حكم ذاتي محدود في مدن الضفة الغربية وقطاع

غزة، وهي مناطق ظلت مع ذلك تحت سيادة إسرائيل وسيطرتها، تلك الاتفاقيات التي جعلت مستقبل القضايا الأساسية في الصراع مجهولاً (وهي قضايا اللاجئين والقدس والحدود والسيادة والمستوطنات) وتركت ذلك لكي يتقرر في مفاوضات «الوضع النهائي» بحلول عام ١٩٩٩.

كان الإنجاز الوحيد الذي حققته المنظمة في اتفاقيات أوسلو هو اعتراف إسرائيل بها كممثلة للشعب الفلسطيني. ولكن التنازلات التي قدمتها المنظمة في تلك الاتفاقيات وعلى حساب المبدأ تدل على انتهاء أمرها كإطار عام منظم لخدمة حقوق الشعب الفلسطيني والتعبير عنها، كما أنها تثير تساؤلات خطيرة عن إمكانية استرداد حقوق الفلسطينيين التاريخية وإعادة بناء مجتمع فلسطيني مستقل، لا بل عن وجود هوية جماعية للشعب الفلسطيني.

الفصل السابع

المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي: الانتفاضة

كريستينا زخريا[*]

(*) مرشحة لنيل درجة دكتوراه من كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية.

إن الأحداث المختلفة، الدولية منها والإقليمية والمحلية، كانت على امتداد تاريخ فلسطين الطويل مترابطاً بعضها مع بعضها الآخر، فطالما وضعت خطوط التجارة ودروب الغزوات وطرق الحج هذه المنطقة وشعبها في خضم الانتباه الدولي. أما تاريخ فلسطين الحديث فهو يبرز بشكل خاص إزاء خلفية من الأحداث العالمية. فالفلسطينيون، وقد أجبرتهم الحربان الكارثيتان لسنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ على الرحيل إلى المنفى، ينتشرون في آفاق الدنيا أو يحجرون في موطن الإهمال السياسي على الأرض التي سكنوها على مدى القرون[١]. كان هناك في أواسط العقد التاسع من القرن الماضي نحو ٤٠ بالمئة من مجموع الفلسطينيين الذي يقدر عددهم بنحو ٦,٨ مليون نسمة يقيمون في فلسطين التاريخية، أما الباقون فينتشرون في أرجاء الوطن العربي بأعداد كبيرة في الأردن وسوريا ولبنان وشبه الجزيرة العربية، وفي الخارج[٢]. وعلى الرغم من أوضاعهم القلقة التي أحدقت بهم منذ عام ١٩٤٨ فإنهم شاركوا في أشكال شتى من المقاومة في مراحل تاريخية حرجة، فضلاً عن انهماكهم في الحياة اليومية.

بادر الفلسطينيون بعد عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القيام بمواجهات مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي بالمظاهرات والتمرد عن دفع الضرائب والاضرابات التي يقوم بها التجار والعمال وبرفع العلم الفلسطيني والرايات الوطنية والاصطدامات مع الجنود. إن إعلان المرء عن نفسه أنه فلسطيني ينتمي إلى فلسطين

(١) J. L. Abu-Lughod, «Palestinians: Exiles at Home and Abroad,» *Current Sociology*, vol. 36 (Summer 1988), pp. 61-69.

ويحدد أبو لغد خمس فئات من الفلسطينيين ويبحث أمرهم فئة فئة.

(٢) *Facts and Figures about the Palestinians*, Information Paper, no. 1 (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1992).

يعتبر بحد ذاته جنحة أمنية ترتكب ضد الاحتلال غير الشرعي وضد دولة إسرائيل نفسها، وهي جنحة يعاقب عليها بالسجن بموجب القانون العسكري الإسرائيلي. أدت هذه المعارضة إلى القمع ولكنها لم تسكت دعوة الناس إلى تقرير المصير وإقامة الدولة. أما نباتات الشوك التي تسمى «صبر» فقد غدت رمزاً وطنياً لأنها تنبت هنا وهناك في فلسطين على أطلال قراها المدمرة، وهي نبتة تعرف في التراث الفلسطيني رمزاً للصبر والمثابرة كما يدل على ذلك اسمها. فالفلسطينيون، كهذا النبات الثابت بوجه عاديات الطبيعة، ظلوا صامدين بوجه عاديات الدهر وهم يواصلون كفاحهم على الرغم مما يتهددهم من مخاطر فصلهم عن أرضهم وعن تراثهم الثقافي.

وبعد عشرين عاماً من انتزاع إسرائيل أراضي الضفة الغربية من الحكم الأردني وانتزاع قطاع غزة من السيطرة المصرية، أضاف الفلسطينيون إلى صمودهم شكلاً آخر من المقاومة أكثر بياناً هو الانتفاضة. كانت الحادثة التي أشعلت شرارة الانتفاضة يوم الثامن من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ قد رويت فصولها كثيراً منذ ذلك الحين، ولكنها في واقع الأمر ما هي إلا أمر مألوف يثير الحزن في الحياة اليومية تحت الاحتلال. في ذلك اليوم، وعلى طريقٍ ضيق مزدحم في غزة، كان عدد من الفلسطينيين المتعبين ينتظرون لعبور نقطة تفتيش عسكرية، وهي المدخل الوحيد إلى المنطقة، بعد يوم من أيام العمل الزهيدة الأجر في إسرائيل. وعلى حين غرة داهمت دبابة عسكرية صفاً من السيارات فقتل فور ارتطامها أربعة رجال وأصيب سبعة آخرون بجروح خطيرة. وطارت إشاعة تقول إن الاصطدام متعمد انتقاماً لوفاة أحد الأقارب لجندي إسرائيلي، وانتشرت الإشاعة في أرجاء البلدات ومخيمات اللاجئين المأهولة بكثافة شديدة. قالت التقارير الرسمية إن سبب الاصطدام هو خلل في كابح الدبابة، ولكن الإشاعة كانت أكثر تصديقاً بنظر الفلسطينيين. في اليوم التالي تجمع أكثر من ستة آلاف شخص من أنحاء غزة كلها لمشاركة سكان مخيم جباليا للاجئين، حيث كان يعيش ثلاثة من القتلى، في موكب الجنازة. وتحولت إلى مظاهرة عفوية ضخمة دامت حتى اليوم التالي. وقامت القوات العسكرية الإسرائيلية على عادتها باستخدام الذخيرة الحية والضرب والاعتقال والغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين الغاضبين، فأصيب في ذلك الصدام عشرات من المتظاهرين بجروح، ووقع أحدهم قتيلاً وهو حاتم السيسي البالغ من العمر واحداً وعشرين عاماً، فكان أول شهيد من شهداء الانتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي الوحشي.

وانتشرت أنباء هذا الحادث انتشار النار في الهشيم، على الرغم من عدم تغطيتها من وسائل الإعلام، وامتدت المظاهرات إلى الضفة الغربية والقدس وفي أوساط العرب داخل إسرائيل. وفي العاشر من ذلك الشهر نفسه قتل شاب آخر في

مخيم بلاطة للاجئين قرب نابلس برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية. وتدفق الناس في هذه المرة أيضاً إلى الشوارع للاحتجاج، فأدى ذلك بدوره إلى رد عنيف من تلك القوات. كان هناك في البداية قلة فقط من الذين حسبوا أن تلك المظاهرات المتزايدة التنظيم ستستمر أكثر من أيام أو أسابيع، ولكنها استمرت طويلاً. كان الرجال والنساء والصبيان، وهم يحملون المواد المتوفرة في كل مكان، كالحجارة والمقلاع والأنقاض المحروقة، ويقيمون المتاريس كيفما اتفق، يواجهون قوة من أعتى القوات العسكرية في العالم وأكثرها تقدماً، ولكنها كانت قوة اعتادت على كبح جماح مظاهرات صغيرة ولم تعرف من قبل مظاهرات كبيرة العدد كهذه[٣]. كان وزير الدفاع إسحق رابين في زيارة إلى الولايات المتحدة فرفض أن يقطع زيارته ليعود إلى البلاد. وعند عودته وعد قائلاً: «إن المظاهرات في المناطق لن تحدث مرة أخرى... إننا لن نسمح تحت أي ظرف من الظروف بأن تتكرر أحداث الأسبوع الماضي، حتى ولو اضطررنا لاستخدام قوات كبيرة لمنع وقوعها»[٤].

ولكن تلك الانتفاضة لم تسحق، منذ اندلاعها، قط. بيد أنها مرت بثلاث مراحل تصادفت مع أحداث إقليمية فاصلة، وآخر هذه المراحل هي التي أنهتها في النهاية. تميزت **المرحلة الأولى**، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى حرب الخليج ١٩٩١، بالوحدة الفعالة وبالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. واستطاع الفلسطينيون خلال تلك الفترة أن يؤكدوا ليس فقط حقهم في الوجود، بل أيضاً حقهم في مقاومة إسرائيل، وحظوا بشأن ذلك بتأييد دولي مدوٍ. في **المرحلة الثانية**، من بعد انتهاء حرب الخليج حتى اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، أصاب الانتفاضة الذبول بسبب القمع الإسرائيلي الذي لا هوادة فيه والعزلة السياسية التي فرضت على الفلسطينيين في المنطقة والأضرار الاقتصادية التي ألحقتها بهم. إن عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، التي بدأتها ورعتها الولايات المتحدة، أولاً في مؤتمر مدريد ثم في المفاوضات الثنائية في واشنطن، حولت مركز القوة من يد الناس العاديين، والتي اندلعت الانتفاضة من بين صفوفهم، إلى يد الزعامة العليا. أما في **المرحلة الثالثة**، الحالية، التي بدأت بعد إعلان التوقيع عن اتفاقيات أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فإن الانتفاضة تعتبر بحكم المنتهية، ولكن أمرها يهدد بالعودة، وربما

---

(٣) مثلاً، زودت التعاونية الإسرائيلية بيت ـ ألفا دولة جنوب أفريقيا العنصرية بخراطيم المياه حتى عام ١٩٨٧. وهذا يثير التساؤل لماذا استخدم العتاد الحي والرصاص المطاطي ضد المحتجين الفلسطينيين؟ انظر: J. Hunter, «Israel and South Africa: Sidestepping Sanctions,» *Middle East International*, no. 318 (February 1988), p. 16.

(٤) J. Knifer, «Israel Vows to Stress Riot Training,» *New York Times*, 30/12/1987, p. A 6.

سيكون ذلك احتجاجاً على حكومة الليكود اليمينية المتشددة التي وصلت إلى السلطة في انتخابات عام ١٩٩٦. إن نسبة كبيرة من الفلسطينيين تشارك في الاحتجاج ضد الاحتلال وكذلك ضد زعامة منظمة التحرير الفلسطينية. سنقوم في هذا الفصل بتحليل الملامح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرحلتين الأولى والثانية، ثم سنقوم بالبحث في المرحلة الثانية في الفصل الذي يليه.

بيد أنه ينبغي أن لا تفهم الانتفاضة على أنها حدث منعزل، وقد تجمد في مرحلة زمنية بعينها. ولكي ندرك ما ينطوي عليه هذا الحدث علينا أن ننظر إليه باعتباره جزءاً دينامياً من الكفاح الفلسطيني ووسيلة بديلة هدفها واحد فحسب: التحرر من الاحتلال والدولة المستقلة، وهو هدف حاول الإسرائيليون أن يجحدوه على مدى أيامهم وأن يعرقلوا تحقيقه بكل ما أوتوا من وسائل. إن هذا الجحود المعرقل لحقوق الفلسطينيين في أرضهم هو الذي غذّى جدلياً، على مدى الزمن، مجهود المقاومة الفلسطينية، ومن الممكن القول إن جذور الانتفاضة تعود بتاريخها إلى تأسيس إسرائيل كدولة يهودية حصراً على أرض فلسطين، مستبعدةً عنها الآخرين كل الاستبعاد. وقد بات الصراع أكثر تعقيداً بسبب وجود المستوطنين المتصلبين على مقربة من المناطق الآهلة بالسكان الفلسطينيين؛ وبسبب التخلف الحاد المحدق بالقطاعات المنتجة والمؤسسة الاجتماعية كلها تقريباً، والتي تتعرض عمداً للوقوف بوجه تطويرها[٥]؛ وبسبب الكثرة من الشباب الذين ولدوا في ظل الاحتلال وهم يطلبون عملاً؛ وغير ذلك من الأسباب. على أن صلب المعضلة يكمن في أن الأمر كله يرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالفكرة التي تحوم في أذهان الجميع وهي تروم تحقيقاً لتقرير المصير وللاكتمال الثقافي والكرامة الشخصية لزهاء ٦,٨ مليون نسمة من الفلسطينيين[٦]. إن فلسطين تعني للفلسطينيين كلهم إنسانيتهم بالذات، وما الانتفاضة إلا وسيلة من وسائل استعادتهم لإنسانيتهم.

إن إسرائيل كما هي مشكّلة حالياً، وكما تصورها الصهاينة الأوائل، تجد من الضروري لها أن تنفي وجود حقوق لشعبٍ آخر بأسره وذلك لكي تبرر وجودها ذاته ولكي تحافظ على أمنها كذلك. لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها

---

(٥) Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995).

(٦) هذا الرقم تقريبي يقوم على تنبؤات سكانية مأخوذة من بيانات الاحصاء السكاني الذي قامت به حكومة الانتداب في عام ١٩٣١، وبيانات الاحصاء السكاني لعام ١٩٦٧، ومسوحات العينيات الحديثة. انظر: Abu-Lughod, «Palestinians: Exiles at Home and Abroad,» p. 69.

رقم ١٩٤ في عام ١٩٤٨ وعادت إلى التأكيد عليه منذ ذلك الحين ما لا يقل عن ثماني وعشرين مرة في قرارات لاحقة، وهو قرار يقضي بدعوة إسرائيل لعودة مئات الألوف من الفلسطينيين أو تعويضهم (انظر الملحق رقم ٦). ولكن إسرائيل تجاهلت كل هذه الدعوات المتكررة ولم تلتفت قط إلى الأساس القانوني الذي تستند إليه تلك القرارات. وقد سبق لنا أن بحثنا في إبعاد الفلسطينيين عن ديارهم من داخل خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨ (المعروفة باسم الخط الأخضر)، ذلك الإبعاد الذي يكاد يكون بحكم الإفناء للمبعدين الذين انتشروا في آفاق الأرض. أما بشأن المناطق المحتلة في عام ١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة فيقول ادوارد سعيد عما يجري هناك: «ثمة كثرة متكاثرة من القوانين والأنظمة تزيد عن الألف عداً وهي لا ترمي فقط إلى الإبقاء قسراً على وضع الفلسطينيين التبعي والخالي من أي حق من الحقوق وهم ينوءون تحت الولاية الإسرائيلية، بل هي ترمي كذلك إلى تمريغ أنوفهم في الطين وإذلالهم وتذكيرهم بأنهم قد كتب عليهم أن يكونوا في وضع هو دون الوضع الإنساني»[٧]. إن كفاح الفلسطينيين المشروع ضد التشرد والاغتراب ما فتئ يشوَّه بنعتهم بوصمة الإرهابيين، أو بوصفهم بصفة الأردنيين أو اللاجئين أو أي صفة أخرى إلا صفتهم كفلسطينيين. أما حقوقهم الأساسية فقد أُنكرت عليهم بشكل منظم من الإسرائيليين بأجمعهم عدا أقلية صغيرة منهم. إن قطاعات المجتمع الفلسطيني كلها، من برجوازيين وعمّال، من مسلمين ومسيحيين، من رجال ونساء، من معدمين وميسورين، يثقل كاهلهم الاحتلال، ولكن هذه الحقيقة لا تذكر لأنها سبب رئيسي من أسباب الانتفاضة.

والفلسطيني أياً كان، وبصرف النظر عن أي اعتبار، يعد خطراً سياسياً ـ ايديولوجياً يتهدد دولة إسرائيل. وبهذا المعنى فإن العلاقة الفلسطينية ـ الإسرائيلية لا يمكن أن توصف بأنها بمثابة حرب ممتدة بين فريقين مدججين بالسلاح، كما لا يمكن اعتبارها صراعاً عرقياً كصراع الأكراد في تركيا والعراق أو صراع الطوائف في لبنان. إنها بالأحرى علاقة تنبع من العهد الأوروبي الاستعماري والعنصري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا بل هي من بقاياه الحية. إنها علاقة ناشئة عن كفاح وطني تحرري له سمات كلاسيكية، وهي كذلك متشابكة مع علاقات الدول الأخرى المختلفة وما فيها من صراعات. إن الفلسطينيين قد تُركوا منذ عام ١٩٤٨

---

(٧) E. W. Said, «Intifada and Independence,» in: Zachary Lockman and Joel Beinin, eds., *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation* (Boston, MA: South End Press, 1989), p. 7.

في مجاهل سوسيو - سياسية، «محرومين من الجنسية أو المواطنة، ومن ذراع الحماية لدولةٍ ما في المجتمع الدولي»[٨]. ومن المفارقات أن نجد الفلسطينيين وقد باتوا بلا دولة في وقتٍ ظهرت فيه الدولة القومية على أراضي المستعمرات السابقة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن إسرائيل وهي في حالة أفضلية نسبية تلجأ في مجهودها الاستعماري إلى أساليب قديمة منها الاستغلال الاقتصادي والطرد بالجملة واحتجاز المقاومين لها، بل وحتى قتلهم. وقد طبقت هذه الأساليب بشكل شنيع في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧. ولكن الفلسطينيين قاوموا هذه الضغوط المسلطة عليهم واستطاعوا البقاء في الشتات بالمقاومة المسلحة والتضحية المادية، وأحياناً بالاندماج في أقطار أخرى. إلا أن التشتت في أصقاع العالم أفرز منظمات متشابهة هنا وهناك، وكان هذا أيضاً شأن التجمعات السكانية في المناطق المحتلة استجابةً للظروف المعينة لكل تجمع منها. ولكن كل هذا لم يعمل على التفرق بل بالعكس على التوحد من أجل بقاءَ الجميع ومن أجل الحفاظ على القضية الفلسطينية. ومن سخرية القدر أن الأساليب الإسرائيلية غير الشرعية المستخدمة ضد الفلسطينيين قد عملت بدورها على توحيدهم في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد حاولت إسرائيل على الدوام قمع الفلسطينيين و«تمريغ أنوفهم في التراب»، وباتت الأحوال الرديئة تذكّر حتى الشباب منهم الذين ولدوا بعد النكبة بأرضهم الضائعة وقراهم المفقودة وحقوقهم المغتصبة. وفاجأت الانتفاضة جميع اللاعبين الكبار، لأن الذين كانوا قائمين على تنظيمها مختفون عن الأنظار وقد تحصنوا في اختفائهم من العجز السائد والمهانات اليومية، تسندهم فكرة جماعية واحدة ترمي إلى تأكيد إنسانية الإنسان. وبرز الفلسطينيون وهم يرمون الحجارة من الأرض التي تحت أقدامهم والتي يؤمنون كل الإيمان بأن عليهم تحريرها وذلك لتحرير أنفسهم. إن عملية التخلص من الجهاز القمعي للحكم العسكري الإسرائيلي المسلط على رؤوسهم وعملية التوكيد على هوية فلسطينية موحدة في السياق العربي الواسع، صارت تعرف دولياً باسم «الانتفاضة».

---

(٨) S. N. Anabtawi, «The U. N., the Palestine Refugees and the Palestinian Revolution,» paper presented at: *Palestinian Resistance to Israeli Occupation* (Conference), edited by Naseer H. Aruri, AAUG Monograph Series; no. 2 (Wilmette, IL: Medina University Press, 1970), p. 51.

أولاً: آمال محبطة:
مشاكل جديدة وحلول جديدة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٩)

كان الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة الذي جرى في السادس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ بمثابة بداية النهاية لمذهب الوحدة العربية، فوضع ذلك عبء النضال من أجل تحرير فلسطين على عاتق الفلسطينيين أنفسهم. واتضح ذلك عندما عبر الجيش الإسرائيلي خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ وبدأ يعيد بناء الأحوال القانونية والاجتماعية والاقتصادية بطريقةٍ تبلغ حد الضم. ففي ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أصدر الكنيست الإسرائيلي قانون المرسوم الإداري «الذي مكّن الحكومة من بسط القانون الإسرائيلي وولايته وإدارة الشؤون العامة على (أرض إسرائيل) برمتها» (أي أرض فلسطين التي كانت سابقاً تحت الانتداب)(٩). وأصدرت السلطات لكل فردٍ فلسطيني بطاقة هوية مسجلة لدى السلطة العسكرية ومكتوبة بالعربية والعبرية، فغدت هذه البطاقة آلية لسيطرة الدولة ورقابتها على الأفراد وعلى الجماعة معاً. وقد أبقيت غزة والضفة الغربية على نحوٍ منفصل وذلك بتطبيق نظام للإدارة المدنية المحلية في الأولى مختلف عما طبق في الثانية، ولكنهما ظلتا موحدتين عسكرياً تحت سلطة وزير الدفاع. وتقرر في الوقت عينه أن تكون هذه المناطق المحتلة حديثاً مندمجة اقتصادياً بإسرائيل على أن تصبح في آنٍ واحد تابعة لها، غير مستقلة عنها.

وفي ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧ قام الكنيست بتوسيع حدود القدس الغربية وأدخل ضمنها بشكل غير شرعي العاصمة الفلسطينية في شرق المدينة بما في ذلك المدينة القديمة، هي ومن فيها من العرب المقيمين على أرضها البالغ عددهم مئة ألف نسمة. وأعلن الكنيست كذلك أن القدس هي عاصمة إسرائيل «الأزلية» غير القابلة للتفاوض عليها، ثم جرى بحلول عام ١٩٦٨ وضع اليد على ألف إيكر من الأراضي التي يملكها فلسطينيون، وعلى ثلاثة آلاف وخمسمئة إيكر أخرى من هذه الأراضي بحلول عام ١٩٧٠، فباشرت ببناء حزام من المستوطنات المأهولة حول القدس لإقامة المواطنين اليهود(١٠). وكان ضم القدس واحداً من بين الأعمال

---

(٩) Don Peretz, *Intifada: The Palestinian Uprising* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 4.

(١٠) انظر: Michael T. Dumper, «Jerusalem's Infrastructure: Is Annexation Irreversible?,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 22, no. 3 (Spring 1993), pp. 78-95.

يضع هذا الكاتب قضايا السكان والسياسة جانباً في هذه المقالة ويركز على التكامل في منظومات الماء والكهرباء والمجاري للقدس الشرقية والغربية. ومع إقراره بالصعوبة السياسية لتقسيم القدس فهو يقول «بعدم وجود عقبات كأداء وظيفية وفنية تحول دون» الرجوع عن الضم.

العدائية التي ارتكبتها إسرائيل فأدانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن مراراً وتكراراً، مع أن هذا المجلس تهيمن عليه الولايات المتحدة وتقوم في المجلس بحماية إسرائيل من الإدانة الدولية وذلك باستخدام حق النقض (الفيتو). أصدرت الجمعية العامة بتاريخ ٤ تموز/يوليو ١٩٧١ قراراً بالإجماع رقم ٢٢٥٣ يحث إسرائيل «على إلغاء كافة الإجراءات التي اتخذتها لتغيير وضع القدس، وعلى الكف فوراً عن اتخاذ أي إجراء مشابه آخر». كما أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ قراراً بشجب أعمال إسرائيل في القدس ووصف تلك الأعمال بأنها باطلة، ودعا إسرائيل إلى إلغاء كافة الإجراءات التي اتخذتها لتغيير وضع المدينة (الملحق رقم ١٣). ولكن إسرائيل تجاهلت بصفاقة كل هذه الضغوط الدولية.

تركت إسرائيل الموضوع الخاص بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة مفتوحاً أمام مفاوضات مباشرة تجري مع الدول العربية وهي: الأردن الذي كان معنياً باسترداد جزء من الضفة الغربية في الأقل، ومصر المهتمة بقطاع غزة، وسوريا التي يهمها كثيراً أمر مرتفعات الجولان الخصيبة الأراضي وذات الاستراتيجية العسكرية. وفي هذه الأثناء تعالت في الكنيست دعوات تطالب بضم واقعي للمناطق وذلك على لسان شخصيات مرموقة، سياسية وعسكرية، وقد شكل هؤلاء بعدئذٍ ائتلاف حزب الليكود في عام ١٩٦٩. وقد جادل كل من رئيس الوزراء مناحيم بيغن ووزير الدفاع موشي دايان بضرورة إقامة مستوطنات يهودية استراتيجية في المناطق، وذلك لخلق «وقائع على الأرض» (شبيهة بالتغلغل الصهيوني أيام الانتداب على فلسطين) يكون من شأنها أن تقطع الطريق على إمكانية إعادة الأراضي إلى السيطرة العربية[١١]. لم يكن هناك في ذلك الوقت أي اعتبار للسيادة الفلسطينية. وفي صيف العام المذكور أنشئت أولى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي شبه جزيرة سيناء العائدة إلى مصر، ومرتفعات الجولان العائدة إلى سوريا.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم ٢٤٢ (انظر الملحق رقم ١) فأصبح يمثل المرجعية لحل مسألة المناطق المحتلة. إن هذا القرار يقوم على مبادئ معينة منها الاعتراف بـ «وحدة أراضي» الدول و«عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة» و«انسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلت في الصراع الأخير»، وهذه المبادئ باتت تعرف بصيغة «الأرض مقابلَ السلام». وجاءت لغة الجملة الأخيرة مبهمة. وهذا بصالح إسرائيل، إذ حذفت عن قصد ألف لام التعريف

(١١) للاطلاع على خلاصة وافية لهذا النقاش، انظر: Charles D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict* (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 208-211.

من كلمة «أراضٍ»، كما كانت النية أصلاً في مسودة مشروع القرار الأولى الذي قدمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تموز/يوليو ١٩٦٧. إن حذف هذه الأداة قد عزز من موقف إسرائيل ومفاده أن حدود الأراضي تلك مجهولة وغير محددة، وبالتالي فهي مفتوحة للتفسير السياسي والمفاوضات. أما الإشارة الوحيدة إلى الفلسطينيين في هذا القرار، فكانت هي جملة «حل عادل لمشكلة اللاجئين»، فكأن هذه الجملة هي صدى لوعد بلفور الذي صدر في عام ١٩١٧ والذي دعا الصهاينة الأوائل إلى «عدم الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين، وكانت هذه آنئذٍ تؤلف أكثر من ٩٠ بالمئة من السكان. يضاف إلى هذا أن الإشارة إلى اللاجئين في السياق الذي وردت فيه تعني اللاجئين العرب جميعاً وبضمنهم اللاجئون المصريون والسوريون.

أحاطت القوة العسكرية في إسرائيل، بعد حرب ١٩٦٧، بزهاء ١,٢ مليون نسمة من الفلسطينيين وجعلت أربعمائة ألف منهم في عداد اللاجئين الجدد، وأضافت إلى المخيمات ما لا يقل عن عشرين ألفاً. أما حقوقهم بصفتهم سكاناً مدنيين يقطنون في أراضٍ اكتسبت عن طريق الحرب فهي حقوق محددة في معاهدات ومواثيق دولية متعددة، من أهمها نظام لاهاي لعام ١٩٠٧ وميثاق جنيف الرابع «الخاص بحماية المدنيين في أوقات الحرب» لعام ١٩٤٩. إن كل وثيقة من هذه الوثائق قائمة على أساس مفهوم عام لحقوق الإنسان وبموجبه يعتبر الفلسطينيون «أشخاصاً محميين» من «النقل القسري» للسكان. وتنص المادة الثالثة من ميثاق جنيف الرابع على ما يلي: «إن الأعمال الآتية هي أعمال محرمة في أي وقت وفي أي مكان في ما يتعلق بالأشخاص المحميين: (أ) أعمال العنف الموجهة نحو الحياة أو الشخص، وعلى الأخص القتل من جميع الأنواع وتشويه الأعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب... والتسبب عن عمد بمعاناة كبيرة أو جروح بليغة في الجسد أو الصحة» للأشخاص المحميين[١٢].

وتعارض إسرائيل كل هذه المعاهدات مع أنها موقعة على ميثاق الأمم المتحدة

---

(١٢) لمزيد من البحث، انظر: Naseer H. Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine*, 2nd ed. (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1989); W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order* (New York: Longman, 1986), and Meron Benvenisti, Ziad Abu-Zayed and Danny Rubinstein, *The West Bank Handbook: A Political Lexicon* (Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1986).

وعضو في منظمتها وذلك بحجة أن العرب رفضوا خطة التقسيم لعام ١٩٤٨ التي كانت ستمنح الفلسطينيين دولة مستقلة على ٣٢ بالمئة من أراضي فلسطين كما كانت حدودها في عهد الانتداب البريطاني. ووفقاً لمنطق هذه الحجة فإن الأردن ومصر ليست لهما «سيادة شرعية» في المناطق المحتلة، وبالتالي فإن المواثيق الدولية المعنية لا تنطبق عليها. وقد فسخت إسرائيل أحكام هذه المواثيق وذلك بإصدارها الأمر العسكري رقم ١٤٤، الذي منع من الناحية الفعلية دخول المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان إلى المناطق إلا بإذن خاص من المحكمة العليا الإسرائيلية. ويشير نصير عاروري إلى المفارقة القائمة بقوله «إن هذا الاحتلال يمتاز عن غيره بشكل فريد في بابه وذلك بحكم الزعم القائل بأنه لا يشكل احتلالاً»[١٣]، وهو زعم يتناقض مع الشروط المسبقة التي تضعها إسرائيل للتفاوض مع الدول العربية (ومن بعد مع منظمة التحرير الفلسطينية) على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ وحدهما.

هذا وبخصوص ما يقوم به المحتل في إدارة الأراضي المحتلة، فإن المادة ٤٣ من ميثاق لاهاي تحرّم عليه أن يغيّر تغييراً كبيراً في التشريع القائم فيها إلا إذا كان «من المستحيل استحالة مطلقة» تطبيق القانون الموجود. يقول ميرون بنفينيستي (Meron Benvenisti) إن إسرائيل قد انتهكت مراراً هذا المبدأ ويضيف: «إن الحكم العسكري الذي كان قائماً في الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٦) قد أصدر أكثر من ١٥٠٠ أمر وتعديل مقسّمة حسب الموضوعات على الشكل الآتي: الزراعة ـ ٢٩؛ المصارف ـ ١٤؛ ميدان الأعمال ـ ٦٦؛ التجارة ٤٨؛ العملة ـ ٥٥؛ التعليم ـ ٢٦؛ الرقابة وحرية التعبير ـ ١٤؛ الصحة ـ ٢٠؛ المؤسسات (بضمنها المؤسسات والبلديات الإسرائيلية) ـ ١٧٣؛ التأمين ـ ١٦؛ القضاء ١٩٧؛ الأراضي ـ ٩٧؛ التشريع ـ ٢٤؛ النظام العام ـ ٢٣٩؛ الأمن ٣٠٤؛ الضرائب ـ ٨٥؛ السير ـ ٩٦؛ أي ما مجموعه ١٥٠٣ أمراً تشريعياً (بضمنها الملغاة)»[١٤].

إن هذه التشريعات مستمدة من أربعة مصادر: المصدر العثماني، ولا سيما ما يتعلق باستملاك الأراضي والضرائب؛ والمصدر البريطاني أيام الانتداب وهي أنظمة الطوارئ العسكرية التي صدرت في عام ١٩٤٥، وتستخدم لتبرير أوامر منع التجول والرقابة وهدم المنازل؛ ومصدر القوانين المدنية الأردنية والمصرية، وتنظيم القضايا الجنائية والمنازعات التي تنشأ بين مالك الأرض والمستأجر؛ ومصدر القانون المدني

(١٣) Aruri, ed., Ibid., p. 8.

(١٤) Benvenisti, Abu-Zayed and Rubinstein, Ibid., p. 196.

الإسرائيلي، وذلك في ما يتعلق بولاية المحاكم العسكرية، ويستند إلى اعتبارات أمن الدولة. إن كل هذا يؤلف «شبكة معقدة من المصادر القانونية»، وأغلبها غير واضح للفلسطينيين أنفسهم وغير مشروع بالنسبة إليهم، فهو عملياً غير مطبق من قبلهم إذ إنهم يطبقون العرف لحل المنازعات المدنية خارج المحاكم[١٥]. إن هذه الشبكة من القوانين المطبقة من المحاكم العسكرية التي أنشأتها إسرائيل في المناطق المحتلة إنما هي ذات وظيفة سياسية ـ قانونية ترمي إلى الحفاظ على السيطرة على الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال[١٦].

١ ـ داخل سجن الاحتلال: ظهور زعامة فلسطينية جديدة

إن الأثر الذي تركه هذا الجهاز القانوني الثقيل على المجتمع الفلسطيني أدى إلى تغيير كبير في ملامح الهيكل الطبقي الاقتصادي وفي طبيعة الهرم السياسي التقليدي، إذ ما لبث أن ظهر التحدي لهيمنة الوجهاء التقليديين من أصحاب الأملاك في الريف ومن النخب الحضرية، الذين كانوا يرأسون اللجنة العربية العليا ثم أصبحوا من التابعين أو الموالين للأردن، وذلك من قبل طبقة ناشئة من المهنيين والمثقفين العصريين (كالمحامين والأطباء والأساتذة والطلاب والشعراء والفنانين). وقد وجه هؤلاء اهتماماتهم السياسية نحو تنظيم صغار التجار والصناعيين، وكذلك تنظيم المعلمين والكتبة، بالإضافة إلى الفلاحين الذين اقتلعوا من أراضيهم فغدوا من اللاجئين أو من العمال بأجر. يلخص عاروري الاهتمامات المختلفة للتحالفات الجديدة التي ربطت بين الصراعات الاجتماعية ـ الاقتصادية والمسألة الوطنية فيقول: «تشمل هذه التحالفات أصحاب الأراضي، وهم تقليدياً من أركان الوضع القائم، وذلك لأن أراضيهم تصادر باطراد؛ ورجال الأعمال لأن عليهم أن يتحملوا دفع أعلى الضرائب التي لم يفرض قط مثلها في فلسطين ولأنهم يعملون في سوق تسيطر عليها إسرائيل كلياً؛ وأصحاب المهن لأنهم يخضعون لأنظمة ترمي إلى خلق اليأس في نفوسهم وإلى تشجيعهم على الهجرة؛ والنساء لأنهن وأقرباءهن يزج بهن في

(١٥) Adrien Katherine Wing, «Legitimacy and Coercion: Legal Traditions and Legal Rules during the Intifada,» *Middle East Policy,* vol. 2, no. 2 (1993), pp. 87-103.

(١٦) ثمة دراسة رائعة للقانون العسكري الإسرائيلي وتطبيقه في المناطق المحتلة ولنظام المحاكم فيها: L. Hajjar, «Authority, Resistance and the Law: A Study of the Israeli Military Courts in the Occupied Territories,» (Ph. D. Dissertation, American University, 1995).

السجون أو تفرض عليهن غرامات فاحشة»[١٧].

وهناك كذلك الجمعيات الخيرية، وهي ذات الصلة في الغالب بالجماعات الدينية، وقد أسهمت هذه الجمعيات في مجهودات المقاومة المحلية. إن هذه التجمعات الناشئة قد غدت بمجموعها على مدى السنين ذات طابع مؤسساتي وأضحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شكلت هذه التجمعات في العقد الثامن من القرن الماضي تحدياً سياسياً لجهاز الدولة العسكري الإسرائيلي وبديلاً له كذلك.

فهدف هذه التجمعات، كما يقول جوست هيلترمان (Joost Hiltermann) هو «التغلب إدارياً» على المحتل بدلاً من «التغلب قتالياً» عليه، وذلك بإقامة هيئة لسلطة موازية داخل المناطق، فيجري بذلك التقليل من قدرة المحتل على حكم السكان بشكل فعال. إن الفلسطينيين يقومون، على حد تعبير غرامشي في النظرية الغرامشية (Gramscian)[١٨]، «بحرب مواقع» وذلك بمحاولتهم تطويق جهاز الدولة السائد بإنشاء مؤسسات مقابلة وبتحويل المؤسسات القائمة في داخل المجتمع المدني نحو قاعدة بديلة، عقائدية ومادية، يصوغها النشطاء السياسيون. وعلى هذا يتم كسب جهاز الدولة في نهاية الأمر بواسطة «الحرب المناورة» فتحل فيه كتلة مهيمنة جديدة وتمتد أذرعها لممارسة السلطة والسيطرة في التشكيل الاجتماعي الجديد الذي تحول إليه. لقد أراد أنطونيو غرامشي أن يوضح منطقياً «مجمل الفعاليات العملية والنظرية التي بواسطتها تبرر الطبقة الحاكمة هيمنتها وتحافظ على هذه الهيمنة أيضاً، والتي بواسطتها كذلك تتدبر الطبقة الحاكمة أمر حصولها على الموافقة الناشطة للذين تزاول حكمها عليهم»[١٩]. وتتجلى روعة هذا التوضيح في أن المفهوم الذي يقدمه غرامشي يقول بأن التغيير الثوري ليس هو نتيجة أوتوماتيكية للاستغلال الاقتصادي؛ فهذا التغيير يجب أن تصاحبه أزمة في النسق الإيماني المحيط بالدولة والذي طورته الطبقة الحاكمة لخدمة مآربها[٢٠].

---

(١٧) Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine*, p. 19.

(١٨) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International Publishers, 1971).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٢٠) Martin Carnoy, *The State and Political Theory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 79.

إن مدى انطباق مفهوم الهيمنة الذي يقول به غرامشي، ولو بشكله التجريدي، على الحالة الفلسطينية هو مدى محدود من ناحيتين رئيسيتين: **الأولى**، أن إسرائيل بصفتها دولة محتلة اعتمدت، ولا سيما بعد تولي الليكود السلطة في أواخر العقد السابع الماضي، على القسر والإكراه وذلك لضمان هيمنتها. أما التنازلات القليلة التي قدمتها للفلسطينيين فقد جرى تطويقها عن طريق السعي لجني الربح من جهة، وعن طريق البعد العرقي الذي يحابي الطبقة العاملة اليهودية من جهة أخرى. **والثانية** أن على إسرائيل أن تتبارى مع مجتمع فلسطيني متشرذم له زعامة خارجية (منظمة التحرير الفلسطينية) تعمل كقوة مقابلة للقيادة الإسرائيلية داخل المناطق. ومع أن إسرائيل هددت باستخدام القوة ضد الشعب الذي تحتله إلا أنها لن تستطيع قط أن تجعل الفلسطينيين يختارون رضائياً وجودها في بلادهم أو أن تضفي الشرعية على هذا الوجود. إن إسرائيل لم تتمكن من الحصول إلا على امتثال عدد قليل من المتعاونين الفلسطينيين (بضمنهم أولئك الذين يديرون مجالس القرى، وهي صنيعة إسرائيلية) والمستعدين لتقويض القضية الفلسطينية الكبرى لقاء حماية شخصية أو امتياز فردي[٢١].

إن عملية إقامة مؤسسات مدنية بديلة تحت الاحتلال تشبه كثيراً ما وصفه غرامشي بـ «حرب المواقع»[٢٢]. فقوة إسرائيل العقائدية والمادية قد اتخذت شكل العصمة العسكرية، أو شكل اقتدارها على مقاومة الضغط الدولي الرامي إلى تخليها عن المناطق المحتلة من جهة، واقتدارها على توكيد حكمها للفلسطينيين توكيداً قوياً جداً من جهة أخرى. ويفسر تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة، القوة المهيمنة العالمية، سيادتها العسكرية في المنطقة سواء أيام الحرب الباردة أم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد حاولت إسرائيل في وقتٍ ما أن تحظى بقبول عقائدي بوجودها من قطاعات معينة من المجتمع الفلسطيني وذلك بعرض استقلال ذاتي للبلديات، وهو من أبعد الأشياء عن الهدف المعلن لتحقيق تأسيس الدولة. وما إن فشلت إسرائيل في محاولاتها تلك حتى لجأت مرة أخرى إلى قوتها المريعة في القهر والإكراه.

كان قد ظهر في مرحلة مبكرة من الاحتلال عدد من المنظمات الصغيرة التي

---

(٢١) S. Tamari, «Israel's Search for a Native Pillar: The Village Leagues,» in: Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine,* pp. 603-618.

(٢٢) Samih K. Farsoun and J. M. Landis, «Structures of Resistance and the «War of Position»: A Case Study of the Palestinian Uprising,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 11, no. 4 (Fall 1989), pp. 59-86.

سعت لأهداف وطنية شتى، ثم برزت مجموعة شبه سرية كانت بمثابة المظلة لمنظمات مختلفة، وتلك المجموعة هي الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تأسست في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٣، فقامت بدور بارز في المقاومة الرامية إلى الوقوف بوجه الهيمنة الإسرائيلية. كان زعماء تلك الجبهة يمثلون منظمات طلابية وعمالية ونسائية تضم أطيافاً سياسية متنوعة، من الشيوعيين إلى القوميين، وتعمل تحت راية واحدة مفادها أن الجبهة «هي جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية»[٢٣]. وسلكت الجبهة سبيل العصيان المدني وانتهجت عدم العنف في نشاطها، فقامت بدور كبير في تنظيم الاحتجاجات ضد ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي وإبعاد للزعماء السياسيين ومعاملة سيئة للسجناء السياسيين[٢٤]. وكان من أنجح مساعيها تنظيم المقاطعة للانتخابات البلدية في القدس والتي كانت ترمي إلى إضفاء الشرعية على ضم المدينة من قبل إسرائيل.

وما إن دفعت إسرائيل بقواتها العسكرية ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي لبنان معاً حتى برزت الضرورة الملحة لتوجيه أساليب العمل نحو الدبلوماسية. وقد بحثنا في الفصل السابق في حقبتين مهمتين أوهنتا قوة منظمة التحرير، وهما الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) والغزو الإسرائيلي له في عام ١٩٨٢. كان القصد من كلا الهجمتين إجهاض تشكيل دولة فلسطينية في المنفى، وقد أسفرتا عن مقتل الآلاف من الفلسطينيين ومعظمهم من المدنيين المقيمين في مخيمات اللاجئين. يقول إدوارد سعيد «إن أكثر من عشرين ألف فلسطيني ولبناني مسلم قتلوا في لبنان برصاص القوات الإسرائيلية في صيف عام ١٩٨٢ وحده». وقد يكون الرقم للضحايا التي سقطت بعد ذلك من أيام تلك الحرب المطولة أكثر من ذلك بكثير. ويقدر سعيد أيضاً أن المعدل كان «مئة قتيل فلسطيني لكل قتيل إسرائيلي واحد»[٢٥].

وفي أوائل العقد السابع من القرن الماضي حدثت في خارج المناطق المحتلة سلسلة من الأحداث جعلت وضع استراتيجية سياسية أمراً ممكناً للقيادة الفلسطينية. ففي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٤

(٢٣) Joost R. Hiltermann, *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), p. 44.

نقلاً عن عربي عواد، أحد مؤسسي الجبهة الوطنية الفلسطينية والذي أُبعد مع سبعة زعماء آخرين بعد تأسيس الجبهة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.

(٢٤) انظر: Souad R. Dajani, *Eyes without Country: Searching for a Palestinian Strategy of Liberation* (Philadelphia, PA: Temple University Press, 1995).

(٢٥) Said, «Intifada and Independence,» p. 11.

طرحت منظمة التحرير رؤية جديدة تحل محل الرؤية السابقة التي تقول بدولة ديمقراطية علمانية في عموم فلسطين، وتقول هذه الرؤية الجديدة بهدف إقامة «دولة فلسطينية مستقلة» في أي جزء من فلسطين يحرر من الاحتلال. إن هذا التعديل في الرؤية يعني ضمناً الاعتراف بإسرائيل كما يقتضي القرار رقم ٢٤٢. وقد جرى تأكيد هذا التحرك الجديد في أواخر السنة المذكورة آنفاً وذلك في اجتماع القمة العربية السابع المنعقد في الرباط في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر حيث أيد الزعماء العرب «حق الشعب الفلسطيني بتأسيس سلطة وطنية فلسطينية تحت إمرة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في أية بقعة من الأرض الفلسطينية تحرر من الاحتلال». وبعد شهر من ذلك التاريخ قام ياسر عرفات، رئيس المنظمة، بإلقاء خطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك طرح فيه هذه الخطة على المجتمع الدولي. وأصدرت الجمعية العامة قرارها المرقم ٣٢٣٦ (الملحق رقم ٧) أكدت فيه من جديد «على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطين» بتقرير المصير والاستقلال الوطني، ومنح ذلك القرار منظمة التحرير مركز المراقب في المنظمة الدولية.

وقد عملت هذه الخطوات على إنعاش الناشطين المحليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فانطلقت تظاهرات التضامن في أرجاء المناطق المحتلة وامتدت حتى إلى المناطق الفلسطينية في داخل إسرائيل نفسها. قامت السلطات الإسرائيلية بإلقاء القبض على أكثر من مئتي فلسطيني وأبعدت إلى الخارج خمسة زعماء من بينهم حنا ناصر، رئيس جامعة بيرزيت، وهي أكبر وأهم المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية[٢٦]. وفي عام ١٩٧٦ أجرى إسحق رابين، رئيس الوزراء، انتخابات بلدية في الضفة الغربية، واقترعت فيها لأول مرة المرأة الفلسطينية. كان رابين يتوقع أن يقاطع الفلسطينيون تلك الانتخابات، كما حدث في انتخابات القدس البلدية سابقاً، وعند ذاك كان سيفوز المتعاونون مع إسرائيل «بطريقة ديمقراطية». ولكن آمال رابين خابت في ذلك وأعطت نتائج عكسية، إذ فاز مرشحو منظمة التحرير والجبهة الوطنية بالأغلبية الساحقة في ثمانية عشر مجلساً بلدياً من أصل أربعة وعشرين[٢٧]. أما المقاعد الأخرى فقد فاز بمعظمها الزعماء المحافظون التقليديون، وكانوا إما من

---

(٢٦) N. H. Aruri, «Dialectics of Dispossession,» in: Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine*, p. 22.

(٢٧) L. Hajjar, M. Rabbani and J. Beinin, «Palestine and the Arab Israeli Conflict for Beginners,» in: Lockman and Beinin, eds., *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation*, p. 109.

المستقلين أو من الموالين للنظام الملكي الأردني، لا من المتعاونين مع إسرائيل.

ولكن بهجة فوز الجبهة الوطنية في تلك الانتخابات خَفَتَتْ في السنة التالية بتولي الليكود السلطة على أثر الانتخابات البرلمانية التي جرت في إسرائيل في عام ١٩٧٧. من ثم، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، واجهت الجبهة الوطنية (وكانت خاضعة كثيراً للناشطين الشيوعيين المحليين) معارضة من زعماء فتح المحافظين، كما اعتبرتها إسرائيل منظمة غير شرعية. غير أنها كانت آنئذٍ قد أعادت تنظيم نفسها وامتدت إلى صفوف لجنة الإرشاد الوطني التي تهيمن عليها فتح وينسجم اتجاهها مع الاتجاه العام فيها. كان التحدي الكبير الأول الذي واجهته هذه اللجنة هو ضرورة قيامها بالوقوف بوجه مخططات الحكم الذاتي للفلسطينيين التي وردت في اتفاقيات كامب ديفيد الموقع عليها في عام ١٩٧٨ من بيغن والسادات بحضور جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة وذلك بصفتها معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر. والحكم الذاتي المقترح هو بطبيعة الحال شيء والدولة شيء آخر، لذلك بادر الفلسطينيون من شتى الأطياف السياسية، الإسلامية منها والقومية والشيوعية، إلى الرفض القاطع لتلك المخططات على أساس أنها «ستحوّل مصير الضفة الغربية وقطاع غزة إلى منفى دائم، وتكون السلطة الحقيقية المقترح منحها أقل بكثير من السلطة التي كان يتمتع بها البانتوستان في جنوب أفريقيا»[٢٨]. وقد شبه ذلك الناشط الفلسطيني فايز الصايغ بـ «صافرة الانذار المنذرة بخطر محدق»[٢٩] وفي اليوم الذي وقعت فيه معاهدة السلام (١٧ أيلول/سبتمبر) أعلن منع التجول في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة كلها، وعلى الرغم من ذلك انطلقت مظاهرات كبيرة هناك احتجاجاً على المعاهدة.

اقترحت لجنة الإرشاد الوطني إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش مع إسرائيل، وهذه خطوة أكثر حسماً نحو التوفيق مع إسرائيل من الموقف الرسمي لمنظمة التحرير. يقول سليم تعمري: «إن تشكيل لجنة الإرشاد الوطني كان أمراً في غاية الأهمية. فهذه اللجنة ذات نزوع للقتال وهي مناصرة لمنظمة التحرير وتتمتع بالشعبية بين الناس، ولكنها في الوقت ذاته مستعدة لحلول وسط مع دولة إسرائيل بشأن الأراضي تهدف إلى تعايش بين دولة إسرائيلية ودولة أخرى فلسطينية في المستقبل. غير أن اللجنة تعرضت إلى هجوم شرس جداً من حكومة الليكود»[٣٠].

---

(٢٨) Aruri, «Dialectics of Dispossession,» p. 26.

(٢٩) Ibid., p. vi.

(٣٠) Salim Tamari, «The Palestinian Demand for Independence Cannot Be Postponed Indefinitely,» *MERIP Reports*, vol. 11, nos. 8-9 (October-December 1981), p. 34.

كان الإسرائيليون، ولا سيما أعضاء حزب الليكود، يعتقدون أن لجنة الإرشاد الوطني تمثل خطراً حقيقياً يهدد مخططاتهم لاستعمار المناطق المحتلة وجعلها جزءاً من «إسرائيل الكبرى»، لذلك فإن جيش الاحتلال الإسرائيلي قام باعتقال أعداد كبيرة من الناشطين، وأبعد إلى الخارج اثنين من رؤساء البلديات المنتخبين، وأغلق لجنة الإرشاد وحظر عليها العمل[٣١].

وابتداءً من عام ١٩٧٨ قامت كل من فتح والأردن بتأليف «لجنة مشتركة» بالتنسيق مع شعب الضفة الغربية وقطاع غزة . وجرى إنشاء «صندوق الصمود» وعن طريقه كانت ترسل إلى المناطق المحتلة سنوياً المعونات المختلفة من الدول العربية المانحة، منها معونات نقدية تقدر من ١٠٠ مليون إلى ١٥٠ مليون دولار، ومعونات عينية كالتجهيزات الطبية والمعدات التعليمية وغيرها الخاصة بتقانة الاتصالات، هذا بالإضافة إلى إرسال موظفين مؤهلين في فروع متنوعة. كان الهدف المعلن من إنشاء ذلك الصندوق هو بناء مؤسسات مدنية على مستوى عموم الناس العاديين. أما الحركة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة فكانت منقسمة إلى معسكرين عقائديين: المجموعة اليسارية المؤلفة من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني والتقدميين من أعضاء فتح، والمجموعة الأخرى المؤلفة من الإخوان المسلمين والعناصر المحافظة في فتح. وكان التوتر بين المجموعتين يبلغ أشده عند البحث في إنفاق أموال صندوق الصمود.

كانت القوى المحافظة تنحو نحو تنظيم المقاومة وفق الخط الذي تسير عليه المؤسسات التقليدية، كالمجالس البلدية ونقابات ذوي المهن الحرة والمنظمات النسوية وما يسير عليه وجهاء البلد. أما اليسار فكان يحاول إما بناء منظمات جديدة أو التغلغل في صفوف المنظمات القائمة لتوجيهها وجهة راديكالية[٣٢]. لم تؤثر مثل تلك الاحتكاكات بين المجموعتين سلباً في حركة المقاومة، لا بل يمكن القول إنها أدت إلى تسييسٍ أوسع وتعبئةٍ أكبر للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، ولكن الاحتكاكات أفرزت أمرين مهمين: **أولهما** تزايد التأثير السياسي للفلسطينين في الداخل وللفلسطينيين في الخارج (أي في الشتات)، **والثاني** ظهور التوتر بين هذين الجناحين في الحركة الوطنية. وباندلاع الانتفاضة أصبح هذا الانقسام من الأهمية بمكان كبير.

---

(٣١) Hiltermann, *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*, p. 48.

(٣٢) Tamari, Ibid., p. 30.

ورد في: المصدر نفسه، ص ٤٨.

٢ ـ خضوع المناطق المحتلة الاقتصادي: السياسات والممارسات

كانت الاقتصاد الإسرائيلي مترنحاً قبل حرب ١٩٦٧، ولكنه بعدها انتعش كثيراً بسبب تدفق الأموال على إسرائيل من الولايات المتحدة في المقام الأول. استثمرت تلك الأموال في ثلاثة قطاعات: الصناعة والسياحة والقطاع العسكري. وأدى هذا بدوره إلى توجه اليد العاملة اليهودية نحو قطاعات الخدمات التقنية ذات الأجور العالية، فخلق ذلك طلباً على اليد العاملة الرخيصة، غير الماهرة، ولا سيما في الإنشاءات والزراعة، وجاءت تلبية هذا الطلب من الفلسطينيين من أهالي المناطق التي احتلت حديثاً[٣٣]. يسجل المكتب المركزي للاحصاء في إسرائيل زيادة مطردة في أعداد الداخلين يومياً من العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل وذلك منذ عام ١٩٦٨ (وعلى الأخص بعد عام ١٩٧٠) وحتى اندلاع الانتفاضة، من حيث الأرقام المطلقة ومن حيث النسبة إلى مجموع السكان. وتستبعد تلك الأرقام اليد العاملة غير المسجلة، وتقدر بنحو ٥٠ بالمئة في قطاع الإنشاءات، وتشكل زهاء ٤٥ بالمئة من مجموع القوة العاملة الفلسطينية في إسرائيل (والأرقام المقدرة تختلف باختلاف السنة واختلاف الموسم)[٣٤].

ويرجع تفسير هذه المعدلات المرتفعة لليد العاملة غير المسجلة إلى أن فرص العمل للفلسطينيين تخضع لآليات متعددة مرتبطة باعتبارات اقتصادية وسياسية تخص الدولة الإسرائيلية. ذلك أن على الفلسطينيين أن يقدموا طلباً للحصول على ترخيص عمل، وهذا الترخيص لا يمكن الحصول عليه إلا بعد موافقة دوائر الأمن التابعة لقوات الاحتلال. ثم إن هذه التراخيص لا بد من أن تجدد بين حين وحين لقاء رسم معين، فضلاً عن أن التراخيص لا تمنح أصلاً إلا للقيام بأعمال تعتبرها إسرائيل «غير استراتيجية»[٣٥]. وغالباً ما يفضل أرباب العمل الإسرائيليون استخدام عمال غير شرعيين لكي يتحاشوا، إذا استخدموا عمالاً إسرائيليين، دفع الرسوم اللازمة لاتحاداتهم العمالية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن المرأة الفلسطينية دخلت بعد عام ١٩٧٠،

(٣٣) Hiltermann, Ibid., pp. 17-18.

(٣٤) M. K. Shadid, «Israeli Policy toward Economic Development in the West Bank and Gaza,» paper presented at: *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (Conference), edited by George T. Abed (London; New York: Routledge, 1998), p. 127.

(٣٥) Hiltermann, Ibid., p. 21.

وبأعداد متزايدة، إلى ميدان العمل غير المنزلي سواء بالذهاب إلى إسرائيل أو بالعمل في المناطق المحتلة، وهذا مع أن البيانات الخاصة بهذا الموضوع شحيحة جداً. وتمثل العاملات ٥ إلى ١٠ بالمئة على الأقل من مجموع القوة العاملة، ومعظمهن من غير المتزوجات أو الأرامل، وهن يسعين إلى العمل لرفد دخل العائلة وليس لتحقيق الاستقلالية الفردية (وإن كان ذلك قد يحصل بشكل غير مقصود). إن الفلسطينيين على العموم يشكلون «جيشاً احتياطياً من اليد العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي» بالنظر إلى عدم استطاعتهم مقاومة الاستغلال الجاري ضدهم بأية وسيلة[٣٦]. يضاف إلى هذا أن المرأة تكوّن «الشريحة الأكثر استغلالاً... وهي طبقة عاملة (غير مرئية)»[٣٧].

أما إمكانية اكتساب العضوية وما فيها من منافع في الهستدروت، وهو أكبر اتحاد لنقابات العمال في إسرائيل، فأمر بعيد المنال بالنسبة إلى الفلسطينيين وذلك لأسباب تاريخية تعود إلى الرغبة في حماية اليد العاملة اليهودية وقصر المنافع عليها. يقول هيلترمان: «إن الهستدروت لم يقم بأي عمل لحماية عمال الضفة والقطاع من استغلال الحكومة الإسرائيلية. والهستدروت منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠ قد فضل بشكل منظم ترجيح العمالة اليهودية على العمالة العربية، وإن كان حاول اختيار شيء منها ولكن من دون دمجها به تماماً»[٣٨]. يضاف إلى هذا أن الفلسطينيين لا يجدون أمامهم إلا فرص عمل ذات أجر منخفض، كما تجري التفرقة ضدهم من حيث المنافع، ومن حيث الأجور طبعاً، بالقياس إلى أعمال مماثلة يقوم بها العمال اليهود[٣٩].

ثم إن المساعي التي بذلت لتنظيم العمال الفلسطينيين في نقابات عمالية نعتت باستمرار من قبل السلطات العسكرية بأنها نشاط تخريبي، «إرهابي». ففي غزة «منعت السلطات العسكرية القيام بأي عمل نقابي، ولم يحدث أي تنظيم عمالي حتى عام

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣٩) هذه الملاحظة مستمدة من دراسة مستفيضة عن التفاضل في الدخل والعمل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. النتيجة المهمة الخامسة هي «لم يجر فقط فصل العرب غير المواطنين لإشغال مهن دنيا ولكن دخلهم كان أقل بكثير مما يدفع إلى العاملين الحاليين [الإسرائيليين] في هذه المهن». انظر: Moshe Semyonov and Noah Lewin-Epstein, *Hewers of Wood and Drawers of Water: Noncitizen Arabs in the Israeli Labor Market,* Cornell International Industrial and Labor Relations Report; no 13 (Ithaca, NY: Cornell International Industrial and Labor Relations, 1987), p. 115.

١٩٧٩ حين رفع المنع، ومع هذا لم يحصل أي نشاط نقابي عمالي إلا في ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧»[٤٠]. أما في الضفة الغربية، وحتى قبل رفع المنع، فإن المنظمين الشيوعيين استأنفوا نشاطهم في المدن الكبيرة، وأعادوا صلاتهم بالنقابات الأردنية. كان هناك قبل عام ١٩٦٧ أربع وعشرون نقابة في القدس وحدها. وقد جرى استهداف النقابات الفلسطينية بشكل خاص بصفتها مواقع رفض «لإعادة توحيد المدينة تحت الحكم الإسرائيلي»[٤١]. وقد بذلت بعض الجهود لاختيار عدد من العمال الفلسطينيين لعضوية الهستدروت، وكان ذلك التحرك من الدواعي لتشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية التي قاومت تلك الجهود. وبعد الضربة القاضية التي تلقتها الجبهة نقلت مركزها إلى نابلس.

وعندما واصلت إسرائيل محاولاتها لتدمير النقابات الفلسطينية تحولت تلك النقابات إلى منظمات سرية، غير رسمية. فقد اضطر الناشطون في هذا الميدان إلى الالتفاف حول ما تقوم به السلطات لغرض الوصول إلى الجماهير، وكانت هذه السلطات تفرض القيود على طبع المنشورات النقابية وتوزيعها، وعلى عقد الاجتماعات العامة، وعلى قبول الأعضاء الجدد وتسجيلهم، وكذلك على تأسيس نقابات جديدة. ومن الوسائل التي اتبعت في ذلك الالتفاف تشجيع المشاركة الديمقراطية في داخل بنية النقابات، وتنظيم النقابات وفق الموقع التجاري جغرافياً وكذلك بحسب الانتماء السياسي، علماً أن المشاركة الديمقراطية التي جرى تشجيعها وسّعت من مجال ظهور زعماء جدد، فكانت السلطة العسكرية غالباً ما تستهدفهم بالاعتقال والإبعاد والسجن. ومع أن اللامركزية والتشتت قد قللا من عدد الأعضاء، إلا أن ذلك لم يحل دون التنسيق بينهم بشكل متيقظ جداً للمفاجآت، كما أنه مكّن الأعضاء من إغفال السلطات بسهولة ويسر. ومما جعل النقابات تستطيع تجاوز الصعوبات التي اعترضتها أنها جعلت شبكة أعمالها تتم من خلال الكتل السياسية في ما بين المناطق، وليس من خلال الطريقة المعتادة في العمل ضمن فروع المهن المعنية. إن النقابات حين تعمل في بيئة خانقة فإنها تقتصر على توفير خدمة اجتماعية لأعضائها دون الخدمة الاقتصادية. وقد نجحت النقابات بشكل خاص بإدارة خدمات الرعاية الصحية وتوفير الدواء للأعضاء وأسرهم بالحد الأدنى من الكلفة، كما أنها حاولت إسداء المشورات القانونية لأعضائها وتوفير بعض المرافق التعليمية والترفيهية.

---

(٤٠) Hiltermann, Ibid., p. 61.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

وقامت لجان العمل الطوعي (وكانت أولاها قد تألفت في عام ١٩٧٢)، والاتحادات الطلابية في الثانويات ومعاهد التعليم العالي، بتنظيم مشاريع عمل شعبي كان من شأنها تطعيم الفكر القومي بعمل اجتماعي محلي. كان المشاركون في تلك الأعمال تتراوح أعدادهم من بضع عشرات إلى عدة آلاف منهم، تقوم وبقيادة زمرة من الزعماء بالتجمع في موقع معين لتنهمك في أعمال معينة كغرس الأشجار والحصاد وبناء الطرق والتنظيف في القرى ومخيمات اللاجئين. كان هناك عند اندلاع الانتفاضة ما يقدر «بأكثر من أربعمائة منظمة ومؤسسة وجمعية ولجنة محلية تعمل في كافة البلدات والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين»[٤٢]، للقيام بأعمال تطوعية كالتي ذكرت آنفاً.

وكانت الحركة الإسلامية المتمثلة بالإخوان المسلمين قليلة التركيز في البداية على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كثيرته في الرد على التيارات العلمانية السائدة في أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة[٤٣]. بالتالي، «ونظراً لتأكيد الإخوان على بناء المجتمع من جديد على أساس إسلامي، وكذلك على التعليم الديني... حظيت الحركة القومية الفلسطينية الناشئة باستجابة أكبر بكثير»[٤٤]. وبما أن الجماعة الإسلامية لم تكن تنادي عاجلاً بالجهاد ضد الإسرائيليين مرجئةً ذلك إلى ما بعد الأسلمة التامة للمجتمع الفلسطيني، فإن إسرائيل أباحت لها أن تتكاثر، لا بل شجعتها على ذلك. وقد قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس المكتبات ودور الحضانة والمدارس الإسلامية والنوادي الرياضية والاجتماعية بتمويل إسلامي عالمي كان يرد على الأخص من دول الخليج. وكانت الجماعة توزع أموال الزكاة على آلاف المستحقين في الضفة والقطاع. علماً أن نحو ١٠ بالمئة من العقارات في قطاع غزة هي أملاك موقوفة، وغير خاضعة لدفع الضرائب إلى الدولة. أما «عدد المساجد فقد ارتفع في الضفة الغربية من أربعمئة إلى سبعمئة وخمسين مسجداً، وارتفع في قطاع غزة من مئتين إلى ستمئة مسجد»[٤٥]. وما لبثت هذه المساجد أن غدت مواقع للإخوان المسلمين للعمل السياسي والدعوة من أجل الحصول على أنصار لهم، من دون تدخل يذكر من الإسرائيليين في أنشطتهم هذه.

---

(٤٢) *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*, p. 6.

(٤٣) يستند البحث في الحركة الإسلامية الفلسطينية إلى: Ziad Abu Amr, «Hamas: A Historical and Political Background,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 4 (Summer 1993), pp. 5-19.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٨.

وفي خلال العقد السابع الماضي، وعلى الأخص بعد قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، حدث انقسام في صفوف الإخوان المسلمين. فقد قام اثنان من لاجئي ١٩٤٨ من غزة، وهما فتحي الشقاقي وعبد العزيز عدود، بتشكيل «الجهاد الإسلامي»، وهي حركة التزمت بالتأكيد على تأسيس دولة إسلامية ولكن بوسائل أكثر نزوعاً إلى القتال. وقامت «الجهاد الإسلامي»، من الزاوية العقائدية، بعكس العلاقة «بين مركزية القضية الفلسطينية والتوقيت الصحيح لتحرير البلاد»، وهو الأمر الذي يدعو إليه الإخوان المسلمون[٤٦]. بعبارة أخرى، رأت «الجهاد الإسلامي» أن الأسلمة إنما تأتي بعد تحرير فلسطين وليس قبل ذلك. إن حركة «الجهاد الإسلامي» لم تحظ، هي أيضاً، بدعم سياسي واسع، ولا استطاعت أن تغير من آراء الكثيرين من أعضاء الإخوان المسلمين، ذلك أن حركة الإخوان ذات شعبية قائمة على قدرتها على تقديم خدمات اجتماعية متعددة من خلال مؤسساتها. وهكذا نجد أن معظم الناس في قطاعات المجتمع قاطبة بوسعهم أن يجدوا متنفساً لهم ولاحباطاتهم السياسية والاجتماعية بوسائل سلمية، ومنتجة في الغالب، وترمي إلى هدف مشترك. إن تأسيس مثل تلك المنظمات البديلة قد أوجد منطقة عازلة بوجه التجاوزات التي تتطفل بها المنظومات الإسرائيلية، العسكرية منها والاقتصادية والسياسية، على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو مجتمع معرض بشكل متزايد للإصابة بالأضرار.

ثانياً: الاستعمار الاستيطاني: الأرض والمياه والعمل

منذ أن تولت حكومة الليكود اليمينية السلطة بعد فوزها في الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٧٧، واستمرت في الحكم حتى عام ١٩٩٢، وإسرائيل لا هدف لها إلا شيء واحد هو السيطرة على الأراضي المحتلة وما فيها من موارد من دون قيامها بدمج الفلسطينيين في إسرائيل كمواطنين في ديمقراطيتها البرلمانية. ولهذا الهدف ثلاث شعب استراتيجية تحظى بدعم اليمين واليسار في الميدان السياسي في إسرائيل، وهي: (١) مد السيطرة الإسرائيلية على المناطق وذلك بإنشاء مستوطنات يهودية تكون لها صلات أمنية وإدارية بإسرائيل وحدها دون غيرها (وهو الأمر الذي باركه الكنيست بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٨٠)؛ (٢) تقييد الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة عليه والعمل حتى الإيغال في تخلفه، وتحويل الفلسطينيين إلى عمال؛ (٣)

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٩.

قمع حركات المقاومة بطرق قسرية كالاحتجاز مدداً طويلة، وإبعاد الزعماء إلى الخارج، والرقابة على الصحف الفلسطينية، وفرض العقوبات الجماعية. إن هذه الأساليب الثلاثة ترمي بمجموعها إلى تهجير الفلسطينيين بالقوة أو إلى دفعهم إلى الخنوع وذلك بتضييق حصولهم على فرص الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي إيجاد علاقة تبعية تحت سيطرة المحتل.

نجحت حكومة الليكود في مساعيها هذه إلى حدٍ كبير، كما يستدل على ذلك من التزايد في أعداد المستوطنين وفي المبالغ التي أنفقت على الاستيطان. «ففيما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٧ كان معدل الزيادة السنوية يبلغ ٥٩٦٠ مستوطناً يهودياً مقابل ٧٧٠ مستوطناً خلال سنوات حكومة العمل. وفي عهد الحكومة العمالية هذه جرى استثمار ٧٥٠ مليون دولار من المال العام بالقياس إلى ١,٦٧ مليار دولار أنفقته حكومة الليكود»[٤٧]. أما من حيث الأعداد المطلقة ففي عام ١٩٧٦ كان هناك ٣١٧٦ مستوطناً يهودياً في الضفة الغربية وقفز الرقم في عام ١٩٨٦ إلى ٦٠٥٠٠ منهم بين ظهراني ٩٣٨ ألفاً من السكان الفلسطينيين (بضمنهم ١٢٥ ألفاً في القدس الشرقية)[٤٨]. وقد جذب معظم هؤلاء المستوطنين إلى هناك ما تقدمه الدولة من معونات مالية سخية لمشاريع التنمية[٤٩]. ولا يوجد من بين المستوطنين إلا أقلية ضئيلة جداً لكنها عالية الصوت، مرتبطة سياسياً بالائتلافات اليمينية، من الذين ساقهم تعصبهم المذهبي إلى الاستيطان في المناطق المحتلة. وهذه الجماعات، مثل غوش إيمونيم وكاخ (التي سميت على اسم زعيمها القتيل مئير كاهانا، المهاجر

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٤٨) Meron Benvenisti, *1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Development in the West Bank* (Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1987), p. 55.

(٤٩) يقول بنفينيستي إن المشاريع الصناعية والمرافق السياحية «التي أنشئت عبر الخط الأخضر تتلقى منحة قدرها ٣٠ بالمئة وقروضاً بمعدل فائدة حقيقي قدره ٠,٥ بالمئة أو إذا بالدولار بفائدة ٦ بالمئة. وتستحق هذه المشاريع كذلك منحة لتطوير الأرض، ولهياكل البناء والمعدات، مع تخفيض ٥ بالمئة عن الرسوم المالية». وفي الإسكان «تشمل المعونة رهناً (١١,٥ بالمئة) غير مرتبط بجدول تكاليف المعيشة، وقرضاً مرتبطاً به فلا فائدة (٦٥,٥ بالمئة)، وقرضاً مرتبطاً به بفائدة ٦ بالمئة (١١,٥ بالمئة). يضاف إلى هذا أن سعر الشقة مدعوم مالياً من حيث إن كلفة الأرض هي ٥ بالمئة فقط من قيمتها الحقيقية، وان البنية التحتية تجهز للمستوطنة بلا رسوم. وعليه فإن المرء بوسعه أن يشتري شقة لا تبعد عن القدس أكثر من ٣٠ ـ ٤٥ دقيقة بمبلغ ألفي دولار نقداً». انظر: Benvenisti, Abu-Zayed and Rubinstein, *The West Bank Handbook: A Political Lexicon*, p. 111.

الأصولي جداً والمتعصب لنزعة القتال، وكان قد جاء من حي بروكلين في مدينة نيويورك) هي فئات تمثل خطراً داهماً على حياة الفلسطينيين الذين يعيشون قريباً من مستوطنيها.

كان هناك غداة اندلاع الانتفاضة في عام ١٩٨٧ ما مجموعه ١٢٠ مستوطنة يهودية من مختلف الأحجام ومختلف نوعيات البناء، وقد تناثرت هنا وهناك في أنحاء الضفة الغربية. أما في غيرها فنجد مثلاً أن مستوطنة معالي أدوميم قد أقيمت على شريط واسع من الأرض بين القدس وأريحا، وهي تشابه من حيث نوعية البناء مباني تل أبيب. ولكن المستوطنات التي أقيمت في أقاصي الضفة الغربية هي عبارة عن مجموعة من البيوت الجاهزة. وأغلبية هذه المستوطنات لا يزيد عدد العائلات فيها عن الخمسين(٥٠). هذا وما إن تقام مستوطنة حتى يجري في معظم الحالات غلق حدود مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة بها بوجه الفلسطينيين كإجراء أمني. وقد تم، لأغراض أمنية مختلفة، وضع اليد من قبل الحكومة الإسرائيلية بحلول عام ١٩٩٢ على ما يقرب من ٥٥ بالمئة من مجموع مساحة الضفة الغربية و٣٠ بالمئة من مساحة قطاع غزة(٥١).

وسرعان ما قام جهاز الدولة ـ عن طريق إدارته للمستوطنات المتوسعة، ذلك التوسع الذي أضاف مبرراً جديداً لتزايد الوجود العسكري ـ بالتعدي على المساحات المتناقصة المتاحة للأهالي الأصليين لاستخدامها لأغراض اقتصادية وغيرها. وقامت إسرائيل خلافاً للمواثيق الدولية بإثقال كاهل الفلسطينيين في الضفة والقطاع بجزء كبير من نفقات الاحتلال وتوسيع المستوطنات، وكذلك مما يرصد لأغراض مختلفة مثل مد أنابيب المياه. يجري ذلك بفرض ضرائب باهظة، مباشرة وغير مباشرة، وكذلك بجعل الفلسطينيين أسرى لسوق تصدير خالية من الضرائب(٥٢)، ومصدراً

(٥٠) Aaron Dehter, *How Expensive Are West Bank Settlements?: A Comparative Analysis of the Financing of Social Services* ([Jerusalem]: Jerusalem Post; [Boulder, CO]: Westview Press, 1987), p. iii.

(٥١) سليم تعمري، وهو أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية، يذكر هذه النقطة المهمة بشأن مصادرة الأراضي الفلسطينية: «ثمة تعريف للأراضي العامة في إسرائيل لا يخضع للمفهوم القانوني المعروف، فهي تعود لليهود بأسرهم لا ليهود إسرائيل في إسرائيل. أما مواطنو إسرائيل من غير اليهود فلا حق لهم بهذه الأرض، ولكن اليهود الذين هم ليسوا إسرائيليين لهم هذا الحق فعلاً». انظر: S. Tamari, «What the Uprising Means,» in: Lockman and Beinin, eds., *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation*, p. 130.

(٥٢) Meron Benvenisti, *1986 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political* =

لليد العاملة الرخيصة المضطرة للعمل بأي أجرٍ كان. «إن إيراد الحكومة العسكرية من مصدرين اثنين فقط هما الضريبة المباشرة وصافي الضريبة غير المباشرة المفروضتان على الإنتاج المحلي يساوي ١٢ بالمئة من إجمالي الناتج القومي للمناطق المحتلة. إن هذين المصدرين وحدهما يغطيان نفقات هذه الحكومة المرصدة في ميزانيتها. ونتيجة لذلك فإن إيرادات الميزانية من جميع المصادر الأخرى تحوّل إلى خزانة الحكومة الإسرائيلية، وقد حقق ذلك مكسباً صافياً قدره مئة وخمسون مليون دولار للعام ١٩٨٤»[٥٣].

وباتت التحويلات المالية الكبيرة من المناطق المحتلة إلى إسرائيل سمة دائمة من سمات الاحتلال، على الرغم من أن ذلك أمر محرم في ميثاق جنيف الرابع. ثمة محاولة متعمدة لخنق التنمية الفلسطينية وذلك دعماً للاقتصاد الإسرائيلي. وقد لخص هذه الاستراتيجية بشكل صريح جداً وزير الدفاع رابين بقوله في عام ١٩٨٤: «لن تكون هناك أية تنمية تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، ولن يمنح أي ترخيص لغرض توسيع الصناعة والزراعة [الفلسطينيتين] واللتين قد تنافسان دولة إسرائيل»[٥٤].

هذا وفي عام ١٩٨٤ كانت المنتجات الإسرائيلية تمثل ٩٠ بالمئة من مجموع ما يستورد للضفة الغربية وقطاع غزة، أي ١١ بالمئة من مجموع الصادرات الإسرائيلية[٥٥]. ومعظم ما يصدر إلى الاقتصاد الفلسطيني هو عبارة عن سلع استهلاكية رديئة الصنع. تقول شيلا ريان إن السوق الفلسطينية أصبحت «مكاناً

= *Development in the West Bank* (Jerusalem: American Enterprise Institute, West Bank and Data Base Project; Boulder, CO: Westview Press, 1986), p. 7.

ويقول بنفينيستي «إن هذا «التصدير» ممكن لأن السلع المصنعة الإسرائيلية تتمتع بحماية شاملة، تقدر بـ ٦٠ بالمئة من قيمتها في السوق الدولية».

(٥٣) *The Palestinian Financial Sector under Israeli Occupation: Study* (Conference), prepared by the secretariat of UNCTAD in collaboration with the secretariat of the Economic and Social Commission for Western Asia (New York: United Nations, 1989), p. 101.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥٥) في عام ١٩٨٣ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مقدار ٦٨٠,٥ مليون دولار والصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة ١,٣٢٩. مليون دولار أي ما يعادل الضعف. انظر: Y. A. Sayigh, «Dispossession and Pauperization: The Palestinian Economy under Occupation,» paper presented at: *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*, p. 260.

وفي عام ١٩٨٦ ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى الفلسطينيين إلى ما مجموعه ٧٨٠ مليون دولار. انظر: Tamari, «What the Uprising Means,» p. 129.

مناسباً لإغراقها بمنتجات صناعية إسرائيلية رديئة لا تستطيع المنافسة مع منتجات الأقطار الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية»[٥٦]. وقد استوردت إسرائيل ٧٣ بالمئة من مجموع ما صدرته من السلع من الفلسطينيين، وتبلغ قيمة السلع الصناعية نحو ستة أضعاف قيمة المنتجات الزراعية[٥٧]. بيد أن هذا الرقم المرتفع لا يعتبر في صالح الفلسطينيين لأن معظم هذه المنتجات هي «سلع إسرائيلية يعاد تصديرها.. وهي مستوردة بالأصل من المقاولين الثانويين على شكل سلع غير كاملة التصنيع. ثم يجري في النهاية بيع هذه السلع في السوق الإسرائيلية أو يعاد تصديرها إلى أمكنة أخرى»[٥٨].

كان لهذه الأساليب في البداية أثر متباين على البنية الطبقية الفلسطينية. فعلاقة التبعية والاعتماد على المحتل التي نوهنا بها آنفاً كانت أشد وقعاً على سكان مخيمات اللاجئين، وعددها سبعة وعشرون مخيماً، وفيها ٨٤٤ ألفاً من الفلسطينيين الذين لم يكونوا يجدون فرصة عمل لهم إلا في إسرائيل. كانت هذه المشكلة أكثر حدة في قطاع غزة، حيث إن الكثافة السكانية فيها تبلغ نحو عشرة أمثال كثافتها في الضفة الغربية، ويؤلف فيها لاجئو ١٩٤٨ أكثر من ٦٩ بالمئة من مجموع السكان بالمقارنة مع ٤٠ بالمئة في الضفة الغربية[٥٩]. هناك، من مجمل القوة العاملة الفلسطينية نحو ٥١,٣٠٠ عامل (٣١ بالمئة من الضفة الغربية و٥٣,٩٠٠ عامل (٤٦,١ بالمئة) من غزة يعملون في إسرائيل، ومعظمهم في قطاعي الصناعة والإنشاءات بأجر منخفض ومن دون منافع اجتماعية ولا ضمانات عمل[٦٠]. يلخص الجدول رقم (٧ ـ ١) توزيع القوى العاملة للضفة والقطاع بحسب القطاع في المناطق المحتلة وإسرائيل في عام ١٩٨٦. هذا ولم يذكر في الجدول عدد الفلسطينيين من المناطق المحتلة المستخدمين في إسرائيل في وظائف مهنية أو فنية أو كتابية لأن نسبتهم ضئيلة لا تزيد عن ٢

---

(٥٦) Sheila Ryan, «The West Bank and Gaza: Political Consequences of the Intifada,» *Middle East Report*, vol. 74 (January 1979), p. 3.

(٥٧) Sayigh, Ibid., p. 261.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) Economist Intelligence Unit [EIU], *Country Profile. Israel, the Occupied Territories* (London: EIU, 1994), p. 43.

(٦٠) الأرقام هي لعام ١٩٨٤ وقد تكون أقل من حقيقتها وذلك بسبب الاستخدام غير المحسوب وغير المسجل وغير الشرعي وقد وردت في: *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984), tables nos. (27/19) and (27/20), pp. 762-763.

بالمئة[٦١]. ويتكرر هذا النمط في داخل الضفة والقطاع ذاتهما حيث يشغل الإسرائيليون الوظائف الحكومية العليا. إن الإدارة المدنية، وهي تحت إمرة القادة العسكريين للمناطق المختلفة، مسؤولة عن الأمور الاقتصادية كلها التي تخص حياة الفلسطينيين. جاء في تقرير لبعثة البنك الدولي عام ١٩٩٣ «أن الإدارة المدنية تستخدم حالياً نحو ٢٢ ألف موظف، ٩٥ بالمئة منهم من الفلسطينيين، ولكن معظم المراكز العليا التي ترسم السياسة في هذه الإدارة يشغلها إسرائيليون»[٦٢].

الجدول رقم (٧ ـ ١)

توزيع القوى العاملة الفلسطينية، ١٩٨٦ (بالآلاف)

	الضفة الغربية		قطاع غزة		مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة	
	الرقم	بالمئة	الرقم	بالمئة	الرقم	بالمئة
إسرائيل	٥١,٣	٣٠,٧	٤٣,٤	٤٦,١	٩٤,٧	٣٦,٦
الزراعة	٥,٥	١٠,٧	٩,٤	٢١,٦	١٤,٩	١٥,٧
الصناعة	٩,١	١٧,٧	٧,٤	١٧,١	١٦,٥	١٧,٤
الإنشاءات	٢٦,٠	٥٠,٧	١٩,٤	٤٤,٧	٤٥,٤	٤٨,٠
الخدمات	١٠,٧	٢٠,٩	٧,٧	١٦,٦	١٧,٩	١٨,٩
الضفة الغربية وغزة	١١٧,٥	٦٩,٣	٥٠,٨	٥٣,٩	١١٦,٥	٦٣,٤
الزراعة	٣٣,٠	٢٨,٣	٨,٥	١٦,٨	٤١,٥	٢٤,٩
الصناعة	١٨,٢	١٥,٧	٩,٠	١٧,٨	٢٧,٢	١٦,٤
الإنشاءات	١٤,٧	١٢,٧	٤,٢	٨,٣	١٨,٩	١١,٤
الخدمات	٤٩,٨	٤٣,١	٢٩,٠	٥٧,١	٧٨,٨	٤٧,٣
المجموع لكليهما	١٦٧,٠	١٠٠,٠	٩٤,٢	١٠٠,٠	٢١٦,٢	١٠٠,٧
الزراعة	٣٨,٥	٢٣,١	١٨,٠	١٩,٤	٥٦,٥	٢٧,٧
الصناعة	٢٧,٢	١٦,٣	١٦,٥	١٧,٥	٤٣,٧	١٦,٧
الإنشاءات	٤٠,٨	٢٤,٤	٢٣,٥	٢٥,٠	٦٤,٣	٢٤,٦
الخدمات	٦٠,٥	٣٦,٢	٣٦,٢	٣٨,٤	٩٦,٧	٣٧,٠

المصـــــــدر: Meron Benvenisti, *1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank* (Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1987), p. 19.

ويهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد الفلسطيني، فهو يكوّن زهاء ٨٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي ويستخدم ٤٧,٣ بالمئة من القوة العاملة[٦٣]. إن التجار

---

(٦١) *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington, DC: World Bank, 1993), vol. 1: *Overview*, p. 5.

(٦٢) Ibid., p. viii.

(٦٣) قارن الارتفاع في قطاع الخدمات مع غيره، فالزراعة تمثل نحو ٣٠ بالمئة من إجمالي الدخل المحلي، والصناعة نحو ٨ بالمئة، والإنشاءات ١٢ بالمئة تقريباً. انظر: Ibid., p. viii.

وأصحاب المهن الحرة والمعلمين والعمال بأجر وغيرهم قد تضرروا على مدى السنين من السياسات الإسرائيلية ولم يتح لهم الاستفادة منها، لهذا كان مستوى المناطق المحتلة أدنى من متوسط مستوى تطور الأقطار العربية. فالبنية التحتية كالطرق والهاتف والكهرباء والمستشفيات، وغيرها من المرافق التي تسهل توزيع السلع والخدمات، هي بنية متخلفة في المدن والقرى والمخيمات على حدٍ سواء. يقدم الجدول رقم (٧ ـ ٢) مقارنة لمؤشرات مختارة في المناطق المحتلة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأردن. وقد أثقلت ضريبة القيمة المضافة التي فرضت في عام ١٩٧١ كاهل التجار والصناعيين. أما الكلفة التي تنجم عن عدم كفاية المرافق المختلفة فتسبب زيادة في الأسعار وانخفاضاً في دخل الفرد ورداءة في المنتجات.

الجدول رقم (٧ ـ ٢)

مقارنة لمؤشرات مختارة في المناطق المحتلة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأردن

	المناطق المحتلة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]	الأردن
إجمالي الناتج القومي للفرد (بالدولار)	١,٧١٥	١,٩٤٠	١,٠٥٠
إجمالي الناتج المحلي للفرد (بالدولار)	١,٢٧٥	ـ	١,١٣٠
معدل التسجيل في المدارس			
المدارس الابتدائية (عدد السكان في سنة الدراسة بالمئة)	١٠٢	٩٧	٩٤
المدارس الثانوية (عدد السكان في سنة الدراسة بالمئة)	٨٠	٦٠	٦٥
معدل طالب/ معلم (مدرسة ابتدائية)	٣٠	٢٦	١٧
المعيدون (مجموع التسجيل بالمئة)	٧[2]	١١	٥
الأمية: عدد السكان الذين يزيد عمرهم عن ١٥ سنة (بالمئة)	٤٠	٤٥	٢٠
الأشخاص للطبيب الواحد	٨٤٧	١,٦٦٨	٧٦٧
الأشخاص للسرير الواحد في المستشفى	٦٥٨	٦٥٣	٥١٦
معدل الاعتماد عمرياً[3]	١,٠٨	٠,٨٧	٠,٩٢
معدل الخصوبة (معدل الإنجاب لكل امرأة)	٧,٣	٥,٣	٥,٣
وفيات الاطفال (لكل ألف طفل مولود)	٤٢	٦٠	٢٩
معدل العمر (سنوات)	٦٦	٦٤	٦٩
بيوت ذات مياه صالحة للشرب (بالمئة)	٩٠	٨٣	٩٦
تجهيزات الماء في المدن (ليترات للفرد الواحد)	٦٠	ـ	١٣٧
بيوت فيها كهرباء (بالمئة)	٨٥	ـ	٩٨
استهلاك الكهرباء (كيلووات/ الفرد)	٦٨٠	ـ	١,١٣٠
مشتركو الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان	٢٢	ـ	٦٧

(١) بضمنها ١٨ قطراً ممتدة من الجزائر إلى إيران.

(٢) البيانات لمدارس الأنروا فقط.

(٣) وهو معدل الاعتماد (تحت الخامسة عشرة وفوق الرابعة والستين) إلى سنوات العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة).

المصـــــدر: *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington, DC: World Bank, 1993), vol. 1: *Overview.*

أما المنتجات الزراعية الفلسطينية فتباع بأسعار تقل عن أسعار المزارعين الإسرائيليين، وذلك لأن المزارعين الفلسطينيين لا يسمح لهم بشراء مكائن زراعية متطورة أو أنهم يمنعون من زراعة حاصلات معينة. فمثلاً لا يجوز لهم جني الكزبرة، وهي من التوابل المرغوبة في إعداد الوجبات العربية التقليدية، والسبب وجود احتكار لزراعة هذا المنتوج في الكيبوتزات (وهي المزارع التعاونية اليهودية) فلا يجوز منافستها. ثمة مثل أجلى يتعلق بإنتاج الحمضيات في قطاع غزة، وكان يستخدم فيه قبل عام ١٩٦٧ ربع القوة العاملة ويشغل ٢٠ بالمئة من مساحة الأراضي، وكان الطن الواحد من تلك الحمضيات يباع بمئة وخمسين دولاراً في أسواق أوروبا الغربية[٦٤]. وقد قامت جوان ماندل بتعقب التدهور في هذا القطاع من عام ١٩٦٧ حتى أواسط العقد الثامن الماضي. لقد قامت إسرائيل أولاً في عام ١٩٦٨ بمنع الفلسطينيين من التصدير إلى الأسواق الأوروبية ولكنها ظلت تسمح بالتصدير إلى الوطن العربي وذلك للالتفاف حول المقاطعة العربية للسلع الإسرائيلية. وفي عام ١٩٨٣ كان «تصريح الإخراج» إلى الأردن يكلف نحو مئة وخمسين دولاراً فيما كان معدل سعر الطن الواحد من الحمضيات قد انخفض إلى ستين دولاراً. «وفي عام ١٩٨٣ جرى قطع ١٥ إلى ٢٠ بالمئة من أشجار الحمضيات في غزة وذلك بسبب تقلص الأسواق وزيادة تكاليف الوقود والأسمدة وكذلك بسبب القيود المفروضة على استهلاك المياه»[٦٥]. ومع ذلك، وبعد البدء بالاستخدام الواسع لنظام الري الواسع، وللأسمدة، وللمعدات الفنية الأخرى، فإن مجموع الحاصل للدونم الواحد أخذ بالتزايد خلال الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع. ولكن، ومن جهة أخرى نجد أن ذلك قد صاحبه استملاك الأراضي القابلة للزراعة فضلاً عن تحويل القوة العاملة الريفية إلى عمال في المدن، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة، وكذلك إلى انخفاض نسبة الزراعة في إجمالي الناتج القومي.

وأما المياه ـ التي لا يقتسمها الإسرائيليون والفلسطينيون بالتساوي ـ فقد ربطت عند مستويات عام ١٩٦٧، ففي قطاع غزة يستهلك ٧٥٠ ألف فلسطيني ما معدله ٣٠ بالمئة من المياه ويخصص الباقي للمستوطنين البالغ عددهم أربعة آلاف فقط، وهذا فضلاً عن القيود المفروضة على استخدام مصادر المياه السطحية والآبار. وماء غزة الذي يستخدمه الفلسطينيون للشرب وللزراعة ماء ملوث بمياه المجاري المكشوفة التي تمر بالمخيمات، بالإضافة إلى احتوائه على مستوى مرتفع من الملوحة من جراء

---

(٦٤) J. Mandell, «Gaza: Israel's Soweto,» *Middle East Report*, nos. 136-137 (October-December 1985), p. 12.

(٦٥) المصدر نفسه.

تسرب ماء البحر. وهذا الماء الملوث لا يجري فحصه ولا مراقبته بانتظام وإنما يعالج فقط بالكلور[٦٦]. ويقوم المستوطنون بحفر آبار عميقة جداً، فيسهمون بذلك بتخفيض مستوى الماء في الآبار الفلسطينية. يقول شريف الموسى «عندما يتعلق الأمر بمصادر المياه في المنطقة فإن إسرائيل تتصرف على العموم وكأنها إسفنجة كبرى»[٦٧].

وبالإضافة إلى الحملة الإسرائيلية التخريبية على البنية التحتية والموارد الاقتصادية للفلسطينيين في المناطق المحتلة بأسرها، فقد جرت عملية بعينها في قطاع غزة بالذات يمكن تسميتها بعملية «إزالة التنمية» وذلك بالوقوف بوجه التطور ومنع حركة التنمية، كما تقول سارة روي[٦٨]. وهذا المفهوم، المقتبس مما كتب عن نظريات الاعتماد على الغير والتحديث، يعرَّف بأنه انكفاء تام في المؤسسات السياسية والهياكل الاجتماعية والبنى التحتية الاقتصادية وهي كلها ضرورية لتسهيل النمو والاستقلال الاقتصاديين. كما أن هذه العملية ليست عفوية أو ناجمة عن اختناقات داخلية في المجتمع، إنما هي كما في حالة قطاع غزة عملية عمدية «يجري تشكيلها وتطويرها بتقصّد وذلك بسلسلة من السياسات التي هي ذاتها انعكاس للمعطيات العقائدية للحركة الصهيونية»، تلك الحركة التي تروم تجريد الفلسطينيين من أرضهم. وقطاع غزة، بتحليل روي، يشكل كياناً منفصلاً من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية عن الضفة الغربية. إنه كيان ممزق ثقافياً بفعل العنف الجاري في الحياة اليومية الذي لا مناص منه، والاعتماد التام على إسرائيل، والنظام السياسي الذي تسوده الفوضى، والقائم على جماعات سياسية متنافسة ذات مذاهب وأهداف متضاربة.

وقد رعت السلطات العسكرية الإسرائيلية بعنايتها كل هذه الظروف السائدة في القطاع الضيق، المغلق، والمأهول بكثافة بالغة. ويمكننا أن نجد مثالاً بارزاً على إزالة التنمية في القطاع الصناعي في التأثير الذي تتركه السياسة الإسرائيلية وما يؤدي إليه من تباين عميق بين قطاع غزة والضفة الغربية. ففي عام ١٩٨٧ بلغ مجموع الإيراد الصناعي في القطاع سبعة ملايين دولار، أي ٩٦١ دولاراً للعامل الواحد، بالمقارنة مع ١٦٥٠ دولاراً للعامل الواحد في الضفة الغربية. هذا وقد ظلت

---

(٦٦) *Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip* (Conference) ([Geneva]: United Nations, [1993]), p. 29.

(٦٧) Sharif S. el-Musa, *The Water Issue and the Palestinian-Israeli Conflict* (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1993), p. 7.

(٦٨) Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development.*

الإيرادات من الفروع الأخرى على حالها دون تغيير يذكر بالنسبة إلى المنطقتين وذلك منذ عام ١٩٦٧، الأمر الذي يشير إلى عدم المرونة وإلى قليل من النمو والاندماج الرأسي. وهذه العوامل يتضح وجودها كذلك في معدلات الإنتاجية الواطئة وفي طبيعة الإيرادات الصناعية[٦٩].

إن إزالة التنمية تتطلب إيقاف وظائف البنية التحتية عن العمل وهي ضرورية للقطاعات الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة والأعمال الخاصة. مثلاً، نجد أن إسرائيل سمحت في عام ١٩٨١ بفتح فرع واحد في غزة لبنك فلسطين على أن يقتصر عمله بالدرجة الأولى على صرف الصكوك الصادرة في إسرائيل. تقول روي «إن إحدى العقبات الكأداء في البنك هو عدم قدرته على أن يصدر رسائل الاعتماد، وعلى هذا، ومع أن الفرع هو المصرف الوحيد في منطقة يسكنها أكثر من ثمنمئة ألف نسمة، فإنه عجز عن دعم المشاريع المحلية»[٧٠]. لهذا تضطر القطاعات الإنتاجية إلى التوجه نحو البنوك التجارية خارج المناطق المحتلة، أو إلى الوكالات الدولية المانحة، أو إلى الصرافين والأقارب والأصدقاء. وليس بين هذه الجهات كلها جهة واحدة تستطيع فعلياً أن تسهم في تكوين التوفير المالي للأفراد أو في قيام استثمارات في قطاع غزة، لذلك فإن أي استثمار في القطاع يعتبر مغامرة مجهولة العواقب، الأمر الذي يزعزع بدوره الثقة بالنفس.

وقد أثر الركود العالمي في العقد الثامن الماضي تأثيراً سلبياً بالغاً في الاقتصاد الفلسطيني، وهو أصلاً اقتصاد حساس للصدمات الخارجية. أما النمو الذي حدث محلياً وإقليمياً من جراء الارتفاع الحاد في أسعار النفط قبل ذلك التاريخ فقد تراجع كثيراً عندما انخفضت بعد ذلك الإيرادات النفطية انخفاضاً شديداً، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقلص الطلب في الخليج على اليد العاملة الوافدة. ففي خلال الطفرة النفطية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢ كان معدل هجرة الشباب المهرة يبلغ سبعة عشر فرداً من كل ألف، أما بعد عام ١٩٨٥ فيذكر بنك إسرائيل رسمياً أن معدل الهجرة هبط إلى ثلاثة أفراد من كل ألف. ويعني هذا الهبوط انخفاضاً كبيراً في مستوى معيشة المعنيين، ذلك المستوى الذي يعتمد على الإيراد الإضافي الناشئ من العمل في الخليج: «إن الحوالات المالية إلى الأردن، ومعظمها يذهب إلى المناطق المحتلة هبطت من مليار ونصف المليار دولار في عام ١٩٨٢ إلى ٨٨٧ مليوناً في عام

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

١٩٨٨»[٧١]. وقد عملت هذه الإيرادات الخارجية وتوفر فرص العمل على جعل الحياة في ظل الاحتلال قابلة للاستمرار، واستطاع الفلسطينيون أن ينشئوا مؤسسات بديلة للخدمات الاجتماعية إكمالاً لما تقدمه سلطات الاحتلال منها من نزرٍ يسير.

وما إن ضاقت سبل الاستخدام في بلدان الخليج ومحلياً أيضاً حتى شعر الشباب الفلسطيني بمضايقات الاحتلال أكثر فأكثر. فالمستقبل مظلم. وأخذت الأسر تتعاون في ما بينها في أمور الحياة اليومية لتلبية الحاجات اليومية من طعام ودواء وما أشبه. وأعطت المشاريع المحلية التي أقامتها الأحزاب الرئيسية الأربعة في منظمة التحرير للمشاركين في أعمالها شعوراً بالقيمة الذاتية منصهرةً بالتطلعات الوطنية. ولعل الأهم هو نشوء حس اجتماعي مع رغبة بالتكافل والتعاون وذلك خلال الأزمة الاقتصادية التي طرأت في أواسط العقد الثامن الماضي.

ثالثاً: الشعب المنسي تقريباً

كانت مشاعر التضامن في المناطق المحتلة تزداد شدةً يوماً بعد يوم وذلك بسبب الشعور بالعزلة الناجمة عن ضغوط داخلية من جهة، وعن مؤثرات سياسية خارجية من جهة أخرى. وفي عام ١٩٨٥ أعلن اسحق رابين، وزير الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية التي تألفت قبل ذلك بسنة، عن خطة «القبضة الحديدية ٢»، وهي الخطة التي عملت على توطيد الوجود العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة وترسيخ سطوته فيهما. كانت تلك الخطة ترمي إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية قضاءً مبرماً إلى الأبد. وفي خلال شهر واحد جرى إبعاد أكثر من عشرة زعماء سياسيين إلى الخارج من دون إجراء محاكمات رسمية، ووضع اثنان وستون من الناشطين تحت الحجز الإداري، وقتل خمسة أشخاص برصاص السلطة العسكرية. وقد تزايد عدد التقارير التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها العقوبات الجماعية والاعتقال والقتل، تزايداً كبيراً اعتباراً من عام ١٩٨٤ فصاعداً[٧٢]. وطال القمع الإسرائيلي مزيداً من الناس، ما أدى بدوره إلى شعور

(٧١) Samih K. Farsoun and J. M. Landis, «The Sociology of an Uprising: The Roots of the Intifada,» in: Jamal R. Nassar and Roger Heacock, eds., *Intifada: Palestine at the Crossroads* (New York: Praeger, 1990), p. 24.

(٧٢) مصدر البيانات الأكمل والأوثق هو الذي وضعته «الحق» (Al-Haq) وهي لجنة دولية من رجال القانون معنية بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة. وبياناتها السنوية هي شهادات تحت أداء القسم يدلي بها الضحايا وشهود العيان ولا تستند إلى السماع فقط.

المجتمع بأسره بأن له بمجموعه مصلحة بزوال الاحتلال. أما النتيجة غير المقصودة لخطة القبضة الحديدية ٢ فقد كانت تقوية عزيمة الفلسطينيين ضد الاحتلال ودفع المنظمات السياسية أكثر فأكثر إلى العمل السري.

وأسهمت التطورات السياسية، الإقليمية منها والدولية، في شحذ الإحساس بالعزلة لدى الفلسطينيين، بل حتى في شعورهم بأن كفاحهم يجري التخلي عنه من الجميع. في هذه الأثناء أضحت منظمة التحرير الفلسطينية جهة غير فعالة في الميدان العربي والعالمي. وحين طرحت مبادرة الحسين ـ عرفات في عام ١٩٨٥ التي عرضت صيغة الأرض مقابل السلام (على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢) مع إقامة كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية، اعترضت الحكومة الإسرائيلية على تلك المبادرة ورفضتها إدارة ريغان الأمريكية. كذلك قامت إسرائيل في عام ١٩٨٥ بقصف مقر منظمة التحرير في تونس في غارة أدت إلى مقتل أكثر من سبعين مسؤولاً فيها. وبعد ذلك بعام أمرت الحكومة الأردنية بغلق مكاتب المنظمة في عمان وعددها خمسة وعشرون مكتباً، كما أبعدت عنها أحد زعماء المنظمة الكبار خليل الوزير(٧٣).

وأحسّت الزعامة الفلسطينية بتقلص دورها في الساحة السياسية الواسعة، ما جعلها تعيد النظر في هيكل منظمة التحرير بعد خمس سنوات من الانقسامات الحادة فيها، فعقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً في الجزائر في نيسان/ أبريل ١٩٨٧، وكان من أهم ما جرى فيه أن قامت المنظمات الرئيسية الأربع المكونة للمنظمة بتوحيد آرائها في الاستراتيجية والعمل، وذلك لأول مرة على الإطلاق وهي: الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي يحظى بدعم شعبي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وفتح.

أما في المناطق المحتلة فقد بدأت الفصائل المتنافسة فيها على الدعم الشعبي من عموم الناس بالعمل على تنسيق جهودها، ما أحدث تغييرات لها أثرها، وفي هذا تقول آن موسلي ليش (Ann Mosely Lesch) وكانت شاهد عيان: «كان تأثير المصالحة بين المجموعات الرئيسية واضحاً تماماً في حزيران/ يونيو ١٩٨٧. فحين قمت بزيارة الضفة الغربية في ذلك الشهر وجدت أن المنظمات النقابية والاجتماعية التي ترعاها حركات مختلفة قد بدأت تعمل معاً، وأن إحساساً مشتركاً بوحدة الهدف قد أخذ بالظهور. وعلى هذا يصح القول بأن الأساس التنظيمي للانتفاضة قد تم وضعه.

---

(٧٣) وقد اغتيل بعدئذٍ في بيته في تونس يوم ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ ودفن في دمشق. ذكرت **الواشنطن بوست** (في ٢١ منه) أن العملية من مخططات الموساد، وصادق عليها مجلس الوزراء في إسرائيل.

أما الحركة الإسلامية فقد بدأت تشارك مع غيرها من الجماعات القومية وذلك لأول مرة... وكان كلهم يرى أن العدو الرئيسي هو إسرائيل، لا أن يتخذ الفلسطيني من أخيه الفلسطيني عدواً له»[٧٤].

وقد وجد الناشطون من أهل العزم والحيوية مثلاً يحتذى في نماذج أخرى من المقاومة التي يقوم بها الناس العاديون، ومن أهمها المقاومة الشيعية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي. كان من دواعي نجاح تلك المقاومة تضافر الجميع على تحمل التضحيات الفردية والعمل على تشجيعها من أجل صالح المجموع بوجه خطر مشترك. كان التصميم المعنوي المصحوب بمقاومة جماهيرية من قبل أبناء الشيعة في وقوفهم ضد الاحتلال الإسرائيلي للجنوب هو الذي أصاب المحتل بمقتل وأدى إلى حدوث انقسامات سياسية عميقة في المجتمع الإسرائيلي. وما إن فقد هذا المجتمع الإرادة السياسية اللازمة حتى اضطرت السلطة العسكرية إلى الانسحاب من جنوب لبنان، المنطقة التي تدعى بمنطقة الحزام الأمني والواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية لإسرائيل.

وحدثت بعض العمليات الجريئة التي نفذها أفراد فأسرت ألباب الفلسطينيين، فها على سبيل المثال أن فدائياً فلسطينياً بمفرده دخل من الجو مجمعاً عسكرياً إسرائيلياً في الجليل قادماً من جنوب لبنان يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وهو يتدلى من طائرة شراعية، فنزل أرض المجمع وسار على قدميه وقتل ستة من الجنود قبل أن يسقط شهيداً. أثارت هذه الحادثة اهتمام وسائل الإعلام في العالم، وأحرجت الجيش الإسرائيلي الذي كان يعتبر قوة لا تقهر في المنطقة. إن ما قام به هذا الفرد الواحد، وما قام به أبناء الشيعة في لبنان، فضح إسرائيل وزعزع سيطرتها العسكرية.

أما الحدث الذي زلزل الفلسطينيين وجعلهم يدركون أن كفاحهم لم يعد يشغل بال الزعامة فهو الذي وقع في القمة العربية التي انعقدت في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ففيما كان الجنود الإسرائيليون يضربون فتيات المدارس الفلسطينيات بهراواتهم على مسافة ليست بعيدة عن العاصمة الأردنية، وفي الضفة الغربية بالذات، أعلن الزعماء العرب في تلك القمة أن عدو العرب هو إيران، البعيدة بمسافة ألف ميل إلى الشرق. ولم يرد ذكر القضية الفلسطينية في بيان القمة

---

(٧٤) A. M. Lesch, «The Palestinian Uprising- Causes and Consequences,» (UFSI Report 1, Washington, DC, Universities Field Staff International, 1988-1989), p. 4.

الختامي إلا في نهايته على خلاف المألوف، وجاء ذكرها وكأنه شيء تم تذكره في ما بعد. بالإضافة إلى ذلك اقترح الأردن تطبيع علاقات الدول العربية مع مصر، المنبوذة منذ توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل، وذلك دعماً للعراق في حربه مع إيران ورغبةً في عزل سوريا وليبيا وكانتا تقفان بجانب إيران. وفي شهر كانون الثاني/يناير من ذلك العام، كانت مصر قد حضرت مؤتمر منظمة الدول الإسلامية الذي انعقد في الكويت، وذلك للمرة الأولى منذ توقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩. إن هذه التحركات الرامية إلى الوفاق مع مصر قد أعادت للفلسطينيين صواب التفكير، فهي تحركات آذنت بنهاية آمالهم بتسوية الصراع في سياق عربي - إسلامي واسع. وفي النهاية حلت استراتيجية الاعتماد على الذات والوحدة في المذهب محل التعويل على دبلوماسية الزعامة العربية ومحل التعقل المرجو من الولايات المتحدة وإسرائيل.

رابعاً: المفاجأة: الانتفاضة تندلع

جاء نشوب الانتفاضة في البداية على شكل مظاهرات حاشدة ومواجهات مع الجنود الإسرائيليين واضرابات قام بها العمال والتجار، وحدث ذلك على غير توقع أمام أنظار منظمة التحرير والجيش الإسرائيلي والعالم. وطالما جرى تفسير الرد الفظ من جانب قوات الاحتلال على ما أبداه الفلسطينيون من إقدام بأنه نجم عن عدم الاستعداد في السلطة العسكرية. ولكن حقيقة الأمر هي أن قوة الجماهير المعبأة لمواجهة مباشرة مع المحتل كانت هي التي غلبت عساكر إسرائيل على أمرهم، في البداية على أقل تقدير. لم تكن الأعمال الوحشية التي قام بها الجيش الإسرائيلي، من ضرب، وغازات مسيلة للدموع، وتهديم للمنازل وإطلاق الرصاص المطاطي والحي، بالأعمال غير المعتادة، لا بل إنها كانت تتزايد على مدى سنين سابقة. ويقدم الجدول رقم (٧ ـ ٣) بيانات عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وللشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، وذلك للفترة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٤ (أي بعد مرور عام على توقيع اتفاقيات أوسلو).

والذي ميّز الانتفاضة من أعمال المقاومة السابقة لم يكن فقط تلك الإجراءات الإسرائيلية البالغة الهول التي اتبعت ضدها، وإنما أيضاً مشاركة جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني فيها والتغطية الإعلامية للمشاهد اليومية للانتفاضة وللكفاح البطولي لشعب أعزل ضد جيش فتاك. وقد عملت الانتفاضة في البداية على إعادة ترتيب علاقات القوة التي كانت تبدو ثابتة والتي نشأت على مدى عشرين سنة من الاحتلال.

الجدول رقم (٧ ـ ٣)
انتهاكات حقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى حزيران/يونيو ١٩٩٤

	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[1]	المجموع
القتل									
بالرصاص	٢٢	٢٨٥	٣٠١	١٤٣	٩٤	١١٢	١٥٧	١١١	١,٢٢٥
بالغاز المسيل للدموع	٦	٢٢	١٤	١٠	٢	١	٢	٠	٩٤
بالضرب	٠	٣٣	١٩	٩	٣	٤	٥	٠	٧٣
المجموع	٢٨	٣٤٠	٣٣٤	١٦٢	٩٩	١١٧	١٦٤	١١١	١,٣٩٢
الضحايا									
أطفال دون ١٦	٨	٨٣	١١٢	٣٨	٣٠	٢٧	٤٦	١٨	٣٦٢
إناث فوق ١٦	٢	١٢	٨	٧	٢	٢	٢	٥	٤٠
ذكور فوق ١٦	١٨	٢٨٢	٢١٤	١١٧	٦٧	٨٨	١١٦	٨٥	٩٨٧
القتل/وفيات									
لم تزل قيد التحقيق	—	٩	١٣	٩	١٩	٥٤	٥٨	٣٠	١٩٢
جروح[2]	١٨٠	٤٦,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٢٢,٣٥٠	١٨,٠٨٢	٤,٥١٦	٥,٢٧٨	٣٨١	١٣٠,٧٨٧
طرد	٨	٣٢	٢٦	—	٨	٤١٥	—	—	٤٨٩
احتجاز إضافي	١٥٧	٥,٠٠٠	٣,٥٠٠	٤,١٠٠	٢,٣٩٣	١,٧٥٠	١,٢٥١	٦٠	١٨,٢١١
أيام منع التجول[3]	٦٠	٣,٠٩١	٣,١٩٢	٥,٧٠٤	٨٩٦	٩٥٣	٢,٨٨٠	٧١٢	١٧,٤٨٨
أشجار مقتلعة	١٨,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥٢,٦٩٨	١٠,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	١٩,٨٩٨	٢٢,٨٠١	٣,٠٩١	١٨٥,٤٨٩

يتبع

تابع

أرض مصادرة (بالدونمات)	—	١٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢٧٧,٣٣٥	٨٠,٥٤٩	١٤,٦٦٩	٤٩,٤٦٦	٧٢٠	٤٥٧,٨٣٤
هدم عسكري									
أمن	١	١١٢	١٦٣	١٤٢	٧٥	١٢	٤	—	٥١٠
عمليات عسكرية	—	—	—	—	—	—	١٠١	٦	١٠٧
غلق البيوت بالشمع	—	٢٤	١٢٦	١٢٦	٦٧	٣٥	٢٤	—	٣٨٢
تهديم إضافي									
بيوت غير مرخصة	١٧	٤٢٣	٣٤٧	١٠٢	٢٧٧	١٦٠	١١١	١٥	١,٤٠٢

(١) البيانات للأشهر كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ١٩٩٤، وتتضمن انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية في مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا الخاضعة للسلطة الفلسطينية وفي باقي أنحاء الضفة الغربية.

(٢) أي التي أصابت الفلسطينيين الذين تلقوا معالجة طبية عن جروح أصابتهم بها قوات الأمن الإسرائيلية، بضمنها الإصابة بالرصاص والضرب والغاز المسيل للدموع.

(٣) مجموع الأيام لكافة مناطق الضفة والقطاع.

المصدر: *Human Rights Update* (Palestine Human Rights Information Center), vol. 2, no. 6 (June 1994), p. 1.

فقد انقلبت أعمدة القهر والهيمنة رأساً على عقب، واستطاع الفلسطينيون كذلك أن يحوّلوا ما كان يضرّ بهم إلى ما هو في صالحهم. وهذا لا يعني أن الإسرائيليين انقلبوا فجأةً إلى سلبيين أو إلى ضحايا للحجارة التي يرميها الصغار. فإذا قيست قوة الطرفين في الانتفاضة بمستوى العنف الذي يوقعه طرف بطرفٍ آخر فمن المؤكد أن يعتبر الطرف الإسرائيلي هو المنتصر. لقد قام وزير الدفاع رابين بنشر أكثر من عشرة آلاف جندي في منطقة غزة وحدها، أي ثلاثة أضعاف العدد الذي أُنزل لاحتلال القطاع في عام ١٩٦٧، وعشرة أضعاف العدد الذي كان يقوم بأعمال الدورية فيه قبل الانتفاضة. أما في الضفة الغربية فتقول تقارير الأمم المتحدة إن عدد الجنود فيها ازداد من سبعمئة جندي إلى ثمانية آلاف بسبب الانتفاضة[٧٥]. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة قتلت القوات بأوامر من ضباطها أكثر من مئة من المتظاهرين الفلسطينيين والمستطرقين وجرحت مئات أخرى وزجت بالآلاف في الحجز العسكري (أي السجن إلى مدة ستة أشهر بلا محاكمة، قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية)[٧٦]. وإسناداً للجيش كان الخفراء من المستوطنين يجوسون في ديار الفلسطينيين لمضايقة الأهالي والاستهزاء بهم. وقام المستوطنون في حالات متعددة بإطلاق النار وقتل الفلسطينيين أو جرحهم انتقاماً لرمية حجر. وبمرور الوقت أخذت السلطات العسكرية الإسرائيلية تستخدم معدات متقدمة لمكافحة الاضطرابات كآلات الرؤية الليلية وكاميرات التلفزيون في مواقع استراتيجية وسيارات الجيب المصفحة وأدوات إلقاء الحجارة[٧٧].

كان من الممكن أن تتغلب قوة إسرائيل العسكرية، والحالة هذه، على الفلسطينيين، ولكن هؤلاء لجأوا إلى حشد جهودهم على الجبهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ففي خلال شهر واحد من الانتفاضة تشكلت «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» في خمس مجموعات سياسية رئيسية ممثلة في منظمة التحرير، فحظيت على الفور بدعم الشعب وأخذت توجه الناس نحو عمل منسق من خلال اللجان الشعبية والمؤسسات الخيرية والمنظمات المهنية والتي كانت قائمة أصلاً، وكذلك من خلال جمعيات تطوعية بادرت إسرائيل إلى إغلاقها في ١٨ آب/أغسطس

(٧٥) كذلك، مددت خدمة الاحتياط السنوية للرجال من مدة ٣٠ يوماً الاعتيادية إلى ٦٢ يوماً. (على أن هذه المدة مددت إلى ٤٥ يوماً في ذروة القتال في لبنان). انظر: المصدر نفسه، ص ٩.

(٧٦) P. Johnson, L. O'Brien and J. R. Hiltermann, «The West Bank Rises up,» in: Lockman and Beinin, eds., *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation*, p. 29.

(٧٧) B. E. Trainor, «Israelis vs. Palestinians: Tactics Are Refined,» *New York Times*, 30/3/1989, p. A9.

١٩٨٨. وكانت استراتيجية القيادة الوطنية الموحدة تقضي بأن يظل الأعضاء في حالة مراوغة وحركة دائمة وحلول أحدهم محل الآخر عند الاقتضاء والاختفاء عن الأنظار، شأنهم في ذلك شأن الشباب الذين لا يمكن التعرف عليهم وهم يرتدون قناع الكوفية العربية المعروفة عند مواجهتهم للجيش[٧٨].

وإلى جانب القيادة الوطنية الموحدة وبالتنسيق معها نظم زعماء الإخوان المسلمين جناحاً نزّاعاً للقتال انضم إلى الانتفاضة واستمد أعضاءه من شباب حركة الإخوان والجهاد الإسلامي. أما حماس التي تأسست في غزة فقد كشفت عن وجودها في أول منشور تصدره في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ثم عرضت على الناس مذهبها وهدفها واستراتيجيتها في ميثاقها الذي وضع في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، وكان من أهم ما نص عليه «تنظيف» المجتمع الفلسطيني من المؤثرات العلمانية والصهيونية معاً وذلك «لرفع راية الله فوق كل شبر من فلسطين»[٧٩].

وتنص المادة ٢٧ من هذا الميثاق على موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الكفاح (انظر المرفق رقم ١٣ للاطلاع على نص هذه المادة المهمة). وتدعو حماس في هذه المادة منظمة التحرير بأنها «الأب والأخ والقريب والصديق» لحركة المقاومة الإسلامية وذلك لأن «أمتنا واحدة ومحنتنا واحدة ومصيرنا واحد وعدونا واحد». ثم تقول بوضوح إن الإسلاميين والمنظمة يشتركان في الجانب نفسه من ساحة القتال، ولكنهما «لن يكونا جنودهما إلا إذا تبنت منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام نظاماً للحياة». أما إذا لم يحدث ذلك «فإن موقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من القريب» ولكن ليس الموقف من صديق[٨٠]. وهكذا أحجمت حماس صراحة عن المواجهة المباشرة مع منظمة التحرير ولكنها وضعت نفسها ضمناً في موضع البديل والمنافس لزعامتها وبرنامجها الاجتماعي.

---

(٧٨) ثمة دراسة مبنية على عينة من ٣٣٠ شخصاً من المحجوزين إدارياً، وقد توصلت إلى أن متوسط عمر الزعيم منهم يتراوح بين ٢١ إلى ٣٠ سنة وأنه أكمل في الأقل من سبعة أعوام إلى أحد عشر عاماً دراسياً. قامت بإجراء هذه الدراسة نقابة المحامين في إسرائيل وقدمت إلى الكنيست من قبل أحد أعضائها ددي زكر (Dedi Zucker) وهو من «حركة حقوق المواطن». ورد في: Peretz, *Intifada: The Palestinian Uprising*, p. 65.

(٧٩) «Charter of the Islamic Resistance Movement (Hamas) of Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 4 (Summer 1993), pp. 130-131.

(٨٠) المصدر نفسه.

وأخذت المرأة كذلك تفصح عن دورٍ أكبر لها في الكفاح مما كان عليه الأمر قبل الانتفاضة. ولكن إصلاح جاد تقول «إن دور المرأة في اللجان الشعبية صار عبارة عن توسيع لما كان عليه في المجتمع تقليدياً: أي التعليم وتقديم الخدمات» للناس بشكل عام(٨١). غير أنه كان ثمة فرق بين الريف والمدينة، فنشاط المرأة السياسي في المدينة كان ينطوي على محتوى اجتماعي تقدمي أوسع فيما كان دور المرأة الريفية يخضع لتقسيم العمل التقليدي. لقد شقت المرأة خلال الانتفاضة طريقاً جديداً لها أثبت وجودها في مجال العمل العام، فالنساء كن في الخطوط الأمامية في مواجهة مباشرة من جنود العدو (وجلهم من الرجال وإن كان يطلب من المرأة الإسرائيلية أن تخدم في الجيش). مع هذا فإن «قضية المرأة» قد حجبتها «القضية الوطنية» التي كان يجري التنظير لاستراتيجيتها السياسية في المساجد والمقاهي والسجون وهي وقف على الرجال(٨٢).

وبالنظر إلى مشاركة أغلبية الناس ومن مختلف الطبقات في الانتفاضة كان الجيش الإسرائيلي يستهدف الجميع، لا بل ويعتبر المشارك زعيماً من زعماء الانتفاضة في ظنهم. وضاقت السجون بمن يزج فيها من المعتقلين الذين يصل عددهم أحياناً إلى نحو عشرة آلاف في وقتٍ واحد(٨٣). وقد حول الجيش الإسرائيلي بعض المدارس إلى مراكز مؤقتة للحجز والتحقيق وذلك لكي تستوعب من يجري اعتقالهم بالجملة وهم في حالات معينة جميع الذكور في قريةٍ ما أو مخيم ما، من سن الرابعة عشرة إلى سن الستين، لاتهامهم بـ«الإرهاب». أما لأغراض الاحتجاز لمدد طويلة فقد نصب الجيش على عجل خياماً اتخذها معسكرات كانت تجري فيها «أقسى أنواع المعاملة للمحتجزين»(٨٤). ومن أشنع تلك المعسكرات «مخيم أنصار ٢» في غزة و«مخيم أنصار ٣» في صحراء النقب.

وقد أدى الازدحام الشديد في السجون وتراكم القضايا في المحاكم بلا حسم إلى أزمة في عمل نظام المحاكم والسجون. هذا ومن المفترض أن من حق أسر

---

(٨١) I. Jad, «From Salons to the Popular Committees: Palestinian Women, 1919-1989,» in: Nassar and Heacock, eds., *Intifada: Palestine at the Crossroads*, p. 135.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) *Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising, December 1987-December 1988: A Report*, prepared by Al-Haq (Boston, MA: South End Press, [1990]), p. 346.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

المعتقلين والوكالات الرسمية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الحصول على معلومات بشأن أمكنة وجود السجناء وأحوالهم الصحية، ولكن هذا الحق ظل في غالب الأحيان نظرياً، إذ لم يكن من الممكن الحصول على تلك المعلومات. وصدر الأمر العسكري رقم ٢٩ (في الضفة الغربية) ورقم ٤١٠ (في قطاع غزة) وكلاهما ألغى الحق بوجود محام بجانب المتهم إلا إذا رأى مدير السجن ذلك ضرورياً[٨٥]. وقد عمّت آثار المعاملة غير الإنسانية التي يلقاها السجناء على أفراد أسرهم وأهالي قراهم أيضاً، فكان الخوف يخيم عليهم لعلمهم بما يتعرض له أبناؤهم من تعذيب في السجون وأثناء التحقيق معهم على يد «الشين بيت»، المخابرات السرية الإسرائيلية، فيستبد القلق بأقاربهم جميعاً[٨٦]. ولكن، وكما حول الجيش الإسرائيلي المدارس إلى سجون فالقول السائر أن السجناء حولوا تلك السجون إلى مدارس للانتفاضة، فهم وقد اكتظت بهم مراكز الاعتقال كان يشد بعضهم أزر بعض بتبادل المعلومات عن الانتفاضة وبالحرص على الحفاظ على الصلات العائلية والعلاقات السياسية مع الخارج، وكذلك بوضع الخطط للمستقبل.

كانت شرارة الانتفاضة قد انطلقت في مخيمات اللاجئين، ولكنها سرعان ما انتشرت في شوارع المدن الكبيرة وكذلك في أكثر من خمسمئة قرية، وأكثرها قرى نائية، منعزلة، في الشمال. لذا كان بحكم المستحيل أن تتمكن السلطة العسكرية الإسرائيلية من إخماد جميع المناطق في آن واحد وباستمرار، أو أن تعزل أفراداً معينين من المهمين في الانتفاضة عزلاً فعلياً عن غيرهم. وعلى ذلك كانت تفرض تلك السلطة عقاباً جماعياً لكي تقضي على المقاومة في منطقة بعد أخرى[٨٧]. وقد قامت منظمة «الحق» بتوثيق المرات المتزايدة من فرض منع التجول، ذلك المنع الذي ينتهك بوضوح ما ورد في مواد متعددة من ميثاق جنيف الرابع وأنظمة لاهاي[٨٨].

وتقول المنظمة المذكورة: «في الفترة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ [أي خلال عام واحد فقط] فرضت الحكومة العسكرية في المناطق المحتلة منع التجول بما لا يقل عن ١٦٠٠ مرة في أماكن مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. من هذه كان منع التجول بما لا يقل عن ٤٠٠ مرة لفترة

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(٨٧) Peretz, *Intifada: The Palestinian Uprising*, p. 67.

(٨٨) *Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising, December 1987-December 1988: A Report*, p. 225.

طويلة تدوم ٢٤ ساعة في اليوم الواحد ولمدة تطول من ثلاثة أيام إلى أربعين يوماً... وهذا يعني أن كل شخص تقريباً من الفلسطينيين البالغ عددهم في المناطق المحتلة زهاء ١,٧ مليون نسمة كان قد أجبر على البقاء في منزله في الأقل مرة واحدة خلال السنة الماضية... ولم يقتصر تأثير ذلك على الإرباك التام في الحياة اليومية والخسائر الاقتصادية الباهظة جداً، بل أدى إلى انتشار الجوع بين الناس وتفاقم الحاجة للعناية الطبية الطارئة.. كان الذي يحدث. بشكل عام، عدا استثناءات قليلة جداً، أن يضطر ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف فلسطيني في أي يوم من الأيام إلى ملازمة بيوتهم قسراً، وكان هذا الرقم يتزايد باطراد إلى مئات الآلاف»[٨٩].

وقد أدرك الفلسطينيون أن الكفاح الجماعي يتطلب تضحيات فردية. وهكذا انضم مزيد من الناس إلى الانتفاضة بشكل مباشر، بأعداد تتزايد يومياً. فالكفاح ما إن يبدأ حتى يصبح، لكي يستمر، ضرورة من ضرورات البقاء وأولوية من أولوياته، وبذلك يصعّد من النضال ويدفع بالقضية إلى الأمام.

المقاومة الاقتصادية

صدر البيان الأول للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بعد شهر واحد من الانتفاضة، ممجداً كفاح الشعب الفلسطيني بأسره، ولكن الجانب الأهم فيه أنه ربط جميع الناس بالكفاح بصرف النظر عن انتمائهم الطبقي، ووفّق بين المصالح الآنية والمصالح الطويلة الأمد لكل طبقة من طبقاتهم، على اعتبار أن إسرائيل هي العدو الاقتصادي والسياسي الأكبر للجميع، فيترتب عليهم جميعاً الكفاح ضده. قال ذلك البيان[٩٠]:

النداء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء... نداء... نداء

استمراراً لانتفاضة شعبنا المجيدة، وانطلاقاً من ضرورة مواصلة روح النضال والتضامن مع أهلنا في كل مكان، ووفاء لدماء شهدائنا الزكية وإخواننا المعتقلين، وتعبيراً عن رفضنا للاحتلال وسياسته القمعية المتمثلة بسياسة الإبعاد والاعتقالات

---

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٩٠) أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، **الانتفاضة: مقدمات.. وقائع.. تفاعلات.. آفاق** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ١٩٤ ـ ١٩٦.

الجماعية وحظر التجول وهدم البيوت، ومن أجل تحقيق مزيد من الالتحام والتكاتف مع ثورتنا وجماهيرنا الباسلة والتزاماً بدعوة م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد بضرورة مواصلة العطاء والانتفاضة الباسلة، نوجه النداء التالي:

على جميع القطاعات شعبنا البطل وفي كل مكان الالتزام بالدعوة للاضراب العام والشامل، من تاريخ ١١/١/١٩٨٨م ولغاية مساء يوم الأربعاء الموافق ١٣/١/١٩٨٨. ويشمل الاضراب كافة المرافق التجارية العامة والخاصة، وقطاع العمال الفلسطيني والمواصلات العامة، ويتم الالتزام بالاضراب الشامل التزاماً تاماً، وسيكون شعار الاضراب: ليسقط الاحتلال، عاشت فلسطين حرة عربية.

الأخوة العمال:

إن التزامكم بالاضراب عن العمل والتوجه إلى المصانع، دعم حقيقي للانتفاضة المجيدة، ولأهلنا، ووفاء لدماء شهدائنا الزكية ودعم للمطالبة بحرية أسرانا، وتثبيت لبقاء اخوتنا المبعدين.

الاخوة أصحاب المحلات التجارية والبقالة، عليكم الالتزام التام بالدعوة للاضراب الشامل بأيام الاضراب، وكان لالتزامكم في السابق بالاضراب أروع صور التضامن والتضحية في سبيل إنجاح موقف شعبنا البطل، وسنعمل كل جهدنا من أجل حماية مصالح تجارنا الشرفاء من ما يمكن أن تلوح به قوى الاحتلال ضدكم، ونحذر من مغبة الانجرار وراء بعض أذناب السلطة الاحتلالية بفتح المحال التجارية ونعدكم اننا سنقاصص بعض التجار الخونة في القريب العاجل، ومعاً بوحدة واحدة نصنع الانتصار.

الأخوة أصحاب شركات الباصات ومكاتب التكسي:

لن ننسى موقفكم المشرف والرائع في دعم وانجاح الاضراب الشامل يوم الصمود الفلسطيني، وكلنا أمل فيكم في دعم وانجاح الاضراب الشامل، ونحذر بعض أصحاب شركات الباصات من مغبة عدم الالتزام مما سيعرضهم للعقاب الثوري.

الأخوة الأطباء والصيادلة، عليكم أن تكونوا بحالة طوارئ من أجل تقديم يد العون للمرضى من أهلنا، وعلى الأخوة الصيادلة مزاولة أعمالهم بشكل اعتيادي، وعلى الأخوة الأطباء وضع الإشارة الخاصة «إشارة طبيب» بشكل واضح للعيان.

تنبيه عام:

نحذر من أن إمكانية السير على الطرق لن تكون آمنة بسبب الإجراءات التي ستتخذ في سبيل المساعدة في تعزيز الاضراب الشامل ونحذر من أن مواد لزجة ستسكب على الشوارع الرئيسية والفرعية وفي كل مكان، بالإضافة إلى الحواجز، ومجموعات الفرق الضاربة المنتشرة في كافة أرجاء الوطن المحتل.

يا أهلنا، ويا أبناء شعبنا البطل عليكم التزود بكل ما يلزم من الحاجيات الضرورية لأيام الاضراب خلال الفترة التي تسبق أيام الاضراب.

تعميم:

على المناضلين والأخوة أعضاء اللجان الشعبية، ولجان الانتفاضة المنتشرة في مواقع العمل المختلفة، العمل على تقديم يد العون والمساعدة حسب الإمكانيات المتوفرة لأهلنا ولقطاعات شعبنا المختلفة، وبشكل خاص للأسر المحتاجة من أهلنا، وعلى الفرق الضاربة ومجموعات الانتفاضة الشعبية التقيد التام ببرنامج العمل المتوافر بين أيديكم، ومعاً يداً بيد وبصوت عالٍ نردد جميعاً:

«ليسقط الاحتلال ليسقط الاحتلال»

«عاشت فلسطين حرة عربية»

القوى الفلسطينية الوطنية

٨/١/١٩٨٨م

وبالنظر إلى الشرعية الواسعة التي حظيت بها في الحال القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فقد امتثل الجميع لتوجيهاتها التي وردت في البيان أعلاه. وحاول الجيش الإسرائيلي أن ينشر من جانبه بيانات زائفة ولكن سرعان ما انكشف أمرها، إذ كانت تفضح نفسها بنفسها لما ورد فيها من طلبات غير قابلة للتنفيذ ومسببة للشقاق. والتزمت الأغلبية الساحقة بدعوات القيادة فأخذت «ترتب حياتها اليومية وفق ما ينشر من إعلانات»[٩١]. هذا ويقول سليم تعمري إن أولئك الذين كانوا مشاركين في مجالس القرى، وكانت مهداً للمتعاونين ومعقلاً للهيمنة الإسرائيلية، «سارعوا إلى الارتداد علناً عن أدوارهم السابقة»، كما أن عدداً من الذين استخدمتهم الإدارة المدنية كجباة للضرائب بادروا إلى الاستقالة من وظائفهم ضمن استقالات بالجملة

(٩١) هذه الملاحظة من رواية شاهد عيان على الانتفاضة: Johnson, O'Brien and Hiltermann, «The West Bank Rises up,» p. 30.

قدمت في صيف عام ١٩٨٨[٩٢].

وبعد أن تمت تعبئة القطاع الاقتصادي أخذت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تلح على الفلسطينيين بأن ينسحبوا من الاقتصاد الإسرائيلي. كانت **الخطوة الأولى** والأكثر فعالية هي المقاطعة العامة للمنتجات الإسرائيلية التي كانت إما من السلع الاستهلاكية غير الضرورية (كالبيرة والسجائر والملابس) وإما من السلع التي لها بديل من صنع فلسطيني (كالصابون والمشروبات الغازية والبيض واللحوم والسكاكر). **والخطوة الثانية** هي الإضرابات ضد أرباب العمل الإسرائيليين، ولا سيما في قطاع البناء في المستوطنات، وقد شارك فيها من ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة من القوة العاملة التي تذهب إلى هناك[٩٣]. **والخطوة الثالثة** هي التمرد العام على دفع الضرائب المباشرة ورسوم التصاريح، مصحوباً باستقالات بالجملة لجباة الضرائب. وأشهر ما جرى في هذا الباب ما حدث في بلدة بيت ساحور[٩٤]. وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ بلغت كلفة الانتفاضة على عاتق العدو، من حيث الخسارة في الإيرادات من المناطق والزيادة في الانفاق العسكري وتدمير الممتلكات وتراجع السياحة، ما يقدر مجموعها من ٢ إلى ٣ مليارات من الدولارات، أي ما يعادل ٤,٥ إلى ٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي لإسرائيل[٩٥].

أما تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني فقد كان أكثر تدميراً. فالاضرابات وتكرار منع التجول والأعداد الكبيرة من الكسبة الذين يسجنون أو يصابون بجروح أدت كلها إلى انخفاض حاد في مدخولات أسر هؤلاء من أجور العمل. وفيما أخفقت السلطة العسكرية في إخماد الانتفاضة إلا أنها أوقعت عقاباً اقتصادياً عانى منه الناس وكان يتخذ في مدن الضفة الغربية مثلاً أشكالاً مختلفة مثل قطع خطوط الهاتف والكهرباء ومنع التجهيزات من الوقود. وكان يجري في كل مكان من المناطق خلال ساعات الإضراب إجبار التجار على فتح مخازنهم بالقوة، وعند عدم الانصياع إلى ذلك فإن تلك المخازن تلحم لحماً. والأسلوب الفظ الآخر الذي كانت إسرائيل

---

(٩٢) Tamari, «Israel's Search for a Native Pillar: The Village Leagues,» p. 617.
البيان رقم ٦ (٢ شباط/فبراير ١٩٨٨) الذي يدعو صراحة «اللجان البلدية والمحلية ولجان المخيمات والتي عينتها سلطات الاحتلال إلى الاستقالة فوراً» (ص ٣٣٤).

(٩٣) هذا الرقم لا يشمل عمال المياومة المؤقتين ولا العمال الذين يدخلون بشكل غير شرعي.

(٩٤) انظر: M. J. Nojeim, «Planting Olive Trees: Palestinian Non-Violent Resistance,» (Ph. D. Dissertation, American University, 1993).

(٩٥) الأرقام مستنتجة استقرائياً من: Peretz, *Intifada: The Palestinian Uprising*, pp. 77 and 150.

تستخدمه على نطاق واسع ضد التجار هو التدمير الوحشي للمعدات ومواد الطعام. «في حالات عديدة وقعت في الضفة الغربية ووثقتها منظمة الحق يدخل الجنود إلى المخازن ويتلفون ما فيها من بضائع بأن يخلطوا مساحيق التنظيف بالطحين، ويدوسوا بأقدامهم على الخبز ويكسّروا البيض ويعطبوا المبردات المليئة باللحوم ويقلبوا الرفوف رأساً على عقب»[٩٦].

وسبّبت ساعات منع التجول الطويلة ارتباكاً في عملية الإنتاج الزراعي في القرى، فقد ذهبت محاصيل بأسرها سدى لأن المزارعين لا يستطيعون في تلك الساعات رش حقولهم بالمبيدات أو ريّها أو حصدها. وعندما يرفع منع التجول أو الحصار تبادر الجموع إلى بذل جهود مشتركة للقيام بالعمل اللازم لانقاذ المحصول من التلف، ولكن تلك الجهود تأتي بحكم الظروف متأخرة جداً. وكانت تفرض قيوداً إضافية على مزارعي القرى لمنعهم من تصنيع منتوجاتهم أو تصديرها. فقد صدر الأمر العسكري رقم ١٢٥٢ وبعنوان «أمر متعلق بنقل البضائع (يهودا والسامرة) ١٩٨٨» وهو يمنع منعاً باتاً تصدير منتجات زيت الزيتون إلى الأردن وإسرائيل. وصدرت أوامر منع تخص منتجات أخرى كأحجار المقالع وأوراق الميرامية والبيض والسلع الأثرية والدواء والبنزين، ولكن كل أوامر المنع هذه لم تكن في تدميرها للاقتصاد المحلي كالتدمير الذي يلحقه به منع تصدير زيت الزيتون، فهذا المنتوج يمثل نحو ١٤,٥ من مجموع الإنتاج الزراعي وزهاء ٥ بالمئة من مجموع إجمالي الناتج القومي للضفة الغربية (وهي نسبة قد تصل إلى ١٢ بالمئة في السنين الجيدة)[٩٧]. أما الحصول على ترخيص بتصدير المنتوجات المسموح بتصديرها أو بتشغيل المكائن لتصنيعها، فأمر يتوقف على دفع الضرائب والغرامات[٩٨]. وإذا ما قدم أحدهم طلباً للحصول على مثل هذا الترخيص، فإن ذلك الدفع لا يقتصر على شخصه فقط، بل يشمل أفراد أسرته كلهم وعليهم جميعاً إبراز الشهادة اللازمة ببراءة الذمة.

والأسلوب الاقتصادي القسري الآخر الذي يلجأ إليه الجيش الإسرائيلي لمضايقة المشاركين في الانتفاضة في قطاع غزة والحيلولة دون دعمهم يتصل بمسألة إعادة إصدار الهويات. ففي ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٨ بوشر بتنفيذ ما سمي بـ «عملية البطاقة

---

(٩٦) *Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising, December 1987-December 1988: A Report*, p. 388.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

البلاستيكية»، وهي تفرض على كل فرد من أبناء غزة يعمل في إسرائيل الحصول على بطاقة هوية جديدة براقة اللون، لقاء رسم قدره عشرة دولارات، وهي لا تعطى إلا إذا قدم طالبها شهادة براءة الذمة من الضرائب والغرامات له ولأفراد أسرته. وفي الحال دعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة إلى مقاطعة هذا الإجراء، وحاول بعض الناشطين مصادرة ما أمكنهم الحصول عليه من تلك البطاقات وإتلافها، وكانت السلطة العسكرية الإسرائيلية تسميها «بطاقات الاستقامة». ولكن، وبحلول خريف ذلك العام اتضح أن الجيش استطاع أن يكسب تلك المعركة، وبذلك تمكن من عزل عدد من الناشطين المهمين[٩٩].

خامساً: الاستجابة الدولية

تميزت الانتفاضة عما سبقها من أعمال المقاومة بأنها حظيت بتأييد دولي. فقد انطلقت مظاهرات التضامن التي شارك فيها الآلاف في أرجاء العالم كألمانيا الغربية وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة وهولندا واليابان وغيرها. تقول لميس عندوني «في فترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى آب/أغسطس ١٩٨٨ قامت دوائر الأمن والشرطة بتفريق ١١٧ مظاهرة نظمت في الأردن تأييداً للانتفاضة وشارك في كل مظاهرة منها ما يتراوح بين مئة متظاهر وألفين وخمسمئة»[١٠٠]. وقد اضطرت الأنظمة العربية كلها، بصرف النظر عن تحفظاتها على منظمة التحرير أو عن مخاوفها من أن تصبح الانتفاضة نموذجاً للعصيان في دولها، أن تعلن عن تأييدها المعنوي ودعمها المالي للانتفاضة الفلسطينية لضمان استمراريتها[١٠١] وكان هذا من الأسباب التي جعلت الانتفاضة تواصل الشوط إلى أبعد من الأمد الذي كان متوقعاً لها أن تقطعه.

وما إن بدأت الانتفاضة حتى أعلن الأردن أنه سيستمر في دفع مرتبات المعلمين والموظفين المدنيين بصرف النظر عن الاضرابات أو حالات منع التجول أو الاستقالات. كما أعلنت الحكومة الأردنية أنها ستدفع مخصصات تقاعدية لأسر الذين يقتلون في الانتفاضة أو يصابون بعجز. وبدأ العراق، كإيماءة رمزية منه، «بدفع

---

(٩٩) Hiltermann, *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*, p. 185.

(١٠٠) L. Andoni, «Jordan,» in: Rex Brynen, ed., *Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1991), p. 173.

(١٠١) Lamis Andoni, «Solid Arab Backing,» *Middle East International*, no. 318 (February 1988), p. 7.

رواتب تقاعدية لأسر الذين يقتلون في الانتفاضة تعادل الرواتب التقاعدية التي تدفع لأسر الجنود الذين قتلوا في حرب الخليج [بين إيران والعراق]»[١٠٢]. وفي اجتماع طارئ للقمة العربية قام عرفات بدور فعال للحصول على المال والدواء والغذاء لشعب الضفة والقطاع. وقالت مصادر رسمية إن السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية وعدت بمجموعها بمبلغ قدره ١١٨ مليون دولار للسنة الأولى من الانتفاضة[١٠٣]. وأكدت القمة الطارئة المذكورة على قيامها بدفع ١٥٠ مليون دولار سنوياً لمنظمة التحرير، وقررت كذلك الاستمرار بدفع مبلغ مئة مليون دولار سنوياً للجنة المشتركة بين المنظمة والأردن إلى ما بعد انقضاء مدة السنوات العشر التي حددتها قمة بغداد في عام ١٩٧٨[١٠٤].

أما في الولايات المتحدة، الحليف الأول لإسرائيل عقائدياً ومالياً، فقد أحدثت صورة القسوة الإسرائيلية امتعاضاً شديداً لدى الجمهور الأمريكي بشكل عام. كان ذلك الجمهور حتى ذلك الحين جاهلاً في معظمه بأوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال، فأصيب بالصدمة بما يشاهده من حدة الصراع التي لم يسبق لها مثيل. وقد تلوثت صورة إسرائيل في الأذهان من جراء أعمال القسوة المتكررة التي تنشر أخبارها الصحف. وفي محاولة للتقليل من آثار ذلك قامت وزارة السياحة الإسرائيلية بحملة دعاية في المدن الأمريكية الكبرى للترويج للسياحة خلال موسم الأعياد الدينية، فرفعت لافتات كبيرة تصور منظراً فسيحاً للمدينة القديمة في القدس كتب تحتها: «القدس، على مرمى حجر من تل أبيب». ولكن تلك الحملة فشلت فأنزلت اللافتات من أماكنها. لقد أجبرت الدولة الإسرائيلية على أن تتخذ موقف الدفاع في عملها في ميدان العلاقات العامة.

وأظهرت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة، والتي تحاول التعرف على مواقف الجمهور الأمريكي من إسرائيل ومن الصراع العربي الفلسطيني معها، حدوث انخفاض عام في التأييد الذي يوليه ذلك الجمهور عادة للإسرائيليين. وفي مسح أجرته مؤسسة غالوب في عام ١٩٨٨ ظهر أن نحو ٣٠ بالمئة من الأمريكيين «ينظرون إلى إسرائيل بشكل أقل ترجيحاً لكفة إسرائيل» مما كانوا عليه قبل الانتفاضة، وقد تأكدت نتائج هذا المسح باستطلاعات متعددة أخرى. وأظهرت

---

(١٠٢) M. Jansen, «The Funds which Help the Intifada,» *Middle East International* (June 1988), p. 6.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) المصدر نفسه.

المسوح المختلفة كذلك وجود اختلاف حاد بين الرأي العام وسياسة الحكومة الأمريكية. ففي مسح أجرته مؤسسة غالوب أيضاً في المدة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ورد السؤال الآتي في الاستطلاع: «تعلم أن الولايات المتحدة لا تتعامل في الوقت الحاضر بشكل مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية. فهل أنت مع أو ضد محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة والمنظمة كوسيلة تساعد على حل الصراع بشأن غزة والضفة الغربية؟»، فأجاب ٥٣ بالمئة من الذين ردوا على الاستطلاع بأنهم مع المحادثات المباشرة مع منظمة التحرير، وأجاب ٢٦ بالمئة منهم فقط بأنهم يؤيدون سياسة الولايات المتحدة في هذا الشأن[(١٠٥)].

أما الدعم غير المشروط الذي تقدمه الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل فخير دليل عليه هو المنح المالية السخية التي تقدمها لها عادةً وتقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً. وهذا، بحسب رأي مارثا وينجر، «لا يشمل الأموال الأمريكية الخاصة البالغة زهاء مليارين ونصف المليار دولار التي تذهب إلى إسرائيل في كل عام، منها مليار دولار على شكل قروض قصيرة الأمد وطويلة الأمد من بنوك تجارية أمريكية، ونصف مليار دولار على شكل سندات إسرائيلية تباع إلى شركات أمريكية... ومليار دولار من المنح التي يقدمها الأفراد. وبهذا يكون المجموع الكلي ٦,٢ مليار دولار سنوياً، أي ١,٣٧٧ دولار للإسرائيلي الواحد»[(١٠٦)].

ثمة أغلبية كبيرة من الأمريكيين قدرت بنسبة ٧٠ بالمئة سئمت من التمويل الرسمي الداعم للسياسات الإسرائيلية. أظهرت استطلاعات غالوب أن ٤١ بالمئة ترى أن المساعدة المالية الأمريكية يجب أن تخفض، و١٩ بالمئة ترى أنها يجب أن تتوقف تماماً. وأشار ٢٢ بالمئة إلى أن رأيهم السلبي في هذا الشأن قد تأثر بالطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع الانتفاضة[(١٠٧)].

ولكن الرأي العام الإسرائيلي اتخذ موقفاً معاكساً للرأي العام الأمريكي، فقد أظهرت الاستطلاعات أن ٦٩ بالمئة من الإسرائيليين يحبذون اتخاذ «موقف أشد» لقمع «الاضطرابات» (وهي الكلمة التي كانت تنعت بها الانتفاضة آنئذٍ)، وأن ٢٣ بالمئة منهم رأوا أن مستوى الرد مناسب، فيما رأى ٧ بالمئة منهم فقط أن الموقف يجب أن

---

(١٠٥) للاطلاع على بحث مستفيض، انظر: F. Moughrabi, «The Intifada in American Public Opinion,» in: Nassar and Heacock, eds., *Intifada: Palestine at the Crossroads*, p. 247.

(١٠٦) M. Wenger, «The Money Tree: US Aid to Israel,» *Middle East Report*, nos. 164-165 (May-August 1990), pp. 12-13.

(١٠٧) Moughrabi, Ibid., p. 248.

يخفف[١٠٨]. إن هذه المواقف وجدت صدى لها في الكنيست حيث تعالت فيه، حتى قبل الانتفاضة، دعوات لحل يقوم على «الترانسفير» (وهذه شيفرة إسرائيلية تعني طرد السكان الفلسطينيين من المناطق المحتلة) لحسم الصراع بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاهرت بذلك الحل شخصيات سياسية من يمين الوسط. وقد أيد نائب وزير الدفاع ميشيل ديكل، من حزب الليكود، تأييداً علنياً سياسات حزب كاخ الذي أغلقته المحكمة العليا الإسرائيلية في عام ١٩٨٦ لأن منهاجه السياسي منهاج عنصري[١٠٩]. وقد ألقى رئيس الوزراء شامير خطاباً أمام المستوطنين في الأول من نيسان/أبريل ١٩٨٨ قال فيه عن الفلسطينيين إنهم عبارة عن «ديدان» تُسحق بالأقدام. ثم قام وزير الصناعة والتجارة ووزير الدفاع السابق آرييل شارون بنقل سكنه وأسرته إلى بيتٍ في الحي الإسلامي في القدس القديمة، إظهاراً لتشدده وإمعاناً في استهتاره الشبيه بما ورد في خطاب شامير[١١٠].

سادساً: تداعيات الانتفاضة

إن الانتفاضة، وفي السياق المشحون سياسياً الذي كان سائداً، استطاعت بأقل من سنة على اندلاعها أن تقلب علاقات القوة في داخل إسرائيل وخارجها رأساً على عقب. ففي ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨ ألقى الملك حسين خطاباً تاريخياً متلفزاً غيّر فيه إلى العكس أربعة عقود من السياسة الهاشمية بشأن مسؤولية الأردن الإدارية في الضفة الغربية، وألغى أيضاً ما كان يقوله الأردن بأنه يمثل الفلسطينيين من سكان المناطق بصفته بديلاً شرعياً لمنظمة التحرير الفلسطينية[١١١]. لقد قام الملك بما سمي فك الارتباط من دون مشاورة مسبقة مع منظمة التحرير. وتتكهن لميس عندوني بأن الملك كان يأمل بأن يأخذ المنظمة على حين غرة وعلى غير استعداد لكي يظهر عدم قدرتها «على القيام بمسؤوليتها، وهو ما كانت تسعى إليه على الدوام»[١١٢]. إن الحكومة الأردنية بادرت في الحال إلى تنفيذ السياسة الجديدة، ففي اليوم التالي للخطاب بدأت بفك ارتباطها عملياً، وذلك بأن عدلت عن منح الجنسية الأردنية

(١٠٨) J. Kifner, «Arrests of Palestinians Approach 1,000,» *New York Times*, 26/12/1987, p. A 7.

(١٠٩) Peretz, *Intifada: The Palestinian Uprising*, p. 30.

(١١٠) «Home for Sharon Amid Arabs,» *New York Times*, 17/12/1987, p. A 14.

(١١١) للاطلاع على عرض شامل ومفصل لهذا التحول التاريخي في العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية وأثر الانتفاضة في السياسة الأردنية، انظر: Andoni, «Jordan».

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

للفلسطينيين من الضفة الغربية واقتصرت على منحهم وثائق سفر نافذة لمدة سنتين فقط، وأوقفت كذلك دفع المرتبات لمعظم موظفي الحكومة في المناطق وعددهم ٢٤ ألف موظف، عدا العاملين في دائرة الأوقاف[١١٣].

بعد أربعة أشهر من ذلك التاريخ، وكما ذكرنا في الفصل السابق، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة في الجزائر (١٢ ـ ١٥ من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨) وذلك لتثبيت موقفه الجديد على ضوء التغييرات السياسية السريعة والعميقة الجارية. في تلك الدورة التاريخية صدر «إعلان استقلال فلسطين» على أن تكون عاصمتها القدس (انظر النص في الملحق رقم ٩). وبعدها ألقى عرفات خطابه المهم جداً في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في جنيف يوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨[١١٤]، وفيه اعترف رسمياً وبشكل قطعي بحق إسرائيل في الوجود وشجب الإرهاب وقبل تنازلات تخص الأرض. إن خطابه ذاك قد كرر النقاط الرئيسية التي وردت في القرار الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المشار إليها آنفاً[١١٥].

واحتفل الفلسطينيون في المناطق المحتلة بيومهم الذي سموه «يوم الاستقلال الوطني» وذلك بمظاهرات عبرت عن تأييد واسع لقرار المجلس الوطني. بيد أن ذلك القرار دق إسفيناً عميقاً بين حماس والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. فقد أصدر الإسلاميون بياناً موجهاً إلى المجلس الوطني في الجزائر حددوا فيه موقفهم: «إننا ندين كافة المواقف الداعية إلى إنهاء الجهاد والنضال، وإلى إقامة السلام مع القتلة، وندين المواقف الداعية إلى القبول بالكيان اليهودي على أي جزء من أجزاء أرضنا»[١١٦]. مع ذلك فإن أغلبية الفلسطينيين رأوا بأن فتح الحوار بين الولايات

---

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١١٤) لم يمنح عرفات سمة دخول إلى الولايات المتحدة لإلقاء خطاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على أساس أنه ينتمي إلى «منظمة إرهابية». في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٥١ صوتاً مقابل صوتين وامتناع بريطانيا عن التصويت على إدانة الولايات المتحدة لانتهاكها اتفاقية المقر لعام ١٩٤٧ التي توجب على الولايات المتحدة ألا تعرقل قيام أي شخص بعمل مشروع في الأمم المتحدة.

(١١٥) Z. Abu Amr, «The Politics of the Intifada,» in: Michael C. Hudson, ed., *The Palestinians: New Directions* (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1990), p. 5.

الحذف ليس في الأصل. للاطلاع على الوثيقة التي قدمت لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨. انظر: *Journal of Palestine Studies*, vol. 17, no. 2 (Winter 1989).

(١١٦) كما ورد في: Abu Amr, Ibid., p. 9.

المتحدة وممثلهم الشرعي الوحيد هو حقاً «إنجاز من إنجازات الانتفاضة» (البيان ٣١ للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة). لقد كان ذلك نصراً سياسياً رحب به الفلسطينيون بعد أن عانوا ما عانوه اقتصادياً وبخاصة في كفاحهم ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ولكن التفاؤل الذي عم الفلسطينيين جميعاً بأن الانتفاضة ستأتي بحل سياسي لم يكن في محله، ذلك أن ما كان مرجواً من تسوية متفاوض عليها مع إسرائيل تنهي الاحتلال بوساطة أمريكية لم يتحقق منها شيء قط. إن إسرائيل استمرت في عنادها بدعم من الولايات المتحدة وقدمت صيغتها لاتفاق السلام، أي الحكم الذاتي الفلسطيني لإدارة الشؤون المدنية ومن دون أن يشمل الحكم سلطة على الأرض والموارد. كان ذلك الاقتراح شبيهاً بما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد التي لم تنص على دولة فلسطينية مستقلة في النهاية ولم تأتِ على ذكر منظمة التحرير. وأدى رفض الولايات المتحدة وإسرائيل أي سلام إلا وفق شروطهما إلى تقويض المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية(١١٧). وقد أدت المقترحات المقابلة الإسرائيلية ـ الأمريكية إلى إثارة حفيظة الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي الشتات معاً وقابلوها جميعاً بالرفض كما فعلت منظمة التحرير. وهكذا واجه الطرفان طريقاً مسدوداً آخر من جديد وحالة استعصاء دائمة.

استنتاج ختامي

إن الانتفاضة هي تراكم تاريخي لكافة الجهود السابقة التي بذلها الشعب الفلسطيني لمقاومة تشريده وإلغاء هويته الوطنية. إنها تمثل المسعى الوطني الرئيسي الرابع دفاعاً عن الوطن ضد مجهودات الصهيونية وإسرائيل الرامية إلى تشريد الفلسطينيين بأجمعهم وتهويد البلاد في القرن العشرين. كان المسعى **الأول** هو ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ضد سلطات الانتداب البريطاني، **والثاني** هو المقاومة المسلحة في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ضد تقسيم فلسطين، **والثالث** هو إنشاء منظمة ثورية وهي منظمة التحرير الفلسطينية ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨. وعلى خلاف المساعي السابقة كان مسعى الانتفاضة موحداً بشكل قوي. لقد جمعت صفوف الجميع، الشباب والشيوخ، الرجال والنساء، أبناء المدينة وأبناء الريف، المسلمين والمسيحيين، الفقراء والأغنياء، كما ضمت إليها التيارات السياسية كلها لتشكل حركة شعبية حقيقية تمثل الإرادة

---

(١١٧) Naseer H. Aruri, *The Obstruction of Peace: The United States, Israel, and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995), and Noam Chomsky, *World Orders, Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994).

الجماعية للفلسطينيين[١١٨]. وقد اندلعت هذه الانتفاضة بعد عشرين سنة من بدء الاحتلال، وبعد أربعين سنة من تصويت الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين.

لم تحدث الانتفاضة في فراغ سياسي - اجتماعي وإنما كانت تتويجاً لعملية مقاومة اتخذت أشكالاً شتى رداً على أعمال إسرائيلية. وقد طبقت إسرائيل أربع عمليات رئيسية للإخضاع، وذلك في مسعى منها إلى تحويل المناطق المحتلة إلى مستعمرة داخلية وإلى تهويد المنطقة. كانت هذه العمليات، كما فصلنا ذلك آنفاً، هي القمع السياسي والاستغلال الاقتصادي، وتدمير المؤسسات والاضطهاد العقائدي والثقافي، مضافاً إليها إنشاء مستوطنات إسرائيلية تتمتع بالامتيازات على أرض فلسطين المحتلة. وهذه العمليات بذرت بذور التدمير لسياسة إسرائيل ذاتها. فهي قد أثارت التذمر والاستياء، وسدت الطريق بوجه الوسائل «المشروعة» لمعالجة التظلمات، وأنكرت الهوية الفلسطينية، وجعلت الشعب الفلسطيني يبتكر استراتيجيات جديدة للمقاومة. أما الآليات التي طورها هذا الشعب ضد السيطرة المركزية الإسرائيلية فتمثلت بـ «مناطق سيادة شعبية» واللجان المحلية المعتمدة على ذاتها، والمزيج من الهياكل التقليدية والعصرية للتنظيم السياسي الاجتماعي، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، والاتصالات، والتعبئة، تلك الآليات للعمل التي هيأت المجال للتمكين الشعبي غير المركزي.

وكسبت الانتفاضة تعاطفاً وتأييداً دوليين، ولكن قيادة منظمة التحرير، التي لا تملك وسائل ذات بال توصلها وقضيتها إلى الوسط الدولي، أخفقت في تحويل ذلك التعاطف إلى تضامن دولي مع الشعب الفلسطيني ومع قضيته. فالانتفاضة لم تكن مجرد حدث سياسي؛ واعتبارها كذلك يحبسها في الحسابات الآنية الضيقة للأرباح والخسائر. كان الأجدر أن ينظر إليها كقوة تجميع رافضة للتطبيع مع الاحتلال. إن النجاح الرائع الذي حققته الانتفاضة شد من أزر الناس الذين يعيشون في ظل الاحتلال وأعاد الحيوية لمجتمعات الشتات وأدى إلى التئام الانقسامات في داخل منظمة التحرير. وعلى الرغم من المبادرة الدبلوماسية الجديدة التي تضمنت تنازلات كبيرة من جانب منظمة التحرير لم تتمكن الانتفاضة قط من التغلب على أساليب العرقلة التي مارستها إسرائيل والولايات المتحدة. لذلك فإن حالة الاستعصاء السياسي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ظلت قائمة. لقد ضحى الفلسطينيون بالكثير الكثير وربما راودهم من الآمال الكبيرة ما يدعوهم إلى عدم القبول بحل لا يحقق

(١١٨) Farsoun and Landis, «Structures of Resistance and the «War of Position»: A Case Study of the Palestinian Uprising,» p. 60.

كل التحقيق قيام الدولة المستقلة. هذا وحين أخذت الانتفاضة بالتلاشي في عام ١٩٩٠ كانت فتح والمنظمة كلتاهما تترنح تحت وقع صدمة خطيرة: اغتيال اثنين من كبار زعمائها وهما خليل الوزير (أبو جهاد) في عام ١٩٨٨ وصلاح خلف (أبو إياد) في عام ١٩٩٠.

وجاء غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠ والحلف الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج ضد بغداد ليُدخل بعداً درامياً في شؤون الشرق الأوسط كانت له آثار حولت الأمور تحويلاً استراتيجياً. فسرعان ما أدت تلك الحرب إلى تحويل الاهتمام من الانتفاضة القائمة إلى ميزان القوى السياسية الإقليمية الجديد، الذي أعيد فيه تركيب التحالفات بشكل لا ينفع الفلسطينيين بشيء. ومع أن أزمة الخليج حجبت الانتفاضة والقضية الفلسطينية معاً، وقللت كثيراً من الدعم العربي لهما، إلا أن تلك الأزمة فتحت، مع ذلك، أمام قيادة منظمة التحرير بزعامة عرفات والموالين له، نافذة جديدة للإطلال منها على فرصة سانحة كان يمكن اقتناصها لوضع القضية الفلسطينية مرة أخرى على جدول الأعمال السياسي الدولي. ولكن أعمال الرئيس عرفات القصيرة النظر ـ بالوقوف فعلياً إلى جانب الرئيس العراقي والادعاء كلامياً بخلاف ذلك[١١٩] ـ عزل منظمة التحرير وجردها من شرعيتها، هي ومعها القضية الفلسطينية، ليس فقط في الساحة الدولية وحدها وإنما أيضاً بين الحكومات والشعوب العربية، ولا سيما الدول الغنية المصدرة للنفط والدول الأخرى ذات النفوذ السياسي مثل مصر وسوريا. وهكذا وفي سياق العرقلة الإسرائيلية ـ الأمريكية لسلام عادل في الشرق الأوسط عملت تصرفات عرفات غير المناسبة والتي تعوزها الكفاءة على تبديد منجزات الانتفاضة، ومهدت السبيل إلى تدهور المنظمة السريع في تسعينيات القرن الماضي، ما أفسح في المجال للبدء بـ«عملية سلام» غير حاسمة باشرتها الحكومة الأمريكية، وللقيام بمفاوضات سرية مع إسرائيل أسفرت عن توقيع اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣. وهذه الاتفاقيات التي وقعتها المنظمة وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة كانت زلزالاً سياسياً في السياقين الإقليمي والفلسطيني. إن بنود تلك الاتفاقيات وعواقبها، التي سنبحثها في الفصل التالي، ستقرر مصير فلسطين والفلسطينيين.

(١١٩) للاطلاع على تفسير أكثر تعقيداً لسلوك المنظمة في أزمة الخليج، انظر: Norman G. Finkelstein, *The Rise and Fall of Palestine: A Personal Account of the Intifada Years* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996), chap. 4 and the epilogue.

الفصل الثامن

الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومستقبل فلسطين والفلسطينيين

ما الذي سيحل بفلسطين وبالفلسطينيين؟ إن «عملية السلام» التي بدأتها منظمة التحرير مع عدد من زعماء المناطق المحتلة في عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد هي نقطة تحول في تاريخ فلسطين. فبعد عامين من مفاوضات علنية لا طائل تحتها بين إسرائيل ووفد فلسطيني من المناطق المحتلة جرت مفاوضات سرية على مستوى عالٍ بين المنظمة وإسرائيل برعاية الحكومة النرويجية أسفرت فجأةً عن اتفاق بين الطرفين. ففي أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩٣ أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير عن اتفاق على «مجموعة من المبادىء» لحل الصراع الذي دام قرناً من الزمن بين الشعبين. وجرى التوقيع بالأحرف الأولى في أوسلو على «إعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي» (وسميت اتفاقيات أوسلو لأنها تضمنت وثائق بالاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير) ثم وقعت رسمياً في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في حديقة البيت الأبيض بواشنطن العاصمة.

كيف سيعمل «إعلان المبادىء» واتفاقيات القاهرة وباريس وأوسلو ـ ٢ اللاحقة على خدمة القضية الفلسطينية وخدمة الفلسطينيين؟ وهل ستؤدي الاتفاقيات على وجه التحديد إلى حكم ذاتي ودولة مستقلة للشعب الفلسطيني؟ أم هل سيؤول الأمر بالنتيجة إلى «حل فني» للقضية الفلسطينية[1]، يعني من الناحية الفعلية تفكيكاً لشعب فلسطين وظهور مجتمعات في الشتات تكون أقليات من الدرجة الثانية؟ سيكون موضوع هذا الفصل تحليل تلك الاتفاقيات وما تنطوي عليه من مضاعفات بشأن مستقبل مستقل لفلسطين وللفلسطينيين بصفتهم شعباً.

---

(١) انظر: Norman G. Finkelstein, «Whither the «Peace Process»?,» paper presented at: Georgetown and American Universities (Conference), Washington, DC, 24-25 April 1996, p. 21.

أولاً: الطريق إلى اتفاقيات أوسلو

إن الظروف التي كانت وراء مؤتمر مدريد للسلام واتفاقيات أوسلو تتلخّص بما يلي: عزلة منظمة التحرير وتدهورها، وكلفة الانتفاضة المتزايدة التي أثقلت كاهل إسرائيل، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم بسبب انتهاء الاتحاد السوفياتي، ووضع الشرق الأوسط بعد الانتصار على العراق. أما الذي دفع المنظمة في النهاية نحو تلك الاتفاقيات فهو «إجراءات التجسير» التي اقترحتها إدارة الرئيس كلينتون، وكانت عبارة عن محاولة للتغلب على حالة الاستعصاء التي سادت محادثات السلام في واشنطن في أعقاب مؤتمر مدريد. فبعد عشر جولات من مفاوضات لم تسفر عن شيء بين الفلسطينيين والإسرائيليين أعدت إدارة كلينتون في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ مقترحاً سمته «إعلان المبادىء»، وكان هذا هو الاستعمال الأول لهذا التعبير قبل اتفاقيات أوسلو. وقد تضمن المقترح ثلاثة عناصر لم يسبق أن طرح مثلها حتى من قبل الدبلوماسية الأمريكية.

كان **العنصر الأول** في المقترح الأمريكي يتضمن إعادة صياغة لمفهوم الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة، فبدلاً من تسميتهما مناطق «محتلة» سميتا مناطق «متنازعاً عليها». و**العنصر الثاني** أن المقترح خلا من ذكر الصيغة المطروحة سابقاً وهي صيغة الأرض مقابل السلام الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما أن المقترح لم يأت على ذكر انسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق. و**العنصر الثالث** في المقترح هو أن الأمور المتصلة بالسيادة الفلسطينية تقع خارج نطاق المفاوضات التي تجري لغرض عقد اتفاق انتقالي، وبالتالي فإن قضايا الأرض والمياه والمستوطنات والقدس أجلت كلها عدداً من السنين. والمقترح الأمريكي له مغزاه أيضاً، إذ انه لم يذكر قط حقوق اللاجئين الفلسطينيين من نازحي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. هذا وبالنظر إلى أن قضايا الأرض وطبيعة السلطة التي تمارس عليها هي من المسائل التي يتم بحثها بشكل منفصل في المستقبل، فإن المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ستكون مقتصرة على موضوع السلطة على الناس لا على الأرض. وعليه فإن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتبروا في هذا المقترح الأمريكي مجرد «قاطنين» فيهما، ولهم بعض حقوق مدنية فقط وبلا حقوق وطنية سياسية على الإطلاق. وقد أصيب الوفد المفاوض الفلسطيني وكذلك قيادة منظمة التحرير بالصدمة والفزع من جراء هذه الصيغة الجديدة والمتحيزة جداً، والتي تعتبر بحد ذاتها خروجاً عن السياسة الأمريكية التقليدية السابقة وعن الضمانات التي قدمتها إدارة الرئيس بوش للوفد

الفلسطيني[٢]. ومع مثل هذا الوسيط في النزاع كالولايات المتحدة التي تبدو إسرائيلية أكثر من الاسرائيليين أنفسهم باتت حالة الاستعصاء أكثر استعصاءً من أي وقتٍ مضى، فقررت منظمة التحرير الفلسطينية، ومن دون إخبار الفريق الفلسطيني المفاوض في واشنطن، أن تختار إجراء مفاوضات سرية مباشرة مع إسرائيل، وقد أدركت أن ما سينجم عن تلك المفاوضات لن يكون أسوأ مما هو معروض بأي حال.

وهكذا آذن إعلان المبادىء ببدء المرحلة الحالية من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وكان ذلك نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر في القرن العشرين. وكان كذلك اختراقاً حسب الشروط الاسرائيلية ليس فقط لموضوع التسوية السياسية للصراع، بل اختراقاً أيضاً للمواجهة العربية ـ الاسرائيلية. وبالنظر إلى بنود اتفاقيات أوسلو وما تجاهلته من حقوق الفلسطينيين وما ألزمت منظمة التحرير أن تقوم به، فإن هذه الاتفاقيات قد زجت الشعب الفلسطيني ومؤسساته السياسية في أزمة أخلاقية وثقافية وسياسية هي من أخطر الأزمات وأعمقها، فضلاً عن كونها أزمة هوية. واتفق معظم الفلسطينيين مع ما قاله ادوارد سعيد بأنها «كانت خيانة لتاريخنا وشعبنا»[٣]. وقد انقسم الفلسطينيون أينما كانوا، في داخل المناطق المحتلة وخارجها، بشأن شرعية اتفاقيات أوسلو ومعناها وعواقبها.

هل يؤدي إعلان المبادىء وما انبثق عنه من اتفاقيات إلى دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يدعي عرفات وفصيله في منظمة التحرير، وكما يدعي المطبلون للاتفاقيات ومنهم حتى بعض الاسرائيليين ووسائل الإعلام الأمريكية[٤]؟ أم يؤدي، كما يعتقد المنتقدون، ومنهم بعض الاسرائيليين، إلى استمرار الهيمنة الاسرائيلية على المناطق بشكل جديد ولكنه سيكون مكتسباً شرعية الاتفاقيات واعتراف القيادة الفلسطينية الرسمية؟ إن القضايا المركزية التي يختلف حولها الفلسطينيون في الوقت الحاضر هي إعلان المبادىء واتفاقيات أوسلو والإدارة

---

(٢) Naseer H. Aruri, *The Obstruction of Peace: The United States, Israel, and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995), pp. 193-218, and Hanan Ashrawi, *This Side of Peace: A Personal Account* (New York: Simon and Schuster, 1995).

(٣) Edward W. Said, *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994* (New York: Pantheon Books, 1994), p. xxxii.

(٤) انظر: B. Gellman, «West Bank Pact Eases Way for Palestinian Statehood: New Entity Still Limited by Israel - «For Now»,» *Washington Post*, 27/9/1995, p. A1.

التي يتولاها نظام عرفات، والمستقبل. ومما يعمل على تعقيد هذه القضايا هو تنفيذ الاتفاقيات (وهي اتفاقيات أوسلو والقاهرة وباريس وأوسلو ـ ٢) وقواها المحركة وما تبعها من سياسات ومن أمور اقتصادية وما نجم عنها من عواقب ليس فقط بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (وكانا في البداية تحت سلطة حكومة العمال ثم حكومة الليكود منذ أواخر عام ١٩٩٦) وإنما أيضاً بالنسبة إلى شعب فلسطين بأسره سواء خلال الفترة الانتقالية أم في المستقبل.

ثانياً: إعلان المبادىء لاتفاقيات أوسلو

ما ان انتهت حرب الخليج الثانية لعام ١٩٩١ حتى أصبح جلياً للولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية الموالية للغرب أن إقامة نظام شرق أوسطي جديد لن يكون ممكناً إلا إذا تمت تسوية القضية الفلسطينية. إن المعطيات الامبريالية الأمريكية هي التي تملي ذلك، ومنها السيطرة على المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط وما فيها من نفط وأسواق[٥]. وهذه التسوية ستحل لاسرائيل في آن واحد مأزقها الداخلي (المتمثل بكلفة الانتفاضة) ومأزقها الاقليمي (بإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية). إن تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ستتيح للاقتصاد الاسرائيلي أن يتحرك في اتجاهات جديدة أكثر ملاءمة له. يقول أحد المحللين الإسرائيليين:

«كانت المناطق المحتلة على مدى عشرين عاماً بمثابة بديل جزئي للسوق الدولية ومنفذ سري إلى العالم العربي. ولكن منافع الاحتلال الاقتصادية ـ اليد العاملة الرخيصة والمؤكد وجودها، مع سوق رهين للاحتلال ـ تناقصت تناقصاً حاداً بفعل الانتفاضة. وأخذت كلفة الاحتلال التي يتحملها الاقتصاد الاسرائيلي تطغى على منافعه. فلهذه الأسباب باتت تسوية الصراع ـ ويعني ذلك فعلياً الإقلاع عن استعمار المناطق المحتلة من خلال التراضي مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ ضرورة اقتصادية لإسرائيل»[٦].

---

(٥) Samih K. Farsoun, «Palestine and America's Imperial Imperative,» *Middle East International* (August 1992), pp. 16-17.

(٦) انـظـر: Yoav Peled, «From Zionism to Capitalism: The Political Economy of Israel's Decolonization of the Occupied Territories,» *Middle East Report*, vol. 25, nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 13, and Stanley Cohen, «Justice in Transition? Prospects for a Palestinian-Israeli Truth Commission,» *Middle East Report*, vol. 25, nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), pp. 2-5.

مع هذا، وعلى الرغم من عوامل الضغط الاستراتيجية والسياسية والأخلاقية، ومن النظرة الدولية المتعاطفة مع الفلسطينيين وهم بين أيدي منظمة التحرير، وقع عرفات هو والمنظمة، وكانا في حالة عزلة ووهن، على اتفاقيات هي موضع جدال لأنها تهدد بالخطر مصير الفلسطينيين كشعب، كما تهدد حركتهم الرامية إلى الوجود الوطني المستقل. جاءت اتفاقيات أوسلو مفاجأة غريبة للجميع باستثناء قلة من المسؤولين الفلسطينيين والاسرائيليين والنرويجيين الذين شاركوا في المفاوضات مشاركة مباشرة. فحتى الولايات المتحدة، تلك الدولة العظمى الحليفة لإسرائيل والراعية لها، لم تكن على علم بالمفاوضات أو بفحوى الاتفاقيات. أما على الجانب الفلسطيني فيقال إن أربعة فقط منهم وبضمنهم عرفات نفسه كانوا على معرفة بالمفاوضات وبمحتوى الاتفاقيات حين جرى التوقيع عليها بالأحرف الأولى.

وبصرف النظر عن فورة الحماس التي اعترت الأوساط الرسمية ووسائل الإعلام في الغرب عند الإعلان عن أمر الاتفاقيات إلا أنها أثارت ردود فعل مختلفة في أوساط الفلسطينيين والشعوب والحكومات العربية. وقد حدث الانقسام بشأنها حتى في صفوف المسؤولين في منظمة التحرير ذاتها فاختلفت الآراء عنها في ما بينهم. أما المواقف السياسية تجاه الاتفاقيات وعواقبها فكانت موضع استقطاب شديد، وما فتئت تزداد تصلباً وانقساماً بمرور السنين. إن الجدال حول الاتفاقيات الأصلية وطريقة تنفيذها المحفوفة بالعثرات، والتطورات السياسية التي حدثت منذ التوقيع عليها، أخذت تهدد، وربما للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨، بتدمير الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني.

١ ـ الحجج المؤيدة للإعلان

يقول الرئيس عرفات والفصيل المؤيد له في منظمة التحرير ان اتفاقيات أوسلو تمثل أفضل صفقة يمكنهم الحصول عليها في الظروف السيئة السائدة[٧] (وهي بالطبع من صنع أيديهم إلى حدٍ كبير). إنهم كالعادة يتحدون منتقديهم بالسؤال المعروف: «ما هو البديل»؟ عوضاً من تقديم الإيضاحات اللازمة لهم. ويضيفون إلى ذلك السؤال

(٧) في خطاب ألقاه عرفات في مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة عند عودته إلى التراب الفلسطيني بموجب اتفاقيات أوسلو، قال «أنا أعرف أن عدداً منكم هنا يرون أن أوسلو اتفاقية سيئة. إنها اتفاقية سيئة، نعم. ولكنها أفضل ما يمكننا أن نحصل عليه في أسوأ وضع». وردت في: Graham Usher, *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo*, Transnational Institute Series (London: Pluto Press, 1995), p. 1.

قولهم إن اتفاقيات أوسلو «السيئة» ستتيح للفلسطينيين مع ذلك موطىء قدم في وطنهم ذاته ليستأنفوا من هناك كفاحهم من أجل تقرير المصير، ما سيضعهم في موقف أفضل بكثير لتحقيق إقامة الدولة(٨). أما أنصار الاتفاقيات من العرب فيقولون إن أي واقع جديد هو أفضل من الواقع القائم القديم.

وتستطيع إسرائيل من جانبها أن تدّعي أنها حققت عن طريق الاتفاق على إعلان المبادىء أهدافها التكتيكية والاستراتيجية كلها، والتي سعت إليها طويلاً. فقد تباهى رابين رئيس الوزراء في خطاب له أمام الكنيست قائلاً بأن ذلك الاتفاق «يمثل انتصار الصهيونية على العرب». هذا ونحن هنا لن نستعرض مفصلاً المبررات الدفاعية التي يسوقها عرفات وفصيله تأييداً للاتفاق، كما لن نتطرق إلى الأسباب التي دعت إسرائيل إلى دعم الاتفاقيات، ولا إلى مزاعم الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الأمريكية التي طبّلت وزمرت لها، وإنما سنقتصر فقط على ذكر الآراء التي أدلى بها بعض الفلسطينيين المستقلين والمراقبين العرب وغيرهم من الناشطين.

وأفضل ما طرح في أوساط المثقفين والناشطين الفلسطينيين لصالح إعلان المبادىء هو ما ورد على لسان وليد الخالدي، الأستاذ الفلسطيني في مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفرد. ففي خطابٍ له ألقاه في الاجتماع السنوي الذي عقدته «اللجنة الأمريكية ـ العربية لمكافحة التمييز» في واشنطن العاصمة في عام ١٩٩٥ أوجز الخالدي الأسباب التي تدعوه إلى تأييد عرفات وتأييد إعلان المبادىء معاً. فبعد أن يصف الخالدي الإعلان بأنه «تأليف صهيوني في لغته وغرضه وتفاصيله»، يعدد المتكلم منجزات الإعلان التي تحققت للفلسطينيين، وهي: (١) اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ (٢) اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة؛ (٣) تثبيت مبدأ الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ (٤) تثبيت مبدأ إجراء انتخابات عامة تنبثق عنها سلطة مركزية فلسطينية تتمتع بسلطات تشريعية وبجهاز شرطة قوي، أي إجراء انتخابات تكون أكثر من انتخابات بلدية محض؛ (٥) تثبيت مبدأ وضع جدول زمني لتحقيق ما ورد أعلاه؛ (٦) تثبيت مبدأ نقل السلطات إلى السلطة الفلسطينية؛ (٧) تثبيت أمر توفير الأموال من دول العالم.

وقد أعرب أحد المشاركين الفلسطينيين في المفاوضات المتعددة الأطراف التي

---

(٨) هذا النوع من الحجج كان يستعمله في العادة الزعماء الأفارقة السود الذين عارضوا إقامة البانتوستانات أيام النظام العنصري في جنوب أفريقيا. انظر: Finkelstein, «Whither the «Peace Process»?,» pp. 16-17 and 19-20.

جرت بوحي من مؤتمر مدريد عن مشاعر التأييد هذه بقوله:

«التقت إسرائيل والفلسطينيون للمرة الأولى، فاعترف أحدهما بالآخر، والتزم كلاهما بشكل لا رجوع عنه بالسير في طريقٍ للسلام تحددت معالمه بصفة مشتركة... [ويتيح الإعلان] قيام أول كيان فلسطيني على تراب فلسطين، يديره الفلسطينيون أنفسهم. وعليه فإن المسألة لم تعد مسألة هل سيكون هناك كيان فلسطيني؟ وإنما ما الذي سينبثق من اتفاق غزة/أريحا؟: - حدوده على الأرض، روحيته السياسية، وشكل الحكم الصالح فيه»(٩).

إن تلك «التنازلات» الاسرائيلية بمجموعها تخلق، بحسب رأي الخالدي، «ظروفاً جديدة تفسح المجال لفرص جديدة يتعين علينا نحن الفلسطينيين أن نعرف كيف نستغلها». وعليه فإن الخالدي يرفض معارضة الإعلان على أساس «أن إسقاطه سيؤدي إلى حمام دم يقتل فيه الفلسطيني أخاه». كذلك فإن إسقاط عرفات سيكون في صالح اسرائيل إلى حدٍ كبير: «إن ذلك سيزيح هذا الرمز الذي يربط الفلسطينيين في الداخل بالفلسطينيين في الشتات، وإنه كذلك سيثير صراعاً [مدمراً] من أجل الخلافة». وهكذا فإن السبيل الوحيد المفتوح أمام الفلسطينيين الآن للعمل هو تأييد عرفات ودعم الإطار المتفاوض عليه. ويرى الخالدي «أن من الممكن ولادة دولة فلسطينية ذات سيادة ضمن حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس من رحم أوسلو». ولكن الخالدي لا يفصّل كيفية تحقيق السيادة، ولا يفسّر التناقض بين تقييمه للإعلان بأنه «تأليف صهيوني»، وأن الإعلان سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، تلك الفكرة التي تحظى بتأييد دولي باستثناء «دولتين: اسرائيل والولايات المتحدة». وها هنا يكمن المأزق(١٠).

إن الخالدي والآخرين لا يقدمون أي شيء يرشد إلى معرفة الكيفية التي سيتغير بمقتضاها ميزان القوة بين إسرائيل والفلسطينيين تغييراً من شأنه تمكين

---

(٩) Ahmed S. Khalidi, «The Palestinians: Current Dilemmas, Future Challenges,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), pp. 6-7.

(١٠) هذا الاستنتاج القائل بألا بديل سوى تأييد إعلان المبادىء قد توصل إليه أيضاً مثقف عربي آخر هو سمير أمين. فمع أنه ينتقده كثيراً فيقول «إن إعلان المبادىء ما هو إلا مخطط لإقامة بانتوستان في المناطق التي كانت تحتلها إسرائيل»، إلا أنه يضيف: «إن التاريخ يخبرنا بأن الاتفاقيات تتطور وتخضع للتأويل، وأن فحواها يعتمد على التطورات في موازين القوى. ولا يختلف إعلان المبادىء عن ذلك في شيء. لذلك فأنا أدعو إلى أن نركز كفاحنا على تأويل مخلص ورصين وجاد للاتفاق، ما سيضطر الاسرائيليين إلى تقديم تنازلات ضرورية». انظر: Samir Amin, «After Gaza and Jericho: The New Palestinian-Middle Eastern Problem,» *Beirut Review*, no. 8 (Fall 1994), p. 115.

الفلسطينيين من كسب السيادة، وهي التي يطرحها الخالدي أيضاً بأنها الهدف المركزي لنضالهم. وواقع الأمر هو أن ميزان القوة يميل، منذ التوقيع على إعلان المبادىء، إلى صالح اسرائيل. ويعود هذا إلى أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ومعظم الدول العربية، لا بل حتى منظمة التحرير نفسها، قد قبلت بالمعوقات التي وضعها الإعلان بوجه الفلسطينيين. يضاف إلى هذا أن عملية التطبيع بين اسرائيل وعدد من الدول العربية والتي بدأت في عهد حكومة حزب العمل في إسرائيل قد تعثرت كثيراً في أعقاب فوز الليكود في انتخابات عام ١٩٩٦ التي جاءت بهذا الحزب إلى الحكم، وهي حكومة ثبت أنها متعنتة جداً في أقوالها وأعمالها معاً.

٢ ـ الحجج المنتقدة للإعلان

إن الانتقادات التي يوجهها الفلسطينيون والعرب وغيرهم للاتفاقيات المختلفة ولطريقة عرفات في إدارة الشؤون الفلسطينية، ولمواقف إسرائيل وأفعالها، ولدور الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية، انتقادات كثيرة. فابتداءً نجد أن عرفات قد وقّع على إعلان المبادىء من دون إجراء مناقشة علنية أو مصادقة عامة وبلا تصديق رسمي وشرعي ومؤسسي من منظمة التحرير. إن عرفات بتوقيعه هذا قد بدد جهود قرن كامل من كفاح الفلسطينيين وأهدر تضحياتهم التي بذلت من أجل الحقوق السياسية الوطنية، وهي حقوق يؤكدها القانون الدولي وجرى تثبيتها مراراً في قرارات متعددة أصدرتها الأمم المتحدة وغيرها من المنابر الدولية.

وفي حفل التوقيع الذي جرى في البيت الأبيض في عام ١٩٩٣ ألقى رابين رئيس وزراء إسرائيل خطاباً يمكن أن يعد، كما يلاحظ ادوارد سعيد، بأنه الخطاب الفلسطيني نيابةً عنهم. يقول سعيد: «إن عرفات قد فاه بكلمات. . . لم تذكر شيئاً قط عن مدى ما عاناه شعبه ومقدار خسارته. إن الفلسطينيين رأوا أنفسهم وهم يوصفون أمام العالم وكأنهم هم النادمون الآن على ما اقترفه هذا العالم بحقهم ـ كأن الآلاف الذين قتلوا بقصف إسرائيل لمخيمات اللاجئين والمستشفيات والمدارس في لبنان؛ وكأن طردها لثمانمائة ألف فلسطيني في عام ١٩٤٨ (وصاروا يعدون الآن نحو ثلاثة ملايين، وكثير منهم من اللاجئين الذين لا جنسية لهم)؛ وكأن اجتياحها لأرضهم واكتساحها لممتلكاتهم؛ وكأن تدميرها لأكثر من أربعمائة قرية فلسطينية؛ وكأن غزوها للبنان؛ ناهيك عن الخراب الذي أوقعه الاحتلال العسكري الوحشي على مدى ستة وعشرين عاماً ـ كأن كل ذلك قد آل إلى مرتبة الإرهاب والعنف

الذي يتعين شجبها بأثر رجعي، وأن ذلك كله ينبغي إسقاطه من الحساب فلا يشار إليه على الاطلاق. ولقاء ماذا بالضبط؟»[١١].

كان ذلك من حيث الأساس لقاء الاعتراف بمنظمة التحرير (وبالرئيس عرفات شخصياً) ممثلاً للفلسطينيين ولكن ليس للحقوق الفلسطينية الجوهرية[١٢]. إن عرفات بتنازله عن الكثير، وبتأجيله الكثير، لم يقم بدفع قضية الشعب الفلسطيني إلى الأمام ولا بإنهاء المأزق الذي يواجه حركته التحررية الوطنية.

وفي سياق عصر زال فيه الاتحاد السوفياتي من الوجود، فانتهت بذلك الحرب الباردة، يعتبر عرفات قد حلّ فعلاً مشكلة زعامته المتضائلة ومشكلة منظمة التحرير المتهاوية مالياً. إن عرفات في واقع الأمر قايض الحقوق الفلسطينية الأساسية باعترافٍ من إسرائيل بزعامته الشخصية وبالدور الشرعي للمنظمة التي يسيطر فصيله عليها. فهو الذي كان يعيَّر على الدوام من ساسة الولايات المتحدة وإسرائيل ووسائل إعلامهما بأنه إرهابي شرير فانقلب فجأةً إلى رجل يشغل الصدارة على المسرح الدولي وينعت من منتقصيه القدامى بأنه «صانع السلام» وتفتح له صدور وسائل الإعلام ويستقبل بحماس في البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي. هذا وعرفات نفسه، كما أشرنا آنفاً، كان قد حرم قبل ذلك ببضع سنين من دخول الولايات المتحدة، وكان مدعواً من الأمم المتحدة رسمياً لإلقاء خطاب في الجمعية العامة. مع ذلك فإن موجة الجذل التي قادتها إدارة كلينتون «لم تحجب إلا مؤقتاً المدى المثير للدهشة للاستسلام الفلسطيني المفاجىء»[١٣].

فما هي الحقوق التي يهددها الإعلان بخطر الزوال؟ إنها تلك الحقوق الأساسية المقننة دولياً والمتعلقة بتقرير المصير والدولة المستقلة ذات السيادة والعودة أو التعويض للاجئي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وإعادة الأراضي والموارد التي صودرت بشكل غير قانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعويض الشعب الفلسطيني عما أصابه. فإن لبّت إسرائيل كل هذه الحقوق فعندئذٍ لا تعود قضايا الحدود والقدس (الشرقية) مسائل متروكة للمفاوضات، فحدود إسرائيل والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ معروفة وواضحة كل الوضوح. أما الذي سيتبقى للمفاوضات فهو شكل الانسحاب

(١١) Said, *The Politics of Dispossession: The Struggle For Palestinian Self-Determination, 1969-1994*, p. xxxvii.

(١٢) انـظـر: Burhan Dajani, «The September 1993 Israeli-PLO Documents: A Textual Analysis,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 3 (Spring 1994), pp. 5-23.

(١٣) Said, Ibid., p. xxxiv.

الاسرائيلي وإعادة الأرض الفلسطينية لأهلها ودفع التعويضات عما صودر من الأراضي وغيرها وإزالة المستوطنات غير الشرعية وتحديد مسؤولية اسرائيل القانونية عن انتهاكاتها لحقوق الانسان والحقوق المدنية وحقوق الملكية، وأخيراً وضع الترتيبات الأمنية لكلا الطرفين.

إن عرفات، بدلاً من استخدامه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إطاراً قانونياً للمفاوضات، وضع على الرف الحقوق الفلسطينية المقننة دولياً وجعلها مجرد مواقف يجري التفاوض عليها. والحق أن إعلان المبادىء ما هو إلا وثيقة فوق ما هو معروف من العهود القانونية الدولية ولا تستند إلى أي أساس قانوني. تقول لورا دريك (Laura Drake): «إن إعلان المبادىء يقع خارج نطاق القانون الدولي ويتناقض معه جملةً وتفصيلاً وذلك من خلال تأكيده على شرعية أهم مظاهر الاحتلال. وفي الوقت عينه فإنه تجاوز سياسياً (وليس قانونياً) القانون الدولي لا بل حلّ محل هذا القانون بصفته الإطار الأوحد الذي تجري ضمنه معالجة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي»[١٤].

ومع أن الإشارة في الإعلان إلى قراري مجلس الأمن رقميْ ٢٤٢ و٣٣٨ (وفيهما صيغة الأرض مقابل السلام) هي إشارة مهمة، إلا أن الإعلان أغفل ذكر عدد آخر من قرارات الأمم المتحدة. إنه مثلاً تغاضى عن ذكر قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذي يؤكد على الحق الجماعي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم. إن الإعلان ينص على عودة بعض النازحين الأفراد فقط من حرب ١٩٦٧ ويشير إليهم على أنهم «أشخاص مشردون»، ولكنه لا يأتي على ذكر لاجئي ١٩٤٨ الذين ظلوا بنداً في مفاوضات «الوضع النهائي»[١٥]. يتضح إذاً بجلاء أن الإعلان يستبعد عن نصوصه اللاجئين الفلسطينيين وعددهم نحو أربعة ملايين لاجىء يشكلون زهاء ثلثي عدد الفلسطينيين الذين هم خارج المناطق المحتلة.

ويتجاهل الإعلان كذلك جميع قرارات مجلس الأمن عن القدس[١٦]. لقد

---

(١٤) Laura Drake, «Between the Lines: A Textual Analysis of the Gaza-Jericho Agreement,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 16, no. 4 (Fall 1994), p. 32.

(١٥) إن عشرات الألوف من الفلسطينيين عادوا إلى غزة وأريحا ومعظمهم من قوات الأمن والموظفين في أجهزة السلطة الفلسطينية. كما أن عدداً من الذين أبعدتهم إسرائيل إلى الخارج أيام الاحتلال سمح لهم بالعودة إلى الضفة الغربية، ومنهم حنا ناصر رئيس جامعة بيرزيت وعبد الجواد صالح رئيس البلدية السابق للبيرة.

(١٦) من ذلك قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ و٢٦٧ و٢٧١ و٢٩٨ و٤٧٦ و٤٧٤. هناك كذلك إشارات صريحة للقدس في القرارات التي تؤكد عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

أرجىء وضع القدس إلى مفاوضات لاحقة، وجرى التغاضي كذلك عن القرارات الخاصة بالمستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية في المناطق المحتلة[١٧]. إن نقل السكان بالقوة (الترانسفير) على يد المحتل، والاستيطان في أراضٍ تحت الاحتلال، أمران يتعارضان ليس فقط مع قرارات الأمم المتحدة وإنما أيضاً مع نصوص ميثاق جنيف الرابع الخاصة بالحرب والاحتلال. فبمثل هذا التغاضي عن هذه الانتهاكات الثابتة دولياً وبالقبول بالوجود المستمر للمستوطنات في الضفة والقطاع (المعلقة لحين المفاوضات النهائية على ما يفترض) تكون منظمة التحرير بقيادة عرفات قد أضفت شرعية على المستوطنات غير الشرعية وزودت إسرائيل بدعوى غير قانونية على الأرض. لا بل ان الاتفاقية اللاحقة التي وضعت لتنفيذ ما ورد في إعلان المبادىء، وتم التوصل إليها في القاهرة في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٤ (المعروفة باتفاقيات القاهرة) استبعدت على وجه التحديد «المستوطنات والمستوطنين والموارد المتصلة بالاستيطان (الأرض والماء) من أي ولاية أو تدخل أو سيطرة فلسطينية»[١٨]. وبإذعان منظمة التحرير تكون اتفاقيات القاهرة وأوسلو ـ ٢ قد أعطت إسرائيل، إذاً، المكنة على سكن المنطقة بشكل مكثف وعلى توسيع مرافق البنية التحتية للمستوطنات.

بالتالي، ومنذ التوقيع على الاعلان، فإن إسرائيل قامت بزيادة عدد المستوطنين وبمصادرة المزيد من الأراضي وذلك ليس فقط لتوسيع المستوطنات القائمة بل أيضاً لبناء شبكة من الطرق الخارجية لربط المستوطنات إحداها بالأخرى وبإسرائيل، فيما تلتف هذه الطرق حول البلدات الفلسطينية متجاوزةً إياها[١٩]. وهذه الطرق الخارجية تقسم الضفة الغربية إلى قسمين، شمالي وجنوبي، كما تقسمها شرقاً وغرباً فتجعلها بمثابة كانتونات صغيرة لا ترتبط إحداها بالأخرى إلا بطرق قديمة بالية، وهي طرق يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. إن مشاريع الانشاءات هذه دعت إلى استملاك مزيد من الأراضي الفلسطينية (تقدر بعشرين كم^{٢} من أراضي المزارع)، كما أنها أدت إلى فتح طرق خارجية محجوزة حصراً لاستخدام الاسرائيليين: «إنها تتيح للجيش

(١٧) انظر قراري مجلس الأمن رقمي ٤٤٦ و٤٥٢.

(١٨) G. Aronson, «Historic Israeli-PLO Accord Leaves Settlements Intact,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 4, no. 4 (July 1994), p. 1.

(١٩) الظاهر أن نية اسرائيل تتجه نحو الإبقاء على المستوطنات وهي مرتبطة بعضها ببعضها الآخر وخاضعة لولاية اسرائيل في ترتيبات «الوضع النهائي». انظر: G. Aronson, «“Final Status” to Preserve Settlements,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 5, no. 3 (May 1995), p. 1.

[الاسرائيلي] أن يسيطر على جميع المواقع والطرق الاستراتيجية... أما وسائط النقل العائدة للمقيمين الفلسطينيين فلا يسمح لها بالسير على الطرق الاستراتيجية»[٢٠]. ولعل أعجب ما في الأمر أن عرفات أعطى موافقته الصريحة لفتح هذه الطرق الخارجية على أراضٍ فلسطينية ولا يسمح للفلسطينيين باستخدامها، وذلك عند تنفيذ اتفاق أوسلو ـ ٢ عن الضفة الغربية.

إن الخطأ الفادح الذي ارتكبته منظمة التحرير بقيادة عرفات هو إخفاقها في أن تستحصل من إسرائيل ابتداءً على اعتراف صريح بأن الفلسطينيين هم شعب له الحق بتقرير مصيره، وأن إسرائيل هي دولة محتلة تسيطر على المناطق الفلسطينية. فلو صدر هذا الاعتراف لجعل ذلك من إعلان المبادىء مجرد وثيقة تنظم المفاوضات بشأن توقيت الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة ونقل السلطة إلى منظمة التحرير وتأسيس دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وإعادة حقوق اللاجئين إليهم.

لقد كان المجتمع الدولي مجمعاً قبل اتفاقيات أوسلو على فكرة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وعلى حق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة على الأراضي التي تخلى من الاحتلال. ولكن المادة الحادية والثلاثين من اتفاق أوسلو ـ ٢[٢١] تنص على ما يلي: «لا يعتبر أي من طرفي الاتفاق، بحكم دخوله طرفاً في هذا الاتفاق، بأنه قد تخلى أو تنازل عن أي من الحقوق أو المطالب أو المواقف القائمة». عن ذلك يقول نورمان فنكلشتاين: «إن هذا النص، على ما في ظاهره من توازن، يفيد في واقع الأمر بوجود تنازل خطير جداً من جانب الفلسطينيين. فمنظمة التحرير الفلسطينية تمنح فعلياً شرعية لزعم إسرائيل بأنها تمتلك (حقوقاً قائمة) في الضفة الغربية وغزة... إن ملكية الفلسطينيين للأراضي المحتلة وهي ملكية مؤكدة كل التأكيد، توضع الآن على قدم المساواة مع ادعاء إسرائيل بملكيتها وهو ادعاء مرفوض كل الرفض»[٢٢]. إن منظمة التحرير، إذاً، قد وافقت على التفاوض مع إسرائيل بصفتها مدعية بملكية الأرض ـ كما اقترحت إدارة كلينتون سابقاً ـ لا بصفتها محتلة للأرض كما هو الواقع[٢٣]. بعبارة

---

(٢٠) نقلاً عن ضابط اسرائيلي كبير: G. Aronson, «New Roads Create an Asphalt Revolution,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 5, no. 3 (May 1995), p. 7.

(٢١) Israel, Ministry of Foreign Affairs, «Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and Gaza Strip,» (28 September 1995).

(٢٢) Finkelstein, «Whither the «Peace Process»?,» p. 2.

(٢٣) انظر: Clovis Maksoud, «Peace Process or Puppet Show?,» *Foreign Policy*, no. 100 (Fall 1995), pp. 117-124.

أخرى، إن المنظمة، بعد أن اعترفت بوجود اسرائيل وتخلت لها عن معظم أراضي فلسطين التاريخية، تكون قد قبلت باعتبار الأراضي الفلسطينية الباقية (أي الضفة والقطاع) بمثابة أراضٍ متنازع عليها وليست أراضيَ محتلة. ويتصل بهذا التنازل الأكبر أن المنظمة أخفقت في أن تدخل في الاتفاقيات نصاً مهماً يخص قضية التعويضات، فإسرائيل كانت قد دمرت المجتمع الفلسطيني ووضعت يدها على أراضيه وما فيه من موارد مادية واقتصادية، عامة وخاصة، في عام ١٩٤٨، فضلاً عن قيامها بتقويض اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى أكثر من ثلاثين عاماً من الاحتلال.

والخطأ الجسيم الآخر الذي ارتكبه عرفات ومفاوضو منظمة التحرير هو عدم إرساء المفاوضات وما نجم عنها من اتفاقيات على مبدأ المعاملة بالمثل بشكل عادل. إن اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات التي تفرعت منها لا تحوي ذلك، لا بل نجد أن أوسلو ـ ٢ تعطي للاسرائيليين امتيازات في مناطق الفلسطينيين ولا توفر أية مقابلة بالمثل بين الطرفين. تقول جريدة **واشنطن بوست**: «ليس هناك، على سبيل المثال، في أية حالة من الأحوال، ولاية جنائية للفلسطينيين على المواطنين الاسرائيليين (فلا يجوز للسلطات الفلسطينية أن تعتقل أي إسرائيلي أو أن تحبسه)، ولا يوجد مثل هذا القيد على السلطة الاسرائيلية بشأن الفلسطينيين. كذلك فإنه ليس للمحاكم المدنية في الضفة الغربية وغزة أن تقضي في منازعات مع إسرائيليين إلا بموافقة الطرف الإسرائيلي في النزاع. وسيكون للاسرائيليين حرية حركة مضمونة في الطرق الفلسطينية كافة. والتشريعات التي لا تتفق مع ميثاق اليوم تكون لاغية. ليس لأي نص من هذه النصوص ما يوازيه بالنسبة إلى الطرف الآخر»[٢٤].

وفيما نجد أن إسرائيل تجاهلت كلياً الحقوق المقننة دولياً للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم بدولة مستقلة، نرى أن منظمة التحرير قد اعترفت بوجود دولة إسرائيل من الناحية الشرعية القانونية وليس فقط من الناحية الواقعية. وأجبر عرفات كذلك على أن يعلن عن تخلي المنظمة عن العنف والإرهاب (لا أن يشجب ذلك بشكل متبادل من الطرفين)، كما أنه وعد بتعديل ميثاق منظمة التحرير. ولا نجد مقابل كل ذلك كلمة واحدة في الاتفاقيات تلزم إسرائيل بأن تنهي العنف الذي تمارسه ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة أو أن تنهي هجماتها على مخيمات اللاجئين في لبنان وغيره أو أن تتخلى رسمياً عن طموحها بوضع يدها على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومواردهما.

---

(٢٤) B. Gellman, «Israel, Palestinians Reach Accord on Pullout, Elections in West Bank,» *Washington Post*, 25/9/1995, p. A16.

ومع أن بعض المراقبين الفلسطينيين أثنى على الربط بين المفاوضات الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي والذي ورد في إعلان المبادىء، إلا أننا في واقع الأمر لا نجد في هذا الاعلان آلية للتدرج من الوضع الانتقالي إلى الوضع النهائي. كما أن الإعلان لا يبين حصيلة الوضع النهائي ولو بحدودها الدنيا. وهكذا فإن الاعلان حرم الفلسطينيين في الشتات من حقوقهم خلال الفترة الانتقالية البالغة خمس سنوات، وأبقى عليهم في التيه القانوني والسياسي الذي هم فيه وبشكل أشد خلالها. لقد بات الوضع بالنسبة إلى كثيرين منهم، وعلى الأخص أولئك الموجودين في لبنان وليبيا، أكثر قلقاً وأشد خطراً، ذلك أن إعلان المبادىء وضعهم في مجاهل قانونية وسط بيئة سياسية معادية[٢٥].

أخيراً نرى أن قيادة منظمة التحرير قد أفسدت استراتيجيتها التفاوضية، فقد وافقت المنظمة على تأجيل «النظر» في أهم القضايا وأخطرها (وهي قضية اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والسيادة) إلى حين مفاوضات الوضع النهائي بعد ثلاث سنوات من التوقيع على اتفاقية التنفيذ الأولى في عام ١٩٩٤. إن المنظمة بدلاً من التوصل إلى اتفاقية شاملة واحدة مع إسرائيل تنفذ على مراحل، نجدها قد وافقت على التفاوض ذاته على مراحل وبذلك شتتت عملية التنفيذ. إن هذه الاستراتيجية، إذا نظر إليها في سياق القوة الاسرائيلية المتزايدة وما يقابل ذلك من الضعف الفلسطيني المتزايد، لم تكن في صالح الشعب الفلسطيني، فلإسرائيل في الاتفاقيات كلها حق النقض الواقعي على قضايا السيادة الفلسطينية والشؤون الداخلية والاقتصاد، فيما نجد أن الطرف الفلسطيني ليس له حقوق مقابلة بالمثل ولا حق نقض مشابه ولا حتى القدرة على طلب تحكيم خارجي ملزم.

ثالثاً: الاتفاقيات عن المرحلة الانتقالية

إن النصوص الخاصة بالحكم الذاتي المحدود ومدته خمس سنوات الواردة في إعلان المبادىء نقلت مسائل محددة إلى السلطة الفلسطينية (وهي التعليم والثقافة،

---

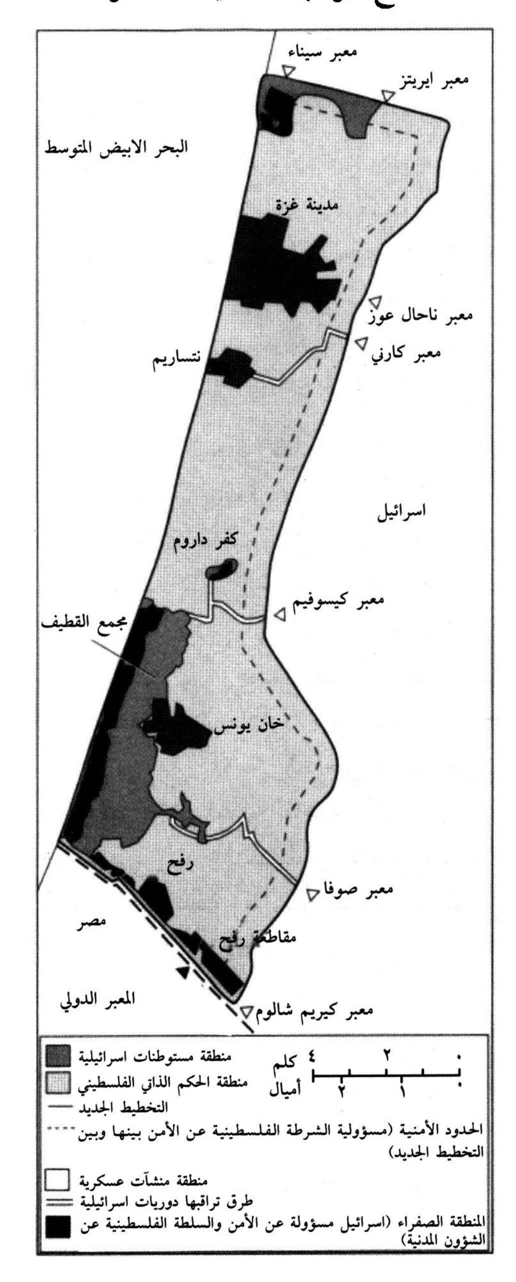
(٢٥) قال أحد مسؤولي الأمم المتحدة في لبنان «إن وضع الفلسطينيين يتدهور. والحكومة اللبنانية تحد من عملياتنا لأسباب سياسية صرف. فلا يسمح للأنروا أن تبني مستوصفات ومدارس جديدة». انظر: J. Lancaster, «Palestinian Refugees in Lebanon Find Little Hope in Peace,» *Washington Post*, 8/7/1995, p. A16.

انظر أيضاً التقارير الصحفية عن طرد نحو ثلاثين ألف فلسطيني من ليبيا ومعظم أولئك المطرودين هم من اللاجئين القانونيين في لبنان، ولكن الحكومة اللبنانية وضعت قيوداً تعجيزية على عودتهم. انظر: G. Henderson, «Mass Expulsions Continue,» *Middle East International* (October 1995), p. 9.

والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة) وتلك النصوص هي في المادة ٦/ من اتفاق أوسلو ـ ٢. كما أنها سمحت بإنشاء قوة شرطة فلسطينية ومجلس منتخب (سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي)، وقد جرى التفاوض على حجمه وسلطاته ومسؤولياته في اتفاقية التنفيذ الثالثة التي مددت الحكم الذاتي ليشمل الضفة الغربية وذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد سمحت تلك الاتفاقية كذلك بإنشاء إدارات اقتصادية معينة (الكهرباء والماء والأرض والميناء البحري، وسلطة نقدية ومصرف للتنمية). وجرى تحديد العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية ـ الفلسطينية، وأجهزة السيطرة، بالتفصيل في المادة ١١ من الملحقين ٣ و٤. هذا بالإضافة إلى أمور اقتصادية مشتركة أخرى تقوم على أساس إقليمي تم تحديدها في بروتوكلات للتعاون الاقتصادي، وهي بروتوكول باريس الموقع في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤ واتفاقيات القاهرة الموقعة إحداهما في ٤ أيار/مايو والأخرى في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤.

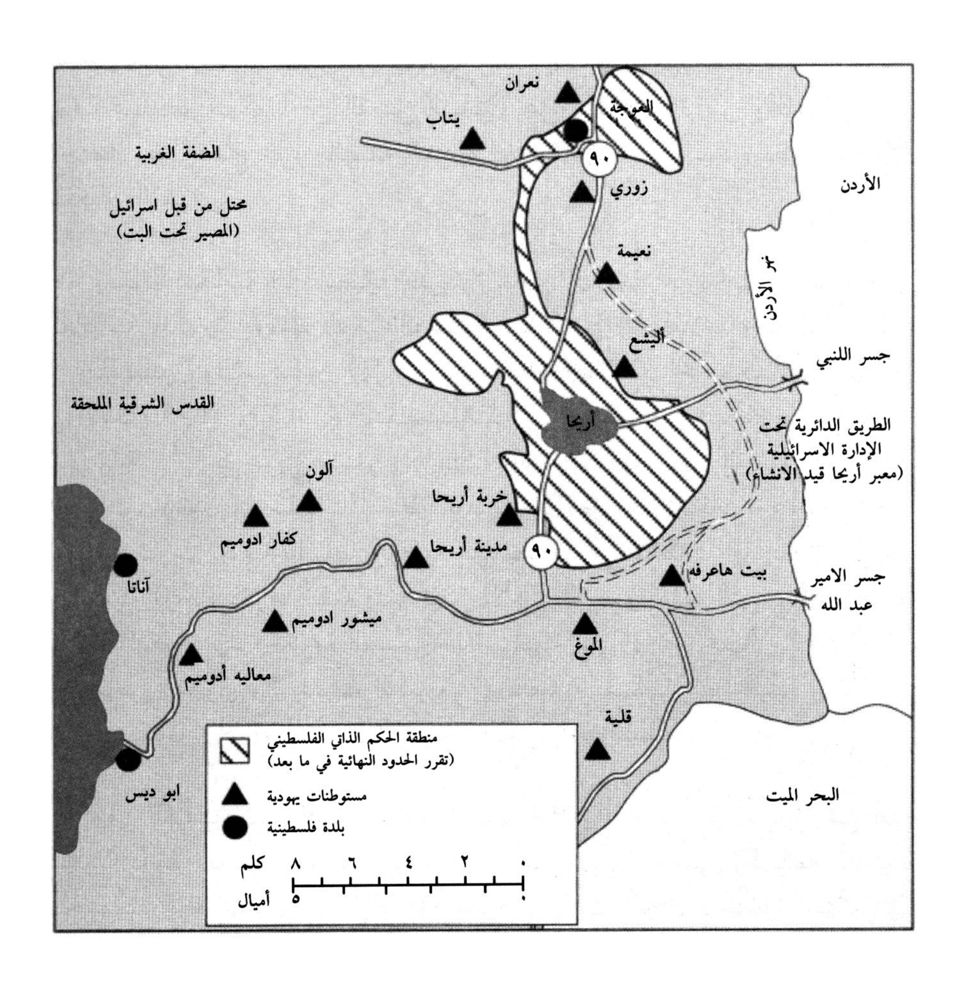
إن اتفاقية القاهرة الأولى، المسماة رسمياً «اتفاق عن قطاع غزة ومنطقة أريحا» هي التي دشنت المرحلة الانتقالية البالغة خمس سنوات. فانسحبت اسرائيل من ٦٢ بالمئة من قطاع غزة ومن منطقة صغيرة من أريحا، ومجموع ذلك كله لا يتجاوز واحداً بالمئة من فلسطين التاريخية (انظر الخارطتين رقمي (٨ ـ ١) و(٨ ـ ٢)). ولكن هذه الاتفاقية تبيح للجيش الاسرائيلي أن يتنقل في مناطق الحكم الذاتي وأن يبقي فيها على منشآت ومناطق عسكرية. وهكذا ففيما سيقوم الجيش الاسرائيلي على ما يفترض بـ «الانسحاب» من غزة وأريحا أولاً فإنه سيعيد انتشاره في الضفة الغربية «خارج المناطق المأهولة». أما أمور الأمن الداخلي والخارجي والعلاقات الخارجية فتبقى بيد إسرائيل. هذا ونصت اتفاقيات القاهرة كذلك على إعطاء الإدارة العسكرية الإسرائيلية سلطة حصرية في أمور «التشريع والتقاضي وتنفيذ السياسة، فضلاً عن منح مسؤولية الممارسة لهذه السلطات وفقاً لقواعد القانون الدولي».

الخارطة رقم (٨ ـ ١)
قطاع غزة بعد اتفاقيات القاهرة



المصـدر: *Settlements and Peace: The Problem of Jewish Colonization in Palestine: A Special Report* (Conference) (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1995]), p. 16.

الخارطة رقم (٨ ـ ٢)
أريحا والضفة الغربية بعد اتفاقيات القاهرة



المصدر: المصدر نفسه، ص ١٥.

وبموجب اتفاقية القاهرة ـ ١ والقاهرة ـ ٢ وأوسلو ـ ٢ فإن مجموعة القوانين والأنظمة بأسرها تبقى نافذة في مناطق الحكم الذاتي ما عدا «السلطات التشريعية والتنظيمية وغيرها التي لإسرائيل أن تمنحها صراحةً». وبهذا فإن منظمة التحرير تكون قد قبلت بشرعية عدد كبير من الأوامر العسكرية (وهي قابلة للتعديل بموافقة الطرفين)، وهي الأوامر التي طبقتها إسرائيل على مدى أكثر من ثلاثين عاماً من الاحتلال ليس فقط للسيطرة على الشعب وإنما أيضاً لخنق نشاطه الاقتصادي. وهذه ظروف عملت، كما بيّنا في الفصل السابق، على استغلال المناطق وتخلفها المتعمد. وباختصار فإن قطاع غزة والضفة الغربية كلاهما ظل تحت سيطرة نظام الاحتلال العسكري الاسرائيلي.

وتقول المحامية الفلسطينية منى رشماوي إن ثمة محاور مهمة متعددة في الاتفاقيات المذكورة، ومنها التبعية الفلسطينية بدلاً من الاستقلالية والسيادة المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين (على الضفة والقطاع بدلاً من الحكم الذاتي، وهو أقل من الاستقلال)، والمعاملة التفضيلية للاسرائيليين في المناطق، والحصانة الاسرائيلية[٢٦]. أما جويل سينغر (Joel Singer)، وهو المهندس القانوني الاسرائيلي للاتفاقيات، فيقول إن سلطات السلطة الفلسطينية (وقد أعاد عرفات ومنظمة التحرير تسميتها فصارت تعرف بالسلطة الوطنية الفلسطينية) هي سلطات محدودة تقتصر على أمور معينة (وجاء ذكرها آنفاً) فيما تبقى الأمور الأخرى كلها التي لم تجر إناطتها بالسلطة المذكورة بيد الحكومة العسكرية الاسرائيلية التي لم يجر حلها[٢٧]. وعليه فإن الاختصاص القانوني والسلطات التشريعية والتنفيذية للسلطة الفلسطينية وللمجلس التشريعي تكون خاضعة للقوانين العسكرية الاسرائيلية وسلطتها.

ومن اللافت أن عرفات ومنظمة التحرير قبلا بالتفاوض مع إسرائيل عن أمور فلسطينية داخلية بحت (مثل هيكل المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة التنفيذية وحجمهما وسلطاتهما ومسؤوليتهما)، فأتاحت بذلك المجال لإسرائيل للتأثير في الشؤون الفلسطينية الداخلية إن لم نقل بالسيطرة عليها. فإسرائيل إذاً، هي وحكومة

---

(٢٦) M. Rishmawi, «The Actions of the Palestinian Authority under the Gaza/Jericho Agreements,» paper presented at: *The Palestine National Authority: A Critical Appraisal: A Special Report* (Conference) (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1995]), pp. 3-8.

(٢٧) J. Singer, «The Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements, Some Legal Aspects,» *Justice* (February 1994), pp. 4 - 13.

الاحتلال العسكري، تعتبر مصدر الشرعية للحكم الذاتي المحدود للسلطة الفلسطينية، وليس الشعب الفلسطيني نفسه. إن هذه السلطة الانتقالية لا سيادة لها على الأرض الفلسطينية ـ عدا جوانب اجتماعية واقتصادية معينة من حياة الشعب الفلسطيني ـ ولا أساس تستند إليه لإقامة الاستقلال في المستقبل، ذلك لأن قوانينها وأعمالها يجب أن تصادق عليها إسرائيل، إلى حين مفاوضات «الوضع النهائي». وقد تم ضمان هذا كله بالنصوص القانونية المذكورة آنفاً من جهة، وبواسطة اللجان المشتركة المتعددة كلجنة الارتباط ولجنة المراجعة وغيرهما من جهة أخرى، والتي شكلها إعلان المبادىء لغرض التحكم بسلطات السلطة الفلسطينية. والمفروض في هذه اللجان أن تقوم، باتفاق الآراء، بإدارة القضايا الأمنية والاقتصادية والإدارية وأن تعالج الخلافات في وجهات النظر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولكنها في واقع الأمر تعطي إسرائيل سلطة النقض للقرارات الفلسطينية وكذلك للتشريعات والأعمال الفلسطينية التي لم يصادق عليها مسبقاً من إسرائيل أو أنها غير مرغوب بها من وجهة نظرها، وبذلك يكون هذا بمثابة آليات فعالة للسيطرة الاسرائيلية على السلطة الفلسطينية وعلى المناطق.

١ ـ اتفاقيات أوسلو ـ ٢

كانت اتفاقية المرحلة الثانية، وهي المعنونة رسمياً بـ«الاتفاقية الانتقالية الاسرائيلية ـ الفلسطينية عن الضفة الغربية وغزة» (وسماها البعض أوسلو ـ ٢ والبعض الآخر اتفاقية طابا)، قد وُقعت بالأحرف الأولى في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ في طابا بمصر، ثم وقعت بعد أربعة أيام في واشنطن العاصمة واحتوت على اتفاقيتي القاهرة وباريس، وأكدت على المحاور ذاتها التي كان قد اتفق عليها الطرفان في اتفاقيات التنفيذ السابقة تلك. تقع اتفاقية أوسلو ـ ٢ في أكثر من أربعمائة صفحة وتحدد هيكل العلاقات المستقبلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين في المناطق المحتلة، وتشمل الترتيبات الأمنية والأمور القانونية والعلاقات الاقتصادية والانتخابات وهيكل وسلطات الهيئة الفلسطينية الحاكمة والمجلس التشريعي (ما يتجاوز السلطة الفلسطينية الحالية)، ونقل السلطات الخاصة بالشؤون المدنية، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، والتعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

تقسم أوسلو ـ ٢ الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: **الأولى**، وهي منطقة أ (وتمثل ٣ بالمئة من مجموع مساحة الضفة)، تتكون من مناطق بلدية غير مرتبطة ببعضها لستّ مدن فلسطينية. وتقوم القوات الاسرائيلية بإعادة الانتشار خلال فترة لا

تتجاوز ستة أشهر إلى ما وراء الضواحي القريبة، أي إلى حلقة تدور حول المدن وتبتعد عنها بنحو كيلومتر واحد إلى كيلومترين فقط، وعلى مراحل من تلك المدن في الشمال إلى الأخرى في الجنوب (باستثناء مدينة الخليل حيث سيستمر الجيش الاسرائيلي بالانتشار على مساحة تبلغ أكثر من ٢٥ بالمئة من قلب المدينة وذلك «لحماية» ٤٠٠ إلى ٤٥٠ مستوطناً يهودياً يقيمون وسط نحو ١٢٠ ألف فلسطيني، وباستثناء القدس الشرقية أيضاً). المنطقة **الثانية**، وهي منطقة ب (وتمثل نحو ٢٧ بالمئة من الضفة الغربية) وتغطي مساحات مأهولة فيها من القرى والبلدات ما عدده نحو (٤٥٠) في المناطق الريفية حيث يعيش ثلثا الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية. في هذه المنطقة «يشترك» الجيش الاسرائيلي والشرطة الفلسطينية في القيام بدوريات مشتركة بحيث يشرف الفلسطينيون على الشؤون المدنية ويقومون بالمحافظة على النظام العام داخل القرى، ويكون للجيش الاسرائيلي «سلطة أمنية شاملة» تشمل الحق بالتدخل في تلك القرى. والمنطقة **الثالثة**، وهي منطقة ج، وتضم المنشآت العسكرية القائمة والتي ستنشأ في المستقبل، والمستوطنات، والمناطق غير المأهولة (أي أراضي الدولة) والأرياف الواقعة خارج البلدات، ويمثل كل ذلك ٧٠ إلى ٧٣ بالمئة من مساحة الضفة الغربية؛ وهذه ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية. وعلى إسرائيل أن تعيد الانتشار من المنطقة ج (باستثناء المنشآت العسكرية الاسرائيلية وغيرها، والمستوطنات) خلال ثمانية عشر شهراً على ثلاث مراحل تبلغ ستة أشهر للواحدة، وأن تسلم الشؤون المدنية فقط إلى المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد. هذا ولم تقم إسرائيل بشيء من ذلك حتى أوائل عام ١٩٩٧.

وعلى حد قول اسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل آنئذٍ، ستحظى السلطة الفلسطينية «بحكم ذاتي مدني» كامل أو مشترك للسيطرة على أكثر من ٢٧ بالمئة من مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٦٠٠ كم^٢، بضمنها المدن الرئيسية ومساحتها ٢٠٠ كم^٢، أي ٤ بالمئة من المساحة المذكورة. وان السلطة الفلسطينية سيكون لها السيطرة على النظام العام والشؤون المدنية لربع مليون نسمة من المقيمين الفلسطينيين في المدن، أي ١٩ بالمئة من مجموع سكان الضفة الغربية. وسيكون للمجلس التشريعي/السلطة الفلسطينية بالنتيجة سلطة مدنية ومسؤولية عن النظام العام في المنطقة ب وفيها ٦٩ بالمئة من السكان الفلسطينيين؛ وكذلك في المنطقة ج بعد ثمانية عشر شهراً على أن تحتفظ إسرائيل بحق التدخل عسكرياً حسب تقديرها. ولكن المفاوض الإسرائيلي الرئيسي، وهو وزير الخارجية شمعون بيريس، نقلت عنه الصحف الاسرائيلية قبل نشر نص الاتفاق بشكله النهائي أنه قال: «إن الصفقة قد أبقت ما يلي بيد إسرائيل: ٧٣ بالمئة من أراضي المناطق، و٩٧

بالمئة من الأمن، و٨٠ بالمئة من المياه»[٢٨].

إن السلطة الفلسطينية قد كسبت، من حيث المجموع، حكماً ذاتياً مدنياً محدوداً على أقل من ٤ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية. وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ كانت إسرائيل قد أعادت الانتشار من خمس مدن رئيسية. أما بعد انتخاب حكومة الليكود اليمينية برئاسة نتنياهو فإنها أحجمت في البداية عن تنفيذ اتفاق إعادة الانتشار، ولكنها بعد تفجر العنف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن فتح نفق للتنقيب تحت الحرم الشريف انكبت على إعادة التفاوض حول شروط الانسحاب. وبعد مفاوضات مطولة شابتها الأزمات وافقت حكومة نتنياهو على إعادة الانتشار للقوات الاسرائيلية من الخليل، وتم ذلك في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. غير أن الجيش الاسرائيلي ظل محتفظاً حصراً بالسيطرة على نحو ٢٠ بالمئة من المدينة (ويمثل ذلك قلب المدينة القديمة والقطاع الشرقي بأسره)، حيث يقيم ٤٠٠ إلى ٤٥٠ من المستوطنين اليهود وأكثر من عشرين ألف فلسطيني. وفيما دافع المسؤولون الفلسطينيون عن اتفاق الخليل فقد انتقده آخرون لأنه أضفى الشرعية على تقسيم الخليل وعلى المستوطنة الاسرائيلية القائمة في قلب المدينة، ولأن «التنفيذ التدريجي للاتفاقيات الانتقالية يصحبه تآكل تدريجي في القرارات الدولية التي أضفت القانونية والشرعية على الحقوق الوطنية الفلسطينية»[٢٩].

لم تقم حكومة نتنياهو بإعادة انتشار القوات الاسرائيلية من المنطقة ب كما نصت على ذلك أوسلو ـ ٢. ولكن اتفاق الخليل تضمن اتفاقاً جديداً بإعادة انتشار إسرائيلي من المنطقتين ب وج، ووضع ذلك الاتفاق جدولاً زمنياً معدلاً لإعادة الانتشار «خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في المستقبل (الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٩٧) على ألا يتأخر ذلك عن أواسط عام ١٩٩٨»[٣٠]. بيد أن هذا الاتفاق لم يحدد رسمياً موقع إعادة الانتشار ومداه الذي كان من المتوقع من إسرائيل أن تبدأ به. وفي آذار/مارس ١٩٩٧ عرضت حكومة نتنياهو الانسحاب من ٩ بالمئة من المناطق الريفية في المنطقة ب (وتمثل ٢ بالمئة فقط من الأرض التي ليست بيد الفلسطينيين)، ولكن السلطة الفلسطينية برئاسة

(٢٨) D. Makofsky [et al.], «PM: Oslo II Is «Blow to Greater Israel»,» *Jerusalem Post* (26 August 1995).

(٢٩) Lamis Andoni, «Hebron-The Danger of a Precedent,» *Middle East International*, no. 543 (February 1997), p. 17.

(٣٠) «Hebron Agreement Sets Timetable for Further Redeployment,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 7, no. 2 (March-April 1997), p. 7.

عرفات رفضت ذلك العرض باعتباره اقتراحاً مهيناً.

إن الإدارة المدنية الاسرائيلية، سواء في الضفة أو في القطاع، سيجري حلها، أما الادارة العسكرية فسيتم «سحبها» ولكنها ستحتفظ بالسلطة النهائية[٣١]. ففي اتفاقية أوسلو ـ ٢ نجد أن المادة ١٧، القسم ٤/أ، الفصل الثالث، تنص تحديداً على ما يلي «إن إسرائيل، من خلال حكومتها العسكرية، لها السلطة على المناطق التي لا تخضع لولاية المجلس على الأرض، وهي سلطات ومسؤوليات لم تنقل إلى المجلس والاسرائيليين». وعلى هذا، «ومع أن الإدارة الاسرائيلية لم تكن حاضرة مادياً، إلا أنها كانت ملموسة جداً داخل مناطق السلطة الفلسطينية أيضاً. فشهادات الولادة، وبطاقات الهوية الشخصية، ورخص السياقة، وحتى جوازات السفر الفلسطينية يجب أن تسجل كلها لدى الحكومة العسكرية وأن تتم الموافقة عليها من لدنها لكي تكتسب صفة رسمية»[٣٢]. إن القوات العسكرية الاسرائيلية لن تترك الضفة الغربية، لا بل إن إسرائيل ستقيم اثنتين وستين قاعدة عسكرية فيها. إنها ستحتفظ بالسيطرة على مداخل المدن ومخارجها وعلى الطرق جميعها في الضفة الغربية. إن من الممكن أن تغلق أية بلدة أو مدينة فلسطينية، وأن يجري الدخول من جديد إلى أية قرية، من قبل إسرائيل متى شاءت[٣٣]. «هذا، ويجب على الشاحنة المحملة بالطماطم (البندورة) من غزة والذاهبة إلى نابلس في الضفة الغربية أن تتوقف عند الحدود، وتنزل حمولتها لتنقل إلى ظهر شاحنة إسرائيلية، ومن ثم يعاد تحميل المنتوج ثانيةً على ظهر شاحنة فلسطينية عند دخولها نابلس»[٣٤]. والمستوطنون الاسرائيليون يتنقلون على الطرق الخارجية التي تلتف حول المدن والبلدات والقرى الفلسطينية ولا تمر بها، كما يتنقلون على الطرق الأخرى كلها، فيما لا يسمح للفلسطينيين إلا باستخدام الطرق القديمة القائمة ويكون عليهم التوقف بين حين وحين لأغراض التدقيق الأمني.

وتبيّن الخارطة رقم (٨ ـ ٣) أن أوسلو ـ ٢ قد خلقت بقعاً متناثرة لا يرتبط بعضها ببعض من مناطق السيطرة، واختصاصات متداخلة، ما ينتهك وحدة

---

(٣١) انظر: الفصل ١، المادة رقم (١)، القسم ٥ من الاتفاقية.

(٣٢) Mouin Rabbani, «Palestinian Authority, Israeli Rule: From Transitional to Permanent Arrangement,» *Middle East Report*, vol. 26, no. 4 (201) (October-December 1996), p. 5.

(٣٣) Edward W. Said, «The Mirage of Peace,» *Nation* (16 October 1995), p. 413.

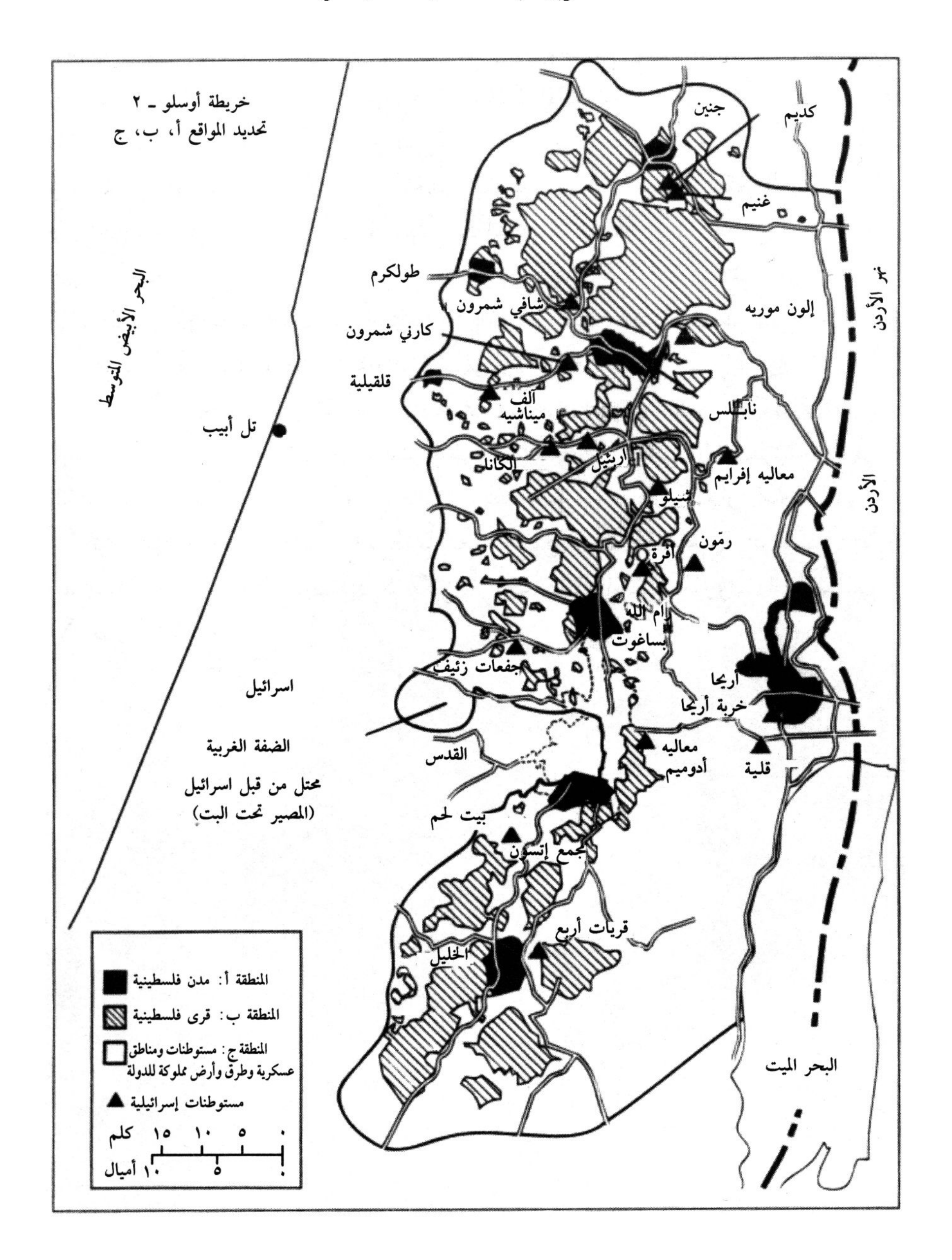
(٣٤) المصدر نفسه.

الأراضي ليس فقط للضفة الغربية وحدها وإنما أيضاً ما يخص علاقة الضفة بقطاع غزة. إن هذا بدوره يناقض المادة الرابعة من إعلان المبادىء الأصلي الذي وضع في أوسلو، والتي تنص على أن الضفة الغربية وقطاع غزة هما «وحدة واحدة من الأرض سيتم الحفاظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية». بيد أن «هذا الزعم النصي بأن أوسلو ـ ٢ تحفظ (وحدة أراضي) الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما (وحدة واحدة من الأرض)... هو زعم تكذبه بشكل يثير السخرية البقع الصفراء والبنية في الخارطة التي تبين درجات السيطرة الفلسطينية النسبية وهي مغمورة في بحر من اللون الأبيض الذي يبين السيطرة الاسرائيلية الكاملة»[٣٥]. وقد شبه بعض المعلقين الفلسطينيين (ومنهم حنان عشراوي، الناطقة الرسمية السابقة باسم الوفد الفلسطيني إلى محادثات واشنطن) هذه البقع من السيطرة بأنها «كالجبنة السويسرية (التي تملأها الثقوب)» أو «جلد النمر المرقّط» كنايةً عن نموذج الهيمنة الاسرائيلية: فالثقوب في الجبنة السويسرية أو الرقط في جلد النمر هي مناطق السيطرة الفلسطينية والباقي من الكتلة كله تهيمن عليه إسرائيل. وكانت النتيجة على حد قول ادوارد سعيد أن أعمال إسرائيل على الأرض خلقت «انقطاعاً معوّقاً» بين المدن الفلسطينية الرئيسية والأقاليم الفرعية، وبذلك زعزعت (إن لم يكن أزالت كلياً) أسس الموروث الفلسطيني من الأراضي المتجاورة.

---

(٣٥) Finkelstein, «Whither the «Peace Process»?,» p. 4.

الخارطة رقم (٨ ـ ٣)
الضفة الغربية بعد اتفاقيات أوسلو ـ ٢



المصـــــدر: *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 5, no. 6 (November 1995), p. 5.

إن أوسلو ـ ٢ قد آذنت بتحويل احتلال إسرائيل القتالي للمناطق الفلسطينية وبشكل نهائي إلى حكم شرعي بمشاركة رسمية من منظمة التحرير بزعامة عرفات: «لقد أتاحت أوسلو إعادة تأهيل كاملة لاسرائيل. فإسرائيل لم تعد تدان كدولة محتلة، بل صارت لا يطالها اللوم فهي صانعة سلام بمعنى الكلمة»[٣٦]. إن إسرائيل قد حققت ما أرادت تحقيقه منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر في عام ١٩٧٨: فهي أعطت حكماً ذاتياً مدنياً محدوداً للفلسطينيين في المناطق المحتلة وأضفت الشرعية على قبضتها المحكمة على الأرض والموارد والاقتصاد والأمن في تلك المناطق. وقد اتضحت المحدودية المفرطة جغرافياً وسياسياً لهذا الحكم الذاتي عندما تفجر العنف على أثر قيام إسرائيل بفتح نفق للتنقيب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تحت أسس الحرم الشريف في القدس. فقد فرضت إسرائيل سريعاً حصاراً محكماً على المدن التي يسكنها ويسيطر عليها الفلسطينيون وكذلك على البلدات والقرى الخاضعة للسيطرة المشتركة ومنعت التنقل بين المراكز السكانية الفلسطينية. ولم يخفف ذلك الحصار إلا بالكاد بعد مؤتمر طارىء للقمة في واشنطن العاصمة دعا إليه الرئيس كلينتون لمعالجة الصراع الدموي. إن ذلك الحادث يظهر أن إسرائيل تحتفظ بالسيطرة النهائية على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة متى رغبت في أن تمارس سطوتها.

٢ ـ المجلس التشريعي

تنص الاتفاقية على إجراء انتخابات فلسطينية لمجلس تشريعي يحكم الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتخابات أخرى منفصلة تجري في آن واحد لانتخاب رئيس للسلطة التنفيذية بعد إكمال إعادة الانتشار الاسرائيلي من ستة مراكز سكانية فلسطينية (وقد وردت كلمة «رئيس» العربية في الاتفاقية بالحروف اللاتينية «ra'ees» وذلك حسماً للجدال حول استعمال كلمة «President» كما أرادت منظمة التحرير أو كلمة «Chairman» كما طالبت إسرائيل). يتألف المجلس وفقاً للاتفاقية من اثنين وثمانين نائباً، ثم وافقت اسرائيل على رفع هذا العدد إلى ثمانية وثمانين نائباً. أما المرشحون لإشغال مقاعد المجلس فيتعين أن تصادق عليهم إسرائيل؛ فالذين «يقترفون العنصرية أو يدعون إليها، والذين يستخدمون وسائل غير قانونية وغير ديمقراطية لتنفيذ مآربهم» سيرفضون[٣٧]. والفلسطيني الذي يعيش في القدس لا يمكنه أن يرشح

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٧) Oslo II Agreement, annex II, article III, section 2.

كما يقول سعيد: «لا يوجد تحريم موازٍ للجانب الاسرائيلي» يمنع العنصريين الاسرائيليين من عضوية الكنيست. انظر: Said, Ibid., p. 414.

نفسه إلا إذا كان له عنوان دائم في منطقة تقع أرضها تحت ولاية السلطة الفلسطينية.

وتكون للمجلس سلطات تشريعية تقتصر على الجوانب المدنية من حياة الفلسطينيين في أربعين منطقة تحددها إسرائيل، ولا تمتد إلى غيرها، وتكون خاضعة لإعادة النظر من السلطات الاسرائيلية للمصادقة النهائية عليها. تنص المادة ١٨ من القسم ٤/أ على ما يلي: «إن التشريعات، بما فيها التي تعدل القوانين السارية والأوامر العسكرية أو تلغيها، التي تخرج عن اختصاص المجلس أو تكون غير متفقة مع نصوص هذا الاتفاق [أي إعلان المبادىء] أو أي اتفاق آخر الذي قد يتم التوصل إليه بين الطرفين خلال الفترة الانتقالية، تكون لا عبرة لها وتعتبر لاغية من البداية».

سيكون للمجلس الحق بتأسيس المحاكم بتخويل من إسرائيل كذلك. ولا يجوز للسلطة الفلسطينية أن تدير علاقات خارجية مستقلة (باستثناء ما يتعلق باتفاقيات المساعدات الاقتصادية مع الأقطار المانحة، وما يتعلق بالترتيبات الثقافية والعلمية والتعليمية)، أو السيطرة على الحدود الفلسطينية مع الأردن أو مصر، أو السيطرة على المجال الجوي أو المجال الكهرومغناطيسي للراديو والتلفزيون والاتصالات العسكرية (باستثناء الموجات المصرّح بها من إسرائيل)[(٣٨)]. وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الموارد الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الأخص الأرض والمياه، ولكنها «تعد» بزيادة الحصة الفلسطينية من مياه الضفة الغربية (وهي مياه فلسطينية أصلاً). وتبقى سلطة المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية للسلطة الفلسطينية وصلاحياتهما نافذة حتى أيار/مايو ١٩٩٩ حين يتم وضع اتفاق الوضع النهائي موضع التنفيذ على ما يفترض. وتقضي اتفاقية أوسلو ـ ٢ أيضاً بإطلاق سراح بعض الفئات من آلاف السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين ما زالوا في السجون ومعسكرات الاعتقال الاسرائيلية. وكما جاء في إعلان المبادىء الأصلي وعد عرفات مرة أخرى (برسالة منفصلة أرسلها إلى رابين) بإلغاء مواد معينة من ميثاق منظمة التحرير وهو الميثاق الوطني الفلسطيني وهي المواد التي تشكك بشرعية إسرائيل (وتشير إليها وسائل الإعلام على أنها مواد تدعو إلى تدمير إسرائيل) وتدعو إلى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، على أن يتم هذا الإلغاء خلال شهرين من افتتاح المجلس التشريعي المنتخب.

---

(٣٨) انظر: Oslo II Agreement, «Protocol Concerning Elections,» annex II, pp. 75-92.

أما القرارات المهمة والمؤثرة في حياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع فسيكون النظر فيها من اختصاص «لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية»، ويكون عملها هي ولجانها الفرعية المتعددة على أساس الإجماع في الرأي وذلك لغرض الإشراف على القرارات الفلسطينية[٣٩]. ومع أن هذا الترتيب قد يبدو منصفاً إلا أن الإجماع من شأنه أن يعطي إسرائيل فعلياً سلطة النقض بشأن كل ما يخص الحياة الفلسطينية من جوانب، ومنها قضايا مهمة للغاية كاستخدام المياه، وتخطيط الأرض وتقسيمها إلى مناطق، والحراسة على الأراضي المتروكة، والإشراف على المواقع الأثرية والدينية، وشبكة القوة الكهربائية وغيرها[٤٠].

وتنص اتفاقيات القاهرة وأوسلو ـ ٢ بشكل صريح على إبراء إسرائيل من أية مسؤولية قانونية ترتبت خلال احتلالها الطويل والوحشي للمناطق الفلسطينية والذي ابتدأ في عام ١٩٦٧. تقول المادة ٢٠ من القسم ١/أ من الفصل الثالث من اتفاقية أوسلو ـ ٢ ما يلي: «إن نقل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، كما هو مفصل في الملحق رقم ٣، يشمل كافة ما يتصل بها من حقوق ومسؤوليات والتزامات نشأت من جراء القيام بأعمال، أو عدم القيام بها، وقعت قبل هذا النقل المذكور. إن إسرائيل لن تتحمل أية مسؤولية مالية عن القيام بتلك الأعمال، أو عدم القيام بها، وسيتحمل المجلس المسؤولية المالية كلها عنها، وكذلك عن أعماله ذاتها».

وعن بنود هذا النص الخاص بنقل المسؤولية المالية إلى عاتق منظمة التحرير الفلسطينية وعاتق السلطة الفلسطينية يقول نصير عاروري «ترقى هذه النصوص إلى مرتبة العفو العام الذي يمنحه المجني عليه إلى الجاني، وهو يمنح حتى قبل التوصل إلى اتفاقية سلام، وقبل أن يتحقق المجني عليه من أن تبعيته القانونية يمكن تعديلها في تلك الاتفاقية»[٤١].

---

(٣٩) انظر: Oslo II Agreement, «Protocol Concerning Civil Affairs,» annex III; «Protocol on Economic Relations,» annex V, and «Protocol Concerning Israeli-Palestinian Programs,» annex VI.

(٤٠) انظر نصوص ملاحق الاتفاقية.

(٤١) المادة رقم (٩)، ١، أ ـ ب، بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤. الاتفاقية معروفة كذلك باسم اتفاقية «التمكين المبكر». وللاطلاع على المزيد، انظر: Naseer H. Aruri, «Early Empowerment: The Burden not the Responsibility,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), p. 37.

٣ ـ السيطرة الاقتصادية

إن خير دليل على استمرار السيطرة الاسرائيلية والتبعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة هو الذي نراه في نصوص إعلان المبادىء وما تبعه من بروتوكولات واتفاقيات. فهذه الاتفاقيات تغطي التجارة والضرائب والأعمال المصرفية وشؤون العمال والتأمين والسياحة وغيرها، وهي تبين المجالات المعنية والمحددة لصنع القرار الفلسطيني المستقل وللقواعد والشروط التي تحكم العلاقات بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي في المستقبل(٤٢). تنص بروتوكولات باريس تحديداً على إقامة اتحاد جمركي إسرائيلي ـ فلسطيني طالبت به إسرائيل للمحافظة على مستوى رسومها المفروضة على الاستيراد، وعلى المستويات القياسية للتجارة، وعلى أنظمة تراخيص الاستيراد، وعلى صناعاتها المتمتعة بالحماية. إن الاتفاقيات المختلفة تبقي على الأسواق الفلسطينية مفتوحة أمام إسرائيل، ولكنها تقيد تصدير السلع الفلسطينية إلى السوق الاسرائيلية، عن طريق نظام الحصص وغيره من الاجراءات. ولا توجد في أي من تلك البروتوكولات أية عدالة أو معاملة بالمثل في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين. إن إسرائيل كانت قد فرضت بنفسها بنود كافة الاتفاقيات. وقد قال شمعون بيريس وزير خارجية إسرائيل في شرحه للحصيلة غير المتماثلة «إننا كنا بشكل من الأشكال نتفاوض مع أنفسنا»(٤٣).

على أن جورج عابد، وهو اقتصادي فلسطيني وموظف في صندوق النقد الدولي، عبّر عن تفاؤل حذر بشأن اتفاقيات باريس. إنه يرى أن تلك الاتفاقيات قد منحت، في ثلاثة مجالات اقتصادية بشكل خاص، عناصر سيادة «تصب في صالح الفلسطينيين بشكل يفوق ما يتوقعه المرء من قراءته الدقيقة لإعلان المبادىء»(٤٤). ويحدد عابد البنود الايجابية التالية: تأييد مبدأ التجارة الحرة بين إسرائيل والمناطق، وحق السلطة الفلسطينية في تحديد الرسوم التي تفرضها على استيراد عدد كبير من السلع وفي وضع سياسة الاستيراد الخاصة بها، وحقها في إنشاء سلطتها النقدية بما

---

(٤٢) Sharif S. el-Musa and Muhammad Lutfi al-Jaffery, «Power and Trade: The Israeli-Palestinian Economic Protocol,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), pp. 14-32.

(٤٣) *Ha'aretz*, 14/2/1994, كما ورد في: Emma C. Murphy, «Stacking the Deck: The Economics of the Israeli-PLO Accords,» *Middle East Report*, vol. 25, nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 38.

(٤٤) G. T. Abed, «Developing the Palestinian Economy,» *Journal of Palestinian Studies*, vol. 23, no. 4 (Summer 1994), pp. 41-51.

في ذلك صلاحيتها في إجازة البنوك وتنظيم أعمالها وإدارة الاحتياطيات المالية.

وعلى الرغم من هذا التأويل الإيجابي للترتيبات الاقتصادية فإن معظم المراقبين يلاحظون أن إسرائيل، وفقاً للنصوص كلها، هي التي وضعت إطار النمو والتطور للاقتصاد الفلسطيني وهي التي وضعت القيود عليه وذلك طوال الفترة الانتقالية وفي المستقبل، ويشمل ذلك العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية ـ الفلسطينية ـ العربية بعد انتهاء الفترة الانتقالية. والحصيلة الواضحة لتلك الاتفاقيات التطويقية هي الإبقاء على الاقتصاد الفلسطيني «دائراً في فلك الاقتصاد الاسرائيلي... في عناق اقتصادي محكم»(٤٥)، والإبقاء عليه كذلك تابعاً ومعتمداً على إسرائيل، وجعل سوقه رهينة للسلع الاسرائيلية، وكذلك الإبقاء على اليد العاملة فيه رخيصة وغير منظمة ولا رقيب عليها ومستغلة من اقتصاد إسرائيل الأقوى والمدعوم من الدولة.

إن إسرائيل بعد أن عملت على تخلف غزة اقتصادياً بشكل متعمّد(٤٦)، وحالت دون تنمية الضفة الغربية، وبعد أن صادرت منابع اقتصادية واسعة، وعلى الأخص الأرض والمياه، وحولت الفلسطينيين إلى عمال خلال احتلالها الطويل(٤٧)، جاءت فعقدت تلك البروتوكولات وكسبت بواسطتها هيكلية للسيطرة أفرزت لها علاقات نهب استعمارية مع المناطق في المرحلة الانتقالية وما بعدها. ويكفي أن نضرب مثلاً على ذلك بالاتفاق الذي عقد بشأن استخدام المياه. فمع أن إسرائيل منحت الفلسطينيين كمية قليلة من المياه للاستخدام المنزلي، إلا أن تخصيصات المياه ظلت تحكمها «كميات المياه المخصصة حالياً للاستخدام» (اتفاقية أوسلو ـ ٢، الملحق ٣، المرفق ١، المادة ٤٠). إن متوسط الكميات السنوية تعطي للاسرائيليين ٨٠ بالمئة وللفلسطينيين ٢٠ بالمئة من مياه الضفة الغربية العائدة لهم أصلاً، أي ما مقداره أربعة أضعاف. يقول فنكلشتاين: «يبدو أن الأمر سيكون أسوأ بعد المرحلة الانتقالية، فإسرائيل مع اعترافها بحقوق مياه فلسطينية في الضفة الغربية إلا أن هذه الحقوق لا تتضمن ملكية المياه، فهذا شيء خاضع لمفاوضات الوضع الدائم... لا

---

(٤٥) Roger Owen, «Establishing a Viable Palestinian Economy,» *Beirut Review*, no. 8 (Fall 1994), pp. 48-49.

(٤٦) Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995).

(٤٧) *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (Conference), edited by George T. Abed (London; New York: Routledge, 1988).

انظر أيضاً: *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington, DC: World Bank, 1993).

بل إن إسرائيل تدعي بملكية قانونية لمعظم مياه الضفة الغربية على أساس العرف التاريخي»[٤٨].

وهكذا فإن إسرائيل بعد أن تحللت من أعباء مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومن نفقات حكومة تقوم بأعمال الشرطة في المناطق نجدها قد تمكنت من الاحتفاظ بسيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني وعلى أمور ذات صلة مباشرة بالتنمية والنمو الاقتصاديين. بعبارة أخرى احتفظت إسرائيل بالقدرة على استغلال المصادر الطبيعية واليد العاملة في المناطق وعلى عرقلة التنمية الاقتصادية المستقلة والتوسع الاقتصادي، وتقييد حركة السلع التي تنتجها المناطق، وتوجيه الاستثمار فيها. إنها احتفظت كذلك بواسطة هذه السيطرة بالقدرة على استخدام إجراءات اقتصادية عقابية ضد مناطق الحكم الذاتي. وبالتالي فإن إمكانية البقاء لتنمية اقتصادية فلسطينية مستدامة في ظل السطوة الاسرائيلية المستمرة تكاد تكون مستحيلة.

لقد وصف بعض المثقفين الاسرائيليين «عملية السلام» والاتفاقيات الاقتصادية الاسرائيلية ـ الفلسطينية بأنها من قبيل ذلك التحول القديم المعهود المسمى بتصفية الاستعمار[٤٩]. يقول يوف بيليد (Yoav Peled) «إن حصيلة تصفية الاستعمار ظهور استعمار جديد، أي استمرار هيمنة الحكام السابقين عن طريق وسائل اقتصادية لا وسائل سياسية»[٥٠]. أما في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين فإن الاسرائيليين، وبتعاون من منظمة التحرير، أقاموا هيكلاً لهيمنة أضفيت عليها الشرعية في المناطق الفلسطينية تقوم على وسائل اقتصادية وسياسية معاً. إن إسرائيل قامت، عوضاً من تصفية الاستعمار، بإعادة شكل الاستعمار القديم الرامي إلى السلب والنهب ومدت شباكه في أرجاء الضفة والقطاع. واستبعدت إسرائيل من جميع الترتيبات الجارية أبناء الشتات من الفلسطينيين، باستثناء البرجوازية المغتربة التي تملك رؤوس أموال كبيرة والتي تشجعها السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات على الاستثمار في المناطق وعلى إنشاء مشاريع مشتركة على مناطق الحدود.

---

(٤٨) Finkelstein, «Whither the «Peace Process»?,» p. 5, and Noam Chomsky, *World Orders, Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994), p. 210,
ورد في: *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.*

(٤٩) Cohen, «Justice in Transition? Prospects for a Palestinian-Israeli Truth Commission,» p. 4, and Peled, «From Zionism to Capitalism: The Political Economy of Israel's Decolonization of the Occupied Territories,» p. 14.

(٥٠) Peled, Ibid., p. 14.

وثمة مثقفون إسرائيليون آخرون هم في اعتقادنا أكثر صواباً في تقييمهم للاتفاقيات. ومن هؤلاء بنفينيستي (Benvenisti)، النائب السابق لرئيس بلدية القدس والمحلل المتعمق للاستعمار الاسرائيلي للضفة الغربية وقد نشرت أعماله عن ذلك في سلسلة من تقارير البحث. يقول هذا الباحث: «إن تتبع المئات من صفحات الاتفاقية لا يترك مجالاً للشك في معرفة من هو الرابح في هذه الصفقة ومن هو الخاسر فيها. وباستقراء الصياغة المتكبرة للاتفاقية، والافتراءات المتعمدة فيها، ومئات الحالات من التلاعب بالحقائق الواردة في أقسام الاتفاقية والاقسام الفرعية والملاحق والبروتوكولات، لا يسع المرء إلا أن يدرك أن النصر الاسرائيلي كان مطلقاً والهزيمة الفلسطينية كانت مخزية»(٥١). وهناك باحث أمريكي مختص بالصراع العربي/ الفلسطيني ـ الاسرائيلي كان قد قارن بشكل منتظم بين هيكل الاتفاقيات وبنودها وبين الوثائق التي بموجبها خلق كيان البانتوستان في جنوب أفريقيا فاستنتج «بأن أوسلو ما هي إلا نسخة صحيحة من دستور البانتوستان»(٥٢). ويجري بنفينيستي المقارنة ذاتها فيقول: «إن من نافلة القول ان (التعاون) القائم على علاقة القوة الحالية ليس سوى هيمنة إسرائيلية مقنعة دائمة، وأن الحكم الذاتي الفلسطيني هو كنايةً عما جرى من فرض وضع بانتوستان (Bantustanization) على جنوب أفريقيا»(٥٣).

إن الضفة الغربية وقطاع غزة هما من المناطق الفقيرة في مواردها، ويتوقف تطويرهما وحل مشاكلهما الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة على مهارات أفراد الشعب وقيادته السياسية وعلى الدعم الاقتصادي من المجتمع الدولي، وعلى الفكاك من التعانق الخانق مع إسرائيل. ولسوء الحظ لم يتوفر شيء من هذا حتى الآن باستثناء مهارات أبناء الشعب.

وقد قام يوسف صايغ، الاقتصادي وخبير التخطيط الفلسطيني، وبرعاية منظمة التحرير، برئاسة فريق دراسي وضع في نهاية عمله خطة شاملة، طموحة، لتطوير الاقتصاد الفلسطيني الوطني المستقل. سميت هذه الخطة بـ«برنامج التنمية الفلسطينية» وقامت على افتراضات معينة منها أن السلطة الفلسطينية «ستمارس حق صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذ القرارات المتصلة به، وأن الفلسطينيين

---

(٥١) M. Benvenisti, «An Agreement of Surrender,» *Ha'aretz*, 12/5/1994, translated by I. Shahak in: *From the Hebrew Press* (June 1994).

(٥٢) Finkelstein, «Whither the «Peace Process»?,» p. 15.

(٥٣) Meron Benvenisti, *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land* (Berkeley, CA: University of California Press, 1995), p. 232.

الذين شردوا في عام ١٩٦٧ (ويبلغ عددهم مع الذين ولدوا من أبنائهم ٦٥٠ ألف نسمة) لهم الحق بالعودة إلى منازلهم، وأن المساحة كلها التي احتلت عام ١٩٦٧ ستعاد إلى السيطرة الفلسطينية»[٥٤]. إن الأغراض التي تتوخاها هذه الخطة هي من الأهمية بمكان وجديرة بالتقدير. بالنظر إلى الاحتلال المدمر الطويل الذي مارس النهب والسلب. فهذه الأغراض لم تتضمن فقط «أغراضاً اعتيادية» للتنمية مثل خلق فرص عمل كثيرة وإسكان واسع وتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيعها وتلبية الحاجات الانسانية الأساسية، بل تضمنت أيضاً إجراءات لتصحيح الخلل والتشويه وعدم التوازن والاحتقانات في الاقتصاد الحالي الخاضع للاحتلال[٥٥]. ونقطة الانطلاق في برنامج التنمية الفلسطينية هي تطوير الطاقة الاقتصادية لتلبية الطلب الداخلي على الحاجات الانسانية الأساسية، ويأتي هذا على الضد من التأكيد الرائج حالياً في الأوساط الاقتصادية على الأسواق المفتوحة وإلغاء القيود المفروضة والخصخصة والاستثمار الخارجي والتوجه نحو التصدير[٥٦]. إن دور الحكومة الفلسطينية المستقبلية للتغلب على الخلل الاقتصادي الحالي الذي سببته إسرائيل سيكون دوراً مركزياً إذا كتب لخطة التنمية هذه أن توضع موضع التنفيذ.

لم تلتفت منظمة التحرير ولا إسرائيل من باب أولى إلى ما ورد في خطة التنمية الفلسطينية من مقترحات وافتراضات، ولم تعرها اهتماماً الجهات الدولية المانحة أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من النصائح التي يقدمها البنك الدولي وما يعظ به من أن الحاجة تدعو الفلسطينيين إلى الانتقال «من الاعتماد الحالي على اسرائيل الذي يكاد يكون كاملاً إلى اعتماد متبادل بين سلسلة من الاقتصادات بضمنها اقتصاد إسرائيل»، فإن اتفاقيات أوسلو وما نجم عنها من اتفاقيات أخرى تربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي ربطاً وتجعله تابعاً له. «ومن نتائج ذلك أن ما قامت به إسرائيل من قطع العلاقات التجارية الفلسطينية مع الأردن وغيره من الأقطار العربية [خلال الاحتلال] سيستمر ويقلل من آمال الفلسطينيين بتنسيق اقتصادي في المستقبل مع السوق العربية الواسعة، وبتنمية

(٥٤) Y. Sayigh, *Programme for Development of the Palestinian National Economy for the Years, 1994-2000: Executive Summary* (Tunis: Palestine Liberation Organization, Department of Economic Affairs and Planning, 1993), pp. 20-21.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٥٦) انظر خلاصة الجدل الفلسطيني عن هذا الموضوع: Usher, *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo*, pp. 36-40.

اقتصادية متوازنة ضمن مجموعة أمم العالم»(٥٧). إن مخططات التنمية التي يضعها البنك الدولي(٥٨) وجهات خاصة أخرى(٥٩) تقف كلها وراء الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتؤكد على ضرورة استمرار الرابطة الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل (أي أنها تؤكد بالتالي على الاعتماد عليها والتبعية لها)، كما تؤكد على الأسواق المفتوحة والتوجه نحو التصدير(٦٠)، وتشجيع الاشتراك في المشاريع الاقليمية التي تجعل من إسرائيل مركزاً لها ـ وهذه سياسات ليست مشجعة لتنمية مستقلة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي.

إن البروتوكولات التي تحظى بدعم ناشط من الدول الغربية والمؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس، تتيح لإسرائيل أن تؤسس قواعد لاستخدام الاقتصاد الفلسطيني الرهين والتابع كجسرٍ يتم من خلاله التغلغل في الأسواق العربية (ابتداءً من التجارة الحرة والمشاريع المشتركة وانتهاءً بالاندماج الاقتصادي)(٦١). بيد أن هناك مشاكل خطيرة في بنية هذه الاتفاقيات. «إن الاتفاقيات الاقتصادية الاسرائيلية ـ الفلسطينية والاسرائيلية ـ الأردنية تعطي إسرائيل سلطة واسعة للتأثير في الإطار المؤسسي للاقتصادات العربية، فيما لا تتيح للعرب أي رأي في الشؤون الاقتصادية لإسرائيل»(٦٢). وعلى أية حال، فإن الترتيبات الاسرائيلية ـ الفلسطينية وما يصحبها من مخططات ومشاريع اقتصادية إقليمية أو متعددة الأطراف، لا تنطوي سوى على اقتصاد فلسطيني خاضع وتابع وقابل للاستغلال، يكون في أحسن الأحوال ملكية استعمارية إسرائيلية وفي أسوأها بانتوستاناً فلسطينياً.

---

(٥٧) M. Jenin, «Economic Wedlock: Israel to Keep Upper Hand,» *Breaking the Siege, the Newsletter of the Middle East Justice Network*, vol. 6, no. 2 (June-July 1994), p. 6.

(٥٨) *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.*

(٥٩) Stanley Fischer [et al.], eds., *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993).

(٦٠) انظر: W. Freedmen, «An Export Promotion Scheme for Palestine,» *Graduate Review*, vol. 1, no. 6 (1994), pp. 34-35.

(٦١) Usher, *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo*, p. 41; Elias H. Tuma, «The Peace Negotiations, Economic Cooperation and Stability in the Middle East,» *Beirut Review*, no. 8 (Fall 1994), pp. 3-20, and Ishac Diwan and Michael Walton, «Palestine between Israel and Jordan: The Economics of an Uneasy Triangle,» *Beirut Review*, no. 8 (Fall 1994), pp. 21-44.

(٦٢) Tuma, Ibid., p. 6.

رابعاً: سياسات التنفيذ: تناقضات على الأرض

منذ عام ١٩٩٣ وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تجري مفاوضات لعقد اتفاقيات متعددة رئيسة للتنفيذ، وفيها بروتوكولات باريس واتفاقيتا القاهرة واتفاقية أوسلو ـ ٢. كانت كل تلك المفاوضات شائكة وعسيرة، طويلة ومريرة، وأدى ذلك إلى تأخير متكرر لاتفاقيات التنفيذ مدداً تجاوزت كثيراً الإطار الزمني المحدد في إعلان المبادىء. فقد تأخر تأسيس السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا مدة تسعة أشهر عن تاريخ «الانسحاب» ـ أي إعادة الانتشار في واقع الأمر ـ للقوات العسكرية الاسرائيلية. أما «التمكين المبكر لممارسة السلطة» في الضفة الغربية فقد كان لتعويض التأخيرات التي اعتورت المرحلة الثانية. كما أن إعادة الانتشار من المراكز السكانية (عدا القدس والخليل) في الضفة الغربية، والانتخابات للمجلس التشريعي الحاكم كلتاهما تأجلت مدة تجاوزت السنة. بيد أن إعادة الانتشار من المدن الست في الضفة الغربية كانت قد قامت به إسرائيل في شهر كانون الأول/ديسمبر، أي قبيل التاريخ المقرر لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وهو كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكان ذلك محاولة واضحة لرفع شعبية عرفات السياسية. وقد تم فعلاً تحقيق هذا الغرض السياسي كما سنرى في قسم لاحق.

إن الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، تنبع من المفاهيم المختلفة لكل من الطرفين لمسألة حل الصراع والوضع النهائي الدائم للمناطق المحتلة، ومن الآمال المتباينة التي يرجوها كل منهما من هاتين المسألتين. هذا وكان من مسببات تلك الخلافات أيضاً سوء نية إسرائيل وتفسيرها الضيق للاتفاقيات والمدفوع بالهاجس الأمني. وكانت المنظمة والسلطة تريدان إرساء ظروف على الأرض لتحقيق إقامة الدولة ذات السيادة واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك خلال الفترة الانتقالية ولكن إسرائيل كانت تعمل للحيلولة دون ذلك. إن التأويلات المتباينة لإعلان المبادىء أدت إلى الشحناء بين الطرفين، كما أن ميزان القوى المختل كثيراً بينهما أفرز كما هي العادة بروتوكولات واتفاقيات مهينة للفلسطينيين ومضرة بهم، ما ألقى ظلالاً قاتمة من الشك على إمكانية استخلاص دولة فلسطينية ذات سيادة من «رحم أوسلو»، إذا استخدمنا كلمات الخالدي مرة أخرى.

إن المنظمة والسلطة كلتاهما أظهرت باعتقادنا وبشكل متكرر عجزها عن أن تستخلص من الاسرائيليين حلاً بالعدل والكرامة، وهذا الاستنتاج له ما يبرره إذا نظرنا إلى التطورات الجارية على الأرض. فعلى الرغم من تأكيدات رابين في آب/أغسطس ١٩٩٢ حين كان رئيساً للوزراء بشأن «تجميد المستوطنات» نجد أن إسرائيل

وحكومتها من حزب العمل تزيد من أعداد المستوطنين بأكثر من ١٠ بالمئة وتصادر أكثر من عشرين ميلاً مربعاً من الأراضي الفلسطينية (وتزداد هذه المساحة إلى ٥٧ ميلاً مربعاً إذا أدخلنا «المناطق العسكرية المغلقة» و«المحميات الطبيعية») وذلك في المدة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى أيار/مايو ١٩٩٦، وهو تاريخ الانتخابات. «ومن حيث النسبة المئوية سنوياً تكون نسبة مصادرة الأراضي ٢,٣ بالمئة، أي أكثر من نسبة ما صادرته إسرائيل في المناطق المحتلة البالغة ٢,١ بالمئة في المتوسط السنوي منذ عام ١٩٦٧»(٦٣). وفيما ينص إعلان المبادىء على أنه لا يجوز لأي من الطرفين أن يقوم بأي شيء على الأرض من شأنه التأثير في نتيجة مفاوضات الوضع النهائي نجد أن إسرائيل تواصل مصادرتها للأراضي وإسكانها مزيداً من اليهود في المستوطنات، وعلى الأخص حول القدس الشرقية. «ومنذ عام ١٩٦٧ جرى بناء نحو ٣٨ ألف وحدة سكنية جديدة لليهود، بدعم مالي من الحكومة، وعلى أرض عربية مصادرة، وهناك نحو عشرين ألف وحدة سكنية هي تحت الإنشاء الفعلي أو أنها في الطريق إلى بنائها»(٦٤). وقد قامت إسرائيل، بالإضافة إلى ضمها الجزء الفلسطيني من مدينة القدس بحدودها البلدية لعام ١٩٦٧، بضم ٢٤,٥ ميل مربع من الضفة الغربية لكي تكوّن «القدس الكبرى»، حيث يجري معظم البناء الجديد للمساكن(٦٥)، وذلك منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو. أما في بيت لحم القريبة من القدس فقد ازدادت مصادرة الأراضي في عام ١٩٩٦، إذ أنشأت إسرائيل هناك مستوطنة يهودية جديدة(٦٦). ووفقاً لما يقوله رئيس الوزراء نتنياهو فإن عدد المستوطنين الاسرائيليين في المناطق المختصة كان قد ازداد في عهد الحكومة العمالية من ٩٦ ألف مستوطن إلى ١٥٤ ألفاً في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦(٦٧).

ومنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإسرائيل تواصل انتهاكاتها لحقوق الانسان للفلسطينيين في الضفة الغربية. وتتضمن هذه الانتهاكات الاعتقال الاداري، وسوء معاملة المحتجزين وتعذيبهم، والاغتيال على يد وحدات عسكرية سرية (ولا سيما

---

(٦٣) P. Ogram, «Settlement Expansion,» *Middle East Report*, vol. 25, nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 17.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) انظر: «Construction Escalates,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 5, no. 5 (September 1995), p. 5.

(٦٦) M. Meehan, «Land Confiscations Increase as Israelis Impose Jewish Settlement on Bethlehem,» *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 15, no. 2 (July 1996), pp. 13-14.

(٦٧) D. Neff, «Netanyahu Gets the Royal Treatment in Washington,» *Middle East International* (July 1996), p. 5.

في قطاع غزة)، وهدم المنازل، والقيود الشديدة على التنقل وبدرجة أشد ما كانت عليه في السابق، والأشكال المتنوعة من العقاب الجماعي[٦٨]. وقامت إسرائيل كذلك منذ التوقيع على إعلان المبادىء بإغلاق الحدود بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة بوجه العمال الفلسطينيين بصورة متكررة بلغت في الأقل ست مرات بحجة الأسباب الأمنية[٦٩].

إن إغلاق الحدود يؤدي في كل مرة إلى تخفيض عدد العمال الفلسطينيين الذين يتاح لهم البحث عن عمل في إسرائيل. كان العدد قبل الانتفاضة ١٨٠ ألف عامل فلسطيني (منهم ثمانون ألفاً من غزة) يعملون في إسرائيل. وبعد التوقيع على إعلان المبادىء، والإغلاق المتكرر للحدود، انخفض العدد إلى ٤٥ ألفاً منهم ١٦ ألفاً من غزة وذلك في عام ١٩٩٥. أما في عام ١٩٩٦، وكما سنفصل ذلك في الفصل التالي، فإن «الإغلاق الداخلي» في أعقاب العمليات الانتحارية التي قامت بها حماس أدى عملياً إلى شل حركة العمال الفلسطينيين الذاهبين إلى إسرائيل. وهذه السياسة الرامية إلى تقليص اليد العاملة الفلسطينية المستخدمة في إسرائيل وإلى إبدالها بعمال أجانب تستوردهم إسرائيل من الخارج (وقد بلغ عددهم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ نحو ٥٩ ألف عامل أجنبي من أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا) هي التي سماها رابين سياسة «الفصل» بين المجموعتين السكانيتين، ويجري تبريرها دائماً بأسباب أمنية. بيد أن كتلة السلام الاسرائيلية تعتبر «هذا الفصل ترجمة عبرية حرفية للفصل العنصري في جنوب أفريقيا»[٧٠].

بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة ٥٠ بالمئة وفي الضفة الغربية ٣٥ بالمئة[٧١]، ثم تزايدت النسبة كثيراً حتى بلغت ٦٠ بالمئة و٤٠ بالمئة على التوالي في عام ١٩٩٦ وذلك

---

(٦٨) انظر تقريريْ أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر الصادرين عن مركز المعلومات الاسرائيلي عن حقوق الانسان في المناطق المحتلة (B'Tselem). انظر أيضاً: Human Rights Watch/Middle East, *Torture and Ill-Treatment: Israel's Interrogation of Palestinians from the Occupied Territories* (New York: Human Rights Watch, 1994).

(٦٩) يحدث الإغلاق بشكل خاص بعد العمليات الانتحارية وغيرها من الهجمات داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة.

(٧٠) انظر بيانها في: *Ha'aretz*, 2/2/1995, ورد في: G. Usher, «Palestinian Trade Unions and the Struggle for Independence,» *Middle East Report*, vol. 25, nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 21.

(٧١) G. T. Abed, «The Political Economy of Development in the West Bank and Gaza Strip,» paper presented at: the Workshop on Strategic Visions for the Middle East and North Africa, Economic Research Forum, Gammarth, Tunisia, 9-11 June 1995, p. 7.

بسبب إغلاق الحدود. ومن جراء هذه السياسة، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على حل مشكلة البطالة في الضفة والقطاع، تدهور مقدار الدخل الناجم عن العمل من ٩٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤[(٧٢)]. واستمر هذا الرقم بالتناقص في عام ١٩٩٦. إن إغلاق الحدود الاسرائيلية بوجه السلع والعمالة الفلسطينية، وهو إغلاق متكرر وتطول مدته المرة تلو المرة، والتأخير في الاستثمار من الجهات المانحة الدولية أو انعدامه، وتردد رأس المال العربي الخاص ورأس مال الفلسطينيين في الشتات بالاستثمار في مناطق الحكم الذاتي ذات البيئة غير المستقرة، كلها عوامل أدت إلى تدهور اقتصادي فادح منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو.

أما العدد الصغير من المستخدمين في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية (وجلهم من الموظفين ومن رجال الشرطة والأمن)، والذين عادوا من الخارج مع عرفات، فإنه كان إضافةً لا يعبأ بها ولم تؤد إلى زحزحة المعضلة المحلية المتمثلة بالبطالة وسوء الوضع الاقتصادي. ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية في تموز/يوليو ١٩٩٤ ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة ٢٥ بالمئة وتدهور مستوى العيش تدهوراً شديداً[(٧٣)]. وفي استطلاع للرأي أجري بعد تأسيس السلطة قال ٤٤ بالمئة من المجيبين إن مستوى معيشتهم قد انخفض، وقال ٤٥ بالمئة منهم إن هذا المستوى لم يتغير، فيما قال ١٠ بالمئة فقط إن أحوالهم قد تحسنت[(٧٤)]. وعوضاً من التحسن الاقتصادي الذي توقعه الفلسطينيون والذي وعدت به الأطراف المؤيدة لعملية السلام ولإعلان المبادىء والمبررة لهما نجد أن السكان الفلسطينيين، في غزة بخاصة، قد شهدوا حالة إفقار فعلية، وهي مصدر واضح من مصادر النقمة الاجتماعية والسياسية. ومن الأمثلة على هذه النقمة ما جرى من أعمال شغب عند حاجز إيرتز على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل في تموز/يوليو ١٩٩٤ والتي اندلعت بين العمال الفلسطينيين الباحثين عن عمل في إسرائيل والجيش الاسرائيلي، فقتل خلال

---

(٧٢) Usher, *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo*, p. 57.

(٧٣) Usher, «Palestinian Trade Unions and the Struggle for Independence,» p. 21.

انظر أيضاً: B. Gellman, «Palestinians Vent Their Ire over Arafat,» *Washington Post*, 27/2/1995, p. A15.

حيث ينقل عن علماء الاجتماع النروجيين (الذين كانوا فعالين جداً في موضوع أوسلو) والجنرال داني روتشيلدز الذي تقاعد مؤخراً كمنسق عسكري في المناطق المحتلة.

(٧٤) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات، نابلس (الضفة الغربية)، «استطلاع الرأي العام الفلسطيني ـ ٣،» أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

ذلك عاملان وجرح أكثر من خمسة وسبعين. وقد وصفت وسائل الإعلام تلك الاضطرابات بأنها «معركة من أجل رغيف الخبز شنها عمال غاضبون»[٧٥].

أما المبالغ التي وعدت بها الدول المانحة والبالغ مجموعها ٢,٤ مليار دولار على مدى خمس سنوات فلم يصل منها إلى مناطق الحكم الذاتي إلا النزر اليسير. ففي السنة الأولى لم يصل إلا ستون مليون دولار من مجموع ٥٧٠ مليوناً وعد بها لتلك السنة، وقد أنفقت السلطة الفلسطينية جل ذلك المبلغ على الرواتب ولا سيما رواتب المنتسبين إلى قوات الشرطة والأمن، ولم ينفق منها شيء على مشاريع التنمية. إن العون الدولي لم يصل لا في موعده ولا بمبالغه الموعودة، فلم يستثمر في مناطق الحكم الذاتي بمشاريع كان سينتفع منها الشعب انتفاعاً مباشراً، ويلقى اللوم عادةً بشأن ذلك على الجهات المانحة من جهة، وعلى منظمة التحرير/السلطة الفلسطينية من جهة أخرى. وقيل إن عرفات غير مستعد، وربما غير قادر، على إنشاء دائرة مالية ذات كفاءة وشفافية وخاضعة للمساءلة تلبيةً لمطالب الجهات المانحة وللمسؤولين عن إدارة مبالغ المساعدات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يضاف إلى هذا أن عرفات يرفض أن يخول أحداً بصلاحيات تخص الأمور المالية ولكنه أنشأ دوائر متنافسة للتخطيط والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة التعمير، ووزارة التخطيط. والمجلس المذكور أنشىء باقتراح من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك ضماناً للمساءلة والشفافية، ولكنه لا هو ولا وزارة التخطيط يملك صلاحية واضحة.

أدى كل هذا إلى الارتباك والتردد لدى الجهات المانحة، كما أدى أيضاً إلى إحجام البرجوازية الفلسطينية الثرية في الشتات عن الاستثمار في مناطق الحكم الذاتي. «إن أصحاب الأعمال الفلسطينيين قد خذلوا شعبهم... لقد قاموا بإنشاء «الشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار» ذات المسؤولية المحدودة، فلم تقم بشيء يذكر حتى اليوم... إن الحيتان فيها لا يمارسون دوراً في توجيهها، فيما يقوم مشاركو عرفات في الأعمال بعقد الصفقات مع رجال الأعمال الإسرائيليين بلا نفع يذكر للاقتصاد الفلسطيني»[٧٦]. يشخص جورج عابد الاختناقات في إدارة السلطة الفلسطينية بما يلي: «لم يجر إلا القليل لتحديد الوضع القانوني والتنظيمي للبيئة الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص، كما أن برنامج التنمية الذي كان من الممكن

---

(٧٥) Gellman, Ibid., p. A15.

(٧٦) «Palestinian Business: A Failure,» *Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs*, vol. 5, no. 1 (June 1996), pp. 1 and 13.

البدء بتنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ لم ينتقل من نطاق الورق إلى ميدان التطبيق الفعلي... أما الإدارة المالية المسؤولة عن المالية العامة فقد انهارت بانسحاب الاسرائيليين لأن الفلسطينيين لم يستعدوا لذلك على الاطلاق. وأما الضرائب فلا يمكن جبايتها، كما أن الإنفاق العام لا يجد سبيله إلى الصرف»(٧٧).

كان عرفات متردداً «في السماح بإنشاء مؤسسات عصرية ذات أجهزة للرقابة والاشراف والتدقيق الحسابي وغيرها لأن من شأنه أن يضعف من سيطرته الشخصية»(٧٨). فبعد سنتين من إقامة السلطة الفلسطينية لم يؤسس إلا العدد القليل من مؤسسات الحكم الصالح العصرية ذات المصداقية. وبدلاً من ذلك «فإن الآلية السياسية القديمة، المترهلة والمتضعضعة، لمنظمة التحرير قد فرضت فرضاً على الجهاز الحكومي الواهن في الضفة والقطاع، ولما أخذت معظم الأموال المتاحة توجه نحو إشباع الشهية الاستهلاكية الكبيرة لتلك الآلية، تحولت السلطة الفلسطينية إلى نظام ريعي غير منتج يقف بوضوح بوجه تنمية حقيقية، اجتماعية واقتصادية»(٧٩).

إن مأزق الفلسطينيين الذين تحولوا إلى عمال ويعانون من البطالة لا يقتصر على أفرادهم وحدهم بل يمتد تأثيره إلى أسرهم المعتمدة عليهم وإلى المجتمع بأسره. والعمال الفلسطينيون الذين طالما استخدمتهم إسرائيل واستغلتهم خلال الاحتلال قد أضحوا عبئاً سياسياً وأمنياً عليها بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١. وقد تزامن ذلك مع عملية الخصخصة والتحرر من القيود الذي كان يشهده الاقتصاد الاسرائيلي المتنامي ما طوّر لديه حاجات عمل مختلفة. وعلى هذا، وبعد تلك الحرب، بادرت إسرائيل إلى اتباع سياسة جديدة، وهي سياسة ما برحت أن اشتد ساعدها منذ التوقيع على الاتفاقيات، وكانت ترمي إلى حل معضلتين في آن واحد: «إبدال العمال الفلسطينيين الذين يعملون في داخل إسرائيل بأجور زهيدة بعمال أجانب يجري استقدامهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى توسيع القاعدة الانتاجية، ولا سيما في قطاع غزة، وذلك لأغراض استرداد الطاقة الاستهلاكية [الفلسطينية] من دون التشجيع على تطور منافس»(٨٠).

---

(٧٧) Abed, «Developing the Palestinian Economy,» p. 44.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٧٩) Abed, «The Political Economy of Development in the West Bank and Gaza Strip,» p. 3.

(٨٠) Murphy, «Stacking the Deck: The Economics of the Israeli-PLO Accords,» p. 36.

وباشرت إسرائيل بتسهيل إنشاء «مجمعات صناعية» في منطقة الحدود الشمالية من قطاع غزة على غرار المجمعات المقامة في شمالي المكسيك والمسماة مجمعات (Maquiladora). ومنذئذٍ، وبشكل أوسع منذ التوقيع على إعلان المبادىء، «وإسرائيل تبني بلا ضجة (جيوب بنية تحتية) جوار المناطق. وستستثمر الأموال هناك في مشاريع مشتركة إسرائيلية وفلسطينية وأجنبية، ولكنها مشاريع مرتبطة بالمقاولين الرئيسيين في إسرائيل وموجهة نحو صناعات ذات كثافة عمالية مثل تصنيع الأطعمة وصناعة النسيج والأثاث»(٨١). ومن المغريات الرئيسية لمثل هذه الاستثمارات وجود أعداد كبيرة من اليد العاملة الفلسطينية غير النقابية في غزة وهي تتقاضى أجوراً أقل بكثير من العمال الاسرائيليين، ولا تتلقى شيئاً يذكر من المنافع الأخرى، وهي عمالة يمكن استخدامها أو الاستغناء عنها كما تتطلبه أوضاع السوق الاسرائيلية. أما في الضفة الغربية، «ففي مستوطنة تقع بالقرب من جنين، وهي بلدة مشمولة باتفاقية أوسلو ـ ٢، وافقت إسرائيل حديثاً على توسيع مشروع يتكون من خمسة مصانع جديدة تقدم فيه الأرض مجاناً للمستثمرين، والذين يتمتعون كذلك بإعفاءات ضريبية كبيرة»(٨٢).

إن هذه المصانع التي تقام على غرار أسلوب المكسيك المشار إليه أعلاه، والافتقار إلى استثمار اقتصادي كبير في مناطق الحكم الذاتي، هي بعيدة كل البعد عما ورد في خطط التنمية لكل من يوسف صايغ والبنك الدولي. وعلى العموم، وكما يستنتج جورج عابد، «سيظل الاقتصاد الفلسطيني معوقاً ومتخلفاً، وستظل بنيته التحتية على حالتها من الهلاك أو تظل غير وافية بالغرض، وتبقى البطالة متفشية ومعدلات النمو اسمية... وبالنظر إلى عدم احتمال هجرة الفلسطينيين إلى الخارج فإن التوتر الاجتماعي قد يتفاقم في الضفة والقطاع وذلك لعدم حدوث تحسن ملموس في حياة السكان»(٨٣). هذا وما لم تتخذ السلطة الفلسطينية إجراءات فورية ومنتظمة لكسر القيود التي تشل التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فسيؤول مصير المناطق الفلسطينية إلى حالة شبيهة بحالة البانتوستانات المتفرقة الموجودة في جنوب أفريقيا، أي كالكانتونات ضمن إسرائيل، وهذا على الأقل في المدى القصير والمتوسط.

---

(٨١) Usher, «Palestinian Trade Unions and the Struggle for Independence,» p. 21.

(٨٢) Said, «The Mirage of Peace,» p. 416.

(٨٣) Abed, «The Political Economy of Development in the West Bank and Gaza Strip,» pp. 7-8.

خامساً: السلطة الوطنية الفلسطينية: الهيكل والقوى المحركة

في عام ١٩٩٥، أي بعد عام واحد فقط من عودة عرفات «المظفرة» إلى غزة، كان الرجل، وقد تلاشت زعامته، قد أصبح «كأيقونة بهتت ألوانها، وبات يُسأل ما الذي فعلته يداه مؤخراً؟»[٨٤] وما فعله عرفات مؤخراً هو أنه ابتنى قاعدة قوة ونظاماً مستبداً يتكون من بيروقراطية واسعة ومحاكم أمنية وأجهزة أمن متنافسة ومتداخلة الصلاحيات وقوة شرطة كبيرة، وكلها تحت سيطرته الفردية. إن قوات الشرطة وحدها بلغ عددها أكثر من ١٩ ألف شرطي في نهاية السنة الأولى في قطاع غزة، فيما كان عدد المعلمين لا يتجاوز ستة آلاف فقط لنحو مليون نسمة من السكان. وبلغ عدد قوات الشرطة ثلاثين ألف شرطي حين امتدت صلاحية السلطة الفلسطينية إلى المدن الست في الضفة الغربية في أواخر عام ١٩٩٥[٨٥]. ومع أن هناك أكثر من خمس وعشرين وزارة جرى إنشاؤها كانت السلطة مركزة بشكل استثنائي في يد عرفات الذي كانت له سيطرة محكمة على جميع القرارات، كبيرها وصغيرها. «ثمة افتقار تام للمساءلة لحركةٍ وضعت في نهاية الأمر ما لا يقل عن ستين وظيفة شبه حكومية تقتصر مسؤوليتها الوحيدة على رجل أوحد. إن عرفات هو الذي يقرر الأمور كلها ابتداءً من شكل برامج المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة وانتهاءً بتقرير من له الحق بخط تلفوني في غزة»[٨٦]. فهو رجل قد جمع الكل في واحد، إنه الإداري التنفيذي والراعي والمشرع والقاضي وكل شيء آخر.

فعلى الرغم من انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لم يقم نظام عرفات بأية محاولة صادقة لتأسيس نظام عصري للحكم الصالح يقوم على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. كلف عرفات، قبل الاتفاقية الأولى عن غزة وأريحا أولاً التي مهدت لسلطة الحكم الذاتي الانتقالية، مجموعة من المختصين بإعداد دستور للبلاد، فوضعت مسودة لما سمي بالقانون الأساسي[٨٧]، وقد جرت إعادة النظر في هذه المسودة عدة مرات، وبلغ عدد التعديلات التي أدخلت عليها حتى أوائل عام ١٩٩٧ خمسة تعديلات متوالية، ولكنها لم تحظ حتى

---

(٨٤) J. Greenberg, «Faded Icon Is Asked what's He Done Lately,» *New York Times*, 30/6/1995, p. A1.

(٨٥) G. Usher, «The Politics of Internal Security in Palestine,» *Middle East International* (March 1996), p. 15.

(٨٦) Usher, *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo*, p. 81.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٦.

الآن بالمصادقة الرسمية عليها. يقول اثنان من المحللين ان النصوص الواردة في مشروع القرار التي تتضمن ضمانات للحقوق المدنية ومبدأ الفصل بين السلطات كانت من القوة بدرجة لا تلائم توجهات عرفات، لهذا لم تنل مباركته(٨٨).

ومما ساعد على أسلوب عرفات الاستبدادي في الحكم وجود مجموعة من القوانين والأنظمة الناقصة والمتناقضة من مخلفات الحكم العثماني والمصري في قطاع غزة، ومن مخلفات الحكم الأردني في الضفة الغربية، ومن مخلفات الاحتلال العسكري الاسرائيلي أيضاً، ما أحدث فوضى قانونية. فبغياب بيئة قانونية جلية الوضوح وغياب حكم القانون الراسخ بات الشعب الفلسطيني تحت رحمة نزوات الذين في الحكم. ليس هناك أية وسيلة قانونية رسمية يستطيع الناس اللجوء إليها لإحقاق حقوقهم. لذلك ساد الفساد والمخالفات القانونية والاعتباطية في العمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهي مؤسسات لا تقوم على أسس عقلانية(٨٩). إن هذه بيئة لا تدعو إلى استقرار سياسي (إلا إذا أريد تحقيقه عن طريق القمع الشديد) ولا تشجع على قيام الفلسطينيين المغتربين باستثمار أموالهم الخاصة ومواهبهم الاختصاصية في مناطق الحكم الذاتي، ولا على توفير المساعدات المالية الدولية من المانحين. بيد أن هذا الوضع السياسي يحظى على ما يبدو بموافقة الحكومتين الاسرائيلية والأمريكية، ذلك أن نظام عرفات قادر على خنق المعارضة لاتفاقيات «السلام» وعلى قمع المقاومة، سواء كانت مقاومة عنيفة كالتي تمارسها حماس والجهاد الاسلامي أم مقاومة غير عنيفة، والتي تشن ضد الاحتلال المستمر. لا بل ان هاتين الحكومتين نادراً ما تدينان سجل السلطة الفلسطينية في انتهاكات حقوق الانسان، وهي انتهاكات موثقة من «M.E. Watch» ومن منظمة العفو الدولية (Amnesty International) ومن غيرهما.

إن طبيعة النظام الاستبدادي لمنظمة التحرير/السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات تستند إلى عاملين: **أولهما** طبيعة الصلاحيات العائدة للمجلس التشريعي وطبيعة النظام الانتخابي الذي وافقت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير/السلطة الفلسطينية. **والثاني** موقف الشعب الفلسطيني الخاضع لهذا النظام. إن من أهم الأمور بالنسبة إلى الديمقراطية في المناطق الفلسطينية موضوع ولاية المجلس التشريعي واختصاصاته وصلاحياته، وعلاقة هذا المجلس بالسلطة التنفيذية. وقد رأينا سابقاً أن سلطات

(٨٨) Naseer H. Aruri and J. J. Carrol, «A New Palestinian Charter,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 4 (Summer 1994), pp. 5-17.

(٨٩) Abed, «The Political Economy of Development in the West Bank and Gaza Strip».

المجلس التشريعي مقيدة تقييداً شديداً. ويتضح من اتفاقية أوسلو ـ ٢، ومن مشروع الدستور الفلسطيني الموحى به من النظام، أن رئيس السلطة التنفيذية هو في الوقت عينه رئيس المجلس، ما يشير إلى عدم وجود فصل بين السلطات السياسية. وقد حدثت فعلاً خلافات حادة ومتكررة بين المجلس المنتخب وعرفات بصفته الرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية حول مسائل تتعلق بالسياسة والصلاحيات وبالإجراءات وكذلك بصلب الموضوعات المطروحة. وبالنظر إلى التفسير الاسرائيلي المدفوع بهاجس الأمن لاعلان المبادىء والاتفاقيات اللاحقة فقد وجد عرفات مجالاً لإقامة منظومة أمنية داخلية قوية تعمل بصفتها جهة منفذة بالقوة. وهكذا ظهر في الضفة الغربية وقطاع غزة نظام استبدادي يعتمد على جهات خارجية.

إننا نعتقد أن الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون لا يمكن قيامها في ظل نظام ريعي ذي حكم ذاتي محدود تحت الاحتلال. إن السيادة والاستقلال هما شرطان مسبقان للديمقراطية. يضاف إلى هذا أن طبيعة النظام الانتخابي وطريقة إجراء الانتخابات والثقافة السياسية هي كذلك من الشروط المهمة للديمقراطية. وقد ذكرنا في مواقع سابقة أن الأنظمة الانتخابية في الدول المستبدة، كما هو موجود حالياً في عدد من أقطار الشرق الأوسط، لا تعتبر بديلاً للديمقراطية[٩٠]. ويصف معين ربّاني، المحلّل السياسي الفلسطيني، نظام عرفات بأنه «استبداد منتخب لا يسمح فيه بالديمقراطية إلا إذا احترمت الاستبداد»[٩١].

إن الديمقراطية ليست مجرد عملية تجرى، بل هي كذلك ثقافة سياسية حيث يسود القانون ويمتد مناخ الثقة العامة بالعملية السياسية وبالزعماء. ويحدد توماس ميليا أربعة مؤشرات عامة للمناخ السياسي المشجّع على انتخابات حقيقية وديمقراطية صحيحة وهي: فصل الدولة عن الجيش؛ التسامح مع معارضة الدولة؛ حقوق المرأة؛ واستقامة عمل المؤسسات العامة[٩٢]. وينبغي لهذه المؤسسات أن تعمل بشكل مستقل عن الدولة على أن تضفي الصدقية والشرعية على عمل الدولة وسياستها لأن

---

(٩٠) انظر: Samih K. Farsoun and C. Zacharia, «Class, Economic Change and Democratization in the Arab World,» in: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World,* 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998), vol. 1: *Theoretical Perspectives*, pp. 261-280.

(٩١) Rabbani, «Palestinian Authority, Israeli Rule: From Tansitional to Permanent Arrangement,» p. 61.

(٩٢) T. Melia, «Elections in Emerging Democracies,» paper presented at: *Palestinian Elections: A Special Report* (Conference) (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1995), pp. 12-17.

هذا هو الذي ينشر السلطة السياسية في المجتمع ويعمل على استقرار العملية السياسية. وبوسعنا أن نضيف مؤشراً خامساً يتلخص بضرورة وجود ناخبين ناشطين من ذوي الإدراك السياسي الذين يتصورون العملية السياسية على أنها ينبغي أن تكون عملية منصفة، ونظيفة لا يمتد إليها الفساد، وعقلانية أيضاً.

ونظام عرفات يعوزه كل ذلك، فالنظام لا يفصل بين الدولة وقوته المسلحة التي هي الشرطة وتقوم مقام الجيش. وهو قد جمع المجتمع المدني والسياسي والعسكري في مجتمع واحد، وهذه وصفة مؤكدة للاستبداد. وهو ليس نظاماً مفتوحاً ومتسامحاً لا مع المعارضة ولا مع الصحافة الحرة، بل يشيع الترهيب في أوساط النقاد ويكم أفواههم. إنه يسيطر على المعارضة بكل فصائلها، العلمانية والاسلامية، إن لم نقل يلغيها إلغاءً. ونظام عرفات يقوم باتباع أساليب سياسية شبيهة بما استخدمه في لبنان، فهو يؤلف أحزاباً ويشكل حركات في مناطق الحكم الذاتي كمعارضة لتجميل الأوضاع السائدة تقوم مقام مجموعات المعارضة الحقيقية وتسلب شرعيتها فتشوش أذهان الجمهور. أما محاكم النظام الأمنية فهي محاكم سرية تنتهك حقوق الانسان الفلسطيني وتخلق جواً من الخوف، لا من التسامح وحكم القانون. هذا وقد أعرب بعض المجموعات النسوية الفلسطينية عن تظلماتها بشأن مآخذ السلطة، ومنها ما ورد في مسودة القانون الأساسي عن قضايا المرأة.

وعلى هذا، وبعد عقود من النضال وقيام انتفاضة شديدة استنفدت الكثير من الجهد، نجد أن الشعب الفلسطيني في داخل المناطق المحتلة وفي الشتات أضحى معزولاً وصار يسخر من مجرى السياسة الفلسطينية ومن تصرف الزعامة الحالية. أما فرص قيام الفلسطينيين في الضفة والقطاع ببناء الديمقراطية في مجتمعهم فتتوقف على القوى الاجتماعية المختلفة لهذا المجتمع. ومن الواضح أن عرفات والسلطة الفلسطينية لهما مصلحة أكبر في احتكار مؤسسات الدولة العامة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، من مصلحتهما في إنشاء أجهزة عامة، ديمقراطية وشفافة وخاضعة للمساءلة وحكم القانون ضماناً لمجتمع مدني مستقل. أما المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والتي قامت بدور أساسي في الانتفاضة فقد تعرضت لعسر مالي وأخذ نظام السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات يوجهها أنّى شاء[٩٣]. وعرفات في كل هذا يحظى بالدعم والتأييد من أجهزة الأمن الواسعة الانتشار، وكذلك من فصيله السياسي المتمثل بالعائدين من نشطاء فتح والتواقين لجني المكاسب من وظائف ومراكز وعقود

(٩٣) «A Story of Manipulation, Containing the Palestinian NGOs,» *Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs*, vol. 5, no. 1 (June 1996), pp. 2-3 and 14.

مقاولات وغيرها، التي هي من قبيل غنائم الولاء لعرفات ولاتفاقيات أوسلو.

هناك بشكل عام ثلاث طبقات اجتماعية قوية ومن الأهمية بمكان، وهي طبقة أصحاب الأراضي وطبقة التجار الرأسماليين، والبرجوازية الوطنية الناشئة القائم عملها على الوكالات الأجنبية. وهذه الطبقات الثلاث ليست في العادة معرفة بالديمقراطية إلا إذا خدمت مصالحها وكانت تحت سيطرتها. وقد داهن عرفات هذه الجماعات المهمة والقوية اقتصادياً في الضفة الغربية وقطاع غزة فكسبها إلى جانب نظامه. وقد رشح عدد من أفراد هذه الطبقات أنفسهم في انتخابات المجلس التشريعي فلم يفز أحد منهم. ولكن هناك عدداً من وزراء السلطة الفلسطينية ينتمون إلى أسر وأفخاذ قبلية هي من أبناء هذه الطبقات الاجتماعية النخبوية(٩٤). ويبدو أن ثمة طبقة حاكمة ناشئة تتكون من تحالف النخب المحلية مع ضباط الأمن التابعين لعرفات من قوات الشرطة وكبار المدراء في السلطة. وهذا التحالف هو أكثر اهتماماً بالنظام والاستقرار وصفقات الأعمال منه بالديمقراطية وحكم القانون. ومثل هذا التشكيل الاجتماعي الحاكم هو في جوهره مناهض للديمقراطية. وباختصار، وبحسب المعايير التي وضعها ميليا، نجد أن نظام السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات هو بعيد للغاية عن أن يكون نظاماً ديمقراطياً، كما أن المناخ السياسي الذي خلقه عرفات، والقوى الاجتماعية القوية التي تمسك بعنان السيطرة أصلاً، مناخ لا يساعد على تطوير ديمقراطية فلسطينية حقيقية في المستقبل المنظور.

ـ انتخابات المجلس التشريعي

إن النتائج المتناقضة والمشكوك بأمرها التي أظهرتها استطلاعات الرأي المتعددة في الضفة والقطاع لا تعطي صورة واضحة وصحيحة وموثوقة عن المواقف السياسية والمشاعر السائدة لدى الناس. ولكنها مع ذلك تشير إلى أن الفلسطينيين في المنطقتين لديهم الرغبة في الاشتراك بالعملية الانتخابية(٩٥)، كما تشير إلى مشاعر عدم الرضا تجاه السلطة الفلسطينية التي خذلتهم حتى الآن. هذا وقد عكست المناقشات المكثفة التي جرت على نطاق واسع «اعتقاداً يحمله كثيرون بأن انتخابات حرة وديمقراطية

---

(٩٤) Rex Brynen, «The Dynamics of Palestinian Elite Formation,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 3 (Spring 1995), pp. 31-43.

(٩٥) C. E. Zacharia, «Public Opinions of West Bank and Gaza Strip Palestinians toward Participation in Elections,» (Washington, DC, American University, Department of Sociology, 1995), p. 10 (Photocopy).

ستعوض عن عدد من المآخذ لاتفاقيات أوسلو والقاهرة»[٩٦].

وفي استطلاع أجري قبل الانتخابات أيّد ٨٦ بالمئة من العينة انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي انتخاباً مباشراً، فيما أيّد ٩ بالمئة منها تعيينهم من منظمة التحرير وفضل ٣ بالمئة فقط أن يكون تعيينهم من المجموعات السياسية المختلفة على غرار الطريقة التي جرى بموجبها تأليف المجلس الوطني الفلسطيني[٩٧]. ورأت مجموعات مختلفة من الناس ومن الجماعات السياسية أن يكون للانتخابات في الضفة والقطاع ثلاث وظائف رئيسية: **أولها** إضفاء الشرعية على اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات اللاحقة لها، **والثانية** إضفاء الشرعية على السلطة الفلسطينية كعمل أساسي لبناء الأمة، **والثالثة** البدء بالعملية الديمقراطية. بيد أن آخرين رأوا في الانتخابات ما يراه عرفات فيها باعتقادهم، وهي أنها إجراء لإضفاء الشرعية على سلطته وسياساته وتعزيزها.

إن المهم بشأن الانتخابات الفلسطينية التي جرت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أنها تمت فعلاً بلا تدخل من إسرائيل أو من السلطة الفلسطينية. وقد جرى نوع من الائتلاف الضمني بين مجموعات المعارضة (حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرها) لمقاطعة تلك الانتخابات وذلك كشكل من الاحتجاج والمعارضة لنظام عرفات ولبنود إعلان المبادىء. لم ترشح تلك المجموعات أحداً في الانتخابات ولكنها دعت جميع الفلسطينيين في الضفة والقطاع إلى مقاطعتها. بيد أن النتائج الرسمية أظهرت أن ٨٦ بالمئة من الناخبين في القطاع و٦٨ بالمئة منهم في الضفة أدلوا بأصواتهم، وهذه نسب عالية تدل على تعبئة سياسية للناس وعلى «التزام واضح من الشعب الفلسطيني بدولة ديمقراطية وبحكم القانون»، على حد قول حنان عشراوي وكانت إحدى المرشحات[٩٨]. أما الفرق بين النسبتين المذكورتين فيعود إلى الترهيب الذي قامت به إسرائيل في القدس (حيث كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم ٤٠ بالمئة من الناخبين فيها) وفي الخليل (وكانت النسبة فيها متدنية أيضاً). وقد جرى توثيق أعمال الترهيب تلك من مراقبين دوليين ومحليين للانتخابات وكان منهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. ومع أن عدداً من المرشحين والمراقبين[٩٩]

---

(٩٦) Ziad Abu Amr, «Report from Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), p. 46.

(٩٧) *Newsletter* (Center for Policy Analysis on Palestine), vol. 3, no. 5 (Fall 1995), p. 5.

(٩٨) ورد في: G. Usher, «The Message from the Palestinian Electorate,» *Middle East International,* no. 518 (February 1996), p. 3.

(٩٩) Khalid M. Amayreh, «Allegations of Vote-Rigging,» *Middle East International*, no. 518 (February 1996), p. 4.

وجهوا اتهامات تزعم بالتلاعب بالأصوات إلا أن الرأي السائد أفاد بأن الانتخابات بشكل عام كانت نزيهة وخالية من الغش والتلاعب.

وفي انتخابات موازية لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية فاز عرفات بهذا المنصب بنسبة ٨٧,١ بالمئة من الأصوات ضد المرشحة الوحيدة المنافسة سميحة خليل وهي ناشطة اجتماعية وزعيمة سياسية في الضفة الغربية. إن آليات الحملة الانتخابية والقوى المحركة لها (بما في ذلك السيطرة على وسائل الإعلام المختلفة) ضمنت انتصار عرفات في الانتخابات. مع هذا كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية بمثابة تبرئة شخصية لساحة عرفات، فقد أظهرت رغم كل ما قيل من انتقادات ومن شجب مرير أن عرفات لم يزل رمزاً للوطنية الفلسطينية، وهذا برأي غالبية الناس في الضفة والقطاع على أقل تقدير.

«على الرغم من إعطاء عرفات نقاطاً متدنية عن إدارته للمفاوضات مع إسرائيل (٣٠,٧ بالمئة قالوا كانت إدارته جيدة و٢٦ بالمئة قالوا إنها كانت سيئة)، وعن إدارته للاقتصاد الفلسطيني (٢٤,٣ بالمئة قالوا جيدة و٢٢,٥ بالمئة قالوا سيئة)، وعن طرقه في اتخاذ القرار (٣٦,٥ بالمئة قالوا جيدة و٢٢,٥ بالمئة قالوا سيئة) ـ فإنه لم يزل يعتبر من ٦٠,٩ بالمئة من العينة رمزاً للقضية الفلسطينية... ورأى ٣٩,٤ بالمئة أنه الشخصية الفلسطينية الأكثر جدارةً بالثقة»[١٠٠].

وجاء المجلس التشريعي المنتخب كما توقع الجميع مكوناً من أغلبية قوية مؤيدة لعرفات. فقد فاز أعضاء من فتح ومن مؤيديها بخمسين مقعداً من أصل ثمانية وثمانين؛ وفاز بمقعدٍ واحد عضو من حزب «فدا» وهو حزب منشق عن الجبهة الديمقراطية ومؤيد لعرفات ولأوسلو، وفاز المستقلون بالمقاعد الباقية البالغة سبعة وثلاثين مقعداً. لم يفز مرشحو الأحزاب الأخرى، ومنها حزب الشعب الفلسطيني، بأي مقعد على الإطلاق. أما المستقلون فلم يعرف عنهم أنهم من أنصار الجماعات المعارضة ولذلك لم يحظوا بمؤازرتها. وكان عدد منهم من منتقدي إعلان المبادىء والمعترضين على أسلوب قيادة عرفات، ونخص بالذكر حيدر عبد الشافي، رئيس فريق المفاوضات في واشنطن، وحنان عشراوي الناطقة باسمه (واختيرت في ما بعد وزيرة للتعليم العالي في حكومة عرفات)، وعبد الجواد صالح رئيس البلدية السابق للبيرة في الضفة الغربية، وهو من القوميين (وانضم كذلك إلى الوزارة). وقد فاز عدد من أعضاء فتح، على الرغم من شطب أسمائهم من القائمة التي وضعها

(١٠٠) «Poll: One Year of Autonomy,» (Jerusalem, Jerusalem Media and Communication Center Press Service, 1996), p. [1].

عرفات، ومن أبرزهم صلاح تعمري. وجاء الفائزون من أعضاء فتح خليطاً من رجال الأعمال التقليديين وزعماء الانتفاضة والناشطين العائدين من الخارج، وكلهم يحملون أفكاراً قومية ولكن معظمهم موالٍ لعرفات.

خلاصة القول إن أغلبية الفائزين في الانتخابات التشريعية كانوا من أنصار عرفات ومن مؤيدي أوسلو، لهذا «فإن الحملة الانتخابية... أسفرت عن إحساس عميق بأن ثمة نخبة حاكمة آخذة بالظهور، وهي نخبة ترتبط مصالحها الاقتصادية بإسرائيل»[(١٠١)]. وما ان تم انتخاب المجلس التشريعي حتى بادر هذا المجلس إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم أعماله فانتخب رئيساً له وشكل اللجان المقتضية وانتخب القائمين على شؤونها، بيد أن الوضع القانوني لعمل المجلس، فضلاً عن وضع المكان الذي يعمل فيه، لا يبشر بنتائج باهرة، فإسرائيل من جهة لا تحترم حصانة أعضاء المجلس، والمكان الذي يجتمع فيه المجلس لا يفي بالغرض على الإطلاق من جهة أخرى. ليس لدى أعضاء المجلس ولجانه موظفون يعملون على إعداد مشاريع القوانين أو مراجعتها. كما أن المجلس لا يملك موارد مالية مستقلة وليس فيه دائرة للبحوث. أما ما يرجوه المجلس من أن يكون فرعاً مستقلاً عن الحكومة الفلسطينية، وأن يمارس الرقابة على ميزانية السلطة الفلسطينية، فهو ما ترفضه باستمرار إسرائيل وعرفات رئيس الهيئة التنفيذية لهذه السلطة. وبالنظر إلى افتقار المجلس إلى ميزانية خاصة به لإدارة شؤونه فهو يلجأ إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية لمعاونته في أعماله. إن السلطة الفلسطينية لا يشارك أحد في سلطتها، فهي وماليتها بيد الرئيس عرفات.

وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات هناك تقارير تتحدث عن مواقف الناس نحو النظام، وهي ذات دلالة عن ظهور ثقافة سياسية من جديد، وكانت منذ أمد طويل موضع الاعتزاز والتقدير من حركة التحرير الوطني الفلسطيني ومن الانتفاضة كذلك. مثلاً، في مقالة لجريدة **نيويورك تايمز** مخصصة لتقييم السنة الأولى من الحكم الذاتي ينقل المراسل عن أحد المواطنين من نابلس قوله: «أنا أدفع ضرائب فلي الحق بأن أسأل السلطة كيف تقوم بتعليم أبنائي، وما هو نوع المعالجة الصحية التي تقدمها المستشفيات، وهل أن السلطة توفر الأمن الاجتماعي؟». وينقل المراسل عن آخرٍ قوله: «إنك لا تستطيع أن تطعم صغارك بالأعلام وصور عرفات... العلم في قلبي، ولكن الأسبقية الآن هي للمعامل والمستشفيات والمدارس الجيدة. فإذا عمل

(١٠١) Lamis Andoni, «A New Era,» *Middle East International* (February 1996), p. 4.

عرفات جيداً فسأنتخبه، وإلا فلن يحصل على صوتي»(١٠٢). وكما قلنا في فصل سابق نجد أن الفلسطينيين بعد احتلال قمعي طويل لهم، قد أنشأوا هيكلية اجتماعية قوامها شبكة من المنظمات المستقلة العاملة في الميدان الاجتماعي، وذلك كبديل للسطات الاسرائيلية غير المستجيبة لحاجاتهم والمهملة لها إهمالاً متعمداً، وكذلك كوسيلة لتعبئة المعارضة بوجه الاحتلال. إن هذه الخبرة الغنية والثقافة السياسية المتصلة بها لا بد لها أن تعود إلى الظهور في وقت من الأوقات وقد تجددت وازدادت حيويتها، ولعلها ستتخذ في المستقبل موقف المعارضة لاستبداد النظام الذي يقوده عرفات، والمعارضة للقمع الاسرائيلي كذلك.

ربما كان عرفات قد كسب إلى جانبه مجلساً تشريعياً سيعمل على تأييد سياسته المناصرة لأوسلو، أو يعمل على دعم نظامه في الأمور كافة، ما سيعزز بلا شك حكمه الاستبدادي، ولا سيما أن بيده مفاتيح الخزانة وفي غياب الدستور المسمى بالقانون الأساسي. ولكن علينا ألا ننسى أيضاً أن النظام مقيد بمقتضيات الاحتلال وسلطاته من جهة، وبالصلاحية القانونية التي لإسرائيل بموجب نصوص اتفاقيات أوسلو من جهة أخرى. مع ذلك فإننا نعتقد أن عملية الانتخابات ـ حتى وإن جرت في ظروف مشبوهة ـ ستزرع في المدى الطويل بذور الديمقراطية، فتتحول إلى آلية شرعية لإجراء التغيير في القادة والسياسة معاً. ولكنْ، إن هذا قد يصح في المستقبل بالنسبة إلى الفلسطينيين في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه لن يشمل مجتمعات الشتات التي ستظل محرومة من حقوقها السياسية، سواء في التصويت في الانتخابات أم في غير ذلك.

إن انتخابات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تنشىء هيئة مستقلة شرعية بوسعها تنظيم شؤون الفلسطينيين وهم يعيشون في ظل حكم ذاتي اسمي، ولا هي أسست آلية لتحقيق حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين. إنها لم تفعل سوى إقامة هيكل ازدواجي للتمثيل الفلسطيني، وتعقيد العلاقة بين المقيمين في الوطن والمقيمين في الشتات. «إن فلسطين اليوم محصورة حصراً في مرحلة انتقالية. وهي واقعة بين فكي مجلسين اثنين: المجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني. . . وكلاهما بعيد عن أن يكون الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بأسره»(١٠٣). ولعل انتخابات المجلس التشريعي قد أسهمت في تفكيك الشعب

---

(١٠٢) Greenberg, «Faded Icon Is Asked what's He Done Lately,» p. A6.

(١٠٣) «Palestine in Limbo: Entrapped by Councils,» *Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs*, vol. 4, no. 12 (April-May 1996), p. 1.

الفلسطيني وفي تشتت مصيره، وبالتالي أسهمت في الأزمة السياسية التي تحيق به من جراء اتفاقيات أوسلو.

سادساً: الرأي العام الفلسطيني

بعد سنتين من التوقيع على إعلان المبادىء، وسنة على تأسيس السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، وبعد فترة وجيزة من التوقيع على اتفاقية أوسلو ـ ٢، تحول مركز الثقل في الخطاب السياسي الفلسطيني من أمر بعينه إلى أمور أخرى. كان التأكيد ينصب على الاهتمام حصراً بالإعلان ونواقصه وشرعيته ومعناه للشعب الفلسطيني فانتقل إلى نقاش سياسي يدور حول ثلاث مسائل رئيسية: فحوى الاتفاقيات اللاحقة، وتنفيذ تلك الاتفاقيات ونتائجها، وأداء عرفات والسلطة الفلسطينية للعمل الرسمي.

وخلاصة ذلك النقاش أن الاتفاقيات الخاصة بتنفيذ الإعلان والنتائج التي ظهرت في واقع الأمر تدل على أن موقف المشككين والمنتقدين والمعارضين للاتفاق كان صحيحاً[١٠٤]. فالاتفاقيات اللاحقة جاءت مخزية، والترتيبات التي نجمت عنها ومعاملة إسرائيل للفلسطينيين فضحت سوء نيتها في المفاوضات وعدم رغبتها بحل تاريخي للصراع ولوفاق يتم بينها وبين ضحاياها، فقد كانت العملية تجري بأسلوب غالبٍ يملي شروطه على المغلوب. كان المفاوضون الفلسطينيون يتفاوضون ولديهم انطباع بأن إسرائيل هي دولة محتلة تريد نقل السيادة إليهم، فيما كانت إسرائيل تتعامل مع مسألة «تمكين» الفلسطينيين من أمرهم على أنها في أحسن الفروض قضية داخلية تخص الحقوق المدنية من دون أي اعتبار لمسألة السيادة. ومن هنا الخلافات المتكررة والتأخيرات المتواصلة والانقطاعات في المفاوضات، مع نشوء مشاعر القنوط والإحباط وحتى الضغينة في نفوس المفاوضين، وبينهم وبين الجمهور الفلسطيني. وتزايدت هذه المشاعر أكثر فأكثر نتيجةً لإجراءات التنفيذ التي اتبعتها إسرائيل، والتي تفاقمت بعد تولي حزب الليكود اليميني السلطة وسلوك حكومته المعادي للفلسطينيين والذي يحط من قدرهم.

واشتدت تلك المشاعر بفعل أعمال أخرى قامت بها إسرائيل بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو ومنها استمرارها في مصادرة الأراضي وتوسيعها للمستوطنات

(١٠٤) الكلام في الفقرتين التاليتين يستند إلى: Abu Amr, «Report from Palestine».

وإصرارها على إجراءاتها الأمنية الرهيبة وانتهاكاتها لحقوق الانسان للفلسطينيين. فعلى سبيل المثال قامت إسرائيل، بعد أن كانت قد أطلقت سراح نحو خمسة آلاف معتقل من مجموع أحد عشر ألف سجين سياسي فلسطيني، باحتجاز ألفين منهم إدارياً بعد التوقيع على إعلان المبادىء، وبذلك بلغ المجموع في عام ١٩٩٥ ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ معتقل. وفي صيف عام ١٩٩٥ أعلن السجناء السياسيون إضراباً عن الطعام في السجون الاسرائيلية، فأثار ذلك اهتماماً واسع النطاق في أوساط الجمهور الفلسطيني أدى إلى مواجهات مع العساكر الاسرائيليين تذكّر بأيام الانتفاضة. وعمل كل ذلك على دفع السلطتين الفلسطينية والاسرائيلية إلى التعجيل في مفاوضات المرحلة الثانية، وكانت قد تأخرت كثيراً، وتتعلّق بتمديد الحكم الذاتي ليشمل الضفة الغربية وإعادة انتشار القوات الاسرائيلية وإجراء الانتخابات الفلسطينية وغير ذلك. ولكن اتفاقيات أوسلو ـ ٢ نصت فقط على إطلاق سراح فئات معينة من السجناء السياسيين، بعدد محدود منهم. ولم يكد يمضي أسبوع على التوقيع على أوسلو ـ ٢ حتى نكثت إسرائيل بوعدها بإطلاق سراح السجينات كلهن.

أما في ما يتعلق بأداء السلطة الفلسطينية فقد تناوله الخطاب السياسي الفلسطيني الجديد بالانتقاد الشديد من المعارضين والمؤيدين على السواء. وينبع هذا الانتقاد بأسره من أسلوب عرفات الاستبدادي. يشير النقاد إلى الطريقة المرتجلة التي تولت بموجبها السلطة الفلسطينية مقاليد الحكم، وقامت بإنشاء الدوائر المالية والاقتصادية التي تتسلم المنح الدولية وتديرها (ولم تزل الجهات المانحة تشكك بهذه الدوائر)، وأقامت المؤسسات المختلفة، القانونية منها وغيرها، كمؤسسات الخدمات الاجتماعية، ورافق ذلك كله فشل السلطة في بناء ثقافة سياسية تقوم على التسامح واحترام حكم القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وجرى توجيه الانتقاد للطريقة التي تتبعها السلطة الفلسطينية في التعيين لإشغال المراكز فيها، ذلك أن أساس التعيين هو المحاباة والمحسوبية والولاء لعرفات. وبذلك تسربت السلطة إلى أيدي الموالين من أعضاء فتح، الفصيل السياسي لعرفات والقاعدة الأساسية لقوته، وكذلك إلى أيدي النخب الاقتصادية والاجتماعية المحلية. ويرى المنتقدون أن مثل هذه التعيينات تتنافى مع توفير الكفاءة في مؤسسات السلطة ومع بناء دوائر عقلانية وخاضعة للمساءلة بشكل عام، وهذه أمور تمس الحاجة إليها كثيراً لتحقيق الانتقال من الحكم الذاتي إلى حالة الدولة في نهاية المطاف، ومما يفسح في المجال أمام الطريقة المركزية جداً، والشخصية تماماً، والاعتباطية كذلك، والتي يتبعها عرفات في اتخاذ القرارات هو وأعوانه ومساعدوه من التابعين والموالين، عدم وجود آلية للرقابة على السلطة وبالتالي افتقارها للمساءلة. أما مؤسسات المراقبة

الرسمية التابعة لمنظمة التحرير فقد عمل عرفات على تهميشها عمداً وبذلك تعطلت عن العمل. هذا وقد أظهرت أقلية من أعضاء المجلس التشريعي المنتخب استعداداً للنقد والمطالبة بالمحاسبة والمراقبة، ولكنها لم تتمكن بعد من تطوير هذا الدور المهم بشكل نظامي.

وتشير استطلاعات الرأي التي أجريت في عام ١٩٩٥ إلى أن الفلسطينيين في الضفة والقطاع لا يثقون كثيراً بنزاهة المؤسسات العامة التابعة للسلطة الفلسطينية ولا بأدائها. ذكر ٤٠,٥ بالمئة فقط من العينة أن تقييمهم للسلطة «جيد»، وقال ٤٨ بالمئة الأمر ذاته عن المؤسسات الصحية، و٢٩ بالمئة عن لجنة التنمية وإعادة الإعمار، و٣٩ بالمئة عن دائرة الأمن الوقائي، و٢٣ بالمئة عن دائرة الضرائب. بيد أن المؤسسات التعليمية حازت على التصويت بالثقة بها بنسبة ٦٥ بالمئة[١٠٥]. أما «شعبية» الشرطة فقد هبطت من ٧٢ بالمئة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٥[١٠٦].

أما قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية والتي استقبلت استقبال الأبطال عند دخولها إلى قطاع غزة فقد خسرت الكثير من الاحترام منذ ذلك الحين وباتت موضع الارتياب من الكثيرين من أهالي غزة وغيرهم من الفلسطينيين. وفي السنوات التي أعقبت إقامة السلطة الفلسطينية عمد عرفات إلى إنشاء أجهزة أمنية سرية متعددة يذكر أن عددها تسعة يتنافس أحدها مع الآخر خدمةً لنظام عرفات وترهيباً لمناوئيه. وقد وجهت إلى قوات الأمن الفلسطينية تهم بانتهاك حقوق الانسان والقمع السياسي وسوء استخدام السلطة[١٠٧]. وقامت هذه القوات بكم أفواه المنشقين السياسيين والمعارضين للاحتلال، وهؤلاء ليسوا فقط من النقاد العلمانيين المستقلين من الكتاب في الصحف وغيرها (مثلاً، صودرت كتب ادوارد سعيد من مكتبات الضفة الغربية

---

(١٠٥) «Poll: One Year of Autonomy,» table no. (5), p. [4],
والأرقام مدوّرة إلى أقرب كسر.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص [١].

(١٠٧) انظر: Amnesty International: *Trial at Midnight: Secret, Summary, Unfair Trials in Gaza* (New York: Amnesty International, [1995]), and «Human Rights in the Gaza Strip and Jericho under Palestinian Self-Rule,» (September 1994); *Monthly Report* (Gaza Center for Rights and Law) (May-July 1994); B. Gellman, «Palestinian Secret Force Wields Power in West Bank, Force Accused of «Gross» Rights Violations,» *Washington Post*, 28/8/1995, p. A1 and A 18, and G. Usher, «Elections under Scrutiny,» *Middle East International*, no. 518 (February 1996), p. 7.

ومنع بيعها في كل مكان) وإنما أيضاً من أعضاء حماس والجهاد الاسلامي، ولا سيما بعد أن قاموا بعمليات ضد القوات الاسرائيلية والأهداف المدنية. إن الاصطدامات التي وقعت بين قوات الأمن الفلسطينية وأنصار حماس أوقعت ثلاثة عشر قتيلاً وعشرات من الاصابات الأخرى في المواجهة الكبرى التي حدثت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. «ثمة تناقض جوهري يكمن في صميم العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمعارضة وهو أن السلطة ملزمة... بأن توفر الأمن للوجود الاسرائيلي وبألا تعرضه للخطر، فيما تصر المعارضة على حقها الشرعي في منازلة الأشكال المتبقية من الاحتلال وفي مقاومة الوجود المستمر للمستوطنات الاسرائيلية»[(١٠٨)].

وينظر الفلسطينيون، سواء في داخل المناطق أم في الشتات، إلى نظام السلطة الفلسطينية بزعامة عرفات وإلى قوات الأمن التابعة لها على أنها ليست سوى منفذة لمآرب إسرائيل وللمتعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية[(١٠٩)]. أما ما حدث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وعلى أثر حفر النفق تحت أسس الحرم الشريف، فهو أن الشرطة الفلسطينية أجابت بإطلاق النار رداً على الجنود الاسرائيليين وحرس الحدود، فأعاد ذلك كثيراً من الاحترام لها في أعين الناس. «كان المكسب الفوري لزعيم منظمة التحرير بعد المواجهات هو ارتفاع قدره ومكانته في أوساط الفلسطينيين. تبين استطلاعات الرأي... أن نسبة ٥١ بالمئة تعتقد أنه عزز زعامته، و٨٥ بالمئة، وهي نسبة عالية جداً، توافق على أعمال قوات الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا ينافي تماماً ما جرى في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ حين نزل الفلسطينيون إلى شوارع نابلس وطولكرم للاحتجاج على طريقة حكم عرفات في مناطق الحكم الذاتي وعلى الوحشية التي مارستها قوات الأمن التابعة له»[(١١٠)]. ومن الواضح أن شعبية عرفات وقوات الأمن الفلسطينية وشرعيتهما ترتبطان ارتباطاً مباشراً بما يظهرانه من مواقف وطنية في الوقوف بوجه إسرائيل.

إن شعبية عرفات ونظامه وشرعيتهما تتذبذبان كثيراً. فالفورة العاطفية التي عمت الناس عند عودة عرفات سرعان ما تلاشت ثم كادت تختفي بعد الاصطدامات

---

(١٠٨) Usher, Ibid., p. 43.

(١٠٩) انظر: Edward W. Said, «Symbols Versus Substance: A Year after the Declaration of Principles,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), p. 61.

(١١٠) G. Usher, «The Palestinians' Hand Strengthens against Israel,» *Middle East International* (October 1996), p. 3.

التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بين قوات الأمن وناشطي حماس ومؤيديهم. إن هذه الاصطدامات والصراع المتواصل مع الجماعات الإسلامية والعلمانية ينبع من التزام عرفات بأمن اسرائيل وكذلك من مساعي النظام لحصر السلطة في يديه فقط. وقد تزامن صراع القوة بين الفلسطينيين في قطاع غزة مع الضغط الذي مارسته إسرائيل والولايات المتحدة على عرفات لكي يسيطر على المقاومة العنيفة للاحتلال الاسرائيلي، إن لم نقل بالقضاء عليها.

وبدلاً من أن يقوم نظام عرفات بتأسيس «سلطة وطنية»، كما نص قرار المجلس الوطني الفلسطيني الصادر في عام ١٩٧٤، وذلك لتعبئة الفلسطينيين للاستمرار في الكفاح لإنهاء الاحتلال، نجد أن النظام سعى لإنهاء المقاومة وأخذ يعمل بصفته الحامي لاسرائيل والمنفذ لمآربها في المناطق المحتلة الخاضعة للحكم الذاتي. لذلك ظهر الانقسام السياسي بشأن إعلان المبادىء في قطاع غزة فكانت السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات في واد وحماس والجهاد الاسلامي في وادٍ آخر، وهما عارضا معاً اتفاقيات أوسلو أيضاً وحظيا بما يقدر من ٢٠ إلى ٤٠ بالمئة من التأييد الشعبي. أدى هذا الانقسام في السنوات التي تلت التوقيع على اتفاقيات أوسلو إلى حدوث توتر سياسي مصحوب بعدم الاستقرار في مناطق الحكم الذاتي، وأسهم في ذلك تفاقم الأزمة السياسية الحادة من جهة، والاستبداد الذي يمارسه عرفات شخصياً من جهة أخرى. وقد بلغ هذا الصراع ذروته في أوائل عام ١٩٩٦ في أعقاب التفجيرات الانتحارية في داخل إسرائيل والتي قام بها الإسلاميون في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس من السنة المذكورة. إن القمع السريع الذي قام به عرفات، من اعتقال واحتجاز للناشطين الاسلاميين المشتبه بهم، قد أكسبه ثناء إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن ذلك القمع لم يؤد إلى حل المأزق الاجتماعي والسياسي الذي يواجهه، وربما بات هذا المأزق أكثر استعصاءً بعد انتخاب حكومة الليكود اليمينية في إسرائيل في شهر أيار/مايو ١٩٩٦. وأدى الصراع بين السلطة الفلسطينية وحماس وغيرها من الجماعات الاسلامية إلى دفع عدد من الناشطين إلى العمل سراً.

أما المعارضة العلمانية فهي مفككة وغير فعالة، شأنها شأن «الأغلبية الصامتة» من المتذمرين السلبيين والمبعدين سياسياً. مع هذا فإن الجمهور يحس بالارتياح من عملية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي القمعي وإن كانت الحصيلة النهائية لعملية السلام التي تشوبها المآخذ والثغرات لن تأتي بالاستقلال الفلسطيني الناجز. هذا وقد ظهرت مؤخراً منظمتان لإجراء استطلاعات الرأي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما

تقومان بذلك بشكل منتظم، الأولى هي «المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات» في نابلس، والثانية هي «مركز وسائل الإعلام والاتصالات» في القدس. ولكن الاستطلاعات التي تجريانها لا تتوفر فيها الشروط المنهجية الصحيحة، وبالتالي فإن نتائجها تعتبر مشكوكاً بصحتها إلى حدٍ ما(١١١). على أننا سنذكر بعض هذه النتائج التي تشير إلى انخفاض التأييد لعملية السلام. تراجع هذا التأييد من ٦٥ بالمئة تؤيد المفاوضات في عام ١٩٩٣ إلى ٣٩ بالمئة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ثم إلى ١٤ بالمئة في شباط/فبراير ١٩٩٥. لا بل ان هذا الاستطلاع الأخير أظهر أن ٨١ بالمئة ترى إيقاف المفاوضات كلياً(١١٢).

عند الإعلان عن التوقيع على اتفاقية أوسلو ـ ٢ لم يقابل ذلك الحدث بالاحتفالات على الرغم من الوعد بـ «الانسحاب» العسكري الاسرائيلي من المدن الرئيسية الست في الضفة الغربية، وبانتهاء التدخل الاسرائيلي المباشر في الحياة اليومية للفلسطينيين. ولكن، ابتهج الناس في المدن الست حين انسحبت القوات الاسرائيلية في النهاية منها في أواخر عام ١٩٩٥، وذلك قبل شهر واحد من الانتخابات الفلسطينية. أما ردود الفعل التي سادت في الضفة والقطاع فقد كانت مزيجاً من الغضب المكبوت الذي يكتب عنه الصحفيون والاستياء الذي يبديه الناس لأنهم لا يلمسون شيئاً من الانجازات، ولكنه استياء يشوبه التسليم بالهزيمة. وبالنظر إلى قوة إسرائيل الفائقة كان شعور البعض ينم عن إقرار بألا مناص مما جرى ولا بديل أفضل له. أما في الشتات فقد تفاقم حنق الفلسطينيين تجاه الاتفاقية الكسيحة وحقدهم عليها بسبب العقم السياسي السائد. ولعل كلام أحد زعماء فتح في الخليل يعبر عن شعور الناس العام، فقد قال: «إن المستوطنين في الخليل يعيشون في خمس بنايات... إنهم بهذه الاتفاقية قد حصلوا على ضاحية لهم. أما ما حصلنا نحن عليه فهو الاحتلال»(١١٣).

إن اتفاقيات أوسلو لم تعبد كما يجب الطريق إلى الاستقلال وحياة كرامة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، وهي من جانب آخر قد عمقت من المأزق

---

(١١١) Zacharia, «Public Opinions of West Bank and Gaza Strip Palestinians toward Participation in Elections,» p. 23.

(١١٢) Leila Dabdoub, «Palestinian Public Opinion Polls on the Peace Process,» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture*, no. 5 (Winter 1995), p. 63.

(١١٣) G. Usher, «The Taba Agreement-Peace or Defeat?,» *Middle East International* (October 1995), p. 4.

الفلسطيني الحالي وصارت في صميمه تماماً، ولا سيما بعد فوز الائتلاف اليميني الاسرائيلي في انتخابات عام ١٩٩٦. عبّر عن هذا المأزق أحد سكان قرية نحالين في الضفة الغربية في مقابلة صحفية معه في أعقاب العنف الذي انفجر بسبب النفق، فقد قال: «لك أن تقارن اتفاقية أوسلو بآمالنا يوم تصافح الزعيمان... يوم اعتقدنا أننا سنحصل على أرض آمنة واقتصاد جيد وكرامة لا تمس ودولة خاصة بنا. وستجد أن الوضع صار أسوأ منذ أوسلو. وإذا مزجت حقيقة حياتنا بآمالنا فستجد عاطفة تفوح منها رائحة البارود، والبارود قد ينفجر كما تعرف. كانت آمالنا لجيلٍ بأسره. إن الشباب هنا لم يحسوا قط بأجنحة الحرية ترفرف عليهم. إنهم لم يعرفوا سوى الهوان يلقي بعبئه الثقيل على كواهلهم»(١١٤).

(١١٤) H. Winternitz, «Village of Deeper Despair, Peace Has Made Life Worse in the West Bank Town where I Lived,» *Washington Post*, 6/10/1996, p. C4.

الفصل التاسع

فلسطين والفلسطينيون.. إلى أين؟

مرّ الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي بأربع مراحل تحديداً. بدأت **المرحلة الأولى** بظهور الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في أواخر القرن التاسع عشر ثم اشتد ذلك الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى خلال الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢١ ـ ١٩٤٨). وتمثلت المقاومة الفلسطينية للاستيطان اليهودي الأوروبي وللهجرة وللانتداب بالثورة الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ضد السلطات البريطانية، ثم تمثلت بحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ في الداخل بين الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين. وانتهت هذه المرحلة بتدمير فلسطين وتفكيكها وتشريد شعبها في آفاق الأرض.

وكانت **المرحلة الثانية** من هذا الصراع هي مرحلة «تعريبه» إلى صراع بين الدول العربية ودولة إسرائيل وبلغت ذروتها بحرب ١٩٦٧ التي أسفرت عن هزيمة سريعة لجيوش الدول العربية القومية التي وعدت بتحرير فلسطين. إن هزيمة ١٩٦٧ أغرقت القومية العربية في خضم أزمة عقائدية ـ سياسية ذات ثلاثة أبعاد هي: حالة اللاحرب واللاسلم مع إسرائيل، والحل الوسط الذي أخذت به الأنظمة الملكية المحافظة في الأقطار المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، والتراضي مع الدول الغربية الحامية لها ولاسرائيل. وهكذا أخفق «تعريب» الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي في تحرير فلسطين أو في حل القضية الفلسطينية. إلا أن ذلك التعريب أدى إلى ظهور منظمة راديكالية يسيطر عليها الفلسطينيون وهي منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يكتف الفلسطينيون الراديكاليون بوعدهم بتحرير فلسطين بل وعدوا كذلك بثورة اجتماعية من خلال كفاح شعبي مسلح. لكن هؤلاء الراديكاليين سرعان ما تلقوا ضربة قوية في الأردن في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.

وفي حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل اعتمدت مصر وسوريا على وسائل عسكرية تقليدية في محاولة لتصحيح عدم التوازن الاستراتيجي القائم بين إسرائيل والدول العربية القومية. لم تنجح تلك الحملة إلا نجاحاً جزئياً. بعد ذلك

أظهرت الدول العربية، بدعم من الاتحاد السوفياتي، استعداداً للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي، ولكن إسرائيل والدول المؤازرة لها ظلت على تعنتها السابق[1]. وهذه الأخيرة، وبينها بالطبع الولايات المتحدة، رفضت اعتبار منظمة التحرير ممثلة للشعب الفلسطيني وما برحت تصورها كمنظمة إرهابية مكرسة لتدمير إسرائيل. في هذه المرحلة رفضت إسرائيل والغرب مقترحات السلام التي تقدمت بها منظمة التحرير رفضاً فورياً من دون النظر فيها. يقول ادوارد سعيد: «إن المواقف الفلسطينية التي اتخذت منذ العقد السابع الماضي ـ عن الحل القائم على دولتين، وعن الاعتراف المتبادل، وعن المقتضيات اللازمة لإجراء مفاوضات سلمية ـ لم ينشر فيها شيء [في الغرب] بالعناية والدقة المطلوبتين»[2].

إن إسرائيل بدلاً من أن تسعى إلى السلام وفق الصيغة المعترف بها دولياً، وهي صيغة الأرض مقابل السلام، نجدها قد باشرت بتنفيذ برنامج يهدف إلى استيعاب الضفة الغربية وقطاع غزة وابتلاعهما وهما البقية الباقية من فلسطين العربية التاريخية. ثم انتفت تماماً إمكانية الحل السياسي الشامل القائم على سلام عادل وذلك في عام ١٩٧٧ حين بدأ السادات يطبق سياسة الانفتاح، وقيام مصر بعقد معاهدة سلام منفصل مع إسرائيل. أدت تلك المعاهدة التي عقدت في عام ١٩٧٩ إلى إخراج مصر، وهي أقوى الأقطار العربية، من الصراع العربي ـ الاسرائيلي وإلى تغيير موازين القوى الاستراتيجية بين إسرائيل والدول العربية تغييراً كبيراً.

وأدى عدم التوازن هذا إلى إغراء إسرائيل بتوسع عدواني في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، وكذلك إلى مغامرات عسكرية في لبنان. فهي لم تكتف فقط بالتدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية ولكنها سعت أيضاً إلى تحطيم منظمة التحرير وكان مقرها الرئيسي هناك[3]. بلغت تلك المساعي ذروتها بقيام إسرائيل في

---

(١) انظر: Naseer H. Aruri, *The Obstruction of Peace: The United States, Israel and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995); Noam Chomsky, *World Orders, Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994), and Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* (London; New York: Verso, 1995).

(٢) Edward W. Said, *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994* (New York: Pantheon Books, 1994), p. xxvi.

انظر أيضاً الدراسات عن مذهب الرفض الإسرائيلي المبكر: Elmer Berger, *Peace for Palestine: First Lost Opportunity* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1993).

(٣) كان الهجوم الإسرائيلي على منظمة التحرير الفلسطينية لوأد حملتها للسلام، انظر تحليل فنكلشتاين: Finkelstein, Ibid., esp. chap. 6.

عام ١٩٨٢ بغزو لبنان وحصار بيروت، ثم إجراء ترتيب متفاوض عليه لخروج المنظمة وقواتها المسلحة من المدينة. في هذه المرحلة ضمت إسرائيل إليها رسمياً القدس الشرقية وتوسعت في المنطقة المحيطة بالمدينة من الضفة الغربية وذلك لإنشاء القدس الكبرى، كما توسعت في مرتفعات الجولان وأكثرت من إقامة المستوطنات في الضفة والقطاع.

وحدث خلال العقد الثامن الماضي أن انخفضت الإيرادات النفطية، فسبّب ذلك زيادة حادة في مديونية الدول العربية؛ وحدث كذلك انطلاق الاسلام السياسي بعنفوان جديد، فضلاً عن وقوع الحرب العراقية ـ الإيرانية. وعملت هذه العوامل كلها على تحويل انتباه العرب عن القضية الفلسطينية وعن الشعب الفلسطيني وعلى التسريع في نهاية منظمة التحرير التي كانت قد نقلت مقرها إلى تونس. إن هذه التطورات التي آذنت بفك ارتباط الدول العربية بالصراع العربي ـ الاسرائيلي أدت بدورها إلى تطور سياسي آخر أكثر خطورة وهو تآكل الدعم العربي الشعبي لقضية فلسطين. وخلاصة القول أن هذا التغيير في الثقافة السياسية للشعوب العربية، ولعله تغيير يتوازى مع توقف نشاط القومية العربية، قد فعل فعله في عزل الفلسطينيين ومنظمة التحرير بشكل متزايد.

وأدت هذه الأحداث إلى تفاقم الأوضاع المريعة أصلاً السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهما يرزحان تحت الاحتلال. ولكن، وفي بحر شهرٍ واحد من مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عام ١٩٨٧، انطلقت انتفاضة باهرة، فبدأت بذلك **المرحلة** الرئيسية **الثالثة** من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وقد أتاحت الانتفاضة الفرصة للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير لاستعادة الثقة بالنفس ولشد أزر الجماعات المنتشرة في أرجاء الشتات وتجديد نشاطها السياسي، ولتأكيد حقوق الفلسطينيين أمام جماهير العالم الغارقة في شؤون وشجون أخرى. ومن الممكن القول وبصوت مرتفع ان الانتفاضة أعادت للصراع صبغته الفلسطينية بعد أن كان قد تعرّب أمداً طويلاً. والمهم أيضاً أن الانتفاضة فضحت حدود السطوة الاسرائيلية وكشفت عن وجه الاحتلال المتغطرس والوحشي والعنصري.

والانتفاضة «انتزعت في نهاية الأمر استجابةً من الرأي العام العالمي، ذلك أنها سلطت الضوء على جسامة الشقاء المادي والمعنوي الذي ألقاه الاحتلال الاسرائيلي على كاهل الشعب الفلسطيني»[٤]. ويقول ادوارد سعيد «إن الفلسطينيين بدأوا في عام

(٤) Samir Amin, «After Gaza and Jericho: The New Palestinian-Middle Eastern Problem,» *Beirut Review,* no. 8 (Fall 1994), p. 115.

١٩٨٨ يكتسبون في مدارك العالم ذلك المقام الذي لا يتزعزع لشعبٍ مشرّد، يخضع لاحتلال عسكري وحشي، وهو مقام رسخه المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقده في الجزائر في أواخر ذلك العام»[٥]. ففي ذلك الاجتماع اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل رسمياً وصوتت لصالح المشاركة في عملية السلام. وما إن حل عام ١٩٩٠ حتى بدأ الرأي العام الأمريكي بالتحول: فقد قال ٤٥ بالمئة من الذين استطلعت مؤسسة غالوب آراءهم أنهم يؤيدون الحكم الذاتي الفلسطيني إزاء ٢٤ بالمئة عارضوا ذلك[٦].

وأعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية حيويتها على المستويين الاقليمي والدولي، وليس هذا فقط بل إنها رجحت كذلك كفة ميزان القوى لصالح العرب محلياً وفي داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة. والانتفاضة رفعت من كلفة الاحتلال الاسرائيلي فجعلتها باهظة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالنسبة إلى المحتل. وأدى ذلك إلى مشاركة حكومة الليكود في مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، وإلى فوز حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية لعام ١٩٩٢ على أساس برنامج للسلام يقوم على تسوية متفاوض عليها مع الدول العربية والفلسطينيين.

وفي عام ١٩٩١ أقدمت إسرائيل على نوع جديد من التمرد المقابل سمته «هجوماً أمنياً» ضد الانتفاضة، فنجحت «في حرف الانتفاضة عن طابعها الجماهيري وحولتها إلى ملك خاص بيد فئات متنافسة من (القوى الضاربة) المسلحة»[٧]. وأخذت الانتفاضة بالذبول بسبب إجراءات إسرائيل التي لا هوادة فيها والحصار المالي والاقتصادي الذي فرضته إسرائيل والغرب، وفقدان الدعم العربي، المالي منه والسياسي. إن هذا الوضع غير المقبول أبداً بنظر الفلسطينيين في المناطق المحتلة، مضافاً إليه إخفاق منظمة التحرير في التخفيف من غلواء الاحتلال إن لم نقل في إنهائه، أدى إلى ظهور «حماس» و«الجهاد الاسلامي» الأكثر تطرفاً وذلك في غزة

---

(٥) Said, *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994,* p. xx.

(٦) *Journal of Palestine Studies* (Winter 1990), pp. 75-86.

الرأي العام الأمريكي السابق عن قضية فلسطين يجري تحليله في: Fouad Moughrabi and Elia Zureik, *American Public Opinion and the Palestine Question,* Occasional Paper; no. 4 (Kingston, Ont: Near East Cultural and Educational Foundation of Canada; Washington, DC: International Center for Research and Public Policy, 1986).

(٧) Graham Usher, *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo,* Transnational Institute Series (London: Pluto Press, 1995), p. 5.

بوجه خاص[٨]، الأمر الذي قاد إلى تحدي شرعية قيادة كمنظمة التحرير ورئيسها عرفات.

إن الدعم العربي، الاقتصادي والسياسي، للفلسطينيين لم يعد قط إلى المستوى الذي كان عليه في العقد السابع الماضي على الرغم من شعبية الانتفاضة وانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية في عام ١٩٨٨. كانت منظمة التحرير بتوجيه من رئيسها عرفات قد أقامت علاقات وثيقة مع العراق، القوي عسكرياً. ولكن، وفي حرب الخليج لعام ١٩٩١ قام التحالف العسكري الذي قادته أمريكا بتدمير القوات العراقية والبنية التحتية للبلاد وعاثت فساداً في اقتصادها. وأدت سياسة منظمة التحرير المعارضة للتدخل العسكري الأمريكي في الأزمة العراقية ـ الكويتية إلى دفع البلدان العربية النفطية إلى التوقف عن دعم عرفات ومنظمة التحرير وعن دعم مؤسسات الخدمة الاجتماعية الفلسطينية. إن موقف عرفات في صراع الخليج «كلف المنظمة ١٢٠ مليون دولار من المنح السنوية التي كانت تقدمها السعودية والكويت والعراق. وقد جرت مصادرة الودائع الفلسطينية في البنوك الكويتية، فبلغت الخسائر الناجمة عن ذلك وعن ضياع الموارد الأخرى في الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٣) زهاء عشرة مليارات من الدولارات»[٩].

وسبّب توقف العون من بلدان الخليج المصدرة للنفط انحلال مؤسسات منظمة التحرير جميعها. فقد سرّح آلاف الموظفين من الخدمة وعلقت الخدمات المختلفة التي كانت تقدم للاجئين الفلسطينيين في الميادين الاجتماعية والتعليمية والرعاية الصحية. وسرعان ما تحولت الحكومات العربية والكثير من مواطنيها إلى موقفٍ معادٍ للفلسطينيين كأفراد وللجماعات التي تعيش بينهم. لا بل جرى إبعاد الفلسطينيين من الكويت وعددهم من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ ألف نسمة، كما أبعدوا من بلدان الخليج الأخرى ولكن على نطاق أضيق. لم يسمح إلا لعدد ضئيل يقدر من ٢٥ إلى ٥٠ ألف فلسطيني من الذين عاشوا في الكويت منذ العقد الخامس الماضي بالبقاء في البلاد. وتعرض النشاط السياسي للفلسطينيين الذي كان قوياً قبل حرب الخليج في الأقطار الخليجية إلى التقييد الشديد. وفي لبنان فرضت قيود شديدة على المقيمين الفلسطينيين فيها، كما أن العلاقة الجافة التي كانت سائدة بين الحكومة السورية

---

(٨) Ziyad Abu Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad,* Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994).

(٩) Usher, Ibid., p. 1.

ومنظمة التحرير بقيادة عرفات ازدادت سوءاً، أما في الأردن فقد أخذ الموالون للنظام يعربون عن ريبتهم بالفلسطينيين وبالمنظمة معاً. وبذلك باتت منظمة التحرير معزولة تماماً ونال منها الوهن ما ناله بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخها[١٠].

أولاً: الأزمة السياسية الفلسطينية

يتضح مما شرحناه مفصلاً في الأقسام السابقة أن الاتفاق المفاجىء وغير المتوقع الذي تمّ بين إسرائيل ومنظمة التحرير وأسفر عن توقيع إعلان المبادىء من عرفات نفسه قد أغرق المنظمة والشعب الفلسطيني بأسره في أزمة سياسية عويصة. وجاءت الاتفاقيات اللاحقة للإعلان لتضع المنظمة والسلطة والشعب الفلسطيني في حالة ربط سياسي واقتصادي أدت بدورها إلى تفاقم الأزمة. إن الصدمة والذهول وعدم التصديق التي أصابت الناس على أثر الاعلان عن اتفاقيات أوسلو تحولت سريعاً إلى ردود فعل لديهم يمكن حصرها بأربعة عدداً. وبذلك ظهرت للعيان خطوط سياسية جديدة من المحظور تجاوزها وهي تتعلق بقضايا الموضوع وإجراءات تحقيقه أكثر مما تتعلق باعتبارات عقائدية[١١].

رد الفعل **الأول** هو التأييد الحماسي الذي أبداه أولئك الذين اعتقدوا أن الاتفاقيات تمثل اختراقاً تاريخياً سيؤدي إلى انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من المناطق المحتلة وإلى إقامة الحكم الذاتي في نهاية المرحلة الانتقالية. كان عدد هؤلاء صغيراً ومعظمهم من موظفي منظمة التحرير ودبلوماسييها، ومن أنصار عرفات وحلفائه والتابعين له في فتح وفي حزب فدا (الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني)، ومن آخرين أيضاً كأصحاب المهن الحرة وصغار رجال الأعمال من الذين كانوا يقيمون سابقاً في بلدان الخليج.

ورد الفعل **الثاني** تمثل بموافقة مشروطة، إذ رأى بعض الفلسطينيين في الاتفاق تقدماً جوهرياً وإن لم يكن تقدماً مرضياً كل الرضا. كان من أنصار هذا الاتجاه بعض العناصر المهمة في حزب الشعب الفلسطيني، وكذلك سواد الناس في الضفة

---

(١٠) يقول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق انه حين التقى عرفات سأله: «لماذا ينبغي على الإسرائيليين أن يثقوا به؟» فأجابه قائلاً: «لأن السعوديين قد تخلوا عنا، والأردنيين يحاولون إضعافنا، والسوريين يسعون للهيمنة علينا». انظر: H. Kissinger, «Retooling the Process for Peace,» *Washington Post*, 1/7/1996.

(١١) Mouin Rabbani, ««Gaza-Jericho First»: The Palestinian Debate,» *Middle East International* (September 1993), pp. 16-17.

والقطاع، كان الهم الأول لأصحاب هذا الرأي هو إنقاذ المناطق المحتلة من وجود القوات الاسرائيلية القمعية فيها وإيجاد وضع طبيعي فيه شيء من الانفراج الاجتماعي ـ الاقتصادي بالاستفادة من العون الاقتصادي الموعود.

ورد الفعل **الثالث** حصل لدى الذين طالما أيدوا الحل السلمي للصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني لكنهم رأوا في الاتفاق الجاري عيوباً كثيرة واعتبروه تحركاً قد يقضي في النهاية على التطلعات الوطنية الفلسطينية وحتى على بقاء الشعب الفلسطيني نفسه. كان غضب أصحاب هذا الرأي شديداً لما رأوه في الاتفاق من تفريط كبير بحقوق الفلسطينيين، ذلك التفريط الذي أقدم عليه عرفات من دون تشاور ومناقشات عامة بين الناس ومن دون الحصول على موافقة رسمية شرعية. إن أسلوب عرفات السري والفردي وغير الدستوري في التفاوض على الاتفاقيات، وطريقة حصوله على الموافقة «الرسمية» من هيئات المنظمة المشلولة المعتمدة عليه والرديفة له (ولم يكن من بينها المجلس الوطني الفلسطيني) والتي يشك بشرعيتها كثيراً قد أصاب معظم الفلسطينيين بالهلع. واعتبر أصحاب هذا الرأي أن الاتفاقيات هي خلافية من حيث جوهرها وأنها قضت على الإجماع الفلسطيني والوحدة السياسية. وكان أخشى ما خشيه هؤلاء هو تغاضي إعلان المبادىء عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة عن فلسطين، وتقويضه لحقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها دولياً. إن عدد هؤلاء كبير ولا يقتصر فقط على فلسطينيي الشتات وإنما يضم شخصيات مستقلة بارزة كانت فعالة في أعمال منظمة التحرير، وقد استقال بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة لعدم الموافقة على الاتفاق الجاري. من هؤلاء حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد للسلام وإلى مفاوضات واشنطن، ومحمود درويش[١٢] الشاعر الفلسطيني الأشهر، وشفيق الحوت ممثل منظمة التحرير في لبنان وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأصلية، وفاروق قدومي وزير خارجية المنظمة، وادوارد سعيد ونصير عاروري، وكلاهما مثقف أمريكي بارز من أصل فلسطيني، وغيرهم. لم يكن لهذا الاتجاه السياسي هيكل تنظيمي ولم يكن ينطق بصوت واحد، ولو أنه يحظى بتأييد شعبي واسع.

أما رد الفعل **الرابع** فهو الذي عبّر عنه «الرافضون» الذين رأوا في الاتفاقيات خيانة عظمى واستسلاماً للعدو، وانتهاكاً للإجماع الوطني الفلسطيني ولميثاق منظمة التحرير ولقرارات المجلس الوطني الفلسطيني. إنهم مؤمنون بأن الاتفاقيات لن تؤدي

---

(١٢) خفف درويش في ما بعد من معارضته وقام بزيارة إلى غزة. انظر: *Mideast Mirror* (13 June 1995).

قط إلى الاستقلال وإلى إقامة الدولة. تضم هذه المجموعة اليسار واليمين من الطيف السياسي الفلسطيني: حماس والجهاد الاسلامي في اليمين والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وأحزاب صغيرة أخرى من اليسار. والرأي الذي يعرب عنه هؤلاء يحظى بتأييد غير قليل داخل المناطق المحتلة وفي الشتات، ولا سيما في مخيمات اللاجئين. هذا ولا بد من الإشارة إلى أن أصحاب هذا الرأي لا يرفضون تسوية متفاوضاً عليها، بل هم ضد هذه الاتفاقيات المعيبة والاستسلامية، شأنهم في ذلك شأن أصحاب الرأي الثالث المذكور آنفاً.

وباستثناء القلة المحيطة بعرفات التي هللت للاتفاقيات أعرب معظم الفلسطينيين عن دهشتهم وعدم تصديقهم لإعلان المبادىء وعن غضبهم وعدائهم تجاه عرفات والمقربين منه. كانت المشاعر الملتهبة والمواقف النارية تهدد بإشعال نيران العنف بين الفلسطينيين وبنشوب حرب أهلية. بيد أن معظم زعماء المجموعات السياسية أصدروا، بالاشتراك مع شخصيات بارزة أخرى، بيانات عامة ضد خطر الاقتتال بين الأخوة. لهذا، وفيما أعلن بعضهم عن نية مقاومة الاتفاق وإلغائه، جرى تحاشي العنف السياسي بين الفلسطينيين باستثناء وقوع صدامات متقطعة بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بعد تأسيسها وبين أفراد من حماس في غزة.

وقد دعا عرفات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أي بعيد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، إلى «نبذ العنف والإرهاب والعودة إلى الحياة الطبيعية»[(١٣)]. إن هذه الدعوة «ترقى إلى حالة التخلي عن أية استراتيجية للتعبئة الوطنية أو للمقاومة في المناطق»[(١٤)]. إنها دعوة لإنهاء الانتفاضة من دون التصريح بذلك رسمياً. وبالنظر لعدم صدور أية إيماءة مقابلة بوقف إطلاق النار من إسرائيل كانت هذه الدعوة بمثابة تنازل آخر من جانب واحد من الطرف الفلسطيني.

وبعيد التوقيع على الاتفاقيات أيضاً أخذ المستوطنون اليمينيون يرفعون من حدة استفزازاتهم، حتى بلغ ذلك الذروة بالمذبحة التي ارتكبها باروخ غولدشتاين (Baruch Goldstein)، وهو ضابط في الجيش الاسرائيلي برتبة رائد ومن المستوطنين في منطقة الخليل، قتل فيها تسعة وعشرين مصلياً فلسطينياً في مسجد ابراهيم الخليل. فماجت المناطق المحتلة بمشاعر الهياج والتهديد بالثأر. كانت هذه الحالة الحافلة بالتوتر والإدانة الدولية للمذبحة هي التي سادت المرحلة التي تفاوضت فيها

---

(١٣) Usher, *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo,* p. 15.

(١٤) المصدر نفسه.

منظمة التحرير لعقد المجموعة الأولى من اتفاقيات التنفيذ، وهي اتفاقيات القاهرة، ما أعطى عرفات مجالاً للمناورة. ولكنه أضاع الفرصة التي أتيحت له لإعادة التفاوض على البنود السابقة الواردة في الاعلان بحيث تتضمن موضوع المستوطنات تحديداً للنظر فيه آنئذٍ وليس في ما بعد وفي مفاوضات الوضع النهائي. غير أن «عرفات كان في عجلة من أمره لكي يؤمن مقراً للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة وأريحا فمنح الاسرائيليين تنازلات «أمنية» أوسع بكثير من أي شيء آخر نص عليه إعلان المبادىء»[١٥].

وفي عام ١٩٩٤ عاد عرفات إلى غزة لكي يقيم السلطة الفلسطينية وفقاً لبنود اتفاقيات أوسلو. كان الفرح الذي عم الناس هناك بمناسبة عودته فرحاً صادقاً، فقد كان الأهالي يعربون بذلك عن سعادتهم بالتحرر من السيطرة الاسرائيلية الفظة. بدأ عرفات، بواسطة قوات الشرطة الكبيرة التي جرى الاتفاق عليها في الاتفاقيات، بفرض النظام وبفرض سيطرته على سكانٍ يساورهم القلق وعلى وضع يتسم بالفوضى وذلك لوضع حد لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي المستمر. وكان المفروض عدم إيقاف الكفاح السياسي والمسلح والطويل الأمد الذي يقوم به سواد الناس بل يجري تعبئته لمساندة نظام السلطة الفلسطينية الناشىء. وقد استخدم عرفات لتحقيق ذلك أساليب سياسية مجربة وناجحة فبدأ بالتفاوض مع مناوئيه، وعلى الأخص من أعضاء حماس، لغرض التوصل إلى إجماع وطني، وعندما فشل في ذلك لجأ إلى أساليب الإيثار والاختراق وإلى استخدام القوة. إلا أن تلك الأساليب لم تؤت ثمارها المرجوة في إزالة خيبة الأمل بعرفات ومنظمة التحرير والاتفاقيات التي كانت تكنها الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين. وبذلك رسمت خطوط الانقسام السياسي، فيما كانت الأزمة متواصلة دون أن يلوح انفراج في الأفق.

١ ـ المعارضة غير المنظمة

إن الانقسامات بين الفلسطينيين ظلت على حدتها في عام ١٩٩٧ على الرغم من مرور أربع سنوات على توقيع إعلان المبادىء في عام ١٩٩٣، ومرور ثلاث سنوات على إقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، ومرور سنتين على تمديد السلطة لتشمل ثماني مدن في الضفة الغربية. ولكن المعركة السياسية المتوقعة مع المعارضة لم تتطور قط. ويمكن القول إن المعارضة لعملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين لم تفعل شيئاً يذكر مع أن تلك العملية قد مضت قدماً بعقد اتفاقيات

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

تنفيذ جديدة لم تكن في صالح الفلسطينيين. فالتيار العلماني، اليساري والراديكالي، المتمثل بالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، كان مقره في دمشق، واقتصر رده الفوري والحاد على اتفاقيات أوسلو على الإدانة الكلامية للاتفاقيات وللزعامة «التصفوية» لعرفات وأنصاره، واكتفى ذلك التيار بانسحاب الجبهتين من كافة الهيئات التابعة لمنظمة التحرير. وقد حاولوا تنظيم ائتلاف للرافضين يتكون من الجبهتين والصاعقة وحماس ومجموعات صغيرة أخرى، فلم يتمكنوا من الاتفاق على أمور تنظيمية، إذ أصرت حماس على حصة الأسد من المقاعد والأصوات، وانتهى الأمر بمجرد الاعلان عن مواقف كلامية.

والظاهر أن الأغراض المحددة للعلمانيين وحماس كانت تختلف اختلافاً جوهرياً. فالفئة الأولى كانت تريد إصلاح منظمة التحرير ومؤسساتها وتصفية زعامة عرفات «الاستسلامية» و«التصفوية»، فيما كانت الفئة الثانية مترددة ومصرة على رفضها الانضمام إلى مظلة المنظمة. لقد كانت المعارضة الرسمية لمنظمة التحرير معارضة ضعيفة، غير منظمة، مشلولة، يعوزها المال، ويقتصر عملها على إبداء ردود فعل كلامية. إنها لم تستطع وضع برنامج سياسي شامل ومتماسك، ولا استطاعت إنشاء هيكل تنظيمي يعمل على تحقيق تطلعاتها. كانت حججها الأساسية تدور حول الحرص على جدول الأعمال السياسي القديم لمنظمة التحرير وعلى الإجماع الوطني الذي ساد ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٩٣.

وبعد زوال أثر الصدمة الأولى لاتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية أخذت المعارضة اليسارية العلمانية تنتهج نهجاً براغماتياً إزاء الوقائع السياسية الجديدة. فقد سعت إلى تقوية مؤسسات الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى العمل على جعلها مؤسسات ديمقراطية. بيد أن ثمة انقسامات أخذت بالظهور بين الكوادر «الداخلية» (أي في الضفة والقطاع) والزعامة «الخارجية» (أي في الشتات). يضاف إلى ذلك أن التأييد لتلك المجموعات المعارضة، كما تظهره استطلاعات الرأي، انخفض انخفاضاً حاداً في الضفة والقطاع، ولكن مثل ذلك لم يحدث كما يظهر في أوساط الشتات. إن أبناء الجاليات الفلسطينية في الخارج، اليساريين منهم والقوميين، استمروا يقومون بأعمالهم كالمعتاد على الرغم مما يبدونه من فزع في خطابهم بشأن الأخطار التي تتهدد مصير القضية الوطنية. وخلاصة القول «فمنذ أوسلو تميزت سياسة المعارضة بالفقر النظري وبالشلل التنظيمي»[١٦].

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

إن المعارضة الجدية الوحيدة لإعلان المبادىء ولنظام عرفات تجيء من حماس والجهاد الاسلامي، وينحصر عملهما في قطاع غزة. أما هجماتهما ضد قوات الاحتلال وضد المدنيين داخل إسرائيل فتنعت من وسائل الإعلام الدولية ومن الصحافة التي يسيطر عليها نظام عرفات بأنها «أعمال إرهابية» ترتكب ضد السلام. إن قاعدة القوة للمنظمتين في قطاع غزة تعتبر قاعدة قوية نسبياً وهي تمثل بعد سنوات من حكم السلطة تحدياً مستمراً لنظامها وشرعيتها. ولكن، وعلى الرغم من المواجهات السياسية والعنيفة التي تقع في غزة، نجد أن الصراع بين السلطة وحماس قد استقر على شكل من أشكال التراضي المتبادل. فمع أن حماس هي التهديد الجاد الوحيد للترتيبات الجارية بين منظمة التحرير وإسرائيل، إلا أن ما تقوم به لم يوقف مسيرة الأحداث ولم يعدل فيها شيء. وعلى هذا يبدو أن المشهد السياسي الفلسطيني يتكون من «مجموعة كبيرة من الفلسطينيين الصامتين والذين خابت آمالهم، ومجموعة ثانية من الموالين لعرفات، ومجموعة ثالثة تتربص عسى أن تتحسن الأمور، ومجموعة أخيرة تعارض العملية وتعارض عرفات، إنما لا يسع أفرادها الا أن ينضم أحدهم إلى الآخر»[١٧].

٢ ـ خيبة أمل شعبية

إن الأغلبية الفلسطينية الساخطة قد أضحت في وضع تسود فيه خيبة الأمل والعجز والشلل السياسي، فغدت غير قادرة على القيام بأي عمل من شأنه أن يغير الظروف القائمة على الأرض في المناطق المحتلة أو السائدة في الميدان الدولي. وهذا الوضع إنما يعكس الأزمة العميقة المحدقة بالحركة الوطنية الفلسطينية. أدت هذه الأزمة إلى انتشار النظرة التهكمية للحالة السياسية القائمة وإلى التخلي عن المشاركة في العمل السياسي، وإلى إصابة بعضهم باليأس المطبق وبشعور عميق بالعجز. لذا نجد عدداً من الشباب الغاضب في الأحياء الفقيرة المنكودة الحظ في غزة وقد تطوعوا للقيام بأعمال انتحارية ضد الاسرائيليين، وانضووا تحت لواء القضية التي تنافح عنها حماس ليس بدافع الإيمان الديني فحسب، بل لأن حماس قد برزت بصفتها المجموعة الوحيدة التي تقاوم المسرى الظالم للأحداث والمخيّب للآمال. يقول مصطفى البرغوثي «إننا في مرحلة زهقت فيها أنفاس الحركة الفلسطينية القديمة ولم تحل محلها بعد حركة جديدة». والبرغوثي هو رئيس اتحاد اللجان الفلسطينية للغوث

---

(١٧) Edward W. Said, «Symbols Versus Substance: A Year after the Declaration of Principles,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 24, no. 2 (Winter 1995), p. 61.

الطبي في الضفة الغربية وقطاع غزة[18].

مع هذا فإن الشعب الفلسطيني، وهو في هذه الحالة البائسة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، قد سعى ليس فقط إلى إعادة تعريف طبيعة الهوية الوطنية الفلسطينية، بل أيضاً إلى معالجة القضايا الاجتماعية الناشئة. أما بصيص الأمل بالتجديد، والذي لاح في أوساط التقدميين الفلسطينيين فقد انبعث من التناقضات الجديدة التي ثارت حول شكل المجتمع الفلسطيني وهيكليته ـ «قضايا أجلتها طويلاً حركة منشغلة فقط بالمواجهة مع إسرائيل. مثلاً، أخذت المرأة تنظم صفوفها ضد ما تعتبره استسلاماً من الأحزاب العلمانية للمحافظين الاسلاميين بشأن مسائل (الأحوال المدنية). كما أن المنظمات غير الحكومية ذات الاتجاهات السياسية المختلفة لم تفتأ تضم صفوفها للدعوة من أجل الحقوق الديمقراطية والمدنية»[19].

ويعرب عن هذا الاتجاه الأخير تنظيمان في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يبذلانه من جهود سياسية وهما: «حركة بناء الديمقراطية» بقيادة حيدر عبد الشافي، و«القوة الثالثة» وهي ائتلاف من المستقلين ومن نشطاء في أحزاب معينة (من حزب الشعب الفلسطيني والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرها)[20]. كلتا هاتين الحركتين ترى أن الساحة السياسية الحالية محتكرة من عرفات ومن السلطة الفلسطينية التي يقودها من جهة، ومن الإسلاميين من جهة أخرى. وكلتاهما تعتقد كذلك أن أغلبية الناس، المكنّاة بالأغلبية الصامتة، أقرب إلى أن تكون علمانية وديمقراطية ومؤيدة لفكرة السيادة الفلسطينية وغير مرتاحة مما يقدمه عرفات من تنازلات منفلتة لإسرائيل ومستاءة من دوره كمنفذ لمآربها. والحركتان واثقتان من أن هذه الأغلبية الصامتة، وبضمنها المنظمات غير الحكومية والمثقفين والنقابات والمجموعات النسوية وغيرها من المنظمات الاقتصادية والثقافية المنتشرة في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين، ستستجيب للبديل المقترح المتمثل بحركة عريضة تكسر الاحتكار السياسي الذي يفرضه نظام عرفات والمعارضة الإسلامية[21].

---

(١٨) ورد في: Dan Connell, «Palestine on the Edge: Crisis in the National Movement,» *Middle East Report,* vol. 25, nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 7.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) وزع «البيان التأسيسي لحركة البناء الديمقراطي الفلسطينية» عند إلقاء عبد الشافي كلمة في مركز تحليل السياسة عن فلسطين، في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيو ١٩٩٥. أما البيان غير الرسمي للقوة الثالثة فقد وزع بالفاكس في تموز/يوليو ١٩٩٥.

(٢١) Naseer H. Aruri, «The Serious Challenge Facing Palestinian Society,» *Middle East International,* no. 507 (August 1995), p. 17; T. Aruri, «Some Features of Palestinian Political Life and Its Future,» paper presented at: A Workshop, Muwaten Institute, Jerusalem, 8 August =

كانت هذه المنظمات هي التي عبأت الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي خلال الانتفاضة. في تلك الأيام كانت معظم هذه المجموعات تحظى بالدعم المعنوي والسياسي والمالي من منظمة التحرير الشرعية ومن الدول المانحة العربية وغيرها. بيد أنها في الوقت الحاضر تعاني من المضايقات والمحاصرة المالية من جميع الأطراف: إسرائيل والسلطة والمنظمة، والجهات المانحة العربية والدولية وكان عطاؤها سخياً في ما مضى، حتى إن تلك المجموعات صارت مهددة بوجودها ذاته[٢٢]. والأسوأ من ذلك كما يقول نصير عاروري أن السلطة الفلسطينية ذاتها قد «مزقت النسيج الأخلاقي للمجتمع في الضفة والقطاع حتى غدت الثقافة السياسية التعددية التي ابتنيت خلال عشرين سنة من مقاومة الاحتلال من بقايا الماضي. إن العادات التي درج عليها الناس في التطوع لأداء الخدمات وما يتصل بذلك بقيم عليا، ومشاريع العون الذاتي وما إلى ذلك، أخذ يطغى عليها باطراد الكسل وروح البيروقراطية والمعارضة»[٢٣].

أما في أوساط الشتات فلا توجد معارضة لسياسة عرفات باستثناء المشاعر السلبية والنفور والغضب واطلاق التصريحات. إن فلسطينيي الشتات لا هادي لهم سياسياً وهم منعزلون في مجتمعات مختلفة لا تربطها رابطة. وبانهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية لم تعد هناك صلة تصل بين المقيمين في مخيمات اللاجئين والمقيمين في الشتات المنتشرين في الأرض. وقد حاولت بعض المجموعات المستقلة أن تطرح مبادرات لتنظيم مجتمعات الشتات لتعطيها صوتاً سياسياً، ولكنها لم تثمر شيئاً وذلك حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي. بيد أن الأمر الواعد كثيراً هو قيام مجموعة خاصة مستقلة من المثقفين الفلسطينيين وغيرهم من الولايات المتحدة والأردن ولبنان وسوريا ومصر بالدعوة إلى عقد «مؤتمر العودة وتقرير المصير» بحضور فلسطينيين من الشتات، وذلك للتأكيد من جديد على حقوق هؤلاء المعترف بها دولياً ولتوفير منبر لهم يطرحون فيه اهتماماتهم وهمومهم. وقد حظيت هذه الدعوة بالتأييد من الكثيرين من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن أبناء الشتات، ومن شخصيات عربية بارزة، قومية ويسارية، ومن منظمات حقوق الانسان العربية وغيرها. فهل ستنجح

1995, and «Some Expected Political Consequences from Establishing an Elected Palestinian = Council,» paper presented at: A Workshop of the Palestinian Peoples's Party, 18 August 1995.

(٢٢) «A Story of Manipulation, Containing the Palestinian NGOs,» *Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs,* vol. 5, no. 1 (June 1996), pp. 2-3 and 14.

(٢٣) Aruri, «The Serious Challenges Facing Palestinian Society,» p. 17.

هذه المبادرة بجمع صفوف أهالي الشتات؟ لا يزال الجواب في طي الغيب.

ثانياً: الأزمة المؤسساتية: مأزق التمثيل

أثارت الاتفاقيات التي عقدت بين منظمة التحرير وإسرائيل أزمتين: أزمة سياسية وأخرى مؤسسية. إنها أثارت أيضاً مسألة مدى التمثيل والشرعية والمصداقية للمنظمة ومؤسساتها وزعامتها. وبإقامة السلطة الفلسطينية بصلاحيات مدنية وبوليسية محدودة تزاولها في المراكز السكانية للضفة الغربية وقطاع غزة باتت العلاقة بين السلطة والمنظمة قضية بحد ذاتها. كذلك كان من المربك للفلسطينيين جميعاً إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي في مناطق الحكم الذاتي في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فقد أثارت تلك الانتخابات مسائل تتعلق بالشرعية المؤسسية وبالصفة التمثيلية، وتتعلق كذلك بعلاقة هذا المجلس بالمجلس الوطني الفلسطيني. ومما يضيف إلى المأزق أن المجلس التشريعي هو هيئة منتخبة، على عكس المجلس الوطني المعين. إن السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي وإن بديا شرعيين في أعين سكان الضفة والقطاع، لا يمكنهما بأي حال من الأحوال التحدث باسم مجتمعات الشتات أو تمثيلها. ففيما نجد المجلس وقد صار المؤسسة التي تفصح عن إرادة ثلاثة أرباع المليون من الناخبين في الضفة والقطاع، ولكن من يمثل فلسطينيي الشتات البالغ عددهم أربعة ملايين ونصف مليون نسمة؟ ما هي المؤسسة التي ستصادق على اتفاقيات «الوضع النهائي»؟ ومما يضيف إلى تفاقم المأزق سلوك عرفات الذي يواصل تمسكه بالسلطات الرسمية العليا لكل من المؤسستين: منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

ويتصل بمسألة التمثيل والشرعية ما وعد به عرفات رسمياً (تلبيةً لطلب من الحكومتين الاسرائيلية والأمريكية) في اتفاقيات أوسلو ١ و٢ لتعديل الميثاق الوطني لمنظمة التحرير لعام ١٩٦٨. إن عرفات بصفته رئيساً للمنظمة لم يدع المجلس الوطني للانعقاد منذ عام ١٩٩١. إنه تجاهل المجلس ولم يكترث به إلا من أجل وعده لاسرائيل بتعديل ميثاق المنظمة. وقد واجه عرفات مأزقاً معيناً لأن المجلس غير مختص بتعديل الميثاق، كما لا تستطيع ذلك المنظمة بمفردها. وباقتراب اختتام الحملة الانتخابية الاسرائيلية في عام ١٩٩٦ صار موضوع هذا التعديل أمراً عاجلاً للغاية لأن حزب العمل برئاسة رئيس الوزراء بيريس، وهو «شريك السلام» لعرفات، أراد «انجازاً» سياسياً يؤثر فيه على الناخبين. وعلى هذا قام الرئيس بالوكالة للمجلس الوطني، وهو من الموالين لعرفات وعينٌ من قبله، بإصدار دعوة مفاجئة لعقد

اجتماع للمجلس الوطني (وهو الدورة الحادية والعشرون) فانعقد في غزة في أواخر نيسان/ ابريل ١٩٩٦[٢٤].

«حين بدأت جلسة المجلس الوطني الفلسطيني في غزة كان يحضرها ٤٤٨ عضواً منهم ١١٠ أعضاء عادوا مؤخراً من الشتات. وعند اختتام دورة المجلس كان عدد الحاضرين ٦٣٠ عضواً معظمهم كان عرفات هو الذي عيّنهم. وبعد أربعة أيام من المداولات انتهت الدورة في ٢٥ نيسان/ ابريل، وكانت قد خصصت تحديداً لتعديل الميثاق، ولم تستغرق المناقشات حول ذلك سوى ساعتين ودارت في معظم ذلك الوقت حول الاجراءات وليس حول المعنى السياسي للتغييرات ذاتها»[٢٥].

لم يأت عدد من أعضاء المجلس إلى غزة وكانوا سابقاً من المنتمين إلى المعارضة الأمنية الموالية من أعضاء المنظمات القومية واليسارية المختلفة ومن المستقلين، أما الذين جاؤوا وحضروا الاجتماع فلم يشاركوا في تصويتٍ اعتبروه مهزلة مرتبة. واستطاع عرفات، بالوسائل المعتادة، «ليس عن طريق فوزٍ بأغلبية لتعديل الميثاق وإنما عن طريق اصطناع أغلبية من خلال الإغراءات والتحكم بإجراءات إدارة الجلسات وإطالة الخطب لعرقلة التصويت»[٢٦]، أن يحصل على أغلبية كبيرة (٥٠٤ أعضاء)[٢٧] صوتت لتعديل الميثاق وبإحالة الموضوع على اللجنة القانونية لوضع مسودة ميثاق جديد[٢٨]. ومما أذكى نار الغضب لدى معظم الفلسطينيين ومؤيديهم من العرب، ولا سيما اللبنانيون منهم، أن عرفات قد عقد ذلك الاجتماع ورتّب تمرير ذلك التنازل السياسي الكبير (لقاء مردود بخس) وقدم «الهدية السياسية» إلى المرشح رئيس الوزراء شمعون بيريس في وقت كانت فيه إسرائيل تقصف الشعب

(٢٤) يقول المنتقدون لعرفات إن اختيار غزة مكاناً لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني كان عن قصد معين، لأن عرفات يعرف أن كثيرين من أعضاء المجلس المعارضين، ولا سيما الراديكاليين، لن يتمكنوا من المجيء إلى غزة أو غير راغبين بذلك، فغزة ظلت من الناحية الفعلية تحت السيطرة الإسرائيلية النهائية. فالزوار إليها يتعين عليهم الحصول على موافقة السلطات الإسرائيلية للسماح لهم بدخولها.

(٢٥) G. Usher, «The Charter and the Future of Palestinian Politics,» *Middle East International* (May 1996), p. 17.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) للاطلاع على الأسباب التي دعتهم إلى تأييد تعديل الميثاق، انظر: Lamis Andoni, «Amending the Charter Means the Demise of the PLO,» *Middle East International,* no. 526 (May 1996), p. 17.

(٢٨) «وينظر العديد من أعضاء المجلس التشريعي (وهم أعضاء فيه بحكم عضويتهم في المجلس الوطني) يعتبر المجلس الوطني بلا صفة تمثيلية، ذلك أن وزنهم الانتخابي لا يساوي وزن رعاية الزعيم لهم». انظر: Usher, Ibid., p. 17.

اللبناني بلا رحمة وتدمر بنيته الاستراتيجية إبان هجمتها الوحشية المسماة عملية عناقيد الغضب على قطر منكود. إن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يسيطر عليه عرفات قام في عام ١٩٩٦ بجلسته تلك بتصويتٍ سريع برفع الأيدي بالتخلي عن فلسطين من دون وضع ميثاق وطني بديل يوجه المشاركين الفلسطينيين في مفاوضات «الوضع النهائي».

إن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في غزة في عام ١٩٩٦ أنهى فعلياً اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والتي كانت لجنة قائمة لكنها في حالة سبات، وكانت ترتكز على الإجماع الوطني وتتألف من ممثلين عن المجموعات الفدائية الرئيسية والأحزاب السياسية وبعض المستقلين. جاء عرفات فأبدلها بلجنة تنفيذية جديدة تتألف من أعوانه، فكانت عبارة عن مجموعة تبصم على ما يعرض عليها من دون تردد. كان عرفات يخشى دائماً من سحب الثقة منه أو من حدوث انقسام خطير بين المنظمات، لذلك تباعد عن معظم المؤسسات الرسمية لحركة التحرير، وعلى الأخص عن المجلس الوطني. أما وقد أصيبت المعارضة بالتفكك فقد أقدم عرفات على انقلاب أبيض شمل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وتمكن من توكيد سلطته من جديد على تنظيم الشتات هذا، وهو تنظيم شرعي تأسس منذ زمن طويل. وبذلك أصبحت منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية ومجلسها التشريعي وهو المجلس الوطني كلها مؤسسات يسيطر عليها نظام عرفات المتمثل بالسلطة الفلسطينية. وتحول وضع مجتمعات الشتات في الأقطار العربية المضيفة إلى قضية خلافية سياسياً تنقسم بشأنها هذه المجتمعات ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والأقطار المضيفة. وهكذا تحطم الإجماع السياسي الوطني وأصبحت منظمات كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بلا تمثيل فعلي، حتى أن الجبهة الشعبية، وهي ذاتها كانت مفككة، سارعت بعد تلك التطورات بفترة وجيزة إلى الانسحاب من منظمة التحرير. لقد غدا الشتات بلا صوت جماعي أو منظم للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨.

ثالثاً: مفاوضات «الوضع النهائي» وإسرائيل الليكود

افتتحت رسمياً مفاوضات «الوضع النهائي» بشأن المناطق المحتلة بين إسرائيل ومنظمة التحرير/السلطة الفلسطينية في موعدها المحدد في أوائل أيار/مايو ١٩٩٦ في منتجع طابا المصري. وتأجل الاجتماع سريعاً إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية المقررة في ٢٩ من الشهر المذكور. كان ذلك الاجتماع الصوري احتفالياً فقط ولم ينجز أكثر من أنه عقد فعلاً في موعده المقرر وذلك إظهاراً لاهتمام الطرفين المستمر بالمضي قدماً في «عملية السلام» بموجب اتفاقيات أوسلو. عقد الاجتماع في جو

سياسي ملبّد في داخل إسرائيل، وشمل كذلك إسرائيل والسلطة من جهة، وحماس والحركة الإسلامية من جهة أخرى.

ففي إسرائيل قام أحد اليهود اليمينيين المتطرفين، إيغال أمير، باغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين يوم الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ فأغرق البلاد في أزمة سياسية. تولى وزير الخارجية شمعون بيريس منصب رئيس الوزراء ووعد بالسير في الدرب الذي خطه سلفه رابين. ولكن، وعلى الرغم من الاتفاقيات والتعاون الأمني بين إسرائيل والمنظمة/السلطة واصلت إسرائيل حربها السرية ضد حماس. مثلاً، قامت قوات الأمن الاسرائيلية باغتيال أحد كبار زعماء حماس السياسيين في مالطا. وفي خضم تلك الهجمات والهجمات الانتقامية المقابلة شنت حماس في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ سلسلة من العمليات الانتحارية داخل إسرائيل أدت إلى مقتل ثمانية وخمسين مدنياً وجرح مئتين منهم، فأحدث ذلك رد فعل سياسياً في إسرائيل وفي الأوساط الدولية كان من القوة بمكان كبير. وعلى هذا دعت حكومة بيريس عرفات أن يضرب بشدة حماس وأنصارها، كما أنها اتخذت إجراءات منعت بموجبها دخول الفلسطينيين من المناطق للعمل في إسرائيل.

وقامت قوات الأمن للسلطة الفلسطينية برئاسة عرفات باعتقال نحو ألف فلسطيني للاشتباه بعلاقتهم بحماس، وقامت تلك القوات في قطاع غزة وحده بمداهمة أكثر من ثلاثين مؤسسة تعليمية وطبية وخدمية وصادرت منها مواد كثيرة، كما سيطرت على تسعة وخمسين مسجداً. وحين كان عرفات يتلقى عبارات التمجيد من بيريس ومن الرئيس كلينتون لقمعه المتطرفين الإسلاميين، كانت إسرائيل تفرض إغلاقاً على المناطق لم يعرف له مثيل في شدته خلال تسع وعشرين سنة من الاحتلال. ولم يكتف الجيش الإسرائيلي بمنع الفلسطينيين من دخول إسرائيل بل فرض ما سمّي بـ «الإغلاق الداخلي» في مدن الضفة والقطاع التابعة للحكم الذاتي، فبعد الهجوم الانتحاري الذي وقع في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في تل أبيب فرضت الحكومة الاسرائيلية منع التجول على ١,٣ مليون فلسطيني في الضفة الغربية دام أسبوعين، مع منع جميع التحركات بين بلدات وقرى الحكم الذاتي منعاً باتاً. استطاعت إسرائيل أن تفعل ذلك لأن بنود اتفاقيات أوسلو ـ ٢، التي نقلت السلطة في المراكز السكانية إلى السلطة الفلسطينية، قد أبقت السيطرة بيد إسرائيل على الطرق والبنية التحتية الواقعة خارج تلك المراكز. وقام الجيش الاسرائيلي في غزة بشطر القطاع قسمين وأقام نقاط تفتيش خنقت الحركة والحياة الاقتصادية بأسرها.

ومع أن ذلك المنع التام للتجول كان قد خفف تدريجياً، ووعدت إسرائيل

برفعه نهائياً بعد الانتخابات، إلا أن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها في المناطق المحتلة كانت أضراراً فادحة. فبالإضافة إلى منع أربعين ألفاً من العمال من دخول إسرائيل، أدت تلك الظروف إلى الحيلولة دون ٨٠ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية والوصول إلى أعمالها. «تقدر الخسائر اليومية للاقتصاد الفلسطيني بزهاء ستة ملايين دولار»[٢٩]. وقد ذكر نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية تقريراً للبنك الدولي يفيد بأن الخسارة التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني في ثلاثة أشهر بسبب الاغلاقات الاسرائيلية كانت ٨٠٠ مليون دولار. وفيما كان معدل دخل الفرد الفلسطيني الواحد قد انخفض في عام ١٩٩٤ بنسبة ٨ بالمئة بالمقارنة مع السنة التي سبقتها فإنه انخفض في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ بنسبة ١٩ ـ ٢٢ بالمئة[٣٠]. وقال آخرون ومنهم نائب وزير الاقتصاد ان الأضرار كانت بالغة بشكل لا يمكن حسابه، إذ هددت بالخطر مجال الاستثمارات من جهة، والثقة بسوق الأعمال من جهة أخرى. كانت الصادرات والواردات من وإلى إسرائيل وعن طريقها قد توقفت فأحدث ذلك نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية والتجهيزات الطبية والمواد الخام.

وحتى بعد تخفيف الإغلاق التام فإن إجراءات الأمن الإسرائيلية أدت إلى «تقليل عدد الشاحنات التي تعبر الحدود من معدل أربعمئة شاحنة يومياً قبل الإغلاق إلى ٤٠ شاحنة فقط بعده»[٣١]. ولم يكن من الممكن تحاشي مجاعة بسبب نقص الخبز لولا إجراءات الطوارىء التي اتخذتها «الأنروا» والسلطة الفلسطينية. ووفقاً لبيانات وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية أدى «الإغلاق الداخلي» إلى غلق ٢٤٥ عيادة صحية من جراء نقص الأدوية وغيرها من المواد الطبية. وقد لقي عدد من الناس حتفهم، وكان بينهم رضيع، لعدم تمكن طواقم الطوارىء الطبية من الوصول إلى أمكنة المرضى. يضاف إلى هذا أن حكومة بيريس عادت إلى فرض ما كانت إسرائيل تفرضه قبل أوسلو من إجراءات أمنية عقابية منها الاعتقال الإداري ونسف منازل المشتبه بهم وغلق المؤسسات الخدمية والتعليمية. ثم وافق بيريس في النهاية على بناء منطقة عازلة عرضها كيلومترين على امتداد ٣٥٠ كيلومتراً من المنطقة الحدودية،

---

(٢٩) G. Usher, «Closures, Cantons and the Palestinian Covenant,» *Middle East Report,* no. 199 (April-June 1996), p. 35.

(٣٠) N. Nasser, «Sha'ath Estimates Palestinian Economic Losses at $800 Million in Three Months,» *Al-Hayat* (London), 12/6/1996, p. 10.

(٣١) Usher, Ibid., p. 35.

وذلك لفصل مساحات كبيرة من الضفة الغربية عن إسرائيل.

إن الإغلاق العسكري السريع والسيطرة الاسرائيلية على الكانتونات الفلسطينية لم يثر مقاومة من الناس مع أنها كانت تستدعي استفزازهم. ولكن، كان ذلك الإغلاق قد جرى بتنسيق مع قوات الأمن الفلسطينية التي كانت تتفرج حين قام الاسرائيليون بما قاموا به من إغلاق محكم شمل حتى مدن الضفة الغربية الست وإن كانوا لم يدخلوها. إن السلطة الفلسطينية نفسها فرضت على تلك المدن وفي مناطق غزة غطاءً أمنياً. وفي أعقاب تلك الأحداث شهد مزاج الفلسطينيين في المناطق «ارتداداً لم يكن في اتجاه تأييد (حماس) بل ضد عملية السلام وما تعطيه لاسرائيل وحدها من امتيازات أمنية»[٣٢]. لقد تراجع تأييد الفلسطينيين للسلطة الفلسطينية تراجعاً كبيراً حد الانتكاس. يقول رباني عن ذلك: «كان تقييم إعلان المبادىء في داخل المناطق المحتلة بطيئاً ويمر بعملية معقدة، وهذا على عكس موقف الفلسطينيين في الخارج، إذ انهم رفضوا الإعلان منذ البداية لأن هذا الاعلان قد أخرجهم تقريباً من المعادلة الاسرائيلية ـ الفلسطينية. إن المطالبة بإعادة النظر في الاعلان بشكل جوهري أخذت تحل بالتدريج محل المطالبة بتفسيره بشكل أمين»[٣٣]. ويضيف رباني: «إن الفلسطينيين في الضفة والقطاع أخذوا يعتقدون أن عدم حصول ذلك الاتفاق هو أفضل من الترتيبات الحالية»[٣٤].

هذا وقد أخذ بندول الكراهية لعملية السلام يتجه نحو الإمعان فيها في إسرائيل أيضاً. فبعد التفجيرات الانتحارية التي حدثت في أوائل عام ١٩٩٦ بدأ المزاج العام هناك يتحوّل نحو تأييد الائتلاف السياسي اليميني المتشدد وهو المتكون من الليكود والأحزاب الدينية. وأخذت المشاعر المناصرة للسلام، والتي كانت قد تعالت كثيراً حتى غدت ذات أثر قوي سياسياً بعد اغتيال رابين، تتراجع ثم تتلاشى عند إجراء الانتخابات في التاسع والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٦. وهكذا انتخب زعيم الليكود اليميني المتطرف نتنياهو رئيساً للوزراء خلفاً لرئيس حزب العمل بيريس، وهو المهندس الرئيسي للاتفاقيات التي عقدت مع منظمة التحرير.

إن فوز نتنياهو والائتلاف اليميني بقيادة الليكود في إسرائيل قد أحدث وضعاً

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣٣) Mouin Rabbani, «Palestinian Authority, Israeli Rule: From Transitional to Permanent Arrangement,» *Middle East Report,* vol. 26, no. 4 (201) (October-December 1996), p. 2.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦.

سياسياً محفوفاً بالمشاكل ليس في السياق الفلسطيني وحده وإنما أيضاً في الشرق الأوسط بأسره، بالنظر إلى تفوهات نتنياهو أثناء حملته الانتخابية. كان هذا الفائز بالحكم قد أطلق لاءاته الخمس وهي: لا لدولة فلسطينية ولا لعودة القدس الشرقية للفلسطينيين ولا للانسحاب من الخليل الذي كان مقرراً ولا لإنهاء الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة ولا للانسحاب من مرتفعات الجولان لقاء معاهدة سلام مع سوريا. وهذه اللاءات هي بمثابة رفض مباشر لشروط المفاوضات القائمة على قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ (أي صيغة الأرض مقابل السلام) وعلى مؤتمر مدريد لسلام الشرق الأوسط وعلى اتفاقيات أوسلو وعلى «عملية السلام» ذاتها. إن إعادة تفسير نتنياهو لبنود «عملية السلام» تفسيراً ينزع إلى سوء النية جعلته يقلب الصيغة الموضوعة للعملية من «الأرض مقابل السلام» إلى «السلام مقابل الأرض» أو «السلام مع الأمن». إن هذه الصيغة التي اصطنعها نتنياهو إنما هي «بالنسبة إلى العارفين بدلالات الألفاظ الاسرائيلية السياسية... ليست سوى تورية واضحة للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، بما فيها معظم الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، وبالطبع القدس الشرقية»[٣٥]. إن هذا الموقف الذي اتخذه الزعيم الاسرائيلي الجديد والوزارة اليمينية التي ألفها يلقي ظلالاً قاتمة من الشك على إمكانية استئناف «عملية السلام»، وعلى الأخص على استئناف مفاوضات «الوضع النهائي» بين إسرائيل والمنظمة/السلطة[٣٦]. وقد أخذت المفاوضات بين حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية برئاسة عرفات تترنح وتنتقل من أزمة إلى أخرى. وعلى الرغم من التدخل الدولي، ولا سيما من الحكومة الأمريكية ومن الرئيس كلينتون شخصياً لنزع فتيل التوتر وتجسير الخلافات، فإن المحادثات التي كانت تجري قد ولّدت الضغينة في نفوس الفلسطينيين (وبعض الاسرائيليين) وولّدت كذلك شكاً كبيراً في مصير «عملية السلام» ومصير مفاوضات «الوضع النهائي» على الأخص. أما مستقبل فلسطين والفلسطينيين فقد بات مجهولاً.

وقد جاءت أعمال نتنياهو أفصح عن نياته من خطاباته الانتخابية. فقد أذن بفتح نفق التنقيب تحت أسس الحرم الشريف في القدس، وتمادى في إذلال عرفات،

---

(٣٥) Khalid M. Amayreh, «Why Netanyahu Is Bad News for the Peace Process,» *Middle East International,* no. 530 (July 1996), p. 16.

(٣٦) انظر بخاصة: المصدر نفسه، و Khalid M. Amayreh, «More Settlements Planned»; D. Neff, «Netanyahu Gets the Royal Treatment in Washington»; G. Usher, «The Demand for «Reciprocity»»; M. Jansen, «The Peace of the Sword», and Lamis Andoni, «Dismay in Gaza,» in: *Middle East International,* no. 530 (July 1996).

الأمر الذي أثار الناس الذين تصاعد غضبهم كثيراً حتى بلغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ حد الصراع الدموي بين قوات الاحتلال وقوات الشرطة الفلسطينية. وقد أعقب التعنت في تنفيذ إعادة الانتشار في الخليل قيام إسرائيل في أوائل عام ١٩٩٧ ببناء مستوطنة يهودية جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية ما أدى إلى تفجر العنف في آذار/مارس ١٩٩٧ وبأساليب محكمة جرى اتقانها إبّان الانتفاضة. وخلاصة القول أن فوز الليكود الذي وضع في سدة الحكم قيادة إسرائيلية متشددة لا تتوانى عن اتخاذ مواقف متصلبة، مضافاً إلى ذلك أن عملية السلام ذاتها صار ينظر إليها معظم أبناء الشعب الفلسطيني على أنها غير عادلة وتجافي الإنصاف وأنها مضرة اقتصادياً، أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية الفلسطينية الداخلية وأثار شكوكاً بشأن التوصل إلى حل سياسي عادل ومشرف للمشكلة الفلسطينية.

رابعاً: المصير الفلسطيني

يواجه الشعب الفلسطيني اليوم عدداً من التحديات الخطيرة وسيتوقف على مواجهتها وعلى الخروج منها بنتائج إيجابية مصيره ومصير بلاده معاً. وهذه التحديات على نوعين: مآزق آنية ومآزق بعيدة المدى. من النوع الأول العثور في المجال السياسي على نهج عقلاني وشرعي لاتخاذ القرار يضم معظم المجموعات والتيارات السياسية ويرضيها، ومنها حماس والراديكاليون وجل «الأغلبية الصامتة» في مناطق الحكم الذاتي وفي الشتات. ومن المهم في هذا الصدد إنشاء مؤسسات ديمقراطية شرعية وضمان المشاركة السياسية وخلق مناخ من التسامح وحرية التعبير وحرية الاجتماع. ومن الضروري كذلك إصلاح المؤسسات والوكالات السياسية والقانونية والخدمية وإعادة هيكلتها وذلك لتوفير العون اللازم للفلسطينيين في الضفة والقطاع والشتات. وفي صميم المأزق السياسي الفلسطيني مسألة إعادة تركيب العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بحيث تكون هذه السلطة مختصة فقط بالحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وتكون المنظمة ومؤسساتها هي الإطار السياسي والممثل للفلسطينيين جميعاً أينما وجدوا، وليس فقط للفلسطينيين الموجودين في المناطق المحتلة، على أن يتم إنعاش روح المنظمة وإعادة الشرعية لها وجعلها قادرة على العمل، أو إنشاء منظمة تخلفها.

ومن المآزق الآنية في المجال الاقتصادي علمنة وتطوير التخطيط والاستثمار وذلك لتوليد فرص العمل، ولخلق بيئة قانونية ونظامية ملائمة لإدارة النشاط الاقتصادي والمالي بشكل سليم، ولبناء البنية التحتية المادية اللازمة. ويترتب على القيادة الفلسطينية في المقام الأول تحديد رؤية لمجتمع المستقبل، مجتمع إنساني، حر،

ديمقراطي، يقوم على حكم القانون وعلى العدالة الاجتماعية، مجتمع يخلب ألباب الناس ويستقطب طاقاتهم لغرض تحويل هذه الرؤية إلى مؤسسات وممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية. ولكن، وحتى مع افتراض حسن النية والتعاون من جانب إسرائيل ـ وهو افتراض لم يصح في الماضي نظراً إلى ما لجأت إليه اسرائيل من تفسيرات ضيقة لاتفاقيات أوسلو، وهي الآن بعهد الليكود مدعاة لمزيد من الشكوك ـ فإن هذه التحديات تتطلب الكثير الكثير من الشعب الفلسطيني ومن المنظمة/السلطة، علماً أن هاتين المؤسستين غير قادرتين على متطلبات تلك التحديات. لذا فإن هذا هو الوقت لمقاومة ما يجري على الأرض من أعمال تقوم بها إسرائيل كاستيعاب القدس الشرقية ووضع اليد على مناطق فلسطينية أخرى والتوسع في الاستيطان. ولا شك في أن كل ذلك ما هو إلا صدى لتحديات ما قبل النكبة والتي واجهت الفلسطينيين في أيام الانتداب.

أما تحديات المدى البعيد التي تواجه الفلسطينيين فهي أدهى وأمر، ومن الممكن تصنيفها في فئات متعددة:

١ ـ تقرير وضع فلسطينيي الشتات وما سيكون عليه في المستقبل، وهذا أهم التحديات من الناحية الإنسانية، فهؤلاء يشكلون نحو ٦٠ بالمئة من الشعب.

٢ ـ استرداد كرامة الفلسطينيين كشعب، والذي عليه عندئذٍ أن يتمسك بهوية جديدة، سياسية وثقافية، لأبنائه أينما كانوا من شأنها إعادة صلة الوصل بين مجتمعات الشتات المنفصلة عن بعضها وتنظيمها، وهي مجتمعات مختلفة عن بعضها بحكم اختلاف ظروفها وتجاربها وتاريخها الاجتماعي.

٣ ـ وضع تعريف جديد لطبيعة العلاقة القائمة بين الفلسطينيين في الوطن والفلسطينيين في الشتات.

٤ ـ وضع تعريف جديد لطبيعة المنظمات السياسية المنتشرة هنا وهناك، ولبنيتها وأهدافها.

٥ ـ التخطيط لتنمية اقتصادية طويلة الأجل.

٦ ـ ترسيخ الديمقراطية وحكم القانون في مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية.

إننا نعتقد كغيرنا من النقاد أن القراءة الدقيقة لنصوص إعلان المبادىء وملاحقه واتفاقيات القاهرة وباريس وأوسلو ـ ٢ اللاحقة له، تبين بوضوح أنها تنص

فقط على إدارة فلسطينية محدودة لجزء ضئيل من الشعب الفلسطيني على جزء ضئيل من أرضه، وأنها لا تحتوي على تصور لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. وبما أن هذه الاتفاقيات لا تتضمن تصوراً للاستقلال السياسي أو الاقتصادي للمناطق الفلسطينية فإن مثل هذا الاستقلال لا يمكن تحقيقه من خلال «عملية السلام» الحالية. لذلك فنحن نعتقد أن إعلان المبادىء، في السياق الحالي للخلل في ميزان القوى بين السلطة الفلسطينية الضعيفة سياسياً وإسرائيل القوية جداً، لن يؤدي إلى تقرير المصير للفلسطينيين ولا إلى إقامة دولتهم المستقلة، كما لن يؤدي إلى استرداد حقوق الفلسطينيين في الشتات المعترف بها دولياً أو إلى تعويضهم.

فما هي إذاً طبيعة الكيان الفلسطيني المنتظر؟ لقد ولت أيام الكفاح للتحرير الثوري لفلسطين التي تخيلها المثقفون والزعماء السياسيون، فلسطين المستقبل المحررة، التقدمية، الديمقراطية التي تنعم بالعدل الاجتماعي. إن ذلك الحلم وذلك الخيار قد انقضيا الآن بفعل الزعامة الفلسطينية السابقة لمنظمة التحرير من جهة، وبفعل أعداء فلسطين والشعب الفلسطيني من جهة أخرى، وهم الإسرائيليون والأمريكيون والأوروبيون والعرب. إننا نعتقد أن عملية السلام المزعومة، وعلى الأخص اتفاقيات التنفيذ التي عقدت بوحي أوسلو، ستخلق على الأرض في المناطق المحتلة، وبموافقة نظام السلطة برئاسة عرفات، واقعاً دائماً من الكانتونات الفلسطينية الصغيرة، المشتتة، المستعبدة والمستغَلّة، تكون خاضعة لنظام تفرقة عنصرية بالأسلوب الاسرائيلي. إن إسرائيل قد أنشأت فعلاً هذا الشكل من الاستعمار، واستثمرت فيه كثيراً من الموارد والمصالح الاقتصادية ورأس المال السياسي، وحظيت فيه على تأييد دولي وعربي وعلى تأييد رسمي من المنظمة/ السلطة. وليس هناك ما يدل على أن إسرائيل ستتخلى في مفاوضات «الوضع النهائي» عن مثل هذا التكوين الاستعماري المفيد والمتمتع بالامتيازات والسيطرة، وتوافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو على عودة أبناء الشتات[٣٧]. إن إسرائيل في أحسن الحالات قد تسمح في المستقبل لعرفات ونظامه بأن يسمى هذا الكيان المستعمر والمسيطر عليه سياسياً واقتصادياً باسم «دولة» فتمنحها رموزاً تجميلية من قبيل العلم والجيش الصوري، وربما قوة بحرية رمزية، وخطاً جوياً وبعثات دبلوماسية أجنبية، ولكنها ستكون من الناحية الفعلية عديمة السيادة والحرية والكرامة وتقرير المصير. إنها ستكون دولة تابعة، دولة رمزية،

(٣٧) انظر اتفاق الليكود ـ العمل عن الوضع النهائي: G. Aronson, «The Beilin-Eitan Agreement on Permanent Status and Its True Antecedents,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* vol. 7, no. 2 (March-April 1997), pp. 1 and 7.

لا تلبي حاجات الشعب الفلسطيني ولا تحقق آماله[٣٨].

هذا وإن كنا في هذا التحليل لطبيعة الكيان الفلسطيني المنتظر قد أغفلنا ذكر الفلسطينيين في الشتات، فما ذلك إلا لأن هؤلاء قد جردهم نظام عرفات من حقوقهم في الاقتراع وتركهم يلاقون مصيرهم بأنفسهم. ومن الممكن تصور مستقبل الفلسطينيين في الشتات قياساً على ما جرى لهم في ليبيا في عام ١٩٩٥، بعد أن أبعدوا من هناك وعانوا ما عانوه من بؤس وشقاء من دون أن تسمح بدخول أيّ منهم لا السلطة الفلسطينية المقيدة بأغلال الاتفاقيات المعقودة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ولا لبنان أو مصر أو أية دولة عربية أخرى (باستثناء سوريا)، فظلوا معلقين أمداً طويلاً في المخيمات على حدود الصحراء بين ليبيا ومصر أو في العبارات الراسية في الموانئ القبرصية. ولم تحل قضية المحصورين في العبارات إلا بعد أسابيع طويلة، أما المحجوزون في المخيمات الصحراوية فقد ظلوا فيها حتى أوائل عام ١٩٩٧.

إننا نتوقع أن تتضمّن الاتفاقيات التي ستسفر عنها مفاوضات «الوضع النهائي»، هذا إذا استؤنفت هذه المفاوضات، السماح لمجموعة رمزية صغيرة في أحسن الأحوال من اللاجئين الفلسطينيين بممارسة حقهم في العودة، أما الأغلبية منهم فستعطى لهم تعويضات رمزية، مع «التوطين» في بعض الأقطار العربية. عندئذٍ سيكونون هناك، إذا واتاهم الحظ، بمثابة مواطنين من الدرجة الثانية، ويصبحون إن لم يواتهم بمثابة أقلية خاضعة، مستغَلّة ويلحقها الأذى. لا بل قد يصبحون مجموعة أخرى من «البدون»، كأولئك المقيمين رسمياً في الكويت ولكنهم لا يحملون جنسية القطر ولا يتمتعون فيه بالحقوق المدنية. أما التعويض الذي قد تدفعه إسرائيل، رمزياً كان أو غير ذلك، فقد يكون جزءاً من العون الدولي، ويدفع هذا الجزء مباشرةً إلى المنظمة/السلطة. وستكون النتيجة السياسية للتوطين في الأقطار العربية أو غيرها «أرمنة» فلسطينيي الشتات، وليس «تكريدهم» في أقطار مجاورة، ذلك لأن المنفيين الفلسطينيين لا يكوّنون (باستثناء الأردن) كتلة سكانية أو جغرافية كما يكوّن الأكراد في تركيا والعراق، الأمر الذي يعطيهم شيئاً من قوة الضغط السياسي. لذا ففي اعتقادنا أن الاحتمال الأغلب هو أن يتحول أولئك الفلسطينيون إلى أقليات خائفة

(٣٨) انظر ما أورده فنكلشتين من تشابه مقنع مع الترانسكاي في جنوب أفريقيا العنصرية: Norman G. Finkelstein, «Whither the «Peace Process»?,» paper presented at: Georgetown and American Universities (Conference), Washington, DC, 24-25 April 1996, pp. 14-17.

كما كان حال اللاجئين الأرمن في الأقطار التي لجأوا إليها بعد الحرب العالمية الأولى.

هذا وقد جرت مناقشات في المناطق المحتلة بين بعض المثقفين الفلسطينيين بشأن مستقبل هذه المناطق، وطرح خلال النقاش سيناريوان محتملان. حدد عزمي بشارة المثقف الذي يدرس في جامعة بيرزيت في رام الله في الضفة الغربية، احتمالين في السيناريو الأول: «مخطط البانتوستان أو خيار الشعبين»(٣٩). وبالنظر إلى أن إسرائيل لا تريد سوى دولة يهودية، وبالنظر إلى ما ورد في اتفاقيات أوسلو، وإلى الدمج التفصيلي لفلسطين التاريخية كلها في الاقتصاد السياسي الاسرائيلي، يعني مخطط البانتوستان وجود شعبين، شعب إسرائيلي وشعب فلسطيني، يعيشان في ظل سيادة واحدة هي السيادة الاسرائيلية. وبموجب هذا المخطط يكون للفلسطينيين في الضفة والقطاع استقلال ذاتي مدني فقط خلافاً للعرب الاسرائيليين (أي الفلسطينيين من مواطني إسرائيل)، ولكنهم سيكونون مثلهم من حيث كونهم مواطنين لاسرائيل الكبرى، خاضعين لسيطرتها ومعرضين اقتصادياً للأذى. سيكون بوسعهم التنقل للذهاب إلى العمل في إسرائيل في أشغال دنيا ويعودون ليلاً إلى مجتمعاتهم المكونة من بلدات لا غير. إن هذه الإمكانية لا يعارضها حتى الليكود اليميني. أما خيار الشعبين فيفترض بموجبه أن تصبح إسرائيل/فلسطين دولة ديمقراطية وليس دولة يهودية فقط، يحتفظ فيها الشعبان الإثنيّان كلٌ بهويته الثقافية، ويتعايشان في النهاية بوئام في ظل اقتصاد مندمج وسيادة واحدة. إن هذا الخيار يبدو لنا احتمالاً غير قابل للتحقيق، مثله مثل «الدولة الديمقراطية العلمانية» التي تخيلها الثوريون الفلسطينيون في ستينيات القرن الماضي.

أما السيناريو الثاني الذي جرت مناقشته فهو أكثر تفاؤلاً إلى حدٍ ما. فالانتخابات الفلسطينية في المدى الطويل، وربما بعد دورات متعددة، قد تأتي بمجلس فلسطيني مستقل ذاتياً عن إسرائيل وعن نظام عرفاتي معاً، فيقوم هذا المجلس بتأسيس نموذج جديد للعمل السياسي بين الفلسطينيين، ويبعد الضفة الغربية وقطاع غزة عن قبضة إسرائيل الأخطبوطية ويميل بهما نحو الكونفدرالية مع الأردن. وهذا بالطبع هو خيار أردني قديم كانت تفضله في الماضي حكومات إسرائيلية

(٣٩) Azmi Bishara, «Only Two Alternative Remain: The Bantustan Plan or the Bi-National Option,» *News from Within,* vol. 11, no. 7 (July 1995), pp. 14-17.

انظر أيضاً: «Israel and Palestine: Two States, Bantustans or Binationalism,» *Middle East Report,* vol. 26, no. 201 (Special Issue) (October-December 1996).

وإدارات أمريكية سابقة. إن سيادة أردنية على المناطق المحتلة أو سيادة مشتركة أردنية ـ إسرائيلية هي حقاً أمر ممكن في المديين المتوسط والطويل، ولا سيما أن نظام السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات هو نظام غير قادر على معالجة المآزق الداخلية في الضفة والقطاع، كما أنه يبدد أموال المساعدات الخارجية يميناً وشمالاً، الأموال التي تعتمد عليها السلطة كل الاعتماد. فبعد مرور أكثر من سنتين على قيام السلطة نجد أن سجلها في الدبلوماسية والسياسة الاقتصادية وتطبيقاتها وبرامج الخدمة الاجتماعية لشعبها كان سجلاً لا يبشر بالخير للمستقبل. لهذا فهي قد تضيع رأسمالها السياسي والاقتصادي كله، وتستسلم إما لسيطرة أردنية وإما لسيادة مزدوجة أردنية ـ إسرائيلية. وإذا قدِّر لهذا الأمر أن يحدث فإن المناطق الفلسطينية التابعة اقتصادياً ستظل على ما يحتمل مناطق فقيرة، مستغلَّة، ذات استقلال ذاتي مدني، في كونفدرالية.

وفي رأينا أن الاحتمال الأقوى هو نشوء كانتونات مشتتة في أجزاء من أرض الوطن الأم، يتمتع فيها الناس بحقوق سياسية ومدنية أقل مما يتمتع به الفلسطينيون في إسرائيل أو الأردن. ويحتمل أن يرافق ذلك «أرمنة» مجتمعات الشتات. وإذا حدث هذا فسيكون نتيجة مفجعة لشعبٍ ناضل وضحى طويلاً. وإن أردنا إعادة صياغة جملة مشهورة قالها رئيس الوزراء تشرشل عند انتهاء «معركة بريطانيا» فسنقول: لم يحدث قط أن قام هذا العدد الكبير بمثل هذه التضحيات الكثيرة من أجل أقل القليل. إن المديين القصير والمتوسط هما بدرجة لا تصدق من البؤس بالنسبة إلى فلسطين والفلسطينيين.

بيد أننا لا نعتقد بأن النضال الفلسطيني سينتهي بالتنفيذ التام لاتفاقيات أوسلو. فعلى الرغم من استسلام عرفات ومنظمة التحرير، وعلى الرغم من فرض نظام إسرائيلي جديد على فلسطين، فإن الفلسطينيين رفضوا الهزيمة باستمرار وعرفوا بقوة الشكيمة، لذلك سيواصلون النضال بأشكال أخرى ضمن وقائع الشرق الأوسط المستجدة. إن مصير الفلسطينيين هو بالتحليل النهائي في أيديهم، وقد يحتاجون إلى انتفاضة أخرى الآن ليس فقط ضد الاحتلال الاسرائيلي الموضَّب من جديد وإنما أيضاً ضد نظام عرفات، «ذلك لأننا نحن الفلسطينيين لم نزل نقاتل الاحتلال الاسرائيلي ونقاتل من جهة أخرى المنفّذ لمآرب الاحتلال، أي منظمة التحرير التي حازت على امتياز معين هو كونها حركة التحرير الوطني الأولى في التاريخ التي تبقي على دولة محتلة في مكانها»(٤٠).

---

(٤٠) Said, «Symbols Versus Substance: A Year after the Declaration of Principles,» p. 62.

وبالتالي فباعتقادنا أن من الخطأ الافتراض بأن النظام الفلسطيني الجديد تحت السيادة الاسرائيلية سيستمر بعد إنشائه من دون تغيير. إن المنطقة والعالم كلاهما يمر بعصرٍ من التحول الحقيقي. وربما تميل الكفة لميزان القوى العالمي والاقليمي والمحلي بحيث تسنح للفلسطينيين فرص جديدة ومختلفة لمتابعة كفاحهم من أجل سلام عادل وشامل مع الاسرائيليين.

أخيراً، إننا نعتقد أن الإخفاق في إقامة سلام عادل يستعيد فيه الفلسطينيون حقوقهم الثابتة سيؤدي إلى انحلال إعلان المبادىء والاتفاقيات اللاحقة وإلى صراع في المنطقة مستقبلاً.

وليس الوضع القائم هو نهاية التاريخ الفلسطيني.

خــاتـمـة

منذ أن نشر هذا الكتاب باللغة الإنكليزية في عام ١٩٩٧ والوضع الفلسطيني في المناطق المحتلة، ودولياً، يعود إلى المحاور ذاتها التي حددتها عملية أوسلو منذ بدايتها في عام ١٩٩٣ في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأحوال المتردية أصلاً في المناطق المحتلة، وكان هذا التدهور قميناً بأن يحدث انتفاضة أخرى وهي انتفاضة الأقصى. وجاءت هذه الانتفاضة لتعبر من جهة عن التصادم العاطفي المتفجر بين وقائع الحياة التي يحياها الناس وآمالهم وهم تحت الاحتلال الإسرائيلي الوحشي، ولتعبر من جهة أخرى عن رفض التطبيع مع هذا الاحتلال وتوسيع رقعته وتشديد قبضته تحت الحكم المتواطئ للسلطة الفلسطينية.

إن العوامل الدولية والإقليمية والعوامل الخاصة بإسرائيل والمناطق الفلسطينية، والتي أتاحت المجال لإيجاد هذا الاحتلال وتشديد قبضته وإفرازه لعواقب وخيمة، هي عوامل ظلت كما هي من دون تغيير يذكر منذ السنوات الأولى لعملية أوسلو. سنقوم بتحليل هذه العوامل السياسية على خلفية الأوضاع المتدهورة على الأرض سعياً وراء فهم انفجار الأقصى السياسي ووقوع الانتفاضة الثانية في أقل من عقدين من الزمن، وفهم ما يمثله هذا الانفجار.

١ ـ الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع منذ اتفاقيات أوسلو: التدهور والأزمة

منذ اتفاقيات أوسلو والجيوب الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تمر بعملية «تدهور اقتصادي شديد وتأخر اجتماعي وقمع سياسي»[1]. فعلى الضد من السيناريوات الاقتصادية الزاهية التي جرى التنبؤ

(١) Sara Roy, «De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 28, no. 3 (111) (Spring 1999), p. 64.

ويستند هذا القسم إلى دراسة سارة روي.

بحدوثها، ولا سيما من الزعامة الفلسطينية، في المراحل الأولى من عملية السلام، وعلى الرغم من المساعدة الكبيرة التي منحها المجتمع الدولي، فإن مستوى المعيشة استمر بالانخفاض بسبب البطالة الواسعة الانتشار، وازدياد الفقر في أوساط السكان. أما عملية الإمعان في التخلف التي ميزت التأخر الاقتصادي والاجتماعي الناشئ من سنوات الاحتلال الإسرائيلية الطويلة فإنها عملية لم تنته ولم تقف عند حد، وليس هذا فحسب بل هي تصاعدت في واقع الأمر جراء السياسات التي بادرت إسرائيل إلى تنفيذها في المناطق المحتلة بعد اتفاقيات أوسلو. ووفقاً لما تقوله سارة روي فإن الإمعان في التخلف المتعمد لا يؤدي فقط إلى تشويه عملية التنمية وإنما يقوضها تقويضاً تاماً. «إن اقتصاداً ممعناً في التخلف المتعمد يحرم من قدرته على الإنتاج ومن تطور بنيته بشكل عقلاني، ومن إصلاحه على الوجه الصحيح، فيجعله كل ذلك عاجزاً حتى عن القيام بتنمية مشوهة»[٢]. كانت الأحوال الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل اتفاقيات أوسلو أحوالاً متخلفة بشكل متعمد وذلك بفعل عدد من السياسات والممارسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية. ومن هذه استملاك الأراضي وموارد المياه وفرض القيود على إعداد الموارد واستخدامها، وهي موارد جوهرية لتطوير الطاقة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك هناك، على حد قول سارة روي «سياسات الدمج ودفع الفلسطينيين للعمل خارج المناطق»، الأمر الذي خنق النمو الاقتصادي الفلسطيني. إن هذه السياسات الخانقة حالت دون نمو سوق عمل فلسطينية واضطرت العمال إلى العمل في إسرائيل، وبذلك دمجت العمالة الفلسطينية ودخلها بها، وجعلتها تعمل خارج المناطق، وخلقت اعتماداً كبيراً على السوق الإسرائيلية بدلاً من الاعتماد على سوق فلسطينية أهلية.

وعملت سياسات الاحتلال الإسرائيلي كذلك على توجيه التجارة الفلسطينية نحو إسرائيل فازداد الاعتماد عليها، حتى إذا تطلب الأمر وصول هذه التجارة إلى الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك فإن الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة كان اسمياً فقط طوال المرحلة التي سبقت أوسلو. ثمة سياسة خطيرة أخرى ساعدت في عملية الإمعان في التخلف المتعمد، وهي سياسة ترمي إلى الحيلولة دون المأسسة، وقد أشير إليها في فصل سابق عن الانتفاضة الأولى لعام ١٩٨٧. «وباختصار، فإن سياسات الدمج ودفع الفلسطينيين للعمل خارج المناطق كانت هي الوسيلة لنقل الموارد الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي ولفصم عرى النشاط الاقتصادي المحلي وقطع صلته بقوى السوق فجعلته بذلك اقتصاداً

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٥.

معتمداً على ظروف الطلب في إسرائيل»[٣]. وعلى هذا باتت القاعدة الاقتصادية الفلسطينية قاعدة معوقة والطاقة الإنتاجية متناقصة، فاضطر الناس إلى التحول نحو أعمال الخدمة لكسب الرزق.

كان الاقتصاد الفلسطيني، غداة التوقيع على اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣، يعاني صدمتين، الأولى انخفاض الطلب على اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل، والثانية انقطاع الحوالات المالية من العاملين الفلسطينيين في أقطار الخليج المنتجة للنفط، وغلق أسواق هذه الأقطار بوجه العمالة الفلسطينية، ولا سيما المتعلمة منها. لذا كان الاقتصاد الفلسطيني عند بدء عملية أوسلو ضعيفاً في زراعته وصناعته، وكانت خدمات بنيته التحتية كالكهرباء والماء والاتصالات معتمدة على إسرائيل ومسيطراً عليها من قبلها ويشوبها عدم التوازن القطاعي، فيما كانت أعداد السكان تتزايد سريعاً وحجم القوى العاملة يتضخم كثيراً.

وكانت سمات التخلف المتعمد في مرحلة ما بعد أوسلو، وهي وضع اليد على الموارد والحيلولة دون المأسسة والدمج الاستعبادي، قد تفاقمت كثيراً بفعل سياسات إسرائيلية جديدة، ولا سيما سياسة الإغلاق، التي خلقت تفككاً اقتصادياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. كانت هذه العملية تتمثل بما تسميه سارة روي «التجييب» وما يسميه البنك الدولي تفكيك الأرض[٤]. تتضمن سياسات إسرائيل التي أدت إلى هذا التدهور الاقتصادي السيطرة الإسرائيلية التامة غير المنقطعة على عوامل الإنتاج الأساسية (الأرض، الماء، اليد العاملة، رأس المال) خلال المرحلة الانتقالية لأوسلو، والسيطرة الكاملة على حدود المناطق المحتلة وحدود المناطق تحت الإدارة الفلسطينية، والإبقاء على القانون العسكري الذي فرضته إسرائيل طويلاً، فضلاً عن القيود الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً ممارسة الإغلاق. وقد باتت هذه الممارسة عاملاً حاسماً في التدهور الاقتصادي خلال السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية لأوسلو، وفي الجهود الإسرائيلية لقمع الانتفاضة الثانية.

إن عملية تفكيك الأرض والتجييب الاقتصادي تجري جنباً إلى جنب مع العملية السياسية ـ الإدارية الرامية إلى جعل الضفة والقطاع بمثابة بانتوستان. ولعملية

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٤) Ishac Diwan and Radwan A. Shaban, eds., *Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition* (Washington, DC: World Bank, 1999), p. 10.

متوفر أيضاً على الانترنت: <http://www.worldbank.org>.

التجييب بعدان: **الأول**، تقليل العمالة الفلسطينية العاملة خارج المناطق وفصلها عن إسرائيل، **والثاني**، الذي هو أكثر إشكالية، تقسيم المراكز الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية وفصلها بعضها عن بعض، وذلك لإيجاد بانتوستانات فلسطينية غير متجاورة. إن هذه الممارسة الأخيرة تؤدي إلى خلق جيوب اقتصادية فلسطينية صغيرة جداً لا تكاد تستطيع الاشتراك في التبادل الاقتصادي بعضها مع البعض الآخر، ولا مع إسرائيل ولا مع الأسواق العربية والدولية. وكانت النتيجة ظهور عملية من الانكفاء إلى الداخل والاكتفاء ذاتياً، فشجعت على طرق الإنتاج التقليدية لإنتاج سلع تقليدية لأسواق محلية صغيرة، ويعد هذا تأخراً اقتصادياً يعرقل النمو الذي يحتاج إليه السكان المتزايدون ويقف حجر عثرة بوجه تراكم رأس المال والاستثمار والتطور الاقتصادي.

الإغلاقات وعواقبها

كان من أول ما قامت به إسرائيل على أثر التوقيع على اتفاقيات أوسلو هو إقامتها لنظام معين يستند إلى وجود حدود لمناطق الإدارة الفلسطينية. وإلى إصدار التصاريح للتنقل، الأمر الذي حدّ كثيراً من حركة العمال والسلع الفلسطينية ورفع كثيراً من كلفتها. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ انخفض عدد التصاريح التي أصدرتها إسرائيل انخفاضاً كبيراً. ونتيجة لذلك هبط عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من ١١٦ ألف عامل في عام ١٩٩٢ إلى ٢٨,١٠٠ عامل في عام ١٩٩٦[٥]. وبالتالي انخفض ما يكسبه العمال الفلسطينيون من العمل في إسرائيل انخفاضاً هائلاً، ففيما كان ذلك يمثل نحو ٢٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي الفلسطيني في عام ١٩٩٢ صار يمثل ٨ بالمئة فقط منه في عام ١٩٩٦[٦].

وقد تأثر عمل الفلسطينيين في إسرائيل أشد التأثير بالإغلاقات بأنواعها الثلاثة: الإغلاق العام أو الإغلاق الشامل أو الإغلاق الداخلي. إن الأنواع الثلاثة كلها تقيد الحركة بين الجيوب كما تقيد التبادل الاقتصادي في ما بينها. وتظهر دراسة للأمم المتحدة أن عدد أيام الإغلاق الشامل ارتفعت من ٢٦ يوماً في عام ١٩٩٣ إلى ١٢١ يوماً في عام ١٩٩٦. وانخفض العدد بعد ذلك ولكنه تزايد فجأةً حتى أصبح حصاراً حقيقياً يدوم أشهراً عديدة خلال انتفاضة الأقصى. بعبارة أخرى نجد أن أيام العمل الضائعة بسبب الإغلاق بلغت ما نسبته ٣١,٩١ بالمئة من مجموع أيام العمل

(٥) المصدر نفسه، ص ٥.

(٦) المصدر نفسه.

في عام ١٩٩٦، ثم انخفضت إلى ٢,٥٣ بالمئة في عام ١٩٩٩[٧]. لم تتوفر حتى الآن البيانات الدقيقة عن عدد الأيام الضائعة ونسبتها خلال انتفاضة الأقصى ولكنها بالتأكيد فاقت الأرقام القصوى لعام ١٩٩٦. إن الإغلاق، وهو نوع من أنواع العقاب الجماعي غير الشرعي في القانون الدولي، يسبب دماراً اقتصادياً ماحقاً. وفي دراسة للبنك الدولي «بلغ مجموع كلفة سياسة التصاريح وإغلاق الحدود في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ ما يقدر بنحو ٢,٨ مليار دولار، أي ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لعام واحد، وما يعادل ضعف ما دفع من منح مالية خلال الفترة ذاتها»[٨]. وخلال الإغلاق الذي استمر من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ خسر الاقتصاد ما بين ٤ ملايين دولار إلى ٦ ملايين يومياً، أي ما بين ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة من مجموع دخل الضفة الغربية وقطاع غزة[٩].

بلغت نسبة الانخفاض في عمل الفلسطينيين في إسرائيل في عام ١٩٩٦ ٧٦ بالمئة[١٠] وأدى هذا بدوره إلى ارتفاع معدل البطالة في المناطق المحتلة. ففي ربيع عام ١٩٩٦ كان معدل البطالة في الضفة والقطاع مجتمعاً ٢٨,٤ بالمئة[١١]. إن الخسائر الناجمة عن سياسة الإغلاق والتصاريح كانت ٤,٣ بالمئة من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٣، وارتفعت إلى ١٨,٢ بالمئة في عام ١٩٩٦ قبل اندلاع انتفاضة الأقصى[١٢]. أما مستويات المعيشة فقد تهاوت كثيراً، إذ ارتفع المعدل العام للفقر إلى ١٩,١ بالمئة، فيما انخفض الدخل الحقيقي للفرد الواحد بنسبة ١٥ بالمئة (هذا وكان معدل الفقر في غزة يبلغ ٣٦ بالمئة في عام ١٩٩٥، والنسب الأعلى كانت في مخيمات اللاجئين)[١٣]. بيد أن المسوح المختلفة التي أجراها مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني تشير إلى أن ٢٠ بالمئة تقريباً من القوى العامة عاطلة عن العمل عادةً في الأوضاع الطبيعية، إلا أن المعدل يقفز فجأة إلى ٣٠ بالمئة أو أكثر خلال الإغلاق، وهو أعلى بكثير في غزة[١٤]. إن هذا يحدث في سياق نمو مرتفع في أعداد السكان

---

(٧) Office of the United Nations Special Co-ordinator [UNSCO], «Report on the Palestinian Economy,» (Spring 2000), table no. (9).

(٨) Diwan and Shaban, eds., Ibid., p. 7.

(٩) Roy, «De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo», p. 72, ورد في: أرقام البنك الدولي.

(١٠) Diwan and Shaban, eds., Ibid., figure no. (1), p. 2.

(١١) المصدر نفسه، الشكل رقم (١)، ص ٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٣) المصدر نفسه، الشكل رقم (١)، ص ٢.

(١٤) ورد في: المصدر نفسه، ص ٤.

وما ينجم عنه من ارتفاع في نمو القوى العاملة.

ووفقاً لمكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني كان النمو السكاني عالياً خلال مرحلة أوسلو، فكان معدله في القدس في عام ١٩٩٨ ٣,٤ بالمئة سنوياً. وفي الضفة ٤ بالمئة وفي القطاع ٤,٥ بالمئة. ويقدر المكتب أن معدل النمو السكاني السنوي للفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣ سيكون ٤,٤ بالمئة في الضفة و ٥ بالمئة في القطاع بزيادة عمومية قدرها ٤,٦ بالمئة للمنطقتين مجتمعتين(١٥). وإذا تحققت هذه الأرقام فستكون من أعلى النسب المسجلة في العالم إن لم تكن أعلاها على الأطلاق. هذا وكانت الزيادة في حجم القوة العاملة قد بلغت ٥,٧ بالمئة بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩(١٦). أما متوسط حجم الأسرة فقد كانت ٦,٠٣ في القدس و٦,٢١ في الضفة و٦,٨٢ في القطاع وذلك في عام ١٩٩٩(١٧). إن هذه معدلات مذهلة لنمو السكان والقوى العاملة بالنسبة إلى اقتصاد يتدهور باستمرار على مدى عقد تقريباً وهو على شفا الانهيار بسبب ما تفرضه إسرائيل من حصار وخنق اقتصادي خلال انتفاضة الأقصى.

وكما أثرت الإغلاقات في معدلات الاستخدام وأنماطه، فإنها أثرت كذلك في دخول الفلسطينيين منذ عام ١٩٩٣، وهي السنة التي أدى فيها اتفاق أوسلو إلى البدء بالسياسات الإسرائيلية موضوع البحث. انخفض معدل الأجر الحقيقي كثيراً بنسبة ٣٨ بالمئة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤، وبنسبة ١٥ بالمئة إضافية بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧(١٨). ويتفاقم هذا التناقص في الأجور الحقيقية بفعل معدل التضخم الذي يبلغ عادةً ٥ بالمئة سنوياً، وقد كان هذا المعدل في عام ١٩٩٩ في المناطق الفلسطينية ٥,٥٤ بالمئة (٦,٥ بالمئة في الضفة و٣,٩٩ في القطاع)(١٩). كذلك انخفض المعدل الحقيقي لما يصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج القومي بنسبة ٣٠ بالمئة منذ

---

(١٥) World Bank, Middle East and North Africa Region, «Poverty in the West Bank and Gaza,» (January 2001), section no. (2-22).

(١٦) UNSCO, «Report on the Palestinian Economy,» p. 15.

(١٧) *Economic Monitor* (Palestine Economic Policy Research Institute [MAS]), <http://www.palecon.org>.

(١٨) الأرقام من UNSCO وردت في: Roy, «De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo,» p. 76.

(١٩) UNSCO, «Report on the Palestinian Economy,» table no. (16), and *Economic Monitor*, <http://www.palecon.org>.

انظر الجدول الذي يحدد المؤشرات الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أوسلو، وقد كان بلغة النقود في عام ١٩٩٨ نحو ١٦٠٠ دولار للفرد الواحد (ويقدر البنك الدولي ذلك بمبلغ ١٨٠٠ دولار) بالمقارنة مع ١٥,٩٤٠ دولاراً للفرد الواحد في إسرائيل. أما دراسة البنك الدولي التي قام بها ديوان وشعبان فتقول: «عند الأخذ بالاعتبار متوسط العلاقة بين سنوات الدراسة (وهي ٨,١ سنة في الضفة والقطاع) ومتوسط الدخل للفرد الواحد، سيكون النصيب المتوقع للفرد الواحد من إجمالي الناتج القومي أكثر من عشرة آلاف دولار، معدلاً على أساس التساوي في القوة الشرائية. وعند الأخذ بالاعتبار العوامل المتحفظة جداً للتعديل على أساس التساوي في القوة الشرائية، يمكن القول إن الاقتصاد الفلسطيني يعمل بثلث مكنته، نظراً إلى ما لديه من خزين من رأس المال البشري»[٢٠].

وأخطر ما نجم عن الإغلاقات من عواقب ارتفاع مستوى الفقر، وهو يحدد عند نحو دولارين من الدخل اليومي، أي ٦٥٠ دولاراً للشخص الواحد سنوياً. في تقرير للبنك الدولي أصاب الفقر واحداً من كل أربعة فلسطينيين في عام ١٩٩٨[٢١]. ويعتبر هذا المستوى من الفقر عالياً جداً بالمقياس الإقليمي ومقارنةً مع أقطار أخرى. وقد يعود ذلك، كما جاء في التقرير نفسه، إلى أن اقتصاد الضفة والقطاع ليس اقتصاداً متطوراً بالدرجة التي يوحي بها مستوى الدخل للفرد الواحد، بيد أن تقريراً آخر أعدته «اللجنة الوطنية للتخفيف من حدة الفقر» بعنوان «الفقر في فلسطين» في عام ١٩٩٨ يقول إن مستويات الفقر أعلى مما ذكره البنك الدولي. وواقع الأمر أن هذه المستويات في المناطق الفلسطينية قد تضاعفت من ٢٠ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧. ولعل الفقر قد انخفض بعض الشيء في عام ١٩٩٨ وربما في عام ١٩٩٩ أيضاً، وذلك نتيجةً للزيادة في استخدام الفلسطينيين في إسرائيل خلال هاتين السنتين.

يُخفي مستوى الفقر الفلسطيني العام، كما يحدده البنك الدولي واللجنة الوطنية، تبايناً مهماً بين الضفة والقطاع، وحتى في داخل القطاع ذاته. كان معدل الفقر، طوال فترة الاحتلال التي سبقت أوسلو وبعدها، أعلى كثيراً في القطاع منه في الضفة. مثلاً، كان معدل الأسر الفقيرة التي تعيش في قطاع غزة في عام ١٩٩٨ ٣٧ بالمئة من مجموع الأسر بالمقارنة مع ١٥ بالمئة في الضفة الغربية[٢٢]، ولكن ٤٣

(٢٠) Diwan and Shaban, eds., *Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition,* p. 12.

(٢١) World Bank, Middle East and North Africa Region, «Poverty in the West Bank and Gaza,» p. 6.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧.

بالمئة من الفقراء يعيشون في الضفة لأن سكانها أكبر عدداً من سكان القطاع. وتختلف مستويات الفقر كثيراً باختلاف الأماكن، إذ تتراوح النسبة من ٢,٦ بالمئة في القدس إلى ٣٠,٢ بالمئة في جنين، غير أن هناك جيوباً صغيرة مثل (الجفتليت) و(يطّا) و(يعبد) حيث يصل معدل الفقر فيها ما بين ٤٠ و٥١ بالمئة. أما في قطاع غزة فتتراوح النسبة بين ٣٥,٤ بالمئة في مخيم جباليا و٥٥,٣ بالمئة في رفح[٢٣]. بعبارة أخرى، إن أكثر من نصف العوائل في رفح وفي قطاع غزة الجنوبي تعيش في حالة فقر، هذا وإن عائلتين من كل ثلاث عوائل فقيرة فيهما تعيشان في فقر مدقع ولا تستطيعان تلبية حاجات الحياة الأساسية من مأكل وملبس وسكن.

إن لسياسة الإغلاق وتصاريح العمل علاقة مباشرة بمستويات الفقر بين الفلسطينيين. فمعظم الأسر الفقيرة تعتمد اعتماداً يكاد يكون تاماً على العمل لتدبير أمور معاشها، فضلاً عن أنها لا تملك شيئاً من مالٍ لحالات الطوارئ. لذا فما إن ينفّذ الإغلاق، تاماً كان أو داخلياً بين المناطق المحتلة، حتى تفقد تلك الأسر أي مجال لكسب الدخل فتنحدر سريعاً إلى ما دون خط الفقر. أما الأسر التي تملك شيئاً من الاحتياطيات، وهي غالباً على شكل مصاغات أو غيرها من الأشياء الثمينة، فإنها تسارع إلى بيعها لكي تستطيع الحفاظ على أدنى مستوى ممكن من الاستهلاك لتدبير العيش. ويزيد الطين بلة بالنسبة إلى الفقراء الفلسطينيين عدم وجود شبكة أمان فعالة لتسعفهم عند الحاجة. جاء في تقرير للبنك الدولي «لم تصل إغاثة شبكة الأمان الرسمية إلا إلى نحو ٣٠ بالمئة فقط من الفقراء في عام ١٩٩٨، كما أنها لم تخرج الكثير منهم من حالة الفقر التي هم عليها. وتستنفد موارد ضخمة لأن أكثر من نصف العوائل المستفيدة هي عوائل ليست فقيرة»[٢٤]. فإذا كان هذا صحيحاً فهو يدل إما على سوء توزيع المعونات على الفقراء وإما على الفساد، أو يدل على كليهما معاً. هناك برنامجان رئيسيان للرعاية الاجتماعية أقامتهما السلطة الفلسطينية: **أحدهما** لدعم الدخل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، **والآخر** للقيام بمشاريع الأعمال العامة. بيد أن «المجموعات المقصودة عادة لتلقي المعونة من وزارة الشؤون الاجتماعية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الفقراء... فثمة ٨٥ بالمئة منهم غير مشمولين بهذه المجموعات»[٢٥]. أما برنامج مشاريع الأعمال العامة، وتقوم بتنسيقه بيكدار (PECDAR)، فهو يقوم بمشاريع تنمية كثيفة العمالة منها بناء الطرق

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٨.

والمدارس والمستوصفات وإسالة الماء والصحة العامة وغيرها من الأعمال التي تجري في الأحياء الفقيرة. والظاهر أن برنامج المشاريع العامة هذا قد ساعد المناطق الأشد فقراً في أيام الإغلاق. وبالإضافة إلى البرامج الرسمية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية للتخفيف من وطأة الفقر، هناك عدد من المنظمات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية وهي تقوم بتقديم العون للفقراء، ويقدر عدد المنظمات غير الحكومية التي تقدم نوعاً من أنواع المساعدة للفقراء بنحو ٥٠٠ منظمة. فلجان الزكاة، وهي من أكبر هذه المنظمات، وزعت تسعة ملايين دولار على ٢٧,٥٨٥ عائلة في عام ١٩٩٦[٢٦]. وعلى أية حال فإن أغلبية الفقراء، حتى في أيام الأحوال الاقتصادية الأفضل في عام ١٩٩٨ قياساً على الأعوام الخمسة السابقة لها، لم تتم مساعدتهم فصاروا فريسة لليأس.

وتقدر دراسة البنك الدولي أن الحد الأدنى من المساعدة المطلوبة لرفع العائلات الفلسطينية الفقيرة إلى خط الفقر هو ٣,٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ولكن، وبمستوى الكفاءة الحالي، فإنه ينبغي أن يكون ٩ بالمئة منه، أي نحو ٣٩٠ مليون دولار سنوياً. وبما أن شبكة الأمان الاجتماعي الرسمية للسلطة الفلسطينية تضم الضمان الاجتماعي ونظام التقاعد لموظفي الحكومة وبدلات التعويض من البطالة وغير ذلك، فإن إزالة الفقر عن طريق الدعم النقدي أمر غير متصور. لذلك فإن أهم ما سيساعد على التخفيف من الفقر هو وجود اقتصاد محلي مستقل وحافل بالحيوية والنشاط، وعلى الأخص وجود قطاع خاص يتجه نحو التصدير، على ألا يكون ذلك معتمداً على إسرائيل من أجل الاستخدام أو من أجل اتخاذها منفذاً للتصدير. «وإذا أريد لعدد الفقراء في ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٣ أن ينخفض فإن ذلك يتطلب أن يكون المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج القومي بنسبة ٦,٧ بالمئة أو أكثر»[٢٧]. ولكن هذا غير محتمل الحدوث بالنظر إلى القيود الاقتصادية الشديدة التي طوقت بها إسرائيل الجيوب الفلسطينية، وبالنظر إلى الحرب الاقتصادية التي تشنها لقمع الانتفاضة الثانية. إن الإعانات الدولية التي قامت بدور مهم منذ عام ١٩٩٣ قد عملت على تمويل كلفة الإغلاق أكثر مما عملت على تشجيع تنمية اقتصادية طويلة الأجل[٢٨].

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٨) Roy, «De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo,» p. 79.

كذلك كان تأثير سياسة الإغلاق مهماً في عملية تجييب الاقتصاد الفلسطيني. ومع أن التجارة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل ظلت مرتفعة ولكن الاغلاقات أدت إلى نقصان كبير في قيمة الصادرات إلى إسرائيل. كانت التجارة الفلسطينية مع إسرائيل صناعية بالدرجة الأولى ومعظمها يتأتى من مقاولات ثانوية لحساب المصانع الإسرائيلية. لذا فإن الصناعة الفلسطينية تعتمد بشكل واسع على إسرائيل لتجهيز المواد الأولية الخام وغيرها من المدخلات، وتعتمد عليها كذلك كمنفذ للتصدير. وأخذ الإغلاق يعرقل هذا كله ما أدى إلى مآزق أخرى ذكرها البنك الدولي. فبالإضافة إلى عرقلة المواصلات والتأخير فيها، بما في ذلك وقوف الصفوف الطويلة من الشاحنات عند نقاط العبور لتنزيل الحمولة وإعادة تحميلها، هناك عدم القدرة على تحصيل الدفعات المالية المستحقة، ودفع المقدم للمجهزين، وارتفاع كلفة الائتمان، وعدم استعداد البنوك لمنح التسهيلات الائتمانية، وكل هذا أثر سلباً في الحياة الاقتصادية[٢٩]. لا بل «لا يوجد حالياً إمكانية لدى المصدرين الغزاويين لنقل بضائعهم وفق المقاييس الدولية: إن نقلها بالحاويات أو بنقالات الشحن... إلى إسرائيل أو إلى مصر لشحنها من هناك إلى الخارج أمر محظور تمنعه القيود الأمنية الإسرائيلية»[٣٠]. وفي خلال الإغلاق في آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ انخفض عدد الشاحنات التي تعبر حدود غزة من أربعة آلاف إلى ٧٢١ شاحنة[٣١]. كذلك أدى الإغلاق إلى هبوط الإنتاج الزراعي في المناطق الفلسطينية ما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥ بنسبة ٤٠ بالمئة من مستواه قبل أوسلو.

أما أسوأ الجوانب للإغلاق الكامل أو الشامل فهو تقسيم الضفة والقطاع وتجييبهما. كانت هاتان المنطقتان طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي قبل اتفاقيات أوسلو تتصفان بوجود حركة نسبية بينهما للناس والسلع والخدمات. أما بعد تلك الاتفاقيات فإن الصلات بيهنما أخذت تتقطع باطراد. لم يعد باستطاعة الناس التنقل بين المنطقتين إلا لعدد قليل منهم لا يزيد عن بضع مئات سنوياً، باستثناء كبار المسؤولين الفلسطينيين. ومنعت الشاحنات من العبور بين المنطقتين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية في ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ فانخفضت التجارة بينهما بنسبة ٢٠ بالمئة عما كانت عليه سابقاً. لا بل انخفضت مبيعات منتجات غزة الزراعية في الضفة

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٠) U. S. Department of State, «Gaza's Economy: Neither the Worst of Times nor the Best of Times,» (Unclassified Cable),

ورد في: المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣١) ورد في: المصدر نفسه، ص ٧٤.

الغربية إلى ثلث ما كانت عليه في عام ١٩٩٣. وكانت الصادرات إلى إسرائيل قبل أوسلو تبلغ ٧٠٠ مرة أكثر من الصادرات بعدها، ثم تساوى سوق إسرائيل وسوق الضفة الغربية في عام ١٩٩٧[٣٢]. وهكذا تدهورت الصادرات الزراعية من غزة تدهوراً فظيعاً بسبب الإغلاق، ما نجم عنه تأثير سلبي على مستوى حياة الناس فيها مع ارتفاع كبير في نسب الفقر. ولكن المشاكل القديمة التي كانت تواجه الزراعة في غزة قبل أوسلو، ومنها تزايد الملوحة وقلة الأراضي الزراعية وارتفاع أسعارها، قد تفاقمت بعد ذلك. ويعود هذا إلى حدٍ ما إلى وصول منظمة التحرير إليها وتأسيس مقر السلطة الفلسطينية فيها. كانت غزة تصدر الحمضيات إلى إسرائيل وباتت تستوردها منها، وزاد هذا الاستيراد في عام ١٩٩٧ بنسبة ٣٢ بالمئة عن السابق.

وباختصار، فبدلاً من تطوير اقتصاد متكامل وموحد في المنطقتين، أي في الضفة والقطاع، ظهر جيبان منفصلان أحدهما عن الآخر. يضاف إلى هذا أن الضفة الغربية نفسها قد تفككت إلى جيوب متعددة بالنظر إلى ما أصاب خطوط النقل بين شمالها وجنوبها والمارة من خلال منطقة القدس، من اضطراب أو إغلاق كامل. وواقع الأمر أن الإغلاق الكامل، بما فيه الإغلاق الداخلي، الذي فرض خلال انتفاضة الأقصى، قد قسم المناطق الفلسطينية إلى ١٢٠ جيباً صغيراً أو جزيرة سكانية تخضع لحصار اجتماعي واقتصادي تام من قوات الاحتلال الإسرائيلية[٣٣]. وما هذا إلا خنق اجتماعي واقتصادي معاً. إن الإغلاق المتكرر والتضييق الاقتصادي على مدى السنين فكك الكل الفلسطيني إلى أجزاء معزولة نسبياً، بل معزولة بشكل شديد خلال الإغلاق التام، وخلق نمطاً من الانطوائية والعزلة الاجتماعيتين والاقتصاديتين في هذه الأجزاء، وتلك سمة أساسية من سمات التخلف المتعمد[٣٤].

٢ ـ المآزق الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين

تجدر الإشارة إلى أن تراجع وتيرة الإغلاق المتكرر في عامي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ أدى إلى بدء خروج الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين من الأوضاع المتدهورة التي سادت في السنوات الخمس الأولى من عملية أوسلو، ولكن ذلك لم يستمر، إذ ما

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣٣) محاضرة للدكتور مصطفى البرغوثي، اتحاد لجان الغوث الطبي (في المناطق المحتلة)، في مركز تحليل السياسة عن فلسطين في واشنطن العاصمة، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

(٣٤) Roy, Ibid., p. 78.

إن فرض الإغلاق التام مراراً خلال الانتفاضة الثانية حتى عادت الأمور إلى شفا الهاوية مرةً أخرى. كانت كل من وزارة المالية الفلسطينية وصندوق النقد الدولي قد قدر نسبة النمو لإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي لعام ١٩٩٨ بمقدار ٧ و٨ بالمئة على التوالي، وكان تقدير هذا النمو لهما لعام ١٩٩٩ هو ٤,٥ و٤,٦ بالمئة، لكن ثمة دليلاً على أن التقدير المعدل لهذين النسبتين هو ٦ و٧ بالمئة. ومن الأسباب الرئيسية لذلك هو التدفق المتزايد من اليد العاملة الفلسطينية للعمل في إسرائيل وللعمل كذلك في المستوطنات اليهودية والمناطق الصناعية. «ارتفع مجموع اليد العاملة في المناطق الصناعية، باستثناء العمال من القدس الشرقية، من المتوسط المقدر بنحو ٩٧,١٠٠ عامل في عام ١٩٩٨ إلى ١١١,٧٠٠ عامل في عام ١٩٩٩، أي بزيادة قدرها ١٥ بالمئة»[٣٥]. ولكن معدل الاستخدام في إسرائيل انخفض إلى حدٍ ما بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، الأمر الذي يشير إلى أن سوق العمل في إسرائيل وصل إلى حد الإشباع، ويعود ذلك إلى حدٍ ما إلى استيراد إسرائيل للعمالة من أوروبا وآسيا. مع هذا فإن معدلات البطالة انخفضت بعض الشيء خلال السنتين المذكورتين، من ٢٥ بالمئة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٢,٠٥ بالمئة في عام ١٩٩٩[٣٦]. إن هذه النسبة تخفي بالطبع الاختلاف بين الضفة الغربية حيث المعدل أوطأ، وقطاع غزة حيث المعدل أعلى من المتوسط.

وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وربما بسببه، تحسن الاقتصاد الفلسطيني المحلي خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ والنصف الأول من عام ٢٠٠٠. مثلاً ازدادت نسبة الاستخدام محلياً بنسبة ٨,١ بالمئة في عام ١٩٩٨ وبنسبة ٧,٨ بالمئة في عام ١٩٩٩، وكانت الزيادة تمثل أعمالاً ولّدها القطاع الخاص بالدرجة الأولى. كانت هذه حالة مختلفة تماماً عن توليد الاستخدام في المرحلة الأولى من عملية أوسلو، وكان قد جرى أساساً في القطاع العام، ولا سيما إشغال الوظائف في السلطة الفلسطينية وفي دوائر الأمن، وبلغ عددها فيهما تسعين ألف وظيفة. وقد ظل نمو الاستخدام على حاله تقريباً في القطاع الخاص في ميادين الانشاءات والخدمات والزراعة. هذا وكانت الإنشاءات تستخدم العدد الأكبر من العاملين وبلغت نسبتهم ٥٦ بالمئة من المجموع في عام ١٩٩٩. إن الزيادة في إجمالي الناتجين المحلي والقومي تعني بلغة النقود مقدار ١٩٤٠ دولاراً من إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد لعام ١٩٩٩[٣٧]. أما التجارة مع

---

(٣٥) UNSCO, «Report on the Palestinian Economy,» p. 3.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١.

إسرائيل في الفترة ذاتها فقد حدث فيها انخفاض حقيقي في مجموع قيمة الصادرات الفلسطينية إليها مع زيادة مجموع قيمة المستوردات منها.

ومع أن شيئاً من التحسن طرأ على الاقتصاد الفلسطيني في سنتين اثنتين خلال عملية أوسلو إلا أنه لم يزل يعاني ضعفاً هيكلياً شل التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، وكان هذا الضعف من تركات الاحتلال الطويل، ويحدد ملامحه البنك الدولي كما يلي: علاقات سوق غير متماثلة مع إسرائيل، قيود تنظيمية تفرضها إسرائيل حتى على الاستثمارات، قيود إسرائيلية على الحصول على الموارد الطبيعية، التخلف المؤسسي، والحاجة الماسة للبنى التحتية مثل النقل المجاني والكهرباء والماء وخطوط الهاتف والصحة العامة، وكذلك الحاجة إلى إطار قانوني يشجع على الاستثمار. ومما يزيد الطين بلة فوق كل ذلك تفكك المناطق وعملية التجييب الجارية فيها.

ويحدد البنك الدولي كذلك الملامح الهيكلية الجيدة لهذا الاقتصاد في دراسة له عن التنمية الفلسطينية وهي في حالة ضيق شديد فيحملها كما يلي: رأس المال الاجتماعي المتمثل بالناس والثقافة، ورأس المال النقدي لدى فلسطينيي الشتات، والشبكات الدولية التي لديهم وربما التعاطف الدولي أيضاً[٣٨]. ولكن إمكانية التطور الاقتصادي وغيره غير قابلة للتحقيق ما لم ينته الاحتلال وتتحرر دولة فلسطين الجديدة من تعانقها الاقتصادي الخانق مع إسرائيل[٣٩]. أما واقع الأمر فهو أن فترة الانتعاش القصيرة قد توقفت تماماً باندلاع انتفاضة الأقصى وقيام إسرائيل بفرض مزيد من الإغلاق المدمر والحصار الخانق والتفكيك ما أدى إلى خسران التحسن الذي جرى في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ وإلى تدهورٍ كان خلال أشهر معدودة أسوأ مما شهدته السنوات الخمس الأولى من عملية أوسلو. فالأمر الذي لا شك فيه هو انخفاض المؤشرات الاقتصادية لإجمالي الناتجين المحلي والقومي ولمعدل دخل الفرد الواحد انخفاضاً شديداً وارتفاع معدلات البطالة والفقر ارتفاعاً مفزعاً. وتتراوح التقديرات الأولى للخسائر الفلسطينية الناجمة عن الاختناق الاقتصادي على يد إسرائيل ما بين ثمانية ملايين وعشرين مليون دولار يومياً. ومهما يكن هذا المعدل اليومي من

---

(٣٨) Diwan and Shaban, eds., *Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition,* pp. 8-11.

(٣٩) L. Farsakh, «Economic Feasibility of a Palestinian State in the West Bank and Gaza Strip: Is It Possible without National Sovereignty and Geographic Unity,» *Journal of Palestine Studies,* no. 44 (Spring 2000), pp. 44 - 61.

الخسائر فإنه سيتراكم ويصل إلى مبالغ طائلة طالما استمرت الحرب الاقتصادية الإسرائيلية. وسيترتب على الاقتصاد الفلسطيني أن يناضل نضالاً عسيراً عند تحسن الظروف لكي يتغلب على الكارثة التي ألمت به.

سيحتاج الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيان إلى إنهاء الاحتلال وإلغاء التجييب، على أن يتبع ذلك توجه استراتيجي تكاملي يهدف إلى تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية بعيداً عن الاعتماد شبه الكلي على إسرائيل، وإلى استغلال رأس المال الاجتماعي الموجود وذلك لتوفير الخدمات العامة الأساسية في ميادين الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية بشكل فعال وكفوء، وإلى إقامة نظام شفاف للحكم الصالح يكون مسؤولاً مالياً، كما يجب أن يكون كفوءاً ورؤوفاً معاً[٤٠]. وبالنظر إلى الأزمة السياسية القائمة، ومخططات إسرائيل المناهضة تماماً لأي حكم ذاتي فلسطيني بله الاستقلال، فإن مثل هذه الرؤية للاقتصاد الفلسطيني الرامية إلى إخراجه من وهدته تعتبر رؤية بعيدة المنال. وقد أوجز محللو البنك الدولي الوضع كما يلي: «إن الاقتصاد الفلسطيني هو على حد السكين بين الانطلاق والانهيار»[٤١]. والأمر كله يتوقف على حلٍ للقضيتين السياسيتين: إنهاء الاحتلال وانبعاث فلسطين مستقلة وذات سيادة.

٣ ـ التناقضات السياسية ودبلوماسية أوسلو

إن الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية اليائسة التي سادت المناطق المحتلة طوال حقبة أوسلو الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٠، والتي جرى تلخيصها آنفاً، هي الخلفية التي أذكت أوار المواقف السياسية الفلسطينية، تلك المواقف الناجمة عن الاستعصاء في السياق الدولي من جهة، وعن الأعمال الإسرائيلية من جهة أخرى (وإحجامها عن القيام بأعمال إيجابية). إن هذا المزيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي التراكمي هو الذي أشعل فتيل انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠. فلنبدأ أولاً بتحليل المشهد الدولي المستعصي ثم ننتقل إلى الأعمال الإسرائيلية. فقد واصلت الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم، احتكارها للعمل كوسيط في «عملية السلام» المزعومة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. أما روسيا المنشغلة بمشاكلها الداخلية فقد تخلت عن دورها كراعية مشتركة للعملية. وقد تعمدت الولايات المتحدة تهميش دور الدول الأوروبية، منفردةً كانت أو مجتمعة في

---

(٤٠) Diwan and Shaban, eds., Ibid., p. 13.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

الاتحاد الأوروبي، ولكنها تشجعها من جهة على تمويل مشاريع البنية التحتية وتوفير الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وتثبطها من جهة أخرى عن الاشتراك الناشط في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

كانت إدارة كلينتون تزيد باطراد من مشاركتها في عملية السلام، وقد تجلى ذلك بانهماك الرئيس كلينتون شخصياً انهماكاً بارزاً في مفاوضات واي ريفر وشرم الشيخ. ثم قام في السنة الأخيرة من ولايته بترتيب اجتماع قمة في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠ وذلك لحمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية على عقد اتفاق ختامي عن مسائل الوضع النهائي للقضية الفلسطينية. وكانت إدارة كلينتون خلال ولايتها التي دامت ثماني سنوات (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠) قد ظهرت على حقيقتها كوسيط غير نزيه، ومتحيز كل التحيز نحو مواقف إسرائيل. لا بل إنها كانت متواطئة في كافة السياسات غير الشرعية والإجرامية التي اتبعتها إسرائيل وممارساتها غير الشرعية والإجرامية أيضاً التي قامت بها في المناطق المحتلة. إنها استخدمت نفوذها الدبلوماسي في مجلس الأمن وفي غيره من المنابر الدولية لمنع أي انتقاد أو إدانة لإسرائيل عن أعمالها غير الشرعية وغير الأخلاقية والإجرامية، وهذه صفات تطلقها عليها السلطات القانونية الدولية. كما أن إدارة كلينتون استعملت قوتها النافذة جداً، وبنجاح على الدوام تقريباً، لإجبار السلطة الفلسطينية على القبول بشروط إسرائيل التي تضعها للمفاوضات المختلفة، ولا سيما ما يتعلق بالتفاوض على اتفاقيات «عملية السلام».

من الواضح أن السياق الدولي في العقد الأخير قد حددته وهيمنت عليه القوة الأمريكية، الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. كما أن الولايات المتحدة قد استطاعت خلال العقد ذاته أن تعزز نفوذها، إن لم نقل هيمنتها، في الشرق الأوسط عموماً وفي الوطن العربي بوجه خاص. هذا ومن الواضح أيضاً أن السياقين الدولي والإقليمي قد ظلا خلال السنوات الخمس الأخيرة على حالهما بلا تغيير يذكر. فسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، والعقوبات الأمريكية ضد ليبيا، أضفت قرارات الأمم المتحدة الشرعية عليها، وهي قرارات صاغتها الولايات المتحدة وقبلت بها الدول الأوروبية واليابان والدول العربية الرئيسية. وفي سياق الهيمنة الأمريكية هذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها على الدول العربية الرئيسية، وعلى الأخص مصر والأردن والسعودية، وعلى زعمائها لكي يقوموا بالضغط على السلطة الفلسطينية، وعلى الأخص على عرفات، للقبول بمزيد من التنازلات الإجرائية والموضوعية في الاتفاقيات المتلاحقة التي ترتبت على عملية أوسلو. وقد بلغ ذلك الضغط قمّته في اتفاق مدينة الخليل واتفاقيتي واي ريفر وشرم الشيخ، وكل هذه

الاتفاقيات نجمت عن الاصرار الإسرائيلي بشأنها، وكانت عبارة عن مسعى إسرائيلي لإعادة التفاوض على بنود اتفاق أوسلو، وهو اتفاق كان قد وقع أصلاً.

كانت اتفاقيات أوسلو تفترض حدوث نقل مرحلي للحكم المباشر على الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية، وأن يعقب ذلك خلال خمس سنوات إجراء مفاوضات بشأن الوضع النهائي للقضايا المركزية وهي: المستوطنات والمياه والحدود والقدس واللاجئين. وكان يفترض كذلك أن تقوم إسرائيل، بعد إعادة انتشارها الأول لقواتها العسكرية في غزة وأريحا، بإعادة انتشار آخر ثلاث مرات متوالية خلال المرحلة الانتقالية وأمدها خمس سنوات. ومع أن نصوص الاتفاقيات لا تحدد مساحات الأراضي التي ستتخلى عنها إسرائيل، إلا أن الزعامة الفلسطينية والمؤيدين الآخرين لاتفاق أوسلو افترضوا كالعادة أن إعادة الانتشار ستشمل كافة المناطق التي احتلت في عام ١٩٦٧ باستثناء المستوطنات اليهودية والقواعد العسكرية الإسرائيلية والقدس. لم تنفذ إعادة الانتشار الثاني من قبل حكومة نتنياهو الليكودية، بل أعيد التفاوض عليها وكانت مدار خلافات، ولم يشمل الأمر سوى مساحة ضئيلة جداً، فبلغت خيبة أمل الفلسطينيين أقصاها. ومع أن الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية كلتيهما أقنعت نفسها أن حكومة عمالية ستكون أكثر إقبالاً على التنفيذ، إلا أن حكومة باراك العمالية لم تنفذ قط إعادة الانتشار الثالث وأصرت على الانتقال إلى مفاوضات الوضع النهائي من دون تنفيذ الاتفاقيات الموقعة سابقاً. هكذا دخلت السلطة الفلسطينية في مفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ وهي لا تتمتع بسيطرة مدنية تامة إلا على ١٨ بالمئة فقط من الضفة الغربية وقطاع غزة واللتين هما المساحة التي كانت السلطة تأمل بها وتتوقعها. كانت مناورة باراك هذه، المدعومة من الولايات المتحدة، تعني أن على السلطة الفلسطينية أن تعيد التفاوض من جديد على أي إعادة انتشار آخر ربما يتم عن طريق تقديم المزيد من التنازلات بشأن قضايا الوضع النهائي.

إن الحكومتين الإسرائيليتين اللتين أعقبتا حكومة رابين، وهما حكومة نتنياهو وباراك، كانت كلتاهما إما مترددة أو غير راغبة في تنفيذ نصوص الاتفاقيات التي تم التوصل إليها سابقاً مع السلطة الفلسطينية. وبالنظر إلى الدعم القوي الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل، وأساليب التأخير والعرقلة التي اتبعتها هذه الأخيرة، فقد أصاب مصداقية أمريكا الخلل، وأدركت الولايات المتحدة بصفتها الوسيط أن هذه المصداقية باتت موضع الشك المتزايد في الأوساط الدولية وفي الوطن العربي، وبالتالي أخذت تمارس ضغطها على الطرفين لإعادة التفاوض. وفاز نتنياهو في انتخابات عام ١٩٩٦ على أساس الوعد الذي قدمه للناخبين بتحقيق السلام مع

الأمن. وإذا قارناه برابين وخلفه الانتقالي شمعون بيريس، نجد أن نتنياهو رجل وقح وعدواني وجلف. هذا وبصرف النظر عن الاختلاف في الشخصية وفي الأسلوب أيضاً فإن نتنياهو كان يسعى بوضوح لتقويض عملية أوسلو، وقد عارضها في حملته الانتخابية. إن الإجراءات العدائية التي اتخذها، مثل حملة بناء المستوطنات الواسعة وفتح نفق التنقيب تحت الحرم الشريف ورفض تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، قد أثارت حنق السلطة الفلسطينية و«حزب أوسلو» العربي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول المانحة والمنظمات الاقتصادية الدولية، وهذه كلها كان قد صار لها مصلحة راسخة في «عملية السلام». يقول نصير عاروري إن نتنياهو تنكر «للعملية» ولكن ليس «للسلام» الذي منح إسرائيل شرعية لاحتلالها ولاستعمارها للضفة والقطاع، والذي لم يجرّم النشاط الاستيطاني اليهودي[٤٢].

أعقب فتح ذلك النفق حدوث انتفاضة مصغرة، ولكنها كانت دموية، شاركت فيها الشرطة الفلسطينية التي انضمت إلى المتظاهرين للرد على هجمات إسرائيل. وأدت أزمة النفق، بالإضافة إلى سياسات نتنياهو وأسلوبه الصدامي، إلى التعجيل ببروز المأزق الأمريكي، حتى أن الرئيس كلينتون الذي نادراً ما ينتقد إسرائيل سارع إلى شجب ما يجري قائلاً إن الأمور لا تجري على ما يرام في ما يتعلق «بعملية السلام». والأدهى من ذلك ظهور رسالة مفتوحة لم يسبق لها مثيل في جريدة **نيويورك تايمز** وقعها مجتمعاً كل من وزراء الخارجية السابقين سايروس فانس وجيمس بيكر ولورنس إيغلبرغر ومستشار الأمن القومي الأسبق بريجنسكي، واتهموا فيها نتنياهو بأنه يعرّض أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية للخطر[٤٣]. وأدت أساليب نتنياهو الغريبة العجيبة إلى ضغوط أمريكية شديدة ترمي إلى المحافظة على «عملية السلام» والإبقاء على مسيرتها. أجبر نتنياهو على التفاوض بشأن اتفاقية الخليل وإعادة الانتشار منها ولكنه فعل ذلك وفق شروطه كما فعل في واي ريفر. إن مساعي نتنياهو لمقاومة الضغط الأمريكي موثقة توثيقاً جيداً في عدد من المصادر[٤٤]. وكالعادة نجد أن آراء إسرائيل هي التي سادت في النهاية في تلك الاتفاقيات. ويقول عاروري إن الاتفاقيات الجديدة، وهي تحظى عادةً بالدعم الأمريكي، كانت

---

(٤٢) Naseer H. Aruri, «Rabin's Peace and Netanyahu's Process: Two Sides of the Same Coin,» *MS* (26 December 1996).

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) L. Hadar, «Letter from Washington,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 1 (109) (Autumn 1998).

«تأليفاً إسرائيلياً ممتازاً»، فقد طرحت مطالب جديدة أحادية لا مقابل لها من السلطة الفلسطينية وتلقت من السلطة تنازلات جديدة[٤٥]. أما إعادة الانتشار الذي نفذه نتنياهو بموجب اتفاقيتي الخليل و«واي ريفر» فكان شحيحاً بمعنى الكلمة.

خسر نتنياهو انتخابات عام ١٩٩٩ لصالح باراك الذي كان «مرشح السلام» المفترض. ولكن باراك هذا لم ينفذ إعادة الانتشار الثالث المنصوص عليه في اتفاقية أوسلو ـ ٢. إنه أخذ يدفع باتجاه الدخول مباشرةً في مفاوضات الوضع النهائي من دون تنفيذ البنود المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة. وقد عملت مجموعة من العوامل منها الدوافع الأمريكية (الرامية إلى صنع ميراث يتركه كلينتون بعد مغادرة البيت الأبيض) والسياسات الداخلية في إسرائيل (الناجمة عن تآكل التأييد لباراك) على توفير فرصة للزعيمين في أواسط عام ٢٠٠٠ للحصول على رأس مال سياسي من عقد قمة لمفاوضات الوضع النهائي. استطاع كلينتون وباراك أن يلزما السلطة الفلسطينية بحضور قمة ثلاثية، إسرائيلية ـ فلسطينية ـ أمريكية في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد برئاسة كلينتون نفسه، وإن كان عرفات أصر على القول بأنها قمة سابقة لأوانها[٤٦]. لم يعرف إلا القليل عما دار في تلك القمة، وما هي حقيقة «العرض السخي» الإسرائيلي الذي أثير حوله ضجيج واسع النطاق، إذ لم ينشر من وثائق القمة شيء على الاطلاق. لقد ساد التعتيم الإعلامي على القمة ولم يتسرب شيء من أوراقها الرسمية إلى الخارج. والرواية الموثوقة جداً مما جرى فيها هي رواية أكرم هنيّة وهو أحد المشاركين في القمة ومحرر جريدة **الأيام** الفلسطينية[٤٧]. وهذه الرواية فريدة جداً ليس فقط لما تقوله عن «العرض السخي» المزعوم وإنما أيضاً لما تقوله عن «قواعد اللعبة» التي وضعت للمفاوضات، والدور الذي قام به الوفد الأمريكي وعلى الأخص الرئيس الأمريكي، والتواطؤ الأمريكي ـ الإسرائيلي بشأن مجرى التفاوض.

خلافاً للرواية الرسمية الأمريكية ـ الإسرائيلية، وعلى العكس مما زعمته وسائل الإعلام الغربية من التوصل إلى اتفاق جوهري عن جميع قضايا الوضع النهائي

---

(٤٥) انظر: Naseer H. Aruri, «The Wye Memorandum: Netanyahu's Oslo and Unreciprocal Reciprocity,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 28, no. 2 (110) (Winter 1999).

(٤٦) انظر: Hanan Ashrawi, «Barak's Political Exports: Used Goods to Arafat and a Snub to Clinton,» *Miftah,* <http://www.Miftah.org>, and R. Malley, «Fictions about the Failure at Camp David,» *New York Times,* 8/7/2001.

(٤٧) A. Hanieh, «The Camp David Papers,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 30, no. 2 (118) (Winter 2001), pp. 75-97.

يستند تحليلنا لقمة كامب ديفيد وفشلها إلى هذه الوثيقة.

باستثناء القدس، يفيد أكرم هنية بأن الطرفين ظلا مختلفين كثيراً، ليس فقط بشأن القدس وإنما أيضاً بشأن كافة القضايا الأخرى، وعلى الأخص قضية اللاجئين (أي حقهم في العودة). وهو يضيف قوله إن المسؤولين الأمريكيين لم يعيروا قط أذناً صاغية للنصيحة الفلسطينية بأن عقد القمة آنئذٍ كان سابقاً لأوانه لعدم التحضير لها تحضيراً وافياً يقرّب من الفجوة بين الطرفين. وفي رأي أكرم هنيّة أن توقيت القمة وموضوعها كان قائماً على فرضية فاسدة إسرائيلية ـ أمريكية مفادها «أن الزعامة الفلسطينية كانت بحاجة إلى إنجازٍ ما كإقامة الدولة وأنها ستكون مستعدة لدفع ثمن باهظ لتحقيقه. وافترضوا كذلك أن الفلسطينيين لا يتمتعون بدعم عربي كافٍ للوقوف بوجه الضغط..»(٤٨). هذا وقد حاصرت الفلسطينيين افتراضات زائفة أيضاً، وعلى الأخص بشأن كلينتون. فمع أن إدارته كانت من أشد الموالين لإسرائيل فإن عرفات وفريقه للمفاوضات أقنعوا أنفسهم بموضوعيته(٤٩). وقد يعود هذا إلى العلاقة الودية التي نشأت بين عرفات وكلينتون خلال مفاوضات «واي ريفر» على النقيض من التوتر الذي حدث بين كلينتون ونتنياهو بسبب تعنت هذا الأخير(٥٠). ومن علامات التقارب الذي حدث بين كلينتون وعرفات قيام كلينتون بزيارة غزة وإلقاء كلمة في المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع هناك.

وقد فوجئ الفريق الفلسطيني، خلافاً للآراء التي كان يحملها عن كلينتون، أن هذا الأخير كان يسير على هدى الدور الأمريكي الذي تحدد في المفاوضات السابقة، وهو دور يجمله أكرم هنيّة كما يلي: «(١) إن واشنطن تمارس دورها وفقاً لحاجات الحكومة الإسرائيلية الحالية. (٢) وواشنطن تقبل بمطالب إسرائيل الرئيسية باعتبارها مسلماً بها ولا يمكن مناقشتها. (٣) والإدارة الأمريكية تتطلب «مرونة» و«تنازلات» بقدرٍ متساوٍ من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي»(٥١). وينطوي هذا بالطبع على تجاهل الحقيقة التي لا تقبل الجدل وهي أن إسرائيل دولة محتلة وأن الفلسطينيين هم ضحايا الاحتلال.

يقول أكرم هنيّة إن الفرضيات الإسرائيلية ـ الأمريكية ومن ورائها الدور الأمريكي المناصر لها تحولت إلى تطورات عديدة مهمة. فالأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد وعملية السلام، وهي تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على مبادلة الأراضي المحتلة بالسلام، جرى تجاهلها تماماً من الولايات المتحدة

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٥٠) W. Quandt, «Clinton and the Arab-Israeli Conflict,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 30, no. 2 (Winter 2001).

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

في مفاوضات كامب ديفيد. لم يشر لا الجانب الأمريكي ولا الجانب الإسرائيلي في مقترحاتهما إلى هذا القرار أو غيره من قرارات الأمم المتحدة ولا إلى القانون الدولي. هذا وكان أي مقترح من المقترحات التي قدمها الوسطاء الأمريكيون يعرض سلفاً على الطرف الإسرائيلي للموافقة عليه. لا بل كان التواطؤ الأمريكي مع إسرائيل خلال القمة قد اتخذ شكل التنسيق التام بينهما في كل شيء بوجه الفلسطينيين المنكودين، وكان الفريق الأمريكي منذ البداية يركز ضغطه كله على الطرف الفلسطيني وحده، كما تبنى الفريق الأمريكي مواقف إسرائيل عن القضايا جميعها، وخصوصاً قضيتي القدس واللاجئين، وكان يقوم بالمحاجة بشأنها.

أما بشأن الأرض والحدود والأمن في «العرض السخي» إياه، فقد سعت إسرائيل إلى تعزيز مكاسبها التي حصلت عليها في حرب ١٩٦٧ وإضفاء الشرعية عليها. لقد أرادت الاحتفاظ بقواعد عسكرية، وضم المستوطنات الموجودة في أمكنة متعددة، ولا سيما حذو نهر الأردن وحول القدس شمالاً وشرقاً وجنوباً وفي الضفة الغربية شمالها وجنوبها. قدمت إسرائيل للفريق الفلسطيني خلال المفاوضات خرائط تبين تقسيم أراضي الضفة الغربية بينها وبين السلطة الفلسطينية فرفضها الفلسطينيون فوراً، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول هذه القضايا.

وكان «الإخفاق الأكبر» للقمة بحسب ما يقوله أكرم هنيّة يخص قضية اللاجئين. فقد أنكرت إسرائيل كل الانكار أية مسؤولية، أدبية كانت أو غيرها، عن نكبة الفلسطينيين، والتي اشتملت على الطرد والقتل وذبح المدنيين الأبرياء ومصادرة الأراضي والممتلكات. وكرر الإسرائيليون الأساطير ذاتها التي طالما رددوها بأن الفلسطينيين قد تركوا ديارهم تلبيةً لنداءات الدول العربية، مع أن هذه الأساطير قد دحضها المؤرخون الإسرائيليون أنفسهم. لم يوافق الجانب الإسرائيلي إلا على عودة بضعة آلاف من اللاجئين على مدى عشر سنوات في سياق برنامج جمع شمل العوائل أو لأسباب إنسانية. «وفي مقابل ذلك طالب الإسرائيليون بوضع شرط ينص على «انتهاء الصراع» لكي يتخلصوا من كافة المطالب التي قد تقدم بشأن أية قضية من قضايا الوضع النهائي. إن هذا يعني، في ما يتعلق بقضية اللاجئين، أن مسؤولية إسرائيل بشأنهم ستدفن إلى الأبد»[٥٢]. وبالإضافة إلى ذلك رفض الإسرائيليون أية مسؤولية عن تعويض اللاجئين الفلسطينيين وقالوا بضرورة إنشاء صندوق دولي لتعويضهم وكذلك لتعويض اليهود الذين تركوا الأقطار العربية

(٥٢) R. Hammami and S. Tamari, «The Second Uprising: End or New Beginning?,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 30, no. 2 (Winter 2001), p. 9.

في الخمسينيات من القرن الماضي.

أما عن القدس، فقد أصر الإسرائيليون على الاحتفاظ بالسيادة على الحرم الشريف ولكنهم عرضوا على السلطة الفلسطينية أن تتمتع بحقوق القيّم (الوصي) عليه أو بـ «سيادة القيمّ» كما سموها[٥٣]. هذا وفيما كان الخطاب الأمريكي والإسرائيلي يقول بقدس مفتوحة إلا أن المقترحات التي قدمت قسمت المدينة إرباً إرباً وجعلت لها أنواعاً متشابكة من السيادة على الأرض وعلى أداء الوظائف. كان ذلك الاقتراح الإسرائيلي عن القدس يكاد يكون متطابقاً حرفياً مع الاقتراح الذي قدمه كلينتون إلى عرفات باعتباره «الحل الوسط» الأمريكي. ولم يكن هذا أيضاً مقبولاً من الفريق الفلسطيني. لذا فإن ما رددته وسائل الإعلام بعد قمة كامب ديفيد عن «عرض إسرائيل السخي» وعن عناد الفلسطينيين، وما قيل عن الـ ٩٤ بالمئة من الأراضي المحتلة، لم يكن سوى ضجيج مفتعل وتزييف للواقع. لم يتضمن الأمر قط ٩٤ بالمئة من الضفة والقطاع، بل كل ما هنالك نسبة من الأرض الواقعة خارج حدود القدس التي جرى توسيعها كثيراً بشكل غير شرعي، وخارج أراضي المجمعات الاستيطانية الكبيرة بالقرب من القدس وما وراءها من المساحات التي ترغب الحكومة الإسرائيلية بضمها، وبضمنها البحر الميت. وقد أدى الضجيج الإعلامي والدبلوماسي عن «العرض السخي» إلى تشويه المفاهيم القانونية الثابتة عرفاً، وذلك في مسعى لإنكار الحقوق الأساسية للفلسطينيين. «إن كلمات مثل (الاحتلال) و(الانسحاب) قد شطبت من القاموس، وظهرت كلمات جديدة مثل (إعادة الانتشار) و(الأمن الخارجي) و(الشعور بالسيادة) و(سيادة عظمى) و(سيادة فرعية) و(سيادة مشتركة) و(أرض مفردة لغرض خاص) و(وصاية). أما كلمات أخرى مثل (الدولة) فقد اكتسبت تعريفاً جديداً يستبعد السيادة»[٥٤].

كان القصد من وراء الضجيج الذي أثير بعد القمة تمكين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية من إلقاء اللوم عن فشلها على عرفات والفلسطينيين. بل كان ذلك الضجيج يرمي إلى الاستمرار في الضغط على الطرف الفلسطيني والذي كانت قد مارسته كلتا الحكومتين خلال القمة. وقد كتب روبرت مالي (Robert Malley)، وهو من أعضاء الفريق الأمريكي في قمة كامب ديفيد، رسالة مفتوحة نشرتها جريدة **نيويورك تايمز** فضح فيها زيف ما سماه التخيلات بشأن فشل القمة. وحدد الكاتب ثلاثة أقاويل خرافية هي: **أولاً**، أن قمة كامب ديفيد كانت الاختبار الأمثل لنيات

(٥٣) يؤيد ذلك: Malley, «Fictions about the Failure at Camp David».

(٥٤) Naseer H. Aruri, «The Intifada and the End of Oslo,» *MS* (29 November 2000), p. 7.

عرفات؛ **ثانياً**، أن عرض إسرائيل لبّى معظم تطلعات الفلسطينيين المشروعة إن لم يكن كلها؛ و**ثالثاً**، أن الفلسطينيين لم يقدموا أي تنازل من جانبهم»(٥٥). إن معظم ما كتبه مالي في رسالته يؤكد ما أورده أكرم هنيّة في روايته لما جرى.

وقد حاول كلينتون خلال تلك القمة أن يحصل على تأييد بعض الزعماء العرب من خلال دبلوماسية الهاتف وذلك للضغط على عرفات بشكل مباشر، ولكن محاولته باءت بالفشل، ويبدو أن ذلك أثار سخط كلينتون المحبط أصلاً. هذا وقد قامت السلطة الفلسطينية، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بنشر وتوزيع ردها على المقترحات التي قدمها كلينتون شفهياً في محادثات واشنطن، وهي التي جرت في أوائل ذلك الشهر وبعد قمة كامب ديفيد. كان ذلك الرد ممتازاً وقد صيغ صياغة جيدة، وهو يحدد ضمناً مواقف كلينتون من أراضي الدولة الفلسطينية والقدس والأمن بشيء من التفصيل.

يقول الرد إن اقتراح الولايات المتحدة «يخفق في تلبية الشروط المطلوبة لسلام دائم. إن اقتراح الولايات المتحدة بشكله الحالي من شأنه **أولاً** أن يقسم الدولة الفلسطينية إلى ثلاثة كانتونات تربطها وتقسمها طرق لليهود فقط وطرق للعرب فقط، ما يعرض للخطر قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء؛ ومن شأنه **ثانياً** أن يقسم القدس الفلسطينية إلى عدد من الجزر غير المترابطة، والمفصولة بعضها عن بعض وعن باقي فلسطين؛ ومن شأنه **ثالثاً** إجبار الفلسطينيين على التنازل عن حق العودة للاجئين... يبدو الاقتراح الأمريكي مستجيباً للمطالب الإسرائيلية ومتجاهلاً في الوقت عينه الحاجة الفلسطينية الأساسية، ألا وهي دولة قادرة على البقاء»(٥٦).

ومع أن القيادة الفلسطينية كانت في وضع لا تحسد عليه في مفاوضات قمة كامب ديفيد فإنها رفضت القبول بشروط إسرائيل والولايات المتحدة التي لا يمكن قبولها والتي عرضت في القمة بأنها تمثل اتفاقية الوضع النهائي. ومما يسجل لصالح السلطة الفلسطينية أنها رفضت القبول بـ «عرض السلام السخي» المزعوم، الذي لم يكن فقط أدنى بكثير من الحد الأدنى لتطلعات الشعب الفلسطيني ولحقوقه المعترف بها دولياً ويتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإنما كان من شأنه أيضاً أن يوسع من رقعة الاستيطان الإسرائيلي والاحتلال ويسبغ الشرعية عليهما. لقد

---

(٥٥) Malley, Ibid.

(٥٦) «Remarks and Questions from the Palestinian Negotiating Team Regarding the United States Proposal,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 11, no. 1 (January-February 2001), pp. 9-12.

كان ذلك العرض عرضاً مهيناً حقاً، ينطلق من غطرسة القوة الإسرائيلية ومن سوء الإدراك لحالة عرفات السيكولوجية، ويحظى بدعم من رئيس أمريكي انتهازي.

في السابع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ألقى كلينتون خطاباً وداعياً في «المنبر للسياسة الإسرائيلية»، وكان موضوعه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ولخص فيه رأيه بشأن الحد الأدنى من الشروط التي يتعين أن تتوفر لتحقيق السلام بين الطرفين، فقال: «ليس من الممكن التوصل إلى حل حقيقي للصراع من دون دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للبقاء تقوم بتلبية متطلبات إسرائيل الأمنية وواقع الوضع السكاني. إن هذا يعني سيادة فلسطينية على غزة وعلى معظم الضفة الغربية، ودمج المجمعات الاستيطانية بإسرائيل، بهدف تعظيم عدد المستوطنين في إسرائيل وتقليل مساحة الأراضي التي تضم إلى الحد الأدنى. ولكي تكون فلسطين قابلة للبقاء فيجب أن تكون دولة متجاورة الأراضي جغرافياً»[٥٧]. وتجاهل كلينتون بالطبع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وقدم موجزاً لحل وسط «متوازن» بين «مطالب» كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مستخدماً الكلمات الرنانة التي اعتادت وسائل الإعلام على استعمالها. وهو في خطابه هذا لم يحدد الأبعاد الخاصة بالأرض ولا سلطات السيادة التي ستتمتع بها الدولة الفلسطينية، فيما وافق على مبدأ الضم حيث تقوم إسرائيل بضم أجزاء من المناطق المحتلة بما فيها مساحات من القدس الشرقية، وهذا مبدأ مخالف للقانون الدولي. كما قبل بأن تقوم الدولة المحتلة بنقل سكانها (وهو ما سماه «حقائق الوضع السكاني») إلى الأراضي المحتلة، وهذا أمر مخالف لميثاق جنيف. إن هذا الحل الوسط المفترض، أي تبادل شيء بشيء آخر، الذي قدمه كلينتون هو من نتائج عدم التوازن في ميزان القوة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما أنه من نتائج الإطار المفاهيمي الذي يتجاهل العدالة وجدلية المعتدي والضحية.

وهكذا نجد أن أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في فشل قمة كامب ديفيد، وفشل المفاوضات الأخرى كلها التي جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، هو الإطار المفاهيمي الذي استخدمه الفريقان الإسرائيلي والأمريكي. يقول عمرو ثابت (Amr Sabet) إن هذين الفريقين يطبقان مفاهيم غربية، تقليدية بشأن حل المنازعات، وهي مفاهيم لا تلتفت قط إلى مبدأ العدالة (لا بل ولا إلى القانون الدولي) عند النظر في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

---

(٥٧) *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* vol. 11, no. 1 (January-February 2001), p. 4.

ويضيف هذا الباحث «إن الانتقال من (أجندة مغلقة) تقررها تقديرات أساسية إلى (أجندة مفتوحة) يكون فيها كل شيء مفتوحاً للمساومة، والانتقال من مصفوفة من (الاستحقاقات ـ المنافع) التي تروم العدالة إلى مصفوفة من (التكاليف ـ المنافع) التي تروم المنفعة، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى ظهور التحول في الأهداف والتراجع التدريجي فيها. إن القبول بالإطار المعادي قد جعل المفاوضين العرب بمثابة متوسلين بدلاً من أن يكونوا أنداداً يمكن لمفاهيمهم أن تتدبرها المعارضة»[٥٨]. ويخلص الباحث إلى القول إن أية تسوية سياسية تنشأ عن عملية السلام الحالية سيكون مصيرها الفشل لأنها لن تحقق للفلسطينيين والعرب مطلبهم الأساسي بالعدالة. فهل أن القضية الفلسطينية قد دخلت، في أعقاب فشل مؤتمر القمة في كامب ديفيد، في طريق مسدود من جديد، ووصلت إلى نقطة تحول جديدة لا تقل أهمية عن نقطة التحول التي رسمتها اتفاقيات أوسلو والتي كانت أساساً لذلك الطريق المسدود؟ هذا ما يجري الجدل حوله الآن.

وجاء جورج بوش إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية على رأس إدارة جمهورية. ومع أن كثيرين من الساسة العرب، وبعض الساسة من الدول الأخرى، وكذلك بعض وسائل الإعلام، قد رحبت بفوز بوش في الانتخابات الرئاسية الأمريكية على أنه يبشر بتغيير بناء في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، إلا أنه اتضح أن الطبيعة الأساسية للسياسة الأمريكية نحو المنطقة ظلت على ما هي عليه بدون تغيير، على الرغم من صدور إشارات من الإدارة الجديدة تحمل في طياتها ظلالاً مختلفة الألوان[٥٩]. وتشير الآراء التي تفصح عنها إدارة بوش وحكومة شارون بشكل دقيق إلى أنهما تواجهان معاً ما يتصورانه خطراً عالمياً وخطراً إقليمياً متماثلاً معه هو الإرهاب الدولي والإسلامي، ما يتطلب تنسيقاً متزايداً بينهما. وفي الخطب والتصريحات التي أدلى بها المسؤولون في إدارة بوش بمناسبة الزيارة الأولى التي قام بها شارون إلى واشنطن بصفته رئيساً لوزراء إسرائيل وذلك في آذار/مارس ٢٠٠١ نجد ترداداً للخطاب السياسي الأمريكي المعروف حيال دولة إسرائيل. ونذكر كذلك، على سبيل المثال، أن وزير الخارجية كولن باول ألقى، بعيد تثبيته في منصبه، الخطاب السياسي الذي لا بد من إلقائه أمام «إيباك» (AIPAC) وهي اللجنة

(٥٨) A. G. E. Sabet, «The Peace Process and the Politics of Conflict Resolution,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 27, no. 4 (108) (Summer 1998), pp. 5-19.

(٥٩) يستند هذا القسم إلى: Naseer H. Aruri and Samih K. Farsoun, «Bush and the Palestinians,» *Middle East International,* no. 648 (April 2001), pp. 20-22.

التي تعتبر «اللوبي» الأهم المناصر لإسرائيل في العاصمة واشنطن، فأكد فيه من جديد التزام الولايات المتحدة الثابت بتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، وبالعلاقة الخاصة معها، وبمساعدتها على احتفاظها بتفوق عسكري على الدول العربية مجتمعةً.

أما الجديد الذي ظهر مبكراً في سياسة إدارة بوش فهو تراجع «عملية السلام» من جهة، وتراجع مشاركة كبار المسؤولين الأمريكيين منها من جهة أخرى. ففي تصريحات ذات دلالات واضحة أدلى بها كل من بوش وباول نجد أن الدور الأمريكي قد تغير تحديداً من دور «الوسيط النزيه» (كما كانت تردده إدارة كلينتون) إلى دور «المسهِّل لمفاوضات السلام». ولكنْ، أخذت إدارة بوش تشترط، لكي تقوم بمثل هذا التسهيل، أن يتوقف «العنف والإرهاب» لانتفاضة الأقصى أو يزول تماماً. والظاهر أن هذه الإدارة قد نفضت أيديها من العملية وتركتها للطرفين المعنيين. لا بل لم تبد إدارة بوش كلمةً ما، ولا نقول تنديداً، بشأن أعمال إسرائيل الوحشية في المناطق المحتلة وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عقوبات جماعية وإغلاق وحصار وعزلة وخنق اقتصادي وقصف واغتيالات، وحتى من تشويه أجساد المتظاهرين، وكل ذلك من أجل قمع انتفاضة الأقصى. ولم يلاق تقرير ميتشل عن أسباب العنف والعمل المطلوب لإنهائه إلا استقبالاً فاتراً صاحبه ضجيج كلامي إسناداً لتفسير إسرائيل لذلك التقرير(٦٠).

مع هذا فإن وحشية الهجمات الإسرائيلية وتوسع نطاقها والهجمات الانتحارية المقابلة التي يقوم بها الإسلاميون، الأمر الذي يهدد بنشوب صراع إقليمي واسع، قد زحزحت موقف الولايات المتحدة. فقد تحدث باول بقوة وصراحة عن قيام إسرائيل باحتلالها «الاستفزازي» لبيت حنون التي تقع تحت حكم السلطة الفلسطينية المباشر. والأهم من ذلك إرسال جورج تينت، رئيس المخابرات المركزية، في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ إلى المنطقة، فتوصل إلى شروط لوقف إطلاق النار. ثم جاءت بعد ذلك بقليل زيارة باول للمنطقة لوضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ، ما دل على البدء بالمشاركة الناشطة في عملية السلام رغم التردد الذي أبدته إدارة بوش ابتداءً. بيد أنه من الواضح عدم وجود تغير حقيقي في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين على يد إدارة بوش، وأبرز دليل على ذلك نوع الاستقبال الذي استقبلت به هذه الإدارة تقرير ميتشل.

---

(٦٠) G. Usher, «Intifada at the Crossroads,» *Middle East International,* no. 651 (June 2001), p. 4.

كان جورج ميتشل، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق، قد ترأس لجنة للتحقيق في أسباب «العنف» في انتفاضة الأقصى، وهي لجنة كان قد طالب بها الجانب الفلسطيني ووافقت عليها إسرائيل في اتفاقية شرم الشيخ. أصدرت اللجنة تقريرها وأكدت فيه على أهمية وضع نهاية للعنف، ودعت كذلك إلى «تجميد المستوطنات» في المناطق المحتلة. وكان التقرير حافلاً بالعيوب، ومنحازاً إلى إسرائيل من نواحٍ متعددة. «إن التقرير ساوى بشكل غير منطقي بين عنف دولة محتلة وبين مقاومة عفوية لشعب يرزح تحت الاحتلال»(٦١). كما أن التقرير يوجه اللوم إلى كل من القوة الفتاكة للجيش الإسرائيلي و«حملة البنادق» الفلسطينيين. واللافت هو أن التقرير يصف الإرهاب بالفلسطيني حصراً(٦٢). مع هذا، فإن السلطة الفلسطينية التي كانت مستميتة لحدوث مبادرة دبلوماسية بادرت إلى القبول بتقرير ميتشل قلباً وقالباً من دون أن تبدي أية ملاحظة أو تحفظ. أما إسرائيل فقد وضعت شروطاً لقبولها بالتقرير ورفضت شرط تجميد المستوطنات الوارد فيه. كان تفسير السلطة الفلسطينية لتقرير ميتشل يقول بأنه يحوي مبادلة بين إنهاء العنف وتجميد المستوطنات، وكان هذا على ما يبدو هو تفسير إسرائيل له أيضاً، لذلك قامت بتوجيه احتجاج شديد بشأنه إلى الحكومة الأمريكية. لهذا جاء قبول إدارة بوش بالتقرير مبهماً ومراوغاً بشأن الشرط الخاص بتجميد المستوطنات. وواقع الأمر أن هذه الإدارة أخذت تقوم بما يمكن تسميته بإعادة صياغة لتقرير ميتشل بشكل يتفق مع رغبات إسرائيل. وعلى هذا، وبما أن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى التي تحدد السياق الدولي في الميدانين الدبلوماسي والاقتصادي، فإن موقفها منذ بداية عهد بوش الابن لا يبشر بخير بشأن حقوق الفلسطينيين.

٤ ـ السياق الإقليمي

كان الوضع السياسي والاقتصادي السائد إقليمياً إما في حالة ركود وإما في حالة تدهور في الوطن العربي خلال العقد الأخير، فهو لم يزل منقسماً بشأن النزاع العراقي ـ الكويتي، ذلك أن حرب الخليج في عام ١٩٩١ قضت على أي تضامن عربي ممكن. لا بل إن الدول العربية لم تستطع الاتفاق على عقد مؤتمر قمة لمدة

(٦١) G. Usher, «Raising the Military Stales,» *Middle East International,* no. 650 (May 2001), p. 4.

انظر أيضاً تعليقات ادوارد سعيد: Edward W. Said, «Sharpening the Axe,» <http://www.msanews.org>.

(٦٢) المصدران نفسهما.

ناهزت عقداً من الزمن. أما التنسيق الدبلوماسي الذي كان موجوداً في السابق بين الدول العربية فقد انتهى وانقضى، وأخذت كل دولة منها تسير على طريقها الخاص بها بمعزل من غيرها. يضاف إلى هذا أن الدول العربية المدينة، وهي تواجه تبرماً اجتماعياً سياسياً، إن لم نقل اضطرابات كما حدث في بعضها، لم يكن بوسعها منفردةً أو مجتمعة أن تقدم دعماً ملموساً، دبلوماسياً كان أو اقتصادياً، للسلطة الفلسطينية أو للشعب الفلسطيني طوال مرحلة أوسلو. والأسوأ من ذلك أنها كانت في الغالب توافق على ما تطلبه الحكومة الأمريكية منها لتقوم بالضغط على عرفات وعلى السلطة الفلسطينية لكي تقبل باتفاقيات غير منصفة بحقها أو ليست بصالح الفلسطينيين في الضفة والقطاع وفي الشتات أيضاً، ومن هذا القبيل اتفاقية الخليل واتفاقية «واي ريفر».

كانت قمة كامب ديفيد هي المناسبة الوحيدة التي لم يقم فيها الزعماء العرب بالضغط على عرفات كما كان يطالب بذلك كلينتون. أما بشأن اتفاقية «واي ريفر» فقد ترك العاهل الأردني الراحل سرير مرضه للاشتراك في المؤتمر وحضور التوقيع على الاتفاقية. بالتالي، ومنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى، وكانت السلطة الفلسطينية معزولة دبلوماسياً من جراء التفكك والعجز العربيين، على الرغم من أن نظام عرفات كان معتمداً مالياً على الموارد الخارجية، وربما كان ذلك العجز والتفكك من أسباب تلك العزلة. أما القمة العربية التي انعقدت في النهاية في عمان لدعم الانتفاضة فلم يتبلور فيها شيء يذكر غير الكلام، وذلك أن الدعم المالي الذي وافق عليه الزعماء المجتمعون في تلك القمة لم يدفع منه للفلسطينيين في خاتمة المطاف سوى النزر اليسير.

بيد أن الاستعصاء الدبلوماسي والفراغ السياسي اللذين أعقبا قمة كامب ديفيد الفاشلة أتاحا للحكومتين المصرية والأردنية أن تطرحا خطة في محاولة منهما لكسر حالة الاستعصاء تمهيداً لجلب إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات، وهي الخطة التي أطلق عليها اسم المبادرة المصرية ـ الأردنية. ومع أن تلك المبادرة حظيت بتغطية إعلامية واسعة في الوطن العربي ولكنها رفضت من إسرائيل رفضاً يكاد يكون فورياً، ولا سيما وقد كان سبقها نشر تقرير ميتشل عن أسباب العنف في الانتفاضة وما ورد فيه من مقترحات بشأن إنهاء العنف واستئناف المفاوضات. كان من الأمور المهمة التي أسفرت عنها المبادرة المصرية ـ الأردنية بروز التأكيد على ضرورة تجميد المستوطنات كشرط لاستئناف المفاوضات، وهذا التجميد كان قد نص عليه أيضاً تقرير ميتشل كخطوة أساسية لإنهاء الانتفاضة الثانية وعودة الطرفين إلى المفاوضات. إن ما أفرزه التقرير والمبادرة المذكورين هو وضع قضية المستوطنات في

وسط المسرح الدبلوماسي، وهذا إنجاز مهم لصالح السلطة الفلسطينية.

٥ ـ ديناميات المجتمع الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية

إن ديناميات السياسة في داخل إسرائيل هي التي حددت، أكثر مما فعلته الأبعاد الدولية أو الإقليمية، أجندة الدبلوماسية الإسرائيلية ونبرتها وتوقيتاتها، فحددت بالتالي مفاوضات عملية أوسلو مع السلطة الفلسطينية. وجاء اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين برصاص أحد الغلاة المتدينين اليهود ليحدث تغييرات سياسية أتت بحكومات متعاقبة معارضة لحزب الليكود برئاسة نتنياهو، ومؤيدة على ما يفترض «لعملية السلام» التي قادها حزب العمل برئاسة باراك. وكما رأينا آنفاً فإن العراقيل التي وضعها نتنياهو أمام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة سابقاً حتمت عقد مؤتمر واي ريفر. وعلى الشاكلة ذاتها فإن عدم تنفيذ نصوص تلك الاتفاقيات في عهد حكومة باراك، ولا سيما ما يخص إعادة الانتشار الثالث، وما رافق ذلك من خلافات ومواجهات، حتم عقد مؤتمر شرم الشيخ. وجرت الانتخابات الرئاسية في إسرائيل في شباط/فبراير ٢٠٠١ ففاز فيها شارون عن الليكود وشكل حكومة «اتحاد وطني»، وهي حكومة متشددة جداً وعنيدة للغاية. فقد أخذت تمانع في الدخول بأية مفاوضات مع السلطة الفلسطينية إلا وفق شروطها. أما رؤيتها لشروط السلام وعملية التفاوض فكانت ضيقة الأفق تماماً و«ليست سخية» كما يدل عليها الخطاب الذي سار عليه شارون[٦٣].

إن إسرائيل منذ فوز ائتلاف حزب الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧ وهي تتحول سكانياً وسياسياً نحو اليمين المتدين، لا بل شمل ذلك حتى بعض زعماء حزب العمل مثل باراك، على الرغم من فوز هذا الحزب برئاسة رابين في انتخابات ١٩٩٢. وقد حدد هذا التحول نحو اليمين صيغة الطرح السياسي وما ينجم عنه من أعمال سياسية في إسرائيل منذ عام ١٩٧٧. وبصرف النظر عن هذا التوجه اليميني فإنه من الواضح «أن إسرائيل، أياً كان الحزب الحاكم فيها، تستبعد السيادة الفلسطينية وإزالة المستوطنات والتفاوض على القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتفكيك الاحتلال...»[٦٤]. وهذا الإجماع الإسرائيلي في الرأي يقف وراء الخطوط الشهيرة الحمراء التي نودي بها في مناسبات متعددة من حكومتي العمل والليكود معاً.

(٦٣) *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 11, no. 1 (January-February 2001).

(٦٤) Aruri, «Rabin's Peace and Netanyahu's Process: Two Sides of the Same Coin,» p. 2.

ويقع في صميم هذا الطرح موضوع المستوطنات الاستعمارية ومصير المستوطنين في المناطق المحتلة. لهذا نجد إسرائيل طوال مرحلة أوسلو وهي لا تتوقف عن بناء مستوطنات جديدة وتنقل المستوطنين إلى المناطق المحتلة وتطور البنية التحتية اللازمة لكي تستوعبهم بشكل دائم، وهي في واقع الأمر عجّلت في القيام بكل هذه العمليات(٦٥). ومنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو تضاعف عدد سكان المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة إلى زهاء نصف مليون مستوطن بحلول عام ١٩٩٩، كما جاء في «تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة»، وهو مرجع موثوق. إن عدد المستوطنين يتزايد بمعدل أسرع بكثير من معدل النمو السكاني في إسرائيل ذاتها. أما في القدس فإن إسرائيل قامت في عام ١٩٦٧ بفرض قانونها وولايتها على ١٧,٦٠٠ إيكر من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية وحولها حتى أصبحت بلدية موسعة مساحتها سبعين كليومتراً مربعاً. إن القوى والأحياء الفلسطينية التي ضمت في القدس الكبرى «تشمل شيخ جرّه ووادي الجوز وشوفات وسلوان ورأس العمود وبيت حنينه وكفر عقاب والسواحره وغيرها»(٦٦). كما قامت إسرائيل باستملاك ٥,٨٤٨ إيكراً من الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات شمال القدس الشرقية وجنوبها وشرقها حيث يعيش اليوم مئتا ألف إسرائيلي.

إن اتفاقيات أوسلو لم تقيد بناء المستوطنات وترسيخها في المناطق المحتلة بأية قيد، لا بل إنها سهّلت ذلك. فلم يكن ممكناً التوصل إلى تلك الاتفاقيات لولا موافقة عرفات خلال المفاوضات التي أسفرت عنها على إسقاط المستوطنات وتجميدها من الأجندة الفلسطينية، ولم يفتح الطرق أمام التوقيع على إعلان المبادئ لولا حصول إسرائيل على تنازل عرفات غير العادي بشأن المستوطنات(٦٧).

«لذا فإن الطريق الدبلوماسي الذي شارك الفلسطينيون في السير فيه، والظروف التي طبعته بطابعها، لا تترك لهم سوى بضعة خيارات لتغيير ملموس في وتيرة سياسات إسرائيل الاستيطانية أو في مضاعفاتها. إن الزعماء الفلسطينيين ربما كانوا قد وافقوا على أن عدداً من المستوطنات إن لم يكن معظمها ستبقى جزءاً من اتفاقية سلام، ولكنهم في الوقت عينه كانوا قد فشلوا فعلاً في أن يواجهوا الحقيقة

(٦٥) *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* vol. 9, no. 3 (May-June 1999), p. 4.

(٦٦) Aruri, «The Intifada and the End of Oslo,» p. 5.

(٦٧) Aruri, «Rabin's Peace and Netanyahu's Process: Two Sides of the Same Coin,» p. 5, and G. Aronson, «A Freeze of Israeli Settlements vs. «Natural Growth»,» *Current Analysis* (Foundation for Middle East Peace) (June 2001), p. 2.

التي مفادها أن الوجود المستمر لهذه المراكز المتقدمة سيسبغ الشرعية على دور عسكري إسرائيلي دائم ومتغلب على غيره في أرجاء المناطق كلها، الأمر الذي سيفرط بالضرورة بتحقيق سيادة فلسطينية حقيقية في أي مكان من فلسطين»[٦٨].

إن توسيع الاستيطان خلال عملية أوسلو أمر ينطوي عليه ضمناً التفاهم الذي جرى مع عرفات والسلطة الفلسطينية، وكذلك التفاهمات التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة في رسائل منفصلة تتضمن تطمينها على هذا الأمر وفي التزامات أمريكية أخرى، شفهية وخطية، صدرت عن إدارات أمريكية متعاقبة. إن الحكومات الأمريكية، سواءً في عهد كارتر أو ريغان أو بوش الأب أو كلينتون أو بوش الابن، كلها تذبذبت بشأن عزم إسرائيل على الاستمرار في حملتها الاستيطانية أو وافقت عليها.

يضاف إلى هذا أن اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات الأخرى التي ترتبت عليها وبضمنها الاتفاقيات الاقتصادية لا تعالج الأثر السلبي المباشر، الاجتماعي - الاقتصادي، الذي تركته العملية على موضوع الأرض والمياه وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. مثلاً، «في عام ١٩٦٧ كان هناك من الأراضي المزروعة في الضفة والقطاع ما مساحته ٢,٣٠٠ كم^{٢}؛ أما في عام ١٩٨٩ فقد انخفض هذا الرقم إلى ١,٩٤٥ كم^{٢}، أي ما يعادل ٣١,٥ بالمئة من مساحة الضفة والقطاع»[٦٩]. كما أن إسرائيل قامت بسرقة مياه الضفة الغربية لاستعمالها الخاص، وبالمعنى الحرفي للكلمة. «إن معظم الزيادة في كميات المياه المستعملة في إسرائيل تؤخذ من مياه الضفة الغربية وأعالي نهر الأردن وذلك منذ عام ١٩٦٧»[٧٠]. وتتزوّد إسرائيل بما نسبته ١٥ بالمئة من مياهها من الطبقات الصخرية المائية في الضفة الغربية وتستخدمها لأغراضها كافة بما في ذلك الزراعة. لكنها من جهة أخرى لا تسمح باستخدام هذه المياه لأغراض الزراعة الفلسطينية. وبسبب الافتقار للمصادر المائية ترك المزارعون الفلسطينيون زراعة مساحات كبيرة من الأرض، كما جاء في تقرير صدر عام ١٩٩٢ عن «مركز الإعلام والاتصالات» في القدس.

أما التلوث الذي تحدثه المشاريع الصناعية الإسرائيلية في البيئة وما تسببه من

---

(٦٨) *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* vol. 8, no. 4 (July-August 1998), p. 5.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٧٠) M. Lowi, «Report to the American Academy of Arts and Sciences, 1992,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,* vol. 8, no. 4 (July - August 1998), p. 13.

مضار على صحة الناس فهو من السوء بمكان كبير. ذلك أن تلك المشاريع البالغ عددها مئة وستون مصنعاً في الضفة الغربية «لا تطبق الأنظمة البيئية الخاصة بالتربة وبنوعية الهواء والماء ولا تراعي القيود المفروضة على الأعمال الصناعية بالشكل الشامل المطبق في إسرائيل تطبيقاً دقيقاً»(٧١). كما يجري رمي النفايات الصناعية الملوثة في المناطق الفلسطينية، والتي تتعرض أيضاً لمياه المجاري القذرة من المستوطنات وما ينبعث منها من مواد غازية مضرة بالصحة، لهذا نجد أن المياه الجوفية في المناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية هي مياه ملوثة بشكل استثنائي.

ومن الأمثلة على عدم مبالاة إسرائيل المتعمد بتلوث المناطق الفلسطينية ما حدث لـ «مصانع غيشوري» (Geshurei)(٧٢). كانت هذه بالأصل تقع في داخل إسرائيل وهي تقوم بإنتاج الأسمدة والمبيدات، وبالنظر إلى التلوث الكبير الذي تحدثه في البيئة أمرتها محكمة إسرائيلية في عام ١٩٨٢ بأن تغلق أبوابها. وفي عام ١٩٨٧ نقل المصنع إلى طولكرم في الضفة الغربية، ثم أنشئت بالقرب منه مصانع أخرى لإنتاج المبيدات والأسبستوس والفايبر غلاس وكلها مسببة لتلوث البيئة، كما أنها ترمي بالكثير من النفايات الضارة، الغازية والسائلة والصلبة، وتعرض الناس إلى مخاطر صحية مهلكة وتحدث من التلوث البيئي ما يضر بالأشجار والحياة النباتية، وبالتربة (لارتفاع مستوى الصوديوم)، وبالمياه الجوفية (بسبب حامض السلفريك). إن منطقة طولكوم تكاد تخلو من أية رقابة بيئية، كما أن الضفة الغربية المحتلة بأسرها قد باتت بمثابة مكب للنفايات الإسرائيلية من جميع الأنواع. إن التفاصيل الخاصة بكل ذلك وما تسببه من أضرار بيئية وصحية ليست للأسف معروفة للآخرين الآن.

وخلاصة القول إن الأمل بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، متجاورة الأراضي وخالية من التلوث، على تراب المناطق المحتلة، بات أملاً يتعرض للتقويض من جراء وجود المستوطنات الإسرائيلية. إن زيادة أعداد السكان اليهود، وتوسيع المستوطنات، وفتح الطرق الالتفافية، وتطوير الاستيطان على أساس مشاريع زراعية وصناعية وتجارية، والوجود العسكري لغرض «حماية» المستوطنات، كلها عوامل أساسية تنسف الأمل الفلسطيني بقيام دولة مستقلة ذات سيادة ومتجاورة الأراضي. فالمستوطنات هي الآلية الاستراتيجية الرئيسية لما تقوم به إسرائيل من فرض عمليات التجييب وخلق البانتوستانات في المناطق المحتلة.

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٧٢) انظر التقرير في: المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

وعلى الرغم من الضجيج والضباب الذي أحاط «بعملية أوسلو للسلام» فقد اتضح في قمة كامب ديفيد بكل جلاء أن إسرائيل، وبدعم متستر من الولايات المتحدة لا تزال تنكر على الفلسطينيين حقوقهم الأساسية الثابتة وتنفي مسوؤليتها عن مأساتهم. كما أن الإسرائيليين ينظرون إلى الفلسطينيين في المناطق المحتلة على أنهم عبارة عن مشكلة أمنية ليس إلا، وعلى أنهم كذلك ضعفاء مع قيادة فاسدة لا حول لها ولا طول (وهي السلطة الفلسطينية)، وأنهم، أي الإسرائيليون، قادرون على تهديدها بالويل والثبور وسوقها سوقاً إلى الاستسلام. وإسرائيل ترفض تحديداً أن تقر بأنها، من الناحية القانونية والأخلاقية، دولة محتلة للضفة والقطاع تتحكم برقاب الناس. هذه الدولة المحتلة لم تتوقف قط عن إخضاع الفلسطينيين واستغلالهم، وعن فصل بعضهم عن بعض اجتماعياً، وعن قمعهم سياسياً. وباختصار فإن «عملية السلام»، المفترض فيها إنهاء الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، عن طريق اتفاقيات تعقد بينها وبين السلطة/المنظمة، وتوفير الاستقلال والعمل المستقل للفلسطينيين، لم تسفر إلا عن عكس ذلك بالضبط. وقد قال تشومسكي في محاضرةٍ له إن عملية سلام أوسلو لم تمت، إذ: «ما من دليل على أن أوسلو لم تعد تعمل، فهي برأيي كما وصفها بالضبط شلومو بن عامي (وزير خارجية باراك) عبارة عن مسعى لخلق تبعية دائمة من نوع الاستعمار الجديد في المناطق المحتلة وذلك لقمع السكان»(٧٣). هذا وبتزايد التأثير السيئ جداً لقوات الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحياة اليومية للفلسطينيين، وباشتداد ما تتوالى عليهم من مهانات، فقد بلغ الشعور بالإحباط من عملية أوسلو في نفوس الناس مداه. بالتالي، وبالنظر إلى الفراغ السياسي الذي نجم عن حالة الاستعصاء بعد فشل قمة كامب ديفيد، وإلى الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، وعلى الأخص زيارة شارون للحرم القدسي الشريف، فإن شعب المناطق المحتلة المحبط والمهان بادر إلى أخذ المبادأة السياسية بيديه فانفجر يوم الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ليقوم بانتفاضته الثانية، انتفاضة الأقصى.

٦ ـ انتفاضة الأقصى

إن هذه الانتفاضة تعتبر بمعنى ما امتداداً لانتفاضة عام ١٩٨٧ التي أجهضتها

(٧٣) ألقى نعوم تشومسكي في جامعة توليدو خطاباً ضمن سلسلة محاضرات «Maryse Mikhail» (آذار/مارس ٢٠٠٠).

«عملية السلام» المزعومة واتفاقيات أوسلو. وقد جاء وصول عرفات المظفر، هو ومعظم كوادر المنظمة وفتح، إلى غزة في عام ١٩٩٤ لإقامة السلطة الفلسطينية، ليبشر في البداية بنهاية للاحتلال الإسرائيلي وبحدوث النمو الاقتصادي وبإمكانية التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من خلال تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة مع عودة اللاجئين والتعويض عليهم. هذا وكما بحثنا آنفاً فإن التوقيع على اتفاقيات أوسلو قد خلق أزمة خطيرة في الوسط السياسي الفلسطيني، إذ أخذت الفصائل والمجموعات والأفراد يقفون إما مع صفوف اتفاقيات أوسلو أو ضد تلك الاتفاقيات، وحدث ذلك في أوساط الشتات لأن الاتفاقيات لم تعالج شيئاً من همومهم الخاصة بهم. وشهد الشعب الفلسطيني عند تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ظهور تنظيم سياسي فلسطيني جديد أخذ على عاتقه مسؤولية الحكم المدني في المراكز السكانية. وما ان جرت الانتخابات لرئاسة السلطة التي تمثل الفرع التنفيذي فيها، وللمجلس التشريعي، وذلك في مناطق الحكم الذاتي، حتى خلقت هاتان المؤسستان الجديدتان ازدواجية تنظيمية وتمثيلية بالنظر إلى وجود منظمة التحرير والمجلس الوطني، وكلاهما كان يمثل، حتى اتفاقيات أوسلو، الإجماع الفلسطيني، السياسي والعقائدي والتنظيمي.

كانت هذه الازدواجية التنظيمية التي طرأت على الحركة الفلسطينية، والالتزام تجاه إسرائيل والولايات المتحدة بتعديل ميثاق منظمة التحرير، بالإضافة إلى ترسيخ وجود السلطة الفلسطينية وما قامت به من أجهزة أمنية، تمثل التحديات الرئيسية التي تواجه عرفات، فشمّر عن ساعديه لحلها بطريقته التقليدية التي درج عليها. قام عرفات بتؤدة وبشكل منتظم باتخاذ سلسلة من الإجراءات أدت بالنهاية إلى قمع المعارضة وعزلها وتهميشها والقضاء عليها. وقد ساعده على ذلك إلى حدٍ كبير ما بزغ من وقائع جديدة في الضفة والقطاع، وفي الميدانين الاقليمي والدولي، وتمثل ذلك بالدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والمالي الذي حظيت به السلطة الفلسطينية والاعتراف الرسمي بها، بالإضافة إلى التركة الوطنية التي خلفها عرفات شخصياً وكذلك منظمة التحرير.

ولكن أداء السلطة داخلياً، وكذلك خارجياً في الميدان الدبلوماسي، وعجزها عن معالجة مشاكل الحياة اليومية للفلسطينيين والتي تزداد سوءاً على سوء، واتهامها بالفساد والمحسوبية، وإخفاقها في إنهاء الاحتلال، كل ذلك أدى إلى انتشار الاستياء وخيبة الأمل في أوساط الناس. كما أن حركة الفلسطينيين في داخل مجتمعهم وما بين المناطق باتت أكثر تقييداً مما كانت عليه في السابق وذلك بفعل اتفاقيات أوسلو، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الشعور بالتذمر والإحباط من قيادة عرفات ونظامه. فمع

أن غزة والضفة الغربية قد أعلنتا منطقة واحدة إلا أن الحركة بينهما اقتصرت فقط على كبار رجال السلطة الفلسطينية. أما «الممر الآمن» بين قطاع غزة والضفة الغربية الذي طال انتظاره فقد فتح أخيراً في عام ١٩٩٩، ولكنه ظهر أنه ممر مقيد شأنه شأن الطرق الخارجية العامة الأخرى. ذلك أن نظام التصاريح الذي أنشأته قوات الاحتلال الإسرائيلية قد أدى إلى تقييد حاد في استعمال الممر، فلم يعد بوسع الكثيرين استعماله استعمالاً منتظماً. كذلك فإن نقاط التفتيش الإسرائيلية المنصوبة حول المراكز السكانية الفلسطينية، والمستوطنات المقامة هنا وهناك، والطرق الالتفافية المخصصة لاستعمال اليهود حصراً، أدت إلى فصل تلك المراكز السكانية بعضها عن بعض وعزلها عن الأراضي المحيطة بها، فغدت حركة الفلسطينيين للذهاب إليها أو العودة منها حركة مقيدة للغاية وخاضعة لسيطرة محكمة من قوات الاحتلال الإسرائيلي. ولم يعد هناك من الناس من هو خارج الحكم الإسرائيلي المباشر إلا الذين هم في داخل حدود البلديات للمدن والبلدات الفلسطينية. لذلك فليس من الغريب، في سياق الفراغ السياسي الذي حدث بعد فشل القمة، وصعوبة الوضع البائس القائم على الأرض، أن يقوم الفلسطينيون في الضفة والقطاع بأخذ الأمور في أيديهم وتفجير انتفاضتهم الثانية.

مقارنة بين الانتفاضتين

يختلف السياق السياسي لكل من الانتفاضتين أحدهما عن الآخر اختلافاً كبيراً. فقد حدثت الانتفاضة في زمن القنوط السياسي والارتباك والطريق المسدود بوجه الفلسطينيين بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا وطرد منظمة التحرير وقواتها المسلحة من المدينة وتفرقها هنا وهناك. وأضحت المنظمة معزولة دبلوماسياً ومرهقة مالياً وهي تترنح في مقرها البعيد في تونس. يضاف إلى هذا أن القمة العربية التي انعقدت في عمان قبيل اندلاع الانتفاضة كانت قد خذلت الفلسطينيين خذلاناً عظيماً. أما في المناطق المحتلة فقد كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر فيها سيطرة تامة ومحكمة، كما كان الاستيطان اليهودي يتزايد كثيراً، حتى باتت حياة الفلسطينيين اليومية شيئاً لا يطاق وهم يتعرضون للمهانة وسوء المعاملة من الجيش الإسرائيلي.

وكانت انتفاضة عام ١٩٨٧ في طور التكوين قبل ذلك بأمدٍ غير قصير، إذ استغرقت حضانتها طوال أيام المقاومة والمواجهة للاحتلال منذ عام ١٩٦٧. وكان الشعب الفلسطيني خلال تلك الحقبة قد ابتنى لنفسه مجتمعاً مدنياً أهلياً يتميز بالحيوية وأنشأ عدداً من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بخدمة الحاجات الاجتماعية

والمادية الأساسية للسكان، وهي حاجات كانت سلطات الاحتلال تتجاهلها أو تهمل تلبيتها. وبمرور السنين تحولت التعبئة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني بالتدريج وبشكل بطيء إلى تعبئة سياسية لم تكن بحاجة إلا إلى شرارة واحدة لإشعال فتيل انتفاضة شعبية ذات قاعدة جماهيرية في أرجاء المناطق المحتلة كلها. أما أشكال التنظيم التقليدية، كالأسرة والعشيرة والمسجد والكنيسة، فقد مدت كلها يد العون إلى التنظيمات العلمانية العصرية وإلى المنظمات غير الحكومية وإلى القيادة الجماعية للعمل السري والتي كانت توجه الانتفاضة. كانت أساليب العصيان المدني التي مارسها الناس أساليب مبتكرة ومبدعة وفعالة أثارت تعاطفاً دولياً تجاه القضية الفلسطينية. وكما أشرنا سابقاً فإن الانتفاضة الأولى عكست الصورة السابقة التي كانت في الأذهان عن قوة إسرائيل وضعف الفلسطينيين وقدمت صورة جديدة لطالوت فلسطيني أمام جالوت إسرائيلي.

أما الانتفاضة الثانية، أي انتفاضة الأقصى، وإن كانت على خلفية استعصاء سياسي آخر حدث بعد فشل قمة كامب ديفيد، فإنها جاءت في سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي يختلف عن سياق الانتفاضة الأولى. كنا قد نوهنا آنفاً بالوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي المريع الذي ساد في مرحلة عملية أوسلو (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)، كما أشرنا إلى قيام السلطة الفلسطينية المؤلفة أساساً من العائدين من أعضاء منظمة التحرير ومن جهاز كبير من الموظفين ومن دوائر أمنية وقوات شرطة كبيرة نسبياً، وعلى رأس هذه السلطة قيادة مركزية[٧٤]، ولكن عملها كان محدوداً في المراكز السكانية الرئيسية وهي مفصولة بعضها عن بعض ومحاطة بالمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية وقوات الاحتلال. بيد أن من المهم أن نعرف أن انتفاضة الأقصى لم تكن انتفاضة مدنية ذات قاعدة جماهيرية ومجتمع مدني معبأ كالانتفاضة الأولى، وإنما كانت أشبه بعصيان عسكري تقوم به أقلية من السكان فيما تكون أغلبيته في موقع المشاهد المتعاطف والمساند معاً. فمع أن سكان الضفة والقطاع كانوا يشعرون بالغضب والإحباط من جراء عدم ظهور نتائج مفيدة بشرت بها أوسلو ومن جراء ما يقوم به المحتلون والمستوطنون من نهب وسلب، إلا أنهم كانوا مع ذلك غير معبأين سياسياً، لا بل يمكن حتى وصفهم باللامبالاة[٧٥]. كما أن

---

(٧٤) Hammami and Tamari, «The Second Uprising: End or New Beginning?».

(٧٥) انـظـر: Nadine Picaudou, «Between National Liberation and State-Building: A New Intifada, a New Strategy,» translated by Wendy Kristianasen, *Le Monde diplomatique* (English Edition Online) (March 2001), pp. 1-5.

انظر أيضاً: المصدر نفسه للاطلاع على مقارنة بين الانتفاضتين.

التنظيمات الاجتماعية التقليدية كالأسرة والعشيرة وغيرهما والتي كانت وراء الانتفاضة الأولى العلمانية جاءت أقل اشتراكاً في الانتفاضة الثانية. تقول روي إن الوضع الاقتصادي البائس في المناطق المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، قد أحدث مشاعر انطوائية تنطلق من حالتي الاغتراب والعشائرية. ويلاحظ أن العنف المنزلي والإساءة للنساء والأطفال، والطلاق كلها ازدادت كثيراً خلال مرحلة أوسلو قبل انتفاضة الأقصى. «وبدلاً من التوجه نحو هوية فلسطينية مشتركة أخذ أهالي غزة يتمسحون من جديد بأذيال العشيرة طلباً للأمن وابتغاءً للهوية وطمعاً بشعور الولاء»[(٧٦)]. ولكن، وكما هو الحال في معظم الثورات والانتفاضات الشعبية، فإن حدوث المواجهات مع عدو خارجي غالباً ما يزيل الخلافات الداخلية ويولّد التضامن، ولعل هذا هو ما حدث في غزة. يذكر غراهام آشر (Graham Usher) مثلاً أن كثيراً من لجان المقاومة ظهرت في جنوب غزة لتنسيق العمل ضد الهجمات الإسرائيلية، وهي تضم عناصر من مختلف الفصائل والمجموعات[(٧٧)].

أما المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني التي شاركت في استدامة الانتفاضة الأولى فقد باتت منذ أوسلو مهنية بحت، وعدلت عن تمسكها المنهجي بالديمقراطية والتطور والحكم الصالح، وأحالت عدداً من وظائفها إلى الدوائر الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية، كما أصابها الفساد بتأثيرٍ من موظفي السلطة ومن وكالات المعونة الدولية التي تؤيد عملية أوسلو. ولكن، لم يكن هذا هو مصير المنظمات غير الحكومية كلها وبدون استثناء، إلا أن معظم هذه المنظمات على اختلاف أنواعها وقواعدها الجماهيرية كانت غائبة في الانتفاضة الثانية على الضد مما كان عليه أمرها في الأولى. ومن المفارقات «أن الحكم الذاتي الفلسطيني لم يحقق إنهاء الاحتلال، بل وضع سواد الناس تحت رحمة السلطات الإسرائيلية، وقد غدوا غير معبأين وشهدوا تضعضعاً في الهياكل السياسية والبنى الاجتماعية التي مهدت للانتفاضة الأولى وسيّرتها»[(٧٨)]. إن سقوط «السيادات الشعبية»[(٧٩)] للانتفاضة الأولى

---

(٧٦) Roy, «De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo,» p. 77.

(٧٧) G. Usher, «Meeting the Resistance,» *Middle East International,* no. 650 (May 2001), pp. 24-26.

(٧٨) Picaudou, «Between National Liberation and State-Building: A New Intifada, a New Strategy,» p. 2.

(٧٩) Samih K. Farsoun and J. M. Landis, «Structures of Resistance and the «War of Position»: A Case Study of the Palestinian Uprising,» *Arab Studies Quarterly,* vol. 11, no. 4 (Fall 1989), pp. 59-86.

هو نتيجة مباشرة لاتفاقيات أوسلو وحكم السلطة الفلسطينية. إن المنظمة/ السلطة قد دمجت، كما في أيام وجودها في لبنان، المجتمع المدني والسياسي في الضفة والقطاع بحركة واحدة تضم الجميع[(٨٠)]. ولكن، وعلى الضد من الحركة الفلسطينية في لبنان، «لم تكن وظيفة هذه الاستراتيجية الشاملة تحت ظل السلطة الفلسطينية هي التعبئة وإنما كانت السيطرة والإيثار، ومعها تهافت حكم القانون والمؤسسات المنتخبة ديمقراطياً»[(٨١)]. ليس هناك هياكل سياسية شعبية أو ذات قاعدة جماهيرية تكون قادرة على قيادة الانتفاضة الثانية واستدامتها، ولا توجد فصائل سياسية معارضة كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتقوم بهذا الغرض. بيد أنه ظهر تجمع سياسي جديد، هو «لجنة المتابعة العليا الوطنية والإسلامية للانتفاضة»، ولكنها ليست على ما يبدو كالتي سبقتها في الانتفاضة الأولى وكان لها دورها القيادي والشعبي فيها.

إن الافتقار إلى مجموعات عمل محلية ذات قاعدة شعبية، ومعتمدة على نفسها، والافتقار إلى قيادة شعبية كذلك، قد يقصّر من عمر الانتفاضة الثانية إلا إذا قامت السلطة الفلسطينية بحشد كل مواردها من أجل انتفاضة/عصيان على جميع الجبهات. ولكن السلطة الفلسطينية تتخلف عن القيام بذلك رسمياً، إنما أتاحت لعناصر متنوعة من منظمتها السياسية الرسمية فتح للتدخل لقيادة الانتفاضة ولتنفيذ الاشتباكات الجارية فيها[(٨٢)]. وعليه فإن السلطة الفلسطينية ذاتها لم تقم بقيادة الانتفاضة بشكل مباشر، وكيف لها أن تفعل ذلك بعد أن باتت معتمدة كل الاعتماد على المعونات الخارجية وعلى الالتزامات السياسية الدولية المقطوعة لها. لهذا تزايد الانتقاد الشعبي للموقف المتخلف الذي اتخذته السلطة تجاه الانتفاضة، وتطور الوضع إلى أزمة ثقة بها، وهي أزمة «ذات علاقة أوثق بشعور المجتمع المتأرجح نحو سلطة وطنية ظهرت حقاً من بين صفوف حركة التحرير ولكنها من جهة ثانية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بدولة إسرائيل»[(٨٣)]، عدوتها المفترضة.

---

(٨٠) G. Giacaman, «In the Throes of Oslo: Palestinian Society, Civil Society and the Future,» in: George Giacaman and Dag Jrund Lnning, eds., *After Oslo: New Realities, Old Problems* (London; Chicago: Pluto Press, 1998),

ورد في: Hammami and Tamari, «The Second Uprising: End or New Beginning?,» pp. 18-19.

(٨١) Hammami and Tamari, Ibid., p. 19.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) Picaudou, «Between National Liberation and State-Building: A New Intifada, a New Strategy,» p. 3.

يتجلى الاختلاف الكبير بين الانتفاضتين بـ «جغرافية المواجهة»[٨٤]. فالانتفاضة الأولى كانت انتفاضة سكان مدنيين غير مسلحين وهم يواجهون قوات الاحتلال الإسرائيلي في وسط المدن والبلدات الفلسطينية. وكانت أساليبها في العصيان المدني والاعتماد على الذات أساليب مبتكرة وفعالة حظيت بدعم كبير في الخارج. أما في الانتفاضة الثانية، التي لم تكن مدنية جماهيرية، فقد كانت تحدث عادةً صدامات مسلحة على أطراف المدن والبلدات التابعة للحكم الذاتي، وعند مفترق الطرق ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية والدروب المؤدية إلى المستوطنات. كانت هذه الخطوط بمعنى من المعاني هي خطوط الجبهة بين الفلسطينيين من جهة، وبين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين من جهة أخرى. وعليه ففيما كانت الانتفاضة الأولى ذات طبيعة مدنية نجد أن الانتفاضة الثانية تتسم بطابع عسكري واضح وتجري فيها صدامات مسلحة، إنما يتخللها أحياناً رمي الحجارة. إن وجود أكثر من أربعين ألف شرطي فلسطيني مسلح بأسلحة خفيفة (وقد دخلوا بتخويل من أوسلو)، والأهم وجود ما يسمى بـ «التنظيم» المؤلف من عناصر مسلحة من فتح، قد أضفى على الانتفاضة الثانية طابع العصيان المسلح، وأعطى كذلك مبرراً لإسرائيل باستخدام القوة الوحشية المفرطة ضدها[٨٥]. وقعت الصدامات المسلحة في الانتفاضة الثانية بين قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى من قبل عناصر «التنظيم» بالدرجة الأولى، وهي عناصر غير نظامية ذات تنظيم غير محكم وقيادة محلية، ومن قبل قوات الأمن الوقائي التابعة للسلطة الفلسطينية بالدرجة الثانية وبشكل متقطع. هذا وأن التركيز الذي ظهر حديثاً على هجمات تشن على المستوطنات والمستوطنين يمثل اختلافاً مهماً آخر بين الانتفاضتين[٨٦].

ومن اللافت أن البعد الديني في الانتفاضة الأولى كان خافت الصوت مع وجود «حماس» التي كانت تمثل في تلك الانتفاضة قوة اجتماعية ـ سياسية رئيسية. أما في الانتفاضة الثانية فقد تطور البعد الديني إلى القيام «بدور رئيسي في التعبئة وله دلالات رمزية»، ذلك أن شرارة تلك الانتفاضة انطلقت من مواجهة الأقصى

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١.

(٨٥) Hammami and Tamari, Ibid., p. 12.

انظر أيضاً: United Nations, Economic and Social Council, Commission on Human Rights, «Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, Including Palestine,» (16 March 2001) E/CN.4/2002/121.

(٨٦) Hammami and Tamari, Ibid., p. 13.

في الحرم القدسي الشريف[٨٧]. إن هذه السمة الدينية البارزة قد طغت على دور الحركة الوطنية العلمانية. هذا ويلاحظ أخيراً أن دور وسائل الإعلام في التعبئة للانتفاضة الثانية يعتبر دوراً متميزاً سواء ما يتعلق منها بالإعلام الخاضع لسيطرة الحكم الذاتي أو بالإعلام في الوطن العربي. غير أن الإعلام الفلسطيني الرسمي لم يستخدم «لتقديم التوجيه والإرشاد للناس»[٨٨]، مع أنه يغطي أحداث الانتفاضة تغطية واسعة. ولكن تغطية الفضائيات للانتفاضة شدت انتباه الرأي العام العربي بشكل لم يسبق له مثيل. وكان من شأن الغضب الذي عبرت عنه الجماهير العربية والمظاهرات التي جرت في أقطار عربية مختلفة أن دفعت الدول العربية إلى العمل دعماً للمطالب الفلسطينية في الميدانين السياسي والدبلوماسي، منفردةً ومجتمعةً من خلال الجامعة العربية.

قامت إسرائيل، كما فعلت في الانتفاضة الأولى، ليس فقط باستخدام القوة الوحشية وإنما أيضاً بشن حرب اقتصادية لقمع الانتفاضتين. لم يقتصر الأمر في الانتفاضة الثانية على خنق الناس اقتصادياً، ولا سيما من خلال خسارة الأفراد لأعمالهم ودخولهم ومن خلال العقوبات الجماعية، كما شرحنا آنفاً، وإنما شمل الأمر أيضاً السلطة الفلسطينية. فقد أخذت إسرائيل تضايقها مالياً برفض تحويل عائداتها من الرسوم الجمركية المشتركة كما نصت عليه اتفاقيات أوسلو، وبذلك يكون الضرر الذي يتعرض له الفلسطينيون ذا وجهين: **الأول** شخصي يخصهم كأفراد، **والثاني** رسمي يخص السلطة. هذا وقد بلغت الخسائر الفلسطينية في الانتفاضة الثانية ما يقدر بما يتراوح من ثمانية إلى عشرين مليون دولار يومياً، كما نوهنا آنفاً، الأمر الذي يبتلع المنح الدولية وزيادة. بالتالي انخفض إجمالي الناتج المحلي كما ذكرنا سابقاً إلى ثلث ما كان عليه قبل الانتفاضة، كما أن متوسط دخل الفرد الواحد انخفض من ١,٥٠٠ دولار قبل الانتفاضة إلى ٨٠٠ دولار بعدها. يقول السكرتير العام لنقابة العمال الفلسطينيين ان خسائر العمال بلغت في حزيران/ يونيو ٢٠٠١ ٧٨٠ مليون دولار[٨٩].

بعد مرور ثمانية أشهر على الانتفاضة أصبح ٦٤ بالمئة من الفلسطينيين، أي

---

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(٨٩) Palestine Media Center, «Palestinian Workers Lost 780 Million US Dollars so Far,» <http://www.palestine-pmc.com>.

مليونان من مجموع سكان الضفة والقطاع البالغ ٢,٩ مليون تحت خط الفقر[٩٠]. وجاء في مسح أجراه مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني في نيسان/ ابريل ٢٠٠١ أن ١٠,٧ بالمئة من الأسر التي شملها المسح فقدت مصادر دخلها كلها، فيما فقد ٤٩,٢ بالمئة منهم أكثر من ٥٠ بالمئة من دخلها المعتاد وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من الانتفاضة، وأن متوسط الدخل الشهري هبط بنسبة ٤٨ بالمئة. أما ٥٢,٣ بالمئة منهم فقد ذكروا أنهم تلقوا نوعاً من أنواع المساعدة الإنسانية الضئيلة[٩١]. هذا وأن معظم الأسر التي تأثرت كثيراً بالإجراءات الإسرائيلية الشديدة قد تدبرت أمرها بوسائل شتى منها تخفيض النفقات وتأخير دفع الفاتورات والاقتراض وكذلك بيع مصاغ الزوجة.

وعانى المجتمع الفلسطيني معاناة بالغة في الضفة والقطاع من نواحٍ أخرى جراء الهجمات الإسرائيلية وسياسة الحصار[٩٢]. فحتى أواسط حزيران/ يونيوَ ٢٠٠١ هدمت إسرائيل ٣,٢٠٠ مبنى (ويقدر مكتب الإحصاء المركزي قيمة الخسائر الناجمة عن تدمير إسرائيل لمتلكات فلسطينية في الفترة ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ إلى ٨/ ١/ ٢٠٠١ فقط بمقدار ٢٦,١٤٥,٠٨٥ مليون دولار)، وجرفت ١٢ ألف دونم من الأراضي الزراعية مع قلع ٢٧ ألف شجرة. وقد قتل أكثر من خمسمئة شخص (منهم ثلاثة عشر فلسطينياً من مواطني إسرائيل في الداخل)، وجرح أكثر من ١٥ ألفاً منهم وما لا يقل عن ألفين أصيبوا بعاهات دائمة (وفقد ٤٠٠ منهم عيونهم برصاص القناصة الإسرائيليين)[٩٣]. كما أن فرص الحصول على الخدمات الصحية واجهت عقبات كثيرة ليس فقط بسبب الحصار الإسرائيلي[٩٤]، بل لأن الناس لا قبل لهم بدفع أجور الخدمة.

---

(٩٠) Palestinian Central Bureau of Statistics [PCBS], «Impact of the Israeli Measures on Economic Conditions of Palestinian Households,» (2001), p. 1.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) United Nations, Economic and Social Council, Commission on Human Rights, «Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, Including Palestine».

(٩٣) قدم هذه الأرقام الدكتور مصطفى البرغوثي في محاضرة ألقاها في «مركز تحليل السياسات الخاصة بفلسطين» (Center for Policy Analysis on Palestine (CPAP)) في واشنطن العاصمة. انظر أيضاً الإحصاءات التي قدمها مركز الإحصاء المركزي على الانترنت: <http://www.pcbs.org>.

(٩٤) Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, B'Tselem, «No Way Out-Medical Implications of the Siege,» <http://www.Btselem.org>, 7/10/2001.

٧ ـ تقريرٌ للمصير، أم دولة من قوميتين، أم الرجوع إلى اللعبة السياسية ذاتها؟

أدى هذا العدد المريع من الإصابات والكفاح المستميت الذي تشنه الانتفاضة إلى دفع عدد من النشطاء والمثقفين المستقلين مع بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية إلى المطالبة برفع سقف الأهداف السياسية الفلسطينية في «عملية السلام». ولعل أفضل من عبّر عن مثل هذا التفكير السياسي الجديد هو ياسر عبد ربه، وزير الإعلام في السلطة، وذلك في مقابلة مع إحدى الجرائد الفلسطينية، فقد حدد ثلاثة مطالب بعينها: «استئناف مفاوضات السلام على أساس الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ (وليس على أساس مقايضة الأراضي)؛ وتوسيع عدد رعاة المفاوضات ليضم بالإضافة إلى الولايات المتحدة كلاً من الاتحاد الأوروبي ومصر والأردن (وربما روسيا)؛ وإقامة وجود دولي في فلسطين لحماية السكان المدنيين وذلك توطئةً للوصاية على المناطق إبان التفاوض على مستقبلها»[٩٥]. إن هذه الأهداف المحددة كل التحديد تنسجم مع استراتيجية عرفات والسلطة لتحقيق تقرير المصير في سياق الانتفاضة. «وهذه الاستراتيجية تقوم ضمناً على أساس إنهاء العنف، ووفاء إسرائيل بالتزامها بالتوصيات (السياسية) الأخرى الواردة في تقرير ميتشل (أي تجميد بناء المستوطنات)، وتنفيذ الاتفاقيات القائمة، واستئناف المفاوضات عن الوضع النهائي»[٩٦]. إلا أن هذه الاستراتيجية الجديدة للسلطة الفلسطينية وحساباتها السياسية القائمة على أساس كسب رأس المال السياسي للانتفاضة أصيبت بنكسة أوقفتها تماماً وذلك في أعقاب العملية الانتحارية التي قام بها أحد الإسلاميين داخل تل أبيب وأدت إلى مقتل عشرين من المدنيين الإسرائيليين وجرح عشرات آخرين منهم. إن الغضب الذي أثارته تلك العملية في الغرب والضغط السياسي الشديد الذي تعرّض له عرفات أدى به إلى أن يعلن من جانب واحد وقفاً غير مشروط لإطلاق النار[٩٧]. ومن ذلك الضغط تهديد كولن باول وزير الخارجية الأمريكي لعرفات هاتفياً بقطع علاقات الولايات المتحدة مع منظمة التحرير وبعدم التدخل لمنع العمليات الانتقامية الإسرائيلية، فيما كان فيشر وزير الخارجية الألماني في المنطقة في ذلك الوقت فحذر من احتمال توقف المساعدات الأوروبية. إن البيان بوقف إطلاق النار الذي قرأه عرفات قيل إنه كان

---

(٩٥) **الأيام**، ٦/١١/٢٠٠٠. ورد أيضاً في: Hammami and Tamari, «The Second Uprising: End or New Beginning?,» pp. 21-22.

(٩٦) G. Usher, «Arafat Besieged,» *Middle East International,* no. 651 (June 2001), p. 5.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٤.

بإملاء من وزير الخارجية الألماني، شأنه شأن بيان ستوكهولم عن «إدانة الإرهاب» الذي كان قد طالب به وأملاه جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي آنئذٍ. وبعد قراءة هذا البيان ذهبت الاستراتيجية السياسية للسلطة الفلسطينية وخططها أدراج الرياح، إذ دخلت مرة أخرى في طريق مسدود وباتت تحت مشيئة الأعداء الأقوياء ومنهم الولايات المتحدة.

ومع أن عنفوان الانتفاضة خفّ بعض الشيء نتيجةً للاتفاق الذي فاوض عليه جورج تينت مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إلا أنها لم تتوقف. وقال المحللون في إسرائيل وغيرها أن انتقامها للعملية الانتحارية في تل أبيب سيأتي لاحقاً. أما زيارة رئيس الوزراء شارون الثانية إلى واشنطن والمباحثات التي أجراها هناك مع إدارة بوش فقد شبهها بعض المراقبين بأنها كزيارة شارون في عام ١٩٨٢ حين تلقى «الضوء الأخضر» (أو «الضوء الأصفر» كما يقول البعض) من الولايات المتحدة بغزو لبنان، ذلك الغزو الذي قاده شارون في ولاية حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن في ذلك الوقت(٩٨). هذا ومن الصعب التنبؤ بطبيعة الضربة العسكرية المتوقعة أو إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي، والنتائج السياسية الناجمة عن ذلك، كما أن من الصعب التنبؤ بالثمار التي ستجنى من الانتفاضة (وهذا حتى كتابة هذه السطور).

ثمة حقائق جديدة تتطور في الساحة الفلسطينية، إلى جانب الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي المتواصل بعناد. فعدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، أي إسرائيل الحالية والضفة والقطاع، سيفوق على الأرجح مجموع عدد اليهود الإسرائيليين بحلول عام ٢٠١٠ ليصبحوا مرة أخرى أغلبية في وطنهم التاريخي. ثانياً، إن الفلسطينيين يدركون الآن تمام الإدراك أساليب إسرائيل الرامية إلى إجبارهم على التخلي عن أرضهم. وطالما قال كثيرون من الزعماء السياسيين ورجال المجتمع إنهم مصممون على البقاء على الأرض أو الموت وهم يقاومون الطرد الذي يسمى «الترانسفير» وهو ما تشتهيه إسرائيل. وأخيراً فإن الوجود الشرعي المقر به دولياً للسلطة الفلسطينية وما لديها من قوات الشرطة والمؤسسات المختلفة القائمة في مناطق الحكم الذاتي لا يمكن إلغاؤه بسهولة أو بشكل شرعي. وبالنظر إلى هذه الحقائق والاستعصاء السياسي والطريق المسدود بوجه «عملية السلام»، وبالنظر إلى العناصر القوية التي اصطفّت ضد الفلسطينيين فقد أدرك عدد من مثقفيهم أن أهداف

---

(٩٨) Said, «Sharpening the Axe,» p. 1.

السكان الثلاثة وهي المساواة وتقرير المصير وحق العودة مع التعويض والتي يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقها سواء كانوا في الداخل أو الخارج هي أهداف من غير المحتمل الوصول إليها بالطرق الحالية، ولا سيما في المديين القصير والمتوسط.

فهل هناك والحالة هذه حاجة إلى رؤية جديدة وإلى استراتيجية جديدة للفلسطينيين؟ ويتساءل بعض المثقفين هل يكون الحل للمأزق الفلسطيني الثلاثي الأبعاد هو النضال من أجل إقامة دولة ديمقراطية علمانية ذات شعبين في عموم فلسطين التاريخية، بدلاً من النضال القائم واقعياً بشكل منفصل، فهذا يطمح بدولة مستقلة ذات سيادة في الضفة والقطاع وذاك يطمح بعودة اللاجئين وثالث يطمح بالمساواة للفلسطينيين داخل إسرائيل؟ علماً أن بؤرة الكفاح قد انتقلت من أن تكون منصبة على هموم أبناء الشتات إلى كونها منصبة على هموم الفلسطينيين في فلسطين التاريخية. إن المستقبل وحده سيعطي جواباً عن السؤال المطروح.

ولكن، وقبل التكهن بشأن مثل هذه الرؤية والاستراتيجية والأهداف الجديدة، فإن كثيراً من الأمور بحاجة إلى التحقيق سواء في داخل البيت الفلسطيني أم في البنية الخارجية للدعم الذي يقدم للشعب الفلسطيني. يحدد هشام شرابي[٩٩] هذه الأمور بشكل واضح كما يلي: داخلياً، تدعو الحاجة إلى إصلاح السلطة الفلسطينية وربما إلى إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية ونظام الحكم، وإصلاح المؤسسات التي تروم الحكم الصالح، ومنها على الأخص الدوائر القانونية والمالية والمعلوماتية، وتمكين المجتمع المدني من أداء وظائفه، وتعزيز الحريات المدنية ومنها حرية التعبير والصحافة والاجتماع. يقول شرابي إن تحويل المجتمع الفلسطيني إلى وضع أفضل وإصلاح منظومة السلطة السياسية كلاهما يتطلب تغيير النظام الأبوي القائم وتغيير خطابه وممارساته. بالتالي فإن ما يحتاج إليه المجتمع الفلسطيني (والمجتمع العربي عموماً) هو التخلي عن منظومة القيم والممارسات التي يمليها النظام الأبوي المستبد لتحلّ محلها منظومة من القيم والممارسات والعلاقات الاجتماعية التي تقوم على الحرية وحكم القانون والمساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين الحياة. إن الشعب الفلسطيني لديه من البصيرة والخبرة والاقتدار لإيجاد مثل هذا المجتمع النموذج. أما خارجياً فإن الحاجة تدعو إلى بنية تنظيمية دولية ذات كفاءة وفعالية لجمع الأموال وتنفيذ أمور العون المادي المقدم للشعب الفلسطيني. كما أن هذا الشعب يحتاج إلى حماية دولية من تعديات إسرائيل ولضمان وصول العون المادي إلى

---

(٩٩) هشام شرابي، «العودة إلى فلسطين... البحث عن الماضي الضائع وقضية المستقبل،» **الحياة**، ٢٠٠١/٦/٢٢.

الناس لتمكينهم من بناء مجتمعهم العصري الحر. وأخيراً، يترتب على الدبلوماسية العربية أن تطور مبادرة موحدة ومنسقة لكسر الاحتكار الأمريكي للتوسط في الحل العادل للصراع العربي ـ الإسرائيلي وذلك بتوسيع مشاركة الدول الأخرى، والأوروبية بخاصة. وتدعو الحاجة كذلك إلى مسعى عربي موحد في ميدان المعلومات وذلك لتدويل القضية الفلسطينية وتحويل التعاطف العالمي الموجود نحوها إلى إسناد سياسي فعال. إن هذه التغييرات الداخلية والخارجية هي من الضرورة بمكان لمساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه وبناء مجتمعه الفاضل والتقدمي.

ختاماً، أظهرت الانتفاضة الثانية بجلاء حقيقة لا جدال فيها وهي أن الشعب الفلسطيني لن يترنح ويموت، لا ولن يتقبل استعماراً جديداً ونظاماً مخزياً جديداً يقوم على الفصل العنصري. ومع أن السلطة الفلسطينية قد أبدت رغبتها واستعدادها للعودة إلى لعبة المفاوضات القديمة إلا أن الأمر على ما يبدو سيتطلب مزيداً من الانتفاضات الشعبية قبل أن يحرر الفلسطينيون أنفسهم من أغلال العبودية الإسرائيلية.


الملاحق

الملحق رقم (١)

الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن
القرار ٢٤٢
٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١ ـ يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير،

ب ـ إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢ ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج ـ ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

الملحق رقم (٢)

تصريح بلفور

عزيزي اللورد روتشيلد

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته. إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بإحاطة الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص
آرثر جيمس بلفور

الملحق رقم (٣)

مراسلات مكماهون ـ حسين، ١٩١٥ ـ ١٩١٦

هناك عشر رسائل تم تداولها بين السير هنري ماكماهون، المفوض السامي البريطاني في القاهرة، والشريف حسين، شريف مكة المكرمة، في الفترة الممتدة ما بين تموز/يوليو ١٩١٥ وآذار/مارس ١٩١٦. لقد وعد الشريف حسين بتقديم

المساعدة العربية في الحرب ضد الأتراك إذا دعمت بريطانيا فكرة إقامة دولة عربية مستقلة. وكانت الرسالة الأكثر أهمية هي المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ الموجهة من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين:

«.. إني متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور، فإن ذلك لم يكن القصد من كتابي قط ولكني رأيت حينئذٍ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة، فلذا فإني قد أسرعت في إبلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم، واني بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لا أشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول.

ان ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال انها عربية محضة. وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.

وأما من خصوص الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا فإني مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم المواثيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي:

١ ـ انه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة.

٢ ـ ان بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها.

٣ ـ وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

٤ ـ هذا وان المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قويمة يكونون من الإنجليز.

٥ ـ أما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة.

واني متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهي بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال..».

الملحق رقم (٤)

مقتطفات من تقرير لجنة كينغ ـ كرين ٣٠ آب/ أغسطس ١٩١٩

ربما يكون تلكؤ كل من بريطانيا وفرنسا عن تسمية أعضاء في اللجنة التي أنشأها الحلفاء لإعلامهم عن أماني العرب في فلسطين يعود إلى الخوف من أن يواجها بتقارير تتعارض مع السياسة الرسمية قد يرسلها مندوباهما الخاصان. ثم عيّن الرئيس ولسون مبعوثين أمريكيين هما هنري كينغ وشارلز كرين، وقد أبقيت نتائج كشوفاتهما المتلاحقة طي الكتمان وبشكل سري لمدة ثلاث سنوات، ولم ينشر تقريرهما حتى عام ١٩٤٧.

إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضي بإنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين».

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب إدخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني.

إن إنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» لا يعني جعل فلسطين بلاداً يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون اهتضام الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين، والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم.

إن الرئيس ولسون في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو:

«حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المصالح المادية أو الفائدة لأي دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لسيادتها». فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً. والجداول تثبت «ان سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض، فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا حد لها ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ليسلم بلاده ـ نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدم شرحه واعتداء على حقوق الشعب وان كان ضمن صور قانونية.

إن جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهود. لا بد من الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة. هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوها منذ ألفي سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام.

الملحق رقم (٥)

الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة
القرار ١٨١ حول مستقبل حكومة فلسطين
٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧
(التوصية بخطة لتقسيم فلسطين)

ان الجمعية العامة،

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة، لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقبلة في الدورة العادية الثانية،

وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة،

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة أ/ج ع/٣٦٤) بما في ذلك عدد من التوصيات الإجماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة،

تعتبر ان من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨.

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.

وتطلب:

(أ) أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

(ب) أن ينظر مجلس الأمن، إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر، فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم. فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد، وجب عليه، في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة، تمشياً مع المادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، وكما هو مبين في هذا القرار، سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

(جـ) أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة، تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

(د) أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام، من جانبهم، بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن

يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.

تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة ١ أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة لها.

ان الجمعية العامة

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار، للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقبلة.

انتخبت الجمعية العامة، في جلستها العامة رقم ١٢٨ التي انعقدت في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وفقاً لنصوص القرار المذكور أعلاه، الدول الأعضاء التالية كأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لفلسطين: بوليفيا، وتشيكوسلوفاكيا، والدانمارك، وبنما، والفيليبين.

الملحق رقم (٦)

الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة
القرار ١٩٤
١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨
(حق العودة)

ان الجمعية العامة،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد،

١ ـ تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته.

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ ـ تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

(أ) القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دإ ـ ٢) الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

(جـ) القيام ـ بناء على طلب مجلس الأمن ـ بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣ ـ تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤ ـ تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧ ـ تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة ـ بما فيها الناصرة ـ والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب

اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ ـ تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبوديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩ ـ تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً، بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر،

عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ ـ تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ ـ ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

الملحق رقم (٧)

الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة
القرار ٣٢٣٦
٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤

ان الجمعية العامة،

وقد نظرت في قضية فلسطين،

وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة شعب فلسطين،

وقد استمعت أيضاً إلى بيانات أخرى ألقيت خلال المناقشة،

وإذا يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن، التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر،

واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره،

وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،

وإذا تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

١ ـ تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

٢ ـ وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.

٣ ـ وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

٤ ـ وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٥ ـ وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٦ ـ وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.

٧ ـ وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

٨ ـ وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٩ ـ وتقرر أن يدرج البند المعنون «قضية فلسطين» في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

الملحق رقم (٨)

الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن
القرار ٣٣٨
٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣

إن مجلس الأمن،

١ ـ يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢ ـ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣ ـ يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الملحق رقم (٩)

مقتطفات من إعلان الاستقلال
١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨

مع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، اقر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة، ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن، وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب

العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال. ولم يتمكن الاحتلال، والمجازر والتشريد، من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته. لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي؛ وصاغت الإدارة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الاقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلّت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي، وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

ان الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الاسطوري في المخيمات، داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية، وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا؛ فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية

الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

ان دولة فلسطين دولة عربية. هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي، إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

كما تعلن، في هذا المجال، انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وانها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

الملحق رقم (١٠)

بيان استوكهولم
٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

نص البيان المشترك لمنظمة التحرير الفلسطينية والوفد اليهودي الأمريكي، قدمه وزير الخارجية السويدي شتيرن اندرسون:

اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ وأصدر إعلان الاستقلال الذي أعلن دولة فلسطين وأصدر بياناً سياسياً.

وقدم ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية الشرح التالي لنقاط مهمة معينة في إعلان الاستقلال الفلسطيني والبيان السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة.

وتأكيداً للمبدأ المتضمن في قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حل على أساس دولتين لإسرائيل وفلسطين، فإن المجلس الوطني الفلسطيني:

١ ـ وافق على الدخول في مفاوضات سلام في مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في الصراع؛ ويعقد مثل هذا المؤتمر الدولي على أساس قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذاتي دون تدخل خارجي، على النحو الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في دولة مستقلة. ويتولى هذا المؤتمر حل المشكلة الفلسطينية في كافة جوانبها.

٢ ـ أقام دولة فلسطين المستقلة، وقبل وجود إسرائيل كدولة في المنطقة.

٣ ـ أعلن رفضه وشجبه الإرهاب في كافة أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة.

٤ ـ دعا إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً للقانون الدولي والممارسات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة (بما فيها حق العودة أو التعويض).

أيدت الشخصيات الأمريكية بقوة وأشادت بإعلان الاستقلال الفلسطيني والبيان السياسي في الجزائر العاصمة، وأبدت شعورها بأنه لا مزيد من العقبات أمام حوار مباشر بين حكومة الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الملحق رقم (١١)

المبادرة الفلسطينية للسلام
١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

مقتطفات من خطاب الرئيس ياسر عرفات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف:

لذا، أتقدم بمبادرة السلام الفلسطينية التالية، بصفتي رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تتولى، حالياً، مهام الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين:

أولاً: أن يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، وتحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بناءً على مبادرة الرئيسين، غورباتشوف وميتران، والتي أيدها العديد من الدول، وتفضل الرئيس ميتران بعرضها على جمعيتكم في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي، وذلك تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي، الذي تؤيده جميع دول العالم، باستثناء حكومة إسرائيل.

ثانياً: انطلاقاً من إيماننا بالدور الحيوي للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية، فإننا نرى أن يتمّ العمل لإشراف مؤقت للأمم المتحدة على أرضنا الفلسطينية المحتلة ووضع قوات دولية لحماية شعبنا، وتشرف في نفس الوقت على انسحاب القوات الإسرائيلية من بلدنا.

ثالثاً: ان منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول إلى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى، في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، بما يحقق المساواة وتوازن المصالح، وخاصة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني، واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع، وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

وفي حال الإقرار بهذه الأسس داخل المؤتمر الدولي نكون قطعنا شوطاً أساسياً نحو الحل العادل، ممّا يتيح الاتفاق على كل ترتيبات الأمن والسلام.

أرجو أن يكون واضحاً أن شعبنا الفلسطيني، بقدر ما يحرص على نيل حقوقه الوطنية المشروعة في تقرير المصير والعودة وإزالة الاحتلال عن أرض دولته الفلسطينية، فإنه يحرص على المسيرة السلمية لتحقيق هذه الأهداف، في إطار المؤتمر الدولي، برعاية الأمم المتحدة ووفق ميثاقها وقراراتها.

وإني أؤكد أننا شعب يتوق إلى السلام مثل كل شعوب الأرض، وربما بحماسة أكبر، بسبب طول هذه المعاناة طوال هذه السنوات، وبسبب قسوة الحياة التي يحياها شعبنا وأطفالنا، وبسبب حرمانه من التمتع بحياة طبيعية بعيداً من الحروب والمآسي وعذاب النفس والتشرد، ومعاناة العيش اليومي القاسية.

فلترتفع الأصوات المؤيدة لغصن الزيتون وسياسة التعايش السلمي وأجواء الانفراج الدولي؛ ولتتشابك الأيدي دفاعاً عن فرصة تاريخية قد لا تعوّض، تضع حداً لمأساة طال عمرها وكلفت تضحيات آلاف الأرواح، ودمار مئات القرى والمدن.

واننا، إذ نمد يدنا بغصن السلام، فلأنه يتفرع في قلوبنا من شجرة الوطن والحرية.

لقد أتيت إليكم باسم شعبنا، باسطاً يدي لنصنع السلام الحقيقي، السلام القائم على العدل.

ومن هذا المنطلق، أطالب قادة إسرائيل بأن يأتوا إلى هنا، تحت إشراف الأمم المتحدة، لنصنع هذا السلام. وأقول لهم كما أقول لكم: إن شعبنا يريد الكرامة والحرية والسلام، ويريد الأمن لدولته كما يريده لجميع دول وأطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وهنا أتوجّه، بالتخصيص، إلى الإسرائيليين، بكل فئاتهم وقواهم وشرائحهم، وفي مقدمهم قوى الديمقراطية والسلام، وأقول لهم: تعالوا، بعيداً من الخوف والتخويف، لنصنع السلام، وبعيداً من شبح الحروب المتواصلة منذ أربعين عاماً.

الملحق رقم (١٢)

الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن
القرار ٢٩٨ حول تغيير وضع القدس
٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر قراريه رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) ورقم ٢٦٧ (١٩٦٩)، وقراري الجمعية العامة السابقين رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) ورقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) الصادرين في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧، فيما يتعلق بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل لتغيير وضع القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس،

وقد نظر في رسالة مندوب الأردن الدائم بشأن الوضع في القدس (S/ 10313)، وفي تقارير الأمين العام (SÛ8052, S/8146, S/9149 and Add. 1, S/ 9537 and S/10124 and Add. 1 and 2)، وقد استمع إلى بيان الفريقين المعنيين بالأمر،

وإذ يؤكد، مجدداً، المبدأ القائل إن حيازة الأرض بالفتح العسكري غير المقبولة،

وإذ يلاحظ بقلق عدم امتثال إسرائيل للقرارات المذكورة أعلاه،

وإذ يلاحظ بقلق، أيضاً، أن إسرائيل اتخذت، منذ اتخاذ القرارات المذكورة أعلاه، إجراءات أخرى تقصد بها تغيير وضع وصفة القطاع المحتل من القدس،

١ ـ يؤكد مجدداً قراري مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)، ورقم ٢٦٧ (١٩٦٩).

٢ ـ يأسف على تخلف إسرائيل عن احترام القرارات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بإجراءات وأعمال إسرائيل التي تؤدي إلى التأثير في وضع مدينة القدس.

٣ ـ يؤكد، بأوضح العبارات الممكنة، أن جميع الأعمال التشريعية والإدارية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريع الذي يهدف إلى ضم القطاع المحتل، لاغية كلياً ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع.

٤ ـ يدعو إسرائيل، بإلحاح، إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة، وإلى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس الذي قد يفهم منه تغيير وضع المدينة، أو قد يجحف بحقوق السكان وبمصالح المجموعة الدولية، أو بالسلام العادل الدائم.

٥ ـ يطلب من الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع رئيس مجلس الأمن، وباستعمال الوسائل التي يختارها، ومن ضمنها ممثل أو بعثة، تقريراً إلى مجلس الأمن كما يرى ملائماً وعلى أي حال خلال ستين يوماً من تنفيذ هذا القرار.

الملحق رقم (١٣)

المادة السابعة والعشرون من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

منظمة التحرير الفلسطينية:

إن منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثراً بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار

الصليبيين، وعزره الاستشراق والتبشير والاستعمار ولا يزال؛ تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها.

والفكرة العلمانية، مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات.

ومن هنا مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ وما يمكن أن تتطور إليه ـ وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه فقد خسر.

﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(1).

ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك ـ ونسأل الله أن يكون قريباً ـ فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد.

أخاك أخاك إن من لا أخاً له
كساع إلى الهيجا بغير سلاح
وإنّ ابن عم المرء ـ فاعلم ـ جناحه
وهل ينهض البازي بغير جناح

الملحق رقم (١٤)

المجلس الوطني الفلسطيني
١٩٩١/٩/٢٨

في ما يلي النقاط البارزة في البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين، المنعقدة بعد اجتماعه في الجزائر في ٢٣ ـ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١:

انسجاماً مع مبادرة السلام الفلسطيني سنة ١٩٨٨ والشرعية الدولية والعربية

(١) **القرآن الكريم،** «سورة البقرة،» الآية ١٣٠.

تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل إيجابي وفعال، مع الأفكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استندت للشرعية الدولية. كما رحبت بالعناصر الإيجابية التي وردت في إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش، ومواقف المجموعة الأوروبية، والاتحاد السوفياتي، ودول عدم الانحياز، وغيرها من الجهات الدولية. ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي رحبت بالجهود والمساعي السلمية الجارية، وتعاملت معها بإيجابية، بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وغورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط، ترى أن نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية:

أولاً: استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والالتزام بتطبيقها والتي تكفل الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

ثانياً: تأكيد اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة، عملاً بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

ثالثاً: وقف الاستيطان في الأرض المحتلة بما فيها القدس الشريف كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

رابعاً: حق منظمة التحرير الفلسطينية. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل الوفد الفلسطيني، من داخل وخارج الوطن، بما في ذلك القدس، وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافىء، وبما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال.

خامساً: تنسيق المواقف العربية، بما يضمن تحقيق الحل الشامل، واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية.

سادساً: ضمان ترابط مراحل الحل، وصولاً إلى الحل النهائي الشامل، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تنطلق من هذه الأسس والمنطلقات تجاه مساعي السلام، فإنها تهدف إلى تحقيق ما يلي:

أولاً: تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني، وبما يضمن حقه في الحرية

والاستقلال الوطني.

ثانياً: الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف.

ثالثاً: حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شُرِّدوا من وطنهم بالقوة والإكراه، وفق قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعاً: ضرورة أن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق شعبنا في السيادة على الأرض، والمياه، والمصادر الطبيعية، والشؤون السياسية، والاقتصادية كافة.

خامساً: توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير.

سادساً: توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة، باعتبارها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥.

إن المجلس الوطني يكلف اللجنة التنفيذية بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام، وفق قرارات المجلس الوطني، على أن تُرفع النتائج إلى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا. وان منظمة التحرير الفلسطينية، التي بذلت، في المرحلة السابقة، كل الجهود الممكنة لدفع عملية السلام، تأمل أن تبذل الأطراف الأخرى ـ وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ جهودها كي تساعد، من جانبها، على تذليل العقبات التي تضعها إسرائيل أمام هذه العملية السياسية الجارية، وإبقاء باب العودة إلى مجلس الأمن مفتوحاً من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

المــراجـــع

١ ـ العربيــة

كتب

أيوب، سمير محمد عبد الرحيم .**البناء الطبقي للفلسطينيين (في لبنان)**. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨.

بدران، نبيل أيوب .**التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨.

برغوثي، أ. وخ. طوطح .**تاريخ فلسطين**. القدس: [د. ن.]، ١٩٢٣.

بشارة، عزمي .**العرب في إسرائيل**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

جريس، صبري .**العرب في إسرائيل**. ط ٢ مجددة ومنقحة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤. (سلسلة الدراسات؛ ٣٥)

الحسيني، محمد يونس .**التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية**. يافا: الطاهر اخوان، [١٩٤٦].

الحوت، بيان نويهض .**القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**, بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١. (سلسلة الدراسات؛ ٥٧)

خوري، يوسف قزما .**الصحافة العربية في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨**, بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.

الراميني، أكرم .**نابلس في القرن التاسع عشر: دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية بنابلس**. عمّان: دار الشعب، ١٩٧٩.

العارف، عارف .**تاريخ غزة.** القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، ١٩٤٣.

عبد الرحمن، أسعد ونواف الزرو .**الانتفاضة: مقدمات.. وقائع.. تفاعلات.. آفاق.** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

علوش، ناجي .**المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨,** بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

عوض، عبد العزيز محمد .**مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤,** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.

قهوجي، حبيب .**القصة الكاملة لحركة الأرض.** القدس: منشورات العربي، [١٩٧٨].

كرد علي، محمد .**كتاب خطة الشام.** دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣.

مصالحة، نور الدين .**أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦,** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

النمر، إحسان .**تاريخ جبل نابلس والبلقاء.** نابلس: [د. ن.]، ١٩٣٧.

دوريات

الأيام: ٦/١١/٢٠٠٠.

بدران، ن. «الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى.» **شؤون فلسطينية:** العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢.

بشارة، عزمي. «فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٤٤، خريف ٢٠٠٠.

الجواهري، عماد أحمد. «حيازة الأراضي في فلسطين في القرن التاسع عشر.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٢٩، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٧٨.

حجاوي، س. «الفلسطينيون في لبنان.» **مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد):** العدد ٢٢، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٧٧.

روحانا، نديم وأسعد غانم. «المواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل: أزمة الأقلية القومية في دولة إثنية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨.

شرابي، هشام. «العودة إلى فلسطين... البحث عن الماضي الضائع وقضية المستقبل.» **الحياة:** ٢٢/٦/٢٠٠١.

الشريف، ماهر. «مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٣، العدد ١٨، تموز/يوليو ١٩٨٠.

ـــــ ون. بدران. «نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية.» **صامد الاقتصادي**: العدد ٢٧، نيسان/ابريل ١٩٨١.

وثائق

المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات، نابلس (الضفة الغربية). «استطلاع الرأي العام الفلسطيني ـ ٣.» أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abboushi, W. F. *The Unmaking of Palestine*. Brattleboro: Amana Books, 1990.

Abcarius, Michel Fred. *Palestine through the Fog of Propaganda*. With an introduction by Major-General Sir E.L. Spears. London; New York: Hutchinson and Co., [1946].

Abu Amr, Ziyad. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994. (Indiana Series in Arab and Islamic Studies)

Abu-Ghazaleh, Adnan Mohammed. *Arab Cultural Nationalism in Palestine during the British Mandate*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1973. (Monograph Series; no. 34)

Abu Iyad and Eric Rouleau. *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle*. Translation by Linda Butler Koseoglu. New York: Times Books, 1981.

Abu-Lughod, Ibrahim (ed.). *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*. With foreword by Arnold J. Toynbee. Evanston, IL: Northwestern University Press, 1971.

Amin, Samir. *The Arab World Today*. London: Zed Press, 1978.

Amnesty International. *Trial at Midnight: Secret, Summary, Unfair Trials in Gaza*. New York: Amnesty International, [1995].

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Rev. and extended ed. London; New York: Verso, 1991.

Antonius, George. *The Arab Awakening: The Story of the Arab National*

Movement. New York: Capricorn Books, 1965.

——— . ——— . 3rd ed. London: H. Hamilton, 1955.

Aronson, Geoffrey. *Creating Facts: Israel, Palestinians, and the West Bank*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1987.

Aruri, Naseer H. *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*. The Hague: Nijhoff, 1972.

——— . *The Obstruction of Peace: The United States, Israel, and the Palestinians*. Monroe, ME: Common Courage Press, 1995.

——— (ed.). *Occupation: Israel over Palestine*. 2nd ed. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1989.

——— . *Palestinian Refugees: The Right of Return*. London: Pluto Press, 2001. (Pluto Middle East Studies)

Ashrawi, Hanan. *This Side of Peace: A Personal Account*. New York: Simon and Schuster, 1995.

El-Asmar, Fouzi. *To Be an Arab in Israel*. 2nd ed. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978. (Reprint Series; no. 8)

Barron, John Bernard. *Palestine. Report and General Abstracts of the Census of 1922*. Jerusalem: Government of Palestine, 1923.

Bar-Zohar, Michael. *Spies in the Promised Land*. Translated from the French by Monroe Stearns. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1972.

Ben-Gurion, David. *Israel: A Personal History*. Translated by Nechemia Meyers and Uzy Nystar. Tel-Aviv: Sabra Books, 1972.

Benvenisti, Meron. *1986 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank*. Jerusalem: American Enterprise Institute, West Bank and Data Base Project; Boulder, CO: Westview Press, 1986.

——— . *1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank*. Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1987.

——— . *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land*. Berkeley, CA: University of California Press, 1995.

——— , Ziad Abu-Zayed and Danny Rubinstein. *The West Bank Handbook: A Political Lexicon*. Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, CO: Westview Press, 1986.

Berger, Elmer. *Peace for Palestine: First Lost Opportunity*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1993.

Bethell, Nicholas. *The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48*. London: Andre Deutsch, 1979.

Bowersock, G. W. *Roman Arabia.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983.

Brand, Laurie A. *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*. New York: Columbia University Press, 1988.

Bromley, Simon. *American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System and the World Economy*. University Park: Pennsylvania State University Press, 1991.

Brynen, Rex. *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon*. Boulder, CO: Westview Press; London: Pinter Publishers, 1990.

——— (ed.). *Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict*. Boulder, CO: Westview Press, 1991. (Westview Special Studies on the Middle East)

——— , Bahgat Korany and Paul Noble (eds.). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995. 2 vols.

Vol. 1: *Theoretical Perspectives.*

Vol. 2: *Comparative Experiences.*

Budeiri, M. *The Palestine Communist Party, 1919-1948*. London: Ithaca Press, 1973.

Buheiry, Marwan (ed.). *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939.* Beirut: American University of Beirut Press, 1981.

Canaan, Taufik. *Mohammedan Saints and Sanctuaries in Palestine*. London: Luzac and Co., 1927. (Luzac's Oriental Religions Series; vol. 5)

Carnoy, Martin. *The State and Political Theory*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Chomsky, Noam. *Deterring Democracy*. With a new afterword. New York: Vintage, 1992.

——— . *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians.* Boston, MA: South End Press, 1983.

——— . *World Orders, Old and New*. New York: Columbia University Press, 1994.

Cobban, Helena. *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1984. (Cambridge Middle East Library)

Cohen, Abner. *Arab Border-Villages in Israel: A Study of Continuity and Change in Social Organization.* Manchester, England: Manchester University Press, [1965].

Cohen, Amnon. *Economic Life in Ottoman Jerusalem.* Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1989. (Cambridge Studies in Islamic Civilization)

——— . *Palestine in the 18th Century, Patterns of Government and Administration.* Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1973. (Uriel Heyd Memorial Series)

——— and Bernard L. Lewis. *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

——— and Gabriel Baer (eds.). *Egypt and Palestine: A Millennium of Association (868-1948).* New York: St. Martin's Press, 1984.

Cooley, John K. *Green March, Black September: The Story of the Palestinian Arabs.* London: Frank Cass, 1973.

Dajani, Souad R. *Eyes without Country: Searching for a Palestinian Strategy of Liberation.* Philadelphia, PA: Temple University Press, 1995.

The Damascus Chronicle of the Crusades. Extracted and translated from the Chronicle of Ibn al-Qalanisi by H. A. R. Gibb. London: Luzac and Co., 1932.

Dehter, Aaron. *How Expensive Are West Bank Settlements?: A Comparative Analysis of the Financing of Social Services.* [Jerusalem]: Jerusalem Post; [Boulder, CO]: Westview Press, 1987.

Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace. Washington, DC: World Bank, 1993.

Vol. 1: *Overview.*

Diwan, Ishac and Radwan A. Shaban (eds.). *Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition.* Washington, DC: World Bank, 1999.

Dodd, Peter and Halim Barakat. *River without Bridges; a Study of the Exodus of the 1967, Palestinian Arab Refugees.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1968. (Monograph Series; no. 10)

Doumani, Beshara. *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900.* Berkeley, CA: University of California Press, 1995.

Economist Intelligence Unit [EIU]. *Country Profile. Israel, the Occupied Territories.* London: EIU, 1994.

Esco Foundation for Palestine. *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies.* New Haven, CT: Yale University Press; London: Oxford

University Press, 1947. 2 vols.

Facts and Figures about the Palestinians. Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1992. (Information Paper; no. 1)

Finkelstein, Norman G. *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict.* London; New York: Verso, 1995.

———. *The Rise and Fall of Palestine: A Personal Account of the Intifada Years.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Finn, James. *Stirring Times.* London: C. Kegan Paul, 1878. 2 vols.

Fischer, Stanley [et al.] (eds.). *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Flapan, Simha. *The Birth of Israel: Myths and Realities.* New York: Pantheon Books, 1987.

Frischwasser-Ra'anan, H. F. *The Frontiers of a Nation: A Re-examination of the Forces which Created the Palestine Mandate and Determined Its Territorial Shape.* London: Batchworth Press, 1955.

Giacaman, George and Dag Jrund Lnning (eds.). *After Oslo: New Realities, Old Problems.* London; Chicago: Pluto Press, 1998.

Gibb, H. A. R. and Harold Bowen. *Islamic Society and the West; a Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* London; New York: Oxford University Press, 1950-.

Gibbar, Gad G. (ed.). *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History.* Leiden: E. J. Brill, 1990.

Glubb, John Bagot. *A Soldier with the Arabs.* London: Hodder and Stoughton, [1957].

Graham-Brown, Sarah. *Education, Repression and Liberation, Palestinians.* London: World University Service, 1984.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci.* Edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. New York: International Publishers, 1971.

Granott, A. *The Land System in Palestine: History and Structure.* Translated from Hebrew by M. Simon. London: Eyre and Spottiswoode, 1952.

Great Britain, Colonial Office. *Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development.* Appendix containing maps by John Hope Simpson C. I. E 1930, presented by the secretary of state for the colonies to parliament by command of His Majesty, October 1930. London: His Majesty's Strationery Office, 1930. 2 vols. ([Parliament. Papers by Command] Cmd; 3686-2687)

——— . *Palestine, Statement of Policy by His Majesty's Government in the United Kingdom*. London: His Majesty's Stationery Office, 1930.

Gresh, Alain. *The PLO: The Struggle Within: Towards an Independent Palestinian State*. Translated by A. M. Berrett; with a preface by Maxime Rodinson. London: Zed Press, 1985. (Third World Books)

Habiby, Emile. *The Secret Life of Saeed, the Ill-Fated Pessoptimist: A Palestinian Who Became a Citizen of Israel*. Translated by Salma Khadra Jayyusi and Trevor Le Gassik. New York: Vantage Press, 1982.

Hadawi, Sami. *Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study*. London: Saqi Books, 1988.

Hagopian, Elaine C. (ed.). *Amal and the Palestinians: Understanding the Battle of the Camps: Viewpoints*. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1985. (Occasional Papers; no. 9)

Haidar, Aziz. *On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy*. Tel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1990.

Haim, S. G. (ed.). *Arab Nationalism: An Anthology*. Berkeley, CA: University of California Press, 1964.

Al-Haj, Majid. *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany, NY: State University of New York Press, 1995. (SUNY Series in Israeli Studies)

Halevi, Nadav and Ruth Klinov-Malul. *The Economic Development of Israel*. New York: Praeger, [1968]. (Praeger Special Studies in International Economics and Development)

Harkabi, Y. *Fedayeen Action and Arab Strategy*. London: Institute for Strategic Studies, 1968. (Adelphi Papers; no. 53)

Hechter, Michael. *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536-1966*. London: Routledge and Kegan Paul, 1975. (International Library of Sociology)

Heiberg, Marianne [et al.]. *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions*. Special adviser Kurt Knudsen. Oslo: FAFO, 1993. (FAFO - Rapport; nr. 151)

Hiltermann, Joost R. *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.

Himadeh, Said B. (ed.). *Economic Organization of Palestine*. Beirut: American University of Beirut, 1938. (American University of Beirut. Publications of the Faculty of Arts and Sciences. Social Science Series; no. 11)

Hirst, David. *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East*. London: Futura, 1977.

Hitti, Philip K. *History of Syria: Including Lebanon and Palestine*. London: Macmillan, 1957.

Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798-1939*. Oxford: Oxford University Press, 1970. (Oxford Paperbacks; 197)

———. *A History of the Arab Peoples*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

———. *A Vision of History; Near East and Other Essays*. Beirut: American University of Beirut, 1961.

———, Philip S. Khoury and Mary C. Wilson (eds.). *The Modern Middle East: A Reader*. London: I. B. Tauris, 1993.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1989.

——— (ed.). *The Palestinians: New Directions*. Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1990.

Human Rights Watch/Middle East. *Torture and Ill-Treatment: Israel's Interrogation of Palestinians from the Occupied Territories*. New York: Human Rights Watch, 1994.

Hurewitz, J. C. *The Struggle for Palestine*. New York: Norton, [1950].

Hyamson, Albert Montefiore. *Palestine under the Mandate, 1920-1948*. Westport, CT: Greenwood Press, 1950.

Israel in Figures, 1999. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1999.

The Israel Yearbook. [Tel-Aviv]: Israel Yearbook Publications, 1952.

Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966. (Midway Reprint Series)

Jewish Agency for Israel. *The Jewish Case before the Anglo-American Committee of Inquiry on Palestine: Statements and Memoranda*. As presented by the Jewish Agency for Palestine. Westport, CT: Hyperion Press, 1976. (Rise of Jewish Nationalism and the Middle East)

———. *Statistical Abstract of Palestine, 1944-1945*. Jerusalem: The Agency, 1946.

Kanafani, Ghassan. *Men in the Sun and Other Palestinian Stories*. Translated by Hilary Kilpatrick. Washington, DC: Three Continents Press, 1991.

Kaufman, Edy, Shukri B. Abed and Robert L. Rothstein. *Democracy, Peace, and the Israeli-Palestinian Conflict*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1993.

Kazziha, Walid W. *Palestine in the Arab Dilemma.* London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1979. (Croom Helm Series on the Arab World)

——— . *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism.* London: C. Knight, 1975.

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970.* 3rd ed. London; New York: Oxford University Press, 1971. (Galaxy Book; GB358)

Khalaf, Issa. *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948.* Albany, NY: State University of New York Press, 1991. (SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East)

Khalaf, Samir and Per Kongstad. *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Urbanization.* Leiden: Brill, 1973. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 6)

Khalidi, Raja. *The Arab Economy in Israel: The Dynamics of a Region's Development.* London; New York: Croom Helm, 1988.

Khalidi, Rashid I. *Under Siege: PLO Decision-Making during the 1982 War.* New York: Columbia University Press, 1986.

Khalidi, Tarif (ed.). *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East.* [Beirut]: American University of Beirut, 1984.

Khalidi, Walid. *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948.* Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984.

——— . *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979. (Harvard Studies in International Affairs; no. 38)

——— (comp.). *From Haven to Conquest; Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971. (Anthology Series; no. 2)

——— (ed.). *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948.* Research and text Sharif S. Elmusa, Muhammad Ali Khalidi. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.

Khouri, E. *Palestinian Statistics.* Beirut: PLO Research Center, 1979.

Khouri, Fred J. *The Arab Israeli Dilemma.* 3rd ed. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1985. (Contemporary Issues in the Middle East)

Kimmerling, Baruch. *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics.* Berkeley, CA: University of California, Institute of

International Studies, 1983. (Research Series; no. 51)

——— and Joel S. Migdal. *Palestinians: The Making of a People*. New York: Free Press, 1993.

Kirk, George. *Survey of International Affairs: The Middle East, 1945-1950*. New York: Oxford University Press, 1954.

Kossaifi, George F. *The Palestinian Refugees and the Right of Return*. Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1996]. (Information Paper; no 7)

Kretzmer, David. *The Legal Status of the Arabs in Israel*. Boulder, CO: Westview Press, 1990. (Westview Special Studies on the Middle East)

Krogh, Peter F. and Mary C. McDavid (eds.). *Palestinians under Occupation: Prospects for the Future*. Washington, DC: Georgetown University, 1989.

Kubursi, Atif. *Palestinian Losses in 1948: The Quest for Precision*. Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1996]. (Information Paper; no. 6)

Kushner, David (ed.). *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social, and Economic Transformation*. Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi; Leiden: Brill, 1986.

Landau, J. M. *The Arabs in Israel*. London: Oxford University Press, 1969.

League of Nations, Permanent Mandates Commission. *Minutes of the 14th Session*. Geneva: The League, 1928. 36 vols. (Series of League of Nations Publications; VI Mandates)

Lehn, W. and U. Davis. *The Jewish National Fund*. London: Kegan Paul International, 1988.

Le Strange, Guy. *Palestine under the Moslems. A Description of Syria and the Holy Land from A. D. 650 to 1500*. [London]: A. P. Watt, 1890.

Lewin-Epstein, Noah and Moshe Semyonov. *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.

Lewis, Bernard. *The Middle East and the West*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1964.

Lockman, Zachary and Joel Beinin. *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation*. Boston, MA: South End Press, 1989.

Loftus, P. J. *National Income of Palestine, 1944*. Jerusalem: Governnment Pinter, 1946.

Luciani, Giacomo (ed.). *The Arab State*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, TX: University of Texas Press, 1980. (Modern Middle East Series; no. 6)

——— (ed.). *The Conflict with Israel in Arab Politics and Society*. New York: Garland Pub., 1994. (Arab-Israeli Relations; v. 8)

———. *From Wars toward Peace in the Arab Israeli Conflict, 1969-1993*. New York: Garland Pub., 1994. (Arab-Israeli Relations; v. 4)

Lutsky, V. *Modern History of the Arab Countries*. Translated from Russian by Lika Nasser. Moscow: Progress Publishers, 1971.

Mallisson, W. Thomas and Sally V. Mallison. *The Palestine Problem in International Law and World Order*. New York: Longman, 1986.

Mandel, Neville J. *The Arabs and Zionism before World War I*. Berkeley, CA: University of California Press, 1976.

Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861; the Impact of the Tanzimat on Politics and Society*. Oxford: Oxford University Press, 1968.

——— (ed.). *Studies on Palestine during the Ottoman Period*. Jerusalem: Magnes Press, 1975.

Masalha, Nur. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.

———. *A Land without People: Israel, Transfer and the Palestinians, 1949-1997*. London: Faber and Faber, 1997.

Mattar, Philip. *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*. New York: Columbia University Press, [1992].

Migdal, Joel S. [et al.]. *Palestinian Society and Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Miller, Ylana N. *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948*. Austin, TX: University of Texas Press, 1985. (Modern Middle East Series; no. 9)

Mogannam, Matiel E. T. *The Arab Woman and the Palestine Problem*. Foreword by Anthony Crossley. London: H. Joseph, 1937.

Morris, Benny. *1948 and After: Israel and the Palestinians*. New York: Oxford University Press, 1990.

———. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987. (Cambridge Middle East Library)

Moughrabi, Fouad and Elia Zureik. *American Public Opinion and the Palestine Question.* Kingston, Ont.: Near East Cultural and Educational Foundation of Canada; Washington, DC: International Center for Research and Public Policy,1986. (Occasional Paper; no. 4)

El-Musa, Sharif S. *The Water Issue and the Palestinian-Israeli Conflict.* Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1993.

Muslih, Muhammad Y. *The Origins of Palestinian Nationalism.* New York: Columbia University Press, 1988. (Institute for Palestine Studies Series)

Naff, Thomas and Roger Owen (eds.). *Studies in Eighteenth Century Islamic History.* Carbondale: Southern Illinois University Press, 1977. (Papers on Islamic History; 4)

Nakhleh, Khalil and Elia Zureik (eds.). *The Sociology of the Palestinians.* London: Croom Helm, 1980.

Nassar, Jamal R. *The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to the Declaration of Independence.* New York: Praeger, 1991.

——— and Roger Heacock (eds.). *Intifada: Palestine at the Crossroads.* New York: Praeger, 1990.

Nathan, Robert R., Oscar Gass and Daniel Creamer. *Palestine: Problem and Promise; an Economic Study.* Washington, DC: Middle East Institute, 1946.

Nazzal, Nafez. *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978. (Monograph Series; no. 49)

Norton, Augustus Richard. *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon.* Foreword by Leonard Binder. Austin, TX: University of Texas Press, 1987. (Modern Middle East Series; no. 13)

——— and Martin H. Greenberg (eds.). *The International Relations of the Palestine Liberation Organization.* With a foreword by Jerrold D. Green. Carbondale: Southern Illinois University Press, 1989.

Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615; a Study of the Firman According to the Mühimme Defteri. Edited and translated by Uriel Heyd. Oxford: Oxford University Press, 1960.

Ovendale, Ritchie. *The Longman Companion to the Middle East since 1914.* London: Longman, 1992. (Longman Companions to History)

Ovensen, Geir. *Responding to Change: Trends in Palestinian Household Economy.* Special consultant Jon Pedersen. Oslo: FAFO, 1994. (FAFO Report; 166)

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914.* London; New York: Methuen, 1981.

——— (ed.). *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries.* Carbondale: Southern Illinois University Press, 1982. (St. Antony's/Macmillan Series)

Palestine, Office of Statistics. *Statistical Abstract of Palestine.* Jerusalem: Government of Palestine, 1946.

Palestine Open University Feasibility Study. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1980.

Palestinians: From Peasants to Revolutionaries: A People's History. Recorded by Rosemary Sayigh from interviews with camp palestinians in Lebanon; with an introduction by Noam Chomsky. London: Zed Press, 1979. (Middle East Series; no. 3)

Palumbo, Michael. *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland.* London: Quartet Books, 1987.

Parenti, Michael. *Democracy for the Few.*

Peretz, Don. *Intifada: The Palestinian Uprising.* Boulder, CO: Westview Press, 1990.

——— . *Israel and the Palestine Arabs.* With a foreword by Roger Baldwin. Washington, DC: Middle East Institute, 1958.

——— . *Palestinians, Refugees and the Middle East Peace Process.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1993.

Peteet, Julie M. *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement.* New York: Columbia University Press, 1991.

Petran, Tabitha. *The Struggle over Lebanon.* New York: Monthly Review Press, 1987.

Polk, William R. and Richard Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century.* Chicago, IL: University of Chicago Press, [1968]. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 1)

Porath, Y. *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929.* London: Frank Cass, [1974].

——— . *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion.* London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1977.

Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising, December 1987-December 1988: A Report. Prepared by Al-Haq. Boston, MA: South End Press, [1990].

Quandt, William B., Fuad Jabber and Ann Mosely Lesch. *The Politics of Palestinian Nationalism.* Berkeley, CA: University of California Press,

[1973]. (Rand Corporation Research Study)

Qubain, Fahim Issa. *Crisis in Lebanon.* Washington, DC: Middle East Institute, 1961.

Randal, Jonathan C. *Going All the Way: Christian Warlords Israeli Adventurers, and the War in Lebanon.* New York: Viking Press, 1984.

El-Rayyes, Riad N. and Dunia Nahhas (eds.). *Guerrillas for Palestine: A Study of the Palestinian Commando Organizations.* Compiled by an-Nahar Arab Report Research Staff. Beirut: An-Nahar Press Services, 1974. (An-Nahar Arab Report Books; 4)

Rodinson, Maxime. *Israel: A Colonial-Settler State?.* With an introduction by Peter Buch; translated from the French by David Thorstad. New York: Monad Press, [1973].

Rouhana, Nadim N. *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict.* New Haven, CT: Yale University Press, 1997.

Roy, Sara. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development.* Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995.

Rubenberg, Cheryl. *The Palestine Liberation Organization, Its Institutional Infrastructure.* Belmont, MA: Institute for Arab Studies, 1983. (IAS Monograph Series. Palestine Studies; no. 1)

Rubin, Barry. *Revolution until Victory?: The Politics and History of the PLO.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994.

Runciman, Steven. *A History of the Crusades.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1952.

Rustum, A. J. *The Royal Archives of Egypt and the Disturbances in Palestine, 1834.* Beirut: American University of Beirut, 1938.

Said, Edward W. *After the Last Sky: Palestinian Lives.* With photographs by Jean Mohr. London; Boston, MA: Faber and Faber, 1986.

———. *Orientalism.* New York: Pantheon Books, 1978.

———. *Peace and Its Discontents: Essays on Palestine in the Middle East Peace Process.* With a preface by Christopher Hitchens. New York: Vintage Books, 1995.

———. *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994.* New York: Pantheon Books, 1994.

———. *The Question of Palestine.* New York: Vintage Books, 1980.

——— and Christopher Hitchens (eds.). *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question.* London; New York: Verso, 1988.

Sayigh, Rosemary. *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon.* London: Zed Press, 1994.

Sayigh, Y. *Programme for Development of the Palestinian National Economy for the Years, 1994-2000: Executive Summary.* Tunis: Palestine Liberation Organization, Department of Economic Affairs and Planning, 1993.

Schölch, Alexander. *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development.* Translated by William C. Young and Michael C. Gerrity. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1993.

Seikaly, May. *Haifa: Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918-1939.* London: I. B. Tauris, 1995.

Semyonov, Moshe and Noah Lewin-Epstein. *Hewers of Wood and Drawers of Water: Noncitizen Arabs in the Israeli Labor Market.* Ithaca, NY: Cornell International Industrial and Labor Relations, 1987. (Cornell International Industrial and Labor Relations Report; no. 13)

Shafir, Gershon. *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989. (Cambridge Middle East Library; 20)

Sharabi, Hisham. *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914.* Baltimnore, MD: Johns Hopkins Press, [1970].

———. *Governments and Politics in the Middle East in the Twentieth Century.* Princeton, NJ: Van Nostrand, [1962]. (Van Nostrand Political Science Series)

———. *Nationalism and Revolution in the Arab World (The Middle East and North Africa).* Princeton, NJ: Van Nostrand, [1966]. (New Perspectives in Political Science Series; 7)

Shipler, David K. *Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land.* New York: Penguin, 1987.

Shlaim, Avi. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine.* New York: Columbia University Press, 1988.

———. *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951.* New York: Columbia University Press, 1990.

Smith, Barbara J. *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929.* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1993. (Contemporary Issues in the Middle East)

Smith, Charles D. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict.* New York: St. Martin's Press, 1988.

Smith, Pamela Ann. *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*. New York: St. Martin's Press, 1984.

Smooha, Sammy. *Arabs and Jews in Israel*. Boulder, CO: Westview Press, 1992. 2 vols. (Westview Special Studies on the Middle East)

Vol. 1: *Conflicting and Shared Attitudes in a Divided Society.*

Vol. 2: *Change and Continuity in Mutual Intolerance.*

———. *The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel.* [Haifa]: University of Haifa, Jewish-Arab Center, Institute of Middle-East Studies. (Occasional Papers on the Middle East. New Series; no. 2)

Sokolow, Nahum. *History of Zionism, 1600-1918*. London: Longmans, 1919. 2 vols.

Statistical Abstract of Israel, 1955-1956. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1955-1956.

Statistical Abstract of Israel, 1967. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1967.

Statistical Abstract of Israel, 1973. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1973.

Statistical Abstract of Israel, 1977-1979. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1977-1979.

Statistical Abrstact of Israel, 1981. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1981.

Statistical Abstract of Israel, 1984. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1984.

Statistical Abstract of Israel, 1991. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1991.

Statistical Abstract of Israel, 1998-2000. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 1998-2000.

Stein, Kenneth W. *The Land Question in Palestine, 1917-1939*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1984.

Stevens, Richard P. and Abdelwahab Elmessiri (comps.). *Israel and South Africa: The Progression of a Relationship*. New York: New World Press, 1976.

Stoyanovsky, J. *The Mandate for Palestine: A Contribution to the Theory and Practice of International Mandates*. Westport, CT: Hyperion Press, 1976. (Rise of Jewish Nationalism and the Middle East)

A Survey of Palestine. Prepared in December 1945 and January 1946 for the

information of the Anglo-American Committee of Inquiry. [Jerusalem]: Government Printer, [1946]. 2 vols.

A Survey of Palestine. Prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991. 3 vols.

Vol. 3: *Supplement to the Survey of Palestine.*

Swedenburg, Ted. *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1995.

Szereszewski, Robert. *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel.* Jerusalem: Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1968.

Tessler, Mark. *A History of the Israeli-Palestinian Conflict.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994. (Indiana Series in Arab and Islamic Studies)

Tibawi, Abdul Latif. *Arab Education in Mandatory Palestine; a Study of Three Decades of British Administration.* London: Luzac and Co., 1956.

Turki, Fawaz. *The Disinherited; Journal of a Palestinian Exile.* New York: [Monthly Review Press, 1972].

United Nations [UN]. *The Origins and Evolution of the Palestine Problem, 1917-1988.* New York: UN, 1990.

———. *Report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 1 July 1992-30 June 1993.* New York: UN, 1994. (Official Records Supplement)

United Nations Commission for Western Asia. *Statistical Abstract of the Study on the Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia.* New York: United Nations, 1983.

United Nations Relief and Works Agency [UNRWA]. *Annual Report.* New York: UNRWA, 1993 and 1996.

Usher, Graham. *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo.* London: Pluto Press, 1995. (Transnational Institute Series)

Van den Berghe, Pierre L. *Race and Racism; a Comparative Perspective.* New York: Wiley, [1967].

Village Statistics. Jerusalem: Government Printer, 1945.

Vital, David. *The Origins of Zionism.* Oxford: Oxford University Press, 1975.

Wallach, John and Janet Wallach. *The New Palestinians: The Emerging*

Generation of Leaders. Rocklin, CA: Prima Pub., 1992.

Warriner, Doreen. *Land and Poverty in the Middle East*. London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1948]. (Middle East Economic and Social Studies)

Weitzer, Ronald. *Transforming Settler States: Communal Conflict and Internal Security in Northern Ireland and Zimbabwe*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Zureik, Elia T. *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul, 1979. (International Library of Sociology)

Periodicals

Abed, G. T. «Developing the Palestinian Economy.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 23, no. 4, Summer 1994.

Abu Amr, Ziad. «Hamas: A Historical and Political Background.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 22, no. 4, Summer 1993.

———. «Report from Palestine.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 24, no. 2, Winter 1995.

Abukhalil, A. «The Palestinian-Shi'ite War in Lebanon.» *Third World Affairs:* 1988.

Abu Lughod, Ibrahim. «Educating a Community in Exile: The Palestinian Experience.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 2, no. 3, Spring 1973.

Abu-Lughod, J. L. «Palestinians: Exiles at Home and Abroad.» *Current Sociology:* vol. 36, Summer 1988.

Adlakha, A. L., K. G Kinsella and Marwan Khawaja. «Demography of the Palestinian Population with Special Emphasis on the Occupied Territories.» *Population Bulletin of ESCWA:* vol. 43, 1995.

Algazi, Y. «The Arabs in Israel Request Autonomy.» *Ha'aretz:* 27/7/1990.

Amayreh, Khalid M. «Allegations of Vote-Rigging.» *Middle East International:* no. 518, February 1996.

———. «More Settlements Planned.» *Middle East International:* no. 530, July 1996.

———. «Why Netanyahu Is Bad News for the Peace Process.» *Middle East International:* no. 530, July 1996.

Amin, Samir. «After Gaza and Jericho: The New Palestinian-Middle Eastern Problem.» *Beirut Review:* no. 8, Fall 1994.

Andoni, Lamis. «Amending the Charter Means the Demise of the PLO.»

Middle East International: no. 526, May 1996.

———. «Dismay in Gaza.» *Middle East International:* no. 530, July 1996.

———. «Hebron-The Danger of a Precedent.» *Middle East International:* no. 543, February 1997.

———. «A New Era.» *Middle East International:* no. 518, February 1996.

———. «Solid Arab Backing.» *Middle East International:* no. 318, February 1988.

«The Arab Minority in Israel.» *Middle East Journal:* vol. 8, 1954.

Aronson, G. «The Beilin-Eitan Agreement on Permanent Status and Its True Antecedents.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 7, no. 2, March-April 1997.

———. ««Final Status» to Preserve Settlements.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 5, no. 3, May 1995.

———. «A Freeze of Israeli Settlements vs. «Natural Growth».» *Current Analysis* (Foundation for Middle East Peace): June 2001.

———. «Historic Israeli-PLO Accord Leaves Settlements Intact.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 4, no. 4, July 1994.

———. «New Roads Create an Asphalt Revolution.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 5, no. 3, May 1995.

Aruri, Naseer H. «Early Empowerment: The Burden not the Responsibility.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 24, no. 2, Winter 1995.

———. «The Intifada and the End of Oslo.» *MS:* 29 November 2000.

———. «Oslo and the Crises in Palestinian Politics.» *Middle East International:* January 1994.

———. «Rabin's Peace and Netanyahu's Process: Two Sides of the Same Coin.» *MS:* 26 December 1996.

———. «The Serious Challenges Facing Palestinian Society.» *Middle East International:* no. 507, August 1995.

———. «The Wye Memorandum: Netanyahu's Oslo and Unreciproral Reciprocity.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 28, no. 2 (110), Winter 1999.

——— and J. J. Carrol. «A New Palestinian Charter.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 23, no. 4, Summer 1994.

——— and Samih K. Farsoun. «Bush and the Palestinians.» *Middle East International:* no. 648, April 2001.

Asad, Talal. «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of

Cohen on Arab Villages in Israel.» *Review of Middle East Studies:* no. 1, 1975.

Badran, N. «The Means of Survival: Education and the Palestinian Community, 1948-67.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 9, no. 4, Summer 1980.

Barkan, Onar Lutfi. «The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the Near East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 6, no. 1, January 1975.

Ben-Arieh, Y. «The Growth of Jerusalem in the Nineteenth Century.» *Annals of the Association of American Geographers:* vol. 65, 1975.

Benvenisti, M. «An Agreement of Surrender.» *Ha'aretz:* 12/5/1994.

——— . ——— . Translated by I. Shahak. *From the Hebrew Press:* June 1994.

Bishara, Azmi. «Only Two Alternatives Remain: The Bantustan Plan or the Bi-National Option.» *News from Within:* vol. 11, no. 7, July 1995.

Bowersock, G. W. «Palestine: Ancient History and Modern Politics.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 14, no. 4, Summer 1985.

Brand, Laurie A. «Palestinians in Syria: The Politics of Integration.» *Middle East Journal:* vol. 42, no. 4, Autumn 1988.

Brynen, Rex. «The Dynamics of Palestinian Elite Formation.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 24, no. 3, Spring 1995.

Buheiry, Marwan. «The Agricultural Exports of Southern Palestine, 1885-1914.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 10, no. 4, Summer 1981.

«Charter of the Islamic Resistance Movement (Hamas) of Palestine.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 22, no. 4, Summer 1993.

Childers, Erskine. «The Other Exodus.» *Spectator:* 12 May 1961.

Chomsky, N. «The Interim Agreement.» *New Politics:* vol. 11, 1976.

Cockburn, A. «Why Say No?.» *Nation:* 4 October 1993.

Cohen, Stanley. «Justice in Transition? Prospects for a Palestinian-Israeli Truth Commission.» *Middle East Report:* vol. 25, nos. 194-195 (3-4), May-August 1995.

Connell, Dan. «Palestine on the Edge: Crisis in the National Movement.» *Middle East Report:* vol. 25, nos. 194-195 (3-4), May-August 1995.

«Construction Escalates.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 5, no. 5, September 1995.

Dabdoub, Leila. «Palestinian Public Opinion Polls on the Peace Process.»

Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture: no. 5, Winter 1995.

Dajani, Burhan. «The September 1993 Israeli-PLO Documents: A Textual Analysis.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 23, no. 3, Spring 1994.

Diwan, Ishac and Michael Walton. «Palestine between Israel and Jordan: The Economics of an Uneasy Triangle.» *Beirut Review:* no. 8, Fall 1994.

Doumani, Beshara Bernard. «The Political Economy of Population Counts in Ottoman Palestine: Nablus Circa 1850.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994.

——— . «Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 2, Winter 1992.

Drake, Laura. «Between the Lines: A Textual Analysis of the Gaza-Jericho Agreement.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 16, no. 4, Fall 1994.

Dumper, Michael T. «Jerusalem's Infrastructure: Is Annexation Irreversible?.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 22, no. 3, Spring 1993.

Emmanuel, A. «White Settler-Colonialism and the Myth of Investment Imperialism.» *New Left Review:* no. 73, May-June 1973.

Esman, Milton J. «The Management of Communal Conflict.» *Public Policy:* vol. 21, no. 1, Winter 1973.

Falah, G. «Arabs Versus Jews in Galilee: Competition for Regional Resources.» *GeoJournal:* vol. 21, no. 4, August 1990.

Farsakh, L. «Economic Feasibility of a Palestinian State in the West Bank and Gaza Strip: Is it Possible without National Sovereignty and Geographic Unity.» *Journal of Palestine Studies:* no. 44, Spring 2000.

Farsoun, Samih K. «Oil, State and Social Structure in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 10, no. 2, Spring 1988.

——— . «Palestine and America's Imperial Imperative.» *Middle East International:* August 1992.

——— and J. M. Landis. «Structures of Resistance and the «War of Position»: A Case Study of the Palestinian Uprising.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 11, no. 4, Fall 1989.

——— and R. B. Wingerter. «The Palestinians in Lebanon.» *SAIS Review:* vol. 3, Winter 1981-1982.

——— and W. Carroll. «The Civil War in Lebanon: Sect, Class, and Imperialism.» *Monthly Review:* vol. 28, no. 2, June 1976.

Filastin: 20/9/1911.

Firestone, Y. «Production and Trade in an Islamic Context: Sharika Contracts

in the Transitional Economy of Northern Samaria, 1853-1943.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 4, April 1975.

Freedmen, W. «An Export Promotion Scheme for Palestine.» *Graduate Review:* vol. 1, no. 6, 1994.

Gellman, B. «Israel, Palestinians Reach Accord on Pullout, Elections in West Bank.» *Washington Post:* 25/9/1995.

———. «Palestinian Secret Force Wields Power in West Bank, Force Accused of «Gross» Rights Violations.» *Washington Post:* 28/8/1995.

———. «Palestinians Vent Their Ire over Arafat.» *Washington Post:* 27/2/1995.

———. «West Bank Pact Eases Way for Palestinian Statehood: New Entity Still Limited by Israel- «For Now».» *Washington Post:* 27/9/1995.

Gerber, Haim. «Modernization in Nineteenth-Century Palestine: The Role of Foreign Trade.» *Middle Eastern Studies:* vol. 18, no. 3, July 1982.

Greenberg, J. «Faded Icon Is Asked what's He Done Lately.» *New York Times:* 30/6/1995.

Ha'aretz: 14/2/1994; 2/2/1995; 4/3/2001; 9/3/2001, and 28/3/2001.

Hadar, L. «Letter from Washington.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 28, no. 1 (109), Autumn 1998.

Haidar, A. and E. Zureik. «The Palestinians Seen through the Israeli Cultural Paradigm.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 16, no. 3, Spring 1987.

Halevi, N. «The Political Economy of Absorptive Capacity: Growth and Cycles in Jewish Palestine under the British Mandate.» *Middle Eastern Studies:* vol. 19, October 1983.

Halsell, Grace. «Yasser Arafat: The Man and His People.» *Link:* vol. 15, no. 3, July - August 1982.

Hammami, R. and S. Tamari. «The Second Uprising: End or New Beginning?.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 30, no. 2, Winter 2001.

Hanieh, A. «The Camp David Papers.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 30, no. 2 (118), Winter 2001.

«Hebron Agreement Sets Timetable for Further Redeployment.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 7, no. 2, March-April 1997.

Henderson, G. «Mass Expulsions Continue.» *Middle East International:* October 1995.

Hoexter, M. «The Role of Qays and Yaman Factions in Local Political

Divisions: Jabal Nablus Compared with the Judean Hills in the First Half of the Nineteenth Century.» *Asian and African Studies:* vol. 9, Fall 1973.

«Home for Sharon Amid Arabs.» *New York Times:* 17/12/1987.

Al-Hout, Bayan Nuweihid. «The Palestinian Political Elite during the Mandate Period.» *Journal of Palestine Studies:* no. 33, Autumn 1979.

Hudson, Michael C. «The Palestinian Arab Resistance Movement: Its Significance in the Middle East Crisis.» *Middle East Journal:* vol. 23, no. 3, Summer 1969.

Human Rights Update (Palestine Human Rights Information Center): vol. 2, no. 6, June 1994.

Hunter, J. «Israel and South Africa: Sidestepping Sanctions.» *Middle East International:* no. 318, February 1988.

«Israel and Palestine: Two States, Bantustans or Binationalism.» *Middle East Report:* vol. 26, no. 201 (Special Issue), October-December 1996.

Jabber, Fuad. «The Arab Regimes and the Palestinian Revolution, 1967-1971.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 2, no. 2, Winter 1973.

Jansen, M. «The Funds which Help the Intifada.» *Middle East International:* June 1988.

——— . «The Peace of the Sword.» *Middle East International:* no. 530, July 1996.

Jenin, M. «Economic Wedlock: Israel to Keep Upper Hand.» *Breaking the Siege, the Newsletter of the Middle East Justice Network:* vol. 6, no. 2, June-July 1994.

Jenkins, L. «Palestine Exiled.» *Rolling Stone:* 9 June 1983.

Jewish Chronicle: 20/5/1921.

Journal of Palestine Studies: vol. 1, no. 4, Summer 1972; vol. 17, no. 2, Winter 1989, and Winter 1990.

Khalidi, Ahmed S. «The Palestinians: Current Dilemmas, Future Challenges.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 24, no. 2, Winter 1995.

Khalidi, Rahid I. «A Palestinian View of the Accord with Israel.» *Current History:* vol. 93, no. 580, February 1994.

——— . «The Role of the Press in the Early Arab Reaction to Zionism.» *Peuples méditerranéens:* no. 20, juillet-septembre 1982.

Khalidi, T. «Palestinian Historiography: 1900-1948.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 10, no. 3, Spring 1981.

Khalidi, Walid. «Plan Dalet: The Zionist Master Plan for the Conquest of

Palestine, 1948.» *Middle East Forum:* vol. 37, no. 4, November 1961.

Kifner, J. «Arrests of Palestinians Approach 1,000.» *New York Times:* 26/12/1987.

———. «Israel Vows to Stress Riot Training.» *New York Times:* 30/12/1987.

Kimmerling, B. «Sociology, Ideology and Nation Building: The Palestinians in Israeli Sociology.» *American Sociological Review:* vol. 57, August 1992.

Kissinger, H. «Retooling the Process for Peace.» *Washington Post:* 1/7/1996.

Lancaster, J. «Palestinian Refugees in Lebanon Find Little Hope in Peace.» *Washington Post:* 8/7/1995.

Lowi, M. «Report to the American Academy of Arts and Sciences, 1992.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 8, no. 4, July-August 1998.

Makhoul, Naim. «The Arab Village in Israel.» *Ner:* nos. 8-9, May - June 1958.

Makofsky, D. [et al.]. «PM: Oslo II Is «Blow to Greater Israel».» *Jerusalem Post:* 26 August 1995.

Maksoud, Clovis. «Peace Process of Puppet Show?.» *Foreign Policy:* no. 100, Fall 1995.

Malley, R. «Fictions about the Failure at Camp David.» *New York Times:* 8/7/2001.

Mandell, J. «Gaza: Israel's Soweto.» *Middle East Report:* nos. 136-137, October-December 1985.

McTague, John J. «The British Military Administration in Palestine, 1917-1920.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 7, no. 3, Spring 1978.

Meehan, M. «Land Confiscations Increase as Israelis Impose Jewish Settlement on Bethlem.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 15, no. 2, July 1996.

Metzer, J. «Economic Structure and National Goals-The Jewish National Home in Interwar Palestine.» *Journal of Economic History:* vol. 38, March 1978.

———. «Fiscal Incidence and Resource Transfer between Jews and Arabs in Mandatory Palestine.» *Research in Economic History:* vol. 7, 1982.

——— and O. Kaplan. «Jointly and Severally: Arab-Jewish Dualism and Economic Growth in Palestine.» *Journal of Economic History:* vol. 65, June 1985.

Middle East International: no. 644, February 2001.

Mideast Mirror: 13 June 1995.

Monthly Report (Gaza Center for Rights and Law): May-July 1994.

Murphy, Emma C. «Stacking the Deck: The Economics of Israeli-PLO Accords.» *Middle East Report:* vol. 25, nos. 194-195 (3-4), May -August 1995.

El-Musa, Sharif S. and Muhammad Lutfi al-Jaffery. «Power and Trade: The Israeli-Palestinian Economic Protocol.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 24, no. 2, Winter 1995.

Nakhleh, Khalil. «Anthropological and Sociological Studies on the Arabs in Israel: A Critique.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 6, no. 4, Summer 1977.

———. «Palestinians in Israel: An Assessment of the Sociological and Anthropological Literature.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 6, no. 4, Summer 1977.

Nasser, N. «Sha'ath Estimates Palestinian Economic Losses at $800 Million in Three Months.» *Al-Hayat* (London): 12/6/1996.

Neff, D. «Netanyahu Gets the Royal Treatment in Washington.» *Middle East International:* no. 530, July 1996.

Newsletter (Center for Policy Analysis on Palestine): vol. 3, no. 5, Fall 1995.

Newsweek: 17 February 1969.

Nir, O. «Liberman «Punishes» Arab Towns that Marked Nakba Day.» *Ha'aretz:* 21/5/2001.

Ogram, P. «Settlement Expansion.» *Middle East Report:* vol. 25, nos. 194-195 (3-4), May-August 1995.

Owen, Roger. «Establishing a Viable Palestinian Economy.» *Beirut Review:* no. 8, Fall 1994.

«Palestine in Limbo: Entrapped by Councils.» *Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs:* vol. 4, no. 12, April-May 1996.

«Palestinian Business: A Failure.» *Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs:* vol. 5, no. 1, June 1996.

Peled, Yoav. «From Zionism to Capitalism: The Political Economy of Israel's Decolonization of the Occupied Territories.» *Middle East Report:* vol. 25, nos. 194-195, May-August 1995.

Picaudou, Nadine. «Between National Liberation and State-Building: A New Intifada, a New Strategy.» Translated by Wendy Kristianasen. *Le Monde diplomatique* (English Edition Online): March 2001.

Quandt, W. «Clinton and the Arab-Israeli Conflict.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 30, no. 2, Winter 2001.

Rabbani, Mouin. ««Gaza-Jericho First»: The Palestinian Debate.» *Middle East International:* September 1993.

———. «Palestinian Authority, Israeli Rule: From Transitional to Permanent Arrangement.» *Middle East Report:* vol. 26, no. 4 (201), October-December 1996.

Reilly, J. «The Peasantry of Late Ottoman Palestine.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 10, no. 4, Summer 1981.

«Remarks and Questions from the Palestinian Negotiating Team Regarding the United States Proposal.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories:* vol. 11, no. 1, January-February 2001.

Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories: vol. 5, no. 5, September 1995; vol. 5, no. 6, November 1995; vol. 8, no. 4, July-August 1998; vol. 9, no. 3, May-June 1999, and vol. 11, no. 1, January-February 2001.

Rosenfeld, H. «The Arab Village Proletariat.» *New Outlook:* vol. 5, 1962.

——— and S. Carmi. «The Origins of the Process of Proletarianization and Urbanization of Arab Peasants in Palestine.» *Annals of the New York Academy of Sciences:* vol. 220, no. 6, 1974.

Roy, Sara. «De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 28, no. 3 (111), Spring 1999.

Ryan, Sheila. «The West Bank and Gaza: Political Consequences of the Intifada.» *Middle East Report:* vol. 74, January 1979.

Sabet, A. G. E. «The Peace Process and the Politics of Conflict Resolution.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 27, no. 4 (108), Summer 1998.

Said, Edward W. «The Mirage of Peace.» *Nation:* 16 October 1995.

———. «Symbols Versus Substance: A Year after the Declaration of Principles.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 24, no. 2, Winter 1995.

Schölch, A. «Britain in Palestine, 1838-1882: The Roots of the Balfour Policy.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 22, no. 1, Autumn 1992.

Shlaim, A. «The Founding of Israel.» *Commentary:* vol. 89, February 1990.

Shmoul, A. «Jewish-Arab Industrial Park Approved for Galilee.» *Ha'aretz:* 26/3/2001.

Singer, J. «The Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements, Some Legal Aspects.» *Justice:* February 1994.

Sirhan, M. «Is There a Solution to the Problem of the Israeli Arabs?.» *Student World:* vol. 62, no. 1, 1st Quarter 1969.

Smooha, S. «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab

Minority in Israel.» *Ethnic and Racial Studies:* vol. 23, no. 3, 1990.

Springborg, R. «Review of Smooha's Arabs and Jews in Israel.» *Annals:* vol. 508, March 1990.

«A Story of Manipulation, Containing the Palestinian NGOs.» *Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs:* vol. 5, no. 1, June 1996.

Tal, A. «The Quiet Protest of the Druze.» *Ha'aretz:* 21/5/2001.

Tamari, Salim. «The Palestinian Demand for Independence Cannot Be Postponed Indefinitely.» *MERIP Reports:* vol. 11, nos. 8-9, October-December 1981.

Teveth, Shabtai. «Charging Israel with Original Sin.» *Commentary:* vol. 88, no. 3, September 1989.

——— . «The Palestine Arab Refugee Problem and Its Origins.» *Middle Eastern Studies:* vol. 26, no. 2, April 1990.

Trainor, B. E. «Israelis vs. Palestinians: Tactics Are Refined.» *New York Times:* 30/3/1989.

Tuma, Elias H. «The Peace Negotiations, Economic Cooperation, and Stability in the Middle East.» *Beirut Review:* no. 8, Fall 1994.

Usher, G. «Arafat Besieged.» *Middle East International:* no. 651, June 2001.

——— . «The Charter and the Future of Palestinian Politics.» *Middle East International:* May 1996.

——— . «Closures, Cantons and the Palestinian Covenant.» *Middle East Report:* no. 199, April-June 1996.

——— . «The Demand for «Reciprocity».» *Middle East International:* July 1996.

——— . «Elections under Scrutiny.» *Middle East International:* no. 518, February 1996.

——— . «Intifada at the Crossroads.» *Middle East International:* no. 651, June 2001.

——— . «Meeting the Resistance.» *Middle East International:* no. 650, May 2001.

——— . «The Message from the Palestinian Electorate.» *Middle East International:* no. 518, February 1996.

——— . «Palestinian Trade Unions and the Struggle for Independence.» *Middle East Report:* vol. 25, nos. 194-195 (3-4), May-August 1995.

——— . «The Palestinians' Hand Strengthens against Israel.» *Middle East International:* October 1996.

——— . «The Politics of Internal Security in Palestine.» *Middle East International:* March 1996.

——— . «Raising the Military Stales.» *Middle East International:* no. 650, May 2001.

——— . «The Taba Agreement-Peace or Defeat?.» *Middle East International:* October 1995.

Washington Report on Middle East Affairs: vol. 13, no. 1, June 1994.

Wenger, M. «The Money Tree: US Aid to Israel.» *Middle East Report:* nos. 164-165, May-August 1990.

Wing, Adrien Katherine. «Legitimacy and Coercion: Legal Traditions and Legal Rules during the Intifada.» *Middle East Policy:* vol. 2, no. 2, 1993.

Winternitz, H. «Village of Deeper Despair, Peace Has Made Life Worse in the West Bank Town where I Lived.» *Washington Post:* 6/10/1996.

Yediot Aharonot: 14/4/1972.

Zahlan, Antoine and Elaine C. Hagopian. «Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 3, no. 4, Summer 1974.

——— and R. S. Zahlan. «The Palestinian Future: Education and Manpower.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 6, no. 4, Summer 1977.

Zureik, Elia. «Towarda Sociology of the Palestinians.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 6, no. 4, Summer 1977.

Conferences

The Annual Conference of the Middle East Institute, Washington, DC, 30 September-1 October 1977.

Georgetown and American Universities, Washington, DC, 24-25 April 1996.

Palestine and the Gulf: Proceedings of an International Seminar, IPS, Beirut, November 2-5, 1981. Edited by Rashid Khalidi and Camille Mansour. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1982. (Monograph Series; no. 63)

The Palestine National Authority: A Critical Appraisal: A Special Report. Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1995].

The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation. London; New York: Routledge, 1988.

Palestinian Elections: A Special Report. Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, 1995.

The Palestinian Financial Sector under Israeli Occupation: Study. Prepared by

the secretariat of UNCTAD in collaboration with the secretariat of the Economic and Social Commission for Western Asia. New York: United Nations, 1989.

Palestinian Resistance to Israeli Occupation. Edited by Naseer H. Aruri. Wilmette, IL: Medina University Press, 1970. (AAUG Monograph Series; no. 2)

Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip. [Geneva]: United Nations, [1993].

Settlements and Peace: The Problem of Jewish Colonization in Palestine: A Special Report. Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1995].

The Third International Conference on Levantine History, Amman, 1980.

A Workshop, Muwaten Institute, Jerusalem, 8 August 1995.

A Workshop of the Palestinian People's Party,18 August 1995.

The Workshop on Strategic Visions for the Middle East and North Africa, Economic Research Forum, Gammarth, Tunisia, 9-11 June 1995.

Theses

Abu-Ghosh, Subhi. «The Politics of an Arab Village in Israel.» (Ph. D. Dissertation, Princeton University, 1965).

Abu el-Haj. N. «Excavating the Land, Creating the Homeland: Archaeology, the State and the Making of History in Modern Jewish Nationalism.» (Ph. D. Dissertation, Duke University, 1995).

Doumani, Beshara Bernard. «Merchants, Socioeconomic Change and the State in Ottoman Palestine: The Nablus Region, 1800-1860.» (Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1990).

Hajjar, L. «Authority, Resistance and the Law: A Study of the Israeli Military Courts in the Occupied Territories.» (Ph. D. Dissertation, American University, 1995).

Nojeim, M. J. «Planting Olive Trees: Palestinian Non-Violent Resistance.» (Ph. D. Dissertation, American University, 1993).

Documents

Amnesty International. «Human Rights in the Gaza Strip and Jericho under Palestinian Self-Rule.» September 1994.

Israel, Ministry of Foreign Affairs. «Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and Gaza Strip.» 28 September 1995.

«Israel Water Commission Report.» 1998.

Lesch, A. M. «The Palestinian Uprising-Causes and Consequences.» UFSI Report 1, Washington, DC, Universites Field Staff International, 1988-1989.

Office of the United Nations Special Coordinator [UNSCO]. «Report on the Palestinian Economy.» Spring 2000.

Palestinian Central Bureau of Statistics [PCBS]. «Impact of the Israeli Measures on Economic Conditions of Palestinian Households.» 2001.

«Poll: One Year of Autonomy.» Jerusalem, Jerusalem Media and Communication Center Press Service, 1996.

United Nations [UN]. «The Emergence of the Palestine Problem, 1917-1988.»

———, Economic and Social Council, Commission on Human Rights. «Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, Including Palestine.» 16 March 2001. E/CN. 4/2002/121.

U. S. Department of State. «Gaza's Economy: Neither the Worst of Times nor the Best of Times.» Unclassified Cable.

El-Uteibi, Y. J. and M. Amous. «Jordanian Returnees Profile.» Hashemite Charity Organization, Returnees Compensation Center, Geneva, 1993. (Photocopy).

World Bank, Middle East and North Africa Region. «Poverty in the West Bank and Gaza.» January 2001.

Zacharia, C. E. «Public Opinions of West Bank and Gaza Strip Palestinians toward Participation in Elections.» Washington, DC, American University, Department of Sociology, 1995. (Photocopy).

Websites (Internet)

Ashrawi, Hanan. «Barak's Political Exports: Used Goods to Arafat and a Snub to Clinton.» <http://www.Miftah.org>.

Economic Monitor (Palestine Economic Policy Research Institute [MAS]): <http://www.palecon.org>.

Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, B'Tselem. «No Way Out-Medical Implications of the Siege.» <http://www.Btselem.org>, 7/10/2001.

Palestine Media Center. «Palestinian Workers Lost 780 Million US Dollars so far.» <http://www.palestine-pmc.com>.

Said, Edward W. «Sharpening the Axe.» <http://www.msanews.org>.

فهـــرس

ـ أ ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

- غ -

- ف -

- ق -

- ن -